

طبعة مجازی
الطبعة الأولى

بيــــــــان

نذكر نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر الآتية :

عدد	
٢٦	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٢	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٣	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (قضاء الضرائب)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)

الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي للدكتور رموف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق —
جامعة عين شمس .

قانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن
تنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر . ص ٢٠٥
قانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن دعم البنك التجاري المصري . ص ٢٠٥
قرارات رئيس الجمهورية :

قرار باعتياد اللائحة العامة لهيئة السد العالي . ص ٢٠٨

أوامر عسكرية :

أمر رقم ٢٩ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى
المحاكم العسكرية . ص ٢٣٢

وزارة الداخلية :

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية
لقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ . ص ٢٣٣

ورئاسة الجمهورية:

قرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإضافة بعض المواد التوفيقية إلى الجدول رقم (١) المرافق للقرار

رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنع من الاتجار في بعض السلع واستخدامها في الصيد .

ص ٢٣٥

قرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ يوقف العمل بالمادتين ٢ و ٣ من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧

بشأن تنظيم تداول هلف الحيوان المصنوع بالنسبة لكسب بذرة القطن غير المشورة

الناج خلال موسم ١٩٥٦ / ١٩٥٧ وإلزام المعاصر بأسلاك سجل خاص بحركتها ص ٢٣٦

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادة جديدة إلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن

استخراج النقيق وصناعة الخبز . ص ٢٣٧

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل البند الأول من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩

لسنة ١٩٥٣ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها

وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار . ص ٢٣٨

لجنة الخبراء

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة عضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم
إسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين)

٢٥٣

٤ فبراير سنة ١٩٥٧

تفتيش مواد مخدرة. الإكراه الذي يقع على
التهمة بالتدوير اللازم لتسكين طبيب المشتكى من الحصول
على متحصلات ممدته. لا بطلان في الإجراءات.

المبدأ القانوني

متى كان الإكراه الذي وقع على المتهم إما
كان بالقدر اللازم لتسكين طبيب المشتكى
من الحصول على متحصلات ممدته، فإنه
لا تأثير لذلك على سلامة الإجراءات.
(الغنية رقم ١٣٢٩ سنة ٢٦ ق.)

٢٥٤

٤ فبراير سنة ١٩٥٧

حكم «تسليم مريب». إصابة خطأ. خطر الحكم
بالإفشاء من بيان ركن الخطأ الذي وقع من التهم مما
من غلبة في م ٢٤٤ ح وإفشاء الإشارة إلى الكشف
الطبي أو إيراد مؤداه. تصور.

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن
الخطأ الذي وقع من التهم مما جس عليه في

المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان إني مكنه
في الظروف التي وقع فيها الحادث إيقاف
السيارة رغم ما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث
وقع قضاء وقدرا لأن الجني عليه نزل لجأه
من الرصيف محاولا اختراقه الفارح، كما
أغفل الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد
مؤداه، فإنه يكون قاصر البيان واجبا تقضه.
(الغنية رقم ٤٤٥ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وفيهم يسى الجبدي وأحمد زكي كامل
المستشارين).

٢٥٥

٤ فبراير سنة ١٩٥٧

هتك عرض. حكم «تسليم كلف». كتابة إثبات
الحكم بالإدانة حصول اتصال جنسي بين التهم والجني
تحليا. طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية. لا تأثير لما
في منطق الحكم أو عقوباته.

المبدأ القانوني

متى كان مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالا
جنسيا تم بين التهم والجني عليها وهو مناط

٢٥٧

٥ فبراير سنة ١٩٥٧

عمل . قانون . التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه
المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٢
من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة على العقود التي
تحت في الفترة السابقة على سريان هذا القانون .

المبدأ القانوني

متى كانت العقود للفترة بين رب العمل
وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على
سريان المرسوم بقانون رقم ٢١٧ سنة
١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ؛ فانه
يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه
المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب
تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من
التواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ،
وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا
ومباشرة دون أن ينطوي هذا على معنى
الاثار الرجعي ، إذ أنه في هذه الصورة
لا يسرى على ماسبق تفاذه ولكن تمهد
النشاط الاجرامي في ظل هذا القانون بحسبه
ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في
ذاته جريمة .

(التفتية رقم ١٠٩٧ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل وممضى كامل ونهم يسي الجندی
الستارین) .

٢٥٨

٥ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - إمرارات . حكم . حكم حضوري . مناط
احتجاز المحكم حضوريا وفقا للمادة ١٣٣ ج .

إدانة المتهم ، أما طريقة حصوله
الاتصال وكيفية ، فهي أمور ثانوية لا أثر
لها في منطلق الحكم أو مقوماته - متى كان
ذلك فإن دعوى الخطأ في الإستاد التي يشهدها
إليها المتهم تكون غير مجدية .

(التفتية رقم ١٤٤٨ سنة ٢٦ في بالية السابقة) .

٢٥٦

٤ فبراير سنة ١٩٥٧

قبض . تفتيش . مواد مخدرة . سورة واقعة يسوغ
فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقا
لأحكام المادتين ٤٦ و ٤٧ ج .

المبدأ القانوني

متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة
هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون
بتفتيشه شاهد المتهم بإحدى الغرف وبمجرد
أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم
يخس شيئا تحت قدمه فطلب إليه التوضيح
والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط
في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوقان
بها قطعة من الاقيرن اعترف المتهم بأنها
له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بنقض
النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم
أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم
بجريمة احراز عند ما يسوغ لرجل الضبط
القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا
لاحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون
الاجراءات .

(التفتية رقم ١٤٥١ سنة ٢٦ في بالية السابقة) .

غائبا لم يملن للنهم ولم يبدأ بعد مبادء المعارضة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .

(الفتوى رقم ١٢٢٩ سنة ٢٦ في وثائق وعضوية السادة الأستاذة "مصطفى ماضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وإحمد زكي كلل والسيد أحمد ضيف المستنقون" .

٢٥٩

٥ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - قذف . القذف في حق الموظف . متى يباح للقاذف إثبات ما قذف به ؟

ب - قذف . إثبات . عدم تقديم القاذف إلى المحكمة بالدليل على صحة ما أسنده إلى الجني عليه . عدم التزام المحكمة بطلب تول هذا الإثبات .

ج - قذف . تقديم النهم عرائش إلى جهات الحكومة المتددة بالطعن في حق موظف . عليه بتداولها بين أيى للموظفين المختصين . توافر البلاية .

د - إثبات . إجراءات . شهادة . قذف . اعتراف النهم بإرسال الشكاوى والبرقيات التي احتوت على المبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسيا . قيام دليل الجريمة بلا حاجة إلى سماع الجني عليه .

المبادئ القانونية

١ - يشترط قانونا لإباحة الطعن

المضمن قذفا وسيا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيئ النية ، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لخصائنه وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي استعاض إلى الموظف ، ويجب إداته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت أن النهم

ب - مطروحة . جواز المعارضة في الحكم للتبر حضورا متى كان في حقيقته حكما غائبا .

ج - إجراءات . إعلان . لا ينافى منه أى إجراء آخر .

د - نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم النهائي الذي لم يملن للنهم ولم يبدأ مبادء المعارضة فيه . لا يجوز الطعن بالنقض فيه .

المبادئ القانونية

١ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وقفا

لثلاثة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية

أن يحضر النهم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي توجب إليها الحضور بدون أن يقدم عفوا مقبولا ، إنما يفتقر في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لزاما لإعلان النهم إعلافا قانونيا بالجلسة التي حدثت لنظر الدعوى بدل الجلسة التي لم تنعقد فيها المحكمة .

٢ - المعارضة جائزة في الحكم الاستثنائي

المتبر حضوريا إذا كان في حقيقته حكما غائبا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ؛ إذ التبر في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بجهة توصف به على خلافه .

٣ - متى أوجب القانون الإعلان لاحداث

لإجراء أو يبدى مبادء ، فإن أى طريقة أخرى لإتمام حقله .

٤ - متى كان الحكم في حقيقته حكما

«وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لما يشود الطاعن به من زعمين من ظنت في قوله «وإنما أنه يبين من الاطلاع على الخطاب الذي وجهه اليهم (الطاعن) للأستاذ عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وهو ما لم ينكر صدوره منه بل واعترف بصدوره منه عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة أنه جاء به (إلى أعود بالله عن تهمة ذلك ظناً بأنك عادل وبأنك تصلح لولاية القضاء، فهذا وأيم الحق عين اقراء أشهد الأكران جميعاً على أنك منه براء) كما جاء في صور البرقيات المرفقة بطلب الدعوى وهو وإن كان قد أنكر أمام محكمة أول درجة مطابقة هذه الصور للأصل وتعمد بوجود تقديم أصل هذه البرقيات إلا أن هذا لا يرفع عنه وزر ما جاء بهذه الصور لأنه قد اعترف أيضاً في التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بصدور هذه البرقيات، بل وأقر بذلك أيضاً أمام هذه المحكمة عندما ذكر أن ما ورد بهذه البرقيات ليس جديداً إذ سبق له أن أقر بنفس المعاني التي تضمنتها صور البرقيات في برقيات قروائه أرسلها السيد النائب العام وهو لم يمسك بوجوب تقديم أصل البرقيات إلا عند ما أطلت الجهات المختصة باستحالة تقديمها لأنها أضمت بعد أن معني على إرسالها لمدة قانونية — لا كان ذلك وكانت البيانات التي اعتبرتها المحكمة قديمة وسبياً، قد أوردتها الطاعن كتابة بالشكوى والبرقيات التي بحث بها لا أكثر من جهة حكومية والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها، فإن دليل الجريمة يكون قائماً بلا حاجة إلى سماع شهادة الجني عليه.

الحكمة

«وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يني على إجراء باطل وأخل بحق الطاعن في الدفاع، ذلك بأن المحكمة لم تجر تحقيقاً مافي الدعوى في أي من درجتي التقاضي على الرغم من إصرار الطاعن على استدعاء الجني عليه وسماع أقواله مع أن الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة. هذا إلى أن الطاعن طلب ضم أوراق وتحقيقات أشار إليها في محاضر الجلسات وفي المذكرة المقدمة بدفاعه، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب وقد استحال عليه مادياً الحصول عليها مما ترتب عليها عدم تناوئته حقه في الدفاع.

الحكمة قد مبرحت الطاعن بملحة ١٩٥٣/٤/٢١

تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وفائت تنفذ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تنول عنه هذا الإثبات.

٢ - الرافض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتشددة بالظن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتناول بين أيدي الموظفين المختصين توافر فيها العلية لتثبت قصد الإذاعة، ووقوف الإذاعة فلا يتناولها بين أيدي مختلفة.

٤ - متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قديمة وسبياً، قد أوردتها المتهم كتابة بالشكوى والبرقيات التي بحث بها لا أكثر من جهة حكومية، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها، فإن دليل الجريمة يكون قائماً بلا حاجة إلى سماع شهادة الجني عليه.

الحكمة

«وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يني على إجراء باطل وأخل بحق الطاعن في الدفاع، ذلك بأن المحكمة لم تجر تحقيقاً مافي الدعوى في أي من درجتي التقاضي على الرغم من إصرار الطاعن على استدعاء الجني عليه وسماع أقواله مع أن الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة. هذا إلى أن الطاعن طلب ضم أوراق وتحقيقات أشار إليها في محاضر الجلسات وفي المذكرة المقدمة بدفاعه، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب وقد استحال عليه مادياً الحصول عليها مما ترتب عليها عدم تناوئته حقه في الدفاع.

بتقديم مستندا له واستحضار صور الحقيقات
وأنلا ودان إلى أشار إليها قاعه ولكنه تراعى
في الحصول عليها وعاد يطلب منها بعد أن أقر
من أنها أغضمت وقد أطمأت المحكمة إلى مطابقة
صور البرقيات لأصولها من اعترافه بالتحقيق
وأما ما بأنه مرسل تلك البرقيات ويكون النسي
على الحكم بالطلاق والاخلال بحق الطاعن في
الدفاع في غير محله :

وحيث إن حصل الأوجه الرابع والخامس
والسادس وهو أن الحكم خطأ في تطبيق القانون
وشابه التصور إذ لم يحول الطاعن حق إثبات صحة
وقائع السب بدعوى انعدام الارتباط بين السب
والقذف مع ما بينهما من ارتباط واضح وكان
يتميز ذلك تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٥
من قانون العقوبات التي تقضي بحق المتهم في
إثبات صحة وقائع السب كما خطأ الحكم إذا اعتبر
الغلاية متوافرة في وقائع السب والقذف مع أن
هذه الوقائع إنما تضمنتها خطاب أرسله الطاعن
إلى الجبى عليه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ولم
يطلع عليه أحد فلا تلحقه بذلك شبهة الغلاية بما
اشتمل عليه من صور البرقيات التي أرسلها إلى
الطاعن ، وهي صور لا يسلم بمطابقتها للأصل فقد
اكتفى في كتابتها على الذكرة . هذا إلى أن الحكم
استدل على توافر ركن الغلاية وقصد الاذعان
تهمة السب بأن طريقة إرسال الخطاب والبرقيات
إلى أرسلها من شأنها إذاعة ما تضمنته من وقائع
السب والقذف ... وأن الطاعن يعلم أن هذه
المكاتيب لا بد أن تداول بين أيدي المسؤولين
بحكم عملهم وأن ماحوت من عبارات لا بد أن
يناقح أمره وهو قول لا يصلح قانونا لاستظهار
ركن الغلاية وقصد الإذاعة فالطاعن لم يرسل
هذه المكاتيب إلا إلى جهة واحدة هي رئاسة

مجلس الوزراء في ذلك الوقت وقضلا على ذلك
فإن الحكم لم يحدث عن ركن قصد الإذاعة
بالنسبة إلى جريمة القذف وهو ما يتعين إثباته في
الحكم إلى جانب ركن الغلاية .
وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين
واقعة الدعوى بما توافر فيه المناخر القانونية
لم يثبت السب والقذف في حق موظف بل
التي دان بها الطاعن تعرض لما يفرضه هذا الإجراء
من حقه في إثبات صحة وقائع السب المرتبطة
بجريمة القذف في قوله وكذا كانت جريمة السب
مرتبطة بجريمة قذف أو تكفيها ذات التهم في
حق ذات الموظف الجبى عليه حتى له إقامة الدليل
على صحة السب وهذا الارتباط يتحقق بين
الجرمتين إذا كان مؤداهما واحدا ، والفارق
الوحيد بينهما اختلاف في طريقة التعبير إذ في
القذف يثبت التهم القذف في حقه وقائع معينة
أما في السب ففيها إرساد لقاط بيت على صحة
تلك الوقائع إلا أنه من المقرر أن إثبات صحة
وقائع السب المرتبطة بجريمة قذف في حق الرجل
العموميين متناه أن يكون التهم مستندا على الدليل
بأن يقدمه للمحكمة وتتمسك ، أما الإقدام على
القذف أو السب ويد التهم خالية من الدليل
اعتمادا على أن يظهر له التحقيق دلالة جازية
هذا فضلا عن أنه حتى ولو تمكن التهم من إثبات
صحة الوقائع التي يستند إليها عليه ، فإن هذا
وحده لا يكفي لإعفاءه من العقاب ، بل يجب أن
يثبت أنه كان حسن النية متقنأ بصحة الوقائع
التي ينسبها إلى الموظف وأنه يعني مصلحة البلاد
لا مجرد التشهير ، وبما أنه بين من الإطلاع على
الخطاب الذي وجهه التهم (الطاعن) للإستاذ
عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وهو
بالم يشكر جدوده من وأخبر به وبأنه

برقيات تضمنت جميعاً نفس المعنى ويلو سأل عنه البرقيات كما قرر هو ذلك لا كثر من جهة إذ أرسل النائب العام ورئيس مجلس الرضاء وبعضها الآخر لمجلس قيادة الثورة ولم يكف بذلك بل أرسل عدة شكاوى كره فيها نفس ما ذكره في بريقاته وقد قصد بذلك إذاعه ما تضمنته بريقاته وشكاويه من وقائع قذف وسب وهو يعلم أن هذه المكاتب لا بد من مداولة بين أيدي الرؤوسين بحكم علمهم بأن ما تضمنته من عبارات قذف وسب لا بد وأن يناع أمره لحق ذلك عقابه . لما كان ذلك وكان يستمرط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً وسباً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة فإذا كان القاذف مـى . النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضعفان وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي استنداً إلى الموظف وتجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به . وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصاً سابقاً من الأدلة التي أوردها ثبوت جرمي القذف والسب في حق الطاعن . وأنه إلى جانب عجزه عن إثبات وقائع القذف فإنه كان سيـ . القصد بما ضمنه شكاويه من عبارات سب مقلعة بعدد ما عن حد النقد المباح بما لا يعبده النى على المحكمة بأمر حرمته من إثبات صحة تلك العبارات إذ أنه حتى لو غلغل هذا الحق واستطاع إثبات صحة وقائع السب فإن سوء نيته لا يعفيه عما اقترف ويحيط مستولاً عن جرمه ؛ وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن قدم ويده خالية من الدليل على صحة ما استند إلى الجنى عليه فلا يقبل منه أن يطلب إلى المحكمة أن تحول عنه هذا الإثبات . لما كان كل ما قدم وكانت الراتض التي تقدم إلى جهات

التقصير جهاً إليه عند ما سئل فيه التحقيق أمام النيابة ولخصيف بدأ أيضاً ألمع بحكمة أول درجة وقد سبق إثبات طواسف الزود على الرجوع الأول والثاني كما جاء بصورة البرقية الأولى للمراسلة في ١٩٥٢/٩/٢٤ أن الدكتور السنهوري كرئيس مجلس الدولة استند وسائله غير المشروعة لحماية نفسه وشركائه في اثم التزوير والاختلاس ونص البرقية الثانية المؤرخة ١٩٥٢/ ١٠/٢٩ أن ولاية القضاء - محظورة بطبيعتها على الأيالة التي تقيتوا لفضيلة لدى السنهوري ومن ودهم في جبال شيوخه بغفوة السحري الذي استمر يستخلصه السلطات بصرفات طائفة كفاً في ذاتكم سرعة إقامة الحد بأجراء تطوى ساسم . وهي عبارات غاشية تشرف واعتبار من وجهت إليه وماسة بالصفات التي يجب توافرها في أرباب المهنة التي ينسب إليها الدكتور السنهوري وهي ولاية القضاء وقد وجهت إليه بسبب أداء وظيفته وهي رئاسة مجلس الدولة وكان التهم (الطاعن) في ذلك مـى . القصد ، وهو ما تتكشفه المحكمة من أنه أورد عباراته بأسلوب عام دون أن يبرز فيها واقعة معينة بالذات يمكن القول بأنه كان ينقده وأنه وإن صح أن هذا الوجه وحده يكفي لتأنيث التهم حتى لو أثبت صحة ما ينسب له من وجه إليه عبارات السب إلا أنه فضلاً عن هذا فقد عجز عن إقامة الدليل على صحة الواقعة لآنة وجه اتهامه ويده خالية من كل ما تحدى به من الأدلة ، وقد مكنته المحكمة من هذا الإثبات بأن مرحته باستخراج ما يناء من صور التحيقات التي أشار إليها ضجر ولا يقبل منه بعد ذلك الاحتجاج بعدم ضم الأوراق ثم تحدث الحكم عن ركن العلانية وتوفر قصد الاكاذب في قوله إن العلانية متوافرة لدى التهم (الطاعن) من تسدد إرسال عدة

٢٢٠

١٤ فبراير سنة ١٩٥٧

سارحة - متى تجوز المعارضة في الحكم المنصوص
الاعتباري ؟

المبدأ القانوني

متى كان التهم لم يدفع في جلسة المعارضة
بأنه كان معنوراً في تغلفه عن شهود الجلسة
التي صدر فيها الحكم « المحضوري الاعتباري » .
المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذي
منه عن الشول فيما بل تكلم مباشرة في موضوع
الدعوى ؛ فإن الحكم الصادر بعدم جواز
المعارضة يكون سليماً في القانون عملاً بأحكام
الفقرة الثانية من المادة ٣٤١ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٥٠٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومسطفي
كامل ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٢٦١

١١ فبراير سنة ١٩٥٧

اختلاس أشياء مجهزة . حكم - تعيب مريب .
اعتاد الحكم على التهم بتبديد الأشياء المجهزة باليوم
المحدد لبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي
تفيد تأجيل البيع . غسور .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد اعتصمت في حكمها
على ثبوت علم التهم بتبديد الأشياء المجهزة
باليوم المحدد لبيع على مجرد امتناعه عن
استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع إلى يوم
آخر ، دون أن نبهت فيما إذا كان قد لم

الحكومة المتعددة بالعلم في حق موظف مع علم
مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي
الموظفين المختصين تتوافر فيها السلبية ثبوت
قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة عملاً بتداولها بين
أيدي مختلفة وكان الحكم قد أنبت في حق الطاعن
أنه يعلم أن هذه البرقيات والشكاوى لا بد من تداولها
بين عدد من الموظفين قل أو أكثر بحكم عملهم
وأنه قصد بذلك إذاعة ما تضمنت من وقائع
الضغف واللب فانه يكون قد استظهر توافر ركن
السلبية كما هي مدركة به في القانون ويكون
ما يشير الطاعن على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم
شابه قصور في أسبابه إذ أنه وهو في صدر التهمة
الخاصة بإساءة النية العمومية اكتفى ببرد بعض
صبارات صدرت عن الطاعن بحضور جلسة ٣
مارس سنة ١٩٥٣ واغفل ما قاله الطاعن بذلك
الجلسة من أنه محصل النية في المحضر مسئولية
عدم قيامها بواجبها نحوه كظلم طبقاً لما في
يقصدها من صبارات في الشكاوى التي أرسلها
إلى النائب العام بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ والتي
لو كانت تتضمن إساءة لأم يتقدمه للمحاكمة عنهما .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن من إثارة
الجدل في صحة التهمة الخاصة بإساءة النية العمومية
ما دامت المحكمة قد طبقت على الجرائم التي
ارتكبتها الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات
ورفعت عليه عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة
الضغف .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون العلم
برمته على غير أساس متيناً وقضه موضوعاً .
(القضية رقم ١٤٤٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وضوية
السادة الأستاذة مسطفي فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ومسطفي كامل وأحمد زكي كامل
المستشارين) .

٢٦٣

١١ فبراير سنة ١٩٥٧

استئناف - دعوى مدنية - الحكم بالبراءة في الدعوى السومية لا يكون ملزماً للحكمة الاستئنافية وهي تنصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها - طه ذلك .

المبدأ القانوني

الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزماً للحكمة الاستئنافية وهي تنصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى عما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافاً - إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

(الفتية رقم ١٥١٢ سنة ٢٦ ق بالية السابقة) .

٢٦٤

١١ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - استئناف - ملطعة المحكمة الاستئنافية - بالنقض من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية .
ب - مائة - دفع - حكم - تسيب كلف - من يتبرط المائة دفافاً موضوعاً لا يستلزم رداً صريحاً ؟

المبادئ القانونية

١ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ - فمن حقا بل من واجبها وقد تقل الموضوع برمتها إليها أن ترجع

الباع ملأ حقيقياً فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي للدفوت العلم ، ويكون الحكم قاصراً وموضوعاً بقصد الاستدلال .

(الفتية رقم ١٥٠٨ سنة ٢٦ ق بالية السابقة) .

٢٦٣

١١ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - اختلاس - حطرت اختلاس مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ ج من الموظفين الثابتين - غير لازم .

٢ - اختلاس - عقوبة - قيام التهم بسداد المبلغ المختلس - إصفاؤه من الحكم بالرد دون الترامة .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ ج من الموظفين أن يكونوا من الموظفين الثابتين الذين يسري عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فإن التهم يترتب من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد غزوي بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود .

٢ - قضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بموجب الحكم بترامة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام التهم بسداد المبلغ المختلس ، فإن ذلك يفي فقط من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقاً لنص المادة المذكورة .

(الفتية رقم ١٥٢١ سنة ٢٦ ق بالية السابقة) .

لقنيان به وقت ارتكابها مع التهمين الأول والثاني - فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون العقوبات.

٢ - لا مصلحة التهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها مادامت المحكمة لم تعاقبه إلا عن تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار للارتباط بين التهمين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

(القضية رقم ١٥١٧ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وفيهم يسى الجندي المستشارين) .

٢٦٦

١٢ فبراير سنة ١٩٥٧

عقوبة . أحداك . دفاع . ادعاء التهم أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة البيع عشرة سنة . الحكم عليه بالإشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع . خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان اتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة البيع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تناول هذا الدفاع أو تقدر من التهم بما قسم إليها من أوراق - أو بما رأته هي نفسها ، فإن قضاءها يكون معيباً

(القضية رقم ١٣٦٧ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود إبراهيم إسماعيل ومحمد محمد حسين وفيهم يسى الجندي ومحمد زين كامل المستشارين) .

الأمر إلى صاحبها الصحيح وتصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة الناتجة فيها .

٢ - متى كان طلب التهم إعادة المحاكمة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إثبات استعانة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منها إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً .

(القضية رقم ١٥١٤ سنة ٢٦ ق رئاسة عضوية السادة الأستاذة حسن داود وعمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وفيهم يسى الجندي المستشارين) .

٢٦٥

١١ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - فاعل أصل . وجود التهم بمسرح الجريمة وإطلاقة النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها بمعرفة زملائه . اضباره فاعلاً أصلياً .

ب - تقض . المصلحة في العطن . معاقبة التهم عن تهمة القتل العمد دون السرقة للارتباط . التي على قصور الحكم في واقعة السرقة . اندام المصلحة فيه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثالث من مدونات الحكم أن العمل الذي قام به التهم الثالث وهو وجوده بمسرح الجريمة - إطلاقة النار على كل من يحاول الاقتراب . وقت ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لما بين التهمين - دوراً مباشراً في تنفيذها اقضى وجوده على مسرحها

٢٦٨

١٨ فبراير سنة ١٩٥٧

إنتاج - رسوم الانتاج - كحول - استحقاق الرسوم
في جميع الحالات على منتجاته ولو لم تضبط - المرسوم
الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ -

المبدأ القانوني

إن نص المواد ٣ و ١٦ و ١٧ من المرسوم
الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص
برسم الانتاج والاستهلاك عن الكحول يدل
بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحصيلها يكون
مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم
تضبط - ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي
لا تحتسب إلا بنسبة الرسوم -

(النسخة رقم ٥٥٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كمال وفيهم يسى الجندى واليبد أحمد عيسى
المستشارين) -

٢٦٩

١٩ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - قوة الأمر المنفص - اختصاص مجالس عسكرية -
صدور حكم من المجلس العسكري بقوة من نوع
المقوبات المقررة في القانون الجنائي - جواز محاكمة
الجاني من جديد أمام المحاكم العادية -

ب - عقوبة - مجالس عسكرية - اختصاص - التزام
المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من
المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراعاة المدة
التي نفذت عليه ضللا -

المبادئ القانونية

١ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري
بقوة من نوع المقوبات المقررة في القانون
الجنائي فإنه لا يجوز قوة الشيء المنقض به ولا

٢٦٧

١٨ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - قتل عمد - نية القتل - حكم «تسب كلف» -
مثال لكفاية استظهار الحكم نية القتل -
ب - قتل عمد - نية القتل - ضرب - جواز توفر
نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد الجاني عليها وعدم
توافرها لديه بالنسبة إلى الجاني عليه الآخر -

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد استخلص نية
القتل مما ذكره من أن المتهم استعمل آلة
من شأنها إحداث الموت (سكيناً) وطعن
بها الجاني عليها عمداً في أجزاء مختلفة من
جسمها تعتبر في مقتل بقصد لإزهاق روحها
وكذلك من الضغينة ، فإنه يكون قد استخلص
توافر نية القتل كما هي معروفة في القانون
ولا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يبين وصف
السكين التي استعملت في الحادث ما دام
قد قلع باعتداء المتهم على الجاني عليها بآلة
فاطمة بنية قتلها -

٢ - متى كانت جريمة القتل العمد
والضرب المستندان إلى المتهم مختلفان في العناصر
المكونة لكل منهما والتي يعطيلها القانون
فليس ممة ما يمنع من توافر نية القتل لدى
المتهم بالنسبة إلى أحد الجاني عليهما وعدم
توافرها لديه بالنسبة إلى الجاني عليه الآخر -

(النسخة رقم ٥٣٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كمال وأحمد زكي كمال واليبد أحمد عيسى
المستشارين) -

الطاعين كانوا متهمين في القضية العسكرية باختلاس مهمات مسلحة إليهم بصفتهم أعضاء على الودائع وهي نفس التهمة موضوع الدعوى الحالية - جاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع عاتقاً لقانون الأحكام العسكرية الذي يستفاد من نصه أن الأحكام التي تصدرها المجالس العسكرية هي واجبة الاحترام أمام المحاكم العادية - أما استناد الحكم إلى المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية والتي تنص على أن المحاكمة العسكرية لا تتمتع من نظر القضية مرة أخرى أمام القضاء العادي فردود بأن ذلك إنما يتعلق بالمقويات التأديبية العسكرية وحدها - يؤيد ذلك ما جاء في الفقرة الخامسة من المادة ١٦٩ من هذا القانون والتي تنص على أن كل شخص يرتكب في القطر المصري أثناء خضوعه للأحكام العسكرية جريمة من الجرائم التي لم تذكر في الفقرات الأربع الأولى من هذه المادة يعاقب إما بالجزاء الذي يفرضه عليه قانون الأحكام العسكرية لكونه أياً أعمالاً تضر بحسن الانضباط أو الربط العسكري أو بالجزاء المفروض لذلك المذنب في القانون المصري الأمل ، كما يؤيد هذا النظر ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من هذا القانون من أنها - أي الأحكام العسكرية - مقبولة قانوناً لدى جميع المحاكم الملكية - كما يؤيده أيضاً ما نص عليه في المادة ٤٦ من القانون المذكور من أنه إذا ثبت على المتهم جنائية ما أمام مجلس حربي لا يعني من المحاكمة بعد ذلك أمام مجلس ملكي إلا أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون قد قضاها هذا فضلاً عن أن العدالة لا تسمح بأن يحاكم المتهمون على نفس الجريمة مرتين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول دفاع

يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية وذلك إعمالاً لنص المادتين ٢ و ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

٢ - إن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها » (تنفيذاً للحكم العسكري) لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالمعقوبة التي تراها - على أن تراعى حين تقدير العقوبة - مدة الجزاء التي تقضي بها على المتهم فضلاً لا مدة العقوبة المقررة بها مهما بلغت .

المحكمة

(عن الطاعين الثلاثة)

« حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعون المقدمة من الطاعين الثلاثة هو أن الحكم المطعون فيه غالف القانون إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المجلس العسكري في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ في القضية العسكرية رقم ١٥٨٤ سنة ١٩٥٥ والذي قضى عليهم بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة والفصل من الخدمة العسكرية واستقطاع مبلغ ٩٤٠٦٣٢ ج من مرتباتهم عن جريمة الاختلاس موضوع الدعوى الحالية وأصبح هذا الحكم نهائياً بالتصديق عليه في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وتقضي عليهم فضلاً - وقضت المحكمة برفض الدفع بالرغم من اتحاد الموضوع والحصول والسبب إذ طبق عليهم المجلس العسكري مواد الاتهام الحالية مع إضافة مواد أخرى خاصة بجرائم عسكرية مناقب عليها بمقتضى قانون الأحكام العسكرية سالف الذكر - وذلك لأن

التي تنص على أن كل شخص خاضع للأحكام العسكرية وموجود في القطر المصري يجوز محاكمته أمام المحاكم الأهلية ذات الاختصاص على الجنايات التي يحاكم عليها ولكن غير خاضع للأحكام العسكرية، فإنما صدر الحكم من المجلس العسكري بقوّة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإن لا يجوز موة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني. يد أمام المحاكم العادية ويقود هذا النظر ما أورده المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية وهي في معرض النص على قوة الشيء المقضي به سواء من المحاكم العادية أو الجنائس العسكرية إذ فرقت بين ما إذا كانت الهيئة المروضة عليها الدعوى من جديد مجلسا عسكريا أو محكمة عادية وجه نصها صريحا قاطعا في أنه إذا ثبتت جناية المتهم أمام مجلس ملكي أو مجلس عسكري أو انتهت قضية إيجازية بمعرفة قومندان لا يجوز محاكمته ثانية أمام مجلس عسكري ولا يجوز مجازاته بمعرفة قومندان بالنظر إلى الجناية نفسها، ثم أضافت في الفقرة الثانية «ثبتت جناية المتهم أمام مجلس عسكري لا يعفيه من المحاكمة بعد ذلك على الجناية عينها أمام مجلس ملكي» وقد وردت هذه الفقرة أيضا في المادة ٤٦ من هذا القانون وهي تكاد تكون مطابقة للمادة ٣٦ ساقطة الذكر مع إضافة حالة أخرى هي حالة الحكم بالسبابة - إذ نصت على ما يأتي: «إذا ثبت على المتهم جناية أمام مجلس حربي لا يبقى من المحاكمة عليها بعد ذلك أمام مجلس ملكي إلا أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون قد قضاه ومن جهة أخرى إذا ثبت إدانة شخص أو إدانته أمام مجلس ملكي أو عسكري أو انتهت قضية إيجازية أمام قومندان

الطاعنين ورد عليه بقوله «وحيث إنهم كانوا كانت المحاكمة العسكرية قد شملت جريمة الاختلاس مع جرائم أخرى ضارة بالضبط والرياء العسكري إلا أن نص المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية صريح في أن المحاكمة العسكرية لا تمنع من المحاكمة العادية والمحكمة في ذلك واحدة لأن الحكم العسكري هو في الواقع بمثابة حكم تأديبي يراد منه الجزاء على ما يقع من أفعال مخالفة للنظام العسكري وعليه أن هذه الأفعال قد تصل إلى حد جرائم التي يعاقب عليها القانون العام ومع ذلك فإن الجزاء الذي يقضي به المجلس العسكري عنها لا يكون له أي أثر على الدعوى العمومية التي يفتي لها - ورغم هذا الجزاء كانتا القانوني وهي لا تنفي إلا بالفصل فيها من المحاكم العادية - ويبين من ذلك أن الحكم العسكري الذي توقع على المتهمين في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ - ليست له حجية أمام هذه الهيئة ولا أثر له على الدعوى الجنائية فلا يؤدي إلى انقضائها - وهذا النظرية يده النص القانوني سالف الذكر ويظهره البراءة نفقي الراجع - ولهذا يكون الدفع بشقيه على غير أساس ويتمين رفضه. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من ذلك سديدا في القانون إذ أن اختصاص المجالس العسكرية بنظر الجرائم التي يعاقب عليها قانون الأحكام العسكرية يعقوبات شديدة في نوعها بالعقوبات العادية لا تمنع من اختصاص المحاكم العادية بنظر هذه الجرائم وقد ورد ذلك صراحة في المادة الثانية من قانون الأحكام العسكرية التي تنص على أن القانون الملكي يجري عمله على جميع الأشخاص بوجه العموم وكون الشخص عسكريا لا يمنعه من الاقياد للقانون الملكي كالحادث الأهالي - كما ورد في المادة ١٦٩

فلا يجوز محاكته ثانية أمام مجلس عسكري ولا بجلازاته بمعرفة القومندان بالنظر إلى الجنائية نفسها ، ولا يغير من هذا النظر ما ورد في هذه المادة الأخيرة من أنه يجب مراعاة مدة الزمان التي يكون المتهم قد قضاه (تنفيذاً للحكم العسكري) وبالعكس فإن هذه العبارة تقرب وجهة نظر واضع المادة إذ يبين منها بوجه لا يدع مجالاً للشك أن المحاكم العادية ليست ممنوعة من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالتجربة التي تراها — على أن تراعى حين تصدر العقوبة — المدة التي يكون المتهم قد قضاه تنفيذاً للحكم العسكري — وظاهر من صريح النص أن ما يجب على المحكمة مراعاته هو مدة الجلاء التي تقضى بها على المتهم فعلاً وليس مدة العقوبة المقررة بها مهما بلغت — لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعنين لأنهم بصفتهم موظفين عموميين عساكر سلاح الطيران) وأولم من الأمانة على الودائع اختلسوا المهمات الميئة الوصف بالمحضر والمملوكة لسلاح الطيران المصري والمسلة إليهم بسبب وظيفتهم وعقابهم يطبق على المواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمين الأول والثالث وعلى المسواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من ذات القانون بالنسبة للتهمين الثاني المدة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ والتي تضمن على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس أموالاً أو أوراقاً أو أمتعة أو غيرها مملوكة إليه بسبب وظيفته وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المتعدين له أو الأمانة على الودائع أو

السيارة المنوطون بحساب التقصود واختلس شيئاً مما سمل إليه بهذه الصفة ... وكان يبين من ملفات الأحكام العسكرية المرافقة أن المجلس العسكري قد قضى بمعاينة الطاعنين الأول والثالث بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنة ونصف سنة ومعاينة الطاعن الثاني بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة وكانت العقوبات المقررة بها على هؤلاء الطاعنين لا تصل إلى الحد الأدنى العقوبة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات فإن المحكمة إذ قضت برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المجلس العسكري يكون صحيحاً في القانون — ولما كان الثابت من الأوراق أن الملفات الخاصة بمحاكمة الطاعنين أمام المجلس العسكري كانت تحت نظر المحكمة ومرفقة بملف الدعوى وقت أن أصدرت حكماً بمعاينة الطاعنين بالسجن ثلاث سنوات وكانت المحكمة قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت نظراً لظروف الحادث تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى السجن لمدة ثلاث سنوات وكان ذلك ما يدل على أنها أدخلت في اعتبارها وهي تقدر العقوبة أن الطاعنين سبق أن قضوا حوالاً سنة بالسجن تنفيذاً للحكم الصادر عليهم من المجلس العسكري وكانت المحكمة غير ملزمة بالإفصاح عن الطرف المخفض الذي طبقت في حق الطاعنين وهي تقدير العقوبة — كما أنها غير ملزمة بالإشارة إلى نص المادة ٤٦ من قانون المجالس العسكرية لأنها ليست من نصوص قانون العقوبات التي صار تطبيقها وتوقيع العقاب بموجبها كما تستلزم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له عمل .

(عن الطاعن الثالث)

وحيث أن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب إذ اعتمد في إدانة الطاعن إلى شهادة سماعية تعارض مع ما هو ثابت في قائمة الجرد من عدم وجود صجر في عنده وبالرغم من أن دفاعه تأيد بما هو ثابت في التحقيق على لسان حسن لييب الحوفي من أنه وجد له زيادة في الشهادة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها... لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطلعت إليه وتطرح ما عداه فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض.

وحيث إن ذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا.

(التفتية رقم ١٣٥١ سنة ٢٦ ق رثاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم وعبد محمد حسين وغريم يسى الجندي والسيد أحمد عفيفي المستشارين).

٢٧٠

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧

زور. جريمة استعمال أوراق مزورة. وجوب ثبوت علم من استعملها بأنها مزورة.

المبدأ القانوني

لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعملها بأنها مزورة، ولا يكفي مجرد تمسكها أمام الجهة التي قدمت

لها، مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها.

(التفتية رقم ١٥٤٩ سنة ٢٦ ق رثاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كليل وأحمد زكي كليل والسيد أحمد عفيفي المستشارين).

٢٧١

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧

حكم. منطوقه. خلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع بطلان التفتيش والتنشيط. لا بطلان المبدأ القانوني

حتى كانت المحكمة قد أشارت في أسباب حكمها إلى الدفع بطلان التفتيش والتنشيط وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع في غير محله، ثم أصبحت حكمها بإدانة المتهم، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع.

(التفتية رقم ١٣، سنة ٢٧ ق رثاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كليل ومحمود محمد مجاهد المستشارين).

٢٧٢

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧

تليس. مواد مخدرة. وجود مظاهر خارجية تنفي بذاتها من إعراز المخدر. تبين ماعية هذه المادة. غير لازم لتوافر حالة التليس.

المبدأ القانوني

يكفي للقول بقيام حالة التليس، أن تكون هناك مظاهر خارجية تنفي بذاتها عن وقوع الجريمة، ولا يشترط في التليس إعراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد

٢٧٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

إجراءات . شقوة المرافعة . اعتراف . اعتراف التهم
باحدى التهم المسندة إليه . الحكم عليه في باقي التهم
دون سماع الشهود في مواجته . خطأ .
المبدأ القانوني

اعتراف التهم أمام المحكمة باحدى التهم
المسندة إليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة
لباقى التهم التي دين بها دون سماع الشهود في
مواجهته .

(القضية رقم ١٠٨٣ سنة ٢٦ في وثالة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود محمد
بجاءد ومحمد محمد حسين وفيهم يسي الجندى والسيد أحمد
صفيى الستارلين) .

٢٧٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

إجراءات . إعلان . استئناف . الحكم بإلغاء الحكم
المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان الدعي
المدنى المحضور أمام المحكمة الاستئنافية . بطلان الحكم .
م ١٤٠٨ ج .
المبدأ القانوني

مضى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق
المدنى وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن
الدعى بالحق المدنى المحضور أمام المحكمة
الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه في
الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون
الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم يكون قد
بنى على مخالفة أجزاء مهم من إجراءات
المحاكمة مما يطله .

(القضية رقم ١٣٧٣ سنة ٢٦ في وثالة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومحمود محمد بجاءد ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عيسى
الستارلين) .

تعيين ماهية المادة التي شاهدها .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٧ في وثالة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد بجاءد ومحمد محمد حسين
الستارلين) .

٢٧٣

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

أ - إصابة خطأ . صورة يتحقق بها ركن الخطأ .
ب - إصابة خطأ . قض . « أسباب موضوعية »
تقدير السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية من
جريمة القتل الخطأ . موضوعي .
المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن التهم كان يقود
السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل
بحقيقة حالة فرملة التقدم بها ، وبأن الخلل
يطرأ عليها بنته من وقت لآخر فلا تستجيب
له في الوقت المناسب عند العمل على وقف
السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه
الظروف أقدم على قيادتها والسير بها ، فإنه
يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ،
ولا يحدى في هذا المقام الحاجة بأن الخلل
الذي طرأ على فرملة السيارة كان فجائياً .

٢ - السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية
الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة
الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان
والمكان والظروف المحيطة بالحادثة ، وهو أمر
موضوعي يحث تقديره محكمة الموضوع في
حدود سلطتها دون معقب .

(القضية رقم ١٠٢٣ سنة ٢٦ في وثالة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل ومحمود محمد بجاءد وفيهم يسي الجندى وأحمد زكى
كامل الستارلين) .

المحدد التي رسمها القانون .

٧ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم أجلب بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة ، دون أن يتعرض للدافع عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(القضية رقم ١٤٦٠ سنة ٢٦ ق ثلاثة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود وعمود ابراهيم اسمايل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٢٧٨

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

اختلاس . احتياك كاتب قيودات مأمورية الفراب بالنسبة إلى الأوراق التي يسلمها بمقتضى عمله من الامتاء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

متى كان من مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة إلى المأمورية من الممولين ، والتي تحوى أذن البريد ، ورصد هذه الأذون في دفتر خاص ، وإرسالها إلى الإدارة المحلية ، فإنه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسليمها حتى يرصدها في القاتر ويتولى إرسالها إلى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع .
(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق بالحية السابقة) .

٢٧٦

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — غرفة الاتهام . سلطتها في الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه .
ب — إثبات . شهادة سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال شخص نقلها عن آخر .
المبادئ القانونية

١ — متى كانت غرفة الاتهام قد أمرت بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون .
٢ — لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطأنت إليها ورات أنها صدقت حقيقة عن رواها .

(القضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢٦ ق ثلاثة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد محمد حنين وفيهم يسى المندى وأحمد زكي كامل والسيد أحمد ضيفى المستشارين) .

٢٧٧

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — حكم . « تسبب كلف » . عقوبة . ظروف مخففة . تطبيق المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا يجب .
ب — إجراءات . استجواب المتهم . إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه . دلالة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — لا يمس الحكم في أن تزل المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها ، مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

لسنة ١٩٥٧ فإن إيداع الكفالة ليس لازما فيها لأن هذه القرارات لم تكن معتبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان الخارج يتبرها قرارات إدارية لا أحكاما صادرة من محاكم الاستئناف ويقتصر على التقرير بأن لها قوة الأحكام النهائية ، أما في الصورة الثانية فالكفالة واجبة لأن التبديل الذي أجراه هذا القانون في المادة ٢/١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نص على اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وعلى اتباع الأحكام الواردة في قانون المرافعات عند الطعن بالنقض وهذا يقتضى إيداع الكفالة المقررة للطعن في أحكام محاكم الاستئناف .

المحكمة

« ... حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن استنادا إلى أن هيئة التحكيم ليست محكمة من المحاكم التي نصت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على جواز الطعن بالنقض في أحكامها وأن القرار الذي

٢٧٩

٩ مايو سنة ١٩٥٧

نقض « الكفالة المقررة للطعن » كفالة . عمل « التحكيم في منازعات السل » . الطعن في قرارات هيئات التحكيم . وجوب إيداع الكفالة في الطعون التي تقدم من هذه القرارات بعد السبل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وعدم لزوم الإيداع فيها رفع من الطعون قبل السبل بهذا القانون .

المبدأ القانوني

إيداع الكفالة المقررة للطعن بالنقض عند التقرير به غير لازم في الطعون التي دفت عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أما المطعون التي تقدم بعد العمل به فيجب إيداع الكفالة فيها ، ذلك أنه في الصورة الأولى وإن كانت المادة ٣٠ مرافعات توجب على الطاعن إيداع الكفالة قبل التقرير بالطعن إلا أن لزوم هذا الاجراء مقصور على حالة الطعن في الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة ، أما إذا كان الطعن في غير حكم من هذه الأحكام كما هو الحال في قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالقانون رقم ٨

على الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة أما إذا كان الطعن في غير حكم من هذه الأحكام كما هو الحال في القرارات المتعلقة برجال القضاء أو في قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالمانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فإن إيداع الكفالة ليس لازماً ذلك أنه مهما يكن الرأي الذي يصح أو ينتهي إليه الاجتهاد في تكييف هيئة التحكيم وفي طبيعة القرارات الصادرة منها فإن الشارع قد أفصح عن رأيه في ذلك حين أصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إذ نص في المادة الحادية عشرة منه على أنه وفيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ... يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ... مما مفاده أنه إلى ما قبل صدور هذا القانون كان يعتبر هيئات التحكيم في منازعات العمل من الجهات الإدارية التي لها اختصاص قضائي ثم رأى أن يستثنى هذا التشريع الطعن في القرارات الصادرة من هذه الهيئات من اختصاص القضاء الإداري وقد كشف عن ذلك صراحة فيها أورده في المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه من قوله «لأنه رؤى أن يساغ استثناء من اختصاص القضاء الإداري الطعون في قرارات هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل باعتبار أنه يدخل في تشكيل تلك الهيئة قضاء وأن لقراراتها قوة الأحكام النهائية كل هذا يقتضيه بأن القرارات التي تصدر من هيئات التحكيم إما هي في نظر الشارع قرارات إدارية لا أحكام صادرة من محكمة الاستئناف وأن إجازة الطعن فيها بطريق

تصدره هذه الهيئة ليس حكماً بل هو من القرارات التي تصدر من جهة إدارية لها اختصاص قضائي والتي تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها وقد انضمت النيابة العامة إلى هذا الدفع في المذكرة المقدمة منها .

وحيث إن هذا الدفع أصبح لا محل له بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ الذي نص في مادته الثالثة على أن تفصل محكمة القضاء في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون .

وحيث إن النيابة العامة دفعت أمام دائرة لمحس الطعون بعدم قبول الطعن شكلاً لأن التقرير به تم في ١٦ نوفمبر ١٩٥٣ ولم تودع الكفالة إلا في ١٨ فبراير ١٩٥٧ وكان يتعين إيداعها قبل التقرير بالطعن على ما تقتضي به المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات ، وهذا الإيداع هو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان الطعن - وقد أصرت النيابة على هذا الدفع أمام المحكمة .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات توجب على الطاعن قبل التقرير بالطعن أن يودع خزانة محكمة القضاء على سبيل الكفالة عشرة جنيهات (تعدلت إلى ٣٥ جنيتها بالمانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٥٦) إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة جنيهات (تعدلت بالمانون المذكور إلى ١٥ جنيتها إذا كان من محكمة ابتدائية أو عشرة موان - زوية) - وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٣٠ المشار إليها تنص على أنه لا يقبل قسماً لك ب تقريراً بالطعن إذ لم يسحب بما يثبت عدم الاعتناء به إلا أن لزوم هذه الاجراء مفصور بطبيعة الحال

٢٨٠

١٦ مايو سنة ١٩٥٧

١ - إثبات « الإثبات بالبيئة » - الإثبات بالبيئة فيما يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة في المواد التجارية . جواز .

ب - حكم استثنائي « تنبيه » - عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد تقييلا على أسباب الحكم المتألف .

ج - حكم استثنائي « تنبيه » - انتهاء الحكم الاستثنائي في خصوص الدلائل التي ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة باستخلاص سائق . عدم الرد على وجه نظر محكمة أول درجة في خصوص هذه الدلائل . لا يجب .

د - إثبات « الإثبات بالبيئة » - شهادة صلة الشاهد بأحد الخصوم (مستخدم لديه) لا تنه من أداء الشهادة .

هـ - قض « أسباب جديدة » محكمة الموضوع . بيع . التزام مام محكمة الموضوع على مقدار كمية الحديد المتأخذ عليها وعدم تمك القشري صراحة أمامها بقيمة المعز الذي يدعيه . إثارة الجدل بشأن المعز أمام هذه المحكمة . لا عمل له .

المبادئ القانونية

١ - إذا استيفأت المحكمة من ظروف الدعوى التجارية وملابساتها أن الادعاء بمحصول اتفاق يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الادعاء ولا مخالفة فيما قضى به في هذا الخصوص للقانون . ذلك أن الشارع استبعد المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ من القانون المدني وجهات أحكام تلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبيئة كقاعدة عامة ولم يستثن من

التقاضي ما قررت على سبيل الاستثناء للاعتبارات التي أوردتها المذكرة الإيضاحية - ولا يغير من ذلك بالنسبة للقرارات التي سبق الطعن فيها قبل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ مانص عليه التعديل الذي أجراه في المادة ١٦/٢ و٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٣٢ من أن قرار هيئة التحكيم « يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف » بعد وضع الصحيفة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع ولكل من طرفي النزاع أن يطلع أمام محكمة القضاة في هذا القرار في الأحوال المبينة بالمادة ٢٥٠ من قانون المرافعات وتوقع في إجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في ذلك القانون ، ذلك أن ما قضى به هذا النص الجديد من اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف ومن أنواع الأحكام الواردة في قانون المرافعات عند الطعن بالتقاضي ومن بينها إيداع الكفالة المقررة للطعن في أحكام محاكم الاستئناف إنما هو خاص بالطعون التي تقدم عن هذه القرارات بعد العمل بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ . أما القرارات المطعون فيها قبل العمل بهذا القانون - كما هو الشأن في الطعن الحالي - فإنها عند التقرير بها لم تكن بحاجة إلى إيداع الكفالة المقررة للطعن في أحكام محاكم الاستئناف لأنها لم تكن إذ ذاك معتبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان النص القديم يقتصر على التقرير بأن لما قوة الأحكام النهائية دون أن يمتزها بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف . لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يصح رفض هذا الدفع وقبول الطعن شكلا .

(التنبيه رقم ٢٦٦ سنة ٢٢ ق .)

يتسلك المشتري صراحة لدى تلك المحكمة بالمطالبة بقيمة العجز الذي يدعيه فإنه لا يكون هناك عمل لاثارة الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة.

المحكمة

« ... حيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم التمهيدي إذ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما أثبت بإيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ قد خالف القانون لأن الدليل الكتابي لا ينقصه إلا دليل كتابي أو قرينة قانونية لا تختمل إثبات عكسها ولكن الحكم ركن إلى قرائن غير قاطعة لإباحة إثبات ما خالف التثبت بالكتابة كما أن الحكم التقضي قد خالف القانون بدووه بما قرره من أن التناقد وإن كان قد ذكر به أنه من مائة طن إلا أنه في حقيقته تم عن تخمين طناً فقط وأن ذلك لا بد أن يكون قد حصل شفوياً فأقرض الحكم بذلك عكس التثبت بالكتابة فرضاً واجبا بنير دليل - وأن الحكمين المطعون فيهما قد جادا قاصرين عن بيان العناصر الواضحة في شأن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ وخالف نصوصه الصريح وعدلا عن تفسير مدلوله الصريح غالفين بذلك حكم محكمة أول درجة دون أن يردا على أسبابه ومن ذلك : أولاً - أن حكم محكمة أول درجة قرر أن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ صريح في أن التناقد تم على مائة طن من الحديد وأن هذا الإيصال خلا من ذكر أية مواصفات أو مقاسات من الحديد المتناقد عليه وأن المطعون عليها لم تقدم أى دليل على أن الطاعن حدد مقاسات أو مواصفات عن تخمين طناً فقط - ولم يعمل ذلك الحكم على دفتر الكوريا المقدم من المطعون عليها وإن كانت به مقاسات ومواصفات

من ذلك إلا مانص عليه في المواد ٤٠ - ٤٦ و ٦٣ من قانون التجارة والمواد ٩٠ و ١٥٠ و ١٧٤ من القانون البحري - ولا عمل إذن للتحدى بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ من القانون المدني التي منعت الإثبات بالبيئة فيما خالف أو جازز التثبت بالكتابة .

٣ - محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم المستأنف والرد عليها تفصيلاً ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يجمله .

٣ - إذا كان الحكم الاستئنافي قد انتهى في خصوص الدلائل التي ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة فإن ذلك لا يسيبه ما دام أن ما استخلصه في خصوصها سائق عقلاً . كما أن عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة في خصوص تلك الدلائل لا يسيب الحكم الاستئنافي بالنص .

٤ - إذا كانت المحكمة قد اعتمدت على شهادة شاهدين من مستخدمي أحد الخصوم كان أحدهما هو يمثل هذا الخصم في الاتفاق موضوع النزاع في الدعوى فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون لأن صلة هذين الشاهدين بذلك الخصم لا تمنعها قانوناً من أداء الشهادة ما دام أن أحداً منهما ليس خصماً في الدعوى .

٥ - من كان النزاع قد دار بين الطرفين أمام محكمة الموضوع على أمر ولحد هو مقدار كمية الحديد التي تم عليها التناقد ولم

من خمسين فلنا لحساب الطاعن استناداً إلى أن
المعاقبة التجارية على فرض انضمامها وهو ما لم
يتحقق في هذا الدفتر لا ترقى في الإثبات إلى
مرتبة الدليل — في حين أن الحكم التقيدي
الصادر من محكمة الاستئناف قد استند في القضاء
بالإحالة إلى التحقيق على مجرد تناقض روايتي
طرفي الخصومة — كما أن الحكم القطعي أورد
أنه وإن كان إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠
حرر عن مائة طن إلا أن الاتفاق تم في الحقيقة
من خمسين فلنا فقط وأن ذلك لا بد أن يكون
قد تم شفوياً واستند إلى ظواهر وعوامل واقعية
سردناها مجرد تناقض رواية طرفي الخصومة لا يبرر
الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما خالف الثابت
بالكتابة . كما أن الظواهر والعوامل التي سردناها
الحكم القطعي لا تبرر إهدار ما ثبت بالكتابة .
وثانياً — أن الحكم القطعي المعلوم فيه ذكر أن
من الظواهر التي اعتمد عليها في ترجيح رواية
المطعون عليها وإهدار مدلول إيصال ١٩ من
يوليو سنة ١٩٥٠ الصريح أن المعلوم عليها
خصمت قيمة العربون المنوه عنه بذلك الإيجال
من ثمن آخر شحنة أرسلتها إلى الطاعن في ٢٨
من أغسطس سنة ١٩٥٠ وأن دالة هذا الإجراء
أن المعلوم عليها أخطرت الطاعن باقتضاء التعاقد
دون أن يرد الحكم على ما أوردته حكم محكمة
أول درجة من أن هذا الإجراء لا يلزم الطاعن
لأنه تم من جانب المعلوم عليها وحدها ولم يثبت
رضاء الطاعن بدلالته — كما أن الحكم القطعي
إذ قرر أن الطاعن سكت عن مدلول هذا الإجراء
يكون قد خالف الثابت في الدعوى ذلك أن
الشحنة الأخيرة التي خصم العربون من ثمن المصل
إلى الطاعن إلا في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠

وأنه يبادر إلى مطالبة المعلوم عليها بتنفيذ
ما تعهدت به بإيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠
بخطابه المرسل إليها في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠
« وحيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه
أولاً : أن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من
القانون المدني تنص على أنه « في غير المواد
التجارية إذا كان التصرف القانوني يزيد قيمته
على عشرة جنيهات أو كان غير محدد القيمة فلا
يجوز الإثبات في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم
يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك » كما تنص
المادة ٤٠١ على أنه « لا يجوز الإثبات بالبيئة
ولم ترد القيمة على عشرة جنيهات (١) فيما
يخالف أو يجاوز ما شتمل عليه دليل كتابي ... »
ثم ورد نص المادة ٤٠٢ بأنه « يجوز الإثبات
بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد
مبدأ ثبوت بالكتابة ... » وأبحاث المادة ٤٠٣
الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا
وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول
على دليل كتابي أو إذا فقد الدائن سند الكتابي
لسبب أجنبي لا يدره فيه — ومؤدى هذه
النصوص أن المشرع وضع قاعدة عامة في
الإثبات بالبيئة في المادة ٤٠٠ فنص على جواز
الإثبات بها في المواد التجارية وعلى عدم
جواز الإثبات بها في غير المواد التجارية
إذا زادت قيمة التصرف القانوني على عشرة
جنيهات أو كان التصرف غير محدد القيمة ثم
أوردت المواد ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ أحكاماً
تمنع الإثبات بالبيئة ولم ترد القيمة على عشرة
جنيهات ٤٠١ م٠ ، وأحكاماً أخرى تهبط الإثبات
بها فيما كان يجب إثباته بالكتابة ، المادتين ٤٠٢
و ٤٠٣ ، وسيأتي المواد على هذا النحو يشير إلى

بالقصور مردود بأن الحكم التبيدي قد أورد روايتي طرفي الخصومة ثم ساق الدلائل التي استندت إليها المطبون عليها لتأييد وجهة نظرها وخلص من ذلك إلى أنه وإن كان يبدو من ظاهر الاتفاق المؤرخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ أنه المنظم لعلاقات الطرفين غير أن المستأنفة أنت بحملة قرآن يحتمل معها الحد من مدلول هذا الاتفاق والقول بأنه كان خاضعاً لتحتفظ - قبله المستأنف ضده - يقضى بوجوب اعتدائه من مركز الشركة الرئيسي عن نصف الكمية الموضحة في الاتفاق ومن ناحية أخرى أمر المستأنف ضده على ما نص عليه التماقد حرقياً - وأنه إذا ما علق بالوقائع من تناقض مرجعه تباين هاتين الروايتين رأت المحكمة قبل الفصل في الموضوع واستكالات المناصر الدعوى أن يحيلها على التحقيق . ٥ .

كما أن الحكم القضي بدوره قد أورد خلاصة ما انتهى إليه من شهادة الشهود الذين سمعوا في الدعوى وذكر أنه فضلاً عما انطوى عليه التحقيق من ظواهر لتأييد رواية الشركة المستأنفة فهناك ثلاثة عوامل جبرية تقطع بصحتها :

أولها - أن فيليكس بالرز وكيل الشركة أبلغ مركزها الرئيسي في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ مقاسات الكمية التي اقتصر على طلبها المستأنف عليه وهي خمسون طناً ويستفاد ذلك من دفتر الأكيوياء المقدم من المستأنفة ويبدو من الاطلاع على هذا الدفتر أنه يسلك بطريقة متسلسلة ومنظمة تدعو إلى الاعتداد بمحتوياته - ولو أن الاتفاق كان منصفاً على الكمية المدرجة في الإيصال لما أغفل الوكيل ذكر تلك الكمية - أما القول بأن الشركة دجرت عن تقديم الدليل الكتابي على اكفاء المستأنف عليه بخمسين طناً من

أن الشارع استبعد المواد التجارية من الأحكام التي وضعا للائثبات في المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ وجات أحكام تلك المواد لتنظيم قواعد الاثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الاثبات بالبيئة كقاعدة عامة ولم يستثن من ذلك إلا ما نص عليه في المواد ٤٠ - ٤٦ و ٦٣ من قانون التجارة والمواد ١٥٠ و ١٥٩ و ١٧٤ من القانون البحري - والمحكمة التي رأى المشرع من أجلها إباحة الاثبات بالبيئة في المواد التجارية هي أن المعاملات التجارية تقتضى السرعة وتستلزم البساطة وتستغرق وقتاً قصيراً في تنفيذها - ومادام أن المواد التجارية لا تخضع لأحكام التي سبقتها المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ من القانون المدني فلا محل إذن للتحدي بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ التي منعت الاثبات بالبيئة فيما خالف أو جاوز الثابت بالكتابة ومن ثم فإن المحكمة إذ استبانة من ظروف الدعوى التجارية وملاساتها أن الادعاء بمحصول اتفاق مخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضى بأحالة الدعوى إلى التحقيق لائثبات هذا الادعاء ولا مغالفة فيما تقتضى به في هذا الخصوص لقانون وإذ كان الحكم التبيدي قد استند إلى القرآن التي أوردتها فيما انتهى إليه من أحالة الدعوى إلى التحقيق كما كان الحكم القضي فيما انتهى إليه من حصول اتفاق مخالف الثابت بالكتابة لم يفترض ذلك غير دليل بل ساق الأدلة التي استند إليها من شهادة الشهود والقرآن وخلص منها إلى النتيجة التي انتهى إليها - لما كان ذلك فإن انتهى على الحكمين بمخالفة القانون يكون غير صحيح . ثانياً - بأن ما ينصم الطاعن في هذا السبب على الحكمين

خصوص الدلائل التي ساقاها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة فإن ذلك لا يعيها مادام أن مستخطها في خصوصها سائق عقلا . كما أن عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة في خصوص تلك الدلائل لا يعيب الحكمين بالقصور ولا على المحكمة إذا هي لم ترد على كل ما ساقه الحكم المستأنف ما دامت قد أقامت قضائها على ما يحمله — وأما ما عاهد الطاعن على الحكم الأعلى من مخالفة التائب في الدعوى في خصوص ما أورده عن سكوت الطاعن عن المطالبة بالخمسين فلنا الأخرى التي يدعي أن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ يشملها بعد وصول الشحنة الأخيرة التي أرسلتها إليه المطعون عليها في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والقول بأن تلك الشحنة لم تصل إلى الطاعن إلا في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأنه بادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى مطالبة المطعون عليها بتوريد باقي الكمية التي يدعي أن التعاقد تم عنها فردود بأن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التحدث عنه أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم القطعي تناقض في أسبابه كما تناقض مع المقول ومع ما أورده حكم محكمة أول درجة في خصوص ارتفاع أسعار الحديد وفي خصوص تحديد بدء النزاع بين طرفي الخصومة إذا ورد الحكم في بعض أسبابه أن أثمان الحديد لم ترتفع في فترة النزاع وحتى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ إلا بما يعادل ١٠٪ من الثمن المتفق عليه وعبر عن هذه الزيادة بأنها طفيفة وقامه أنه ذكر في موضع آخر في الحكم أن النزاع لم ينشأ من الطرفين إلا بعد إرسال الشحنة الأخيرة في ٢٨ أغسطس

الحديد فردود بأن وكيل الشركة لم يتوان في إبلاغ المركز الرئيسي حقيقة ما انتهى إليه الاتفاق بين الوكيل وعياله المستأنف عليه ولا بد أن يكون ذلك قد تم شفويا بينهما — وإن ارتفاع أسعار الحديد لم يجاوز حتى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ العشرة في المائة ولا يمكن أن تكون هذه الزيادة الطفيفة هي الباعث على إخلال المستأنف عليها باتفاقها... ثانيا — أرسل المركز الرئيسي لشركة التأمين لنا أو ما قل عنها بقليل إلى المستأنف عليه بسؤال على ثلاث شحلات كان آخرها في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وما يستوفى النظر أن المستأنف خصم من مطلوب لدى المستأنف عليه مبلغ العيوب المدفوع منه — ورغم ما أن خصم العربون على هذه الصورة هو بمثابة إخطار ضمنى من الشركة بالتقضاء المتعاقدت ركن المستأنف عليه إلى السكوت التام... وأن العرف التجاري يقتضى بأن السكوت في مثل هذه الحالة ينطوي على معنى القبول . ثالثا — اعترض فيليكس بلوز على خطاب المستأنف عليه بخطاب موسى عليه ذكره فيه بأن حقيقة الاتفاق كانت على خمسين فلنا غير أن المستأنف عليه عارذ تمسكه بالصمت المطلق... وأنه ما لجأ إلى المطالبة بخمسين فلنا أخرى إلا بعد مرور ما يقرب من خمسة شهور وبعد أن أيقن أن أسعار الحديد قد تجاوزت ما قدر لها عند كتابة الإيصال... وخلص الحكم من كل ذلك إلى أن المحكمة ترى أن الاتفاق على الحديد خلافا لما أظهرته صياغته الحرفية لم يكن بائنا إلا بالعدد الذي ورد فعلا للمستأنف عليه أما الجزء الباقي فقد علق على شرط إجازته من المقر الرئيسي... وهذا الذي أورده المحكم وأقاما عليه قضاءهما لا يشوبه قصور ، وإذا كان المحكم قد انتهى في

المحكمة على هذا الذي أورده الحكم القول بأن اتفاقاً تم بين الطاعن وبين المظنون عليها مع أن رواية الشاهد صريحة في التحقيق على أن الطاعن لم يذكر له شيئاً عن الكمية المتعاقدة عليها. وأن الشاهد علم من مستغدى المظنون عليها أن الاتفاق كان عن خمسين طناً - كان الحكم المظنون فيه قد استند إلى شهادة شاهدين من مستغدى المظنون عليها مما أبراهم رزق وفليكس بلورز وأن الأخذ بشهادتهما مخالفة للقانون لأن ثانيهما هو الموقع على إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ ومن ثم فهو طرف في النزاع كما أن الشاهد الأول بدوره يعمل مع الشاهد الثاني في مكتب المظنون عليها في القاهرة وأن أقوال مهذين الشخصين لا يصح اعتبارها شهادة لأنها لا تخرج عن أن تكون ترديدا لدفاع المظنون عليها في أمر من صميم عملهما ومما لذلك مستولان عنه .

وحيث إن هذا الذي مردود أولاً بأنه يبين من صورة محضر التحقيق المودعة من الطاعن أن الشاهد محمد أحمد رمضان شهد بأنه سمع من يوسف جباي أن الطاعن اتفق مع فيليكس على خمسين طناً ولكنه عند دفع المربون طلب أن يذكر في الإيصال أن الكمية مائة طن وأن الزيادة كانت متوقفة على موافقة الشركة وأن الشركة لم توافق وأبلغ فيليكس ذلك الطاعن عندما ذهب إليه لتحديد مقاسات الخبز من فرد عليه الطاعن بأن الإيصال في سوحاج وأبدى استعجابه لتأشير على كعب الإيصال المحفوظ لدى فيليكس بذلك فرد عليه فيليكس بأن لا داعي لذلك ما دامت الثقة متوفرة . وأضاف الشاهد أنه قابل الطاعن وتحدث إليه في الأمر فأظهر الطاعن استعجابه لتسوية النزاع وشكا من أن المظنون عليها لم تخضع

سنة ١٩٥٠ - وأن ما وصف به الحكم الزيادة لا يمثل الحقيقة لأن ذلك ١٠٠٪ - تبلغ في الصفة المتعاقدة عليها نحو ١٥٠ جنيهاً - هذا فضلاً عن أن الحكم لم يرد على ما جاء بالحكم المتألف في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم القطعي إذ تحدث عن ارتفاع أثمان الحديد حتى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يورد هذا البيان وهو في سبيل تحديد بدء النزاع إنما أورد الحكم هذه البشارة للتدليل على أن المظنون عليها وقد أثبتت في دفتر الكوربا بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ مقاسات الحديد عن خمسين طناً لم يكن هناك من ناحية ارتفاع الأسعار ما يدعوها إلى قصر الصفة على نصف الكمية المتفق عليها - كما أن ما أورده الحكم عن وصف زيادة الأسعار بأنها طفيفة مردود بأن ذلك من إطلاق قاضي الموضوع في تقدير الوقائع وأن عدم الرد على ما استند إليه حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص لا يوجب الحكم المظنون فيه لأن المحكمة ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم المتألف وإيراد عليها تفصيلاً مادامت قد أقامت قضاها على ما يحمله .

وحيث إن السبب الثالث يتحمل في النفي على الحكم القطعي بالخطأ في الاستناد والاستناد بمقولة إن ما استخلصه الحكم من شهادة الشاهد محمد أحمد رمضان يناقض ما هو ثابت في محضر التحقيق على لسان ذلك الشاهد إذ نسب الحكم إلى الشاهد أنه يشهد بأن الطاعن ذكر له أنه مستعد لتسوية أمر النزاع وأن الشاهد قرر أنه اتفق مع المظنون عليها على تخفيض ٣ في المائة من ثمن الصفة للطاعن واحتجبت

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطلب » .
(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٢ سنة ٢٢)
السادة الأستاذة عبدالرزاق محمد رئيس المحكمة وإسحق
عبداليد ومحمد عبدالواحد علي وأحمد قوش ومحمد متولى
هلم الشترلين) .

٢٨١

١٦ مايو سنة ١٩٥٧

ضرائب : اتفاق . عقد . قوة الأمر النفي . نظام
عام . قيام مأمورية الضرائب بتقدير أرباح أحد التناجيين
على أساس عام طُلت به قيمة من التناجيين واستصدرها
قراراً بذلك من لجنة التقدير . عدم قيام الممول بالظن
على هذا القرار بقوله إنه اتفق مع المصلحة على إعادة
حسابه إذا غيرت القاعدة التي وضعتها لحاسبة التناجيين .
صدور كتاب دورى من المصلحة بتغيير تقدير نسب
الأرباح . عدم مخالفة مثل هذا الاتفاق الذى حل
بينه وبين المصلحة لتنظيم العام ولا قانون .

المبدأ القانوني

إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت
أرباح أحد التناجيين على أساس عام عامك
به غيره من التناجيين يحصل في تقدير ربح
معين للزمة واستصدرت بذلك قراراً من لجنة
التقدير يقول الممول إنه لم يظن في لأنه
كان قد اتفق مع المصلحة على نسبة حاسبه
على الأرباح إذا ما غيرت القاعدة العامة التي
وضعتها في حاسبة التناجيين على مقدار الربح
للزمة ثم صدر كتاب دورى من المصلحة
تأمر بالتغيير نسب الأرباح وادعى الممول
أن المصلحة حاسبته من جديد على أساس
هذا الكتاب فإن مثل هذا الاتفاق الذى
حصل بينه وبين مصلحة الضرائب على إعادة
حاسبه لا يعتبر مخالفاً لنظام العام ولا قانون

٣ ٢ . - /- فوصله الشاهد بالتحدث في الأمر مع
المطعون عليها - وهذا الذى ورد بشهادة الشاهد
لا يخالف في شيء ما أتجه الحكم المطعون فيه
عنها . ومردود ثانياً بأن المحكمة إذ اعتمدت
على شهادة شاهدين من مستخدمى المطعون عليها
كان أحدهما هو مثلاً في الاتفاق موضوع النزاع
في الدعوى لم تخالف القانون لأن صلة هذين
الشاهدين بالمطعون عليها لا تمنعها قانوناً من
أداء الشهادة ما دام أن أحداً منها ليس خصماً
في الدعوى .

« وحيث إن السبب الرابع يتحصل في التوى
على الحكم القطعي بالقصور عن تخرى واقعة
الدعوى إذ جرى الحكم على أن المطعون عليها
قامت بتسديتها كاملة إذ وردت خمسين طناً من
الحديد إلى الطاعن مع أن التايب من الأوراق
أن المطعون عليها وودت ٣٤٨ كيلو و ٩٩ طناً
أى أقل مما تدعى أن التعاقد تم عنه وتقدرها
في توريد بعض ما تقول إنها نصبت بتورده
يوجب مساءلتها مهما قلت قيمة الجزء الذى
تظلفت عن الوفاء به ولكن الحكم قصر في تخرى
حقيقة الكمية التي وردتها المطعون عليها .

« وحيث إن هذا التوى مردود بأنه يبين من
أوراق الدعوى أن النزاع كان يدور بين الطرفين
على أمر واحد هو مقدار الكمية التي تم عليها
التعاقد ولم تكن واقعة مجرد الكمية التي وردتها
المطعون عليها عن خمسين طناً على جمل بين
الطرفين وبالتالي لم تتناولها الأحكام الصادرة في
الدعوى ولم يتسك الطاعن لدى عمكة الاستئناف
بالمطالبة بقيمة المجر المذكور صراحة ومن ثم
فلا عمل لاثارة الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة .

لا مخالفة للنظام العام في هذا الاتفاق .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الاستثنائي أنه أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه وأن حكم محكمة أول درجة قد تبنى على أن الاتفاق الذي تم بين مصلحة الضرائب على ربط الضريبة المستحقة عليه في المدة من سنة ١٩٣٩ لغاية آخر سنة ١٩٤٣ على أساس أن أرباحه أقل من المبالغ التي قدرتها المأمورية ولجنة التقدير والتي قبلها من بدئ الأمر - وهذا الاتفاق باطل سببا إذا لوحظ أن قرار لجنة التقدير بحد صيرورته نهائيا وواجب التنفيذ لا يمكن مصلحة الضرائب التنازل عن المنفعة به أو الاتفاق على ما يخالفه ومن ثم فالإجراء الذي يتخذ مخالفا كما حدث عن مصلحة الضرائب بإصدارها الكتاب العدوي رقم ١٦٤ المتضمن خفض أسس تقدير نسب الأرباح التي احتسبتها لجنة التقدير وحسابتها البدعي على أرباحه بمقتضى الأسس المنخفضة المذكورة إجراء باطل خاطئ .

وحيث إنه متى كانت المحكمة قد حصلت أن اتفاقا حصل بين المصلحة والممول على إعادة حاسبته على الأرباح على أساس كتابها الدوري الأخير رقم ١٦٤ فإن هذا الاتفاق لا يعتبر مخالفا للنظام العام ولا للقانون ذلك أن من التواعد الدستورية المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والواجبات والتكاليف (المندقات) من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة الحادية والثلاثين من الدستور الحالي) ولما كانت الضرائب من التكاليف العامة فوجب أن يتساوى الجميع في تحمل أعبائها فإذا وضع نظام لتقدير نسب الأرباح التي تربط عليها الضريبة فإن الاتفاق

ذلك أن من التواعد الدستورية المساواة التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والواجبات والتكاليف (المادة ٣ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ٣١ من الدستور الحالي) ولما كانت الضرائب من التكاليف العامة فوجب أن يتساوى الجميع في تحمل أعبائها فإذا وضع نظام لتقدير نسب الأرباح التي تربط عليها الضريبة فإن الاتفاق على تمتع أى مول به لا يكون مخالفا للنظام العام .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يبنى على الحكم المعلوم فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بطلان الاتفاق الذي حصل بينه وبين مصلحة الضرائب على إجراء حاسبته طبقا لما تجرى حاسبته غيره عليه سواء أكان ذلك بحكم أو اتفاق أو منشور أو خلافه وقد كانت مأمورية الضرائب أجرت التقدير عليه طبقا لأسس معينة فقبل هذا التقدير منها مشروطا بأنه إذا أجرت حاسبته غيره على أساس أصح فله أن يطلب حاسبته على الأساس الجديد وأن المصلحة أصدرت الكتاب رقم ١٦٤ ويقوم على أسس جديدة أصح له وحاسبته غيره بمقتضاه ثم أجرت حاسبته من واقع وقام بسداد الضريبة بمقتضى قسمة ذكر فيها أنها باقى الضريبة على الأرباح الاستثنائية ثم عادت فتقصت اغناها معه وحجرت عليه بمقتضى التقدير الأول وأن محكمة أول درجة وأيدتها محكمة الاستئناف قد اعتبرت أن هذا الاتفاق باطل لمخالفة للنظام العام وأنه ما كان يصلح إبرامه فيما يرى هو أنه

أخذه كان يمثله أو يتوب عنه في الطعن الذي قضى فيه بتقضى الحكم وبوقف الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى يفصل من المحكمة الشرعية في مسأله من أصل الوقف .

٢ - متى أصبح الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية نهائياً بالحكم بتأييده استئنافياً فإنه لا سبيل للجدل فيه إذ أن الحكم الاستئنافي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى حتى ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للمحاكم المدنية - ذلك لأن حجية الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح إهدار هذه الحجية أمام القضاء المدني بمقولة إن المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها بقضائها في مسألة هي من مسائل أصل الوقف - كما لا يجوز القول بأن من شأن حكم يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية أن يجرد ذلك الحكم النهائي من حجته .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة بأنه يشترط في القبول الذي يتمتع معه الطعن أن يكون صريحاً واضحاً وأن تكون دلالة قاطعة في ذلك فإذا كان لم يصدر من المحكوم عليه فعل إيجابي قاطع الدلالة على قبول الحكم فإن تأخره في تقديم الطعن لا يسقط حقه فيه ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يعلن إليه - ولا يفيد الرضا بالحكم ولا يفرض حصوله كنتيجة للخضوع لتنفيذ الجبري

على تمتع أى ممول به لا يكون عاملاً للنظام العام وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القائرون ويتعين نقضه دون حاجة لبحث بقاء أسباب النقض .

(القضية رقم ٣١٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد وأحمد قوشة ومحمد متولى عتلم ولزراهم عثمان يوسف المشائرين) .

٢٨٣

٢٣ مايو سنة ١٩٥٧

١ - نقض « المحصور في الطعن » . قوة الأمر المقضى . ملكية . موارث « تمثيل الوارث للتركة » . عدم استعادة أحد الورثة الضحكوم عليها من الطعن الذي رفعه المحكوم عليه آخر من حكم الاستئناف في دعوى الملكية . م ٢٨٤ مرافعات .

ب - قوة الأمر المقضى . اختصاص . محاكم شرعية . نظام عام . وقف . الحكم استئنافياً بتأييد المحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية . صيرورته نهائياً واكتسابه قوة الأمر المقضى حتى ولو كان قد خرج على ولايته بالقضاء في مسألة هي من أصل الوقف .

ج - حكم « القبول المانع من الطعن » . شرطه . تأخر الضحكوم عليه في الطعن وخضوعه لتنفيذ الجبري . عدم سقوط حقه في الطعن .

د - حق . « إعلان الطعن » . إعلان . الاعلان لجبة الادارة « زول المحضر على حكم المادتين ٢٥١١ مرافعات في إجراءات الاعلان . لا بطلان . مثال .

المبادئ القانونية

١ - متى كان أحد المحكوم عليهما لم يرفع طعناً عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية التي كان قد رفعها هو وأخوه بثبوت ملكيتهما إلى تعيينهما في نزول موروث ولم يتدخل في الطعن الذي رفع من أخيه فلا يقبل منه الادعاء بأن

المحنة

و... من جيب إن التابة دفعه: في مذكرتها
وفي الجلسة يطلان أنه من بالنسبة المعلنون عليهم
الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن
والعاشر بمقولة إن إعلانهم بقرار المعلن قد وقع
بإطلا ذلك لأن المحضر لم يثبت في محضره بالنسبة
لهؤلاء جميعاً أن كلا منهم كان موجوداً في محل
إقامته أم كان غير موجود لأنه إذا كان المطلوب
إعلانه موجوداً في محل إقامته فلا يصح الإعلان
إلا له ولا يسل لوكيله ولا لخاصه ولا لساكنين
معه من الأهل والأقرباء إلا إذا لم يكن موجوداً
هنا فضلاً عن أن إعلان كل من المعلنون عليهم
الثالث والرابع والخامس خلا من بيان اسم
المخاطب معه لتأكد من صلاته بالمعلن إليه وما إذا
كان امتناعه عن تسليم الإعلان يمين الإعلان إلى
الضابط المتوب بالقسم أولاً بحجبه - وأن
إعلان كل من المعلنون عليها السادس والثامن
قد خلا من بيان تبعية المعلن إليها لكل منهما
لتأكد مما إذا كان لها الحق في تسليم الإعلان عنهما
كما خلا من بيان ما يدل على إقامتهما معهما - وأن
إعلان المعلنون عليه الأخير قد خلا مما يدل على
إقامة المخاطب معه مع المعلنون عليه المذكور -
وكل هذه البيانات من البيانات الجوهرية التي
يترتب على إغفالها البطلان على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة .

كما دفعت المعلنون عليها الأولى والثانية
بعدم قبول المعلن لرضا الطاعتين م ومورثهم
بالحكم المعلنون فيه بمقولة إن المعلن لم يرفع إلا
بعدم معنى نحو ثلاثة عشر عاماً من تاريخ صدور
الحكم المعلنون فيه وقد توفي المورث خلال تلك
المدة الطويلة في سنة ١٩٤٩ أي بعدم معنى ثمانية

لأن الأحكام الانشائية لا تخضع بحكم
تساوي .

و - من تبين أن المحضر انتقل في
الوقت المحدد في محضره إلى محل إقامة كل
من المعلنون عليهم الموضح في تقرير المعلن
فمن حاضراً بشخصه محل الصورة
الخاصة به ومن وجد غائبا ووجد أحد
المقيمين معه كزوجته أو زوجة أخيه أو
ابنه أو تاجه وقبل كل من هؤلاء الآخرين
الاستلام منه الإعلان الخاص بمن يقيم معه
في المكان والبياد الموضحين في المحضر أما من
وجدته : كذلك ووجد أحد المقيمين
معه من أهل منزله أو أكثر من واحد
وامتنعوا عن الاستلام وعن ذكر أسمائهم
وعن التوقيع بالتالي فقد أثبت ذلك في
محضره فور حصوله ثم انتقل بعد ذلك
لنفس البوليس الذي يتبعه هؤلاء جميعاً ليصل
إلى الضابط المتوب الصور الخاصة بهم ووقع
الضابط على أصل الإعلان بالاستلام ثم
وجه المحضر إلى أشخاص المطلوب إعلانهم
إخطارات مسجلة ضمنها محتويات الإعلان
وأنه تقرير بالمعلن من مقرره وأنه فعل
ذلك لامتناع أهل منزله عن الاستلام فإن
المحضر يكون قد نزل على حكم القانون في
المادتين ١١ و١٢ مرافعات وتكون إجراءاته
قد وفقت كلها مطابقة للقانون .

الأستاذ جميل فوزى المطيعي (المطعون عليه الثالث) -

١٩٥٣ ناذ محمد فوزى المنيى (المطعون عليه الرابع) -

الأستاذ رؤوف فوزى، المطيعي (المطعون عليه الخامس) -

وأثبت المحضر أمام كل منهم أنه سيعلن بالقسم لانتفاع أهل المنزل عن الاستلام ولم يذكر أسماء أحد من أهل المنزل المشار إليهم .

ثم حذر المحضر محضراً ثانياً أثبت في صدره: إنه في يوم الأربعاء ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحاً بشارع الخليفة المأمون والساعة ١١ و٣٠ صباحاً بشارع إبراهيم باشا بمصر الجديدة .

وأنفى يوم الأربعاء ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١٢ و٣٠ مساءً بقسم مصر الجديدة . أعلن كلا من المطعون عليهم الثانية والثالث والرابع والخامس غاطباً مع مندوب القسم لانتفاع أهل المنزل عن الاستلام ووقع مندوب القسم على الأصل بالاستلام .

كما أثبت أنه أعلن المطعون عليه السابع الأستاذ محمد جيد تاووضروس (غاطباً مع الست زوجته) (سعاد نجيب قلاده) المقيمة معه وأمضت، وأنه أعلن المطعون عليه الثامن (الأستاذ فكري جيد تاووضروس) غاطباً مع حرم شقيقه (سعاد نجيب قلاده) المقيمة معه وأمضت (ووقعت بامضاءها تحت كلتي - استملت الصورتين) .

وأثبت أخيراً أنه أعلن الأستاذ فوزى وهبي شلي (المطعون عليه العاشر) غاطباً مع ابنه فوزى وهبي المقيم معه وأمضى بالاستلام (ووقع) ثم أرفق المحضر بهذه الصورة الثانية أربع إخطارات بتأريخ

نقلت على تاريخ صدور الحكم من غير أن يأتين فيه ثم سكت وروته (الطاعنون) أربع سنوات بعد وفاته ثم قدموا بعدها بهذا الطعن في حين أنهم عقدوا رقعة مؤدبهم حصرت تركته لتقدير رسم أولية التركات ولم يدعوا في محضر الحصر ما يدعون أنه نصيبهم في المنزلين موضوع النزاع مما يدل على الرضاء الذي يتمتع به الطعن في الحكم وعلينا لذلك عدم جواز الطعن والحكم بعدم قبوله شكلاً .

عن الدفع الأول

ومن حيث إنه بالرجوع إلى أصل اعلان تقرير الطعن يبين أن المحضر أثبت في صدر محضره الأول .

١ - أنه في يوم الاحد ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١٢ و٥٥ دقائق بشارع عبد الحميد سعيد قسم طابدين أعلن الست وهيبه جيد تاووضروس (المطعون عليها التاسعة) غاطباً مع سونيا علم بنتها المقيمة معها أعيابها وأمضت ووقعت نهاية المحضر توقيعها .

٢ - وأنه في يوم الثلاثاء ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحاً بشارع عمر بن الخطاب بمصر الجديدة أعلن السيدة أيتناه وهي شلي غاطباً مع شخصها ووقعت بالاستلام (المطعون عليها الأولى) .

٣ - وأنه في يوم الأربعاء ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحاً ثم الساعة ١١ و١٥ صباحاً بشارع الخليفة المأمون قسم مصر الجديدة ليعلن كلا من :

السيدة مانيله وهيبه شلي (المطعون عليها الثانية) .

تقرير بالظن من مقررده وأنه فعل ذلك لاستناع أهل منزله عن الاستلام - وبذلك يكون المحضر قد نزل على حكم القانون في المادتين ٩١ و ٩٢ من قانون المرافعات . ومتى كان الأمر كذلك فإن إجراءات المحضر قد وقعت كلها مطابقة للقانون ويتمين لذلك كله رفض هذا الدفع .

عن الدفع الثاني

الحاصل بعدم قبول الظن

الحصول الرضا بالحكم المظنون فيه

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه يشترط في القبول الذي يتمتع به الظن أن يكون صريحاً واضحاً . وأن تكون دلالته قاطعة في ذلك - ومووت الطاعتين ومن بعده لم يصدر منهم فعل إيجابى قاطع الدلالة على قبول الحكم - أما تأخرهم في تقديم الظن فلا يسقط حقهم فيه مادام أن الحكم المظنون فيه لم يمتلئ إليهم - ولا يفيد الرضا بالحكم ولا يفترض حصوله كنتيجة للخصوع للتنفيذ الجبرى لأن الأحكام الالتهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون (الظن ٢١٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٠ مارس ١٩٥٥) ويتمين لذلك رفض هذا الدفع أيضا - كما يتمين لذلك كله قبول الظن شكلا لاستيفائه أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الطاعتين يتنوعن على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله والقصور في التسيب في ثلاثة أوجه - ويقولون في بيان الوجه الأول : إن الحكم أخطأ إذ اعتبر أن حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١١ مارس ١٩٢٢ له قوة الشيء المحكوم فيه - ذلك لأنهم المسلم به قضا وقضاء أن الحكم لا يجوز

٢٧ / ٥ / ١٩٥٣ برقم ٨٤٦ إلى كل من جميل وسعيد ودؤوف فوزى الطيعي والسيدة مانيلده وهبه شليد بأنه سلم صورة الإعلان الخاصة لكل منهم لقسم مصر الجديدة لاستناع أهل المنزل عن الاستلام . وأنه إعلان تقرير بالظن كطلب الأستاذ مفيد فائق شليد وآخرين وأنه تحرر هذا إخطارا بذلك ، - وعلى ذلك في كل إخطار التاريخ وتوقيع المحضر - ثم حروم محضرا ثالثا بالأسكندرية في يوم السبت ٣٠ / ٥ / ١٩٥٣ إلى السيدة عابدة فوزى الطيعي (المطلوب عليها السادسة) المقيمة هناك مع زوجها غاطبا مع تابعها السيد عبد الفتى المقيم معها لنيابها .

ومن حيث إنه يبين من هذه البيانات أن المحضر انتقل في الوقت المحدد في محضره إلى حال إقامة كل من المظنون عليهم الموضح في تقرير الظن فن وجدته حاضرا بشخصه سلمه الصورة الخاصة به (المظنون عليها الأولى) ومن وجدته غائبا ووجد أحد المقيمين معه كزوجته أو زوجة أخيه أو ابنه أو تابعه قبل كل من هؤلاء الآخرين الاستلام سلمه الإعلان الخاص بمن يقيم معه في المكان والمعاد الموضحين في المحضر (المظنون عليهم السادسة والسابع والثامن والعاشر) أما من وجدته غائبا كذلك ووجد أحد المقيمين معه من أهل منزله أو أكثر وامتنعوا عن الاستلام وعن ذكر اسمائهم وعن التوقيع بالثال فقد أثبت ذلك في محضره فور حصوله ، ثم انتقل بعد ذلك لقسم مصر الجديدة الذى يتبعه هؤلاء جميعا وسلم إلى الضابط المنوب بالمرور الخاصة بهم ووقع الضابط على أصل الإعلان بالاستلام ثم وجه المحضر إلى أشخاص المطلوب لإعلامهم إخطارات مسجلة ضمنها عنويات الإعلان وأنه

واحد باطلا بالنسبة لبعض الورثة وجميعا بالنسبة للباقيين - وعلى ذلك فإن هذا النزاع يكون غير قابل للتجزئة - ويقولون أخيرا وفي الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه يبيح المقصود في التضييق لأنه حاول التنصل من حكم المحكمة الشرعية العليا القاضي ببطان الشهاد وقال عنه في عبارة موجزة : إنه لا أثر له في مسألة الملكية المقصود فيها تأنيها بموجب الحكم الاستثنائي المذكور إذ لا ولاية للحاكم الشرعية في مسائل الملكية - ونفس الحكم الشرعي لم يتعرض للملكية وإنما قضى ببطان الورثة التصرف (الشهاد) وعدم تعرض المستأقنين للستاقف عليه بمقتضاها - والواقع أنها أصبحت لا تضرمان بمقتضاها - بل بموجب ذلك الحكم الاستثنائي الذي فصل في مسألة الملكية بين الخصوم بصفة انتهائية ، وهذا القول لا يكفي في الرد على الحكم الشرعي الذي أصبح نهائياً له قدامته واحترامه وله قوة الأمر المقتضى وبقيد أطراف الخصومة فيما قضى بأق حدود اختصاصه والشهاد المذكور المحكوم بطلانه من الجهة القضائية المختصة هو الأساس الذي يبنى عليه المطعون عليهم دعواهم بثبوت ملكيتهم للزلاين . وفي الوقت نفسه فإن المحكمة الشرعية قضت في حكمها برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث إن هذا الذي مردود في جميع وجهه بما قرره الحكم المطعون فيه في تفصيل واف مدعم بما نقله عما استقر عليه الفقه والقضاء وما جرى به قضاء هذه المحكمة حيث يقول : « وحيث إن القانون المدني القديم نص في المادة ٢٣٢ الذي يحكم واقعة الدعوى على أن الأحكام التي صارت انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها - وقد أجمع الفقه والقضاء على عموم ذلك

قوة الأمر المقتضى إلا إذا أصدرت جهة مختصة بإصداره ذات صلاحية ووظيفة - وأن حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٢٤/٦/٢١ تضمن قياساً صريحاً باختصاص المحاكم الأهلية من جميع الوجوه كما تضمن قضاء صريحاً باختصاص المحاكم الشرعية وترك الأمر كله لها باعتبار أنها لو حدها المختصة بمسائل أصل الوقف - وأن المحكمة العليا الشرعية قد زادت هذا الأمر تأكيداً إذ قررت أنه لا خلاف في أن الفصل في النزاع المتعلق بأصل الوقف من اختصاص المحاكم الشرعية دون - وأما فتكون المحكمة الشرعية هي المختصة بنظر الدعوى ويجب لذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص - أما الدفع بسبق الفصل في الموضوع من المجلس الأعلى والمحاكم الوطنية فلا قيمة له بعدمنا وضوح من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها بالفصل في هذه الخصومة ولأن سبق الفصل في الموضوع من جهة غير مختصة لا يسلب الجهة ذات الاختصاص حقها - ويقولون في بيان الوجه الثالث إن الحكم أعطى في تطبيق القانون كذلك إذ قرروا عدم استفادة مورث العاليتين من حكم محكمة النقض الذي صدر لمصلحة أخيه فوزى مع أن حق الارث في عين معينة لا يتجزأ بالنسبة لبعض الورثة دون الباقيين منهم معنى أنه متى حكم القضاء بأن عيناً معينة هي من أعيان التركة فإنه يبقى لكل وارث أن يطالب بحصة فيها ولو لم يتدخل في الحكم الصادر باعتبار العين المذكورة ضمن التركة وأن هذا البند نفسه يسرى على الإجراءات القضائية التي يستفيد منها الورثة باعتبار أن حق الارث لا يتجزأ وأن العمل الذي قام به من باشر الإجراءات أمام محكمة النقض إنما كان بطريق الانابة عن باقي الورثة وعن التركة التي هي كل لا يتجزأ - ولا يمكن عقلاً وبداعاً أن يكون التصرف الواحد الصادر من مورث

الحكم الاستثنائي - لأنه من المستطاع تنفيذ كلا الحكيمين مما - وهذا هو الحال في النزاع الحال وبين عند الأخذ بهذا النظر أن يقضى فيه بعدم استفادة فائق شلبي من حكم النقض الصادر لصالح أخيه فوزى والقول بنقض ذلك وبأن الورثة يمثل بعضهم البعض ليس له أساس قضى صحيح وهو غير معروف في القانون المصري ولا يصح قياس الورثة على حالة المتحدين المتضامتين الذين قضى المادة ١٠٨ مدني قديم على أنهم كفلاء لبعضهم البعض وكلاء عن بعضهم بعضا - لأنه لا تضامن بين الورثة وليس هناك من سبب طبيعي يدعو إلى قيام التمثيل بينهم ولو أراد الشارع هذا الاستثناء لكان أولى بالنص عليه في حالة الورثة منه في حالة المتحدين المتضامتين يؤكد ذلك أن القول بتمثيل الورثة وأن سبب هذا التمثيل هو افتراض قيام إناة من بعضهم لبعض لا يستقيم مع القول بقصره عن الإناة في حالة المانعة دون حالة الضرر - لأنه إما أن تكون هناك إناة وحيداً لكونه واجباً بصدور الوارث كما أنه لا ينفذ وإما ألا تكون هناك إناة فلا منفعة ولا مضرة - أما محاولة الارتكان على القاعدة الشرعية القائمة بأن الوارث يتصّب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها فهي محاولة متخاذلة لأن فوزى شلبي لم يخاصم أخيه طالبا الحكم للتركة ولا طالباً بالبحث عنه أو حصة أخيه فائق ولكنه طالب بحصة وحده - هذا فضلاً عن أن القانون لم يأخذ هذه القاعدة لمخالفاتها الأصل القانون وهو عدم التمثيل ، وأما الاعتراض بحكم محكمة النقض الصادر في ١١/٤/١٩٣٥ فقير شديد لأنها إنما ذكرت في سبيل إصدار قرار برفض تمثيل وارث لغيره في الدعوى

النص وإطلاقه - وعلى أن العن في الحكم بالاستثناء أو النقض لا أثر له إلا بين طرفي الخصومة في العن دون غيرهم من كانوا طرفاً في الحكم والذين يمثل ذلك الحكم بالنسبة إليهم كانوا لقوة الشيء المحكوم فيه مهما كان يتوره من أخطاء واقعية أو مادية وذلك بلا استثناء - إلا أن كانت طليعة موضوع النزاع تحمل مصالح الجميع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً يستحيل منه أن لا يبرى الحكم في العن عليهم - كأحوال التضامن وعدم التجربة والضمان والمحمود لديه والتوزيع بين الدائنين - مقررين أنه لا بد لقبول الاستثناء في هذه الأحوال من تحقق وجود علاقة ارتباط بين المصالح لا يستقيم معها عقلاً عدم مريان الحكم في العن على الجميع - فإن لم تتوافر تلك العلاقة في الأحوال المذكورة لم يكن فيها استثناء . وبعد أن ذكر الحكم بعض المراجع قال : إنه تطبيقاً لذلك الأصل في قاعدة قوة الشيء المحكوم فيه وفي تحديد مدى الاستثناء منها قد استقر الفقه والقضاء على أن الوارث لا يمثل غيره من الورثة في الوصية ولا في غيرها والحكم في عمن أحد الورثة على حكم بصدور الوصية لا يبرى على الورثة الآخرين الذين لم يكونوا طرفاً في العن وفي ذلك قررت محكمة النقض الفرنسية - أن الحكم الصادر بصحة وصية يكون انتهاياً بالنسبة للورثة الذين لم يملوا فيه بالرغم من حكم محكمة الاستئناف في الاستئناف المرفوع عنه من الورثة الآخرين بإلغائه ليطلان الوصية ولا يبرى هذا الحكم الأخير إلا على من كان من الورثة طرفاً في الاستئناف - ويجب لذلك أن تكون قسمة التركة بين ذوي الشأن طبقاً للحقوق المقررة لبعضهم بمقتضى الحكم الابتدائي لبعضهم بمقتضى

التجربة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين - جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضيا إليه في طلباته وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم . كذلك يفيد التضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها . وإذا رفع طعن على أيهما جاز اختصاص الآخر به . وظاهر أن فائق لم يرفع طعنا عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية ولم يتدخل في الطعن الذي رفع من أخيه فوزي فلا يقبل منه الادعاء بأن أخاه فوزي كان يمثله أو ينوب عنه في الطعن الذي قضى بتقضي الحكم وبوقف الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى يفصل من المحكمة الشرعية في كنه الإشهاد ، بدليل أنه لم يحرك الاستئناف من الوقوف بعد الحكم لمصلحته من المحكمة الشرعية ، ثم حصل أن تنازل فوزي عن حكم النقض وتصلح مع أخوانه فبقي الاستئناف موقوفا منذ عام ١٩٣٤ بالنسبة لفوزي كما أصبح حكم محكمة مصر بالنسبة لفائق نهائيا بالحكم بتأييده استثنائيا ولا سبيل لورثة فائق للرجل فيه إذ أن الحكم الاستئنافي قد حاز قوة الأمر المقضي . ولو كان قد خرج في قضاءه على الولاية التي منحها المشرع للحاكم المدنية ، ذلك لأن حجية الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام . فلا يصح إصدار هذه الحجية أمام القضاء المدني بمقولة إن المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها بقضائها في مسألة هي من أصل الوقف - كما لا يجوز القول بأن من شأن

المعروضة عليها أن القاعدة المذكورة قد تكون صحيحة لو أن الوارث الواحد كان قد عاصم أو خوصم في الدعوى طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها - ومهما يكن من شيء فإن الواقع في النزاع الحالي أن كلا من فوزي وفائق إنما كان يحضرم عن حصته في جميع أدوار التناضض ومنها طعن فوزي بطريق النقض في حكم الاستئناف الصادر في ١٩٣٣-٣-١١ برضخ ثبوت ملكيته للى حصته في المزلين - وحتى كان ذلك كذلك فلا يسع هذه المحكمة - إلا أن تكرر ما قاله محكمة النقض من أن القاعدة الشرعية المزعومة لا تطبق على الواقعة ويدين الحكم بعدم استفادة فائق شلبي من حكم النقض الصادر لصالح أخيه فوزي شلبي . وحتى ثبت أن حكم محكمة الاستئناف أصبح نهائيا بالنسبة لفائق وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه فإن حكم المحكمة الشرعية الصادر بإعلان الإشهاد يكون عديم الأثر في موضوع الملكية التي فصل فيها نهائيا إذ لا ولاية للحاكم الشرعي في مسائل الملكية ونقض الحكم الشرعي لم يتعرض لها ولكنه قضى بإعلان الإشهاد وعدم تعرض المستأقنين للسناق عليه بمقتضاها - والواقع أنها أصبحت لا تعرضان له بمقتضاها بل بموجب ذلك الحكم الاستئنافي الذي فصل بين الخصوم في مسألة الملكية بصفة انتهائية ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون يتفق مع ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بما أخذ به المشرع عند تعديل قانون المرافعات إذ نص في المادة ٣٨٤ على أنه ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يمنع به إلا على من رفع عليه - على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل

في ٤ - سد البيع وكان البائع حين أقام دعواه قسرها على طلب فسخ العقد استمالا لحقه الخول له بمقتضى المادة ٣٢٢ من القانون المدني الملغى وطلبه طلبا واحدا أصليا ولم يطالب بالباقي له من الثمن وفوائده حتى كانت المحكمة تلتزم تصفية الحساب بين الطرفين ثم تحكم بما يتحقق لديها في هذا الشأن - ومع ذلك فقد استعملت المحكمة بنورها حتما الخول لها بمقتضى المادة ٣٢٢ مدني قديم وأهملت المشتري للوفاء بما تقي في ذمته مما هو محدد في عقد البيع فلم يفعل فإن القانون لا يلزم المحكمة بأكثر من ذلك ولا يسمح لها بإعطاء أكثر من مهلة واحدة . وعلى ذلك فلاحظنا على حل الحكم إذ قضى بالفسخ بأنه لم يحدد مقدار الباقي في ذمة المشتري .

٢ - إذا كان المشتري لم يتسكك أمام محكمة الموضوع بما ينهيه حل الحكم إذ قضى بفسخ عقد البيع من أنه أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى عمله لاستيفاء الباقي في ذمته من الثمن وفوائده طبقا للمادة ٣٢٩ مدني قديم فإن هذا الشيء يكون غير مقبول لأنه يتضمن سببا جديدا لمخالضه واقع فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إذا كان الحكم قد رأى أن فوات المدة التي منحها المحكمة للمشتري دون وفائه بباقي فوائده الثمن المستحقة هو مما يترتب عليه فسخ عقد البيع فلا مخالفة في ذلك للسنتين ٣٢٢ و ٣٢٣ مدني قديم .

حكم يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية أن يصدر ذلك الحكم النهائي من حيث - ويصين لذلك رفض الطلب .

(التقضية رقم ١٢١ سنة ١٣٣٢ في وثلاثة وعشرون السادة الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى حاتم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٨٣

٢٢ مايو سنة ١٩٥٧

١ - بيع - فسخ - وفاء - حكم - تسيب كلف .
يلان أصل ثمن المبيع والفوائد في عقد البيع . انفصل البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استمالا لحقه المقرر في المادة ٣٢٢ مدني قديم . منح المحكمة مهلة للمشتري للوفاء بما في ذمته استمالا لحقه الخول لها بالمادة ٣٢٣ مدني قديم . الحكم بالفسخ دون إلان الباقي في ذمة المشتري . لا خطأ .

ب - تقضى . «أسباب مخالطها واقع» . بيع - فسخ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى عمل المشتري لاستيفاء الباقي في ذمته طبقا للمادة ٣٢٩ مدني قديم . غير مقبول .

ج - بيع - فسخ - عقد . اعتبار فوات المدة التي منحت للمشتري للوفاء بباقي فوائده الثمن مما يترتب عليه الفسخ ٣٢٢ و ٣٢٣ مدني قديم .

د - بيع - فسخ - صدور قرار - لاحكم - لمصلحة المشتري بمنحه مهلة للوفاء بالباقي في ذمته . كفايته لترتيب التسليم على فوات المدة .

هـ - دفاع - بيع - حكم - تسيب كلف - تقضى «أثر الحكم في الطعن» . عدم إصرار الخصم على دفاعه الذي أبداه ولا بد تقضى الحكم والاحالة . إشغال الرد على هذا الدفاع . لا تصور . تسيب الحكم فيما قرره خطأ يتأتى هذا الدفاع . غير منتج . مثال .

المبادئ القانونية

١ - متى كان أصل الثمن وسرطانته مبيعين

على الثمن . ولهذا لا يعتبر الفسخ طلباً أصلياً . بل طلباً احتياطياً أن يحكم به عند تحلف المشتري من دفع الثمن - ولكن الحكم المطعون فيه أبى على الطاعنين تحديد مقدار الفوائد المطلوبة ، كما أبى عليهما قض النزاع القائم حول المستحق منها وذلك بقوله إن مجرد تفويت المصلحة التي سبق منحها للطاعنين مانع لها من التقدم بأى عرض جديد يمكن أن يقيمها القضاء بالفسخ . وليس في هذا القول غناء - ذلك لأن المصلحة المشار إليها لم تكن مسبقة بتحديد مدى الالتزام يدفع الفوائد وتعيين مقدارها بعد الفصل في النزاع القائم حولها خصوصاً وأن الطاعنين كانا بعد الإحالة على ما هو واضح من مذكرتهما المقدمة لجلسة ٢٠ مايو ١٩٥١ قد انفسا من المحكمة نصفة هذا النزاع وأبديا استعدادهما لدفع كل ما يقرر أنه في ذمتها بعد تحديده قضاء .

ومن حيث إن هذا الثمن مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن بينت في أسباب حكمها مقدار الثمن الوارد في عقد البيع والمبالغ التي أودعها الطاعنان من أصل الثمن وفوائده لغاية ٨ مارس سنة ١٩٤٨ أوضحت أن المبالغ المدوعة حتى ذلك التاريخ لا تبقى بكامل الثمن والفوائد وفقاً لما ورد في عقد البيع - وبسبب الحكم أن يكون قد أقام قضاء في هذا الخصوص على ما سبق يراه - ولما كان أصل الثمن مينا في القيد وكان سر القائمة مينا فيه كذلك فإنه كان من المفروض على الطاعنين بمدى التزاماتهما في خصوص الثمن والفوائد - هذا فضلاً عن أن المطعون عليهما الأول حين أقامت دعواهما قسرتا على طلب فسخ عقد البيع استمالاً لحقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٢ من القانون المدني الملقى (الذي يحكم وافقة النزاع)

٤ - متى تبين أن منح المصلحة للمشتري للوفاء بما في ذمته إنما صدر لمصلحته بقرار من المحكمة استمالاً لحقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدني قديم من جهاز منح المصلحة أو رفض طلبها بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لفاضل الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بتغير معقب عليه . فلا يقبل من المشتري القول بأن منح المصلحة يجب أن يصدر به حكم لا قرار حتى يترتب على فوات المصلحة فسخ عقد البيع .

٥ - متى تبين أن المشتري وإن كان قد تمسك عند بدء نظر القضية أمام محكمة الإحالة بعد تقض الحكم السابق صدوره فيها بوقوع قصير من البائع ولم يصرف في دفاعه حتى المراحل الختامية للدعوى على التمسك بذلك فإن الحكم لا يكون مشوباً بالنقصور إذا أغفل الرد على هذا الدفاع ويكون من غير المنتج نصيب الحكم بأنه قرر خطأ أن عدم ثبوت قصير البائع هو أمر لا يجوز العودة إلى المجادلة فيه بعد التقض والإحالة .

المحكمة

٦ - متى تبين أن الطاعنين يتنايان على الحكم عاقلة للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله في خمسة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم قضى بفسخ البيع دون تحديد مدى الالتزام المقول بحصول التقصير في أدائه في حين أن دعوى الفسخ هي دعوى تبعية بمعنى أنها غير مقصودة لذاتها - وإنما القرض منها تهديد للمشتري للحصول منه

تسليمها الثمن بمقولة إنها لم تسلمها مستندات التملك . الأمر الذي يفيد أن سعيها إليهما في عمل إقامتهما لاقتضاء الثمن لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى وفاة هذا الثمن ، ثم إنهما بالرغم من تلك الانتذارات عرضا عليهما ما استحق في نظرهما من الثمن في عمل إقامتهما هي بالشروط التي أتبناها في محضر العرض . فلما لم تقبلها أودعا المبالغ المروضة خزانة المحكمة بالشروط نفسها مما يقطع في أن سعيها إليهما لقيض باقي الثمن لم يكن عهد السبل أو مقبولا لدى الطاعنين .

د من حيث أن السبب الثالث يحصل في أن الحكم ألزم نفسه القضاء بالفسخ وجوبا لمجرد قوات المهلة دون الوفاء الكامل في حين أن المادة ٣٣٣ مدني قديم لم تنص على جواز الحكم بالفسخ وجوبا في هذه الحالة . ولم يرد بها نص مماثل لما جاء في المادة ١٦٥٥ مدني فرنسي من أنه في حالة قوات المهلة دون دفع يقضى بالفسخ فضلا عن أنه مع وجود هذا النص في فرنسا قام خلاف في الفقه الفرنسي فرأى البعض أن لا يقبل عرض من المشتري بعد اقتضاء المهلة . ورأى فريق أن حق المشتري في توقي الفسخ يظل قائما حتى صدور الحكم النهائي . ورأى فريق ثالث أن مناط الفسخ متروك لتقدير القاضي لظروف التأخير . وقد أبهى المشرع المصري حكم فسخ البيع مقدما مع حكم فسخ سائر العقود الملزمة للجانبين . وهو الأمر الذي أكدته المشرع في التقنين المدني الجديد إذ حذف من مواد البيع ما يقابل المادة ٣٣٣ مدني قديم وذلك اكتفاء بتقرير القاعدة العامة للفسخ والواردة في المادة ١٥٧ التي نصت الفقرة الثانية منها على أنه يجوز للقاضي أن يمنح الدين أجلا إذا اقتضت الظروف ذلك . كما يجوز له أن يرفض الفسخ إذا

وطلبت طلبا واحدا أصليا ولم طالب بالباقي لما من الثمن وقوائمه حتى كانت المحكمة تلزم تصفية الحساب بين الطرفين ثم تحكم بما يتحقق لديها في هذا الشأن . ومع ذلك فقد استعملت المحكمة بدورها حقا المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدني قديم وأملت الطاعنين للوفاء بما بقي في ذمتها مما هو محدد في عقد البيع فلم يقبلوا والقانون لا يلزم المحكمة بأكثر من ذلك ولا يسمح لها بإعطاء أكثر من مهلة واحدة .

د ومن حيث إن الطاعنين ينيان بالسبب الثاني على الحكم خطأ في القانون كذلك إذا اعتبر الطاعنين متأخرين في دفع فوائد الثمن بما استوجب الفسخ في حين أنه لم يثبت أن الماطون عليها الأولى قدمت بنفسها أو بوكيل عنها إلى علمها لاستيفاء الماطوب لاسيما أن عقد البيع المقضى بفسخه خلا من اتفاق على دفع الثمن في مكان معين . ثم إن المادة ٢٢٩ من القانون المدني الملغى نصت على أنه في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع في مكان تسليم المبيع وإذا كان الثمن مؤجلا يكون دفعه في محل المشتري . وقد أغفل الحكم الماطون فيه بحث هذا الشرط اللازم قانونا لإثبات التأخير والذي هو شرط للحكم بالفسخ . وكان من واجب المحكمة من تلقاء نفسها أن تثبت من توافر الشروط القانونية المسوغة للفسخ .

د ومن حيث إن هذا النتي غير مقبول لأنه يتضمن سببا جديدا يناظره واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . وهو فضلا عن ذلك مردود بأنه يبين من وقائع الدعوى أن الطاعنين أذكرا البائنة إليهما أكثر من مرة بأنهما يمتنعان عن

متنحيا هي ذاتها يجب أن يصدر به حكم . ويؤكد هذا المبنى قضاء هذه المحكمة في العطن ١٥٥ سنة ١٨ ق (جلسة ٢٣ مارس ١٩٥٠)

ومن حيث إن هذا النفي غير مقبول من الطاعنين لأن منح المهلة إنما صدر لمصلحتها بقرار المحكمة استماليا لحقها المخول لها بمقتضى المادة ٢٢٢ مدنى قديم من جواز منح المهلة أو رفض طلبها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهى الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه . أما حكم هذه المحكمة الذى يشير إليه الطاعنان في سبب هذا النفي فلا يشفع لها لأنهما رغم تقض حكم محكمة الاستئناف الأول بما يقتضى زواله واعتباره كأن لم يكن ويعد الخصوم إلى مراكمه الأول قبل صدور الحكم المنقوض . ورغم إتاحة الفرصة الواسعة لها في تجنب الفسخ بالوفاة بالتمسك كاملا فانها لم يفعلا شيئا وظلا مقصرين في الوفاء حتى صدور الحكم المطعون فيه بعد نحو اثني عشر عاما من تاريخ التصديق على عقد البيع .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر مازجا في الحكم الابتدائى وفى حكم محكمة الاستئناف المنقوض عاصا بنبوت عدم تقصير الباتمة وثبوت تقصير المشتريين - لذا اعتبر الحكم ما ورد في هذين الحكمين حجة نهائية وأمر مفضيا لانعجز المجادلة فيه - فانه يكون قد خالف القانون - ذلك أن الحكم الابتدائى لا تكون له حجة لدى محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف المرفوع عنه كأن الحكم الاستئنافى الذى تقض لنقصو في التسبيب لا تكون له حجة لدى محكمة الإعادة ولا يصح

كلنا لم يوف به الدين قليل الأهمية بالنسبة للالتزام في جلته - وعلى ذلك يكون مخالفا للقانون قول الحكم المطعون فيه أن مجرد فوات المهلة دون وفاة كامل موجب للفسخ لزوما ومانع من كل مناقشة أو عرض جديد .

ومن حيث إن هذا النفي مردود بأن المادة ٢٢٢ مدنى قديم أشار إليها إذا نصت على جواز إعطاء مهلة لدفع الثمن - فإن هذا النص إنما ورد على سبيل الاستثناء من الأصل المقرر في المادة السابقة عليها - المادة ٢٢٢ - وهو أحقية البائع في طلب الفسخ لعدم وفاة المشتري بالتمسك - كما أن المادة ٢٢٣ نفسها نصت على أنه لا يجوز إعطاء أكثر من ميعاد واحد - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رأى أن فوات المهلة التي منعت الطاعنين دون وفاتها بباقي الفوائد المستحقة هو مما يترتب عليه الفسخ فلا غلظة في ذلك للقانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم اعتبر أن المهلة التي منحها الهيئة التي أصدرت الحكم المنقوض هي من قبيل المهلة التي يترتب على فواتها قفل باب الوفاء وتستلزم الحكم بالفسخ في حين أنه لو وضع أن المهلة المشار إليها في المادة ٢٢٢ مدنى قديم يترتب على فواتها الحكم بالفسخ فإن المقصود بذلك هو المهلة التي يصدر بها حكم لا مجرد قرار عاوى بالتأجيل . يدل على ذلك أن المادة ٢٢٢ نصت على جواز وضع المبيع تحت الحجر عند الاقتضاء . ووضع المبيع تحت الحجر لا يكون إلا بحكم . ويؤيده أيضا ما نص عليه في المادة المذكورة من امتناع إعطاء أكثر من ميعاد واحد - وقد علل الشراح المحكمة في ذلك بأن المهلة التي تعطى لأول مرة لا يمكن تعديلها إلا بطريق العطن في الحكم . عما يفيد أن

بالنقصور إذ اغفل الرد على هذا النقص . ويكون من غير المنتج تسيب الحكم بأنه قروحاً أن عدم ثبوت نقصير البائتة أمر لا يجوز العودة إلى المجادلة فيه .
ومن حيث إنه لذلك كله يتعين رفض الطعن .
(القضية رقم ١٤٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٤

٢٣ مايو سنة ١٩٥٧

١ - خصومة . اعتراض الخارج عن الخصومة . قوة الأمر المنقضي . الطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ - ٤٦٠ مرافعات لا اعتراض الخارج عن الخصومة . اعتبارها أمراً جوازياً .

ب - قوة الأمر المنقضي . أوامر الإيداع . صورية . عش . خلف . دائن . غير . عدم اعتبار الدائن خلفاً للدائن في التصرفات الصورية أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر لإضرار به . صورية - صدور أوامر إيداع بناء على مستندات دين صورية . انعدام حجية هذه الأوامر بالنسبة إلى دائن آخر للدائن .

ج - صورية . إثبات «الائتبات بالينة» . دائن . حقه في إثبات تصرف الدائن الضار به . بكل طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني .

د - صورية . حجز « إجراءات البيع » غير . الرأى عليه المزداد في بيع الأشياء المحجوز عليها . عدم أحقيته في التحدي بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢: ٤ مدني .

هـ - صورية . تنازل صالح ذوى الشأن المعار بهم في المادة ٢٤٤/٢ مدني في التمسك بالسند الظاهر أو السند المستتر . انتفاء حسن نية أحدم . عدم أحقيته في التمسك بالسند الظاهر .

و - صورية . إثبات « أوراق رسمية » . حجز « إجراءات البيع » . ما يثبت الحضر من وجود مزايدين وقصوا على محاضر البيع . عدم دلالة على جدية البيع .

ز - حيلزة . حجز « إجراءات البيع » . انتفاء حسن نية الرأى عليه مزاد بيع الأشياء المحجوز عليها . التحدي بحكم المادة ٩٧٦ مدني . لا عمل له .

ح - محكمة الموضوع . استغلالاً بصورة وقائع النزاع .

القول بأن تنقض ذلك الحكم لم يكن في خصوص السبب الثالث . ذلك لأن الحكم المنقوض لم يقض إلا قضاء . واحداً وهو رفض طلب التمسك وقد تنقض هذا الحكم ليسبب شكلي عما يقطع بأن التمسك كان كلياً لا جزئياً . وقد ترتب على هذه المخالفة قصور الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لنقض الطاعنين في خصوص التفسير المستند منهما إلى المطعون عليها الأولى لعدم تسليمها لإمامها عقود تملك المورث الأصلي وحكم القسمة وصور قرارات المجلس السببي .

ومن حيث إن هذا التعي مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعنين وإن كانوا قد تمسكوا عند بدء نظر القضية أمام محكمة الاستئناف بعد الإحالة بوقوع التفسير من البائتة إلا أنها عادت فقرراً في مذكرتهما المتقدمتين للمجلس ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ ، ٥ مارس سنة ١٩٥٢ ، أنه إزاء ما قالته المستأنف عليها الأولى - أمام محكمة النقض عن فوائد التأخير المستحقة عن باقي الثمن وما ذكرته من عدم صحة إيداع المبالغ السابقة التي كان صرفها معلقاً على شرط فإنهما على استناد لإيداع مبلغ ٢٧٠ ج بصرف منه مبلغ ١٨ ج ٦٧٧ م لتغطية ما يمكن أن تستحقه من فوائد تأخير بواقع ٧٪ حتى لا يكون هناك عمل لآية متذعة من قبلها وبقى الباقي مودعاً بمخزاة المحكمة حتى يقول القضاء كلمته فيه بعد تصفية الحساب بين الطرفين والحكم نهائياً فيه . وهذا الذي أورده الحكم يفيد أن دفاع الطاعنين أمام محكمة الإحالة تركز أخيراً في نزاعهما بشأن مقدار الفوائد المستحقة ويدل بالتالي على انها لم يصرا في دفاعهما حتى المراحل الختامية للدعوى على التمسك بمحصل تفسير من البائتة - وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه مشوباً

المبادئ القانونية

١ - عبارة المادة ٤٥٠ مرافعات صريحة في أن اعتراض الخارج عن الخصومة ممن يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه بالطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ - ٤٥٦ مرافعات هو أمر جوازي فكل من يكون الحكم حجة عليه أن يقيم تلك الطريقة أو أن يعدل عنها إلى أية طريقة أخرى أباحها القانون .

٢ - إذا كان الحكم إذ أصدر حجية أوامر الأداء بالنسبة إلى دائن آخر لنفس الدين قد أقام قضاء على أن تلك الأوامر قد صدرت استناداً إلى سندات صورية وأن استصدار أوامر الأداء وما تلا ذلك من إجراءات الحجر بموجبها والبيع الذي تم تنفيذها لهذا الحجر كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين الدين والدائن الذي استصدر تلك الأوامر فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الدائن لا يعتبر خلفاً للدين في التصرفات الصورية التي تصدر من هذا الأخير أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر لإضراراً بحقه إذ يصبح الدائن في هذه الحالات من طبقة الغير .

٣ - للدائن أن يثبت بكل طرق الإثبات صورية تصرفات صدرت منه التي تمت إضراراً بمحتواه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني .

٤ - ليس لمن راس عليه المزداد في بيع

الأشياء المحجوز عليها التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدني والقول بوجود الأخذ بسندات دين الدائن المنفذ به والمطعون عليها بالصورية بإظهارها القصد الظاهر ذلك لأنه لا شأن له بهذا الدين إذ هو لا يستمد ما يدعيه من حق على الأشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي يدعيه يستند إلى محاضر البيع التي اشترى بمقتضاها تلك الأشياء .

٥ - إذا اتفق حسن نية المشتري من البائع فلا يكون له أن يتسلل بالقصد الظاهر قبل دائن هذا البائع .

٦ - ما يثبت المحضر من وجود مزايدين وقصراً كشيء على عاشر بيع الأشياء المحجوز عليها لا يدل بذاته على جديّة البيع .

٧ - إذا كان الحكم قد نفى حسن النية عن الراعي عليه المزداد في بيع الأشياء المحجوز عليها فإن التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المدني لا يكون له محل .

٨ - محكمة الموضوع تستقل وحدها بتصوير وقائع النزاع دون مقبب مادام تصويرها يستند إلى ما هو ثابت من أوراق الدعوى وملابساتها .

المحكمة

٩ - حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يحصل أولها في التي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون استناداً إلى أن الحكم قد أصدر

التضامنين والمدانين والمدانين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم ، وبعبارة المادة صريحة في أن الاعتراض — بمن يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه بالطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ — ٤٥٦ أمر جوازى فلن يكون الحكم حجة عليه أن يتبع تلك الطريقة أو أن يبدل عنها إلى أية طريقة أخرى أباحها القانون — كما أن ما قوله الطاعة من أن أوامر الأداء تعتبر حجة على المظنون عليها الأولى باعتبارها داتنة بان صدرت الأوامر ضده مردود بأن الدائن لا يعتبر خلفا للدائن في التصرفات الصورية التي تصدر من هذا الأخير أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضراراً بحقه إذ يصبح الدائن في هذه الحالات من طليقة الغير . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أقم قضاءه على أن أوامر الأداء التي نفذ بها درا كوس بطريق الحجز على الأشياء المحجوز عليها في هذه الدعوى والتي كان قد وسا مزادها على الطاعة قد صدرت استناداً إلى سندات دين صورية حررها المظنون عليه الثانى لصالح درا كوس وأن استصدار أوامر الأداء والحجز بموجبها والبيع الذى تم تنفيذاً لهذا الحجز كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين المظنون عليه الثانى ودرا كوس . لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ أصدر حجة أوامر الأداء بالنسبة إلى المظنون عليها الأولى .

« وحيث إن السبب الثانى يتحصل في النعي على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أن الطاعة باعتبارها مشترية للأشياء التي حجزت عليها المظنون عليها الأولى قبل حصول الحجز تعتبر

حجية أوامر الأداء الصادرة لصالح درا كوس ضد المظنون عليه الثانى مخالفاً بذلك المادة ٨٥٦ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ أى بعد صدور الحكم المظنون فيه والتي كانت تنص على أنه « إذا لم يرفع التظلم في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم انتزاعى ، ومن ثم تكون لها حجية على من كان خصماً فيها وعلى من يعتبر الحكم حجة عليه ولو لم يكن خصماً ظاهراً في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم . وأنه لما كان من المسلم أن الأحكام الصادرة على المدين تعتبر حجة على دائنيه ولو لم يخصصوا في الدعوى أو يتدخلوا فيها فإن أوامر الأداء الصادرة لصالح درا كوس تعتبر حجة على المظنون عليها الأولى بصفتها داتنة للمظنون عليه الثانى الذي صدرت تلك الأوامر ضده . وأنه إذا كان الدائن الذي لم يكن خصماً في الدعوى أن يتعرض على الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة عملاً بالمادة ٥٠٤ مرافعات بشرط إثبات غش مدينه أو تواطئه أو إهماله الجسم — فإن القانون قد نص في المادة ٥١١ مرافعات على أن هذا الطلب يجب أن يوجه إلى المحكوم له . وإذا كان الحكم المظنون فيه قد أصدر حجة أوامر الأداء دون أن يكون الدائن الذي استحصل عليه ممثلاً في الخصومة فإن الحكم يكون قد خالف المادة ٥١١ سالفة الذكر .

« وحيث إن هذا النعي مردود بان المادة ٥٠٤ مرافعات تنص على أنه « يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يتعرض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسم — وكذلك يجوز للدائنين والمدانين

خلقاً عاماً للمطعون عليه الثاني باعتباره بامناً .
وأن المطعون عليها الأولى دائمة للطعون عليه
الثاني ، فإذا تمارضت مصلحة الطاعة مع مصلحة
المطعون عليها الأولى تبين الأخذ بالعقد الظاهر
وهو هنا سندات الدين المحررة لصالح درا كوس
على المطعون عليه الثاني وذلك عملاً بالمادة ٢٤٤/٢
من القانون المدني ولكن الحكم المطعون فيه أخذ
ببطاع المطعون عليها الأول الذي يستند إلى
صورية تلك السندات عكاف بذلك حكم المادة
٢/٢٤٤ ساقطة الذكر .

• وحيث إن هذا النعم مردود بأن المادة ٢٤٤
من القانون المدني تصح على أنه ، إذا أبرم عقد
صوري فلداين المتعاقدين وللخلف الخاص متى
كانوا حسن النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري ،
كما أن لم أن يتمسكوا بالعقد المستر ويشترطوا
بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم -
وإذا تمارضت مصالح ذوي الشأن تمسك بعضهم
بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستر
كانت الأفضلية للأوليين . . ولما كان الحكم
المطعون فيه قد أقام قضاءً على صورية سندات
دين درا كوس وعلى أن حصول هذا الأخير على
أوامر الأداء والمجزز بمقتضاها والبيع الذي تم
تنفيذاً للمجزز كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين
المطعون عليه الثاني والطاعة ودرا كوس إضراراً
بالمطعون عليها الأولى فإنه لا يكون قد عكاف
القانون ذلك أن للمطعون عليها الأولى بصفتها
دائمة للطعون عليه الثاني أن تثبت بكل طرق
الإثبات صورية تصرفات مدبنتها التي تمت إضراراً
بمخوفها عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من
القانون المدني ولا محل للتجدي بحكم الفقرة الثانية
من تلك المادة لأن الطاعة لا شأن لها بدين

درا كوس المطعون عليه بالصورية إذ هي لا تستند
ما تدعي من حق على الأشياء المحجز عليها من
سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي تدعيه
يستند إلى عناصر البيع التي اشترت بمقتضاها تلك
الأشياء - هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه
قد أورد أنه ، على فرض أن السندات التي قدمها
المباين وحصل على أوامر أداء بمقتضاها كانت
كلها صحيحة وأن إجراءات المحجز والبيع كانت
كلها سليمة فإن هذا لا ينفي أن يكون قد تم
المستأف عليها الأولى (الطاعة) لشراء
المحجزات ورسول المزاود عليها قد حصل بالتواطؤ
من المستأف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني)
وأن يكون المدين وهو زوجها قد أودأ تخليص
المتقولات المحجز عليها فأوعز إلى زوجته لكي
تقدم صورياً لشراء هذه الأشياء . . وبذلك
يكون الحكم قد نفى عن الطاعة في حدود سلطة
المحكمة التفسيرية حسن النية وقرر أنها كانت طرفاً
في الإجراءات الصورية التي انتهت إلى إيقاع
البيع عليها . وإذا اتفق حسن نية الطاعة فلا
يكون لها أن تمسك بالعقد الظاهر .

• وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعم
على الحكم المطعون فيه بالتصور وعكافة الثابت في
الأوراق ومسوخ الوقائع وتصورها تصويراً غير
سائغ وفي بيان هذا النعم قول الطاعة إن الحكم يقوم
على أن الديون التي حصل المحجز والبيع وقاء لها
ديون صورية حررت سنداتها من المطعون عليه
الثاني لصديقه درا كوس ليتسكن هذا الأخير من
الحصول على أوامر أداء بها وتوقيع المحجز
بمقتضاها على أن يتقدم المطعون عليه الثاني لشراء
المحجزات عن طريق تسخير زوجته الطاعة في
هذا الشراء ، وأن هذا التصوير الذي ذهب إليه

تقدم للشراء من ماله الخاص بطرق التواطؤ .
وقد خُلف الأوراق مما يدل على أن الطاعة قد
دفعت ثمن المحجوزات من مال زوجها وأن في
أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الزوج مفلس
وأن الطاعة تملك مالا عاما بدليل أنها أقرضت
زوجها عند بدء تكوين الشركة التي كانت تضم
هذا الزوج مبلغا من المال هو قيمة حصته في
رأس مال شركة وقد كل ذلك قبل أن تنشأ ديون
المطعون عليها الأولى بستين عدة وأن الطاعة قد
حصلت على ذل عن طريق الادخار من مرتبها
الذي كانت تتقاضاه عن عملها بمصلحة التليفونات
ومن المكافأة التي صرفت لها من تلك المصلحة
قبل زواجها .

وحيث إن هذا التزم مردد في جميع وجوهه
أولا بأن حكمة الموضوع تستلزم وحدها بتصور
وقائع النزاع دون تعقب داه تصويرها يستند
إلى ما هو ثابت من أوراق الدعوى وملابساتها
ولسالك الحكم قد حصل أن السندات التي حررها
المطعون عليه الثاني لصالح دراكوس صورية
للأسباب التي أوردتها فإن التصوير الذي انتهى
إليه مستندا إلى تلك الأسباب لا يمتوره قصور
أما ما تقوله الطاعة من أنه لو كان الأمر أمر
رغبة المطعون عليه الثاني في إعادة شراء المحجوزات
عن طريق تسخيرها للشراء لسخرها للشراء عند
البيع الذي كان يتم بناء على حجز المطعون عليها
الأولى ولو قرر على نفسه مصروفات أوامر أداء
دين دراكوس وإعلانها والتنفيذ بها فردود بأن
حجز المطعون عليها الأولى تم في ٢٦ من يوليو
سنة ١٩٥٠ في حين أن حجز دراكوس تم في ٢١
من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومع ذلك فإن هذا
الحجز الأخير لم يعلن إلى المطعون عليها الأولى
على ما توجه المادة ١٧٥٠ من أحكام ما يؤكد رغبة
المطعون عليه الثاني والطاعة في إتمام إجراءات

الحكم به سائق لأن البيع يتم بالمزاد العلني وقد
يتقدم مشتر آخر غير الطاعة ويبرس عليه المزاد
وإنه لو أن الأمر أمر رغبة المطعون عليه الثاني
في إعادة شراء المحجوزات مسترا وراء الطاعة
لا تفي معها على أن تقدم للشراء عند البيع في
الحجز الذي أوقته المطعون عليها الأولى دون
أن يتكبد مصروفات أوامر الأداء وإعلانها
وللتفويض بها - كما أن الحكم انتهى إلى صورية
ديون دراكوس استنادا إلى قرائن أهمها أن
أوامر الأداء كل منها بمبلغ خمسين جنيها دون
زيادة أو نقص وأن دراكوس لم يتدخل في
المزاد مشتريا ليتوصل بذلك إلى رفع سعر
المحجوزات لملئه بسبق الحجز عليها من مصلحة
الضرائب ومن مصلحة أن يتم البيع بسعر مرتفع
حتى يتمكن من الحصول على دينه أو على جزء
منه بعد وفاء ما هو مستحق لمصلحة الضرائب -
وأن هذا الذي أوردته الحكم يخالف الثالث في
الأوراق إذ أن أوامر الأداء ليس منها أمر
واحد بمبلغ خمسين جنيها وأن الثالث من عناصر
البيع أن وكيل الدائن دراكوس كان حاضرا
وقت إجراء البيع وإذا كان لم يتقدم للشراء
فإنه لاحظ أن الفن الذي دفعته الطاعة
ثمن مناسب لقيمة المحجوزات فضلا عن أن تدخله
في المزاد كان من شأنه أن يلزم إذا ما وساع عليه
المزاد بأن يقوم بدفع الثمن يضاف إلى ذلك أن
الحكم استدل على صورية البيع بأن أحدا لم
يشترك في المزاد غير الطاعة على خلاف الثابت
من عناصر البيع من وجود مزايدين آخرين وقبوا
على تلك المحاضر كشهود كما أورد الحكم أنه هل
فرض صحة السندات والإجراءات التي انتهت
ببيع المحجوزات للطاعة ذلك لا يبنى أن يكون
المطعون عليه الثاني قد اتفق مع الطاعة على أن

« وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النسيء على الحكم بمخالفة القانون إذ أصدر حجة ما أثبتته المحضر في محضر البيع وهي أوراق رسمية من وجود مزايدين آخرين مخالفاً بذلك ما تنص به المادة ٢٩١ من القانون المدني .

« وحيث إن هذا النسيء مردود بأن ما أثبتته المحضر من وجود مزايدين آخرين وقعوا كشهود على محضر البيع لا يدل بذاته على جديّة البيع وقد ورد هذا البيان قصراً إذ خلا من بيان الثمن الذي تقدم للثراء به كل من المزايدين عن كل سلعة من السلع المحجوز عليها . هذا فضلاً عن أن الحكم مردد الأدلة التي كوّنت اقتناع المحكمة على صورية دين دراكوس وصورية الإجراءات التي انتهت بالبيع وهي جميعاً وبصرف النظر عن وجود مزايدين وجديّة البيع تكفي لحله فيما انتهى إليه من صورية الدين المنفذ به .

« وحيث إن السبب الأخير يتحصل في النسيء على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أن الطاعة اشترت الأشياء المحجوز عليها من مزاد عام فهي بذلك قد حلزتها حياة تستند إلى سبب صحيح وإلى حسن النية ، وإذا أصدر الحكم بدلول ذلك فإنه يكون قد خالف المادة ٩٧٦ من القانون المدني .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أقام قضاءه على صورية دين دراكوس الذي انتهى التنفيذ به إلى إيقاع البيع على الطاعة وتعليل صورية الإجراءات التي انتهت إلى البيع وإلى توافق الطاعة مع ذلك القانون ومع المحظون عليه الثاني في اتخاذ هذه الإجراءات بإصراراً بالمحظون عليها الأولى ولما نفي الحكم عن الطاعة حسن

البيع في حجز دراكوس بنفي علم المحظون عليها الأولى ليحولا بينهما وبين التدخل في بيع المحجوزات لرفع ثمنها بما يقوت عليها غرضهما . ثانياً - إن الطاعة أفرت في المذكرة الشارحة أن سندات دين دراكوس لم تكن تحت نظر المحكمة إذ كانت مودعة ملفات أوامر الأداء وقد تكون المحكمة قد استنشت البيانات التي أوردتها عن تلك السندات من مرافعات الخصوم وأمدكراتهم ولم تقدم الطاعة صور محاضر الجلسات أو المذكرات للتحقق من أن ما أوردته المحكمة عنها يخالف الثابت في الأوراق . كما أن ما أوردته المحكمة عن عدم تدخل دراكوس في المزاد ثابت من محضر البيع المقدمة صورها بمخالفة الطاعة أما وجود وكيل الدلائل عند البيع فإنه لا ينفي ما أوردته المحكمة في هذا الخصوص . ثالثاً - أن ما أوردته المحكمة من عدم وجود مزايدين آخرين لا يخالف فيه الثابت في الأوراق إذ أن ما أثبتته المحضر من وجود مزايدين وقعوا على محضر البيع كشهود لا ينهض وحده دليلاً على أن هؤلاء الأشخاص قد اشتركوا فضلاً في المزاد الذي رسا على الطاعة إذ لم يبين المحضر مقدار الثمن الذي تقدم للثراء به كل مزاد منهم على حدة مما يشير إلى أن وجود هؤلاء الأشخاص وتوقيعهم على محضر البيع لم يكن إلا استكمالاً لمظاهر الصورية التي انتهت المحكمة إلى تقرير ثبوتها في خصوص سندات دين دراكوس وما اتخذ بشأنه من إجراءات صورية كانت غايتها إيقاع البيع على الطاعة . وأخيراً فإن ما أوردته المحكمة عن تسخير المحظون عليه الثاني للطاعة لثراء الأشياء المحجوز عليها لحسابه ومن ماله هو تقرير موضوعي وليس في محجوز وجود مال خاص بالطاعة ما ينفي ما قرره الحكم في هذا الخصوص .

مق ثبت ذلك فانه لا اعتداد بالقول بأن الإعلان قد شابه الإعلان تأسيساً على أن المحضر عندما توجه لإعلان المظنون عليه اكتفى بإجابة شيخ البلد ولم يتوجه إلى محل إقامة ليتحقق من غيابه ومن عساه يكون مقياً معه ولم يثبت في محضره الخطوات التي أوجبت المادة ١٢ مرافعات إثباتها .

٢ - متى كان الحال في الدعوى أنه ليس في اورانها ما يمكن الاستدلال منه على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهداً مشيراً في سبيل معرفة محل إقامة المظنون عليه بعد أن وجه إليه إعلان الطعن في محل إقامته المبين في الحكم - فإن الدفع ببطان إعلانه في مواجهة النيابة بعد ذلك يكون غير قائم على أساس قانوني ذلك أنه وإن كان صحيحاً أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء استثنائي لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية التقضى عن محل إقامة المعلن إليه فلم يهدمه بحثه وتقصيه إلى معرفة ذلك المحل إلا أنه يجب من جهة أخرى - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن يقدم الدليل على أن الطاعن كان يستطيع القيام بهذا التحري وأنه لو بذل جهداً في سبيله لتوصل إلى معرفة محل إقامة المعلن إليه ولاستطاع أن يملئه فيه فيما بقى من ميعاد الحصة عشر يوماً المحددة لإعلان تقرير الطعن .
المحكمة

« ... حيث إن النيابة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً لبطان إجراءات إعلانه ذلك أن التقرير بالظعن تم في ٦ من يوليو

التيه فإن التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المذكور لا يكون له محل .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن » .
(القضية رقم ١٧٢ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد البرز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٨٥

٢٣ مايو سنة ١٩٥٧

١ - نقض - إعلان الطعن - إعلان الخطوات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره - إثباته الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان - لا بطان - مثال - المادة ١٢ مرافعات .

ب - نقض - إعلان الطعن - إعلان « الإعلان لنيابة » - خلو الأوراق مما يدل على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهداً مشيراً في سبيل معرفة محل إقامة المظنون عليه - الدفع ببطان الإعلان في مواجهة النيابة بعد ذلك - لا أساس له .

المبادئ القانونية

١ - إذا تبين أن محل إقامة المظنون عليه أمين في الحكم والذي كان على الطاعن أن يوجه إعلان الطعن إليه فيه هو بلدة معينة دون تحديد أو تعيين لمكان بذاته منها كان يستطيع المحضر أن يقصد إليه فاجأ إلى شيخ البلد الذي أخبره بأن المظنون عليه لا يقيم في تلك البلدة بل يقيم في القاهرة وأن محل إقامته فيها غير معلوم - ومن ثم فلم يكن في مكانة المحضر أن يتوجه إلى مكان محدد بعينه من البلدة المذكورة ليتحقق من قول الشيخ وقد أثبت في محضره الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان وهي مخاطبة لشيخ البلد وإثبات إجابه سالفة الذكر .

والتلك يتبدى أثره للمطعون عليه الأول ، إذ موضوع الخصومة بين الطاعن والمطعون عليهم غير قابل للتجرحه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكمين المطعون فيهما أنه ثابت بهما أن المطعون عليه الأول يقيم بالخوادج مركز تجمع حادى وأن المطعون عليهما الثانى والثالث يقيان بالبلينا ، كما يبين من تقرير الطعن أن الطاعن قرر أن الطعن فى هذين الحكمين تاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٥٣ ثم وجه إعلان الطعن إلى المطعون عليهم فى عمل إقامتهم الميدين فى الحكمين فتم إعلان المطعون عليه الأول فى يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ ، أما المطعون عليهما الثانى والثالث فقد توجه المحضر فى يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٣ — لافى ٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ كما قول النيابة — لإعلانهما فى البلينا وهناك تقابل مع شيخ البلدة الذى أخبره بأنهما يقيان بالقاهرة ولا يعلم لهما محل إقامة فيها وعندئذ أثبت المحضر هذه الاجابة فى محضره ورد الاعلان إلى الطاعن طالب الاعلان فطلب وكيله إعلان المطلوب إعلانهما فى مواجهة النيابة وتم إعلانهما فى يوم ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٣ فى مواجهة وكيل نيابة جنوب القاهرة.

وحيث إنه وإن كان صحيحاً ما قول به النيابة من أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء استثنائى لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية لتقصى عن محل إقامة المعلن إليه فلم يهد بحقه وتقصيه إلى معرفة ذلك المحل إلا أنه يجب من جهة أخرى — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — أن يقدم الدليل على أن الطاعن كان يستطيع القيام بهذا التحرى وأنه لو بذل جهداً فى سبيله لوصول إلى

سنة ١٩٥٣ وأعلن لشخص المطعون عليه الأول فى ٩ من يوليو وفى هذا اليوم نفسه توجه المحضر لإعلان المطعون عليهما الثانى والثالث بالبلينا فأجلب شيخ البلد على الأوراد بأنهما يقيان بمصر ولا يعرف محل إقامتهما ، وفى ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٣ أعلن إلى نيابة جنوب القاهرة دون أن يقوم المعلن — أى الطاعن — بالتحرى والتقصى عن محل إقامتهما مع أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة إنما هو إجراء استثنائى أجازه القاضون على خلاف الأصل وهو أن يكون إعلان الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه تطبيقاً للادة ١١ من قانون المرافعات ولا يصح اللجوء إلى هذا الإجراء الاستثنائى إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة لتقصى عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكتفى أن ترد الورقة بدون إعلان لیسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى ، والطاعن لم يثبت أنه حاول قبل الاعلان لنيابة العمومية التحرى عن محل إقامة المطعون عليهما الثانى والثالث ولم يقدم دليلاً على أنه بذل جهداً فى سبيل الاهتداء إلى محل إقامتهما ، ومن ثم يكون إعلانهما باطلاً عملاً بنصر المواد ١١ ، ١٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فى غيبتهما ، هذا فضلاً عن أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليهما الثانى والثالث فى ٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ اكتفى بإجابة شيخ البلدة ولم يتوجه الى محل إقامتهما ليتحقق من غيابهما هما ومن عساه يكون مقبلاً معهما ولم يثبت فى محضره الخطوات التى أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات اثباتها وفى ذلك ما يبطل الإعلان أيضاً ثم قول النيابة إن بطلان إعلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثانى

عاطبه لشيخ البلد وإثبات إيجابته سائلة الذكر .
 « وحيث إنه يبين من ذلك أن الدفع في غير
 محله ومن ثم يكون الطعن قد استوفى أوصافه
 الشكلية » .
 (التفتيش رقم ١٨٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة الخامسة ٢ .

٢٨٦

٢٣ مايو سنة ١٩٥٧

تنص « أحكام لاجئو الطعن فيها » . أحوال شخصية
 « مسائل انولاية على المال » . صدور قرار من إحدى
 المحاكم الابتدائية بجهة استئنافية في مسألة من مسائل
 انولاية على المال في غير الأحوال المنصوص عليها في
 المادة ٤٠٥ مكرراً مرافعات . عدم جواز الطعن فيه
 بالنقض م - ١٠٢٥ و ١٠٢٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

مضى كان القرار المطعون فيه صادراً من
 إحدى المحاكم الابتدائية بجهة استئنافية
 في مادة من مواد الولاية على المال فإن
 الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز
 ذلك أنه وإن كانت المادة ٢٥٥ : مرافعات
 قد تضمنت أحكاماً عامة بالطعن بالنقض
 في مسائل الولاية على المال إلا أنه فيما
 عدا ما نصت عليه هذه المادة تظل الأحكام
 العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب
 الأول من قانون المرافعات هي الواجبة
 الانبعاث على ما تقتضيه المادة ١٠١٧ من هذا
 القانون ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢٥٥
 والمادة ٢٥٥ مكرراً من قواعد عامة للطعن بالنقض
 في أحكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية

معركة محل إقامة المعلن إليه ولاستطاع أن يسلطه
 فيما مضى من ميعاد الخمسة عشر يوماً المحددة لإعلان
 تقرير الطعن — الطعن رقم ٢٣ سنة ٢١ ق
 بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — والمحال
 في خصوصية هذه الدعوى أنه ليس في أوراقها
 ما يمكن الاستدلال منه على أن الطاعن كان
 يستطيع أن يبذل جهداً مشمراً في سبيل معرفة
 محل إقامة المعلنين عليهما الثاني والثالث فالدفع
 الذي تقول به النيابة استناداً إلى هذا السبب
 لا يقوم على أساس من القانون .

« وحيث إنه لا اعتداد كذلك بما تقول به
 النيابة أيضاً من أن الإعلان قد شابه الإعلان
 لأن المحضر عندما توجه لإعلان المعلنين عليهما
 الثاني والثالث اكتفى بإجابة شيخ البلد ولم توجه
 إلى محل إقامتهما ليتحقق من غيابهما ومن عساه
 يكون مقبلاً عليهما ولم يثبت في محضره الخطوات
 التي أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات
 إثباتها ، هذا الذي تقول به النيابة لا اعتداد به
 ذلك أن محل إقامة المعلنين عليهما الثاني والثالث
 المبين في الحكمين المطعون فيهما والذي كان على
 الطاعن أن يوجه إعلان المعلنين إليهما فيه هو بلدة
 البليتا دون تحديد أو تعيين لمكان بذاته من هذه
 البلدة كان يستطيع المحضر أن يقصد إليه فلجأ
 إلى الشيخ الذي أخبره بأسماء لا يقين في البليتا
 بل يقين في القاهرة وأن محل إقامتهما فيها غير
 معلوم — كما سلف القول — ومن ثم فلم يكن في
 مكان المحضر أن يتوجه إلى مكان محدد بعينه من
 بلدة البليتا ليتحقق من قول شيخ البلد ، هذا على
 أن الثابت من الإطلاع على الإعلان أن المحضر
 قد أثبت في محضره الخطوة الوحيدة التي كان
 يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان وهي

كانت الأحكام الخاصة التي أوردها المادة ١٠٢٥ سالفة الذكر لم تعرض لأصناف المحاكم التي يجوز الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة منها فإن ما نصت عليه المادة ٢٥٥ والمادة ٢٥٤ مكرراً من قانون المرافعات من قواعد عامة الطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بحيث استثنائية تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال ، ذلك أن المادة ١٠٢٥ عند صدورهما ضمن الكتاب الرابع الذي أضيف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن والنيابة العامة أو لمن صدر عنه القرار أن يطعن أمام محكمة النقض في القرارات الانتائية الصادرة في الحجر أو رفضه وفي إثبات التبية أو تقرير المساعدة القضائية أو رفضها أو سلب الولاية وقفها أو الحد منها أو ردها أو باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر أو الفصل في الحساب إذا كانت مبنية على غائفة للشانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . ومفاد هذا النص على ما يبين من عباراته ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ولأسباب مبنية على غائفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون أسباب البطلان في القرارات أو البطلان في الإجراءات كما قصر حق الطعن على النيابة العامة وعلى من صدر عنه القرار ثم تعدلت هذه المادة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ فأصبح نصها د يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة وللمن كان طرفاً في المادة في القرارات

بهيئة استئنافية فإنها تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال .

المحكمة

و ... حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه صادر من إحدى المحاكم الابتدائية في قضية استئناف حكم جزئي في غير الأحوال التي تميز فيها المادة ٢٥٤ مكرراً من قانون المرافعات الطعن بالنقض في أحكام تلك المحاكم . وقالت النيابة في بيان هذا الدفع إنه وإن كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ أغسطس ١٩٥٢ تميز الطعن في مثل هذا الحكم إلا أن المادة ٢٥٤ مكرراً من قانون المرافعات المشار إليها قد أضيفت إلى هذا القانون بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ونصت على قاعدة أصولية من القواعد العامة في باب الطعن بالنقض يمنع بها الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا في الأحوال المبينة بها وليس من بينها حالة الحكم المطعون فيه وهذه القاعدة هي التي يجب اتباعها لأنها لاحقة في تاريخ صدورهما ونفاذها للمادة ١٠٢٥ مرافعات .

وحيث إنه وإن كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد تضمنت أحكاماً خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال إلا أنه فيما عدنا ما نصت عليه هذه المادة تظل الأحكام العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع على ما قضى به المادة ١٠١٧ مرافعات في قولها إنه وفيما عدنا ما نص على في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب المباشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول . — ولما

بالتنقض في هذا القرار يكون غير جائز .

(التنضية رقم ٢٢ سنة ٢٦ ق «أحوال شخصية»
رئاسة وصنوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس
المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على واحد
نقوشه ومحمد متول عظم المستعترين » .

٢٨٧

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

١ - وقف . تأمينات عيلة . اختصاص الدائن
بقطر مدينه . تنقيذ . عدم جواز استصدار أمر
بالاختصاص بين موقوفة وانتهى الوقف فيها وفاء لدين
سابق على الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ضد
من آلت إليه ملكية هذه العين .

ب - تنقض . «أسباب قانونية» . محكمة الموضوع
وقف . التمسك بعدم جواز أخذ حق اختصاص على عين
انتهى الوقف فيها ضد من آلت إليه ملكيتها طبقا
للمرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن الديون
السابقة على تاريخ العمل به . جواز إيداعه لأول مرة
أمام محكمةالتنقض باختياره من الأسباب القانونية البعثة .

المبادئ القانونية

١ - من كانت العين موقوفة وانتهى الوقف
فيها وآلت ملكيتها إلى من صاء يكون صاحب
الحق فيها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ قائما تظل ينأى عن التنفيذ عليها
وفاء للديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم
بقانون ولا يجوز بالتالي لأرباب هذه الديون أن
يستصدروا ضد من آلت إليه ملكية هذه العين
أمرا باختصاصهم بها إعمالا لمقتضى المادة الخامسة
مكررا من ذلك القانون والمادة ١٠٨٨ من
القانون المدني .

٢ - التمسك بعدم جواز أخلق اختصاص
على عين انتهى الوقف فيها ضد من آلت إليه

الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والتمنية
والمساعدة القضائية وطلب الولاية أو وقفها أو
الحل منها أو دوما واستمرار الولاية أو الوصاية
والحساب . فأطلق الشارع بهذا التعديل حق
العين لكل من كان طرفا في المادة أسوة بالنسبة
العامة وحذف القيد الخاص بأسباب العين نصار
جائزا لكل الأسباب التي نصت عليها القواعد
العامة في باب التنقض مع بقاءه مقيدا بالمسائل
المنصوص عليها بذاتها في المادة المذكورة . وقد
ظل نص هذه المادة سواء قبل أو بعد تعديلها
واحدا بالنسبة لوصف القرارات التي يجوز
العين فيها بالتنقض وهو القرارات الانتهائية
دون أن ينهر المادة إلى أنواع المحاكم الصادرة
منها هذه القرارات بما مفاده أن المشرع أراد
بالقرارات الانتهائية التي يجوز العين فيها تلك
التي تصدر من ذات المحاكم الميئة أنواعا فيها
أورده من أحكام عامة عن العين بالتنقض ،
وأن الشارع وهو يسيل النص على أحكام خاصة
في المادة ١٠٢٥ لم يقصد أن يتحول بالنسبة
لأنواع تلك المحاكم عن القاعدة العامة التي أسال
إليها فيها أسال إليه من أحكام بمقتضى المادة
١٠١٧ مرافعات . لما كان ذلك وكانت المادة
٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات التي أضيفت
بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥
ديسمبر سنة ١٩٥٢ قصر العين بالتنقض في
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا
استئناف أحكام المحاكم الجزئية على الأحوال
الميئة بها وكان القرار الطعون فيه صادرا بتاريخ
٢٠ مايو سنة ١٩٥٦ من إحدى المحاكم الابتدائية
بهيئة استئنافية في مادة حساب أي في غير الأحوال
المنصوص عليها في المادة ٢٥٤ مكررا فان العين

لا يستند إلى القانون .

وحيث إن هذا التمسح في محله ذلك أنه متى كانت العين موقوفة وانتهى فيها الوقت وألقت ملكيتها إلى من عساه يكون صاحب الحق فيها طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فإنها تظل بمنأى عن التنفيذ عليها ولا يدينون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ولا يجوز بالتالي لأرباب هذه الديون أن يستصوبوا حشد من آلت إليه ملكية هذه العين أمراً باختصاصهم بها إذ نصت المادة الخامسة مكرراً التي أضيفت إلى المرسوم بقانون المذكور بالرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لا يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما ينتهي فيه الوقت عند الأشخاص الذين تولوا إليهم ملكية أعيانهم طبقاً للواد السابقة وذلك عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ... » ومؤدى ذلك أن الشارع — على ما يبين من المذكرة الاستنباطية للرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ قصد استمرار الحماية التي أسبغها القانون فيما مضى على المستحقين في الأوقاف بالنسبة إلى أعيان الوقت لحظر على الدائنين السابقة ديونهم على إلغاء الوقت بالرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اتخاذ إجراءات التنفيذ على هذه الأعيان حتى لا يتقلب هذا التشريع أداة إضرار بمن آلت إليهم ملكيتها وسيلة لتمكين دائقيهم منهم بتحويلهم حقوقاً لم تكن لهم من قبل وأنه وإن كان حق اختصاص الدائن بمقتضى مدنيته ليس من إجراءات التنفيذ إلا أن هذا الحق وقد شرع ضماناً لأصل الدين والقوائد والمصرفات وخول به صاحبه بأن ينفذ على المقار ويطلب يمه وفقاً للائحة المقررة في قانون المرافعات ليعود الجبرية وأن يتجنب المقار

ملكيتها طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ من الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون — ذلك لاجتبراسياً جديداً ويصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا السبب يجرى من الأسباب القانون البحتة التي لا يدخلها أي عنصر واقعي جديد ويصير على محكمة الموضوع وهي تفصل في طلبات المدعى ودفع المدعى عليه أن تنسب إلى ما يقتضيه مجتمها من تغليب الوجه القانوني التي يصح تأسيس الحكم السليم عليها ولو لم يفتن المدعى عليه إلى التمسك بالحجة القانونية التي تؤدي إلى رفض الدعوى بتطبيق حكم القانون على العناصر الواقعية التي تنسب إليها محكمة الموضوع .

الحكمة

« ... حيث إن مما يناه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل ما تقتضيه المادة الخامسة مكرراً من الرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما ينتهي فيه الوقت عند الأشخاص الذين تولوا إليهم ملكية أعيانهم عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ومؤدى هذا النص أن يتمتع قانوناً الأمر باختصاص المطعون عليها بالأطيان موضوع النزاع ذلك أن الاختصاص وإن لم يكن من إجراءات التنفيذ إلا أنه يرتب حتماً على المعار ويحفظ للدائن مرتبة مبيتة على ثمنه عند التوزيع ويجزئه حتماً في نزاع ملكية ، ولما كان يمتنع على المطعون عليها أن تنفذ بدنيته على هذه الأطيان أو على ثمنها فإن طلب الاختصاص

هذا النظر ما يفرض به من أن هذا التمسك سبب جديد لم يسبق الطاعن أن تمسك به أمام محكمة الاستئناف ذلك أن هذا السبب هو من الأسباب القانونية البحتة التي لا بداعلها أى عنصر واقعى جديد وكان يمين على محكمة الموضوع وعلى فصل في طلبات المطعون عليها ودفاع الطاعن أن تنبه إلى ما يقتضيه بحثها من تطلب الوجوه القانونية التي يصح تأسيس الحكم السليم عليها ولو لم يفتن الطاعن إلى التمسك بالحجة القانونية التي قرأت إلى رفض الدعوى بتطبيق حكم القانون على العناصر الواقعية التي انتهت إليها محكمة الموضوع ومن ثم فإن التمسك بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لا يعتبر في هذه الحالة سببا جديداً وبصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٨٦٩ سنة ٦٩ ق صالح للحكم فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة يمين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

(التنبيه رقم ١١٨ سنة ٢٢ في رئاسة وضوء السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواسد على وأحمد قوشه وإبراهيم هنان يوسف المستأثرين) .

٢٨٨

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

١ - الترام . مراقب عامة - خلف - عقد - الترام المرافق العامة - تخرجه . انتهاء مدة الالتزام وعودة لمرق إلى جهة الادارة . عدم اضطرار جهة الادارة خلفا خلافا أو علما للسلط . أو ذلك .

ب - الترام . مراقب عامة - عقد - إضراب بلا سبب . الاتفاق بين التمتع والشركة للتمتع لمرق الكهرباء بالتأمر على أن يسلم التمتع في تكاليف الوصلة الكهربائية إلى مصنعه بجمع سجن والتزام الشركة . برد عائد مقدور على ما يستهلكه سنويا لملازم الشركة قائمة على ألا يتجاوز العائد المرتد قيمة التكاليف المذكورة .

في يد حائزه وأن يستوفى حقوقه متقدما على الدائنين العاديين من ضمن هذا القمار أو من المال الذي حل عليه فإن حق الاختصاص يصبح وثيق الصلة بأجراءات التنفيذ فلا تقوم لهذا الحق قائمة الا حيث يجوز اتخاذ هذه الاجراءات بالنسبة للقمار الذي يراد الاختصاص به ومن ثم فإن ما لا يجوز التنفيذ عليه من المقاربات لا يجوز بالتالي أن يكون محلا لحق الاختصاص وهذا هو ما قصت اليه المادة ١٠٨٨ من القانون المدني فيما نصت عليه من أنه لا يجوز أخذ حق الاختصاص الا على عقار أو عقارات مملوكة للدين وقت قيد هذا الحق وجاز يدها بالمزاد العلني - لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه ان الاطيان موضوع الاختصاص سبق أن أوقفها الطاعن بحجة مؤرخة في ٢٧/٧/١٩٤٢ على زوجته وأولاده وأن المطعون عليها تدان الطاعن بدين سابق على المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وحصلت على حكم به في التصفية رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٤٥ على القاهرة ، فانه مع التسليم جدلا بأن الطاعن هو الذي آلت اليه ملكية هذه الاطيان بعد انتهاء وقفها - على ما ذهب اليه الحكم - فان ما طلبه المطعون عليها من اختصاصها بهذه الاطيان حتى على اقراض أولوية ملكيتها للطاعن كان متعين الرضا اعمالا لقتضى المادة الخامسة مكررا من القانون ١٨٠ لسنة ٥٢ والمادة ١٠٨٨ من القانون المدني دون حاجة للتصديق لاي بحث آخر متى كان عمل النزاع هو ذلك المجال المحدد المقصور على جواز استصدار أمر بالاختصاص على هذا العقار . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويمين نقضه لهذا السبب - ولا يفتح في

مدفوعا بسبب صحيح ولا يعتبر إثمًا بلا سبب
قانوني لأن العقد قانون المتعاقدين وواجب
الاحترام بينهما .

الحكمة

« ... من حيث إن الطاعة بنت طمئنا على
أربعة أسباب تحصل السبب الأول منها في تسيب
الحكم المظنون فيه بمخالفة القانون وبقصور
تسيبه وفي تبيان ذلك قول الطاعة إن دعواها
كانت مؤسسة على أن عقد الالتزام هو الاتفاق
الذي يتم بين السلطة الادارية وشخص طبيعي
أو معنوي على أن يقوم باستغلال مرفق من
المرافق العامة بشروط معينة ولمدة محددة فإذا
استردت السلطة المرفق كان عليها تسوية موجوداته
والعلاقات المتولدة من إدارته وفق عقد الالتزام
مع احترام حقوق الغير المتولدة عن الاستغلال ،
ولكن الحكم المظنون فيه اعتبر الاتفاق الحاصل
بين الطاعة والمظنون عليها الأولى عقدا قائما
بذاته لا شأن للمظنون عليها الثانية به مع أن
الحكومة هي الأصلية في استغلال المرفق فإذا
عهدت به إلى غيرها مؤقتا وقام بفن نطاق نشاطه
ثم استردته الحكومة بهذا الوضع كانت ملزمة
مع من قام بالاستغلال بتنفيذ الالتزامات التي
يقعدها هذا الأخير بسبب هذا الاستغلال . ولما
كانت الطاعة لم تقبل التعاقد مع المظنون عليها
الأولى إلى بعد موافقة الجهات الحكومية على
ما طلبه من مد التيار الكهربائي والسامعة فيه
بقسط وغيره فالتعاقد يعتبر أنه جرى في نطاق
الهام التي يقوم بها الملتزم وبالشروط التي يفرضها
له عقد الالتزام من مد التيار على ثقافته ومن
باب أولى من الاتفاق مع المتفع على السامعة
في تلك النفقات وعلى طريقة وفاء الملتزم بمقدار

اختيار المدفع استنادا إلى هذا العقد مدفوعا بسبب
صحيح وعدم احتياله إثمًا بلا سبب .

المبادئ القانونية

١ - التزام المرافق العامة هو عقد القرض
منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ويكون
هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا
المرفق وبين فرد أو شركة يمد إليها باستغلال
المرفق فترة معينة من الزمن ، فإذا انتهت مدة
الالتزام وعاد المرفق إلى الادارة فإن هذه
الأخيرة لا تعتبر بمثابة خلف عاص أو عام
عن كمن يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلزم بما
علق من ديون أو التزامات في ذمة المستغل
بسبب إدارة المرفق .

٢ - متى تبين أن الاتفاق المقود بين المتفع
والشركة التي كان ممنوحا لها التزام الكهرباء
بالقاهرة مقتضاه أن يساهم المتفع في تكاليف
تركيب الوصلة الكهربائية إلى مضمه بمبلغ
معين وقد التزم الشركة المستغلة بإجراء
ردعائه مقدرا على ما يستهلكه المتفع سنويا
وأن هذا الرد يظل ما دامت هذه الشركة قائمة
بتوريد التيار الكهربائي وعلى ألا يتجاوز
بمجموع العائد المرتد قيمة ما ساهم به للمتفع
في تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية ، فإن
مفاد ذلك أن ما نهبت الشركة المستغلة برده
بما ساهم به المتفع في التكاليف لا يمكن أن
يتجاوز مجموع العائد المرتد طول مدة قيام
الشركة المستغلة أو ما ساهم به المتفع أيهما
أقل ويعتبر كل مدفع استنادا إلى هذا العقد

في الحقوى الحالية كان مصدره التعاقد وشروط
الالتزام واقرض الحكان في سبيل محرم ووجه
نظرهما على الطاعة بأن الالتزام وشيك الانتهاء
دون قيام دليل مقبول على هذا القرض . كما أن
الحكمن قسرا جباوة ، التهديد بالمانع طالما
كانت الشركة قائمة بعد التيار ، بما لا يتفق مع
مرامها ولا مع باقي ما ورد في الاتفاق بما لم
يوضع موضع التقدير وهو استمرار الخصم حتى
استنفاد القيمة المدفوعة . ويتحصل السبب الرابع
في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الرد على ما دفت
به الطاعة من أن عدم رد باقي ماسمته في
الثغرات الياسر لثراء بلا سبب وقول الطاعة
في بيان ذلك أنه وقد تبين أن الحكم أخطأ في
تكيف التعاقد بأنه من عقود القرض لم يقرب إلا
البحث عن مبرر لموقف المطعون عليهما وهذا
السبب منعدم وبذلك يكون تحلل المطعون عليهما
من احترام التعاقد لا سبب له .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بأنه
يبين من الأوراق أن الشركة الطاعة أقامت معضنا
للتسجيج بجهة أبا بوطيبت لملح المطعون عليها الأولى
حيثما كانت هي الملتزمة بتوريد الكهرباء في مدينة
القاهرة أن تمددها بالتيار الكهربائي لإدارة
ماكيناتها ، ولما كانت المنطقة المقام بها المصنع
تخرج عن امتياز المطعون عليها الأولى المقصورة
على مدينة القاهرة فقد طلبت إليها أن تطلب
تصريها من وزارة الاشتغال بعد التيار إلى تلك
المنطقة ، فأجابت وزارة الاشتغال الطلب بخطاب
ذكر فيه أنه : وقت واللوزارة حتى سحبه بعد
إخطار شركة ليون بستة شهور وعلى ألا تحمّل
وزارة الاشتغال بأي تعريض وعلى أن يصير على
ذلك في عقد اتفاق شركة ليون مع الطاعة -
ولما كان توصيل التيار الكهربائي إلى المصنع

تلك المسامحة ومن نتيجة ذلك أن الالتزام يشتر
تأخذ المفعول قبل الأصيل ولا يزول باسترداده
للرقق والقول ينير ذلك يصطدم مع مبدأ عدم
جواز الإثراء على حساب الغير - وقد تمسكت
الطاعة بما تقدم وكان رد الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الحكومة قد
اشتعلت في الالتزام المسموح لشركة ليون أن
تستولي عند انتهاء الالتزام على كل موجودات
الشركة من أرض وبناء وأدوات وملحقات وكل
ما استخدم للاحتلال منها ، وهذا الذي أورده
الحكم لا يصلح رد لأن الأمر ليس متعلقا
بموجودات شركة ليون بل الالتزام خاص بمبلغ
مدفوع على ذمة استنفاده بطريقة خصومة من
تتم التيار المستهلك في بضع سنين على التوالي أيما كان
القائم بالالتزام شأنه في ذلك شأن التأمين المدفوع
على ذمة الاستهلاك والذي لا يتصور أن تستطه
الحكومة أو الشركة لنفسها - ويتحصل السبب
الثاني في التي بعدم قيام الحكم على أساس قانوني
وفي بيان ذلك نقول الطاعة إن عمكة الموضوع
بدرجتها أجزأت تنكر المطعون عليها التعاقد
وقصودها عن تنفيذه على أساس أن الطاعة غامرت
بما دفعت مع أن مجال النزاع بين أطراف الخصومة
الثلاثة لا يتسع لهذا النظر ويوح أنها أرادت أن
تطبق على التعاقد أحكام عقود القرض دون نظر
إلى ما يجب توافره في هذا النوع من العقود ،
فخلصت إلى النتيجة دون مقدماتها الصحيحة وقائتها
أن عقود القرض محددة معينة وعلى سبيل الحصر
ويتحصل السبب الثالث من أسباب الطعن في
تعيين الحكم بقصور تنبيهه وفساد تخريجه
وقول الطاعة في بيان ذلك إن الحكمن الابتدائي
والاستئنافي أقاما قضاءهما على أن الإثراء الواقع

مسألة المدعى عليها الثانية لعدم تنفيذها التاقد بقوة استغلالها عليه مردود بأن العلاقة بين المدعى عليها ينظمها عقد الالتزام قسه وقد أوردت المدعى عليها الثانية نص المادة العاشرة منه ولم يعترض عليها الخصوم - فإذا بما تقرر حتى الحكومة في الاستيلاء على كل موجودات الشركة أرضاً وبناء وأدوات وملحقات وكل ما استخدم للاستغلال منها . على أن تكون كلها ملكاً خاصاً للحكومة بغير مقابل أو تعويض وبقوة القسانون وفي ذلك ما يقطع بانتفاع استغلال الحكومة للبدعى عليها الأولى التي لم تكن إلا ملزماً بمرفق عام لإدارته على الوجه الذي نظمته عقد الالتزام فترة معينة من الزمان وفقاً لنصوص ذلك العقد ومنها تلك المادة العاشرة وهي صريحة الدلالة في إلزام المدعى عليها الأولى بالإعلاء بين موجوداتها وبين استيلاء الحكومة عليها بغير مقابل أو إلزام بغير الشركة أو عملاتها وبذلك هذا النظر خلق العقد من النص على إلزام الحكومة بتنفيذ ما قد تكون الشركة أبرمته من عقود . ولما كان الاتفاق المعقود بين الطاعة وشركة ليون المطعون عليها الأولى مقتضاه أن تسام الطاعة في تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية بمبلغ ٣٠٩٠ جنياً و ٥٠٠ مليم وقد ألزمت شركة ليون بإجراء رد و عائد ، مقداره مليم عن كل كيلوات يزيد على الأربعمائة ألف كيلوات تستهلكها الطاعة سنوياً وأن هذا الرد يظل ما دامت شركة ليون قائمة بتوريد التيار الكهربائي وعلى ألا يتجاوز مجموع العائد للرد قيمة ما ساهمت به الطاعة في تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية فإن مفاد ذلك أن ما تبنته شركة ليون برده ما ساهمت به الشركة الطاعة في التكاليف لا يمكن أن يتجاوز

يستحق تكاليف قسه طلب المطعون عليها الأولى من الطاعة أن تسام في تلك النفقات بمبلغ ٩٠٣٠ م ٥٠٠ ج وعلى أن يكون الطاعة طلب رد و عائد مقداره مليم عن كل كيلوات يزيد على الأربعمائة ألف كيلوات سنوياً على أن تجري الحساب على هذا العائد كل سنة وعلى أن يستمر هذا الرد ما دامت شركة ليون قائمة بتوريد التيار وعلى ألا يتجاوز مجموع الرد مقدار ما ساهمت به الطاعة في المصاريف، وقد تبودلت خطابات في هذا الشأن تؤكد هذا الاتفاق، ولما انتهى عقد اتفاق شركة ليون في سنة ١٩٤٨ واستولت المطعون عليها الثانية على مرفق الكهرباء بالإنشاعة أخضرت المطعون عليها الثانية الطاعة بأنها لن تجسرى رد أى عائد ، ولما كانت حجة ما ورد من هذا العائد بلغ ٣١٣ جنياً و ٤٤٩ مليم قد رفعت الطاعة دعواها بطلب الحكم بإلزام المطعون عليها متضامتين بمبلغ ٢٧٧٧ جنياً و ٤٤ مليم وهو قيمة الباقي بعد خصم ما ورد من عائد من المبلغ الذي ساهمت به في المصاريف ومقداره ٣٠٩٠ ج و ٥٠٠ م - ولما كان إلزام المرافق العامة عقداً الفرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن . فإذا انتهت مدة الالتزام وعاد المرفق إلى الإدارة فإن هذه الأخيرة لا تعتبر بمثابة خفف عاص أو علم عن كان يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلزم بما علق من ديون أو التزامات في ضمة المستغل بسبب إدارة المرفق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي رفض دعوى الطاعة قبل للمطعون عليها الثانية تأسيها على أن : ما تزعمه المدعية من

الماعداكل سنة طالما كنا نفيديكم بالتيار ، ثم جله فيه ، ومن حيث إنه عما تثيره المدعية من إضرار المدعى عليهما على حسابها بلا سبب فإن هذا غير صحيح لأن من أركان هذه النظرية ألا يكون عند المرعى سبب قانوني للاحتفاظ بالانزواء أى حق بمقتضى القانون في القيمة التي أئرى بها وما من شك في أنه لو فرض إضرار المدعى عليها الأولى فسيبه تعاقدها مع المدعية وسبق القول بأن هذا التعاقد لا ينشئ للمدعية حقا في الدعوى كما أنه لا يحل لدعوى الانزواء على حساب الغير حيث توجد بين المتخاصمين رابطة عقدية (تقضى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢) . أما المدعى عليها الثانية فخفا متولد عن عقد الامتياز ، وقد ردد الحكم الاستثنائي معنى ما استند إليه الحكم الابتدائي بصد عدم الانزواء بلا سبب وقال فيما قاله : « إن السبب مستند من تلك العلامة العقدية التي كان سببا مباشرا فيما سعى إزاءه وفي الحصول ما أئرى به ، وواقع الأمر في الدعوى الحالية أن الشركة المتأقفة عليها قد استولت على هذا المبلغ الذي يتناول له الحصام بمقتضى اتفاق مقعود بينها وبين الشركة المتأقفة وأن أولى الشركتين قد فرضت على الثانية دفعه لها مساهمة منها في التفقات الكبيرة اللازمة لعملية التوصيل والعمليات المتصلة لها واعتبرت هذا الدفع عنصرا من عناصر التعاقد المتقدم الذكر ولولاه لما قبلت شركة ليون أن تمد الشركة المتأقفة بما طلبت من قوة كهربائية ولولا أن الشركة المتأقفة ارتضت دفع هذا المبلغ لرفضت شركة ليون التعاقد معها . ومن حيث إنه طالما أن استيلاء شركة ليون على المبلغ المذكور كان وليد اتفاق صحيح بين الشركتين لم تتناوله فساد ولا بطلان فيكون وصفه بأنه إضرار بغير سبب لا يبدو أن يكون

بمجموع المائد المرتد طول مدة قيام شركة ليون بتوريد الكهرباء أو ما ساهمت به الطاعة في تلك التكاليف أيهما أقل . ولما كان العقد قانون المتعاقدين وواجب الاحترام بينهما ويستبركل ما دفع استناداً إليه مدفوعا بسبب صحيح ولا يعتبر إضرار بلا سبب قانوني . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لآسبابه قد جله ضمن أسبابه ، ومن حيث إن شركة ليون عندما اتفقت مع المدعية على تغذية مصنعها بالتيار الكهربائي تعهدت للأخيرة برد ما أنفقت من مساهمة في توصيل التيار إلى مصنعها طالما كانت شركة ليون قائمة بتغذية المصنع بهذا التيار ، ومفهوم هذا بطريق العكس أن شركة ليون لا تلزم برد المائد للمدعية بمجرد تخلف الشرط أى انتهاء امتيازها الذي يمكنها من توريد التيار ، وقد قامت شركة ليون فعلا برد ما تستحقه للمدعية من المائد طالما امت امتيازها - ومن حيث إن العقد شريعة المتعاقدين ونصوصه واضحة جلية لا تحتمل تأويل أو تفسيراً فلا مناص من نفاذ حكمه ومن ثم تكون شركة ليون غير ملزمة برد شيء للمدعية عما أنفقت في تكاليف مدها بالتيار لتخلف الشرط المنصوص عليه في التعاقد وهو قيام شركة ليون بتوريد التيار - هذا الشرط الذي حرصت شركة ليون بالغ الحرص على تأكيده في خطايبها المؤرخين ٢٩ يناير سنة ١٩٤٦ و ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ وقد جهت المدعية في تأويل هذا الشرط فقالت إنه يعني أن رد ما أنفقت واجب طالما كان المرفق قائماً بالتوريد وهذا التفسير لا يعتد به من التعاقد ويجاني صراحة المنصوص فإنه واضح من كتابتي شركة ليون السابق الذكر أنها سترد للمدعية

المبادئ القانونية

١ - الأصل هو أن الحاكم المدنية تختص بالنظر في الدعاوى التي ترفع على الحكومة بالمطالبة بتعويض الضرر المترتب على مخالفة القانون ولم يغير القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ من هذا الاختصاص . فإذا كانت الدعوى قد رفعت للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة الموظف على المعاش قبل الأوان وبغير حق فإنه لا يؤثر على اختصاص الحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى كون أحد عناصر التعويض ما أصاب المدعي من خفض معاشه ويريد جبره بالحكم بإيراد مرتب له مدى حياته مثلاً في الفرق بين المعاش الذي ربط له نتيجة لمخالفة القانون بإخاله على المعاش قبل المدة التي كان له فيها حق البقاء في الخدمة والمعاش الذي يستحقه لو لم تقع تلك المخالفة إذ يجوز أن يكون تعويض الضرر بتقرير مرتب مدى حياة المضرور إذا روي أن ذلك خير وسيلة لجبر الضرر دون مجازفة في التقدير أوحيف يلحق أحد الخصمين وبمعتبر المبلغ المحكوم به في هذه الحالة تعويضاً يأخذ حكم التعويض ولا تسرى عليه القواعد المقررة للمعاش الذي يربط للموظف الذي انتهت مدته .

٢ - إذا كانت الدعوى التي رفعها موظف أحيل على المعاش لا تخرج عن كونها

من حيث القول وليس عدم سلامة وجهة نظر المستأنفة قائماً على الناحية القانونية وحدها فإن الناحية الواقعية تنفر منها وتأتي أن ظاهرها ذلك بأن المبلغ المدفوع قد أفتتت شركة ليون ضمن ما أفتتت في مد الأسلاك الكهربائية إلى مصنع الشركة المستأنفة والتي لم تجادل في أن تلك النفقات قد جاوزت هذا المبلغ وإذا كان ذلك هو واقع الحال فكيف يقال إن شركة ليون قد أثرت على حساب خصميتها . ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقاما قضاءهما - على ما سبق إرادته من أسباب سابقة تقيم قضاءها سلباً قانوناً وبمسبداً من القصور وفساد التخرج لذلك يكون العلم على غير أساس متيناً رفضه .

(التفتية رقم ١٤٨ سنة ٢٢ في اللجنة السابقة) .

٢٨٩

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

١ - موظفون . معاشات . اختصاص . تعويض . الدعوى المرفوعة على الحكومة من موظف أحيل على المعاش للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه فيها الحكم له بحرم مدى حياته مثلاً في الفرق بين المعاش المربوط والمعاش المستحق . اختصاص الحاكم المدنية بهذه الدعوى . جواز أن يكون التعويض بتقرير مرتب مدى حياة المضرور . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

ب - موظفون . معاشات . تعويض . دعوى . سقوط الحق في رفضها . رفع الموظف المطالب على المعاش الدعوى بقصد تعويضه عن الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه مبلغاً من التعويض على أساس ما غاها من مرتب الرتبة التي حرم من الترقية إليها وطلبه أيضاً تعويضه عما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرق إليها . عدم سقوط الحق في رفع هذه الدعوى إلا وفقاً للقواعد العامة دون القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

الدعوى يهدف بها إلى تعويضه عما أصابه من الضرر الناشئ عن مخالفة للقانون وإحاطته على المعاش قبل الأوان وبغير حق فاقمه في شطر منها إلى تقدير التعويض بمبلغ معين من النقود على أساس ما قام من مرتب الرتب التي حرم من الترقية إليها بسبب إحالة على المعاش على غير ما يقتضيه القانون واتجه في شطره الآخر إلى طلب تعويض ما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرقى إليها لو أنه بقي في الخدمة فإن الدعوى بهذه التهمة لا تندرج تحت حكم المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية التي لا ترقى سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد التي رسمها هذا المرسوم بقانون فلا يسقط الحق فيها إلا وفقا للقواعد العامة لسقوط الحق في رفع الدعوى.

الحكمة

«... حيث إن الطاعنين تميان على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون من وجهين حصل أولهما أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة لطلب تعديل المعاش على أن الحكومة قد خالفت القانون إذ أحالت المطعون عليه على المعاش على أساس التقدير الثاني لسنة فأصابه من جراء ذلك ضرر طلب تعويضه عنه تعريضا شاملا أحد عنصرية مبلغ معين من النقود والآخر مبلغ يدفع اليه على اقتساط شهرية مدى حياته وليس من ذلك ما يخرج

» وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما تناه عليه الطاعنتان على قوله : « ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الأول الخاص بعدم الاختصاص فإنه ظاهر من الصحيفة ومن مذكورة المدعى المقدمة بملحة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ أن

في أي معاش تم قبضه متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم الركب ... وكما يقول المدعي إن الدعوى الحالية إن هي إلا دعوى تعويض عن إحالة إلى المعاش قبل الأوان وطلب التعويض في أية صورة كانت إنما هو طلب مترتب على مسؤولية الحكومة عن الإحالة إلى المعاش ولا يمكن الفصل في أمر التعويض في أية صورة منه إلا بعد تقرير مبدأ المسؤولية ودعوى المسؤولية لا تسقط إلا بمضي المدة الطويلة ، أما المادة ٦٤ المذكورة فلا تقي سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد المبنية في قانون المعاشات ولا يقصد بها الدعاوى التي رفضها ذوو الشأن لتعويضهم لما لحقهم من أضرار بسبب إحالتهم إلى المعاش بدون حق .

وحيث إن هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه لا يخالفه فيه القانون ذلك أن الأصل هو أن المحاكم المدنية تختص بالنظر في الدعاوى التي ترفع على الحكومة بالمطالبة بتعويض الضرر المترتب على مخالفة القانون ولم يغير القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ من هذا الاختصاص ، إذ نصت المادة الثالثة منه على اختصاص محاكم القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للوظائف العموميين أو لورثتهم ، كما نصت المادة الرابعة من هذا القانون على اختصاصها بنظر طلبات التعويض عن القرارات المشار إليها في المادة الثالثة . ثم نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على اختصاص المحاكم المدنية أيضا بالنظر في تلك الطلبات فقالت : « ويرتب على رفع دعوى التعويض أو الإلغاء إلى هذه المحكمة عدم جواز نظر دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض

أساس الدعوى هو مسؤولية الحكومة ومخالفتها حكم القانون بإحالة المدعي على المعاش على أساس تقدير ثان السن مخالف لتقدير الأول الأمر الذي ألحق بالمدعي ضررا طلب تعويضه عنه تعويضاً شاملاً أحد عناصره في صورة مبلغ معين وقدوة العنصر الآخر في صورة مرتب أو معاش يدفع أقساطاً شهرية لدى الحياة ، وتقدير التعويض في صورة مرتب أو معاش يدفع أقساطاً شهرية لدى الحياة ليس فيه ما يخرج النزاع عن ولاية القضاء المدني إذ أن هذا التقدير تابع لدعوى المسؤولية المدنية التي لا شك في اختصاص القضاء المدني بها ... أما فيما يتعلق بما نصت عليه المادة المذكورة عن اختصاص محكمة القضاء الإداري بالعصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات ... فالواضح من نص المادة الرابعة من القانون المذكور هو أن المشرع قد جعل دعاوى التعويض عن الحالات المبينة بالمادة الرابعة من اختصاص المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الإداري على السواء ، وقد سبق البيان أن الدعوى الحالية بخلافها دعوى تعويض وترى المحكمة من كل ذلك أن الدفع الأول بعدم الاختصاص على غير صواب ويتم رفضه ، ثم يتحدث الحكم عن الدفع بعدم قبول الدعوى فقال : « ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الثاني الخاص بعدم قبول الدعوى لمضي الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون المذكور ، فإن هذه المادة وردت في الباب الخامس من القانون المذكور للمنون بعنوان تسوية المعاشات والمكافآت وقد اشتمل على قواعد حساب المعاشات والمكافآت ثم انتهى في المادة ٤٦ إلى أنه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة

يربط معاشه على أساس رتبة السكاشي التي كان يجب أن يرق إليها لو أنه بقي في الخدمة فالدعوى بهذه المثابة لا تندرج تحت حكم المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ التي لا تعني سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد التي رسمها هذا المرسوم بقانون أما الدعاوى المتعلقة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بأحالة الموظف إلى المعاش قبل الأوان وبغير حق فلا يسقط الحق فيها إلا وفقا للقواعد العامة لسقوط الحق في رفع الدعوى ، ومن ثم يكون النتي على الحكم بهذا الوجه غير مستند إلى حق وبتعين رفضه أيضا .

(التضيي رقم ٢١٧ سنة ٢٢ رثاسة وضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة ومحمد متولى حلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٩٠

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

نزع ملكية . مازعة . المازعة في تقدير الخبير ثمن المقار المزروع ملكيته . مبادها . بدايته . حصول الاستيلاء باتفاق الطرفين كتابة مع احتفاظ كل منهما بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن . القول بأن مباد المازعة في تقدير الخبير ثمن هو المباد المنصوص عليه في قانون نزع الملكية . خطأ .

المبدأ القانوني

المحول عليه في فتح مباد الطعن بالمازعة في تقدير أهل الخبرة ثمن المقار المزروع ملكيته - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا لثمن المادتين ١٨ و ٢٠ من قانون نزع الملكية للنفعة العامة الصادر في ٢٤/٧/١٩٠٧ والمعدل في ١٨ يونيو

أمام المحاكم العادية عدم جواز رفضها أمام محكمة القضاء الإداري ، وظاهر من هذا النص أن رفع الدعوى جائز أمام أي من المحكمتين وإنما يكون رفضها أمام واحدة منهما مانعا من رفضها أمام الأخرى ، ومن ثم فلا أثر للنهي على اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى ، كما أنه لا يؤثر على اختصاصها كون أحد عناصر هذا التعويض ما أصاب المدعي من خفض معاشه ويريد جبره بالحكم له بإيراد مرتب له مدى حياته مثلا في الفرق بين المعاش الذي ربط له نتيجة لمخالفة القانون بأحالة على المعاش قبل المدة التي كان له فيها حق البقاء في الخدمة والمعاش الذي كان يستحقه لو لم تقع تلك المخالفة إذ يجوز أن يكون تعويض الضرر بتعويض مرتب مدى حياة المضرور إذا رؤى أن ذلك خير وسيلة لجبر الضرر دون مجازفة في التقدير أو حيف يلحق أحد الخصمين ويترتب المبلغ المحكوم به في هذه الحالة تعويضا يأخذ حكم التعويض ولا تنسرى عليه القواعد المقررة للمعاش الذي يربط للموظف الذي انتهت مدته ، ومن ثم يكون النتي على الحكم بهذا الوجه غير مستند إلى أساس متعين رفضه .

و حيث إن الوجه الآخر مردود كذلك بما أقام المحكم المطعون فيه قضاءه عليه في صدده ذلك أن دعوى المطعون عليه لا تخرج عن كونها دعوى يهدف بها إلى تعويضه عما أصابه من ضرر - كما سلف القول - فأنه في شطر منها إلى تقدير التعويض بمبلغ معين من التقود على أساس ما فاتته من مرتب الرتب التي حرم من الترقية إليها بسبب إحالته على المعاش على غير ما يقضى به القانون وأتجه في شطره الآخر إلى طلب تعويض ما أصابه من ضرر بسبب عدم

القانون، وهو القرار الذي يصدره وزير الاشغال بالاستيلاء على العقار المزروع ملكيته فصدور هذا القرار وإعلانه هو وحده الذي يبدأ به مياد الطعن في تقرير الخبير سواء أحصل استيلاء على العقار قبل ذلك أو لم يحصل إذ أنه متى رتب القانون بدء سريان مياد على إجراء معين فإنه لا يجوز الاستعاضة عن هذا الإجراء بإجراء آخر .

وحيث إن المادة ١٨ من قانون نزاع الملكية المدفوعة العامة الصادر في ٢٤ من إبريل سنة ١٩٠٧ والمعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ إذ نصت على أن « يصدر ناظر الاشغال العمومية لدى اطلاع على شهادة إيداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المزروع ملكيته ، كما نصت المادة ٢٠ منه على أنه : « يجوز للطرفين الطعن على عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم إعلان القرار الوزاري ومتى انقضى هذا المياد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا ، فإن مفاد هذه النصوص أن الممول عليه في فتح مياد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لثمن العقار المزروع ملكيته —

على ماجرى به قضاء هذه المحكمة — هو صدور القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لنوى الشأن وسريان المياد من تاريخ هذا الإعلان ولا يخفى عنه الاستيلاء عنوة وبطريق النصب . ولما كان يبين من الأوراق أن الاستيلاء في صورة الدعوى إنما تم بناء على اتفاق ذوى الشأن كتابة بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ واقضت به رابطة الإجماع التي كانت قائمة بين الطرفين واحتفظ كل طرف بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن وهذا لم يعد هناك عمل لصدور القرار الوزاري بالاستيلاء

سنة ١٩٣١ — هو صدور القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لنوى الشأن وسريان المياد من تاريخ هذا الإعلان ولا يخفى عنه الاستيلاء عنوة وبطريق النصب . إلا أنه إذا تبين أن الاستيلاء إنما تم بناء على اتفاق ذوى الشأن كتابة واحتفظ كل طرف بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن فإن النزاع على الثمن يكون قد خرج عن نطاق نصوص قانون نزاع الملكية والتقييد بإجراءاته ومواعيده المشار إليها في المادة ٢٠ سالفة الذكر ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية بشأن المبيع والمنازعة في قدره تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة ومن ثم يكون الحق في الاعتراض على الثمن جائزا ومقبولا سواء أكلن ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائمة طبقا للقواعد العامة .

المحكمة

.... حيث إن الطاعنة تسمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول معارضتها — على ما ذهب إليه محكمة أول درجة في أسباب حكمها من أن مياد المعارضة في تقرير الخبير يبدأ في حالة الاستيلاء الفعلي على العقار من تاريخ هذا الاستيلاء . ووجه عطفه القانون في ذلك أن المادة ٢٠ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ تنص على أن مياد المعارضة في تقدير الخبير يبدأ من تاريخ إعلان القرار الوزاري المشار إليه في المادة ١٨ من هذا

طبقا للادة ١٨ انشار إليها لزال حكته وانعدام مسوغه وأصبح الاستيلاء الاتفاق بمثابة تسليم من جانب المالك المزوع ملكيته للذين انزوع ملكيتها وقل حيازتها منه للدولة وترك أمر تقدير نعمتها والمنازعة فيه للمضاء ليفعل فيه ، ومن ثم يكون النزاع على الثمن قد خرج عن نطاق نص قانون نزاع الملكية والتقدير باجرائاته ومواعيده المشار إليها في المادة ٢٠ سالفه الذكرى وبصح الطرفان أمام دعوى عاديه بشأن المبيع والمنازعة في تقدير ثمنه تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة ،

ومتى تقرر ذلك يكون مخالفا للقانون ما أقام الحكم المطعون فيه قضاء عليه من أن ميعاد الطعن في تقدير أهل الخبرة لثمن الأرض المزوع ملكيتها هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزاع الملكية ومن ثم يكون حق الطاعة في الاعتراض على الثمن جائزا ومقبولا سواء أكل ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائما طبقا للقواعد العامة ترتيبا على ما تقدم يتعين نقض الحكم .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٢ ق رئاسة دسوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

قضاء محاكم الاستئناف

٢٩١

محكمة استئناف الاسكندرية

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - المسألة . خضوع الأفراد لقاعدتها . استثناء
رجال القضاء .
ب - خطأ . تدخل الظروف والموازل .
المبادئ القانونية

١ - إن القاعدة العامة في كل التشريعات أن المسألة تحقق بوقوع خطأ يتسبب عنه للغير مضرة . والاصل أن يخضع لهذه القاعدة كل الأفراد كيفما كانت صفاتهم ومهما كانت أقدارهم وعلى هذا فإن ما يجده الفرد - بصفة عامة - من ضرر بأى قدر من خطئه إنما يوجب مساءله . ولكن التشريعات المختلفة قد رأت من أقدم العصور أن تستثنى من الخضوع لتلك القاعدة رجال القضاء على اختلاف درجاتهم وهذا يحكم ما لهم من حرمة خاصة وما لغيرهم من جليل الاثر في كيان الامة . فذهب تلك التشريعات إلى تمييز القاضى عن غيره من الأفراد وأن لا يكون وإياهم سواء فيما يصدر عنهم من أخطاء . أبان علمهم .

٢ - لا يمكن وصف الخطأ بالمسألة ،

إذا كانت نتيجة ظروف أو عوامل غفلت اليقظة فاقصتها وسابقت الحرص فتحت فكان من شأن هذا الداخل من هذه الظروف أو من تلك العوامل أن هيأت لقومة الخطأ وعاونت على وقوعه فعمدته لا عمل لاعتبار ذلك الخطأ أنه عدم إدراك وعدم توقع ما كان على أحد أن يدركه أو يتوقعه .

المحكمة

و من حيث إن وقائع هذه الدعوى تأدى - على ما يؤخذ من الاطلاع على الأوراق المرافقة ومن أقوال الخصوم فيها - في أن عبد الله هبة بسيونى كان قد وقع بصفه وليا شرعيا على ابنه هبى الدين الدعوى رقم ١٢٨٩ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة كفر النوار الجزئية يطلب فيها الحكم بالزام السيد هبة بسيونى (الخاصم) بأن يدفع له مبلغ ٢٤٠ جنيبا إجمار سنة ١٩٥٢ الزراعية وفسخ عقد الإجمار المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٢ وإخلاء العين المؤجرة المبنية بالمقد المذكور بصحيفة دعواه وهي ١٥ فدانا بإجمار سنوى قدره ١٦ جنيبا للقدان الواحد . وكان قد قال المدعى عليه الخاصم - أمام تلك المحكمة الجزئية إنه قد ترك العين موضوع النزاع فور انتهاء مدة الإجمار المحددة بالمقد في أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ولم يتجدد العقد ولم يتم

الاصلاح الزراعي ومطالبة المتأجر بسبعة أمثال الضريبة . وقالت تلك المحكمة إنه لما تقدم يكون الحكم المتأفق حين قضي رفض دعوى المتأفق بمقولة إن المتأفق عليه لم يكن إلا وسيطا بين المتأفق وصغار المزارعين غير سديد وتعين لذلك العاؤه . ولكن بالرجوع إلى محضر جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ الخاص بذلك الاستئناف يتبين أنه لم يتضمن غير اثبات حضور طرفي النزاع فيه وأنه صمم كل منهما على طلباته ، ثم قرار المحكمة بحجز القضية للحكم - بينما أنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ الخاص بالاستئناف رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٦ (المرفوع من عبد السلام بسيوني الشافعي ضد عبد الله هيبه بسيوني) تبين أن هذين الطرفين قد نوقشا فيه وأجابا بذلك الأقوال التي أسست عليها محكمة دمنهور الابتدائية حكما الصادر في الاستئناف رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٦ فتقدم السيد هيبه بسيوني في ٤ مارس سنة ١٩٥٧ إلى قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية وقرر غاصمة الاساندة محمد رشاد جعفر ومحمد سميد الهراس ومحمد محمود أبو يوسف قضاة الدائرة الأولى المدنية بمحكمة دمنهور الابتدائية تأسيساً على اهم قد ارتكبوا خطأ مبنيا جسيما لا يتفرما كان يصح لهم أن يقوا فيه لأن للمنافسة التي أشير بمحصولها بجملة ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ لا وجود لها أصلا بمحضر تلك الجلسة ولا بأي محضر جلسة من محاضر جلسات ذلك الاستئناف ويقول ذلك الخصم أيضاً أن دفاعه كان ينحصر في كافة مراحل الدعوى في أنه لم يضع يده بتاتا على الأليان موضوع النزاع خلال سنة ١٩٥٣ الزراعية - ويقول ذلك الخصم كذلك إن الخطأ الفاحش هو الخطأ الذي لا يقع فيه

بعد هذا - فقصت تلك محكمة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد استعراضها دفاع طرفيها برفضها - فاستأنف المدعي فيها - عبد الله هيبه بسيوني - ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة دمنهور الابتدائية التي كان منظورا أمامها استئناف آخر رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٦ مرفوع من عبد السلام الشافعي ضد عبد الله هيبه بسيوني وكان هذان الاستئنافان قد نظرا أمام تلك المحكمة الابتدائية بجملة ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ وقد حجز هذان الاستئنافان للحكم ليوم واحد - وقضت تلك المحكمة بجملة ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ - برئاسة الأستاذ محمد رشاد جعفر رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين محمد سميد الهراس ومحمد محمود أبو يوسف القاضيين في الاستئناف رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٦ (المرفوع أصلا من عبد الله هيبه بسيوني ضد السيد هيبه بسيوني - الخصم برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغا الحكم المتأفق وبالزام المتأفق عليه بأن يدفع للمتأفق مبلغ مائتي وأربعين جنيها وفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٢ وإخلاء الأليان المؤجرة والزام المتأفق عليه بالمصروفات وغرامة قرش صاغ مقابل أعصاب الخاطئة .

وأقامت تلك المحكمة خصماها على ما أشارت إليه بأسباب حكمها من أن الثابت من مناقشة الطرفين بجملة ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ أن للمتأفق عليه أثر بأنه زرع بنفسه الأليان المؤجرة إليه من المتأفق سنة ١٩٥٣ وأنه استأجرها منه بغير عقد إيجار مكتوب وأن الأجرة التي اتفق عليها بينهما هي عشرة جنيهات . وأن المتأفق قال ردا على ذلك بأن من حقه الانتفاع بقانون

منه أو النقص من كرامته فيلبسون ما يحجبون أنه ذلة أو ما تخيل أمواؤهم أنه كذلك فيضرمونها ادعاءات بتغير هوائهم يبولون من شأنها لعل أن يجدوا عجزاً بما قضى به من القنطرة بالنكابة بالقاضي . فكان ما تضمنته أوامر نورمانديا في سنة ١٥٤٠ من أن لا تباع مسالة القاضي عما يقع من ضرر نتيجة للحكم الذي يصدره إلا في حالات بينها حصرت في النقص والتدليس والقنطرة والخطأ البين *erreure évidente* ولقد ما نعت الأوامر الفرنسية الصادرة عام ١٨٣٢ في قيام المخاصمة بسبب الخطأ الجسيم . كما حصرت المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الفرنسي حالات مخاصمة القاضي في النقص والتدليس والقنطرة ولقد ذهب كثير من فقهاء فرنسا إلى أن الخطأ الفاحش لا يصلح سبباً للمخاصمة إلا إذا كان وقوعه بنحو ينطوي على النقص فيرى الأستاذ شوثير أن يكون الخطأ الجسيم الذي يسائل عنه القاضي بصورة يستحيل فيها الاعتبار هذا الخطأ الجسيم بأنه انش *qu'il sont impossible de ne pas le considérer comme un véritable dol* ولا كان بين آراء الفقه والقضاء من خلاف باعتبار الخطأ الجسيم سبباً للمخاصمة القاضي على أساس أنه مواز للنقص أو طرحه من هذا الاعتبار لاغفال النص عليه في القانون فقد عدلت المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الفرنسي ونص على الخطأ المبني الجسيم ضمن حالات مخاصمة القاضي بالقانون الصادر في سنة ١٩٣٣ ولم يتغير النظر إلى مدى الخطأ الفاحش بذلك التعديل إذ أوجب كثير من الفقهاء أن يتضمن الحكم الذي يقضى بقبول المخاصمة على أساس الخطأ الفاحش الإشارة إلى سوء نية القاضي وعلى هذا فانه مادام ليس به ما يشوب نية القاضي فهو بمنجاة من

القاضي الذي يهتم اهتماماً عادياً بعمله إذ كان من المتعين على تلك المحكمة أن تعرف أنها إنما تقضي في الاستئناف على ضوء محاضر جلسات استئناف آخر ولهذا فهو يطلب الحكم بمجاوز قبول المخاصمة وبالتضمينات وقدردا ثلاثمائة جنيه وطلان الحكم الصادر من المحكمة المذكورة في الاستئناف رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٦ متهور - مع المصاريف .

وحيث إنه للفصل في المخاصمة المطروحة ترى هذه المحكمة وجوباً أن تستبين ماهية الخطأ المبني الجسيم الذي تقول المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات في صدد مخاصمة القضاء وأعضاء النيابة أنها قبل إذا وقع من القاضي أو عضو النيابة في عملها غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مبني جسيم - وعلى ضوء معياره وحدوده يكون تقدير ما وقع من تصرف القضاء المخاصمين .

وحيث أن القاعدة العامة في كل التشريعات أن المساواة تحقق بوجود خطأ يتسبب عنه التغير مضرة والأصل أن يخضع لهذه القاعدة كل الأفراد كيفما كانت صفاتهم ومهما كانت أقدارهم وعلى هذا فإن ما يحدثه الفرد - بصفة عامة - من ضرر بأى قدر من خطأ إنما يوجب مسالته . ولكن التشريعات المختلفة قد رأت من أقدم المصورات تستقي من الخوض تلك القاعدة رجال القضاء على اختلاف درجاتهم وهذا بحكم ما لهم من حرمة خاصة وما لهم من جليل الأثر في كيان الأمم فذهبت تلك التشريعات إلى تمييز القاضي عن غيره من الأفراد ولا يكون وإياهم سواء فيما يصدر عنهم من أخطاء . أبان علمهم قليلاً أكثر تعطيلاً للمساواة بل أنه ليس أبلغ خطراً عليها من فتح الباب على الماضى بتغير حساب للروتورين من يتكون إليه أو من يقدمون له ليحكم فيهم للتشفي

استخدام الارادة فبا وقع من فعل أو من ترك -
ولادخل لهذه الحالة في تلك التي يقصد فيها
الاضرار وكذلك التوقع لما يمكن أنه يرتب
من نتائج هذا الفعل أو الترك وانعدام المرور
أو الأسباب الداعية لما وقع من فعل أو ترك .
وبمعنى آخر فإن الخطأ الذي لا يتغير بتأني في
ذلك الخطأ الذي يبلغ من الجسامة حدا غير
عادي وينجم عن فعل أو ترك ارادي ، فكيف
كان يجب أن يحاصر الفاعل الخطر فيه وذلك مع
انعدام أية دواع تبرره . فهو إذن ذلك الخطأ
الذي يدور بالخلد امكان وقوعه ولكن التهاون
المطلق وعدم المبالاة يجر إليه مع انعدام أية
دواع لوقوعه . وهذا بعينه يفسر ما اقترحه احد
اعضاء لجنة المراجعة لقانون المرافعات الجديد
من وجوب تنييه القاضي إلى خطئه عندما يراد
وصف هذا الخطأ بالجسامة إذ أن هذا التنييه
لا يدع مجالا للاستراية باستتار القاضي أو عنته
أو سوء قصده وتعمده على ماسبق الاشارة إليه .
وعلى هذا التصور عما يرى من اقتراب
الخطأ الجسيم بالقش أو ترفيفه بأنه الخطأ الذي
لا يتغير فإنه على أية حال لا يمكن وصف الخطأ
بالجسامة ، إذا كانت ثمة ظروف أو عوامل
غافلت البقطة فاقصتها وسابقت الحرص فتحت ،
فكان من شأن هذا التداخل من هذه الظروف أو
من تلك العوامل أن هيأت لقومة الخطأ وعارفت
على وقوعه فتدق لا محل لاعتبار ذلك الخطأ
أنه عدم ادراك وعدم توقع ما كان على أحد أن
يدركه أو يتوقعه وأنه ليس من اليسير وضع
معيار معين بذاته لقياس عليه في كل الحالات
وانما لكل حالة ظروفها الخاصة بها . ولهذا كان
ما استقر عليه الرأي من أن للحكمة المختصة بنظر
المخاضعة السلطة الكاملة في تقدير انصراف ذاته
لنفسوب إلى القاضي وما إذا كان يعتبر أو لا يعتبر

القوم وأن خطئه مهما كان جسيماً فلا يبدو
أن يكون وليد الظروف النكدية Tant que
sa volonté est demeurée pure il
est réellement irréprochable. son
erreur quelque lourde qu'elle
soit n'est plus qu'un fait malheureux

ولقد كان هذا الاتجاه في جملة وتفصيله هدف
اللجنة التي وضعت قانون المرافعات الجديد في
مصر عندما اقترحت اضافة الخطأ المبني الجسمي إلى
أحوال المخاضعة في المادة ٧١٧ فقد رأى أحد
أعضائها أن لا يوصف خطأ القاضي بالجسامة
إلا إذا ثبت له أنه إذ أن التنييه لا يدع مجالا للاستراية
في استتار القاضي أو تمت أو سوء قصده وتعمده
ولهذا أيضا ذهب الشارع المصري في مذكرته
الايضاحية في تبرره اضافة الخطأ الجسمي إلى
حالات المخاضعة وإلى أن الفارق بين الخطأ الفاحش
وبين اقش قارق ذنبي في معظم الأحوال قتالبا
ما يستدل على القش بجسامة المخالفة وكثيراً
ما يدور الحرج إلى دونه نسبة القش من يتم به
بنسبة التخطأ الفاحش إليه .

وترى هذه المحكمة أن هذا جميعاً إنما يساير
النظر من قديم إلى الخطأ الجسمي فقد كان يلحقه
الرومان بالقش ولكن لا يمكن القول بأن الخطأ
المبني الجسمي هو احدي صور اقش لما بينهما من
قارق جوهري يتأدى فيما يتطلبه القش من عنصر
القصد الذي لا يفترض في الخطأ الجسمي رغم
ما قوله المذكرة الايضاحية السالف الاشارة
إليها عن مجرد الفارق الذنبي بين الحالتين إذ
أن ذلك كذلك فإن الخطأ الجسمي يمكن أن يوصف
- في القليل - بأنه ذلك الخطأ الذي لا يتغير
faute inexcusable ولكن الخطأ الذي
يجرى التعبير عنه بأنه لا يتغير يشترط لتوافره

ما أدى إلى ذلك الحكم الذي قضى به في الاستئناف رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٦ ولقد كان لدى الخصام ما يكفل طعنه فيه بنحو آخر لو عني بهذا وحده ولكنه أثر الجوء إلى الخصامة توصلاً لما قد دخل في عداد ما توخعت التشريعات وما تنهب إليه آراء الفقه والقضاء من دورتها من القبول على المدالة .

على أنه من ناحية أخرى إذا افترضنا الافتراض في التزم واقضت حدة المسألة أن يكون من شأن تلك الخاطئة في الأسماء بين خصوم الدعوى ومن عنهم من الولاد وما إلى ذلك مما سلف بيانه — وجوب أزيد الانتباه والمبالغة في اليقظة فإن هذا مردود بأن الخطأ يصح في هذه الحالة إما بسرا وإما فاتها حسبما يكون من قدر ما يجب من بذل الحيلة وإبداء الحرص ما يستتبع بالحتم الرجوع إلى معيار أحد هذين النوعين من الخطأ وهو غير المعيار المتفق عليه فقها وقضاء — للخطأ الجسم .

وحيث إنه ما تقدم جميعاً نرى هذه المحكمة أنه لم يقع من القضاء المخاصمين أعضاء الدائرة الأولى المدنية في محكمة دمنهور الابتدائية — ما يمكن اعتباره خطأ جسمياً يسوغ عاصمتهم ومن ثم تكون دعوى المخاصمة على غير أساس مما يتعين معه الحكم بدم جوازها وبترسيم وانها عملاً بالمادة ٨٠٥ من قانون المرافعات .

(قضية الخامسة رقم ٧٥ سنة ١٤ في وثيقة وصحوة البادة الأستاذة صلا الله محمد اسماعيل وصين عامر وفارس من المشتارين وحضور السيد الأستاذ عباس رمزي رئيس النيابة) .

خطأ منها جسمياً بنهر معقب عليها في ذلك من محكمة النقض .

وحيث إنه باستقصاء وقائع هذا النزاع المطروح على ضوء ما تقدم من أحكام وقواعد ترى هذه المحكمة أنه كان ثمة دعويان متقاربان في رقيهما هما الاستئنافان ١٥٢ سنة ١٩٥٦

و ١٥٣ سنة ١٩٥٦ والأولى منهما بين عبد الله هيبه بسيوني ووكيله فيها الأستاذ جرجس يوتان المحامي وبين السيد هيبه بسيوني (الخصام) ووكيله فيها الأستاذ أنور نصيف المحامي والأخرى بين عبد السلام بسيوني ووكيله فيها الأستاذ أنور نصيف المحامي وبين عبد الله هيبه بسيوني ووكيله فيها الأستاذ جرجس يوتان المحامي وأن موضوع كل من الدعويتين المطالبة بإيجار أطميان وقد نظرت الدعويان في يوم واحد ثم حجزتا للحكم كلامهما بما بين منه قيام التبع بينهما إلى حد كبير فوضوعهما متشابه كما تضمنت أسماء الخصوم متشابهة في بعض أجزائها وقد نظرتا ما لحث بسبب هذه الظروف المترتبة وقد اختلط بعض أوراق الدعويتين لسبب أو آخر أن امتدت إليه اليد المكسودة في زحمة العمل عند نظر أحدهما إلى محضر جلسة الأخرى بنهر أن يفتن إطلاقاً إلى ما هو واضح عن عذر تلك العوامل واقترانها ولم يكن ثمة ما ينيء بالخلو منها أو ما يوجب المبالاة لتفادها فكان القضاء في الدعوى تأسيساً على ما ثبت في محضر جلسة الدعوى الأخرى وأنه لا يبين في موضوع ظاهر أن تلك اليد لم تكن عامدة ولا مستهترة ولا مجانية لا تفرضه اليقظة أو يفترضه الحرص وإنما هي تلك الظروف التي تصافرت في نواحيها المتعددة على ما سلفت الإشارة إليه في باب قيام الخطأ وعاونت على وقوعه

٢٩٢

محكمة استئناف الاسكندرية

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

قوة التي المحكوم فيه . أدلة جديدة . لا تثير
وحدة السبب .

المبدأ القانوني

ان ما يسوقه الخصم من أدلة ولو كانت
مغايرة قائما لا ينقض من الحقيقة القائمة عن
وحدة السبب في الدعوى .

المحكمة

من حيث ان وقائع هذه الدعوى
تأدى - على ما يؤخذ من الاطلاع على
الأوراق المرافعة ومن اقرال الخصوم فيها -
أن النيابة العامة كانت قد حركت الدعوى رقم ٩١٩
سنة ١٩٥٦ جنح بندر دمنهور ضد تقولا قسعى
(وهو اخ الخاص سليم قسعى) متهما باختلاس
مبلغ وبأنه قدم لصحة الضرائب إقراراً يتضمن
بيانات غير صحيحة وكذلك رفعت النيابة الدعوى
رقم ١٤٧٠ سنة ١٩٤٨ جنح بندر دمنهور ضد
المتهم السابق - تقولا قسعى - والاستاذ
فؤاد جلماني المحامي متهمين بأنهما لم يقدموا إقراراً
عن ادبائهما التجارية في الميعاد عن سن ١٩٤١
- ١٩٤٣ وبأنهما قدما بيانات غير صحيحة عن
عملية تجارية . وكان أن تدخل الخصام - سليم
قسعى - فيهما مدعياً بحق مدنى كما حرك هو
الدعوى رقم ١٧١٩ سنة ١٩٤٨ جنح بندر
دمنهور مباشرة ضد المتهمين السالف ذكرهما
بأنهما شهدا زوراً لصالح آخر كان متهما في قضية
أخرى فقررت محكمة بندر دمنهور التي يرأسها
القاضي هنرى فرح ضم تلك القضايا الثلاث لبعضها
ليعقد فيها جميعاً حكم واحد وأصدر حكمه في

١٣ مايو سنة ١٩٥١ براءة المتهمين ورفض
الدعوى المدنية في القضية الأولى والثالثة . أما
القضية الثانية فبعدم الاختصاص بنظرها . فرقع
سليم قسعى دعوى الخاصة رقم ٣٨١ سنة ٧ ق
ضد الاساذة سيد سيع المحامى المامو بديع الدخاين
رئيس النيابة وهنرى فرح قاضى محكمة بندر
دمنهور يقول فيها - حسبما تضمن تقريره -
إنه حكم بالبراءة في القضية الأولى رغم ثبوت
التهمة كما أن النيابة لم تقم من جانبها باستئناف
حكم البراءة ولأنه حكم في القضية ١٤٧٠
سنة ١٩٤٨ بسقوط الدعوى العمومية لمضى المدة
ورغم قيام المكس الثابت من الاجراءات
والمستندات ولأنه حكم فيها بعدم الاختصاص
بنظر الدعوى المدنية ورغم وجود السببية المباشرة
بين الجريمة والضرر اللاحق به ولأنه حكم في
القضية رقم ١٧١٩ سنة ١٩٤٨ جنح بندر دمنهور
براءة المتهمين رغم ثبوت التهمة وأن النيابة لم
تستأنف هذا الحكم رغم الخطأ الجسيم .

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة
استئناف الاسكندرية في تلك الدعوى (دعوى
الخاصة) بعدم جواز قبول الخاصة وتبريم
الطالب مائة جنيه والزامه بالمصاريف . فخلن
الخاص في ذلك الحكم بطريق التقض لما تضمنه
تقريره المؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ من أنه
عند ما عرضت قضية الخاصة على محكمة استئناف
الاسكندرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لم تكن الملفات
التي بها مستندات الطاعن قد ضمت وأنه اضطر
على ذلك أمام تلك المحكمة بأنه أرسل للاستاذ بديع
الدخاين ، يفيد بأن القضايا المطالب ضمها
سلخت من القضية ولم تضم اليها وأن ظم كتاب
محكمة استئناف الاسكندرية استعجل ارسالها ولم
ترد للآن ، وبأن الطاعن كرر اعتراضه . بأنه

وفي يوم ٥ مايو سنة ١٩٥٧ قرر سليم قضى بأنه يخضع الأساتذة سيد سبع بصفته محام عام سابقا والمستشار بمحكمة استئناف مصر حالا وهنرى فرح بصفته قاضى محكمة بندر دمنهور سابقا ووكيل محكمة الاسكندرية الابتدائية حالا وبيديع الدخاخي بصفته رئيس نيابة دمنهور سابقا ومحام حالا وذلك لما أثره من إجراءات مقرونة بالتمسك بحكم وظائفهم قبل وعند و بعد نظر دعوى الاختصاص رقم ٣٨١ سنة ٧ ق والقضايا موضوع الاختصاص رقم ٩١١ سنة ٩٤٦ و ١٤٧٠ سنة ١٩٤٨ و ١٧١٩ سنة ١٩٤٨ جنح بندر دمنهور وقال هذا الخصام في بيان أسباب غايته اياهم إن الأستاذين بديع الدخاخي بصفته رئيس نيابة دمنهور وبهم الخصمين الآخرين اخفى عمداً بعض الأوراق والمستندات التي كانت مضمومة إلى القضايا موضوع الاختصاص رقم ٩١١ سنة ١٩٤٦ و ١٤٧٠ سنة ١٩٤٨ جنح بندر دمنهور . وبأن الأستاذ بديع الدخاخي لم يرسل عمداً الملفات التي قررت محكمة استئناف الاسكندرية ضمها حتى يوم نظر دعوى الخصامة الأولى (السالف الإشارة إليها) وأن الأستاذ سيد سبع اعترض على ما طلبه الخصام من تأجيل الدعوى وكان هذا الاعتراض منه بحجة أن هذه الدعوى تنظر على وجه السرعة ولكن ذلك كان بسوء نية لعدم تمكين الخصام من الادلاء بما تضمنته المستندات التي تقوم عليها ادلة وجوه الخصامة . وأنه بعد أن حيزت قضية الخصامة الأولى للحكم أرسل الأستاذ بديع الدخاخي بعض الملفات ولكن بعد أن ائتمن منها الأوراق التي هي عماد الاختصاص .

وقد دفع الأستاذ سيد سبع بعدم جواز نظر

لا يمكن نظر دعواه (الخصامة) إلا بوجود الملفات التي كانت مضمومة إليها حين نظرهما وأنه يطلب التأجيل لحضور محاميه والمرافعة بوجود الملفات والمستندات التي بني عليها اختصاصه . وقد قررت محكمة الاستئناف بضم القضايا المنوه عنها في طلب الخصامة . كما أن ذلك الطاعن ضمن تقريره بالنقض المؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ أيضاً أنه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ أرسل إلى المحكمة عريضة يبين فيها الملفات التي قررت المحكمة ضمها قد طلبت في تواريخ أشار إليها ولكنها لم ترسل إلا في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وغاية من الملفات المضمومة إليها وأنه بعد أسبوع رسل ملفات لم يشر إليها تقرير الاختصاص واغفل إرسال القضايا التي ذكر الطاعن أرقامها وأنها كلها من المستندات التي كانت مضمومة للقضايا .

وفي ٥ يونيو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة النقض في ذلك الطعن برفضه وقالت إن الفصل في دعوى الخصامة في مرحلتها الأولى — لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير الخصامة والأوراق المودعة معه . وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير الأمر الذي يبنى عليه أن يكون قرار المحكمة بضم الملفات المنوه عنها في تقرير الخصامة عائقاً لصريح نص القانون . ومن ثم لا يتعلق به حق الطاعن بعد أن قاته أن يودع مع تقرير الخصامة الأوراق والمستندات المذكورة بما يكون معه في غير علمه ما ينمى على الحكم من بطلان في هذا الخصوص . كما أنه لا عمل المحكمة إذ هي اكتفت في حدود سلطتها الموضوعية بما أبداه أطراف الخصومة أمامها من أقوال وبما استحوه ملف الدعوى من أوراق .

إلى تقرير خطأ من مختصمهم فيما نسب اليهم وهو
ببينة ما يطلبه في الدعوى المطروحة ويستى اليه
فليس ثمة أية ردية في وحدة الموضوع في هاتين
الدعوىين .

وأما عن اتحاد السبب فإن دعوى الخاصة
الأولى رقم ٣٨١ سنة ٧ ق تستند في مبناها إلى
ما نسب الخصام إلى الأستاذ هنري فرخ من خطئه
فيما أصدره من حكم في قضايا المنع التي سلفت
الإشارة إليها وفيما ينسب إلى الأستاذ بدع
الذخاخي من عدم إرساله الملفات التي كانت محكمة
الاستئناف قد قررت بضمها في الخاصة السابقة
واغفاله وسلخه بعض القضايا والاوراق التي
يستند إليها ذلك الخصام وكان هذا جميعاً ببينة
مابنى عليه طعنه بطريق التقص في دعوى الخاصة
السابقة . وهو بذاته ما يكره في الدعوى المطروحة
ولا يشفع له في هذا ما يحال أن يثيره من وسائل
دفاع يظن هو أنها جديدة إذ أن ما يسوقه الخصم
من أدلة ولو كانت متعبرة قائماً لا يفض من الحقيقة
القائمة عن وحدة السبب في الدعوىين وأن هذا
الخصام ليظهر فيما يقول بمذكرته الأولى في الدعوى
المطروحة أن هذه الدعوى جديدة رغم وحدة
الخصوم والموضوع مطلاً اختلاف السبب
فيها بقيامها على وجوه اختصاص مستقلة عن وجوه
اختصاص الدعوى السابقة . وأما تلك الوجوه
التي يقول باستقلالها فليست سوى ما يتوهمه
من سوق دلائل جديدة يقول إنه اكتشفها بعد
الحكم في قضية الخاصة الأولى . وأنه مع
ما سبقته الإشارة إليه من أن اختلاف طرق التقاطع
أو ورود خبيج جديدة لا يؤثر في شيء على وحدة
السبب ، فإن الواضح مما تقدم به هذا الخصام
في الدعوى المطروحة أن مبناها والسبب فيها
هو بذاته في كله وجزءه ما تقوم عليه الدعوى

الدعوى السابقة الفصل فيها في دعوى الخاصة
رقم ٣٨١ سنة ٧ ق أمام محكمة استئناف
الاسكندرية ضد نفس المختصمين ونفس الأسباب
وقضى فيها بعدم القبول بتاريخ ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٥١ وطعن في الحكم المذكور بطريق
التقص وقيد برقم ٤٤٢ سنة ٢١ ق وقضى فيه
بالرفض بجلسة ٥ يونيه سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه يبين لهذه المحكمة من استعراض
الوقائع السالفة - أول ما نتبين - وحدة
الزراع في كل من الدعوىين (دعوى الخاصة الأولى
رقم ٣٨١ سنة ٧ ق ودعوى الخاصة المطروحة
للفصل فيها رقم ١٥٥ سنة ١٣ ق) فيما تقوم عليه
الدعوىان في تناسلها من اتحاد الموضوع والسبب
واغمسناد الخصوم ولين عن ريب في أنه إذا
اجتمعت هذه العناصر الثلاثة قامت وحدة الزراع
وجلا دفع دعوى الخاصة المطروحة بعدم جواز
نظرها لبق الفصل فيها .

فأما عن اتحاد الموضوع فإنه يتضح من تلك
الوقائع السالفة أن موضوع الدعوى المطروحة
هو بذاته الموضوع الذي فصل فيه في الدعوى
رقم ٣٨١ سنة ٧ ق في مراحلها المختلفة التي أراد
الخصام أن يمر بها . إذ أن الموضوع في كل منهما
وهو ما يسمى الخصام إلى تحقيقه في إحداها هو
ببينة في الأخرى وأنه إذا فصلت هذه المحكمة في
موضوع دعوى الخاصة المطروحة ، فإن ذلك
إنما يكون مجرد تكرار الحكم الذي سبق صدوره
في دعوى الخاصة رقم ٣٨١ سنة ٧ ق أو أن
يكون على وجه آخر متافئاً له . وأن الحكم فيما
عرضه الخصام من موضوع دعوى الخاصة السابقة
إنما يعتبر بالتمسك حكماً فيما يفرع عنه كما أن الحكم
في بعض أجزاءه هو بقتينا حكم في كله . فإذا كان
الواضح أن الخصام إنما يهدف في غايته السابقة

إذ ماذا يريد هذا الخصام بعد أن قالت المحكمة العليا - بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٥٢ - كلها في شأن تلك القضايا والأوراق المرافقة بها من أنه ما كان يجوز ضمها لمخالفة ذلك القانون وبالأولى ما كان يصح الإخلال عليها والاستناد إلى شيء فيها . وعندئذ يستوى الأمر في إرسالها وحبسها كما أنه سواء في ذلك أكانت أوراقها مكتملة أو منقوصة أو كلها تصف برأسه فكرة طائفة ويحرك لشر في نفسه فيحسب قد لا بدليل جديد يقول عنه إنه سبب يقول له أن ما ورد رفع دعواه مرة أخرى ثم يسأل القوت مسترخا أن نصف أو أن يقال إن لا يحتوئ على ما ينبغي من هوانه حقا لخصوصية على هذا النحو المتصف بالمبالغ في شبهة النكابة والتشهير . وأنه إذا كانت في نصوص القانون المدني وفي قانون العقوبات ما يكفل ودع هذا الخصام وأمثلة ، وإلى أن الحرج في أغلب الأحيان أو فيها جميعا قد يمنع رجل القضاء من اللجوء إليها فإن أولئك جميعا إنما يجب بالشوارع إلى وجوب حاية القضاء ورجاله من هؤلاء الماسفين ودور سخائمهم عنهم كان يضع قيودا لرفع هذه المخاضات كالويعتد على ادعاء أقصى الغرامة خيانة المحكمة على ذمة ما يقضى به . كما أن ثمة وسائل شتى لعرق الخصام الشديد المازل من المعنى في لجأته وتوقيق مبتناه من الشبهة . ترى المحكمة الاكتفاء بالإشارة إليها دون الإفاضة في تفاصيلها فليست الأحكام موضعها .

• وحيث إنه مما تنجم جميعا بتعين الحكم بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لاساقة الفصل فيها وبتغريم الخصام - سليم قشقى - طبقا للبادء ٨٠٥ مرافعات ، .
(قضية المحلثة رقم ١٥٥ سنة ١٣ في المحلثة السابقة) .

المطروحة من سبب - إذ يقول الخصام في مذكرة الثانية إن دعواه المطروحة مبينة على النشر المقرون بالتمدد وسبق الإصرار وداه ذلك الذي أقره الأستاذ بديع الدخاخي لتضليل العدالة واستغلاله لعدم استئناف الدعوى الأصلية وعدم تقديم مذكرة بأسباب امتناعه وهذا السبب هو بيته بمسبب الدعوى السابقة لا يختلف عنه في شيء سوى ما أسبب فيه من نعت تبر عنه وأوصاف مزودة - ثم هو يقول إن دعواه المطروحة تقوم على اتزان بعض المستندات من القضايا أما الدعوى السابقة فبناها على عدم إرسال بعض القضايا وهذا القول ينقضه ما ذكره صراحة بكلمة السلف في تقريره بالظن بالنقض في الدعوى السابقة عن بعض القضايا التي يعبر عنها في موضع آخر من ذلك التقرير أنها مستندات . ثم أنه يغير حاجة إلى الأسباب بين ما ساقه عما يسميه وجوها أخرى لدعواه المطروحة أما هي بينها الأسباب التي أقام عليها دعواه السابقة وأما ما لجأ إليه من تفاصيل فأما تعلق في كيانها بالتدليل الذي لا يصح اعتباره سببا جديدا في دعوى الخصام المطروحة .

وأما عن وحدة الخصوم فإن توافر هذا العنصر في كل من الدعويتين - السابقة والمطروحة - ليس في حاجة إلى التدليل عليه إذ أن أطراف الدعوى في الأولى هم بذواتهم في الثانية مع ما يقره الخصام من ذلك .

• وحيث إنه إذا كان ذلك كذلك فيكون في محله ما دفع به من عدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ما ينمى منه قبول ذلك الدفع والقضاء به مع ما تراه هذه المحكمة من أن تسجل في أسباب حكمها عناد وإقرار ذلك الخصام وتغويته في غناصته وهو يرف أن ادعاه على غير أساس .

نظرية الحوادث الطارئة تطبيق عليه .

الحكمة

« حيث إن وقائع هذا الاستئناف تلتخص في أن المستأنف ضدها — امينة نور الدين — كانت قد رفعت دعواها أمام محكمة أول درجة تقول فيها إنها باعته للدعي عليه محمد عبدالفتاح المسمى (المستأنف) ١٨ س ٤ ط ٩١ ف بمجه منشأة ثروت مركز أبو المطامير بضمن قدره تسعة عشر ألف جنيه وذلك بموجب عقد عرقي تاريخه ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد دفع المشتري (المستأنف) وقت تحرير العقد مبلغ ٣٠٠٠ ج، وتحرير شيك بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه يستحق دفعه في ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٢ وتصد هذا المشتري أن يدفع أربعة آلاف جنيه في مدة غايته أول يونيه سنة ١٩٥٢ وأن يدفع تسعة آلاف جنيه عند تحرير العقد النهائي أو في موعد غايته آخر نوفمبر سنة ١٩٥٢ . وقد تضمن العقد ما لكل من طرفيه من حقوق وما ألزم به من التزامات ومن بينها ما أشير إليه في البند الثامن من أن يسمح المشتري — المستأنف — للدعية باستغلال بعض الأرض التي توضع عليها يدعا حتى تمنح محاصيلها إلا إذا كان قد دفع كامل الثمن قبل آخر يوليو سنة ١٩٥٢ فعندئذ يحق له تسلم تلك الأرض بما فيها من زروع على أن يؤدي للبايعة ما أقتضه عليه . وقد انتهت تلك الدعية — المستأنف ضدها — في دعواها الابتدائية إلى مطالبة الدعي عليه (المستأنف) بصفتها وكلاء عن أولاده الباقين ووليا طبيعيا على القصر منهم بأن يدفع لها مبلغ تسعة آلاف جنيه باقي اثنين حتى أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ ومبلغ خمسة آلاف جنيه تمويضا متفقا عليه بالتد الحادي عشر بالعقد السالف الذكر مع الفوائد ولكن المدعية قد تنازلت عن

٢٩٣

استئناف القاهرة

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — الظروف الطارئة . تطبيقها على عقود المدة والفورية .

ب — قانون الإصلاح الزراعي . حدث استثنائي .
المبادئ القانونية

١ — إن نظرية الظروف الطارئة تطبق على عقود المدة والعقود الفورية التي ترجأ تنفيذها إلى المستقبل . فكافة العقود يسرى عليها حكم هذه النظرية ما دامت لا يتعاصر وقت انعقادها ووقت تنفيذها . وهذا هو الاتجاه الذي سار إليه الشارع المصري في إعلانه التعمير عن الالتزام التعاقدى الذى يصبح تنفيذه مرهقا بسبب حادث طارئ . في المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى الجديد .

٢ — إن صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يعتبر فيما تضمنه من تحديد إيجار الألبان وما يستتبعه ذلك من تحديد أثمانها ، حادثا استثنائيا عاما ، وهو غير عاوى ولم يكن في الوسخ توقعه ولا يخرج من هذا الاعتبار ما يقال من إنه عمل من أعمال المشرع ذلك أن عمل المشرع وهو ما يصدر من تشريعات وأوامر وإجراءات السلطة العامة ويمر عنه فقهاء القانون بعمل السلطة *fait du prince* قد يعتبر قوة القاهرة يعنى من الالتزام كلية إذا تأسى في استحالة التنفيذ فإذا لم يبلغ هذا الحد بل كان مرهقا للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة فإن أحكام

العرف المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الصادر له من أمية نور الدين بديما تلك الألبان الساقطة الذكر وصحة التعاقد في عقد المبيع المؤرخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ الصادر له من الشركة الزراعية الصناعية عن تلك الألبان وحلوله محل أمية نور الدين فيما يوازي مبلغ ١٨٣٥ ج إلى آخر طلباته . وقد أمرت محكمة أول درجة بضم هاتين القضيتين لبعضهما لبعض فيما حكموا به .

وقد طعن المستأنف ضدها في الإجمال الذي قدمه المستأنف محمد عبد الفتاح المعدي بسداده مبلغ ٧١٦٥ جنيه . وقد قضت دائرة الجمع المستأنفة بمحكمة القاهرة الابتدائية في القضية ٧٧٧ سنة ١٩٥٥ بتاريخ ٥/٨/١٩٥٥ بتأييد الحكم المستأنف الصادر من محكمة عابدين الجزئية بحبس التهم (المستأنف) ستة شهور وإلزامه بتعويض قدره ٣٠٠ جنيه لأميته نور الدين لاشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير الإجمال المشار إليه .

وفما أثاره المستأنف في دفاعه أمام محكمة أول درجة تمسكه بنظرية الحوادث الطارئة التي تنص عليها الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد قائلا إن صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ يعتبر من قبيل الحوادث الطارئة لما ترتب عليه من هبوط قيمة الألبان وإيجارها طالبا تطبيق هذا النص على عقد البيع موضوع النزاع بالنسبة لما تطالب به أمية نور الدين من من .

وبعد أن استعرضت محكمة أول درجة دفاع الطرفين قضت بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ في الدعوى ٥٣٠ سنة ١٩٥٢ (المرفوعة من أمية نور الدين) بالزام المدعى عليه فيها (المستأنف)

المطالبة بهذا التعويض مؤقتا وطلبت أن يستزل من التسعة آلاف جنيه (وهو باقي الثمن) مبلغ ٢٠٤١ ج ليؤديه المدعى عليه إلى الشركة الزراعية الصناعية - المستأنف عليها الثانية - مباشرة فيكون حله ما تطالب به هو مبلغ ٤٧٩ م و ٦٩٥٨ ج مع الفوائد .

وكان المستأنف - محمد عبد الفتاح المعدي - قد رفع دعواه أمام محكمة أول درجة ضد المدعى عليها أمية نور الدين ومدير الشركة الزراعية الصناعية - المستأنف ضدها - قال فيها إن المدعى عليها أمية نور الدين قد باعته الألبان الساقطة الإشارة إليها بموجب العقد السابق ذكره بمبلغ تسعة عشر ألفا من الجنيهات وأنه قام بسداده ١٧١٦٥ ج على أقساط هي ٣٠٠٠ ج وقت تحرير العقد الابتدائي في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ و ٣٠٠٠ ج بإصال تاريخه ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢ وألتي جنيه بإصال في ١ يونيو سنة ١٩٥٢ و ٥٠٠ م و ٢٣١ ج بإصال تاريخه ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ وكذلك ٧١٦٥ ج في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بزيادة ٣١٠٥٠ ج - باعتبارها فوائد عن تأخيرها في السداد عن موعد الأقساط المحددة بالعقد . وأن الجزء الباقي من الثمن هو ١٨٣٥ ج مقسطة على سنوات وموضحة بالعقد المبرم بينه وبين الشركة الزراعية الصناعية (المستأنف ضدها الثانية) وهي المالكة أصلا للألبان . وقال إنه بموجب إقرار تاريخه ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ قد أحله المستأنف ضدها عليها قبل تلك الشركة في كل ما تضمنه العقد المحرر بينهما بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ وذلك فيما يوازي مبلغ ١٨٣٥ ج وأن المستأنف ضدها رقت يدعا عن الألبان وانتهى في سرد دعواه إلى المطالبة بصحة التعاقد في عقد البيع

من قبيل الحوادث الطارئة كما يتخذ القول بعموميته بالمعنى المبهوم في تطبيق نظرية الحوادث الطارئة إذ أنه في تحديد إيجار القدان بسبعة أمثال الضريبة ما يتخذ معه القول بأنه مرهق لدرجة الإعجاز عن الوفاء فضلاً عما للمالك من سبيل في ذلك باستغلال الأطلان بزراعتها . ولقد تناولت تلك المحكمة في أسباب حكمها بالإشارة ببقية ما تستند إليه في قضائها . ولقد أعلن هذا الحكم في ٦ يناير سنة ١٩٥٧ فاستأنفه المستأنف في ٩ منه لما ضمنه عريضة استئنافه وينحصر في استناده إلى نظرية الحوادث الطارئة وتوافر أركانها في النزاع المطروح وانتهى إلى طلب إلغاء الحكم في الدعوى رقم ٥٣٠ سنة ١٩٥٣ ورفضها وفي الأخرى برفض الطلب الفرعي والحكم له بطلاناً .

وحيث إن النزاع المطروح يكاد أن ينحصر الخلاف فيه بين طرفيه في صحة إعطاف نظرية الحوادث الطارئة على ذلك التعاقد المبرم بين المستأنف والمستأنف ضدها أمانة نور الدين أو عدم صحة ذلك وهو ما عيئت بتفصيله محكمة أول درجة عنى المستأنف في تأسيس استئنافه عليه والذي تراه هذه المحكمة أنه وإن كان ليس من جلد في أن العقد شريعة المتعاقدين — ولا يجوز لأحد طرفيه أن يستقل بتقصه أو تعديله ، ولا يجوز ذلك حتى للقاضي ، الذي يقتصر عمله على تفسير ما يضمنه العقد بالرجوع إلى نية المتعاقدين ، ولا يتولى إنشاء العقد عنهما ، مافي ذلك من شك فهو مبدأ أقدم قرره الرومان في مواضع عديدة وقرره جميع الشرائع حتى أنه لا يمكن للقاضي أن يرفض تنفيذ العقد بحجة تعارض مضمونه مع العدالة . فلا يصح أن تنفي العدالة على إرادة المتعاقدين وإن كان يمكن أن

يخمد عبد الفتاح بصفته بأن يدفع للبدعية مبلغ ٤٨٩م ١٩٥٨ ج والفوائد وفي الدعوى رقم ٨٩٣ سنة ١٩٥٣ (المرفوعة من المستأنف محمد عبد الفتاح) برفضها وبإلزامه بأن يدفع لشركة الزراعية مبلغ ١٤٢م ٢٧٧ ج والفوائد إلى آخر ما قضت به ولقد أقامت تلك المحكمة قضاءها على ما ضمنته أسباب حكمها من أن نظرية الحوادث الطارئة إنما يجلها العقود المتراخية أو المستمرة كعقود التوريد لا العقود القورية كعقد البيع الذي هو فوري بطبيعته ولا يتصور حتى مع قسبط الثمن للتيسير على المدين أن يتحلل هذا العقد إلى عدة عقود بقدر عدد الأقساط المستحقة . وأن نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني استثناء من المبدأ العام الوارد في فقرتها الأولى ولا يصح أن يتوسع في تفسير الاستثناء وأن يبيع الأطلان قد عقد في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ أي قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي وكان من الساتخ أن يؤدي الثمن فور العقد فلا يسوغ عقلاً أن ينظر الوضع لأن الطرفين اتفقا على تراخي أداء باقي الثمن أو لأن البائنة قبلت تأجيله ما قد يجعل الكيان القانوني لحقوق المتعاقدين يتعلق بما هو أقرب إلى الخط والأموال العارضة . وأن المشرع قد أصدر عقب تطبيق قانون الإصلاح الزراعي القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من مادة واحدة خاصة بالأرض التي تستولى عليها الحكومة وتكون مبيعة فأشار إلى ما يتجمله في هذا الصدد كل من البائع والمشتري ما ترى منه محكمة أول درجة أن المشرع أراد حماية هذه الحالة دون غيرها من الحالات التي يتأثر فيها بيع الأطلان بقانون الإصلاح الزراعي . كما قالت تلك المحكمة إن قانون الإصلاح الزراعي عمل من أعمال المشرع يتخذ القول إنه يشتر

الحوادث الطارئة استثناء من المبدأ العام المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ١٤٧ بالقانون المدني الجديد وترى به وجوب عدم التوسع فيه . وإنما الحق أنه نظام قائم بذاته له شروط وأركانها وهذه ونك هي ما ينظر إلى توافرها أو نكوصها وهذا النظر حذا بالشارع إلى اعتبار النص على هذه النظرية من النظام العام . فلا يجوز الاتفاق مقدما على التنازل عن الحماية التي فرضها فيه ولا على ما يخالفه .

وأما في خصوص مجال تطبيق هذه النظرية فلقد كان ثمة رأى يقصر تطبيقها على عقد المدة الذي يتضمن جملة آراء متناقبة يعتبر كل أداء منها كأنه عقد بذاته . ولكن الرأى الصواب الذي تراه هذه المحكمة هو الرأى الآخر الذي اتفق عليه إجماع الفقه من أن هذه النظرية تطبق على عقود المدة والعقود الفورية التي برجا تنفيذها إلى المستقبل . فكافة العقود يبرى عليها حكم هذه النظرية مادامت لا يتناصرونق انقضاءها وقت تنفيذها . وهذا هو الاتجاه الذي سار إليه الشارح المصرى فى الخلاقة التعبير عن الالتزام التعاقدى الذى يصح تنفيذه مرهقاً بسبب حادث طارىء . فى المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني الجديد ، فلم يبين نوعاً من الالتزام بينه قالقوله بقصر تطبيق حكم هذا النص على العقود الغير فورية إنما هو تخصيص بغير غرض والواقع أن الشارح لو كان أراد قصر هذا الحكم على نوع من العقود بذاتها لنص عليه صراحة ، ولكنه أخذ بما سارت عليه التشريعات جميعاً فى هذا الصدد من عدم التفرقة بين العقود فى تطبيق حكم تلك النظرية التى تطبق عليها وعلى الأخص إذا لوحظ خطأ

أن تكون مكلة لك الازادة ، وهذا هو ما قرره الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد . وإذا كان ذلك كذلك فإن الفقرة الثانية من هذه المادة قد أبحاث لقاضى أن يعدل فى العقد إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى صار مرهقاً للدين بحيث يهدد بخسارة فادحة . ولم يكن هذا الذى قرره تلك المادة مبدأ جديداً فى عالم القانون وإنما كانت تقضى به القواعد الكلية الأساسية التى تقوم وجوباً ولو أغفل النص عليها . وعلى رأسها قاعدة وجوب تنفيذ العقود بحسن نية التى قرره الفقرة الأولى من المادة ١٤٨ ولم يكن من نص يقابلها فى القانون القديم ولكن كاسبق القول يصل بها ولو لم ينص عليها . ثم كان ما يساق فى هذا الصدد عن الشرط الضمنى لتغير الظروف . على أنه يمكن القول بأن تقضى لإرادة المتعاقدين عند التعاقد نوصلى إلى أنهما أدخلوا فى حسابها حينذاك قدراً معيناً من الاحتمالات العادية واستبقدا وقوع حوادث غير عادية وأن ارادتهما انصرفت أن يبقى التعادل بين أدائيهما على ما كان عليه وقت التعاقد . ولتفرقة بين الحالين أساس فى كثير من التشريعات ومنها القانون المدني الجديد ويضاف إلى هذا جميعاً أن ذلك المبدأ عن نظرية الحوادث الطارئة إنما يستجيب لحالة ملحة تقتضيها العدالة التى تأبى أن ترى مديناً يحتمل وحده الناحية المرهقة فى الالتزام ما يؤدى إلى خرابه بينما يكون ذلك سبباً فى ثراء دائته . كل أولئك يقوم رداً على ما قالت به محكمة أول درجة من أن نظرية

الفكرة التي تقول بأن عقد المدة يكون من جملة عقود يتتابع انعقادها ، إذ الواقع أن عقد المدة إنما هو عقد واحد ولكن يتكرر فيه التنفيذ . فبهذه النظرية يمكن تطبيقها على سائر العقود سواء أكانت عقود مدة أو عقود فورية وسواء أكانت ملزمة للجانبين أم ملزمة لجانب واحد . وعلى هذا بين أنه ليس صحيحاً ما يقال من أن التراخي في أداء التثني في عقد البيع يجعل كيان الحقوق أقرب إلى الحظ والأمور العارضة ، إلا أن يكون ذلك جدلاً لفظياً فإنه أن هذا التراخي في أداء التثني قد أراده المتعاقدان وقصداً إليه لاعتبارات دخلت في حسابها ، فيصبح ما يربحها من ذلك قانونها الذي أراده ويجب أن ينضمها لما اشترعها اصحابها لما فرضه القانون العام في الفقرة الأولى بالمادة ١٤٧ من ذلك اللازم فيما يقرره من أن العقد شرعية المتعاقدين وليس بخلاف ما لإرادة المتعاقدين من الاعتبار الأول في تكوين العقد وكيانها وتحديد آثارها ما دامت لا تخالف النظام العام ولا الآداب ، ومع ذلك فإن تمت رأياً يذهب إلى وجوب تطبيق نظرية الحوادث الطارئة ولو لم يكن التراخي في التنفيذ اتفاقاً ، أي أن حكماً يطبق على تلك العقود التي يفصل بين انعقادها وتنفيذها فاصل من الزمن ولو كان ذلك التراخي قد وقع بسبب مانع قهري ، لم يكن للدين يد فيه . وأما ما يشترط في تطبيق نظرية الحوادث الطارئة ، فهو أن يكون الحادث الاستثنائي عاماً أي أن يكون حادثاً غير عادي لا تدخل لإرادة المتعاقدين في حدوثه أو في طروقه ، ولم يكن في الواسع توقعه والمعياري فيه بالرجل المعتاد على هذا الاعتبار فإن صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يعتبر فيما تضمنه

من تحديد أبعاد الجار الاطيان وما يستتبعه ذلك من تحديد أمانها ، حادثاً استثنائياً عاماً ، وهو غير عادي ولم يكن في الواسع توقعه ولا يخرج من هذا الاعتبار ما يقال من أنه عمل من أعمال المشرع ذلك أن عمل المشرع وهو ما يصدر من تشريعات وأوامر وإجراءات السلطة العامة ويسر عنه فقهاء القانون يمثل السلطة *fait du prince* قد يعتبر قوة قاهرة بمعنى من الالتزام كلية إذا تبادى في استحقاق التنفيذ فإذا لم يبلغ هذا الحد بل كان مرهقاً للدين بحيث يهدده بخسارة قادمة فإن أحكام نظرية الحوادث الطارئة تطبق عليه . ولا ينضم من هذا النظر ما يقال من صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ فيما تضمنته مما سلفت الإشارة إليه إذا أن هذا القانون قد قصد به علاج حالة خاصة وبذاتها ، وما عداهما فإنه يخضع للقواعد العامة في القانون العام ولا يمكن أن ينضم بها ما أن المشرع لم يرد به حماية الحالات الأخرى التي تأثر بقانون الإصلاح الزراعي .

ويشترط كذلك لأعمال نص الفقرة التالية بالمادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد عن نظرية الطوارئ غير المتوقعة أن يكون الحادث الطارئ من شأنه أن يصير به تنفيذ الالتزام التعاقدي مرهقاً للدين بحيث يهدده بخسارة قادمة فلا يبقى للدين من الالتزامات ليجرد أن يكون الوفاء بهما مبهقاً أو أن يتسبب له عنه خسارة ، إلا إذا بلغ حداً مرهقاً ويهدده بخسارة قادمة ، فإذا قام للدين بتنفيذ التزامه المرهق فعلا فليس له بسبب ذلك أن يتمسك بحكم هذه النظرية لأنه رضى بالوفاء على تلك الحالة مهما صادفه فيها من أعباء .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم فإنه ليس من أدنى روية في اعتبار قانون الإصلاح الزراعي رقم

الواقع من أثره تحت نظر المحكمة عند الفصل فيه ما يستلزم نفي خبير زراعي لمعاينة الأعيان موضوع النزاع وتقدير أثمانها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي وبعبء ومدى تأثير هذا القانون عليها إن كان التدخل في حساب التقدير من هذه الناحية أيضا مع بقية الظروف الأخرى القائمة في هذا النزاع المطروح ذاته .

(استئناف محمد عبد النعاج بمدى بصفته ضد السيدة أمينة نور الدين وآخر رقم ٤٤ سنة ٧٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن حسن عبد البر وحسين طمر ومصطفى رياض السكتلرين) .

١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فيما ترتب عليه من ميوط أسرار الأراضي - حادثا عاما استثنائيا يدخل في مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد وتطبق عليه أحكام النظرية التي تضمنها تلك المادة إذا ما توافرت شروطها وأركانها . وانه بتقصي هذه المحكمة لما توافر من شروط تلك النظرية في النزاع المطروح فانها تستبين توافرها جميعا إلا فيما يشترط عن الارهاق فانه لا يمكن القول في شأنه برأى إلا بعد تعرف جميع نواحيه واستقصاء مداه في كافة جوانبه لتكون كل عناصره من وقائع النزاع وحقيقة

قضاء الضرائب

تريدها في كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منتظمة — تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل لموظفي مصلحة الضرائب الذين خولوا حق الاطلاع — التحقق من قيمة الأرباح والخسائر.

٢ — صور فواتير البيع من أهم المستندات التي تؤيد ثمن البيع المقيد بالدفاتر باعتباره الثمن الحقيقي الذي يمت به البضاعة فلا — ولا يقلل من أهميتها كستندات أنها من صنع الممول نفسه إذ العبرة هي بما يكفل الاطمئنان إلى دقة الأوراق والحسابات وإلى أن الربح الذي نظره هو الربح الحقيقي للمول وإلا رفضت مصلحة الضرائب اعتباره وحددت الربح بطريق التقدير.

٣ — لا يشترط أن تكون الدفاتر مسجلة لكي تأخذ بها مصلحة الضرائب — لربط الضريبة على أساسها وإنما يكفي أن تكون لدى الممول حسابات يقدمها — وأن تكون هذه الحسابات منتظمة — وإنما من جهة أخرى يجب أن تكون الحسابات في انتظامها بحيث تقتنع بها المصلحة — فإذن لم تقتنع بها لسبب جدى أطرحتها وعمدت إلى استعمال حقها لا على أساس هذه الحسابات وإنما على أساس التقدير.

٢٩٤

محكمة استئناف القاهرة

٨ مارس سنة ١٩٥٦

- ١ — ممول . الحسابات المنتظمة . للتصود منها .
 - ب — صور فواتير البيع . أهميتها .
 - ج — دفاتر . لا يشترط تسجيلها . كتابة الحسابات المنتظمة .
 - د — دفاتر التجار حجة عليهم — المنتظم منها — جواز تجزئة ملها من إقرار .
 - هـ — إقرار الممول بكسر خاتمه وببسته بخسارة . لا يجوز إثبات الكسر . عدم جواز تجزئة الإقرار .
- المبادئ القانونية

١ — ذكر المشرع الضرائب أكثر من مرة في المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يجب على الممول تقديم مستنداته جنباً إلى جنب مع حساباته — ولم يشر إلى الدفاتر التي يمسكها الممول . ولم يتكلم عن طريقة قيده حساباته — ولكن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالأحكام التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بغرض ضريبة عاصمة على الأرباح الاستثنائية نص في الفقرة الثامنة من المادة الثانية منه على أن المقصود بالحسابات المنتظمة هو الحسابات المقيدة بالدفاتر المنصوص عليها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة الأهل — أو التي جرى عليها العرف — بشرط أن تكون مسوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها

في المصوغات وقد قامت مأمورية الضرائب بتقدير ارباحه من السنوات ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢ - أما بذلك فقد توقف هذا الممول عن العمل وقام بإخلاء المأمورية في الميعاد القانوني - ثم استأق فقاطه واشترى محلا آخر بشارع شريف ٣٦ واستمر في نشاطه الجديد هذا من أغسطس سنة ١٩٤١ حتى يناير سنة ١٩٤٨ إذ باع محله وقدرت المأمورية بالنسبة للسنوات الأولى أنه خسر في سنة ١٩٤٠ مبلغ ٢٦٨ ج وأنه ربح في سنة ١٩٤١ مبلغ ١١١٣ ج وأنه ربح في سنة ١٩٤٢ مبلغ ٢٢٢٧ ج وبالنسبة للسنوات الأخيرة قدرت أنه ربح في سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ مبلغ ١٦٥٢ ج وربح في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ مبلغ ٣٦٢ ج وأنه خسر في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ مبلغ ١٧٥ ج وأنه ربح في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ مبلغ ٥٥٤ ج وقد طرح مأمور الضرائب حسابات الممول لما لاحظته عن عدم وجود فروقات المبيعات - ولشكة في صحة الجرد وفي أساس التقدير - ولذلك اخضه لطريقة التقدير وقد ارباحه وخساره في كل من سني النزاع طبقاً لما تقدم - ولما لم يوافق الممول على تقدير مأمور الضرائب عرض الأمر على لجنة تقدير ضرائب عابدين التي قررت بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن الطاعن خسر في سنة ١٩٤٠ مبلغ ٣٨٦ ج وأنه خسر في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ مبلغ ١٥٧ ج وأنه ربح في كل من السنوات ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٤ - ١٩٤٥، ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ١٩٤٧ - ١٩٤٨ (وهي من أول أغسطس سنة ١٩٤٧ إلى ١٩ يناير سنة ١٩٤٨) المبالغ الآتية على التوالي ٢٩٤ ج، ٢٢١٤ ج، ٢٧٤ ج، ١٦٧ ج، ٥٢٠ ج.

٤ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٩٧ من القانون المدني على أن تكون دقائر التجار حجة على هؤلاء التجار ولكن إذا كانت هذه الدقائر منتظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضاً لدعواه فترط عدم التجزئة طبقاً لهذه المادة - أن تكون هذه الدقائر منتظمة - إلا أنه رغم انضمامها قد يتجزأ الإقرار طبقاً لنص المادة ٤٠٩/٢ من القانون المدني - وهو القانون العام الذي ينتدى به في قضايا الضرائب حيث لا يوجد نص خاص - إذا انصب الإقرار على وقائع متعددة - وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى.

٥ - تطبيقاً لما تقدم إذا أقر الممول في دقيره تجاري أنه كان له خاتم من الزمرد وكسر وباعه بخسارة فلا يجوز تكليفه بإثبات كسر الخاتم - إذ المقر له (وهو هنا مصلحة الضرائب) لم يقدم دليلاً أصلاً على وجود الخاتم - فإقرار الممول هنا لإقرار مركب - وواقعة كسر الخاتم وباعه بخسارة هي واقعة تؤثر على كيان الواقعة الأولى وعلى وجودها القانوني - ومثل هذا الإقرار لا يتجزأ.

المحكمة

• حيث إن واقعة الدعوى تحصل في أن الممول مورث المستأق كان يتجسر

فيه والحكم بأنه قد سد ما عليه من حرية سنوية طبقاً لفقاره كما طلب الحكم بطلان الإجراءات التي اتخذت ضده على أساس القرار المذكور مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أعقاب المحاماة — وبني طلب بطلان الإجراءات على أنه لم يعلن بقرار لجنة تقدير ضرائب عابدين . وبمجلس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة أول درجة (وهي محكمة القاهرة الابتدائية) بقبول الطعن شكلاً وبرضى الدفع بطلان الإجراءات وفي موضوع الطعن برفضه وتأييد القرار المطعون فيه والزم الطاعن بالمصروفات ومبلغ ما تبقى قرش مقابل الاعاب لمصلحة الضرائب فاستأنف الممول هذا الحكم .

« وحيث إنه جاء بأسباب الحكم المستأنف أن طلب الممول الحكم بطلان الإجراءات لا يقوم على أساس ثابت صحيح وأما بالنسبة للموضوع فقد لاحظت محكمة أول درجة أن لجنة التقدير قد أقرت نسب الريع الواردة بأقرارات الممول في جملة مواضع كما لاحظت أن اللجنة قد سميت أطرافها لفظاً بأسباب معقولة ومقبولة وقالت إنه لا محل لما ينهض الممول على تجرئة إقراراته بأطرافها في ناحية والاخذ بها في ناحية أخرى ذلك لأن اللجنة قد اتفقت بعدم سلامة الحسابات وعدم تأسيسها على أسس مدعومة بالمستندات وهي بلجوئها إلى طريقة التقدير تكون حرة بعد ذلك في استخلاص عناصر التقدير كما تشاء وإن تشاء وما دامت المحكمة تراقب هذه العناصر وتطمئن إلى سلامتها التجأت في استخلاص عناصر نسب الريع من واقع الإقرار فلا تكون بذلك قد جازت الإقرار لأنها بذلك أطرحته فعلاً ولم تقرر النتائج التي

وقد أقرت لجنة التقدير مأمورية الضرائب فيما نضجت إليه من أطراح حسابات الممول تأسيساً على عدم وجود فوائير المبيعات ثم أجرت تعديلات على تقديرات المأمورية ومنها جعل نسبة إجمال الريع في سنة ١٩٤٥ بواقع ٣٠ في المائة من ثمن البيع وفي سنة ١٩٤٦ - ٣٥ في المائة وفي سنة ١٩٤٧ - ٤٢ في المائة وجعلها من واقع الأقرار في سنتي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ إذ بلغت فيها ٣٣ في المائة ، ٣٥ في المائة عن المبيعات على التوالي — ثم خفضت اللجنة نسبة إجمال الريع في ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ؛ ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - بسبب الظروف الاقتصادية لانتها الحرب إلى ٣٠ في المائة من المبيعات — ولم تقرر اللجنة المأمورية على رفع عدد الجزئيات الضمنية التي باعها الممول في سنة ١٩٤٥ لعدم استناد ذلك إلى أي أساس — ثم اعتبرت ما قدرته المصلحة لمبلغ خلو الرجل الذي قبضه الممول عند بيع محله في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بمبلغ ١٠٠ ج بدلاً من ٥٠ ج نظراً لما هو ملحوظ من جشع أصحاب الأملاك وقدرة ثمن يمه التفريتين في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بمبلغ ٤٠ ج بعد أن كانت المأمورية قدرته بمبلغ ٧٥ ج نظراً لانخفاض ثمن الخشب في ذلك الوقت — كما أن اللجنة بالنسبة لواقعة الخاتم اليرمدي الذي زعم الممول أن ثمنه ١٣٠٠ ج ولكنه اضطر بسبب سقوطه وكسره إلى يمه بمبلغ ١٥٠ ج لم تأخذ بوجهة نظر الممول في هذا الصدد — لعدم تدليه على صحة الواقعة .

« وحيث إن الممول طعن في قرار لجنة التقدير أمام محكمة أول درجة وطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالفناء القرار المطعون

اسفرت عنها . ثم جاء بهذه الأسباب ، أنه بخصوص الخاتم فالتفت إلى الممول قد — أدرج ذلك الخاتم ضمن موجودات متشأن — أما ادعائه الخاص برفعة السقوط والكسر والبيع بخسارة فادحة — فهو ادعاء كما قالت اللجنة بحق لم يتم عليه دليل من ناحية الممول هو المكلف بالائتات وانتهت المحكمة في أسبابها إلى أنها تقر التقديرات المملون عليها وتزيد القرار المملون فيه .

وحيث إن المستأنف يني استئنافه على أسباب ثلاثة : أولاً يتضمن أنه يحسب لحساباته دقائر مسجلة ومنظمة ومؤيدة بالمستندات يدل على ذلك ما قرره المأمور الفاحص في مستهل تقريره . من أن لدى الممول دقير يومية ودقير استاذ ودقير صندوق وأنه يقيد الجرد تفصيلاً في دقير اليومية وأنه أخذ في تقدير البضاعة بسعر الشراء وأنه أوضح للمأمور من المراجعة أن الممول يحتفظ بمستنداته عن المشتريات وأن لديه مستندات المصروفات وقد راجعها المأمور بطريق الجاشنى على الدقائر فوجدها مطابقة ، وهذه الشهادة الطيبة من المأمور يبرزها إن لجنة التقدير قد قدرت أرباح الممول في كل من سنى ٤٤ — ١٩٤٥ و ٤٥ — ١٩٤٦ قدراً مقارياً لدقائره كما أنها اعترفت بأن نشاطه حقق خسارة في كل من سنى ١٩٤٠ و ٤٦ / ١٩٤٧ وإن اخلفت منه في مداها — الامر الذى يقطع بأمانة الدقائر وتصورها لحاله تصويراً صحيحاً — ولكن اللجنة مع هذا رفضت أن تأخذ بها ولجأت إلى التقدير الجوافى — فرقت من أرباحه وطففت خسائره على نحو يخالف الحقيقة — بل واعتبرته واحماً في بعض السنوات الخاسرة وبررت رفضها لدقائره بنقص مستندات البيع — وقد أبدت

محكمة أول درجة ذلك استبعاد دقائر الممول قائلة إن اللجنة سبت هذا الاستبعاد بأسباب جدية ومعقولة وهذا القول مردود بما جرى عليه القضاء بأن النقص في بعض المستندات لا يعيب الدقائر إذا أمكن التثبت من صحة التقدير الواردة بها — والثابت في حق الممول أنه كان يبيع إما إلى البنوك وإما بالمراد العلنى وكلا الطريقين لا سييل إلى الشئ فيهما خصوصاً وأن بيع الذهب يتم بالأسعار اليومية الثابتة في سجلات قلم المصلحة .

وحيث إن ثانياً أسباب الاستئناف تحصل في أن محكمة أول درجة سلمت وراء لجنة التقدير بعد صحة دقائر الممول ووجاهة الأسباب التي دعت اللجنة إلى اطراحها ودون أن تحقق من ذلك بنفسها أو بواسطة خبير في تثديه لهذا الغرض وكان حرياً بها أن يستوقف نظرها ذلك التنفيذ الذى جنته اللجنة دون مبرر ظاهر في تقدير نشاط الممول في سنة ١٩٤٢ بصفة خاصة — فلا تقر هذا التقدير وأمثاله إلا بعد تحييص كاف — أما ثالث أسباب الاستئناف فيحصل في أن الممول ورث عن أخيه التوفى خاتماً من الزمرد كان هذا قد اشتراف في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٩ بمبلغ ١٣٠٠ جننياً بفائزوة ثانية التاريخ برفعة أحد الموقنين عليها — وفي سنة ١٩٤١ سقط الخاتم من الممول فتمش وباعه بمبلغ ١٥٠ جننياً واطحاً فادرج في دقائره الفرق بين ثمن يمه وثمن شرائه على اعتبار أن هذا الفرق خسارة حلت به وقد تلقت لجنة التقدير هذا الخطأ فقدرت للممول وبها من بيع الخاتم قدره ٧٠٠ جننياً وقد أبدتها محكمة أول درجة في ذلك قائلة : إنه عن واقعة الخاتم فإن الثابت

الأخذ بنتائج هذه الفاتر لأنه يقتضها عنصر رئيسى هو ان المبيعات غير مؤيدة بمستندات إذ لا يوجد لدى الممول صور فواتير عن المبيعات إطلاقاً - هذا علاوة على ما سبق الإشارة اليه من قص بعض المستندات المتعلقة بالمشتريات ذكر المأمور أن الممول يقوم بشراء وبيع المصوغات والسيارات والجنينيات النعمية (انظر ص ٣٢، ٣١ ملف) ثم ذكر المأمور أنه آل إلى الممول بطريق الميراث من أخيه التوفى ١٩٠٠ مبلغ ١٦٣٨ جنيه و ٤١٦ مليم (وهو عبارة عن ١٣٠٠ جنيناً قيمة خاتم بقص زمرد مشترى بفاتورة مؤرخة ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ اطلع المأمور عليها و ٨٠ جنيناً قيمة خاتم و ٢٠ جنيناً قيمة عدد ٢ بطنطيف و ١٠ جنيه و ٤١٦ مليم نصيب المول بقدر الثلث في رصيد بنك الخصم الباريسى و ٢٣ جنيه نصيبه بقدر الثلث في دين على سمو الاميرة سميرة حسين) وقد أضيف هذا المبلغ الموروث إلى رأس المال في ٣ يناير سنة ١٩٤١. ثم انتقل المأمور إلى تقدير أرباح الممول وأعاد ما سبق أن ذكره من أن دفاتر الممول يعوزها ركن هام لعدم ما جاء بها وهو صور فواتير المبيعات وهذه لا توجد لدى الممول - ولذلك قام المأمور بالضرورة بتحديد أرباح الممول بطريق التقدير وذلك باتباع طريقة تكلفة المبيعات ومعدل الربح الاجمالى ثم تكلم المأمور عن مبلغ ال ١٢٠٠ ج قيمة الخسارة في الخاتم ذى القفس الزمرد - وقال إن الممول ذكر إنه ورث هذا الخاتم من أخيه وثمنه بحسب قانونه الشراء ١٣٠٠ ج وقال إنه سقط منه وهو واقف بالبيكون وأنه ترتب على هذا السقوط حدوث شق في قص الخاتم أدى إلى فقدان قيمته تقريباً إذ قدره بعد

أن الممول قد أدوجه ضمن موجودات عمله - أما عن ادعاءه واقعة السقوط والكسر والبيع بالخسارة الفادحة فهو ادعاء - كما قالت اللجنة بحق - لم يقيم عليه دليل ، والمساءلة هنا هي مساءلة خطأ قانونى وضع فيه الممول عندما قيد هذه العملية بدفاتره من حق تصحيح هذا الخطأ وليس من حق المحكمة أن تتحده به - أما وجه الخفاء فهو أن هذا الخاتم مال منوكل للممول بطريق الميراث ولا شأن له بتجارته فلا يكون انتصرف فيه من الأعمال الباطنة في نشاطه التجارى - وانتهى المشتأف إلى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأف فيما قضى به من رفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وذلك بالنسبة للسنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، ٤٧-١٩٤٨ والحكم ببراءة ذمة المشتأف من كل حرية مستحقة عليه في تلك السنوات لمصلحة الضرائب مع الزام المشتأف عليه بصفته بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة عن الدوجتين .

د وحيث إنه جاء بتقرير مأمور الضرائب عن أرباح الممول في سنة ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ (وهو التقرير المؤرخ في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨ أن لدى الممول دفتر يومية مسجلاً ودفتر أساذ ودفتر صندوق - أما المجرى في قيد تفصيلاً في دفتر اليومية وقد جرى للمول على تقدير البضاعة بصر الشراء كما اتضح إلى المأمور من المراجعة كما يحتفظ الممول بمستندات عن المشتريات (فيما عدا مشتريات الجنينيات النعمية في بعض سنوات المحاسبة) وكذلك لديه مستندات المصروفات وقد راجع المأمور طريق الشيشى بعض هذه المستندات على الدفاتر فوجدتها مطابقة - غير أنه لم ير

المتقدمة علناً بمجلس ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن الممول قدم لإقراره خسارته أو ربحه عن كل سنة من سني النزاع وأنه يحسب دفاتر لم تأخذ بها مأمورية الضرائب للأسباب الواردة بتقديرها - وقدوت هي خسارته وربحه عن كل سنة من هذه السنين وأخطرت به هذه التقديرات فأعرض عليها بمذكرته المرفقتين بالملف الفردي (متسكا) بتقارره فأحيل الموضوع على هذه اللجنة التي وافقت المأمورية في إخضاعه لطريقة التقدير ثم رأت إجراء تعديلات على تقديرات المأمورية ذكرتها - وجاء بأسباب قرارها ما يأتي :

١- لم تذكر مأمورية الضرائب واقعة معينة تصوب الجرد في سنوات النزاع - أما صعوبة التحقق من صحة الجرد فهذه لا يعتار بها الممول وقد كان في إمكان المأمورية التحقق من ذلك بطريقة الجش.

٢- ولو أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يحدد في المادة ٤٧ منه الدفاتر والمستندات التي يحسبها الممول إلا أنه قد ذكر أكثر من مرة في هذه المادة ما يوجب على الممول تقديم مستنداته جنباً إلى جنب مع حساباته ولا شك أن صور فواتير البيع من أهم المستندات التي تؤيد ثمن البيع المقيد بالدفاتر وهو الثمن الحقيقي الذي يمت به البضاعة فلا ولا يقلل من أهميتها كاستندات أنها من صنع الممول نفسه فالمفروض أنه لا انتظام الدفاتر يجب أن تستند الحسابات إلى نظام المراقبة والضبط الداخلي بما يحكم النظام والمراقبة بحيث يتعذر التلاعب في الحسابات كما أنه من المفروض أن يعطى المشتري أصل فاتورة البيع ويحتفظ المحل بصورتها وفي وجود أصل الفاتورة مع المشتري ما يجعل البائع يتردد كثيراً قبل الإقدام على إثبات ما يتلفها بالدفاتر فليس

الكسر بمبلغ ١٠٠ ج واعتبر الباقي وقدره ١٢٠٠ ج خسارة قيعاً في الجانب الدائن من الحساب بقصد إقصاء البضاعة بهذا المبلغ ثم قال المأمور إنه هنا أمام وقائع لا يستطيع التحقق من حصولها فالممول هو الذي يدعى سقوط الختام وهو الذي يقدر قيمته بعد الكسر بمبلغ ١٠٠ ج فقط وهو الذي يقول أنه باع بعد ذلك إلى أحد الضباط الانجليز بمبلغ ١٥٠ جنيهًا فقط دون أن يكون لديه مستند أو صورة قانونية عن ذلك البيع ولذلك رأى التناضى من هذا الادعاء لعدم دعمه بمستندات مقننة (انظر ص ٢٨ ، ٢٧ ملف فردي وما بعدها) أي أن المأمور احتسب قيمة الختام وهي مبلغ ١٣٠٠ ج ضمن مشتريات سنة ١٩٤١ ولكنه استبعد ١٢٠٠ جنيه من الذي ادعى الممول أنها قيمة ما حل به من خسارة بسبب سقوط الختام وكسره - استبعد من قيمة الأرباح والخسائر (انظر ص ٢٩ ملف) .

وقد وضع مأمور الضرائب مذكرة أخرى بتقدير أرباح الممول عن المدة من أول أغسطس سنة ١٩٤٤ إلى ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ مؤرخة في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٨ جدها أن الممول لا يوجد لديه مستندات عن البيع مطلقاً وأن الجرد مفكوك في صحته من ناحية الكمية وأساس التقدير على السواء بما جعل المأمور يحضنه في تحديد أرباحه عن هذه السنوات بطريق التقدير على أن يكون ذلك على أساس اعتداد أرقام المشتريات لأنها مؤيدة بمستندات مع تطبيق نسبة الربح على ضوئها (انظر ص ٢٨ ملف) .

وحيداً إنه ظهر من الإطلاع على أسباب قرار لجنة التقدير المائرة الثالثة بالقاهرة ،

الضرائب هي التي تدل الممول على طريقة الاثبات كما ادعى (انظر ص ٤٣ ملف) ثم قامت اللجنة بعد ذلك بتقدير ربح الممول أو خسارته في كل سنة من سني النزاع كما سبق القول .

وحيث إنه بين ما تقدم أنه فيما يخص بالخاتم الزمرد - فقد ذكر المتأق في صحيفة استئناف أنه اخطأ فأدرج في دقاره الفرق بين ثمن يسه و ثمن شراؤه على اعتبار أن هذا الفرق خسارة حلت به وقد تلقت لجنة التقدير هذا الخطأ وقدوت ربحاً جزائياً من بيع هذا الخاتم وايدتها في ذلك بحكمة أول درجة وقال الممول إن وجه هذا الخطأ هو أن هذا الخاتم مال ملوك له بطريق الميراث ولا شأن له بتجارته فلا يكون التصرف فيه من الأعمال الداخلة في نشاط التجارى - ثم عاد المتأق فقال في مذكرته التي قدمها لهذه المحكمة لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - أن الخاتم آل إليه بطريق الميراث فكان في استطاعته عدم ادخاله في تجارته وبيعه خارج التجارة - ولكن بما أنه ادرجه في دقاره فليس لمصلحة الضرائب أن تمسك بهذه الدقار وتعد هذا الخادم من بضائع محله وفي نفس الوقت تستبعد ما له بهذه الدقار من أنه كسر وتقتصم قيمته إلى مائة جنيه ثم يبيع بمائة وخمسين جنيهاً واركن المتأق في ذلك إلى نص المادة ٢٩٧ من القانون المدق التي تنص فقرتها الثامنة على أن تكون دقار التجار حجة على هؤلاء التجار ولكن إذا كانت هذه الدقار منتزعة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجرى ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان منقاصاً لدعواه .

وحيث إن المادة ٢٩٧ تفرط لعدم

العبرة بأوراق الممول وحساباته وبتقص مستنداته أو تمامها بل العبرة بما يكفل الاطمئنان إلى دقة الأوراق والحسابات وإلى أن الربح الذي يظهره هو الربح الحقيقي للمول وإلا رفضت مصلحة الضرائب اعتباره وحدده بطريقة التقدير كما أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أوجبت على الممول أن يقدم لمصلحة الضرائب مع اقراره السنوي كل الوثائق والمستندات المؤيدة وفي مقدمة هذه الوثائق المستندات التي تؤيد حقيقة رقم المبيعات - وبما أن الممول لم يقدمها فبرم يخضع بلا شك لطريق التقدير - وإن كان ذلك لا يمنع مصلحة الضرائب من الأخذ بإقرار الممول ولو كان غير مؤيد بالمستندات - متى وجدته مناسبة لحالة المنشأة وللحالات المماثلة في المنشآت الأخرى ولا يؤخذ عليها أنها أخذت بجزء من الاقرار ورفضت الثاني فإن واجباً أن تصل إلى الربح الحقيقي للمول (انظر ص ٤٢ ملف) .

٣ - قلت اللجنة في اسباب قرارها انها لا تستطيع التمشي مع وجهة نظر الممول ودقائه في اعتياد واقعة الخاتم الذي آل إليه عن طريق الميراث في سنة ١٩٢٩ لانه لا يوجد أى مستند يثبت أن الخاتم قد وقع فله وأنه قد كسر وإن قيمته بعد الكسر انخفضت من ١٣٠٠ ج إلى ١٠٠ ج وأنه لم يبيعه إلا بمبلغ ١٥٠ ج إذ كل هذه الوقائع تحتاج إلى اثبات ولم يقدم الممول شيئاً منه وعقب الاثبات يقع عليه لانه هو الذي يدعى حصول هذه الوقائع الغير مأولة وكان في إمكانه على الأقل اخطار المأمورية في الحال وفي يوم الحادث واتداه خير لتقدير قيمة الخاتم بعد الحادث وليست مأمورية

• وحيث إنه فيما يخص بدقار الممول فإن مصلحة الضرائب تقول إنها غير منتظمة وقد رفضتها وقدرت أرباحه تقديراً جزائياً - ويترتب الممول على ذلك وبدعي أنها منتظمة ويطلب معاملته بأقراراته الميئة على نتيجة هذه الدقار .

• وحيث إن المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كانت تنص قبل تعديلها على أنه فيما يتعلق بسائر الممولين عدا الشركات المساهمة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثالثة بمقتضى أوراق الممول وحساباته - فإذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستندات إلى مصلحة الضرائب أو قدمها ورفضت المصلحة اعتبارها فتحدد إيراداته بطريق التقدير - ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فأصبح نصها فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام الميئة في المادة ٤٥ (وتنص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثالثة من الأقرارات المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب - فإن امتنعت الشركة عن تقديم حساباتها ومستندات قدرت المصلحة الأرباح بطريق التقدير - وكذلك تقديرها بطريق التقدير إذا رفضت ما قدمته إليها الشركة من حسابات ومستندات - أو إذ لم توافق الشركة على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب على حساباتها .

• وحيث إن المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تنص إلى دقار الممول - ولم تكلم عن طريقة قيده حساباته ولكن القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية

تجوز ما يرد بدقار التجار - أن تكون هذه الدقار منتظمة وهو ما تراض فيه مصلحة الضرائب - إلا أنه طبقاً لنص المادة ٢/٤٠٩ من القانون المدني (الجديد) وهو القانون العام الذي يهتدى به في قضايا الضرائب - حين لا يوجد نص خاص - لا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا أنصب على وقائع متعددة - وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى - وهذه المادة قابل المادة ٢٣٣ من القانون المدني القديم التي كانت تنص على أنه لا يتجزأ الإقرار بجملة إلا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له - - فهي قد وضعت قاعدة عامة لأنه ما دام ليس هناك دليل على الخصم سوى إقراره - وجب عدلاً أخذ هذا الإقرار بحاله أو تركه أما إذا أخذ بما يضر المقر وطرح ما ينفعه - فإن هذا يخالف ما قصده المقر من إقراره - إذ يجب قانوناً أن يدرك المقر مدى إقراره وإن قصد بهذا الإقرار الزام نفسه به وأن يتخذ هذا الإقرار حجة عليه - أما إذا كلف المقر باثبات ما كان في مصلحة فقد حمل عبء إثبات ذلك بخير حق - إذ إن المقر له (وهي هنا مصلحة الضرائب) لم يقدم دليلاً أصلاً على وجود الحق حتى يسوغ اعتبار ما ذكره المقر لصالحه وفقاً ويكلف هو باثباته .

• وحيث إن ما ورد بدقار الممول عن واقعة الخاتم يعتبر قانوناً إقراراً مركباً - إذ أن واقعة كسر الخاتم وبیمه بخسارة وهي واقعة تؤثر على كيان الواقعة الأولى وعلى وجودها القانوني - فالإقرار هنا لا يتجزأ قانوناً كما إذا اعترف شخص مدني لآخر عليه وقال إنه دفعه كله أو دفع جزء منه للدائن - مثل هذا الإقرار لا يتجزأ .

حساباته فهذا لا يبرر استبعادها كما ذكر أن دفاتره مسجلة ولا يوجد بها أى خطأ تجارى وأنها عالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة فى الحواشى وأنها مستوفاة لكافة الشروط الواردة فى المادة ١٤ من قانون التجارة والنس انتداب خير لفحص دفاتره ومستنداته وتقريرها إذا كانت هذه الدفاتر بمسوكه طبقاً لقانون والمادات التجارية أم لا .

وحيث إن هذه المحكمة ترى قبل الفصل فى الموضوع إجابة المسألت إلى طلبه ونسب غير فى شئون الضرائب من خبراء وزارة العدل للاطلاع على أوراق القضية وعلى أوراق الممول وحساباته ومراجعتها وبيان ما إذا كانت تعد منتظمة أم لا ومبحث اعتراضات مصلحة الضرائب عليها - واستخراج الحقيقة منها .

(استئناف ... ضد مصلحة الضرائب رقم ٨٣ سنة ٧٠ فى رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد الجمار ومحمد الزعفرانى ومحمد رفعت المستشارين وحضور السيد الأستاذ جدير هاشم عطية وكيل النيابة) .

٢٩٥

محكمة استئناف القاهرة

١١ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - رسوم قضائية . استحقاق قلم الكتاب .

ب - دعوى . النصل فيها . لاثأثير له على استحقاق الرسم .

ج - لفظ الميل فى نطاق الرسوم . المقصود به .

د - استبعاد القضية من الرول .

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٩٠

لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق

فى المواد المدنية على أنه يحصل ربع الرسوم

النسبية ونصف الرسوم الثابتة - عند تقديم

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية نص فى الفقرة الثامنة من المادة الثانية منه على أن القصور بالحسابات المنتظمة هو الحسابات القيدية بالدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ من قانون التجارة الأمل ... أو اتى جرى عليها العرف بشرط أن تكون بمسوكه على حسب الأصول الفنية المعترف بها تزيدها فى كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منتظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابة وتكفل لموظفى مصلحة الضرائب الذين خولوا حتى الاطلاع والتحقق من قيمة الأرباح أو الخسائر .

وحيث إنه لا يشترط أن تكون الدفاتر مسجلة لى تأخذ بها مصلحة الضرائب لربط الضريبة على أساسها وإنما يكفى أن يكون لدى الممول حسابات يقدمها وأن تكون هذه الحسابات منتظمة - وإنما من جهة أخرى - يجب أن تكون الحسابات فى انتظامها بحيث تقتنع بها المصلحة فإن لم تقتنع بها لسبب جدى اطرحها وعمدت إلى استعمال حقها لاعلى أساس هذه الحسابات وإنما على أساس التقدير له (حكم النقض الصادر فى القضية رقم ٤٣ لسنة ١٥ قضائية) .

وحيث إن الممول ذكر فى دفاعه أن يمه السبائك الذهبية والفضة الذهبية يتم إما بطريق بنك الكريدى ليوينيه (وهذا البيع مثبت فى كشوفات البنك وهى تقوم مقام الفواتير أو بطريق المزداد العلنى - أما باقى المبيعات - فلم يتم وجود فواتير لها لا يعتبر طمناً جدياً على الدفاتر فيتضى اطراحها لأنه لم يجر العرف بذلك لأن هذه الفواتير من عمل الممول وقال إنه إذا اكتشفت مصلحة الضرائب أخطاء بسيطة فى

من جدول المحكمة إذا لم تتوف الرسوم
المستحقة عليها بعد قيدها .

واستبعاد القضية من رول الجلسة —
لا يعود بالدعوى إلى الوضع الذي تكون فيه
قبل تنفيذها بمعدل المحكمة وهو عدم انصافها
بملم التقاضي — لأنه في حالة الاستبعاد يكون
قلم الكتاب قد استحق باقي الرسم — بعد قيد
الدعوى بمعدل المحكمة — طبقاً لنص المادة
١٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — أما في
حالة عدم قيد الدعوى ابتداءً — باختيار
المدعى فإن قلم الكتاب لا يستحق شيئاً لأنه
لم يقم بعملية التيد .

المحكمة

وحيث إن وقائع هذا النزاع كما يبين من
مطالعة سائر الأوراق تخلص في أنه بتاريخ ٩
يونيه سنة ١٩٥١ أصدرت لجنة طعن الضرائب
قراراً قدرت فيه صافي أرباح الممولين ...
و.....:

بالنسبة في المدة من ١٩٤٠
إلى ١٩٤٧ على سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ بالمبالغ
الآتية على التوالي :

١٩٢ ج - ٢٧٥ ج - ٢٤٥ ج - ١٦٦
٢٤٤ ج - ١٦٦ ج - ٢٨١ ج - ١٦٦ ج - ٢٨٠ ج
وبالنسبة في اللغة من
١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ بالمبالغ الآتية على التوالي:

- ج۲۸۱ س۶۶۶ - ج۲۴۴ س۶۶۶

٦٦٦ م - ٢٨٠ ج - ٤١٧ ج - ٤٠٥ ج .
وقد طعن في هذا القرار باسم المولين أمام

اعلان النوى — والباقي عند قيدما في الجدول
— وإذا عدلت الطلبات عند القيد بالزيادة
زيد الباقي بمقدار فرق الرسوم كلها — وإذا
عدلت إلى أقل خفض الباقي قطعاً على أساس
التعديل — فيبين من هذا النص أن الرسم
يستحق قلم الكتاب على قترتين — وبه
أو نصفه بحسب نوع القضية — عند الإعلان
— والباقي عند القيد — فإذا ماتم القيد
استحق قلم الكتاب باقى الرسم — إلا بالنسبة
لما زاد عن ٥٠٠ ج .

٢ - الفصل في الدعوى لا تأثير له على استحقاق الرسم إلا بالنسبة لما زاد عن مبلغ ٤٠٠ ج فقد نصت المادة التاسعة من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه (لا تحصل الرسوم القضائية على أكثر من ٤٠٠ ج . فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ٤٠٠ ج سوى الرسم على أساس ما حكم به .

٣ - نصت المادة ٦١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في قهرتها الأولى على أنه (لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما) - وليس المقصود بلفظ "عمل" هو مباشرة القضاء للدعوى والفصل فيها - بل المقصود به هو - مباشرة الإعلان وإجراء التقيد بالجدول .

٤ - نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "تستبعد المحكمة القضية

نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة وطلب قلم الكتاب رفض المعارضة وتأييد قائمة الرسوم المعارض فيها مع الزام المعارض المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مستندا في طلبه إلى أن الأمر المعارض فيه صدى سليما وعلى أساس اعتبار كل سنة ضريبة سببا قانونيا مستقلا يحصل عن مبلغها المتنازع عليه رسم مستقل .

وبمجلسه ١٥ يونيه سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالنقض . قائمة الرسوم المعارض فيها والزم قلم الكتاب المصروفات . وذلك للأسباب التي تضمنها الحكم المذكور والتي سيأتي التحدث عنها بعد .

وبصحيفة معلقة في ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٥ استأنف قلم الكتاب هذا الحكم مختصا (وتم إعلان أولها ولم يعلن الثاني لوفاته) — وطلب قلم الكتاب بصحيفة استئناف قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قائمة الرسوم مع الزام المتأنف عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

وعند نظر الدعوى أمام هذه المحكمة قضت بمجلسه ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ باقضاء سير الخصومة لوفاته المستأنف عليه الثاني (.....) . وبإعلان تسجيل مؤرخ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ سجل قلم الكتاب الاستئناف قاصرا خصومه على المستأنف عليه الأول باعتبار أنه كان الخصم الوحيد في المعارضة أمام محكمة أول درجة ووجه إليه في إعلان التسجيل ذات الطلبات الواردة في صحيفة الاستئناف .

«وحيث إن الاستئناف بنى على سببين :

حاصل أولها : أن الحكم المستأنف إذ

محكمة القاهرة الابتدائية لتسرون الضرائب بصحيفة معلقة في ١٤ يوليوس سنة ١٩٥١ طلب فيها الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالنقض . قرار لجنة الطعن واعتبار أن حقيقة أرباح المولين هي الثابتة بإقرارهما — واحتياطيا بنسب خبير مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقيدت هذه الدعوى برقم ١٤٥٧ سنة ١٩٥١ تمارى كلى مصر . وقد حصل قلم الكتاب وسما نسيا عن هذه الدعوى مقدارها تسعة جنيهات طبقا لما هو ثابت بصحيفة افتتاحها .

وبعد أن تداولت القضية بالجلسات أمام محكمة أول درجة تليه قلم الكتاب إلى أن حقيقة الرسم المستحق على الدعوى هو مبلغ ٨٥٠ م ٨٢٠ ج وطلب من وكيل المدعين سداد الفرق وهو ٨٥٠ م ٧٣ ج فلما لم يتم بهذا السداد طلب قلم الكتاب من المحكمة استبعاد القضية من الرول فأجابته لهذا الطلب بمجلسه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وقررت استبعاد القضية من الرول لعدم سداد باقي الرسوم .

بعد ذلك وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ استصدر قلم الكتاب أمرا من السيد رئيس المحكمة الابتدائية بتقدير الرسوم المطلوبة قدسرت بمبلغ ٨٥٠ م ٧٣ ج ، وقدم هذا الأمر لقلم المحضرين لإعلانه للدينين فأعلن إلى — ونأشر على ذات الإعلان بما يفيد عدم إعلان لوفاته وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر لدى قلم الكتاب بالمعارضة في أمر التقدير المذكور للأسباب التي سيأتيها بمجلسه المرافعة .

ولم يحضر المناوئس الجلسات التي تحدثت

لسنة ١٩٤٤ وحضت قاعدة عامة من مقتضاها أنه لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما - فإذا تبين أثناء نظر الدعوى أن هنالك رسوما مستحقة على الدعوى ولم تسد أمرت المحكمة باستبعاد القضية من جدول الجلسة حتى توفى هذه الرسوم طبقا لحكم المادة ١٣ من هذا القانون . فليس لقلم الكتاب الحق في مطالبة المدعى بأداء رسم عن دعوى مستجدة من جدول المحكمة إذ لا سند لهذه المطالبة من القانون أو من العدالة لأن الرسم لا يكون إلا مقابل مباشرة العمل المفروض عليه وإلا كان ذلك وسيلة غير مباشرة لإكراه المدعى على السير في دعواه على غير رغبة منه .

٢ - إن حالة استبعاد القضية من الرول تذهب حالة ابداء المدعى لطلبات جديدة عارضة في الجلسة فإذا لم يسدد المدعى الرسم المستحق على طلب عارض فإن قلم الكتاب يمكنه طلب استبعاد الطلب الجديد من نطاق الدعوى ولا يتعقب المدعى بالمطالبة بالرسم المستحق على الطلب الجديد المستبعد .

٣ - إن حالة الاستبعاد تذهب من ناحية أخرى طبيعة عدم قيد المدعى دعواه - ونصوص القانون صريحة في أن المدعى لا يلزم بقيد دعواه أو بداد الرسوم التي كان يجب عليه سدادها عند القيد إذا لم يقيد بها - فإذا كانت الدعوى التي رفعت ولم تقيد تعتبر مرفوعة ومتبعة لأثارها من يوم إعلان صحيفة اقتضاها رغم أنها لا تصل بعم القاضى ولا تلحق عليه إلا بقيداه في جدول المحكمة وإدراجها في جدول الجلسة - فإن استبعاد القضية من جدول الجلسة قد اغترضا أيضا من علم القاضى وسحبها من أمامه - ويكون القانون

قضى بعدم أحقية قلم الكتاب الرسوم المطالب بها استنادا إلى القول بأن استبعاد القضية من الرول يعنى عدم وجودها قد جانبه الصواب ذلك لأن مجرد رفع الدعوى موجب لاستحقاق الرسم ، ولأن استبعاد القضية من الرول لا يفيد عدم وجودها بل هى موجودة وقائمة فعلا - كما أن الحكم المتأقلم يناقش مبدأ سنوية الضريبة الذى يمتنع منه تحصيل الرسم عن كل سنة على حدة باعتبارها سببا قانونيا مستقلا عما كان يمتنع منه على عمدة أول درجة تأييد قائمة الرسوم المعارض فيها .

ويخلص السبب الثانى : فى أن أحكام المحاكم قد استقرت على الأخذ بوجبة نظر قلم الكتاب من تحديد الرسم فى كل سنة على حدة ووجوب تحصيله على الرغم من استبعاد القضية من الرول .

وحيث إنه بجملة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ أمام هذه المحكمة قرر الدفاع عن مصلحة الضرائب بتنازله عن الدعوى بالنسبة للمتأقلم عليه الثانى لوفاته ولأن المتأقلم عليه الأول هو الخصم الوحيد فقط لحكت المحكمة بآيات تنازل المتأقلم عن خصامة ورة

وأجلت القضية لجلسة ٧ مارس سنة ١٩٥٧ كطلب عمى المتأقلم عليه الأول للاستعداد وليقدم مذكرة رد على مذكرة المتأقلم ، وبهذه الجلسة الأخيرة حجرت المحكمة القضية للحكم وصرحت للطرفين بتقديم مذكرات . وقدمت مصلحة الضرائب مذكرة بدفاعها ولم يقدم المتأقلم عليه الأول دفاعا فى الدعوى .

وحيث إنه بمطالبة الحكم المتأقلم بين أنه أقام قضاءه بالناء قائمة الرسوم المعارض فيها على الأسس التى يمكن اجمالها فى الآتى :

١ - إن المادة ٦١ من قانون الرسوم رقم ٩

التي نصت على أنه لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ ج - فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .
 وحيث إن المادة ٦١ من ذات القانون نصت في فقرتها الأولى على أنه لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً .
 وحيث إن محكمة أول درجة ذهبت في تفسيرها لكلمة (العمل) الواردة بهذه المادة بأنه مباشرة القضاء للدعوى والفصل فيها وأن الرسم ليس إلا المقابل لهذه المباشرة وذلك الفصل .

وحيث إن هذه المحكمة لا تقر محكمة أول درجة على هذا التفسير ذلك لأن العمل المقصود في هذه المادة هو مباشرة الاعلان واجراء القيد بالجدول لا الفصل في الخصومة ذاتها لأن لقضاء القاضي قسمته التي تسمو به عن أن يقوم برسوم .

وحيث إنه لا عمل لما ذهبت إليه محكمة أول درجة من قياس حالة استبعاد الدعوى من الرول لعدم سداد الرسوم على حالة عدم سداد المدعى للرسوم المستحقة على الطلبات المعارضة في الجلسة لاختلاف الوضع في كل من الحالتين - لأنه في الحالة الأولى يكون قلم الكتاب قد قام بالعمل الذي يشترط استحقاق الرسم مقدماً وهو الاعلان والقيد ولكنه تبين وجود فروق في الرسوم المحصلة فيطالب بياق الرسوم المستحقة .
 أما في الحالة الثانية وهي حالة ابداء الطلبات المعارضة بالجلسة فإن قلم الكتاب لا يثبت هذه الطلبات في محضر الجلسة إلا إذا قام مقدمها سواء كان المدعى أو المدعى عليه بسداد الرسم المستحق عنها عملاً لحكم المادة ٦١ من القانون

قد أعاد المدعى الذي لم يسدد الرسم المستحق على دعواه أثناء نظر الدعوى إلى حالة المدعى الذي لم يقيد دعواه ابتداء لا فاقهما في المصدر وهو ارادة المدعى - وفي الاثر الذي رتبته القانون لكل وهو اعتبار الدعوى غير متصلة بلم القاضي وغير مطروحة عليه رغم بقائها قائمة ومتتجة لآثارها القانونية .

٤ - إنه لا تدخل بين نص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وبين نص المادة ١٣ من هذا القانون - ذلك لأن حكم المادة ١٤ مشروط بحدود حكم في الدعوى بينما نص المادة ١٣ على استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسوم

وحيث إنه لا جدال في أن هذا النزاع تحكمه نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .

وحيث إن المادة ١٠ من هذا القانون نصت على أنه يحصل ربيع الرسوم النسبية ونصف الرسوم الثابتة عند تقديم اعلان الدعوى والباقي عند تقديمها في الجدول - وإذا عدلت الطلبات عند القيد بالزيادة زيد الباقي بمقدار فرق الرسوم كلها - وإذا عدلت إلى أقل خفض الباقي فقط على أساس التعديل .

وحيث إنه يبين من هذا النص أن الرسم يستحق قلم الكتاب على قرنين ربه أو نصفه بحسب نوع القضية عند الاعلان والباقي عند القيد - فإذا مات القيد استحق قلم الكتاب باق الرسم .
 أما الفصل في الدعوى فلا تأثير له على استحقاق الرسم إلا بالنسبة لما زاد عن مبلغ ٤٠٠ ج طبقاً لنص المادة ٩ القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤

وواضح من هذا النص الأخير خلافا لما ارتأته محكمة أول درجة أن الرسوم تستحق قلم الكتاب في حدود ما نصت عليه المواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون بمجرد قيد الدعوى - أما باقي الرسوم التي تستحق عقب صدور الحكم فهي تلك الرسوم التي تستحق زيادة عن رسوم مبلغ ٤٠٠ ج الواردة بالمادة ٩ التي نصت على أنه « لا تحصل الرسوم القضائية على أكثر من ٤٠٠ ج فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به ».

« وحيث إنه يبين من جميع ما تقدم أن قلم الكتاب كان على حق في استصدار قائمة الرسوم المعامض فيها لا نقاشا وأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - وأن الحكم المستأنف قد جانيه الصواب في تطبيق هذه الأحكام على واقعة الدعوى بما يتعين منه الغاؤه ».

« وحيث إنه من الناحية الموضوعية يبين من مراجعة مذكرة قلم الكتاب المؤرخة في ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ المقدمة لمحكمة أول درجة أن الرسوم المستحقة على الممول على المبالغ موضوع نزاعه مع مصلحة الضرائب عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ هي مبلغ ٢٧١٠ م و ٤٣ ج وأن الرسوم المستحقة على الممول عن السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ هي مبلغ ١٤٠ م و ٣٩ ج ».

« وحيث إن مصلحة الضرائب قد تنازلت عن غرامة ورثة وأثبتت المحكمة هذا التنازل بجملة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - وقصرت المستأنفة استئنافا على غرامة فيتين إجابة طلباتها في حدود هذه الخصومة فقط . وخاصة وقد تبين أن الممول

- فإذا أصر المدعى أو المدعى عليه على اثبات طلبه المعارض وفرض وأثبتنا قلم الكتاب فلا بالمحضر من قبل أن يحصل الرسم المستحق عنها كان له مطالبة صاحب الطلب بهذا الرسم لأن العمل الذي يستحق عنه الرسم في هذه الحالة هو اثبات هذا الطلب المعارض بمحضر الجلسة بدد إصرار صاحبه عليه .

« وحيث إنه لا محل أيضا لما ذهب إليه الحكم المستأنف من القول بتشابه حالة استبعاد القضية من رول الجلسة بحالة عدم قيد الدعوى وأن الاستبعاد يعود بالدعوى إلى الوضع الذي تكون فيه قبل قيدها بم جدول المحكمة وهو عدم اتصالها بعلم القاضي لأن هذا النظر - مردود - باختلاف الوضع في الحالتين اختلافا تاما - لأنه في حالة الاستبعاد يكون قلم الكتاب قد استحق باقي الرسم بدد قيد الدعوى بم جدول المحكمة طبقا لنص المادة ١٠ من القانون - أما في حالة عدم قيد الدعوى ابتداء - باختيار المدعى فإن قلم الكتاب لا يستحق شيئا لأنه لم يقم بعملية القيد .

« وحيث إنه لا محل كذلك لما ذهب إليه الحكم المستأنف بتبرير إفضائه من القول بأنه لا تناخل بين حكم المادة ١٤ وحكم المادة ١٣ من القانون بقوله إن إعمال حكم المادة ١٤ مشروطة بصور حكم في الدعوى - لا محل لهذا القول (لأن نص المادة ١٣ جرى كالاتي « تسجد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بدد قيدها ») ونص المادة ١٤ فقرة أول من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ جرى كالاتي : ويلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استوف ».

- توفي بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٨ كما وثقت بمذكرة المأمورية وقرار لجنة الطعن كما أن لكل من المولين مع مصلحة الضرائب نزاعا مستقلا وإن جمعت بينهم دعوى واحدة .
- وحيث إن الثابت من مذكرة قلم الكتاب أمام محكمة أول درجة أن الرسم المستحق على المستأق عليه هو مبلغ ١٤٠ م ٣٩ ج .
- وحيث إن قلم الكتاب حصل عند دفع الدعوى ٩ ج تحسب متاعفة للدعويين و ويتمين لذلك خصم نصف هذا
- المبلغ مما هو مطلوب من ويكون الباقي في ذمته من الرسوم لقلم الكتاب هو ١٤٠ م ٣٩ ج - ٥٠٠ م ٤٤ ج = ١٤٠ م ٣٤ ج أربعة وثلاثون جنيها وستة وأربعون مليا وهو ما يتعين إلقاء الحكم المستأق بالنسبة له — مع لزام المستأق عليه بالمصروفات المدنية المناسبة عن هذا المبلغ عن الدرجتين ٤٠٠ م ٣٥٦ و ٣٥٧ م قانون المرافعات .
- (استئناف قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية ضد رقم ٤٧٥ سنة ٧٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد الجارم ومحمد زهران ومحمد الصياد الحسني حشيش المستشارين وحضور السيد الأستاذ فوزي أسعد وكيل النيابة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٢ - من حق الدين دائماً وفي أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ أن يتسكك باقتضاء دين المأجر بالوفاء وله أن يدفع بالوفاء في صورة دعوى يقيمها بقصد بطلان إجراءات التنفيذ لحصول الوفاء وله أن يطلب من قاضي البيوع وقف الإجراءات حتى يفصل في هذه الدعوى ويكون له بالتالي وإجراءات التنفيذ موقوفة لشطب دعوى البيع أن يدفع بالوفاء في صورة دعوى مبدأة يطلب فيها إلغاء وشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية .

المحكمة

كما أن للدعوى رقمها هذه القضية طالين الحكم بإلغاء وشطب وتسجيل حتى الاختصاص الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٢ برقم ٢٧٩ سنة ١٩٣٢ والمسجل برقم ٦٩١١ مصر ، ٦٦٢٠ قليوبية بتاريخ أغسطس سنة ١٩٣٢ رهون مصر المختصة والمجدد برقم ٢٢٤ مصر ، ٢٨٨٢ قليوبية في ٩ مايو سنة ١٩٤٢ ورقم ٤١١٠ شهر عناري القاهرة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢ وبالغاء شطب تسجيل تنبيه نزع الملكية المسجلين برقم ٥٦٠٣ في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ و ٤٥٦٤ في ١٤ فبراير

٢٩٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٨ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - دعوى . عدم طلب إجراء البيع . شطباً بجلية البيوع . تخلف جميع الخصوم . غير لازم . غير الشطب الوارد بالمادة ٩١ مراضات . لا يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن . ستوطلها بحسب غنة عشر سنة .

ب - مدين . وفاؤه . حقه في دعوى بطلان إجراءات التنفيذ . إجراءات قاضي البيوع . وقفها حتى الفصل في الدعوى .

المبادئ القانونية

١ - شطب الدعوى أمام قاضي البيوع ليس من قبيل شطب الخصومة المنصوص عليه في المادة ٩١ مراضات بل هو إجراء قصد منه مجرد إلغاء واستقاط يوم البيع . وهو يحصل إذا لم يطلب أحد أصحاب الشأن البيع ولا يلزم لحصوله تخلف جميع الخصوم عن الحضور أو انسحاب بعضهم بل يحصل ولو حضروا جميعاً ولم يطلب من قاضي البيوع إجراء البيع وليس يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن لو بقيت مشطوبة ستة أشهر ولا تقط إلا بحسب غنة عشر سنة .

سنة ١٩٥٢ شهر عقارى القاهرة واعتباره كأن لم تكن والتأشير على هامشها بهذا الشطب مع إلزام المدعى عليها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المسجل وبلا كفالة .

وبما أن المدعين قالوا بسطاً لدعواهم إن المدعى عليها الأولى شرعت في تنفيذ مضمم بيع حصه قدرها ١٨ قيراطاً شيوعاً في المنزل رقم ١٩ بحارة سيد أحمد صديق بسيدى فرح قسم روض العرج وأعلنتهم بتسجيل نزوح الملكية بتاريخ ١٤ ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ وسجله في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٢ برقم ٤٥٦٤ شهر القاهرة كأنها كانت قد حصلت على حق اختصاص بهذا القدر سجله في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢ برقم ٤١١٠ تجديداً ثم لم تستمر في إجراءات نزوح الملكية لسدادم الدين المنفذ وترك دعوى البيع ٧٧ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة للشطب فطعت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٤ إلا أن هذا الشطب لم يتضمن إلغاء التسجيلات مما يحق لهم رفع الدعوى الماثلة ليقضى لهم فيها بطلانهم .

وبما أن المدعين ارتكبوا في إثبات دعواهم على القضية ٧٧ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنظمة . وبما أن دعوى المدعين على ما بين ما سلف ذات شقين الأول خاصة بطلب إلغاء حق الاختصاص الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٢ وشطب تسجيله وتجديده والثاني خاصة بطلب شطب تسجيل تنفيه نزوح الملكية وهم في كلا الشقين يرتكبون على وفاة الدين الحاصل أمر الاختصاص ضيقاً له والمنخذة عنه إجراءات نزوح الملكية .

وبما أنه بين من الإطلاع على القضية رقم ٧٧ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة المنظمة أن طالبة البيع فيها (المدعى عليها الأولى في النزاع الحال) كانت قد عين مورث المدعين في مبلغ مائة جنيه بموجب سند فرقت القضية ١٦٨١ سنة ١٩٣٠ مدنى كلى مصر طالب بقيمت وتم الصلح بينهما على مائة وخمسين جنيهاً يدفعها اليها المورث . الحق محضر الصلح بحضور جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأعلن الحكم في ٣ فبراير سنة ١٩٣١ ثم باشرت التنفيذ على عقار المورث بنزع ملكيته من ١٨ قيراطاً شيوعاً فيه وأعلنته بنفيه نزوح الملكية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ في القضية ٦١٧ سنة ١٩٣٢ مدنى كلى مصر وقضى لها بنزع الملكية بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٣٢ كما أنها أخلت اختصاصاً على هذا القدر من محكمة مصر الابتدائية سجله في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٢ وجدت التسجيل في ٩ مايو سنة ١٩٤٢ وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢ برقم ٤٩١٠ عقارى القاهرة وفى أثناء نظر القضية ٦١٧ سنة ١٩٣٢ ك مصر أودعت زوجة مدينها استحقاقها كامل المقار المنفذ عليه في القضية ٢٢١١ سنة ١٩٣٢ وقضى برفض دعواها وتأييد هذا الحكم استئنافاً في القضية ١٠٢٢ سنة ٥٠ بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٤ كما رفضت هي الدوى ٣١٤١ سنة ١٩٣٢ مدنى الأزبكية بتثبيت ملكيتها لمصنفا في المقار المنفذ عليه وقدرها ٦ قيراطاً شيوعاً فتنقض لها بطلانها وتأييد الحكم استئنافاً في القضية ١٠٧٣ سنة ١٩٣٥ مصر كما رفع إلى استئناف الدوى ١٠٧٧ سنة ١٩٣٨ ك مصر ببيع المنزل جميعه على زوجة الدين باعتبارها مالكة الوحيدة مرتكناً إلى عقد ومن دعى

القاهرة مع التأشير بذلك على هامش تسجيلها وأست ما جرى بها قضاءها من أن تطالب الدعوى سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة ليس من قبيل شطب الخصومة المنصوص عليه في المادة ٩١ مرافعات بل هو إجراء قصد منه مجرد إلغاء وإسقاط يوم البيع أى وقت إجراءات التنفيذ وهو يحصل إذا لم يطلب أحد أصحاب الشأن وهم الناظرين مباشر الإجراءات والناظرين الذين احتجوا طليفاً لنص المادة ٦٢٧ مرافعات أطرافاً فيها والمدين الحائزة إذا لم يطلب أحد هؤلاء البيع (قضى بمجموعة القواعد ص ٨٢٢، استئناف مصر ٢٠ مارس سنة ١٩٤٩، عمادة ص ٣١ ص ١٧٠٩) كما لا يلزم لحصوله تخلف جميع الخصوم من الحضور أو انسحاب من حضر منهم بل يحمل ولو حضروا جميعاً أو كان قاضى البيع قد فصل فى أمر عارض ما دام أن أحداً منهم لم يقدم بطلب البيع - كما أنه لو ثبتت الدعوى مشطوبة سنة أشهر فليست فتبر كائن لم تكن بل تبقى نتيجة لآثارها ولا تسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة وعلى ذلك فتطالبت القضية ٧٧ سنة ١٩٥٥ ك القاهرة ولا يغير من إياها مازالت باقية متجة لآثارها ومن حق طالبة البيع تحديد يوم آخر بأمر آخر يصدر من قاضى البيوع على عريضة وفقاً لنص المادة ٦٤٩ مرافعات ومن المسلم به فقهاً وقضاء أن من حق المدين دائماً وفى أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ أن يتسلل بأقضاء دين الحاجز بالوفاء مع عدم التزامه فى هذا الخصوص بقيد الميعاد المذكور فى المادة ٦٤٦ مرافعات (أوهيف رقم ٨٢٨) كما أن من حقه أن يدفع بالوفاء فى صورة دعوى يقيمها بقصد بطلان إجراءات التنفيذ لحصول الوفاء بل أنه من حقه أن يطلب من قاضى البيوع وقف إجراءات البيع

صادر له من زوجة الدين وبضاعة زوجها المحيل له فطلبت هى بطلان إجراءات البيع وتثبيت ملكية ورة مدينتها (المدعين الحاليين) إلى ١٨ قيراطاً وقضى ابتدائياً بتثبيت ملكية المدعين ورفض طلب البطلان إلا أنه قضى بهذا البطلان عند نظر القضية استئنافياً فى الاستئناف ٤٣ سنة ٦٢ ق ثم قامت بعد ذلك بإعلان المدعية بتبني نزع الملكية فى ٣ مايو سنة ١٩٥٠ ولأنها لم توجه إلا فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ فقد أعادت تقيي نزع الملكية فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ وسجلته فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ برقم ٤٥٦٤ وأودعت قائمة شرط البيع فاعترض عليها المدعون باعتراضين قبل أحدهما المؤسس على أن المبلغ المنفذ به يتضمن القوائد وقدرها ٢٦٦٤ ج مع أن السند التنفيذى وهو الحكم ١٦٨١ سنة ١٩٣٠ مدنى ك مصر لم ينص فيه على فوائده ف قضى بتعديل قائمة شروط البيع على أساس استبعاد الفوائد من المبلغ المنفذ به وقدره ٢٢٠ ر ٥٢٣ ج .

وبما أنه بمجلس ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤ عرض المدعون على المدعى عليها الأولى فى قضية البيع ٧٧ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة ٢٧٠ جنيه استلبتها خصماً من مطالبتها المنفذ به وبمجلس ١٤ مايو سنة ١٩٥٤ التى حددت للناقطة بعد حجز القضية للحكم لم تمتد طالبة البيع وانسحب المدعون الحاليون فتطلبت الدعوى .

وبما أن هذه المحكمة قضت بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٧ بشطب تسجيل تبني نزع الملكية المسجلين فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ رقم ٥٦٠٣ وفى ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ برقم ٤٥٦٤ شهر عقارى

وتبين إن كان - كما قررت المدعى عليها الأولى - في مذكرة ت ٥ دوسيه القضية ٧٧ سنة ١٩٥٥ ك القاهرة - قد صدر ضيفا للدين وفوائده المذكور في القائمة الخاصة به من عدمه .

د وبما أن المدعين قدموا صورة رسمية فوتوغرافية من أمر الاختصاص ونابت من الاطلاع عليها أنه صدر باختصاص المدعى عليها الأولى إلى العقار رقم ١٩ عوائد بشارع السيد أحمد صديق بسيدى قرج قسم شبرا شيخا وروض الفرج البلد عاقفة مصر ملك أمين فهمى عمر تأمينا لمبلغ ٢٠٤٠ ج و ١٥٦ ج والمصاريف .

د وبما أن المادة ١٠٨٥ / ١ من القانون المدنى تنص على أنه يجوز لكل دائن يده حكم واجب التنفيذ صادر في موضوع يلزم المدين بشئ معين أن يحصل ، متى كان حسن النية وعلى حق اختصاص بمقارنات مدينه ضيفا لأصل الدين والفوائد والمصروفات ، إلا أن حق الاختصاص لم يصدر الأمر به إلا وفاة لمبلغ ٢٠٤٠ ج و ١٥٦ ج والمصاريف دون ذكر للفوائد .

د وبما إنه متى كان ذلك ومتى كان المدعون ما سلف يانه قد وفوا قيمة الدين والمصروفات فان طلبهم الحكم بالنفاذ شطب تسجيل حق الاختصاص وتجهيدات فينه إذ قالت المادة ١٠٩٥ من القانون المدنى بخصوص انقضاء حق الاختصاص على ما يرى من أحكام على الرهن الرسمى وقد نصت المادة ١٠٨٢ مدنى على أن حق الرهن الرسمى ينقضى بانقضاء الدين المضمون .

د وبما أنه عن طلب النفاذ في هذا الشق من الدعوى فلا عمل له لعدم قيام مقتضاه قانونا . د وبما أنه عن مصروفات هذه الدعوى فترى المحكمة الواسم المدعى عليها الأولى عملا بالمادتين

حتى يفصل في هذه الدعوى (نقض مجموعه أحكام ١ ص ٢٦٠ واستئناف غلط ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ مجلة التشريع ٤٤ ص ٢) وتقريرا على ذلك ومن باب أولى واجراءات التنفيذ موقوفة في القضية ٧٧ سنة ١٩٥٥ ك القاهرة - لحصول شطبها - أن يدفع بالوفاء في صورة وقع دعواه المائلة ويكون طلبه النفاذ وشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية المسجل في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ برقم ٤٥٦٤ عقارى القاهرة ليس يعود طلب بطلان اجراءات التنفيذ في القضية ٧٧ / ٩٥٥ ك القاهرة لوفاء الدين المنفذ وما دام أن التايب من أوراق القضية ٧٧ سنة ١٩٥٥ ك القاهرة انه قضى في الاعتراضات على قائمة شروط البيع باستبعاد قيمة الفوائد من الدين المنفذ به فعنى ذلك اقتصار التنفيذ على المبلغ ٢٢ ج و ٥٢٣ ج - ٣٣٠ ج و ٢٦٤ ج = ٨٩٠ ج و ٢٥٨ ج وقد سدد المدعون المدعى عليها الأولى بمحاسبة ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ (بيرع) مبلغ ٢٧٠ جنيه بما يبين منه أن دفعهم بوفاء الدين المنفذ به صحيح وبالتالي تكون اجراءات التنفيذ باطلة وتعين لذلك اجابتهن إلى ما طلبوا من شطب تسجيل التنبيه المسجل في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ برقم ٤٥٦٤ عقارى القاهرة والتأشير على الحامش بهذا الشطب كما انه ليس ما يمنع من الحكم لهم بشطب التسجيل عن تنبيه نزع الملكية المسجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ برقم ٥٦٠٣ والتأشير على هامشه بذلك لأن التايب من الأوراق أن تسجيل هذا التنبيه لم يتم في اليماد مما يحمله كأن لم يكن عملا بالمادة ٦١٣ مرافعات .

د وبما أن المحكمة رأت في نفس حكمها السابق ضرورة ارفاق أمر الاختصاص الصادر من محكمة مصر في ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ للاطلاع عليه .

زوجها المرحوم بدروس حنادور اليان كان مع شركة جريشام للأمين وهي شركة مصر التأمين حاليا على بوليصة تأمين على حياته رقم ١٣١٣٧٤ قيمتها ٤٠٠ ج مع الأرباح يدفع كاملا في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٨ - أو يدفع في حالة وفاته قبل هذا التاريخ للسفينة وهي المدعية - وقد اتفق على سداد قيمة البوليصة أقساطا سنويا بمبلغ ٥٨٠ م و ٣٠ ج يدفع على دفعتين متساويتين في ٢١ مارس، ٢١ سبتمبر من كل سنة بواقع الدفعة ٧٩٠ م و ١٥ ج وظل المستامن يقوم بدفع الأقساط المستحقة في مواعيلها حتى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٤ حيث مرض المستامن ولم يمر به بحصل الشركة كمعادته لاستيفاء القسط المستحق إلى أن توفي في ديسمبر سنة ١٩٥٤ دون أن تقوم الشركة المدعى عليها بإفادته بالسداد أو قسح العقد خلال المدة القانونية - وعلى أثر وفاة المؤمن طالبت المدعية بقيمة التأمين ولكن الشركة ماطلت في الدفع زاعمة أنها قد اضطرت المؤمن قبل وفاته بخطاب موصى عليه وأن هذا الخطاب قد ارتد لها وأنها على ذلك قد قامت بإلغاء البوليصة - وخطصت المدعية إلى أنها ازاء موقف الشركة فقد أقامت هذه الدعوى وقدمت لإثباتها لها الحافظة ه دوسيه وتحوى سبعة مستندات هي بوليصة التأمين السارية المفعول من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ومما ترجمه حرية الصفحتين الأولى والبند الرابع الخاص بدفع الأقساط وآخر إصال مدفوع في ٢١ مارس سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٨٧٠ م و ١٥ ج وثلاثه خطابات متبادلة بين المدعية والمدعى عليها. د ومن حيث إن المدعى عليها دفعت بعدم الاختصاص المحل لمحكمة الاسكندرية الابتدائية لاتفاق المتعاقدين على اختصاص عامك القاهرة.

٣٥٦ و ١/٣٥٧ مرافعات بما فيها مقابل أتعاب المحاماة .

(قضية مصطفى أنور وآخرين ضد الست فاطمة عمر أحد رقم ٣٠٢٨ سنة ١٩٥٥ كلى وثاسة وضوية السادة الأستاذة حسين زكى توفيق ومحمد عبد النعم النرايلي وأحمد صلاح الدين القضاء) .

٢٩٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٧

إعذار الدين . حكته .

المبدأ القانوني

إن حكمة الاصدار هو أن يصل علم المدين بعدم قيامه بما التزم به وتمسك الدائن بتعاقده ومطالبته بإياه بتنفيذ تعهداته - فإذا تبين أن المستامن لم يصل علمه بالاعذار الموجه له من المؤمن مع وجوب حصوله اتفاقا فلا يمكن القول بأن العقد ألغى أو فسح

الحكمة

د من حيث إن المدعية قد أقامت هذه الدعوى ضد الشركة المدعى عليها بصحيفة مطبوعة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وطلبت فيها الزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٠٠ ج والقوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة - وقالت شرعا لتعواها إنه في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ تعاقد

بسوء النية طبقاً للتأديتين ٧٥٠، ٧٥٣ مدنى -
 ردت - بأن عقد التأمين عقد ملزم للجانبين وأن
 المؤمن ملزم بدفع أقساط التأمين ليحتمل
 المؤمن تبعه الخطر المؤمن منه فهو على ذلك
 ركن أساسى فى التأمين لأنه السبب فى ضمان
 الخطر الذى يقوم بدوره قيام السبب من القسط
 على وجه التعامل - ثم اضافت بأن التأمين على
 الحياة يختلف فى ان المؤمن له الحق فى أن يتحمل
 من العقد فى أى وقت شاء ثم انتهت المدعى عليها
 إلى انها قامت بما فرضه عليها القانون وعقد
 تأمين - وقدمت اثباتاً لدفعها حافطة تحوى اثنى
 عشر مستنداً هى وثيقة التأمين رقم ١٣١٢٧٤
 مؤرخة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ والخطاب
 الموصى عليه المرسل من الشركة إلى المؤمن فى ١٣
 نوفمبر سنة ١٩٥٤ للطلالبة بالقسط ٣٧٩٠ ر ١٥٠ ج
 فى بمباد غاية ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وإرسال
 استلام من مصلحة البريد فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٥
 وخطاب غفل من التاريخ من الأستاذ جبريل قطه
 المحامى بصفته وكيلًا عن المدعية يخطر فيه الشركة
 المدعى عليها برفقة المؤمن فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤
 ثم صورة من خطاب موسى عليه من الشركة إلى
 الأستاذ قطه المحامى تقيده بالقضاء وثيقة التأمين
 لعدم سداد القسط وخطاب آخر مؤرخ ١٦ سبتمبر
 سنة ١٩٥٥ من محامى المدعية يطالب فيه بقيمة
 التأمين والرد عليه فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥
 من الشركة - وخطاب من الدفاع عن المدعية لشركة
 يخطر بها بعدم استلام المؤمن للاعذار المدعى به -
 ثم الرد عليه بخطاب من الشركة فى ١٢ نوفمبر
 سنة ١٩٥٥ .

د ومن حيث إن عقد التأمين عقد ملزم للجانبين
 وإن أهم التزام من جانب المؤمن له هو دفع القسط
 المستحق عليه سنوياً أو على حسب الاتفاق .

د ومن حيث إن المحكمة قضت فى ٢٨ مايو
 سنة ١٩٥٩ بقبول الدفع وبعدم اختصاصها علماً
 بنظر الدعوى وباحتائها إلى محكمة القاهرة
 المختصة .

د ومن حيث إن الشركة المدعى عليها قدمت
 مذكرة بدفعها طلبت فيها الحكم برفض الدعوى
 مستندة فى ذلك إلى البند الرابع من عقد التأمين
 الذى ينص على وجوب دفع الأقساط وجميع
 أجزائها فى التواريخ المنصوص عليها فى الوثيقة
 أو خلال اثلاثين يوماً التالية لها على الأكثر -
 وأنه فى حالة عدم الدفع خلال المهلة الممنوحة
 بمقتضى تلك الفقرة وبند اقتضاء تمانية أيام من
 تاريخ إعداده بخطاب موسى عليه من المدير
 للشرق الأدنى أو من ينوب عنه فى ذلك يصبح
 التأمين لائحاً بدون حاجة إلى أى إعداد
 أو إجراء آخر - حيث إن الخطاب الموصى عليه
 المشار إليه يعتبر بقبول المتعاقدين الصريح لإجراء
 كلاً وأضافت بأنها قامت بتخاذ هذا الإجراء
 لدى تأخر موثر المدعية فى سداد القسط
 وأعترفت فى عنوانه الوارد بالقصد وهو ٥٣ شارع
 النبي دانيال بالاسكندرية بأنه إذا لم يتم الدفع
 حتى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قاتها ستقوم
 بالقضاء وثيقة التأمين - وفى ١٣ يناير سنة ١٩٥٥
 رد الخطاب المسجل المرسل منها إلى الشركة المدعى
 عليها دون استلام بمقوله إنه غير معروف برقم
 ٥٣ شارع النبي دانيال .

د ومن حيث إن المدعى عليها خلصت فى
 مذكرتها إلى مناقشة دفاع المدعية القائل بأنه
 يجب أن يتسلم المؤمن له الاعذار حتى يعتبر
 قانوناً وينتج أثره القانونى فإذا ورد فى العقد
 نص يخالف ذلك اعتبر تصفياً وباطل لاقرانه

تبين أن المستأمن لم يصل عليه بأخطار المؤمن مع وجوب حصول هذا الاعذار اتفاقاً فلا يمكن القول بأن القيد قد التى أو فسخ خصوصاً وأن المستغنية لا زالت تقيم في نفس عنوان المستأمن حتى الآن ولم تقدم الشركة المدعى عليها ما يدل على انتقال المستأمن إلى مكان آخر دون أن يخطر بها — بل الثابت والذي لم يتجادل فيه المدعى عليها أن مندوبها كان يحصل القسط المستحق في نفس العنوان — أما القول بأن الشركة من ناحيتها قد قامت بالاعذار الذي ارتد إليها بعد وفاة المستأمن فهي وشأنها مع مصلحة البريد أن يثبت أن موظفها قد أحمل أو قصر في القيام بأعباء وظيفته بتسليمه الخطاب إلى صاحبه ولا يمكن أن يؤخذ المستأمن والمستغنية من بعده بعمل غيرهما .

ومن حيث إن على هذا الأساس ترى المحكمة أن الاعذار المتفق عليه بين المتعاقدين طبقاً للبند الرابع من عقد التأمين لم يتم بالنسبة لموثر المدعية . ومن ثم فالقيد لا زال ساري المفعول متجاً أثره وكل ما هنالك أن يتعين خصم نصف القسط السنوي المستحق والذي لم يدفع وقدره ٧٩٠ م و ١٥ ج من قيمة التأمين محل التعاقد وقدره ٤٠٠ ج وإلزام المدعى عليها بالباقي وقدره ٢١٠ م و ٣٨٤ ج .

ومن حيث إن مبلغ التأمين قد استحق منذ وفاة المستأمن في ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ وتأخرت المدعية عليها في الوفاء به فتعين إلزامها بغوائده قدرها ٤ ٪ سنوياً تسرى من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ عملاً بـ المادة ٢٢٦ مدنى .

ومن حيث إن المدعى عليها قد خسرت

ومن حيث إن القانون المدنى الجديد وإن خص عقد التأمين بالاهتمام إلا أنه ترك بعض التفاصيل لطرف كل نزاع على حدة في نطاق القوانين الخاصة التي تنظمها . ذلك أن المشروع الخاص بهذا القانون أورد المادة ١٠٧٤ التي كانت تنص على نتائج عدم دفع المستأمن (المؤمن له) الاقساط المستحقة إلا أن هذه المادة ألغيت ولم يوافق عليها البرلمان لأنها تتعلق بمجريات وقضايا يصح أن تنظمها قوانين خاصة .

ومن حيث إن القاعدة العامة أن العقد شريفة المتعاقدين (١٤٧ مدنى) وأنه يجب تنفيذ القيد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما توجه به حسن النية .

ومن حيث إن البند الرابع من عقد التأمين أساس هذه الدعوى يقتضى في فقرته الثانية على أنه في حالة عدم الدفع خلال المدة المنوطة (الثلاثين يوماً التالية على استحقاق القسط) وبعد انقضاء ثمانية أيام من تاريخ اعذاره بخطاب موسى عليه من المدير للشرق الأدنى أو من ينوب عنه في ذلك يصبح التأمين لاغياً بدون حاجة ويصدر الخطاب للموسى عليه لإجراء كافياً (تمشياً مع المادة ٢١٩ مدنى) .

ومن حيث إن المتعاقدين قد اتفقا على :

١ - وجوب الاعذار .

٢ - اعتبار الخطاب الموصى عليه إخطار كافياً - وسواء كان الاعذار بخطاب موسى عليه أو بسواه من طرق الاعذار فإنه يجب أن يتم على أى وجه حتى يمكن إلغاء أو فسخ التعاقد .

ومن حيث إن حكمة الاعذار هو أن يصل علم الدين بعدم قيامه بما ألزم به وتمسك البائن بتعاقد ومطالبته بإياه بتنفيذ تعهداته — فإذا

وقال شرحا لطلبه إنه يدان المدعى عليها في مبلغ ألف جنيه بموجب إيداع صادرته إليها في ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥ في حسابها الجاري ببنك مصر وأنه بالرغم من المطالبة الودية للمدعى عليها قايما لم تتم بالوفاء الأمر الذي اضطره إلى التنبيه عليها بالسداد بخطاب موسى عليه بعلم الوصول ثم تقدم بهذا الطلب .

ومن حيث إن المدة قدم إثباتا لطلبه المحافظة رقم ٥ دوسيه وتحوى إيصال إيداع مؤرخ في ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥ بمبلغ ألف جنيه في حساب السيدة زينب لطفي رقم ٢٢٢٠ وإيصال الخطاب الموصى وصورة منه .

ومن حيث إن هذا الطلب قد رفض في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ وتحددت جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ لنظر الموضوع

ومن حيث أن المدعى قرر بجملة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٧ أن المدعى عليها طلبت منه مبلغ ألف جنيه على سبيل القرض فأودع المدعى في البنك المبلغ السالف الذكر بناء على اتفاق سابق . وقال أيضا إن والد المدعى عليها أخذ منه من قبل مبلغ ٣٣٥٠ ج . وبجملة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ أصر النطاق عن المدعى على أن أساس المديونية هو القرض كما قدم حافظة أخرى وهي رقم ٧ دوسيه وتحوى اقرارا مؤرخا ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٧ من بنك مصر يفيد أن المبلغ أودع لحساب الآسة زينب لطفي وانه يتم الصرف من حسابها تباعا بموجب توقيعا أو بتوقيع والدعا السيد عمر لطفي بصفته وكيل عنها .

ومن حيث إن النطاق عن المدعى عليها نفي وجود صلة بين المدعى عليها والمدعى بل وأكثر من هذا فإن كلا الطرفين لم ير أحدا الآخر من

بعض الدعوى قلبها مصادرها المناسبة وأصاب الحماة عملا بالمواد ٣٥٦ و٣٥٧ مرافعات .
ومن حيث إن طلب الغاذ في عمله لأن المدعى مبنية على سند عرق لم تجده المدعى عليها ويحوز الحكم به عملا بأغادة ١/٤٧٠ مرافعات .

(قضية السيدة نيفاروت البانكيان ضد السيد مدير شركة مصر لثماين رقم ٢٤٠٦ سنة ١٩٥٦ وثلاثة وضوية السادة الأستاذة عمود التوني ومصطفى النقي وعبد الحميد هتان القضاء) .

٢٩٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

إثبات . أوراق البنوك . الإيداع لايحي قيام قرض بين المودع والمودع لحسابه .

المبدأ القانوني

إن تقديم المدعى مكاتيب او مراسلات من أحد البنوك تفيد أنه أودع بحساب المدعى عليها مبلغ ألف جنيه لا يقوم دليلا على إثبات وجود عقد قرض بينه وبينها .

فان هذا الإيداع كما قد يفيد القرض المدعى به يفيد أيضا الوفاء بدين أو التزام أو يفيد الهبة أو أى عقد آخر مماثل .

المحكمة

ومن حيث إن المدعى قد تقدم إلى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة بطلب استصدار أمر أداء ضد المدعى عليها يقضى بالإلزام بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه والمصاريف وأصاب الحماة وشعول الأمر بالغاذ المحجل وبلا كغالة .

المبلغ صرف على مرتين بموجب شيكين صادرين من المدعى عليها بشخصها إلى والدتها السيدة جميلة مندور . أى لم يصرف على دفعات ولا بتوقيع والدتها بصفتها وكيلها عنها . وهذا التصارب بالتوقف تستخلص منه المحكمة أن مصدر تلك المستندات لم يكن أميناً فيما أثبت فيها من معلومات . لهذا ففى جديرة بعدم الاطمئنان إلى مدلولها وتبين طرحها وعدم التحويل عليها في الإثبات .

ومن حيث إن المدعى لم يقدم الدليل القانوني المقنع والوثيق لقيام عقد القرض الذى يدعى وجوده بينه وبين المدعى عليها لأن مكاتب بنك مصر فى فضلها عن تضاربها فانه لو صح ماها من معلومات فلا تقدم دليلاً على أن المبلغ المودع قد أودع على سبيل القرض . وأن هذا الإيداع سواء كان بمسألتها أو بحساب والدتها فانه كما قد يفيد القرض الذى يدعيه المدعى ويصمم عليه . وتكره المدعى عليها من جانبها - قد يفيد أيضاً الوفاء (بدين أو التزام) أو الهبة (نقض في القضية ١٠٣ سنة ٢٣ قضائية جلسة ٧ مارس سنة ١٩٥٧ . مجموعة النقض العدد الأول السنة الثامنة ص ٢٠٤ قاعدة ٢٥) .

ومن حيث إنه للأسباب السالفة الذكر تكون الدعوى عاطلة عن الدليل جديرة بالرفض . ومن حيث إن المدعى قد خسر دعواه فعليه مصاريفها وأتأهب المحاماة عملاً بالمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

قضية السيد عزيز علوى ضد السيدة زينب لطفى رقم ٣٥١٦ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة بالمجلس السابق .

قبل . وإن الأمر في حقيقته هو علاقة مالية بين المدعى ووالد المدعى عليها وقدم حافظة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ تحوى خطاباً صادراً من بنك مصر فرع الاسكندرية يفيد أن حساب المدعى عليها هو رقم ١٨٦٠٧ وليس رقم ٢٣٢٠ الذى أودع فيه المدعى مبلغ الألف جنيه .

ومن حيث إن المدعى قدم يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ طلباً بفتح باب المرافعة مرفق به حافظة تحوى خطاباً من بنك مصر مؤرخاً ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ يفيد أن مبلغ الألف جنيه أودع لحساب المدعى عليها في ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٥ وأنها سحبت المبلغ المذكور بموجب شيكين لأمر والدتها السيدة جميلة مندور كما أرفق أيضاً كشف الحساب الجارى للمدعى عليها لقاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث إن المحكمة ترى بإدعى دى بدء عدم حاجة المدعى إلى طلبه بفتح باب المرافعة لأن المستندات المقدمة منه غير مؤثرة في القيمة القانونية للنزاع فضلاً عن تضاربها تضارباً مؤسفاً فيبعضها بقرر أن حساب المدعى عليها المودع به المبلغ المطلوب هو رقم ٢٣٢٠ وإن الإيداع تم في ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥ . فإذا ما قدم النسخ عن المدعى عليها ما يفيد أن حسابها هو ١٨٦٠٧ وليس الرقم المودع به المبلغ عاد المدعى وتحصل على ورقة من البنك السالف الذكر تشير إلى أن المبلغ المودع بحساب المدعى عليها دون ذكر الرقم . وأن صرفه يتم تباعاً بموجب توقيعها أو بتوقيع والدتها السيد عمر لطفى بصفتها وكيلها عنها . وأخيراً يقدم ما يتنى هذا القول بالخطاب المؤرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ والذي جاء به أن

قضاة المحاكم التجارية

القضاء البحري

٢٩٩

محكمة الاسكندرية الابتدائية

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦

محال بحريون . عدم انطباق القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ عليهم . تحكيمهم بنصوص قانون التجارة البحرية . طلب مهندس بحري نفقة له . حل على ثبوت حقه في التبرع من النسل .

المبدأ القانوني

إن القانون الذي يخضع له العامل البحري ليس هو قانون عقد العمل الفردي وإنما هو قانون التجارة البحرية ، وليس في نصوص هذا القانون ما يلزم تجهيز السفينة أن يؤدي إلى ملاحيا مكافآت عن الخدمة أو بدل انذار أو مقابل اجلاء أو ما يلزمه بأن يسلم الملاح في نهاية صفته شهادة عن خدمته ، وكل هذه الالتزامات مصدرها قانون العمل الفردي الذي لا ينطبق على وقائع هذا النزاع .

المحكمة

د حيث ان السيد / محمد رشاد حاويف أقام هذه الدعوى بالصيغة الملتزمة في ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ لدى شركة مصر واسكندرية للبحرية وإلى مصلحة الموانئ والمناظر طالباً بالحكم بصفة مستحقة بالزام المدعى عليها الأولى في

مواجهة المدعى عليها الثانية بأن تدفع له نفقة مؤقتة مملأة على حقه في حدود مرتبه ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٥٦ حتى يفصل في دعواه وشمول الحكم بالنفاذ المجلد وبلا كفالة ، ثم تحصيل دعواه بعد ذلك والحكم بالزام المدعى عليها الأولى في مواجهة المدعى عليها الثانية بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ م و ١٢٢١٤ ج والفوائد القانونية برافع ٥ في المائة من تاريخ المطالبة القضائية لحين السداد والمصاريف مع شمولها للحكم بالنفاذ المجلد وبلا كفالة .

د وحيث ان المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم في الطلب المستجمل .

د وحيث ان المدعى قاله شرعاً لهذا الطلب إنه قد التحق طالباً بحرياً لدى شركة مصر للبحرية في ١٣ ديسمبر ١٩٣٢ بمرتبة طالب بحري ثم ظل يرتقى حتى وصل إلى وظيفة مهندس ثان وبلغ صافي مرتبه ٥٠٠ م و ٧١ ج وقد انتمت شركة مصر وشركة اسكندرية مع بعضهما وأصبحتا شركة واحدة ، لكنه ظل في الخدمة بنفس الوظيفة . ثم حدث أن انتمت الشركة عن صرف مرتبه عن شهر مايو سنة ١٩٥٦ وأرسلته له خطاباً توهم فيه أن علاقته قد انتهت بسد شقائه في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ مع أنها لم ترسل له ما يدل على انتهاء تلك العلاقة بالفصل ولم تعطه شهادة خلو طرف ولم تدفع

الوزاري رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٢ ، فاستكتبته الشركة خطاباً آخر فيه بأنه لم يتمكن من السفر على الباخرة الاسماعيلية نظراً لاستبداده لدخول الامتحان دورة ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ . وهذا كله يدل على أن الشركة لم تعرض على عدم قيامه بالسفر ، وسجلت له اعتذاره الشرعي ، ويدل أيضاً على أن عدم سفره لم يكن له أثر في علاقه بالشركة ، حتى أنه لما مرض بعد ذلك حوكم على الطبيب المعالج منذ ٦ مارس سنة ١٩٥٦ وقامت بدفع مرتبه ونفقات علاجه الذي استغرق مدة طويلة توجب على الشهيدين ، لكنه بعد شفائه امتنع عن صرف مرتبه دون أن نخطره بسبب الامتناع ودون أن تقرر فصله أو تنهى العلاقة به . ثم خلس الحاضر عن المدعى من ذلك إلى القول بأن موكله ليس له مورد رزق إلا ما كان يتقاضاه من الشركة وأنه يمول أسرة ولم يجد عملاً حتى الآن ، وأنه إذا كان حقه ظاهر في التريض ، فإن من حقه أن يقضى له بنفقة مؤقتة ، وأن المشرع قد أخذ بهذا النظر في قانون عقد العمل الفردى . ثم قدم أربع حوافظ بمستنداته أرقام ٤ و ٦ و ٨ و ١١ دوسيه . كما قدم صورة من الحكم الاستئنافي رقم ٦٥ لسنة ١٠ ق تجارى .

« وحيث إن الحاضر عن الشركة المدعى عليها قدم مذكرة قال فيها إن هناك شرط أساسى لجواز القضاء بنفقة وقتية هو أن يكون الحق الذى يطالب بالنفقة على حسابه حتى ثابت ومستقر وليس هناك أى نزاع في وجوده أو في سببه القانونى ، وأن طلب النفقة الوقتية باعتباره طلباً مستجلاً يتقيد القضاء فيه بالأدلة العرضى للساس بموضوع النزاع . هذا والحق الذى يدعيه المدعى قبل الشركة موكله لا وجود له إطلاقاً ،

تمريضاً عن ذلك . فهو لذلك مسئول عن أن تؤدي له المبلغ المطالب به وهو عبارة عن ٥٠٠ م و ٧١ ج مرتب شهر مايو سنة ١٩٥٦ و ٥٠٠ م و ٧١ ج مرتب شهر يندل اذار و ٧١ ج و ٥٠٠ م يندل شهر أجلة و ١٠٠٠ ج مكافأة عن مدة الخدمة و ١٠٠٠ ج تمريض من الامتناع عن اعطائه شهادة خلو طرف و ١٠٠٠٠ ج تمريض عن الفصل التمسنى . ولما كان حقه ثابت ونسب الشركة المدعى عليها واضح ، فإنه يحق له أن يطلب تقرير نفقة مؤقتة لحسن الفصل في موضوع دعواه بالزام الشركة المذكورة بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ م و ١٢٢١٤ ج طبقاً لتفصيل السالف بيانه .

« وحيث إن الحاضر عن المدعى قدم مذكرة شرح فيها الوقائع سالفة الذكر وأضاف أن عقد خدمته غير محدد المدة لا يجوز فسخه بغير سبب دون دفع تمريض ، وأن موكله لم يرتكب أى مخالفة تدعو لفصله بعد خدمة طويلة امتدت من عام ١٩٢٣ حتى ١٩٥٦ ، وأنه حدث أن رغب في الترقى إلى درجة أعلى وكان ذلك يستلزم اجتياز امتحان يسبق في مصلحة الموانئ والمناظر تقدم في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ طلب دخول الامتحان الذى سيقدم في ١٧ مارس ١٩٥٦ مرقفاً به شهادة من الشركة المدعى عليها بأنه حسن السهر والسلوك ، وهي شهادة ضرورية لقبول الامتحان وقد وافقت لجنة الامتحان على الطلب المقدم منه ، إلا ان الشركة المدعى عليها أرسلت له خطاباً تطلب منه السفر على الباخرة الاسماعيلية التى تقرر لقيامها ٣ مارس سنة ١٩٥٦ ، فوجه إلى مقر الشركة وطلب منها بتجاسة دخول الامتحان اعطاه من السفر واعتباره في أجلة طبقاً لنص الفقرة ب من المادة الرابعة من القرار

الحكمة وهي محكمة الموضوع ، بوصفه طلباً مستجلاً وتستمد ولايتها في هذا الصدد من المادتين ٤٩ و ٥٢ من قانون المرافعات ، وهي إذ تنظر هذا الطلب وحده الآن ، إنما يتعين عليها أن تلتزم الحدود التي رسمها القانون لغاضي الأمور المستعجلة عندما يحكم في المسائل المستعجلة بصفة مؤقتة ، ويمنع عليه وعليها بالتالي أن يفصل في حقيقة المسائل المتنازع عليها والتي بناط أمرها لغاضي الموضوع وحده ، وإنما ينبغي أن ينحصر البحث في لمس المنازعة الناشئة بين الطرفين وتقدير مدى الجدل فيها ، وأن يكون البحث عرضياً عاجلاً يتحس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب .

د وحيت إن المدعى إنما يستند — حسباً سلف بيانه — في المطالبة بتقرير نفقة مؤقتة له معالة إلى حقه الذي يزعم أنه ثابت لدى الشركة المدعى عليها في اقتضاء مبلغ ٢٠٥٠٠ ج ١٢٢١٤ ج عبارة عن ٢٠٥٠٠ ج ٧١ ر ٧١ ج مبلغ شهر مايو سنة ١٩٥٦ و ٢٠٥٠٠ ج ٧١ ر ٧١ ج بدل أجازة و ١٠٠٠ ج مكافأة عن مدة الخدمة و ١٠٠٠ ج تمويض عن الامتناع عن إعطائه شهادة خلو طرف و ١٠٠٠ ج تمويض عن الفصل التعسفي . ومع أن هذا الحق وأصله وسببه النانوني هو موضوع الدعوى الأصلية المقامة أمام هذه المحكمة . ومن الغرائب التي تشف عن جدية المنازعة أن يكون أصل حق طالب النفقة موضوع نزاع أمام المحكمة المختصة ولم يفصل فيه بعد — مع هذا فإن المحكمة تلاحظ ابتداءً أن المدعى لم يفسح عن السند القانوني الذي يستند إليه في مطالبة الشركة المدعى عليها ببدل انذار وبدل أجازة ومكافأة

ذلك أن القانون الذي يخضع له ليس هو قانون عقد العمل الفردي ، وإنما هو قانون التجارة البحري ، وليس في نصوص هذا القانون ما يلزم بمجهز السفينة أن يؤدي إلى ملاحيتها مكافآت عن الخدمة أو بدل انذار أو مقابل أجازة أو ما يلزمه بأن يسلم الملاح في نهاية عقده شهادة عن خدمته ، وكل هذه الالتزامات مصدرها قانون العمل الفردي الذي لا ينطبق على واقع هذا النزاع . كما أن الشركة قامت بصرف مرتب المدعى حتى تمام شفاؤه في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ وكان ذلك منها تنفيذاً للالتزام الذي أوجبه المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية ، أما التويض عن الفصل التعسفي ، فثبت أنه ليس هناك فصل على الإطلاق ، لأن المدعى تواف للعمل على الباخرة « مصر » إلى أن تعود من رحلتها إلى ميناء الاسكندرية ، وقد عادت الباخرة إلى الميناء في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ ، ويكون العقد الذي كان مبرماً بين الطرفين عقد محدد المدة التي تستغرق كل رحلة ، وقد انتهى بانتهاء الرحلة وليس هناك حاجة إلى انذار أو أي إجراء آخر ، فضلاً عن أن الشركة قد عرضت على المدعى التنازل لرحلة جديدة على الباخرة « الاسماعيلية » فاعتذر بحجة استعداده لدخول الامتحان — ثم خلس الحاضر عن الشركة المدعى عليها من كل ذلك إلى طلب الحكم برفض طلب المدعى صرف نفقة وقتية له حتى يقضى في موضوع دعواه وإحالة الدعوى إلى التحضير بالنسبة للموضوع ، وقدم حافظة بمسنداته رقم ٧ دوسيه .

د وحيت إن طلب المدعى تقرير نفقة مؤقتة والذي رفع إلى المحكمة بطريق التبعة لدعوى التويض الأصلية ، إنما تنظره هذه

٧٧ من قانون التجارة البحرى التى تقرر أن كل من مرض من الملاحين فى أثناء السفر يأخذ أجرته ويبلغ - وتستخلص المحكمة من كل هذا أن المنازعة الناشئة بين الطرفين هى منازعة جدية تظهرها المستندات ووقائع الدعوى، وعلى وجه ينم منه وجه الصواب، ولا يبدو واضحا كل الوضوح من أول نظرة، وبينفى إذن ترك أمر اجلائه والكشف عنه لمحكمة الموضوع.

وحيث إنه لما تقدم يكون طلب المدعى تقرير نفقة، وثقة له على غير سند، متعينا الحكم برفضه مع الزامه بمصر وفاقه عملا بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية محمد رشاد طرفه السيد مدير شركة مصر واسكندرية للاملاح البحرية وآخر رقم ٥٥١ سنة ١٩٥٦ كلى تبارى رئاسة وضوية السادة الاساتذة محمد شبل عبد المقصود وسيد أحمد الشاذل وأحد خيرت القضاء) .

٣٠٠

محكمة الاسكندرية الابتدائية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦

معاهدة سندات الشحن - شرطا انطباقها على سند الشحن - صدوره فى إحدى الدول الموقفة أو المنضمة إلى المعاهدة - اختلاف طرفيه جنسية .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة العاشرة من معاهدة

بروكسل تنص على أن أحكامها نرسى على كل سند شحن يعمل فى إحدى الدول المتعاقدة - والتفسير الحرفى لهذا النص يؤدى إلى القول بأن مجرد صدور سند شحن فى إحدى الدول المتعاقدة أو المنضمة

عن مدة الخدمة وتوضيح مقابل الامتياز عن اعطاء شهادة خلوطرف، وهى حقوق قد خولها المشرع حقيقة للعامل فى قانون عقد العمل الفردى . لكن هذا القانون لا يسرى على المدعى طبقاً لصريح نص الفقرة (د) من المادة الأول منه؛ وإنما يسرى عليه قانون التجارة البحرى الذى لا يعرف بدل انذار أو بدل أجازة أو مكافأة نهاية مدة الخدمة - هذا عن الشق الأول من حق المدعى .

وأما عن الشق الثانى من حقه والمتمثل فى التعويض عن فصله التمسنى - فإن المدعى يستند فى هذا إلى أن عقده كان غير محدد المدة وقد فسخ بعير سبب، فى حين أن المدعى عليها تزعم أن العقد كان محدد مدته بالرحلة البحرية التى تعود منها الباطرة «مصر»، وقد انتهت هذه الرحلة وعادت الباطرة إلى ميناء الاسكندرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦، ودلال على صحة ذلك بما هو وارد فى المستخرج المقدم من مصلحة الموانى والمناشر (الحافظة رقم ٩ دوسيه)، وبذلك يكون العقد قد انتهى بانتهاء مدته ودون حاجة إلى انذار إعمالاً لنص المادة ٦٧٩ / ٢ من القانون المدنى وأن الشركة المدعى عليها قد عرضت على المدعى استخدامه من جديد على الباطرة استماعية طبقاً للتفصيل الوارد فى خطابها المؤرخ ٢ مارس سنة ١٩٥٦ والمقدم فى الحافظة رقم ٧ دوسيه . لكن المدعى اعترض بمقولة إنه يستدل لدخول الامتحان وأنه سجل هذا الاعتذار على الخطاب نفسه، وأما قيام الشركة بعلاج المدعى بعد ذلك التاريخ ودفع مرتبه حتى ٨ مايو سنة ١٩٥٦، فإن هذا لم يكن تأسيساً على استمرار خدمة المدعى لديها وإنما كان إعمالاً لنص المادة

للرسالة على الباخرة « يونيا » بموجب سند شحن رقم ١٧٢٣٢٢ وعند وصول الباخرة المذكورة إلى ميناء الاسكندرية في ١٩٥٥/٩/٢ قام المدعى عليه الثاني بتفريغ الرسالة ونقلها إلى المخازن الجمركية التي ائتمن لمندوبها عند الاستلام انها بحالة ظاهرة غير سليمة وبمجرد محتويات الصندوقين ائتمن وجود حجر قدره ٧٣ ك. ج. ولما كان المستوردين قد آمنوا على الرسالة لديها فقد دفعت لمقيمة هذا الحجر وقدره ٥٢٣م و٥٤٥ هـ ج وتنازلوا لهم عن كافة حقوقهم في الرجوع على الغير المسئول وذلك بموجب حوالة الحق وعقد التنازل مؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ولما كانت الشركة المدعى عليها الأولى تعتبر مسئولة عن تسليم الرسالة كاملة وسليمة باعتبارها امينة النقل البحري والمدعى عليه الثاني يعتبر أيضا مسئولا ليس بوصفه وكيلًا للمدعى عليها الأولى فقط بل بوصفه مقاولا لأعمال التفريغ والحراسة على الارصفة والنقل إلى المخازن الجمركية بأجر مستقل — لما كان ذلك فقد أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بما سلف يانه — ثم قدمت حافظتي مستندات تتضمن الحافظة الأولى سند الشحن وقانون وشهادة من مصلحة الجمارك وعقد تنازل وحوالة حق من محلات سليم وسمعان صيدناوى إلى الشركة المدعى مؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبوليصة التأمين الصادرة من الشركة المدعى إلى سليم وسمعان صيدناوى ثم عدة خطابات وتضمن الحافظة الثانية كتاب من المفوضية اليونانية بصورة من حكم استئناف .

وحيث إن الحاضر عن المدعى عليها قدم مذكرتين دفع فيها بعدم قبول الدعوى لرفها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ و٢٧٥ من قانون التجارة البحري وقال شرحا

إلى المعاهدة وجب إخصاصه لأحكام المعاهدة دون أى اعتبار آخر مثل جنسية المتعاقدين أو غير ذلك — وهو تفسير يؤدي إلى تعطيل تطبيق القوانين الداخلية على المواطنين . لذلك فقد اجمع الفقه والقضاء على ضرورة توافر شرطين لتطبيق المعاهدة أحدهما صريح نصت عليه المادة العاشرة وهو ان يصدر سند الشحن في إحدى الدول المتعاقدة أو المنظمة وآخر ضمنى هو أن يوجد تنازع بين القوانين أى توجد علاقة دولية بأن تختلف أطراف العقد جنسية ذلك أن المعاهدات الدولية لا تحكم إلا العلاقات الدولية .

٢ — يمكن لتطبيق أحكام المعاهدة على سند الشحن أن يكون صادرا في إحدى الدول الموقعة أو المنظمة إلى المعاهدة وإن يختلف طرفيه جنسية أيا كانت جنسيتها .

المحكمة

وحيث إن شركة روي جزال للتأمين أقامت هذه الدعوى بالصحيفة المعلقة في ١٩٥٥/١٢/١٩ إلى شركة الملاحة « ذى هلتيك ميديتريان لاينز » مالكة الباخرة يونيا والى سيدوج كوناكيس بصفته الشخصية وبصفته وكيل الشركة المدعى عليها الأولى طالبة الحكم بالزامهما بأن يدفعا لها مئتمنين مبلغ ٥٣٣م و٥٤٥ هـ جنيه والقوائد القانونية بواقع ٥٠٪ سنويا والمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ المجل وبلا كفالة وقالت شرحا لذلك إن محلات سليم وسمعان صيدناوى استوردت رسالة تحتوي على صندوقين هما ٥٥ ثوبا من الأقمشة الصوفية ، وقد شحنت هذه

بدليل ما جاء في كتاب المستشار القضاء للغوجية الملكية اليونانية بالقاهرة والمقدم في حافظة الثانية وإذا كان قد جاء في هذا الكتاب أنه لم يتم التصديق على المعاهدة بعد ، فإن هذا إجراء شكلي محض يقصد به إيداع الوثائق وأنه يمكن التوقيع على المعاهدة لسريانها في العلاقة بين ذوي الشأن هذا وقد نصت المادة الأولى من سند الفصح على تطبيق معاهدة بروكسل ومؤدى ذلك أن المتعاقدين قد اتفقا على تطبيق أحكام المعاهدة فلا يجوز القول بعد ذلك بأعمال المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارى البحرى كما أن المادة العاشرة من المعاهدة تنص على سريان أحكامها على كل سند شحن يعمل في إحدى الدول المتعاقدة وسند الشحن موضوع هذه الدعوى قد صدر في مرسيليا بفرنسا وليس في اليونان وقد استقر الفقه والقضاء الفرنسى على أن نطاق تطبيق معاهدة بروكسل هو أن يكون سند الشحن قد عمل في إحدى الدول المتعاقدة بغض النظر عن شخصية المتعاقدين والعبرة ليست بشخصية المتعاقدين أو بحفنة السفينة وإنما بموطن إضفاء القصد — ثم أنه إذا كان الناقل يونانى الجنسية فإن الفاحش كما هو ثابت من سند الشحن فرنسى الجنسية فمن ثم اختلف المتعاقدان موطنهما وعلى هذا يصنع النزاع للقانون الذى اختاره كل منهما وهو في حالة هذا النزاع معاهدة بروكسل - ومن الواضح أن أحكام المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى مقررة لمصلحة الناقل ولا تتصل بالنظام العام ومن ثم يمكن الاتفاق على مخالفة ما جاء بنص المادتين سالفى الذكر من دعى الناقل بالتنازل عنها - وهذا يتفق مع نص المادة ٢٢ من القانون الذى خاصه وأن المعاهدة قد صدر بها القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ وأصبحت

لهذا الدفع أن المدعى عليها الأولى شركة يونانية تابعة لدولة اليونان التى لم توقع على معاهدة سندات الشحن ولم تنضم إليها وطبقا للسادة العاشرة من المعاهدة المذكورة لا نرى أحكام المعاهدة على هذه الدعوى وطبقا للمادة ٢٢ من القانون المدعى فإن قانون التجارة البحرى هو الذى تنطبق أحكامه في خصوصية هذه الدعوى ولما كانت المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المذكور توجيان توجيه احتجاج في ٤٨ ساعة من تاريخ التسليم ورفع الدعوى في ٣١ يوما التالية له ، ولكن هذه الاجراءات لم تتخذ لأن الاحتجاج الذى وجه إلى المدعى عليه كذا في المأورخ ٢١/٩/١٩٥٥ لم يفته رفع الدعوى في خلال الواحد والثلاثين يوما التالية له إذ أعلنت صحيفة هذه الدعوى في ١/٣/١٩٥٦ ثم غلص الحاضر عن المدعى عليها من ذلك إلى التصميم على الدفع وقد قرر بمجلس ٢٠ مايو ١٩٥٦ أن هذا الدفع خاص بشركة الملاحة ووكيلها المدعى عليه الثانى وقسم حافظة مستندات رقم ٨ دوسيه تتضمن شهادة صادرة من هيئة اللويذ مؤرخة ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ جاء فيها أنه طبقا لدفتر سجلات الهيئة أن السفينة « يونيا » مملوكة لشركة هيلينيك ميديترانيان لاينز ومسجلة في مدينة وتحمل العلم اليونانى وتتضمن الحافظة أيضا شهادة من القنصلية العامة لليونان بالاسكندرية مؤرخة ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ جاء فيها أن السفينة المذكورة تحمل العلم اليونانى وتابعة لشركة خطوط هيلينيك ميديترانيان لاينز ومسجلة في ميناء مدينة باليونان تحت رقم ١٠٩١

وحيث إن الحاضر من المدعية قسم مذكرة أجلب فيها على الدفع السالف يانه فقال إن اليونان تعتبر إحدى الدول الموقعة على المعاهدة

تفسير يؤى إلى تعطيل خلق القوانين الداخلية على المواطنين . لذلك قد أجمع الفقهاء القضاء على ضرورة توافر شرط طير لطبق . المادة أجمعها . صريح نصت عليه المادة المشرقة وهو أن يصدر سند الشحن في إحدى الدول المتعاقدة . أو المضمنة وآخر ضمني هو أن يوجد تنازع بين القوانين أى توجد علاقة دولية بأن تختلف أطراف العقد جنسية ذلك أن المعاهدات الدولية لا تحكم إلا العلاقات الدولية - هذا ويبين من الاطلاع على سند الشحن موضوع هذه الدعوى وأنورخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ (المستند رقم ١ من حافظة المدعى رقم ٥ دوسيه) أنه قد صدر في مرسيليا بفرنسا وهي إحدى الدول المتعاقدة والموقعة على المعاهدة ومبرم بين الشركة المدعى عليها الأولى مالكة السفينة (يونيا) التي قلت البضاعة - وهي شركة يونانية حسيما بين من الاطلاع على الشهادتين القديمتين في حافظة المدعى عليها رقم ٨ دوسيه وبين *Agence Maritime Française* وهي فرنسية الجنسية حسباً تذكر المدعى ولم ينازعا فيه الحاضر عن المدعى عليها - وبذلك يكون الشرطان اللذان أجمع الفقهاء على ضرورة توافرها لطبق أحكام المعاهدة قد توافرا أما ما ذهب إليه الحاضر عن المدعى عليها من أنه يلزم أيضا توافر شرط ثالث من أنه ينبغي أن يكون ذور الثمان في العلاقة تابعين لدولة موقعة على المعاهدة أو منتظمة اليها وأن الشركة الناقلة يونانية الجنسية واليونان لم توقع على المعاهدة أو تنضم اليها - فإن هذا الشرط كما تقسم الفقهاء في أمره فيصمهم برى أنه ينبغي علاقة على الشرطين الأولين أن يكون السند في حيازة شخص تابع لدولة أخرى موقعة على المعاهدة وغريق آخر برى أن يلزم أنه يكون ذور الثمان في العلاقة تابعين لدولة موقعة على

بذلك قانونا من قوانين الدولة وينطبق عليها حكم المادة ٢٢ سالفة الذكر فضلا عن أن الدفع بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى لا ينطبق مطلقا بالإجراءات إذ أن الاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ لم يرسم له المشرع شكلا معيناً يجب التزامه ورفع الدعوى في خلال مدة معينة لا يبنى توافر شكل خاص . ثم استلزم الحاضر عن المدعى قائلاً إنه إذا سلم جدلاً بأن القانون البحرى هو الواجب التطبيق فإن الحجة التي توخاها المشرع من الأحكام الواردة في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ بحرى هي تلبية الناقل إلى المجر أو التلف الناتج بالبضاعة حتى لا يفوت عليه عناصر الدفاع عن نفسه بعد وقت طويل من كشف المجر وفي واقعة هذه الدعوى فإن المدعى عليها قد استغثت المجر عندما قام مندوبها بتسليم البضاعة إلى غارن المجر وبذلك يكون الغرض الذي تهدف إليه المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ قد تحقق ولا علة لتمسك بأحكامها ثم ساق الحاضر عن المدعى أحكام القف والقضاء في فرنسا ومصر في هذا الصدد - وانتهى إلى القول بأن الدفع المبدي إذا جاز اتسك به من جانب الناقل فلا يجوز اتسك به من جانب المدعى عليه الثاني بصفته الشخصية أى بصفته مفاولا للتفريغ - واختتم الحاضر عن المدعى دفاعه طالبا الحكم برفض الدفع مع التمسيم على طلباته .

وحيث إن المادة الماشرة من المعاهدة تنص على أن أحكامها تسمى على كل سند شحن يعمل في إحدى الدول المتعاقدة - والتفسير الحرفي لهذا النص يؤدى إلى القول بأن مجرد صدور سند شحن في إحدى الدول المتعاقدة أو المنتظمة إلى المعاهدة وجب إخضاعه لأحكام المعاهدة دون أى اعتبار آخر مثل جنسية المتعاقدين أو غير ذلك - وهو

٣٠١

محكمة الإسكندرية الابتدائية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - مقالو الفريغ . متى يسأ مشوية شخصية .
ب - مشوية الناقل البحرى . نطافها . سند
الصحن . التصرفه على إغناء الناقل من المشوية من لطف
الناشوء أثناء شحن البضاعة أو تفريغها . سجع .
شركة التأمين . وجوبها على المشولين عن الأضرار
المحاصلة ببضاعة . أساسه . الحلول والعرف البحرى .

المبادئ القانونية

١ - إن مقالو التفريغ يتبر في مثل هذه
الحالة لا وكلاء عن المرسل اليه بل بمثابة
المتعاقد الآخر co-contractant مع المرسل
اليه ، ومن ثم تصرف آثار مقالة التفريغ
acconage مباشرة إلى المرسل اليه الذى
تعاقد الربان لحسابه .

٢ - من المبادئ المسلم بها أن الناقل
ينظم بأن يسلم للمرسل اليه البضاعة كما هي
مينة بسند الشحن ومن ثم يكون مسئولا
إذا وجد عند الوصول عجز في وزن البضاعة
أو عددها أو تلف فيها كما أنه تقوم في
حقه قرينة قانونية على أن العجز أو التلف قد
حدث أثناء الرحلة البحرية طالما لم يتم
الدليل على أن ملحق البضاعة انما يرجع إلى
سبب أجنبي لا يده فيه ولا ينش عن ذلك
أن يكون سبب العجز معروف على وجه
التحديد لأن عدم معرفته لا يكتفى لرفع
القرينة المشار اليها .

إن المادة السابقة من معاهدة بروكسل

المعاهدة وفريق ثالث يرى أنه يكتفى لتطبيق احكام
المعاهدة أن يكون سند الشحن صادرا في إحدى
الدول الموقعة عليها أو المنتظمة اليها وأن يحتفظ
لأطراف العقد جنسية أيا كانت هذه الجنسية أى
سواء أكانوا تابعين لدولة موقعة على المعاهدة
أو تابعين لدولة غير موقعة - هذا ومع أنه
يبين من الإحلال على كتاب المستشار القضائى
بالمفوضية اليونانية المؤرخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦
(مستند رقم ١٠ حافظه رقم ١٠ دوسيه) أن
اليونان قد وقعت فعلا على معاهدة سندات الشحن
لكنها لم تصدق عليها بعد . ومع أن احدا من
الفقهاء لم يشترط إلا مجرد التوقيع دون التصديق
مع هذا فإن المحكمة ترجح ما ذهب اليه الفريق
الثالث في هذا الصدد وترى أنه يكتفى لتطبيق
أحكام المعاهدة على سند الشحن أن يكون صادرا
في إحدى الدول الموقعة أو المنتظمة إلى المعاهدة
وأن يحتفظ طريقه جنسية أيا كانت جنسيتها
وهو التفسير الذى ترى المحكمة أنه يتفق مع
نص المادة العاشرة من المعاهدة .

وحيث أنه لما تقدم جميعه تكون احكام
معاهدة سندات الشحن هي الواجبة للتطبيق وليس
أحكام قانون التجارة البحرى ويكون الدفع
المبدئى من المدعى عليهما استنادا إلى المادتين
٢٧٤ ، ٢٧٥ في القانون الأخير على غير سند
سلم متين الحكم برفضه .

وحيث أنه بالنسبة للوضع فإن المدعى
عليهما لم يقدمهما بعد بدقائهما فيه وترى المحكمة
تمكينهما من ابداءه .

(قضية شركة التأمين روجيئرال انشورانس كومياني
سند شركة الملاحة ذى هليكس مديونيات لايتز وآخر
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ كلى تجارى رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة محمد شبل عبد المقصود وسعد الشاذلى
واحد خيرات القضاء) .

التأفة الأمر الذي تأيد بقرار خبراء الويد الذين لحصوا الرسالة وقدروا ما أسببها من تلف بمبلغ ٨٨١ ملم و٦٣٠ جنيه قامت المدعية بدفعه إلى المستوردة التي تازلت عن كافة حقوقها قبل المشمول بموجب حوالة الحق والتنازل المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٥٥ ؛ ولما كان المدعى عليها مسئولين عن هذا التلف . الأولى بصفتها التأفة والثانية بصفتها مقاومة لأعمال التفريغ والنقل بالإضافة إلى أنها وكيلة المدعى عليها الأولى وبخطابتهما ودبا بدفع المبلغ المذكور امتنتا عن الوفاء عما احتل المدعية إلى رفع هذه الدعوى وطلبت في ختام صحيفة الحكم بالزامهما بأن تدفعا لها بمبلغ ٨٨١ ملم و٦٣٠ جنيه والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى التسديد والمصاريف والألتاب بحكم مشمول بالفاد المعجل وبلا كفالة . ورددت المدعية في مذكرتها الأولى هذا الذي سلف ؛ وقدمت إثباتا لدعواها الحافظة رقم (٥) من الملف ونحوى سند الشحن وإصال بأجرة التفريغ والنقل وقانونة بقيمة الرسالة وشهادة جمركية وتقدير الويدز بالتلف أيضا وبيان بقيمة الخسارة وخطاب بمطالبة المدعى عليه الثاني بقيمة التلف وخطاب من المدعى عليها الأولى للدعية بشأن التلف وبوليعة التأمين ثم قدمت بحافتها رقم ٩ من الملف عقد حوالة الحق والتنازل المؤرخ ٣ مارس سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن الحاضر عن المدعى عليها قدم المذكورة رقم (٧) من الملف وطلب فيها الحكم (أولا) بعدم قبول الدعوى المواجهة إلى المدعى عليها الثانية بصفتها الشخصية وذلك لرفساعل غير ذي صفة . (ثانيا) رفض الدعوى مع لزوم الدعية بالمصاريف والألتاب - وقال شرعا لدفع إن

نصت عل أنه ولا يمنع أى حكم من أحكام هذه المعاهدة أى ناقل أو شاحن من أن يكون في العقد إختافات أو شروطا أو تعضلات أو إعفاءات بصدد التزامات ومستويات الناقل أو السفينة بشأن الهلاك أو التلف الذي يلحق بالبضائع أو بشأن صيانتها أو العناية بها أو تغريتها قبل الشحن أو التفريغ من السفينة التي تنقل عليها البضائع بحراً ، وبناء عليه يكون الاعفاء المنصوص عليه في البند الثاني من سند الشحن التضمن عدم مساءلة التأفة عن الهلاك أو التلف الناشئ قبل شحن البضائع أو بعد تغريتها من السفينة . يكون هذا الاعفاء شروطا بمقتضى نصوص سند الشحن ومعاهدة بروكسل التي وافقت عليها مصر بمقتضى القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ والمرسوم باصدار المعاهدة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ .

الحكمة

من حيث إن المدعية أقامت هذه الدعوى سند المدعى عليها بصحيفة معلقة في ٢ أبريل سنة ١٩٥٥ جاء فيها ما ملخصه أن دار التحرير للطباعة والنشر استوردت رسالة من ورق الجرائد عبارة عن ٤١٠ لفة ملاكة الجمهورية ؛ وقد شحنت عل الباخرة « أوستيل أرشكتك » وعند وصولها إلى ميناء الاسكندرية في ٨ مايو سنة ١٩٥٤ قام المدعى عليه الثاني بتغريتها بأجر وتسلمها إلى المخازن الجمركية التي ثبت لها أن بعض لفات الرسالة عمرة ومشوهة ظاهرا بحالة رديئة وقد سجل ذلك بوصول استلام البضاعة المعلى لشركة

قالت إن الثالثة مسؤولة أيضا عن تلف الثلاثة لفات ساقفة الذكر لأن الرهان قد تسلمها مع باقي الرسالة بموجب سند الشحن ثم تركها على الأرصفة بجوار منبر المياه دون أن يعنى بنقلها إلى مكان أمين آخر حتى يتم شحنها بما يعد قصيرا جسيما من الناقل لا يجوز فيه الاعفاء بنص المادة ٢١٧ مدنى ، واستطردت تقول إنه إذا أثبت المدعى عليها أن ما أصاب الرسالة من تلف عند الثلاثة لفات قد وقع في غير الرحلة البحرية . فإنه يمكن مساءلة المدعى عليها الثانية عن هذا التلف لأنه يكون قد حصل في قرة ما بعد التفريغ والبضاعة في حوزتها وانتهت المدعية من كل ما تقدم إلى التصميم على طلباتها الدار إليها آنفا .

« وحيث إن المدعى عليها الثانية لها صفة في الدعوى لأنها وكيلة عن الثالثة المدعى عليها الأولى وقد اختصمت بهذه الصفة ولم تنكرها . أما اختصاصها بصفتها الشخصية كقاول لأعمال التفريغ ثابت من سند الشحن أنه نص في بنده السادس على أن تفريغ البضاعة أو تفويرها أو وضعها على رصيف الميناء يكون على نفقه وتحت مسؤولية أصحابها .

ومؤدى ذلك أن مقاول التفريغ يعتبر فيمثل هذه الحالة لا وكيل عن المرسل اليه بل بمثابة المتعاقد الآخر contractant - مع المرسل اليه ، ومن ثم تنصرف آثار مقاول التفريغ acconge مباشرة إلى المرسل اليه الذى تعاقد الرهان لحمايه . (مبادئ القانون البحرى للدكتور مصطفى طه بند ٣٧٢ ص ٣٥٢) ومن ثم يكون للدعى عليها الثانية شخصيا صفة في الدعوى كقاول التفريغ ويكون الدفع المبدى منها بغير قبول الدعوى الموجبة إليها شخصيا

وكيل السفينة لا يجوز مساءله شخصيا إلا إذا ارتكب خطأ شخصيا يستوجب مساءله بهذه الصفة لأنه يعمل باسم السفينة ولحسابها وتحت مسؤوليتها ؛ لما كان ذلك وكان التلف أصاب الرسالة قبل شحنها في السفينة على ما بين من السند رقم ٣ من حافظة المدعى عليها فإن الصلة بين التلف وبين خطأ المدعى عليه الثانى تنقطع ومن ثم يصح الدفع في حقه ؛ ثم قال إن التلف كان نتيجة انفجار منور مياه أثناء توصيل المياه إلى السفينة كما هو ثابت بالسند المشار إليه أى أن التلف أصاب الرسالة قبل شحنها وهو ما تحفظت بشأنه الشركة الثالثة فصحت في البند الثانى من سند الشحن على إعفائها من المسؤولية عن أى هلاك أو تلف يحصل قبل شحن البضاعة أو بعد تفريغها من السفينة ، ولذلك فلا مسؤولية على الشركة الثالثة لأنه لم يكن لها بدقيا أصاب الرسالة من تلف قبل شحنها ومن ثم تصح الدعوى مناهرة الأساس متينة رفضها . وقدم المدعى عليها تأييدا لدعائها الحافظة رقم (٦) من الملف مضمينين إياها سند الشحن وشهادة رسمية من حكومة كندا تفيد أن مياه أحد صنابير ميناء الشحن اتلفت الرسالة .

« وحيث إن المدعية عقيمت على ما أثاره المدعى عليها من دفاع في مذكرتها الأخيرة فقالت إن التلف الذى لحق الرسالة قبل الشحن ليس هو كل التلف وإنما ينحصر في ثلاثة لفات بنحفظ الرهان في سند الشحن في حين أن التلف أصاب ١٨١ لفة على ما جاء بقرار القويذ ومفاد هذا أن باقي اللفات الثلاثة أصابها العوارة أثناء قرة الرحلة البحرية لاحتمال رصها في مكان غير مناسب من السفينة في تناول مياهها ؛ ثم

وحيث إن تلف الذي أصاب البضاعة إنما لحقها على دفعتين الأولى قبل الشحن إذ تلفت ثلاثة لغات من الورق في ميناء الشحن بلا نزاع بين الطرفين، وكما هو ثابت من المستند رقم ٢ من حافظة المدعى عليها، وهذا التلف تحفظت بشأنه المدعى عليها الأولى في سند الشحن فحمت في البند الثاني منه على إعفائها من المسؤولية عن أي هلاك أو تلف يحصل قبل شحن البضاعة، أما التلف الثاني فقد أصاب ١٧٨ لغة من الرحلة على ما جلد بتقرير القريز المرفع من المدعية (المستند رقم ٥ من حافتها رقم ٥ من الملف) ويتعين بعد ذلك تحديد مسؤولية المدعى عليها الأولى من نوعي التلف.

وحيث إن المادة السابعة من معاهدة بروكسل نصت على أنه لا يمنع أي حكم من أحكام هذه المعاهدة أي ناقل أو شاحن من أن يكون في العقد إعفاءات أو شروطاً أو تحفظات أو إعفاءات بحدود التزامات ومسؤوليات الناقل أو السفينة بشأن الهلاك أو التلف الذي يلحق بالبضائع أو بشأن صيانتها أو العناية بها أو تخزينها قبل الشحن أو التفريغ من السفينة التي تنقل عليها البضائع بحراً، وبناء عليه يكون الإعفاء المتصور عليه في البند الثاني من سند الشحن المتضمن عدم مساءلة الناقل عن الهلاك أو التلف الناشئ قبل شحن البضائع أو بعد تقريبها من السفينة - يكون هذا الإعفاء مشروطاً بمقتضى نصوص سند الشحن ومعاهدة بروكسل التي وافقت عليها مصر بمقتضى القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٥ والمرسوم بإصدار المعاهدة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ (استئناف استكثارية ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ - مجلة التشريع ص ٤٨٧).

لرفقا على غير ذات صفه على غير أساس متعين القضاء برفقه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على تقرير الخبراء الذي تسند اليه المدعية في المطالبة بالتعويض الذي لحق البضاعة والمقدم في حافتها رقم ٥ من الملف بأن سبب التلف يرجع إلى الاصطدام والحركة والضبط في عابر السفينة وأثناء عمليات التداول .

وهذا يدل على أن التلف الذي لحق البضاعة - عدا ثلاثة لغات منها تلفت قبل شحنها في ميناء الشحن - إنما أصابها في عابر السفينة أي في فترة الرحلة البحرية .

وحيث أنه وقد استبان أن التلف الذي لحق البضاعة لم يحصل أثناء عملية التفريغ قال مساءلة المدعى عليها الثانية شخصياً يفتها مغاوير التفريغ تكون على غير أساس ولا سند لها ويتعين لذلك القضاء برفض الدعوى بالنسبة لها بهذه الصفة .

وحيث أنه من المبادئ المسلم بها أن الناقل يلزم بأن يسلل للرسالة اليه البضاعة كما هي مهيئة بسند الشحن ومن ثم يكون مسؤولاً إذا وجد عند الوصول عجز في وزن البضاعة أو عددها أو تلف فيها كما أنه يقوم في حقه قرينة قانونية على أن العجز أو التلف قد حدث أثناء الرحلة البحرية طالما لم يقدّم الدليل على أن ما لحق البضاعة إنما يرجع إلى سبب أجنبي لا يده فيه ولا يفتى عن ذلك أن يكون سبب العجز معروف على وجه التحديد لأن عدم معرفته لا يكفي لرفع القرينة المشار إليها (المرجع السابق ص ٤٨٦ ، ص ٤٨٧) .

انتهى إليه الخبير في تقريره السالف بيانه وقيمة ذلك ٢٨٨١ م و ٦٣٠ ج عما فيه مصاريف وانساب الخبير وذلك على التفصيل الوارد بكشف المدعية المؤرخ ١٨٨٠ م من ١٩٥٥ (المستند رقم ٧ من حافضتها رقم ٦ من الملف) والذي لم تطلع عليه المدعى عليها الأولى بشيء ما ، ولما كان هذا المبلغ هو قيمة التعويض عن نوعي التلف فينضم منه ما أصاب الثلاثة لمات من تلف قبل الشحن والذي قدره المحكة بمبلغ ٤٥٦ م و ١٠ ج بما لها من مطلق السلطة في تقدير التعويض وعلى أساس أن قيمة التلف جميعه ٢٨٨١ م و ٦٣٠ ج وإن العواربة لحقت ١٨١ لغة من الورق (أى $181 \times 630 = 114030$) وبذلك تكون قيمة

التلف الذى أصاب الورق اثناء الرحلة البحرية هو ٢٨٨١ م و ٦٣٠ ج - ٤٥٦ م و ١٠ ج = ٢٤٢٥ م و ٦٢٠ ج ، وحيث إنه لما تقدم جميعه ولأنه يبين من الاطلاع على عقد الحوالة المؤرخ ٣ مارس سنة ١٩٥٥ أن الشركة المدعية وهى شركة تأمين دفعت للرسل إليها تعويضاً عن الضرر الذى أصابها ووافقت هذه الأخيرة على أن تحمل عليها فى كافة دعاويها وحقوقها قبل التغير المشمول ، كما أن العرف البحرى قد جرى من قديم على حلول المؤمن بقوة لقانون فى الحقوق والدعاوى التى تكون للمؤمن له قبل التغير (المرجع السابق ١١٨٠ ص ١٠٥٩ والتأمين والعقود الصغيرة للدكتور محمد على عرفة طبعة ٥٠ ص ١٨٧ والاحكام المشار إليها فيها) فانه يعين الزام الشركة المدعى عليها الأولى وتمثلها بالاسكندرية وكيبتها المدعى عليها الثانية بأن تدفع لشركة المدعية مبلغ ٤٣٥ م و ٦٢٠ ج .

والقضاء من ٣ ص ٤٧) ولذلك فلا مسئلة على المدعى عليها الأولى (الثالثة) عن هذا الجزء من التلف ومن ثم تكون دعوى المدعية بالالبية لهذا التلحق في غير محلها ويصير لذلك رفضها .

، وحيث إنه بالنسبة للجزء الآخر من التلف فانه قد وقع اثناء الرحلة البحرية كما سلف بيانه ومن ثم تكون المدعى عليها الأولى مسئولة عن ذلك التلف خاصة وانها لم تثبت أن التلف إنما يرجع إلى سبب أجنبي لا يدها فيه

، وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير خبير الوبيلز (المستند رقم ٥ من حافظة المدعية رقم ٥ ملف) أنه تضمن ما يفيد أن الخبير المذكور توجه إلى المخازن البحرية وشاهد ١٨١ لغة من الورق اغفلتها بمزقة وبحالة سيئة جداً والورق جزء منه ممزق كثيراً والجزء الآخر متوسط التمزق والجوانب ممزقة وبحالة رديئة وانتهى إلى تحديد سبب التلف على الوجه الآتى :
٥٥ رجلة ٥ / ١٠ ، ٤٥ رجلة ٩ و ١ / ٢٠ ،
٦٠ رجلة ٧ و ١٤ / ١٥ ، ١٥ رجلة ٨ و ٢٣ / ٦٠ ،
٥ رجلات ٤٤ و ١ / ٢٠ ، وقدر التلف النسبي حسب السعر الموجود بالسوق بمبلغ ١٤ ج عن كل ١٠٠٠ كيلو ثم ارجع سبب التلف إلى الاصطدام والحركة والعتق في عتابر السفينة وائناء عمليات التداول .

، وحيث إن المحكة تأخذ بهذا التقرير إذ لا يوجد فى الدعوى ما ينفيه أو ينقضه ولم تقدم المدعى عليها الأولى أى معلن عليه وبذلك يكون ثابتاً لدى المحكة أن البضاعة موضوع هذه الدعوى قد لحقتها تلف على النحو وبالمقدار الذى

بالمصاريف المناسبة لما قضى به عملاً بنص
المادتين ٣٥٧، ٣٥٩ مرافعات .

د وحيت إن النفاذ المسجل بشرط الكفالة
واجب بقوة القانون لأن هذا الحكم صادر في
مادة تجارية عملاً بالمادة ٤٩٧ مرافعات .

(قضية شركة مصر للتأمين ضد شركة استبان سنيم
شيب لاين وأخرى رقم ٦٢٢ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى
رقم ٥٦٥ وعضوية السادة الأستاذة عبد الوهاب إبراهيم
أحمد خيرت ومحمود حسن القضاء) .

د وحيت إنه بالنسبة لطلب القوائد فإن
المحكمة ترى القضاء لها بالنسبة للبلغ المثار إليه
من تاريخ صدور الحكم حتى التسديد باعتبار
أن قيمة التعميم من التلف لم تتحدد ومقداره
لم يعلم إلا من هذا التاريخ وبواقع ٥ ٪ طبقاً
للمادة ٢٢٦ مدنى .

د وحيت إن المدعية قد أخفقت في بعض
طلباتها فترى المحكمة إزام المدعى عليها الأولى

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٢ - التقدير على أساس الضربة فيه
مقتلة العدل والاستمرار وهو الأول أن
يكون مناط التقدير لتحديد الاختصاص عملاً
بالمادة ٣١ مراقبات .

الحكمة

وحيث إن المدعى أقام هذه الدعوى بمرسيتها
المعلقة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ طالباً الحكم
بأحقية لأخذ الألبان المبيعة وهي ١٥ ط
و ١٥٠ من الموضحة الحدود والمسالمة صحيفة
الدعوى والمبايع من المدعى عليه الثاني ومورث
المدعى عليهم الثلاثة بصفتها إلى المدعى عليه
الأول نظير الترخ الذي جعل به البيع وقدره
١٢٣ جنيناً و ٣٣٣ ملياً والذي قام بإبداعه في
المواعيد القانونية مع تسليمه العين للمدعى مع
استعداده لدفع ما عسى أن يظهر زيادة عن هذا
الثمن والمبيعات مع حفظ حقه في مناقشة هذه
الزيادة إن وجدت الخ ما جاء بالطلبات الختامية
وقال شرحاً لفساده له وصل إلى أنه المدعى
عليه الأول اشترى العقار الموضح بالجدول أعلا
الصحيفة من المدعى عليها الثاني ومورث المدعى
عليها الثلاثة بصفتها شمن قدره ١٢٣ جنيناً
و ٣٣٣ ملياً ونظراً لأنه شريك على الشيوع في
العين المبيعة وهي واردة في تكليف مورث
المرحوم الزارع عن - فن حقه أخذها بالقبضة -
أبدى رغبته بإعلان ومضى تم إعلانه كما أودع

٣٠٢

محكمة صدقة الجزئية

٢٦ مارس سنة ١٩٥٦

١ - الدفع بعدم الاختصاص النوعي اعتماداً على أن
القيمة الحقيقية للعين المشغوع فيها أكثر من نصاب
المحكمة الابتدائي . تحقيقه قبل بحث الموضوع - تقوية
الدعوى مادة - التتوم عند المنازعة - الأساس القريبي
للعين - جعله أساساً لتقدير قيمة الدعوى الحقيقية ولو
كان الثابت بالمستندات يزيد عليها أو ينقص .

المبادئ القانونية

١ - وإن كان المتنازع هو أن يقدر المدعى
قيمة دعواه في الصحيفة إلا أن هذا يتم جرياً
رواء العرف من ناحية وما أوجبته لائحة
الرسوم من ضرورة توضيح المدعى لقيمة
الدعوى لتقدير الرسوم المستحقة وأيضاً
نظراً لعدم المنازعة من جانب المدعى عليه
في أغلب الأحيان .

٤ - عند المنازعة يمين جعل للضريبة
أساس التقدير حتى ولو كانت المستندات
ثبت ما يزيد على القيمة الحقيقية أو ما ينقص
طالما كانت المنازعة مبنية على الدفع بعدم
الاختصاص النوعي للمحكمة اعتماداً على أن
القيمة الحقيقية للعين أكثر من نصاب
المحكمة الابتدائي .

التوى من النظام العام لا يشعر بانقضى الطرفين ولا حسب أحوالهم ومستندتهم .

وحيث إن الاختصاص النوعى المحدد بمقتضى المادة ٤٤ من قانون المرافعات بالنسبة للدعوى المدنية والتجارية التى لا تجوز قيمتها ٢٥٠ ج كما أن المادة ٥١ من القانون سالف الذكر حددت اختصاص المحاكم الابتدائية بالنسبة لجميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية وقد تكلمت كل من المادتين عن قيمة الدعوى وقد رسم القانون الطريق لتقدير قيمة الدعوى فى المواد ٣١ - ٤٤ مرافعات .

وحيث إنه وإن كان المبادئ هو أن يقدر المدعى قيمة دعواه فى صحيفة وأن هذا جريا وراء العرف من ناحية وما أوجبه لأئحة الرسوم من أن يبين المدعى فى صحيفة دعواه قيمتها لتقدير الرسوم المستحقة وأنها نظرا لعدم منازعة المدعى عليه فى أغلب الأحيان فى قيمة الدعوى مما أدى لأن تكون القيمة التى يقدرها بالصحيفة هى المناط الذى يتخذ أساسا لتبين الاختصاص ومعرفة قابلية الحكم للاستئناف من عدمه .

وحيث إنه إزاء هذا يتعين جعل الضريبة أساسا للتقدير حتى ولو كانت المستندات تثبت ما يزيد عليه أو ما ينقص عنه لأن التقدير على أساس الضريبة هو نقطة العدل والاستقرار فى الأول أن يكون مناط التقدير لتحديد الاختصاص عملا بالمادة ٣١ مرافعات

وحيث إن المدعى طلب رفض الدفع على أساس أن القيد المسجل الذى يستند إليه حاسم فى جعل التمس أقل من نصاب المحكمة الجزئية وهو حجة بين المتنازعين وبالنسبة للغير .

وحيث إن القيد هو حجة بالنسبة للمتنازعين

التمس الحق الذى حصل به البيع خروا محكمة صدقا الجزئية فى ٧ فبراير ١٩١٦ .

وحيث إن المدعى دلى على صحة دعواه بالاستناد بقيد اشترى المسجل الذى قدم صورته الفوتوغرافية والثبات فيها أن الأرض المبيعة فى تكليف مورثه الزوج محمد كا أعلن الرغبة وأودع المبلغ ورفع الدعوى فى المواعيد القانونية وقدم مذكرة شارحة لأفعاله .

وحيث إن المدعى عليه قدم مذكرة بدعائه تتضمن عدة دفعات .

(أولا) عدم اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل فى الدعوى نظرا لأن التمس الحقيقى الذى يبيع به المدين موضوع الشفعة هو ٦٧٠ جنيتها و ٢٢٠ مليا وقدم للتدليل على صحته دعوى حرقا مؤرخا ٢٧ يونيه سنة ١٩٥١ تتضمن بيع مساحات بثمن قدره ١٠٠٠ جنيه تدخل ضمنها المساحات موضوع الدعوى وأن هذا القيد صادر من المرحوم صيد الرؤوف محمد الزارع الذى توفى سنة ١٩٥٤ وأصبح له تاريخا ثابتا بهذه التوثيق وأن التمس الوارد بالقيد المسجل خفض بقصد المرحوب من رسوم التسجيل والمحول عليه حقيقة هو قيمة التمس الذى تمت به الصفقة المشعور فيها وقت التعاقد .

(ثانيا) الدفع بسقوط حق المدعى فى الأخذ بالشفعة لتنازله عن هذا الحق قبل البيع وبعده .

(ثالثا) الدفع بسقوط حق المدعى فى الأخذ بالشفعة لعدم استيفائه الاجراءات التى نص عليها القانون لأنه لم يودع كل التمس الذى حصل به البيع وهو ٦٧٠ جنيتها و ٢٢٠ مليا .

وحيث إنه يتعين البت فى الاختصاص أولا قبل التعرض للوضوع خصوصا وأن الاختصاص

المبادئ القانونية

١ - ليس لزاما كلاً نص القانون على الالتزام أن يكون مصدر ذلك الالتزام هو القانون ، وبالتالي تبين لمرة مصدر الالتزام الرجوع إلى سبب نشوئه . فلو كان للارادة أو العمل دخل مباشر في قيامه وترتيبه ادى القانون عن أن يكون مصدره المباشر إلى مرتبة المصدر غير المباشر .

٢ - لا مراء في أن القانون القاضي بفرض الرسوم وتنظيم تحصيلها لا يعتبر من حيث المصدر سوى مصدر غير مباشر للالتزام بدفعها وإنما تتخذ مصدرها المباشر في العلاقة القانونية التي تقوم بين الملتزم بدفعها وبين الحكومة والتي بموجبها يلتزم شخص بدفع رسم معين مقابل التزام الجهة المحصلة بالقيام بعمل معين ومن ثم إذا تخلف احد الالتزامين سقط الالتزام المقابل بالنتيجة وحق لصاحبه عدم تنفيذ ما التزم به أو استرداد ما اوقاه تنفيذاً له .

المحكمة

• حيث إن الشركة المدنية اقامت هذه الدعوى مالبة بحقيقة اقتضاها المصلحة إلى المدعى عليه بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ المحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٨١٠ مليون و ١٣٨ جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة - وجه في شرح للمدعى أن الشركة المدنية سلت عن طريق محليها (الأسكنة فريد فنانوري) مبلغ ٨١٠ مليون

وأجابا بن تغير بالنسبة لقل المكي فقط نتيجة لعملية تسجيل أما بالنسبة للثمن فهو مقيد للطرفين فقط ولا يعتبر حجة بالنسبة للغير .

• وحيث إن المحكمة إذا اختلف الطرفان على الاختصاص النوعي وهو انه من النظام العام ويتعمد التحقق من قيمة الدعوى قبل الدخول في موضوعها لذلك يلزم اعمال النصوص الخاصة بتقدير قيمة الدعوى بغض النظر عما إذا كانت بالثمن الذي يدعيه المدعي أو الذي يدعيه المقتري فان هذا أمر لم يأت أو ان تحقيقه بعد .

• وحيث إن المحكمة ترى توبراً للدعوى واستجلاء الحقيقة تدب غير زواحي تكون مهمته الانتقال للدرية للاطلاع على المكلفات والتحقق من سرالضريبة لاين موضوع الدعوى ثم ضربها في ٦٠ لتقدير قيمة الدعوى القانونية توصلنا لحديد الاختصاص بطريق لا لبس فيه ولا غوض .

• وحيث إن موضوع الدعوى لم يفصل فيه بعد فيتين لوجود البت في المصروفات عملاً بالمادة ٣٥٦ مرفعات .

(قضيت على انزاله عند محمد محمد بنيت موسى وآخر رقم ١٤٦ سنة ١٠٥٦ برئاسة السيد الأستاذ نجيب ومسا القاضي) .

٣٠٣

محكمة الدوب الأحمر الجزئية

٢٩ يناير سنة ١٩٥٧

١ - الالتزام . القانون مصدره . غير لازم .

ب - الالتزام يدفع رسوم التوثيق . سبب نشوئه .
الملتزم من الطرفين . تخلفه أحد الالتزامين .

الإدارى والمالى جاء بها انه اشارة إلى الطلب المقدم بتاريخ ١ يونيه سنة ١٩٥٤ قيد بأنه قد قرر عدم رد شيء من الرسوم المدفوعة على المحرر موضوع الطلب .

وحيث إن الحاضر عن المصلحة المدعى عليها دفع بجملة ١٥ أبريل سنة ١٩٥٦ بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة استنادا إلى أن الرسم المطالب بردها دفعت من شخص بخلاف الشخص الذى اعلم الدعوى .

وحيث انه وإن خلت مذكرة المصلحة المدعى عليها المقدمة لجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ من أى اشارة إلى الدفع المذكور بما قد يحث على الاعتقاد بأن الدفع غير جاد فى الفسك ، فإن الدفع على كل مردود بأن مشروع الغاء الوقف والزمن المترو عنه أفا قد ثبت تقديمه من الاستاذين فريد زناهرى واسكندر مصور الحاميين بصفتهم وكيلين عن الشركة المدعية حسبما أشير اليه فى البند اثناس من المشروع المذكور وهما ذات الحاميين الذين توليا اقامة الدعوى الحالية عن الشركة المدعية بموجب التوكيل الرسمى رقم ٢٥٤٠ سنة ١٩٥٠ م القاهرة المشار اليه بأولى جلسات المرافعة ، ومن ثم كان الدفع جديرا بالرفض لعدم التأسيس .

أما عن الموضوع فإن الحاضر عن المصلحة المدعى عليها انتهى فى مذكرته ساقفة الذكر إلى طلب رفض الدعوى . وضحنا أن المبلغ المطالب برده منه مبلغ ٧١٠ م ٢٠ ج مقابل رسوم دمة تمصت لحساب مصلحة الضرائب ، ولا يجوز بحال من الأحوال ردها لطيفا لنص المادة ١٠٩ ٢٢٤ سنة ١٩٥١ أما بالنسبة لبق المبلغ وبتردد ١٠٠ م ١٢٦ ج من جهة الرسوم التى جعلت

و ١٣٨ جنيه لحزينة مكتب القاهرة بموجب القسيمة رقم ١١٦٨٣٥ رسوما مستحقة على مشروع الغاء وقف ورهن محتويا ذلك المبلغ على رسوم نسيئة وأخرى غير نسيئة ، ولا يتم المشروع وعدل عنه طرقة تقدمت المدعية عن طريق عاميها — بطلب مؤرخ ١ يونيه سنة ١٩٥٤ برد الرسوم المدفوعة عن عقد لم يتم فورد اليها خطاب مؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ من إدارة التفتيش الإدارى والمالى بمصلحة أشهر العقارى وتـ رتب بأنه قد قرر عدم رد شيء من الرسوم المدفوعة عن المحرر المشار اليه — ومن ثم اضطرت الشركة إلى اداة هذه الدعوى بطلب رد الرسوم المدفوعة — وقدمت المدعية تدعيا لدعواها حافظه أودعت بجملة ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ محتوية على :

١ — مشروع الغاء وقف ورهن رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ مأدوية السيدة زينب مؤثر على هامشه بمفردات الرسوم المستحقة عليه وتبلغ فى مجموعها المبلغ المطالب به وهو ٨١٠ مليم و ١٣٨ جنيه وذيلت التأشير بأخرى قيد سداد تلك الرسوم بالإيجال رقم ١٠٦٨٣٥ فى ١١ مارس سنة ١٩٥٤ وجاء بأعلا الطلب انه أعلى رقم ٤٣١٥ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣

٢ — الإيجال الرقم ١١٦٨٣٥ أشار اليه يفيد سداد الاستاذ زناهرى بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٤ مبلغ ٨١٠ مليم و ١٣٨ جنيه قيمة الرسوم المستحقة عن الغاء وقف ورهن طلب ٤٣١٥ سنة ١٩٥٣ السيدة .

٣ — وأخيرا اداة مؤرخة ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ صادرة إلى السيد فريد زناهرى الشاى عن مصلحة الشهر العقارى والتفتيش لإدارة التفتيش

وانتشرع المؤرخ ١٧/١/١٩٥٥ إلى مدير عام إدارة المحاكم بوزارة العدل مفاده أن قوى قسم رأى مجتمعا المصادرة بملحة ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٤ التي قضت بعدم رد رسوم طلبات الصور والشهادات والمستخرجات إذا عدل صاحب الشأن عنها قبل عمل الإجراء بشأنها، من العمومية بحيث تندرج تحتها الحالات الثلاث المستفسر عنها الخاصة برسوم مشروعات المحررات المقدمة لمصلحة الشهر العقاري ورسوم طلبات الصور والشهادات والمستخرجات المقدمة لأقسام كتاب المحاكم ورسوم صحف الدعاوى وضمنها استيفاء الديون الناشئة بالكتابة والأوامر على الدائنين.

« وحيث إن الشركة المدعية ودت على ما تقدم بأن القسرى المشار إليها لغة للقانون والمنطق ولا تصدر مجرد رأى غير ملزم للحكمة لوكيل مجلس الدولة بأن قوى سابقة من قسم الرأى يمكن سحبها وتطبيقها على حالات أخرى بطريق القياس، إذ أن القانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ المنطبق على النقوى ليس به نص مانع من رد الرسوم وليس فى إعطاء إيصال بمناد الرسم من المصلحة المدعى عليها ما يعتبر بدءا بالتنفيذ يمنع من أعمال نظرية الأثر. على حساب الغير (مذكرة المدعية المقدمة لملحة ١٢ يونيه سنة ١٩٥٦) -

« وحيث إنه يخلص للحكمة من استعراض ما تقدم أن الخلف بين طرفى الدعوى ينحصر فيما تراه الشركة المدعية من أن سبب التزاما بإداء الرسم هو التزام المصلحة المدعى عليها بإداء خدمة لما تتمثل فى تسجيل العقد المقدم منها مشروعه فذا تخلف أحد الالتزامين فقد الالتزام الآخر سببه ويحق للملزم به التمسك به

لحساب الشهر العقارى فإن المادة الثامنة من القانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ الخاص برسم التسجيل والمحفظ (المعدلة بالقانون ٦٣ سنة ١٩٤٨) نصت على أنه « تطبق فى مواد الشهر العقارى الأحكام الواردة فى قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية والشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم ونحصيلها ورددها وإنشاءه فيها ... الخ، وأنه بالرجوع إلى القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فإن المادة ٦٦ منه قضت بأنه لا يرد أى رسم حصل بالطريق لأحكامه إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه، وحددت المادة ٢٢ منه الحالات التى يجوز فيها الرد وليست حالة عدول أصحاب الشأن عن التوقيع على المشروع المطالب برد رسومه ضمن الحالات التى أجاز فيها القانون الرد، كما أن القاعدة العامة فى تفسير قوانين الرسوم وتطبيقها هى قوانين متعلقة بالنظام العام - أنه لا يجوز التوسع فى تفسيرها أو تأويلها أو القياس عليها، فضلا عن أن اللائحة المالية للبيزانة والمحسابات تنص فى مادتها ٢٥٨، ٢٥٩ على عدم رد الرسوم فى حالة عدول المطالب عن طلبه سواء كان الملوك قبل عمل المباحث التقييمية أم بعده، أو إلى بحث المصلحة بالفرض المقصود منه من عدمه وذلك لأنه متى أدرجت مصلحة الشهر العقارى الرسم المحصل ضمن حساباتها فإن هذا يعتبر بدءا لتنفيذ التزاماتها بإداء الخدمة إلى مقدم الرسوم وبالتالي لا يمكن القول بأن الرسم ما هو إلا مقابل الخدمة التى تقوم بها المصلحة فإذا عدل مقدم الطلب بعد ذلك عن طلبه أو مشروعه يجب أن يعمل بخسارة مادفقه من الرسوم وقدم الحاضر عن المدعى عليه بملحة المرافعة صورة مطبوعة مكتتاب. وكيل مجلس الدولة يقضى للرأى

واسترداد أتم، لوقاف به في حين أن المصلحة المدعى عليها تعتبر سبب التزام المدعية هو القانون تنصحه انظمة لقيمة وطريقة سداد الرسم وحالات وده .

وحيث إنه ازاء ما تقدم تبين البحث -
بادى - ذى بدء - في ماهية المصدر المباشر للالتزام المدعية بدفع الرسم ، فان القانون كما يكون مصدرا مباشرا للالتزام يكون أيضا مصدرا غير مباشر له حتى أن الترتيب القلبدى لمصادر الالتزام يجعلها خمسة مصادر حسبما أخذ به قانون نابليون بعد ان كانت تنحصر امام القانون الرومانى في الجريمة والمقد وأسباب أخرى غنفة ، ذلك الترتيب القلبدى قد قال منه الفقه والتشريع الحديث إلى ان ظهر رأى يجمعها جميعا في المقد والقانون (الاستاذان Touliér , Planiol) موضحا أن الالتزامات اما ان تستند إلى القانون وأما ان تنشأ على أثر عمل صادر من المدين أو الدائن ، وانتهى القانون المصرى في تقييده الجديد إلى عدم ايراد نص خاص بتعداد مصادر الالتزام بعد ان كانت المادتان ٩٣ ، ١٤٧ في القنين القديم تجعلها الاتفاق والفضل والقانون ، وخلص الدكتور السنهورى إلى ان الوقائع هى مصادر الروابط القانونية وهى اما طبيعة أو اختيارية . والثانية اما اعمال مادية واما اعمال قانونية والاعمال القانونية اما ان تكون صادرة من جانب واحد أو من جانبين والقانون من وراء كل ذلك يحيط فهو الذى يحدد الآثار القانونية التى ترتب على الاعمال والوقائع جميعا (اوسيط جند ٣٢ ص ١٣١) أى انه وإن كان القانون هو المصدر الأساسى لكل التزام يحدد أوكانه ويبين أحكامه وآثاره ، إلا أنه قد توجد لوقايفت على مصدرها

المباشر بجانب القانون مصدرها غير المباشر وهى المقد والعمل غير المنروع والاثراء على حساب الغير ، ومن ثم فليس لزوما كل نص القانون على الالتزام ان يكون مصدرا ذلك الالتزام هو قانون ، وبالتالى تبين انه مصدر لالتزام الرجوع إلى سبب نشوءه فى كان للارادة أو العمل دخل مباشر فى قيامه وترتيبه اوتد القانون عن ان يكون مصدره المباشر إلى مرتبة المصدر غير المباشر .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم ترى المحكمة أنه بالنسبة للالتزام بدفع الرسوم يتعين بحث ما إذا كان للادارة أو العمل دخل مباشر فى قيامه من عدمه وتستخلص المحكمة من بحث الفوائين الخاصة بالرسوم انها لا تعدد نوعين :

أولا - الرسوم التى تستحق دون تدخل أية إرادة أو عمل من جانب الملتزم بادائها أو من جانب الحكومة المحصلة لها مثل رسم الثمعة ورسوم الجمارك .

ثانيا - رسوم تستحق مقابل عمل تقوم به الجهة الحكومية التى تولت تحصيلها .

ويتدرج تحت هذا النوع الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق لأن الرسوم القضائية تستحق مقابل طرح النزاع على القضاء كاستحقاق رسوم الشهر والتوثيق مقابل شهر محرو أو توقيمه أو حفظه .

ولا مراء فى أن القانون القاضى بفرضا وتنظيم تحصيلها لا يمتد من حيث المصدر سوى مصدر غير مباشر للالتزام بدفعها وإنما تتخذ مصدرها المباشر فى العلاقة القانونية التى تقوم بين الملتزم بدفعها وبين الحكومة والتى بموجبها يلتزم شخص بدفع رسم معين مقابل التمام

الجهة المحصلة بالقيام بعمل معين ومن ثم إذا تخلف أحد الالتزامين سقط الالتزام اغتيال بالتبعة وحق لصاحبه عدم تعييز ما التزم به أو استرداد ما أوفاه تنفيذاً له - وتجسد المحكمه في تأييد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩١ ق ٩٠ سنة ١٩٤٤ من أنه لا يجوز مباشرة أى عمل الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً إذ أن مفهوم المقالة أنه لا يستحق الرسم إذا لم يتم الحكومة بتنفيذ التزامها الذى فرض الرسم مقابل له ، بل ان المشرع أخذ بوجه النظر هذه صراحة في الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ التى قضت بجواز ودوسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلاً - ومن ناحية أخرى لا قيام لأى تناقض بين هذا النظر وبين ما قضت به المادة ٦٦ ق ٩٠ سنة ١٩٤٤ . من أنه لا يرد أى رسم حصل بالنظيم لاحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ، لان مناط تطبيق النص المتقدم انما يكون في حالة استحقاق الرسم فعلاً ، وليس أقوى في التدايل على سلامة هذا النظر من أنه بمراجعة الحالات الثلاث التى نص عليها القانون المذكور مجزأ ورد الرسوم فيها (م ٢٢ ، ٤٨ ، ٢/٤٨ ق ٩٠ سنة ١٩٤٤ بين انها تترك جميعها في أن الرسم في كل منها قد استحق فعلاً تطبيقاً لهذا الرأى ، ولما أراد المشرع الخروج على هذه القاعدة العامة أرنأى وجوب النص عليها صراحة . فليس من شك في ان رسم طلب قضير الحكم او تصحيحه قد استحق فعلاً بمجرد قيام الجهة المحصلة له بطرح الطلب على القاضى المختص بنظره وكذلك الحال بالنسبة لرسم طلب رد الفضاء وبالمثل في حالة الرسوم النسيئة المحصلة على حكم رسوم مرسى المزداد أى ان مفهوم المخالفة المستخلص من إيراد هذه

« وحيث إنه تطبيقاً لما تقدم تكون دعوى المدعية بالنسبة لطلب رد ما أدته من الرسوم المقررة على المشروع بالغاء وقف ورهن الرقيم ٦٠٥ بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٤ مأمووية السيد زينب الذى ثبت عدم إتمامه على أساس سليم من العدالة والقانون في حدود نص المادة ١٨٢ مدنى بالنسبة لمبلغ ١٠٠ م ١٣٦٦ ج التى حصلت لحساب مصلحة الشهر العقارى .

إلا إنه بالنسبة لمبلغ ٧١ م ٢٠٢٧ ج قيمة رسوم القسمة التى حصلت لحساب مصلحة الأثرأب فإنه حسبما انتهت إليه المحكمة فيما تقدم تعتبر تلك الرسوم من النوع الذى تستمد مصدرها المباشر

<p>المحكوم ضده بالناسب منها لما قضى به من طلبات المحكوم له ، أما عن طلب الفاذا فلا ترى المحكمة موجبا أو مجزا له من القانون . .</p>	<p>من القانون دون أى تدخل لارادة أو عمل المزم بها أو الجهة الحكومية المحصلة لها ومن ثم يكون طلب ردعا مجافيا للقانون .</p>
<p>(قضية شركة سيد إخوان ضد السيد أمين عدم مصلحة الشوراعقارى والتوثيق رقم ٣٨٧ سنة ١٩٥٦ وثلاثة السيد الأستاذ حسن حلمي ومبة القاضي) .</p>	<p>د وحيث إنه عن المصاريف فيمقتضى نص المواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٩ مراقعات يحمل</p>

الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي

- ٣ -

الفرع الثالث

تداخل عوامل ترجع إلى خطأ المجنى عليه
بجانب خطأ الجاني أو فعله العمدى (تابع ما قبله)

الموضوع الثاني

تداخل خطأ المجنى عليه في الجرائم العمدية

القاعدة العامة^١:

تداخل خطأ المجنى عليه — إذا اشترك بنصيب في إحداث النتيجة المعاقب عليها — أمر ليس مقصوداً على الجرائم غير العمدية . بل إنه متصور الحصول في الجرائم العمدية أيضاً ، ولكنه لا يرتدى هنا نفس الرداء من الأهمية العملية الذي يرتديه هناك . لأنه إذا فرض أن صدر خطأ من المجنى عليه ، فقد صدر في نفس الوقت فعل عمدى من الجاني ، والفعل العمدى أقوى من الخطأ أو الإهمال وأجدد أن يعتبر سبباً كافياً للنتيجة دونه . لذا يمكن أن يتحمل وحده عن المسؤولية بغير مشاركة بينه وبين خطأ المجنى عليه ، بدون صعوبة ولا كبير عناء في معظم الصور ، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة من جرائم الأموال أم الأشخاص .

فمثلاً سرق الخادم مال عبده ، فلا يثنى إمكان إسناد الواقعة إلى فعل الخادم أن يستند إلى الخدم أن أهمل في صيانة ماله ، مهما كان إهماله واضحاً ولو وصل إلى حد ترك مفتاح الخزانة مع الخادم مفرطاً في الثقة فيه . ومثلاً سب المجنى عليه الجاني فضر به هذا ضربة أفضت إلى وفاته فلا محل للقول بأن نشاط المجنى عليه — بل فعله العمدى — يحول دون إسناد الضربة إلى الجاني ، أو الوفاة إلى الضربة . كل ما يمكن القول به هو أنه لا مانع من أن يكون خطأ المجنى عليه أو فعله العمدى في مثل هذه الصور بما يصح أن يدخل في الاعتبار عند تقدير العقوبة لحسب .

ومثلاً كان المجنى عليه يعلم بأن الجاني مترصد لقتله في ذواته ، فتوجه إليه هناك من قبيل التحدى والاستخفاف بأمره ، فسكن الجاني بذلك من ارتكاب جنايته . لاشك أن خطأ المجنى عليه لا يجب

مسئولية الجاني عن القتل ، بل يظل القتل مستنداً إلى فعل الجاني دون رعوة الجاني عليه أو استغفاه . واستثارة الجاني عليه للجاني لا تعد في بلادنا سبباً لانقضاء المسؤولية ، ولا حتى عنراً قانونياً (قبحاً خلا عنر المادة ٢٣٧ ع) وإن جاز اعتبارها مجرد ظرف قضائي مخفف ، حين أنها في تشريع كالانجليزى تحدث أثراً أعمق من هذا ، إذ أنه يعتبر إثارة الجاني عليه للجاني بالفعل أو بالقول سبباً بغير وصف القتل العمد murder إلى صورة من صور القتل بغير عمد manslaughter .

وتداخل خطأ الجاني عليه في إحداث النتيجة بجانب فعل الجاني العمدى قد يتخذ صورة أخرى هي صورة الرضاء مقدماً بفعل الجاني . فثلاً توجه الجاني عليه إلى حلاق ليجرى له جراحة هامة ، فتوفى بسبب هذه الجراحة . فع التسلیم بصدور فعل جرح عمدى من الحلاق ، هل هناك شك في أن الجاني عليه قد أخطأ في حق نفسه بقبوله هذه الجراحة ، وأن وقاته يمكن إستاداعها من الوجهة الأدبية إلى الخطأ المشترك بينه وبين الحلاق ؟

وهنا — في هذا المثال كما في غيره — يصح أن يثار بحث من نوع آخر وهو مدى تأثير رضاء الجاني عليه في العمد ؟ . . . من المتفق عليه أنه لا أثر له في الجرائم المختلفة ، إلا حيث يكون عدم رضائه وكناً مفترضاً كما هي الحال في بعض الجرائم التي يستلزم فيها القانون صراحة أو ضمناً عدم رضائه مثل تلك العرض (٢٦٨ م) والحلبس بغير وجه حق (٢٨٠ م) وجرائم الأموال على وجه عام . . . لذا لم نتردد عما كنا في اعتبار الحلاق في المثال الذي ذكرناه مسئولاً عن جرح أفضى إلى الموت ، دون أن نجعل لرضاء الجاني عليه أى تأثير على العمد ؛ ولا على السببية بطبيعة الحال (١) .

وتداخل خطأ الجاني عليه أو إهماله قد يكون من عواقبه في صور أخرى تحويل الجريمة العمدية عن مجراها لحسب . مثلاً وضع الجاني للجاني عليه قنبلة زمنية في مكان ما لقتله . ثم حضر شخص معين غير مقصود بالقتل فلما وجد القنبلة أخذ يعبث بها — عن جهل أو رعوة — فانفجرت وقتله . فما هو أثر خطأ الجاني عليه الذي قتل بالفعل في العمد وفي السببية أيضاً ؟ . . . سنعرض لذلك تفصلاً فيما بعد ، إلا أننا نبادر إلى القول من الآن بأنه لا أثر له أيضاً لاني العمد ولا في السببية . وأن الواقعة لا تخرج عن كونها من صور الخطأ في شخصية الجاني عليه وأحياناً من صور الخيلة عن الهدف بحسب الأحوال .

وفي الجرائم العمدية قصد المجرم Delits preter-intentionnels وهي التي تعدى فيها النتيجة ما أرادته الجاني لها من مدى — على وجه عام — يثار أيضاً نفس البحث في شأن العمد والسببية ذلك أنها جرائم عمدية وإن كانت تليقها تجاوز عمد الجاني ..

(١) راجع مثلاً تقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ رقم ٢٢٨٧ س ٢ في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ بمجموعة التواعد ج ٤ رقم ١٨٨ س ١٨٤ و ١٢ يونيه ١٩٣٩ ج ٤ رقم ٤٠٧ س ٥٧٦ و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ رقم ٤١٧ س ٥٨٠ .

ويستوى في ذلك أن يكون تعنى النتيجة للذى قدره لها الجنائي خطأ من المجنى عليه ، أم بخطأ من غيره ، أم بحكم المصادفة البحتة ، وسواء أوقع الجنائي شيئاً من ذلك أم لم يتوقع . وهذا يكون البحث ذو شقين أيضاً : شق السببية وشق العمد . إذ الجريمة في مبدأها عمدية ، ويراد تحديد مركز الجنائي بالنسبة لهذه النتائج الجديدة : أولاً من حيث مدى إمكان اتصالها بنشاطه الأول بصلة العلة بالمعلول . وثانياً من حيث مدى إمكان القول بتعمده لهذه النتائج الجديدة .

أما في الجرائم غير العمدية - إذا تداخل خطأ المجنى عليه على النحو الذى يبيانه في العدد الماضى - فإن القصد متنفذ فيها تماماً بما يصحح الموضوع معه محض موضوع سببية ، لاصلة له بالقصد ولا حاجة للباحث بإثارة أمره .

وقبلاً عدا ذلك فإن طبيعة السببية في حد ذاتها - كصلة قانونية - لا تختلف في الجرائم العمدية عنها في غير العمدية . فضايل بقائها أو انقطاعها هنا هو نفس الضابط هناك ؛ إذ التوقع محور التقدير في الحالين . وإذا فانه هنا أيضاً ينبغي القول بأنه إذا كان خطأ المجنى عليه عادياً مألوفاً فانه ليس من شأنه أن يحول دون إمكان القول بتتابع الخلفات بين نشاط الجنائي والنتيجة . أما إذا كان هذا الخطأ شاذاً حسيباً وكافياً بذاته في إحداث النتيجة النهائية ، فلا محل للقول ببقائها بين نشاط الجنائي والنتيجة الأخيرة : ولنعبر عن هذا المعنى بلغة السببية الملائمة أو الكافية فنقول : إنه إذا كان فعل الجنائي العمدى يصلح سبباً كافياً لإحداث مثل النتيجة التى حدثت بحسب المألوف من الأمور فهو وحده الذى يحمل تبعاتها ، دون خطأ المجنى عليه ، الذى يعتبر حينئذ سبباً عارضاً ، ويمكن بالتالى إهماله في حساب النتيجة . أما إذا كان هذا الخطأ من المجنى عليه هو وحده الذى يصلح - بحسب المألوف - لاتتاج مثل النتيجة التى حدثت دون فعل الجنائي ، فحينئذ يمكن القول باقتران السببية بين فعل الجنائي وبين النتيجة النهائية ، فلا يسأل هذا الأخير إلا عن القدر المتيقن في حقه لحسب . وهو مثلاً مجرد الشروع في القتل رغم وفاة المجنى عليه ، إذا كانت الوفاة بسبب خطأ هذا الأخير أو دعوته الفاحشة . كما يسأل الجنائي عن مجرد ضربه المجنى عليه أو جرحه إذا توفى هذا الأخير بسبب مثل هذا العامل الجديد .

قضاء المحاكم :

لم يثر موضوع تداخل خطأ المجنى عليه بجانب فعل الجنائي في الجرائم العمدية إلا نادراً أمام قضاة الجنائي ، لأن راجلة السببية تكون عادة متوافرة - واضح توافرها - رغم هذا الخطأ ، بما يبنى الجدوى من إثارة موضوعها أصلاً ، قياً عدا بعض قضايا التسميم التى كان الفصل فيها متوقفاً على إمكان القول بتوافر السببية أو العمد بحسب الأحوال . ذلك أنه في التسميم يقتصر دور الجنائي عادة على وضع السم في متناول المجنى عليه ، ثم يلزم بعدئذ أن يتقدم هذا الأخير لتناول يديه ، بعد فترة طالت أو قصرت . وبين العظمتين فترة انتظار تفتح الباب للاحتالات والمفاجآت ؛ أو بالأدق لسخرية الأقدار عندما تريد أن تسخر ، فتحول طريق الجريمة إلى ضحية أخرى غير التى أرادها الجنائي وتصد الفتك بها . . . وربما إلى أقرب الناس إليه وأعزهم لديه . . .

فثلا حدث أن أراد منهم قتل الجنى عليه فأعطاه فطيرة خلط بها مادة سامة (زرنينج) ولما أكل منها هذا الأخير ارتأب في طعمها لخلها وذهب بها إلى والد الجنى يشكو إليه ولده منبثا إياه يشكوكة في الفطيرة . فأراد والد الجنى تبديد مخاوف الجنى عليه بأكل الفطيرة برمتها في حضوره ، وكانت النتيجة أن مات والد الجنى متسما بالزرنينج حين شفى الجنى عليه الأول المقصود بالتسميم . وقد اعتبرت محكمة جنابات الاسكندرية أن الجنى يعتبر مسئولاً عن الشروع في قتل هذا الأخير بالم غير مسئول عن قتل والده (١) .

وجل أن والد الجنى قد أقدم على أكل الفطيرة بعد تنبيهه صراحة من الجنى عليه المقصود بالقتل إلى الشك الخفي في أمرها ، وكان في مقدوره التحقق منها بغير التهامها كلها كما فعل ، بل يمثل سؤال ولده عنها . ثم إن انقاعه في أكلها على هذا النحو - ولو لاثبات براءة ابنه الذي كان مقتنعا هو براءته - اعتبر منطقياً على رعوة بالغة ، وتصرفاً شاذاً كافياً بتوسطه بين فعل الجنى ووفاته الجنى عليه لأن يقطع السببية بينهما .

أما لو كان والد الجنى قد أقدم على أكل الفطيرة المسمومة خطأ وبغير أن ينبه أحد إلى احتمال تسميمها فتوفى لوجب اعتبار الواقعة قلا عمداً . ويكون ذلك من قبيل الحيدة عن الهدف التي سبق أن تكلمنا عنها . وقلنا حينذاك كيف أن السببية ظلت قائمة بين فعل الجنى وبين النتيجة النهائية حتى ولو لم يتوقفا الجنى باعتبار أنها تتفق والسير العادي للأموال الذي عليه أن يقدر إمكان حصوله طبقاً لضابط الموضوعى .

* * *

ولكن حدث في قضية أحدث مما تقدم أن اشتبه المتهم في سير شقيقته وهانم ، فأراد قتلها بتقديم قطعة حلوى لها مقدار من الزرنينج أثناء وجودهما بالجمل ، ولكنها أخذتها معها إلى المنزل وفي اليوم التالي عثرت ابنة عمها (ندا) عليها فطلبتها من هانم فأعطتها لها لتأكلها بالاشتراك مع شقيقتها (فهيمة) فأكلتا منها . وكان أن ماتت فهيمة وشفيت ندا ، كانت بطبيعة الحال المقصودة بالقتل وهي (هانم) فأدانت محكمة الجنابات المتهم عن شروعه في تسميم هانم وبرأته من تهمة تسميم فهيمة والشروع في تسميم ندا . طلعت النيابة في هذا الحكم ، ولكن محكمة النقض رفضت الطعن مؤسدة قضاها على ما اعتقدت أنه يمثل وجهة نظر الشارع المدمرى في شأن القصد الاحتمال ، قائلة إن القصد الاحتمال يقوم مقام القصد الاصيل في تكوين ركن العمد . وهو لا يمكن تعريفه إلا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجنى الذي يتوقع أنه قد يتبدى فله القرض المتوى عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينو من قبل أصلاً فيمضى مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به القرض الغير المقصود . ومقتضى وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه . والمراد بوضع تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد فيه من وجود النية على كل حال وأن يكون جامعاً لكل الصور التي تشملها تلك النية مانعاً من دخول صور أخرى لانية فيها ، داعياً إلى الاحتراس

من الخلط بين المدد والخطأ . والضابط العمل الذي يعرف به وجود القصد الاحتمالي أو عدم وجوده هو وضع السؤال الآتي والإجابة عليه : « هل كان بمقدور الجاني عند ارتكابه فعله المقصود بالذات وبدأ تنفيذه ولو تندى فعله غرضه إلى الأمر الاجرائي الآخر الذي وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً له في الأصل أم لا ؟ فإن كان الجواب بالإيجاب تحقق وجود القصد الاحتمالي ، أما إن كان بالسلب فهناك لا يكون في الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أو لا يعاقب بحسب توفر شروط مجرائم الخطأ وعدم توفرها . ثم إن الإجابة على هذا السؤال تبني طبعا على أدلة الواقعة من اعتراف أو بينات أو قرائن .

وعليه فالقصد الاحتمالي لا يتحقق في صورة ما إذا قصد المتهم قتل زيد فوضع له مادة سامة في قطعة حلوى وأعطاهها له ليأكلها فاستيق زيد هذه القطعة وجاء بكر فوجدتها فأكل منها فأت ، فإن المتهم في هذه الحالة يعاقب بتهمة الشروع في قتل زيد فقط ، ولا تجوز معاقبته بتهمة قتل بكر بادعاء أن القصد الاحتمالي قد تحقق ، لأن النية الثانوية غير موجودة بل الموجودة نية متكررة منصبية كلها على الفرض الأصلي المقصود بالذات ، مقصورة عليه وغير متجاوزة له إلى أي غرض اجرائي آخر (١) .

موقف الفقه من هذا القضاء :

قلنا تتراعى الحكم الجنائي من أسباب الخطورة من الناحية التقنية مثلاً نوافر لهذا الحكم الأخير . فإن موضوع الدعوى يثير — في حد ذاته — بحث أهم المبادئ الأساسية في المسؤولية الجنائية ، في صورة واقعية : —

- فهو يثير موضوع المدد من حيث عناصره وأوكانه . والمدد هو روح المسؤولية .
- وموضوع الخطأ في شخص المجنى عليه ، وأثره في المدد وفي السببية على حد سواء .
- وموضوع المدد في صورته الاحتمالية وهل أخذ به شارعتنا المصرية أم لم يأخذ ، وفي أي نطاق ، وطبقاً لأي ميار ؟

— وموضوع السببية على وجه عام ، وهل هي مباشرة أم غير مباشرة ، وهل الضابط في تقديرها موضوعي أم شخصي ، بل هل يسأل الجاني في قانوننا عن النتائج المحتملة على وجه عام أم لا يسأل ، ثم هل هذه المسؤولية تستند إلى فكرة القصد الاحتمالي أم إلى قاعدة السببية وحدها ؟ ... فلا غرابة إذا لم يحظ حكم جنائي من عناية الفقه بمثل ما حظي هذا الحكم . وما قيل في شأنه تقدماً أو تأييداً وثيق صلة — في مجله — بما نتاليج من بحث . ولذا فإتينا تؤثر قبل أن نبين وجهة نظرنا فيه أن نعرض عرضاً وافياً موقف فقهاء المصري منه ، إذ هو — بذاته — موقف هذا الفقه من السببية . ذلك أنه إذا كان المدد هو روح المسؤولية فإن السببية هي رباطها الذي يربط بين أجزائها .

وإذا كان العمد هو لحة المسؤولية فالسببية سداها ، فين الأمرين — العمد والسببية — تقاطع وتقابل دائمين بما يحول دون إمكان الفصل بينهما في الدراسة .

وموقف القفد من هذا الحكم أنه قد في حله ، إلا أنه يمكن مع ذلك نوزيه إلى ثلاثة أقسام : قسم اتخذ الحكم في كافة أجزائه — وطبقاً لاجتماعات مشتركة ، تستوى في ذلك المقدمات التي سافها أم النتيجة التي انتهى إليها . وقسم ثان وضع معايير القصد أو السببية تنتهي إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها من حيث انتفاء مسؤولية المتهم عن قتل فيسمة والشروع في قتل ندا ، بالرغم من أن لهذا الفريق آراء قد لا تلتقي مع بعض أجزاء من حيثياته . وقسم ثالث أيد الحكم تأييداً تاماً .

* * *

فن القسم الأول نجد الدكتور القلبي يأخذ على طريقة الحكم في تحديد القصد الاحتمالي عدم اتفاقها مع العمل ولا مع القانون : « أما عدم اتفاقها مع مصلحة العمل فذلك لأنها تفضي إلى صعوبة كبرى من حيث الإثبات ، وتكاد تجعل تمعذر القصد الاحتمالي مستحيلاً ، إذ ليس من السهل إثبات أن المتهم يكون قد توقع النتيجة التي أدى إليها فعله وقبلها مع أنه لم يردها . وأما أنها لا تتفق مع وجهة نظر الشارع المصري فذلك لأنه ليس في القانون المصري تعريف عام للقصد الاحتمالي ، ولكن هناك أحوال عديدة ألقي فيها المشرع عبء مسؤولية النتيجة التي وقعت على عاتق مرتكب الفعل الذي أدى إليها ولو أنه لم يقصد هذه النتيجة بالذات . وإذا رجعنا إلى هذه الأحوال نجد أن الشارع يكتفي فيها صراحة أو ضمناً بمجرد احتمال حدوث هذه النتيجة وإمكان توقعها دون أن يستلزم توقعها بالفعل وقبولها من جانب المتهم . مثال ذلك جرائم الضرب والجرح عمداً إذا أدى الضرب أو الجرح إلى عاهة مستديمة أو إلى الوفاة . . . وهذا يخالف نظرية محكمة النقض التي توجب لمساءلة المرء عن النتيجة الاحتمالية لفعله المقصودة بالذات أن يثبت قبله أنه كان يريد أن تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه الأصلي إلى الأمر الإجرائي الآخر الذي وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً في الأصل (١) . »

ويلاحظ الدكتور السعيد في هذا الشأن أنه « في كل الأحوال التي يقرر فيها القانون النتيجة الاحتمالية حكماً أمراً » :

١ — إن القانون لا يحمل الجاني نية النتيجة الاحتمالية لعمله إلا إذا تقدمتها نتيجة مباشرة يعاقب عليها ، أي أن الجاني يقصد نتيجة فعل يعاقب القانون عليها ولكن النتيجة التي تقع تتجاوز ما أراده فيلحق به الزيادة على عاقبه مادامت متوقعة . فتحمل الجاني مسؤولية هذه النتائج المباشرة لا يقوم إلا تبعاً لقصد جنائي أصيل ، فإذا كان الفعل الأصلي لا يعاقب عليه فلا يسأل الفاعل عن نتائجه الاحتمالية ولو كانت من قبيل ما يعاقب عليه القانون .

٢ — إن القانون في جميع الحالات التي ينص فيها على تحميل الجاني مسؤولية النتائج الاحتمالية

(١) مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى . العدد الخامس من ٨٧٥ — ٨٨٥ . وراجع أيضاً : المسؤولية الجنائية من ١٩٧ — ١٩٩ .

يكتفى صراحة أو ضمناً بمجرد احتمال حدوث النتيجة وإمكان توقعها دون أن يستلزم توقعها بالفعل وقبولها من جانب المتهم... ومن أجل ذلك يكون وصف هذه النتائج بأنها ذاتية، دائماً لا يتخلو من التجاوز.

وتبدو الصعوبة في غير الأحوال المتقدمة حيث لا ينص القانون على حكم، فهل يحمل الجاني مسؤولية النتائج الاحتمالية على قدر تحمله مسؤولية المقصودة منه مباشرة؟...
وعلى أن الذي يستوقف الفكر في هذا الشأن صورتان:

الاولى: إذا كانت نتيجة التي لم يردّها الجاني لازمة الوقوع كنتيجة حتمية للعمل الذي أتاه، بحيث لا تتصور إرادة هذا العمل بنير نتيجة هذه، كمن ينسف طائرة وهي علقه في الجو ليحصل على المبلغ المؤمن عليها به، ويترب على ذلك موت ركابها، فوت الركاب ولو أنه غير مقصود من الجاني إلا أنه نتيجة لازمة لنسف الطائرة، فيسأل عنه الجاني كما لو كان قد قصده مباشرة. ومع ذلك ففي مثل هذا الفرض يكون وصف النتيجة بأنها احتمالية غير صحيح ولعل الأصح أن يقال هنا إن هذه حالة قصد جنائي مباشر ولو أنه غير محدود لأن النتيجة حتمية ولا مجال للاحتيال فيها.

الثانية: أن يكون الجاني قد توقع النتيجة فعلاً، ولكنه لم يحفل بها وقام بعمله غير عاين بها لأن تحققها وعلمه لديه سواء.

وهذه أقرب صور الاحتمال إلى القصد المباشر. ولا تأبأها فكرة القصد لأن المفروض أن الجاني توقعها وتمثلها في ذهنه، وهو وإن لم يحفل بها إلا أنه لم يرفضها. فهذه الصورة هي التي يمكن أن يقال فيها بنير تناقض إن «القصد احتمالي». وفيها ويمكن القول بتحميل الجاني مسؤولية النتيجة كما لو كان قد أرادها مباشرة، وبذلك يكون القصد الاحتمالي على هذا المعنى — وهذا المعنى وحده — يساوي القصد المباشر في تكوين ركن العمد (١).

كما أخذ الدكتور على راشد على رأي محكمتنا العليا أنها تجاوزت فيه نطاق الحالات المحدودة التي نص عليها الشارع بنصوص خاصة، وأعقبت ذلك بإيراد تعريف لمعنى «القصد الاحتمالي» وبيان للضابط في معرفة متى تعتبر النتيجة محتملة بحيث يسأل عنها الجاني على أساس العمد. ومن مجمل ما أوردته في هذا الشأن يبدو أنها أخذت بضابط شخصي يحصر تحقق ذلك المعنى في حالة واحدة هي صورة ما إذا كان الجاني قد توقع فعلاً النتيجة التي لم يقصدها مباشرة ومع ذلك لم يعمل على تداركها بما يفيد قبوله لها سلفاً... ثم أضاف ما مقتضاه أن سياسة الشارع القائمة على خطة الافتراض القانوني لاتساعد على القول باتباع ضابط شخصي يعني من دائرة القصر التي تقوم فيها المسؤولية الجنائية على أساس القصد الاحتمالي، ولكنها توحى على العكس بأنه حيث يترك الشارع للقاضي قسمة في تقدير النتيجة المحتملة كما في المادة ٣٤ ينبنى اتباع ضابط مادي من شأنه

(١) الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٥٢ ص ٢٧٧ — ٢٧٩ وراجع أيضاً ص ٣٩١ من النظم في المعنى عليه و ٣٩٢ من الخطأ في توجيه الفعل.

التوسع في المساواة الجنائية على الأساس المذكور (١) .

وانتقد الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل المستشار بالنقض قائلا :

« والضابط الذي وضعت محكمة النقض لمناسبة هذه القضية وإن كان يبدو منطقياً إلا أنه يصطدم مع وجهة النظر القانونية في تعريف القصد الاحتمالي . كما يصطدم مع قواعد المسؤولية الجنائية ، ويحيل إلينا أن هذا الحل يصح معه دائماً في صور التسميم متعدد النتائج ، أن يدفع الجاني ما أسند إليه من النتائج البعيدة بأنه لم يردّها وأنها لو تمثلت في ذهنه لما أقدم على إجرامه . وبذلك يضيق نطاق المسؤولية طبقاً لهذا المقياس فيغلت من العقاب من يستحقه في حين أنه لو رجعنا إلى قاعدة كفاية السبب التي يبنّاها فيما سبق (٢) ، لكانت مسؤولية المتهم قائمة عن النتائج الثلاث التي نشأت عن فعله ، لأن المتهم إذا أعطى الخولى المسمومة لاخته بالحفل لا يبقى مراقباً لها ، وإنما هو قد توقع أن تنازلها بعد ذلك ، وأما تسليمها الخولى لقريباتها الصغيرات فهو أمر مألوف جرت به عادة الناس وكان يجب على المتهم أن يتوقعه سبباً وأن القانون لا يمتد بالخطأ في شخص المجنى عليه في جرائم القتل والتسميم (٣) » .

كما وجه المرحوم الدكتور حسن أبو السعود إلى معيار القصد الاحتمالي كما ورد في الحكم آتف الذكر جملة اعتراضات حينما قال عنه :-

« (١) لأنه معيب من حيث صياغته لأنه وضع في شكل عام مجرد انتهى إلى أن المحكمة نفسها أسرفت في الاستناد إلى الفكرة حيث لا يسوغ مطلقاً الاستناد إليها فهي تقرر في أحكامها أن الجاني يسأل عن الوفاة في الضرب المفضي إلى الموت في حالة تعدد الأسباب مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي ... »

(٢) وهو معيب من حيث أساسه لأنه معيار شخصي بحيث يقوم على مانوقه الجاني شخصياً . وهذا النظر يخالف روح تشريعنا ففي كل العصور التي أخذت بفكرة القصد الاحتمالي لا نجد شيئاً عما توقعه الجاني وإنما نجد المسؤولية مبنية على الرابطة الموضوعية بين الفعل ونتائجه . نجد هذا منصوفاً عليه صراحة في المادة ٤٣ ع كما نجد في النصوص الأخرى .

(٣) وهو معيب لأنه متناقض مع صدره . فهذا المعيار مأخوذ من الفقه الألماني . ومن المقرر في ألمانيا في حالة القتل في الشخص أن الجاني لا يسأل إلا عن قتل خطأ فقط . وهذه نتيجة منطقية للمعيار . ونحن نعتبر هذه الحالة قتلاً عمداً وهذا خلاف بين كان يقتضي ألا نأخذ بمعيار ألماني يعتبر من القصد الاحتمالي ما نعتبره نحن قصداً مباشراً . .

(١) مبادئ القانون الجنائي الطبية الثانية فترة ٧٤٩ ص ٦٢١ و ٧٥٠ ص ٦٢٢ .

(٢) يشير إلى نظرية السبب اللاملم أو المناسب التي هو من أنصارها بالاتي قلنا في العدد الماضي أنها سائدة في فقهاء المصري على وجه عام .

(٣) جرائم الاعتداء على الأشخاص والتزوير الطبية الثالثة سنة ١٩٥٠ ص ٤٧ .

(٤) وهو متناقض مع القضاء الثابت المستقر لمحكمة النقض . والواقع اننا لانجد في القضاء المصري كله — فيما نعلم — حكماً واحداً طبق هذا الميار لا قبل سنة ١٩٣٠ ولا بعد هذا التاريخ . ومن أبرز الأمثلة أن زوجاً كان يضرب زوجته وحى تحمل طفلها فأصابته الضربة الطفلة وقضت عليها وقضت محكمة النقض باعتبار الواقعة ضرباً أفضى إلى موت . مع أن هذه الحالة في ألمانيا كانت تعتبر قتلًا خطأ بلا تردد (١) . . .

هذه الانتقادات التي وجهت إلى قضاء النقض آتت الذكر ذات اتجاهات مشتركة . فكلها نعت عليه الاستناد إلى نظرية القصد الاحتمالي لاستخلاص قاعدة عامة للمسئولية بغير سند منصوص التشريع . وكلها ترى أنه كان من الأولى معالجة المشكلة في ضوء راجلة السببية لا العمد . وكلها ترى أن ضابط التوقع في قانوننا موضوعي دائماً لا شخصي . وفي شأن هذه النقطة الثلاث يبدو لنا هذا النظر أكثر الثاماً في جلته مع حكم القانون المصري ، وسنبين أسباب اقتناعنا بذلك تفصيلاً فيما بعد .

• • •

يأتى بعد ذلك القسم الثاني من الآراء ، وهو الذى امكنه أن يلتقى مع قضاء النقض في موضع أو آخر من أسبابه ، أو من النتيجة التي انتهى إليها بحسب الأحوال ، ولكن بغير تعلق كلي ممة في النهاية .

ومن هذا القسم نجد الدكتور على بدوى يرى — أيضاً — أنه لا محل للأخذ بنظرية القصد الاحتمالي في هذا المجال متفقاً بذلك مع رأى شراح القسم الأول ، ولكنه يرى في نفس الوقت عدم قيام راجلة السببية في واقعة الدعوى ، وبالتالي عدم مسئولية الجنائي عن قتل الجنى عليها التي قتلت بالفعل متفقاً بذلك مع حكم النقض في نتيجته لحسب .

وفي شأن النقطة الأولى يرى أن عدم الأخذ بنظرية القصد الاحتمالي في هذا المجال ، أقرب إلى الصحة وإلى روح التشريع المصري الذى يبين في نصوصه حالات القصد الاحتمالي ... ثم إن أحكام القضاء المصري تسير على هذا الرأى وتقضى بقيام المسئولية دون الاستناد إلى فكرة القصد الاحتمالي ، بل تستند إلى أن القصد الجنائي قائم وأن الخطأ الذى حدث لا يغير شيئاً من جوهر الجنائية ، وإنما يغير نتيجتها فقط .

د وقد لا يكون هناك فرق بين وجهتي النظر في مثل هذه الحالة من جهة المسئولية الجنائية سواء كانت راجعة إلى القصد الاحتمالي أو إلى القصد المباشر ، ففي كلا الوجهين يعاقب المجرم على القتل العمد . ولكن الفرق يظهر في أن للعقاب على القصد الاحتمالي شروطاً يجب أن تتوفر لاعتبار الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لفعل المجرم ، ومنها — بحسب الرأى الذى أخذت به محكمة النقض المصرية —

(١) قانون العقوبات المصري القسم الخامس ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ١٠٢ - ١١٠ .

أن يكون الجاني قد توقع هذه النتيجة ومضى مع ذلك في تنفيذ فعله ، وقد لا يتحقق هذا الشرط في كثير من الحالات التي يخطئ فيها الجاني مرماه ويصيب شخصا آخر ، إذ يصح في بعض الأحيان أنه لو توقع ذلك فعلا لما أقدم على الجريمة (١) .

أما في شأن السببية فهو يقول : والواقع إن مسؤولية الجاني عن قتل من مات في هذه القضية معدومة لالعدم نوافر القصد الاحتمالي كما قالت محكمة النقض ، لأن قصد القتل المباشر قائم في ذهنه فعلا ، بل لعدم توفر صلة السببية بين فعله وبين الموت الذي حدث نظرا لتدخل إرادة القاتل مباشرة في إحداثه (٢) .

وإذا كنا نتفق مع الأستاذ السارح في شأن وجهة نظره في توافر القصد المباشر في صورة هذه الدعوى ونستند الاستناد إلى فكرة القصد الاحتمالي إلا أن ما قرره بصدته من عدم مسؤولية الجاني عن قتل من مات في هذه القضية لعدم توفر السببية ، لا نشاطه الرأي فيه ، لأسباب سترد فيما بعد تفصيلا ؛ وإن كنا نبادر من الآن إلى القول بأننا نرى أن تدخل إرادة القاتل في الصورة التي تحققت هنا ليس من شأنه أن يوهن في شيء رابطة السببية التي توافرت بين نشاط الجاني وما تخلف عنه من شق النتائج ، بل تظل هنا قائمة بين الأمرين وثيقة ومباشرة .

ويسلم الدكتور محمود مصطفى بأن الغلط في شخص المجنى عليه لا يمتد به ، وفتيجة القتل واحدة هي ازهاق الروح أو الاعتداء على حق الإنسان في الحياة . ففي انجبت إرادة الجاني إلى ذلك كان مسئولا عن قتل عمد أو شرع فيه بصرف النظر عن شخص المجنى عليه . هل كان هو المقصود أم غيره ، ولكنه يستدرك في مكان آخر قائلا إنه ، ولا نزاع في أن القصد الجاني لا يتوافر لجرد توقع الجاني أنه قد يترتب على نشاطه الخطأ . نتيجة ما دام هو لم يوجه هذا النشاط لأحداث هذه النتيجة ...

و فيلزم لتوافر القصد ان يكون الجاني راغبا في النتيجة أو على الأقل قابلا لها . والصورة العادية للقصد هي التي توجه فيها إرادة الجاني إلى إحداث نتيجة يرغب في إحداثها . ويطلق على القصد عندئذ القصد البات على أنه لا يشترط هنا لقيام القصد أن تكون النتيجة التي حدثت هي بذاتها التي يرغب الجاني فيها . بل يكفي أن يكون قد توقعها وقبلها ومضى في نشاطه على هذا الأساس . فلو فرض أن زيدا أراد أن يقتل بكذا فوضع له مادة سامة في طعامه ، وكان يعلم أن خالداً يتناول الطعام مع بكر في بعض الأحيان وتوقع زيد بسبب ذلك أن يموت خالد هو الآخر وقبل هذه النتيجة لو حصلت في سبيل تحقيق رغبته الأصلية فانه يكون مسئولا عن قتل خالد عمداً . وهذه صورة القصد الاحتمالي وفيها يستوى لدى الفاعل أن تحدث النتيجة أو لا تحدث . ولعل هذا المعنى هو الذي قصده محكمة النقض في حكمها عرفت فيه القصد الاحتمالي بأنه نية قانونية غير مؤكدة تتخلل بها نفس الجاني (٣) .

(١) الأحكام السامية في القانون الجنائي من ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) من ٣٦٠ هلمش ٢ .

(٣) شرح قانون العقوبات القسم العام طبعة سنة ١٩٥٥ من ٣٩٤ - ٣٩٦ .

وبفهم المخالف من هذا الرأي لا يكون زيد مسئولا عن قتل عاله إلا إذا كان يعلم انه يتناول الطعام مع بكر في بعض الأحيان وتوقع بسبب ذلك أن يموت عاله وقبل هذه النتيجة لو حصلت . فلا يكون المتهم في واقعة حكم النقض الآتف الذكر مسئولا عند قتل ابنة عمه ولا الشروع في قتل شقيقته لأنه لم يتوقع تناولها من الحلوى المسمومة ؛ ولم يقبل هذه النتيجة ، وهو نفس ما انتهت إليه المحكمة العليا .

ويميز هذا الرأي الأخير عن سابقه انه ذهب إلى أن القانون المصري لم يبين مسؤولية الجاني في الحالات الاستثنائية الواردة به ، كالسادة ٤٣ عن مسؤولية الشريك ، والاحوال الأخرى على أساس فكرة القصد الاحتمال . فالواقع ان الحالات المقول بها لعلها بالقصد الاحتمال . . . وإنما هي نتائج احتمالية بلقي القانون تبعها على الجاني سواء توقعها أو لم يتوقعها . فيجب عدم الخلط بين القصد الاحتمال والنتيجة الاحتمالية فالقصد الاحتمال — على الوجه السابق بيانه — قصد جنائي تصرف فيه إرادة الجاني إلى نتيجة غير مرغوبة ولكنها مقبولة . وكذلك لا يصح القول بأن الشارع المصري لا يأخذ به ، أما النتيجة الاحتمالية فلا علاقة لها بالقصد . وبعبارة أخرى ليست تطبيقاً لفكرة القصد .

وهذا الرأي الأخير لنا فيه مناقشة عندما نتكلم فيما بعد عن حكم القصد الاحتمال والنتيجة المحتملة في القانون المصري .

* * *

أما القسم الثالث فيمثل رأي المرحوم الأستاذ جندى عبد الملك الذى أيد حكم النقض تأييداً تاماً فذهب إلى أنه لا يمنع من توفر القصد الجنائي في جريمة التسميم وقوع خطأ في شخص المجنى عليه فيعد قاتلاً بالسم من وضع سمأ تحت تصرف شخص معين فتناوله آخر ومات بسببه .

« والفرق بين هذه الحالة وسابقتها (التي فصل فيها حكم النقض) أن الجاني في هذه الحالة قد ترك السم تحت تصرف المجنى عليه ولم يسلمه إياه بيده ، فكان في وسعه أو كان يجب عليه أن يتوقع أن شخصاً آخر قد يشر على هذا السم ويتناول منه فيموت ، ولذلك يعتبر موت هذا الشخص الآخر دسلا في قصده الاحتمال . أما في الحالة السابقة فإن الجاني قد ناول السم للمجنى عليه بدأ ليد ولم يكن يتوقع أنه سيتناوله ثالث . فاذا حدث أن عرض المجنى عليه السم على شخص ثالث فتناول منه هذا ومات فلا يسأل المتهم عن موت هذا الشخص الآخر (٢) » .

وواضح أن هذا الرأي الأخير يدافع عن المبادئ التي ساقها حكم النقض الآتف الذكر وعن النتيجة التي انتهى إليها . فيصدق عليه كل ما سبده فيما بعد من اعتراضات في صدد مناقشة هذا الحكم ، كما يصدق عليه ما سبق منها . وإنما يكفي الآن أن نشير إلى أن التفرقة بين تناول الجاني السم للمجنى عليه بدأ ليد وبين وضعه تحت تصرفه حسب ومارته عليها الشارع من أن لا تنفي في رأينا مع ضوابط

(١) المرجع السابق ص ٢٩٧ .

(٢) الموسوعة الجنائية ج ٥ فقرة ١١١ ص ٧٥٠ .

السبية . وأن الجاني يكون مسئولاً في الحالين عن تسميم أى شخص يتناول السم بدلاً من الجنى عليه المقصود الأول به بوصف الواقعة قتل عمداً بالنسبة له فضلاً عن الشروع في تسميم الجنى عليه الأول الذى أقلت من تناول السم .

هذه هى الآراء المختلفة التى أبداهها فقهاء المصرى في صدد المواضع الهامة التى أثارها هذا الحكم . وقد راعينا في ترتيبها أن نبدأ بأبدها عن قبول وجهة نظره ، ثم ندرجنا بها إلى أن وصلنا إلى آراء أقرب منها إليه نوعاً ، فإلى أكثرها اتفاقاً معه ودفاعاً عنه فى النهاية . ونرى أن فرض وجهة نظرنا فى شأن هذه المواضع على قدر اتصالها بالسبية التى هى فى نهاية المطاف هدف هذا البحث ومبحث إثارتها . رأينا فى هذا القضاء وتحليل للرابطة بين السبية والعمد :

لقد وفى الفقه هذا القضاء حقاً من التعليق بما لا يترك مجالاً يذكر للزبد ولو أننا قلنا إننا أميل إلى رأى القسم الأول من الشراح الذى انتقده فى أسبابه وأيضاً فى نتيجته لاقتناعنا بالمبادئ المستمرة التى أبداهها — بنظر أن تنقيد بكل أجزائها ولا جزئياتها التى لنا فى بعضها نظر وتقدير — ووقفنا عند هذا الحد لحسب لما كانت هناك غرابة ، خصوصاً بعد هذا الإسهاب المتعمد فى عرض موقف الفقه منه .

ولكن هذا القضاء يثير نواح هامة كثيرة فى موضوعي السبية والعمد ، وهما عنصران مشتركان لأغنى عن اجتماعهما معاً لحل بناه المسئولية فى الجرائم العمدية . وهما عنصران دقيقان لأنهما متصلان بمعنويات الجريمة لا بمبادئها . أو بالأدق بمثلان المسئولية فى أسسها الدفينة لا فى مظهرها الخارجى . ومن ثم لا نجد مفراً من إبداء رأينا فيما تفصيلاً ؛ خصوصاً بعدما وضح من تبين الآراء فى شأنها . وسنجعل هدفنا الاصلى أن نوضح فى النهاية ما نعتقد من استقلال كل منهما عن الآخر فى مقومات وجوده ، مما يترتب على ذلك من نتائج هامة وفهم موضوع السبية فى الجرائم العمدية والمتعمدة قصد المجرم لا يتأتى على الوجه المطلوب إلا فى ضوء تحليل كهذا للرابطة بينها وبين العمد .

وقد رأينا أن نعالج هذا التحليل على خطوات أربع :

- فنبين فى الأولى : زاوية العمد فى الموضوع .
- وفى الثانية : زاوية السبية فيه .
- وفى الثالثة : زاوية القصد الاحتمالى والنتيجة المحتملة .
- وفى الرابعة : تبين استقلال السبية عن العمد فى قانوننا المصرى .

١ — زاوية العمد فى الموضوع

كانت هذه الزاوية — على وجه خاص — محل عناية الفقه عند نظره إلى حكم التقضى الآنف ذكره ، وله فى ذلك عنده بعد إذ اعتبر الحكم الواقعة ضمن تطبيقات القصد الاحتمالى — لا السبية — فذهب إلى أن القصد الاحتمالى يقرم مقام القصد الاصيل فى تكوين ركن العمد ، . وهى عبارة لا يمكن أن يغفل شارح عما تنطوي عليه من خطورة . وأول ما يلاحظ عليها أنه لا محل

الكلام في القصد الاحتمالي إلا إذا اتفق القصد الاصيل فلم تنجبه إرادة الجاني إلى النتيجة التي يحظرها القانون مباشرة . وإذا قيل بتوافره فليس ثمة مبرر للقول بأن إرادته قد تنجبه إليها على سبيل الظن أو الاشتباه بحسب ، فلما عمد ولما إهمال ، والقصد بطبيعته يأبى التدرج أو التنوع ...

وقد يقال إن هذا النقد أولى أن يوجه إلى فكرة القصد الاحتمالي منه إلى حكم النقض . ولكن لم يعد من التجني توجيهه إليه بعد إذ اعتنق الحكم هذه الفكرة وجعل القصد الاحتمالي يقوم مقام القصد الاصيل في تكريم ركن العمد ، ... وذلك كقاعدة عامة وبغير حاجة إلى نص صريح يستدعيها ، على خلاف ما كان قد انتهى إليه الفقه في بلادنا من أن مبادئ قانوننا تنكر ذلك وتؤاياه ، فضلاً عن قضاء مستقر لنفس محكمتنا العليا ، وبغير دخول منا في التفاصيل ، وما يؤدي إليه من تباين في وجهات النظر ، على الأقل في شأن التكييف أو التليل .

والقصد المباشر في صورة هذه الدعوى لم يكن متنبئاً بما يدعو إلى الاجتهاد في وضع ضابط عملي يعرف به وجود القصد الاحتمالي أو عدم وجوده . بل على العكس من ذلك ، إن تعريف القصد المباشر كما استقر ينتهي حتماً وبالضرورة إلى القول بتوافره فيها . فإن إرادة الجاني انصرفت فيها إلى إزهاق روح إنسان حي مع علمه المفترض بتوافر أركان الواقعة في القانون ، وعلمه الحقيقي بتحقيق أركانها في الواقع . هل في هذا أدنى شك ؟ . . . وعلام إذا كانت إثارة موضوع القصد الاحتمالي أصلاً بما يتضمنه من نواح خلافية متعددة ؟ . . .

فالقصد الجنائي طبقاً للتعريف السائد هو مجرد انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وهو يتحدد في القتل العمد بإرادة إزهاق روح المجني عليه دون غيره من النتائج . فلا يخفى عن ذلك مثلاً إرادة المساس بجسمه أو بصرته . وبدون هذا التحديد يختلط القتل العمد مع الضرب المفضي إلى الموت ، أو الشروع فيه مع الضرب المفضي إلى العاهة المستديمة ، أو حتى مع الضرب البسيط بحسب الأحوال .

أما فيما عدا ذلك فليس من العمد في شيء أن يتعمد الجاني قتل زيد دون بكر ، أو بكر دون زيد ، متى تعمد إزهاق روح أي إنسان حي . المهم أن يصدر منه نشاط مادي يعبر به عن إرادة ارتكاب فعل القتل . والغلط في شخص المجني عليه أو في شخصيته لا أثر له في توافر العمد ، لأنه لم ينصب على ركن من أركانها ، بل على صفة زائدة فيها هي تعيين المجني عليه ، والناس في تنصيص بمحاربة القانون الجنائي سواسية كاستان المشط ، سواء أكانت الواقعة قتل أم هناك عرض أم سرقة أم نصب أم حريق عمد .. هذه أوليات في قانوننا المصري وليست من الأمور الخلافية وقد استقر قضاؤنا الجنائي عليها منذ مدة طويلة ، حتى قبل حكم سنة ١٩٣٠ هذا (١) إلى الآن ومنه : —

(١) راجع مثلاً نقض • مارس سنة ١٩٢٣ الهامة س ٣ من ٣٨٦ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الهامة س • من ٢٠٩ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ رقم ١٥٦٨ س ٤٦ ق و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ رقم ٢٠٨٥ ق ٤٦ ق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ الهامة س ١١ رقم ٣٤٥ .

— إذا رمى زيد عمراً بحجر فأصابه فأخطأه الرمية وأصاب بكرأ الذي كان يسير مصادقه بجواره فإن مسئولية زيد عن إصابة بكر هي مسئولية عن فعله الذي تعد ارتكابه ، لان الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصده ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد (١) .

— إن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجنائي ملازمة له فني قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الطرف متوافراً في حقه ولو كان الفعل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وُذِع على غيره (٢) .

— متى كان المتهم قد تعدد القتل فإنه يعتبر قاتلاً عديداً ولو كان المقتول شخصاً غير الذي تعدد قتله وذلك لأنه اتوى القتل وتعمده فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القتل (٣) .

— يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح انسان ولو كان القتل الذي اتراه قد أصاب غير المقصود سواء أ كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة في الحادثين كما لو وقع الفعل على ذوات المقصود قتله (٤) .

— متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها فانه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته وفي قتل المصابة . وذلك لأنه اتوى القتل وتعمده فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليه (٥) .

— من المقرر أن خطأ الجنائي في شخص من تعدد إطلاق العيار الناري عليه وإصابته بالعيار هو وآخر لم يكن يقصد إصابته لا تأثير له على القصد الجنائي لأنه لا يبنى عن الجنائي وصف العمد كون احد المجنى عليها لم يكن مقصوداً بإطلاق العيار ما دام المقصود به هو قتل المجنى عليه الآخر . ويكون المتهم مسئولاً عن الشروع في قتل كلا المجنى عليهما (٦) .

— إنه وإن كان صحيحاً أنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجنائي قد قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح انسان ولو كان القتل الذي اتراه قد أصاب غير المقصود — سواء أ كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل — إلا إنه يجب بالبداهة أن تتحقق نية القتل بادية ذي بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولاً وبالذات . فإن سكك الحكم عن استظهار هذه النية كان ميبأ (٧) . وعلى هذا المتوال يجري قضاؤها في اضطراد .

* * *

- (١) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ ورقم ١٣٨ ص ٦٢ .
- (٢،٣) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ ج ٥ ورقم ٤١٠ ص ٢٦٤ .
- (٤) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ ج ٥ ورقم ١٨٢ ص ٢٥٢ .
- (٥) نقض ١٠ أبريل سنة ١٩٤٤ ج ٥ ورقم ٣٢٢ ص ٤٥٥ .
- (٦) نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بمجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٦٨ ص ١٢٠٥ .
- (٧) نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ ج ٥ ورقم ٧٩ ص ٢٧٨ .

وقد يكون القصد، مباشراً ولكن غير محدود ويقضى القصد المحدود أن ينوي الجاني تحقيق نتيجة معينة بالذات . أما مقضى القصد غير المحدود فهو أن ينوي الجاني ارتكاب جريمة قابلة مقدماً جميع ما تسفر عنه من نتائج تعتبر كلها داخلة في مضمون قصده، كارتجاني يضع قنبلة في طريق قطار قاصداً قتل من يقتل من راكميه ، أو كترطى يطلق النار على متظاهرين قاصداً قتل من قد يصاب منهم . وقد وجد بعض الشراح في فكرة القصد غير المحدود أساساً كافياً للقول بتوافر العمد عند الحيدة عن الهدف أو الفلظ في شخصية المجني عليه (١) .

ولتقدير هذا الرأي يلزم فيما يبدو التفرقة بين فرضين : —

أولهما : أن يقدم الجاني على ارتكاب القتل العمد قابلاً مقدماً ما قد تسفر عنه جريمة من قتل المجني عليه وغيره في نفس الوقت ، فيصاب شخص لم يكن الجاني يريد إصابته ، كما لو كان ابن الأرماني في القطار الذي نفسه — وهو لا يعلم بوجوده فيه ، حينئذ من الواضح إمكان القول بتوافر القصد غير المحدود ولو أن فكرة الحيدة عن الهدف تصلح هنا أيضاً لتحليل توافر العمد .

ثانيهما : أن يقدم الجاني على ارتكاب جريمة غير قابل مقدماً إلا قتل مجني عليه معين دون غيره ، فيصاب شخص لم يكن يريد إصابته . كما في الأمثلة المتعددة التي قدمناها من قضاة يمكننا العليا ، وحينئذ يتخذ القول بتوافر قصد غير محدود . لأن المعنى الشائع لهذا القصد هو أن يعمد الجاني إلى ارتكاب جريمة يرتب عليها في ذهنه — ترتيباً محققاً لا افتراض فيه — عدة نتائج ويكون قد تعمدتها كلها بغير تحديد ، وهو ما يتخذ القول به في هذه الحالات . وفكره الفلظ إذا لم ينصب على ركن في الجريمة ، بل على وصف زائد عن أركانها نفى تماماً عن القول بتوافر القصد غير المحدود ، الذي هو على أية حال من صور القصد المباشر لا الاحتمالي .

ب — زاوية السببية في الموضوع

زاوية السببية هي التي تعيننا على وجه خاص في موضوع بحثنا الحالي ، سواء أصبح أن نثريتنا المصري أخذ بفكرة القصد الاحتمالي ، أم لم يأخذ بها أصلاً ، وسواء أصبح أنه أخذ بفكرة المسؤولية عن النتائج المحتملة لا بفكرة القصد الاحتمالي أم لم يصح ذلك ، متى سلطنا بتوافر العمد في صورته المباشرة على أية حال .

وتواز العمد المباشر لا يفتي عن السببية . فثلاً أطلق الجاني على المجني عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأصابه في ذراعه أصابة غير قاتلة بطبيعتها . حضرت عربة الأسعاف لنقل المصاب إلى المستشفى ، وفي الطريق انقلب في ترعة ففرقت براكميه . فهنا قد صدر من الجاني نشاط كفيل بإحداث القتل ، وانصرفت نيته إلى إحداثه ، وتحققت النتيجة المطلوبة فعلا بوفاء المجني عليه . ومع ذلك يتخذ بحسب ضوابط السببية السائدة في فهمنا وقضائنا على السواء إلا أن تعتبر الواقعة شروعاً في قتل لحسب .

وما يعوز المسئولية عن الجريمة التامة ليس هو الفعل المادى ولا القصد عاماً كان أم خاصاً وإنما توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة (١)

أما صورة الدعوى التى فصل فيها حكم النقص الذى أثار البحث الحالى فهى بعيدة عن هذه . فهنا كل ما حدث كان من صور الحيدة عن الهدف أو الخطأ فى شخصية المجنى عليه . وقد سبق أن تعرضنا لهذه الصورة فى عدد سابق واثبتنا إلى تقرير مسئولية الجاني كاملة عن جرمه العمدية لتوافر السببية المباشرة بين فعله والنتيجة أو النتائج المتعددة التى حدثت بالفعل إزاء توافر العمد المباشر ، وكذلك باقى أركان الجريمة من فعل وعمل .

فطابق قواعد السببية كان يستهى إلى مساهمة المتهم عن الشروع فى قتل هانم وندا ، وعن قتل فيمة التى تناولت فعلاً من الحلوى المسمومة وتوفيت متسمة . ذلك أن وضع السم لهانم يعد سبباً صالحاً لأن يؤدى إلى ما انتهى إليه من نتائج شتى بحسب تسلسل الحوادث التى تابعت تاباً مضطرباً طبيعياً انتهى بموت فيمة ونجاة هانم وندا لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، كما هو الحال المألوفة عند الحينة عن الهدف أو الفلظ فى شخصية المجنى عليه .

كل ما كان يلزم هو اتباع المعيار الموضوعى دون الشخصى فى تقدير تسلسل الحوادث . فالجاني هنا لم يتوقع بطبيعة الحال تناول ابنتى عمه فيمة وندا للطعام المسموم بدلاً من هانم شقيقته المقصودة بالقتل ، ولكن كان عليه أن يتوقع ذلك . فمن يضع طعاماً فى متناول إنسان ما عليه أن يتوقع أن يتناولوه غيره ، معه أو بدونه ، لأن ما تجرى به طبيعة الحياة المألوفة دعوة الغير إلى المشاركة فى الطعام والشراب ، خصوصاً بين من تجمعهم صلة ما . فلا يغير من ذلك شيئاً أن يكون التسميم مقصدياً بطبيعت صدور نشاط من المجنى عليه لتناول الطعام المسموم بعد صدور نشاط الجاني بوضع هذا الطعام فى متناول . فان هذا النشاط من المجنى عليه جزء لا يتجزأ من نفس خطة الجاني وما أعدته من وسائل كافية بالقتل .

ولله ما يزيد هذه الفكرة وضوحاً فى واقعة حكم سنة ١٩٣٠ أن تلاحظ انه لم يصدر فيها حتى مجرد خطأ ما يصح أن يشير البحث فى مدى تأثيره فى رابطة السببية بين فعل الجاني وما تمخض عنه من نتائج ضخمة ، لا من جانب الجاني ولا من جانب المجنى عليهم الثلاث ، سواء منهم من امتنعت مصادقة عن تناول الحلوى المسمومة ، أم من أقدمت بحكم تابع طبيعى للأمر على تناول منها عالية البال بما كان مديراً لإحدا من دون الباقيات .

(١) فلا تعتبر السببية فائقة بين الفعل والنتيجة وفرض كهذا إلا طبيعياً ليس المذهب الهجورة مثل مذهب تبادل الأسباب كما قال به الشراح الألمانى Von Buri وأيده فيه بعض الفقهاء . وطبعة لهذا الرأى إذا تعددت الأسباب المهددة لنتيجة ما واجب اعتبارها جميعاً متعاقبة متكافئة فى القوة والأثر ، كل منها يعد شرطاً لحدوث النتيجة وإلا فلا يصح أن يجب أحدهما باتنياً ، ويد الجاني - منولا بالتالى - بين نشاطه وبين النتيجة من أسباب متوقفة أو غير متوقفة . ولنا عودة أكثر تفصيلاً إلى الفرع الخامس .

السببية للمباشرة بين فاعل الجاني وما تخضع عنه من نتائج كانت متوافرة في صورة هذه الدعوى توافراً يفتى من بحث توافرها في ضوء اتجاهات أخرى سببية أقل تحديداً مثل اتجاه السببية الكافية أو اللامعة (١)، التي لا عمل للكلام فيها إلا إذا انضمت السببية للمباشرة . فالسببية غير المباشرة كالعدم غير المباشر لا عمل للكلام في أيهما إلا إذا انضمت فيه الصورة المباشرة .

حتى يمكن القول بأن صورة هذه الدعوى لو عرضت على القضاء الفرنسي ، وهو من أشد القضاء تحديداً فيها خصوصاً في القتل العمد - بالمقارنة مع القضاء الألماني أو الإيطالي - لما تردد في القول بتوافرها - إلى جانب توافر القصد المباشر - وهو ما يجب إليه فعلاً بغير كبر هنا . في مثل هذه الحالات . فلذا كان الأمر كذلك للبرامج السائدة هناك إلى السببية للمباشرة ، فهو ينبغي أن يكون كذلك في بلادنا وهو أقرب إلى سببية أوسع نطاقاً وأكثر تحديداً على الجاني وهي السببية للامعة أو الكافية ، التي نفسر وحدها الكثير من الضوابط التي يمكن استخلاصها من قضاء محاكمنا ، على ما سنورد إليه بشكل أكثر تفصيلاً فيما بعد .

ذلك فيما يتعلق بواقعة الدعوى التي فصل فيها حكم تقضى سنة ١٩٣٠ . أما في الواقعة التي فصلت فيها محكمة جناتيات الاسكندرية في سنة ١٩١٠ فقد كان الوضع عهد مختلف . إذ قد تدخل في هذه الأخيرة خطأ جسم من الجنى عليه هو إقدامه على تناول الفطيرة المسمومة بعد تهيئه إلى ما فيها من سم ، أو بالأقل إلى ابتلاك الخطير في أمرها ، فكان تناوله لها بعد ذلك أمراً شاذاً اعتبرته محكمة جناتيات الاسكندرية كافياً بتوسطه بين فعل الجاني والنتيجة لقطع رابطة السببية بينهما ، ولتقى مسؤولية المتهم من وفاة والده متسهما بها .

بل إن القول باقتران السببية في صورة هذه الدعوى لم يكن مجعاً عليه . لحين أيده الدكتور القلبي اعترض عليه المرحوم الدكتور أبو السعود الذي رأى أن مسؤولية المتهم كان ينبغي أن تعتبر قائمة من قتل والده ، فصحيح إنه لا يجوز المسالة عن نتائج غير مباشرة ، ولكن أحداً لم يقل إنه في التسميم يجب أن يصل السم إلى المجنى عليه بطريق مباشر ؛ فكثيراً ما يتوسط بين الجاني والمجنى عليه شخص حسن النية . . . خادم أو مرض أو صديق . . . ومن المقرر إنه لا تأثر المسؤولية بأن الوسيلة لم يرتكبها الجاني مباشرة على المجنى عليه . . . والذي نراه أن الجاني يسأل عن قتل عمده ، لأن النتيجة حدثت عن فعله مباشرة ، فطبعي إذا ما قدم طامع إن يتناول منه من يحضره ، وكون الآكل والد المتهم لا يغير في الأمر شيئاً ، وكونه إذاً لم تحدث إلا بسبب شك المجنى عليه في أنه قصد قتله لا يقطع رابطة السببية ، ولا ينبغي أن النتيجة عما يجري به الأمور عادة (٢) . على أن هذا الاعتراض يبدو لنا محل نظر ، فحينئذ أن كون الآكل والد المتهم لا يغير في الأمر

(١) قارن الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل (المرجع السابق) وهو يشير إلى توافر السببية الكافية حسب .

(٢) راجع ص ٢٩٠ من هذا العدد .

(٣) المرجع السابق هامش ص ١٠٩ .

شيئاً ، أما كون الأكل حصل بعد العلم بأن في الطعام سمّاً فإنة دعوة لا يمكن توقيها ، ويتعين القول بأن الأمور تجري بمثل ذلك عادة كما ذهب إلى رأى المترشح فالسبب الوحيد في انقطاع السببية كان هو صدور خطأ شاذ جسيم من المجنى عليه كافيّاً وحده لأن يجب وقاه ، وهو ما لا يمكن القول بأنه نتيجة مباشرة لفعل الجاني ، ولا قياسه على حالة تقديم السم بمعرفة وسيط حسن النية ، فإن الوسيط هنا كان عمن النية فضلاً ، ولم يكن لوساطته أدنى تأثير في إمكان توافر السببية المباشرة بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية . وهذا ما لا يحادل فيه أحد ... إنما كيف نهدر ما صدر من المجنى عليه من خطأ جسيم ، وقد كان سبباً كافياً بذاته في وقاه ... وكيف نقول إن تناول الانسان طعنة بأكلها يعلم أنها مسمومة أو بالأقل وجد من ينبه إلى ذلك ، أمر مألوف وأن هذه طريقة طبيعية للتحقق منها أو لنقي الشبهات المحيطة بها ؟ ...

وكان كل الفارق بين صورتى الدعويين لم يكن في نوع القصد ، أو مداه ، ولا في نوع النتائج التي تتحقق أو مداه ، والتي لم يتوقها الجاني في الحالين معاً ، ولا من باب أولى في نوع نشاط هذا الأخير أو مداه . بل انحصر في أن السببية انقطعت في حكم سنة ١٩١٠ لتدخل دعوة اعتبارها الحكم شاذة غير يمكن توقيها من المجنى عليه ، حين لم يكن هناك محل لاقطاعها في حكم سنة ١٩٣٠ لاتقاء كل خطأ من المجنى عليه أو غير من ، سيما كان أم جسيماً ، بل تاهت فيه الحلقات بين نشاط الجاني والنتائج المتعددة في اضطراد متناسق ، لا خروج فيه بحال عما يمكن توقفه في مثل هذه الظروف .

فالفارق بين الحالين كان في مدى توافر السببية طبقاً لعنايط التوقع دون أى عنصر آخر من عناصر المسؤولية . وانتاج عنايط واحد التوقع كان سيئتهى إلى نتائج موحدة سواء في الحالين معاً . وكان جوهر البحث يصبح بذلك أيهما أجدر بالانتاج في تقدير التوقع كعنايط السببية : الميعار الموضوعى أم الشخصى ؟ وظن أننا قد بينا بما فيه الكفاية أن الميعار الموضوعى يبدو أكثر الثاماً مع روح تشريعنا المصرى — كلما أثبت فيه المقارنة بين الميعارين .

وإذا كنا قد قلنا بذلك فيما سلف عند الكلام في تداخل عوامل ترجع إلى خطأ المجنى عليه بجانب خطأ الجاني أو إهماله في الجرائم غير الممدية ، فإننا نقوله الآن أيضاً بشأن تداخل هذا الخطأ في الجرائم الممدية ، كما سنقوله أيضاً عند تداخل خطأ المجنى عليه أو إهماله في العلاج من إصابته في جريمة عمدية كانت أم غير عمدية ، فليست هناك من حكمة التفرقة بين صورة وأخرى طالما أن طبيعة الرابطة المألوية واحدة لا يبنى أن تختلف في جريمة عنها في أخرى ، حتى ولو اختلف نوع العمد المطلوب ، أو اتنى العمد فيها أصلاً . والمفارقة إن أدت إلى شيء فإل مزيد من التعقيد الضار غير المتعلق الذى لا يبدو أن قانوننا قد أراده أو افترض إمكان حصوله . يستوى في ذلك أن يتوافر للسببية التعمد المباشر أم غير المباشر . وقد وضعت محكمتنا العليا قدمها في هذا الطريق فعلاً وسارت فيه بنير توقف خصوصاً بعد صدور حكم سنة ١٩٣٠ حتى الآن وفي كافة نواحي

التطبيق كما سبق أن وضعنا ، وكما سيُزيد الأمر وضوحاً في أجزاء البحث المقبلة ، حتى يمكن القول بأن هذا الحكم أصبح لا يمثل سوى أقول اتجاه مهجور في فقهاء وقضاةنا على السواء .

» - حكم القصد الاحتمالي والنتيجة المحتملة

في القانون المصري

أشرنا أكثر من مرة إلى أن القانون المصري يأخذ بفكرة المسئولية بمقتضى القصد الاحتمالي في أحوال معينة واردة فيه على سبيل الحصر ، سبق بيانها . وهذه فكرة سائدة ، بل عليها إجماع الشراح تقريباً ، فكلمهم يرى أن هذه أحوال استثنائية تعد خروجاً عن القاعدة الأصلية ، قاعدة استلزام القصد المباشر ، وأنه عارِج نطاق فكرة القصد الاحتمالي يتمرد لتبيل تشديد المسئولية بحسب جسامته النتيجة ، ولولم يتمدها الجنائي ، في جرائم معينة كالضرب والجرم إذا ترتبت عليها نتائج جسيمة ، والحرق الممعد إذا أدى إلى وفاة إنسان ، وتضيق منهم لهذه الاعتراف إذا أدى التضيق إلى وفاته وتمريض المواصلات للخطر إذا ترتب عليه وفاة إنسان ... وهكذا

إلا أن بعض الآراء يخالف هذا الاتجاه السائد ، فيذهب إلى أن الشارع المصري يأخذ في هذه الأحوال بفكرة المسئولية عن النتائج المحتملة دون فكرة القصد الاحتمالي ، فيجب عدم الخلط بين القصد الاحتمالي والنتيجة الاحتمالية ، فالقصد الاحتمالي قصد جنائي تصرف فيه إرادة الجاني إلى نتيجة غير مرغوبة ولكنها مقبولة ، ولذلك لا يصح القول إن الشارع المصري لا يأخذ به . أما النتيجة الاحتمالية فلا علاقه لها بالقصد وبعبارة أخرى ليست تطبيقاً لفكرة القصد الاحتمالي (١) .

والقول بأن القصد الاحتمالي تصرف فيه إرادة الجاني إلى نتيجة غير مرغوبة ولكنها مقبولة ، يتضمن تحديداً للقصد الاحتمالي يتمرد استناده إلى مصدر معمول عليه من الفقه أو التشريع . بل إن السائد عند الفاتنين بالقصد الاحتمالي أنه ينبغي أن يعد متوافراً كلما اتجهت إرادة الجاني إلى ارتكاب جريمة معينة فتحققت بدلاً منها جريمة أخرى . أو تحققت الجريمة المقصودة ومعها جريمة ثانية . فطبقاً لنظرية القصد الاحتمالي يجب مساواة الجاني عن جميع النتائج التي حصلت إذا كانت جرمته الأولى أو الأساسية تؤدي إليها بحسب السير العادي للأمر ، بصرف النظر عما إذا كانت الجريمة الجديدة مقبولة عند المتهم أم لا ، متوقعة منه أم لا .

ومن جهة أخرى ليس في نصوص تشريعنا المصري ما يسمح بالقول بأنه يقر بحاسبة الجاني عن أية نتيجة حتى ولو ظهر أنه توقعها ، وأنها كانت مقبولة عنده ، بل بأنه عندما يشدد العقوبة بالنظر إلى جسامته النتيجة ، يشدها بصرف النظر عما إذا كانت مقبولة عند الجاني أم لا ، فكان أنه يشدها لأنه يفترض افتراضاً أنها تدخل في نطاق قصده ، ولو كان هذا الافتراض يتأهض الواقع .

(١) الدكتور محمود مصطفى « القسم العام » ص ٢٩٧ وينظر للمنفى آخرون مثل المرحوم الدكتور حسن أبو السعود للمرجع السابق ص ١٠٧ - ١١٠ والدكتور ميسر هيثم في « القسم الخاص من قانون العقوبات » سنة ١٩٥٨ ص ١٦١ .

ولذا قلنا بأن القصد هنا يثير قصداً احتمالياً ، أو هو بالأدق قصد مفترض . فهو احتمالي إذا تعدت إقامة الدليل على انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق الجريمة بالشكل الذي تحقق به . وهو مفترض افتراضاً إذا أقيم الدليل على عدم انصرافه .

ومن ناحية القول بأن المسؤولية تكون عندئذ قائمة على فكرة المسؤولية عن النتيجة المحتملة لا على فكرة القصد الاحتمالي ، فهو يتضمن تعليلًا للمسئولية يبدو ناقصاً ميتوراً . ذلك أن توافر السببية بين نشاط الجاني والنتيجة التي تحققت ، والتي كان من المحتمل تحققها عندما بدأ نشاطه ، لا يكفي للقول بالمسؤولية . وعلى أي أساس يمكن أن تقام مسؤولية عمدية مع انتفاء العمد إذا ثبت انتفاؤه ؟ . ففكرة القصد الاحتمالي - أو بالأدق المفترض - في تشريتنا المصري هي في الواقع مجرد ذريعة قانونية لتعليل المسؤولية المشددة عندما يرى التشريع عللاً للتشديد بحسب حكمة النتيجة . والذريعة من شأنها أن تفترض وجود شيء - ولو كان غير موجود - لتقييم بنياناً ترى - لمصلحة ما - أن يقام .

أو بعبارة أخرى إنه في التطبيقات التي أخذ بها تشريتنا المصري بفكرة القصد الاحتمالي بحسب السائد - تكون السببية متوافرة بحكم الواقع ؛ ويكون العمد متوافراً بحكم الافتراض القانوني بالأصل . وعندما تكون السببية متوافرة فهي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ... سيان على ما وضحتاه وما ستوضحه فيما بعد . إذ تكفي في هذا التشريع أن تكون السببية مناسبة أو ملائمة لحسب ، إذا لم توجد السببية المباشرة . أما العمد فينبغي دائماً أن يكون مباشراً بحسب الأصل . ويمكن العمد غير المباشر - أو بالأدق المفترض - في صور معينة لحسب ، إذا لم يتوافر العمد المباشر . وفي هذه الصور المعينة يضع القانون القصد المفترض أو الاحتمال بدلاً من القصد الأصلي توصلاً إلى تشديد المسؤولية ، وإن اختلف التشديد من جريمة إلى أخرى . فأحياناً يجادل العمد المباشر في أثره وأحياناً أخرى لا يبادله . ولكن لا مفر من افتراض وجود العمد على أية حال متى ثبت أنه غير موجود . أما إذا كان موجوداً فلا محل للاقتراض ، ولا ينبغي عن ذلك - في الحالين - القول بأن النتيجة كانت محتملة ، إذ احتمال النتيجة أمر متصل بركن السببية لا بالعمد ، وتوافر أحد الركنين لا يفي عن الآخر .

وفي الجرائم المتعدية قصد المجرم *preter-intentionnelles* التي يأخذ فيها القانون المصري بنظرية القصد الاحتمالي بحسب الرأي السائد يكون القصد في الواقع مزيجاً من عمد وإهمال . فهي بالأصل تنظم ابتداءً توافر العمد بكل أركانه المطلوبة في القانون بالنسبة للجريمة الأولى أو الأساسية . والقول بأن العمد فيها مطلوب لا يفي أن السببية فيها مطلوبة أيضاً ، ولا يفي هنا الإهمال في شيء .

فهذه قاعدة عامة على كل الجرائم العمدية والمتعدية قصد المجرم على حد سواء : أن القول بأن

القصد المباشر مطلوب في جريمة لا ينفي القول بأن السببية مطلوبة أيضاً . والقول بأن القصد يكفي في جريمة أخرى ولو كان غير مباشر لا ينفي أن السببية مطلوبة فيها ولو كانت غير مباشرة . وليس هناك من تلازم حتى ولا ترابط مفروض بين نوع العمد ونوع السببية . فقد يكون كلاهما مباشراً ، وقد يكون أحدهما مباشراً والآخر غير مباشر . وإنما يكون العمد مباشراً بالضرورة في الجرائم التي لا تتجاوز فيها النتيجة قصد الجنائي ، ويكون غير مباشر (أو مفترضاً) في الجرائم التي تتجاوز فيها النتيجة هذا القصد ، في حين قد تكون السببية مباشرة أو غير مباشرة في هذا النوع أو ذاك بغير أية قاعدة مضطردة .

فمثلاً أطلق الجنائي على الجنى عليه مقدوناً تاريخاً قاصداً قتله ، فأصابه في مقتل وتوفي الأخير على الفور: عند مباشر وسببية مباشرة ولا صعوبة في ذلك. أما إذا توفي الجنى عليه بسبب خطأ جسم من الجراح في استخراج الرصاصة منه ، لامن العيار مباشرة ، كان القصد مباشراً والنتيجة غير مباشرة . ومثلاً ضرب الجنائي الجنى عليه بعصا رفيعة على رأسه قاصداً الضرب لحسب ، ولكن توفي الجنى عليه بسبب الضرب ، فإن القانون يعتبر الواقعة ضرباً أفضى إلى الموت ، وفيها العمد غير مباشر أو بالأدق مفترض بحكم القانون ، ولو أن السببية مباشرة أما إذا توفي الجنى عليه هنا أيضاً بسبب خطأ جسم من الجراح في جراحة الجنى عليه ، لا من الضربة مباشرة ، كان العمد غير مباشر (أو بالأدق مفترضاً) والسببية أيضاً غير مباشرة .

ولما كانت المسؤولية عن النتيجة المحتملة تخضع للعنايط الموضوعي العام في تقدير السببية وهو إمكان التوقع بحسب السير المادى للأمر ، فإن السببية هنا متوافرة على أية حال طبقاً لهذا العنايط . وإذا انتفت المسئولية أيضاً عن النتيجة المشددة في حدود القواعد العامة . فلا عمل القول بأنها مفترضة وأن المسئولية إذا قامت إنما تقوم على أساس النتيجة المحتملة لا القصد المحتمل . فإن المسئولية سيموزها عندئذ رغم قيام السببية — فعلاً لا افتراضاً — الاستناد إلى أساس أدبي ، إلى ركن القصد وهو شخصي . وقد ثبتت تماماً أن الضربة بذاتها غير قاتلة وأن الجنائي لم يرد الوفاة ، وأنها بالنسبة له نتيجة غير مقبولة ولا مرغوبة ، بل ضارة أليمة . . . ، وذلك كما في مثل اللاب الذي يضرب ابنه لتأديبه فيموت . بل وفي غالب صور الضرب المفضى إلى الموت وإلى العاهة المستديمة في العمل يتضمن القول بأن الجنائي قد توقع — حتى مجرد توقع — مثل هذه النتيجة السيئة . . . ، فما العمل ؟ .

إن الدليل بأن الوفاة نتيجة محتملة للضرب دليل يبدو ناقصاً مبتوراً ، لأنه يقيم مسئولية مفترضة حيث لا عمل للافتراض ، وينفي الافتراض حيث لا غنى عنه . أو بعبارة أخرى يجعل عمل الافتراض السببية رغم توافرها ؛ وينكره على العمد رغم انتفاؤه . ليقم مسئولية على أساس مادي محض ، كقطعة من جهاد لا حياة فيها ، ولا سبب لوجودها ، بل وتكرها مبادئ المسئولية .

وسد هذا النقص لا يتأتى إلا بالالتجاء إلى مثل ذريعة القصد الاحتمالي حتى تستقيم بذلك أسس المسئولية كما يقسمها كل فقه جنائي حديث . ففكرة العمد الاحتمالي — أي المفترض بنهس —

هي هنا مجرد ذريعة للتبليل قد تقتضى توافر دكن، ولو كان غير متوافر في الواقع، كما تقيم مسئولية ترى لمصلحة ما أن تمام. إلا إنه ليس من شأنها أن تمارض البتة مع ضرورة توافر السببية بين نشاط الجاني وما تخلف عنه من شئ النتائج، في ضوء نفس الضوابط العامة السببية بشير أية مغايرة ترى إلى التوسع فيها، أو إلى التضييق منها. فغامرة كنهه ليست من نصوص التشريع؛ ولا من روحه، ولا حكمه لها.

والشارع، وقد افترض العمد في هذا النوع من الجرائم المتعدية قصد المجرم، فقد افترضه أيضاً طبقاً لدلوله العام بشير أية مغايرة ترى إلى التوسع فيه، أو إلى التضييق منه، فمغايرة كنهه ليست من نصوص التشريع في شيء أيضاً، ولا من روحه. بل إنه افترضه هنا كذلك بمبدول انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق نتيجة معينة — لا مجرد قبولها أو توقعها أو الرضاء بها أو نحو ذلك. وإنما جاز هذا الافتراض لأن العمد كما قلنا شخصي بحث بطبيعته، حين أن السببية موضوعية بطبيعتها، وبموجب ما يؤدي إليه التأويل الصحيح لنصوص القانون المصري. فلم يكن هناك أي مبرر لافتراضها، لأنها قائمة بمباشرة في جميع تلك الحالات الخاصة التي شدد فيها العقوبة تبعاً لجسامة النتيجة. والأمر الموجود بالفعل لا محل لافتراض وجوده بطريق الحيلة القانونية.

لذا فإن القول بأن هذه الحالات الاستثنائية، لا علاقة لها بالقصد الاحتمالي، وإنما هي نتائج احتمالية يلقى القانون تبعاتها على الجاني سواء توقعها بالفعل أو لم يتوقعها (١)، لا يصمد النقد فيما يبدو لنا، لأن افتراض العمد فيها يكمل توافر السببية، والعلاقة بين الأمرين كالعلاقة بين عمودين — يشتركان مع أعمدة أخرى — في حل شيء واحد هو ببيان المسئولية. والقول بذلك ليس معناه الخلط بين القصد الاحتمالي والنتيجة الاحتمالية. وإذا كان هذا القول صحيحاً على إطلاقه بالنسبة للجرائم العمدية — وقد سبق أن وضعنا ذلك تفصيلاً — فإنه صحيح هنا أيضاً بالنسبة للجرائم المتعدية قصد المجرم، لأنها تتطلب مثلها توافر العمد كما تتطلب قيام السببية.

وغاية ما في الأمر أننا ما دمنا إذاً تكوين معنى بحث — هو ببيان المسئولية — فقد جاز افتراض توافر عمود القصد — بمبدول إرادة النتيجة النهائية لا مجرد قبولها أو توقعها — متى قام عمود السببية — فعلاً لافتراضاً — بين النشاط الآثم الذي أراده والنتيجة التي تمتد هذه الإرادة. فالعمد وحده هو الذي كان محل الافتراض بقرينة قاطعة لا تقبل اثبات العكس، في أحوال معينة ترجع كلها إلى رغبة تشديد المسئولية كخط أولى لحماية المجتمع، فلا محل لقياس عليها أو لتوسع فيها.

كيفية كنهه في فهم فكرة القصد الاحتمالي ربما تدفع عنها أهم ما وجه إليها من نقد. ذلك أنه إذا قيل بأن مقضى القصد الاحتمالي الاكتفاء باتجاه إرادة الجاني إلى تحقيق نتيجة معينة على وجه الاحتمال لا اليقين، لسبل القول بأنه لا محل لقول بتوافر القصد الجاني إلا إذا انتهت إرادة

الفعل بقينا إلى النتيجة التي يتوقف عليها قيام الجريمة العمدية . ولا معنى لقول بأن الإرادة قد تمتع أحيانا إلى هذه النتيجة على وجه الاحتمال لا على وجه اليقين فأما قصد ولما عدم قصد ، ولا وسط بين الأمرين ، ولا محل للكلام عن قصد احتمالي أو محتمل (١) .

ومثل اعتراض كذا صحيح إذا صح بناء المسؤولية على أساس من دنية قانونية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أنه قد يتعدى فعله الفرض المنوي عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينو من قبل أصلا فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الفرض الغير المقصود ، على حد تمييز محكمتنا العليا . ولكن هذا النظر في تحديد المقصود بالقصد الاحتمالي قاصر متقد ، فلا يصلح أساسا لتقرير قاعدة عامة من قواعد المسؤولية الجنائية في الوضع الحالي لتشريتنا .

ف فكرة القصد الاحتمالي كما أخذ بها تشريتنا المصري لا تشير إلى منح القاضي سلطة عاسبة المته من دنية قانونية غير مؤكدة أو عن قيام حالة وسط بين القصد وعدم القصد . إنها تشير في رأينا إلى قصد مفترض بثبوته بمحكم القانون كأساس لاقامة المسؤولية في أحوال استثنائية معينة . فهو بمثابة قرينة قانونية قاطعة على توافر العمد بدلول إرادة النتيجة تحول دون إمكان نفيه ، سواء أصبح توافره في الواقع أم لم يصح .

وعلى هذا يمكن قبوله على أساس أنه مجرد تكييف فقهي لوضع قانوني قائم فلا كان بحاجة إلى تكييف كذا لاستكمال عناصر لا نفي عنها لتبرير قيام مسؤولية كانت قائمة — ولا زالت — بنصوص صريحة إلى مدى أو إلى آخر . ولذا كان وصف هذا القصد بأنه « قصد مفترض » أدل على حقيقة وضعه في قانوننا المصري من وصف قصد احتمالي أو غير مباشر . وهذا القصد المفترض يستمد جذوره من نظرية القصد الاحتمالي . فهو تطبيق لما في نطاق معين وإلى مدى معلوم وهذه هي كل الصلة بينهما .

وإذا صح هذا الفهم له ، وهو بعيد عن أن يستظهر من حكم النقض الذي أشرنا إليه في صدر هذا الموضوع ، اتنى إمكان النفي عليه بأن الاداة الجنائية لا يصح أن تنبى على توافر دنية قانونية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني . . وإن صح أن يثار تساؤل جديد من نوع آخر وهو هل يحمل الشارع أن يفترض أحيانا توافر العمد كأساس لتشديد المسؤولية الجنائية ؟ . قد يقال نعم لأن الجاني في هذه الأحوال يكون قد بدأ نشاطا عمديا آثما بارتكاب جريمة الأولى أو الأساسية Le délit base وأن جريمة الجديدة تعتبر نتيجة مباشرة لهذه فلا مانع من افتراض أنه أرادها هي أيضا بالتالى من تشديد المسؤولية عليه . . . قد يقال هذا ، وإذا صح فيه الجدل في نطاق تقدير سياسة الجريم أكثر منه في نطاق تحليل النصوص المعفاة كما هي كاتبة بالفعل ، وكما ينبغي أن يطبقها القضاء أو يؤلفها الفقهاء . فكون الجاني ينبغي أن يسأل أو لا يسأل عن النتائج المحتملة شيء ، وكون الشارع يسأل عنها بالفعل في صور معينة شيء آخر . وكون العدالة تقتضى افتراض توافر

(١) الدكتور رمسيس هنام « القسم الخامس في قانون العقوبات » سنة ١٩٠٨ ص ١٥٧ .

المعد لديه ، ولو كان هذا الافتراض يناقض الواقع ، أو لا تتحيزه شيء ، ويكون الخارج بغيره له به
بالفصل في صور جمعية شيء آخر . وعدم تأييد الفقيه للوضع القائم في التشريع - في أية ناحية
نواحيه - لا يبيح القول بأنه غير قائم بها كان وجه التقيد الذي يوجه إليه قويا ومحيميا في تقديره .
وأخذ التشريع المصري بفكرة القصد الاحتمال - أو بالأدق بفكرة القصد المفترض قانونا -
لم يكن دائما على ونيرة واحدة . حين نجد أحيانا يسرى في العقوبة بين حالة توافر القصد المباشر
والقصد المفترض كما في حالة الحريق المعد إذا أدى إلى وفاة إنسان أو أكثر ، وكما في حالة تعريض
المواصلات للخطر إذا أدى إلى نفس النتيجة ، وكما في الضرب المفضى إلى العاهة المستديمة (١) نجده في
أحوال أخرى يرسم للجاني عقوبة وسطا بين عقوبة الفعل الذي تعدده ، والعقوبة المقررة للنتيجة
التي لم يتسببها ، كما في حالة الضرب المفضى إلى الموت . ولعله قد حيزت ما في افتراض توافر المعد
أحيانا من قصوة حل الجاني . ولم تكن القصوة في العقاب يوما من مزايا سياسة العقاب ،
ولا الإفراط في التجريم من مزايا سياسة التجريم لاعتبارات قوية يجرىها الباحثون في مواضيع
العقاب والتجريم ؛ فضلا عن اعتبار العدالة التي هي مشتقة من الاعتدال . ولعله نفس هذا
الاعتبار لم يأخذ شارعا بفكرة القصد الاحتمال كقاعدة عامة تحكم المسؤولية ، ولم يطلها تعليقات
أخرى غير تلك الواردة فيه ، وحسنا فعل .

د - استقلال السببية عن المعد

ونحن ما نراه يمثل حكم القانون المصري في المعد وفي السببية في صورتها المباشرة والاحتمالية ،
ورأينا كيف أنه لم يضع تعريفا للمعد وإن كان قد أشار إلى ضرورة توافره في جملة مواضع . كما
لم يضع تعريفا للسببية وإن كان قد أشار في جملة مواضع كذلك إلى ضرورة توافرها في الجرائم
المعدية وغير المعدية ، إذ توافر السببية شرط فيها جميعا . لذا يمكن القول بأنه قد ترك تعريف
السببية والمعد معا إلى طيبة كل منهما التي ينبغي وحدها أن تحكم في خصائصهما ، وعلى الأخص
كونه شخصا أو موضوعيا .

وقد رأينا كيف أن ليس بين المعد والسببية من رابطة تقتضي الاتحاد في الخصائص . فلا المعد
رأينا من عناصر السببية ، ولا السببية رأيناها من عناصر المعد ، بل هما معا عنصران من عناصر
المسؤولية . ففي ذلك النوع من الجرائم ذات الإسناد المزدوج - وهي التي تلزم فيها السببية
عنصرا موضوعيا قائما بذاته - لا بد أن يتوافر للمسؤولية بجانب السببية ثلاثة عناصر أخرى هي
فشاط الجاني ، والنتيجة المعاقب عليها ؛ وعنصر المعد أو إرادة الأمرين معا ؛ إرادة النشاط
وإرادة النتيجة . ولا يبقى فيه مجرد توقع النتيجة أو قبولها عن إرادتها كما بينا . فقيام

(١) إذ يتولى فيها أن يكون الجاني قد تسبب إحداث العاهة من مبدأ الأمر ، أم حدثت بدتد بحكم تطور
طبيعي للاصابة ، فالعقوبة المقررة في القانون واحدة ، وإن جازت المناقشة بين الجانين من وجهة
قضائية بمحة .

المستولية متوقف على اجتماع هذه العناصر الأربعة ، دون أن يكون توافر أى عنصر فيها متوقفاً على توافر الآخر .

وقد يتناكب أن العمد شخصى بطبيعته ، لأنه إرادة أمر - أو أمور معينة - يضمها الجنائي وإن كان القانون لا يحاسب عنها إلا متى تكشف بأفعال مادية خارجية . أما السببية فهي موضوعية أو مادية بطبيعتها لأنها راجعة مستمدة من قوانين الحياة وطبائع الأشياء مهما قيل في رسم حدودها ومهما تباينت الآراء والأذواق المختلفة في تقديرها . فهي طريق محدود يربط بين عدة مواقع -

يربط ذهنى مستمد من المواقع الفعلية لها أولاً يربط بحسب ما يقرره الواقع . فلا دخل لنية الجنائي فيه . أما العمد فهو نية لدى الجنائي للوصول إلى موقع دون آخر من مواقع الطريق ، سواء أفلح في ذلك أم فشل . فلا نية يمكنها أن تحكم حكماً ملزماً على مدى صلاحية الطريق لأحداث الارتباط المطلوب ، ولا صلاحية الطريق تصلح وحدها لأن تحكم في مدى توافر نية . ولذا فإنه إذا كان مجرد توقع نتيجة معينة لا يكفي لقيام القصد ، ولو صدر هذا التوقع من الجنائي نفسه ، فإن إمكان التوقع يكفي لقيام السببية ، ولو لم يكن مصدره الجنائي ، بل عن ينظر إلى الأمور نظرة محايدة . .

أو بعبارة أخرى أن القصد بإجماع الآراء هو إرادة آتية توجه شخص الجنائي . أما السببية فهي راجعة موضوعية تستفاد - أو لا تستفاد - من منطق سير الحوادث . ولا يفنى عن إرادة نتيجة معينة في قيام القصد الجنائي أى اعتبار آخر ، مثل توقع هذه النتيجة أو قبولها من جانب المتهم أو غيره . ولذا فإنه إذا كان ما قد توقعه شخص الجنائي من نتائج لا يكفي لقيام القصد ، فإنه يتجاوز في نفس الوقت ما يلزم لقيام السببية .

فالعمد إذاً شئ - والسببية شئ آخر - وبينهما استقلال كاف في مقومات وجودهما . ومن هنا جازت فيهما معاً جميع الاحتمالات : أن يتوافر كلاهما ، وأن يتفق كلاهما . وأن يتوافر أحدهما ويتفق الآخر ، دون أن يكون هناك أى تأثير متبادل فيما بينهما . كما جاز فيهما أن يكون كلاهما مباشراً ، أو أحدهما مباشر والآخر غير مباشر ، أو كلاهما غير مباشر . المهم أن اجتماعهما معاً لازم لقيام المسئولية في الجرائم العمدية ، كما أن اجتماع الخطأ والسببية لازم لقيامها في الجرائم غير العمدية ، بنسب موجب لا غلط بينهما ولا تدخل . على ما مضى في العدد الماضي بالنسبة لهذه الجرائم الأخيرة .

وإذا كان القصد يخضع في تقديره لمعيار شخصى - بطبيعته وحدها - فإن السببية ينبغي أن تخضع في تقديرها لمعيار موضوعى - بطبيعتها وحدها - بنسب تضارب بين الطريقتين بل باتفاق تام مع طبائع الأشياء ، فلا محل للقول مثلاً بأن التقدير ينبغي أن يكون شخصياً أو موضوعياً للعمد والسببية معاً . ولا محل في نفس الوقت للقول بأن تقدير السببية ينبغي أن يكون موضوعياً إذا كان القصد مباشراً ، ولكنه يصبح شخصياً إذا كان القصد غير مباشر ، أو أن تقديرها ينبغي أن يكون شخصياً

إذا كان العمد مطلوباً ، ولكنه يصبح موضوعياً إذا كان العمد غير مطلوب . . . إن مغايرة في التقدير كنهه لاستند إلى أساس من منطق ، ولا من نصوص .

والقول بأن قصد الجاني ينبغي أن ينصرف في الجرائم العمدية إلى ارتكاب الفعل ونتيجته معاً قول صحيح لا يتعارض مع القول بأنه ينبغي أن يتحمل الجاني ثبوت النتيجة - متى أَرادها - لمجرد أن حدوثها يتفق والسير العادي للأمر . ولا يتحملها - ولو أَرادها وتحققت فعلاً - متى كانت لا تتفق والسير العادي للأمر . ففي جميع الأحوال لا ينبغي أن يسأل الجاني إلا عن نتيجة أَرادها فعلاً وبذل النشاط الكفيل بإحداثها ، لحدثت بسبب هذا النشاط . والعكس صحيح أيضاً فلا ينبغي أن يسأل إنسان بحسب الأصل عن نتيجة لم يرد وقوعها ، ولو وقعت مع ذلك بسبب نشاط صدر منه ، وكانت نتيجة لهذا النشاط تتفق والسير العادي للأمر .

وإما من باب الاستثناء المحض شدد الشارع المصري العقوبة في بعض الجرائم المتعمدة قصد المجرم إذا كانت النتيجة محتملة لنشاطه ، أي تتفق والسير العادي للأمر ولو ثبت أنه أَراد انتشار الحطب ولم يرد النتيجة ، وذلك تطبيقاً لفكرة المسؤولية بمقتضى القصد الاحتمالي كما في المواد ٤٣ ، ١٢٦ ، ١٦٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ من قانون العقوبات . وهي أحوال استثنائية فلا يقاس عليها . ولذا مثلاً إذا تمتد الجاني ارتكاب جريمة ما كترك عرض أو اختفاف إنسان فوقعت جريمة أخرى لم يرددها كرقاة الجنى عليه فإنه لا يسأل بوصفه قاتلاً عمداً - لا نفع العمد - ولو كانت الرقاة نتيجة محتملة للجريمة الأساسية .

وفي أحوال المسؤولية بمقتضى القصد الاحتمالي التي ذكرناها يكتفي الشارع فيها بأن تكون النتيجة المشددة للعقوبة حدثت بسبب جريمة الجاني بصرف النظر عن مدى توقعه لها ، فهذه هي الحال في تقدير السببية دائماً ، ويظل العمد فيها شخصياً كما هي الحال تقدير العمد دائماً . فليس من شأن اقتراف توافر العمد في مثل هذه الصور أن يغير في شيء من طبيعة العمد أو من طبيعة السببية ، أو من طبيعة استقلال كل منهما عن الآخر في خصائصه ومقومات وجوده . فلا الأمر الشخصي يصبح بسبب الاقتراف موضوعياً ، ولا الموضوعي يصبح شخصياً ؛ بل إن اقتراف العمد هنا لا يهدف إلى شيء آخر سوى تكملة ما يجوز قيام المسؤولية الجنائية بقرينة قاطعة حتى تستقيم لها أسبابها . ف سواء أقيمت المسؤولية الجنائية على أساس من القصد المباشر أم الاحتمالي لا ينبغي أن يتغير نوع المعيار الواجب التطبيق فيما يتعلق بتقدير المسؤولية عن النتيجة ؛ وهو معيار التوقع . ذلك أن التوقع هو من صميم السببية ، لا من القصد الذي هو عنصر إرادة ، وليس التوقع من عناصره في شيء .

أو بعبارة أخرى أنه لا حاجة حتى عند توافر المسؤولية بمقتضى القصد الاحتمالي لاثبات أن الجاني توقع النتيجة المشددة للعقوبة ، أو أنه أَرادها . إذ الإرادة تكون حينئذ مفترضة لا سبيل إلى نفيها . أما فيما عدا هذه الأحوال الاستثنائية فلا تقوم المسؤولية إذا لم يتوافر العمد المباشر . مهما توافر من سببية مباشرة ، يستوى في ذلك أن يكون الجاني قد توقع النتيجة المشددة أم لم يتوقعها ؛ ما دام هو لم يرددها فعلاً .

واقتراض التصريح القانوني لتوافر العمد في صور معينة ينبغي أن يفسر في أضيق نطاق لأنه أمر استثنائي. كما ينبغي أن ينظر إلى هذا الوضع باعتبار أنه شر لابد منه أملة اعتبارات عملية لعلها مستمدة من رغبة تذليل صعوبة الإثبات. ذلك أن المسؤولية الجنائية لا ينبغي أن تقام ولا أن تتدد إلا لتقويم إعرجاج نص ثبت فيها الاعوجاج ولم يفرض اقتراحاً يناهض الواقع على قدر الامكان. ولعل في نظام تراوح العقوبة في التشريع تراوحاً كبيراً بين حدبها الأقصى والادنى، فضلاً عن نظام الظروف القضائية المخففة، ما قد يخفف من آثار هذا الاقتراض عندما يكون عائلاً للواقع وبذلك من حدته.

* * *

هذا الذي ذكرناه في شأن استقلال السببية عن العمد في جميع صور المسؤولية الجنائية يتضمن بذاته الرد على رأي آخر مقتضاه أن معيار علاقة السببية يتكون من عنصرين: عنصر مادي وعنصر معنوي. وهذا الرأي الآخر ينهب إلى أن العنصر المادي وقوامه تلك العلاقة المادية التي يجب أن تقوم بين الفعل والنتيجة والتي تثبت أن الفعل قد ساهم — على صورة ما — في إحداث هذه النتيجة. ومعيار هذه العلاقة هو أن النتيجة ما كانت لتحدث لو أن الجاني لم يرتكب فعله والعنصر المعنوي يقتضي أن يكون الجاني قد توقع الموت نتيجة لفعله (في القتل العمد) أو أن يكون ذلك في إمكانه. فالعنصر المعنوي يحدد من تلك العلاقة المادية الجزء الذي تكون له أهمية قانونية (١).

فوجود عنصر «معنوي في السببية»، وهو توقع شخص الجاني للنتيجة التي حدثت، أمر لا نقره، ولم نجد له سنداً لا في نصوص التشريع، ولا في طبيعة السببية. كما أن توقع الجاني للنتيجة ليس من عناصر العمد، ولا من طبيعته في شيء، لأن العمد هو إرادة نتيجة معينة، وإذا توافرت هذه الإرادة فلا عمل لاستلزام التوقع، إذ أن إرادة النتيجة أقوى من مجرد توقعها، وتنفى عنه.

ولذا نجد هذا الرأي مضطراً حتى يكون منطقياً مع نفسه أن يجعل التوقع من عناصر العمد أيضاً، لا من عناصر السببية بحسب فيقول: إن القصد الجنائي يقوم على توقع مرتكب الفعل النتيجة وأراداتها، وهو قول بدوره محل نظر يؤدي إلى ربط صناعي لغير حكمة مفهومة بين السببية والعمد لا ترضى عنه طبيعة السببية ولا طبيعة العمد. ولا ضرورة استلزام توافرها معاً لقيام المسؤولية بغير أن يبقى أحدهما عن الآخر.

وتأسيساً على هذا التعريف لكل من السببية والعمد ينتهي هذا الرأي إلى أن علاقة السببية تصبح أكثر انساعاً في الجرائم غير العمدية عنها في الجرائم العمدية ولأن العنصر المعنوي المطلوب لقيام علاقة السببية في الجرائم العمدية هو توقع الجاني فعلاً النتيجة التي حدثت؛ فإذا ثبت إنه

(١) الدكتور محمود نجيب حسني «دروس في قانون العقوبات القسم الخاص» سنة ١٩٥٥ ص ٢٢. وراجع أيضاً ص ١٠٥، ١٢٩ - ١٣١.

لم يوقعها فإن علاقة السببية بين فعله والنتيجة تعد متفية وعدم كون هذا الفعل أحد عوامل النتيجة .
والمعترض المطلب لقيام السببية في الجرائم غير العمدية هو إمكان توقع الجاني النتيجة التي حدثت ، فإذا
ثبت أن ذلك لم يكن في إمكانه اعتبرت علاقة السببية غير قائمة بين فعله والنتيجة ، وعدم كون هذا
الفعل أحد عوامل النتيجة ، (١) .

ولا نجد ثمة مبرر للقول بأن معيار السببية في الجرائم العمدية ينبغي أن يختلف عنه في الجرائم
غير العمدية ، وإنه في الأولى هو توقع شخص الجاني بالفعل للنتيجة التي حدثت حين يكنى الثانية
إمكان التوقع حسب ، أو بعبارة أخرى أن معيار السببية ينبغي أن يكون شخصياً في الأولى -
لأنها تتطلب توافر العمد - موضوعياً في الثانية لأنها لا تتطلب توافره . فهذا تدخل بين السببية
والعمد ، ولا نقول إنه خلط بينهما ، تنكره نصوص تشريعنا المصري ، ومبادئ التجريم فيه كما
هي مستفادة من النصوص .

بل إن السببية رابطة موضوعية صرفة مستقلة عن العمد كما ينشأ ، ولما ذكرنا من أسباب .
وطبيعتها واحدة لا تختلف في جريمة عنها في الأخرى . وإمكان التوقع هو مناط التقدير دائماً ،
لما توقعه شخص الجاني . أما البحث عما توقعه شخص الجاني بالفعل فهو لا يتفق إلا مع أنواع
الضابط الشخصي في التقدير ، وقانوننا رفضه وحسناً فعل ، سواء أكانت المسؤولية بمقتضى القصد
المباشر أم غير المباشرة كما رفضه عند اتقاء الاثنين مما ، أى عند ما تكون المسؤولية مؤسسة على
مجرد الخطأ أو الإهمال . وهذا الضابط الشخصي أخذت به بعض الشرائع حسب كالتشريع الألماني
فلا صلة له بالتشريع الفرنسي ، ولا بالشرائع التي أخذت عنه بعض مبادئ المسؤولية .

وشراح هذا التشريع الأخير على اتفاق في أن ضابط السببية فيه موضوعي لا شخصي . وأنه
يكنى لإمكان مساءلة المنهم عن نتيجة من النتائج أن يكون في مقدوره توقعها ، ولو لم يثبت أنه توقعها
بالفعل ، وإن كان عدد منهم حسب يستلزم فيها أن تكون مباشرة ولا يكنى أن تكون مناسبة ،
ولكن هذا موضوع آخر .

• • •

تلخيص :

يجب أن تلخص تلخيصاً سريعاً النتائج التي اتينا إليها في الموضوع الحالي البحث فتجد : -
- أن خطأ الجنى عليه إذا توسط - هنا أيضاً في الجرائم العمدية - بين فعل الجاني والنتيجة
النهائية فإنه لا يقطع صلة السببية بينهما متى كان مألوفاً متوقفاً . ويقطعها إذا كان شاذاً غير مألوف ،
أو جسماً وكافياً بذاته في إحداث النتيجة المطلوب العقاب عليها .

- إن إصابة شخص غير المقصود بالجريمة العمدية بدلاً من المقصود بها ليس له أدنى تأثير على
توافر العمد المباشر ، ولا على توافر السببية المباشرة بين فعل الجاني والنتيجة . فينبغي أن تعتبر

الواقعة جريمة عديدة تامة أو شروفاً فيها بحسب الأحوال . إذ إنها لا تخرج عن كونها حيلة عن الهدف أو خطأ في شخصية المجنى عليه .

— أنه إذا توافر العمد المباشر لا حاجة لمحاولة إقامة مسئولية الجاني في مثل هذه الصورة على أساس العمد الاحتمالي أى غير المباشر . هذا فضلاً عن أن أحوال المسئولية بمقتضى العمد غير المباشر استثنائية لا يقاس عليها .

— أنه إذا توافر السببية المباشرة لا حاجة لمحاولة إقامة مسئولية الجاني على أساس من توافر السببية الكافية أو الملازمة ، أو نحو ذلك من اتجاهات السببية المتوسعة فيها .

— أنه في جميع الأحوال لا بد لقيام المسئولية من اجتناع العمد والسببية اجتماعاً حقيقياً ، فيما خلا أحوال العمد المفترض . وفيها يفترض الشارع العمد ولكنه لا يفترض السببية لأنها قائمة قياماً مباشراً ، وفعلها لا اقتران فيه .

— أن القول ببناء المسئولية على أساس من فكرة القصد الاحتمالي في أحوال معينة واردة في القانون على سبيل المحصر لا يفي ضرورة إقامة المسئولية في نفس تلك الأحوال عن النتائج المحتملة — إذا انتفت فيها السببية المباشرة — ، إذ لا تعارض بين التعليلين بل تكامل وتساند . فلا العمد — في أية صورة من صورها — ينفي عن السببية ، ولا السببية — في أية صورة من صورها — تنفي عن العمد .

— أن فكرة القصد الاحتمالي تشير في قانوننا المصري إلى قصد مفترض كأساس لإقامة المسئولية الجنائية في أحوال معينة . فهي بمثابة قرينة قانونية قاطعة على توافر العمد ، بدلول إدادة النتيجة النهائية لا مجرد توقعها ولا قبولها . أما القول بأنها تشير إلى قصد مشكوك في وجوده يصلح أساساً عاماً للمسئولية فهو غير صحيح ويتعارض مع وجوب تأسيس الإدانة الجنائية على اليقين لا مجرد الظن أو الاشتباه .

— أن السببية في جميع صورها مستقلة عن العمد في جميع صورها . وإن العمد يتطلب إرادة الفعل والنتيجة معاً ، أما السببية فيكتفي لتوافرها بمجرد إمكان التوقع بحسب السير العادي للأمر . ولذا فإن ضابط العمد شخصي دائماً حين أن ضابط السببية موضوعي دائماً . فلا يتوقف قيام أحدهما على قيام الآخر ، وإن توقفت المسئولية في الجرائم العمدية على قيام الاثنين معاً . أما في الجرائم غير العمدية فيعمل الخطأ محل العمد ولكن السببية تنقل على حالها وطبيعتها وضواجلها .

« يتبع »

رؤوف عياد

أستاذ بكلية الحقوق . جامعة عين شمس

تاريخ الحكم	رقم	موضوع الحكم
١٩٥٧	١٥٣	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية تفتيش . مواد عذرة . الإكراه الذي يقع على المتهم بالقدور اللازم لتسكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته . لا بطلان في الإجراءات .
١٩٥٧	٢٥٤	حكم « تسبيب مريب » . إصابة خطأ . خلل الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم بما نص عليه في ٢٤٤٤م ع وإغفاله الإشارة إلى الكشف الطبي أو إيراد مؤداه . قصور .
١٩٥٧	٢٥٥	هتك عرض . حكم « تسبيب كاف » . كفاية إثبات الحكم بالإدانة حصول اتصال جنسي بين المتهم والجني عليها . طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية . لا تأثير لها في منطلق الحكم أو مقوماته .
١٩٥٧	٢٥٦	قبض . تفتيش . مواد عذرة . صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ . ج .
١٩٥٧	٢٥٧	عمل . قانون . التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة على العقود التي تمت في الفترة السابقة على سريان هذا القانون .
١٩٥٨	٢٥٨	١ - إجراءات . حكم . حكم حضوري . مناط اعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ . ج . ٢ - معارضة . جواز المعارضة في الحكم المبرر حضورياً متى كان في حقيقته حكماً غائبياً . ٣ - إجراءات . إعلان . لا يفتى عنه أي إجراء آخر . ٤ - قرض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم النهائي الذي لم يعلن للنهيم ولم يبدأ معاد المعارضة فيه . لا يجوز الطعن بالقضاء فيه .

العدد الخامس	نهرست	السنة الثامنة والثلاثون
٢٥٩	٦٦٩	٥ فبراير ١٩٥٧
٢٦٠	٦٧٣	١١ فبراير ١٩٥٧
٢٦١	٦٧٣	٠ ٠ ٠
٢٦٢	٦٧٤	٠ ٠ ٠
٢٦٣	٦٧٤	٠ ٠ ٠
٢٦٤	٦٧٤	٠ ٠ ٠

ملخص الاحكام

تاريخ الحكم

- ١ - قذف . القذف في حق الموظف . متى يباح للقاذف إثبات ما قذف به ؟
- ٢ - قذف . إثبات . عدم تقديم القاذف إلى المحكمة بالدليل على صحة ما أسنده إلى المجني عليه . عدم التزام المحكمة بطلب تولى هذا الإثبات .
- ٣ - قذف . تقديم المتهم عرائض إلى جهات الحكومة المتددة بالظعن في حق موظف . عليه بتداولها بين أيدي الموظفين المختصين . توافر الملاينة .
- ٤ - إثبات . إجراءات . شهادة . قذف . اعتراف المتهم بإرسال الشكاوى والبرقيات التي احتوت على العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا . قيام دليسل الجريمة بلا حاجة إلى سماع المجني عليه .
- معارضة . متى يجوز المعارضة في الحكم المحضوري الاعتباري ؟
- اختلاس أشياء محجوزة . حكم . نسيب معيب . اعتماد الحكم على المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تغيد تأجيل البيع . قصور .
- ١ - اختلاس . شرط اعتبار مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ ع من الموظفين المتبين . غير لازم .
- ٢ - اختلاس . عقوبة . قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس . إعفاؤه من الحكم بالرد دون الغرامة .
- استئناف . دعوى مدنية . الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها . علة ذلك .
- ١ - استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية .

العدد الخامس	نهرست	العدد الثامن والثلاثون
المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٥	١١ فبراير ١٩٥٧	٢ - معاقبة . دفاع . حكم . تسيب كاف ، حتى يعتبر طلب المعاقبة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً . ١ - قاعل أصلي . وجود المتهم بمسرح الجريمة وإطلاعه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها بجرعة زلزاله . اعتباره قاعلاً أصلياً .
٢٦٦	١٢ فبراير ١٩٥٧	٢ - نقص . المصلحة في الطعن . معاقبة المتهم عن تهمة القتل الممد دون البرقة للارتباط . الذي على قصور الحكم في مراقبة البرقة . انعدام المصلحة فيه . عقوبة . أحداث . دفاع . إبقاء المتهم أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة . الحكم عليه بالاشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع . خطأ .
٢٦٧	١٨ فبراير ١٩٥٧	١ - قتل عمد . نية القتل . حكم . تسيب كاف ، مثال لكفاية استظهار الحكم نية القتل . ٢ - قتل عمد . نية القتل . ضرب . جواز توفر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد الجاني عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى الجاني عليه الآخر .
٢٦٨	٢٧	إنتاج . رسوم الإنتاج . كحول . استحقاق الرسوم في جميع الحالات على متجائه ولو لم تضبط . المرسوم الصادر في ٧ يوليوز سنة ١٩٤٧ .
٢٦٩	١٩ فبراير ١٩٥٧	١ - قوة الامر المقضى . اختصاص . مجالس عسكرية . صدور حكم من المجلس العسكري بقوة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي . جواز محاكمة الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية . ٢ - عقوبة . مجالس عسكرية . اختصاص . التزام الحاكم العادية عند تقرير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراعاة المدة التي نفذت عليه فعلاً .
٢٧٠	٢٥ فبراير ١٩٥٧	تزيير . جريمة استعمال أوراق مزورة . وجوب ثبوت

العدد الخامس	فهرست	العدد الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	علم من استعمالها أنها مخرودة .	
٢٧١	حكم . منطوقه . خلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش . لا بطلان .	٢٥ فبراير ١٩٥٧
٢٧٢	تلبس . مواد مخدرة . وجود مظاهر خارجية تفي بها من إحراز المخدر . تبين مامية هذه المادة . غير لازم لتوالم حالة التلبس .	د د د ٦٨٠
٢٧٣	١ - إصابة خطأ . صورة يتحقق بها ركن الخطأ . ٢ - إصابة خطأ . نقص . وأسباب موضوعية . . تقدير الرعة التي تصلح أساساً للسببية الجنائية من جريمة القتل الخطأ . موضوعي .	٢٦ فبراير ١٩٥٧ ٦٨١
٢٧٤	إجراءات . شفوية المرافعة . اعتراف . اعتراف المتهم بأحدى التهم المسندة إليه . الحكم عليه في باقي التهم دون سماع الشهود في مواجهته . خطأ .	د د د ٦٨١
٢٧٥	إجراءات . إعلان . استئناف . الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعي المدعى بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . بطلان الحكم . ٤٠٨ م . ج .	د د د ٦٨١
٢٧٦	١ - غرق الاتهام . سلطانها في الامر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه . ٢ - إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في الاخذ بأقوال شخص قلها عن آخر .	د د د ٦٨٢
٢٧٧	١ - حكم . تسيب كلف . حقوبة . ظروف مخففة . تطبيق المحكمة حكم المادة ١٧ ، عقوبات دون الإشارة إليها . لا يجب . ٢ - إجراءات . استجواب المتهم . إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه . دلالة ذلك .	د د د ٦٨٢

العدد الخامس	نومبر	السنة الثامنة والتلاتون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧٨	٢٦ فبراير ١٩٥٧	اختلاس . اعتبار كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله من الأبناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ .
٢٧٩	٩ مايو ١٩٥٧	(٧) قضاء محكمة النقض المدنية تقضى « الكفالة المقررة للطنن » كفالة . عمل . التحكيم في منازعات العمل . . الطعن في قرارات هيئات التحكيم . وجوب إيداع الكفالة في الطعون التي تقدم في هذه القرارات بعد العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وعدم لزوم الإيداع فيما رفع من الطعون قبل العمل بهذا القانون .
٢٨٠	١٦ مايو ١٩٥٧	١ - إثبات . الإثبات بالبيئة . الإثبات بالبيئة فيما يتعلق أو يجاوز الثابت بالكتابة في المواد التجارية . جوازه . ٢ - حكم استثنائي « نسيب » . عدم التزام حكم الاستئناف بالرد تفصيلا على أسباب الحكم المستأنف . ٣ - حكم استثنائي « نسيب » . انتهاء الحكم الاستثنائي في خصوص الدلائل التي ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة باستخلاص سائق . عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة في خصوص هذه الدلائل . لا عيب . ٤ - إثبات . الإثبات بالبيئة . شهادة صلة الشاهد بأحد الخصوم (مستخدم لديه) لا تمنحه من أداء الشهادة . ٥ - تقضى « أسباب جديدة » . محكمة الموضوع . بيع . النزاع أمام محكمة الموضوع على مقدار كمية الحديد المتخذ عليها وعدم تمسك المشتري صراحة أمامها بقيمة العجز الذي يذهب . إثارة الجدل بشأن العجز أمام هذه المحكمة . لا محل له . ضرائب . اتفاق . عقد . قوة الأمر المقضى . نظام عام . قيام مأمورية الضرائب بتقدير أرباح أحد الفاعلين على أساس عام عاملة به غيره من الفاعلين واستصدارها قراراً بذلك من لجنة التقدير . عدم قيام الممول بالطعن على هذا القرار بمقولة [] اتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته إذا غيرت القاعدة التي وضعها
٢٨١	٦٩١	

العدد الخامس	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	لحاسبة التناجيين . صدور كتاب جوى من المصلحة بغير تقدير نسب الأرباح . عدم علفة مثل هذا الاتفاق الذى حصل بينه وبين المصلحة لنظام العام ولا قانون .	
٢٨٢ ٢٩٣	١ - قض . . المحصرم في العطن . . قوة الأمر المقتضى . ملكية . موارد . تمثيل الوارث للركة . . عدم استفادة أحد الورثة المحكوم عليهما من العطن الذى رفعه المحكوم عليه الآخر عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية م . ٣٨٤ مراجعات . ٢ - قوة الأمر المقتضى . اختصاص . عاكم شرعية . نظام عام . وقف . الحكم استئنافا بإيدى الحكم الابتدائى الصادر في دعوى الملكية . صيرورة هائيا واكتسابه قوة الأمر المقتضى حتى ولو كان قد خرج على ولايته بالتضاء في مسأله من أصل الوقت . ٣ - حكم . القبول المانع من العطن . . شرطه . تأخر المحكوم عليه في العطن وخضوعه للتنفيذ الجبرى . عدم سقوط حقه في العطن . ٤ - قض . . إعلان العطن . . إعلان . . الإعلان لجهة الإدارة . نزول المحضر على حكم المادتين ١١ و ١٢ مراجعات في إجراءات الاعلان . لا بطلان . مثال .	١ - قض . . المحصرم في العطن . . قوة الأمر المقتضى . ملكية . موارد . تمثيل الوارث للركة . . عدم استفادة أحد الورثة المحكوم عليهما من العطن الذى رفعه المحكوم عليه الآخر عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية م . ٣٨٤ مراجعات . ٢ - قوة الأمر المقتضى . اختصاص . عاكم شرعية . نظام عام . وقف . الحكم استئنافا بإيدى الحكم الابتدائى الصادر في دعوى الملكية . صيرورة هائيا واكتسابه قوة الأمر المقتضى حتى ولو كان قد خرج على ولايته بالتضاء في مسأله من أصل الوقت . ٣ - حكم . القبول المانع من العطن . . شرطه . تأخر المحكوم عليه في العطن وخضوعه للتنفيذ الجبرى . عدم سقوط حقه في العطن . ٤ - قض . . إعلان العطن . . إعلان . . الإعلان لجهة الإدارة . نزول المحضر على حكم المادتين ١١ و ١٢ مراجعات في إجراءات الاعلان . لا بطلان . مثال .
٢٨٣ ٧٠٠	١ - بيع . فسخ . وفاة . حكم . تسيب كاف . بيان أصل ثمن المبيع والفوائد في عقد البيع . اقتصار البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استمالة لحقه المقرر في المادة ٣٣٢ مدنى قديم . منح المحكمة مهلة للشترى لرفاء بما في ذمة استمالة لحقها الخول لها بالمادة ٣٣٣ مدنى قديم . الحكم بالفسخ دون بيان الباقي في ذمة الشترى . لا خطأ . ٢ - قض . . أسباب بطلانها واقع . . بيع . فسخ . الفصل لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى عمل الشترى لاستيفاء الباقي في ذمة طبقا للنادة ٣٢٩ مدنى قديم . غير مقبول . ٣ - بيع . فسخ . عقد . اعتبار فوات المهلة التى منحت للشترى لرفاء . باقى فوائد إثني بما يترب عليه الفسخ م ٣٣٢ و ٣٣٣ مدنى قديم .	١ - بيع . فسخ . وفاة . حكم . تسيب كاف . بيان أصل ثمن المبيع والفوائد في عقد البيع . اقتصار البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استمالة لحقه المقرر في المادة ٣٣٢ مدنى قديم . منح المحكمة مهلة للشترى لرفاء بما في ذمة استمالة لحقها الخول لها بالمادة ٣٣٣ مدنى قديم . الحكم بالفسخ دون بيان الباقي في ذمة الشترى . لا خطأ . ٢ - قض . . أسباب بطلانها واقع . . بيع . فسخ . الفصل لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى عمل الشترى لاستيفاء الباقي في ذمة طبقا للنادة ٣٢٩ مدنى قديم . غير مقبول . ٣ - بيع . فسخ . عقد . اعتبار فوات المهلة التى منحت للشترى لرفاء . باقى فوائد إثني بما يترب عليه الفسخ م ٣٣٢ و ٣٣٣ مدنى قديم .

العدد الخامس	فهرست	العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الحكم	رقم	ملخص الأحكام
٢٨٤	٧٠٤	<p>٤ - بيع - فسخ - صدور قرار - لاحكم - المصلحة المتبررى منه مهلة للوقت، بالباقي في ذمة. كذا في ترتيب الفسخ على فوات المهلة ٥ - دفاع - بيع - حكم - تصيب كلف - . تقض - أثر الحكم في الطعن - . عدم إصرار الخصم على دفاعه الذي أبداه ولا بعد تقض الحكم والإحالة - إغفال الرد على هذا الدفاع - لا تصور - تصيب الحكم فيما قرره خطأ بشأن هذا الدفاع - غير متج - مثال .</p>
٢٨٤	٧٠٤	<p>١ - خصومة - اعتراض الخارج عن الخصومة - قوة الأمر المقتضى - الطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ - ٤٥٦ مرافعات لاعتراض الخارج عن الخصومة اعتباراً أمراً جبراً . ٢ - قوة الأمر المقتضى - أوامر الأداء - صورية - غش - خلف - دائن - غير - عدم اعتبار الدائن خلفاً للدائن في الصفقات الصورية أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضراراً به - صورية - صدور أوامر أداء بناء على سندات دين صورية - انعدام حجية هذه الأوامر بالنسبة إلى دائن آخر للدائن . ٣ - صورية - إثبات - الإثبات بالينة - . دائن - خفه في إثبات تصرف الدائن الضار به بكل طرق الإثبات - المادة ٢٤٤ مدني . ٤ - صورية - حجز - إجراءات البيع - غير الراسي عليه المزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها - عدم أحقية في التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدني . ٥ - صورية - تناقض مصالح ذوي الشأن المشار إليهم في المادة ٢٤٤ / ٢ مدني في التمسك باللفظ الظاهر أو العقد المستتر - انتفاء حسن نية أحدهم - عدم أحقية في التمسك باللفظ الظاهر - ٦ - صورية - إثبات - أوراق رسمية - . حجز - إجراءات البيع - . ما يثبت المحضر من وجود مزايدين وقوا على المناظر البيع - عدم دلائله على جدية البيع - ٧ - حيازة - حجز - إجراءات البيع - . انتفاء حسن نية</p>

العدد الخامس	الوقت	القائمة والتلويح
٢٨٥	٧١٠	٢٢ مايو ١٩٥٧
٢٨٦	٧١٢	٢٠ مايو ١٩٥٧
٢٨٧	٧١٤	٢٠ مايو ١٩٥٧
٢٨٨	٧١٦	٢٠ مايو ١٩٥٧

ملخص الاحكام

تاريخ الحكم

٢٨٥

الراس عليه مراد بيع الأشياء المحبوز عليها . التحدى بحكم المادة ٩٧٦ مدني لا عمل له .

٨- محكمة الموضوع استفلتها بصور وقائع النزاع .

١- تقضى . إعلان الطعن . إعلان . الخطوات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره . إثبات الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يتطوعها في سبيل الإعلان . لا بطلان . مثال . المادة ١٢ مرافعات .

٢- تقضى . إعلان الطعن . إعلان . الإعلان للنيابة . خلو الأوراق مما يدل على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهدا مشرا في سبيل معرفة محل إقامة الطعون عليه . الدفع بطلان الإعلان في مواجهة النيابة بعد ذلك . لا أساس له .

تقضى . أحكام . لا يجوز الطعن فيها . . أحوال شخصية . مسائل الولاية على المال . . صدور قرار من إحدى المحاكم الابتدائية ببيت استئنافية في مسألة من مسائل الولاية على المال في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . ١٠١٧ م . ١٠٢٥ م مرافعات

١- وقف . تأمينات عينية . اختصاص الدائن بمقار مدينه . تنفيذ . عدم جواز استصدار أمر بالاختصاص بين موقوفة وانتهى الوقف فيها وفاة . لدين سابق على الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ حدد من آلت إليه ملكية هذه العين .

٢- تقضى . أسباب قانونية . محكمة الموضوع . وقف . التمسك . بعدم جواز أخذ حق اختصاص على عين انتهى الوقف فيها حدد من آلت إليه ملكيتها طبقا للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن الدين السابقة على تاريخ العمل به . جواز إبداءه لأول مرة أمام محكمة التقضى باعتباره من الأسباب القانونية للبحث .

١- التزام . مرافق عامة . خلف . عقد . التزام . المرافق العامة . تعريفه . انتهاء مدة الالتزام وعودة المرفق إلى يد الإدارة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
عدم اعتبار جهة الادارة خفيا عاما أو عاماً للسففل . أثر ذلك . ٢ - الزام . مرافق عامة . عقد . إرثاء . بلا سبب . الاتفاق بين المتعقد والشركة المستفلة لمرفق الكهرباء . بالفائمة على أن يسام المتعقد في تكاليف الوصلة الكهر بائية إلى مضمته بمبلغ معين والزام الشركة بد عائد مقدر على ما يستلزمه سنويا ما دامت الشركة قائمة على ألا يتجاوز العائد المرتد قيمة التكاليف المذكورة . اعتبار مادفع استناداً إلى هذا العقد مدفوعاً بسبب صحيح وعدم اعتباره إرثاء بلا سبب .			
١ - موظفون . معاشات . اختصاص . تعويض . الدعوى المرفوعة على الحكومة من موظف أحيل على المعاش للطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه فيها الحكم له بمرتب مدى حياته بمثل الفرق بين المعاش المربوط والمعاش المستحق . اختصاص المحاكم المدنية بهذه الدعوى . جواز أن يكون التعويض بتقدير مرتب مدى حياة المضرور . القانون رقم ٩ سنة ١٩٤٩ .	٣٠ مايو ١٩٥٧	٧٢١	٢٨٩
٢ - موظفون . معاشات . تعويض . دعوى سقوط الحق في دفعها . . رفع الموظف الحال على المعاش الدعوى بقصد تعويضه عن الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه ميلنا من التقود على أساس ما فاته من مرتب الرتبة التي حرم من الترقية إليها وطلبه أيضاً تعويضه عما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرقى إليها . عدم سقوط الحق في رفع هذه الدعوى إلا وفقاً للتواعد القائمة دون القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات السكرية .			
نزع ملكية . معارضة . المعارضة في تقدير الخبير ثمن العقار المزروع ملكية . مبادعا . بدايه . حصول الاستيلاء . اتفاق الطرفين كتابة مع احتفاظ كل منهما بحقه في الاعتراض على تقدير الخبير . القول بأن مبادعا المعارضة في تقدير الخبير ثمن هو للمبادع المنصوص عليه في قانون نزع الملكية . خطأ .		٧٢٤	٢٩٠

العدد الخامس	نهر سنة	السنة الثامنة والفلاوي
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٩١	٢٧ أبريل ١٩٥٧	(٣) قضاء عاكم الاستئناف المدنية ١ - المسألة . خضوع الأفراد لقاعدتها . استثناء رجال القضاء . ٢ - خطأ . تدخل الظروف والعوامل . قوة الشيء المحكوم فيه . أدلة جديدة . لانتهى وحدة الدبيب . ١ - الظروف الطارئة . تطبيقها على عقود المدة والفورية . ٢ - قانون الإصلاح الزراعي . حادث استثنائي .
٢٩٢	٢٢ يونيو ١٩٥٧	(٤) قضاء الصرايب ١ - محول . الحسابات المنتظمة . المقصود منها ٢ - صور فواتير البيع . أميتها . ٣ - مفاتيح . لا يشترط تسجيلها . كفاية الحسابات المنتظمة . ٤ - مفاتيح التجار حجة عليهم - المتظام منها - جواز تجزئة ما بها من إقرار . ٥ - إقرار الممول بكسر خاتمه ويمنه بمضارة . لا يجوز إثبات الكسر . عدم جواز تجزئة الإقرار .
٢٩٣	٨ مارس ١٩٥٦	١ - رسوم قضائية . استحقاق قلم الكتاب . ٢ - دعوى . الفصل فيها . لا تأخير له على استحقاق الرسم . ٣ - لفظ العمل في طلاق الرسوم . المقصود به . ٤ - استبعاد القضية من الرول .
٢٩٤	١١ فبراير ١٩٥٧	(٥) قضاء المحاكم الكلية المدنية ١ - دعوى . عدم طلب إجراء البيع . شطبها بملحة البيع . تخلف جميع الخصوم . غير لازم . غير الشطب الراود بالمادة ٩١ مرافعات . لا يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن . سقوطها بمعنى خمسة عشرة سنة . ٢ - مدين . وثائقه . حقه في دعوى جلائل إجراءات التفيذ . إجراءات قاضي البيع . وقفها حتى الفصل في الدعوى . إصدار المدين حكمه .
٢٩٥	٨ أبريل ١٩٥٧	١ - دعوى . عدم طلب إجراء البيع . شطبها بملحة البيع . تخلف جميع الخصوم . غير لازم . غير الشطب الراود بالمادة ٩١ مرافعات . لا يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن . سقوطها بمعنى خمسة عشرة سنة . ٢ - مدين . وثائقه . حقه في دعوى جلائل إجراءات التفيذ . إجراءات قاضي البيع . وقفها حتى الفصل في الدعوى . إصدار المدين حكمه .
٢٩٦	١١ فبراير ١٩٥٧	(٥) قضاء المحاكم الكلية المدنية ١ - دعوى . عدم طلب إجراء البيع . شطبها بملحة البيع . تخلف جميع الخصوم . غير لازم . غير الشطب الراود بالمادة ٩١ مرافعات . لا يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن . سقوطها بمعنى خمسة عشرة سنة . ٢ - مدين . وثائقه . حقه في دعوى جلائل إجراءات التفيذ . إجراءات قاضي البيع . وقفها حتى الفصل في الدعوى . إصدار المدين حكمه .
٢٩٧	٢٣ أكتوبر ١٩٥٧	١ - دعوى . عدم طلب إجراء البيع . شطبها بملحة البيع . تخلف جميع الخصوم . غير لازم . غير الشطب الراود بالمادة ٩١ مرافعات . لا يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن . سقوطها بمعنى خمسة عشرة سنة . ٢ - مدين . وثائقه . حقه في دعوى جلائل إجراءات التفيذ . إجراءات قاضي البيع . وقفها حتى الفصل في الدعوى . إصدار المدين حكمه .

العدد الخامس	نويست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٩٨	٧٦٤ ١٠٣١ - ديسمبر ١٩٥٧	إثبات . أوراق البنوك . الإيداع لايضي قيام قرض بين المودع والمودع لحسابه . (٦) قضاء المحاكم الكلية التجارية
٢٩٩	٧٦٦ ١١ نوفمبر ١٩٥٦	عمال بحريون . عدم انطباق القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ عليهم . تحكيمهم فصوص قانون التجارة البحري . طلب مهندس بحري نفقة له . معلى على ثبوت حقه في التويض عن الفصل . معاهدة سندات الشحن . شرطا انطباقها على سند الشحن . صدوره في إحدى الدول الموقعة أو المنضمة إلى المعاهدة . اختلاف طرفيه جنسية .
٣٠٠	٧٦٩ ١٨ نوفمبر ١٩٥٦	١ - مقالو التفرغ . متى يسأل مسئولية شخصية ؟ ٢ - مسئولية الناقل البحري . نطاقها . سند الشحن . النص في عمل إعفاء الناقل من المسئولية من التالف الناشئ أثناء شحن البضاعة أو قريتها . صحيح . شركة التأمين . وجوبها على المسئولين عن الأضرار الحاصلة للبضاعة . أساسه . الحلول والرف البحري .
٣٠١	٧٧٣ ٢١ نوفمبر ١٩٥٧	(٧) قضاء المحاكم الجزئية المدنية ١ - الدفع - بعدم الاختصاص التوحي اعتادا على أن القيمة الحقيقية للدين المشفوع فيها أكثر من نصيب المحكمة الاتهامي . تحقيقه قبل بحث الموضوع . قويم الدعوى عادة . التقويم عند المنازعة . الأساس الضريبي للدين . جهله أساسا لتقدير قيمة الدعوى الحقيقية ولو كان اثبات بالمستندات يزيد عليها أو ينقص . ١ - الالتزام . القانون مصدره . غير لازم . ٢ - الالتزام بدفع رسوم الوثائق . سبب نشوئه . العلاقة بين الطرفين . تخلف أحد الالتزامين .
٣٠٢	٧٧٩ ٢٦ مارس ١٩٥٦	١ - الدفع - بعدم الاختصاص التوحي اعتادا على أن القيمة الحقيقية للدين المشفوع فيها أكثر من نصيب المحكمة الاتهامي . تحقيقه قبل بحث الموضوع . قويم الدعوى عادة . التقويم عند المنازعة . الأساس الضريبي للدين . جهله أساسا لتقدير قيمة الدعوى الحقيقية ولو كان اثبات بالمستندات يزيد عليها أو ينقص . ١ - الالتزام . القانون مصدره . غير لازم . ٢ - الالتزام بدفع رسوم الوثائق . سبب نشوئه . العلاقة بين الطرفين . تخلف أحد الالتزامين .
٣٠٣	٧٨١ ٢٩ يناير ١٩٥٧	١ - الالتزام . القانون مصدره . غير لازم . ٢ - الالتزام بدفع رسوم الوثائق . سبب نشوئه . العلاقة بين الطرفين . تخلف أحد الالتزامين .
٧٨٧		اضوابط العامة السببية في قضائنا الجنائي للدكتور رموف حيد - أستاذ بكلية الحقوق - جلسة عين شمس .

قَوَائِدُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧
بشأن تنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تضاف إلى المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فقرة أخيرة نصها :
« وتضمن الحكومة المؤسسة للاقتصاد في سداد المبالغ التي تسلمها ، وفقا لحكم هذه المادة .
وفي سداد الحد الأدنى للربع المشار إليه ، » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بنظام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في أول رجب سنة ١٣٧٧ (٢١ يناير سنة ١٩٥٨) .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

في شأن دعم البنك التجارى المصرى (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تضمن الحكومة لاصحاب الودائع بالبنك التجارى المصرى الوفاء بقيمة ودائعهم
لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٢ — عملاً على إعادة تنظيم البنك التجارى تتخذ الإجراءات الآتية يانها وبعدل لذلك
نظام شركة البنك التجارى المصرى :

(١) يهد إلى لجنة توفى بالاتفاق بين وزيرى المالية والاقتصاد والعدل بتقدير صافى أصول
البنك ، وتعديل قيمة رأس المال بما ينفق وقرير اللجنة .

(٢) تكتسب المؤسسة الاقتصادية فى زيادة رأس المال بعد تعديله على النحو المتقدم بحيث
يصل إلى ٥٠٠ . ٥٠٠ ج (خمسة ألف جنيه) .

(٣) تتأ ٢٥٠ حصة تأسيس وتسلم إلى الحكومة على أن تكون ملكاً خاصاً لها مقابل تسخيلها
المال لدعم البنك ، ويجوز للحكومة أن تقسم الحصة إلى أجزاء على ألا تباع هذه الحصص
إلا للمصريين .

وتشارك حصص التأسيس فى توزيع الأرباح على الوجه المحدد فى الفقرة ٥ من هذه المادة ،
كذلك تشارك عند الانقضاء فى توزيع صافى موجودات البنك (رأس ماله واحتياطياته) وفى هذه
الحالة يكون نصيبها منه بنسبة متوسطة ما خصها إلى مجموع الأرباح فى الخمس السنوات الأخيرة .

(٤) يعين مندوب لوزارة المالية والاقتصاد لدى البنك تكون اختصاصاته بوجه عام مراقبة
تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات والترتيبات التى تتخذ تنفيذاً له ولنظام البنك .

ويكون له بحكم القانون حق حضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ولا يكون
له صوت معدود فى المداولات .

وفى حالة وقوع أية مخالفة أو تصرف مضر بمصلحة البنك يجب على المندوب أن يقدم ملاحظات
كتابة إلى مجلس الادارة ، فإذا لم يؤخذ بها رفع تقريراً بذلك إلى وزير المالية والاقتصاد .

ولوزير المالية والاقتصاد حق طلب إعادة النظر فى كل قرار يصدره مجلس الادارة أو الجمعية
العمومية خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه به وإلا اعتبر القرار نافذاً . وفى حالة الاعتراض على
القرار لا ينفذ إلا إذا وافق عليه مجلس الادارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال بأغلبية
ثلثى الأعضاء على الأقل . وذلك كله ما لم يكن المؤسسة الاقتصادية حق الاعتراض بمقتضى القانون .

(٥) يكون توزيع الأرباح بالترتيب والنسب الموضحة فيما بعد :

(أ) ١٠ ٪ للاحتياطى المنصوص عليه فى نظام البنك .

(ب) ما يكفى لدفع ربح للساهمين مقداره ٥ ٪ من كاهل رأس المال الإسمى .

(ج) ويوزع الباقى على الوجه الآتى :

١٥ فى المائة لتكوين احتياطى خاص لدعم مركز البنك .

١٥ فى المائة لحصص التأسيس .

١٠٪ على الأكثر لمجلس الإدارة طبقاً لما تقرره الجمعية العمومية .

والباقي إما أن يودع كريح إضافي للمساهمين وإما أن يضاف إلى الاحتياطي الخاص .

مادة ٣ — لا يجوز تغيير التعديلات التي تقرر تنفيذاً لهذا القانون إلا بموافقة الحكومة .

مادة ٤ — إلى أن يعين مجلس إدارة جديد طبقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك الجارى المصرى المعدل وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة اثنائية من هذا القانون يعين وزير المالية والاقتصاد مديراً للبنك يتولى إدارة شئونه وتماونه لجنة مكونة من خمسة أعضاء على الأكثر .

وتنتهى الحراسة بتشكيل المجلس المنصوص عليه في الفقرة السابقة وتكون صحيحة قانوناً جميع التصرفات التي صدرت من الحارس أو من ينوب عنه من تاريخ تعيينه إلى تاريخ إنشاء مجلس الإدارة المؤقت . ولا نسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الفرض منها الطعن في أى تصرف أو إعلان أو أمر أو تدبير أو قرار ويوجه عام أى عمل أمر به أو نواه الحارس أو من ينوب عنه عملاً بالسلطة المخولة له بموجب الأمر الصادر بتعيينه وذلك سواء أكلن هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بالابطال أو السحب أو التعديل أو وقت التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برأسة الجمهورية في أول رجب سنة ١٣٧٧ (٢١ يناير سنة ١٩٥٨) .

قرارات رئيس الجمهورية

قراو رئيس الجمهورية

باعتاد اللائحة العامة لهيئة السد العالي (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء هيئة السد العالي ،

قـسـر :

مادة ١ — تعتمد أحكام اللائحة العامة لهيئة السد العالي المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

اللائحة العامة لهيئة السد العالي

الباب الأول

في النظام الداخلى للهيئة

الفصل الأول — الهيئة

مادة ١ — يكون مقر الهيئة مدينة القاهرة وتجتمع مرة على الأقل كل ثلاثة شهور بدعوة من الرئيس أو من ينوب عنه وترسل الدعوة لحضور الاجتماع مع جدول الأعمال إلى الأعضاء قبل التاريخ المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل والرئيس أو من ينوب عنه في الظروف العاجلة أن يدعو الهيئة للاجتماع قبل موعد الانعقاد بأربعة وعشرين ساعة أو في يوم الانعقاد ذاته .

وعلى الرئيس أن يدعو الهيئة للاجتماع إذا طلب منه ذلك أغلبية الأعضاء .

مادة ٢ — لا يعتبر انعقاد الهيئة صحيحاً إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة للأعضاء فإذا لم تكامل هذا النصاب أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى يخطر بها الأعضاء المنتخبون ويتبرر الاجتماع التالي

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣ الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٥٨ .

جميعها مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين على أنه في هذه الحالة الأخيرة لا يجوز النظر في غير الموضوعات المدرجة بم جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣ - يتولى رئيس الهيئة رئاسة جلساتها ويدير مناقشاتها ، وفي حالة تقيبه بنوب عنه أقدم الوزراء الأعضاء . ويتولى السكرتير العام الهيئة سكرتيرية جلساتها ، وفي حالة تقيبه يندب الرئيس أحد الأعضاء لقيام بأعماله .

مادة ٤ - يضع السكرتير العام الهيئة جداول أعمال الجلسات ويمنعها من الرئيس قبل إرفاقها بالدعوات إلى الاجتماعات كما يقوم بإعداد محاضر الجلسات .

مادة ٥ - مداولات الهيئة سرية ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٦ - بعد عصر الجلسة خلال أسبوع من تاريخ انعقادها ، ويوقع عليه رئيس الجلسة والسكرتير العام أو من ندب مقامه ويعرض على الهيئة فى الجلسة التالية للتصديق عليه . ويجوز طلب إجراء تصحيح فيه متى وافقت الهيئة على أى تصحيح أثبت فى محضر الجلسة التى صدر فيها قرار التصحيح وأشير إلى ذلك فى المحضر الذى أجرى تصحيحه ولا يجوز بعد التصديق على المحضر إدخال أى تعديل فيه .

مادة ٧ - يتلقى السكرتير العام كافة المقترحات الى ترد للهيئة من الأعضاء أو غيرهم ويحيلها على الهيئة أو على لجائها المختصة لفحصها على أن يكون له حق حفظ المقترحات المقدمة من أفراد الهيئات خارج الهيئة إذا كانت غير مجددة .

مادة ٨ - تقوم الهيئة بفحص ما تعده اللجان المختصة من أعمال والنسيق بينها وإقرار ما ترى الموافقة عليه ، ويجوز لها إعادة هذه الأعمال للجان لاستيفاء دراستها فى ضوء ما تشير به الهيئة أو إحالتها للجان أخرى لاستكمال دراستها من نواح أخرى .

مادة ٩ - للهيئة أن تدعو من تراه من الوزراء وموظفى الحكومة والخبراء والفنيين لحضور جلساتها للاستئناس بأرائهم فيما ينظر من أعمال أو مقترحات . ويكون لهؤلاء الاشتراك فى مناقشات الهيئة دون أن يكون لهم حق التصويت .

مادة ١٠ - تقوم الهيئة بتعيين الموظفين وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم الدورية ومكافآتهم وترقياتهم وتعليمهم وتأديبهم وفصلهم من الخدمة وذلك طبقا للنظام المبين بالباب الثانى من هذه اللائحة ويجوز للهيئة أن تطلب ندب الموظفين واستشارتهم من الوزارات والجهات الحكومية وغيرها وتحدد المكافآت التى ترى منحها لهم .

مادة ١١ - يجب أن يعرض مشروع ميزانية الهيئة على الهيئة لإقراره وأن يعرض عليها الحساب الختامى السنوى لاعتماده قبل تقديمه لمجلس الوزراء .

مادة ١٢ — تحدد الهيئة قراراتها منها سلطات واختصاصات رئيسها ومكتبها ولجانها وسكرتيرها العام ورؤساء الإدارات العامة والمصالح التي تتبعها .

الفصل الثاني — الرئيس ومكتب الهيئة

مادة ١٣ — يكون لرئيس الهيئة الاشراف على أعمالها وعلى أعمال المصالح والإدارات العامة التي تتبعها وينوب عن الهيئة في التوقيع على القرارات التنفيذية التي تقرها الهيئة .

مادة ١٤ — يؤلف مكتب الهيئة من بين أعضائها على الوجه التالي :

- (١) رئيس الهيئة ويتولى رئاسة المكتب .
 - (٢) السكرتير العام ويتولى سكرتيرية المكتب .
 - (٣) رؤساء لجان الهيئة .
 - (٤) من تختاره الهيئة من الأعضاء .
- مادة ١٥ — يختص المكتب — فضلا عن الاختصاصات والسلطات التي تمنحها له الهيئة بالمسائل الآتية :

- (١) إعداد مشروع الميزانية والاشراف على تنفيذها .
 - (٢) إدارة أموال الهيئة والإشراف على حساباتها :
 - (٣) مناقشة الحساب الختامي قبل تقديمه للهيئة لإقراره .
 - (٤) إعداد مشروعات التقارير السنوية عما تم تنفيذه أو بحثه من المشروعات .
 - (٥) تنظيم أعمال الهيئة والمصالح والإدارات العامة التابعة لها .
 - (٦) تعيين المستشارين والخبراء الفنيين وتحديد مكافآتهم ومرتباتهم .
 - (٧) تحديد فئات بدل السفر للخارج .
- ويكون للمكتب حق البت في المسائل التي تخول له الهيئة قراراتها منها حق البت فيها .
- مادة ١٦ — يعقد المكتب جلساته بدعوة من الرئيس أو من ينوب عنه ويتبع في شأن الفعرة إلى الحضور وجدول الأعمال ومحاضر الجلسات ونصاب محبة الانقضاء والتأجيل والتصويت واختصاصات رئيس المكتب وسكرتيرية نفس القواعد المقررة بالنسبة للهيئة في هذه اللائحة .

الفصل الثالث — اللجان

مادة ١٧ — يؤلف الهيئة قراراتها منها من بين أعضائها ما ترى تكويته من اللجان وتحدد اختصاصاتها وتعين رؤساءها ، ويجوز للهيئة أن تضم إلى عضوية هذه اللجان من تختاره من الخبراء والفنيين من غير أعضاء الهيئة .

ولأعضاء الهيئة من غير المنتخبين إلى هذه اللجان حضور جلساتها والاشتراك في مداواتها دون أن يكون لهم حق التصويت .

مادة ١٨ - تختار كل لجنة عند أول اجتماع تعقده سكرتيراً لها من بين أعضائها .

مادة ١٩ - يجوز للجان أن تدعو من تراه من الوزراء المختصين وموظفي الحكومة والخبراء لحضور جلساتها للاستئناس بأرائهم فيما تبحثه من أعمال أو مقترحات كما يجوز لها أن تستعين بمن ترى من ذوي الخبرة والفنيين من خارج الحكومة .

مادة ٢٠ - تعرض اللجان نتيجة أبحاثها وقراراتها على رئيس الهيئة الذي يحيلها على الهيئة للنظر فيها والتصديق عليها . ويجوز للهيئة إعادة هذه الأبحاث والقرارات للجان المختصة لاستيفائها أو لإعادة بحثها أو إحالتها للجان أخرى لاستيفاء دواستها من نواح أخرى .

مادة ٢١ - عين كل لجنة من بين أعضائها مقرراً لكل مشروع بحثه ويتولى عرض نتيجة بحث اللجنة لهذا المشروع على الهيئة .

مادة ٢٢ - للهيئة أن تكلف إحدى لجانها بالإشراف على تنفيذ مشروع من المشروعات الداخلة في اختصاصها والتي أقرتها الهيئة أو بالإشراف على تنفيذ أحد المشروعات الأخرى المترتبة عليه .

مادة ٢٣ - تعقد كل لجنة جلساتها بدعوة من رئيسها ويتبع في شأن الدعوة إلى الحضور وجدول الأعمال ومحاضر الجلسات ونصاب حصة الاستعداد والتأجيل والتصويت واختصاصات رئيس اللجنة وسكرتيرها نفس القواعد المقررة بالنسبة للهيئة في هذه اللائحة .

الباب الثاني - في شؤون الموظفين

مادة ٢٤ - فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية يتبع في جميع شئون موظفي ومستغدي الهيئة وقروعها من تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة ونأديب وفصل وتحديد المرتبات، ومنح العلاوات والمكافآت والإجازات والأحكام المقررة في هذه الشئون في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له .

وتنقل الاختصاصات المخولة لمجلس الوزراء وديوان الموظفين بمقتضى أحكام القانون السابق والقوانين المعدلة له إلى الهيئة كما يتحول رئيس الهيئة الاختصاصات الممنوحة لوزير المالية والاقتصاد والوزير المختص بمقتضى القانون المذكور .

مادة ٢٥ - يكون مرافقاً ووكيلاً الحسابات والمستخدمين تابعين لوزارة المالية والاقتصاد وديوان الموظفين أما مديرو ورؤساء الحسابات والمستخدمين ووكلائهم بإيالة والمصالح والإدارات التابعة لها فيكونون تابعين للهيئة وتدرج وظائفهم بميزانيتها .

مادة ٢٦ - ينشأ في هيئة المد العالي لجنة تسمى « لجنة شؤون الموظفين » وتؤلف بقرار من

رئيس الهيئة ، كما تنشأ في كل مصلحة أو إدارة عامة تابعة للهيئة لجنة بمائة تشكل من مديري المصلحة أو الإدارة العامة رئيساً ومن اثنين من كبار الموظفين أعضاء .

ويتولى أعمال السكرتيرية بالهيئة باللجنة الأولى مراقب أو مدير المستخدمين بالهيئة وباللجان الأخرى رئيس المستخدمين بالمصلحة أو الإدارة المختصة أو من يقوم بأعمالهم دون أن يكون له صوت محدود .

وتختص هذه اللجان بما تختص به لجان شئون الموظفين بالحكومة وتقع نفير إجراءاتها ونظمها . وترفع هذه اللجان اقتراحاتها إلى رئيس الهيئة لاعتمادها .

مادة ٢٧ - تسرى الأحكام المقررة لموظفي الدولة فيما يتعلق بالمعاشات والتأمين والادخار على موظفي الهيئة المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة .

مادة ٢٨ - استثناء من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بلامعة البعثات والإجازات الدراسية يكون للهيئة الحق في إيفاد موظفيها في بعثات علمية أو عملية للخارج طبقاً للنظام الذي تضمنه في هذا الشأن .

الباب الثالث

في النظام المالي للهيئة والحسابات

القسم الأول

الميزانية

مادة ٢٩ - تضع الهيئة برنامجاً شاملاً لأعمال مشروع السد العالي وما يتفرع منه من مشروعات موزعة على عدد معين من السنين ويشتمل البرنامج على المراحل التنفيذية وتكاليفها وطرق تمويلها وتقدمه الهيئة إلى مجلس الوزراء لإقراره .

مادة ٣٠ - يستصدر قانون لاعتداد هذا البرنامج الشامل ويتضمن القانون الموارد اللازمة لاديرها لمواجهة تكاليف تنفيذ البرنامج بأكمله في سنواته المختلفة وكل مشروع جديد يراد إضافته إلى هذا البرنامج يجب أن يصدر به قانون مع تحديد الموارد اللازمة لمواجهة .

مادة ٣١ - تضع الهيئة ميزانيتها السنوية وتشمل الاعتبارات المخصصة للشروات في تلك السنة وما رحل إليها من فائض اعتدادات الميزانيات السابقة والموارد المنظورة وغير المنظورة للهيئة .

مادة ٣٢ - تبدأ السنة المالية للهيئة وتنتهى في التواريخ المقررة لميزانية الدولة .

مادة ٣٣ - للهيئة أن تربط بالترامات مالية على ميزانيات سنوات مقبلة بالنسبة للأعمال التي تمتد تنفيذها إلى أكثر من سنة بشرط ألا تزيد قيمة الالتزامات أو العقود المرتبط بها على جملة التكاليف المقررة لها في البرنامج .

مادة ٣٤ - يسجل سجل مام للارتباطات المالية قيد فيه المبالغ المرتبط بها على كل مشروع وارد في البرنامج موزعة على سنوات التنفيذ مقارنة بالتكاليف المقررة له كما يسجل سجل خاص لكل مشروع يبين فيه الاعتماد السنوى المخصص له والمبالغ المرتبط بها في تلك السنة وتواريخ استحقاقها والأعمال المنفق عليها ويستخرج تباعا الرصيد الحر الباقى دون ارتباط .

وهذا الرصيد الأخير هو وحده الذى يعد رصيدا حقيقيا يمكن فى حدوده تقدير ما يلزم منه لمواجهة المصروف قبل لاية آخر السنة المالية وما هو وفر يستطاع الترخيص به لمواجهة تجاوزات أو اعتمادات إضافية .

مادة ٣٥ - يرسل قاضى اعتمادات كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة المالية التالية كما ترسل حسابات المشروعات المرتبط بها والتي لم يتم تنفيذها خلال السنة المالية إلى ميزانية السنة المالية التالية وهكذا حتى يتم التنفيذ والصرف .

مادة ٣٦ - لا يجوز تغيير ترخيص من الهيئة إصدار إذن بمصرف تجاوز مقدار الاعتماد السنوى المخصص له إلا إذا كان فى باقى اعتمادات الباب نفسه وفر كاف لمقابلة هذا التجاوز . فإذا دعى الحال إلى تجاوز جلة الاعتمادات السنوية لأحد أبواب الميزانية تحتم استئذان السلطات المختصة .

مادة ٣٧ - يجوز للهيئة رفع التكاليف النهائية المعتمدة لأى عمل مقابل خفض مساو فى تكاليف عمل أو أعمال أخرى . ويتم استئذان السلطات المختصة بالموافقة على رفع التكاليف النهائية لأى عمل إذا لم يقابله خفض مساو فى التكاليف النهائية لأعمال أخرى .

مادة ٣٨ - تضاف الأموال التى ترد للهيئة من أى مصدر كان إلى إيراداتها وتودع فى حساب خاص بأحد البنوك . والهيئة أن تسحب منه ما تحتاج إليه عن طريق فتح اعتماد إضافى بقانون .

مادة ٣٩ - تعد إدارة الميزانية والحسابات البيان المنصوص عنه فى المادة الواحدة والثلاثين من هذا الباب . ولها أن تتصل بكل جهة من جهات نشاط الهيئة فى هذا الشأن .

القسم الثانى

الحسابات

الفصل الأول - أحكام خاصة بالموظفين والعمال

مادة ٤٠ - يستحق صرف الماهيات والمرتبات للموظفين فى اليوم الاول من الشهر التالى أو فى اليوم الذى يحدد للصرف بمرقة وزارة المالية ، على أنه يجوز للهيئة - عند الضرورة - الترخيص بالصرف فى الموعد الذى يحدد - كما يجوز لها كذلك الترخيص بصرف سلف للموظفين على ماهياتهم عند الحاجة وتخطيط ما قد يكون مستحقاً عليهم من ديون الحكومة .

مادة ٤١ - تراجع إدارة الحسابات كشوف الماهيات الشهرية التى ترد لها بالمطابقة على

السجلات الموجودة لديها . مع مراعاة التعديلات التي ترد إليها من قسم المستعدين ويتخذ اللازم نحو صرفها لأربابها .

وبراعى في مراجعة الساميات وفي الاستطلاع منها أحكام القوائم الحكومية الخاصة بذلك .

مادة ٤٢ - تصرف الاجور لجميع عمال المياومة مرة واحدى كل شهر فيما عدا العمال الموسمين والمؤقتين الذين يستثنى عنهم خلال الشهر فتصرف أجورهم في الثلاثة أيام التالية لتاريخ الاستثناء عنهم - ويجوز للهيئة تخفيض عمال اليومية أيام الجمع والعطلات الرسمية وكذلك تخفيضهم ساعات إضافية ويتبع فيما يخص من الاجور أحكام القوائم الحكومية .

مادة ٤٣ - على الصرافين وسائر الموظفين والمستخدمين الذين يهد إليهم بنقود أو أوراق دعة أو أدريات أو مهمات أن يقدموا الضمانات المقررة طبقاً لأحكام لائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب المعد المصنق عليها من مجلس الوزراء في ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ٤٤ - بمجرد علم رئيس المصلحة بحادث من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الإهمال أو أى حادث آخر مما يترتب عليه خسارة على الخزانة فعليه أن يتخذ التدابير التالية :

(١) تشكيل لجنة يكون عضاؤها من غير الموظفين المسؤولين عن مراجعة أو مراقبة أعمال المتهم أو المتهمين لفحص أعمال وحصر جميع المبالغ المختلة أو المفقودة وتحديد مسؤولية الموظفين الذين تقع عليهم تبعة وقوع الحادث ووقف من تقع عليه التهمة من الموظفين عن العمل .

(٢) إبلاغ النتيجة الأولية التي تصل إليها اللجنة إلى الهيئة لإبلاغها إلى النيابة العمومية إذا رأته ذلك .

(٣) إبلاغ مصلحة التأمين بوزارة المالية والاقتصاد بالحادث في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اكتشافه . وبمجرد الانتهاء من التحقيقات الإدارية يرسل إلى المصلحة المذكورة صورة من تقرير اللجنة مشفوعاً بصور محاضر التحقيق .

(٤) بعد انتهاء لجنة الفحص الادارية من أبحاثها تتفق المصلحة المختصة مع إدارة قضايا الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد المبالغ التي خسرتها الهيئة وعند دفع الدعوى العمومية من النيابة ينبغي على المصلحة المختصة أن تخطر بذلك إدارة القضايا لمحاربة النيابة لطلب الحكم على المتهم برد الأموال المختلة في حالة ما إذا كانت المادة التي تنطبق على حادثة الاختلاس تقضى برد المبلغ المختلس أو الدخول في الدعوى الجنائية بصفتها مدعية بحق مدعى والمطالبة برد تلك الأموال .

(٥) عقب الفصل نهائياً في الحادث من جميع نواحيه يرسل المصلحة المختصة إخطاراً للهيئة شاملاً البيانات التالية :

(أ) نتيجة المحاكمة .

(ب) قيمة ما نبت نهائياً من المبالغ المفقودة وما استرد منها والإجراءات المتخذة لتحصيل الباقي .

مادة ٤٥ - تبلغ حوادث السيارات والموتوسيكلات وغيرها من العربات والمراكب والطائرات التي تخضعها الهيئة والمصالح والإدارات التابعة لها إلى الهيئة عند وقوعها وعند الفصل فيها نهائياً .

مادة ٤٦ - يجب المبادرة إلى إبلاغ الهيئة عن جميع الحوادث التي يصاب فيها الأفراد بأضرار إذا كان هناك احتمال وقوع مسئولية عليها أو على المصالح والادارات التابعة لها نتيجة إهمال أحد موظفيها أو مستخدميها ، أو إلى يمكن أن يترتب عليها مسئولية مدنية الغير أو التي تقدم فيها مطالبات بتعويض .

وإذا رؤى في أى مرحلة من مراحل تحقيق الحادث أنه من الأفضل إنهاء النزاع ودياً فيتين بيان الظروف والمبررات التي تدعو إلى ذلك مع أخذ موازنة الهيئة في مقدار التعويض قبل الدخول مع طرف النزاع في مفاوضات الصلح .

مادة ٤٧ - يجوز للهيئة صرف مصروفات جنازات الموظفين الدائمين أو المؤقتين أو المستخدمين الخارجيين عن هيئة المال أو عمال المياومة وسائر المصروفات الأخرى المتعلقة بها ، كما يجوز لها منح إجازات مالية لعائلاتهم في حالة الضرر الشديد وذلك طبقاً لما تصدره من قرارات في هذا الشأن .

الفصل الثاني

أحكام خاصة بالنقد وأوراق الدفعة وأذون وسجلات البريد والشيكات

الواردة والسندات والأسهم المالية والكفالات ورسوم استخراج الشهادات والصور

مادة ٤٨ - تتبع الهيئة فيما يختص بتوريد إيراداتها ما تصدره من قرارات في هذا الشأن وبرامى ما يأتي :

(١) توريد المبالغ المحصلة للبنك الأهلي المصري وفروعه أو الخزائن الحكومة أو مكاتب البريد بموجب الاستارة رقم ٢٧ ح . أو ما يادها وذلك يوم الخميس من كل أسبوع . وإذا بلغت المتصلات مائة جنيه يجب أن تورد في اليوم التالي على الأكثر كما يرجأ توريد المبالغ التي يقل مجموعها عن خمسة جنيهات إلى آخر يوم من أيام الأسبوع الأخير من الشهر . على أنه في حالة انتهاء دفتر التحصيل تورد المبالغ التي تكون حصلت بالقسيمة أو بالقسائم الأخيرة من الدفتر في يوم التحصيل .

(ب) تستعمل دفتر ٢٢ ح . ح أو ما يادها للتحصيلات التقديرية على أن يلاحظ استعمال دفتر من أحجام تناسب حركة التحصيل بحيث لا تزيد مدة استعمال الدفتر عن شهرين .

(ج) تراجع الدفتر ٢٣ ح . ح أو ما يادها قبيل التوريد على المبالغ المحصلة للتحقق من أن جميع هذه المبالغ - حتى وقت التوريد - داخلة ضمن المطلوب توريده . كما تراجع الدفتر المذكور أيضاً عنه انتهاءه .

مادة ٤٩ - يجب على مديري الميزانية والحسابات ووكلائهم الذين اعتمدوا حافظة التوريد (استهارة رقم ٣٧ ح . ح) أن يطلعوا في نفس يوم التوريد أو في صباح اليوم التالي على الأكثر على علم خسر التوريد المثبت من إتمام التوريد فعلا وعليهم أن يؤشروا بما يفيد ذلك بظاهر آخر قسمة من القسائم التي وردت مبالغها الخزاة .

وعليهم ملاحظة إجراء تسوية حياطة عن المبالغ المحصلة بموجب قسائم التحصيل بقيدما بحساب النقدية مقابل إضافتها إلى أنواع الحسابات المختصة وعند ورود حافظة السداد يتخذ اللازم نحو تسوية المبالغ بالسداد إلى حساب النقدية .
ولهية الحق في تعديل نظام التوريد أو قسائم التحصيل أو انبعاث قسائم أخرى طبقا لما تراه متفقا مع صالح العمل .

مادة ٥٠ - يتبع بالنسبة لطوابع النسخة والأوراق الممنوعة الاحكام الواردة في هذا الشأن باللائحة المالية لميزانية وحسابات الحكومة .

مادة ٥١ - يتبع في شأن أذون وحوالات البريد والشيكات الواردة والسندات والأسهم المالية والكفالات ورسوم استخراج الشهادات والصور والمستخرجات والبقاير ذات القيمة الاحكام الواردة بشأنها باللائحة المالية الحكومية للميزانية والحسابات .
ويكون لهية الحق في إجراء أى تعديل تراه يتفق مع صالح العمل .

الفصل الثالث

أحكام عامة عن الصرف

مادة ٥٢ - لا يجوز الصرف إلا في حدود الاعتمادات السنوية وطبقا للقواعد المقررة في هذا الباب من اللائحة .

مادة ٥٣ - لا يصرف بالخصم على الميزانية إلا بالمصروفات التي يصدر الإذن بصرفها بمقتضى شيك أو إذن صرف بعد مراجعة المستندات .

مادة ٥٤ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن تأذن به السلطة التشريعية .

مادة ٥٥ - كل استهارة اعتماد صرف تقدم إلى إدارة الحسابات يجب أن يرفق بها المستندات المؤينة لها مع توضيح المبلغ المطلوب صرفه بالأرقام والكتابة .

مادة ٥٦ - يحظر الصرف على المهد تحت التسوية مهما كان السبب وعند الحاجة للصرف على حساب المهد تحت التحصيل ينبغي الحصول على ترخيص مالى من الهية .

مادة ٥٧ - يجب التثبت قبل الصرف من الأمانات من وجود المبالغ المطلوب صرفها معلقة بالبقاير . وإذا كان المبلغ مدفوعا بشيك ينبغي التثبت من سداد قيمته بمرة الجهات المختصة .

وبراعى في الصرف من الامانات الاحوال التى يبنى فيها تقديم الطلبات والتى لا يحتاج الامر فيها إلى تقديم طلبات .

مادة ٥٨ — ترسل مستندات الصرف دوريا إلى ديوان المحاسبة لمراجعتها .

مادة ٥٩ — للهيئة أن تستعمل المقار والنماذج الحسابة المعمول بها في الحكومة أو أى دقار أو نماذج أخرى حسب حاجة العمل .

مادة ٦٠ — يرجع عند الحاجة إلى الصرف بملة أجنبية إلى وزارة المالية (الإدارة العامة للشئون الاقتصادية والمالية) وبراعى في ذلك اتعليكات التى تصدر منها .

مادة ٦١ — مديرو رؤساء الحسابات والميزانية مسئولون عن صحة الصريفات والارتباطات المالية وعن مراجعة جميع المستندات الخاصة بها .

الفصل الرابع

سلطات الهيئة في الصرف

مادة ٦٢ — الهيئة الحق في الترخيص بصرف سلف مستديمة بدون قيد بقيمة معينة لكل سلفة وبقيمة ما يصرف منها في كل دفعة وبأنواع المصروفات التى تصرف فيها ويجب مراعاة ألا يصرف من هذه السلف إلى المصروفات الطارئة الموقوفة والمعالجة كما يجب جرد هذه السلف مرة على الأقل كل شهر . وتخفض قيمتها إذا انضغ أنها تزيد عن الحاجة الفعلية للصرف .

مادة ٦٣ — للهيئة الحق في الإذن بصرف السلف المؤقتة التى تدعو إليها حاجة العمل بشرط وجود اعتماد في الميزانية يسمح بتسويتها ومع مراعاة شروط الضمان عند الصرف . ويجب مراعاة تسديد هذه السلف ورد الباقي منها بمجرد انتهاء الفرض منها . وبصفة عامة يجب استرداد هذه السلف قبل نهاية السنة المالية .

مادة ٦٤ — يكون للهيئة الحق في اعتماد المصروفات التثرية التى تتطلبها طبيعة الاعمال التى تقوم بها كصاريض التأمين على حياة الخبراء الاجانب ومصاريف إقامة سفلات وولائم لم إذا اقتضى الامر ذلك .

مادة ٦٥ — يجوز للهيئة صرف مبالغ مقدما للقاولين والمتهمدين مقابل خطابات ضمان تقدم من بنوك معتمدة كما يجوز لها في حالات خاصة صرف ائتاب الخبراء الاجانب كلها أو بعضها مقدما بدون خطابات ضمان طبقا لشروط التعاقد المبرمة معهم .

مادة ٦٦ — يجوز للهيئة أن تتحمل قيمة الرسوم والضرائب المقررة قانونا على الاعمال التى تودى لها أو على ائتاب الخبراء الاجانب الذين تعاقد معهم بشرط أن يكون ذلك منصوحا عليه صراحة في عقود العمل أو الاستخدام .

مادة ٦٧ — يكون للهيئة الحق في استئجار ما تحتاج إليه من المباني والأراضي وغيرها والاستيلاء المؤقت عليها ونزع ملكيتها وتقدير التعويضات المستحقة عنها وفقا للقانون .

مادة ٦٨ — يكون للهيئة الحق في مشتري ما تحتاج إليه من كتب وجرائد ومجلات وأنواع الأدوات والأثاثات لل مكاتب والاستراحات وخلافها طبقا للقرارات التي تصدرها في هذا الشأن دون التقيد بالنظم الواردة في اللوائح الحكومية . كما يجوز لها إيواء سياراتها بالمراجعات العمومية واستخراج نمر غير حكومية لها .

مادة ٦٩ — الهيئة الحق في الاشتراك فيما يلزمها من تليفونات للمكاتب والاستراحات والتصرح بتليفونات مجانا أو بنصف أجرة بمنازل الموظفين لمن تضطرم أعباء العمل إلى ضرورة وجود تليفونات لديهم .

مادة ٧٠ — الهيئة (في حالات خاصة) الحق في التصريح بالركوب بالطائرات أو عربات التوم لغير المصرح لهم بذلك من موظفيا وكذلك الركوب بقطارات السكة الحديد والبواخر بدرجت أعلى من الدرجات المقررة وتسيول وسائل انتقال موظفيا لمقر أعمالهم .

مادة ٧١ — يجوز للهيئة تحديد فئات بدل سفر خاصة لأعضائها داخل القطر وخارجه وتحديد فئات بدل سفر خاصة لموظفيا في حالة السفر خارج القطر . كما يجوز لها التأمين على حياة أعضائها وموظفيا على حسابها ضد غاطر الرحلات عند سفرهم للخارج في مهام رسمية وينتهي التأمين بموالتهم .

مادة ٧٢ — يجوز للهيئة إعفاء الموظفين المقيمين في جهات نائية من إيجار السكن والأثاث وثمان المياه والتور ومنهم مصاريف العلاج لهم ولأسرهم .

مادة ٧٣ — تحدد الهيئة بدل الاستقبال الذي يمنح لرئيسها وسكرتيرها العام ولين ترى من أعضائها وموظفيا ممن تحتم عليهم أعباء وظائفهم استقبال الوفود والخبراء الأجانب واستضافتهم .

مادة ٧٤ — يجوز للهيئة صرف كساو مجانا أو بنصف ثمن الخدمة السائرة والعمال بحسب الأحوال .

مادة ٧٥ — يجوز للهيئة أن ترخص بإنشاء ملاعب رياضية خصا على ميزانيتها في كل حالة تدعو لذلك .

مادة ٧٦ — الهيئة أن تؤدي بنفسها عند الضرورة ما يلزمها من خدمات اختصت بها اللائحة المالية الحكومية مصالح أخرى .

مادة ٧٧ — الهيئة أن تطبع ما يلزمها من مطبوعات بالمطبعة الاميرية أو بنيرها من المطابع الأهلية حسب حاجة العمل .

الفصل الخامس

الحسابات الشهرية والحتمية

مادة ٧٨ - يجب أن تضمن الحسابات الشهرية والحسابات الربع سنوية بيانات شاملة عن تقدير الإيرادات واعتبارات المصروفات السنوية وماتم تحصيله وماصرف فعلا وترسل الحسابات الشهرية والربع سنوية لوزارة المالية ولديوان المحاسبة للمراجعة .

مادة ٧٩ - تعدلدارنا الميزانية والحسابات في خلال الأشهر الثلاثة التالية لاقتضاء للسنة المالية الحساب الختامي للمصروفات والإيرادات عن كل بند وما يقابله من اعتدادات في الميزانية ويرفق بالحساب المذكور إقرار بإتمام عملية الجرد للخازن ويقدم الحساب الختامي لمكتب الهيئة ثم لمناقشته ثم عرضه على الهيئة لاعتماده وتقديمه إلى مجلس الوزراء وترسل صورة منه لكل من وزارة المالية وديوان المحاسبة .

مادة ٨٠ - يجوز أن يمل بحساب الأمانات المبالغ التي تخصم على الميزانية مقدماً أى قبل الصرف في الحالات المبينة بعد :

(١) الماهيات والمزونات والمكافآت والأجور والإيجارات المستحقة لغاية نهاية السنة المالية ولم يقسن صرفها وكذلك أجور النقل وبذل السفر ومصاريف الانتقال وثمان المياه والنور بشرط أن تكون المطالبات الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الأول من السنة التالية .

(٢) ائمان المشتريات والتوريدات التي تم استلامها لغاية السنة المالية وتمنر صرفها لسبب ما .

(٣) قيم الحسابات الحتمية عن الأعمال متى كانت مطابقة للعقود المبرمة بشأنها ولم يقسن صرفها لتوقيع الحجر عليها أو لامتناع المفاوضين عن التوقيع عليها أو لتمنر الحصول على توقيعاتهم بسبب التياب أو الوفاة وتشمل التغطية بالإامانات الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان لحين الاستلام النهائي .

(٤) ائمان المقارنات التي تزرع ملكيتها وذلك بعد التماقد مع الملاك أو بعد صدور قرار نزع الملكية وإتمام وضع اليد عليها .

مادة ٨١ - الهيئة سلطة الترخيص بخصم أى مصروف يتعلق بسنة ماضية على ميزانية السنة الجارية بشرط سماح البند المختص .

الباب الرابع

في المناقصات والمزايدات وشئون المخازن

القسم الأول - في المناقصات

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٨٢ - تنرى القواعد الواردة في هذا الباب من اللائحة على كافة المشتريات ومقاولات الأعمال والمزايدات التي تقوم بها هيئة السيد العالي والادارات العامة والمصالح التابعة لها .

مادة ٨٣ - يكون الشراء أو التكليف بالأعمال بإحدى الطرق الآتية :

(١) المناقصة العامة .

(٢) المناقصة المحدودة .

(٣) المناقصة المحلية .

(٤) الممارسة .

(٥) بدون مناقصة .

وذلك طبقاً للأحكام المقررة في هذا الباب من اللائحة .

مادة ٨٤ - يفضل عند الشراء الأصناف المتوافرة في الأسواق المحلية من المنتجات والمصنوعات المصرية سواء أكانت مصنوعة كلها من خامات وأدوات مصرية أم دخلت في صناعتها خامات وأدوات مستوردة من الخارج .

مادة ٨٥ - إذا استلزم الأمر عند التعاقد النص على جواز تعديل الائتمان المتعاقد عليها بالزيادة بسبب ما قد يطرأ على الأسعار أو أحوال العمال من ارتفاع يراعى بقدر الإمكان أن ينص في العقد على حد أقصى لهذه الزيادة .

الفصل الثاني - المناقصات العامة والمحدودة :

(أولاً) في المناقصات العامة :

مادة ٨٦ - لا يجوز طرح عقود الأعمال أو المشتريات في مناقصات إلا بعد أخذ رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة إذا كانت قيمة العمل أو المشتريات تزيد على خمسة آلاف جنيه كما لا يجوز عند طرح المناقصات إضافة أو حذف أو تعديل أى شرط أو مادة في الاشتراطات العامة أو الخاصة التي أخذ فيها رأى الإدارة المذكورة إلا بعد الرجوع إليها والحصول على موافقتها .

مادة ٨٧ - قبل طرح أى مناقصة تشكل لجنة فنية لوضع مواصفات تفصيلية وإفيسة عن كل صنف أو عمل . وكل قص أو خطأ في المواصفات يترتب عليه خسارة يعرض أعضاء هذه اللجنة

للمحاكمة التأديبية . ويجب أن تحرر اللجنة محضر لأعمالها تدون فيها المواصفات للرجوع إليها عند الاقتضاء .

مادة ٨٨ - ينشر عن المناقصات العامة في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين واسمى الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية وفي مجلة السلك الحديدية الأسبوعية إذا دعا الأمر ويكون النشر مرتين عن المناقصات التي تقل قيمتها عن عشرين ألفاً من الجنيهات وثلاث مرات لما زاد على ذلك .
مادة ٨٩ - يجب أن تكون شروط العطاءات وقوائم الأصناف أو الأعمال الملن عن توريدها أو تنفيذها معدة قبل نشر إعلان المناقصات لكي تصرف لمن يطلبها بمجرد طلبها بعد دفع الثمن المحدد لها .

وتحرر القوائم والمواصفات الفنية الخاصة بالأصناف التي ينظر توريدها من الخارج بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية علاوة على اللغة العربية .

مادة ٩٠ - محرر محضر بيان عدد نسخ الشروط وقوائم الأصناف أو الأعمال وملحقاتها التي تعد للبيع للتجار والمقاولين بالثمن وتفيد بموجب هذا المحضر في دفتر المخازن وتصرف بعد توريد الثمن باستشارة صرف ويؤشر عليها بما يفيد السداد وتختم الشروط والقوائم وملحقاتها بخاتم الهيئة أو خاتم إحدى الإدارات التي تتبعها وترسل إذا اقتضى الأمر صور من الشروط وقوائم المناقصات إلى هيئات التمثيل التجاري لمصر في الدول التي ينظر اشتراك الشركات والبيوت التجارية الموجودة بها في المناقصات لتوزيع بعضها مجاناً على الغرف والهيئات التجارية والصناعية وقروع البنوك المصرية في الخارج بعد التأشير عليها من التتصلي المصرية بأنها صرفت مجاناً للترعنها وبيع البعض الآخر إلى الشركات والتجار الذين يرغبون في شرائها .

وبموجز توزيع نسخ منها بالجمان على السفارات والمفوضيات الأجنبية وغيرها من الهيئات المختصة في مصر بشرط التأشير عليها بما يفيد عدم صلاحيتها للاستعمال .

مادة ٩١ - إذا رقى إلزاء المناقصة قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف فيرد ثمن الشروط لمن اشتراها عند الطلب بشرط أن يمد جميع المستندات التي يمت إليه . أما إذا ألغيت بعد انتهاء الميعاد المذكور فلا يرد الثمن إلا لمن قدموا فيها وإذا كان الإلزاء بسبب عدم مطابقة العطاءات للمواصفات أو الشروط فلا يرد الثمن .

مادة ٩٢ - مدة تقديم العطاءات في المناقصات العامة ثلاثون يوماً تبدأ من تاريخ أول إعلان عن المناقصة في الجريدة الرسمية وبموجز بترخيص من رئيس المصلحة المختصة في ظروف خاصة تقصير المدة بشرط ألا تقل عن خمسة عشر يوماً .

ويجب أن يتم البت في المناقصة قبل تقاد المدة المحددة لصلاحيه فمفعول العطاءات فإذا طرأت ظروف تستدعي تأجيل البت فيها إلى ما بعد الموعد المذكور وجب الحصول من مقدمي العطاءات على قبول مد سريان فمفعول عطاءاتهم للبدء اللازمة .

مادة ٩٣ - يجب على مقدمى العطاءات فى المناقصات العامة أن يتبعوا الاشتراطات العامة المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية .

مادة ٩٤ - يجب أن يسبق قرار الجهة المختصة بإبرام العقود فيما يتم منها بطريق المناقصة العامة وفقا لأحكام هذه اللائحة أن تتولى فحص العطاءات إذا تمت بطريق المظاريف لجانان تقوم إحداهما بفتح المظاريف وتقوم الثانية بالبت فى هذه العطاءات ويصدر بتشكيل هاتين اللجنتين قرار من رئيس المصلحة أو الإدارة المختص فى المصالح والإدارات العامة ومن رئيس المنطقة المختص فى المناطق والفروع وبراعى تمثيل قسم الحسابات فى هاتين اللجنتين ويجب لصحة انعقاد لجنة البت أن يشارك فى عضويتها موظف فى من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة متى زادت قيمة المناقصة على ٢٠٠,٠٠٠ جنية للشترىات و٤٠٠,٠٠٠ جنية للأعمال .

مادة ٩٥ - يجب فتح مظاريف العطاءات فى الساعة المحددة لفتحها وكل ما يرد بعد هذه الساعة يقدم فوراً إلى رئيس لجنة فتح المظاريف لفتحها والتأشير عليها بما يفيد ورودها بعد الموعد المحدد ولكن لا يفتت اليها بحال ما وتتولى لجنة فتح المظاريف ما يلى :

(أ) تحرير محضر تثبت فيه عدد العطاءات الواردة سواء بطريق البريد أو سلبها أصحابها للصحة المختصة بموجب إيصالات وذلك بعد فحص المظاريف والتأكد من سلامتها وسلامة أختامها
(ب) يفتح ورئيس اللجنة المظاريف الواردة ويضع على كل منها وعلى العطاء الموجود بداخلها رقماً متسلسلاً .

(ج) يقرأ رئيس اللجنة اسم مقدم العطاء والصفات وجملة العطاء ليستمعها الحاضرون من مقدمى العطاءات أو مندوبيهم ثم يثبت على العطاء جملة بالتفصيل وقيمة التأمين المؤقت المقدم وموقع على العطاء ومظروفه وكل ورقة من أوراقه .

(د) إثبات جميع بيانات العطاءات فى السجل الخاص .

(هـ) يؤشر رئيس اللجنة بدائرة حمراء حول كسب أو تصحيح ويضع خطأ أفتيا قرين كل صنف لم يوضع له سحر بالعطاء ويكتب بخطه بالخبر افتئات المكتوبة بالأرقام فقط على أن يوقع على هذه التأشيرات .

(و) تسلل التأمينات لمندوب قسم الحسابات على أن يوقع على محضر فتح المظاريف بالاستلام .

(ز) مراجعة البيانات المقدمة من أصحاب العطاءات على الكشف الذى دونت به هذه البيانات عند ورودها بعد التأكد من سلامة أختامها وأغلفتها .

مادة ٩٦ - يستبعد العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملاً وذلك فيما عدا العطاءات المقدمة من الجمعيات التعاونية المصرية المؤسسة طبقاً للقانون تنتظر العطاءات المقدمة منها غير المصحوبة بتأمين مؤقت إذا كانت مقدمة عن توريدات أو مقاولات داخلة فى دائرة أعمالها ومع ذلك يحوز قبول العطاء إذا كان مصحوباً بتأمين مؤقت لا يقل عنه ٨٠٪ من قيمة التأمين المطلوب على أنه

يطالب صاحب العطاء كتابةً بتكثفه في ظرف ثلاثة أيام وإذا لم يجب عمل الطلب استبعد عطاؤه .

مادة ٩٧ - تفرز الميناء الخاصة بكل صنف وتفيد في السجل الخاص بها ثم ترسل عند الحاجة إلى الجهة الفنية المختصة في أسرع وقت وعند ورود التنازير الخاصة بالنتيجة تدون جميع البيانات في السجل المذكور أمام كل عينة ليعرض على لجنة البت في المناقصات .

مادة ٩٨ - يكلف رئيس الحسابات أو وكيله في الجهة المختصة بمراجعة العطاءات قبل تفرضا مراجعة حسابة تفصيلية من جمع وضرب وتفقيط والتوقيع عليها بمحصل هذه المراجعة . وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يمول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط في حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام .

ويكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يمول عليه في تحديد قيمة العطاء وترتيبه .

مادة ٩٩ - تفرغ العطاءات على الاستمارة الخاصة من ثلاث صور بعد مراجعتها حسابياً من جميع وجوهاً ويجب أن تتم هذه العملية في أقل وقت ممكن حتى يتسنى البت في المناقصة قبل نفاذ مدة صلاحية العطاءات .

مادة ١٠٠ - على رئيس المصلحة المختص أن يعجل على لجنة البت محضر مجلة لجنة فتح المظاريف مرفقا به كدوف اتفرغ مشغوعة بملاحظاته عن أصحاب العطاءات من حيث كفايتهم المالية والفنية وحسن السمعة وساجة الأعمال الماثلة وإذا طلب استبعاد عطاء أو أكثر وجب أن يكون الطلب مسليا إذا كان العطاء المستبعد هو أقل عطاء .

مادة ١٠١ - لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضة مع أحد مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطاءه ومع ذلك إذا كان العطاء الأقل مقترنا بتحفظ أو تحفظات وكان أقل عطاء غير مقترن بتحفظات تزيد قيمته الرقمية كثيرا على العطاء المقترن بتحفظات جاز للجنة البت التفاوض مع مقدم أقل عطاء مقترن بتحفظات لينزل عن كل تحفظاته أو عن بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان وبما لا يدع مجالاً للشك في أنه أصح من العطاء الأقل غير المقترن بأي تحفظ فإذا رفض جاز التفاوض مع من يليه بحيث لا تجري مفاوضة في التبدال مع صاحب عطاء إلا إذا رفض هذا التبدال جميع مقدمي العطاءات الأقل منه . ويسرى الحكم المتقدم إذا كانت العطاءات كلها مقترنة بتحفظات أو كانت كلها غير مقترنة بشيء منها وكان العطاء الأقل يزيد على القيمة السوقية ولم يقرر إلغاء المناقصة لهذا السبب .

مادة ١٠٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة لا يجوز بعد البت في طلبات الاستبعاد إرساء المناقصة إلا على صاحب أقل عطاء سواء أكان هذا العطاء مستوفيا أصلا لجميع المواصفات والشروط أم أنه أصبح أصح العطاءات بعد المفاوضة ومع ذلك يجوز للجنة البت بقرار مسبب استبعاد العطاء الأقل أو عطاءات أخرى إذا كان صاحب أقل عطاء أو العطاءات الأخرى ليست

لم خبرة سابقة بالأعمال موضوع المناقصة أو كانوا غير أكفاء مالياً أو ذوقاً ماض غير حميد في تنفيذ الأعمال الماثلة .

مادة ١٠٣ - تدون لجنة البت مناقشتها في محضر يثبت بسجل عاشرها وترفق بأوراق المناقصة صورة منه مصدق عليها من رئيس اللجنة وترفع اللجنة توصياتها موقفاً عليها من رئيسها وجميع أعضائها إلى رئيس المصلحة المختص ليتسدها إذا لم ترد قيمة المناقصة على مائة ألف جنيه فإذا زادت القيمة على ذلك ولم تتجاوز خمسمائة ألفاً من الجنيهات كان الاعتداد من رئيس الهيئة وما زاد عن هذه القيمة يجب اعتباره من مكتب الميزج ويكون رؤساء المناطق والفروع سلطة البت في المناقصات العامة عن الشتريات أو الأعمال لتأية خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٠٤ - إذا اختلف أعضاء لجنة البت في الرأي فيجب إثبات أوجه الخلاف في المحضر ليكون ذلك تحت نظر السلطة المختصة باعتداد نتيجة المناقصة - وإذا كان الاختلاف في الرأي مع المتدوب الفنى جاز لرئيس اللجنة أن يطلب مندوباً آخر للانضمام إلى المتدوب الأول للاسترشاد برأيه فإذا اتفق رأيهما يؤخذ به وإن اختلفا يمرض الأمر على رئاستهما الفنية ترجيح أحد الرأيين .

مادة ١٠٥ - إذا اختلف رأى لجنة البت مع رأى السلطة صاحبة الاعتداد حول استبعاد بعض العطاءات أو اعتبار العطاء أصح العطاءات لإرساء المناقصة على مقدمه أو إجراء أو عدم إجراء المفاوضة أو غير ذلك يمرض الأمر على الجهة صاحبة الاعتداد الأعلى درجة لبت فيه نهائياً .

مادة ١٠٦ - تلقى المناقصة بعد النشر عنها وقبل البت فيها إذا استغنى عنها ويكون ذلك بقرار مسبب من رئيس المنطقة أو الفرع أو رئيس المصلحة المختص أو رئيس الهيئة أو مكتبها كل في حدود سلطة الاعتداد المخولة له في المادة ١٠٣

أما في غير الحالة السابقة فيجوز لهم كل في حدود سلطته بناء على توصية لجنة البت - إلزام المناقصة في الحالات الآتية :

(١) إذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد .

(٢) إذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثرها تخفضات .

(٣) إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد كثيراً على القيمة السوقية .

مادة ١٠٧ - إذا ورد عطاء وحيد عن بعض أو كل الأصناف أو الأعمال يباد طرح هذا البعض أو الكل في مناقصة أخرى ويصدر العطاء وحيداً ولو وردت معه عطاءات أخرى وكانت مخالفة للشروط والمواصفات مخالفة جسيمة تجعلها غير صالحة للنظر .

على أنه إذا رأى رئيس الفرع أو المنطقة أو رئيس المصلحة أو رئيس الهيئة أو مكتبها ألا قائمة ترجى من إعادة المناقصة وأن حاجة العمل لا تسمح بإعادتها وأن العطاء الوحيد مناسباً لرئيس المنطقة أو الفرع يقول هذا العطاء إذا كانت قيمته لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) ولرئيس

المصلحة إذ زادت قيمة العطاء عن ذلك ولم تتجاوز عشرة آلاف جنيه ولرئيس الهيئة إذا لم تتجاوز القيمة خمسين ألفاً من الجنيهات ولمكتب الهيئة فيما زاد على ذلك .

مادة ١٠٨ - إذا تساوت الأثمان بين عطاءين أو أكثر يجوز تسمية المقادير المعلن عن شرائها بين مقدميها مالم يكن ذلك في غير صالح العمل وإذا اشترط مقدم العطاء الأقل سراً مندداً بعيدة التوريد تغل بصالح العمل . جاز أن تشتري - من مقدم أنسب العطاءات التالية - أقل كمية تلزم لتكوين المخازن في الفترة الواقعة بين تاريخي التوريد وعلى اللجنة في هذه الحالة أن تثبت في تقريرها الكميات الموجودة بالمخازن من الصنف ومتوسط الاستهلاك .

مادة ١٠٩ - يجب أن تحسب جميع الأسعار على قاعدة واحدة وهي قاعدة تسليم الأصناف بالمخازن خالصة من جميع المصاريف والرسوم فإذا اشترط مقدم العطاء أن يكون تسليم الأصناف بميناء الشحن F.O.B. أو خالصة التولون والتأمين في إحدى الموانئ المصرية c. I. F. فينبغي إضافة الرسوم والمصاريف .

مادة ١١٠ - كل من سبب بخطئه في فوات مدة صلاحية العطاءات يكون معرضاً للمسئولية التأديبية فضلاً عن مسئولية عن تمويض الخسائر طبقاً لأحكام القانون .

مادة ١١١ - يخطر التاجر والمقاول الذي قبل عطاءه برسو العطاء عليه في ظرف أسبوع على الأكثر من تاريخ اعتماد نتيجة المناقصة ويطلب إليه في ذات الاخطار إيداع التأمين النهائي في مدى سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي للاخطار والحضور لتوقيع العقود . وتسرى مدة التوريد من تاريخ اليوم التالي للاخطار المتسدد بقبول عطاءه أما مدة تنفيذ الأعمال الانشائية فتبدأ من التاريخ الذي يحدد بالأمر الصادر بالمقاول بالعمل ويجب إرفاق صورة طبق الأصل من هذه الخطابات مع العقود .

مادة ١١٢ - يحصل التأمين النهائي بنسبة ١٠ في المائة من قيمة العطاء المقبول أو حسبما تنص عليه العقود وإذا تأخر المتعهد في توريد التأمين النهائي عن السبعة أيام المحددة له بالإخطار المذكور بالمادة السابقة فيجوز للجنة صاحبة الاعناء الموافقة على قبوله منه إذا قام بدفعه في ظرف سبعة أيام أخرى بعد انتهاء المدة المذكورة فإذا تأخر تطبيق عليه أحكام البند الثلاثين من المادة ٤٣ من لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية إلا إذا رأت اللجنة بقرار منها إطالة المدة لفترة أخرى .

مادة ١١٣ - تخطر مصلحة الضرائب بعد تحرير العقد عن اسم وعنوان المتعهد أو المقاول والقيمة الإجمالية للعقد والمدة التي يتم فيها التوريد وتاريخ انتهاء العقد .

مادة ١١٤ - لا تحرم عقود عن الأصناف أو الأعمال المعلن عنها بمناقصة عامة متى كان مجموع قيمة مارسا توريده على متعهد أقل من ٢٠٠ جنيه (مائتي جنيه) ويكتفي في هذه الحالة بمطالبة المتعهد كناية بتوريد الأصناف أو تنفيذ الأعمال ويحصل منه التأمين النهائي في مدى سبعة أيام إلا إذا قام بتوريد الأصناف أو تنفيذ الأعمال المطلوبة في هذه الفترة وقبلت .

مادة ١١٥ - قيد العقود في دفتر عاص لمراقبة تنفيذها .

مادة ١١٦ - كل تغيير في نوع الاصناف المتعاقدين عليها أو في مواصفاتها يجب حرره أولا على لجنة البت والحصول على موافقتها .

مادة ١١٧ - إذا أثبت المتعهد أو المقاول - بعد توقيع الترامة عليه - أن التأخير نفا عن أسباب قهرية ولم يحصل من جراء هذا التأخير ضرر أو تعطيل لأعمال الهيئة أو أحد المصالح أو الإدارات التابعة لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جلا لرئيس المصلحة المختص رفع الترامة فيما لا تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه ولرئيس الهيئة إذا لم تتجاوز قيمة الترامة عشرة آلاف جنيه وما زاد على ذلك يرفع لمكتب الهيئة .

مادة ١١٨ - إذا تقرر الشراء على حساب المتعهد في حالة تأخره عن التوريد في المواعيد المحددة أو في حالة رفض الصنف وعجز المتعهد عن تعويض ما يكون قد خضم من تأنيته نظير فرق الأسعار أو غير ذلك في ظرف سبعة أيام من التاريخ التالي لاختطاره بخطاب موصى عليه بعلم وصول وتكرر ذلك منه ثلاث مرات وجب في هذه الأحوال فسخ العقد ومصادرة التأمين مع حفظ حق الهيئة في المطالبة بأى تعويض منه نظير فرق الأسعار والأضرار التي قد تحدث عن عجزه عن تنفيذ العقد كما يجب فسخ العقد حتما حتى بلغت المبالغ المضمومة من التأمين ٥٠ ٪ من قيمته .
(نانيا) في المناقصة المحدودة :

مادة ١١٩ - نسرى على المناقصة المحدودة كافة الأحكام المنظمة للمنافسات العامة وذلك فيما عدا الاشتراك في المناقصة المحدودة الذى يجب أن يكون مقصورا على بيوت مسجلة أسماؤها في كدوف قمرها الجهة الفنية المختصة تمييزها وكفايتها في النواحي المالية والفنية تدعى للاشتراك في المناقصة بموجب خطابات موصى عليها أو بأى وسيلة تثبت وصول الدعوة إليها على أن تنشر نتيجة المناقصة في الجريدة الرسمية ومجلة السلك الحديدية أو غيرها .

الفصل الثالث - في المناقصات المحلية

مادة ١٢٠ - عند الاتضاء يكون الشراء أو التكليف بأعمال عن طريق المناقصات المحلية ويجب الحصول على الترخيص بذلك من رئيس المنطقة أو القرع المختص إذا لم تتجاوز قيمة المناقصة ألف جنيه ومن رئيس المصلحة المختص إذا لم تتجاوز القيمة خمسة آلاف جنيه ومن رئيس الهيئة إذا زادت القيمة عن ذلك ولم تتجاوز عشرة آلاف جنيه ومن مكتبها إذا لم تتجاوز مائة ألف جنيه وما زاد على ذلك يجب الحصول على الترخيص به من الهيئة .

وترسل طلبات العطاءات المحلية إلى البيوت التجارية والمقاولين المحليين ويلاحظ أن تكون المعاملة بقدر الامكان مع المصانع وتجار البجلة وأن ترسل العطاءات إلى أكبر عدد ممكن على أن يسلك سجل قيد أسماء التجار والمقاولين المعتمدين في كل صنف أو عملية على حدة :

مادة ١٢١ - يعنى المقيدون في السجل المذكور بالمادة السابقة من دفع التأمينات المؤقتة والتأمينات النهائية عن المناقصات المحلية إذا لم تتجاوز قيمتها ٥٠٠ جنيه (خمسة جنيه) أما المناقصات التي تزيد قيمتها على ذلك فيجب دفع التأمينات المؤقتة والنهائية عنها وفقاً لما هو مقرر بالنسبة للمناقصات العامة .

مادة ١٢٢ - ترسل طلبات العطاءات المحلية بالبريد الموصى عليه أو مع عضو على أن تسلّم بموجب إيصال مؤرخ .

مادة ١٢٣ - يجب على مقدس العطاءات المحلية مراعاة الاشتراطات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية .

مادة ١٢٤ - تفتح العطاءات المحلية في الميدان المحدد الفتح وتفرغ بمجرد فتحها على الاستئارة ١٩٦ حسابات التي تحرر من أصل يبق بالدقة وصورة ترفق بالعطاءات ويترج في كشف التفرغ أسماء التجار والمصانع التي أرسلت إليهم هذه الاستئارة ولم يرسلوا عطاءاتهم ويتولى مدير المخازن أو مدير المشتريات أو من ينوب عنهما فتح العطاءات وتفرغها إذا لم تتجاوز قيمة المناقصة ٢٠٠ ج (ماتى جنيه) فإذا زادت القيمة على ذلك ولم تتجاوز ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) فتتولى ذلك لجنة برئاسة أحد م. ومحمود مندوب من الحسابات لاستلام التأمينات فإذا تجاوزت القيمة ذلك الحد فتتولى فتح العطاءات وتفرغها لجنة فتح مظاري عطاءات المناقصات العامة .

مادة ١٢٥ - يتولى مدير المخازن أو مدير المشتريات أو من ينوب عنهما سلطة البت واعتداد نتيجة المناقصات المحلية إذا لم تتجاوز قيمتها ٢٠٠ جنيه (ماتى جنيه) ويتولى رئيس المنطقة أو الفرع اعتماد توصيات لجنة البت إذا لم تزيد قيمة الأصناف أو الأعمال على ألفي جنيه أما إذا زادت القيمة على ذلك ولم تتجاوز عشرة آلاف جنيه فتتخذ من رئيس المصلحة المختص إذا زادت على هذه القيمة ولم تتجاوز خمسين ألفاً من الجنيهات فتتخذ من رئيس الهيئة فإذا زادت قيمة المناقصة المحلية فتتخذ من مكتب الهيئة .

مادة ١٢٦ - المناقصات المحلية التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يتم فتح مظاري عطاءاتها والبت فيها بمرقة لجنى الفتح والبت في المناقصات العامة وتطبق عليها الأحكام الواردة في هذا الباب من اللائحة بشأنها فيما عدا ما يتعلق منها بالنشر وماورد عنه نص خاص .

مادة ١٢٧ - لرئيس المنطقة أو الفرع اعتماد قبول العطاء الوحيد في المناقصات المحلية إذا رأى ألا فائدة ترجى من إعادة المناقصة أو أن حاجة العمل لا تسمح بإعادة المناقصة وأن العطاء الوحيد مناسب متى كانت القيمة الاجمالية للأصناف أو الأعمال لا تزيد على خمسة جنيه ولرئيس المصلحة المختص قبوله إذا كانت القيمة لا تتجاوز ألفي جنيه ولرئيس الهيئة إذا لم تتجاوز القيمة عشرة آلاف جنيه وما زاد على ذلك يعتمد قبول العطاء الوحيد من مكتب الهيئة .

مادة ١٢٨ - يرسل عينات المشتريات المحلية التي تزيد قيمتها على ماتى جنيه إلى العامل الفنية

الحكومية المختصة أو الجهة الفنية المختصة بالطرق المتبعة في المناقصات العامة وذلك عن الأصناف التي لا يمكن التحقق بالمائة البسيطة من صلاحيتها .

الفصل الرابع - الممارسة والتعاقد بدون مناقصة

مادة ١٢٩ - يؤخذ بالتعاقد عن طريق الممارسة من رئيس المنطقة أو الفرع إذا كانت المشتريات أو مقاولات الأعمال لا تزيد قيمتها على ألف جنيه ومن رئيس المصلحة إذا لم تتجاوز خمسة آلاف جنيه ومن رئيس الهيئة إذا لم تتجاوز القيمة عشرة آلاف جنيه ومن مكتبها إذا زادت عن ذلك ولم تتجاوز مائة ألف جنيه وما زاد على هذه القيمة يؤخذ به من الهيئة .

مادة ١٣٠ - تشكل لجنة للممارسة يشترك في عضويتها ممثل لإدارة حسابات الهيئة ومندوب في أو أكثر لهم خبرة في الأصناف المرغوب إجراء الممارسة من أجلها .

فإذا زادت قيمة المشتريات أو الأعمال على ١٠٠.٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) يجب أن يشترك في عضوية اللجنة موظف في من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجالس الدولة وفي حالة إجراء الممارسة خارج الجمهورية المصرية يكون تشكيل اللجنة متروكا للهيئة .

وتكون قرارات اللجنة مسببة وتحرر محرراً تفصل فيه ما قامت من إجراءات ويجب عليها أن تحصل على إقرارات موقعا عليها من التجار والتعهدين والمقاولين الذين مارسهم مبنياً بها أسابهم وشروطهم وترفع اللجنة المحضر والإقرارات إلى الجهة المختصة مشفوعة بتوصياتها ويكون الاعتداد من رئيس المنطقة أو الفرع إذا كانت قيمة المشتريات أو مقاولات الأعمال لا تتجاوز ألفي جنيه ومن رئيس المصلحة إذا لم تتجاوز القيمة عشرة آلاف جنيه ومن رئيس الهيئة إذا لم تتجاوز القيمة خمسين ألفاً من الجنيئات وإذا زادت القيمة على ذلك تعتمد الممارسة من مكتب الهيئة مالم تكن اللجنة مفعونة بالشراء أو التكليف بالأعمال مباشرة تفويضاً كتابياً من السلطة المختصة التي تملك الاعتداد وفي هذه الحالة يرفع التفويض بالمحضر ومستندات الشراء والمخالفات وترفع جميعها إلى رئيس الجهة المختصة لإحالتها إلى الأقسام المختصة للاستلام والصرف .

مادة ١٣١ - إذا كانت الأصناف المشتراة بالممارسة تحتاج إلى فحص في لا يتيسر إجراء موقع الشراء وكانت الظروف تحتم استلام هذه الأصناف ودفع الثمن فور الشراء فيراعى أن يؤخذ إقراراً على البائع يضمن فيه مطابقة الأصناف للوصفات الفنية التي تم على أساسها الشراء وتحمله كل مسئولية تنتج عن عدم المطابقة عند الفحص الفني .

مادة ١٣٢ - إذا كان تسليم الأصناف أو الأعمال التي تم بالممارسة يستغرق فترة من الوقت وجب أن يجرى عقد مع المتعهد وأن يحصل منه على تأمين نهائي .

مادة ١٣٣ - يجوز عند الاتضاء التعاقد على إجراء أعمال ومشتري مهمات بدون مناقصة وفي هذه الحالة يجب الحصول على إذن بالتعاقد بهذه الطريقة من رئيس المنطقة أو الفرع المختص فيما

لا تزيد قيمته على خمسة جنيه ومن رئيس المصلحة المختص إذا لم تتجاوز قيمة الأعمال أو المشتريات التي جنيه ومن رئيس الهيئة فيما لا يزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه ومن مكتبها إذا لم تتجاوز القيمة خمسين ألفا من الجنيئات وما زاد على ذلك فيجب الحصول على إذن به من الهيئة ويكون للسلطات السابقة كل في حدود نصابه اعتماد التأقد .

القسم الثاني - في بيع الأصناف والمزايدات

مادة ١٣٤ - لرئيس الهيئة أو من ينوب عنه التصريح ببيع منتجات الهيئة والإدارات العامة والمصالح التابعة لها بالشروط والإجراءات والأسعار التي يقررها في كل حالة في ضوء الظروف المحيطة بها دون قيد بالأوضاع المقررة في هذا القسم من اللائحة لبيع الأصناف الأخرى .

مادة ١٣٥ - لا يجوز أن يباع للأفراد أو الهيئات غير الحكومية الأصناف الجديدة المشتراة على ذمة أعمال أو تمويل المخازن ماعدا المعينات النموذجية فتباع للذين يشترون دفاتر شروط المعطيات الخاصة بالأصناف المطلوب تمويلها الهيئة .

ومع ذلك فلرئيس الهيئة أو من ينوب عنه أن يصرح ببيع بعض الأصناف في ظروف خاصة وكذا الأدوات التي يحتاج إليها الموظفون والمستخدمون على الحدود أو في الصحراء .

ويضاف ١٠ ٪ مصاريف إدارية إلى ممن شراء الأصناف عند بيعها ويصرح رئيس الهيئة أو من ينوب عنه ببيع الأصناف غير الصالحة للاستعمال أو التي يخشى عليها من التلف أو التي بطل استعمالها على أن يحدد أثمانها لجان فنية مختصة .

مادة ١٣٦ - يجب أن تقوم لجنة بتصنيف المهمات والأصناف المعروضة للبيع إلى صفقات من مجموعات متجانسة مع بيان وزن أو عدد أو مقياس كل صفقة على حدة على أن تحرر هذه اللجنة بيانات تفصيلية من هذه المهمات والأصناف وترفع محضرا بذلك إلى رئيس لجنة التقييم التي تشكل برئاسة موظف مسئول تتدبها الجهة المختصة وعضوية مدير المخازن أو من ينوبه ومندوب من الحسابات وموظف في إما من الهيئة أو من الجهات الأخرى المختصة لإدارتي ضرورة لذلك .

مادة ١٣٧ - على لجنة التقييم أن تعين الأصناف الواردة بمحضر لجنة التصنيف بإرشاد أمين المخزن ثم تقوم بتقييمها مسترشدة في ذلك بأثمان البيع السابق وبجالة النوق ويعتمد المحضر من رئيس المنطقة أو الفرع إذا كانت قيمة المبيعات لا تتجاوز ألف جنيه ومن رئيس المصلحة إذا لم تتجاوز القيمة عشرة آلاف جنيه ومن رئيس الهيئة إذا لم تتجاوز القيمة خمسين ألفا من الجنيئات وما زاد على ذلك يعتمد من مكتب الهيئة .

ويجب مراعاة السرية التامة فيما يختص بالثمن الأساسي الذي تقدره اللجنة وعلى رئيس اللجنة أن يتخذ الإجراءات التي تكفل ذلك .

مادة ١٣٨ - في الأحوال التي يرى فيها أفضلية البيع بالممارسة تتولى ذلك لجنة تشكل على

غرار لجان الممارسة في المشتريات ويكون اعتماد البيع بالمهلوسة من رئيس القرع أو مدير المخازن فيما لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ومن رئيس المصلحة إذا زادت القيمة عن ذلك لفايخمسة آلاف جنيه ورئيس الهيئة فيما لا يزيد قيمته على عشرين ألفاً من الجنيهات وما زاد على ذلك يستمد من مكتب الهيئة .

مادة ١٣٩ - يتبع عند الاعلان في الجريمة الرسمية والجرائم المحلية عن بيع الاصناف المرغوب في بيعها بالمزاد العلني نفس الاجراءات التي تتبع في الاعلان عن المناقصات العامة وذلك علاوة على النشر بطريق البريد للتجار المروفين للهيئة مع اعطاء بيانات ومواصفات كافية في إعلانات البيع ويكتفى فيما يتعلق بالصفقات التي لا يزيد ثمنها على ٥٠٠ ج (خمسمائة جنيه) بالاعلان عنها بطريق النشر على التجار المختصين بالبريد الموصى عليه .

مادة ١٤٠ - يجب أن ينص في شروط البيع على ما يأتي :

(١) أن يدفع المزايدون نقداً أو بشيكات مقبولة من المصارف المسحوبة عليها قبل الدخول في المزاد العلني مبلغاً معيناً تقدره اللجنة المختصة حسب أهمية الصفقات المعروضة للبيع وذلك بموجب إيصال مؤقت موقفاً عليه من المستلم ومعتداً من رئيس لجنة البيع ويجب أن يكمل بالطريقة نفسها التأمين المدفوع منه إلى ٢٠ في المائة من ثمن الصفقة بمجرد رسو المزاد عليه وفي هذه الحالة تحرر قيمة التحصيل بقيمة التأمين بأ كلة بعد سحب الإيصال المؤقت .

(٢) إنه إذا تأخر من رسا عليه المزاد في دفع باقي الثمن نقداً أو شيك مقبول من المصرف المسحوب عليه في ظرف أسبوع من تاريخ رسو المزاد عليه بصادر الضمان المدفوع منه وتطرح الصفقة في المزاد ثانية مالم ينص في شروط البيع على غير ذلك .

(٣) إنه إذا تأخر عن تسلم الاصناف في ظرف أسبوع من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للاستلام يحصل منه رسم أرضية بواقع ٢٪ من اثمن عن كل أسبوع تأخير أو جزء من الأسبوع وفي نهاية الأسبوع الثاني من التأخير يكون للهيئة الحق في بيع الاصناف لحسابه في أقرب فرصة وعلى أن يراعى في إجراءات البيع الأحكام الواردة في هذا الباب ويحاسب على فرق الثمن ورسم الأرضية وما نكبدته الهيئة من مصاريف .

واللجنة المختصة أن تعفيه من ذلك كله أو بعضه إذا قدم مبررات قوية للتأخير .

وإذا بيع الصنف بثمن يزيد على الثمن الذي رسا به المزاد فلا يرد له سوى المبلغ الذي تحصل منه بعد خصم المصاريف التي تكبدتها الهيئة مضافاً إليها رسم الأرضية .

(٤) إن النكبات المعروضة للبيع هي تحت الزيادة والمجز حسب ما يسفر عنه التسليم الفعلي .

مادة ١٤١ - تتولى البيع والبيت في نتيجة المزاد لجنة تشكل بالطريقة المنصوص عنها بالمادة

٩٤ الخاصة بتشكيل لجنة البيت في المناقصات العامة وعليها أن تذكر للزايدين وزن أو عدد

أو مقياس الصفقة ومواصفاتها تفصيليا حسبما هو وارد بمحضر لجنة التصنيف - وكل صنف على حدة - دون ذكر الثمن الاساسي ثم تحرر محضرا بإجراءاتها تبين فيه قيمة التأمين المدفوع من كل من المزايدين وما ورد لأربابه ثم تدون مفردات البيع بالاستشارة الخاصة من صورتين وترفق بها قسيمة تحصيل الثمن - وتتمتع نتيجة المزايدات طبقا للأحكام المقررة عنه في مناقصات الاعمال والمشتريات .

مادة ١٤٢ - إذا لم تصل نتيجة المزااد إلى الثمن الاساسي للاصناف وكان الفرق بين هذا الثمن وأعلى سعر وصل إليه المزااد لا يجاوز ٢٠ ٪ فتحصل قيمة الضمان من مقدم أعلى سعر مع الاحتفظ للامر بعدم الارتباط بهذا السعر ويعرض الامر على جهة الاختصاص لقرار ما فراه من قبوله أو إعادة المزااد في جلسة أخرى مع تخفيض الثمن الاساسي بنسبة مئوية لا تجاوز ٢٠ ٪

أما إذا كان الفرق بين الثمن الاساسي وأعلى سعر وصل إليه المزااد يجاوز ٢٠ ٪ فيؤجل البيع إلى جلسة أخرى ويخفض التقدير السابق بنسبة مئوية حدها الأقصى ٣٠ ٪ فإذا لم تصل نتيجة المزااد إلى الثمن الاخير يحصل الضمان من مقدم أعلى سعر بنفس الطريقة لتسابق الإشارة إليها ويعرض الامر على جهة الاختصاص مشغوعا باقتراحات لجنة البيع - لقرار ما فراه . وفي حالة إعادة المزااد ينشر عنه ثانية إذا رؤى ضرورة لذلك .

مادة ١٤٣ - تتولى تسليم الاصناف المبيعة لجنة يرأسها موظف مسئول تندبا الجهة صاحبة الاختصاص وعضوية أمين المخزن وموظف يتدبه مدير المخازن من غير أماء المخازن ومدوب من الحسابات .

مادة ١٤٤ - على المخصصين تبليغ مصلحة الضرائب عن كافة ما يباع لتجار ومن في حكمهم من أصناف وذلك بذكر اسم المشتري وعنوانه ونوع الاصناف المبيعة وقيمتها .

القسم الثالث - في شئون المخازن

مادة ١٤٥ - يتبع في شئون مخازن هيئة السد العالي والإدارات العامة والمصالح التابعة لها الاحكام الواردة في هذه الشئون في لائحة المخازن الحكومية . وتنقل الاختصاصات التي يتولاها وزير المالية ووزارة المالية بمقتضى احكام اللائحة السابقة إلى رئيس الهيئة والهيئة كل فيما يخصه .

مادة ١٤٦ - كل مخالفة لحكم من احكام هذه اللائحة يعرض المسئول عنها للجزاء التأديبية .

اوامر عسكرية

امر رقم ٢٩

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧
بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية (١)

المحاكم العسكرية العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين الممددة له ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،
وعلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية المعدلة بالأمر
رقم ٤ لسنة ١٩٥٧ ،

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بندان
جديدين يرقى (خامسا) و (سادسا) يكون نصهما :

« (خامسا) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام
الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين
المعدلة له والقرارات المنفذة له . »

« (سادسا) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك
والاكتيان والقرارات المنفذة له . »

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريرا في ١٦ رجب سنة ١٣٧٧ (٥ فبراير سنة ١٩٥٨) -

وزارة الداخلية :

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العد والمشاخ (١)

وزير الداخلية .

بمداطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العد والمشاخ ،

وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن
العد والمشاخ ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١٨ و ٢٣ و ٣٧ من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه
النصوص الآتية :

مادة ١٨ - تمد المديرية بعقب صدور قرار دعوة الناخبين بطاقات انتخاب العمدة وفقا
لنموذج المرفق على ورقة بيضاء يكون عرضها عشرة ستيمرات وطولها أربعة عشر ستيمرًا وذلك
إذا كان عدد المرشحين للعمدة خمسة فأقل ويزاد طول البطاقة بمقدار أربعة عشر ستيمرًا لكل
زيادة مقدارها خمسة من المرشحين أو أقل .

وتدون أسماء المرشحين في البطاقة بترتيب الحروف الهجائية و برقم متابع ويفصل كل اسم من
أسماء المرشحين عن الاسم الذي يليه بخط أفقي وتكون المسافة بين كل خط وآخر ستيمرًا ونصف .
وتطبع في الجهة اليسرى من البطاقة أمام اسم كل مرشح صورة بيضاء في مربع أسود طول ضلعه
ستيمرًا وتكون هي الرمز الخاص بالمرشح .

وهذه الرموز هي صورة :

هلال - نخلة - جبل - مفتاح - كف - ساعة - سيارة - مظلة - فانوس - سلم قتالي .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧ مكرره ١٤ الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٨ .

ويكون طبع هذه الصور أمام أسماء المرشحين على الترتيب السابق وفقا لرقم المتابع الذى يخص لكل منهم ولا يتغير هذا الرمز بتغير الرقم انتخاب فى بطاقة الانتخاب سواء بسبب الإعادة أو بسبب التزول عن الترشيح .

أما بطاقة انتخاب الشيخ فتطبع على ورقة صغيرة بيضاء طولها عشر سنتيمترات وعرضها سبعة سنتيمترات ويكتب فى أعلاها عبارات « جمهورية مصر » وزارة الداخلية بطاقة انتخاب شيخ . وبلى ذلك خط أفقى يقسم البطاقة إلى جزئين بحيث يكون عرض النقص للعبارات السابقة أربعة سنتيمترات .

ويختتم ظهر كل بطاقة بخاتم المديرية وغاتم آخر يحدد تاريخ الانتخاب ويكون عددها مطابقا لعدد الناخبين المقيدين فى قوائم حصص القرية فى حالة انتخاب المدة وفى قائمة الحصة فى حالة انتخاب الشيخ .

وتوضع هذه البطاقات فى ظرف يختتم عليه بالشمع الأحمر بخاتم المديرية ويكتب على الظرف عددها واسم القرية والحصة التى يجرى الانتخاب فيها والتاريخ المحدد لهذه العملية .

وتتعدد الظروف بتعدد اللجان الانتخابية بحيث يشتمل كل ظرف على عدد من البطاقات مساو لعدد الناخبين المدعوين أمام كل لجنة .

كما تعد المديرية كشفا بأسماء الناخبين المدعوين أمام كل لجنة وتخصص فيه مكانا يضع فيه السكرتير علامة تدل على حضور الناخب وإبداء رأيه وتختتم هذه الكشوف بخاتم المديرية .

مادة ٧٣ — يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وعلى اللجنة أن تتحقق من شخصية كل ناخب بالإطلاع على البطاقة الشخصية أو شهادة الانتخاب أو بأية طريقة أخرى تراها كافية لذلك كما تتحقق من وجود اسمه فى كشف الناخبين المدعوين أمامها .

ومضى تم ذلك يعطى رئيس اللجنة للناخب بطاقة انتخاب ويطلب إليه أن يتخلى خلف الساتر ليدى رأيه على البطاقة .

ومع مراعاة ماضى عليه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى المكشوفين وغيرهم من ذوى الصاغات الذين لا يتطعمون أن يثبتوا آراءهم على بطاقة الانتخاب بأنفسهم يكون لإبداء الرأى فى حالة انتخاب المعد بالنسبة إلى باقى الناخبين بوضع خط أو أية علامة على الرمز الخاص بالمرشح الذى يقع عليه الاختيار ويكون ذلك بقلم رصاص يعد فى كل لجنة لهذا الغرض ولا يصح لإبداء الرأى على غير البطاقة التى تسلم من رئيس اللجنة أو بأية طريقة أخرى .

ولا يشترط أن يوضع الخط أو توضع العلامة على الرمز نفسه بل إن أية علامة يضعها الناخب أمام الرمز أو قريبا منه تكون كافية لاعتبار هذا الرأى صحيحا مادامت هذه العلامة تدل بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تقص عن شخصه .

أما فى حالة انتخاب الشيخ فإن الناخب يتخلى خلف الساتر ليدون على بطاقة الانتخاب اسم من

يختاره للشيخة من بين الأشخاص الواردة أسماؤهم في كشف الجائز ترشيحهم .
وفي جميع الأحوال يجب على رئيس اللجنة أن يبه الناخب إلى أن كتابة إسمه أو وضع أية علامة
أو إشارة تدل عليه على البطاقة أمر يترتب عليه إبطال رأيه .
وعلى الناخب بعد إبداء رأيه أن يطوى بطاقة الانتخاب ويسلها لرئيس اللجنة لوضعها
في الصندوق .

ويجوز للناخب في حالة انتخاب الشيخ أن يعطى صوته شفويا ولن يرغب في ذلك أن يسر إلى
الرئيس باسم من يختاره على مسمع من السكرتير ، وعلى السكرتير إثبات هذا الرأي في بطاقته ويوقع
عليها الرئيس ثم يطويها ويضعها في الصندوق .
وفي جميع الأحوال يقوم سكرتير اللجنة بالتأشير أمام اسم الناخب في كشف الناخبين المدعوبين
أماما بما يدل على حضوره وإبداء رأيه .

مادة ٣٧ — يندى العمدة المشار إليهم في المادة السابقة آراءهم أمام لجنة تتألف من مأمور
المركز أو من يقوم مقامه في حالة غيابه رئيسا ومن عضوين من العمدة غير المرشحين أحدهما يختاره
المدير بشرط أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة والثاني يختاره العمدة الناخبون بالطريقة
المبينة بعد ويكون سكرتيرا للجنة .

مادة ٣ — يعمل هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢ وجب سنة ١٣٧٧ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٨) .

وزارة القوين :

قرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨

إضافة بعض المواد التوجيهية إلى الجدول رقم (١) المرافق للقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤
في شأن المنع من الاتجار في بعض السلع واستخدامها في الصناعة (١)

وزير القوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين والقوانين
المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التفسير الجبري وتحديد الأرباح
والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد الأول الصادر في ١ يناير سنة ١٩٥٨ .

وعلى القوار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنع من الاتجار في بعض السلع واستخدامها في الصناعة والفراغات المدة له ،
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،
وعلى ما ادرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يضاف الشاي والتصدير والبن وكسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة وعلف الحيوان المصنوع إلى الجدول رقم (١) المرافق للقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .
مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
نحراً في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٩٧٧ (أول يناير سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٨

يوقف العمل بالمادتين ٢ و ٣ من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول علف الحيوان المصنوع بالنسبة لكسب بذرة القطن غير المقشورة الناتج خلال موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ وإلزام المعاصر بإسك سجل خاص بمركنها (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بشأن رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المدة له .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم إدارة علف الحيوان وصنائه ،
وعلى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية ،
وعلى القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول علف الحيوان المصنوع المعدل بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،

قرر :

مادة ١ — يوقف العمل بالمادتين ٢ و ٣ من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بالنسبة لكيات كسب بذرة القطن غير المقشورة الناتجة خلال موسم ١٩٥٦/١٩٥٧
مادة ٢ — مع عدم الإخلال بالفقرة الثالثة من المادة (١) من القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها إسك سجل يقيدون فيه كيات كسب بذرة

القطن غير المقشورة الناتجة خلال موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ والكميات المبيعة يومياً منها واسم وعنوان المشتري وتوقيعه والرصيد الباقي .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (١٩ يناير سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨

بإضافة مادة جديدة إلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن استخراج النقيق وصناعة الخبز (١) .

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج النقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرارين

رقم ٩٧ و ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ :

وعلى موافقة لجنة التكوين المذكورة .

وعلى ما أراه مجلس الدولة .

قـسـر :

مادة ١ - تصنف مادة جديدة برقم ١٥ مكرراً إلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه نصها الآتي :

« مادة ١٥ مكرراً - يحظر على أصحاب المحابر التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي العادي والخبز

الأفرنكي المكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا مع العجين اللازم لصناعة هذا

الخبز مواد أخرى كالسهم أو الزبدة أو غيرها من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على

الاسعار المحددة جبرياً لبيعه » .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٠ رجب سنة ١٣٧٧ (٣٠ يناير سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرراً الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٨ .

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨

بجubil البند الأول من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩
لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وقرير الوسائل
لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار (١)

وزير القوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وقرير الوسائل لمنع
التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص البند أولا من المادة (١) من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه
النص الآتى :

أولا - (١) الاقفة الصوفية بكافة أنواعها ومن بينها التريكو وشغل الشارة وخلافه
وكذلك الاقفة التى يدخل الصوف فى صنعها بأية نسبة كانت المستوردة أو المنتجة على السيدات
والرجال :

١ - المستوردة ٢٥ فى المائة من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتى :

١٠ فى المائة للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥ فى المائة لتاجر التجزئة .

٢ - المنتجة على ٢٥ فى المائة من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتى :

٧٥ فى المائة لتاجر الجملة .

١٧٠ فى المائة لتاجر التجزئة .

(ب) اقفة الجوخ والباد المستوردة والمنتجة على السيدات والرجال :

١ - المستوردة ٢٥ فى المائة من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتى :

١٠ فى المائة للمستورد وتاجر الجملة معا .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر « ج » فى الصادر ٦ فبراير سنة ١٩٥٨ د .

١٥ في المائة لتاجر التجزئة .

٢ - المنتج عليا ٢٥ في المائة من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :

٧,٥ في المائة لتاجر الجملة .

١٧,٥ في المائة لتاجر التجزئة .

(ج) البطاطين المستوردة أو المنتجة عليا المصنوعة من الصوف أو عوامده أو التي يدخل الصوف أو عوامده في صنعها بأية نسبة كانت :

١ - البطاطين المستوردة ٢٥ في المائة من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠ في المائة للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥ في المائة لتاجر التجزئة .

٢ - البطاطين المنتجة عليا ٢٥ في المائة من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :

٧,٥ في المائة لتاجر الجملة .

١٧,٥ في المائة لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويمثل به اعتبارا من ٢٠ عشرين من فبراير سنة ١٩٥٨ .

تحريراً في ١٧ رجب سنة ١٣٧٧ (٦ فبراير سنة ١٩٥٨) .

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تحت إشراف وزارة العدل

فبراير ومارس
سنة ١٩٥٨

السنة الثامنة والثلاثون

المجلدان
السادس والسابع

من خير الأمثلة عن العدل واستقلال القضاء ما قاله النبي
صل الله عليه وسلم لاسامة حين جاء يشفع في امرأة عظيمة
سُرقت : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ » والله ولو كانت
فاطمة لقطعت يدها . »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذين المدينين الاحكام والابحاث والقوانين والقرواات الاتية :

- | | |
|----|---|
| ٦٧ | حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية |
| ٢١ | حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية |
| ١ | حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات |
| ٣ | أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف |
| ٢ | حكمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف |
| ١ | حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية |
| ١ | حكم صادر من القضاء المستعجل |
| ١ | حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية |
- (أحوال شخصية)
(القضاء التجارى)
(قضاء الجنح)
(قضاء الجنح)

محاضر الجلسات وقوائم الحضور الخاصة بالجمعيات العامة لشركات المساهمة -
قوامها ومدى حجيتها القانونية فى تشريع الشركات المصرى - للاستاذ محمود
كامل المحامى

الضوابط العامة للسببية فى قضائنا الجنائى - للدكتور رؤوف عبيد - استاذ بكلية
الحقوق - جامعة عين شمس

نظام أوامر الإداء - للدكتور أحمد أبو الوفا - استاذ المرافعات بجامعة إسكندرية
مشكلة خريجي السجون فى مصر - للدكتور حسن صادق المرصاوى - مدرس
القانون الجنائى بكلية الحقوق - جامعة اسكندرية

قوانين الجمهورية المصرية :

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بجواز ارتفاع المساملين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩
الموجودين فى الخدمة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقرار
بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ - ص ٢٤١

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦
بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات
الميزانيات المستقلة - ص ٢٤٣

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥
الخاص بالخطة العسكرية والوطنية - ص ٢٤٨

قرارات رئيس الجمهورية :

قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على وحدة مسورية ومصر فى
الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئاسة هذه الجمهورية - ص ٢٦٤

قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر فى ١٥ يناير سنة
١٩٥١ فى شأن المياه الإقليمية لجمهورية مصر - ص ٢٦٤

بيان اعلان الجمهورية العربية المتحدة - ص ٢٦٦

اعلان السيد الرئيس جمال عبد الناصر لمولد الوحدة والمبادئ التي تقوم عليها
في مجلس الامة المصري في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ . ص ٢٦٨

نص الاعلان الذي اذلى به الرئيس شكركى القوتلى امام مجلس النواب السوري
لمناسبة مولد الوحدة في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ . ص ٢٧٦

قرار مجلس النواب السوري بتأييد الوحدة بين مصر وسوريا وترشيح السيد جمال
عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . ص ٢٨٢

قرار مجلس الامة المصري بتأييد الوحدة بين سوريا ومصر . ص ٢٨٣

قرار مجلس الامة المصري بتأييد ترشيح السيد جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية
العربية المتحدة . ص ٢٨٤

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . ص ٢٨٥

قوانين الجمهورية العربية المتحدة :

قانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليم
مصر وسورية . ص ١٩١

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حل الأحزاب والهيئات السياسية في الاقليم
السوري . ص ٢٩١

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ المتضمن العفو عن بعض الجرائم والعقوبات في الاقليم
السوري . ص ٢٩٢

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاعضاء السابقين في مجلس الامة المصري ومجلس
النواب السوري . ص ٢٩٤

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بإحالة المخالفات التموينية الى المحاكم العسكرية في اقليم
سورية في حالات الحرب والطوارئ والتعبئة . ص ٢٩٥

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ في الاقليم
المصري . ص ٢٩٦

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتنظيم اصدار الجريدة الرسمية . ص ٢٩٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والعروية بالاقليم
الشمالى . ص ٢٩٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن المجلس الاقتصادى الدائم ومؤسسة الانماء الاقتصادى في الاقليم السورى .
ص ٢٩٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد
والتجارة في الاقليم السوري . ص ٣٠١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بشأن مجلس الفنايم في الاقليم المصري .
ص ٣٠٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باعتماد الميزانية الافتتاحية للمؤسسة الاقتصادية -
ص ٣٠٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بشأن تحديد رأس مال المؤسسة الاقتصادية في
الاقليم المصرى - ص ٣٠٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد
والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى •
ص ٣٠٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتعديل رسم الصادر على القطن فى الاقليم
المصرى - ص ٣٠٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باعادة تشكيل اللجنة الوزارية لشئون التصدير
والاستيراد فى مصر • ص ٣٠٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر فى ٦٧
سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس استشارى اعلى للعمل • ص ٣٠٦

ميثاق بإنشاء اتحاد للدول العربية • ص ٣٠٧

قانون اتحادى رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بشأن مجلس اتحاد للدول العربية المتحدة -
ص ٣١٠

قانون اتحادى رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بتحديد موارد الميزانية العامة للدول العربية
المتحدة • ص ٣١٠

قانون اتحادى رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المؤسسة النقدية للمملكة المتوكلية اليمنية •
ص ٣١١

قانون اتحادى رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ بتنسيق النظام النقدى فى الدول العربية المتحدة -
ص ٣١١

قانون اتحادى رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بالنظام الدفاعى للدول العربية المتحدة • ص ٣١٢

قانون اتحادى رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن المجلسين الثقافى والاقتصادى • ص ٣١٤

لجنة المجلة

فبراير ومارس
سنة ١٩٥٨

المحاماة

العددان السادس والسابع
السنة الثامنة والثلاثون

قضايا محكمة النقض الجنائية

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وحسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل المستشارين •

المحكمة

٣٠٤

٥ مارس سنة ١٩٥٧

« حيث ان النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على ان تقرير الأسباب أودع بعد انقضاء أكثر من عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنين بإيداع الحكم وقد رد الدفاع على ذلك بأن القانون يجيز ايداع تقرير الأسباب اما بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم واما بقلم كتاب محكمة النقض • وقد اختار الطاعنون ان يودعوه قلم كتاب محكمة النقض فيجب والحالة هذه احتساب ميعاد مسافة لهم بين المكان الذي أعلنوا فيه بإيداع الحكم بأسبيوط وبين المكان الذي أودع فيه تقرير الأسباب بالقاهرة ولو احتسب لهم هذا الميعاد لكان الطعن مقبولا شكلا •

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات أسيوط في ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ فقرر الطاعنون بالطعن فيه بطريق النقض في اليوم التالي وحصل محاميتهم على شهادة تدل على أن الحكم لم يكن ورد الى قام كتاب محكمة أسيوط لغاية تاريخ استخراج الشهادة في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٦ وقرر انه يختار محل الاستاذ عشم الله يوسف المحامي ليعلم بإيداع الحكم • وفي ٤ مارس سنة ١٩٥٦ أعلن الطاعنون بإيداع الحكم في المحل المذكور • فتودعوا تقريراً بأسباب

- ١ - نقض • إجراءات الطعن • ميعاد تقديم الأسباب • عدم اضافة ميعاد مسافة للميعاد المحدد لإيداع الأسباب •
- ب - نقض • إجراءات الطعن • ايداع الأسباب • جواز ايداع الأسباب فلم كتاب محكمة النقض مباشرة

المبادئ القانونية

١ - الأصل في ميعاد المسافة انه يمنح حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الاحكام وفقا للمادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الاحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة الا حيث يجب الاعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فان ميعاد ايداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف اليه ميعاد مسافة •

٢ - يجوز ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن قلم كتاب محكمة النقض مباشرة •

لسريان الطعن كما هو الحال في الممارسة .
لما كان ما تقدم وكان تقرير الاستيصال لم
يودع في الميعاد القانوني فان الطعن يكون
غير مقبول شكلا .

الفنية رقم ١٤٦٣ سنة ٢٦ ق .

٣٠٥

٥ مارس سنة ١٩٥٧

١ - قضاة . رد القاضي . نقض . احكام لا يجوز
الطعن فيها . الاحكام الصادرة في طلبات رد القضية
في اللوات الجنائية . عدم جواز الطعن فيها استقلا

ب - نقض . احكام يجوز الطعن فيها . حكم
المقصود بالاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض .

ج - قضاة . رد القاضي . المقصود من اتباع
الاجراءات والاحكام المقررة في قانون المرافعات
المتصوص عليها في م ١٢٥٠ ج .

د - قضاة . رد القاضي . اختصاص . قصد الشارع
من نص المادة ١٢٢/٢٥٠ ج هو بيان الجهة التي تفصل
في طلب رد القاضي الجزئي الجنائي دون مخالفة القاعدة
المتصوص عليها في الفقرة الاولى .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على ان
الاحكام الصادرة في طلبات رد القضية في
المواد الجنائية هي احكام صادرة في مسائل
فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا
يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا
عن الاحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

٢ - المقصود بالاحكام الصادرة قبل
الفصل في الموضوع والتي ينبغي عليها منع
السير في الدعوى والتي اجازت المادة ٤٢١
من قانون الاجراءات الجنائية الطعن فيها
بطريق النقض على حدة انما هي الاحكام
التي من شأنها ان تمنع السير في الدعوى
الاصلية .

٣ - المقصود من نص الفقرة الاولى من
المادة ٢٥٠ اجراءات فيما نصت عليه من
اتباع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون
المرافعات هو الاجراءات الخاصة بتقديم طلب

طعنهم قلم كتاب محكمة النقض في ١٧
مارس سنة ١٩٥٦ ، لما كان ذلك وكان
القانون وان اوجب في المادة ٤٢٤ من قانون
الاجراءات الجنائية ان يحصل الطعن بتقرير
في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم الا
انه عند التحدث عن ايداع الاستيصال نص
على انه يجب ايداع الاستيصال التي بنى عليها
الطعن في هذا الميعاد ايضا دون ان يبين
الجهة التي تقدم لها الاستيصال مما دعا الى
جواز القول بايداعها قلم كتاب محكمة
النقض مباشرة الا ان ذلك منوط بان يكون
تقديمها في ذات الميعاد الذي يجب فيه
التقرير بالطعن وهو اما ثمانية عشر يوما
من تاريخ الحكم او عشرة ايام من تاريخ
اعلان الطاعن بايداع الحكم قلم الكتاب اذا
كان قد حصل على شهادة دالة على عدم
ايداعه في الميعاد المتصوص عنه في المادة
٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - ولما
كان هذا الميعاد لا يضاف اليه ميعاد مسافة
وكان الاصل انه لا يرجع الى قانون
المرافعات الا لسد نقص او للاعانة على تنفيذ
القواعد المتصوص عليها في قانون الاجراءات
الجنائية وقد نص قانون الاجراءات الجنائية
على احتساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ في
شان المعارضة في الاحكام القياية فقال
انها تقبل في ظرف ثلاثة ايام التالية
لاعلان المحكوم عليه بالحكم القياي خلاف
ميعاد مسافة الطريق وقد اشتمل قانون
تحقيق الجنايات الملحق على نص بالمادة ١٥٤
منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة ايام
المقرر للاستئناف مواعيد مسافة ولم ير
الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون
الاجراءات الجنائية . ذلك بان الاصل في
ميعاد المسافة ان يمتنع حيث يوجب القانون
حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد
الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد
الطعن في الاحكام وفقا للمادة ٣٧٩ الا من
تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف
الحال في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا
يوجب القانون اعلان الاحكام المحسورية
حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك لم
ينص على ميعاد مسافة الا حيث يجب الاعلان

رد القاضي الجزئي الجنائي ، اذ فرضت هذه النصوص على المحكمة التي يرد أحد قضائها أن تنظر طلب الرد بنفسها كما تنظر الدعوى الأصلية ، وأن تقديم طلب الرد إليها لا يبتني عليه وقف السير في الدعوى فحكمها في هذه الحالة غير منه للمصومة أما طلب رد القاضي الجزئي فلا اختصاص له بنظره وإنما عليه أن يحيله إلى رئيس المحكمة ليقرر ما يراه ، أو يحيله بدوره لأحدى الدوائر الابتدائية للفصل فيه ، هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن القانون رتب على تقديم طلب الرد إلى القاضي الجزئي وقف السير في الدعوى ، ويستند الطاعن فيما ذهب إليه إلى نص المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات وهي تجيز الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد ، وإلى نص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى ، وطلب الرد يبتني عليه حتما هذا المنع بمقتضى المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات ، وانتهى الطاعن إلى القول بجواز الطعن المقدم منه .

« وحيث أنه من المقرر أن الطعن بطريق النقض طريق غير عادي لا يفتح بابا إلا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن المبادية وصدر فيها حكم ينهي المصومة في موضوع الدعوى الجنائية ، أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهي الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجيز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لأصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا في الحالتين المبينتين في المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

« وحيث إن الرأي الذي جرى قضاء هذه

الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية .

٤ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضي الجزئي بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

المحكمة

« من حيث أنه وإن كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه قد حصل في الميعاد المقرر في القانون ، إلا أنه يتعين ابتداء بيان حكم القانون فيما دفعت به النيابة العامة من عدم جواز الطعن في حكم الرد المطعون فيه ، وبحث ما أثاره الطاعن في صدد الأسباب المقدمة منه من أن المسألة ٢٢٨ من قانون المرافعات صريحة النص في أنه يجوز للطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلب رد قاضي المسواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ، ولو كان موضوع الدعوى ما يحكم فيه نهائيا ، وأنه قياسا على هذا النص يكون جائزا الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من دائرة الجنب المستأنفة في طلب الرد ، ما دام القانون قد فتح باب الطعن في الحكم الذي يصدر في دعوى الرد باعتبارها دعوى مستقلة عن الموضوع ، كما يتعين البحث فيما جاء بمذكرة الطاعن التي رد فيها على الدفع المقدم من النيابة العامة ، من أن سند النيابة فيما دفعت به قد يكون صحيحا بالنسبة لدعوى الرد التي تنظرها محكمة الجنائيات ولكنه لا يكون صحيحا بالنسبة لهذه الدعوى إذا نظرتها محكمة الجنب المستأنفة ، لأن نصوص القانون - كما يقول الطاعن - لا تجعل من طلب رد قاض من قضاة المحاكم الجنائية مثيلا لطلب

أولاً لأن الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للاستئناف ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضى سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى في عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتجديد مواعيد الطعن وتبسيط إجراءات نظر الدعوى ، وفيما نص عليه صراحة - كما سبق القول - من عدم اجازة الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية وثانياً لأن من المقرر أيضاً في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية ، أو للإعانة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا القانون وفهم مرماه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه .

« ومن حيث إن ما ذهب إليه الطاعن في مذكرته التي رد بها على ما ذهبت به النيابة العامة على ما سلف بيانه بهذا الحكم ، مردد بأن الشارع عندما نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا كان المطلوب رده قاضى التحقيق أو قاضى المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية » لم يقصد أن يخالف القساعة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضى الجزئى بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصص فيه ، فأوجب إحالة الدعوى على محكمة أخرى لتفصل فيه ، ولذلك فليس للطاعن حجة فيما نصت عليه الفقرة الأولى المشار إليها من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات - إذ المقصود بذلك كما تدل عليه صياغة النص هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظيره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب

المحكمة على مقتضاه هو أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منهية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها ، ولا كان قانون الإجراءات الجنائية قد أكد المبدأ الذي قرره هذه المحكمة في نصين ورد أولهما في باب الطعن بطريق الاستئناف فنصت المادة ٤٠٥ منه على أنه « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التمهيدية والتمهيدية والصادرة في مسائل فرعية ويتربط حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام » وورد النص الثانى في باب الطعن بطريق النقض فتقتضى المادة ٤٢١ بانه « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى » والمقصود بهذين النصين هو عدم اجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التمهيدية والتمهيدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هو الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية . أما ما يقوله الطاعن في صدر أسباب الطعن المقدم منه استناداً إلى المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات من أن اجازة استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع اجازة الطعن فيها بطريق النقض فهذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا وجه له في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع لقانون الإجراءات الجنائية ، وذلك

ب - استئناف - اشتبه • سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الاشتباه التي لحقت بالتهم إلى تاريخ بدنها •

المبادئ القانونية

١ - جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بلذاته يقع في وقت معين وينقضي بانقضاءه وإنما هي في حقيقتها وصف اذا توفرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه إلى ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرها معياراً موضوعياً للكشف عن هذه الحالة •

٢ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاشتباه التي لحقت بالتهم إلى تاريخ بدنها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون وليس في هذا إساءة إلى مركز التهم القانوني ولا يسحق حقوق التهم المكتسبة بمنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يعد في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة مما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة •

القضية رقم ١٥٠٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة •

٣٠٧

٥ مارس سنة ١٩٥٧

تكوين • ذلعة الأرز • ارتكاب المخالفة الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ حسب التهم أو حسب غيره • توفر الجريمة •

المبدأ القانوني

جعل المشرع المخالف للعنصر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز فاعلاً أصلياً مستأهلاً للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالف حسب نفسه أو حسب غيره •

القضية رقم ١٥٥٢ سنة ٢٦ ق برئاسة عضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيف المستشارين •

الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها المشرع في قانون الإجراءات الجنائية والتي سبق بيانها ، لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن من أن تقديم طلب الرد في حق القاضي الجنائي الجزئي يبنى عليه منع السير في الدعوى دون الطلب المقدم برد قضائه المحاكم الجنائية الأخرى ، هذا القول غير مديد • ذلك بأن المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات حين نصت في فقرتها الأولى على أنه • يترتب على تقديم الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيها نهائياً • قد تضمنت حكماً عاماً لا وجه لتخصيصه بقاض دون آخر أو بحكمة دون أخرى ، وإن تقديم طلب الرد من شأنه أن يعيق الدعوى الأصلية من السير مؤقتاً حتى يحكم في طلب الرد نهائياً • ولكن هذه الدعوى ما تزال قائمة أمام المحكمة التي رفعت إليها ، حتى تستأنف نظرها والسير فيها بعد الفصل في طلب الرد ، وهذا الوقف المؤقت هو غير منع السير في الدعوى المشار إليه في المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية وهو منع مطلق لا سبيل معه إلى عود الدعوى الأصلية إلى المحكمة التي فصلت فيها إلا عن طريق الطعن بالنقض في الحكم الصادر منها قبل الفصل في الموضوع ، وهذا ظاهر لمن التفت إلى العلة التي أجاز من أجلها الطعن على حدة في هذه الأحكام بطريق النقض •

• وحيث إن الحكم المطعون فيه جاء مقصوراً على دعوى الرد وحدها ، فلا يجوز قانوناً الطعن فيه بطريق النقض ما دام ليس هناك طعن في حكم نهائي صادر في موضوع الدعوى الأصلية ، ويتعين لما تقدم من أسباب - الحكم بعدم جواز الطعن •

القضية رقم ١٤٩٣ سنة ٢٦ ق برئاسة عضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين المستشارين •

٣٠٦

٥ مارس سنة ١٩٥٧

١ - مشردون ومشتبه فيهم • اشتباه • ماهية حالة الاشتباه •

معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون .

القضية رقم ٤١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعطوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى جندى واحمد عفيفي المستشارين .

٣١٠

٥ مارس سنة ١٩٥٧

مواد مخدرة . عقوبة . عدم جواز وقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجناة في جرائم المخدرات .

المبادئ القانونية

ان المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على انه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجناة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فان الحكم اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد اخطأ في القانون .

القضية رقم ٤٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعطوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وفهم يسى جندى المستشارين .

٣١١

٥ مارس سنة ١٩٥٧

١ - دعوى مدنية . دفعها ليعا للدعوى الجنائية . حالتها الى المحكمة المدنية بمقتضى ان الامر يحتاج الى اجراءات وتفتيشات يفتقن عنها نطاق الدعوى . غير جائز .

ب - دعوى مدنية . احالة . قوة الامر المقضى . صدور حكم بالبراءة يمس اساس الدعوى المدنية بها يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة . م ٢٩٩ - ج .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على انه لا

٣٠٨

٥ مارس سنة ١٩٥٧

١ - تفتيش . الاذن به . صدور الاذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة احرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية فون اجراء تحقيق قبل اصداره . صحيح .

ب - تفتيش . الدفع بطلانه . مواد مخدرة . التفتيش المخدر طواعية واختيارا . عدم احقيقته في الوطن على من يلتقطه .

المبادئ القانونية

١ - الامر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة احرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الامر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من اصداره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجديته التحريات التي قام بها ضابط البوليس الحربي .

٢ - متى كان التهم هو الذي اتى بالملبة التي بها المخدر طواعية واختيارا عندها شاهد رجال القوة قادمين نحوه - فلن ذلك يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم احقيقته في الوطن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

القضية رقم ٣٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعطوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وفهم يسى جندى المستشارين .

٣٠٩

٥ مارس سنة ١٩٥٧

تفتيش . الاذن به . صدور امر بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه او في محله وقت التفتيش . صحيح .

المبادئ القانونية

الامر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه او في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه

الممكنة - ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم - ولأن حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أساس الدعوى المدنية مساساً يقيّد حرية القاضي المدني - لما كان ذلك وكان انكار المطعون ضده لعقد الوكالة في خصوصية هذه الدعوى يتضمن انكاره للملكية المدعية بالحق المدني (الطاعنة الثانية) للمبلغ المدعي باختلاسها وهو مؤثر حتماً في رأى المحكمة المدنية التي أحيلت إليها الدعوى مما يتعين معه عليها أن تقضى برفضها عملاً لنصوص القانون وقواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائياً أمام المحاكم المدنية - فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية .

القضية رقم ٦١ سنة ٢٧ ن بالهيئة السابقة .

٣١٢

١١ مارس سنة ١٩٥٧

اسباب الإباحة وموانع العقاب - احتفاظ المبلغ بجسم الجريمة الذي يحظر القانون حيازته أو إحرازه لتقديره إلى السلطة العامة - لا عقاب - م ٦٠ ع .

المبدأ القانوني

يقتضى التبليغ عن الجرائم في بعض صوره الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه إلا أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهره يتسم بطابع

يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفد وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم

٢ - حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أساس الدعوى المدنية مساساً يقيّد حرية القاضي المدني .

المحكمة

• من حيث أنه تبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ - أي في الميعاد - ولا يغير من ذلك أن الكاتب المختص قد أثبت في دفتر تقارير الإيداع التاريخ الذي أثبت فيه الإيداع بدلاً من أن ثبت فيه التاريخ الحقيقي الذي قدمت فيه الأسباب . ويكون الطعن المقدم من النيابة وكذلك الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني قد استوفيا الشكل المقرر بالقانون .

وحيث أن مما تنهأ النيابة العمومية على الحكم المطعون فيه هو أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ في الوقت الذي سلمت فيه المحكمة بوجود نزاع على ملكية المبلغ المختلس فإنها لم تحقق هذا النزاع وتستجمل غوامضه حتى يتأتى لها الفصل في الدعوى الجنائية على أساس سليم .

• وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفد وسائل التحقيق

الجريمة وذلك عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(النصية رقم ٨١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسني المستشارين)

٣١٣

١١ مارس سنة ١٩٥٧

دعوى مدنية . اختصاص . القضاء . براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليه . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسئول عن الحقوق المدنية .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد قضت براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليه ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة فإنه يمنع على المحكمة الجنائية ان تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بعالقتها التي رفضت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

الحكمة

« : حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين ظروف الحادث وكيفية وقوعه قال : « وعلى هذا فتكون تلك العيوب الفنية في الخطافات هي وحدها التي أدت الى سقوط الطوق لجرد الاهتزاز وليس للمتهمين أى دخل فى تلك العيوب التي ضج المسئولون فى الورشة منها الا أن شكواهم لم تجد أذناً صاغية الا بعد وقوع هذا الحادث فأزيلت فى تصميم حديث » . ثم أشار الى نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية واستخلص منه أنه يجوز الحكم على المسئول عن افعال مرتكب الجريمة حتى لو قضت المحكمة فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة لعدم

نسبة الفعل الى الشخص الذى وجهت اليه التهمة ما دام من المتهمين أن الذى ارتكب الفعل الخطأ السبب للجريمة تابع للمسئول عن الحقوق المدنية وقال تأسيساً على ذلك بالنسبة للدعوى المدنية « وحيث أنه تطبيقاً لهذه القواعد فى خصوص هذه الدعوى فإن الثابت أن الخطأ الذى سبب الجريمة هو تلف وعبوب فى الخطافات التي يستند عليها الطوق الذى سقط على المجنى عليه وأن المتهمين بذاتهم غير مسئولين عن هذا التلف وهذه العيوب الفنية مما يتعين معه رفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهم وإن المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن المسئول شخص لم يقدم الى المحاكمة وهو على أية حال تابع للمسئولة عن الحقوق المدنية . ومن ثم يكون القضاء بالزام الحكومة بالتعويض فى محله ويتعين تأييده » . وهذا الذى ذهب اليه الحكم لا يخول اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية فى هذه الحالة ، ذلك بأن الأصل فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل الا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أنها متفرعة عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا ، واستناداً الى ذلك فإنه لا اختصاص للمحكمة الجنائية بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح فى يقينها أنها قد وقعت من غيره ما دام هذا الفتر لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد قضت براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة لعدم ثبوتها فى حق المتهمين ، فإنه

ترافع عنه غير مقيد بجداول التهامين وانضم
الآخر اليه ، فان التهم يكون قد استوفى
دفعه •

التضية رقم ١٢٩٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعصوية
السادة الاستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود
محمد مجاهد المستشارين •

٣١٥

١٢ مارس سنة ١٩٥٧

نقض • اجراءات الطعن • معاد تقديم الاسباب •
تقديم الطاعن شهادة بعدم ايداع الحكم محررة قبل
انقضاء الثمانية ايام التالية لصنود الحكم • تقديمه شهادة
ثانية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما • عدم احقيته في
امتداد الجهاد •

المبدأ القانوني

متى كانت الشهادة المتقدمة من الطاعن
بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء معاد
الثمانية ايام التالية لصنود الحكم ، فانها
لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها ،
ولا يكون للطاعن الحق في امتداد الجهاد ،
ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها
صادرة من قلم الكاتب بعد انقضاء الثمانية
عشر يوما التي حسدها القانون للتقرير
بالطعن وتقديم اسبابه •

التضية رقم ١٣٩٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعصوية
السادة الاستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وفوزي يسي
جندى والسيد احمد عفيفي المستشارين •

٣١٦

١٢ مارس سنة ١٩٥٧

خرب نشأت عنه عاعة • حصول اتفاق بين التهمين
على خرب المجنى عليه • مسالة كل منهما باعتباره
فاعلا أصليا عن العاعة دون حاجة الى نص من منهما
الذي احث اصابة العاعة •

المبدأ القانوني

متى كان الثابت حصول اتفاق بين
التهمين على خرب المجنى عليه ، فان مقتضى
ذلك مسالة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا
عن العاعة التي تغفلت للمجنى عليه بوصف

يتمتع على المحكمة الجنائية أن تقضى
بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها
التي رفعت بها ما دام المسئول الحقيقي عن
الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى
الجنائية بالطريق القانوني ، ومن ثم فانه
يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم فيما
يختص بالدعوى المدنية المرفوعة على
المسئولة عن الحقوق المدنية والقضاء بعدم
اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها والزام
الطعون ضدها بالمصروفات •

التضية رقم ٨٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعصوية السادة
الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي
المستشارين •

٣١٤

١٢ مارس سنة ١٩٥٧

١ - نقض • اسباب متعلقة بالنظام العام • جواز
التصالح بها لاؤن مسره انام محكمة النقض • حق
المحكمة في الاخذ بها من تلقاء نفسها •
ب - دفاع • حضور المحامي • انضمام المحامي الى
زميله • دلالة •

المبادئ القانونية

١ - دل الشارع بما نص عليه في المادة
٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن
محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه
الا من تلك الوجوه التي بني عليها والتي
حصل تقديمها في المبدأ الا أن تكون اسبابا
متعلقة بالنظام العام فيجوز للطاعن أن
يتمسك بها لأول مرة بل يجوز للمحكمة أن
تاخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون
وجه الخطأ ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم
بغير رجوع الى اوراق اخرى •

٢ - انضمام المحامي الى زميله يتضمن
معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الأخير
واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها
ومن ثم فاذا كانت اجراءات المحكمة قد
بوشرت في مواجهة متاهمين احدهما موكل
عن التهم والاخر متدب - وتولى كل منهما
مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي

أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في
الدعوى .

القضية رقم ٨٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهيم
يسى جندى المستشارين .

٣١٨

١٢ مارس سنة ١٩٥٧

سرقه . صورة واضحة تتوفر فيها جريمة السرقه .

المبدأ القانوني

متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم
بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجنى
عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة
لتوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٥
شيكارة ، فان الحكم اذ انتهى الى اعتبار
الواقعة سرقه لا يكون قد اخطأ في شيء .
القضية رقم ٩٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٣١٩

١٢ مارس سنة ١٩٥٧

اسباب الاباحة ومساوئ العقاب . دفاع شرعى .
ضرب . اعتداء كل من المتهمين على الآخر بقصد الضرب
في ذاته . انتفاء حالة الدفاع الشرعى .

المبدأ القانوني

متى كان كل من المتهمين معسديا لانه
حين اوقع فعل الضرب كان قاصدا للضرب
في ذاته لا ليرد ضربا موجها الى فريقه فان
حالة الدفاع الشرعى تكون منتفية ويعاقب
كل منهم على فعلته بلا تفریق بين من بدأ
منهم بالمداوة ومن لم يبدأ .

انقضيه رقم ٩٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٣٢٠

١٨ مارس سنة ١٩٥٧

١ - ضرب . حكم - تبسيط كاف . - تعرض المتهم

كونها نتيجة للضرب الذى اتفقا عليه
واحداه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة
الى تقصى من منهما الذى أحدث إصابة
العامة .

العضد رقم ٨٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد واحمد
ركى كامل المستشارين .

٣١٧

١٢ مارس سنة ١٩٥٧

١ - الاتيان . الاتيان بالقرائن . جواز اعتبار ورقة
الصلح التى قدمها المتهم للمحكمة قرينة ضده ولو لم
يوقع عليها .

ب - نفى . سبب جديد . اجراءات . تقرير
التلخيص . عدم جواز الاعتراض لاول مرة امام محكمة
النقض على ما ورد في التقرير من قصور او مخالفة
الثابت في الاوراق .

ج - اجراءات . تقرير التلخيص . وجود عيب او
خطا في تقرير التلخيص . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من
ورقة الصلح التى قدمها المتهم للمحكمة
تمسكا بمضمونها ، قرينة مؤيدة لادلة
الاتيان القائمة ضده ولو لم يكن موقعها
عليها منه .

٢ - متى كان المتهم لم يعترض على ما
ورد في التقرير الذى تلاه أحد أعضاء الهيئة
فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير
القصور ومخالفته للثابت في الاوراق .

٣ - تقرير التلخيص المشار اليه في المادة
٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية الذى
يتلوه القاضي على زملائه بالمجلس ، ان هو الا
مجرد بيان يتيح للقضاة الاسام بمجمل
وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من
التحقيقات والاجراءات ولم يرتب القانون
على ما قد يشوب التقرير من عيب او خطأ

الاجراءات ارتكبان على دخولهم المنزل في غير الاحوال التي نص عليها القانون .

٢ - متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة ، قابح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يفرج عن الخطر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا دخله احد كان دخوله مبررا ، وكان تبعا لذلك ، ان يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

الفنية رقم ١٠١ سنة ٢٧ ق رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين واحمد زكي كامل المستشارين .

٣٢٢

١٨ مارس سنة ١٩٥٧

هتك عرض . كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد . انطبق الظرف المشدد المنصوص عليه في اللذين ١/٣٢٧ و ٢/٣٦٩ عقوبات .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه ينطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

الفنية رقم ١٠٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٣٢٣

١٨ مارس سنة ١٩٥٧

ارتباط . متى يجب تطبيق الفقرة الاولى من ثلاثة ٢٢ ع ٢

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد قضى بمقبوتين مختلفتين عن جريمتي احداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق

لاصابات المجنى عليه التي لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى - غير لازم .

ب - قرار حفظ . حكم - تسبب كلف . - اشارة الحكم الى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم . - غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احداهما ، واثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها ، واطمأنت المحكمة الى ان المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة الى التعرض لقررها من اصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع بشأنها دعوى ، مما لا يصح معه القول بان سكوت الحكم عن ذكرها انما يرجع الى انه لم يظن اليها .

٢ - قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعنى المحكمة في شيء ولا تلزم الاشارة اليه في الحكم ، وليس من شأنه ان يؤثر ضرورة في اقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .

الفنية رقم ٥٤ سنة ٢٧ ق رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى جندي والسيد احمد عيسى المستشارين .

٣٢١

١٨ مارس سنة ١٩٥٧

١ - تفتيش . دخول رجال مكتب مكافحة اذيعاء الطب الى منزل المتهم بالخيالة . تقدم المتهم طائعا مختارا وتوافقه الكشف الطبي على اعدام . الكفح ببطلان الاجراءات . - غير جائز .

ب - تفتيش . اصابة صاحب المنزل بالدخول فيه لكل طارق بلا تمييز . خروج هذا المنزل عن الخطر الذي نصت عليه المادة ١٤٥ ج .

المبادئ القانونية

١ - متى ثبت ان رجال مكتب مكافحة اذيعاء الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالخيالة ، ولكنه هو الذي تقدم طائعا مختارا ووافق الكشف الطبي على اعدام ، فلا يسوغ له بعد ذلك ان يطعن ببطلان

٣٢٦

٢٥ مارس سنة ١٩٥٧

قس عمد • نية القتل • الخطأ في شخصية المجنى عليه • حكم • تسبب ميب • عدم استظهار توفر نية القتل بالنسبة للشخص المهدود في الحكم • مصور •

المبدأ القانوني

انه وان كان صحيحا انه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذي قارفه اذهاق روح انسان ولو كان القتل الذي انتواه قد اصاب غير المقصود - سواء اكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل - الا أنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادىء ذي بدء بالنسبة الى الشخص المقصود اصابعه اولا وبالذات • فان سكنت الحكم عن استظهار هذه النية كان معيبا •

القضية رقم ١٥٢٢ سنة ٢٦ ق رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكييل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومعضلي كامل وفهيم يسى الجبلى المستشارين •

٣٢٧

٢٥ مارس سنة ١٩٥٧

حكم • تسبب كاف • الرد على كل دليل من أدلة الاتهام في حالة القضاء بالبرائة • غير لازم •

المبدأ القانوني

ليست المحكمة ملزمة في حالة القضاء بالبرائة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في اغفال التحلل عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها •

القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٧ ق رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومعضلي كامل ومحمود محمد مجاهد وفهيم يسى جندى المستشارين •

المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد ، لأن الفعل الواحد كون الجرمين ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

القضية رقم ١١٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة •

٣٢٤

١٩ مارس سنة ١٩٥٧

وصف التهمة • قتل • دفاع • استناد المحكمة لفعل اطلاق العيار الناري الى مجهول من بين المتهمين بدلا من معلوم • تنبيه الدفاع الى ذلك • غير لازم •

المبدأ القانوني

استناد المحكمة لفعل اطلاق العيار الناري الذي اصاب المجنى عليه الى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم ، لا يعتبر اضافة لواقعة جديدة أو تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع •

القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٧ ق رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكييل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسى جندى • وأحمد زكى كامل المستشارين •

٣٢٥

١٩ مارس سنة ١٩٥٧

تفتيش • حكم • تسبب كاف • اقرار المتهم بفسط السروقات في مسكنه • اغفال الحكم الرد على الدافع ببطان التفتيش • لا عيب •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم انه اعترف بفسط الملابس السروقة في مسكنه ولم ينازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فان اغفال الحكم الرد على الدافع ببطان التفتيش لا يؤثر في سلامته •

القضية رقم ١١٧ سنة ٢٧ ق رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حساني وفهيم يسى جندى وأحمد زكى كامل المستشارين •

المادة ٩١ من قانون الإجراءات - ثم أن ضابط المباحث ذكر في محضر التحريات الذي صدر على أساسه الامر بالتفتيش أن الطاعن من الاشقياء ثم عدل عن هذا القول عند سؤاله امام النيابة وقرر أن تحرياته كانت خاطئة في هذا الخصوص مما مقتضاه أن تقضى بحكمة الموضوع بطلان امر التفتيش هذا وقد أغفل الحكم الرد على دفاعه الموضوعي في خصوص دس البندقية في المنزل إذ لم يكن قد تم بناؤه في ذلك الحين مما يعيبه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن وأن دفع بطلان التفتيش لعدم صدوره في تحقيق مفتوح إلا انه عاد وتنازل عن هذا الدفع - كما أنه لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم جدية التحريات فلا يحق له اثاره أي من الدفعين أمام محكمة النقض هذا فضلا عن أن المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قد أعفت أعضاء النيابة الذين يندبهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية لمباشرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ ، ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية لجريمة احرار السلاح التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وعرض لدفاع الطاعن واطرحه للأسباب التي أوردها - فإن الطعن لا يكون له محل وهو لا يخرج في حقيقة أمره عن كونه محاولة لفتح باب المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن به لمحكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا » .

التحفية رقم ١٤٨ سنة ٢٧ في البوينة السابقة .

٣٢٨

٢٥ مارس سنة ١٩٥٧

ضرب . القصد الجنائي . خطأ المتهم بإصابة شخص آخر بخم من تعمد إصابته . توفر ركن العهد .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن المتهم تعمد إصابة شخص بضربه بالعصا فأصابته العصا عين آخر وافقدتها الإبصار ، فإن ركن العهد يكون متوفرا في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص الجاني عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .

التحفية رقم ١٣٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ونهيم يسى جندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٣٢٩

٢٥ مارس سنة ١٩٥٧

تفتيش . أعضاء النيابة المتدربون للقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقييمه بالقيود الواردة في م ١٩١ ج . الامر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤/١٠/١٩٥٤

المبدأ القانوني

أعفت المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة العمومية الذين يندبهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية لمباشرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ ، ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ذلك أن النيابة العامة أمرت بتفتيش مسكن الطاعن من غير تحقيق مفتوح طبقا لنص

٣٣٠

٢٦ مارس سنة ١٩٥٧

١ - حكم - تبسيط كاف - خطأ الحكم في ذكر
مصدر الدليل - لا عيب .

ب - اثبات - إقرار - سلطة محكمة الموضوع في
تقديره .

ج - اثبات - اعتراف - اعتباره غير اختياري إذا
حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف نتيجة أمر غير
مشروع .

د - دعوى مدنية - اختصاص - شروط رفضها فيما
للدعوى الجنائية - طلب الدفعية التوفيق عما خلفها من
أفراد من جراء - مصرع ابنها - استقرار المحكمة على أن
القتل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل -
عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى
المدنية .

هـ - اختصاص - دعوى مدنية - نقض - عدم
اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن
تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة - من النظام
العام - جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة
بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى
مادام له أصل ثابت فيها ، ومجرد الخطأ في
ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير
له على سلامة خصوصاً إذا كان التهم
لا يفسى أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود
في موطن آخر من الأوراق .

٢ - لم يتعرض القانون الجنائي بنصوص
صريحة لتنظيم الإقرار وبيان مواضع بطلانه
كما هو الحال في القانون المدني - إلا أن
الإقرار بنوعيه - القضائي وغير القضائي
بوصفه طريقاً من طرق الإثبات - لا يخرج
عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب
دائماً على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها
أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار
متروك تقديره دائماً لمحكمة الموضوع .

٣ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن
يكون اختياريًا - ويعتبر الاعتراف غير
اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت
تأثير التهديد أو الخوف إنما يجب أن يكون
التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا

يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس
حتى يتحلل المقر من إقراره إذا كان القبض
والحبس قد وقعا صحيحين وفقاً للقانون

٤ - أباح القانون بصفة استثنائية رفع
دعوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية
متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان
الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل
للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى
العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه
الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان
متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط
معه اختصاص المحكمة الجنائية بنظر
الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزام
المتهم بتعويض المدعية بالحق المدني عن
الأضرار المادية والعنوية التي لحقت بها من
جاء مصرع ابنها في الوقت الذي استقرت
فيه على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية
منعدم في الأصل - فالتقسيم المطالب به
يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون
الإدعاء به خارجاً عن اختصاص المحكمة
الجنائية .

٥ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية
بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس
ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها
فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن
تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به
في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام
محكمة النقض .

المحكمة

٥٥ - وحيث إنه وإن كان القانون الجنائي
- لم يتعرض بنصوص صريحة لتنظيم
الإقرار وبيان مواضع بطلانه - كما هو
الحال في القانون المدني - إلا أن الإقرار
بنوعيه - القضائي وغير القضائي بوصفه
طريقاً من طرق الإثبات - لا يخرج عن كونه
مجرد قرينة - لأن موضوعه إنما ينصب
دائماً على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها
أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار يترك
تقديره دائماً لمحكمة الموضوع - فلها مع
تقدير الظروف والملايسات أن تعتبره دليلاً
أولاً تأخذ به أصلاً - والاعتراف الذي يعول

تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك لان مرد الامر الى اعتقادها واطمئنانها الى ما أختت به وعدم اطمئنانها الى ما أطحته وكانت المحكمة - وهي تقضى بالادانة غير ملزمة قانونا بتتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها - بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من أدلة الادانة التي اعتمد عليها الحكم في قضائه لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة - لها أصلها الثابت في الأوراق - من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه - فان ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل اثارته امام محكمة النقض .

« وحيث أن مبنى الوجه الاخير من الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه في الوقت الذي لا يحمل فيه الطاعن معه المسئولية عن واقعة قتل - سامي - على أساس أن الفعل الجنائي الذي صدر منهم وقف عند حد الشروع في القتل - يصود فيحملهم المسئولية المدنية كاملة عن وفاة الابن المذكور وبهذا تكون المحكمة قد تجاوزت ولايتها القضائية حين قضت في الدعوى المدنية على هذا الاعتبار »

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن ومن معه « أولا بأنهم قتلوا سامي حبيب سالم عمدا بأن أسكروا به والقوه في ترعة بشلا قاصدين من ذلك قتله غسقا فمات بأسفكسيا الغسق وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد (ثانيا) بأنهم شرعوا في قتل زيتي على ابراهيم وسامية حبيب سالم والسيد حميد حسن ومحمد الشرييني محبوب عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على ذلك وقام المتهم الاول (الطاعن) باستدراج المجنى عليهم وصحبهم بسيارته الى إحدى دور السينما بمدينة المنصورة وعند عودتهم

عليه يجب أن يكون اختياريًا - ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحمل المقر من اقراره - اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وقعا للقانون - فاذا اعتبرته المحكمة دليلا - لما تورد من أسباب سائفة تكون في حدود سلطتها ولا معقب عليها من محكمة النقض - لما كان ذلك وكان الطاعن الثالث لم يدع في جلسة المرافعة حصول أي اكراه عليه - وكل ما قاله في خصوص اعترافه « انه أخفى سبيله بالضمان الشخصي ولم يغفل سبيله حتى اليوم التالي وهمد بالاعتقال ثم أعيد القبض عليه بمعرفة النيابة » - وكان الثابت من الأوراق أن النيابة أخلت بسبيل الطاعن الثالث يوم ١٧/١٢/١٩٥٤ بالضمان الشخصي فيبقى في الحجز الى اليوم التالي حتى تتم اجراءات الافراج ثم أعادت النيابة القبض عليه - أثر ظهور أدلة جديدة والبوليس والنيابة فيما اتخذته كل منهما من اجراء لم يتجاوز السلطة الممنوحة له قانونا - هذا وقد رد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعن في طعنه بقوله « ان الاعتراف التفصيلي الذي أدلى به المتهم الثالث (الطاعن الثالث) في محضر التحقيق قبل عسوله عنه - هو اعتراف صحيح - تستند اليه المحكمة باطمئنان وتهتدي به في قضائها في هذه الدعوى لان ما جاء به من تفصيل الحداث وملابساته على النحو المشروع في هذا الاعتراف يتفق تماما وواقعة الدعوى وما شهد به شهود الحال » ثم أورد الحكم مؤدى أقوال السيد حميد حسن ومحمد الشرييني - والسيدة زينب على - وكلها قاطعة في تدخل الطاعن الثالث في ارتكاب الحادث - مما مفاده أن المحكمة لم تر في الاعتراف ما يشوبه فلا يصح أن ينسب على الحكم شيء من ذلك لما كان ذلك - وكان من سلطة المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق دون أن

الذي تظمن اليه المحكمة في انزال العقاب الشديد بالمتهمين عن تلك التهمة دفعا لاحكام القانون ومن ثم يكون القدر المتيقن في مصرع المجنى عليه المذكور هو شروع المتهمين في قتله مع سبق الاصرار والترصد على النحو المشروع في وصف التهمة الثانية المسند للمتهمين - - الا انها جاءت في ذات الوقت وحكمت على الطيساعن ومن معه بالتعويض على اساس مسئوليته ومن معه عن مصرع سامي اذ قالت « وحيث ان المحكمة وهي بسبيل تقدير الاضرار المادية والادبية التي لحقت بالمدعية المدنية لا يقتصر بحثها على الاضرار التي لحقت بها من جراء الجريمة او المراتم التي يدان فيها المتهمون جنائيا فحسب بل وعن جميع الاضرار التي لحقت بها من جراء هذا الحادث سواء منها ما ثبت في حق المتهمين جنائيا او ما كان نتيجة لجرمهم هذا ولو لم يرق الى حد القصاص لان اساس المسالة في المسئولية الجنائية تختلف عنه في المسئولية المدنية لان المسئولية الجنائية جزاؤها عقوبة توقع على مجرم ثبت اخلاله بواجبه قبل المجتمع أما المسئولية المدنية فجزاؤها تعويض يدفعه مسئول اخل بالتزامه قبل أحد الافراد أو أضر بالآخرين ولذلك لا يجوز التنازل ولا الصلح في المسئولية الجنائية ويجوز ذلك في المسئولية المدنية ولكل من المسئوليتين منطقة خاصة فمنطقة الجرائم المدنية حيث يكون العمل جريمة مدنية دون أن يكون جريمة جنائية ، وحيث انه لا جدال في أن مصرع المجنى عليه الاول سامي حبيب سالم جاء نتيجة لهذا الحادث المفجع الذي دبره المتهمون ان لم يكن مقصدهم الاسمي ولو لم يرق الدليل الجنائي فيه الى حد القصاص بين المتهمين عن هذا الجرم - وحيث انه على ضوء هذه المبادئ القانونية ترى المحكمة تقدير التعويض المستحق للمدعية بالحق المدني بصفتها المذكورتين عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت بها من جراء هذا الحادث بما في ذلك مصرع نجلها ومورثها سامي حبيب سالم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وهو ما يتعين الحكم لها به قبل

أوقف السيارة على حافة ترعة بشلا ونزل منها وكان المتهمان الثاني والثالث (الطاعنان الثاني والثالث) متربصين لهم راكبين سيارة أخرى « حبيب » مملوكة للمتهم الاول فصدما بها السيارة التي كان يركب فيها المجنى عليهم من الحلف ومن الامام فاصدين من ذلك القافها في الماء وقتل المجنى عليهم غرقا كما أطلق المتهم الاول على المجنى عليهم أعيرة نارية من مسدسه فاصدا من ذلك قتلهم فاصاب كلا من زينب على ابراهيم والسيد حميد وأحلت بهما الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهمين فيه وهو اسعاف المجنى عليهما بالصلاج واشتياك مقدم كل منهما بالآخر مما أدى الى عدم سقوط المجنى عليهم في الماء - وطلبت النيابة عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فادعت السيدة زينب على ابراهيم مدنيا عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصر سامية حبيب سالم ووارثته هي وابنتها لورثتها سامي حبيب قبل المتهمين بتعويض قدره مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مع المصاريف مقابل ما أصابها من الاضرار المادية والادبية من جراء الحادث « ومحكمة الموضوع بعد ان استعرضت واقعة الدعوى تفصيلا انتهت في خصوص مقتل سامي الى القول « بأنه بالنسبة لمصرع المجنى عليه الاول الطفل سامي حبيب سالم فلم تسفر التحقيقات التي أجريت حتى الآن سواء بواسطة سلطات التحقيق أو بمعرفة المحكمة الى نتيجة تترتاح اليها المحكمة في هذا الخصوص فلم يشهد أحد أن أحدا من المتهمين التسلاطة بالذات قذف به في اليم حتى مات باسفكسياالفرق - كما جاء صريحا بالكشف الطبي الشرعي والصفة التشريحية المتوقعتين على جثمان المجنى عليه المذكور وكل ما قيل في هذا الخصوص هنا وهناك سواء من جانب المدعية بالحق المدني أو من جانب الدفاع عن المتهمين قائم على الحدث والتخمين والشبهات التي سيقت لاثبات تهمة قتل الغلام المذكور من المتهمين لا ترقى الى مرتبة الدليل المقنع

٣٣١

٢٦ مارس سنة ١٩٥٧

مولد مقدرة • جريمة زراعة نبات العيش • متى يتوفر القصد الجنائي فيها ؟

المبدأ القانوني

يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة زراعة نباتات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الانتاج •

القضية رقم ١٤٢ سنة ٢٧ رئاسة وعطوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومصود محمد مجاهد وفهم يس جندى المستشارين

٣٣٢

٢٦ مارس سنة ١٩٥٧

غش • البان • التراضي العلم بالنشر لدى البالغ

المبدأ القانوني

اصبح الباحث بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلامة التي يتجر بها وعليه أن يتثبت من مصداقها دائماً فلا يجب الاكبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن فاذا طرأ عليها بعد ذلك عيب او انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعلم العلم بالنشر مادام مصداقها الاصل مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت احد من العقاب استناداً الى علم توافر وكفى العلم لديه •

القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٧ بالهيئة السابقة

٣٣٣

أول ابريل سنة ١٩٥٧

البيات • شهادة • إجراءات الشهادة • عدم اعترافهم على سماع شهادته القضي الذي يكون حلف يمين • سقوط حقه في الدفع بطلانها • ١٣٣٢م ج

المتهمين متضامنين مع المصاريف المدنية المناسبة • - لما كان ذلك وكان الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى الحاكم المدنية وانما اباح القانون بصفة استثنائية رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية - فاذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى - وكانت المحكمة - قد قضت بالزام الطاعنين بتعويض المدعية بالحق المدني عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذي استقرت فيه على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعهم في الاصل - فالتضمين المطالب به يكون اذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجاً عن اختصاص المحكمة الجنائية - وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت بالتعويض رقماً واحداً بحيث لا يعرف معه مقدار ما حكمت من تعويض عن كل ضرر من الاضرار المستوجبة للتعويض على حدة بما فيها التعويض عن مصرع سامي - مما يتعين معه نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية والقضاء - أولاً بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر التعويض عن مصرع سامي - وثانياً : باعادة القضية الى محكمة الجنائيات للفصل في باقي الطلبات مجدداً من دائرة أخرى •

القضية رقم ٢٩ سنة ٢٧ رئاسة وعطوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يس جندى المستشارين

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع ببطان شهادة المدعى المدني يسقط طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الاول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الاجراءات ذلك بأن المحكمة اهدرت شقوية المرافعة بعدم سماعها شهود الاثبات كما أخطأ الحكم في القانون اذ رفضت المحكمة الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وكان يتعين عليها وقد رفضت هذا الدفع أن تسمح للشهود الذين تمسك الطاعن بسماعهم » .

« وحيث أنه لما كان يبين من الاطلاع على معاضر جلسات المحاكمة أن محكمة الدرجة الثانية سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي الطاعن دون أن يعترض على ذلك وكان سماع الشهود أصلا من أصول المحاكمة المتعلقة بالنظام العام فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد حققت شقوية المرافعة بسماعها المدعى بالحق المدني مستوفية بذلك النص الذي شاب المحكمة الاولى بعدم سماع شهود ، وقد تم هذا بدون حلف يمين ، وفي حضور محامي الطاعن دون اعتراض منه على هذا الاجراء ودون أن يتمسك بسماع شهود آخرين مما يسقط حقه في الدفع ببطان شهادة المدعى المدني وذلك طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة فقال : « وحيث ان المتهم (الطاعن) اعترض امام هذه المحكمة بعد عدة جلسات وبعد أن استأجل الدعوى لاعلان الشهود بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وقاته أنه سبق أن اعترف بمحضر ضبط الواقعة بحق المدعى المدني واخوته في التصيب الوارد بالعقد موضوع الاتهام

فضلا عن أن الواقعة تنصب على تبسيد عقد سلم اليه وهي واقعة مادية أقر بها شاهدا الاثبات ولم ينفيها المتهم بدليل يقوم حجة على دحض الاتهام ، فاذا أضيف الى ذلك أن طلب المتهم (الطاعن) في محضر جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ الاستشهاد بشاهدي الاثبات يعتبر تنازلا عن التمسك بالدفع المشار اليه كان الدفع يقوم على سند غير سليم ويتمين اطراحه ، وهذا الذي قاله الحكم سديد في القانون ويؤدي الى النتيجة التي خلص اليها ، اذ انه فضلا عن أن تمسك الطاعن بسماع شهود الاثبات يعتبر تنازلا ضمنا عن حقه في الدفع الذي سبق أن أبداه بعدم جواز الاثبات بالبينة فإن نفيه على الحكم الاخلال بشقوية المرافعة يتناقض مع ما رمى به الحكم من الخطأ في القانون برفضه هذا الدفع ويكون ما جاء بهذا الوجه غير سديد

« وحيث أن محصل الوجهين الثاني والثالث هو القصور في البيان والخطأ في الاسناد ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه استند في قضائه بادانة الطاعن الى أنه اعترف بمحضر ضبط الواقعة باستلامه العقد المدعى بتبديده على الرغم من انكاره ذلك وانه طعن بالتزوير في تلك الاقوال التي نسب صدورها اليه وذلك بشكوى قدمها الى النيابة هذا الى أن الحكم ذاته عن تبسيد العقد مع ما قدمه للمحكمة من مستندات تفيد أن مورثه اكتسب ملكية المنزل بالتقادم وانه لا وجود للعقد المدعى بتبديده ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يبين ماهية هذا العقد ومضمونه وسبب وقت تسليمه للطاعن كما أن المطعون ضده قرر أمام المحكمة أن مورث الطاعن كان واضعاً يده على المنزل مما يفيد عدم وجود العقد » .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ومن

٣٣٥

أول ابريل سنة ١٩٥٧

قتل - حكم - «تسبب كاذب» - تدبير التهمين الحادث للاخذ بالثأر وترصدتهم خصومهم - جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين التهمين جميعا بالرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم - لا عيب -

المبدأ القانوني

متى كان الثابت ان التهمين قد دروا الحادث للاخذ بالثأر وترصدوا خصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنائيق ، فانه لا عيب الحكم ان يجمع في حديثه عن نية القتل بين التهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم -

القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٧٧ بالهيئة السابقة

٣٣٦

٢ ابريل سنة ١٩٥٧

اسواق - مولات صناعية او تجارية - استقلال التهم سوقا للجنة قبل صدور ق ٦٨ سنة ١٩٤٠ خارج النطاق المكاني الذي حمله قرار وزير التجار واستمرار استقلاله بعد صدور القرار المذكور - اعتيابه مخالفا لاحكام القانون ٦٨ سنة ١٩٤٩

المبدأ القانوني

متى كان التهم قد استغل سوقا للتعامل بالمجلة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حمله قرار وزير التجارة وظل مستمرا في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فانه يكون بذلك قد خالف ما تقضى به نصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩

القضية رقم ١٤٣٢ سنة ٢٦٦ برئاسة ومعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسني وأحمد زكي كامل المستشارين

بينها اعتراف الطاعن بمحضر الاستدلالات باستلام العقد المدعى بتبديده ، ولما كان للمحكمة أن تعتمد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك مادامت قد أطمأنت إلى صحتها فإن طعن المتهم على هذه الأقوال بالتزوير في شكوى قدمها الى النيابة العامة لا يؤثر في صحة ما اقتنعت به المحكمة مادام لم يثبت لديها قيام هذا التزوير ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص استخلاصا سائفا مما أورده وجود العقد المدعى بتبديده ، وأنه عقد عرفي يفيد ملكية المجنى عليه لنصيبه في المنزل وأن الطاعن تسلم هذا العقد منه ليتمكن بمقتضاه من شراء أنصبة أخوته ، فإن ما يثيره الطاعن بعد ذلك من قول بأن العقد لا وجود له لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما أطمأنت اليه المحكمة مما لا يقبل أمام محكمة النقض -

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متمينا رفضه موضوعا » -

القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٧٧ رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين

٣٣٤

أول ابريل سنة ١٩٥٧

تلبس - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قسام حالة التلبس -

المبدأ القانوني

تقدير الظروف التي تلبس بالجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقسام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها -

القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٧٧ رئاسة ومعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين

فيه دانه خطأ بتهمة اشتراكه مع المتهمه الثانية في تزوير شهادة تحقيق شخصية لصالحها رغم ما ابداه من أن هذه الورقة لم تستوف شكلها القانوني بأن لم تختتم ولم تسلم للمتهمه يضاف الى ذلك أن الحكم قد قصر في الرد على هذا الدفاع كما قصر في الرد على ما دفع به الطاعن مؤيدا بشهادة المختصين من عدم اتصاله بالقسم الفني بتحقيق الشخصية وعدم السماح لاحد بدخول هذا القسم أو القسم الابجدي وبأن فقد الفيش لا يدل حتى على سرقة لاحتمال أن يدنس أو أن تتداخل الفيشات بعضها في بعض وقد جرت أقوال رئيس القسم الفني يمثل هذا المعنى مما يحبط الوقائع المنسوبة الى الطاعن والمتهم العاشر بشكوك لم يحفل بها الحكم فضلا عن انه لم يعن ببيان رابطة السببية بين حصول تزوير شهادة تحقيق الشخصية المؤرخة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ التي وجبت بيد الطاعن وبين مجرد طلب المتهم العاشر شهادة أخرى في مايو سنة ١٩٤٥ ويضيف الطاعن أن الحكم المظنون فيه لم يرد حين تناول تهمة الطاعن والمتهم التاسع على ما أثاره الدفاع استنادا الى أقوال بدر القسطنطيني من أن الباحث الفني قد يتعرض للخطأ لأسباب منها كثرة العمل مما جعل الادارة تتجاوز عن عدد معين من الأخطاء

« وحيث أن الحكم المظنون فيه بين الوقائع بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد صدرت من موظف عام مختص بتحريها بمقتضى القوانين واللوائح اذ أوضح أنها حررت بمعرفة الباحث الفني حسن رفعت الذي عهد اليه بالكشف عن سوابق المتهمه وتحرير الشهادة وانها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها الا عند فرز المصحف لتوجيه كل منها وجهته من يفتد ان الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم

٣٣٧

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - تزوير لورق رسمية - تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف عام مختص بتحريها - توفر الجريمة ولو لم تسلم لصاحب الشأن أو تفتت بظام الادارة -

ب - اشتراك - مسئولية الشريك - علم وجسود القصد الجنائي لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذي ثبت الاشتراك في حقه م ٤٢ ع

المبادئ القانونية

١ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريها بمقتضى القوانين واللوائح وانها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها الا عند فرز المصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو قيل من علم توقيعها بظام الادارة -

٢ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لاستتبع براءة الشريك مادام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

الحكمة

« وحيث أن الطاعن الاول اقام طعنه وفقا لما جاء بتقريره الاول على أن الحكم المظنون فيه لم يودع قلم الكتاب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به وطلب استنادا الى ذلك قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالانه الحكم وبرأته .

« وحيث أن المادة ٣١٢ إجراءات وأن أوجبت أن يحرق الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان الا انها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك بل جعلت محله أن يضى على الحكم ثلاثون يوما دون حصول التوقيع وهو ما لم يقل به الطاعن ومن ثم فانه يتعين رفض هذا الوجه من الطعن موضوعا -

« وحيث ان هذا الطاعن يبنى طعنه في تقريره الثانى على التصور في التسبب والخطا في القانون ذلك بأن الحكم المظنون

في فبراير سنة ١٩٤٥ هو في حقيقته من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه ولا يصح ابداءه أمام محكمة النقض ، لما كان كل ذلك وكان لا حاجة بالحكم الى الرد على ما أثاره الدفاع من القول بجواز وقوع أخطاء بسبب كثرة العمل بعد أن اقتنعت المحكمة وأبانت في حكمها بأن ما وقع كان عن عمد وتدبير ، ومن ثم فإن هذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

« وحيث أن الطاعن الثاني عيب الحكم المطعون فيه بالقصور وفساد الاستدلال والتناقض ذلك بأن دانه استنادا الى أنه كان يسمى للحصول على رخصة قائم سيارة مع سبق الحكم عليه في سرقة ولم يلتفت الى ما أبداه الدفاع من أن الطاعن يحمل رخصة سيارته الى سنة ١٩٥٦ وأن ما حصلت كان نتيجة خطأ وقع من الموظف المختص بأن وضع صورة الطاعن على ورقة تحمل بصمات لغيره واذ قضت المحكمة ببرائة هذا الموظف مسلمة بعدم وجود اتفاق بينه وبين الطاعن ثم دانت الأخير دون أن تقيم الدليل على أنه لم يتوجه الى الادارة لاخذ بصماته فقد شاب حكمها فساد الاستدلال والتناقض » .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد على ثبوت ما نسب الى الطاعن أدلة سائفة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم ألا يتعرض لكل دفاع موضوعي يبيد الطاعن لرد عليه اذ أن الرد يستفاد من الاخذ بأدلة الثبوت ولما كانت المحكمة قد قضت ببرائة المتهم عبد الجواد محمد الغريب لما رآته من احتمال مسدق ما دافع به عن نفسه من حداثة عهده بالعمل وأنه كان لا يزال في دور التمرين على أخذ البصمات ، وأنه كان يعمل في مكان مظلم وأنه في زحمة العمل لم ينتبه الى مقارنة الصورة بشكل الشخص الذي تقدم اليه ولما كان عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه » المادة ٤٢ عقوبات ، فلا محل إذن لا يدعيه الطاعن من تناقض في الحكم أو

تسليمها لصاحبة الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الادارة يضاف الى ذلك أنه لا جدوى للطاعن من التمسك بما أثاره خاصة بتلك الشهادة من عدم توفر الصفة الرسمية لها وقصور الحكم في الرد على ما أبداه الدفاع بشأنها مادامت المحكمة قد دانت في جرائم اشتراك في تزوير أوراق رسمية أخرى وأعلنت نص المادة ٣٢ عقوبات فقضت فيها جميعا بعقوبة واحدة هي المقررة لأي من هذه الجرائم ، لما كان ما تقدم وكان الحكم قد انتهى فيما نسب الى الطاعن والمتهم العاشر الى القول « وبما أن المحكمة تستخلص من هذه الوقائع ومن تداخل المتهم الاول في تحرير هذه الصحيفة الأخيرة واستعماله لها ومحاولة حله الباحث كرم مطر على الاكتفاء بما هو مدون في صحيفة فبراير سنة ١٩٤٥ كل ذلك يدل على اتفاق المتهمين معا ولما شعر المتهم الاول « الطاعن » أن الباحث رفض الاستجابة الى رجائه وصمم على وجوب البحث عمد المتهم الاول الى اختلاس المجموعات من القسم الابجدي ثم القسم الفني على أمل الا يجد الباحث لهذه السابقة أصلا فتخرج الصحيفة خالية من السوابق وأن المحكمة وقد صدرت صحيفة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ برقم ٣٥٥٣٨ لسنة ١٩٤٥ خالية من السوابق مع ثبوت السابقة في مجموعات الادارة وكون المتهم الاول كان يحملها ورجا الباحث في الاكتفاء بما هو مدون بها دون بحث في الصحيفة الثانية يدل على أن هذا المتهم يعلم أن الصحيفة المذكورة مزورة وأن اختلاسه للمجموعات أثناء البحث وهي الطريقة التي يسير عليها في نشاطه الاجرامي بالادارة كل ذلك يؤكد للمحكمة أن الصحيفة الاولى قد صدرت عن نفس الطريقة باختلاس المجموعات وانها باتفاق المتهمين معا ما حدا بالباحث الخاص بها بأن يثبت فيها واقعة مزورة وهي أن المتهم العاشر لا سوابق له ، ولما كان ما أثبتته المحكمة يكفي لحمل النتيجة التي خلص اليها وكان ما أثاره الطاعن من شكوك ومن دعوى القصور في بيان الرابطة التي تصل الطاعن بتزوير الصحيفة المحررة

٣٤٠

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

اليات - تقرير الدليل - القيود الواردة على حرية
القاضي الجنائي في تقرير الدليل .

المبدأ القانوني

أساس الأحكام الجنائية هو حرية القاضي
الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى
إلا أنه يرد على ذلك قيود منها أن يغلل
القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه
بأدلة تؤدي إلى ما رتب عليها لا يشوبها
خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تخالف .

القضية رقم ١١٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد
محمد حسني واحمد زكي كامل وفهم يسى الجناسي
المستشارين .

٣٤١

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

حكم - تسييب عيب - اليات - استناد الحكم في
ادانة المتهم الى معانة محل الحادث دون أن يورد مؤدى
هذه المعانة - قصود

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم
- بين ما استند اليه - الى معانة محل
الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعانة أو
يذكر شيئاً عنها ليوضح وجه اتخاذها دليلاً
مؤيداً لأدلة الاتبات الأخرى التي بينها
بالرغم من أن التهم استشهد بهذه المعانة
نفسها على براءته مما استند اليه ، فإنه يكون
قاصر البيان .

المحكمة

• • • حيث انه لما كان من المقرر أن الحكم
الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل
دليل من أدلة الثبوت التي استند اليها وأن
يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاده
به كي تتمكن محكمة النقض من اعمال
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً
على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم وكان
يتبين من الحكم المطعون فيه انه استند في

فساد في الاستدلال ومن ثم فإنه يتعين رفض
الظعن موضوعاً .

القضية رقم ١٥٤٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي
المستشارين

٣٣٨

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

تحقيق - تفتيش - نيابة عامة - غيبة قضائية -
تول النيابة التحقيق بنفسها - عدم جواز قيام مدور
الضبط القضائي بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق
إلا بأمر منها .

المبدأ القانوني

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر
تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من
رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً
من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان
عمله باطلاً . ومن ثم فإذا أجرى الضابط
التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي
الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث
فإن التفتيش يكون باطلاً .

القضية رقم ٩٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد
احمد عفيفي المستشارين .

٣٣٩

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

حيانة الامانة - امتناع المتهم عن رد التفتولات التي
تسلها لاصلاحها واستعادته لردّها عند استلام ما
يستحقه من الاجر المتنازع عليه - عدم كفايته في اليات
سوء النية .

المبدأ القانوني

لا يكفي لاعتبار التهم مبدلاً مجرد امتناعه
عن رد التفتولات التي تسلها لاصلاحها مع
وجود نزاع على مقدار الاجر وعلم الوفاء
ببأقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداده
لردّها عند استلام ما يستحقه من الاجر ،
بل لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتج .

القضية رقم ١٠٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد
محمد حسني واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي
المستشارين .

يغشى منه وقوع هذا الاعتداء والعبرة في ذلك هي بتقدير المدافع في الظروف التي كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير .

الظنية رقم ١٧٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٣٤٣

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

أسباب الإبادة وموانع العقاب • دواع شرعى • توفر نية الاعتداء • لا الدفاع من حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا • غير لازم .

المبدأ القانوني

حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه هو الذى بدأ بإطلاق النار • وأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع •

الظنية رقم ١٨٠ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٣٤٤

٨ أبريل سنة ١٩٥٧

حكم • بياناته • البيانات الواجب توافرها في الحكم بالإدانة •

المبدأ القانوني

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، فإذا خلا الحكم من ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه •

المحكمة

• حيث انه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان ، إذ أنه أحال على حكم محكمة أول درجة الذى جاء خاليا من ذكر تاريخ الحجز واليوم المحسود للبيوع ، كما خلا من بيان أركان الجريمة والأدلة على توافرها وثبوت وقوعها من الطاعن •

إدانة الطاعنين بين ما استند اليه الى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة أو يذكر شيئا عنها ليوضح وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الإثبات الأخرى التى بينها بالرغم من أن الطاعنين استشهدوا بهذه المعاينة نفسها على إراءتهم مما أسند اليهم كما يبين ذلك من محضر جلسة المحاكمة • لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن •

• وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه •

الظنية رقم ١٧٥ سنة ٢٧ ق ردسة وعسوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد احمد عيسى المستشارين •

٣٤٥

٢ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - دواع • أسباب الإبادة وموانع العقاب • دواع شرعى • جواز تسكك المتهم بصفه في الدفاع الشرعى امام المحكمة ولم سكوتة عن الفلحة في التحقيق •

ب - أسباب الإبادة وموانع العقاب • دواع شرعى • انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه ولتتهم • عدم نفيه حق الدفاع الشرعى •

ج - أسباب الإبادة وموانع العقاب • دواع شرعى • نفوذ لثمة من حصول اعتداء عليه اذا كان لهـذا التصرف أسباب مقبولة • كفايته لقيام حق الدفاع الشرعى •

المبادئ القانونية

١ - سكوت المتهم في التحقيق عن اثاره حفه في الدفاع الشرعى لا يمنعه من التمسك بهذا الحق امام محكمة الموضوع •

٢ - مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليها او احدهما لجسامته وبين ما وقع من التهمين لجسامته لا ينتفى به حق الدفاع الشرعى كمسا هو معرف به في القانون •

٣ - لا يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى ان يقع على المدافع اعتداء على النفس بالفعل بل يكفي ان يكون قد وقع فعل

يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الاحالة هي الواقعة المكونة للماعة ، خصوصا اذا كانت تهمة الشروع في القتل قد خلت من أية اشارة الى العادة المستديرة .

القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وطبوية السادة الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وفؤيم يسي جنسدي المستشارين .

٣٤٦

٨ أبريل سنة ١٩٥٧

خير . اثبات . نصب المحكمة كغير الاطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المتهم . قيام طبيب اخر من قسم الطب الشرعي بالمقابلة تحت اشرافه . لا عيب .

البلد القانوني

قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع الكشف على المتهم غير رئيسه الذي ندرته المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام ان المحكمة قد اطمانت الى عمله ، والى ما ذكره كبير الاطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبي على المتهمه كان بحضوره وتحت اشرافه ، وما دام تقدير الدليل موكولا اليها .

المحكمة

و حيث ان مهني الوجه الاول من الطعن هو أن القرار المطعون فيه خالف القانون ، اذ تجاوزت غرفة الاتهام سلطاتها باعتبارها سسلطة من سلطات التحقيق ، وليس من وظيفتها البحث عن أدلة قاطعة ضد المتهم ، بل يقتصر واجبها على البحث فيما اذا كان هناك شبهات أو دلائل قبل المتهم ، فتأمر بإحالة الى محكمة الموضوع ، فاحتمال صحة التهمة هو أساس الاحالة ، بينما ان ثبوتها هو أساس الحكم .

و حيث ان غسرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنابات سواء اكان ذلك عند احالة الدعوى اليها من النيابة أم من قاضي التحقيق ، او عند نظرها للاستئناف المرفوع أمامها عن الأمر الصادر بعدم وجود

و حيث ان محكمة أول درجة اذ دانت الطاعن في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة قد اقتضت في بيان واقعة الدعوى والإدلة على ثبوتها ، وفي بيان أركان الجريمة غسل قولها : « حيث أن الواقعة تتحصل في أن المتهم الاول (الطاعن) تعين حارسا على الاشياء المحجوز عليها ليقدمها في اليوم المحدد للبيع ، الا أنه اختلسها » وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ثبوت التهمة قبل المتهم المذكور ، ويتعين الحكم بآدائه » ثم قضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها دون أن تضيف اليها شيئا - لا كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة ، أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة ، والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم فان الحكم المطعون فيه وقد خلا من ذلك ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

و حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن » .

القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وطبوية السادة الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل المستشارين .

٣٤٥

٨ أبريل سنة ١٩٥٧

وصف التهمة . توقيع الوصف من شروع في قتل ال حرب نشأت عنه عاعة . متى تملكه المحكمة ؟

البلد القانوني

تفسير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاعة مستديرة ليس مجرد تفسير في وصف الافعال البينة في لمسر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجراءه عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات بغير سبق تعديل في التهمة ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لانه

الاتهام في هذا الخصوص جميع هذه المعاني وليس في نصوص قانون الإجراءات الجنائية ما يمنع من هذا التنبؤ ، ولا يصح القياس على قانون المرافعات وفق ما سبق بيانه ، لأن هذه مسألة تنظيمية تقتضيها ظروف العمل بمصلحة الطب الشرعى ، ومن أنه لهذا الذى تقدم جميعه ترى غرفة الاتهام ان التقرير الطبى الشرعى الأخير قد جاء مرجحا لتقرير الاطباء الاستشاريين مما تطمئن معه المحكمة الى الأخذ به والارتياح اليه ، ولا كان ما ذكره المحكم من ذلك صحيحا فى القانون ، وكان قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المظنون ضدها ، غير رئيسه الذى ندينه المحكمة ، لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمانت الى عمله الى ما ذكره كبير الاطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبى على المظنون ضدها كان بحضوره وتحت اشرافه ، وما دام تقدير الدليل موكولا اليها - لما كان ذلك ، فان هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا » .

النسخة رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق ثلاثة ومطوية السادة الاساتذة حن داود ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وهليم يسى جيسى والسيد احمد عيسى المستشارين .

٣٤٧

٨ أبريل سنة ١٩٥٧

خيانة الامة . التزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .

المبدأ القانوني

متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجع الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعل المحكمة أن تقسوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة امامها بالادانة أو البرائة ، اذ أن مجرد الامتناع

وجه لاقامة الدعوى ، الا اذا ثبت أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على التهم ، وترجحتم لديها ادانته ، وبناء على ذلك يكون لها أن تمحص واقعة الدعوى ، والادلة المطروحة امامها ، ثم تصدر امرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها ، والامر فى ذلك جميعه الى اطمئنانها ، واذا ما انتهت فى حدود سلطتها هذه التقديرية الى أن الدلائل فى الدعوى لا تكفى لادانة المتهم فيها ، وأصدرت بناء على ذلك امرها ببناءيد الامر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى فانه لا يجوز مجادلته فى هذا الامر - لما كان ذلك ، فان هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن قرار غرفة الاتهام يبنى على اجراء باطل ، اذ استندت الغرفة الى التقرير المقدم من الطبيب الشرعى عبد الفتى سليم البشرى لاننى لم تندبه لاجراء الكشف على المظنون ضدها ، ولا يفير من ذلك ما ذكره كبير الاطباء الشرعيين فى خطابه من أن الكشف توقع على المظنون ضدها فى حضوره ، وأنه يتفق مع الطبيب الشرعى فى رايه الذى اثبتته بالتقرير ، ذلك بأنه من المقرر أن الحبير الذى تندبه المحكمة يجب أن يؤدى المأمورية المكلف بها بنفسه ، ولا يجوز له أن ينقلب عنه غيره فى أداء هذه المأمورية أو أداء جزء منها .

« وحيث ان الحكم المظنون فيه رد عمل دفاع الطاعن الذى أثاره فى تقريره فقال : « وحيث انه لا يقدر فى تقرير السيد كبير الاطباء الشرعيين ما فعاه المستأنف من أنه لا يحق للسيد كبير الاطباء الشرعيين نذب غيره ، بل الذى يندبه هو نفس السلطة التى نذبت الحبير الاصل ، فقد سبق القول أن السيد كبير الاطباء الشرعيين قد أكد فى خطابه للسيد وكيل وزارة العدل الدائم أنه هو الذى نذب السيد نائبه والسكرتير الفتى للمصلحة ، وقد تم الكشف على المستأنف عليها من السيد السكرتير الفتى بحضور السيد كبير الاطباء الشرعيين وتحت اشرافه وقد أيد أولها فى مناقشته امام غرفة

ملزمة ببيان سبب ذلك أو تحليل عسول الشهود عن اقوالهم الاولى *

القضية رقم ١٤٥٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاسانفة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد واحمد زكي كامل
المستشارين *

٣٥٠

٩ ابريل سنة ١٩٥٧

تزوير • اجراءات • اغفال المحكمة الاطلاع عمل
الاوراق المضي بتزويرها • بطلان الاجراءات *

المبدأ القانوني

اغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المضي
بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها
مما يعيب اجراءات المحكمة ، لأن تلك
الاوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي
عرضها على سبيل البحث والمناقشة الشفهية
بالمجلسه *

القضية رقم ١٥٤٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاسانفة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وفهيم يسي جندي والسيد احمد عفيفي
المستشارين *

٣٥١

٩ ابريل سنة ١٩٥٧

تزوير • اجراءات • اغفال المحكمة الاطلاع عمل
الاوراق المضي بتزويرها • بطلان الاجراءات *

المبدأ القانوني

اغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المضي
بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها
مما يعيب اجراءات المحكمة ، لأن تلك
الاوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي
عرضها على سبيل البحث والمناقشة الشفهية
بالمجلسه *

القضية رقم ١٥٤٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاسانفة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وفهيم يسي جندي والسيد احمد عفيفي
المستشارين *

٣٥٢

٩ ابريل سنة ١٩٥٧

نقد • عدم تقديم ائتم شهادة المجرم القيمة من

عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الاختلاس *

القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاسانفة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
مجاهد ومحمد محمد حناين واحمد زكي كامل
المستشارين *

٣٤٨

٩ ابريل سنة ١٩٥٧

فدية • دفعة • حكم • تسبب مريب • • علم
الملاح المحكمة على المحررات المضبوطة وانهاؤها الى انها
عقود مما يستحق عليه رسم دفعة اتصاع دون بيان
اسانيد ذلك • قصور *

المبدأ القانوني

متي كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم
تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع
التمهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه
رسم دفعة الاتصاع ، وكان هذا الاطلاع لازما
لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الفدية
المستحقة عليها عتقضى القانون ، وكان الحكم
فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي
عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها التهم
وبين العملاء ، لم يورد الاسانيد التي تبرر ما
انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور ،
ويتعذر معه عسل محكمة النقض أن تراقب
صحة تطبيق القانون *

القضية رقم ١٤٣١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاسانفة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي
المستشارين *

٣٤٩

٩ ابريل سنة ١٩٥٧

البات • شهادة • حكم • تسبب كاف • سلطة
الحكمة في تقدير ائو ال الشهود *

المبدأ القانوني

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن
تأخذ باقوال الشهود في التحقيق الابتدائي ،
وان خالفت اقوالهم بالمجلسه ، دون أن تكون

٣٥٤

٩ أبريل سنة ١٩٥٧

- ١ - تحقيق • وجود عيب في تحقيق النيابة • لا تأثر له على سلامة الحكم •
ب - أثبات • شهادة • سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة •

المبادئ القانونية

- ١ - تعيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثر له على سلامة الحكم •
٢ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة عن شاهد أنكر صحتها وصدورها عنه ، إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها •

الفتية رقم ١٩٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومصطفى كامل ومصطفى كامل ومحمد صبح حسانين وفهيم عيسى جندى المستشارين •

٣٥٥

٩ أبريل سنة ١٩٥٧

- دعوى جنائية • تحريكها • موظفون • عدم سريان القيد الوارد في القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ عمل الدعوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره •

المبادئ القانونية

- ١ - كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو العظمى العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب أعمال مقتضى القيد الذي استحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك ان الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا •

الفتية رقم ٢١٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمد صبح حسانين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين •

البضاعة التي استودعها في الميعاد • توفر الجريمة ولو كان قد استخرجها فعلا وتأخر في تقديمها •

المبدأ القانوني

- متى كان المتهم لم يرق في الميعاد بتقديم شهادة الجسر ك القيمة عن البضاعة التي استودعها فإنه يكون قد اخل بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للادعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها ما دام قد استخرجها فعلا ، ذلك أن الإخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع اما بالقعود عن أدائه أو التراخي عن القيام به في ابانه أو في ميعاده •

الفتية رقم ١٥٤٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمد صبح حسانين وفهيم عيسى جندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين •

٣٥٣

٩ أبريل سنة ١٩٥٧

- ١ - بلاغ كاذب • امر حفظ • سرقة • عدم تقييد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها • مثال •
ب - بلاغ كاذب • القصد الجنائي • متى يتوالى ؟

المبادئ القانونية

- ١ - لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم مصروفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبعت هذه التهمة من غير أن تتقيد به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة امامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها •
٢ - يتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف في القوانين متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان منتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضمه •

الفتية رقم ١٥٥١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد صبح حسانين والسيد أحمد عفيفي المستشارين •

٣٥٨

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

سبق الاصرار - عدم تأثره بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء .

المبدأ القانوني

لا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الايذاء معلقا على حدوث معانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسليح به المتهم هو من الاسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للفرق والايذاء ، لأن سبق الاصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وبإذاته نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

الظنية رقم ٣٥٦ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكييل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يسى جندي واحد زكى كامل المستشارين .

٣٥٩

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - قتل عمد - نية القتل - تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه واصابته في مقتل - عدم اذاته حتما توفر نية القتل .

ب - قتل - نية القتل - حسم - تسيب معيب - استناد الحكم في توفر نية القتل الى اصابة المجنى عليه في مقتل - ثبوت اصابة المجنى عليه في راحة يده - قصور .

المبادئ القانونية

١ - تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه لا يفيد حتما أن مطلقه انتوى اذهاق روحه ، كما أن اصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل الا اذا ثبت أن مطلق العيار قد وجهه الى من أصيب وصوبه متعمدا الى الاوضح الذي يعد مقتلا من جسمه .

٢ - متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل الى استعمال التهمين آلات نارية من شأنها احدثات القتل بلاتها وتصويبها نحو

٣٥٦

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - اختلاس - مجال تطبيق ١١٢م المادة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

ب - حكم - بيانهات - عدم التزام الحكم بالاشارة الا الى مادة القانون الذي عوقب المتهم بموجبيه .

المبادئ القانونية

١ - أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما اليه بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد اليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته .

٢ - لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها الا الى مادة القانون الذي حكمت بموجبيه بعقاب المتهم .

الظنية رقم ٥٧ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكييل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يسى جندي واحد زكى كامل المستشارين .

٣٥٧

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

ضرب - توفر جريمة الضرب بكل فعل يعد ضربا ولو كان بقبضة اليد .

المبدأ القانوني

لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضربا بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .

الظنية رقم ٢٥٥ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وفهيم يسى جندي المستشارين .

المطعون فيه أنه لم يبين أن الضابط الذي قدمت له الرشوة كان مختصاً بالإفراج عن الأشخاص المحجوزين على ذمة إدارة التجنيد أو أنه زعم أنه مختص بذلك وهو ما سلم إليه المبلغ من أجله .

« وحيث أنه لا يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الفرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو عملاً يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه - وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة الشروع في الرشوة لم يبين أن الضابط الذي عرض عليه المبلغ لاختصاصه سبيل المحجوزين على ذمة إدارة التجنيد - كان مختصاً بالعمل الذي طلب منه أدائه أو أنه زعم ذلك للطاعن - لما كان ذلك وكان اختصاص الموظف بالعمل المطلوب منه أدائه أو الامتناع عنه ركناً من أركان جريمة الرشوة وكان بهذا الاعتبار واجباً بيانه في الحكم بالادانة فإن الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

« وحيث أنه لما تقدمت بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن » .

القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢٧٧ بالهيئة السابقة

٣٩٢

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

أ - اختلاس - عدم اشتراط تدب كتابي رسمي للموظف باعتباره من مأموري التحصيل .

ب - اختلاس - اعتبار المال الذي يتسلمه المأمور التحصيل لتوريده سواء كان خاصاً أو عاماً من الاموال الاميرية .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط لكي يعتبر الشخص من مأموري التحصيل المشار اليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تدب بامر كتابي رسمي بل يكفي عند توزيع الاعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .

٢ - كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده من الاموال الاميرية سواء أكان

المجنى عليهما واطلاقهما عليهما فاصابهما في مواضع قاتلة هي راس اولهما ويطن الثاني ، وكان الثابت من الحكم ان العيار الذي اطلقه المتهم الاول اصحاب المجنى عليه الاول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فان الحكم يكون قاصر البيان .

القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٧٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفيهم يس جندي المستشارين

٣٩٠

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

تفتيش - مواد مفقودة - اللصاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل ان يتخذ منه اي اجراء - عدم اعتبار تغليه عن الغدر نتيجة عمل غير مشروع .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت ان المتهم هو الذي القى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل ان يتخذ منه اي اجراء فانه يكون قد تغسل بادرته عما كان يحوز به من الغدر ولا يكون تغليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ، ومن ثم فان الحكم اذ قضى برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش وبادانته بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذي القاه يكون سليماً لم يخالف القانون في شيء

القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٧٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وفيهم يس جندي المستشارين

٣٩١

١٥ أبريل سنة ١٩٥٧

رشوة - الفرض منها - متى يتعلق ؟

المبدأ القانوني

يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها ان يكون الفرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته ، أو عملاً يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه .

الحكمة

« حيث ان مما يتناء الطاعن على الحكم

طبيعته أحداث الجرح وإن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المصلح للمصلحة متوفر لدى المتهم .

القضية رقم ٢٧٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعصوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يس جندى وأحمد زكى كامل المستشارين

٣٦٥

٢٩ إبريل سنة ١٩٥٧

نقض . إجراءات الطعن . معاد الطعن . تقديم الطعن شهادة بعدم وجود الحكم معررة قبل انقضاء مهلة التمانية الايام التالية لمصدوره . سقوط حق الطعن في الطعن بانقضاء ١٨ يوما

المبدأ القانوني

متى كانت الشهادة المقسمة من الطاعن بعدم وجود الحكم معررة قبل انقضاء مهلة التمانية الايام التالية لمصدوره للحكم ، فانها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها وبالتالي يسقط حق الطاعن في الطعن بانقضاء التمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه .

القضية رقم ٤٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعصوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود مجاهد وفهيم يس جندى وأحمد زكى كامل والمسيد أحمد عفيفي المستشارين

٣٦٦

٢٩ إبريل سنة ١٩٥٧

البيان . نقض . سلكة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة الموضوع التى من أجلها رفضت التحويل على الشهادة الرضوية .

المبدأ القانوني

الشهادة الرضوية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبطلت الأسباب التى من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة فإن لحكمة النقض أن ترتقب

خاصا أم علما يعتبر بمجرد تسلمه اياه من الأموال الاميرية .

القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعصوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يس جندى وأحمد زكى كامل المستشارين .

٣٦٣

١٦ إبريل سنة ١٩٥٧

حكم . تسبب مريب . الضل في الاستناد . مطابقة بيانات الحكم للثابت بالاوراق . عدم تقديم التبيانة ما يخالف ذلك . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى كانت البيانات التى أوردها الحكم صحيحة ومطابقة للواقع ، وكانت التبيانة لم تتقدم الى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الثابت في الاوراق ، ولم تلفت اليها نظرها حتى يتسنى لها تحقيق هذا الغرض ، فإن المحكمة اذ قضت في الدعوى بناء على الاوراق المطروحة أمامها لا تكون قد خالفت القانون .

٣٦٤

١٦ إبريل سنة ١٩٥٧

ضرب . القصد الجنائي . البيان الجنائي فعلا لا يرتب عليه عادة حصول الجرح . حدوث الجرح من هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد الجنائي . مثال .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت من الوقائع أن الجنائي لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يرتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بظفئه في إحداث هذا الجرح ، ومن ثم فلذا كان الفعل المسمى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بعين الجنى عليها لم يكن مقصودا به إحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من

٣٦٩

٢٩ ابريل سنة ١٩٥٧

التفتيش • نقض • سيب موشوموي • الالة الدفع
ببطلان التفتيش امام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع •
عدم جواز الالة امام محكمة النقض •

المبدأ القانوني

من المقرر ان الدفع ببطلان التفتيش هو
من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل
المستمد من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من
التهمة الالته مرة امام محكمة النقض
مادام لم يشره امام محكمة الموضوع ولو كان
قد تمسك بهذا الدفع امام غرفة الاتهام •

ال قضية رقم ٢٩٤ سنة ١٢٧ رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيال المحكمة ومصطفى كامل ومحمود
محمد مجاهد واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي
المستشارين

٣٧٠

٢٩ ابريل سنة ١٩٥٧

مؤاد مطهرة • حكم • تبسبب كالف • علم التهم بان
ما يحرضه مطهر • استظهار الحكم للعلم من مدوناته دون
التحدث مستقلا عنه • لا عيب •

المبدأ القانوني

ليس بالذم ان يتحدث الحكم مستقلا عن
ما دام لم يشره امام محكمة الموضوع ولو كان
يتضح استظهار الحكم للعلم من مدوناته •

ال قضية رقم ٢٩٦ سنة ١٢٧ رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيال المحكمة ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد وفهيم يس جندى والسيد احمد
عفيفي المستشارين

ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي
الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها •

ال قضية رقم ٢٩٩ سنة ١٢٧ رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد عامد
ومحمد محمد حسنين والسيد احمد عفيفي المستشارين •

٣٦٧

٢٩ ابريل سنة ١٩٥٧

البات • حكم • تبسبب كالف • عدم توصيل المحكمة
الى معرفة وقت وقوع الحادث او الغفلة • لا عيب •

المبدأ القانوني

عدم توصيل المحكمة الى معرفة وقت وقوع
الحادث او اغفاله لا يستوجب نقض الحكم
مادام انه لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا
على الادلة على ثبوتها •

ال قضية رقم ٢٨٤ سنة ١٢٧ رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
مجاهد واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي المستشارين

٣٦٨

٢٩ ابريل سنة ١٩٥٧

نقض • المصلحة في الطعن • التفتيش • البسات •
اعتماد المحكمة بصفة أصلية في ادانة التهم على اعترافه •
مجادلة في صحة التفتيش • لا مصلحة •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية في
ادانة التهم على اعترافه في معرض البوليس
وتعقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف
دليلا قائما ببلاته مستقلا عن التفتيش الذي
يبطلانه فان مصلحة التهم فيما يعادل فيه
من بطلان التفتيش تكون متفدية •

ال قضية رقم ٢٩٢ سنة ١٢٧ رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
مجاهد وفهيم يس جندى والسيد احمد عفيفي المستشارين

قَضَاءُ حَكْمَةِ النِقْضِ الْمَدِينَةِ

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد ورئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد عر
واحمد قوشه ومحمد متولى عسلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

٣٧١

٦ يونيه سنة ١٩٥٧

١ - دعوى . رسوم الدعوى . استئناف . قسمة .
معارضة . حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد
الحكم المستأنف . وجوب تسوية رسوم الدعوى
الاستئنافية على أساس ما قضى به ابتدائياً . مثال
في دعوى قسمة . القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤

ب - نقض . ميعاد الطعن . إعلان . دعوى
رسومها . ميعاد الطعن في الحكم الصادر في
المعارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى . بدليته . قيام
الطاعن برفع استئناف عن هذا الحكم ففي بعدم جواز
عدم قيام ذلك مقام الإعلان الذي يفتح به ميعاد الطعن
بالنقض . م ٣٧٩ مرافعات .

ج - نقض . أحكام يجوز الطعن فيها . دعوى
رسومها . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة
استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها وفي
معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى . جواز الطعن عليه
بنفس الطرق التي يقطن بها على الحكم الصادر في
الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن المحكوم عليه قد
استأنف الحكم الصادر بفرز وتجنيد حصه
بعض شركائه في الأرض التسامعة بينهم
وقضى برفض استئنافه وتأييد الحكم
المستأنف مع إلزامه بمصاريف استئنافه وإن
قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة على
الدعوى الاستئنافية على أساس قيمة ما قضى
به ابتدائياً فإن الحكم الصادر في المعارضة
في أمر تقدير الرسوم بالغاء القائمة تأسيساً
على أن المستأنف لا يلزم من الرسوم بأكثر
مما دفعه وأنه لا تستحق رسوم جديدة إلا

في حالة الحكم له بطلباته كلها أو بعضها
فإن الحكم يكون قد خالف القانون ذلك لأن
الحكم الصادر بالتأييد هو في الواقع
وبمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ بمثابة حكم جديد بالحق الذي
رفع عنه الاستئناف - ولا يغير من ذلك أن
يكون حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم
خصوم المستأنف المصروفات ولم يلزمه هو
بشيء منها لأن الرسوم موضوع المعارضة
ليست رسوم الدعوى الابتدائية بل
هي الرسوم المستحقة على القضية
الاستئنافية التي أثار المستأنف فيها
بمصاريف استئنافه .

٢ - لا يبدأ ميعاد الطعن في الحكم الصادر
في المعارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى
- وفقاً للمادة ٣٧٩ مرافعات - إلا من تاريخ
إعلانه ولا يكون هذا الإعلان إلا بالطريق
الذي رسمه القانون أي بورقة من أوراق
الحضرين تسلم لنفس المحكوم عليه أو لمن
يستطيع الاستلام نيابة عنه في موطنه
الأصل ولا يقضى عن ذلك إطلاع المحكوم عليه
على الحكم أو علمه به أو تقديمه كاستند في
قضية كان مختصاً فيها أو رفعه طعناً
خافئاً عن هذا الحكم قبل إعلانه إليه ومن
ثم فإن قيام الطاعن برفع استئناف عن الحكم
المطعون فيه قضى بعدم جوازه لا يقوم مقام
إعلان الحكم ولا يمنع الطاعن من الطعن عليه
بالنقض في اليبعاد القانوني الذي يفتح من
تاريخ إعلانه به .

٣ - متى كان الحكم صادراً من محكمة
ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥

بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢
وكان هذا الحكم صادراً في معارضة في أمر
تقدير الرسوم في الدعوى الاستثنائية رقم
٦٣٦ لسنة ١٩٤٩ بمحكمة الاسكندرية
لابتدائية فهو قابل للطعن عليه بنفس طرق
الطعن التي يطعن بها على الحكم الصادر في
الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم
باعتباره جزءاً متماهاً له ، لما كان ذلك وكان
الطعن قد استوفى باقي أوضاعه الشكلية
فانه يتمتع برفض الدفع وقبول الطعن شكلاً
« وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون
فيه انه خالف القانون وخطأ في تطبيقه
وتأويله اذ قضى بالفاء قائمة الرسوم المعارض
فيها استناداً الى أن الدعوى الاستثنائية
المطلوب عنها الرسم قضى فيها برفض
الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأن
هذا القضاء يعتبر بمثابة حكم صادر برفض
الدعوى فلا يلزم المدعي من الرسوم بأكثر
مما دفعه في حين أن المادة الثالثة من القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تخالف ما ذهب اليه
الحكم اذ تنص على أن تسوى رسوم
الاستئناف في حالة تأييد الحكم المستأنف
باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد هو حكم
جدير بالحق الذي رفع عنه الاستئناف
« وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أن
الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن « يسوى
رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم
الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد
حكم جدير بالحق الذي رفع عنه الاستئناف »
ومؤدى ذلك أن المحكمة الاستئنافية اذا ما
قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم
المستأنف تكون قد حكمت مجدداً بعين
ما قضت به محكمة الدرجة الاولى ولا تكون
قد حكمت في دعوى جديدة برفضها وتكون
تسوية الرسوم في الدعوى الاستثنائية في
هذه الحالة على أساس قيمة الحق الذي سبق
أن قضى به ابتدائياً وتكرر القضاء به من
جديد في حدود النزاع المرفوع عنه
الاستئناف اذ يستوى عند تقدير الرسوم
المستحقة لقلم الكتاب أن يكون المستأنف قد
خسر استئنافه أو كسب دعواه أخيراً لأن

مرافعات قبل تعديلها بالرسوم بقانون رقم
٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ وفي معارضة في أمر
تقدير رسوم الدعوى فإن الحكم يكون قابلاً
للطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على
الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها
أمر تقدير الرسوم باعتباره جزءاً متماهاً له

المحكمة

« وحيث أن المطعون عليه دفع بعدم قبول
الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد وقال في بيان
ذلك ان الطاعن سبق أن استأنف الحكم
المطعون فيه فيعتبر من تاريخ رفعه الاستئناف
انه في مركز من أعلن الحكم أو أعلن اليه
الحكم ومن ثم يجري ميعاد الطعن بالنقض
من تاريخ هذا الاجراء الذي يقوم مقام اعلان
الحكم »

« وحيث أن هذا الدفع مردود بأن المادة
٣٧٩ من قانون المرافعات نصت على أن
« تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم
ما لم ينص القانون على غير ذلك » وليس
في القانون نص خاص يقضى بخلاف ذلك في
خصوصية هذه الدعوى فلا يبدأ ميعاد الطعن
في الحكم الصادر فيها الا من تاريخ اعلانه
ولا يكون هذا الاعلان الا بالطريق الذي رسمه
القانون أي بورقة من أوراق المحضرين تسلّم
لنفس المحكوم عليه أو لمن يستطيع الاستلام
نيابة عنه في موطنه الأصلي ولا يغني عن ذلك
اطلاع المحكوم عليه على الحكم أو علمه به أو
تقديمه كاستند في قضية كان مختصاً فيها
أو رفعه طعناً خاطئاً عن هذا الحكم قبل
اعلانه اليه ومن ثم فإن قيام الطاعن برفع
استئناف عن الحكم المطعون فيه قضى بعدم
جوازه لا يقوم مقام اعلان الحكم ولا يمنع
الطاعن من الطعن عليه بالنقض في الميعاد
القانوني الذي افتتح من تاريخ اعلانه به في
١٩٥٣/٥/٧ - لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة
استئنافية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤ في ظل
المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات التي كانت
تجيز الطعن بالنقض في احكام المحاكم
الابتدائية في قضايا استئناف المحاكم
الجزئية قبل التعديل الصادر في ٥٢/١٢/٢٥

النزاع الكثر امامها حول الاتفاق الحاصل بين الطرفين او انتهاء اثره في خصوص تحديد اجرة الاطيان المطالب برسمها هو نزاع جوهرى - عدم الفصل في هذا النزاع او وقف الدعوى حتى يفصل فيه في دعوى اخرى معلقة للمطالبة بتنفيذها واعمال ما تضمنته هذا الاتفاق

البلد القانوني

اذا كانت المحكمة قد قررت ان النزاع الذى اثر امامها حول بقاء الاتفاق الحاصل بين الطرفين او انتهاء اثره في خصوص تحديد اجرة الاطيان المطالب برسمها هو نزاع جوهرى ولم تفصل المحكمة في هذا النزاع فانها تكون قد تخلت عن الفصل في عنصر جوهرى من عناصر النزاع المطروح عليها ولو انها قطعت لكان من المحتمل ان يتغير وجه الراى في الدعوى فكان من التمعن عليها ان تقول كلمتها فيه او ان توقف السير في الدعوى حتى يفصل في النزاع الذى اثر حول ذلك الاتفاق في دعوى اخرى مقامة للمطالبة بتنفيذها - كما ان المحكمة تكون قد اخطأت اذا كانت قد عادت فاعملت ماتضمنه الاتفاق المذكور .

المحكمة

» . . . حيث ان مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على الاخذ باتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ في خصوص تقدير الاجرة مع ان الحكم قطع في اسبابه بان النزاع في انتهاء اثر ذلك الاتفاق في هذا الخصوص نزاع جدى كما اورد الحكم ان المحكمة لا تستطيع التعرض لهذا النزاع وانها تترك امر الفصل فيه الى دعوى مستقلة وان هذا الذى اقيم عليه الحكم مخالف للقانون لانه مادام ان النزاع في انتهاء اثر اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ نزاع جدى فانه ما كان يصح ان يبنى الحكم على اساس ذلك الاتفاق دون تصفية ما اثر حوله من نزاع تختص المحكمة بالفصل فيه باعتماده دفاعا في الموضوع المطروح على المحكمة - وانه اذا كانت المحكمة قد انتهت الى انها لا تستطيع الفصل في جديّة النزاع بشأن انتهاء اثر الاتفاق سالف الذكر فكان عليها ان توقف الفصل في الدعوى حتى يفصل نهائيا في امر

المبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء اقضى بهذا الحق اخيرا للمستأنف او تأيد القضاء به للمستأنف عليه بالحكم الصادر بتأييد الحكم المستأنف مادام ان الحكم الصادر بالتأييد هو في الواقع وبمقتضى المادة الثالثة المشار اليها بمثابة حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف فمتى كان الثابت - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - ان المطعون عليه استأنف الحكم الصادر بفرز وتجنيد حصة بعض شركائه في الارض الشائعة بينهم وقضى برفض استئنافه وتأييد الحكم المستأنف مع الزامه بمصاريف استئنافه وان قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة على الدعوى الاستئنافية على اساس قيمة ما قضى به ابتدائيا باعتبار ان الحكم الصادر بالتأييد هو قضاء جديد بنفس الحق موضوع الاستئناف وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى قائمة الرسوم تأسيسا على ان المستأنف (المطعون عليه) لا يلزم من الرسوم باكثر مما دفعه فعلا وانه لا تستحق تسوية رسوم جديدة الا في حالة الحكم له بطلباته كلها او بعضها فان الحكم فيما انتهى اليه في قضاؤه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتاويله ولا يغير من ذلك مآذبه اليه الحكم المطعون فيه وما قال به المطعون عليه من ان حكم محكمة الدرجة الاولى قد ألزم خصومه المصروفات ولم يلزمه هو بشئ منها ذلك ان الرسوم موضوع المعارضة ليست رسوم الدعوى الابتدائية بل هي الرسوم المستحقة على القضية الاستئنافية التى ألزم المطعون عليه فيها بمصاريف استئنافه . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه

الفضية رقم ١٥٤ سنة ١٣٣٢ ورئاسة عضوية السادة الاساتذة محمد نوز جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على واحد قوشه ومحمد مشولى عثمان المستشارين

٣٧٧

١٣ يونيه سنة ١٩٥٧

دع . دواع . دعوى . ولها . . . تقرير المحكمة في

النزاع الحالي لا تستطيع أن تتعرض لقيمته ومدى احترام كل من الطرفين له ، ثم انتهى الحكم الى تأييد الحكم المستأنف فيما انتهى اليه من أعمال ما تضمنه اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ فى خصوص تحديد اجرة الاطيان التى تطالب الطاعنة بريهما - وهذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون لان المحكمة اذ لم تفصل فى النزاع الذى أثير أمامها حول بقاء اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ أو انتهاء اثره فى خصوص تحديد اجرة الاطيان المطالب بريهما تكون قد تخلت عن الفصل فى عنصر جوهرى من عناصر النزاع المطروح عليها ولو انها فعلت لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فكان من التعيين عليها أن تقسول كلمتها فيه أو أن توقف السير فى الدعوى حتى يفصل فى النزاع الذى أثير حول ذلك الاتفاق فى الدعوى التى أقامتها الطاعنة مطالبة فيها بتنفيذه على ما أورده الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص ولان المحكمة وقد قررت أن النزاع فى خصوص ذلك الاتفاق وقيامه أو انتهاء اثره نزاع جوهرى على ما سلف بيانه تكون قد أخطأت اذ عادت فأعملت ما تضمنه الاتفاق المذكور - لما كان ذلك فانه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن »

القضية رقم ١٩٨ سنة ٢٣٢ رئاسة وعصوية السادة الاساقفة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عثمان وابراهيم عثمان يوسف المستشارين

٢٧٣

١٣ يوتيه سنة ١٩٥٧

١ - عرض وايداع - وفاة - بيع - من البيع - شيك - قيام للشترى حال الكوافقة بايداع شيك لمر البائع - اعتبار ذلك وفاة بالتمن ميرتا لامة الشترى - خطأ - المادتان ٧٨٦ و ٧٩٢ مرافعات

ب - تسجيل - بيع - تراهم الشترين - دعوى - دعوى صحة التعاقد - تسجيل للشترى لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى الرفوعة من شتر اخر لادان الاطيان - الحكم بشطب تسجيل العقد قبل التأسيس لعل على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم بصحة التعاقد - خطأ

هذا النزاع ، أما بنسأ الحكم على الاتفاق المتنازع عليه فمضاده أن ذلك الاتفاق خال من النزاع وهو ما يتعارض مع ما قرره الحكم من أن النزاع بشأنه نزاع جدى . « وحيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد : « أن السبب الاول من أسباب الاستئناف استناد الحكم الى الاتفاق المؤرخ ١٠ يناير سنة ٣٦ مع أن هذا الاتفاق موقوف باسترداد الاطيان من الشركة المقارية خالية من الديون ، وتقرر المستأنفة أن هذا الاسترداد تم بالفعل فيسقط الاتفاق ويكون من حقها المطالبة بالربع الحقيقى للاطيان . وتدل على انتهاء الاتفاق أولا بأن المستأنف ضدها قد استأجرت منها ذات الاطيان المطالب بريهما عام ١٩٤٤ . ثانيا - وانها تدفع الأيجار الى أبناء المستأنفة مقابل انتفاعها بالربع على أساس غير الأساس الذى قام عليه الاتفاق . ثالثا - وأن الإيصال المأخوذ على المستأنفة باستلامها ٦٧ جنيهها باقى الأيجار المستحق لها عن ايجار سنة ١٩٤٦ . رابعا - أن المستأنف ضدها وقعت بصفتها وصية على القصر على محضر الجرد الذى يتضمن اضافة الاطيان المذكورة الى ملكيتهم - ومن حيث أن المستأنف ضدها تنازع فى صحة ما تدعيه المستأنفة عن انتهاء أجل الاتفاق يرجوع الاطيان الى وروثة عبه المنعم جادالرب وتقرر أن الاطيان المذكورة لازالت مرهونة للشركة المقارية ولم يتم تظهيرها من الرهون وهذا هو الشرط الاساسى الذى التزم به المرحوم أحمد جادالرب وبالتالي يكون الاتفاق قائما وتدل على ذلك بما كان من المستأنفة حين أقامت دعوى تطالب فيها بتنفيذ ما تضمنه الاتفاق . ومن حيث أنه مع وجود هذا النزاع الجوهرى بين الفريقين على قيام الاتفاق أو انتهاء مفعوله تكون الدعوى للمطالبة بربع على أساس سقوطه على غير أساس ويتمتع على المستأنفة الطعن فى الاقرار بانتفاء الفرض منه وتقديم الدليل على ذلك » ثم استطرد الحكم فأورد أن النزاع فى أمر الاتفاق المذكور « محله دعوى مستقلة ببطان هذا الاتفاق ، والمحكمة فى

٣ - متى تبين أن ما ذهب إليه الحكم في صدد عقد الوعد بالبيع موضوع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لتصوص ذلك العقد استندت عليه المحكمة من وجهته ومقصود عقديه من الفاظه وعباراته وما قاله من ظروف ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى نتيجة سائفة عقلاً تؤدي إليها مقدماتها فإن ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها

٤ - متى استخلص الحكم أن إرادة المتعاقدين لم تتفق على فسح عقد الوعد بالبيع وكان استخلاصه لهذه النتيجة بناء على ما استنبأته المحكمة من الوقائع الدعوى فإن طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل عن اتمام الصفقة وأنه لم يكن ثمة مانع بعد ذلك من أن يبيع إلى آخر إذا أنه اعتبر العقد مفسوخاً - هذا الطعن لا يخرج عن كونه مجادلة في تقدير موضوعي سائفة لمحكمة الموضوع وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض .

٥ - متى تبين أن الحكم جرى في أسبابه على أن الاطيان المتنازع عليها محددة مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع في حين أنها وصفت في عريضة الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد بأنها شائعة في اطيان أخرى وأغل الحكم التحقت عن هذا الخلاف ولم تبحث المحكمة في حقيقة الاطيان وما إذا كانت محددة أو شائعة مع غيرها فإن هذا الإغفال يشوب الحكم بقصور يبطله

المحكمة

• • • حيث أن كلا الطرفين أقيم على أربعة أسباب اتفق السبب الثالث في كل منهما في النعمى على الحكم المطعون فيه خطأ في تكييف عقد الوعد بالبيع المؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ والمحضر بين كل من ميشيل جيورجي قسطنطيني وشفيق حنين - الطاعنين - في الطعن الثاني ٢٤٧ سنة ٢٣ ق - من جهة أخرى ويقول الطاعنون في بيان ذلك أن الخلاف قام بين الواعدين بالبيع وبينها على ماهية عقد الوعد بالبيع فبينما يقول الواعد أن عبارات هذا العقد ونصوصه تدل على أنه اتفاق بدلي يحق لهما

ج - بيع - الوعد بالبيع - عقد - تفسيره - محكمة الموضوع - سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقد - مثال عن عقد الوعد بالبيع .

د - فسح - بيع - الوعد بالبيع - عقد - نقض - أسباب موضوعية - محكمة الموضوع - استخلاص المحكمة عدم اتفاق إرادة الطرفين على فسح عقد الوعد بالبيع بناء على ما استنبأته من وقائع الدعوى - طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل عن اتمام الصفقة فاعتبر هو العقد مفسوخاً - جدل في تقدير موضوعي .

هـ - حكم - تسيب محبب - بيع - الوعد بالبيع - شيوع - الغلغلة المحكمة البحث في حقيقة الاطيان للبيعة وما إذا كانت مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع أو شائعة مع غيرها على ما جاء بعريضة الدعوى المرفوعة بصحة العقد ونفاذه وأغل الحكم التحقت عن هذا الخلاف في الحكم - قصور .

المبادئ القانونية

١ - مفاد نصوص المادتين ٧٨٦ و ٧٩٢ من قانون المرافعات أنه إذا كان الدين الثابت في ذمة الدين مبلغاً من المال وأراد أن يبري، فتمت من هذا الدين بعرضه على دائته حال المرافعة فإنه يجب أن يكون هذا العرض نقوداً دون غيرها . فلذا كان المشتري قد أودع حال المرافعة شيكاً لأمر البائع واعتبر الحكم هذا الإيداع وفاء بالثمن مبرراً لزمة المشتري من الدين فإنه يكون قدخالف للقانون ، ذلك لأن الشيك وإن كان يعتبر أداة وفاء إلا أن الالتزام المترتب في ذمة الساحب لا ينقضي بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للمستفيد .

٢ - القضاء بشطب تسجيل المشتري لعقده قبل التأشير على هامش صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة تعاقد آخر صادر عن ذات الاطيان المبيعة والسجلة في تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المعكوم بشطبه هو قضاء سابق لاوانه وفيه مخالفة للقانون حتى لو قضى للمشتري الآخر بصحة ونفاذ التعاقد ، ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك فعلا على هامش صحيفة تلك الدعوى وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أي حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

ذلك في بحر سنتين من تاريخ هذا الاتفاق على أن يكون ثمن القسدان الواحد ١٦٠ج أما بعد السنتين المذكورتين فلا يكون للطرف الثاني الحق في طلب شراء هذه الاطيان وفي حالة امتناع الاول عن البيع للطرف الثاني بالثمن المذكور في بحر المدة المعينة أو في حالة بيع الطرف الاول لهذه الاطيان للغير في بحر المدة المذكورة فيكون الطرف الاول ملزماً بدفع مبلغ ٨٠٠ج للطرف الثاني بصفة تعويض ، وحيث انه ظاهر من عبارات العقد المتقدم أن الفقرة الاولى تتضمن التزاماً بالوعد بالبيع من جانب واحد ارتبط به المشتانف عليهما الاولان قبل المستانفة أن يبيعا لها العشرين فدانا ٠٠ اذا طلبت منهما الشراء في خلال سنتين من تاريخ العقد ، أما الفقرة الثانية فتتضمن احوال مخالفة هذا التعهد وحكم الجزاء على هذه المخالفة بعبارات تدل على أن مبلغ ال ٨٠٠ج التي يكون الطرف الاول ملزماً بدفعها هي شرط جزائي للاخلال بالتعهد بدليل وصفها بأنها تعويض ٠٠ وهي بوصف كونها تعويضاً لا تحول دون تمسك المتعهد لها بنفاذ التعهد عينا وجبرا مادام ذلك ممكناً طبقاً للقواعد العامة وهي بهذا الوصف لا يمكن أن تكون بدلياً عن الالتزام لان سياق العبارة لا يدل على هذا البديل بل هو يتنافى مع هذه الفكرة بوصف المبلغ تعويضاً ٠٠ ٠٠ ٠٠ فضلاً عن أن دفع هذا المبلغ صيغ بصيغة الالتزام فيكون الطرف الاول ملزماً بدفع مبلغ ال ٨٠٠ج أي أن من حق المتعهد لها مطالبتها بهذا المبلغ وليس من حقها أن يعرضها ، والا لتغيرت العبارة الى ما يدل على أنه يجوز لهما دفع هذا المبلغ اما وبعبارة العقد لا تفيد الاباحة والجواز مع وصف المبلغ بالتعويض فان المدلول الظاهر للعقد ينصرف الى انه المقصود وهو وضع شرط جزائي بتعويض متفق عليه حالة الاخلال بالوعد بالبيع ولا يمكن الخروج عن هذا المعنى الى غيره بغير الفاظ تدل على الالتزام البديل المزعوم ، ثم أخذ الحكم بعد ذلك في تأكيد هذا المعنى وان المتعاقدين لم يقصدوا أي معنى آخر وأخذ يعدد المبررات التي استند اليها في تفسير

بمقتضاه أن يختاراً بين البيع لها أو البيع لغيرها على أن يقوم في هذه الحالة الاخيرة بدفع التعويض المنصوص عليه في العقد ومقداره ثمانمائة جنيهه اذا توافرت لها شروط استحقاقه بينما يقول الواعدان بذلك اذا بالمطعون عليهما تنكر عليهما فهذا وتقول ان العقد لا يتضمن غير التزامهما ببيع الاطيان موضوع التعاقد اذا ما أظهرت لهما رغبتهما في شرائها في خلال المدة المتفق عليها بينهما وبينهما وأن التعويض المنصوص عليه في العقد هو شرط جزائي يلتزمان بدفعه لها جزء اخلاهما بما التزمنا به وهو لا يحول دون حقها في المطالبة بتنفيذ ذلك الالتزام ، وقد أخذ الحكم المطعون فيه بقولها هذا ووجه الخطأ في ذلك أن صياغة العقد يفهم منها بغير شك أن استحقاق المطعون عليها لمبلغ الثمانماية جنيهه منوط بتحقيق أحد امرين هما سواسية في الحكم والنتيجة اولهما أن يمتنع الواعدان عن البيع للموعد لها بعد ابداء رغبتهما في الشراء ، والاخر أن يبيعا لغيرهما وقد اختارا البيع لفايز عبد المسيح الطاعن في الطعن الاول - وبذلك أصبح تنفيذ الوعد بالبيع لها مستحيلاً لان المشتري قد تملك ما اشتراه فلا يبقى لها بعد ذلك الا المطالبة بالمبلغ المتفق عليه ان ثبت حقها في ذلك ، ويستطرد الطاعنون من ذلك الى القول ان للواعد بالبيع أن يفسخ التزامه ويجعله مستحيل التنفيذ على خطره وتحت مسئوليته في مقابل تضمين الموعد له ، ومن ثم يكون قول الحكم المطعون فيه ان العقد قد تضمن التزاماً مقروناً بشرط جزائي وانه ليس التزاماً بدلياً يتطوّل على خطأ في تكييف ذلك العقد .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه في هذا الصدد على قوله « وحيث أن الالتزام الذي ارتبط به المشتانف عليهما الاولان في عقد ٥ من مارس سنة ١٩٤٤ بالوعد بالبيع للمستانفة قد صيغت عبارته كما يأتي : يتعهد الطرف الاول ميشيل وشفيق بأن يبيع للطرف الثاني العشرين فدانا المحددة بالحدود المذكورة آنفها اذا طلب الطرف الثاني

من الحقوق العينية التي عليها وانه لم يكن ثمة مانع بعد ذلك من أن يبيعا الاطيان الى فائز عبد المسيح اذ انهما اعتبرا العقد مفسوخا ، استبعد الحكم هذا الدفوع بقوله ان سكوت الموعد لها بالبيع من ٥ مارس سنة ١٩٤٤ حتى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ تاريخ رفع الدعوى وقموها عن دفع الثمن طوال هذه المدة ليس في ذاته دليلا على عدولها ولا على التماسك وأغفل المتحدث عن باقى دفاعهما كما التفت عن مستنداتها التي قدمها تدعيما لهذا الدفوع وللتدليل على أن الماطون عليها لم تكن محقة في حبس الثمن واقتصر الحكم على القول ان سكوت الماطون عليها لا يدل على عدولها بل يدل على انها كانت تترصص للمطالبة بالحق ، وأخيرا رفضت المحكمة الاستجابة الى طلبهما السماح لهما بتقديم شهادة تدل على قيامهما بتطهير الاطيان من الحقوق العينية ليصل بذلك الى اسقاط حجتها التي تحتج بها تبريرا لعدم دفعها الثمن واقتصرت المحكمة في الرد على هذا الطلب بأنه غير مجد وفي ذلك كله من القصور ومخالفة القانون ما فيه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الماطون فيه انه اقام قضاءه في صدد ذلك على قوله « وحيث ان تقصير المستأنفة (الماطون عليها الاولى) في أداء الثمن واضح الا أن هذا التقصير من جانبها لم يكن يبيح للمستأنف عليهما الواعدين بالبيع الانفراد بفسخ عقد البيع من جانبهما والتصرف في الاطيان المباعة لها ببيعها للمستأنف عليه الثالث بناء على هذا الفسخ الانفرادى وبغير الحصول على حكم بذلك من القضاء لان فسخ العقد من جانب واحد عند حصول تقصير من الجانب الآخر لا يصح أن يتم الا اذا كان مشروطا بنص صريح في العقد باعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه ومادام لا يوجد مثل هذا الشرط في العقد فلا يصح وقوع الفسخ الا بحكم وكان يتعين على المستأنف عليهما الاولين أن يلجأ في ذلك الى القضاء وكان يحق للمستأنفة في حالة اتخاذها هذا الاجراء أن تتقى الفسخ بدفع الثمن .. وحيث ان الذي حصل في هذه الدعوى هو

عقد الاتفاق على هذا الوجه فقال : « ان الظروف التي تم فيها التعاقد تؤكد هذا المعنى وتدل على أن قصد المتعاقدين انصرف الى تحقيق رد الاطيان الراسى مزادها على المستأنف عليهما الاولين الى المستأنفة وهي زوجة احد ورثة المدين المنزوعة ملكيته وهو الهدف الذي ترمى اليه المستأنفة من وراء الحصول على تمهدهما بالبيع لها ٥٠ الامر الذي يدل على أن هذا الالتزام مقصود لذاته ولا ترضى عنه بديلا من النقود اذ لم يكن الامر مضاربة ولا اتجارا ببيع وشراء الاطيان بل سعيا حثيثا لانقاذ اطيان أسرة زوجها المنزوع ملكيتها ويحقق هذا القصد الاقرار المأخوذ على المستأنف عليهما الثالث - مشتري الاطيان - شقيق المستأنفة في يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٤١ أى في صبيحة اليوم التالي لمرس المزاد عليه وعلى المستأنف عليهما الاولين يتعهد فيه ببيع القدر الذي رسا مزاده عليه الى ورثة الارحوم حنا عبد المسيح بنفس الثمن الراسى به المزاد عليه . »

« وحيث انه يبين من ذلك أن ما ذهب اليه الحكم الماطون فيه في صدد العقد موضوع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيريا لنصوص ذلك العقد استدللت عليه المحكمة من وجهته ومقصود عقديه من الفاظه وعباراته وما قارنه من ظروف ثم انتهت المحكمة من ذلك الى النتيجة التي انتهت اليها وهي نتيجة سائفة عقلا تؤدى اليها مقدماتها مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لهذه المحكمة عليها مما يتعين معه رفض هذا الوجه من أوجه الطعن . »

« وحيث أن الطاعنين يتعنون على الحكم الماطون فيه بالسببين الرابع من الطعن الاول والثاني من الطعن الثاني قصورا في التمييز وخطا في الاستدلال ومخالفة للقانون ، من وجهين حاصل اولهما أنه على الرغم من اعتراف الحكم بتقصير الماطون عليهما في دفع الثمن فانه قد استبعد دفاع الواعدين بالبيع المتضمن أن الموعد لها كانت قد عدلت عن اتمام الصفقة وانها لم تكن محقة في حبس ثمن الاطيان عنهما اذ كانا قد طهراما

عليها صحيفة دعواها بصحة التعاقد ، ووجه الخطأ في ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكفي فيه مجرد الحكم بصحة ونفاذ عقد المعلوم عليها أو تسجيل صحيفة دعواها قبل أن يسجل هو عقد شرائه .

« وحيث أن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك على هامش صحيفة الدعوى المسجلة في تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المحكوم بشطبه بصحة التعاقد أي حجة بالنسبة لتسجيل العقد فالقضاء بشطب تسجيل الطاعن لعقده قبل حصول هذا التأشير فعلا هو قضاء سابق لاوانه وفيه مخالفة للقانون حتى لو قضى للمطعون عليها بصحة ونفاذ التعاقد .

« وحيث أن الطاعنين ينعن على الحكم كذلك بالسبب الثاني من الطعن الاول والسبب الرابع من الطعن الثاني انه قد شابه ما يبطله إذ تناقضت أسبابه مع منطوقه ويقولون في بيان ذلك ان الاطيان موضوع النزاع محددة مفرزة وقد تحلت عنها الحكم باعتبارها كذلك ولكنه أشار إليها في المنطوق بأن أحوال وصفها على ما وصفت به في صحيفة الدعوى وهي موصوفة في تلك الصحيفة بأنها عشرون فدانا شائعة في ثلاثة وثلاثين فدانا ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويبطله .

« وحيث ان هذا الذي يعيبه الطاعنون على الحكم صحيح إذ يبين من الاطلاع عليه انه جرى في أسبابه على أن العشرين فدانا المتنازع عليها بين الطاعنين والمطعون عليها محددة مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع في حين أنها وصفت في عريضة الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد بأنها شائعة في اطيان أخرى وقد أغفل الحكم التحدث عن هذا الخلاف ولم تبحت المحكمة في حقيقة الاطيان وما إذا كانت محددة أو شائعة مع غيرها وهذا الاغفال يشوب الحكم بقصور يبطله ويوجب نقضه

أن المستأنف عليهما الاولين لم يطلبيا استصدار حكم فسخ التعاقد قبل اقدمهما على البيع للمستأنف عليه الثالث وقالوا في تحليل هذا التصرف ان سكوت المستأنفة أكثر من سنتين ونصف من وقت ابداء رغبتهما دون دفع الثمن دليل على عدم جدية رغبتهما في الشراء وعلى عدولها عنه . وحيث انه وان كان من الجائز أن يقع التفاسخ عن طريق الاتفاق الضمني بين المتعاقدين إلا أن ذلك لا بد أن يظهر جليسا من وقائع الدعوى وظروفها بحيث يتضح منها ارادة المتعاقدين في الفسخ . . . إلا أن واقعات هذه الدعوى لا تدل على توافق الطرفين على التفاسخ أما مجرد السكوت فلا يكفي للإبانة عن هذا القصد . . . ثم أخذ الحكم بعد ذلك في تعداد القرائن التي استخلص منها هذه النتيجة ، ويتضح من ذلك أن الحكم قد استخلص أن ارادة المتعاقدين لم تتفق على الفسخ وكان استخلاصه لهذه النتيجة بناء على ما استنبأته المحكمة من واقعات الدعوى وطعن الطاعنين بعد لا يخرج عن كونه مجادلة في تقدير موضوعي سائغ لحكمة الموضوع وهو لا يقبل أمام هذه المحكمة ، هذا إلى أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بعد بتعقب دفاع الخصوم في كل ما يدلون به من حجج أو مستندات والرد على كل منها استقلالا وحسبها أنها أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمله ويستقيم بها قضاؤها إذ يكون في ذلك الرد الضمني على ما لم ترد به استقلالا على كل حجة أو دليل ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذين السببين في غير محله منعينا رفضه كذلك .

« وحيث ان حاصل السبب الاول من الطعن الاول هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بشطب تسجيل الطاعن عقد شرائه للاطيان موضوع النزاع استنادا الى قوله ان هذا الشراء لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ تعاقد المطعون عليها مع البائعين له لأن الحكم الصادر لهما بصحة ونفاذ تعاقدهما يكون حجة على الطاعن إذ انه لم يسجل عقده الا بعد أن سجلت المطعون

وتسلم النقود المعروضة عند عرضها لكتاب الجلسة لايداعها خزينة المحكمة ويذكر في محضر الايداع ما أثبت في محضر الجلسة ، ومقاد هذه التصيصوص انه اذا كان الدين الثابت في ذمة المدين مبلغا من المال وأراد أن يبري ذمته من هذا الدين بعرضه على دائته حال المرافعة فانه يجب أن يكون هذا العرض نقودا دون غيرها ، ومن ثم يكون الحكم قد خالف القضاة ان اعتبر ايداع المظنون عليها للشيك ايداعا ميرثا لذهبتها ذلك لان الشيك وان كان يعتبر أداة وفاء لا أن الالتزام المترقب في ذمة الساحب لا ينقضي بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للمستفيد .

القضيتين رقبا ٢٤٦ و ٢٤٧ سنة ٢٢٢ وثاامنة وعشوية السادة الاساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة ومحمد متول عتم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين

٣٧٤

١٣ يونيو سنة ١٩٥٧

وقف . عرف . شرط الوافق . انتهاء الحكم في تفسيره تفسيراً سابقاً يؤدي اليه مجموع مجسراته ولا مخالفة فيه للفرض الوافق . لا خطأ .

المبدأ القانوني

المقرر شرعا أن كلام الواقفين يجب أن يفهم في ضوء العرف السائد خاصة كان هذا العرف أو عاما وأن عباراتهم يجب أن تحل على المعنى الذي ترشد القرينة أو العرف إلى أنهم أرادوه والمراد بكلام الواقف مجموع كلامه في كتاب وقفه بحيث لا ينظر إلى كلمة أو عبارة بعينها بل إلى مجموع الكلام كوحدة كاملة ويعمل بما يظهر أنه أرادوه وأن أدى ذلك إلى إلغاء بعض الكلمات أو العبارات التي يتبين أنه لم يرد مدلولها كتعطيل عموم النص أو إطلاقه متى ظهر أنه غير مراد ولا عبارة في سبيل ذلك بأن يوافق الكلام لغة العرب أو لغة الشارع وهو ما قرره المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ . فانما كان الحكم قد انتهى في تفسيره لشرط الواقف تفسيراً سابقاً يؤدي

• وحيث ان الطاعنين في الطعن الثاني - الواعدين بالبيع يأخذان على الحكم كذلك مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه اذ أقام قضاءه على أن المظنون عليها الاولى قد أوفت بالتزامها بدفع الثمن اذ أودعت بجلطة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ شيكا مسحوبا لامر ميشيل جورجى قسطندى - أحد الواعدين بالبيع بمبلغ ٣٢٠٠ وبهذا الوفاء تكون محقة في طلب الحكم بصحة ونفاذ التعاقد ووجه الخطأ في ذلك هو أن المدين بمبلغ من ائال لا تبرأ ذمته من الدين بعرض شيك بقيمته بل يوجب القانون أن يكون العرض نقودا ، وقد خالف الحكم القانون من ناحية أخرى وهي اعتداده بشيك محرر لاسم أحد الدائنين دون الدائن الآخر شفيق حنين ، وفضلا عن هذا وذاك فان ذلك الشيك لاقيمة له من ناحية القانون التجارى اذ كان قد مضى عليه عند عرضه مدة تربو على سنتين

• وحيث أن الحكم أقام قضاءه في صدور ما ينهائ الطاعنان بهذا السبب على قوله • وحيث انه وقد تبين ان الاتفاق الذى انعقد بين المستأنفة والمستأنف عليهما الاول والثاني ببيع العشرين فدانا لم يفسخ رضاه ولا قضاء فانه يكون قائما قانونا ويجوز للمستأنفة أن تطلب بهذه الدعوى الحكم بصحته ونفاذه وقد وقت أخيرا بدفع الثمن بشيك لامر المستأنف عليه الاول على بنك مصر فرع ملوى بمبلغ ٣٢٠٠ جنيته مؤرخ ٩ ابريل سنة ١٩٥١ وأودع ملف الدعوى بجلطة ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ وقيمتها هي من حق المستأنف عليهما الاولين بنسبة حصه كل منهما في البيع ، • ومقتضى هذا الذى قال به الحكم وأقام قضاءه عليه انه اعتبر ايداع الشيك وفاء بالثمن ميرثا لثمة المظنون عليها من الدين وفى ذلك مخالفة للقانون اذ تنص المادة ٧٨٦ من قانون المرافعات على أن للمدين اذا أراد تبرئة ذمته مما هو مقر به نقدا كان أو غيره أن يعرضه فعليا على دائته على يد محضر ، ثم نصت المادة ٧٩٢ على أنه • يجوز العرض الفعلى حال المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى اذا كان من يوجه اليه العرض حاضرا

أعماله وأنه اذا سلم بأن كلام الواقف دائر بين استحقاق الطاعنين وعدم استحقاقهما فإنه يجب اعتبارهما مستحقين لأنه اذا دار الكلام بين الاعطاء والحرمان قدم الاعطاء على الحرمان ، واذا سلم بأن كلمة الاناث في قول الواقف (فاذا انقرضوا الاناث عن آخرين فلا حق لفروعهن عامة) تشمل الاناث الموقوف عليهم بالاسم وغيرهن فإن هذه العبارة حجة للطاعنين في استحقاقها لأن غاية ما تدل عليه بطريق العبارة هو أن لا حق لفرع الاناث في ريع الوقف اذا انقرضوا جميعا عن بكرة أبيهم وتدل بطريق مفهوم الشرط أن الاناث اذا لم ينقرضن عن آخرين فإن فروعهن تستحق ، وإن زينب بنت عبد الرحمن الموقوف عليه بالاسم هي على قيد الحياة ومستحقة في الوقف وكذلك صادقة بنت عبد الرحمن باعتراف الوزارة وتصرف لها نصيبها عن والدها عبد الرحمن ولا محل للقول بأنه كيف يسوغ حرمان ولد البنت الصلبية للواقف والموقوف عليها بالاسم ويكون ولد بنت ابن الواقف مستحقا ، ذلك أنه قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ كان للواقف أن يقف كل أملاكه على بعض أولاده بل كان له أن يحرم كل أولاده ويقف أملاكه على أجنبي .

« ومن حيث أن هذا النعي مردود بأنه لا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه من بعده على أولاده أحمد وعثمان وسيد وحسين وحسين وعبد الرحمن وهانم وظاظه وعلى عبد الرحيم ابن ابنه أحمد المتوفى قبله وعلى فكرى ومحمد وشقيقة أولاد ابنه محمود المتوفى قبله وعلى توفيق وبمبة ولدى ابنه محمد المتوفى قبله وعلى عديلة ابنة فارس المتوفى قبله وعلى ابن المعتوق وذكر في كتاب وقفه أن من مات من الذكور من الموقوف عليهم يكون نصيبه من بعده لفرعه بحكم الفريضة الشرعية ، فاذا انقرضت الاناث عن آخرين فلا حق لفروعهن في ريع الوقف المذكور وإن تمخضت أولاده لصلبه ذكورا فهو على عدد الرموس فاذا انقرضوا جميعا فيرجع نصيبهم لأخواتهم الاناث وللأقرب من عصبتهم دون

إليه مجمع عباراته ولا مغالفة فيه لفرض الواقف فإن النعي في خصوصه يكون في غير محله .

المحكمة

« ٠٠ من حيث أن الطاعنين بنينا طعنهما على سبب واحد هو الخطأ في تفسير شرط الواقف في كتاب وقفه القائل : (فاذا انقرضت الاناث عن آخرين فلا حق لفروعهن في ريع الوقف) وتطبيقه على الطاعنين مع أن الشرط الواجب التطبيق هو قول الواقف : (ومن مات من الذكور من الموقوف عليهم يكون نصيبه بعده لفرعه) وقال الطاعنان تبسنا لذلك أن الواقف وقف وقفه من بعده على فريقيين بالاسم وهما فريق الذكور وفريق الاناث وجعل لكل واحد من الفريقين نصيب معين من الاطيان والنخيل ثم بين بعد ذلك مباشرة حكم نصيب كل واحد من الفريقين اذا مات ، فابتدأ ببيان نصيب الذكور فقال أن من مات منهم يكون نصيبه من بعده لفرعه بحكم الفريضة الشرعية وهذا النص يدل دلالة قاطعة على استحقاق كل ذرية الذكر الموقوف عليه بالاسم ذكورا واناثا لا فرق بين ولد الذكر وولد الانثى ولا فرق بين ولد الظاهر وولد البطن ، ومن بين المذكور الموقوف عليهم بالاسم عبد الرحمن ابن الواقف فقد جعل له والده ٣٥ فدانا و ٤٧ نخلة والطاعنان من ذريته اذ هما من أولاد أمينة بنت عبد الرحمن المذكور فيمقتضى النص المذكور يستحقان حتما في نصيب جدهما عبد الرحمن بموته وبموت والدتهما اذ أن كل حصة من الحصص وقف مرتب الطبقات لأن الواقف قال بعد ذلك طبقة بعد طبقة فاستحقاق الطاعنين ثابت بيقين الشرط المذكور وأن من القواعد الشرعية أن ما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله ، ولا كان مشروط الواقف كنص الشارع فوجب على المحكمة تطبيق الشرط المذكور وليس قول الواقف بعد ذلك (فاذا انقرضت الاناث عن آخرين فلا حق لفرعتهم في ريع الوقف) ليس هذا القول ناسخا للشرط الأول وعلى ذلك يجب

أولادهن أيضا - طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل - ولما كان الطاعنان هما ولدا أمانة بنت عبد الرحمن ابن الواقف والمذكور بكتاب الوقف . ولما كان النزاع قائما بين طرفي الخصومة على استحقاق الطاعنين ولدى ابنة ابن الواقف ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اذا ألغى الحكم المستأنف ورفض دعوى انطاعنين قد أقامه على « أن الواقف وقف وقفه على أشخاص معينة بالاسم في كتاب الوقف وبيان ما يؤول اليه نصيب كل واحد منهم بعد وفاته ذكرا كان أو أنثى » فقال عن الذكور « ومن مات من الذكور الموقوف عليهم فنصيبه لفرعه » وقال عن الإناث « فاذا انقضضت الإناث عن آخرهن فلا حق لفروعهن في ريع الوقف المذكور بل يرجع نصيبهن للقریب من أولاد الواقف المذكور » فالتجاء الواقف الى العيساتين المذكورتين بالنسبة لأولاده الذكور والإناث يدل على أنه يريد التفرقة بينهما في الاستحقاق لا محالة وهذه العبارات السابقة تقضي باعطاء أولاد الذكور دون أولاد الإناث من الموقوف عليهم المذكورين بالاسم في كتاب الوقف فالواقف في كتاب الوقف أعطى الذكور والإناث من أولاده الموجودين حال حياته كما أعطى بنات أولاده الموجودات حال حياته واللاتي توفي أبائهن قبل وفاته وقصر الاستحقاق بعد ذلك على أولاد الذكور فقط مساواة كانوا ذكورا أو إناثا ، ثم نص على أنه في حالة انقراض الإناث فلا حق لفروعهن في ريع الوقف ، والمذعن وهما ليسا من أولاد الذكور لا استحقاق لهما في هذا الوقف طبقا لشرط الواقف ، ثم تناول الحكم المطعون فيه الرد على ما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة بأن « نص الواقف صريح كما سبق في عدم اعطاء نصيب الإناث لفروعهن إذ أن الواقف بعد أن بين مال نصيب من يموت من الذكور أتى بالنص الآتي وهو : (فاذا انقرضت الإناث عن آخرهن فلا حق لفروعهن بل يرجع نصيبهن للقریب من أولاد الواقف الذكور) وأتى بعد هذه العبارة بجملة (فان تمخض أولاده لصلبه ذكورا فهو

على عدد الروس) وفي هذه العبارة لا يعطى شيء من استحقاقهن لفروعهن بل يرجع لأولاده الذكور ويقسم على عدد رؤوسهم بالتساوي ولم يجعل الواقف للإناث شيئا الا بعد انقراض الذكور ، وقد نص الواقف على ذلك صراحة في قوله (فاذا انقرضوا جميعا - أي الذكور - فيرجع نصيبهم لأخواتهم الإناث وعن المعينات بالاسم - الموقوف عليهن في كتاب الوقف ثم للأقرب فالأقرب من عصيته دون أولادهن أيضا ، وهذا حرمان صريح لأولاده البنات ، ففروع الإناث لا يستحقون شيئا في هذا الوقف وزاد الحكم بأن من المستبعد أن يحرم الواقف أولاد ابنته ويعطى أولاد بنات أولاده وإن نزلن مع أن أولاد بنته أقرب اليه منهم » . ولما كان المقرر شرعا أن كلام الواقفين يجب أن يفهم في ضوء العرف لسائله خاصا كان هذا العرف أو عاما وإن عباراتهم يجب أن تحمل على المعنى الذي ترشد القرينة أو العرف الى أنهم أرادوه ، والمراد بكلام الواقف مجموع كلامه في كتاب وقفه حيث لا ينظر الى كلمة أو عبارة بعينها بل الى مجموع الكلام كوحدة كاملة ويعمل بما يظهر أنه أرادوه وإن أدى ذلك الى بعض الكلمات أو العبارات التي يتبين أنه لم يرد مدلولها كتعطيل عموم النص أو إطلاقه متى ظهر أنه غير مراد ولا عبرة في سبيل ذلك بأن يوافق الكلام لغة العرب أو لغة الشارع وهو ما أقره الشارع بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فاجوب بالملادة العاشرة فيسه أن : « يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أرادوه وإن لم يوافق القواعد اللفظية » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في تفسيره لشرط الواقف تفسيراً سائفاً يؤدي اليه مجمع عباراته ولا مخالفة فيسه لفرض الواقف فإن النعي في خصوصه في غير محله ولذلك يتعين رفضه » .

الخفية رقم ٢٢ سنة ٢٦ ق احوال شخصية رئاسة وعسوبة السادة الاثانة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج .

٢ - متى تبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان مختصا بصفته صاحب شركة فكانت صفته هذه ملحوظة في كل مراحل التقاضي ولم يرد بأسباب الحكم ما يشير إلى أن المحكمة قد استبعدتها كما أنه لم يرد في منطوقه ما يشير إلى صلوره عليه بصفته الشخصية فإن مفهوم ذلك أن الحكم صدر على الطاعن بالصفة التي اختص بها مما يجيز له الطعن بهذه الصفة .

الحكمة

• حيث إن المطعون عليه دفع أولا بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد - ثانيًا بعدم جواز الطعن من شركة « صباغ وأبي الملح ببيروت » لرفعه من غير ذي صفة وقال في بيان الدفع الأول أن الطاعنين يقيمان في بيروت وأن المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه « تسلم صور الإعلان فيمسأ يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج للنيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية » وقد أجمع الفقهاء على أن الإعلان في هذه الحالة ينتج آثاره القانونية من وقت تسليم الصورة للنيابة لا من وقت توصيلها للمعلن اليه بالطرق السياسية وقد سلم المطعون عليه صور الإعلان إلى النيابة في يوم ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ فيكون آخر موعد للتقرير بالطعن هو يوم ٦ من مارس سنة ١٩٥٣ بعد إضافة ميعاد المسافة المتصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المرافعات ولكن التقرير لم يحصل إلا في ١٢/٤/١٩٥٣ • وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المضررين القضائية أن تصل إلى علم المعلن اليه علما يقينيا وذلك بإيجاب أن يكون تسليم الصورة لنفس الشخص المعلن اليه ، إلا أن الشرع رأى أن تحقق هذا العلم اليقيني قد يكون متعذرا في بعض الأحوال وأن الإصرار على توافره قد يشل حق التقاضي أو يعسررض حقوقا أخرى للضحايا - فقدر المشرع أن

٣٧٥

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - إعلان • إعلان الشخص الذي له موطن معلوم في الخارج • نقض • ميعاد الطعن • • حجز ما للمدين لدى الغير • إعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن في هذه الحالة • المادتان ١٤ و ٣٧٩ من المرافعات • ب - نقض • الصلقة في الطعن • شركة • صدور حكم على الطاعن بالصفة التي اختص بها • حقه في الطعن فيه بهذه الصفة • مثال عن اختصاصه بصفته صاحب شركة •

البادئ القانونية

١ - يتم إعلان من له محل إقامة معلوم في الخارج بأوراق المضررين بتسليم صورها للنيابة مثل إعلان صفح الدعاوى أو الطعون وينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسليم المعلن اليه لها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة • والذي يسوغ هذه القاعدة الخارجية على الأصل أن المضرر - ووساطته في الإعلان واجبة - لا ولاية له خارج البلاد وإن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة لا سبيل للمعلن عليها ولا مساسلة القائمين بها • أما إعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن طبقا للمادة ٣٧٩ من المرافعات ففناوجب المشرع - كما هو الشأن في حالة حجز ما للمدين لدى الغير - أن يكون الإعلان في هذه الحالة بتسليم الصورة للمعلن اليه شخصا أو في موطنه الأصل متى كان له موطن معلوم في الخارج وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي بالإعلان وفي الأقل العلم القننى مستبعدا بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم في هذه الحالة ، وقد افصح في الأعمال التحضيرية للمادة سائلة الذكر عما يقدره من خطر بدء مواعيد الطعن مما دعاه إلى تقرير وجوب السعي لإيصال الصورة العلنة لعلم المعلن اليه وذلك بتسليمها له شخصا أو في موطنه الأصلي وهو إيجاب لا يتأتى معه صواب متابعة الرأي القائل بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة

على وجوب توافر العلم الشخصي وفي الأقل العلم الظني مستبعدا بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة الى النيابة تقديرًا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الصورتين ، يؤكد ذلك ما ورد في الأعمال التحضيرية للمادة ٣٧٩ مرافعات - تقرير لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ - « من أن المشرع رأى أن مواعيد الطعن لا يصح أن تبدأ من تاريخ الاعلان للمحل المختار أو الى قلم الكتاب ٥٠ » نظرا لخطورة أثر الاعلان في بدء مواعيد الطعن ، وقد ينتهي الأمر اذا استبقى الحل المختار الى أن يكون اعلان الحكم في بعض الصور الى قلم الكتاب اذا لم يكن الخصم قد اتخذ محلا مختارا ، كما يضح أن تكون علاقة الخصم بالمحل المختار قد انتهت وهذا يفصح عما يقدره المشرع من خطر بدء مواعيد الطعن مما دعاء الى تقرير وجوب السعي لإبصال الصورة الملونة لعلم المعلن اليه وذلك بتسليمها له شخصيا أو في موطنه الأصلي وهو ايجاب لا يتأتى معه صواب متابعة الرأي القائل بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج ، ولما كان الثابت في خصوصية هذه الدعوى أن صورة الحكم الملون فيه اعلنت الى الطاعنين في موطنهما ببيروت في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يقدم المظنون عليه دليلا على أن الاعلان تم قبل ذلك ، ويبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن وكيل الطاعنين قرر الطعن في الحكم بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ ومن ثم يكون التقرير قد حصل في الميعاد بعد اضافة ميعاد المسافة مما يتعين معه رفض هذا الدفع .

« وحيث أن حاصل الدفع الآخر أن الطاعنين قرروا الطعن في الحكم بصفتها « صاحبي شركة صباغ وإبي النمع » ببيروت وبصفتها الشخصية في حين أن الحكم المظنون فيه لم يقض بالزام الشركة بشئ ، اذ صدر على الطاعنين بصفتها الشخصية ومن ثم فلم يكن يجوز لهما أن يطعنا فيسه بصفتها ممثلين للشركة . »

« وحيث أن هذا الدفع مردود بأنه يبين

الحرص على صيانة هذه الحقوق يسوغ الخروج على هذا الأصل والاكتفاء بالعلم الظني بل في بعض الأحيان الاكتفاء بمجرد العلم الحكمي فأباح تسليم صورة الأوراق لغير الشخص المعلن اليه اذا ذهب اليه المحضر في موطنه فلم يجدعه ووجد وكيسلا عنه أو خادما أو من عساه يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه ، كما أجاز تسليم الصورة الى الجهة الادارية في بعض الاحوال وأجاز أيضا تسليم الصورة الى النيابة العامة اذا لم يكن للمعلن اليه موطن معلوم للمعلن في مصر أو كان له موطن معلوم في الخارج ، في كل هذه الاحوال يتم الاعلان وينتج كل آثاره دون أن تسلم صورته لشخص المعلن اليه ودون أن يحفل المشرع بتحقيق علمه ، ولكل حالة من هذه الاحوال حكمتها التي سوغت الخروج على الأصل ، وهي في حالة من كان له موطن معلوم في الخارج أن المحضر ووساطته في الاعلان واجبة - لا ولاية له خارج البلاد وأن الاجراءات التي يتم بها تسليم الصورة لا سبيل للمعلن عليها ولا مسائلة للقائمين بها ، وعلى ذلك يتم اعلان من له محل إقامة معلوم في الخارج بأوراق المحضرين بتسليم صورها للنيابة مثل اعلان صحف الدعاوى أو الطعون وينتج الاعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسلم المعلن اليه لها - وهذا ما جرى به قضاء هذه المحكمة في حكمها الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٣٧ ولكن بمراجعة نصوص القانون يتضح أن المشرع رأى في بعض الاحوال وجوب أن يكون اعلان شخص له محل إقامة معلوم في الخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة فنص صراحة في المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات على أنه اذا كان المحجوز لديه مقيما خارج مصر وجب اعلان الحجز لشخصه أو في موطنه بالخارج بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه ، كما نص في المادة ٣٧٩ على أن مواعيد الطعن في الاحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك حرصا من المشرع

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة الرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقضا أو خطأ جسيما مما قصصت المادة ٣٤٩ المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

٢ - تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تظنن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به وأطرحها لغيره .

المحكمة

« .. حيث أن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالبطلان ذلك أنه خلا من بيان اسم الطاعن الثالث باعتباره مباشراً للخصومة بنفسه وذكر بدله اسم والدته السيدة مقبرة محمد خليل بصفتها وصية عليه مع أنه بلغ سن الرشد أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وقد نبه المحكمة على ذلك في المذكرتين المقدمتين من محاميه الموكل عنه فلم تلتفت إلى تعديل وتصحيح صفته ، وهذا الخطأ الجسيم هو مما يترتب عليه بطلان الحكم طبقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، فضلاً عن قصور الحكم في بيان السبب في عدم قبول المحكمة لتعديل وتصحيح اسم الطاعن الثالث وصفته .

« وحيث أن هذا النقص مردود بأن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم قد استلزم ذلك للتعريف بأشخاص وصفات من تتروى بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذا رتب هذه المادة البطلان على « النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم » فما قصصت النقص أو الخطأ الذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس

من الاطلاع على الحكم أن الطاعنين كانا مختصمين بصفتهم « صاحب شركة صباغ وأبي اللع » فكانت صفتها هذه ملحوظة في كل مراحل التقاضي ، ولم يرد بأسباب الحكم ما يشير إلى أن المحكمة قد استبعدتها كما أنه لم يرد بمنطوقه ما يشير إلى صدوره عليها بصفتها الشخصية ومفهوم ذلك أن الحكم صدر على الطاعنين بالصفة التي اختصما بها مما يجيز لهما الطعن فيه بهذه الصفة ، ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضاً . »

الغضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد علي ومحمد قزوه ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين

٣٧٦

٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - حكم - بياناته . . إجراءات التقاضي . دعوى . دفاع . قاصر . النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم . عدم اعتباره جسيماً إذا كان ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . مثال في دعوى رفعت ابتداءً على قاصر م ٣٤٩ المرافعات . ب - أثبات - الأليات بالنية . . شهادة . محكمة الموضوع . ساقطها في تقدير أقوال الشهود . خطأ في أن تأخذ ببعض أقوالهم وبأقوال شاهد دون غيره . بدون بيان السبب .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداءً ضد القاصر في شخص الوصي عليه وصدر الحكم الابتدائي ضد الوصي بهذه الصفة ورفع الاستئناف باسمه وبصفته وصياً إلى أن تقدم وكيل القاصر عنه باعتباره قد بلغ الرشد في المرحلة الأخيرة من الدعوى الاستئنافية وضمن دفاعه عنه نفس الدفاع عن باقي المدعى عليهم فإن اغفال الحكم بالإشارة إليه باعتباره مباشراً للخصومة بنفسه والاستمرار في إثبات اسم الوصي عليه لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم المذكور ولا يخل بدفاعه الذي استتمت إليه المحكمة فصلاً بواسطة وكيله الذي كان موكلاً عن باقي المدعى عليهم أيضاً . ذلك أنه متى كان

الدعوى والتي استند فيها الى وقائع رأى ثبوتها من أقوال الشهود عامة أو من أقوال شهود معينين ذكر أسمائهم وما ناقش به الحكم دفاع الطاعنين ورد عليه بأسباب سائفة ، لا كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير المطعون عليه بمخالفته الثابت في الأوراق وكان تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وكان لها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تطمئن اليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره ، فإن النمي بقصور الحكم يكون على غير أساس . « وحيث انه لا تقدم يكون الطعن في غير محله متعيينا رفضه » .

القضية رقم ٣٦٦ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد وليس الحكمة واستحق فيه السيد ومحمد عبد الواحد على واحد فلوحة ومحمد تولى علم المستشارين .

٣٧٧

٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - عمل « التحكيم في منازعاته » . إجراءات مكتب العمل . مهمته . مع اعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي . علم قيامه برفع تقرير بنتيجة سعيه وأسباب إخفائه الى رئيس لجنة التوفيق طبقاً للمادة ٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان .

ب - عمل « التحكيم في منازعاته » . حكم « بياناته ، نفس » أسباب الطعن » . دلي التكوين الحاضرين في هيئة التحكيم الواجب إتيانها في قرار الهيئة .

ج - عمل « التحكيم في منازعاته » . إجراءات صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المشار اليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان .

د - عمل « التحكيم في منازعاته » . اختصاص طلب فصل علاقة غلاء الميضية عن المرسب الاسمي للعمال . طلب منع صاحب العمل من التدخل في أعمال نقابة العمال . اختصاص هيئة التحكيم بهذين الطرفين .

هـ - عمل « التحكيم في منازعاته » . اختصاص حكم « تسبيب مريب » . طلب إعادة العمال المصوبين فصلاً تصفياً بقصد الدفاع عن مصلحة العمال المشتركة .

في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي الى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو الى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى . فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما فصلت المادة ٣٤٩ مرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . لا كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء ضد الطاعن الثالث في شخص الوصية عليه السيدة منيرة محمد خليل وصدر الحكم الابتدائي ضدها بهذه الصفة ورفع الاستئناف باسمها وبصفتها وصية عليه الى أن تقدم وكيل الطاعن الثالث بتوكيله عنه باعتباره قد بلغ الرشيد في المرحلة الأخيرة من الدعوى الاستئنافية وضمن دفاعه عنه نفس الدفاع عن الطاعنتين الأولى والثانية فان اغفال الحكم الإشارة الى الطاعن الثالث باعتباره مباشراً الخصومة بنفسه والاستمرار في إثبات اسم السيدة منيرة محمد خليل بصفتها وصية عليه لا يعتبر خطأ جسيماً يختفى به وجه الحق في التعريف بشخص الطاعن الثالث ولا يخل بدفاعه الذي استمعت اليه للمحكمة فعلاً بواسطة وكيله الذي كان موكلاً عن باقي الطاعنين أيضاً . ومن ثم فإنه لا محل للطعن على الحكم بالبطلان بهذا السبب .

« وحيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قاصر التسبيب اذ لم يبين أسماء الشهود أكتاباً ونفياً وخلصاً شهادتهم ووجه ترجيحهم لقول أحدهم على الآخر ولم يناقش ما قدمه الطاعنون من أدلة وقرائن على صحة دفاعهم من أن العقد وصية واكتفى بالإشارة الى بعض تقاضات التحقيق والى أقوال شاهد دون آخر وبعرض أقواله دون البعض الآخر » .

« وحيث أن هذا النمي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه - كما يبين من الاطلاع عليه - من بيان مفصل للأدلة والقرائن التي ارتكن إليها في قضائه بصحة العقد موضوع

تأخذ برأى المنوبين المشار إليهما أو ان رأيهما أو رأى أحدهما كان مخالفاً لقرارها فإن التمس على القرار في هذا الخصوص يكون غير منتج .

٣ - تأخر هيئة التحكيم في إصدار قرارها الى ما بعد انقضاء مهلة الشهر المشار إليها في المادة ١٥ من الرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر على صحة هذا القرار ، ذلك أن المادة المذكورة لم تقصد الا أن تضع قاعدة تنظيمية تستحث بها الهيئة على سرعة الفصل في النزاع من غير أن ترتب على مخالفتها أي بطلان .

٤ - متى تبين أن مستغلي صاحب العمل قد طلبوا فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسي فالتزموا بطلبهم هذا نزاعاً حول أحقيتهم في بيان أجرهم الأساسي على حدة وإضافة علاوة الغلاء اليه بصورة مستقلة وطبقاً للنسب المقررة في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بدلا من ربط أجورهم بطريقة شاملة كما عرّفوا بالطلب الآخر نزاعاً حول تدخل صاحب العمل في أعمال النقابة وطلبوا التقرير بمنعهم ولم يطلبوا الى هيئة التحكيم توقيع العقوبات التي نص عليها الأمر العسكري المذكور أو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال فإن هذين المطلبين هما مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي وسعت من اختصاص هيئة التحكيم حتى أصبح يشمل - فيها - عدداً ما استثنى فيها - كل نزاع يقع بمناسبة ارتباط الطرفين بعقد العمل مهما تكن طبيعة هذا النزاع سواء أكانت ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي أو كانت راجعة الى غشير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند الى نص في القانون .

٥ - إذا كان مستخدمو رب العمل قد طلبوا إعادة الموظفين الفصولين فصلاً تسليفاً فإن هذا النزاع وإن تعلّق في أصله بحالة فرد واحد أو أكثر من العمال مما يبيّن في

صدور قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب دون بحث أسباب الفصل وحقيقة اتصالها بالملحة المشتركة لمجموع العمال - خطأ وصور .

و - عمل - التحكيم في منازعاته - رخص النقض - عرف - هيئة التحكيم - فليتها تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها وانفصال استكمال الرخصة المطلوبة لها في الاستناد الى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للمادة ١٦ من الرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ عدم التزامها ببيان أسباب عدم الإخذ بهذه الرخصة .

ز - عمل - حق مكتسب - حكم - تسبب كلف - اجزات العمال - إذن صاحب العمل لعماله بإجرات تزيد عن الحد المقرر في القوانين دون أن تتخذ صفة الاسترقار - اعتبار ذلك منحة - لا تعتبر حقاً مكتسباً .

ح - عمل - كادر العمال - المقصود بإلحاح تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار إليها في المادة ٣٦ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - عدم تعدى هذا التنظيم الى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقية والملاوات النورية .

المبادئ القانونية

١ - مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعماله - على ما بين من المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من الرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هو الا وسيط للسعي في التفاهم بين الطرفين ولا يعتبر في قيامه بهذه المهمة هيئة ذات اختصاص قضائي ، وإن ما نصت عليه المادة ٦ من هذا الرسوم بقانون من رفع تقرير مفصل بنتيجة سعي المكتب المذكور وأسباب إخفاقه الى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق الموضوع إذا لم يتمكن من تسوية النزاع بالطرق الودية ، فإنما هو إجراء تنظيمي لا يترتب على إغفاله أي بطلان ولا أثر له على صحة إجراءات التحكيم ولا على القرار الصادر فيها .

٢ - لم توجب المادة ٢/١٦ من الرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن يتضمن قرار هيئة التحكيم بياناً عن واقعة أخلها رأى كل من المنوبين الحاضرين وكل ما أوجبت إثباته في القرار هو الرأى الذي يكون قد أبداه المنوبان أو أحدهما إذا كان مخالفاً لقرارها مع بيان أسباب عدم الإخذ به . فإذا كان لم يدع أن هيئة التحكيم لم

٧ - اذن صاحب العمل لم يستغفمه باجازت تزيد عن الحد المقرر في القانون ، ولم تتخذ صفة الاستقرار لا يغولهم حقا مكتسبا في هذه الزيادة اذ لا يخرج ذلك عن كونه منحة لا تكسب حقا في المطالبة بتكرارها - فمتى كان قرار هيئة التحكيم قد التزم في رفض طلب زيادة الاجازات احكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ولم ير تكليف صاحب العمل باكثر مما قرره فانه لا يكون بحاجة لبحث مبررات الزيادة المطلوبة في الاجازات ولا مسوغات الفاء الزيادة السابق منحها .

٨ - لم يقصد من لائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار اليها في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ الا ان تنظم اداء العمل ومعاملة العمال بالنسبة لسواعيد عملهم واوقات راحتهم فلا يعنى هذا التنظيم الى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وانشاء الدرجات ومنح الترتيب والعلوات الدورية لان ذلك يخرج عن مؤدى تلك المادة .

المحكمة

• • • حيث أن السبب الأول من أسباب الطعن يقوم على أن القرار المطعون فيه والاجراءات المتصلة به مشوبة بالبطلان من ثلاثة أوجه يتحصل أولها في أن مكتب العمل عندما أحال الأوراق الى لجنة التوفيق لم يرفق بها تقريراً مفصلاً بنتيجة سعيه وأسباب اخفاقه على ما تقضى به المادة السادسة من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وعدم مراعاة هذا الاجراء مما يعجز هيئة التحكيم عن اداء مهنتها وقد أثر ذلك في القرار المطعون فيه .

• • • وحيث أن هذا النعي مردود بان مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعمله على ما يبين من المواد ٢ و٣ و٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ - ان هو الا وسيط للسعى في التفاهم بين الطرفين ولا يعتبر في قيامه بهذه المهمة هيئة ذات اختصاص قضائي ،

مظهره على أنه نزاع فردي من حيث العدد الا ان مثل هذا النزاع يصح ان يعتبر نزاعاً جماعياً بالمعنى الذي قصدت اليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ويصبح ان تنظم به جماعة العمال متى كان هذا النزاع متعلقاً بمبدأ يؤثر في المصلحة العامة المشتركة لمجموع العمال او فريق منهم فاذا تبين أن هذا الطلب يحمل في طياته الرغبة في الدفاع عن مصالحهم المشتركة فان قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها ينظره دون ان يبعث اسباب الفصل وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال يكون قد أخطأ في القانون وشابه قصور يستوجب نقضه .

٦ - ان المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ اذ نصت على ان تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أن لها أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة - قد قصدت الى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق احكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل الذي يجب عليها اتباعه رخصة اجازتها لها هذه السادة هي أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا ترتكن الى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة فمتى التزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها رأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يفنى عن التزيد فيها فلا سبيل الى إلزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لهما ولا تثريب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لاحد وجهي الرأي فيها - كما أنها غير ملزمة ببحث مقتضيات العدالة والنسروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن اليها العمال في مطالبهم ما دامت قد عرفت عن استعمال الرخصة المخولة لها والتزمت في قضائها حد القانون .

مهلة الشهر المحددة في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فتكون قد أصدرت قرارها في وقت انتهت فيه ولايتها لنظر النزاع قانوناً .

« وحيث أن هذا النعي مردود بأن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ اذ نصت على أن « تنظر هيئة التحكيم في النزاع المروء عليها .. وتفصل فيه في مدة لا تتجاوز شهراً من بدء نظره » لم تقصد الا أن تضع قاعدة تنظيمية تستجيب بها الهيئة على سرعة الفصل في النزاع من غير أن ترتب على مخالفتها أى بطلان ومن ثم فإن تأخير هيئة التحكيم في إصدار قرارها الى ما بعد انقضاء المهلة المشار إليها لا يؤثر على صحة هذا القرار .

« وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه يتحصل أولها في أن القرار أخطأ في القانون اذ قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطلب السابع والثاني عشر والرابع عشر تأسيساً على أن الهيئة ليست هي التي تقوم بتطبيق العقوبات التي نص عليها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذي يستند اليه المطلب السابع الخاص بفصل عملاوة الغلاء عن المرتب الاصل وأنهما لا تختص بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون النقابات في حالة تدخل ارباب الاعمال في أعمال النقابات السنوية انطوى عليه المطلب الرابع عشر وأن المطلب الثاني عشر لا يتضمن نزاعاً جماعياً مما تختص به هيئة التحكيم بل هو يشمل حالات فردية خاصة بإعادة بعض العمال المفسولين فصلاً تصفياً مما تختص به المحاكم العادية ووجه الخطأ فيما ذهب اليه القرار المطعون فيه هو أن المستخمين لم يطلبوا توقيع العقوبات التي نص عليها الأمر العسكري المذكور أو قانون النقابات وإنما طلبوا تقرير حقهم في تلك النقابات والثلاثة وأن المادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ قد حولت هيئة التحكيم تطبيق القوانين والقوانين واللوائح

وأن ما نصت عليه المادة ٦ من هذا المرسوم بقانون من أنه : « اذا لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع بالطرق الودية في حدود المدة المذكورة في المادة الرابعة رفع تقريراً مفصلاً بنتيجة سعيه وأسباب اخفاقه الى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق الموضوع » إنما هو اجراء تنظيمي لا يترتب على اغفاله أى بطلان ولا اثر له على صحة اجراءات التحكيم ولا على القرار فيها .

« وحيث أن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن القرار المطعون فيه خلا من بيان أخذ رأى المندوبين المشار اليهما في المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وماذا كان قرار هيئة التحكيم متفقاً مع رأيهما أو مخالفاً لهما أو أحدهما وبيان الرأى المخالف وأسباب وعدم الاخذ به فخالف القرار بذلك ما تقضى به المادة ١٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

« وحيث أن هذا النعي مردود بأن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ اذ قضت بأن « على هيئة التحكيم قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين الحاضرين المشار اليهما في المادة ١١ فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب اثبات رأى المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الاخذ به » لم توجب أن يتضمن قرار الهيئة بياناً عن واقعة اخذها رأى كل من المندوبين الحاضرين وكل ما أوجبت اثباته في القرار هو الرأى الذى أبداه المندوبان أو أحدهما اذا كان مخالفاً لقرارهما مع بيان أسباب عدم الاخذ به ولما كان الطاعن لم يدع أن هيئة التحكيم لم تأخذ برأى المندوبين المشار اليهما أو أن رأيهما أو رأى أحدهما كان مخالفاً لقرارهما فإن هذا النعي يكون غير منتج .

« وحيث أن الوجه الثالث من هذا السبب يتحصل في أن هيئة التحكيم وقد عرض عليها النزاع في ١٩٥٣/٦/٢٥ لم تفصل فيه الا في ١٩٥٣/١٠/١٥ أى بعد انقضاء

المعمول بها فبإزاء قرارها بعدم الاختصاص مخالفا للقانون فضلا عن قصور أسبابه .
 وحيث إنه يبين من القرار المطعون فيه أن مستخدمى الشركة تظلموا بالطلب السابع من ربط أجورهم بمرتب شامل دون تحديد المرتب الأساسى الذى تقدر بموجبه علاوة الغلاء المقررة بالأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وطلبوا تعيين الأجر الأساسى لكل مستخدم مضافا اليه علاوة الغلاء حسب الأمر العسكرية المذكور مع ٥٠٪ من قيمة هذه العلاوة كبديل لغلاء لمنطقة القتال . كما طلبوا بالطلب الرابع عشر منع الشركة المطعون عليها من التدخل فى أعمال النقابة . وقد بنى القرار قضاءه بعدم الاختصاص بنظر هذين الطلبين على أنه ظاهر من تصوير النزاع على الوجه سالف الذكر أنه يخرج عن ولاية هذه الهيئة لأن الأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والقوانين العسكرية السابقة عليه قد نصت على عقوبات مختلفة في حالة مخالفة صاحب العمل لأحكامها ، وللمستخدمين أن يلجأوا إلى الجهة القضائية المختصة بالفصل فيما إذا كان يجوز للشركة أن تعين العمال بأجر شامل وهل فى هذا الإجراء مخالفة للأمر العسكرية سالف الذكر . وبما أن ما أوضحته الهيئة بخصوص هذا الطلب (السابع) ينطبق تماما على الطلب الرابع عشر الخاص بطلب منع الشركة من تدخلها فى أعمال النقابة لآل القانون رقم ٣١٩ سنه ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال نص فى المادة الثالثة والعشرين منه على أن يعاقب بفرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيتها كل صاحب عمل أو من يقوم مقامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذ قراراتها المشروعة . وظهر أن إرغام بعض موظفيها على أن يرشحوا أنفسهم لمجلس الإدارة لا يدخل فى ولاية هذه الهيئة وإنما يخضع للجهة القضائية المختصة التى تملك الفصل فى هذا النزاع وتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ أن رأت فى تدخل الشركة ما يقع تحت طائلة أحكام المادة ٢٣ منه .

وحيث أن هذا الذى انتهى إليه القرار فى قضائه بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطلبين السابع والرابع عشر قد انطوى على مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه لأن مستخدمى الشركة لم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات التى نص عليها الأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ أو انقائون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال وإنما أثاروا بالطلب السابع نزاعا حول أحقيتهم فى بيان أجرهم الأساسى على حدة وإضافة علاوة الغلاء إليه بصورة مستقلة وطبقا للنسب المقررة فى الأمر العسكرية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بدلا من ربط أجورهم بطريقة شاملة لا يبين منها الأجر الأساسى ومبلغ مراعاة الشركة لإضافة علاوة الغلاء بالنسب المقررة قانونا - كما عرضوا بالطلب الرابع عشر نزاعا حول تدخل الشركة فى أعمال النقابة وطلبوا التقرير بمنعها من هذا التدخل وهذان المطلبان هما مما يدخل فى اختصاص هيئة التحكيم ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه يقسح بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميه أو عمالهم أو فريق منهم » ويستثنى من ذلك المنازعات الناشئة عن علاقة الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية بموظفيها أو مستخدميها أو عمالها والمنازعات الناشئة عن علاقة خدم المنازل بمخدوميهم » فوسعت بذلك من اختصاص هيئة التحكيم حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع يقع بمناسبة ارتباط الطرفين بمقد العمل مهما تكن طبيعة هذا النزاع سواء أكانت ناشئة عن خلاف فى تطبيق أو تأويل قانون أو لأئحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التى لا تستند إلى نص فى القانون . وقد كانت الفقرة ب من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ تستثنى من مجال التوفيق والتحكيم « المنازعات المتعلقة

فرد واحد أو أكثر من العمال مما يبدو في مظهره على أنه نزاع فردي من حيث العدد إلا أن مثل هذا النزاع يصح أن يعتبر نزاعاً جماعياً بالمعنى الذي قصدت إليه المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في قولها « يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميه أو عمالهم أو فريق منهم » . ويصح أن تتقدم به جماعة العمال متى كان هذا النزاع متعلقاً بمبدأ يؤثر في المصلحة العامة المشتركة لمجموع العمال أو فريق منهم . لما كان ذلك وكان تقدم مستخدمي الشركة بمطالبتهم الثاني عشر الخاص بفصل بعض أفرادهم فصلاً تمسيفياً يحمل في طبيعته الرغبة في الدفاع عن مصالحهم المشتركة كما هو ظاهر من قول مندوبيهم بمحضر لجنة التوفيق (مستند رقم ٤ بحافظة الطابع رقم ٤ ملف) « بأن التعسف في الفصل حصل بسبب نشاط نقابي مثل خسارة عبد الحميد بدر وكان أمين صندوق النقابة ويوسف شلتون عضو اللجنة التأسيسية ولرفض تدخل الرؤساء المباشر لقرض آراء الشركة على الموظفين » فان القرار إذ لم يبحث أسباب هذا الفصل وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال يكون قد أخطأ في القانون وشابه قصور يستوجب نقضه في خصوص قضاءه بعدم الاختصاص بنظر المطلب الثاني عشر .

« وحيث إن الوجه الثاني من السبب الثاني يتحصل في أن القرار المطعون فيه أخطأ في القانون إذ لم يقض لمستخدمي الشركة ببديل سكن في مدة السنة التي قدرتها هيئة التحكيم كمهلة للشركة لتوفير السكن للملائم لجميع المستخدمين تحقيقاً لمبدأ المساواة بينهم فضلاً عن قصور القرار في التسييب إذ لم يذكر سبباً لعدم القضاء لهم ببديل السكن » .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان مستخدمو الشركة قد طلبوا بمطالبتهم الثالث عشر تدبير مساكن بالمستعمرة لكل مستخدم أو صرف بدل سكن لهم ولم تقض لهم هيئة التحكيم إلا بتقرير حقهم في توفير

بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائي » فجاء المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فحذف هذه الفقرة وأشار في مذكرته الإيضاحية إلى أن « الغرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلافى الدفوع بعدم الاختصاص التي كثيراً ما تتسبب في تعطيل الفصل في المنازعات » . كما أشارت هذه المذكرة إلى أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ « كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر إلى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرقة مثار خلاف في التطبيق علاوة على عدم وجود ما يبررها لذلك رؤى في القانون الجديد تعميم حق لجنة التسوية في إحالة جميع المنازعات العمالية إلى هيئة التحكيم » . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على « أن تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها » . فان هيئة التحكيم تكون مختصة بنظر المطالبين السابع والرابع عشر ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاصها بنظرهما قد أخطأ في القانون ، بل كان يتعين عليه فحصهما موضوعاً وإبداء كلمته فيهما بما يتضح له من هذا البحث . ويتعين لذلك نقضه في هذا الخصوص » .

« وحيث أنه يبين من القرار المطعون فيه أن المطلب الثاني عشر خاص بإعادة الموظفين المفسولين عن الشركة فصلاً تمسيفياً أو تعويضهم تمويضاً يتناسب وحالة كل منهم وقد أقام القرار قضاءه بعدم الاختصاص بنظر هذا المطلب على مجرد القول « بأنه واضح أن هذه حالات فردية لا تختص هذه الهيئة بنظرها وهي لا تملك عملاً بنص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إلا الفصل في المنازعات الخاصة بالعمل أو بشرطه ولهؤلاء العمال المفسولين فصلاً تمسيفياً إن لجأوا للجهات القضائية المختصة للحصول على حقوقهم التي يدعونها ، ولذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص الهيئة بهذا المطلب أيضاً » . وهذا الذي استند إليه القرار مشوب بالقصور والخطأ في القانون ذلك أن النزاع وإن تعلق في أصله بحالة

لتحمل الشركة اعباء قانونية او مالية تزيد عما هو وارد في قانون عقد العمل الفردي وأن الشركة غير مكلفة بهذه الطلبات وأن بعضها يعتبر رفعا للأجور بطريق غير مباشر ذلك أن قانون عقد العمل الفردي إنما يضع حدا أدنى لحقوق العمال ولا يمنع من أن ينال مستخدمو الشركات الكبرى ميزات أخرى تتناسب مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة ومطالبة العمال بهذه المزايا وإن لم تتركز إلى قانون أو تعاقده فهي تستند إلى قواعد العدالة الاجتماعية وتنتظر هيئة التحكيم في هذه المطالب بناء على المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ هذا إلى أن الحكم جاء قاصر التسبب في هذا الصدد إذ لم يبيح حالة الشركة المالية والاقتصادية لبيان أن كانت لا تسوغ اجابة هذه المطالب ، وإن كانت ظروف العمل والعمال لا تقتضيها - ثم اضاف الطاعن أسبابا خاصة عن المطالب الاول والثاني والثالث والسادس والثامن والتاسع لا تخرج عن مؤداها عما تقدم بيانه في هذا الوجه .

« وحيث ان هذا المعنى مردود بأن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ اذ نصت على أن « تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة » قصصت إلى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل الذي يجب عليها اتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة وهذه الرخصة تملكها هيئة التحكيم دون أن تكون ملزمة باستعمالها شأنها شأن غيرها من الرخص التي تحولت للقاضي في القانون . فتنتي التزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها

مسانكن ملائمة لهم وإن يتم ذلك في مدة سنة إلا أن قضاءها هذا لم يخالف القانون ولا شاب أسبابه أي قصور ذلك أن المادة ٢٧/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن حق العمل الفردي تنص على أن « عمل من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة عن العمران التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم المسكن اللائم والتفذية بأسعار لا تزيد عن ثلث التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليما عن الوجبة الواحدة » ومفاد هذا النص أنه وإن ألزم رب العمل بتوفير السكن اللائم لعماله إلا أنه لم يلزمه بتوفيره لهم مجانا ولم يقيد بحدود معينة بقيمة ايجار هذا المسكن كما فعل بالنسبة للإغذية وتكاليفها . وقد ارتكن القرار المطعون فيه فيما قضى به عن هذا المطلب إلى المادة ٢٧/٢ سالف الذكر مما مؤدا أنه لم ير أن يلزم الشركة إلا في حدود ما نصت عليه هذه المادة من حق المستخدمين في توفير السكن لهم في غضون المهلة التي قررها دون أن يكون لهم حق السكني مجانا . وأنه وإن كان لهيئة التحكيم أن تقضى للعمال بأكثر مما حدده القانون لهم من حقوق أو مزايا استنادا إلى « العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة » طبقا للمادة ١٦/١ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إلا أن ما تقضى به الهيئة من ذلك هو رخصة لها في القانون لا سبيل إلى إلزامها بالعمل بها ولا تثريب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالتين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لأحد وجهي الرأي فيها . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه إذ لم يقض لمستخدمي الشركة ببدل سكن لم يخطئ في القانون ولا شاب قصور .

« وحيث أن الوجه الثالث من السبب الثاني يتحصل في أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ التزم في قضائه بإجابة المطلب الحادي عشر بالنسب المقررة قانونا للأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية إذ قضى برفض باقي الطلبات تأسيسا على أنه لا محل

« وحيث أن هذا النعي مردود أولا - بأنه فضلا عما سلف بيانه في الرد على الوجه السابق فإن اذن الشركة فيما قضى لمستخدميها بإجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون ولم تتخذ صفة الاستقرار على ما قطع به القرار المطعون فيه لا يخلوهم حقا مكتسبا في هذه الزيادة اذ لا يخرج ذلك عن كونه منحة لا تكسب حقا في المطالبة بتكرارها فمتى كان القرار قد التزم في رفض هذا الطلب أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى ولم ير تكليف الشركة بأكثر مما قرره فانه لم يكن بحاجة لبحث مبررات الزيادة المطلوبة في الاجازات ولا مسوغات القضاء الزيادة السابق منحها - ومردود ثانيا : بأن المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ اذ نصت على أن كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لافتة تنص باللغة العربية احدها لتنظيم العمل ومعاملة العمال والاخرى للجزاءات وشروط توقيعها لم تقصد من اللائحة الأولى الا أن تنظم أداء العمل ومعاملة العمال بالنسبة لمواعيد عملهم وأوقات راحتهم فلا يتعدى هذا التنظيم الى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وانشاء المراجعات ومنع الترقية والمصلاوات الدورية لأن ذلك يخسرج عن مؤدى نص المادة ٣١ المشار اليها » .

الضحية رقم ٣٦٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشة وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

٣٧٨

٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - اهلية - عوراض الاهلية - سفه - مواريث - حكم تصرف الورث بالنسبة للوارث - تعريف السفه - تصرف الانسان في كل ما يملك لزوجه واولاده الصغار سواء يعوض او غير عوض - لا مخالفة فيه لتقضى المقتل والشرع .

وهو تطبيق القانون على النزاع المصروض عليها ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يفنى عن الزيادة فيها فلا سبيل الى إلزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لها ولا تشريب عليها في عدم الاخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لأحد وجهي الرأي فيها - عمل ما سلف القول في الرد على الوجه السابق - كما انها غير ملزمة ببحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن اليها العمال في مطالبهم ما دامت قد عزفت عن استعمال الرخصة المخولة لها والتزمت في قضائها حد القانون - لما كان ذلك وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه فيما قضى به عن المطلب الحادى عشر قد التزم في تقرير الاجر الاضافى للمستخدمين عن ساعات العمل الاضافية النسبة المقررة قانونا وانه في رفضه لباقي الطلبات التي تجاوزت حقوق العمال المنصوص عليها في قانون عقد العمل الفردى استند الى أن في اجابتها تحميلا للشركة بأعباء مالية تزيد عما هو مقرر في القانون فان القرار يكون قد رفض الاخذ بالرخص المتاحة له وهو في ذلك لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه ولا يشابه أى قصور .

« وحيث ان الطاعن اضاف الى الأسباب المتقدمة أنه ينص على القرار المطعون فيه أولا : أنه أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من رفض الطلب الرابع تأسيسا على أن القانون قد حدد مقدار الاجازات ولا محل للخروج على ما قرره وأن النظام الذى وضعته الشركة للاجازات قد عدل عنه قبل صدور القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في حين أن هذا النظام قد أصبح حقا مكتسبا للمستخدمين ولم يتضح أن هناك أسبابا جديرة تبرر الملوم عن الزيادة في الاجازات - ثانيا - أن القرار قد خالف المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردى في رفضه لطلب وضع كادر للمستخدمين فضلا عن قصور تسمييه لعدم بحثه إمكانيات الشركة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تبرر المطالبة بوضع هذا الكادر .

الديانة غرضاً صحيحاً - وكانت الغفلة - شرعاً وقانوناً هي حالة تقوم بصاحب الغفلة وهو من لا يهتدى إلى التصرفات الواجبة أو الواجبة فينبغي سلامة قلبه مع كونه غير مفسد ولا قاصد للفساد - فإن القضاء قد جرى على أن الشيخوخة لا تكن وحدها سبباً للحجر وعلى أن بيع الشخص لجزء من أملاكه لمصلحة يراها هو جديرة بالعناية في نظره لا يستلزم توقيع الحجر عليه ما دامت تلك المصلحة لا تتنافى مع ما هو مشروع في نظر العقلاء - وإنه إذا كان تصرف الشخص في ماله لبض ورثته قد قصد به حرمان البعض الآخر ولو انتهى ذلك التصرف إلى تجريده التصرف من كل ماله فإن ذلك لا يوجب الحجر عليه - ولكن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقرير قيام حالة السفه والغفلة بما تصوره من تجرد الطاعن من جميع أملاكه بتصرفات تبرعية لمصلحة زوجته وولديه منها - وأنه بصرف النظر عن بطلان استناد الحكم في هذا الخصوص فإن ما اعتد به الحكم في ذلك هو ما لا يعتد به شرعاً في قيام حالي السفه والغفلة ، لأن نقل ملكية المال ولو تبرعاً من شخص إلى زوجته وأولاده الذين يعيشون معه ويرعونه ويعيش هو معهم ويرعاهم لا يعتبر خروجاً على مقتضى الشرع والعقل - والقانون يبيح للشخص التصرف حال حييائه في جميع أمواله معاوضة أو تبرعاً ولو أضر بهذا التصرف بورثته بل ولو تعد هذا الاضرار ويكون الحكم إذ أنزل على مثل هذا التصرف معنى السفه قد أخطأ تطبيق القانون وأنه لا يشفع للحكم ما أورده من أن التجرد من كل المال تبرعاً يجعل الطاعن عالة على من كان يعلمهم مما يعد سوء تدبير وفساد تقدير لأنه لم يثبت لدى المحكمة أن الطاعن قد أصبح عالة على أحد - وأنه لو أن مثل هذا التصرف يصلح في نظر القانون موجباً للحجر لحرمه ابتداء - كما أن الحكم إذ قرر قيام حالة الغفلة بالطاعن تأميمها على ما أورده من أن صدور هذه التصرفات إلى أشخاص بنواتهم دون غيرهم فيه دلالة على تسلط مسؤول الأشخاص على إرادتهم على ضعف هذه الإادة

ب - أهلية - عوارض الأهلية - غفلة - إرادة - تصرفات الإنسان التبرعية تزوجته وأولاده الصغار - اعتماد دلائلها على التسلط أو الغفلة -

المبادئ القانونية

١ - السفه هو انفاق المال على غير مقتضى الشرع والعقل - وتصرف الإنسان في كل ما يملك تزوجته وأولاده الصغار سواء كان هذا التصرف بعوض أو بغير عوض لا مخالفة فيه لمقتضى الشرع والعقل بل هو تصرف تمليه الرغبة في تلمين مستقبل الزوجة والصغار السدين يرعاهم وليس من شأن مثل هذا التصرف اتلاف المال في مفسدة ، بل إن فيه حفظ المال لأن رأى التصرف أنهم أحق أهله به إذ الشرع لا يحرم على الإنسان الخروج عن ماله حال حياته كلاً أو بفضا لأحد ورثته لمصلحة مشروعة بقدرها ، ولو قصد من ذلك حرمان بعض ورثته مما عساه قد يؤول اليهم .

٢ - ليس في خروج الإنسان عن ماله تزوجته وأولاده الصغار ما ينبي عن استئثار أو تسلط لأن تصرفه لهم أسر تمليه العاطفة وتدفع إليه الفريضة - كما أن تصرفاته التبرعية لهم لا يمكن أن يوصف معها بالغلظة لأن الغفلة هي ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يغب في معاملاته مع الغير .

الحكمة

... حيث أن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في التمسك على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن السفه والغفلة حالتان قانونيتان لكل منهما معيار قانوني تقاس به التصرفات التي توجب الحجر عند قيام أي حالة منهما بالشخص الذي يطلب الحجر عليه فإذا أخطأ الحكم في التعرف على قيام تلك الحالة من تصرفات معينة فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون كما أخطأ التكييف القانوني لوقائع الحال - وأنه لما كان السفه شرعاً وقانوناً هو تمييز للمال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل لا لغرض أو لغرض لا يمدد المقسلا من أهل

كان لم يترقب على تلك التصرفات اتلاف المال الا أن في نقله الى آخرين ما يدل على سوء تدبيره وفساد تقديره - كما ان اسراف الطاعن في تصرفاته التبعية الى حد تجريد نفسه من ماله تجريدا تاما من شأنه ان يضر بمصلحته الشخصية اذ أصبح بسببه عالة على من كان هو العائل لهم وهو أمر لا يقتضيه العقل والشرع - وأنه لما كان الطاعن قد آل اليه مال جديد بطريق الميراث عن الدكتور فخري نصير فإنه يتعين المحافظة على هذا المال الجديد حتى لا يلقى المصير الذي لقيه ماله السابق * - وهذا الذي أقيم عليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم - ذلك أن السفة هو اتفاق المال على غير مقتضى الشرع والعقل * ولما كان تصرف الطاعن في كل ما يملك لزوجه ولاولاده الصغار سواء كان هذا التصرف بعوض أو بغير عوض لا مخالفة فيه لمقتضى الشرع والعقل بل هو تصرف تمليه الرغبة في تأمين مستقبل الزوجة والصغار الذين يرعاهم وليس من شأنه مثل هذا التصرف اتلاف المال في مفسلة بل ان فيه حفظ المال لمن رأى الطاعن انهم احق امله به اذ الشرع لا يحرم على الانسان الخروج عن ماله حال حياته كلا أو بعضا لاأحد وورثته لمصلحة مشروعة يقدرها ولو قصد من ذلك حرمان بعض ورثته مما عساه قد يؤول اليهم كما أن مثل هذا التصرف لا ينافي العقل - أما ما أورده الحكم تبريرا للحجج على الطاعن للفئلة من أن تصرفاته في كل حالة الى أشخاص بنواتهم قد دل على المدى البعيد الذي أحرزه هؤلاء في الاستئثار به والسيطرة عليه بسبب غفلته وسهولة خداعه فإنه بدوره ينطوي على خطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم لأن الأشخاص الذين عناهم الحكم هم زوجة الطاعن وولديه وليس في خروج الطاعن عن ماله لهم ما ينبئ عن استئثار أو تسلط لأن تصرفه لهم أمر تمليه العاطفة وتنفذ اليه الفسريزة - كما أن التصرفات التي صدرت من الطاعن والتي وصفها الحكم بأنها تصرفات تبعية لا يمكن معها وصف

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة الى معيار الفئلة لأن التصرف الذي أخذه الحكم على الطاعن هو ما يجري به العرف في كثير من الاحوال وتمليه الفريزة بغير حاجة الى التسلط مما لا يصح معه القبول بأن المنصرف لم يمتد في تصرفه الى الصواب بل هو الصواب في نظر المحريصين حتى يتحقق للرجل حفظ ماله على من هو صاحب المال مالا * .

* وحيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالحجج على الطاعن للسفة والفئلة أقيم على أن الطاعن باع لزوجه وولديه منها منزلا كان يملكه بثمن قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات في سنة ١٩٤٢ كما باع لابنـه كمال قطعة ارض للبناء تبلغ مساحتها ١١١ مترا و ٨٠ س يثمن رمزي قدره ستين جنيها في سنة ١٩٤٤ ثم أقيم على قطعة الأرض المذكورة بناء من أربع طبقات من مال الطاعن حسبما دلت التحريات على ما جاء بالكلفة اذ أن ما جاء بتلك التحريات سائق لأن الابن كان قاصرا لا يزيد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يثبت أنه كان يمتلك مالا وقتئذ * كما أن الطاعن كان يملك ٢٧ ف و ٢٢ ط و ٢ س بمديرية الفيوم من بينها ١٧ فدانا غرست بأشجار الفاكهة فباعها جميعا للغير بين سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٦ بثمن قدره ١١٩٢٠ ج و ٩١٥ م ثم اشترى لزوجه بحق الثلثين ولابنـه كمال بحق الثلث ٤٢ ف و ٢٠ ط و ١٤ س بناحيه زفينة مشتول مديرية القليوبية بثمن قدره ١٠٨٩٠ ج و ٥٥٠ م في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ونص في عقود الشراء على أن حصة الابن دفع ثمنها من مال الطاعن وأنه كان من اثر هذه التصرفات أن أصبح الطاعن مجردا من كل مال يمتلكه اذ أجهز على ثروته بأكملها بنقلها الى زوجته وولديه منها اما بالبيع اليهم مباشرة أو بالبيع الى الغير والفرأ باسمائهم - وأنه اذ تجرد من جميع أمواله لمصلحة أشخاص معينين بالذات قد أفصح عن المدى البعيد الذي أحرزه هؤلاء الأشخاص من الاستئثار به والسيطرة عليه بسبب غفلته وسهولة خداعه - وأنه وان

٥ - نقض - أسباب الطعن - دلائل - طلب تقديم مستندات - عدم تقديم الطاعن بمطلب الطعن ما يدل على تصكه امام المحكمة الموضوع بطلي الى خصمه تقديم المستندات - التي على الحكم بمغاللة القانون والاخلال بحق الدلائل - اعتباره عاريا عن الدليل .

المبادئ القانونية

١ - اذا تعاقد الشريك المتضامن غير المدير باسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فان تعاقدته وان لم يكن ملزما للشركة الا أنه يلزمه شخصيا قبل الغير الذي تعاقد معه . وعلى ذلك فاذا كان الحكم قد قرر مسؤولية ذلك الشريك شخصيا عن كفالة عقدها منتحلا فيها صفة غير صحيحة وهي أنه مدير للشركة حاله كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير فان الحكم يكون قد أصاب في القانون .

٢ - متى كانت أسباب الحكم سائفة وسليمة في ترتيب مسؤولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية قبل الفسخ عن الكفالة التي عقدها معه منتحلا فيها صفة مدير الشركة حاله كونه غير مدير لها فان الحكم لا يكون مشوبا بالنقص .

٣ - حق الدائن في الرجوع على الكفالة المتضامن غير مقيد بأي قيد . فاذا كان الحكم قد انتهى الى ان الشريك المتضامن قد أخطأ في الكفالة التي عقدها مع الغير بإخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك ان هذا الغير أصابه ضرر هو جرمانه من تضامن الشركة - التي ادعى الشريك أنه يمثلها - مع المدين في الوفاء بالتدين فانه لا يؤثر في تحقق هذا الضرر القول بملازمة المدين أو الضامتين الآخرين . ولا يقبل من الشريك المذكور أن يدفع مسؤوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسؤوليته مردها الخطأ التديليسي .

٤ - متى كان النعي مجهولا لم يفصح الطاعن فيه عن وجه الخطأ القانوني الذي شاب الحكم ولا كيف أن ما قرره الحكم مخالف للعقد موضوع النزاع - فان هذا النعي يكون غير مقبول .

من صدرت منه بالفلة لأن الفسلة هي ضعف بعض المكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يفين في معاملاته مع الغير . وأخيرا فان الحكم لم يورد الدليل على ما قرره من أن الطاعن أصبح عالة على ما كان من قبل هو المائل لهم بل ان ما أثبتته الحكم ينفي ما قرره في هذا الخصوص خصوصا بعد أن آل الى الطاعن ميراث كبير من أحد أقاربه . لما كان ذلك فان الحكم يكون متعين النقض دون حاجة الى بحث السبب الآخر من أسباب الطعن .

د - وحيث أن موضوع الدعوى صالح للحكم .

د - وحيث انه للأسباب المتقدمة وللأسباب التي ذكرها الحكم المستأنف يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

القضية رقم ٢ سنة ٢٦ ق دأحوال شخصية رئاسة وعضوية السادة الإساتنة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد حسي وأحمد قوشة ومحمد متول عثمان وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

٣٧٩

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - شركة شركات التضامن . كفاية . مسؤولية . إدارة الشركة . مسؤولية الشريك المتضامن شخصيا قبل الغير عن الكفالة التي يعقدها منتحلا فيها صفة أنه مدير الشركة حاله كونه غير مدير لها وليس من أغراضها ضمان الغير .

ب - شركة . شركات التضامن . إدارتها . حكم . تسبب كافي . ترتيب مسؤولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية عن الكفالة التي عقدها مع الغير . بانتحاله صفة مدير الشركة لأسباب سائفة . قصور .

ج - كفاية . شركات التضامن . مسؤولية . حق الدائن في الرجوع على الكفالة المتضامن . ثبوت خطأ الشريك المتضامن في الكفالة التي عقدها مع الغير بإخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة . الفرد . الترتب على هذا الخطأ . القول بملازمة المدين أو الضامتين الآخرين . عدم تأثره . على تحقق ذلك القصور .

د - نقض . أسباب الطعن . عقد . تجهيل النعي على الحكم . عدم قبوله . مثال .

واخوته » وقد ورد في البند الثاني عشر من العقد » يتعهد بهذا حضرة الاستاذ سميد عمر بن قايده بصفتهمديرا لشركة التضامن احمد عمر بن قايده واخوته بأن يضمن لبنك مصر بطريق التضامن والتكافل شركة الاتحاد العربي لغاية مبلغ ٤٠٠٠ ج من الاعتماد المفتوح بالعقد ويتضامن مع الشركة المذكورة في السداد بحيث أصبح لبنك مصر من الآن الحق في استيفاء هذا المبلغ من الشركة الضامنة » ولما رفع بنك مصر الدعوى ضد شركة الاتحاد العربي وضد ضامنيها ومنهم الطاعن بصفته مديرا لشركة احمد عمر بن قايده واخوته وتبين أن الطاعن ما كان مديرا لشركة التضامن احمد عمر بن قايده واخوته ولا له حق تمثيلها ولا الاستدانة عنها ولا ضمانه الغير فقد وجه بنك مصر الدعوى اليه شخصيا وطلب الحكم عليه بصفته الشخصية باعتباره ضامنا متضامنا مع شركة الاتحاد العربي في حدود مبلغ ٤٠٠٠ ج فقضى ابتدائيا بطلبه وتأييد الحكم استئنافا تأسيسا على أنه انتحل صفة غير صحيحة وهي كونه مديرا لشركة التضامن احمد عمر بن قايده واخوته حالة كونه ليس كذلك وأنه بذلك يكون ارتكب غشا وتدليسا يسأل بالتعويض عنه شخصيا ولا تلتزم الشركة التي انتحل تمثيله لها أي مسئولية عن عمله ٠٠ وقد ورد بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستئنافي المعلوم فيه » أن الدعوى صحيحة وثابتة قبل كل من المدعى عليهما الرابع (الطاعن) والخامس بصفتهما الشخصيتين من توقيعهما على عقد فتح الاعتماد بوصف كون أولهما مديرا لشركة التضامن احمد عمر بن قايده واخوته دون أن تكون له هذه الصفة وبوصف ثانيهما مديرا لشركة التضامن محمد عبيد الكريم محمد الجرايه وتماقد كل منهما بما يشعر أن له حق الاستدانة عن الشركة التي كان يمثلها وقت التعاقد وكتماثهما واخفاثهما على المدعى (المعلوم عليه الاول) واقعة عدم أحقيتهما في ذلك مما جعله يتعاقد معهما تحت تأثير هذا العمل حسبما سلف بيانه مفصلا ومن ضمان كل منهما بطريق التضامن والتكافل لشركة الاتحاد العربي في سداد

٠ - متى كان الطاعن لم يقدم بمبلغ الطعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه طلب إلى خصمه تقديم مستندات فإن النعمى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع تأسيسا على أن المحكمة لم تكلف هذا الخصم بإيداع المستندات ، وأغلقت في حكمها مناقشة الطلب - وهذا النعمى يكون غريبا عن الدليل .

المحكمة

٠ - من حيث أن الطاعن ينعى بالسبب الاول على الحكم المعلوم فيه أنه ذهب إلى أن بنك مصر ما كان ليبرم العقد لو أنه علم بأن الطاعن ليست له الصفة التي تخول له الارتباط بالنيابة عن شركة التضامن ولكن الطاعن اتصف بهذه الصفة وأخفى عن البنك الحقيقة فخدعه ، وهذا الذي ذهبت اليه المحكمة يتضارب ويتناقض مع صريح المنصوص عليه في العقد فالطاعن لم يخف حقيقة ولم يتصف بما ليس له ، وقام البنك في غيبته بتحرير العقد ووقعه الطاعن مؤملا أن يقره الشركاء المتضامنون في شركة (احمد عمر بن قايده واخوته) واحتاط البنك فاشترط على شركة الاتحاد العربي أن تقدم له في ظرف شهر واحد المستندات الدالة على قيام شركة التضامن وعلى صفة الطاعن في تمثيلها والارتباط بنيابة عنها .

٠ ومن حيث أن هذا النعمى مردود بأنه يبين أن شركة الاتحاد العربي التي كان الطاعن من أعضاء مجلس ادارتها عيّنت في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرضا من بنسك مصر بمبلغ ٣٠ ألف جنيه في صورة عقد فتح اعتماد نظرا لتخلف بعض المساهمين عن دفع باقى الحصص المكتتب عنها وطالب البنك بضمان اضافى يصدر من بعض المساهمين شخصيا فقدم هذا الضمان رئيس مجلس ادارة شركة الاتحاد العربي حسن نشأت ومحمد زكى على والطاعن وآخر وقعه كل من هذين الاخيرين ضمانا على مبلغ ٤٠٠٠ ج فقط وقد وقعه الطاعن بصفته مديرا وممثلا لشركة التضامن » سميد عمر بن قايده

الجرايه وحده مدة لا تزيد على الشهر لتقديم هذا الإثبات وفي خلال الشهر لم يصرف البنك من الاعتماد شيئا وعلى ذلك ينبغي احتمال حصول ضرر للبنك نتيجة للخطأ المنسوب للطاعن .

« وحيث أن هذا النعمى مردود بأن الحكم الابتدائي قد أقام قضائه على أن الطاعن تعاقد مع بنك مصر منتحلا لنفسه صفة كونه مديرا لشركة التضامن (أحمد عمر بن قايد وأخوته) مع أن إدارة الشركة كانت لشخص آخر وأنه تعاقد مع البنك مع علمه أنما يتعاقد عليه يخرج عن أغراض الشركة التي يمثلها وليس له حق الاستدانة باسم الشركة وبالتالي حق كفالة الغير في عقد قرض وقد أخفى ذلك جميعه على البنك ، ورد الحكم على ما قاله الطاعن من أن البنك تسرع في تنفيذ المقد بدفع مبلغ من الاعتماد قبل أن يضع يده على الأوراق التي توضح من له حق الاستدانة عن الشركة - رد الحكم المذكور بقوله أن هذا الدفاع غير مقبول منطقيا وقانونا لأن الطاعن كان يعلم وقت تعاقدته مدى ما كان له من حقوق وقد سكت عنها وأغضاها عن البنك عمدا وتعاقد معه بما حمله على الاعتقاد بأنه إنما يتعاقد مع من يملك التعاقد وأن اشتراط البنك على شركة الاتحاد العربي تقديم الأوراق الخاصة بشركة أحمد عمر بن قايد إنما كان من جانبه على سبيل استيفاء كافة الأوراق والمستندات تحت يده كما أن تعليقه دفع مبلغ العشرة آلاف جنيه من قيمة الاعتماد لشركة الاتحاد العربي على تقديم هذه الأوراق لم يكن هذا التعليق يعني بحال من الأحوال أن كفالة الطاعن إنما بدأت بدفع البنك مبلغ من حله العشرة آلاف جنيه كما ينهب في دفاعه لأن هذا القول تخصيص للكفالة بلا مخصص وقد نص صراحة في البندين ١٢ و ١٣ أن الطاعن يضمن بطريق التضامن والتكافل شركة الاتحاد العربي لغاية ٤٠٠٠ جنيه من الاعتماد المفتوح ويتضامن مع الشركة المذكورة في السداد ويصبح لبنك مصر الحق في استيفاء هذا المبلغ مباشرة من كل من الضامتين وهكذا لم يكن يطبق ضمان كل من

مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من الاعتماد المفتوح » .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ الاستدلال إذ قرر أن الضامن أخفى الحقيقة عن البنك وأن البنك لو تبين الحقيقة لما أبرم العقد بالكيفية التي تم بها - أما ما ورد في سبب النعمى من أن البنك احتاط ، فاستلزم تقديم المستندات المشار إليها فإنه مردود بما ذكره الحكم المطعون فيه من « أن هذا الشرط أثبت لمصلحته هو دون مصلحة الضامتين وليس للمدلس أن يحتج بما أثبت لمصلحة الطرف المتعاقد معه إذ لا يسمح لشخص بالأفادة من سوء نيته وتضليله الطرف المتعاقد معه » . ولما كان الشريك المتضامن غير المدير إذا تعاقد باسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فإن تعاقدته وإن لم يكن ملزما للشركة إلا أنه يلزمه شخصيا قبل الغير الذي تعاقد معه وعلى ذلك فالحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في القانون إذ قرر مسؤولية الطاعن شخصيا عن كفالة عقدها منتحلا فيها صفة غير صحيحة وهي أنه مدير للشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير .

« وحيث أن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قرر أن ضمانه الطاعن بصفته ممثلا لشركة التضامن كانت عامة وغير مقيدة في حين أن هذه النتيجة التي وصلت إليها المحكمة منافية لنصوص المقد التي نقلتها في حكمها » .

« وحيث أن هذا النعمى غير مقبول لانه نعي مجهول لأن الطاعن لم يفصح عن وجه الخطأ القانوني الذي شاب الحكم ولا كيف أن ما قرره الحكم مخالف للعقد » .

« ومن حيث أن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في تعيين الحكم بقصور تسميته لانه لم يبين وجه الارتباط بين خطأ الطاعن والضرر الذي أصاب البنك ، والتأثير من الوقائع والوقائع أن العقد قد حدد ما يصرف من الاعتماد بمبلغ عشرين ألف جنيه إذا لم تقدم شركة الاتحاد العربي ما يثبت صفة الطاعن وصيغة عبد الكريم

من تضامن الشركة التي ادعى الطاعن انه يمثلها مع شركة الاتحاد العربي في الوفاء في حدود ٤٠٠٠ جنيه ومتى كان هذا هو الضرر المتحقق في الدعوى فانه لا يؤثر في تحققه القول بمسئلة الدين أو التضامن الآخرين ، ولما كان الطاعن مسئولاً شخصياً عن خطئه بمقدار ما أضاعه على البنك من الضمانات فلا يقبل منه أن يدفع المسئولية بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لان مسئوليته مردوها الخطأ - كما ذكر - الناشء عن تدليس .

« ومن حيث أن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه طلب أمام محكمة الموضوع من بنك مصر أن يودع محضر جلسة مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي والنعي بلغ الى بنك مصر تنفيذاً لعقد الاعتماد - مستنداً بأن هذا المحضر تضمن أن التزامه لا ينصب الا على جزء من العشرة آلاف جنيه التي تتجاوز العشرين ألف جنيه من الاعتماد ولكن البنك لم يقدم هذا المحضر ولم تكنه المحكمة بإيداعه وأغلقت في حكمها مناقشة هذا الطلب .

« وحيث أن هذا النعي مردود بأنه عار عن الدليل اذ لم يقدم الطاعن بملف الطعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بالطلب الذي أشار اليه في سبب النعي .

« ومن حيث انه لذلك جميعه يتعين رفض الطعن » .

التضحية رقم ٢٢ سنة ٢٢٢ بالهاتنة الصالحة

٣٨٠

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧

دعوى - رسومها - شركة - تصليتها - قسمة - دعوى تصفية الشركة - تقدير الرسوم فيها بالتبسيط مجبوع اموال الشركة .

المبدأ القانوني

اذا كان احد الشركاء قد رفع دعوى بطلب الحكم بتعيين مصف لتصفية الشركة بينه وبين باقي الشركاء والحكم له بنصيبه

الضامتين على شرط وانما كان ضماناً مباشراً نافذ المفعول بمجرد تأخير شركة الاتحاد العربي في السداد عن الموعد ، كما قال الحكم ايضاً أن ما ورد بالبند الرابع عشر انما كان من قبيل الاجراءات التي يتخذها البنك للاستيثاق من سلامة موقفه وليس من شأنها أن تعلق المسئولية على تحقق الشرط بعد أن نص قبل ذلك على مسئولية الطاعن بدون قيد ولا تخصيص وقد أقر الحكم المطعون فيه هذا النفي قرره الحكم الابتدائي وزاد بأن الطاعن لم يكذب فقط حين زعم أنه ممثل لشركة تضامن يحق له التوقيع عنها في الاستدانة بل انتحل الطاعن كذبا صفة المدير والممثل لشركة أحمد عمر بن قايده واخوته وانتحال هذه الصفة الكاذبة وحده يعتبر من طرق الاحتيال الجنائية - في الأولى يعتبر جريمة مدنية مكونة لطرق الاحتيال - لما كان ذلك وكانت الاسباب المذكورة سائفة وسليمة في ترتيب مسئولية الطاعن من الوجهة المدنية فان الحكم المطعون فيه لا يكون مشوباً بقصور التسييب .

« ومن حيث أن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم اذ قضى بالتعويض عن ضرر غير محتمل ولا محقق مقداره يكون قد أخطأ تطبيق القانون وفي ذلك يقول الطاعن ان ذلك الحكم قرر أن الضرر الذي أصاب البنك ثابت وظاهره عدم اقتضاء دينه من شركة الاتحاد العربي - وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على الظاهر وأغلغ من حسابه انه ألزم شركة الاتحاد العربي بالوفاء كما ألزم ضامنين لها معينين وعلى ذلك يكون أقصى ما يمكن استخلاصه من الوقائع التي احتواها هو أن البنسك قد يتعرض لضرر محتمل بعد اتخاذ اجراءات التنفيذ ضد شركة الاتحاد العربي وضد الضامتين .

« وحيث أن هذا السبب مردود بأن حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين غير مقيد بأي قيد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن الطاعن قد أخطأ باخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك أن البنك أصابه ضرر هو حرمانه

وأن الشيء المتنازع فيه في حالة طلب الفسخ للتصفية إنما هو تحديد نصيب كل شريك في أموال التصفية . وأنه لذلك فإن الرسوم في هذه الحالة تكون نسبية على حقوق الشركاء وهي في الدعوى الحالية عبارة عن الرصيد المدين في ذمة المدعى عليه في دعوى التصفية المقدرة بمبلغ ٢٨٠٦٨ ج و ٤٨٦ م - وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة التي طلب المظنون عليه تصفيتها لأن التصفية ما هي إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه إذا اعتبر أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو حصة المظنون عليه في أموال الشركة يكون قد خالف القانون وتعين لذلك نقضه .

« وحيث أن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

« وحيث أنه للأسباب المتقدمة يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المظنون عليه»
الضحية رقم ١٧٥ سنة ٢٣ رثاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد وأحمد قورشه ومحمد متولى معلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين

٣٨١

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - نزاع الملكية . العبرة في تقدير لمن المقتصد المتزوج ملكيته للنفقة العامة .

ب - نفس . أسباب قانونية يطالبها واقع . محكمة الموضوع . نزاع الملكية . التصكك بما طرأ على الأرض المتزوجة ملكيتها من زيادة في القيمة نتيجة الاستيلاء على بعضها - عدم جواز عرقه لأول مرة أمام محكمة النقض

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن العبرة في تقدير لمن المقتصد المتزوج ملكيته للنفقة العامة هي بوقت نزاع الملكية لا وقت الاستيلاء ، ذلك لأن معنى النفقة الأخيرة

في التصفية كما أضاف إلى طلباته طلب فسخ عقد الشركة واستصدار قلم السكتات فائقة رسوم على أساس مجموع أموال الشركة وكان الحكم قد قضى في المعارضة في القائمة بتعديدها وتقدير الرسوم باعتبار أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو حصة طالب التصفية في أموال الشركة فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة التي طلب الشريك تصفيتها لأن التصفية ما هي إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية .

المحكمة

« . حيث أن الطعن أقيم على سبب واحد هو النقص على الحكم المظنون فيه بمخالفة القانون استناداً إلى أن الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق قد نصت على أنه « في دعاوى طلب الحكم بفسخ العقود وإبطالها أو فسخها تقسّر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه . » ولما كانت القيمة المتنازع فيها في دعوى التصفية هي قيمة رأس مال الشركة المحكوم بفسخ عقودها والتي قدرها الخبير بمبلغ ٣٧٤٣١ ج و ٤٣٧ م فيكون الحكم إذا اعتبر أن - حصة المظنون عليه في مال الشركة هي الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه أقام قضاءه على « أن التصفية تقتضى إجراء كل العمليات الضرورية لجعل موجودات الشركة صالحة للقسمة بين الشركاء وإظهار حقوق كل منهم وأنها بهذا الوضع مقصودة لأنها لبيان المال الذي يقتسمه الشركاء وليس لبيان رأس المال الذي يختلف في حالة التصفية عن رأس المال الحقيقي لأنه يتضمن في الحالة الأولى أموالاً معنوية ونعومات معدومة وغير ذلك مما يزيد فيه دون أن يمثل مالا حقيقيا يمكن قسمته -

عن نزاع الملكية - فأجرى الحكم مع الخبير تقدير القيمة في سنة ١٩٤٨ دون أن يدخل في حسابه ما عاد على الأرض من فائدة نتيجة ضمها للمنافع وإقامة المستشفى عليها وقربها من العمران وارتفاع قيمتها تبعا لذلك كله .

« ومن حيث أن هذا النقص مردود في وجهه الاول بما جرى به قضاء هذه المحكمة في هذا الخصوص من أن العبرة في تقدير الثمن هي بوقت نزاع الملكية - ذلك لأن المادة (٥) من قانون نزاع الملكية (رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١) تقول في الفقرة الاخيرة منها « ونشر هذا الامر العالي (مرسوم نزاع الملكية) في الجريدتين الرسميتين يترتب عليه في صالح طالب نزاع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية » ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزاع الملكية يساوي عقد بيع مسجل ، والاصل أن ثمن المبيع يقدر وقت البيع ، وأن باقي المواد من ٦ - ١٢ ، ١٦ ، ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خبير وإيداعه خزنة المحكمة على ذمة المنزوع ملكيته في وقت قصير عقب نزاع الملكية مباشرة (لا قبلها) - وانه متى تقرر ذلك فانه لا يترتب على معارضة نازع الملكية الخروج على حكم القانون هذا وتقدير الثمن في وقت آخر (الطعن ٩ سنة ١٩٥٠) - يؤكد أن قانون نزاع الملكية لم يجعل لوقت الاستيلاء أي اعتبار في تقدير الثمن الا في حالة واحدة وبصريح النص في المادة ٢٥ منه حيث تقول « العقار الذي يحصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقت أخذه - وكل تلف فيه يجعل لصاحبه حقا في التعويض عنه - واذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له - فلتلزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه » - ومفاد هذا النص انه لا يسرى في حالة الاستيلاء الغير المؤقت - اما حكم هذه المحكمة الذي يشير اليه الطاعنون في سبب النقص فانه لا يمت الى النزاع الحالي بأية صلة لانه خاص

من المادة ٥ من قانون نزاع الملكية (رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١) أن نشر مرسوم نزاع الملكية يساوي عقد بيع مسجل والاصل ان ثمن المبيع يقدر وقت البيع - ولأن باقي المواد من ٦ - ١٢ و ١٦ و ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خبير وإيداعه خزنة المحكمة على ذمة المنزوع ملكيته في وقت قصير عقب نزاع الملكية مباشرة (لا قبلها) - وعلى ذلك فانه لا يترتب على معارضة نازع الملكية الخروج على حكم القانون وتقدير الثمن في وقت آخر .

٢ - متى كانت الحكومة لم تشر في دفاعها امام محكمة الموضوع عدم مراعاة الخبير والمحكمة من بعده ما طرأ على الأرض المنزوع ملكيتها من زيادة في القيمة بسبب نزاع الملكية فانه مهما كان هذا الدفاع متعلقا بقاعدة قانونية الا انه نظرا لأن تحقيقها يخالفه واقع هو تحقيق ما عاد على الأرض من منفعة نتيجة الاستيلاء على بعضها - مما تستقل به محكمة الموضوع - فانه يعتبر دفاعا جديلا يتمتع عرضه لأول مرة على محكمة النقض .

المحكمة

« ٠٠ من حيث أن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله من وجهين : الوجه الاول - أخطأ الحكم المطعون فيه حيث يقرر أن العبرة في تقدير ثمن العين المنزوع ملكيتها هو بوقت نزاع ملكيتها - في حين أن وقت الاستيلاء هو ما يجب اعتباره منوط تقدير الثمن لأن واقعة الاستيلاء التي يخرج بها العقار من ذمة مالكة ، ويدخل بها في ملك الدولة - بنظر النظر عن مرسوم نزاع الملكية الذي قد لا تدعو الحاجة اليه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في حكمها الصادر بجلسته ١٥/٤/١٩٤٣ . الوجه الثاني - أخطأ الحكم كذلك بمخالفة المادة ١٣ من قانون نزاع الملكية التي تقضي بتقدير ثمن العقار في حالة نزاع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ

الامر كذلك فانه مهما كان هذا الدافع متملقا بقاعدة قانونية الا انه نظرا لان تحقيقها يخالطه واقع هو تحقيق ما عاد على باقي أرض المملعون عليهما من منفعة نتيجة الاستيلاء على بعضها وهو ما تستقبل به محكمة الموضوع فانه يعتبر دفاعا جديدا يتمتع عرضه لأول مرة على محكمة النقض ومن ثم يكون هذا الوجه غير مقبول « ومن حيث انه لذلك كله يتمين رفض الطعن » .

القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعصرية السادة الاسانفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وابراهيم عثمان يوسف المستشارين

٣٨٢

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧

- أ - بيع « البيع بالكوتروات » • اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتروات صحيح • مدى اختلاله عن البيع العادي •
ب - بيع • التزام • عقد • تعهد بالتوريد •
معيته •
ج - التزام • انقضاءه • استبدال الدين • ماهيته •
م ١٨٦ و ١٨٧ مدني قديم •

المبادئ القانونية

١ - يعتبر البيع على الوجه أو بالكوتروات صحيحا لأنه يختلف عن البيع العادي الا في ترك تعديد السعر (الثمن) للسوق أو للتوريد على الاسس التي توضح في تلك العقود والتي تؤدي الى تعيينه بلا نزاع •

٢ - التعهد بالتوريد ليس عقدا قائما بذاته ولكنه يكون التزاما يتضمنه عقدا آخر من العقود المبينة في القانون كمعقد البيع وفيه يتعهد البائع بتسليم المبيع (أو بتوريده) في المكان والزمان المتفق عليهما في العقد •

٣ - الاستبدال المنصوص عليه في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من القانون المدني القديم هو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وأن يحل محله التزام آخر جديدا يختلف عن الاول بأحد عناصره

بحالتي اضافة المقار الى ملكية الحكومة للمنفعة العامة اما بالاتفاق الودي مع صاحبه أو باعتماد خط التنظيم يرسوم يتداخل فيه ذلك المقار - وفي كلتا هاتين الحالتين قد لا يدعو الحال الى استصدار مرسوم بنزع الملكية - لان مرسوم اعتماد خط التنظيم يقوم مقامه ولان الاتفاق مع مالك المقار - على حد تعبير المادة ٦ في فقرتها الاخيرة (من قانون نزع الملكية) تكون له قيمة سند واجب التنفيذ ويعتبر بمثابة عقد رسمي - فلا يتصور أن يقوم معه نزاع على الثمن ومع ذلك فان هذا الحكم يقرر انه اذا لم تتر الدولة داعيا لاستصدار مرسوم بنزع الملكية - واكتفت بالاتفاق وديا مع المالك - فلا يمكن أن يكون هذا الاتفاق سببا في عدم تطبيق أحكام قانون نزع الملكية واسقاط حقوق المستأجرين وأصحاب المنفعة التي رعاها القانون المذكور ونظما قبل هذا المالك - فاذا سارع المالك في هذه الحالة الى الاتفاق على الثمن دون أن يدعوا المستأجرين للجلسة المعينة لذلك ليطالبوا بحقوقهم في التعويض عن الضرر الذي لحق بهم مباشرة من نزع الملكية - فان المستأجر يكون له أن يرجع على المالك المؤجر بالتعويض عما لحقه من الضرر بسبب نزع الملكية ويديهي أن الاتفاق المضار اليه في هذا الحكم لا يمت الى الاستيلاء الذي يقول به الطاعنون بأية صلة ويكون استنادهم اليه على غير أساس من الصحة ولا من الواقع •

ومن حيث أن الوجه الثاني من سبب النعي مردود كذلك بان دفاع الطاعنين أمام محكمة الموضوع اقتصر على أن الأرض المنزوع ملكيتها هي أرض زراعية وليست من أراضي البناء وأنها بعيدة عن مدينة المحلة الكبرى ولا تدخل في كردون السكن فلا يمكن أن تسلف قيمتها الى ما قدره لها الخبير بل انها لا تزيد على القيمة التي عرضوها على المملعون عليها وهو ١٥١ جنيها و ٢٦٧ مليما - ولم تتر الحكومة في دفاعها عدم مراعاة الخبر والحقبة من بعلم ما طرأ على الأرض المنزوع ملكيتها من زيادة في القيمة بسبب نزع الملكية - وانه متى كان

الاول لأن هذا القول خطأ قانوني طاهر وعلى خلاف مقتضى المادة ١٩٠ مدني قديم التي تشترط رضا الكفلاء لنقل التأمينات - وعلى ما سلف البيان - فإن الطاعن لم يشترك في العقد الثاني ولم يرض بنقل التأمينات الى ذلك العقد الثاني .

الوجه الرابع : الكفالة عقد تبعي وقد انتهت بزوال العقد الاول بالاستبدال فالحكم على المدين بالعقد الثاني وعلى الضامن بالعقد الاول مخالف للقانون .

ومن حيث ان هذا النعي مردود في جميع وجوهه بما قرره الحكم المظنون فيه من أن العقد الاول جعل عنوانه (عقد بيع قطن على الوجه بين شركة أقطان خوريى بناكى بصفتها مقترية والإستاذ مسالح البنا باعتبارها بائعا والطاعن بصفته ضامنا متضامنا في كل ما هو مدون بالعقد وما يتعلق بخصوصه) ثم نقل الحكم شروط العقد الاول التي تقضى باستلام البائع للعربون وقدره ١٠٠٠ ج وبتهمة بتوريد القطن لمحلج أوغست ادعى بالمصورة لحساب المشتري وأن ما يصير تسليمه هناك يدفع ٨٠٪ من ثمنه بعد خصم ما سبق سدادده الى البائع وما يكون قد صرف على القطن من مصاريف وفوائد - وأن السعر يحدد حسب الاسعار الجارية بحسب المشتري فاذا لم يحصل الاتفاق على السعر أو رغب المشتري في بيعة للغير فمن حقه استلام القطن بعد سداد ما يكون مستحقا عليه وعلى أن البيع لا يعتبر نهائيا الا بقطع السعر - فاذا لم يحصل اتفاق على السعر أو انقضت المواعيد المحددة فإن المشتري يقوم بحلج القطن على حساب البائع ثم يقوم ببيعه لحسابه كذلك باعتباره وكيلاً عنه بالعمولة بعد خصم أجرة المحلج والمصاريف وما تسلمه البائع معجلا من الثمن على حساب الفسقات المحددة في العقد - فاذا لم يوافق البائع على ذلك كله فله أن يسحب قطنه قبل حلجه بعد سداد ما يكون مستحقا عليه من مبالغ وفوائد ما مبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تمويضي كشرط جزائي متفق عليه ، ثم تكلم الحكم عن العقد الثاني

المهمة - العاقلان أو الموضوع أو السبب - ولا يصح استنباط الاستبدال أو التراضيه بل يجب أن تظهر نية العاقلين في القضاء على الالتزام السابق وفي ابطال الالتزام الجديد محله ظهورا واضحا .

المحكمة

٥٠ من حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المظنون فيه الخطأ في القانون في تطبيقه وتاويله من عدة وجوه :

الوجه الاول : وصف الحكم المظنون فيه عقد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والموقع عليه منه هو بأنه عقد بيع صحيح من قبيل البيوع التي تتناول الحاصلات الزراعية والتي تباع عادة في الاسواق المالية (البورصة) ويترك تقدير الثمن فيها الى ما يقرر في تلك الاسواق لنوع المحصول للبيع في خلال المدة المتفق عليها في العقد - وهذا الوصف الذي قال به الحكم خطأ في تكييف العقد لأن العقد لم يترك تقدير الثمن للبورصة ولم يحدد المدة الواجب قطع السعر فيها - ولأن ترك الأمر في تحديد السعر للشركة المشتريه مبطل للبيع قانونا .

الوجه الثاني : تفيد نصوص العقد أنه عقد توريد لا عقد بيع . وأن ما يورد من القطن للمحلج يبقى على ملك البائع حتى يتم الاتفاق على السعر . والا صار حلجه على حسابه وحينئذ تكون الشركة المشتريه بضائة وكيل بالعمولة لها أجراها المحدد في العقد اذا كلفت بالبيع أو اذا امتنع البائع عن سداد ما عليه من سلفيات وفوائد ومصرفات ومن ثم يكون العقد الثاني الذي لم يشترك فيه الطاعن ولم يوقع عليه هو الممسول عليه .

الوجه الثالث : أن العقد الاول حصل استبداله بعقد البيع الثاني ولأن الطاعن لم يكن طرفا فيه فإن الكفالات والضمانات التي كانت على العقد الاول تنقضي باستبداله - ولا يغير من ذلك قول الحكم المظنون فيه بامتداد تلك الكفالات والضمانات الى العقد الثاني في الحدود المرسومة بالعقد

ومن أن القطع يكون حسب الأسعار الجارية بالشركة ، وهذا الشرط بصيغته ليس بجهلا ولا تحكما لأن الأسعار الجارية بالشركة تحدد أسعار البورصة فالشرط صحيح لأن القانون لا يستلزم بيان الثمن في العقد ولكنه يكفي بأن يكون الثمن قابلا للتحديد وأن يشتمل العقد على الوسائل المؤدية لتعيينه بلا نزاع بين الطرفين - وقد أورد القانون المدني الجديد في المادة ٤٢٤ منه نصا على ذلك - فضلا عن ذلك كله فإن البند الخامس لم يترك تحديد السعر لارادة الشركة بل نص على أن قطع السعر يكون باتفاق الطرفين ، ثم نص في البند السابع على حق البائع في الاحتفاظ بقطعه إذا لم يتفق على السعر وأن يبيعه لمشتري آخر (البند العاشر) فلا يمكن والحالة هذه القول بأن العقد حوى شرطا تحكما باطلا ومبطلا له ، وبعد أن تكلم الحكم عن التوضيحات الواردة في صدر العقد الأول وفي باقي بنوده عن ضمانه الطاعن شرح دفاعه الخاص باستبدال العقد الأول وزواله قال « وحيث أن هذا مردود بأن استبدال الدين لا يتم إلا إذا انتوى المتعاقدان أن يستبدلا بالالتزام الأصلي آخر جديدا يفايزه ونية التجديد لا تفترض ولا تؤخذ بالظن بل يجب أن يتفق عليها صراحة أو أن تظهر الرغبة فيها ظهورا واضحا بينا من نصوص العقد ولا بد أن تنصب هذه النية على تغيير الدين القديم وعلى أن يحل محله آخر يختلف عنه موضوعا أو محلا ، أما التغيير الذي لا يتناول إلا شرط العقد دون جوهره فلا يعتبر تجديدا على ما يستفاد من المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من القانون المدني القديم وعلى ما صرح به القانون المدني الجديد في المواد من ٣٥٢ إلى ٣٥٦ ولم تصرح الشركة المشترية ولا البائع بأن نيتهما اتجهت إلى الاستبدال - وليس في نصوص العقد الثاني ما ينم عن تلك الرغبة - بل إن هذا العقد لم يبرم إلا تنفيذا للبندين الخامس والثاني عشر من العقد الأول ، وقد ضمن الطاعن جميع شروط العقد الأول وما يتعلق بخصوصه فضايمته لذلك تمتد إلى العقد اللاحق في الحدود المرسومة في العقد

ونقل بعض نصوصه ثم قال « وحيث أنه يتضح من هذا العرض التفصيلي لأهم ما جاء في المعدين مما يتصل بالنزاع الحالي ومن باقى بنودهما صحة الوصف الذي أسبغ على كل منهما ، فالأول هو عقد بيع قطن على الوجه والثاني هو عقد شراء قطن على الكونتراتات - وليس في بنود أيهما ما يتعارض مع وصفه ، وقد خلا ثانيهما من أية دلالة على أنه استبدال بالعقد الأول - بل على العكس أثبت في العقد الثاني في صراحة أنه يتصرف على الاقطن التي تناولها العقد الأول وقد انعقد اجماع الفقه والقضاء في ظل القانون المدني القديم على اجازة البيع التجاري المعروف بالبيع على الوجه - وهو البيع الذي يتناول الحاصلات الزراعية التي تباع عادة في الأسواق المالية (البورصة) ويترك فيه تقدير الثمن إلى ما يقرر في تلك الأسواق لنوع المبيع خلال المدة المتفق عليها في العقد - والبيع الأول من هذا القبيل وقد خلا عقده مما يتعارض مع طبيعة هذا البيع - أما ما جاء في البنود السادس والسابع والعاشر فلا يتحقق شيء منها إلا إذا فوت البائع الميعاد المحدد لقطع السهم أو اختلف مع الشركة على تحديده فينفسخ البيع عندئذ وتبقى ملكية البائع للقطن وتنقلب الشركة دائنة بما قيمت من دفعات (الثمن) وتكتبت من نفقات واستحققت من تضمينات ولها أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حقوقها - وقد تعهد البائع في البند الثاني عشر من العقد الأول بأن يبيع القطن كونتراتات في مدة غايبتها ١٥/٤/١٩٤٩ حسب الأسعار الجارية بمحل الشركة ، ثم تكلم الحكم عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص وأن هذا البند الأخير يبطل البيع لأنه يسلب ارادة الشركة في تحديد السعر ، ثم قال « وحيث أن هذا البند لا يتعارض إطلاقا مع باقى بنود العقد ولا يخرج عن أن يكون ترديدا للبند الخامس على ما جاء في الصحيفة التاسعة من مذكرة الطاعن الختامية المقدمة في ١٤/٣/١٩٥٣ وهذا حق لأن البند الثاني عشر لم يأت بجديد ولكنه جدد تاريخ القطع الذي خلا منه البند الخامس

الفارق بين عقد التوريد وعقد البيع - ورغم هذا الدفاع الثابت فإن المحكمة لم ترد عليه بكلمة .

الوجه الخامس : كذلك أكد الطاعن في دفاعه أن البند الثاني عشر من العقد الأول لا يملو أن يكون في حقيقته وعدا بالبيع - وإن الوعد بالبيع مثله كمثل البيع تماما يجب أن يستوفى جميع أركانه القانونية وأهمها الثمن - فإذا خلا من هذا الركن كان العقد باطلا سواء اعتبرته المحكمة بيعا أو وعدا بالبيع ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

الوجه السادس : قال الطاعن أخيرا أن البند الثاني عشر من العقد الأول تضمن تعهدا ببيع القطن موضوع ذلك العقد بالكونترات في بحر مدة غايتهما ١٩٤٩/٤/١٥ وقدم البائع في ١٩٤٩/٤/١٥ ببيع القطن بالفعل بالكونترات إلى الشركة وتم بذلك تنفيذ هذا التعهد وانقضى به ضمان الطاعن بتمام التنفيذ من ناحية وبصول الاستبدال من الناحية الثانية على ما قال به من قبل . والحكم المطعون فيه عزف عن الرد على ذلك كله ولم يدل عليه وحين استدل خطأ في الاستدلال فجاء الحكم لذلك كله قاصر البيان وفاسد الاستدلال مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

« ومن حيث أن هذا النعى رغم ما فيه من ترديد لما جاء في سبب النعى الأول مما يفنى عن تكرار الرد عليه فإنه مردود في جميع وجوهه - أولا : بأن التعهد بالتوريد ليس عقدا قائما بذاته ولكنه يكون التزاما يتضمنه عقد آخر من العقود المبينة في القانون كعقد البيع وفيه يتعهد المائع بتسليم المبيع (أو بتوريده) في المكان والزمان المتفق عليهما في العقد - وقد قطع الحكم المطعون فيه في أن العقد الأول الموقع عليه من الطاعن هو عقد بيع بات مستوفى لجميع أركانه وشرائطه القانونية ولم يمتره وعدا بالبيع ، كما لم يعتبر العقد الثاني استبدالا للعقد الأول في أسباب سائفة تكفى لحمله

الأول فليس له أن يتصل منها وليس للشركة أن تتجاوزها أو أن تسائله على أساس ما طرأ من شروط جديدة في العقد الثاني الذي لم يساهم فيه ولم يرض عنه ، وهذا النفي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون من اعتبار البيع على الوجه أو بالكونترات صحيحا لأنه لا يختلف عن البيع العادي إلا في ترك تحديد السعر (الثمن) للسوق أو للبورصة على الأتمس التي توضح في تلك العقود والتي تؤدي إلى تعيينه بلا نزاع بين الطرفين .

« ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في باقى أسباب الطعن القصور في التسبب والفساد في الاستدلال في عدة وجوه :

الوجه الأول : استشهد الحكم المطعون فيه بالبند الثاني عشر من العقد الأول على أن هذا العقد حدد ميعادا لقطع السعر في حين أن ذلك البند خلا من ذلك كلية .

الوجه الثاني : استشهد الحكم كذلك في سبيل التذليل على صحة العقد الأول وعلى اعتباره بيعا صحيحا بالبند الخامس والسابع والعاشر من ذلك العقد في حين أن تلك البنود بنصوصها الثابتة في العقد تهدم إمكان اعتبار العقد المذكور بيعا .

الوجه الثالث : كذلك استشهد الحكم على صحة الشرط الثابت في العقد الأول من أن تحديد سعر البيع يكون على أساس الأسعار الجارية بمجلس الشركة . وعلى أن هذا الشرط لا يعتبر تحكما ولا يبطل البيع بالتالي بمقولة أن أسعار الشركة هي بعينها أسعار البورصة من غير أن يبين مصدر هذا القول وفي حين أن أوراق الدعوى لا تدل على ذلك .

الوجه الرابع : قال الطاعن في دفاعه ومذكراته أن الحكم المطعون فيه لم يكن في مقدوره أن يفسر العقد المتنازع حوله بأكثر مما فسره به المتعاقدان فيه فقد أثبتت الشركة في ذلك العقد أنه عقد توريد قطن وبمثل ذلك قالت في صحيفة الدعوى - مع قيام

د - احوال شخصية - طلاق الاسرائيليين - حكم
تسبب كلف - استخلاص الحكم القواعد التي
تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين قبل الآخر
ومستندة في ذلك الى فتوى بيت الدين ومصادرها من
الشريعة الموسوية وتطبيقها على واقعة الدعوى تطبيقا
صحيحا - لا عيب -

هـ - البات - تقدير الدليل - محكمة الموضوع -
سلطتها في تقدير الظاهر -

و - نفس - مصادب الظن - دعوى - طلبات
الخصوم - افعال الحكم يبطل طلبات الخصوم -
عدم اعتباره سببا من اسباب الظن بالنفس -

المبادئ القانونية

١ - توجب احكام الشريعة الموسوية ان
يدفع الزوج مهرًا لزوجته - على ما نصت
عليه المادتان ٩٨ و ٩٩ من كتاب الاحكام
الشريعة في الاحوال الشخصية للاسرائيليين
ومفهومها ان دفع المهر شرط لصحة عقد
الزواج وانه مقدر بمايتى محبوب للبكر -
فاذا ادعت الزوجة بانها لم تقبض مهرًا فان
القرينة القانونية تقوم على عكس هذا
القول -

٢ - للزوج الاسرائيلي ان يطلق زوجته اذا
ظهر له انها ليست بكرًا وان يرد لها حقوقها
المالية المنصوص عليها في العقد بعد خصم
المهر طبقًا لما نصت عليه المادة ١٥٢ من كتاب
الاحكام الشريعة في الاحوال الشخصية
للاسرائيليين -

٣ - متى كانت الخصومة بين الزوجين
الاسرائيليين تقوم على تصفية الحقوق المالية
التي لكل منهما قبل الآخر نتيجة لانقسام
عري الزوجية بينهما فان المهر والمطالبة برده
او خصمه هو مما تتناوله هذه الحقوق وهو
يندرج في عموم دفع الزوج للدعوى - فاذا
كان الحكم قد قضى بخصم المهر مما قضى
به للزوجة فانه لا محل للاعتداد بما تقول
به الزوجة من ان الزوج لم يطالب برده وان
القضاء به قضاء في امر لم يكن مطروحًا في
الخصومة -

٤ - متى كان الحكم قد استخلص
القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل
من الزوجين الاسرائيليين قبل الآخر مستندًا

وتفنى عن تعقيب الطاعن في شتى نواحي
دفاعه - ومردود ثانيًا بان الاستبدال
المنصوص عليه في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من
القانون المدني القديم والذي يحكم واقعة
النزاع هو عقد يتفق فيه الطرفان على ان
يقضيا على التزام سابق وان يحل محله
التزام آخر جديدًا يختلف عن الاول بأحد
عناصره المهمة الساقدة ان أو الموضوع أو
السبب ولا يصح استنباط الاستبدال أو
افتراضه بل يجب ان تظهر نية الساقدين
في القضاء على الالتزام السابق وفي احلال
الالتزام الجديد علة ظهورًا واضحة - ومردود
أخيرًا بان الجدل حول الثمن وطلان الشرط
الخاص به - يخرج عن نطاق النزاع القائم
حول رد ما سلم الى الطالب من قروض
وسلفيات وما استحق عليه من فوائد
وتعويضات متفق عليها بصراحة في العقد
الاول الموقع عليه من الطاعن عند عدم تسليم
الظن المبني - ولذلك كله يتعين رفض
الظن -

القطعة رقم ٢٢٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد
ومحمد عبد الواحد عل ومحمد متولى علم وابراهيم عثمان
يوسف المستشارين

٣٨٣

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - احوال شخصية - زواج الاسرائيليين - البات
- بالقرائن - الصالح في الشريعة الموسوية - اعتبار
دفعه شرط لصحة عقد الزواج - قول الزوجة بانها لم
تقبض مهرًا - اعتبار انه قول تقوم القرينة القانونية
على عكسه -

ب - احوال شخصية - طلاق الاسرائيليين - دونه
(بالثة) - صديق - حق الزوج في تطلق زوجته اذا
ظهر له انها ليست بكرًا مع رد حقوقها المالية المنصوص
عليها في العقد بعد خصم المهر -

ج - احوال شخصية - طلاق الاسرائيليين - صديق -
دعوى - طلبات الخصوم - دفاع - قيام الخصومة
بين الزوجين على تصفية الحقوق المالية لكل منهما قبل
الآخر - اعتبار المهر والمطالبة برده او خصمه هو مما
تتناوله هذه الحقوق واندرج في عموم دفع الزوج
للدعوى -

قضاء في أمر لم يكن مطروحا في الخصومة ، ذلك أن الخصومة بين الطاعنة والمطعون عليه كانت تقوم على تصفية الحقوق المالية التي لكل منهما قبل الآخر نتيجة لانقسام عرى الزوجية بينهما والمهر والمطالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق فهو يتدرج في عموم دفع المطعون عليه للدعوى ، وقد نصت المادة ١٥٢ من كتاب حاي بن شمعون سالف الذكر على أنه اذا ظهر للزوج عدم بكاره زوجته كان له أن يطلقها وأن يرد لها حقها المالية المنصوص عليها في العقد بعد خصم المهر ، ويبين من ذلك أن النعي على الحكم بهذا السبب لا يستند الى أساس ويتعين رفضه .

« وحيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه وتخاذلت اذ بينما هو يستند الى الحكم التمهيدى فيقول إن هذا الحكم قد قطع بأن حق استرداد الطاعنة لبائنتها مشروط بأن ترد ما تسلمته من مجوهرات وأثاث وكل ما اشترى من مال البائنة الى المطعون عليه يعود فيقول تعقبا على الفتوى الصادرة من بيت الدين أن من حق المطعون عليه أن يرد البها ذلك مع ما عساه يكون قد تبقى من مال البائنة ، والتناقض في ذلك ظاهر .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم التمهيدى الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه أنه قال : « وحيث أن الحكم الابتدائي اذ قرر المبدأ القانوني المتضمن حق المستأنف ضدها - الطاعنة - فى استرداد بائنتها لم يخالف أحكام الشريعة الموسوية التي تطبق فى النزاع الحال فقد نصت الفتوى المقدمة صورتها الفوتوغرافية والصادرة من بيت الدين على أنه ليس للزوجة استرجاع البائنة المقدمة منها الا اذا أعادت المجوهرات والأثاث وأدوات المطبخ وغيرها مما تكون قد اشترت من مال البائنة ، وقد تضمنت تلك الفتوى المصادر الفقهية القاطعة فى أن حق استرداد البائنة مقترن بواجب الزوجة فى إعادة المجوهرات والأثاث وغيرها مما اشترت من مال البائنة » . ويبين من الاطلاع على الحكم

فى ذلك الى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية - والتي لم يعترض عليها باعتراض ما - ثم انتهى من ذلك الى تطبيق تلك القواعد على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا يتفق وحكم القانون فانه ليس فى ذلك ما يعاب عليه .

٥ - تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك .

٦ - اغلال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سببا من أسباب الطعن فى الحكم بطريق النقض .

الحكمة

« . . حيث أن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها خطاه فى تطبيق القانون وفى تأويله ذلك انه لم يبين الأساس القانوني لما قضى به ولأن الطاعنة لم تقبض مهرا مقابل البكاره ولم تطلبه كما أن المطعون عليه لم يطالب به ، ومن ثم يكون الحكم بخصمه من المبلغ المحكوم به قضاء فى أمر لم يكن مطروحا فى الخصومة فضلا عن مخالفته للقانون .

« وحيث ان هذا النعي مردود بأن أحكام الشريعة الموسوية تقضى بوجوب أن يدفع الزوج مهرا لزوجته فنصت المادة ٩٨ من كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للإسرائيليين لحاي بن شمعون على أن الزوج يلتزم فى عقد الزواج بالمهر لزوجته ولو لم يأخذ منها شيئا ، ونصت المادة ٩٩ من هذا الكتاب على « أن المهر الشرعى للبكر مايتا محبوب أو سبعة وثلاثون درهما فضة نفقة ولغير البكر النصف غنية كانت الزوجة أو فقيرة » ومفهوم ذلك أن دفع الزوج مهرا لزوجته شرط لصحة انعقاد عقد الزواج وأنه مقدر بمايتا محبوب للبكر ومن ثم يكون ادعاء الطاعنة بأنها لم تقبض من المطعون عليه مهرا قول تقوم القرينة القانونية على عكسه، ولا اعتداد كذلك بما تقول به الطاعنة من أن المطعون عليه لم يطالب برده وأن القضاء به

المطعون فيه بالأسباب الثلاث والرابع والخامس أنه قد شابه قصور من ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول منها أن الحكم إذ تحلت عن خاتم الخطوبة انتهى من ذلك أن الطاعة قد تسلمت ولم ترد إلى المطعون عليه مستندا إلى أسباب لا تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وحاصل الوجه الثاني أن الحكم إذ قرر أنه يجب أن يخضع من البائنة الواجب رده إلى الطاعة مبلغ ٤٢ جنيتها دفع إيجار منزل الزوجية استند في ذلك إلى المستندات التي قدمها المطعون عليه ولكن الحكم أشار إلى هذه المستندات إشارة عامة ليس فيها من التحديد ما يصح أن يكون أساسا لمراقبة النتيجة التي انتهى إليها . وحاصل الوجه الثالث أن الحكم إذ قضى بالتزام الطاعة بالمبالغ التي دفعت رسوما لعقد الزواج وما صرف على عقد القران وشراء الهدايا لم يبين سبب عدم اطمئنانه إلى أقوال من أشهدتهم الطاعة على أن العرف يقضى بعكس ذلك ، وفي هذا كله من القصور ما يعيب الحكم ويطله .

« وحيث إن هذا النعي مردود في وجهيه الأول والثالث بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في صدد خاتم الخطوبة على قوله : « ولا تلتفت المحكمة إلى ما تزعمه المستأنف عليها - الطاعة - من أنها ردت هذا الخاتم إليه - المطعون عليه - إذ تبين من الإطلاع على الشسكوى الإدارية التي قام البوليس بتحقيقها ٠٠ أنه سلم لزوجه خاتما من ماس قيمته ١٨٥ جنيتها ولم تنازع الزوجة في ذلك ٠٠ فلو أن الزوجة كانت تنازع في استلامها الخاتم لمسا سكنت عن ذلك خصوصا وقيمتها ليست طفيفا كما أنه من غير المعقول أن تكون قد سلمته للزوج مع مراة الخصومة بينهما » ، ثم استورد الحكم من ذلك إلى التحدث عن المبالغ الأخرى فقال « ومن حيث أنه فيما يختص بالمصاريف الأخرى التي استلزمها الزواج من رسوم وهدايا وغيرها فقد اختلفت أقوال فريقين الشهود كل منهما يؤيد الجانب الذي دعاه للشهادة وهناك من علاقة القرابة بين الشهود والخصوم ما لا يجعل المحكمة مطمئنة إلى

المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما تنعاه عليه الطاعة على قوله « ومن حيث أن الحكم التهيدي قد قطع بأن حق استرداد البائنة يقتدر بحق إرجاع ما يكون تحت يد الزوجة من مجوهرات وأثاث وكل ما اشترى من متاع من مال الزوجة ، والمستأنف المطعون عليه لا يزعم أنه بقي تحت يد الزوجة شيء عدا خاتم الخطوبة ٠٠ وإنما يطالب بأن يخضع من البائنة ثمن ما اشترى من أثاث ومتاع على أن يسلمه إلى الزوجة بينما تنسازع الزوجة في ذلك بحجة إطلاق حقها في استرداد البائنة وما على الزوج إلا أن يستقي في حيازته ما يكون قد اشترى - ومن حيث أن هذا النظر غير سائل فقد تضمنت فتوى بيت الدين تبريرا للأزام الزوجية برد المجوهرات وغيرها مما اشترى بمال البائنة أن رضا الزوج في العقد قد أقسده ما ظهر بعد ذلك من أن الزوجة لم تكن بكرا وينسحب هذا الفساد إلى براءة العقد وإذن فيجب إعادة الطرفين إلى ما كانا عليه ، الزوجة تسترد بائنتها بعد خصم ٢٠٠ محبوب تعويض البكارة ويشترط أن يعيد إلى الزوجة الأتمعة المشتراة ، ولما كان انفسام العقد حيث بخلط الزوجة فيدهي أن الزوج يجب ألا يضار بذلك وأن يكون من حقه إعادة الأتمعة والأثاث وغيرها مما يكون قد اشترى من مال البائنة إلى الزوجة مع ما يتبقى من بائنتها وبذلك يعود كل طرف إلى حالته السابقة ، والقول بغير ذلك فيه تحميل للزوج بالتنازع الضارة التي نشأت عن خطأ الزوجة » .

« وحيث أنه يبين من ذلك أن الحكم قد استخلص القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الطرفين قبل الآخر مستندا في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية والتي لم تعترض الطاعة عليها باعتراض ما ثم انتهى من ذلك إلى تطبيق تلك القواعد على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا يتفق وحكم القانون وليس في ذلك ما يعاب عليه ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب غير مستند إلى أساس ويتعين رفضه .

« وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم

الحكم الابتدائي - عدم التزامه بتقديم صورة من أي حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية ولو أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .

ج - نقض - أحوال الطعن - . أحوال شخصية . جواز الطعن في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية .

د - نقض - أحوال الطعن - . أحوال شخصية . نيابة عامة - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية - عدم جواز الطعن فيه بسبب اغفاله ذكر اسم عضو النيابة ولهم بيان رأي النيابة في الدعوى .

هـ - نقض - أحوال الطعن - . إجراءات - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب خراج عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٥٠ مكرراً مراتب - أمثلة ذلك .

و - نقض - أحوال الطعن - . التماس إعادة النظر - حصول التناقص في ذات منطوق الحكم المطعون فيه - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٦٦ مرافعات - شرط جواز الطعن في الحكم الانتهازي طبقاً لهذه المادة .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة الجزئية الشرعية قد فصلت في موضوع دعوى النسب في غير الوقف وهي مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفاء المحاكم الشرعية والمالية وكان الاستئناف قد رفع عن الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور هذا القانون أيضاً ثم أحيل منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية طبقاً للمادة الثانية من القانون المشار إليه فإن المحكمة الابتدائية إذ فصلت في الاستئناف المرفوع إليها بالحكم المطعون فيه تكون قد أصدرت هذا الحكم في حدود اختصاصها - ولا يغير من ذلك أن تكون قد حكمت ببطان الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم سبب الأمة ثم فصلت في موضوع الدعوى - ذلك أن محكمة الدرجة الأولى إذ أصدرت حكمها في الموضوع تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى فلا تملك إعادة النظر فيها فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت ببطان الحكم المستأنف لم يعب فيه أو في الإجراءات التي بنى عليها

ترجيح أحدهم على الآخر ولذا ترى المحكمة أعمال المبدأ الذي قرره فيسبب سلف من مؤاخذه الزوجة بخطئها وتحميلها نتيجة هذا الخطأ وأن يخصم من البائنة كل ما أنفقه الزوج من رسوم وغيرها . . . ويبين من ذلك أن الحكم أقام قضاؤه في صدد ما تنعاه الطاعنة بهذين الوجهين على أسباب سائقة تكفي لحمله ولا تخرج المجادلة في ذلك عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة لهذه المحكمة عليها في ذلك ، و مردود في وجهه الثاني بأن الطاعنة لم تقدم المستندات التي أشارت إليها في فيكون عارياً عن الدليل ، ومن ثم يكون النعي المستند إلى هذه الأوجه في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث أن الطاعنة تنعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه اغفاله الحكم بتثبيت الحجز التحفظي كما أغفل إلزام المطعون عليه بالقوائد دون أن يبين سبباً لهذا الإغفال .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن اغفال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سبباً من أسباب الطعن في الحكم بطريق النقض .

القضية رقم ٣ سنة ٢٦ ق - أحوال شخصية - رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد فؤاد جابر وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

٣٨٤

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - أحوال شخصية - استئناف - اختصاص - قانون - نسب - دعوى نسب في غير الوقف - فصل المحكمة الجزئية الشرعية فيها وهي مختصة بنظرها ودفع الاستئناف عن الحكم أمام المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ثم إحالة الاستئناف أعمالاً لهذه القوانين إلى المحكمة الابتدائية الوطنية - اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في الاستئناف - ولايتها في الفصل في موضوعه ولو قضت ببطان الحكم المستأنف لم يعب فيه أو في الإجراءات .

ب - نقض - إبطاء الأوراق والمستندات - قيام الطاعن بتقديم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من

وفصلت في الموضوع المقضى فيه ابتداءً فإنها لا تكون قد تمت ولايتها .

٢ - إذا كان الطاعن قد قام بما تفرضه عليه المادة ٤٢٩/٣ من قانون المرافعات وقدم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي فلا عليه أن لم يقدم صورة من أي حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ذلك أن الشارح لو قصد إلزام الطاعن بتقديم مثل هذا الحكم لنص عليه صراحة كمسا فعل بالنسبة للحكم الابتدائي .

٣ - إذا كان مبنى الطعن بالنقض في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية هو مخالفة القانون والخطأ في تأويله في مسألة اختصاص بعض بنوع القضية فإن الطعن يكون جائزاً ، ذلك أن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزاً في الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات وفي أي حكم انتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣٦ من ذلك القانون .

٤ - إذا كان الحكم صادراً من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض بالبطالان لاغفاله ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية في جميع مراحل الدعوى ولمعد بيانه رأى النيابة فيها - لخروج هذا السبب عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات .

٥ - لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف المحاكم الجزئية طبقاً للمادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات بسبب مخالفته القانون في قضائه بما لم يطلبه الخصوم أو لمخالفته رأى فقهاء الشريعة

الإسلامية عن حكم رجوع الشهود عن شهادتهم وعن حكم شهادة السامع أو لمخالفة الثابت بالأوراق أو لتصوره أو لبنائه على إجراءات مخالفة للقانون بعدم تلاوة تقرير التخليص في الجلسة .

٦ - أن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الابتدائي الثاني الذي فصل على خلاف الحكم الأول . فإذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض في ذات منطق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال التماس إعادة النظر فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز .

المحكمة

• • • حيث أن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن كما دفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلاً وقد أسسا دفهما على أن الطاعن لم يودع مع صورة الحكم المطعون فيه صورة من الحكم الاستئنافية السابق صدوره في ١٩٥٦/٥/٨ في حين أنه جزء لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه لأنه أحال إليه بالنسبة لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم فيها فلا يتحقق واجب الإيداع المنصوص عليه في المادة ٤٢٩/٣ من قانون المرافعات ألا بإيداع هذا الجزء التتم للحكم المطعون فيه .

• • • وحيث أن هذا الدفع مردود بأن المادة ٤٢٩/٣ من قانون المرافعات لم توجب على الطاعن إلا • أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير • أولاً - صورة من الحكم المطعون مطابقة لأصله أو الصورة الملونة منه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه - ثانياً - المستندات التي تؤيد الطعن • • • فمتى كان الطاعن قد قام بما تفرضه عليه هذه المادة وقدم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم

المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ٥٠٠ . ومؤدى هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد أجاز للنصوص الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف طبقاً للقواعد والأجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في الفصل الخاص بالنقض إذ أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المكمل لها خالية من أية قواعد خاصة في هذا الشأن - أما القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فقد أراد به الشارع تنظيم تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وتقرير حق النيابة في الطعن بالاستئناف والنقض في الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا التي جعل تدخلها فيها وجوبياً . وقد لوحظ في إصدار هذا القانون - على ما تضمنته مذكرته الإيضاحية - أن المادة ٩٩ من قانون المرافعات قد أوجبت على النيابة العامة التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وأن الشارع إذ أخرج بمقتضى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها وأدخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية قد وضع في اعتباره أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الجزئية بهذه الدعاوى لما لها من شأن فاصح وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لا مسوغ له ومن أجل ذلك رأى جعل تدخلها في هذه القضية جوازياً كي تباشره وفق مقتضى الحال وجوبياً فيما عدا ٥٠٠ . وكذلك نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه ويجوز للنيابة العامة أن تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ المشار إليه وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف والا

الابتدائي فلا عليه أن لم يقدم صورة من أي حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، ذلك أن الشارع لو قصد الزام الطاعن بتقديم مثل هذا الحكم لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة للحكم الابتدائي .

وهو حيث أن النيابة العامة عرضت لجواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه في ظل أحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وأشارت إلى ما تثيره بعض نصوص هذا القانون من شبهة في عدم جواز هذا الطعن بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال التي تميزها المادتان ٤٢٥ مكرراً ، ٤٢٦ من قانون المرافعات وإن كانت النيابة قد انتهت إلى إبداء رأيها بجواز الطعن في هذه الأحوال .

وهو حيث إن القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - على ما يبين من الإطلاع عليه وعلى مذكرته الإيضاحية - لم يقصد إلى تقرير حق الخصوم في الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالوقف التي أصبحت من اختصاص المحاكم ذلك أن حقهم في هذا الطعن قد تقرر بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على مقتضى القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات فقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس الملّية . وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بها .

ونصت المادة الخامسة منه على أنه وتبعية أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس

كانت المحكمة التي أصدرته في الحالة
النصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك
القانون .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر
من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية إلا أن
مبنى الطعن في السبب الأول مخالفة
القانون والخطأ في تأويله في مسألة اختصاص
بحسب نوع القضية وعلى ذلك يكون الطعن
مقبولا شكلا إذ استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث أن السبب الأول من أسباب
الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ صدر في
مسألة لا تختص بنظرها المحكمة الابتدائية
بهيئة استئنافية ذلك أن المادة الثامنة من
القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في
١٩٥/٩/٢١ تنص على أن دعوى النسب
في غير الوقف هي من اختصاص المحكمة
الابتدائية فلا تختص بها المحاكم الجزئية
وبالتالي لا يجوز للمحاكم الابتدائية بهيئة
استئنافية أن تنظر في استئناف الحكم
الجزئي الصادر فيها بل تختص في محكمة
الاستئناف هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قضى
ببطلان الحكم الجزئي المستأنف لعدم
تصديده باسم الأمة فأصبح معدوما وكان
لزما أن تعاد الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل
فيها وقد أصبحت المحكمة الابتدائية هي
صاحبة الاختصاص بنظر الدعوى بصفة
ابتدائية .

« وحيث أن هذا السبب وإن كان الطعن
به جائزا طبقا للمادة ٤٢٥/٢ مكررا من
قانون المرافعات إلا أن النص في موضوعه
مردود بأنه وإن كانت المادة الثامنة من
القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن
تكون دعوى النسب في غير الوقف مما
تختص به المحاكم الابتدائية اعتبارا من تاريخ
العمل بهذا القانون في أول يناير سنة
١٩٥٦ وكانت المسألة الأولى من قانون
المرافعات تقضى بمریان القوانين المعدلة
لاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من
الدعوى ما دام تاريخ العمل بها سابقا على
قفل باب المرافعة فيها إلا أن ذلك محله أن

كان الحكم باطلا ٥٠٠ ثم أراد الشارع أن
يرتب للنسابة العامة حق الاستئناف في
القضايا التي أوجب عليها التدخل فيها .
فنص في المادة الثانية على « أنه في الأحوال
التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات
الصادرة في القضايا المشار إليها في الفقرة
الثانية من المادة السابقة يجوز للنسابة العامة
الطعن بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في
المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية » ثم أراد الشارع أن تتابع
النسابة حق الطعن في الأحكام والقرارات
المشار إليها في المادة السابقة بطريق النقض
فنص في المادة الثالثة على أن للخصوم وللنسابة
العامة بطريق النقض في الأحكام والقرارات
المشار إليها في المادة السابقة وذلك طبقا
لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية . وما جاء بهذه المادة من ذكر
« الخصوم » لم يقصد به تقرير حق جديدهم
في الطعن بالنقض إذ سبق تقرير هذا الحق
لهم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على ما
سلف القول ، وأما أراد الشارع وهو يقرر
بالمادة الثالثة المشار إليها هذا الحق
المستحدث للنسابة العامة في الطعن بالنقض
في مسائل الوقف والأحوال الشخصية
للمصريين أن يصرح برغبته في مساواتها
بالخصوم في هذا الطعن وفي الميعاد الذي
نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات
وقد دلت المذكرة الإيضاحية على هذا المنحى
في تعليقها على هذه المادة إذ قالت « وأجازت
المادة الثالثة للخصوم وللنسابة العامة الطعن
بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار
إليها في المادة الثانية ، وقد جعلت إجراءات
هذا الطعن المستحدث واحدة بالنسبة إلى
الخصوم والنسابة على السواء وذلك على غرار
ما نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية » . وحيث أنه بناء على
ما تقدم فإن الطعن بالنقض في مسائل
الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزا في
الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم
الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال
النصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من
قانون المرافعات وفي أي حكم انتهائي أيا

تفريعا على هذا الأصل ذاته قد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن « تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس الكلية الى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الكلية الى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية او المالية الى المحكمة الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة فقطعت بذلك أن القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية الشرعية أو المالية بصفة عامة أي سواء كانت ابتدائية أو استئنافية تظل من اختصاص المحكمة الابتدائية الوطنية التي أوجبت الاحالة اليها . كما أنها دلت بما أوجبه من احالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية الى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة على أنها راعت ما نصت عليه المادة الثامنة من اخراج بعض الدعاوى ، كدعوى النسب في غير الوقت من اختصاص المحاكم الجزئية الى المحاكم الابتدائية ومفاد ذلك كله أن حكم هذا التعديل في الاختصاص إنما يسرى على ما كان منظورا من الدعاوى في مرحلتها الابتدائية أمام المحاكم الجزئية الشرعية دون غيرها . لما كان ذلك وكانت المحكمة الجزئية الشرعية قد فصلت في موضوع الدعوى وهي مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وكان الاستئناف قد رفع عن الحكم الصادر فيها الى المحكمة الكلية الشرعية في ١٩٥٥/١/٢٢ قبل صدور هذا القانون أيضا ثم أحيل منها الى المحكمة الابتدائية الوطنية طبقا للمادة الثانية من القانون المشار اليه فان المحكمة الابتدائية اذا فصلت في الاستئناف المرفوع اليها بالحكم المطعون فيه تكون قد أصدرت هذا الحكم في حدود اختصاصها ولا يغير من ذلك أن تكون قد حكمت ببطالان الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم الأمة ثم فصلت في موضوع الدعوى ذلك أن محكمة أول درجة اذ أصدرت حكما

تكون الدعوى التي تعدل الاختصاص بها لا تزال منظورة أمام محكمة الدرجة الأولى فتنتقل بمقتضى القانون الجديد المسدل للاختصاص الى المحكمة الجديدة التي انعقد الاختصاص لها بموجب هذا القانون ، أما اذا كانت الدعوى قد تجاوزت مرحلة الدرجة الأولى وصدر الحكم فيها ابتدائيا من محكمة أول درجة التي كانت مختصة بها قبيل صدور القانون الجديد فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون من اختصاص المحكمة الاستئنافية المختصة أصلا بنظر احكام محكمة الدرجة الأولى التي صدر الحكم منها ذلك أن الأصل هو أن محاكم الدرجة الثانية مرتبطة في القانون بمحاكم الدرجة الأولى التي جعل استئناف احكامها منوطا بها فلا يجوز لها أن تنتظر استئناف احكام صادرة من درجة غير تلك التي نيظت بها ما لم ينص القانون صراحة على خلاف هذا الأصل فتعي كانت الدعوى قد نظرت أمام محكمة أول درجة وأصدرت حكما فيها وهي مختصة بنظرها فإن استئنافها يكون أمام محكمة الدرجة الثانية المرتبة قانونا لنظر استئناف الحكم الصادر منها ولا يؤثر في ذلك صدور قانون جديد يعد تاريخ هذا الحكم يقضى بخروج نصاب هذه الدعوى أو نوعها من محكمة الدرجة الأولى التي صدر الحكم منها الى محكمة ابتدائية أخرى أعلى أو أدنى منها . وتفريعا على هذا الأصل قد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأصدار قانون المرافعات على حكم وقضى بأنه : « على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية ، بمقتضى احكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها . » من غير أن تترض هذه المادة في احكامها الوقتية الى الدعاوى الاستئنافية التي تغير اختصاصها الابتدائي . بل نصت في فقرتها الثانية على أنه : « لا تسرى احكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقسى خاضعة لاحكام النصوص القديمة » كما أنه

من أدلة على نسب الصغير وانتهى الى ثبوت نسبه للطاعن لما كان ذلك فان الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز في خصوص هذا النسب .

« وحيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون اذ قضى بما لم يطلبه الخصوم ذلك انه خفض النفقة من سبعة جنيهاً الى ستة جنيهاً شهرياً في حين أن المظنون عليها كانت تطلب زيادة النفقة وكان الطاعن قد قصر دفاعه على طلب بطلان الحكم المستأنف - ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالفساد اذ لم يرد على دفاع الطاعن بشأن التناقص ولا على مطاعنه ضد الشهود ولا على ما استند عليه من أحكام في مذكرته هذا إلى أن الحكم الصادر بحالة الدعوى الى التحقيق جاء باطلاً بعد أن خلت القضية من كل دليل بعول الشهود الذين شهدوا أمام محكمة أول درجة عن شهادتهم كما أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون اذ خالف رأى فقهاء الشريعة الإسلامية عن حكم رجوع الشهود عن شهادتهم وعن حكم شهادة التسامع كما خالف الثابت في الأوراق فيما استخلصه من شهادة الدكتور نعيم . فضلاً عن أن الحكم قد بنى على إجراءات مخالفة للقانون اذ لم يتم القاضي المقرر بتلاوة تقرير التلخيص في الجلسة . مما يشوب الحكم بالبطلان .

« وحيث ان الطعن بهذين السببين يجمع وجوبهما غير جائز لأن النوى بها ما لا يجوز الطعن به أمام محكمة التناقص في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية طبقاً للمادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات .

« وحيث ان الطاعن تمسك بسبب جديد لم يرد في تقرير الطعن قال انه يتصل بالنظام العام وهو يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء باطلاً اذ لم يتضمن ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في جميع مراحل الدعوى ولم يذكر ما أبدته النيابة من رأى في الدعوى .

في الموضوع تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى فلا تملك محكمة الدرجة الأولى إعادة النظر فيها فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت ببطلان الحكم المستأنف لميب فيه أو في الإجراءات التي بنى عليها وفصلت في الموضوع المقضي فيه ابتدائياً فانها لا تكون قد تعدت ولايتها .

« وحيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اشتعل على جزءين متناقضين اذ قضى بشرطه الأول ببطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لفقدانه عنصره جوهرياً من مقومات وجوده وقضى بشرطه التالي بتخفيض نفقة الصغير إلى ستة جنيهاً شهرياً . وقضاء الشطر الأول ببطلان الحكم المستأنف يتضمن أن حكم ثبوت نسب الولد من الطاعن أصبح حكماً باطلاً ومردوماً . بينما القضاء بتخفيض النفقة قد أعطى حقا في النفقة لهذا الولد الذي لا نسب له من الطاعن والذي قد بطل حكم نسبه منه مما يتحقق معه وجود حكيمين انتهيين متناقضين وجواز الطعن بالنقض لهذا السبب طبقاً للمادة ٤٢٦ مرافعات .

« وحيث أن هذا السبب مردود بأن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته مشروط « بأن يكون هذا الحكم قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به » مما مفاده أن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الثاني الذي فصل على خلاف الحكم الأول وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى اذ أن التناقض الذي يدعيه الطاعن لو صح وجوده - فهو في ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال التماسس إعادة النظر على أن الواقع أنه لا وجود أيضاً للتناقض المدعى به اذ أن الحكم المطعون فيه بعد أن قضى ببطلان الحكم المستأنف نظر في موضوع الدعوى وفصل فيما عرض

٢ - متى كان قد قضى نهائيا بقيام علاقة تجارية لمدة معينة فلا مانع من التفسير بعمول الطرفين عن هذه العلاقة ، وللمحكمة أن تستخلص هذا العمول من وقائع سواء كانت سابقة أو لاحقة للحكم القاضي بتقرير العلاقة التجارية ما دام أنها مفارقة للوقائع التي تكونت منها هذه العلاقة ولاحقة لها ودون ما نظر الى تاريخ الفصل في قيام العلاقة التجارية والحكم بتقريرها - ولا يحتاج في هذا الصدد بقوة الأمر المضي للحكم القاضي بتقرير العلاقة التجارية لمدة معينة -

٣ - إذا قرر محامي الشريك في دعوى بيع رفعت ضده من باقي شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وأن الدعوى التي توجه اليه يجب أن تكون دعوى حساب - فإن هذا القول لا يعتبر اقرارا بحق يستلزم توكيلا خاصا من موكله وإنما هو من وسائل الدفاع المخلوطة للمحامي بمقتضى التوكيل الصادر اليه من موكله ترتبط ارتباطا وثيقا بسلطته في اعطاء التكليف القانوني للدعوى واتخاذ اجراءات الدفاع التي يراها ممسا ينطوي عليه ذلك التوكيل -

القضية رقم ٦٩ سنة ٢٢ في ندسة وعضوية السادة الاساقفة عبد العزيز محمد ورئيس المحكمة ومحمود عباد ومحمد متول عدله ومحمد زغراني سالم ومحمد رفعت المستشارين -

وهو حيث أن هذا السبب - يفرض صحة ما جاء به ويفرض اتصاله بالنظام العام - فإنه مما لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بحيث استثنائية لخروجه عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات -

القضية رقم ٤٤ سنة ٢٦ ق - احوال شخصية - رئاسة وعضوية السادة الاساقفة اسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على واحد قوته ومحمد متول عدله المستشارين -

٣٨٥

١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - اجابة - انتهؤها - . البات - . الاتبات بوجه عام - استخلاص العمول عن علاقة تجارية من صنف دعوى رفعت من الشركاء المؤجرين واستخلاص قبول الشريك المستاجر لهذا العمول من عبارة محاميه في إحدى الدعاوى - لا خلا - مثال -

ب - اجابة - انتهؤها - . فسخ - قوة الأمر الملقى القضاء نهائيا بقيام علاقة تجارية لمدة معينة - جواز التقرير بعمول الطرفين عن هذه العلاقة - انعدام حجية الحكم القاضي بتقرير العلاقة التجارية لمدة معينة -

ج - محاماة - توكيل المحامي - . وكالة - حدودها - . دفاع - قول محامي الشريك في دعوى بيع رفعت ضده من باقي شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وأن الدعوى التي توجه اليه يجب أن تكون دعوى حساب - عدم اعتبار هذا القول اقرارا بحق يستلزم توكيلا خاصا -

المبادئ القانونية

١ - إذا استأجر أحد الشركاء نصيب باقي شركائه في الاطيان المشتركة فإنه لا تترتب على الحكم إذا استخلص عمول هؤلاء الشركاء عن العلاقة التجارية من عريضة دعوى يطالبون فيها شريكهم المستاجر بايجار نصيبهم في الاطيان في سنة معينة وبريعها في السنوات التالية ومن عريضة دعوى أخرى يطالبون فيها قسمة هذا النصيب ، واستخلص قبول المستاجر لهذا العمول من عبارة محاميه في إحدى الدعوى بأنه وكيل عن شركائه على الشيوع طالما أن كلا الاخيرين لا مخالفة فيه للقانون وينطوي على تحصيل سائغ للواقع وفهم سليم لمطلوه -

٣٨٦

١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

نقض - حالات الطعن - حالة الطعن ببطان الحكم - . حكم - تعيب كالم - . القاعة الحكم على دعوات متعددة - . كفاية اعدادها لحمل الحكم وعدم توجيه أي تعيب اليها - . النص على الحكم في باقي التعليمات - . غير منتج -

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد اقيم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه التعليمات لم يوجه اليها أي تعيب وكافية وحدها لحمل الحكم ، فإن

في المياه الإقليمية مما لا محل معه للخوض في بحث ما إذا كان عقد البيع في هذه الحالة يخضع لقانون المثل أو لقانون علم السفينة • وانما تقوم على تصرف لا جدال في أنه وقع في الأراضي المصرية وهو الاستيلاء وهذا التصرف يحكمه القانون المصري الذي حدد سعرا جبريا لنوع البضاعة المذكورة دون ما نظر لآي اعتبار آخر مثل ثمن الشراء أو احتمال بيع البضاعة خارج الأراضي المصرية •

٢ - لا محل للقول بأن التسعير الجبري خاص بالبيع المحلية وأنه لا يسرى على صاحب البضاعة إذا كان موردا للسفن وغير مجبر على البيع في السوق المحلية •

٣ - متى كانت الواقعة محل الدعوى مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها وليست جريمة جنائية مطلوبا عقاب صاحب البضاعة عنها فلا يقبل التحدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم اذ قدر ثمنها قد طبق السعر الجبري بآثر رجعي لأن هذا النعي لا يعدل أن يكون دفاعا جديدا متى كان لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع •

٤ - اذا قضي ببراءة متهم من تهمة حبس مخمور عن التداول بقصد التلاعب في الاسعار فإنه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببيعها بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يليق الحكم المصادر بالبراءة تحلل صاحب المخمور عن التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتفي معه التحدي بحجة هذا الحكم في شأن تحديد ثمن المخمور اذا تم الاستيلاء عليها وبيعها بعد صدوره •

٥ - متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب التعويض عن بضاعة حصل الاستيلاء عليها وبفوائد مبلغ التعويض وتبين من أسباب الحكم أن محكمة الموضوع قدرت التعويض الذي يستحقه صاحب البضاعة بسبب ما ضاع عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قدرت الفوائد عن الثمن والتعويض واتمجت

تعيينه في باقي الدعوات الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج •

الظنية رقم ١٦٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساقفة عبدالعزیز محمد رئيس المحكمة وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين •

٣٨٧

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - تسعير جبري • استيلاء • قانون • صدور أمر استيلاء على بضاعة مسخرة تسعيرة جبرية • وجوب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبري ولو كان صاحبها يمتنع مهنة التوريد للسفن • خضوع هذا التصرف لقانون المصري • الأمر العسكري ٣١٦ سنة ١٩٤٣ •

ب - تسعير جبري • القول بأن التسعير الجبري خاص بالبيع المحلية ولا يسرى على مورد للسفن • لا محل له •

ج - نقض • أسباب جديدة • تسعير جبري • قانون • وجبة القوانين • قيام الدعوى على مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها • التحدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم طبق السعر الجبري بآثر رجعي • غير مقبول •

د - قوة الأمر القضي • وجبة الأحكام الجنائية • تسعير جبري • استيلاء • القضاء ببراءة متهم من تهمة حبس مخمور عن التداول بقصد التلاعب في الاسعار • انعدام حجية هذا الحكم في تعديد الثمن والتزام صاحبها ببيعها بالسعر الجبري •

هـ - فوائد • تعويض • رفع الدعوى بطلب تعويض عن بضاعة حصل الاستيلاء عليها وبفوائد التعويض • جواز ادماج المبلغين دون تفصيل القضاء بهما جملة •

و - نقض • ايداع الأوراق والمستندات • جواز قيام الطعن في الجداد بإيداع صورة معتمدة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي ثم العودة الى سببهما بعد الجداد وإيداع صورة طبق الأصل لكل منهما • مثال •

المبادئ القانونية

١ - اذا صدر أمر استيلاء على بضاعة مسخرة لتسعيرة جبرية وجب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبري حتى لو كان من حصل الاستيلاء على بضاعه يمتنع مهنة التوريد للسفن ذلك لأن الواقعة لا تقوم على تقدير ثمن بيع تم على ظهر سفينة راسية

الأوامر العسكرية صريحة في أنها إنما وضعت لحماية تموين السوق المحلي وشرط العقاب أن يرفض التاجر البيع في السوق المحلي إذا كان مجبرا على ذلك - والطاعن ومهنته مورد للسفن غير مجبر على هذا البيع وأما من ناحية حجية الشيء المحكوم فيه فقد يرى الطاعن من تهمة حبس الخمر المضبوطة عن التداول وكان مبنى حكم البراءة أنه غير مكلف بأن يعرض بضاعته على الجمهور في محال مفتوحة • فليس للمحكمة المدنية بعد هذا الحكم أن تقيمه بالسعر الجبرى الأمر الذى يتنافى مع حجية الأمر المقضى فيه بالحكم الجنائى لأن التلازم واضح بين تهمة الحبس عن التداول وبين تهمة تجاوز السعر الجبرى ولا قيام للثانية إلا بقيام الأولى فاذا انتفت احدهما انتفت الثانية بطريق اللزوم •

« ومن حيث انه يبين من مطالعة الحكم الاستثنائى المطعون فيه أنه اذ قدر ثمن الخمر المضبوطة على أساس السعر الجبرى استند الى ما قرره من أن الأمر رقم ٣٦٦ الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ قد نص فى المادة الأولى منه على انشاء لجنة لتحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية - وثابت من الاطلاع على جدول الاسعار الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٤٣ أنه حدد ١٣ جنيتها للصندوق الذى يحتوى على اثني عشرة زجاجة وهذا الثمن هو الذى قدره الحكم المستأنف - أما قول الدفاع عن هنرى رزق الله أنه لا يفتقد بهذا الثمن فهو فى غير محله ذلك لأنه بالرجوع للأمر رقم ٣٦٦ وجدول الاسعار المشار اليه يتضح انه عام فلم يخص الاسعار المحددة بالبيع المحلي أو فى داخل البلاد دون غيرها ، فمحاوله دفاع هنرى رزق الله جعل هذا الثمن خاصا بالبيع المحلية تخصيص بغير مخصص • وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ولا محل للخوض فى البحث فيها اذا كان عقد البيع الذى يعقد على ظهر سفينة راسية فى المياه الإقليمية يخضع لقانون المحل أو لقانون علم السفينة - لا محل للخوض فى هذا البحث لأن واقعة الدعوى لا تقوم على تقدير

المبلغين دون تفصيل ثم قضت بهما جملة فانه لا يكون هناك محل للنقض بالحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التمييز •

٦ - اذا كان الطاعن قد اودع فى الميعاد المحدد لإيداع الأوراق صورة معلنة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائى ثم عاد فتسلمها بعد الميعاد حيث اودع بدلا من كل منهما صورة طبق الأصل وتبين من اشارة قلم الكتاب على محضر الإيداع أنه راجع صورتى الحكمين المقتضيتين فى الميعاد ووصفهما بأن احدهما صورة تنفيذية من الحكم الابتدائى والاخرى صورة الحكم المطعون فيه المعلقة ، كما تبين أن المطعون عليه من ناحيته فى رده على دفاع الطاعن بدلا وتعقبا عند تحضير الطعن بقلم الكتاب لم يعطى على الصورتين المودعتين فى الميعاد بأى طعن ينال من صحتها ولم يثر أى اعتراض عليهما الأمر الذى يستفاد منه صحة هاتين الصورتين ومطابقتها للأصل - فان ايداع الطاعن صورتين طبق الأصل بدلها بعد الميعاد ينسحب أثره الى وقت تقديم الصورتين المسحوقتين ولا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا •

المحكمة

« • من حيث أن الطعن بنى على سببين : أولهما مخالفة القانون من وجهين ، والثانى مخالفة ما هو ثابت بالأوراق •

« ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه فى الوجه الأول من السبب الأول أنه اذ احتسب سعر الويسكى المضبوط وفقا للأمر العسكرى رقم ٣٦٦ استنادا الى القول بأن هذا الأمر لم يفرق بين الاسعار المحددة للبيع محليا وبين الاسعار التى يجوز أن تباع بها تلك المشروبات خارج البلاد وأن محاولة الدفاع عن الطاعن جعل التسعير الجبرى خاصا بالبيع المحلية هو تخصيص بغير مخصص - اذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون من ناحية تصومه ومن ناحية حجية الشيء المحكوم فيه - أما من ناحية تصوص القانون فلا

خلاف الواقع أن الحكم الابتدائي قضى بفوائد الثمن حسب السعر الرسمي من تاريخ صدور الحكم بالبراءة في حين أن الحكم الابتدائي رفض الحكم بالفوائد عندما قضى في منطوقه « يرفض ما عدا ذلك من الطلبات » .

« ومن حيث أنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي في هذا الشأن أنه أورد بأسبابه بصدد هذا النعي بشقيه ما يأتي « وحيث أن هذين الوجهين من أوجه المخالفات التي اتبعت مع المدعي تنتجان تعويضه عما ناله من ضرر يسبب المسلك الشاذ الذي اتبع معه وقد ناله من جراء ذلك ضرر محقق أقله تعطيل المبلغ الذي يستحق صرفه زمناً طويلاً في أخذ ورد ومناقشة .. فيتعين تعويض المدعي عن ذلك كله وترى المحكمة أن تقدر هذا التعويض بمبلغ ٣٠٠ جنيه يضاف إلى الثمن الذي بيع به الويسكي ويقضى للمدعي به »

كما جاء بالحكم الاستئنائي وهو في سبيل مناقشة استئناف وزارة التجارة والصناعة ما يأتي « وبما أنه فيما يختص باستئناف وزارة التجارة الخاص بخطأ محكمة أول درجة في القضاء بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضاً للخارج هنري رزق الله مع أن هذا الأخير لم يطالب بتعويض أمام محكمة أول درجة فإن إثبات من الاطلاع على صحيفة الدعوى الابتدائية أن المذكور رفعها بطلب مبلغ ١٧٦٥ جنيهًا و ٩٢٠ مليماً وفوائد هذا المبلغ من يوم ١٩٤٣/٩/١٦ تاريخ الحكم بالبراءة إلى حين الوفاء وقال إن من هذا المبلغ ١٤٧١ جنيهًا و ٦٠٠ مليماً ثمن صناديق الويسكي ومبلغ ٢٩٤ ج و ٣٢٠ مقدار الربح الذي ضاع عليه بواقع ٢٠ ٪ من قيمتها الأصلية حسب الفواتير التي قدمها كما طالب بالفائدة القانونية من تاريخ الحكم الصادر ببراءته . وبما أن التعويض الذي يستحقه الشخص الذي ناله ضرر من عمل ما إنما هو مقابل ما نال ذلك الشخص من ضرر وما ضاع عليه من فائدة فإذا كانت محكمة أول درجة قد قدرت ما يستحقه هنري رزق الله من تعويض بمبلغ ٣٠٠ ج فإنها بذلك لا تكون قد جاوزت الطلبات التي أبدتها المضرور أمام

ثمن بيع تم على ظهر سفينة راسية في المياه الإقليمية وإنما تقوم على تصرف لا جدال في أنه وقع في الأراضي المصرية وهو الاستيلاء على البضاعة المضبوطة . وهذا التصرف يحكمه القانون المصري الذي حدد سعراً جبرياً لنوع هذه البضاعة دون ما نظر لمرأى اعتبار آخر مثل ثمن الشراء أو احتمال بيع البضاعة خارج الأراضي المصرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ثمن البضاعة المستولى عليها داخل حدود البلاد وفقاً لأحكام الأمر ٣٦٦ الذي يشمل بعومته الأراضي المصرية ووفقاً لجدول الأسعار المؤرخ في ١٩٤٣/٤/١٧ الذي أصدرته لجنة تحديد أقصى أسعار الجلة للمشروبات الروحية التي نص الأمر سالف الذكر على انشائها لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون نعيًا غير سديد .

« وحيث أن الشق الثاني من السبب الأول - مردود - بأنه لا تلازم بين القضاء ببراءة الطاعن من تهمة حبس البضاعة المضبوطة عن التداول وبين عدم التزامه بالبيع بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يفيد الحكم الصادر ببراءة الطاعن تحلله من التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتفي معه التحدي بحجة هذا الحكم في شأن تحديد ثمن الضرر التي تم الاستيلاء عليها وبيعها بعد صدور الحكم بالبراءة .

« وحيث أن الطاعن ينعي على الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه اذ رفض الحكم بأية فائدة عن مبلغ التعويض المطالب به أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن دعواه رفعت في ظل القانون المدني القديم الذي يجيز الحكم بالفوائد عن التعويض متى كان مبلغًا معلوم المقتدر كالذي طلبه بل والذي يجيزه أيضاً نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد . كما ينمي الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف الثابت بالأوراق عندما أثبت في أسبابه على

الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ قد نص في المادة الأولى منه على إنشاء لجنة لتجديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية - وثابت من الاطلاع على جدول الاسعار الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٤٣ أنه حدد ١٢ جنيهًا للصندوق الذي يحتوى على اثني عشرة زجاجة وهذا الثمن هو الذي قدره الحكم المستأنف ، ثم انتهى الحكم الى تأييد أسباب الحكم المستأنف التي لا تتعارض مع أسبابه - فضلا عن هذا فان ما جاء بهذا السبب لا يبدو أن يكون دفاعا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ ليست الواقعة محل الدعى الحالية جريمة جنائية مطلوب عقاب الطاعن عنها بل مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها .

« ومن حيث انه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

القضية رقم ٦٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وصوبية السادة الاساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وصحود عباد ومحمد متولى عليم وابراهيم عثمان يوسف وعبد زعفراني سالم المستشارين .

٣٨٨

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

نقض . تقرير الطعن . ورود أسباب الطعن فيه على احكام سابقة صدرت مستقلة عن الحكم المطعون فيه .
التصاير الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه دون توجيه أي طلب بخصوص تلك الاحكام . بطلان التقرير .
م ٤٢٩ ملاحظات .

المبدأ القانوني

اذا انقضت الطاعن في تقرير الطعن على بيان حكم ذكر انه الحكم المطعون فيه وهو وحده الذي انتهى الى طلب نقضه وكانت أسباب الطعن قد وردت عن احكام سابقة صدرت مستقلا عن الحكم المطعون فيه ولم يرد بهذا الحكم ما يصح أن يكون مخاللا للثمن عليه بتلك الأسباب وأن ما ينهض الطاعن انما يرد على تلك الاحكام السابقة والتي لم يرد في تقرير الطعن طلب بخصوصها فان

محكمة اول درجة - هذه الطلبات التي قدرها هنري رزق الله بمقدار ٢٠ ٪ من قيمة ثمن البضاعة التي صودرت وقدرتها محكمة اول درجة بمبلغ ٣٠٠ ج .

« ومن حيث انه يبين من هذا الذي أثبتته الحكمان الابتدائي والاستئنافي أن محكمة الموضوع قدرت التعويض الذي يستحقه الطاعن بسبب ما ضاع عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قدرت الفوائد عن الثمن والتعويض وأدمجت المبلغين دون تفصيل ثم قضت بالمبلغين جملة . ولا كان الطاعن لم ينص على هذا الإدماج غير الفصل بغير أن المحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التعويض وأنها خالفت الثابت بالأوراق بشأن فوائد الثمن ، والنص على هذا الوجه بشقيه غير صحيح اذ الثابت أن محكمة اول درجة قضت بالفوائد عن الثمن والتعويض ضمن مبلغ التعويض الذي قدرته وأيدتها محكمة الاستئناف في قضائها على ما سبق بيانه ، وهو اذ تقرر أن محكمة اول درجة قضت بعوائد الثمن لا تكون خالفت الثابت بالأوراق .

« ومن حيث ان الطاعن أضاف بالجلسة سببا جديدا بقوله انه متعلق بالنظام العام - حاصله - أن الحكم المطعون فيه اذ طبق السعر الجبري على الخمر المستولى عليها باثر رجعي خطأ في تطبيق القانون - ذلك لأن الحكم المطعون فيه أشار في أسبابه الى أن اللجنة الخاصة حددت الاسعار في جدول مؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ في حين أن البضاعة المستولى عليها ضبعت بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٣ ، مما كان لا يصح معه تقدير ثمنها طبقا لجدول الاسعار اللاحق .

« وحيث انه فضلا عن أن هذا النقص غير صحيح - ذلك لأنه وإن كان الحكم الابتدائي أورد خطأ في أسبابه أن جدول الاسعار الذي حدد ثمن نوع البضاعة لضبوط مؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٣ الا أن الحكم الاستئنافي قد صحح بأسبابه هذا التاريخ اذ قرر في هذا الصدد « أن الأمر رقم ٣٦٦

وجوب اعلان الغير بانقضاء الوكالة وانما شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل ان يكون الغير حسن النية اى غير عسالم بانقضاء الوكالة ، ويستتبع هذا انه يجب على الغير ان يتمسك فى هذا الخصوص بحسن نيته اى انه بحسب الموكل الذى يحتاج بتصرف اجراء الوكيل بعد انقضاء وكالته ان يثبت انقضاء الوكالة وعلى الغير الذى يفتى الاحتجاج بهذا التصرف - ان شاء - التحدى بحسن نيته امام محكمة الموضوع حتى تستطيع ان تبين فى هذا الدفعا على الوجه الذى رسمه القانون . وعلى ذلك فاذا كان التصرف الصادر من الوكيل قد صدر منه بعد تنازله رسميا عن الوكالة فلا يجوز للغير التحدى لاول مرة امام محكمة النقض بعلم علمه بهذا التنازل متى كان لم يقم بملف الطعن ما يدل على انه عندهما وجه امام محكمة الموضوع بذلك التنازل تمسك بعدم علمه به .

٢ - متى كان لم يسبق التمسك امام محكمة الموضوع بان الموكل قد اجاز التصرف الذى صدر من وكيله بعد انقضاء وكالته فان التمسك بذلك امام محكمة النقض يكون غير مقبول لانه يتضمن سببا جديدا .

٣ - اذا رفع من حول اليه عقد الاجارة دعوى على المستاجر بطلب الاجرة وتثبيت الحجز التحفظى فلفج المستاجر الدعوى بانه اوفى الاجرة الى المحيل بمقتضى مضمون صلح تم بينهما واقام الحكم قضاء بطلبات المحال اليه على دعاءات ثلاث : الاولى - ان المستاجر كان قد قبل وفقا لنصوص عقد الاجارة تحويل العقد وقيمة الاجرة الى الغير . والثانية - ان المستاجر لم يكن يجوز له وقد علم عند توقيع الحجز التحفظى بمضمون الحوالة ان يدفع الدين الى المحيل او يتصلح معه بعد ذلك التاريخ . والثالثة - انه لم يثبت لمحكمة الموضوع انه كان قبل علمه بالحوالة قد وفى قيمة الاجرة كلها او بعضها الى المحيل - وكان تقرير الطعن قد خلا من تعيب الحكم فيها استظهره من علم المستاجر بالحوالة فى تاريخ سابق على تاريخ

تقرير الطعن يكون قد جاء خاليا من بيان اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه ويكون قد وقع باطلا عملا بنص المادة ٤٢٩ من المرافعات .

الضحية رقم ٢٧٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى عظم وابراهيم عثمان يوسف والحسينى موسى ومحمد رفعت المستشارين .

٣٨٩

٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - وكالة - انقضاؤها - نقض - اسباب جديدة .
شرط نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل فى القانون المدنى القديم - صدور تصرف من الوكيل بعد تنازله رسميا عن الوكالة تمسك الغير لاول مرة امام محكمة النقض بعدم علمه بهذا التنازل - غير جائز .

ب - نقض - اسباب جديدة - وكالة - انقضاؤها - اجازة التصرف - عدم قبول التمسك امام محكمة النقض بان الموكل اجاز تصرف وكيله بعد انقضاء الوكالة متى كان ذلك لم يطرح على محكمة الموضوع .

ج - حوالة - اجازة - حكم - تسبيب كالف - اطاعة الحكم لقضاء - يبلغ الدين للمحال اليه على دعاءات صحيحة وعدم اعتداده بدفعا الدين من انه وفى الدين للمحيل - التمسك عليه بعد ذلك بيفضته فى التقرير بان قبول المدعى للحوالة يسقط حقه فى كل دفع كان له قبل الدائن - غير منتج - مثال فى حوالة عقيد ايجار .

د - نقض - اعلان الطعن - اعلان - المحل الذى يحصل فيه الاعلان - اجابة المضطر عندما توجه لاعلان المطعون عليه فى السكن القول باقائه به بانه تركه من مدة - عدم قيام الطاعن بعد ذلك باعلان المطعون عليه سواء فى مسكنه الجديد او فى مواجهة النيابة - لا اعلان .

هـ - نقض - اعلان الطعن - اعلان - المحل الذى يحصل فيه الاعلان - اعلان العامى مغالبا مع شيخ القسم لياياه وعلق مكتبه - غلو مضطر الاعلان من بيان انتقال المضطر الى الكتب وتحلقه من غلقه - باعلان الاعلان م ١٢ و ٢٤ من المرافعات .

الباب الثانى القانونى

١ - لم يشترط القانون المدنى القديم فى خصوص علم نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل

الاجراءات القانونية في نزاع الملكية أم لم تتبعها لأن نص المادة ١٤ من القانون المذكور الذي يوجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة والنقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته إنما يقرر حكما عاما في التعويض .

السيد رقم ١٨٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متول علم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين .

٣٩١

٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - صورة . البات . . الأليات بالنية . . بيع .
غير . حكم . تبسيط كاف . . إجازة الحكم للمشتري
البات التصرف الصوري الصادر من البائع له يلزم
الكتابة . لعدم حاجته بعد ذلك إلى تسليم هذه الإجازة
بالاستناد إلى مبدأ ثبوت بالكتابة . التي عليه بما يرد
في أسبابه بعد ذلك تزيما . غير منتج .

ب - صورة . بيع . دفاع . غير . قوة الإراضي .
انتهت المحكمة إلى اعتبار المشتري من الغير بالنسبة
للتصرف الصوري الصادر من البائع له إلى مشتري آخر .
عدم التزام المحكمة بالرد على تمسك المشتري الآخر
بجعية الحكم الصادر بأليات تعالفه .

المبادئ القانونية

١ - المشتري يعتبر من الغير في أحكام
الصورية بالنسبة للتصرف الصوري الصادر
من البائع إليه وله أن يثبت صورية هذا
التصرف بغير الكتابة - على ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - فالذا كان الحكم قد
أجاز الأليات في هذه الحالة بغير الكتابة فإنه
لا يكون في حاجة بعد ذلك إلى تسليم
هذه الإجازة بالاستناد إلى مبدأ ثبوت بالكتابة
ولا جدوى من النعي عليه بما يورده في
أسبابه بعد ذلك تزيما .

٢ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن
المشتري يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف
الصوري الصادر من البائع إليه إلى مشتري
آخر فإنها لا تكون ملزمة بالرد على تمسك
هذا الأخير بحجة حكم صدر لمصلحته
بأليات تعالفه .

محضر الصلح ومن عدم قيامه بدفع شي من
الاجرة قبل علمه بالحوالة فإنه يكون غير
منتج ما يتمسك به المستاجر من خطأ الحكم
فيما يكون قد قرره من أن قبوله للحوالة
يسقط حقه في كل دفع كان له قبل الدائن .

٤ - متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن
أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليه
في المسكن المقول بأنه مقيم به أوجب بأنه
تركه من مدة كما تبين أن الطاعن لم يعلن
المطعون عليه بعد ذلك سواء في مسكنه الذي
انتقل إليه أو في مواجهة النيابة فإن المطعون
عليه لا يكون قد أعلن بتقرير الطعن .

٥ - إذا كان الثابت بأصل ورقة إعلان
الطعن أن المطعون عليه - وهو معام - أعلن
مخاطبا مع شيخ القسم لقيامه وعلق مكتبه
وخلا محضر الإعلان من بيان انتقال المحضر
إلى مكتب المطعون عليه وتحقق من علق المكتب
فإن اغفال مثل هذا البيان يترتب عليه
بطلان الإعلان - على ما جرى به قضاء محكمة
النقض - عملا بنص المادتين ١٢ و ٢٤
مرافعات .

القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة
ومحمود عياد ومحمد زعفراني سالم والخبينى المؤدى
ومحمد رفعت المستشارين .

٣٩٠

٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧

نزاع الملكية . تقدير التعويض . وجوب مراعاة قيمة
الردة أو لنقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند
تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته .

المبدأ القانوني

يجب عند تقدير قيمة الأرض التي نزع
الحكومة ملكيتها للمنفعة العامة مراعاة قيمة
الفائدة التي عادت على باقي الأرض بسبب
نزع الملكية وذلك طبقا للمادتين ١٣ و ١٤
من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧
المعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١
ويستوى في ذلك - على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن تكون الحكومة قد اتبعت

الحكمة

• • • حيث أن الطعن أقيم على سببين :
حاصل الأول منهما أن الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ قد خالف القانون إذ قضى بحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطعون عليه الأول بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن عقد البيع الصادر من مورث الطعون عليهما الثانى والثالث إلى الطاعن بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ والمسجل فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٧ صورى صورية مطلقة ، ووجه مخالفة القانون فى ذلك هو أن النزاع يقوم بين الطاعن والطعون عليه الأول على المفاضلة بين هذا العقد وعقد آخر صادر إلى الطعون عليه الأول من نفس البائع ببيع الألبان ذاتها بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ومسجل فى أول أغسطس سنة ١٩٢٨ ولما كان عقدا الطاعن أسبق من عقد الطعون عليه فى التاريخ وفى التسجيل فإنه يتمتع على هذا الأخير أن يثبت صورية العقد الصادر من سلفه إلى الطاعن إلا بالكتابة لأنه خلف خاص لسلفه فلا يملك من الحقوق أكثر مما يملك سلفه وهو لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى العقود التى تكون صدرت من سلفه قبل انتقال الشيء محل التعاقد إليه ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات صوريته إلا بالكتابة ، ولا يصحح من خطأ الحكم التمهيدى فى هذا الصدد ما ذهب إليه الحكم القطعى بعد ذلك تبريرا لهذا الخطأ من وجود مبدأ ثبوت بالكتابة إذ الحكم التمهيدى يستقل بأسبابه •

• • • وحيث أن هذا النعى مردود بأن الطعون عليه الأول بوصفه مشترعا يعتبر فى أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصورى الصادر من البائع إليه وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فى شيء إذ أجاز للطعون عليه الأول إثبات صورية العقد الصادر إلى الطاعن بغير الكتابة - وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة فى الطعن رقم ٢١١ سنة ١٨ القضائية بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ •

• • • وحيث أن الطاعن يعنى فى السبب

الثانى على الحكم القطعى قصصوا فى التسييب وخطأ فى الإسناد من أربعة أوجه حاصل الأول منها أنه أستظهر من ورقة قدمها الطعون عليه الأول مبدأ ثبوت بالكتابة واستدل منها على صورية العقد الصادر إلى الطاعن دون أن يبين سندها فيما ذهب إليه ، وكذلك قال الحكم أن الطاعن لم يرد على الدليل المستفاد من هذه الورقة ولم يدحضه مع أن الطاعن تناول هذا المستند بالرد والتعليق فى ختام مذكرته التى قدمها إلى المحكمة وفى ذلك ما يعيب الحكم - وحاصل الوجه الثانى أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأنه ليس ثمة قرابة بينه وبين مورث الطعون عليهما الثانى والثالث ، فلم يرد الحكم على هذا الدفاع مجازاة الحكم التمهيدى الذى قال بهذه القرابة وبذلك ظلت المحكمة متأثرة فى عقيدتها الموضوعية الواقعة غير صحيحة • وحاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قال : أن الطعون عليه الأول عجز عن تقديم الدليل الكتابى على صورية عقد الطاعن بسبب تواطؤ هذا الأخير مع البائع له وهذا القول يكتنفه الغموض والإيهام بحيث لا يمكن أن يفهم مراد الحكم منه • وحاصل الوجه الرابع أن الحكم أغفل الرد على دفاع جوهرى للطاعن وتقصيل ذلك أن الطعون عليه الأول كان قد اختصمه فى دعوى صحة التوقيع التى رفعها على البائع له فطن هذا الأخير على العقد الصادر منه إلى الطاعن ففزع الطاعن بأنه لا يجوز للبائع أن يثبت الصورية إلا بالكتابة وعندئذ تنازل الطعنسون عليه الأول عن مخاصمته ثم حكم بصحة التوقيع ودلالة التنازل عن مخاصمته أن الطعون عليه الأول والبائع له كانا متواطئين ومن ثم فلاحجية للحكم الصادر بصحة التوقيع قبله فلم تتعرض المحكمة لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما أنها أغفلت الرد على تمسك الطاعن بحجية الحكم الصادر بإثبات التعاقد عن العقد الصادر إليه وفى هذا الأغسال ما يعيب الحكم ويبطله •

• • • وحيث أن هذا النعى مردود فى الأوجه الثلاثة الأولى منه بما سبق الرد به على

ب - نقض - أسباب الطعن - حساب - ريع - عدم جواز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ريع خطأ ماديا حسابيا .

المبادئ القانونية

١ - إذا اتفق المدين مع ضامنه في الدين على أن يقوم الضامن بوفاء مبلغ الدين للدائن ثم اتخذ الأخير إجراءات الحجز العقارى ضد مدينه ولم يكن ذلك نتيجة تقصير الضامن في الوفاء بما التزم به قبل المدين بل كان تنفيذا لحكم صادر ضد هذا الأخير عن دين خاص به وتنفيذا للحكم الآخر الصادر ضد المدين وضامنه عن الدين المضمون - وسواء أكان تصرف الدائن على هذا الوجه سليما في ذاته أو لم يكن كذلك فإن هذا التصرف لا يرتب حقا للمدين قبل الضامن طالما أن إجراءات الحجز العقارى لم تتخذ بسبب تقصير هذا الضامن في الوفاء بالتزامه وما دام من الثابت قطعا أن بعض الدين الذى كان الدائن يطلب البيع من أجله هو دين خاص بالمدين وحده . ولا يغير من هذا النظر ولا ينال منه القول بأن الضامن كان متفقا مع الدائن على شرائطين للمدين عند عرضها للبيع إذ ليس ثمت ما يمنع من هذا الاتفاق وشأن الضامن فيه كشأن غيره من الراغبين في الشراء .

٢ - لا يجوز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ريع خطأ ماديا حسابيا إذ هذا السبب لا يندرج تحت أسباب الطعن بالنقض التى رسمها القانون .

ال قضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٣ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم والصينى العوضي ومحمد رفعت المستشارين .

السبب الأول من أن المطعون عليه الأول يعتبر من الغير فى أحكام الصورية وأن له أن يثبت صورية عقد الطاعن بغير الكتابة ، ومن ثم فلم يكن الحكم فى حاجة بعد ذلك الى تدعيم هذه الاجازة بالاستناد الى مبدأ الثبوت بالكتابة ، ولا جدوى للطاعن من النعمى على الحكم بما أورده فى أسبابه بعد ذلك تزييدا ، وهو مردود فى الشق الأول من السبب الرابع بأنه نعى لا يصادف محلا له إذ أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ الطاعن بحجية الحكم الصادر بصحة التوقيع ، ومردود فى شقه الآخر بأن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على تمسك الطاعن بحجية الحكم الصادر لمصلحته بأثبات التعاقد بعد أن انتهت الى أن المطعون عليه الأول يعتبر من الغير بالنسبة للتعاقد على ما سبق بيانه .

• وحيث انه يخلص من ذلك كله أن الطعن فى غير محله فيتعين رفضه •

ال قضية رقم ١٨٩ سنة ٢٢ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساقفة محمود عياد ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم والصينى العوضى المستشارين .

٣٩٢

٣٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - تنفيذ عقارى - مسئولية عن الحجز - كفالة - مسئولية - اتفاق المدين وضامنه فى الدين على أن يقوم الضامن بوفاء الدين - قيام الدائن بتنفيذ إجراءات الحجز العقارى تنفيذا لحكم صادر ضد المدين عن دين خاص به وللحكم الصادر ضده هو والضامن عن الدين المضمون - انعدام مسئولية الضامن قبل المدين ما دامت إجراءات الحجز العقارى لم تتخذ نتيجة تقصيره فى الوفاء - بما التزم به قبل المدين ولو كان قد اتفق مع الدائن على شراء المدين عند عرضها للبيع .

قضايا الجرائم الجنائية

١٩٥٢ وقيد بدفتر مواليد قسم روض الفرج ونسبته الى المتهم الثانى محمد عبد الحميد عبد الفنى ، وظاهر من ذلك أنه ولد لأقل من مدة الحمل ، وهى تسعة شهور من يوم طلاقها فهو ابن مطلقا وقد اتهمها هنا الأخير بالتزوير فى دفتر المواليد بنسبتها للطفل الى المتهم الثانى فى حين أنه ابنه هو .

« وبما أن التهمة الأولى لم تنكر أنها كانت زوجة لمحمد أحمد عبد العزيز حسن وطلقت منه بائنا ، وولدت الطفل كل ذلك فى التواريخ السابق ذكرها ولكنها دفعت عنها الاتهام بقولها ان مطلقا كان قد تزوجها على غير رغبة أهلها ، وسكن معها بجبهة المباسية ، ولما كشف أهلها مقرها ، نقلها الى مسكن المتهم الثانى ، الذى اتصل بها أثناء إقامتها فى سكنه اتصالا جنسيا وقد عرف زوجها ذلك ، وبعد تطليقها انتقلت الى منزل أمها وكان المتهم الثانى يتردد عليها وخطبها ، واستمر اتصالها بها ، وانها لم تشعر بالحمل الا بعد الطلاق ، ولما أحست به رفض مطلقا نسبته اليه ، فعرضت الآخر على خطيبها المتهم الثانى فارتضى قيده باسمه فى دفتر المواليد ، ولكنه تحلل من خطوبته وغاب عنها وتزوجت أخيرا بشخص آخر ، وقالت فى دفاعها أمام هذه المحكمة أن الطفل ولد لسبعة أشهر وأنه ابن المتهم الثانى الذى استمر اتصالها بها بعد تطليقها وتعنى بذلك أنها حملت بعد تطليقها بأكثر من شهر وأن المتهم الثانى ارتضى قيده باسمه بدفتر المواليد وإن كان قد تخلى عنها بعد ذلك .

« وبما أن النيابة المصومية أثارت فى دفاعها القاعدة الشرعية التى توجب على المطلقة التريض بنفسها ثلاثة قروء ، وخرجت من ذلك الى أن الطفل ولد لأقل من ستة شهور فهو ابن مطلقا وما كان يجوز لها أن تقيده باسم غيره .

٣٩٣

محكمة جنابات القاهرة

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تزوير • تزوير فى دفتر المواليد • توافره فى البيانات الجوهرية • زواج الوالدين صحيح أو باطل ليس منها • القصد الجنائى فى جريمة التزوير • معناه •

المبادئ القانونية

١ - أن دفاتر المواليد لم تعد لاثبات أن الطفل ولد من زواج صحيح أو باطل شرعى أو غير شرعى وعلى ذلك يجب اخراج البحث الشرعى فى صحة نسب الطفل من محيط البحث فى دعوى التزوير لأن مجال الخصومة فيه يشار أمام محاكم الأحوال الشخصية المختصة •

٢ - القصد الجنائى فى جريمة التزوير لا يتحقق الا بتغيير الوثيقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبشئة استعمالها فيما غوت من أجل الحقيقة فيها وأن تعمد التغيير فى المعنى الجنائى يرجع الى نوازع نفسية لا تظهر ماديا ولكن القضاء يستشفها من ظروف الدعوى وما لابسها من أحوال وما اكتنفها من قرائن فإذا لم تطفئ المحكمة الى أن التهمة قد تعمدت تغيير الحقيقة فى دفتر المواليد بآثبات أن والد الطفل هو شخص معين دون مطلقا مهما كان الحكم الشرعى فى ذلك فقد تزعم القصد الجوهرى فى تكوين جريمة التزوير ويتعين برامتها •

الحكمة

• • • بما أن وقائع الدعوى التى أسست النيابة المصومية عليها الاتهام أن محمد أحمد عبد العزيز حسن تزوج بالمتهمة الأولى زكية السيد نصصار بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥١ وطلقها بائنا بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد ولدت طفلا فى ١٠ أكتوبر سنة

أين المتهم الثاني وانها حملت به بعد طلاقها
بأكثر من شهر وانه ولد لسبعة أشهر .

« وبما أن القصد الجنائي في جريمة
التزوير كما قررت محكمة النقض في حكمها
الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ في الطعن
رقم ١٠٤٥ سنة ٢٢ قضائية مجموعة
الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية سنة
٤ نمرة ٢ المكتب الفني لا يتحقق الا بتغيير
الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه ان يسبب
ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله
الحقيقة فيها .

« وبما أن المحكمة لا ترى من مطالعتها
الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها ومن
شهادة من سمعهم من الشهود ما يؤكد قيام
هذا القصد الواجب توافره لقيام جريمة
التزوير تامة الأركان وهي لا تستند في ذلك
الى تأكيد المتهمه الأولى بأنها لا تشك في
أن الطفل من المتهم الثاني مع ما لهذا التأكيد
من أثر بالغ وتعتبر التيقن من غيره لأنه
يرجع الى ظروف يدق الكشف عنها ، وقد
يكون ذلك هو الحقيقة التي تعرفها المرأة مهما
كان الحكم الشرعي في نسبة الطفل الذي
يرجع في اسناده الى مظاهر خارجة وإدلة
فانونية خاصة وهذا لا يتعارض مع « تصد
التغيير » في المعنى الجنائي ، وهو يرجع الى
نوازع نفسية لا تظهر ماديا ولكن
القضاء يستشفها من ظروف الدعوى وما
لابسها من احوال وما اكتنفها من قرائن وان
المحكمة كما سبق أن قررت أنها لا تطمئن الى
القطع بأن المتهمه الأولى قد تمتدت تغيير
الحقيقة في دفتر المواليد بأبواب أن والد
الطفل هو المتهم الثاني دون مطلقها وتستند
في ذلك على ما يأتي :

(أولا) قرر مطلق المتهمه الأولى في محضر
ضبط الواقعة أنه طلقها لما لاحظته من علاقة
غير شريفة مع المتهم الثاني .

(ثانيا) اعترف مطلق المتهمه الأولى أنه
انتقل مع زوجته الى مسكن المتهم الثاني وأقام
معه في غيبة زوجته مع عدم وجود رابطة
قربى بينهم .

« وبما أن المحكمة تبادر الى القول بوجود
اخراج البحث الشرعي في صحة نسبة الطفل
من محيط هذه الدعوى فان دفاتر المواليد لم
تعد لاثبات صحة النسب اذا اختلفت فيه ،
فان مجال المصومة يثار أمام محاكم الاحوال
الشخصية المختصة ، لأن دفاتر المواليد لم
نعد لاثبات أن الطفل ولد من زواج صحيح
أو باطل ، شرعي أو غير شرعي ، وقد
فرقت محكمة النقض في حكمها الصادر في
١٩٥٣/٦/٨ في الطعن ٨٠٦ سنة ٢٢ ق
ما بين التزوير فيما أعد دفتر المواليد
لتدوينه ومنها اسم كل من الوالدين وبين
صحة هذا الدفتر في اثبات نسب الطفل ،
القاعدة ٣٣٦ سنة ٤ رقم ٣ مجموعة الاحكام
الصادرة من الدائرة الجنائية ، المكتب الفني ،
كما نصت محكمة النقض في ٢٧ مارس سنة
١٩٩٧ بند ٢٣٣ الموسوعة لجندى عبدالملك
الجزء الاول : ان الحكم في جريمة تزوير
ورقة طلاق لا يتوقف عليه الحكم بصحة
الطلاق أو صحة عقد النكاح وعدمه ، لأن
البحث في هذه الجريمة ينحصر فيما اذا كانت
ورقة الطلاق مزورة أم لا ، ومن هو فاعل
التزوير ، وتزوير ورقة الطلاق لا يمس
الطلاق في حد ذاته اذ يتنافى أن يكون ثابتا
من طريق آخر ، كما لا يمس اختصاص
انقاضي الشرعي لأنه لم يقض صراحة أو
ضمنيا بصحة أو عدم صحة الطلاق أو
النكاح .

« وبما أن المحكمة اذ تلتزم حدود الدعوى
العمومية من جهة كونها دعوى تزوير في
دفتر المواليد ، وهى ارتكبت الجريمة
بإرتكابها كما عرفها القانون أم أنها فقدت
عنصرها من العناصر المكونة لها دون أن تعرض
صراحة أو ضمنا الى صحة نسب الطفل الى
المتهم الثاني أو الى مطلق المتهمه الأولى .

« وبما أن اسمى والدى الطفل من
البيانات الجهرية التي أعيد دفتر المواليد
لتدوينها ، وعلى ذلك فان التغيير في هذه
البيانات يعد تزويرا في أوراق رسمية اذا
استكمل التزوير جميع عناصره القانونية .
« وبما أن دفاع المتهمه الأولى أنها لا
تشك في أن الطفل ليس من مطلقها وانه

قيد الطفل باسم رجل لم يتزوجها بعد وتحقق مصلحتها في قيده باسم مطلقها وتحمله مؤننه والصرف عليه .

(تاسعا) تقاعس مطلق المتهمة الاولى واثبات نسب الطفل له واحماله هذا الامر حتى اليوم، وقد تخلى الطفل الرابعة من عمره .

• وبما أنه مما تقدم جميعه فان المحكمة لا تطعن الى القول بأن المتهمة الاولى حين ابلغت عن ميلاد الطفل وطلبت قيده في دفتر المواليد بمينة أن والده هو المتهم الثاني كانت قد تعمدت تغيير الحقيقة التي استقرت في نفسها ، وأفصحت عنها في التحقيقات ويتزعزع هذا العنصر الجوهري في تكوين جريمة التزوير ، ويتعين براءتها مما نسب اليها ، وبالتالي براءة المتهم الثاني أيضا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات .

• وبما أن المتهم الثاني لم يحضر دغم اعلانه فيجوز الحكم في غيبته عملا بالمادتين ٣٨٤ و ٣٨٦ من القانون المذكور .

قصة النيابة العامة ضد زكية السيد نصار رقم ١٠٧٩ سنة ١٩٥٣ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة احمد مختار ومحمد احمد الشرييني وفوزي الراهب المستشارين وحضور السيد الأستاذ محمد ممدوح وكيل النيابة .

(ثالثا) قرر مطلق المتهمة الاولى أنه لم يكن يعلم وقت الطلاق أن زوجته حامل كما أنه يؤخذ من عبارة قسيمة الطلاق أن المطلقين ما كانا يعلمان أن المتهمة حامل ، اذ أن المتهمة الاولى قد ابرأت مطلقها من نفقة عدتها .

(رابعا) شهدت صبيحة محمد بسيوني والدة المتهم الاولى أن ابنتها أخبرتها أن الجنين من المتهم الثاني ، وشهدت بأن هذا المتهم خطبها وكان يتردد عليها بعد الطلاق ، وقدم اليها بعض الهدايا واشترى بعض الاثاث وأنه طلب منها قيد المولود باسمه . وشهدت اختها زاهية السيد أن مطلق اختها لم يعترف ببثوة الطفل .

(خامسا) شهد العسكري محروس حسنين الازول في التحقيقات أن المتهم الثاني طلب منه قيد اسم المولود بدقتسر المواليد منسوباً اليه ووعد بزواجه من المتهمة الاولى .

(سادسا) يؤخذ من أقوال مطلق المتهمة الاولى في تحقيقات النيابة أنه لا يجزم بأن الطفل منه ، اذ قرر أنه يعتقد أنه ولده .

(سابعا) يؤخذ من أقوال المتهم الثاني في التحقيقات أن حديثا دار بينه وبين المتهمة الاولى بخصوص الحمل .

(ثامنا) انعدام مصلحة المتهمة الاولى في

قضاء الأحوال الشخصية

رقم ١١٧٤ سنة ١٩٥٤ كفر الزيات وانه فقير لا مال له وقد تركها بلا نفقة وطلبت تطليقها منه لذلك قدمت لاثبات دعواها وثيقة زوجها به وشهادة من نيابة طنطا الكلية تتضمن الحكم عليه من محكمة جنابات طنطا بالإشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بتساريخ ١٩٥٦/٥/٢٨ لتهمته قتل ١٧/١٢/١٩٥٤ وقبض عليه من تاريخ الحادث .

« وحيث أن محكمة الدرجة الاولى قضت بجلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ حضوريا بتطبيق المدعية - المستأنف عليها الأولى - من زوجها المدعى عليه - المستأنف عليه الثاني - طلبة واحدة بائنة - وجاء في أسباب الحكم أن النيابة العامة تدخلت في الدعوى وقرر ممثلها بالجلسة أنها تنضم الى المدعية في طلباتها .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ التي صدر فيها الحكم أن النيابة قررت أنه لا مانع من الحكم للمدعية بالطلبات .

« وحيث أن النيابة العامة قررت في ١/١/١٩٥٧ بقلم الكتاب الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف تأسيسا على أن حكم الجنابة الصادر ضد المستأنف عليه الثاني لم يصبح نهائيا بعد . إذ أنه قد رفع نقض عنه كما أن المستأنف عليها الاولى قد استندت في دعواها الى سبب آخر هو أن زوجها فقير معصم ليس له مال ظاهر وتركها بلا نفقة من أول يناير سنة ١٩٥٥ وقد أغفلت المحكمة هذا الوجه من وجهي الدعوى .

« وحيث أن النيابة العامة تبرر استئنافها بعد سابقة انضمامها للمستأنف عليها في طلباتها أمام محكمة الدرجة الاولى والحكم بهذه الطلبات بأنها نابعة عن الهيئة الاجتماعية وقد خول لها القانون اختصاصات من شأنها

٣٩٤

محكمة استئناف طنطا

١٦ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - نيابة عامة - وحياتها ، مراعاة المصلحة العامة - تدخلها في القضايا - عدم التحيز لأحد الجانبين - مجرد ابتداء الوجه القانوني .

٢ - نيابة عامة - انضمامها الى أحد الخصمين في الطلبات - استئنافها الحكم الصادر بتلك الطلبات - عدم جوازها .

المبادئ القانونية

١ - من شأن النيابة المحافظة على المصلحة العامة وحماية من يرى القانون وجوب مراعاة مصالحه .

٢ - للنيابة وظائف معروفة في المواد المدنية تارة تقوم بها ادعوات تارة تقوم بها تدخلات وليس معنى ذلك أنها تنضم في طلباتها في الدعوى الى طلبات أي الخصمين ، بل معناه أنها تبتدى طلباتها غير متحيزة فيها الى جانب دون آخر وأنها تتوخى في ذلك مجرد ابتداء الوجه القانوني الواجب اتبعه . فانضمامها الى أي الخصمين في طلباته يفوت عليها الحق في طلب استئناف الحكم الذي يصدر بهذه الطلبات طبقا للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات .

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عليه الثاني أعلن قانونا ولم يحضر ويتمين الحكم في غيبته عملا بالمادتين ٢٨٣ ، ٣٢٢ من المرسوم رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ .

« وحيث أن وقائع الدعوى تخلص في أن المستأنف عليها الاولى أقامت الدعوى ضد المستأنف عليه الثاني مفررة أنها زوجة له بصحيح العقد الشرعي وأنه دخل بها وعاشها معاشرة الأزواج وقد حكم عليه بالإشغال الشاقة خمس عشرة سنة في قضية الجنابة

متضمنا فلا يصل ألا يكون لها أن تحل محل الخصوم فتضيف الى طلباتها ما لم يطلبوه ، وانما يكون لها أن تطلب الطلبات القانونية في كل مسألة تتعلق بالنظام العام على اعتبار ان هذه المسائل قائمة في الدعوى وليس للخصوم أن يتنازلوا عنها صراحة أو دالة وأن للمحكمة الأخذ بها من تلقاء نفسها .

« وحيث أن المشرع عندما ألغى المحاكم الشرعية رأى في تدخل النيابة في القضايا التي كانت تختص بنظرها ضمانا جليلة القدر لاستيفاء بسط ما يعرض فيها من المسائل القانونية فأجاز لها في المادة ١/١ من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ التدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت تختص بها المحاكم الجزئية وأوجبه في الفقرة الثانية من المادة في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف ونص في المادة الثانية من القانون المذكور على أنه في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام وتقرارات الصادرة في القضايا المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى - يجوز للنيابة العامة الطعن بهذا الطريق ومؤدى ذلك أنه يجوز للنيابة العامة استئناف كل حكم أو قرار صادر من المحاكم الابتدائية مما يجوز للخصم استئنافه .

« وحيث أن النيابة العامة رأت في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أن وجه الحق والقانون في جانب المستأنف عليها الأولى فانضمت لها في طلب الطلاق فلا يقبل منها بعد ذلك الطعن على رأيها هذا وطلب نقضه والقائه لاق المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته .

« وحيث انه لذلك يصح الحكم بعدم جواز الاستئناف والزام المستأنف بالمصروفات طبقا للمادتين ٢٨١ ، ٣٢٢ من المرسوم رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ » .

استئناف رقم ٤ سنة ٧ ق أحوال شخصية وثلاثة وعصوية السادة الأستاذة عبد الجليل شامي ومعلم المرصفي وخليل عبد النبي المستشارين وحضور السيد الأستاذ محمود الحفناوي رئيس النيابة .

المحافظة على المصلحة العامة وحماية من يرى القانون وجوب مراعاة مصالحه وقد أجاز لها القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ في الفقرة الأولى من مادته الأولى أن تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية طبقا للقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ كما أوجب عليها التدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف والا كان الحكم باطلا ويجرى على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية وأجازت المادة الثانية منه - القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ - للنيابة أن تطعن بالاستئناف فيما يجوز استئنافه من الأحكام والقرارات في القضايا المشار إليها كما أجازت لها المادة الثالثة الطعن بالنقض ومن شأن ذلك أن يصبح للنيابة العامة الحق في استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف مطلقا غير مقيد بأى قيد ولو كان الحكم صادرا طبقا للرأى الذى أدلت به أمام محكمة أول درجة سواء كانت خصما أصليا أو متضمنا بشرط أن يكون صادرا في نزاع متعلق بالنظام العام (الصحيفة الثانية من مذكرة النيابة المؤرخة بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٠) .

« وحيث أن للنيابة العامة في المواد المدنية وطائف مرفوعة . تارة تقوم بها ادعاء فتكون هي المدعية وصاحبة الدعوى وتارة تقوم بها تدخلا في دعوى رفعها غيرها فتكون فيها طرفا متضمنا وليس معنى ذلك أنها تتضم في طلباتها الى طلبات أى الخصمين بل معناها أنها لا تعتبر مدعية ولا مدعى عليها وأنها تبدي طلباتها غير متحيزة فيها الى جانب دون آخر وأن تتوخى في ذلك مجرد ابداء الوجه القانونى الواجب اتباعه . والأصل أن للنيابة الحق في الطعن في الأحكام بالاستئناف والنقض في الدعوى التي ترفعها هي بصفتها خصما أصليا أما فيما لا تكون فيه الا طرفا متضمنا فلا يصح لها شيء من ذلك وإنه للنيابة كلما كانت خصما أصليا أن تقسم في الدعوى ما تراه من الطلبات للمصلحة العامة أما اذا كانت خصما

في الطعن بالاستئناف أن تكون هذه المصلحة قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يمنع من قبول الطعن زوالها بعد ذلك إلا أنه متى كان المستأنف قد اعترف صراحة في دفاعه بعدم وجود مصلحة له في الاستئناف فإنه يتم قبول الدفع من المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف لانعدام المصلحة فيه .

٤ - لا يكفي لصحة الاجراءات أن تكون النيابة العامة ممثلة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية أو الجنسية أعمالاً لنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات بل يجب أن تبلى رأياً في الطلب المعروض وهذا هو المقصود من تدخلها في الدعوى وفقاً لهذا النص الذي يقضي بطلان الحكم إذا لم يراع هذا الاجراء لتعلقه بالنظام العام .

الحكمة

« من حيث أن الوقائع تتحصل في انه في تاريخ ٥ مايو سنة ١٩٥٥ قدم الاستاذ برسي كتريلاكى طلباً قيد برقم ٩٤٨ لسنة ١٩٥٥ كلى اسكندرية « أحوال شخصية » بالحكم باعتماد تعيينه منفذاً لوصية المرحومة ماري ليزاند روريزو المتوفاة بمدينة الاسكندرية في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ وذلك بالتطبيق لنص المادة ٩٣٩ من قانون المرافعات وبجلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥ طلب الاستاذ جاك زيدنيرج بصفته وكيلًا عن بسكوالي روسسو ودومنيكو روسسو وجنارو سيوزيتو وفنشيزو فولبي برينيانو تدخلهم في الدعوى معترضين على تعيين الاستاذ برسي كتريلاكى منفذاً للوصية بطعنهم عليها وفي جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٥٥ قرر المحاضر عن مصلحة الاملاك أنه لا يمانع في تعيين الاستاذ برسي كتريلاكى منفذاً للوصية تحت اشراف مصلحة الاملاك المدنية وصمياً على التركة كما قرر المحاضر عن المدعى أنه يستند مؤقتاً الى المادة ٩٤١ مرافعات ويطلب تسليمه اموال التركة باعباره مديراً مؤقتاً لها وفي نفس الجلسة قضت المحكمة حضورياً بتعيين الاستاذ برسي كتريلاكى مديراً مؤقتاً لتركة المرحومة ماري ليزاند روريزو في الحدود

٣٩٥

محكمة استئناف الاسكندرية

١٨ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - احوال شخصية - مدير مؤقت للتركة - نصته لا يعتبر عملاً ولائياً - الطعن فيه بوضع لقواعد طرق الطعن في الاحكام .

ب - الطعن في الحكم - اقتضاه على اطراف الخصومة الاصلين أو المتدخلين فيها .

ج - المصلحة أساس قبول الطعن بالاستئناف .
د - النيابة العامة - تمثيلها في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية أو الجنسية - وجوب ابداء رأيها فيها .

المبادئ القانونية

١ - الحكم بتعيين مدير مؤقت للتركة سواء استند الى نص المادة ٩٤١ من قانون المرافعات أو كان أعمالاً لنص المادة ٩٤٢ منه هو من صميم سلطان المحكمة القضائي ولا يعتبر عملاً ولائياً وهذا واضح من عبارة «أن يطلب من المحكمة » الواردة في المادة ٩٤١ أيضاً مما نصت عليه المادة ٩٤٢ من أن القلمة المدير المؤقت للتركة تكون وفقاً للمادة ٩٦٧ من قانون المرافعات التي تجيز لقاضي الامور المستعجلة في احوال الاستعجال أن يعين مديراً مؤقتاً للتركة بناءً على طلب ذوي الشأن أو النيابة . وصفة الاستعجال هذه إنما تلازم الاحكام لا الاعمال الولائية ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون وفقاً للقواعد الخاصة بطرق الطعن في الاحكام الواردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات .

٢ - أن من شروط الطعن في الاحكام حسب نص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة التي فصل فيها الحكم المطعون فيه سواء أكان خصماً أصلياً أو أدخل في الدعوى أو تدخل في الخصومة باختباره تدخل اختصاص ومن ثم فإن لهذا الأخير أن يطعن في الحكم الصادر بتعيين مدير مؤقت للتركة ولا يمنعه من ذلك كون المحكمة لم تفصل في طلبه الخاص بالتدخل .

٣ - انه وإن كان يكفي لتحقيق المصلحة

فى طلب المتدخلين قبل تعيين من يكون منفذا للوصية .

• ومن حيث أنه فى عريضة اعلان اسباب الاستئناف عدل المستأنف • محافظ الاسكندرية بصفته ممثلا لبيت المال طلباته الى جعل الاستاذ برسى كترىلاكى مديرا مؤقتا لتركه المرحومة مارى ليزاند روريوز تحت اشراف بيت المال الوصى على التركة وذلك لحين الفصل نهائيا فيما اذا كان لبيت المال شأن فى هذه التركة من عمله وقد استند المستأنف الى السببين التاليين :

(أولا) ان القرار الصادر فى تاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٥٥ بتعيين بيت المال وصيا على التركة لا يزال قائما بمعنى أنه ما زال لبيت المال شأن فى التركة ولم يصدر حكم أو قرار جديد بالغاء القرار المذكور فكان واجبا اشتراك بيت المال مع المستأنف عليه فى ادارة التركة أو فى الأقل اشراف على تلك الادارة وفى ذلك مصلحة للتركولورثة الذين لم يصدر بعد من الجهة المختصة حكم بتعيينهم .

(ثانيا) ان من يدعون الورثة قد تنازعوا فيما بينهم على ثبوت وراثتهم من جهة وعلى صحة الوصية من جهة أخرى فكان من الافق أن يشرف بيت المال على المستأنف عليه حتى يفصل فى هذا النزاع خصوصا وأنه قد ينجلى الأمر عن عدم وجود ورة للمتوفاة فتؤول التركة جميعها الى بيت المال .

وقد قدم هذا الاستئناف برقم ٩ سنة ١١ قضائية .

• ومن حيث أن بسكوالى روسو ومن معه قد استأنفوا هم أيضا هذا الحكم بالتقرير المحرر بقلم كتاب المحكمة الابتدائية فى تاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٥ طالبين قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض طلب الزا - المستأنف عليه بصفته المصروفات عن الدرجتين واستأنفوا فى استئنافهم الى ما يأتى من الأسباب :

(أولا) قرر الحكم المستأنف أن النيابة العامة لا تصانع فى تعيين الاستاذ برسى

المينة بأسباب الحكم وأبقت الفصل فى المصروفات وحددت لنظر الموضوع جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ وقالت المحكمة فى أسباب حكمها أنه نظرا لاحتمال أن يطول النزاع بين المدعى من جهة وبين طالبي التدخل من جهة أخرى الأمر الذى قد يؤدى الى اختلال ادارة التركة وعدم امكان مباشرة حقوقها وأداء ما عليها من التزامات فإنها ترى تعيين المدعى مديرا مؤقتا لتركه وأنه لما كانت المادة ٩٤٢ مرافعات تحدثت عن المدير المؤقت مشيرة الى المادة ٩٦٧ مرافعات التى تركت للمحكمة أو للقاضى الحرية المطلقة فى تحديد سلطة المدير فان المحكمة اعمالا لهذا النص تجعل الادارة المؤقتة خاضعة للقيد الآتية :

١ - أن يمسك المدير المؤقت الدفاتر الخاصة بها لرصد حساباتها ايرادا ومصروفا يوما بيوم .

٢ - أن يودع صافي غلتها خزينة المحكمة فى كل شهر وذلك بمخصص كافة المصروفات بكافة أنواعها .

٣ - أن يؤيد هذا الايداع بالمستندات ويتقرير موجز يقدم بقلم كتاب هذه المحكمة فى كل شهر .

• ومن حيث أن مصلحة الأملاك الأميرية بصفتها المشرفة على بيت المسال قررت فى تاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٥٥ الظمن باستئناف هذا الحكم طالبة قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع الغاء الحكم والحكم برفض الطلب مع الزام المستأنف عليه المصروفات عن المرتجتين وذلك :

(أولا) لأن بيت المال عين وصيا على التركة بمقتضى أمر من قاضى الأمور الوقتية ولم يتعرض الحكم المستأنف لمركز بيت المال ولم ينظم العلاقة بينه وبين منفذ الوصية الذى اعتمده الحكم ولم يحدد اختصاص كل منهما .

(ثانيا) لأن الوصية التى اعتمد الحكم الاستاذ برسى كترىلاكى منفذا لها مطعون عليها من المتدخلين فى الدعوى مما يجعلها عرضة للقضاء بطلانها ولذا فانه يجب الفصل

التي تحيط بالسيدة المذكورة كرفعت دعاوها بطلب الحجر عليها وهي الفتوى التي قُضت برقم ٣٦٨ ب سنة ١٩٥٢. وقد أصدرت محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية حكماً بنفي الدكتور محمد كامل الخولي لفحص الحالة العقلية للسيدة ماري ريزو كما أصدرت بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكماً بتعيين الأستاذ بيون سميرنيادس مساعداً قضائياً لها لفحص قواها العقلية إلا أن هذا الأخير طلب إعفائه من هذه المأمورية لأسباب أبداهها . على أن النيابة العامة والسيدة ماري ريزو نفسها استأنفا الحكم الصادر بتعيين المساعد القضائي وفي أثناء نظر الاستئناف توفيت السيدة ماري ريزو . وقد استورد محامي المستأنفين قائلاً أن الأستاذ تيودور فلاسكاكيس الذي عين مساعداً قضائياً بدلاً من الأستاذ سميرنيادس المستقيل تقدم بمظروف تسلمه من الأستاذ برسي كتريلاكى مقررًا أنه يتضمن وصية السيدة ماري ريزو وطلب إيداع هذه الوصية وبعد أن تم إيداعها وفتحها وترجمتها إلى اللغة العربية تبين أنها توصي بجميع أموالها إلى جورج دراڤيكس عدا مبلغ ضئيلة أودعت بها لثلاث مستشفيات كما أنها عينت الأستاذ برسي كتريلاكى المحامي منفذاً للوصية وقد طلب المذكور تعيينه منفذاً للوصية إلا أن المحكمة رأت تعيينه مديراً مؤقتاً للتركة بالشروط والأوضاع المشار إليها في الحكم الاستئناف ثم فصل الحاضر عن المستأنفين أسباب الاستئناف على النحو الآتي :

(أولا) عن بطلان الحكم المستأنف :

١ - أشار الحكم إلى رأى نسبه إلى النيابة العامة مقررًا أنها لا تمنع في تعيين السيد برسي كتريلاكى مديراً مؤقتاً ولكنه بالرجوع إلى محضر الجلسة يتضمن أن النيابة العامة لم تبذرها رأياً وأغفال إثبات رأى النيابة بمحضر الجلسة من شأنه جعل الحكم مشوباً بالبطلان عملاً بنص المادة ٩٩ مرافعات .

٢ - أن محضر الجلسة خلا من أية إشارة إلى طلب تعيين مدير مؤقت للتركة وإذا ما علم أن بيت المال سبق أن عين بهذه الصفة

كتريلاكى وبالرجوع إلى محضر جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٥٥ يتبين أن النيابة العامة لم تبذرها رأياً الأمر الذي يجعل الحكم مشوباً بالبطلان استناداً إلى نصوص قانون المرافعات .

(ثانياً) أن الأستاذ برسي كتريلاكى لا يصلح مديراً مؤقتاً للتركة وذلك :

١ - بسبب ما نسبه إليه الأستاذ بيون سميرنيادس الذي كانت المحكمة قد عينته مساعداً قضائياً للسيدة ماري ريزو في خطاب استقالته .

٢ - وما نسبه إليه الأستاذ أحمد محمود شتا المدير المؤقت لأموال السيدة ماري ريزو خصوصاً في شكواه إلى نيابة الأحوال الشخصية .

٣ - وللدور الذي لعبه بعض من كانوا يعملون في مكتب الأستاذ برسي كتريلاكى في قضايا أحمد إبراهيم أبو النصر .

٤ - ولعلاقة الوكالة التي كانت قائمة بين الأستاذ برسي كتريلاكى والسيد جورج دراڤيكس .

وقد قيد هذا الاستئناف برقم ١٠ سنة ١١ قضائية .

« ومن حيث أن المحكمة ترى ضم الاستئنافين إلى بعضهما للارتباط ولائهما مرفوعان عن الحكم نفسه . »

« ومن حيث أن الحاضر عن باسكوال روسو ومن معه قدم مذكرة شارحة لأسباب استئنافهم قال فيها بأن السيدة ماري بنت جيوزيبي روسو التي كانت زوجة للمرحوم ليزاند روريو توفيت بالاسكندرية في ٧ أبريل سنة ١٩٥٥ وفي حال حياتها نظراً لكبر سنها ولما كانت مصابة به من شذوذ وجداني وعقل فانها وقعت فريسة لجماعات من الطامعين في ثروتها ومنهم المدعو أحمد إبراهيم أبو النصر كسما انتهز أحد مديني السيدة المذكورة وهو جورج دراڤيكس فرصة ضعفها ففرض سيطرته عليها وعاش في كنفها بعد أن أبعد عنها الأهل والأصدقاء وقد انتهت النيابة العامة إلى الظروف الغريبة

بصفتها الولائية ومن ثم كان يتعين الالتجاء الى ذات المحكمة التي تستطيع أن تلتف به أو تعدل فيه كما تشاء إذ أن المادة ٨٧٢ مرافعات تنص على أن للمحكمة أن تعمدل عما اتخذه قاضي الأمور الوقتية من الاجراءات الوقتية أو التحفظية أو أن تأمر باتخاذ اجراءات أخرى كما يجوز لها أن تعدل أو تلتف كل اجراء وقتي تكون قد أمرت به .

٢ - عدم قبول الاستئناف المرفوع من باسكواي روسو ومن معه لرفعه من غير ذي صفة ذلك أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه تطبيقا لنص المادة ٣٧٧ مرافعات وتقد تدخل المستأنفون في القضية المرفوعة من الاستاذ برسي كتريلايكي بطلب تعيينه منفذا لوصية المرحومة ماري ريزو وهذه القضية لم يفصل فيها بعد كما أن طلب التدخل لم يفصل فيه والاجراء الوقتي الذي قرره المحكمة هو لحين الفصل في القضية الأصلية وأنه لا يمكن اعتبار المستأنفين من الورثة طالما أنهم لم يستصعدوا اعلاما شرعيا بذلك ولأن الوصية قائمة بكل احكامها الى أن يقضى بابطالها أو يطعن فيها .

٣ - عدم قبول الاستئناف رقم ١٠ سنة ١١ قضائية أيضا لأن رفعه الاستاذ جاك زيدنبرج تعدى حدود وكالته إذ لم يبين حدود التوكيل الصادر له من باسكواي روسو ومن معه وهل يبيح له أن يمثلهم في ههنا الاستئناف أم لا .

٤ - عدم قبول الاستئناف رقم ٩ مسنة ١١ قضائية المرفوع من بيت المسال لانتفاء المصلحة فيه وذلك :

(أولا) لأن المادة ٨٧٣ مرافعات تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما اتخذه قاضي الأمور الوقتية من الاجراءات الوقتية أو التحفظية أو أن تأمر باتخاذ اجراءات أخرى . وقد عدلت المحكمة الاجراء الوقتي الصادر من قاضي الأمور الوقتية بتعيين بيت المسال كوصي على التركة بعد أن تبين أن التركة غير شاغرة كما أمرت باجراء آخر هو تعيين الاستاذ كتريلايكي مديرا مؤقتا بمسند أن

فانه ما كان يجوز تعيين أحد غيره الا بطريق تعديل القرار السابق وهذا غير جائز بغير تقديم طلب صريح بذلك وبالأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات (المادة ٨٦٩ وما بعدها) .

١ - (ثانيا) أن الاستاذ برسي كتريلايكي لا يصلح مديرا مؤقتا للتركة للاعتبارات التالية :

١ - ما ورد في خطاب استقالة الاستاذ بيون سميرنيادس المؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقد أشار المستأنفون الى بعض فقرات من هذا الخطاب .

٢ - الشكاوي التي تقدم بها الاستاذ أحمد محمود شتا ضد الاستاذ برسي كتريلايكي والمودعة ملف الحجر والتي أوضح بها تعارض مصالحه ومصالح المظلوم الحجر عليها وكيف كان الاستاذ كتريلايكي يوجه كل همه الى الدفاع عن مصالحه وكله الحقيقي جورج درازيكس .

٣ - قيام رابطة الوكالة بين الاستاذ برسي كتريلايكي وجورج درازيكس وهي ثابتة من دعاوى كان هذا الأخير قد وكل فيها الاستاذ كتريلايكي محاميا عنه .

٤ - أنه في قضايا أحمد ابراهيم أبو النصر التي يستطيع المستأنفون الارشاد عنها ما يدل على أن بعض من كان يتعاون مع الاستاذ برسي كتريلايكي من المحامين الذين يعملون معه في مكتب واحد قد لعبوا دورا خطيرا فيها .

وقد اختتم الحاضر عن المستأنفين مذكرته بطلب قبول الاستئناف شكلا وتقرير بطلان الحكم المستأنف وفي الموضوع برفض طلب الاستاذ برسي كتريلايكي مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين واحتياطيا تعيين الاستاذ أحمد محمود شتا مديرا مؤقتا للتركة .

ومن حيث أن الحاضر عن المستأنف عليه في الاستئنافين السالفي الذكر تقدم بدفوع في جلسة ١٦ يولييه سنة ١٩٥٥ وفي المذكرة المقدمة منه تحصل في الآتي :

١ - عدم جواز الاستئناف لأن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة الدرجة الأولى

شك أن الأمر لا يخلو من أحد فرضين : أن يعد الأمر ملغى أو أن يعد الحكم باطلا ولكن الأمر الصادر بتعيين مصلحة الاملاك وصية على التركة لا يمكن اعتباره ملغى لأنه لم يعرض على القضاء ويكون الحكم المستأنف هو المشوب بالبطلان ويجب اعتباره في حكم المعلوم وقد تحدث المستأنفون عن المادة ٩٤١ مرافعات التي أشير إليها في الحكم المستأنف فقالوا انها لا تصلح سنداً للطلب الذي تقدم به الاستاذ برسي كترلاكي لأن التركة لم تكن تركة ايصائية حتى يعتبر اسم المستأنف عليه المذكور في الوصية كافياً لاعتباره منفذاً لها ولا أدل على ذلك من عجزه عن الحصول على قرار بتعيينه منفذاً للوصية أو تثبيته في هذه الوظيفة وقضلا عن ذلك فانه سبق للنيابة الصامة أن استصدرت أمراً بتعيين الوصي الذي يمثل التركة تمثيلاً كاملاً في حدود المادة ٩٣٨ مرافعات ورغم وجود هذا النائب فان اوجه الاستعجال متتية ولم يكن ثمة مبرر يدعو الى تسليم اموال التركة الى مدير مؤقت استناداً الى المادة ٩٤١ مرافعات - ثم تكلم المستأنفون في مذكرتهم عن بطلان الحكم المستأنف من الناحية الشكلية فقالوا انه بطالعة محضر جلسة محكمة أول درجة يبين أن المستأنف عليه لم يتقدم بطلب صريح لتعيينه مديراً مؤقتاً للتركة وذلك بصصفة مستمجة الى حين يفصل في موضوع الوصية ولكن على الرغم من ذلك قررت المحكمة في حكمها المطعون فيه أن "لدى نفسه قد انتهت الى هذا الطلب مؤقتاً وكذلك أكدت المحكمة أن احتمال قيام النزاع حصول التركة قد يؤدي الى اختلال ادارتها وعدم امكانها مباشرة حقوقها وأداء ما عليها من التزامات - وتلك اعتبارات لم يثرها أحد من أطراف الخصومة أنفسهم ولو كانت أثرت لرد عليها بأن في وجود الوصي المعين في نطاق المادة ٩٣٨ مرافعات ما يضمن مباشرة المتركه من حقوق وأداء ما عليها من التزامات وقد جاء في أسباب الحكم المستأنف أن النيابة العامة لم تعترض على الطلب المؤقت الذي طلبه المدعي والثابت من محضر الجلسة أن النيابة لم تبت رأيها فالمستأنف عليها في الحكم لا وجود

تبين أن هناك وصية وأن هناك أقارب يزعمون أن لهم حقاً في التركة وعلى ذلك فلا يمكن القول بأن لبيت المال حقاً في التركة لأنها ليست من التركات الشاغرة بل هي من التركات المتنازع عليها ولا بد أن تؤول الى وراثت خلاف بيت المال .

(ثانياً) لأن المادة ٩٣٨ من قانون المرافعات تنص على أن يعين قاضي الأمور الوقفية وصياً على التركة اذا لم يكن الورثة حاضرين أو معروفين أو كان جميع الورثة الحاضرين أو المعروفين قد تنازلوا عن الارث وعلى ذلك لا يعين بيت المال كوصى على التركة الا اذا كانت شاغرة لا يعرف من الوارث فيها أو تنازل الورثة عن حق ارثهم ومن ثم فقد انتهى دور بيت المال ولم يبق له مصلحة في هذا الاستئناف .

ومن حيث أن المستأنفين في الاستئناف رقم ١٠ سنة ١١ قضائية قسموا مذكرة قالوا فيها أن المستأنف عليه الاستاذ برسي كترلاكي عيّن مديراً مؤقتاً لتركة المرحومة ماري ريزو في نفس الوقت الذي كانت فيه ادارة الاملاك الاميرية وصية على التركة وكانت قد عينت بهذه الصفة عملاً بنص المادة ٩٣٨ من قانون المرافعات وانه ما كان لمحكمة أول درجة مع قيام الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٥ بتعيين مصلحة الاملاك الاميرية وصية على التركة أن تعتبرها في حاجة الى أن يقوم بإدارتها ادارة مؤقتة خصوصاً وقد أرادت مصلحة الاملاك أن تبأشر ما يفرضه عليها القانون من اجراءات ، ثم تطرق المستأنفون بعد ذلك الى القول بأن هناك أمراً صدر في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٥ بتعيين مصلحة الاملاك وصية على التركة وقد نصت المادة الثانية من قانون المرافعات على ما يؤدي الى بقاء الأمر الذي يكون قد أصدره القاضي المختص في حدود سلطته قائماً وصحيحاً ما لم يصدر أمر أو حكم يتعرض له صراحة ويقضي بطلانه أو الفائه أو إيقاف آثاره وأن محكمة أول درجة حينما أصدرت حكمها المطعون فيه قد يكون فاتها أن التركة سبق أن عيّن لها نائب ولا

المستأنف عليه مديرا مؤقتا للتركة وإشعار المستأنفون الى خطاب استقالة الاستاذ بيون سمير نيادس الذي كان مينا مساعدا قضائيا للمرحومة ماري ريزو والمؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ والى التقرير المقدم من الاستاذ أحمد محمود شتا الى محكمة الأحوال الشخصية بوصفه مديرا مؤقتا على أموال السيدة ماري ريزو كما أشاروا الى العملية التي قام بها أحمد إبراهيم أبو النصر والتي ترقب عليها شطب رهن تأميني مقيد لصالح السيدة ماري ريزو بمبلغ خمسة آلاف جنيه واستكتابها ورقة مصدقا عليها تقرر فيها بمديونيتها لهذا الشخص في مبلغ سبعة آلاف جنيه وقد تمت هذه العملية كلها في مكتب المستأنف عليه نفسه وأشير اليها في تقرير للاستاذ أحمد محمود شتا مقدم برقم ٨٨ بمبلغ دعوى الحجر رقم ٣٦٨ ب سنة ١٩٥٢ بالصحيفة الخامسة كما أشار المستأنفون الى ما جاء بأسباب حكم محكمة جنح المنشية في القضية رقم ٥٢٠ خاصا بهذه العملية وانتهى المستأنفون في مذكرتهم الى أن هذه الاعتبارات هي مما يكفي للحيلولة دون تعيين المستأنف عليه مديرا مؤقتا للتركة وقد اختلفوا مذكرتهم بالتصميم على طلباتهم المينة في الاستئناف الذي رفعوه .

« ومن حيث أن المستأنف عليه لم يقدم مذكرة بدفاعه الموضوعي اكتفاء بما أبداه الحاضر عنه من دفع في جلسات المرافعة وفي المذكرة المقلدة برقم ٦ ملف والسابق الإشارة اليها .

« ومن حيث أن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها وهي المرفقة برقم ١٤ ملف رأت فيها الحكم بعدم جواز الاستئناف استنادا الى أن تعيين المستأنف عليه مديرا مؤقتا للتركة هو اجراء وقتي صدر من المحكمة بناء على سلطتها الولائية وهو لا يمدد أن يكون أمرا بتسليم أموال التركة الى المستأنف عليه بصفتهم مديرا مؤقتا لها وهذا الامر ليس في القانون ما يجيز استئنافه بل أن طريق الطعن فيه هو التظلم الى نفس المحكمة التي أصدرته عملا

له في عصر الجلسة لما يؤيده ويترتب على خلو محضر الجلسة مما نسبته المحكمة في حكمها المطعون فيه الى النيابة العامة بطلان الحكم بطلانا مطلقا - وقد تضمن رد المستأنفون على الدفع المقدم من المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف بمقولة أن الحكم المطعون فيه ليس في حقيقته حكما للأوجه الآتية :

(أولا) أنه صيغ في قالب الأحكام .

(ثانيا) أنه صدر من المحكمة في خصومة منظورة أمامها ولا سبيل الى اطلاق تسمية الامر على الحكم الذي أصدرته في شق من تلك الخصومة .

(ثالثا) أنه لو فرض جدلا أن طلب تعيين المدير المؤقت كان ينبغي أن يصدر في شأنه أمر لا حكم لكان في ذلك سبب جديد لا يطل الحكم المستأنف لانه لا معنى لأن تصدر المحكمة حكما في موضوع لا يصح صدوره في مثله ، على أنه سواء اطلق على حكم محكمة الدرجة الاولى تسمية الحكم او تسمية الامر فانه لا يوجد نص يمنع من رفع الاستئناف عنه واذا ما قيل عن الحكم المستأنف أنه مظهر من مظاهر السلطة الولائية للمحكمة فان هذا القول مردود بان التمسق في فحص جوهر الحكم الذي أصدرته محكمة الدرجة الاولى ليس ضروريا لتحديد قابليته للاستئناف لانه ما من نص تشريعي يقرر أن الأحكام لا تستأنف الا اذا كانت أحكاما في جوهرها دون مظهرها فالاستئناف في ذاته جائز وما في الحكم من أوجه بطلان يجعل الاستئناف جائزا حتى اذا ما اعتبر الحكم صادرا في حدود الولاية الانتهائية لمحكمة الدرجة الاولى وقد تطرق المستأنفون بسبب ذلك الى موضوع الطلب فقالوا ان المستأنف عليه اتخذ من الحكم المستأنف وسيلة للتصرف في أموال التركة بكيفية أدت بمراقبة ضرائب محرم بك الى تحرير الخطاب المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ الموجه الى رئيس محكمة الاسكندرية وهو المودع ملف ضريبة التركات برقم ٢٨ دوسيه كما أن هناك من الاعتبارات التي كانت قائمة يوم صدور الحكم المستأنف ما يكفي للحيلولة دون تعيين

للتركة استنادا الى نص المادة ٩٤١ مرافعات الذي تنص على أنه « الى أن يصدر القرار بتثبيت منفذ الوصية يجوز له أن يطلب من المحكمة أن تلمر على وجه الاستعجال بتسليمه أموال التركة باعتبارها مديرا مؤقتا لها » وقد قضت المحكمة بتعيين المستأنف عليه مديرا مؤقتا للتركة اعلا لنص المادة ٩٤٢ مرافعات وذلك كما ورد في أسباب حكمها وقد صدر هذا الحكم بناء على السلطة القضائية للمحكمة وليس بناء على السلطة الولائية التي يختص بها قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة وهذا واضح من كون هذا الاجراء انما يجوز اتخاذه وفقا لما تنص عليه المادة ٩٦٧ مرافعات من جواز أن يعين قاضي الأمور المستعجلة مديرا مؤقتا للتركة في أحوال الاستعجال بناء على طلب ذوي الشأن أو النيابة وصفة الاستعجال انما تلازم الأحكام لا الأعمال الولائية على أنه على فرض صدور هذا الأمر طبقا لحكم المادة ٩٤١ مرافعات كما استند إليه المستأنف عليه في طلبه فان ذلك يعتبر أيضا بمثابة حكم صادر بناء على السلطة القضائية للمحكمة وهذا واضح من عبارة «أن يظلمين المحكمة الواردة في المادة ٩٤١ السالفة الذكر ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون وفقعا للقواعد الخاصة بطرق الطعن في الأحكام والواردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات »

عن الدفع بعدم قبول الاستئناف رقم ١٠ سنة ١١ قضائية

« من حيث أن المستأنف عليه استند في هذا الدفع الى ما تنص عليه المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات من أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته وذلك على النحو الذي فصله المستأنف عليه في دفعه الذي سلف بيانه »

« ومن حيث أن التثبت من مطالعة الحكم المستأنف أن محكمة أول درجة ذكرت في أسباب حكمها أن المستأنفين في الاستئناف رقم ١٠ سنة ١١ قضائية طلبوا قبولهم

بنص المادة ٨٧٢ من قانون المرافعات وقد أودعت النيابة مذكرة أخيرة مؤرخة في ٣ أبريل سنة ١٩٥٧ صممت فيها على رأيها الذي أبدته في مذكرتها الاولى »

عن الدفع بعدم جواز الاستئناف

« من حيث أن هذا الدفع مردود بأن العمل الولائي هو عمل يتخذ في ظاهره شكل الحكم من حيث صدوره من قاضي منسوط به اصدار الأحكام القضائية ولكنسه في أساسه عمل اداري يميزه عن العمل القضائي خلوه من تلك المميزات الخاصة بالأحكام كما أنه يشترط في العمل الولائي أن يتخذ بعيدا عن أية منازعات فاذا كان العمل صادرا في منازعة أو له صلة بها اعتبر قضايا وهناك رأى أكثر شيوعا من الجهة العملية في التفرقة بين العمل الولائي والعمل القضائي مضمونه أن مقياس التفرقة بين الوظيفة الولائية والوظيفة القضائية لا يرجع الى قيام النزاع أو عدم قيامه ولا الى طبيعة الأعمال التي تقوم بها المحاكم وإنما يرجع الى ما يتعلق بالشكل أي تبين ما اذا كانت هذه الأعمال قد صدرت في مواجهة الخصم أو بغير سابقه علمه فيكون عمل القاضي قضائيا اذا كان قد اتخذ قراره بعد سماع أقوال الخصم الآخر أو بعد استدعائه لابتداء اقواله ولو لم يحضر ويكون ولائيا اذا لم تكن هناك قضية ولا مواجهة ولا مرافعة »

« ومن حيث أنه بالرجوع الى النزاع الحالي يبين أن المستأنف عليه تقدم بطلبه الى المحكمة طالبا اعتماد تعيينه منفذا لوصية المرحومة ماري ريزو بالتطبيق لنص المادة ٩٣٩ مرافعات التي تقضى بأن تعيين مديري التركات أو تثبيت منفذ الوصية أو تعيينهم هو من اختصاص المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل افتتاح التركة وتقضى الفقرة الأخيرة منها بأن تفصل المحكمة في الطلب على وجه السرعة وبدون اجراءات »

« ومن حيث أنه في أثناء نظر هذا الطلب تقدم المستأنف عليه في جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥ بطلب تعيينه مديرا مؤقتا

واتخاذ التحفظ منها وعمل الجرد كما لهما التدخل في مختلف الاقضية القائمة أو المرفوعة ورفع ما يريان رفعه من قضايا أخرى .

« ومن حيث أن عبارة « التدخل في مختلف الاقضية القائمة أو المرفوعة ورفع ما يريان رفعه من قضايا أخرى » الواردة في التوكيل وبقاء هذا التوكيل ساريا ما يبيح للاستاذ جاك زيدنبرج المحامي رفع الاستئناف نيابة عن موكله (يراجع في ذلك حكم النقض الصادر في الطعن رقم ١٦٣ سنة ١٩ قضائية المنشور بجموعة أحكام النقض الثالثة ص ٥٦٠) .

عن الدفع بعدم قبول الاستئناف رقم ٩ سنة ١١ قضائية لانتفاء المصلحة فيه

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف في الاستئناف رقم ٩ سنة ١١ قضائية قرر في جلسة ٧ مارس سنة ١٩٥٧ أن مصلحة الأملاك أصبحت لا مصلحة لها في النزاع بعد ظهور ورثة للمرحومة السيدة ماري ريزو وأنه لذلك يفوض الأمر للمحكمة في خصوص هذا الاستئناف المرفوع من المصلحة .

« ومن حيث أنه وإن كان يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن أن تكون قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يمنع من قبوله زوالها بعد ذلك : أنه متى كانت المستأنفة قد أقرت صراحة بعدم وجود مصلحة لها في الاستئناف المرفوع منها استنادا الى ظهور ورثة للمتوفاة يناضلون عن حقهم في التركة فإنه يتعين قبول هذا الدفع والحكم بعدم قبول الاستئناف رقم ٩ سنة ١١ قضائية المرفوع من المستأنف بصفته لانتفاء المصلحة فيه مع الزامه المصروفات عملا بنص المادة ٨٨٢ مرافعات .

خصوصا في الدعوى معترضين على تعيين المدعى « المستأنف عليه » منفذا للتوصية لأنهم يطعنون فيها .

« ومن حيث أن هذا الذي ثبت في أسباب الحكم على أن تدخل المستأنفين في الدعوى إما كان تدخل اختصاص .

« ومن حيث أن من شروط الطعن في الأحكام تطبيقه لنص المادة ٣٧٧ سالفة الذكر أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة التي فصل فيها الحكم المطعون فيه سواء أكان خصما أصليا أو أدخل في الدعوى أو تدخل في الخصومة باختياره تدخل اختصاص ومن ثم جاز للمستأنفين باعتبارهم متدخلين في الدعوى أن يطعنوا في الحكم المستأنف ولا يمنعهم من ذلك أن المحكمة لم تفصل بعد في طلبهم الخاص بالتدخل أما بالنسبة لما أثاره المستأنف عليه من وجوب تقديمهم اعلاما شرعيا بوراثتهم لا مكان قبولهم خصوصا في الدعوى فهو أمر غير لازم في خصوص الطلب المستعجل الذي فصلت فيه محكمة أول درجة والذي رفعوا عنه الاستئناف الحالي ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

من الدفع بعدم قبول الاستئناف رقم ١٠ سنة ١١ قضائية لتعدي رافعه حدود وكالته

« من حيث أن هذا الدفع مردود أيضا بما يبين من مطالعة صورة التوكيل الصادر من المستأنفين الى الاستاذين فرنسيسكو دي ريتس وجاك زيدنبرج المحامين المحرر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أمام الموثق بمدينة نابولي بايطاليا والمودع قلم محفوظات مكتب توثيق الاسكندرية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فقد خول هذا التوكيل المحامين المذكورين الحق في تمثيلهم والدفاع عنهم في جميع ما قد يعرض على القضاء بشأن ما له صلة بعلاقتهم مع عمتهم وخالتهن السيدة ماري ريزو زوجة جيوزيبي ريزو سواء أكانوا مدعين أو مدعى عليهم كما أن لهذين المحامين الحضور عنهم والقيام بمختلف الاجراءات

ولا ترى المحكمة محلا لاجابته الى هذا الطلب سواء ذلك بالايعال لنص المادة ٩٤١ مراقفات أو المادة ٩٤٢ منه وذلك لما يلى بيانه :

(أولا) أن مصلحة الأملاك سبق أن عينت وصية على التركة كما اعترف بذلك جميع الخصوم وكان تعيينها بموجب الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية فى تاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٥٥ ولذا فانه لم يكن ثمة موجب لتعيين المستأنف عليه مديرا مؤقتا للتركة طبقا للمادة ٩٤١ أو للمادة ٩٤٢ مراقفات وكان ذلك استنادا الى تمكين التركة من مباشرة حقوقها وأداء ما عليها من التزامات على ما أشار اليه الحكم المستأنف لأن هذا الاجراء هو من خصائص الوصى المعين على التركة وقد كان مصلحة الأملاك اذ عليه واجب الأمر الصادر بتعيينه أن يباشر حقوق التركة وأن يؤدي التزاماتها .

(ثانيا) أنه أصبح لا مصلحة للمستأنف عليه فى هذا التعيين بعد ما ثبت أن التركة قد عين لها مديران مؤقتان بموجب عقد صلح وذلك طبقا لما هو مثبت بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٥٧ أمام هذه المحكمة - ومن ثم فانه يتعين رفض الطلب مع الزام المستأنف عليه المصروفات عملا بنص المادة ٨٨٣ مراقفات .

استئناف رقم ٩ و ١٠ سنة ١١ ق احوال شخصية رئاسة وعضوية السادة الأستاذة يحيى محمد سمود ورئيس المحكمة وعبد العظيم البيطاش وامين عياد المستشارين وحضور السيد الأستاذ عباس رمزي رئيس النيابة .

٣٩٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - ولاية المحاكم الشرعية تنفذ من تاريخ ١٩٥٥/٩/٢٤ فى الفصل فى القضايا المطروحة امامها .
ب - عدم جواز إعادة القضية المنظورة امام الاستئناف لمحكمة اول درجة للفصل فيها بعد أن تستأنف محكمة اول درجة ولايتها بالفصل فى الدعوى .

الباب الثانى القانونى

١ - لا ولاية للمحاكم الشرعية فى الفصل فى المناوئ المطروحة امامها ابتداء من

ومن حيث أن الاستئناف رقم ١٠ سنة ١١ قضائية المرفوع من باستكوالى روسو ومن معقده استوفى اوضاعه الشكلية فيتعين الحكم بقبوله شكلا .

ومن حيث أنه عن الدفع المقدم من المستأنفين فى هذا الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف استنادا الى أن النيابة لم تبدي رأياها فى خصوص هذا الطلب فان هذا الدفع فى محله . ذلك أنه وإن كان الثابت من مطالعة أسباب الحكم المستأنف أنه جاء فيها أن النيابة العامة لم تترضى على الطلب المؤقت الذى طلبه المدعى الا أن هذا الذى قرره الحكم المستأنف ليس له أصل ثابت فى أوراق الدعوى او فى محضر جلسة ٧ يونيه سنة ١٩٥٥ التى نظر فيها الطلب وصدر فيها الحكم المستأنف ولذا فانه لم يثبت قط أن النيابة أبدت رأياها سواء شفها أو بمذكرة .

ومن حيث أن المادة ٩٩ مراقفات صريحة فى أنه « على النيابة أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية والا كان الحكم باطلا » كما تنص المادة ٩٠٣ على أن « تمنع النيابة بناء على طلبها ميعاد ثمانية أيام على الأقل لتقديم مذكرة باقوالها » فانه يبين من هذا أنه لا يكفى أن تكون النيابة ممثلة فى الدعوى بل يجب أن تبدي رأياها فى الطلب المعروض وهذا هو المقصود من تدخلها فى الدعوى وفقا لنص المادة ٩٩ مراقفات السالفة الذكر الذى قضى ببطلان الحكم اذا لم يراع هذا الاجراء لتعلقه بالنظام العام .

ومن حيث أنه يترتب على عدم ابداء النيابة رأياها فى الطلب بطلان الحكم ولذا يتعين الحكم بهذا البطلان ، على أنه ما دامت محكمة اول درجة قد استنفدت ولايتها فى الدعوى بالفصل فى موضوعها فان من التمتين أن تقوم هذه المحكمة التى تنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الذى أصدرته محكمة الدرجة الأولى بالفصل فى موضوع الطلب المذكور .

ومن حيث أن المستأنف عليه بنى طلبه بتعيينه مديرا مؤقتا لتركة المرحومة ماري ويوز على المادة ٩٤١ من قانون المرافعات ،

محمد زكي عصمت كان قد أقام الدعوى ٤٩ سنة ١٩٥٤ أمام المحكمة الابتدائية الشرعية ضد المدعى عليها بصحيفة معلنة فى ١٩٥٤/١/٢١ يطلب فيها الحكم على المدعى عليها باستحقاقه لمقدار ٦ س من ٢٤ س من نصيب والدته (المرحومة السيدة عبدلة محمد سامى البارودى) فى الوقف المدعى به فى صحيفة الدعوى ينقسم اليه ربع الوقف وأمر المدعى عليها بأن تسلمه ذلك القدر ابتداء من ٧ مارس سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ إقرارها بالنظر ومنع تعرضها له فى ذلك مع إلزامها بالمصاريف ومقابل آتساب الحمامة .

ومن حيث أن المحكمة قررت بجلسته ١٩٥٣/١٢/١ ضم القضية ٣٦٤ سنة ١٩٥٣ وبجلسته ١٩٥٤/٢/٢ ضم القضية ٤٩ سنة ١٩٥٤ كلاهما الى القضية ١٥٦ سنة ١٩٥٤

وحيث أن المحكمة أصدرت فى أصل الدعوى ١٥٦ سنة ١٩٥٢ (المرفوعة من تنظيمه عباس يكن ومحمد عبد المنعم يكن وأحمد عصمت محمد زكى ضد المدعى عليها ينكار حسين عبد الله) بجلسته ١٩٥٥/١/٢٩ حكما يقضى برفض الدعوى حضوريا .

وحيث أن كلا من « ١ » تنظيمه عباس يكن ، « ٢ » محمد عبد المنعم يكن قد استأنفا الحكم الصادر فى الدعوى ١٥٦ سنة ١٩٥٢ وقيد استئنافهما تحت رقمى ٤٣ و ٤٤ سنة ١٩٥٥ مع الترتيب والتوالى وتقرر ضمهما ٠٠ ثم قضت فيهما محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٥٥/١١/٢٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع القضاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للسير فيها طبق القانون : وأرسلت المحكمة العليا الشرعية بكتابها المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٢٤ القضية ١٥٦ سنة ١٩٥٢ ومعها كتاب بمضمون ما تم فى الاستئناف على النحو المذكور .

وحيث أن كلا من تنظيمه عباس يكن ومحمد عبد المنعم يكن قد جدد السير فى الدعوى باعلان مؤرخ ١١ و ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ معلن فى التاريخين المذكورين الى

١٩٥٥/٩/٢٤ وهو تاريخ نشر القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بالجريدة الرسمية وكل ما تملكه ابتداء من ذلك التاريخ عملا بالادة الاولى من القانون المذكور هو أن تحسب الدعوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ على المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لاحكام قانون المرافعات .

٢ - اذا قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى واستأنف حكمها وجب على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى موضوع الاستئناف ولا يجوز لها أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد حتى ولو كان الحكم المستأنف ببنى على اجراءات باطلة اذ بصور هذا الحكم تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها فى الفصل فى الدعوى .

المحكمة

من حيث أن واقعة الدعوى تحصل فى أن السيدة نظمية عباس يكن كانت قد أقامت الدعوى ١٥٦ سنة ١٩٥٢ الشرعية الابتدائية ضد المدعى عليها بصحيفة معلنة فى ١٩٥٢/٧/١٢ تطلب فيها الحكم لها على المدعى عليها باستحقاقه لمقدار ٤/٣ س من ٢٤ ط من مجموع الوقف ألوضح بطلب صحيفة الدعوى وقيمة هذا الاستحقاق ٨٦٠٠ جنيه وقيمة الوقف مائة وثلاثون ألف جنيه وأمرها بعدم التعرض لها فى ذلك وأمرها أيضا بدفع مبلغ ٢٤٠ جنيه قيمة الربيع الذى يخصها عن سنتين وما يستجد مع الزام المدعى عليها بالمصاريف والآتساب .

وحيث أن محمد عبد المنعم يكن ابن المرحوم أحمد مدحت يكن عباس يكن كان قد أقام الدعوى ٣٦٤ سنة ١٩٥٣ أمام المحكمة الابتدائية الشرعية ضد المدعى عليها يطلب فيها الحكم له عليها باستحقاقه لمقدار ٥/٣ س من قيراط من ٢٤ ينقسم اليها الوقف الموضوع بصلب صحيفة الدعوى وأمرها بتسليمه ربع ذلك من ١٩٥٠/٣/٧ وهو تاريخ إقرارها بالنظر وعدم التعرض له فى ذلك مع إلزامها بالمصاريف وآتساب الحمامة .

وحيث أن أحمد عصمت ابن المرحوم

الشرعية بعد أن صدر القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في ١٩٥٥/٩/٢٦ والمعدل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٥/٩/٢٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في العدد رقم ٧٣ مكرر (ب) بدلا من أن تقضى بجلسته ١٩٥٥/١١/٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للسير فيها طبقا للقانون كان من المتعين عليها أن تحيل الاستئناف رقمي ٤٣ ، ٤٤ سنة ١٩٥٥ سالف الذكر اللذين كانا منظوري أمامها الى محكمة الاستئناف الوطنية التي في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف . وذلك لأن المشرع قد سلب من القضاء الشرعي يختلف درجاته سلطة الفصل في القضايا بأحكام قضائية اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهو ١٩٥٥/٩/٢٤ : اذ :

« أولا » نص في المادة الأولى منه على أن تلتفى المحاكم الشرعية من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ١٩٥٥/١٢/٣١ الى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات وبدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد الآتية الى المنصوص عليها في المسود التالية وقد تضمنت المادة ٢ على أنه « تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الشرعية العليا الى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف » بمعنى أنه طالما كانت هناك دعوى في الفترة من ١٩٥٥/٩/٢٤ الى ١٩٥٥/١٢/٣١ في المنظورة أمام المحكمة العليا - فانه يتمين عليها عملا بالمادتين ١ ، ٢ من القانون ٤٦٢ أن تحيل هذه الدعوى الى محكمة الاستئناف الوطنية وهذا هو مفهوم نص المادتين المذكورتين .

« ثانيا » خصوصا وإن المشرع قد نص صراحة في المادة ١٣ من القانون ٤٦٢ على إلغاء المادة ٢٧٣ من لائحة تزييب المحاكم الشرعية التي كانت فيمضا سبق تفوض للمحاكم الشرعية سسلطة الحكم قضاء في

المدعى عليها ونيابة الأحوال الشخصية يكفلان فيه المدعى عليها الحضور أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية الابتدائية لسماعها الحكم عليها بالطلبات الأصلية الموضحة بالدعوى .

« وحيث أن المحكمة قد قضت بجلسته ١٩٥٦/٥/٢١ بانقطاع سير الخصومة لوفاة نظيمه يكن ، ثم جدد أولادها وهم المدعون من الثاني للاخير السير في الدعوى بصحيفة معلقة في ١٩٥٦/١٠/٢ الى المدعى عليها وتحدد لنظر الدعوى جلسته ١٩٥٦/١٠/٢٩ وبها حضر عن المدعى الأول وكيله مصمما على دعواه .

« وحيث أن وكيل المدعى عليها قدم مذكرة في ١٩٥٧/١/١٣ دفع بها الدعوى بضم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ثم عاد بجلسته ١٩٥٧/١١/١٨ ، ١٩٥٧/١١/١٨ وصحح الدفع الى الدفع بانتهاه ولاية المحكمة في الفصل في الدعوى .

« وحيث أن النيابة قدمت مذكرة رقم ١١٠ سنة ١٩٥٧ مؤرخة ١٩٥٦/١/٢٧ تطلب فيها تكليف المدعين تقديم اشهاد وفاة وورثة المرحومة نظيمه عباس يكن وتحديد الانصاء التي يتطلب الحكم بها على أساس مراعاة ما في الوقف من خيرات مع اعلان وزارة الاوقاف كما قدمت مذكرة ثانية ٥١٦ سنة ١٩٥٧ مؤرخة ١٩٥٧/٥/١٥ تطلب فيها احوالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعون دعواهم بكافة طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود كما قدمت مذكرة ثالثة ٩١٩ سنة ١٩٥٧ مؤرخة ١٩٥٧/١٠/٢٩ تطلب فيها تكليف المدعى عليها بيان الدفع بانتهاه ولاية المحكمة بيانا كاملا وبيان عناصره والاوجه التي يستند اليها محتفظة برأيها في الموضوع تبديده بعد استيفاء المطلوب .

« وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الصادر في القضية ١٥٦ سنة ١٩٥٢ أن المحكمة الشرعية قد أصدرت في موضوع الدعوى وأصلها في ١٩٥٥/١/٢٩ برفض الدعوى حضوريا .

« وحيث أنه متى ثبت ذلك ، فانه كان من المتعين على محكمة الاستئناف العليا

للقضاء احترامه وكرامته . اذ لا يخفى أن عرض النزاع الواحد على المحكمة الواحدة مرات متعددة من شأنه أن يوجد تضارباً في الأحكام مما يشين القضاء ويزعزع الثقة بأحكامه (راجع قوة الشيء المحكوم فيه في رسالة الإثبات لأحمد نشأت طبعة ١٩٤٧ ص ٤٩٣ بند ٥٢٩ وما بعده) ولذلك فإن المشرع لم يأل جهداً في هذا الصدد بالنسبة للحالة المروضة ، اذ حتم على محكمة الاستئناف الشرعية بمقتضى المادة ٣١٧ من اللائحة الشرعية أن تفصل في موضوع الدعوى المستأنفة أمامها وذلك الى ما قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمصل به ، فنص على أنه (يبعد الاستئناف الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقعدة الى محكمة أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقاً للمادة ٣٢١ ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للنهج الشرعي أما بتأييد الحكم المستأنف أو بالقائه أو بتعديله ولم يجز المشرع للمحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية الى محكمة الدرجة الأولى الى في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ وهي حالة ما اذا - استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام أو القرارات التي يجوز استئنافها استقلالاً قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية الى محكمة أول درجة للسير فيها - والحالة في القضية المطروحة أن هذه المحكمة في هيئة سابقة قضت في أصل الدعوى بحكمها الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ فكان المتعين على محكمة الاستئناف العليا الشرعية لو لم يكن قد صدر القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن تحكم في الموضوع ما دام الحكم المستأنف اليها صادراً في أصل الدعوى وقطعياً ولم يكن ما استؤنف اليها حكم في مسألة فرعية أو وقتية لأن اختصاص محكمة الدرجة الثانية

دعوى منظورة أمامها والتي كانت تنص على أنه (متى تمت المرافعة ولم يبق لدى المحكمة الا الحكم تحكم فوراً) .

« ثالثاً » هذا ولم يمنح القانون ٤٦٢ للمحاكم الشرعية في فترة الانتقال بين الابقاء على المحاكم الشرعية وبين الفئاضلة الفصل في القضايا التي كانت منظورة أمامها - انما منحها فقط حق الاحالة الى المحاكم الوطنية على ما هو مرسوم في نصوصه .

« رابعاً » هذا كله في الوقت الذي منح فيه المشرع للقضاء الوطني سلطة الفصل في هذا النوع من القضايا : « اذ ألغى المادة ١٦ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء التي كانت تحرم المحاكم الوطنية من الفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بانشاء الوقف أو الاستحقاق فيه . . الخ . « ب » كما نص في المادة الأولى من القانون ٤٦٢ على ما يخول للمحاكم الوطنية الاستمرار في النظر في القضايا المحالة بقوله (لاستمرار النظر فيها) .

« وحيث أن محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية المشكلة بالمادة ٤ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد حلت محل المحاكم الابتدائية الشرعية الملقاة عملاً بالمادتين ٢ و ٨ من القانون المذكور .

« وحيث أن الحكم الصادر في ٢٩/١/١٩٥٥ في القضية ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ من المحكمة الابتدائية الشرعية يجوز في نظر هذه المحكمة بوصفها محكمة ابتدائية للأحوال الشخصية حجية الشيء المحكوم فيه

فلا يجوز لهذه المحكمة بصفة خاصة ولا لأي محكمة أخرى غيرها في درجتها أن تنظر من جديد فيما قضى به قضاء هذه المحكمة مجدداً لأن الحكم في ذلك هي انه لو سمح لكل متنازعين أن يرفعا أمرهما مجدداً الى نفس المحكمة التي سبق أن قالت في نزاعهما كلمتها مرة بعد أخرى فانه لا يمكن أن يتوفر لهما العدد الكافي من القضاء وغيرهم ممن يعاونهم ولا أمكن إيجاد المال اللازم لذلك . . ومن جهة أخرى فانه لن تنتهي المحاكم الا نادراً من نزاع يعينه ولا أصبح

المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا
طبعة ثالثة من ٥٨٤ بند ٤٧٢) .
« وحيث أنه بالنسبة إلى ما سلف ولأن
الحكم الصادر من هذه المحكمة قد قضى
حضورياً برفض الدعوى وكانت أسباب هذا
الحكم هي أن (الأوراق الملقمة من المدعى
عليها ناطقة بأنها واضحة اليد بحق ولم يأت
المدعون بما يثبت دعواهم بل ظهر من الدعوى
وما أحيط بها من مرافعات وللأسباب وظروف
شرحناها فيما سبق أنها دعوى غير جديّة
ومضطربة وكيدية ولم يظهر للمدعين حق
فيها الآن رغم طول مدة نظرها وصعبر
المحكمة وانتهت على المدعين وبسراعة هذه
الاعتبارات جميعها وكل واحد منها يكفي
لرفض فما بالنا وهذه الأسباب كلها
مجتمعة) وهذه الأسباب صريحة قاطعة في
أن الرفض موضوعي الأمر الذي تستنفذ معه
هذه المحكمة ولايتها في الفصل في الدعوى
ما دامت قد قالت كلمتها في أصل
الدعوى »

« ومن حيث أن المدعين عندما جددوا
دعواهم تذرعوها بالقول بأن محكمة ثاني درجة
إنما ألغت الحكم لبطان في الإجراءات إذ
كان يجب على المحكمة الدرجة الأولى تمكين
المدعين من اثبات دعواهم أن لم تر الكفاية
في الإثبات المقدم إليها وهذا القول مردود
عليه بأن رفض الدعوى بناء على عدم كفاية
الدليل هو رفض موضوعي تستنفذ به
المحكمة التي أصدرته ولايتها وعلى فرض
القول جديلاً بأن هذا القضاء يتضمن بطاناً
في الإجراءات فإن من المسلم به أنه إذا
استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها في
الدعوى بالحكم في موضوعها ورات محكمة
الاستئناف أن هذا الحكم باطل للعيب في
الإجراءات فإنه يتعين عليها ألا تقف عند حد
تقرير هذا البطلان بل يجب أن تضي في
الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد
تراعي فيه الإجراءات الصحيح الواجب إثباته
(نقض ١٩٥٣/٣/٢٦ في القضية ٤٢٣
لسنة ٢١ المنشور بمجموعة المكتب الفني
السنة الرابعة العدد الثاني من ٧٧٠ بند
١١٤) »

ليس قاصراً على مراجعة الحكم المستأنف إليها
وإنما يشمل الفصل من جديد في النزاع
المحكوم فيه - بند ٧١٩ المرافعات لحامد
فهي ١٩٣٨ وبند ١٦ - وقد قال في هذا
الصدد الأستاذ حامد فهمي في البند ٧٠٨
ما نصه (وينتج عن نقل النزاع إلى محكمة
الدرجة الثانية أنها تصير هي المحكمة
المختصة بالفصل في أصل الدعوى فإذا
ثبت لها بطلان الحكم المستأنف أو خطؤه في
تحقيق الوقائع أو في تطبيق القانون وقضت
بإلغائه فإنها لا تعيد الدعوى إلى محكمة
الدرجة الأولى ولا تحليلها إلى أية محكمة أخرى
لتقضي فيها من جديد كما تفعل محكمة
النقض بل تعيد النظر في موضوع الدعوى
وتقضي فيها بحكم تصدره هي وتستبدله
بالحكم الابتدائي) فإذا أضيف إلى ما سبق
أن للحكم الصادر من هذه المحكمة في ٢٩
يناير سنة ١٩٥٥ حجية الشيء المحكوم فيه
وكانت هذه الحجية لا تفيد خصوم الدعوى
فمحسب ولا تمنعهم وحدهم من إعادة طرح
النزاع بذاته أمام القضاء بل أنها أيضاً تلزم
المحكمة التي أصدرت الحكم فيمتنع عليها أن
ترجع فيه أو تسمه بأي تعديل أو تغيير أو
إضافة فلا يمكنها أن تقضي مثلاً بإجابة طلب
بعد أن كانت قد أغلقتة أو حكمت برفضه
أو بعدم قبوله وفي هذا المعنى يقال (يصبح
القاضي ممنوعاً من نظر النزاع بمجرد النطق
بحكمه فيه) Le dessaisissement du juge
dès le prononcé du jugement

وذلك لأن من المسلم به أنه يصدر الحكم
تستنفذ المحكمة ولايتها بالنسبة للنزاع
فلا يجوز لها الصلح عما قضت به كما لا
يجوز لها تعديل هذا القضاء أو إحداث أي
إضافة إليه كما سلف القول إلا في استثناءات
معينة ، منها المدول عن الحكم الوقتي إذا
تغيرت الظروف القائم عليها الحكم والمدول
عن الحكم باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات
إذا لم تجد المحكمة لضرورة فيما بعد (المادة ١٦٥
مرافعات) ومنها إعادة النظر في الحكم عن
طريق المعارضة أو الالتماس وأخيراً تصحيح
الحكم عملاً بالمادة ٣٩٤ مرافعات أو تفسيره
عملاً بالمادتين ٣٦٦ ، ٣٦٧ مرافعات (المرافعات

« وحيث أن هذا الحكم ينهى الخصومة أمام هذه المحكمة وقد خسر المدعون فيها دعوهم فيتعين الزامهم بالمصاريف والاعتاب عملاً بالمادة ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات » .

انصبة رقم ٧٣١ سنة ١٩٥٦ كل رئاسة ونصوبة السادة الاساتذة عبد المنظم الطنطاوي ومحمد فاضل والسيد عبد العزيز شلبي القضاة وحضور السيد الأستاذ مسعود شرف عضو النيابة .

« وحيث أنه على أساس هذا النظر ما كان يجوز للمحكمة العليا الشرعية أن تتخلى عن نظر الدعوى وإن تعيدها إلى هذه المحكمة بل كان يتعين عليها أن تحيل القضية إلى محكمة الاستئناف الوطنية للسير فيها واستمرار نظرها لاستنفاد ولاية هذه المحكمة في نظرها » .

« وحيث أنه للأسباب المتقدمة يكون الدفع بانتهاج ولاية هذه المحكمة في محله ويتعين القضاء به » .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ الاسْتِنْفَاءِ

القضاء البحاري

الخاصة بالاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٢ مدني هو ما يفرضه المشرع من اجراءات واوضاع لاستصدار امر ولائي او حكم قضائي وبما يرتبه من جزاء في مخالفته سواء كان هذا الجزاء حتمياً يحكم به القاضي من تلقاء نفسه او متروكاً لمشيئة الخصم الذي شرع الاجراء في مصلحته .

٢ - لما كانت معاهدة سنڤات الشحن العقودة في بروكسل سنة ١٩٢٤ هي معاهدة دولية فانه لا يكفي لاعتبار دولة منفصلة اليها ان يتبنى قواعدها بقانون خاص بل لا يتعين لذلك ان تتبع الاجراءات التي نصت عليها المادة ١٢ من المعاهدة المذكورة .

المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى في نطاق هذا الاستئناف تتحصل في أنه بمقتضى بوليصه تأمين مؤرخة في ١٩٥٤/٤/٧ أمن جرن بلاكو تاريس لدى الشركة المستأنفة على ٥٠ طناً من زيت الزيتون مشتراة من شركة ابليورجيكى باليونان بموجب فاتورتين بنجن قدره ٧٥٤٧ جنيه و ٤٥٠ مليم وذلك ضد

٣٩٧ محكمة استئناف الاسكندرية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - اجراءات التقاضي - تعهد قانون البلد ميظاد معيناً يقضي رفع الدعوى في خلاله - هو من الاجراءات التي يتعين تطبيق قانون البلد فيها ونراعى في شأنها احكامه .

ب - معاهدة بروكسل الصادرة في سنة ١٩٢٤ الخاصة بسنڤات الشحن - معاهدة دولية - قبول أية دولة تبني احكامها بقانون خاص لا يستلزم انسحاب الاجراءات التي نصت عليها المعاهدة المذكورة وانما يقتضى الرجوع الى قانون البلد فيما يتعلق بتطبيق الاجراءات .

المبادئ القانونية

١ - اشتراط القانون ميظاداً معيناً لرفع الدعوى من الشروط المتعلقة باجراءات الدعوى التي يتعين فيها تطبيق قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى او تباشر فيه الاجراءات ولا يغير من ذلك أن تكون الاجراءات غير متعلقة بالنظام العام او مما يجوز التنازل عنها اذا ان الفحص التعرف على المسائل

تنص على أنه يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدوا موطناً فإن اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التي تم فيها التعاقد هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو تبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه يؤيد ذلك أن الدفع بعدم القبول هو دفع موضوعي لا يتعلق بالإجراءات مما لا عمل معه لتطبيق أحكام المادة ٢٢ مدني مصري التي تنص على قانون البلد الذي ترفع فيه الدعوى بالنسبة للمسائل الخاصة بالإجراءات هذا فضلاً عن أن الدفع غير متعلق بالنظام العام ويجوز التنازل عنه .

وبجلسة ١٩٥٦/١/٢٦ قضت محكمة أول درجة بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرقعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري وبعدم قبولها والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ ٥ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وقد أسست حكمها على أن القانون الانجليزي هو الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية المترتبة في ذمة الطرفين حسيماً اتفق عليه في البند ٢٥ من سندی الشحن أعمالاً لنص المادة ١٩ مدني . أما شروط قبول الدعوى ومواعيد وإجراءات رفعها التي نص عليها المشرع المصري في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ تجاري بحري ورأى فيها ضماناً لحماية الناقل من مطالبته بالتعويض عن الضرر اللاحق بالبضاعة في وقت متأخر قد يتعدى عليه فيه الدفاع عن حقوقه وإثبات قيامه بتنفيذ التزامه وتسليم البضاعة سليمة وكاملة وأما هذه الشروط والمواعيد فإن المحكمة ترى ضرورة تطبيقها استناداً إلى أن قانون البلد الذي ترفع فيه الدعوى هو الذي يحدد الشروط التي تقبل الدعوى بمقتضاها وقد ظهر أن الاحتجاج عن المجزأ لم يحصل إلا في ١٩٥٤/٤/٢٣ . وتبين من تقرير الخبير الذي عاين البضاعة أنها سلمت حوالي ١٩٥٤/٤/١٢ فيكون الاحتجاج قد تم بعد موعد الثماني والأربعين ساعة المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحري أما إذا قيل بأن تحديد تاريخ التسليم على حد ما ورد بتقرير الخبير لا يعتبر

كافة الاخطار خلال نقلها على السفينة وداناء التابعة للمستأنف عليها من اليونان إلى الإسكندرية وقد تم شحن ونقل هذه البضاعة على السفينة المذكورة بسندی شحن مؤرخين ١٩٥٤/٤/٢ . ولما أفرغت في ميناء الإسكندرية في ١٩٥٤/٤/١٢ تبين أن ٥١ برميلاً بها سيلان ونقص في محتوياتها من الزيت يبلغ ٢٨٦٤ رطل ٢٨٦٤ كيلو جراماً فقام المرسل إليه بالاحتجاج لدى شركة الملاحة بخطابين مؤرخين ١٩٥٤/٤/٢٣ وقامت المستأنفة بسداد قيمة النقص المؤمن وقد بلغ ٤٧٠ جنيهاً و ٨٦٥ ملجم مضافاً إليه مبلغ ٤ جنيهات و ١١٠ مليمات أتعاب الخبير وحلت محل المؤمن في كافة حقوقه بعقد حلول مؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٥ ثم باشرت هذه الدعوى فأقامتها برخصة معلنة في ١٩٥٥/٣/٣٠ تطالب المستأنف عليها بقيمة التعويض المدفوع منها وفوائده القانونية من يوم المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف والأتعاب ودفعت المدعي عليها (المستأنف عليها هنا) الدعوى بعدم قبولها لرقعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون التجاري البحري تأسيساً على أن المرسل إليه والناقل من جنسية واحدة هي الجنسية اليونانية فلا تطبيق على النزاع أحكام معاهدة بروكسل التي لم تشترك اليونان في التوقيع عليها وإنما يطبق القانون التجاري البحري المصري ما دامت الدعوى رفعت في مصر . وردت المستأنفة على هذا الدفع قائلة أن القانون الانجليزي هو الواجب التطبيق لأن الطرفين اتفقا في البند ٢٥ من سند الشحن على أن كل نزاع ينشأ بينهما يفصل فيه طبقاً لهذا القانون . ولما كان القانون الانجليزي لا يأخذ بنظام الدفع بعدم القبول المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون التجاري المصري بل تعتبر دعوى مسئولية الناقل مقبولة متى رفعت خلال سنة من استلام البضاعة وقد رفعت هذه الدعوى في ١٩٥٥/٣/٣٠ ووصلت البضاعة في ١٩٥٤/٤/١٢ فهي مقبولة وفقاً لأحكام القانون الانجليزي الواجب التطبيق عملاً بالمادة ١٩ من القانون المدني المصري التي

الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات وذلك كما قال بحق الحكم المستأنف وذلك تطبيقاً لنص المادة ٢٢ من القانون المدنى بشرط ألا يوجد نص خلاف ذلك فى قانون خاص أو معاهدة دولية نافذة فى مصر وفقاً للمادة ٢٢ مدنى .

« ومن حيث أنه لا يغير من ذلك الوجه ما تقوله المستأنفة من أن الشروط والمواعيد المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون البحرى المصرى ليست متعلقة بالنظام العام إذ يجوز التنازل عنها إذ أن هذا القول مردود عليه بدوره بأن هذه الاجازة لا ترفع عن هذه الشروط والمواعيد صفة الاجراءات التى نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى المصرى على اخضاعها لقانون البلد الذى ترفع فيه الدعوى وذلك بض النظر عن كونها متعلقة بالنظام العام من علمه إذ أن فيحصل التعرف على المسائل الخاصة بالاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٢ مدنى هو بما يفرضه المشرع من اجراءات واطراح لاستصدار امر ولائى أو حكم قضائى وبما يرتبه من جزاء على مخالفته سواء كان هذا الجزاء حتمياً يحكم به القاضى من تلقاء نفسه أو متروكاً لمشيئة الخصم الذى شرع الاجراء لمصلحته وقد نصت المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون التجارى البحرى على تقديم احتجاج فى ميعاد معين ثم رفع الدعوى فى ميعاد محدد ووضع جزاء على مخالفة ذلك بأن تصبح دعوى المستولية غير مقبولة .

« ومن حيث عن محاولة المستأنفة اخضاع هذا النزاع لاحكام معاهدة بروكسل باعتبارها قانوناً خاصاً نافذاً فى مصر بزعم أن دولة اليونان التى ينتسب اليها كل من الناقل والشاحن من بين الدول التى وقعت على المعاهدة المذكورة فهى محاولة لا تعينها لأمرين :

أولاً : انه على فرض ما تزعمه المستأنفة من توقيع دولة اليونان على معاهدة بروكسل فانه يشترط لتطبيق احكام هذه المعاهدة طبقاً للمادة العاشرة منها أن يكون مسند

تقديمها دقيقاً فان الثابت أن الدعوى أعلنت فى ١٩٥٥/٣/٣٠ أى بعد أكثر من ٣١ يوماً من تاريخ الاحتجاج وبالتالي بعد الميعاد المحدد فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحرئى ومن ثم يكون الدفع مقبولا وينبغى الحكم به .

واستأنفت المدعية هذا الحكم بانبيسة استئنافها على أن محكمة أول درجة أخطأت فى اخضاع هذا النزاع الى احكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من التقنين البحرى المصرى والحكم بصلم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادتين المذكورتين إذ كان لزاماً عليها تطبيق احكام القانون الانجليزى مرددة اقوالها أمام محكمة أول درجة كما سبق بيانها ثم قدمت أثناء تداول القضية فى المرافعة خطاباً صادراً من القنصلية اليونانية بالاسكندرية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ ومعه ترجمته باللغة العربية تفيد بأن دولة اليونان وقعت على معاهدة بروكسل الدولية سنة ١٩٢٤ بشأن توحيد بعض القواعد الخاصة بسندات الشحن ولكن لم يصدق عليها ويضيف الخطاب بناء على تأكيد من وزارة التجارة البحرية بأن نصوص المعاهدة المذكورة تطبق عملياً بمعرفة الناقلين اليونانيين الذين يباثرون النقل البحرى الدولى وذلك باستعمال سندات شحن ذات طابع دولى . ولعل المستأنفة تريد من تقديم هذا الخطاب تطبيق احكام معاهدة بروكسل على النزاع العالى التى تنص مادتها الثالثة فى فقرتها السادسة على سقوط الحق فى مقاضاة الناقل أو السفينة عن هلاك البضاعة أو تلفها اذا لم ترفع دعوى المستولية فى خلال سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذى كان ينبغى تسليمها فيه .

« ومن حيث عن قول المستأنفة بأن القانون الواجب تطبيقه ليس هو القانون المصرى وأن القانون الانجليزى الذى اتفق فى مسندى الشحن على أن يكون هو القانون الذى يحكم العلاقة بين الطرفين فهو قول مردود بأن اشتراط رفع الدعوى فى ميعاد معين هو من الشروط المتعلقة باجراءات الدعوى التى يحتمل فيها تطبيق قانون البلد الذى تقام فيه

أن يكون ذوو الشأن في العلاقة تابعين لدولة موقعة عليها أو منضمة إليها على نحو ما سبق من تفصيل ولا يكون لهذا التبنى سوا ما كان مصدره العرف أو القانون من أثر في العلاقات الدولية بل يتعين تطبيقه فقط محليا كقانون داخلي من قوانين الدولة التي تبنته .

« ومن حيث أنه لما كان سندی الشحن في الدعوى الحالية قد صدر في دولة اليونان وكان كل من الناقل والشاحن تابعين لدولة المذكورة وقد ثبت للمحكمة من اطلاعها على المعاهدة الدولية الخاصة بتوجيه بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة في بروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ أن دولة اليونان لم تكن من بين الدول الموقعة على هذه المعاهدة ولم يثبت بعد ذلك أنها قد انضمت الى هذه المعاهدة انضماما دوليا فإنه يتعين اخضاع العلاقة بينهما لقواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون التجاري البحري بخصوص الدفع بعدم قبول الدعوى التي ترفع في مصر بصدد بضاعة فرغت فيها لتعلق هذا الدفع بالاجراءات التي تخضع لقانون البلد الذي تباشر فيه كما سلف القول ولا محل للخوض فيما أفاضت فيه المستأنفة في صحيفة استئنافها من مشروعية افساق الطرفين على تطبيق القانون الانجليزي على ما ينشأ بين الطرفين من نزاع تطبيقا للمادة ١٩ مدني إذ أن مجال هذا البحث يكون عند تطبيق القواعد الموضوعية لا قواعد الاجراءات إذ أن المادة المذكورة انما تتكلم عن الالتزامات التعاقدية أي الحقوق في ذاتها ولو أن هذا النص كان ينظم مسائل الاجراءات لما كانت هناك حاجة بالمشرع لإيراد المادة ٢٢ مدني . »

« ومن حيث أنه ماتقدم جميعه ولاشباب الحكم المستأنف يكون هذا الحكم قد أصاب فيما قضى من قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد الميعاد وعدم قبولها ويتعين لذلك تأييده »

استئناف رقم ١٣٩ سنة ١٢ في تجاري رئاسة وعضوية السادة الاستاذة ابراهيم ذكي وخليل ابراهيم عبد النبي وكادرس ميخائيل تادرس المستأجرين .

الشحن قد عمل في احدى الدول المتعاقدة أو المنضمة إليها وقد انعقد الإجماع على أن معاهدة سندات الشحن لا تسري الا اذا كان أطراف عقد النقل (الناقل والشاحن) مختلفي الجنسية وذلك لطابعها الدولي فإذا ما كان طرفا العقد كما هو الحال في الدعوى الراهنة متحدتي الجنسية فلا محل لسريان المعاهدة وتعين تطبيق احكام القانون التجاري البحري .

ثانيا : ليس في الخطأ المقدم من المستأنفة والصادر من القنصلية اليونانية السابق بيانه - بعد استبعاد ما جاء به من توقيع دولة اليونان على معاهدة بروكسل لعدم صحتها - ما يفيد انضمام دولة اليونان الى المعاهدة انضماما دوليا طبقا لنص المادة ١٢ من المعاهدة التي أوجبت على الدولة التي ترغب في هذا الانضمام أن تعلن هذه الرغبة كتابة الى الحكومة البلجيكية وترسل اليها وثيقة الانضمام لتودع في محفوظات الحكومة الموجودة لديها وتبلغ الحكومة البلجيكية مباشرة جميع الحكومات الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها صورة مطابقة للإعلان ولوثيقة الانضمام مبينا بها التاريخ الذي وصل فيه الإعلان وهذا ما فعلته مصر عندما انضمت الى المعاهدة إذ جاء في ديباجة المرسوم الصادر بها في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ما يفيد مصادقتها عليها بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ وأن وثيقة انضمام مصر اليها أودعت في محفوظات الحكومة البلجيكية بلندين يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وذلك باستثناء أحكامها الخاصة بالملاحاة الساحلية . وليس في خطاب القنصلية المرمي اليه ما يفيد اتخاذ دولة اليونان هذه الاجراءات بل على العكس من ذلك فقد أقر الخطاب صراحة على أن دولة اليونان لم تصدق بعد على المعاهدة ، وأما بخصوص ما أشير فيه الى أن الناقلين اليونانيين قد تبنا أحكامها في معاملاتهم التجارية البحرية وذلك باستعمال سندات شحن ذات طابع دولي فإن هذا التبنى لا يفني عن اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٢ من المعاهدة إذ يشترط لتطبيق أحكامها دوليا

وكيلا عن الباخرة قد اعترف بنقصه وأبدي استعداده ليدفع اليها تمويضا قدره ١٠٠ جنيه استرليني وأنها قد دفعت للمستورد قيمة الصندوق الفاقد ومقدارها القيمة المطالب بها وحلت محله في حقوقه .

وأمام محكمة أول درجة طلب المستأنف وشركة أدرياتيكيا الحكم برفض الدعوى على أساس أن الصندوق موضوع النزاع قد فرغ من السفينة الناقلة وإن مسئولية فقدته في المدة اللاحقة على التفريغ تقع بنص البند ١٧ من سند الشحن على عاتق مالكه وطلبا احتياطيا تحديه مسئوليتهما بمبلغ ١٠٠ جنيه استرليني وفقا لأحكام معاهدة بروكسل .

وقضت محكمة أول درجة بالزام المستأنف شخصيا بأن يؤدي إلى الشركة المستأنف عليها العميلة المصرية ٤١٣٤٠٢ فرنكا فرنسيا على أساس سعر الصرف الرسمي يوم الوفاء وبمبلغ ٢٨ جنيه وفوائد المبلفين بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ صدور الحكم حتى تمام الوفاء ، ١٠ جنيهات مقابل أتعاب محاماة ورقضت ما عدا ذلك من الطلبات .

واستندت محكمة أول درجة في تقرير مسئولية المستأنف شخصيا دون شركة أدرياتيكيا الناقلة إلى أن البند ١٧ من سند الشحن تضمن شرط قيام الناقل بتفريغ البضاعة على حساب المرسل إليه وتحت مسئوليته وأن مفهوم هذا الشرط أن الشاحن قد وكل الربان في اختيار مقالوف التفريغ وبمقتضاه يتعاقد الربان بوصفه وكيلا عن الشاحن أو المرسل إليه مع مقالوف التفريغ ويعتبر المقالوف في هذه الحالة بمثابة المتعاقد الآخر ومن ثم تنصرف آثار مقاوله التفريغ إلى المرسل إليه الذي تعاقد الربان لحسابه وتأسيسا على ذلك يسأل المقالوف مسئولية تعاقدية مباشرة قبل المرسل إليه عن كل هلاك أو تلف يعيب البضاعة أثناء وجودها في حراسته وأنه يفهم من اقتضاء المستأنف أجر تفريغ البضاعة من المرسل إليه أن ربان السفينة قد اختاره للقيام بعملية التفريغ على نفقة المرسل إليه

٣٩٨

محكمة استئناف الاسكندرية

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - المحكوم لهم في نطاق المادة ٣٨٤ مرافعات -
ب - التزام الناقل بالمحافظة على البضاعة حتى تسليمها التزام تعاقدي وهو يختلف عن التزام مصلحة الجمارك بهراسة البضاعة - وكل منهما يسأل في حدود التزامه .

البداى القانونية

١ - المقصود من عبارة المحكوم لهم الواردة في المادة ٣٨٤ مرافعات التي أوجبت اعلانهم عند الطعن على الحكم هو المحكوم لهم بالتضامن وبعبارة أخرى الاشخاص الذين قضى لهم بكل أو بعض ما وجوه من طلبات إلى الطاعن أو برفض كل أو بعض ما وجهه اليهم الطاعن من طلبات .

٢ - التزام الناقل بالمحافظة على البضاعة حتى تسليمها إلى المرسل إليه هو التزام تعاقدي مستقل عن التزام مصلحة الجمارك بهراستها أثناء وجودها في النافذة الجمركية واختلال الناقل بالتزاماته موجب للمسئولية بصرف النظر عن إخلال مصلحة الجمارك بواجبها .

الحكمة

٥ من حيث أن وقائع الدعوى تتحصل في نطاق هذا الاستئناف في أن المستأنف عليها شركة التأمين الأهلية رفعت الدعوى الابتدائية ضد كل من المستأنف وشركة أدرياتيكيا للملاحاة طالبة الحكم بالزامهما بأن يدفعها اليها متضامين مبلغ ٤٥٧ جنيها و ٥٦٦ مليم والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وقالت شرحا لدعواها أن المؤمن له لديها جورج عكاوى استورد رسالة عيسارة عن ثلاثة صناديق تحتوى على أقمشة حريرية شحنت من مارسيليا إلى الاسكندرية على الباخرة (رونيجو) النافذة لشركة الادرياتيكيا وذلك بموجب سند شحن رقم ٢٨ وأنه عند وصول الباخرة إلى الاسكندرية ، تبين أن الصندوق رقم ٦٤٤ قد فقد ولم يعثر عليه وأن المستأنف بصفته

ثانيا : أنه ليس ثمة خطأ من جانب المستأنف إذ أنه عهد إلى « شركة بورتلى » بعملية التفريغ وإن هذه الشركة قد وضعت عليه حراسة قوية ومن ثم فإذا سرق الصندوق رغم ذلك يكون ذلك نتيجة سبب أجنبي عنه ولا يشفع للحكم المستأنف استناده إلى ما أثبتته مدير إدارة المباحث السرية لمصوم الجمارك في كتابه المرفق بقضية الجنحة رقم ١٢٤ سنة ٥٣ ميناء الاسكندرية عن واقعة سرقة هذا الصندوق من أن تحرياته دلت على أن واقعة السرقة لا يمكن أن تتم إلا بتقصير الخفراء الخصوصيين المعيّنين لحراسة البضاعة أو اشتراكهم في السرقة لا يشفع للحكم هذا القول في تقرير مسئولية المستأنف إذ أنه قول استنتاجي لا يكفي لتقرير المسئولية التقصيرية التي يجب أن ثبتت فيها ركن الخطأ ثبوتا يقينيا .

عن الدفع بطلان الاستئناف

« ومن حيث أن المستأنف عليها دفعت بطلان الاستئناف وبعدم قبوله لعدم اختصاص الأشخاص الذين أوجب القانون اختصاصهم في الاستئناف وذلك بالتطبيق للمادة ٢٨٤ مرافعات التي يجرى نصها كالآتي : « لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من دفع به على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها باختصاص أشخاص معينين ، جاز لمن فوت الميعاد من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمما إليه في طلباته وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بمسند فواته بالنسبة لهم كذلك يفيد الضامن وطالب الضامن من الطعن المرفوع من أيهما عن الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها وإذا رفع طعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه » .

واستطرد شارحا دقمه بأن الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف كانت مرفوعة من المستأنف عليها ضد المستأنف شخصيا وضد

اعمالا لنص البند ١٧ من سند الشحن ومن ثم تنصرف آثار هذه المقالة مباشرة إلى المرسل إليه ويكون المقاول مسئولاً أمامه مسئولية تعاقدية مباشرة عن فقد الصندوق وأنه لما كان الثابت أن صندوق فقد وهو في حوزته فيكون المستأنف شخصيا مسئولاً وحده عن تمويض الضرر الناشئ عن فقد ولا يعفيه بعد ذلك ما جاء في سند الشحن من تحميل المرسل إليه مسئولية التفريغ إذ أن هذا الإعفاء قاصر على المسئولية الناشئة عن العقد ولا ينفي المسئولية التقصيرية عنه وهذه المسئولية ثابتة قبله من عدم كفاية الحراسة على البضاعة التي قام بتفريغها .

وأنه لما كان الثابت أن الصندوق قد فقد بعد تفريغه من السفينة وكانت أحكام مساعدة بروكسل لا تسرى إلا على الرحلة البحرية في حدودها الضيقة فإن المستأنف لا يجوز له التمسك بالتحديد القانوني للمسئولية بمبلغ ١٠٠ جنيه استرليني .

فاستأنف المستأنف هذا الحكم وبني استئنافه على أمرين :

أولا : أن ما قام به من تفريغ الصندوق وحراسته على رصيف الميناء إنما كان باسم السفينة ولحسابها وتحت مسئوليتها تنفيذا لعقد النقل البحري الذي لا ينتهي إلا بتسليم البضاعة فعلا إلى أصحابها وذلك بوصفه أميناً للسفينة وهو في هذه الحالة يكون له حق الاستفادة مما ورد في سند الشحن من شروط الإعفاء من المسئولية وإن الحكم الابتدائي قد أخطأ في تفسير البند ١٧ من سند الشحن الذي نص على أن تفريغ البضاعة واقع على عاتق الشركة أي الشركة الناقلة ولكن على حساب ومصاريف وتحت مسئولية المرسل إليه ودون ضرورة إخطار المرسل إليه . وظاهر من هذا الشرط أنه ينصرف ولا شك إلى قيام الناقل بنفسه بالتفريغ وقيام الناقل بنفسه بالتفريغ من شأنه انتفاء الرابطة بين مقاول التفريغ والمرسل إليه وبقاء مسئولية الناقل قائمة حتى تمام التسليم .

التقصيرية ضد كل من المستأنف شخصيا وشركة ادرياتيكا وكان الخطأ يوجب مسئولية مرتكبيه بالتضامن طبقا لنص المادة ١٧٩ مرافعات فانه يشترط لترتيب هذه المسئولية التضامنية صدور حكم بها يتحقق به اشتراك المسئول في الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر المدعى به ولما كان مثل هذا الحكم لم يصدر في الدعوى الحالية فلا محل لتطبيق أحكام المادة ٢٨٤ مرافعات والزام المستأنفة باختصاص الشركة المذكورة لقيام حالة التضامن . هذا فضلا عن أن المستأنف عليها قد سلمت بالحكم المستأنف ولم تستأنفه بالنسبة لشركة ادرياتيكا الأمر الذي يدل على أنها سلمت بما جاء في الحكم المستأنف من انعدام مسئولية الشركة المذكورة وبالتالي بانعدام التضامن بينها وبين المستأنفة في الالتزام .

ومن حيث أنه اذا اضيف الى ما تقدم أن هذه المحكمة لاتساير المستأنف عليها في اعتبار شركة ادرياتيكا بمثابة من حكم لهم في الدعوى إذ أن المقصود من هذه العبارة الشخص الذي قد قضى له بكل أو بعض ما وجهه من طلبات الى الطاعن أو برفض كل أو بعض ما وجهه اليه الطاعن من طلبات وواضح من وقائع الدعوى أن شركة ادرياتيكا لم توجه امام محكمة اول درجة الى المستأنف أى طلبا كذلك لم يوجه اليها المستأنف طلب الحكم بالزامها بشئى قضى برفضه ومن ثم فلا مصلحة للمستأنف فى اختصاصه فى هذا الاستئناف والمستأنف عليها وشأنها فى الطعن على الحكم المستأنف اذا هو قضى برفض طلباتها ضد شركة ادرياتيكا هذا ما يؤكده ما جاء فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بخصوص المادة ٢٨٤ من أن المقصود من عبارة المحكوم لهم فى المادة المذكورة هم المحكوم لهم المتضامنين .

ومن حيث أنه لا تقسم يكون هذا الدفع فى غير محله وتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلا لاستكمال الاوضاع القانونية .

ومن حيث عن الموضوع فإن النزاع يتلخص فى معرفة صفة المستأنف عند قيامه بعملية تفريغ البضاعة هل يعتبر امينسا

شركة ادرياتيكا للملاحة طالبة الحكم بالزامهما متضامنين بدفع ٤٥٧ جنيهها و ٥٦٦ مليا والفوائد والأتعاب وانه لما كان الحكم المستأنف قد اجاب المستأنف عليها الى بعض طلباتها اذ قضى بالزام المستأنف شخصيا بالمبلغ المحكوم به دون الحكم على شركة ادرياتيكا فيكون الحكم المذكور قد قضى للمستأنف عليها ببعض طلباتها فاذا طعن عليه المستأنفة بهذا الاستئناف وجب عليها اختصاص شركة ادرياتيكا التي لم يحكم عليها بشئى وتعتبر فى هذه الحالة بمثابة من حكم لها وانه لما كان هذا الاختصاص قد رسمت له المادة ٤٠٥ مرافعات اجراءات خاصة لم يتبناها المستأنف الا بالنسبة الى المستأنف عليها شركة التامين بدول نسبة الى شركة ادرياتيكا وهى من الأشخاص الذين اوجبت المادة ٢٨٤ مرافعات اختصاصهم باعتبارها أحد المحكوم لهم فان الاستئناف يكون باطلا .

ومن حيث أنه بغض النظر عما اذا كانت شركة ادرياتيكا التي حكم برفض الدعوى ضدها تعتبر فى هذه الحالة من الأشخاص الذين حكم لهم فى الدعوى والذين اوجبت المادة ٢٨٤ مرافعات اختصاصهم فى الطعن أم لا ، فإن هذا الدفع لا يقوم على أساس من القانون ويكفى للرد عليه أن أساس تطبيق المادة ٢٨٤ أن يكون الحكم قد صدر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن .

ومن حيث أنه لما كان التزام المستأنف بصفته الشخصية والتزام شركة ادرياتيكا كلاهما مستقل عن الآخر لاختلاف أساسهما . فالأول أساسه عقد المقاولة والثانى مصدره عقد النقل البحرى امتنع القول بوجود أى ارتباط بين الالتزامين أو وحدة بينهما غير قابلة للانقسام .

ومن حيث عن التضامن فانه لا يكفى لتقريره مجرد طلبه من المدعى إذ أن التضامن وفقا لنص المادة ٢٧٥ مدنى لا يفترض وانما يكون بناء على اتفاق أو نص فى القانون .

ومن حيث أنه وان كانت المستأنف عليها قد اقامت دعواها على أساس المسئولية

حق الرهان في تفريغ البضاعة على نفقة المرسل اليه وتحت مسؤوليته وهو ما حصل في هذه الدعوى كما سبيل بعد - أما اذا اختاره الرهان لحسابه الخاص فتنتفى مسؤوليته قبل المرسل اليه لعدم قيام رابطة قانونية بينهما ما لم يرتكب خطأ شخصيا فيتعين على المرسل اليه اثباته وفقا لاحكام المسؤولية التقصيرية .

« ومن حيث عن مسؤولية الناقل فللمحل للتحقق عنها لا نراها ليست محل طعن في هذا الاستئناف . »

« ومن حيث أن سند الشحن قد نص في البند ١٧ منه على أن يتم تفريغ البضاعة بمعرفة الشركة الناقلة على حساب وتحت مسؤولية المرسل اليه دون اخطاره بوصول السفينة وقد استقر القضاء على أن لهذا الشرط نفس أثر الشرط الخاص بتوكيل الرهان في اختيار مقالو التفريغ فاذا أضيف الى ذلك ما ثبت من أن المستأنف قد اقتصر أجره تفريغ البضاعة من المرسل اليه كان المستأنف مسئولاً شخصياً قبل المرسل اليه من كل عادية تلحق البضاعة ابتداءً من تفريغها حتى تسليمها اليه . »

« ومن حيث أنه ما لا شك فيه أن مسؤولية المستأنف قبل المرسل اليه هي مسؤولية تماقدية مصدرها عقد المساولة ومن ثم فللمستأنف حق التمتع بشروط الاعفاء المنصوص عليها في العقد غير أن هذا الاعفاء لا يترتب عليه في رأى هذه المحكمة اعفاء المستأنف اعفاء مطلقاً من المسؤولية بل من شأنها فقط أن تقيم قرينة في صالح المستأنف على أن هلاك البضاعة كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ويقع على عاتق المرسل اليه اقامة الدليل على أن الهلاك كان وليد خطأ المستأنف . »

« ومن حيث أن المستأنف عليها استندت في اقامة الدليل على خطأ المستأنف على التحقيقات التي تمت في قضية الجنحة رقم ١٢٤ سنة ٥٣ جنح ميناء الاسكندرية وما أثبتته مدير ادارة المباحث من أن تحرياته دلت على أن السرقة لا يمكن أن تتم الا بتقصير

السفينة فلا يسأل شخصياً عن هلاك البضاعة كما يدعى أو يعتبر مقالو التفريغ كما قال الحكم المستأنف فيكون مسئولاً عنها . »

« ومن حيث أنه سبق لهيئة المحكمة أن استقر قضاؤها في تحديد مسؤولية كل من الناقل وأمين السفينة وأمين الحمولة ومقالو التفريغ على الوجه الآتي :

أولاً : فيما يختص بأمين النقل أو يسمي بأمين السفينة وهو الشخص الذى يقوم لحساب المجهز بتسليم البضاعة المشحونة وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها الى أصحابها فإن مسؤوليته قبل أصحاب البضاعة هي مسؤولية تماقدية مصدرها عقد النقل ومن ثم فلا يجوز مساءلته شخصياً عما يصيب البضاعة من تلف أو عجز أثناء النقل الا اذا كان ذلك ناشئاً عن أخطائه الشخصية . »

ثانياً : فيما يتعلق بأمين الحمولة وهو الشخص الذى ينييه أصحاب البضاعة في استلامها ومباشرة الاجراءات التى يقوم بها المرسل اليهم كالتحقق من حالة البضاعة عند استلامها وترتيبها على الرصيف بعد تفريغها واتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة عليها وحراستها واستيفاء اجراءات الجمارك فان مسؤوليته قبل أصحاب البضاعة هي مسؤولية تماقدية شخصية باعتباره نائباً عنهم الى أن يقوم بتسليمها اليهم فعلاً وكثيراً ما يقوم أمين السفينة مقام أمين الحمولة فيما إذا نص في سند الشحن على أن يكون التسليم تحت الروافع أو على حق الرهان في تفريغ البضاعة وتخزينها على مسؤوليته ونفقة أصحابها اذا تخلفوا عن الحضور لاستلامها

ثالثاً : فيما يختص بمقالو التفريغ وهو الشخص الذى يعهد اليه المرسل اليه أو الناقل بعملية تفريغ البضاعة من السفينة واستلامها فانه مسئول شخصياً قبل المرسل اليه عن كل عجز أو تلف يصيب البضاعة اذا تم اختياره بمعرفته أو وكل الرهان في اختياره أو اذا اتفق في سند الشحن على

الخفراء المخصوصين المعينين لحراسة البضاعة أو اشتراكهم في السرقة وشايعها في ذلك الحكم المستأنف .

« ومن حيث أنه بغض النظر عن قوة الدليل المستند من هذه التحريات فإن واقعة سرقة الصندوق موضوع النزاع وهي واقعة مسلم بها من الجميع تدل بذاتها باعتبارها سرقة عادية على أن افعالاً قد وقع من جانب القائلين على حراسته سواء كان بتقصيرهم أو بسبب عدم كفايتهم ومن ثم فلا تعتبر سبباً اجنبياً لا يد للمستأنف فيه وخصوصاً لحصولها في منطقة الدائرة الجمركية وهي منطقة تعتبر فيها حسودات السرقة من الأمور المتوقعة لتعرضها بطبيعة العمل فيها لمثل هذه الحوادث ولا يجدي المستأنف دفع هذا الإعمال بأن الحراسة في هذه المنطقة مفروضة على خفراء مصلحة الجمارك إذ أن هذا لا يعفيه عن التزاماته الأصلية قبل صاحب البضاعة التي تفرض عليه حراستها والمحافظة عليها وهو التزام مستقل عن التزام مصلحة الجمارك والاخلال به موجب للمسئولية بصرف النظر عن اخلال المصلحة بواجبها . ولا يسعف المستأنف استناده الى ما أشير اليه في الحكم الاستثنائي رقم ١١/٣٢٥ ق الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠ بخصوص التحقيقات التي تمت في اللجنة رقم ٥٣/١٢٤ ميناء الاسكندرية الخاصة بفقد الصندوق موضوع الدعوى الحالية وما عرض له الحكم

المذكور القول « بأن هذه التحقيقات لم تسفر عن معرفة السارق كما أنه يتعذر أن تستظهر المحكمة من مطالعتها للتحقيقات أن السرقة كانت نتيجة افعال حراس شركة الملاحة أو بسبب افعال عساكر مصلحة الجمارك المكلفين بحراسة المنطقة الجمركية ومن أن مصلحة الجمارك هي المكلفة أصلاً بحراسة البضائع بعد تفريغها . ، لا يجدي المستأنف استناده الى الحكم المذكور لاختلاف موضوع الدعوى الصادر فيها الحكم المشار اليه وموضوع الدعوى الحالية إذ أن الدعوى الأولى كانت تتعلق بالفرامة التي تستحقها مصلحة الجمارك قبل شركات الملاحة على البضائع التي تسرق من المنطقة الجمركية بعد تفريغها من السفن وقبل دخولها مخازن الجمر ك طبقاً للمادة ٣٧ من اللائحة الجمركية من المكلف بحراستها في حدود هذه العلاقة ومدى هذه الحراسة وليس بالعلاقة بين هذه الشركات ومقاولي التفريغ وبين أصحاب البضاعة بخصوص التعويض المستحق على فقد هذه البضاعة والتي تتطلب حراسة خاصة ومن ثم فلا محل للاستشهاد به .

« ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب ولاسيباب الحكم المستأنف التي يتعاون معها يكون هذا الحكم في محله ويتمتع تأييده مع الزام المستأنف المصروفات عملاً بالمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات » .

استئناف رقم ١٢٣ سنة ١٢ ق تجاري بالهيئة اسابقة .

قضاء المحكمة الكلية

قضاء الجنيح

الاختصاص منحصر فيهما وطلبت لذلك النيابة العامة من هذه المحكمة وعلا بحكم المادة ٢٢٦ إجراءات أن تعين الجهة التي تفصل فيها . وقدمت مذكرة مؤرخة ١٩٥٦/١٠/٦ أشارت فيها إشارة عابرة الى نصوص المواد ٢٢٦ الى ٢٢٩ إجراءات وأصرت في نهايتها على الفصل في الطلب المقدم منها دون أن تؤيد هذا الطلب بأي سند فقهي أو قانوني .

وحيث أنه يتبين من الاطلاع على أوراق الجناية سالفة الذكر أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والثناء سير الدعوى تخلفت بأحد الجني عليهم محسن قناوي عاهة مستديرة فقضت محكمة الجنيح في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى قاضي التحقيق المختص لاجراء شؤونه فيها وبعد تحقيقها إحالتها غرفة الاتهام الى محكمة الجنيح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنيحة ولم تظن النيابة في هذا القرار وبجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الجنيح الجزئية حكما يقضى بمعاينة كل من المتهمين بالسجن شـهورا مع الشغل . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المتهمون فقضت هذه المحكمة بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بأجماع الآراء .

اولا : إلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم انتهائيا بعدم الاختصاص من محكمة الدرجة الأولى .
وثانيا : بإحالة الدعوى الى محكمة الجنايات لمعاينة المتهمين طبقا للقيد والرصف

٣٩٩

محكمة قنا الابتدائية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

اختصاص . جنحة . قضاء محكمة الجنيح بعدم اختصاصها للنيابة . تقرير غرفة الاتهام بالتجنج . عدم طعن النيابة بالنقض . لا يعد ذلك تنازعا في الاختصاص . مجرد خطأ من النيابة في الاجراءات .

المبدأ القانوني

لا يعد تنازعا في الاختصاص يندرج تحت حكم المادة ٢٢٦ إجراءات التنازع الناشئ عن تغفل محكمة الجنيح عن نظير الدعوى نتيجة لقضائها نهائيا بعدم الاختصاص وبأن الواقعة جنابة اذا اعقب هذا القضاء صدور قرار من غرفة الاتهام بالتجنج خلافا لحكم القانون ولم تظن النيابة على هذا القرار بالنقض لتزيل ما بينه وبين قضاء محكمة الجنيح بعدم الاختصاص من تعارض ، وهذه الحالة لا تعدو ان تكون خطأ في الاجراءات لم تعالجه النيابة في الوقت المناسب ، وهي حالة بعيدة عن أن تكون تنازعا في الاختصاص بين قضاء محكمة الجنيح وقضاء غرفة الاتهام ، ولا يقدح في وجهة النظر هذه ما قد يترتب على ذلك من افلات التهم من العقاب فانه من قبيل الجزاء على اخطاء النيابة الاجراءات .

الحكمة

« حيث أن مبني الطلب هو أن الدعوى موضوع الجناية رقم ٤٨٧ سنة ١٩٥٤ قد قدمت الى كل من محكمة جنيح مركز قنا وغرفة الاتهام باعتبارهما جهتين من جهات الحكم تابعتين لمحكمة قنا الابتدائية وقد قررت كل منهما نهائيا عدم اختصاصها وكان

يأت في قانون الإجراءات بأحكام تختلف الأحكام المقررة من قبل في ظل التقنين الملحق اللهم إلا ما منحه من اختصاص لمحكمة النقض في هذا الصدد وأن المذكرات الإيضاحية لهذا القانون والأعمال التحضيرية لم تأت بجديد ه تعليقات الدكتور حسن المرصاوي على مواد قانون الإجراءات ص ٩٣، ولم أراد الشارع أن يخالف حكم القانون الملحق في تنازع الاختصاص لكان قد نص على ذلك صراحة أما وإن لم يفعل فلا سبيل إلا أن تفسر المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات على ضوء فقه القانون الملحق ومع مراعاة عدم التوسع في التفسير ذلك أنها :

أولا : من نصوص الإجراءات .

وثانيا : أننا في نطاق القانون الجنائي ولا يجوز التوسع في التفسير في المسائل الجنائية .

• يراجع مجموعة الأعمال التحضيرية الخاصة بالمادة ٢٢٦ وما يصدها النشرة القانونية لمحكمة الاسكندرية ص ٩ وصفحة ١٥٣ .

التنازع بين جهتي حكم

فهذه المادة تفترض قيام نزاع على الاختصاص بين محكمتين أو أكثر فحيث يكون هناك تنازع بين محكمة وجهة من جهات التحقيق فلا تكون بصدد تنازع في الاختصاص وبالتالي لا يكون التنازع بين محكمة الجنب و غرفة الاتهام لأن الأولى هي سلطة حكم والثانية هي جهة من جهات التحقيق وسلطة من سلطات الاتهام وهي إذ تقضى بالحالة تعددية عليا توزع الاختصاص بين محكمة الجنات ومحكمة الجنب - وقد استقر قضاء محكمتنا العليا على ذلك اذقت بأنه وقد خص القانون غرفة الاتهام بالفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق وتحدث في أولهما عن تشكيلها وعقد جلساتها واختصاصها والأوامر التي تصدرها وفي ثانيهما عن الطعن في تلك الأوامر فإن الواضح من ذلك أن غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات

الواردين بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة وعلى هذه الأخيرة إرسال الأوراق إلى المحكمة لمحال إليها الدعوى - فطعن المتهمون في هذا الحكم بطريق النقض في ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ وتفيد الطعن تحت رقم ٩٩٤ سنة ٢٥ قضائية وقضت محكمة النقض في هذا الطعن بجلسته ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى محكمة الجنات ورفضت محكمة النقض الطعن فيما عدا ذلك باعتبار أن ما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوصية عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم انتهائيا بعدم الاختصاص - صحيح في القانون - فطلبت النيابة من هذه المحكمة - وقد حكمت محكمة الجنب نهائيا بعدم الاختصاص وترتب على قرار غرفة الاتهام أن تخلت محكمة الجنات نهائيا عن اختصاصها - أن تقضى بتعيين الجهة التي تفصل في القضية .

• وحيث أنه يشترط لتطبيق المادة ٢٢٦ إجراءات :

أولا : أن يكون التنازع في الاختصاص بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق أما أن وقع التنازع بين جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق فلا محل لتطبيق حكم المادة المذكورة .

ثانيا : أن يكون هناك تنازع فعلي على الاختصاص بمعنى أن ينكر كل منهما اختصاصه .

ثالثا : أن يكون الاختصاص منحصرا في هاتين الجهتين .

رابعا : أن يكون ما صدر في الاختصاص من قضاء غير قابل للطعن بمعنى أن يكون هذا القضاء غير قابل للطعن ابتداء أو أن الخصم يكون قد استنفد وسائل الطعن المقررة عنه .

• وحيث أن هذه الشروط والتي تضمنتها حكم المادة سالفة الذكر لا تخرج في مجموعها عما نصت عليه المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنات الملحق المعدلة بمقتضى القوانين الصادر في ١٩٢٦/٢/٩ إذ أن المشرع لم

التنازع الفعلي في الاختصاص

« وحيث أنه يشترط لتطبيق أحكام تنازع الاختصاص أن يكون هذا التنازع قد وقع فعلا بمعنى أن تقضى كل من الجهتين بعدم الاختصاص أما وأن قرار غرفة الاتهام لم ينكر على محكمة الجنائيات اختصاصها وقد تضمن قضاء الأولى بالتجنيح الإقرار ضمناً بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنائيات وكل ما فلتته الغرفة هي أن أحالت القضية إلى محكمة الجنت خلافاً لحكم القانون في هذا الخصوص وكان يتعين عليها أن تحيلها إلى محكمة الجنائيات فليست المحكمة بصدد تنازع في الاختصاص تحكمه المادة ٢٢٦ سالفه الذكر إنما هي بصدد خطأ في الإجراءات لم تعالجه النيابة في الوقت المناسب إذ لم تطعن على قرار غرفة الاتهام بالنقض »

« وحيث أنه لا بد من شكلية الإجراءات حتى يطمئن الأشخاص إلى المحافظة على حقوقهم متى اتخذوا الأوضاع التي نص عليها القانون وحتى يطمئن إلى حسن سير القضاء إذ لا يتصور ترك الأمر لمطلق تقدير القضاء وأن الفكرة السائدة هي أن الشكل يصل في أهميته إلى القدر الذي يقال عنه أنه توأم الحرية وأنه لذلك لا بد من وضع جزاء على مخالفة الأشكال والأوضاع التي نص عليها القانون حتى تحترم نواهي القانون وأوامره الأساسية » مقدمة الدكتور أبو الوفا في نظرية المدفوع »

« وحيث أن المحكمة إذ تقرر نتيجة لمسا سلف بيانه أن حالة التنازع في الاختصاص لا وجود لها وبالتالي ليس هناك من محكمة تابعة للمحكمة الابتدائية تستطيع النيابة تقديم المتهمين لها من جديد فإنها إنما تقرر هذا الذي تذهب إليه حتى وإن ترتب على ذلك إفلات المتهمين من العقاب جزاء للنيابة على عدم اتخاذها الطعن في الميعاد الذي ضرب له » وذلك أعمالاً للمبدأ الأساسي السائد في فقه المرافعات أن الجزاء المترتب على مخالفة الإجراءات يقع بصورة آلية وطالما أن المشرع قد رسم للأفراد سبيل الانتحاء إلى

التحقيق وقد عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر ومن ثم فإن المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة في باب الأحكام لا تسرى عليها وإنما تسرى عليها المادة ١٧٣ من القانون » يراجع القاعدة ١٩١ ص ٩١١ مجموعة أحكام الدائرة الجنائية السنة الرابعة العدد الثاني »

« وحيث أنه مما يؤيد وجهة نظر المحكمة في هذا الصدد ما أشرارت إليه المذكورة الإيضاحية (رقم ١) لقانون الإجراءات إذ نصت » وعرض للشروع بعد ذلك إلى أحكام التنازع بين جهات التحقيق والحكم العادية وبين هذه الجهات والجهات الاستثنائية في الاختصاص ووضع القواعد التي يجب العمل بها لتبيين الجهة أو المحكمة المختصة في هذه الأحوال » النشرة القانونية لمحكمة الاسكندرية في الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات ص ٩ » ٠٠ فقد فرقت المذكورة الإيضاحية بين جهات التحقيق وجهات الحكم العادية ونصت على أن التنازع إما أن يكون بين الجهات الأولى أو الجهات الثانية مما مفاده أن التنازع لا يقع أبداً بين جهة من جهات التحقيق وجهة من جهات الحكم »

« وحيث أن نص المادة ٢٤١ تحقيق كانت صريحة في هذا الخصوص إذ أن هذه المادة نصت على أن التنازع يكون عند قيام نزاع على اختصاص بين محكمتين أو أكثر أو بين قاضيين أو أكثر من قضاء التحقيق وهذا هو مجال التنازع في الاختصاص إذ لا يتصور أن يقوم التنازع بين محكمة وسلطة تحقيق لتباين وظيفة كل منهما وأنه ليس هناك من تعارض بين ما تقضى به جهة الحكم وما تقوم به جهة التحقيق من إجراءات فلا يمكن أن ينشأ هذا التنازع في الاختصاص بينهما » يراجع الدكتور القلبي في تحقيق الجنائيات ص ٣٣٤ و ٣٣٥ »

« وحيث أنه لما كان ذلك كذلك فإن ما يقال من تنازع بين غرفة الاتهام وهي سلطة تحقيق وبين محكمة الجنت وهي جهة من جهات الحكم العادية لا يندرج تحت حكم المادة ٢٢٦ إجراءات »

juge c'est que le conflit naissse de décisions irrévocables.

« يراجع الفقرة ٦٤٣ من الجزء الثاني من المرجع المذكور » .

فاشترط الشارح المذكور لتحقيق حالة التنازع في الاختصاص أن يكون التنازع ناشئا عن قضاء غير قابل لأي وجه من أوجه الطعن بحيث إذا كان في وسع الخصم أن ينقض هذا القضاء عن طريق الطعن عليه وأن يصل عن هذا الطريق إلى فض الاشكال بشأن الاختصاص فلا يكون هناك من سبيل إلى الالتجاء إلى قواعد التنازع على الاختصاص .

« وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن الفقرة ٦٦٩ من المرجع السابق جاءت صريحة في هذا الخصوص إذ ورد بها ما نصه :

Il y a conflit négatif lorsque, par suite du refus de deux ou plusieurs juridictions de connaître d'une affaire, le cours de la justice est interrompu. Mais deux conditions sont indispensables pour qu'il existe : il faut d'abord que les décisions ne puissent plus être retractées ou reformées par les voies plus simples de l'opposition ou de l'appel, ou même par la voie ordinaire d'un pourvoi en cassation : jusque-là, le conflit n'existe pas puisqu'il est possible d'obtenir justice en recourant à la juridiction supérieur..

ومن رأى المؤلف أنه يجب أن يكون ما قضى به من غير الممكن الفناء أو تعديله بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض إذ أنه مادام من المستطاع الالتجاء إلى محكمة أعلى والحصول على حكم منها ، فلا يمكن أن يقال بوجود التنازع في الاختصاص .

« وحيث أنه يستوى في هذا الخصوص أن يكون ميماد الطعن ممتدا أو أن يكون قد انقضى دون أن يقوم الخصم بإجراء الطعن المناسب في خلاله وذلك بفعله وامتناعه إذ أنه بصدد مسألة من مسائل الإجراءات وهي

القضاء وطالما أنه قد جدد مقدما الإجراءات والأوضاع التي تلزم مراعاتها فمن الواجب أن تحترم ومن الواجب أن يحكم بالجزاء بمجرد حصول المخالفة وليس للقضاء سلطة تقديرية في هذا الصدد لأن المشرع شاء يرسم هذه الإجراءات تحقيق مصالح معينة وبمجرد حصول المخالفة يفترض وقوع الضرر وأن القول بغير ذلك يستتبع بطلان نواهي القانون وأوامره الأساسية فيستحيل على النظام الإداري أن يسير ويعمل وينتج على الوجه المطلوب وأن الجزء على مخالفة الإجراءات لا يمكن الاستغناء عنه ولو كان مؤداه اهدار الحقوق من أجل الأوضاع وتفضيل الشكل على الموضوع » الدكتور أبو الوفا المرافعات المدنية ص ٣٩٣ » .

عدم قابلية الأمر أو الحكم للطعن

« وحيث أنه يشترط لتحقيق حالة التنازع في الاختصاص أن يكون الأمر أو الحكم الصادر في مسألة اختصاص غير قابل للطعن أما لأنه صدر نهائيا منذ البداية أو لأن الخصم قد استنفد وسائل الطعن عليه وبغير ذلك لا يكون هناك تنازع اختصاص بل يكون كل أمر أو حكم قابلا للطعن ويجوز للمحكمة المرفوع أمامها الطعن أن تعدله بما يزيل تعارضه مع الأمر أو الحكم الآخر ولا يكون الخصم في حاجة إلى اللجوء لقواعد تنازع الاختصاص ما دامت محكمة الطعن قادرة على معالجة الموقف » يراجع في هذا الخصوص تقرير لجنة الشيوخ عن المادة ٢٢٩ من مشروع اللجنة » .

هذا الذي تقول به المحكمة قد أوردته الأستاذ جازو في كتابه في شرح الإجراءات الجنائية إذ جاء فيه ما نصه :

Tout conflit est d'abord en puissance il n'est réalisé que lorsque les autorités ou les juridictions en conflit ont statué sur leur compétence, soit pour la revendiquer, soit pour la décliner. C'est pour ce motif qu'une des conditions essentielles, pour qu'il y ait lieu au règlement de

وغرفة الاتهاما يستتبع حتما عدم اختصاص دائرة الجنتج المستأنفة بالفصل في الطلب عملا بحكم المادة ٢٢٧ إجراءات وطبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص إذ حكمت بأنه « مع تخلي محكمة الجنتج ومحكمة الجنائيات عن نظر الدعوى ينبغي أن تعين محكمة النقض المحكمة التي تفصل فيها » نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ القضية رقم ٢٠٤ سنة ١٩ قضائية » ولا تملك هذه المحكمة أن رأت أن محكمة الجنائيات هي المختصة أن تقدم القضية إلى غرفة الاتهام وتلزمها أن تحيلها بدورها إلى محكمة الجنائيات فإن هذا فيه اقتضات على اختصاص غرفة الاتهام ومخالفة لأحكام القانون - وكما أسلفت المحكمة القول - يمد بمثابة الفاء لقرارها الصادر بالجنتج وهذا لا يكون إلا عن طريق محكمة الطعن إلا وهي محكمة النقض .

« وحيث أنه لكل ما تقدم وقد انتهت المحكمة إلى أن الشروط التي نصت عليها المادة ٢٢٦ إجراءات غير متوافرة في الطلب موضوع هذه الدعوى . ولما كانت المادة ٢٣١ صريحة في أنه عند عدم توافر الشروط الخاصة بالتنازع تعين على دائرة الجنتج المستأنفة رفض الطلب فلا يسمع المحكمة إلا أن تقضى برفض طلب النيابة » تعليق الدكتور حسن المرصفاوى على المادة ٢٣١ المرجع السالف ذكره الدكتور رعوف عبيد في الإجراءات ص ٤٢١ » .

قضية النيابة العامة ضد رمضان محمد عبد الله وأخريين رقم ٤٨٧ سنة ١٩٥٤ ، س قنا رئاسة وطبوبة السادة الأساقفة عبد الحليم كامل سمهان ومحمد حسب الله وأحمد عبد الرحمن القضاة وحضور السيد الأستاذ سامي راتب وكيل النيابة .

من النظام العام وتعلق بها للخصم الآخر حق مكتسب لا يجوز المساس به يجب أن يكون الحكم واحدا في الحالتين وأن يتحمل ذلك الخصم مغبة فعله وامتناعه .

« وحيث أن قرار غرفة الاتهام الصادر بالجنتج قابل للطعن عليه ما دام قد جاء مغالفا للقانون - كما أسلف القول - وكان على النيابة أن تطعن عليه بالنقض وكان حقا على محكمة النقض أن تقضى بالفاء وبذلك ينتهى ما قبل من تنازع في الاختصاص . أما وانها لم تفعل وتعلق للمتهمين حق مكتسب فلا سبيل إلى التفرع بحكم المادة ٢٢٨ لتصل النيابة عن طريقها إلى الفاء قرار غرفة الاتهام والا لنصبت هذه المحكمة نفسها محكمة للنقض وهذا ما تأباه قواعد الإجراءات إذ من المقرر أنه لا سبيل إلى الفاء أحكام القضاء أو تعديلها مهما كان عيبها كبيرا أو خطاها ظاهرا إلا بالتظلم منها بطريق الطعن المناسب لها فإذا كان الطعن في الحكم باحدى هذه الطرق غير جائز أو غير مجد فلا وسيلة عندئذ للتخلص منه » الدكتور حامد فهمي في المرافعات ص ٦٩١ » .

الاختصاص منحصرا بين الجهتين

« وحيث أنه يشترط أخيرا لتطبيق المادة ٢٢٦ أن يكون الاختصاص منحصرا في جهة من تينيك المتنازعتين أما محكمة الجنتج وأما غرفة الاتهام حتى تستطيع المحكمة أن تقول كلمتها في الاختصاص وتحيل القضية إلى أحدها .

« وحيث أنه إن صرح جلدًا أن يكون هناك تنازع في الاختصاص فإن هذا التنازع إنما يقوم في الواقع بين محكمة الجنتج ومحكمة الجنائيات ولا يقوم قط بين محكمة الجنتج

القضية المستعجلة

للحكم رقم ٤٥٨ سنة ١٩٥٥ مدنى الموسيقى وأمر التقدير الصادر من مجلس نقابة المحامين فى ٢٦/٥/١٩٥٥ والمقيد برقم ٢٦٩ سنة ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن واحتياطيا الحكم بايقاف التنفيذ مع الزام المدعى عليه الاول بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبمسئله الحكم الاصلية وقال شرحا لدعواهما انه بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٦ أعلن بان المدعى عليه الاول أوقع تحت يد المدعى عليه الثانى والثالث حجزا تنفيذيا على مالهما تحت يدهما من أموال بناء على أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٥ وحكم صادر من محكمة الموسيقى الجزئية فى القضية رقم ٤٥٨ سنة ١٩٥٥ الموسيقى وفاء مبلغ ٥٨ ج و ٦٣٠ م ولأن هذا الحجز قد وقع باطلا بطولانا جوهريا لأنه تأسس على سند غير قابل للتنفيذ وذلك لأن أمر التقدير سالف الذكر وقع فى غيبتها وأقاما عنه تطلعا قيد برقم ٤٥٨ سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيه من محكمة الموسيقى بعدم الاختصاص فاستأنفا هذا الحكم فى القضية رقم ٣٨٣ سنة ١٩٥٦ مدنى مستأنف القاهرة وحده لنظر الاستئناف جلسة ١٣/٣/١٩٥٦ وأرجل لجلسة ٨/٥/١٩٥٦ ولم يحكم فيه بعد ولذا يكون السند الذى بنى عليه الحجز سندا غير قابل للتنفيذ مما يترتب عليه بطلان هذا الحجز كما أنه فضلا عما تقدم فإنهما محجوز تحت يدهما على مبلغ ستة وخمسين جنيها لصالح الأستاذ سيد وهبى الحامى ضد المدعى عليه الاول .

« وحيث انه يبين للمحكمة من استقراء تداعى طرفي الخصومة والمستندات المقدمة منهما ومذكراتهما وأوجه دفاعهما على الوجه الثابت بمحضر الجلسة أن المدعين يبينان طلبهما عدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير

٤٠٠

محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٦

أوامر تقدير مجلس نقابة المحامين • توقيع حجز بمقتضاها • طلب عدم الاعتماد بالحجز • طلب وقف تنفيذ الحجز • اختصاص القضاء المستعجل •

المبادئ القانونية

١ - أوامر تقدير مجلس نقابة المحامين أضفى عليها الشارع صبغة قضائية فهي تعتبر بمثابة حكم قضائي يعلق نفاذه على فوات ميعاد التظلم فيه •

٢ - صدور الحكم فى التظلم او فوات الميعاد يجعل الأمر قابلا للتنفيذ ولو كان ميعاد الاستئناف مفتوحا ، أو طعن فى التظلم ، أو الأمر بطريق الاستئناف فعلا •

٣ - حجز ما للمدين لدى الغير لا يلزم لتوقيعه ان يكون بيد المدين سنده تنفيذي بل يكفي ان يكون بيده حكم ولو كان غير مشمول بالنفاذ •

٤ - القول بان أوامر مجلس نقابة المحامين لها صفة استشارية فقط لا سنده له من القانون •

٥ - اذا طلب من القضاء المستعجل الحكم بان حجز ما وقع باطلا بعدم الأثر قانونا فان مناط اختصاصه أن يكون هذا البطلان ظاهرا على وجه لا شبهة فيه •

المحكمة

« حيث أن الوقائع تخلص جميعا استظهرتها المحكمة من الأوراق الى أن المدعين أقاموا هذه الدعوى بالريضة المعلقة فى ٢٩/٣ ، ٢٤/٤/١٩٥٦ طالبين الحكم بعدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير الذى أوقعه المدعى عليه الاول تحت يد المدعى عليهما الثانى والثالث وفاء لمبلغ ٥٨ جنيها و ٦٣٠ مليما تنفيذا

أن يكون بيد الحاجز سند تنفيذي وأن يكون حقه حال الأداء ومحقق الوجود ومعين المقدار تطبيقاً للأحكام العامة المقررة في صدر كتاب التنفيذ بالمادتين ٤٥٧ ، ٤٥٩ مرافعات ولكن الشارع أجاز حجز على ما للمدين لدى الغير دون أن يكون بيد الحاجز مسند تنفيذي ودون أن يكون حقه معين المقدار بشرط أن يستأذن طالب الحجز القاضي في أجرائه أو يستصدر منه أمراً بتقدير حقه تقديرًا مؤقتاً (٥٤٥ م مرافعات) ويغنى عن هذا الإذن كون الحق المراد الحجز بموجبه ثابتاً بحكم غير نافذ (كالحكم الابتدائي القابل للاستئناف أو المظنون فيه بهذا الطريق) . لأن الحكم القطعي الصادر بثبوت الحق من المحكمة المختصة بالفصل في النزاع ولو لم يكن هذا الحكم نافذاً أقوى في الدلالة على جدية المطالبة بالحق من مجرد الأمر الوتقي الذي يأذن به القاضي في توقيع الحجز بعد بحث عرشي في ثبوت الديونية - يضاف إلى هذا أن الحكم بتقرير الحق ولو لم يكن نافذاً يتضمن الإذن من المحكمة التي أصدرته في توقيع الحجز بمقتضاها (انظر المادة ٥٤٥ مرافعات) - (يراجع التنفيذ لحامد فهمي بند ٢٢٦ ، ٢٢٧) ، ومما يؤكد هذا النظر ما جاء في المذكرة التفسيرية أن المشروع « لم يجعل المناط وجوب استئذان القاضي في توقيع الحجز ألا يكون بيد الحاجز مسند تنفيذي ولا حكم مطلقاً فإن كان بيده حكم غير صالح للتنفيذ جاز له توقيع الحجز والمضي في إجراءاته بنفس الأوضاع التي توقع بها الحجز بسندات مستكملة قوة التنفيذ » . وجاء بها أيضاً أن دعوى صحة الحجز لا يكون لها موجب حين يوقع الحجز بمقتضى حكم ولو غير تنفيذي لأن هذا الحكم إذا طعن فيه ، أغنى الطعن عن دعوى جديدة ترفع بطلب ثبوت الدين وإذا لم يطن فيه أصبح انتهائياً وانقطع به النزاع في الدين ولقد سبق أن أخذت المحاكم المصرية في بعض أحكامها بهذا النظر من طريق الاجتهاد في تطبيق نصوص القانون الحالي .

« وحيث أن الاستفادة مما تقدم أن الدائن الذي بيده حكم ولو غير تنفيذي فإنه يحق

ضد المدعي عليه الأول وينازعهما الأخير دافعا الدعوى بعدم قبولها لأنه لا مصلحة للمدعين فيها حيث ثبت أن أحدهما ليس له رصيد في بنك مصر أو البنك العربي والآخر له رصيد مدين في كلا البنكين كما دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى » .

« وحيث أن ما يهدف إليه المدعيان بطلبهما الأصلي أو الاحتياطي هو طلب عدم الاعتداد بالحجز إذ لا يتصور في حجز ما للمدين لدى الغير الحكم بوقف أو استمرار التنفيذ لأنه يتم بحصول إعلان الحجز » .

« وحيث أنه لما كان من المقرر أن مناط اختصاص القضاء المستعجل بالتقرير بأن حجزاً ما باطل ومعلوم الأثر قانوناً هو أن يكون هذا البطلان ظاهراً على وجه لا شبهة فيه أما لانعدام أركانه الأساسية التي يقوم عليها أي حجز أو لاغفال الحاجز اقتباساً الطريق القانوني الذي رسمه الشارع لتوقيع هذا الحجز أو لعدم مراعاته الإجراءات الشكلية التي ينص عليها القانون . ويرتب البطلان جزاءً على عدم استيفائها إذ أن الحجز في كل هذه الأحوال لا يعدو إجراء مادياً منجوراً عن أية صفة قانونية بحيث لا يكون عنك أصل حق يخشى المساس به وهذا هو وجه عدم المساس بالموضوع ولأن مثل هذا الإجراء المادي يقف عقبة في سبيل استعجال صاحب الشأن لحقوقه المشروعة إذ يحبس عنه أمواله بدون وجه حق » . وفي قيام ذلك الحاق الضرر المتواصل بمرور الوقت وهذا هو وجه الاستعجال فيسوغ عندئذ اللجوء إلى القضاء المستعجل لازالة هذه العقبة » .

« وحيث أنه لما كان البادي مما تقدم أن المدعي عليه الأول إنما أوقع الحجز التنفيذي على أموال المدعين تحت يد المدعي عليهما الثاني والثالث بمقتضى أمر التقدير الصادر له من نقابة المحامين بعد أن صدر الحكم في التظلم للقضاء عن هذا الأمر بعدم اختصاص وقيل: أن يفصل في الاستئناف عن هذا الحكم » .

« وحيث أنه لو أن حجزاً ما للمدين لدى الغير كان من الحجز التنفيذي لوجب

قائمة وحتى يصدر حكم نهائي بشأنه من المحكمة المختصة في حالة الطعن فيه ومن ثم تطبيقاً للقواعد السالف بيانها فإنه يصلح سنداً لتوقيع حجز ما للمدين لدى الفيسر بمقتضاه . ويكون مبنى الطعن على الحجز بأنه وقع بغير سند على الأساس الذي يقرر به المدعيان لا سند له .

« وحيث أنه من ناحية السبب الثاني الذي يستند إليه المدعيان في دعواهما وهو أنهما محجوز تحت يدهما على مبلغ ستة وخمسين جنيهاً لصالح الأستاذ سيد وهي المحامي ضد المدعى عليه الأول فإنه وإن كان الحاضر عنهما لم يتناول هذا السبب إطلاقاً في مذكرته بل أغفله فإن مجرد توقيع حجز ما للمدين لدى الغير ضد الدائن لهما تحت يدهما من آخر لا يبطل الحجز المتوقع من الدائن لهما تحت يد الغير على ما لهما قبل هذا الفير فضلاً عن أن البادي من المستندات المقدمة من المدعى عليه الأول أن الدائن له تنازل عن أمر الأداء الصادر له وعن المبلغ الصادر به الأمر وهو المبلغ الذي وقع الحجز اقتضاء له تحت أيدي المدعيين وآخرين وذلك في المعارضة التي أقيمت من المدعى عليه الأول ضد الدائن له والموقع الحجز تحت يدهم المقيمة برقم ٣٥٢ سنة ١٩٥٥ مدني الموسكى (يراجع المستند ٤ من حافظة المدعى عليه الأول) ومن ثم فلا ترى المحكمة محللاً لمناقشة هذا السبب .

« وحيث أنه لما كان البادي مما تقدم أن المحكمة لم تستشف من الأوراق أن الحجز وقع باطلاً بطلاناً مطلقاً فيكون الدفع بعدم الاختصاص والحالة هذه مبنياً على أساس ويتعين القضاء به ولا ترى المحكمة محللاً لمناقشة الدفع بعدم القبول باعتباره دفعاً موضوعياً وقد اتجهت إلى القضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

« وحيث أنه بالنسبة للمصاريف فترى المحكمة إرجاء الفصل فيها حتى يستقر النزاع موضوعاً بين الطرفين فيقضى فيها على هدها » .

التقنية رقم ٢٩١٤ سنة ١٩٥٦ مسجل مصر رئاسة السيد الأستاذ عثمان دانت القاضي .

له بمقتضاه توقيع حجز ما للمدين لدى الغير .

« وحيث أنه بالرجوع إلى قانون المحاماة يتبين أن المادة ٤٢ تنص على أن للمحامي أن يشترط في أي وقت شاء أنصاباً على عمله وعلى أن يدخل في تقدير الاتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله المحامي . وتقرر المادة ٤٤ أنه عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر آتداب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة ويجب أن تختار النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تحدد لنظره وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامي على حسب الأحوال ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انتهاء مهلة الطعن وتقديم شهادة مثبتة لذلك . وتناول المادة ٤٥ المحامي والموكل حق الطعن في أمر التقدير في الخمسة عشرة يوماً التالية لإعلانه بالأمر وينظر الطعن في أمر التقدير على وجه الاستعجال ويفرغ المشورة ويكون الحكم الصادر في الطعن غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة . ويتجلى من هذه النصوص أن الشارح أضفى على أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة صيغة قضائية وأقر بصلاحيته للتنفيذ ما لم يحصل طعن منه للمحكمة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه ويرجع ذلك إلى ثقة الشارح بأن المجلس المذكور خير في تقدير الاتعاب وكفيل باستظهار أهمية الدعوى ووزن الجهود الذي بذله المحامي فيها وقادر على التوفيق بين مصالح الموكل والوكيل مع مراعاة ظروف كل منهما وملابسات النزاع الناشب بينهما ولذا أودع الشارح ثقته بمجلس النقابة وهو مطمئن إلى كفايته وحسن تقديره .

« وحيث أنه يخلص مما تقدم أن أوامر التقدير الصادرة من النقابة تعتبر بمثابة حكم غير نافذ طالما أن مواعيد الطعن فيه

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجنب

الواحدة يؤدي في العقل والمنطق الى مفارقة
غير مقبولة .

المحكمة

« حيث أن واقعة هذه الدعوى تتحصل
فيما قرره بالمحضر المؤرخ ١٩٥٧/١١/٥
المجنى عليه جلال محمود بدير من أنه بينما
كان يسير ومعروف السيد الخولي بشوارع
جمال الدين أبو المحاسن في حوالى الثانية الا
ثلثا من مساء اليوم سالف الذكر حدث أن
استوقفهما المتهم وكان مرتديا ملابس
العسكرية البيضاء - ومعه شخص آخر يرتدى
حلة مدنية وسألهما (أى المتهم) عن وجهتهما
ولما أجابه بأنهما قاصدان لزيارة أخت معروف
عاد يسألها عن محتوى سلة كانت معها
ولما أجابه عن ذلك أيضا أبدى لها أنه يشتبه
أن ما في السلة مخدرات كما زعم أن في
خطابهما له غلظة فظاهر بانكارها ثم أنباها
أن من معه هو ضابط المباحث ثم كان أن
تقدم الأخير منهما وتجسس ملابسهما من
الخارج متسائلا عن المخدرات التي يحملانها
وأصر على تفتيشهما فأخرج له هو حافظة
نقوده فأخذها ذلك الشخص في يده ولما
طلب اليه عدم تفتيشها أبى ، وعندئذ أبدى
المتهم يؤكد أنه ما دام يخشى التفتيش فلا بد
أن يكون بالحافطة ممنوع ماثم مضى الشخص
الأخر ففتح الحافطة وفتش النقود التي بها
وردها اليه بعد أن عيبت بها ثم توجه المتهم
متسائلا عن سيارة القسم فأجابه الأخير
بأنها ستصل حالا ، ولما أبدى له (أى المجنى
عليه) انه صاحبه لم يقارفا مايرير اقتيادهما
الى القسم أمرهما بالانصراف بعد أن حذرهما
من العودة الى هذا المكان . وأضاف انه بعد
مسيرة خمسة أمتار راجع هو نقوده بالحافطة
فتبين ضياع مائة وخمسين قرشا وكاشف
بذلك صاحبه فأشار عليه بضرورة تعقب

٤٠١

محكمة قصر النيل الجزئية

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - الاشتراك في جريمة التطفل في وظيفة عامة من
غير أن تكون للمتدخل صفة رسمية من الحكومة أو إذن
منها .
- ب - تطبيق الجريمة ولو كانت وظيفة المتهم هي التي
حيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكاب الجريمة .
- ج - تعديد نطاق ، بسبب الجريمة ، في حكم المادة
٦٣ لفقرة ٣ من تطبيق الجنائيات .

المبادئ القانونية

- ١ - من المسلم به فقها وقضاة أن اصطلاح
(بسبب الوظيفة) لا يقتصر مجاله على
الحالات التي تتوفر فيها السببية المباشرة
بين فعل التابع ووظيفته بل انه (أى ذلك
الاصطلاح) لتسع ماذا حدود الوظيفة الى
أبعد من دائرتها الطبيعية حتى ليستظم كل
الحالات التي يكون التابع فيها قد اعتمد
على الوظيفة في فعله غير الشروع أو استقلالها
على نحو ما أو تكون الوظيفة قد ساعدته على
اتيان فعله أو حيات له بآية طريقة كانت
فرصة ارتكابه بحيث انه لولا الوظيفة لما
وقع فعل التابع على الصورة التي وقع بها ،
وسواء بعد ذلك اكان التابع قد ارتكب فعله
لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء
اكان الباعث عن فعله متصلا بالوظيفة أو
لا علاقة لها به .

- ٢ - أن ما استقر عليه الفقه والقضاء من
تعديد المقصود قانونا باصطلاح (بسبب
الوظيفة) في سياق مسئولية المتبوع عن
فعل تابعه من الناحية المدنية هو هو بلباته
ما ينبغي أن يحصل عليه ذات الاصطلاح الوارد
في المادة ١٣/٣ ج ، إذ القصد واحد وفي
القول بغير ذلك كبل بكليين في الخصوصية

له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه بحيث انه لولا الوظيفة لما وقع فعل التابع عسلي الصورة التي وقع بها ، وسواء بعد ذلك اكان التابع قد ارتكب فعله لمصلحة المتبوع أو عن بائع شخصي ، وسواء اكان البائع على فعله متصلا بالوظيفة أو لا علاقة لها به ، وما ذلك الا لأن معنى مسئولية المتبوع في هذه الحالات كلها هو استغلال التابع لوظيفته وامانة استعمال الشئون التي عهد المتبوع اليه بها متفكلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته (مصادر الالتزام للسنهوري ص ١٠٢٨ وما بعدها والفعل الضار لسليمان مرقس ص ١٦٧ ، نقض ١٩٥٥/٦/٧ في الطعن رقم ٢٥ س ٢٥ ق منشور بالمجموعة الرسمية العددين ٧ ، ٨ س ٥٥ ، ونقض ١٩٥٦/٥/٣ ص ٥٨٢ مجموعة المكتب الفني العدد الثاني من السنة السابعة) ، وقد استقر القضاء على هذا النظر في ظل القانون القديم رغم انعدام النص اقتداء بالقضاء الفرنسي واكدته مما لا يقبل الشك الاعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ من القانون المدني ، وفي هذا الخصوص جاء بمذكرة المشروع التمهيدى على أنه يراعى أن المشروع قد وقف موقفا حريصا من ادق ما يعرض من المسائل بصدد هذه المسئولية فجعل المتبوع مسئولا عن تمويض ما ينجم عن الضرر عما يقع من تابعه من الأفعال غير المشروعة ولم يقصر هذه المسئولية على ما يقع من هذه الأفعال أثناء تأدية الوظيفة بل بسط نطاقها على ما تكون هذه الوظيفة قد هيأت فرصة ارتكابه ، وأنه لم يدعم هذا النظر - ان كانت ثمة حاجة الى التأكيد - ان المشروع استعمل تقيد بسبب الوظيفة ولم يقل بسبب تأدية الوظيفة مما لم يبين عن اتجاهه في تطلب اقامة الصلة بين الفعل غير المشروع وبين الوظيفة ذاتها لا بتأديتها ، وهو افصح منه عن اعمال حكم القانون كلما قامت الصلة بين الفعل والوظيفة وان تعذر اتصالها بين الفعل وبين تأدية الوظيفة .

« وحيث انه لما كان هذا الذي استقر عليه الفقه والقضاء من تحديد للمسئود قانونا

الجائين فلاحقاهما مستعنيين ببعض المواطنين حتى تمكنا من ضبط المسمى المتهم مختبئا في الظلام اسفل سلم العمارة رقم ٥ بميدان السراى الكبرى ، وبسؤال معروف السيد الخولى ردد بمضمون رواية المجنى عليه ، وبسؤال المتهم قرر انه عسكري بوليس من قوة قسم مصر القديمة وأنه كان عائدا الى بيته بعد انتهاء خدمته ، وانكر التهمتين المنسوبتين اليه .

« وحيث أنه بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠ أمر السيد وكيل نيابة قصر النيل برفع الدعوى الجنائية على المتهم بتهمة الاشتراك مع مجهول في التداخل في وظيفة عمومية وفي سرقة نقود المجنى عليه .

« وحيث انه تبين قبل بحث واقعة الدعوى موضوعيا التحقق مما اذا كانت الجريمتان المرفوعة هي بهما قد رفعتا على المتهم بسبب وظيفته ، حتى اذا ما ثبت ذلك كان حتما على المحكمة القضاء بعدم قبول هذه الدعوى اعمالا بنص المادة ٣/٦٣ ج لعدم رفعها بواسطة النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .

« وحيث انه لتحديد المقصود من اصطلاح (بسبب الوظيفة) الوارد في المادة ٣/٦٣ ج فإنه يجعل الاستثناس بما استقر عليه الرأى فقها وقضاء في تفسير هذا الاصطلاح وأنه الذى استعملته المادة ١٧٤ من القانون المدني والتي تنص على مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا في حال تأدية وظيفته أو بسببها .

« وحيث انه لما كان من المسلم به فقها وقضاء أن اصطلاح (بسبب الوظيفة) لا يقتصر مجاله على الحالات التى تتوافر فيها السببية المباشرة بين فعل التابع ووظيفته بل انه (أى ذلك الاصطلاح) ليتسع مادا حدود الوظيفة الى أبعد من دائرتها الطبيعية حتى لينتظم كل الحالات التى يكون التابع فيها قد اعتمد على الوظيفة فى فعله غير المشروع أو استغلها على نحو ما أو تكون الوظيفة قد ساعدته على اتیان فعله أو هيأت

ذلك تمكن الشخص المجهول من تفتيش الجنى عليه الذى اكتشف عقب ذلك سرقة نفوده .

« وحيث أنه لما كان مؤدى ما تقدم أن انتهت قد تفرع بوظيفته واستغل زيه العسكري فى التأثير على الجنى عليه وصاحبه وقد كان لهذا الزى ولا شك أثره الفعال فى انخداعهما بزعم المتهم أن صاحبه ضابط مباحث ، وأدى ذلك الى استسلامهما للتفتيش دون اعتراض جاد ، وواضح من ذلك أنه لولا ملابس المتهم المسلحة له لقتضيات وظيفته لما كان المتهم ذاته يؤمل أن مزاعمه الباطلة تلقى مثولا سهلا لدى ضحاياه ، ولما كان هؤلاء الضحايا أكثر استعدادا للانخداع بهذه المزاعم دون تمحيص واذن لما كان سهلا أن تقع جريمته على النحو الذى وقعت به فيما قرره شهود الواقعة .

« وحيث أنه لما سبق يكون ما وقع من المتهم هو مما يتصل اتصالا وثيقا بوظيفته ، ومن ثم واقع بسببها .

« وحيث أنه لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم رغم ذلك من غير من اختصاصهم القانون بذلك الإجراء فإنه يكون متعينا القضاء بعدم قبولها » .

قضية النيابة العامة ضد عطية مسند إبراهيم رقم ٥٤٩٨ سنة ١٩٥٧ جنح قصر النيل رئاسة السيد الأستاذ حسن مهران القافى وحضور السيد الأستاذ رشيد منتصر وكيل النيابة .

باصطلاح (بسبب الوظيفة) فى سياق مسئولية المتبوع عن فعل تابعه من الناحية المدنية هو هو بذاته ما ينبى أن يحمل عليه ذات الاصطلاح الوارد فى المادة ٣/٦٣ ج اذ القصد واحد وفى القول بغير ذلك كيل بكيلين فى الخصوصية الواحدة يؤدى فى العقل والمنطق الى مفارقة غير مقبولة ، وذلك اذا ما رفعت الدعوى الجنائية على مستخدم عمومي ورفعت تبعاً لها أمام المحكمة الجنائية دعوى مدنية على الدولة بصفتها متبوعة وقيل بالتأخير فى معنى « سبب الوظيفة » فى الدعويين ، هذا الى أنه غنى عن البيان أن التوسعة فى التفسير على النحو السالف سرده كانت الدافعة لاقتضاء الضمانة المنصوص عنها فى المادة ٣/٦٣ ت ج من اشتراط رفع الدعوى الجنائية على رجل السلطة العامة بواسطة واحد ممن ذكرتهم تلك المادة على سبيل المحصر . وبذلك يكون التضييق فى اجراءات رفع الدعوى الجنائية هو التوسعة فى نطاق المسئولية من الناحيتين المدنية والجنائية معا .

« وحيث أنه لما كان الثابت من أقوال الجنى عليه ومعروف السيد الخولى أن المتهم وقد كان مرتدياً زيه الرسمى الخاص بمساكر البوليس - قد استوقفهما أثناء سيرهما وسألهما عن وجهتهما ثم أبدى ريبته فى أنهما يحملان مخدرات وطلب أن يستسلما للتفتيش الذى يجريه عليهما صاحبه الذى قدمه لهما على أنه ضابط المباحث ، وتأثير

محاضر المجالس وقوائم المحضور

الخاصة بالجمعيات العامة لشركات الماهمة

قوامها ويرى مجيها القانونية في تسريع شركات مصرى

للاستاذ محمود كامل المحامى

تنص المادة ٤٨ فقرة ٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة على أن :

« تثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات فى محضر الجمعية العمومية »

كما تنص المادة ٥٠ فقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من نفس القانون على أن :

« تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية فى دفتر آخر - غير دفتر محاضرات اجتماعات مجلس الإدارة - يوقع عليها رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعوا الاصوات ومراقب الحسابات » ويكون اثبات محاضر الاجتماعات « بصيغة منتظمة عقب كل جلسة وفى صفحات متتابعة دون كسـط أو تحشير » ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين - دفتر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ودفتر محاضر اجتماعات الجمعية العمومية - مرقومة بالتسلسل ومختومة بخاتم المحكمة المختصة ويكون اثبات التوقيع ووضع خاتم المحكمة على النحو سالف الذكر ثابت التاريخ فى صدر كل دفتر قبل استعماله »

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد للشركة الا بعد تقديم الدفتر السابق للمحكمة التى يقع فى دائرتها مركز الشركة لتؤشر عليه باقفاله واثبات ذلك فى سجلاتها »

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفترين ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الإدارة عن مطابقتها لما ينص عليه هذا القانون ونظام الشركة »

وتنص المادة ٣٧ من المرسوم بانموذج العقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها على أن :

« يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه يرأسها عضو مجلس الإدارة الذى ينوب عنه مؤقتاً ويعين الرئيس سكرتيراً ومراجعين لقرض الاصوات على أن تقرر الجمعية العمومية تعيينهم »

وتنص المادة ٤١ من هذا المرسوم على أن :

« يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً اذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلاً فيها »

فاذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى فى الاجتماع الاول انمقدت الجمعية العمومية بناء على دعوة ثانية فى خلال الثلاثين يوماً التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات وفى حال التساوى يرجع صوت من يرأس الجمعية »

وهمة مراجعى قرض الاصوات أو جامعى الاصوات فى تعبير م ٥٠ فقرة ٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - هى الاشراف على تحرير قائمة الحضور ، ولم تشر التشريعات المصرية الى وجوب كتابة هذه القائمة أو الى وجوب تعيين فرازين للاصوات - أما الفقه

المصري ، فقد أجمع على أن مهمتهم هي المساهمة في تحرير كشف الحضور feuille de présence الذي يعتبر دليلا على توافر النصاب القانوني للاجتماع . على أن هذا الدليل غير حتمي إذ يجوز اغفال تحرير هذه القائمة والاستغناء عن الدليل المستمد منها بأدلة أخرى وفي ذلك يقول الدكتور العميد محمد صالح :

« يحزر كشف حضور تبين فيه أسماء ومحل إقامة المساهمين الحاضرين والمثمين وعدد الأسهم التي يمتلكها كل منهم وعدد الأصوات التي له ، ويصدق المكتب على هذا الكشف ويحفظه في مركز الشركة ليقيم لكل راغب في الاطلاع عليه . والغرض من تحرير هذا الكشف هو إقامة الدليل للحاضر والغائب من المساهمين على توافر العدد القانوني اللازم لصحة انعقاد ، وإن المساهمين الحاضرين أو المثمين أهل للمداولة وإذا اشتمل محضر الجلسة على هذه البيانات ووقع عليها أعضاء المكتب أو المساهمون ، فلا ضرورة لتحرير كشف الحضور (١) »

ويأخذ الفقه والقضاء الفرنسيان بنفس رأى الفقه المصري رغم صريح نص المادة ٢٨ من قانون سنة ١٨٦٧ على أنه :

« في جميع الجمعيات العامة ، تمسك ورقة حضور وتتضمن هذه الورقة أسماء حاملي الأسهم ومحل إقامتهم وعدد الأسهم التي يحملونها ويصادق مكتب الجمعية على ورقة الحضور ثم تودع في المركز الرئيسي وينبغي أن تغطي هذه الورقة لكل من يطلبها » .

وقد أجمع الفقه الفرنسي رغم هذا النص التشريعي الذي لا مثيل له في القانون المصري على أن :

« الغرض من تحديد عدد الأسهم المودعة هو أن يبين في جلسات الجمعية العادية على الأقل ما إذا كان كل من حاملي الأسهم الحاضرين يملك الحد الأدنى من الأسهم المنصوص عليه في اللوائح واللازم لامكان قبول حامل الأسهم في الاجتماع بشخصه أو بالتوكيل الجماعي المصرح به بمقتضى قانون سنة ١٨٩٣ ، ومن أغراض تحديد عدد الأسهم المودعة أيضا ، التحقق من توافر الحد الأدنى القانوني للمبالغ المثلثة في أثناء انعقاد الجمعية أي الحد الأدنى من رأس المال اللازم لصحة انعقاد الجمعية وأخيرا فإن تصديق المكتب على ورقة الحضور وحق كل طالب في الحصول عليها سواء أكان من حاملي الأسهم أو لم يكن منهم يقصد منه تجنب أعمال الغش التي يحدث في أحيان كثيرة جدا في جمعيات حاملي الأسهم (٢) » .

L'indication du nombre des actions déposées a pour but de faire connaître dans les assemblées ordinaires, tout au moins, si chacun des actionnaires présente a bien le nombre minimum d'actions requis par les statuts pour y être admis, soit personnellement, soit par le mandataire collectif qu'autorise la loi de 1893. Elle permet également de vérifier si le quorum en sommes, c'est-à-dire la fraction minima du capital requis par la loi pour la régularité de l'assemblée, a été atteinte. Enfin, le certificat de la feuille par le bureau et le droit de communication reconnu à tout requérant, actionnaire ou non, ont pour objet de prévenir les fraudes auxquelles donnent lieu trop fréquemment les assemblées d'actionnaires. (٣)

(١) محمد صالح ، (شرح القانون التجاري) ج ١ - ص ٢٩١ « طبعة خامسة » .

(٢) دالوز المحل - كلمة Société - فقرة ٣٦٦٣ .

(٣) Dalloz, Répertoire Pratique, Vol. XI mot « Société », page 356, al 3663 .

وقد انتهى الفقه الفرنسي من دراسته لقانون الشركات الى أنه :

« لا يؤدي عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٨ الى البطلان الحتمي ، اذ يمكن في الواقع أن تتحقق الأغراض التي ترمي ورقة الحضور الى تحقيقها بطرق أخرى » (١) .

L'inobservation des prescriptions contenues dans l'art. 28 n'est pas nécessairement sanctionnée par la nullité, il se peut, en effet, que le but auquel tend la feuille de présence soit atteinte par d'autres voies. (٢)

وتطبيقاً لهذا المبدأ يجمع القضاء الفرنسي على أنه :

« في حالة سكوت نص القانون ، لا يعتبر انعقاد الجمعية باطلا اذا كانت ورقة الحضور بدلا من أن يوقع عليها جميع أعضاء المكتب لم يوقع عليها الا الرئيس والسكرتير » (٣) .

Que, dans le silence de la loi, on ne saurait tenir pour nulle l'assemblée dont la feuille, au lieu d'être signée par tous les membres du Bureau, l'a été seulement par le président et le secrétaire (٤)

وقد استقر القضاء الفرنسي على أن :

« محضر الجمعية يعادل ورقة الحضور المنصوص عليها في المادة ٢٨ وذلك في حالة ما اذا تضمن المحضر أسماء جميع حاملي الاسهم الحاضرين » . واذا كان قد وقع عليه من جميع أعضاء المكتب » (٥) .

Le procès-verbal de l'assemblée équivaut à la feuille de présence exigée par l'art. 28, s'il mentionne le nom de tous les actionnaires présents et s'il est revêtu de la signature de tous les membres du Bureau. (٦)

أي حتى ولو لم يوقع عليه هؤلاء المساهمون بل اكتفى بذكر أسمائهم فقط . وقد أشار الى ذلك العلامة (٧) H. Bosvieux. G. Houpin .

وبنفس المعنى قضى بأن :

« تعتبر مداولات الجمعية سليمة اذا كانت ورقة الحضور الموقع عليها من المساهمين تسمح بتحديد عدد الأسهم وقيمة رأس المال الممثل في الجمعية وان لم يوقع على أوراق المحضر بما يفيد صحتها من أعضاء المكتب بصفتهم هذه » (٨) (محكمة رين في ٥ مارس سنة ١٩٠٨ - مجلة الشركات سنة ١٩٠٩ ص ٤٤٧ - وقد نشر هذا الحكم مع فقرات من تأييد الفقهاء له في كتاب هوبان - بوفيو - الجزء الثاني ص ٣٠٢ المشار اليه سابقا . واستند المؤلفان الى رأي العلامتين ليون كان ورنيو والى رأى العلامة بوفيو ورأى ناكيه - رايديكيه) .

(١) المرجع السابق - النبعة رقم ٣٦٤٤ .

(٢) Même référence, al. 3664 .

(٣) المرجع السابق - النبعة ٣٦٦٥ .

(٤) Trib. Comm. Seine, 4 Décembre 1899, la loi, 17 Janvier 1900 .

(٥) المرجع السابق - نبعة ٣٦٦٦ .

(٦) Trib. Alger, 17 Novembre 1884. Journ. des Sociétés 1885, p. 223 - Conf. Copper-Royer, loc. cit.

(٧) بند ٢ من هامش ص ٣٠٢ ج ٢ طبعة خاصة - Traité Général Théorique et Pratique des Sociétés Civiles et Commerciales et des Associations.

La délibération est cependant valable lorsque la feuille de présence émargée par tous les actionnaires présents, permet de déterminer le nombre des actionnaires et le chiffre du capital représentés : Rennes, 5 mars 1908 (J.S. 1909, 447) ; Lyon-Caen et Renault, n. 850. V. toutef : Bosvieux, note J.S. 1909, 447 ; Naquet, Radiguet, p. 173.

وقد ذهب العلامة WAHL الى أن عدم تعيين مكتب للجمعية العامة لا يترتب عليه بطلان قراراتها .
Le défaut de désignation d'un bureau n'entraîne pas la nullité de l'assemblée.

وقد أشار Bosvieux, Houpin في بند ٧ من هامش صفحة ٣٠٢ من نفس كتابهما السابق الى هذا الرأي وان كانا قد انتقدها لما فيه من خروج على نص المادة ٢٨ من القانون التي تشير الى التحقق من ورقة الحضور بواسطة مكتب الجمعية . أى أن القيد هو ورقة الحضور لا مضرر الجمعية العامة .

وقضى أيضا بأن :

« امتناع فراق الأصوات عن التوقيع ليس من شأنه أن يبطل انعقاد الجمعية أو القرارات أو ورقة الحضور » . (تراجع مجموعة الأحكام المشار اليها في مؤلف الفقيه تالير - ج ٣ - ص ٥٥)
وأخذ بنفس المبدأ قضي بأن :

« فيما يتعلق بالبيانات الواردة في ورقة الحضور والخاصة بعد الأسهم المودعة يؤخذ بهذه البيانات اللهم الا اذا طعن فيها بالتزوير » (١) .

Les énonciations de la feuille concernant le nombre d'actions déposées font foi jusqu'à inscription de faux. (٢)

وقد ذهب العلامة فاهل الى أن القانون لم يحتم أن تكون ورقة الحضور موقعا عليها من جميع المساهمين الحاضرين ولكنه قرر أن الأخطاء الواقعة في ورقة الحضور - كعدم ذكر أسماء محلات إقامة المساهمين وعدد أسهمهم - يترتب عليه بطلان الجمعية العامة . وفي جميع الأحوال فاذا كانت هذه الأخطاء لا تتعلق إلا ببعض المساهمين فإن الجمعية تكون صحيحة وقانونية اذا كان قد حضرها العدد القانوني اللازم بعد استبعاد المساهمين الذين تعلقت بهم تلك الأخطاء .

La loi ne le prescrivant pas que la feuille de présence soit signée par les actionnaires présents, mais que les irrégularités de la feuille de présence (défaut d'indication des noms et domiciles des actionnaires et du nombre de leurs actions, absence de certification du bureau) entraînent la nullité de l'assemblée. Dans tous les cas, lorsque les irrégularités ne s'appliquent qu'à quelques actionnaires, l'assemblée est valable si elle réunit le quorum nécessaire en dehors de ces actionnaires. (٣)

وقد استقر القضاء التجاري المصري « المختلط » أخذا بما استقر عليه الفقه والقضاء التجاري الفرنسي على :

« اذا كانت مناقشات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة صحيحة شكلا فان

(١) دالوز العمل كدية Société نيفت ٣١٦٧

Trib Comm. Seine, 1er Août 1900, Journal des Soc. 1900, p. 509 (٢)

Wahl-s. 1910, 11, 232 — Houpin et Bosvieux, p. 302. (٣)

القضاء المصرى لا يقبل الطعن بالبطلان كجزء إلا إذا كانت المخالفة قد شابته المناقشة وعلى ذلك إذا كان الأمر خاصا بأصوات ما كان يجب أن تعد ، وإذا كان العدد القانونى والأغلبية متوفرين حتى بعد استبعاد تلك الأصوات فإنه لا محل للطعن بالبطلان » .

Si les délibérations ont été irrégulières en la forme, la jurisprudence égyptienne n'admet la nullité, qui en est la sanction, que si l'irrégularité a vicie la délibération. Ainsi, s'il s'agit de voix qui n'auraient pas dû être comptées, et si, défalcation faite de ces voix, le quorum et la majorité sont atteints quand même, il n'y a pas lieu à nullité. (١)

كما أن القضاء المصرى « المختلط » قضى بأنه لا محل للطعن بالبطلان فى حالة حضور وكلاء عن مساهمين ليس لديهم توكيلات أو حالة حضور مساهمين قدامى فقدوا ملكيتهم لأسهمهم » .

والقضاء المصرى فى هذا يستبعد هذه العوامل التى طرأت على النزاع المروى ويحكم فى هذا النزاع كما لو كانت أسهم الوكلاء الذين ليست لديهم توكيلات أو أسهم المساهمين القدامى غير موجودة أصلا ويقضى بقانونية الجمعية العمومية على أساس الأسهم الصحيحة المثلة فيها » .

Comme cela serait le cas pour des tiers sans mandat ou d'anciens propriétaires d'actions qui avaient cessé de l'être, etc. etc., mais en se plaçant, pour apprécier la validité des délibérations de l'assemblée, au moment où celle-ci est intervenue, sans avoir égard aux circonstances qui se sont produites ultérieurement » . (٢)

وقد اختلف الفقه التجارى المصرى اختلافا بينا فى هذا الموضوع فقد سبق أن أشرنا فى صدر هذا البحث الى رأى العميد : الدكتور محمد صالح الننى تضمنته الطبعة الخامسة للجزء الأول من « شرح القانون التجارى المصرى » التى صدرت عام ١٩٤٠ - أى قبل وضع مشروع قانون الشركات وقبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ وقبل صدور المرسوم بأنموذج العقد الابتدائى للشركات المساهمة ونظامها فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - إذ كان قد ذهب الى أنه :

« إذا اشتمل محضر الجلسة على هذه البيانات - أى أسماء ومحل إقامة المساهمين الحاضرين والمثليين وعدد الأسهم التى يمتلكها كل منهم وعدد الأصوات التى له - ووقع عليه أعضاء المكتب أو المساهمون فلا ضرورة لتحرير كشف الحضور » ولكن نفس الفقيه عاد فى الطبعة الأولى من كتابه « شركات المساهمة فى القانون المصرى والقانون المقارن ومشروع قانون الشركات » التى صدرت عام ١٩٤٩ فقرر :

« تنص نظم الشركات على نظام الجلسة ، وهى تقضى عادة بأن يكون للجمعية العمومية مكتب يرأسه رئيس مجلس الإدارة ، وهو يعين سكرتيرين ومراجعين اثنين لقرئ الأصوات على أن توافق الجمعية العمومية على تعيينهم - مادة ٤٦ من العقد النموذج وتدون مداوات الجمعية فى محاضر تقييد فى سجل خاص ويوقعها رئيس الجمعية والسكرتير وواحد على

Traité - Formulaire des Sociétés de Personne et de capitaux en droit (١)
égyptien. Par S. Habib Shoukry et Michel Mi halla. P. 258, 259, 25 Janvier 1900.
B. 12, 99, 10 Novembre 1930, B. 44, 17.

الأقل من المراجعين وترفق بالمحضر قائمة حضور تثبت فيها أسماء المساهمين الذين حضروا وعدد الأسهم التي يملكونها ويوقعونها أيضا ، وكذلك ترفق بالمحضر اعداد الصنف المثبتة لحصول الدعوة الى الاجتماع .

ولقائمة الحضور أهمية كبرى لأنها تقيم الدليل للحاضرين والغائبين من المساهمين على أن من دونت أسمائهم وشهدوا الجمعية لهم حق حضور الجمعية وحق التصويت فيها وأن العدد القانوني اللازم لصحة الانعقاد قد توافر فإذا لم تحرر هذه القائمة أو إذا لم تحرر على الوجه السالف الذكر كان الاجتماع باطلا (١) .

ولكن بعد صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والمرسوم بأنموذج العقد الابتدائي للشركات المساهمة ونظامها لم يقطع رأى فقهي مصرى واحد بوجود تحرير قائمة الحضور فاكفى الدكتور محمد كامل أمين ملشى بالتقرير بأنه :

« تتطلب المادة ٥٠ - ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - من القانون الجديد ضرورة توقيع رئيس الجمعية والسكترير وجامعي الأصوات ومراقب الحسابات على محضر اجتماع الجمعية ويرفق بالمحضر قائمة حضور تثبت فيها أسماء المساهمين الحاضرين وعدد الأسهم التي يملكونها وتمضى بالطريقة نفسها كما ترفق به أيضا الجرائد التي تثبت الاعلان عن الدعوة الى الاجتماع (٢) » .

واقصر الدكتور على حسن يونس على التقرير بأن :

« تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية عقب كل جلسة في دفتر خاص ويوقع عليه رئيس الجمعية وسكتريرها وجامعو الأصوات ومراقب الحسابات ويكون اثبات محاضر الاجتماعات في هذا الدفتر بصفة منتظمة عقب كل جلسة وفي صفحات متتابعة دون كشط أو تحشير ويجب أن تكون صفحات هذا الدفتر مرقومة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها أن تختتم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر والتوثيق ويوقع عليها من الموثق المختص ، ويكون اثبات التوقيع ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو السالف الذكر ثابت التاريخ في صدر كل دفتر قبل استعماله . ولا يجوز تسجيل دفتر جديد للشركة إلا بعد تقديم الدفتر السابق للموثق المختص الذي يقع في دائرته مركز الشركة ليؤشر عليه بأقاله واثبات ذلك في سجلات المصلحة المعلقة لذلك - ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفتر ويسأل من يكون

منهم من أعضاء الإدارة عن مطابقتها لما ينص عليه القانون ونظام الشركة (٣) » .
أى أن هذا الفقيه لم يشر إطلاقا الى قائمة الحضور وبالتالي لم يرتب جزاء على عدم تحريرها .

ولم يعد الدكتور مصطفى كمال طه حد التقرير بأنه :

« تقضى المادة ٥٠ - ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بأن تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية عقب كل جلسة في دفتر خاص يوقع عليه رئيس الجمعية وسكتريرها وجامعو الأصوات ومراقب الحسابات . ويجب أن تكون صفحات الدفتر مرقومة بالتسلسل ومختومة بخاتم المحكمة التي يقع في دائرتها مركز الشركة . وعند انتهاء الدفتر يقدم للمحكمة المختصة لتؤشر عليه بأقاله ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين

(١) محمد صالح - شركات المساهمة - الطبعة الاولى عام ١٩٤٩ - ص ٣٦١ - ٣٦٢ بند ١١ .

(٢) محمد كامل أمين ملشى - الشركات - طبعة سنة ١٩٥٧ ص ٣٦٤ - بند ٢٨ .

(٣) على حسن يونس - الشركات التجارية - طبعة ١٩٥٧ - ص ٧١٤ - بند ٤٧٣ .

عن صحة بيانات الدفتر (١) » .

أى أن هذا الفقيه لم يشر أيضا إلى قائمة الحضور .
والتزم الدكتور على العريف حد التقرير بأنه :

« جرت العادة على النص بنظام الشركة على وجوب توقيع المساهمين الحاضرين وبيان عدد أسهم كل منهم ومحال إقامتهم وذلك بموجب كشف يسمى بقائمة الحضور .
وتوجد أهمية كبرى لهذا الكشف لأنه المرجع في صحة انعقاد الجمعية وحضور العدد اللازم لتمثيل رأس المال فضلا عن حساب الأغلبية المطلقة للأصوات » .

وقرر القانون - م ٤٨ فقرة ثالثة شركات - بوجوب تحرير خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العمومية كما قرر - م ٥٠ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بأن تدون هذه المحاضر في دفتر خاص بصفة منتظمة عقب كل جلسة وفي صفحات متتابعة دون كشط أو تحشير . وتكون الصفحات مختومة بخاتم المحكمة التابع لها مركز الشركة وذلك قبل استعمال الدفتر - ويجب أن يوقع على كل محضر رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعوا الأصوات ومراتب الحسابات . ويكون الموقعون مسئولين عن صحة بيانات المحضر . ومن كان منهم عضوا بمجلس الإدارة فيكون مسئولوا أيضا على مطابقة المحضر للأجراءات المنصوص عليها بالقانون أو نظام الشركة - م ٥٠ فقرة أخيرة - ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (٢) » .

ولم نثر في أحكام القضاء التجارى الوطنى على حكم واحد يلقى مزيدا من الضوء على هذا الموضوع الدقيق ولو أن محكمة استئناف الاسكندرية تعرضت من بعيد له عنمنا قورت :

« ان المساهم الذى يوقع بطاقة الحضور على بياض انما يفعل ذلك بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة الذى يكون قد أرسل اليه قبل انعقاد الجمعية العمومية بوقت كافى . فتوقيعه البطاقة بتفويض أعضاء مجلس الإدارة الذى قدم هذا التقرير يعتبر موافقة صريحة منه على ما جاء بالتقرير ويكون احتساب صوته إلى جانب مقترحات مجلس الإدارة تعبيراً صريحاً عن رأى المساهم الغائب صاحب هذه البطاقة » .

ان ثمة عرف مستقر من زمن قديم على صحة هذه التوكيلات على بياض وجميع الشركات فى مصر تتبع هذا العرف بلا استثناء وللعرف قوة ملزمة فى شئون التجارة (٣) .

من كل ذلك يتضح أن عدم تحرير قائمة الحضور لا يترتب عليه بطلان انعقاد الجمعية العمومية اذا توفرت فى محضر جلسة هذه الجمعية البيانات التى نص عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى المادة ٥٠ منه . كما يتضح أن من الواجب تعديل هذا القانون تعديلا ينسجم مع ما نصت عليه المادة ٤١ من المرسوم بأنموذج المقصد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها التى تنص فى فقرتها الأولى على أن « يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا اذا كان ربع رأس مال الشركة ممثلا فيها » وأخيرا يتضح أن من الواجب تعديل القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تعديلا من شأنه تقنين العرف الذى استقر بشأن تحرير ورقة الحضور وقوامها وملئ حجيتها وهو ما استقر عليه العرف ودعمته أحكام القضاء التجارى المصرى » .

(١) مصطفى كمال طه - شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة - الطبعة الأولى ١٩٥٥ - ص ١٤٤ .

(٢) على العريف - شرح القانون التجارى المصرى - طبعة ١٩٥٥ - ص ١٨٢ - ١٨٩ .

(٣) محكمة استئناف الاسكندرية - ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ - مجلة التشريع والقضاء - ص ٥ - ص ١٥١ .

الضوابط العامة للسببية في قضايا الجاني

للدكتور رؤوف عبيد

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٤ -

الفرع الثالث

تداخل عوامل ترجع الى خطأ الجاني عليه
بجانب خطأ الجاني أو فعله المعلن

الموضوع الثالث

اهمال الجاني عليه في علاج اصابته من حيث اثره في السببية

عرض المشكلة :

قد يحدث أن يصاب الجاني عليه في جريمة - سواء أكانت عمدية أم غير عمدية - إصابة بسيطة ولكنه يهمل في علاجها بما يؤدي الى تجسيما ، فينتهي الأمر بوفاة أو بتخلف عاهة مستديمة له . فهل ينبغي أن يتحمل الجاني تبعه النتيجة مع ذلك فتعتبر الواقعة جناية ضرب أفضى الى موت أو الى عاهة مستديمة بدلا من جنحة ضرب بسيط . وهل ينبغي أن تعتبر قتلًا خطأ بدلا من إصابة خطأ بحسب الأحوال أم لا ؟

تساؤل هام تكفل العمل بإثارته كثيرا ، وتكفلت آراء شتى بالإجابة عليه في اتجاهات شتى . وتأسيسا على ضابط السير العادي للأمر يميل الفقه السائد الى القول بأنه ينبغي - كقاعدة أصلية - الزام المجنى عليه بالاقدماء على العلاج المألوف الذي يصدر من الإنسان العادي عند مرضه أو اصابته عندما يكونان قضاء وقدر . فان ذلك هو ما يمكن توقعه منه ، والتوقع ينبغي أن يحكم هذا الموضوع من مواضع السببية ، كما يحكم غيره .

أما اذا أهمل المجنى عليه احمالا لا يتوقع صدوره ممن كان في مثل ظروفه ، وأدى احماله الى تجسيم النتيجة النهائية لصابته صبح اسكان القول باسناد هذه النتيجة الى احماله دون نشاط الجاني . ويرى البعض ترتيب هذا الاثر على الاهمال الجسيم فحسب (١) . حين يميل البعض الآخر الى القول بأن كل احمال من المجنى عليه في العلاج يكفي لقطع رابطة السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية متى تبين أنه كان كافيا بذاته في احداثها . على أن ميار التوقع يدعو الى القول بأن احمال المجنى عليه في العلاج يمكن توقعه عندما يكون عاديا مألوفًا ، ويتعذر القول بإمكان توقعه بقدر ما يظهر من جسامته وخروجه عن المألوف . وفضلا عن ذلك فان احمال السيور لا يصلح عادة سببا كافيا ومستقلا عن الإصابة الاولى لاحداث نتيجة مثل وفاة الجاني عليه أو تخلف عاهة مستديمة به ، حين قد يصلح لذلك احماله الجسيم .

(١) راجع في هذا الموضوع مطول جارد ج - ٥ فقرة ١٩٩٤ وجارسون م ٣٠٩ - ٢١١ فقرة ١٠٢

وموسوعة دالور الجنائية سنة ١٩٥٣ ج ١ ص ٥٩٢ عن السببية في المجرم والضرب .

ويبدو أن نظرية القانون الانجليزي في السببية تؤدي أيضا الى القول بذلك . فانه يتطلب في النتيجة أن تكون أمرا محتملا وطبيعيا بالنسبة لفعل الجاني . ويتمتع القول بذلك عندما يصدر من المجنى عليه افعال غير طبيعي في حق نفسه . وقد قضى هناك بأن افعال المجنى عليه في عرض نفسه على الطبيب حتى مات لا ينفي فعل القتل العمد عن المتهم . كذلك يتطلب هذا القانون لامكان القول بقيام السببية بين الإصابة والوفاة ألا تضي مدة سنة ويوم بينهما . فإذا مضت هذه المدة اعتبرت السببية منقطعة (١)

وليس في مصر وفرنسا شرط بخصوص مدة مرض المجنى عليه بعد إصابته لامكان القول بقيام السببية بين الإصابة والنتيجة النهائية . على أنه كلما طالت الفترة بين الإصابة والوفاة كلما قلّ القول بقيام السببية بينهما ، وهذه مسألة موضوعية تخضع لتقدير المحكمة . ولا نعرف حالة استطال فيها أمد علاج المجنى عليه ، سواء بسبب أفعاله في العلاج أم بفعل أفعاله فيه ، الى مثل المسألة التي حسمها القانون الانجليزي ، وأمكن مع ذلك القول ببقاء السببية بين الإصابة وبين الوفاة في بلادنا .

هذا في شأن المسؤولية الجنائية - على وجه اجمالي وقبل الدخول في التفاصيل . أما في شأن المسؤولية المدنية فيبدو أن الحلول لا تختلف عن هذه شيئا مذكورا . وهو أمر طبيعي إذ السببية واحدة في ماهيتها لا تختلف هنا عنها هناك .

الحكم في النطاق المدني :

نص التقنين المدني المصري على أنه « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه » ، (م ٢١٦) ، كما نص على أن التعويض يشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب « بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به . ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول » ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشا أو خطأ جنسيا الا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد » (م ٢٢١) . وقد بينا فيما سبق كيف أن السببية تنقطع متى استغرق خطأ المضرور خطأ المدعى عليه ، وكان قضاؤنا المدني قرر ذلك منذ تاريخ بعيد حتى قبل صدور التقنين الجديد .

وفي شأن افعال المصاب في العلاج قضى حكم استئناف مختلط بأن المصاب في جسمه مطالب بأن يأخذ بأسباب العناية والعلاج ، وليس له إذا قصر في ذلك أن يرجع بتعويض الضرر كله على من تسبب في إصابته متى كان بعض هذا الضرر راجعا الى تقصيره في العناية بنفسه (٢) . كما ذهب حكم أحسنت من ذلك الى أنه لا يعتبر تقصيرا من جانب المصاب أن يمتنع عن إجراء جراحة خطيرة غير مضمونة النجاح (٣) .

والى ذلك أيضا يحيل الفقه في فرنسا على وجه عام (٤) فنجد سافاتييه Savatier يقرر أنه لا محل لأن نأخذ على المصاب في حادثة ما أنه لم يقبل إجراء جراحة مشكوك

(١) راجع هاريس في شرح القانون الانجليزي ص ١٤٥ ، ١٤٦

(٢) في ١٨٩٧/٦/١٠ Bulletin سنة ٩ ص ٣٨٧ وبفصل المبدأ حكم آخر في ٢٤ يولية سنة ١٩٠٣

س ١٥ ص ٣٥٩ .

(٣) محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مايو سنة ١٩٢٣ جازيت ١٤-٣٧٤

(٤) راجع مثلا ديموج Demogoe ج ٤ فقرة ٤٩٣ و ٨٠٠

في أمرها أو اليمة ، حتى نحرمة بذلك من حقه في التعويض (١) . كما نجسد مازو Mazzeaud يتساءل عما إذا أصيب شخص في حادثة بما ترتب عليه مثلاً فقصد منفعة يده ولكن أثبت محدث الضرر أنه إذا قبل المصاب إجراء جراحة فيها ، أو اتباع علاج ملائم يمكنه أن يسترد منفعة يده . . . فهل له أن يرتكن على رفض المصاب العلاج لتخفيض التعويض أو لاثباته كلفة ؟ . . . ثم يجيب قائلا انه من الخطأ بيقين رفض كل نوع من أنواع العلاج ، وأن المصاب الذي يرفض أن يمسه أحد عليه أن يتحمل وحده تبعه خطئه هذا . . . وأن العبرة كلها هي بمدى خطورة العلاج أو الجراحة ، وما يتحملة المصاب من آلام ، وأن من حقه أن يرفض تدخلا جراحيا يعرضه للخطر ، وأن الخطر متوافر كلما اقتضت الجراحة عمل تخدير ، وكذلك إذا كانت الجراحة تحدث الأما تخفيف الإنسان العادي (٢) .

ويشير جانب من الفقه الفرنسي في هذا الشأن إلى تقرير للدكتور موكلير Maucclair ولجمعية الطب الشرعي الفرنسية عرفت فيه الجراحات البسيطة بأنها هي تلك التي تجرى بعد تخدير موضعي . أما الجراحات التي تجرى بعد تخدير كلي ، أو حتى موضعي بحقن الكوكايين أو مشتقاته ففيها عنصر المخاطرة . على أن هذا التقرير قديم لا يعبر في شيء عن حالة الطب الراهنة بعد أن تقلعت الجراحة تقدما كبيرا بما خفف من أخطارها سواء احتاج الأمر إلى تخدير موضعي أم كلي ، فلا يصح في تقديرنا التدرع بنوع التخدير وحده لتبرير الامتناع عن إجرائها .

موقف قضائنا الجنائي من الموضوع :

يبدو أن قضاءنا الجنائي اتجه تدريجيا - ومنذ وقت بعيد - إلى إقرار نفس الحلول الأنفة الذكر في مسألة قيام السببية أو انتفاؤها بغير حاجة إلى الاستناد إلى قاعدة المقاصة في المسؤولية التي لا محل لها هنا بطبيعة الحال . وكان الأمر قد عرض على محاكمنا في صور متنوعة وترددت الأحكام القديمة في شأنه بعض التردد . فقد ذهبت طائفة أولى منها إلى القول بأن إهمال المجنى عليه في العلاج من شأنه كقاعدة عامة أن يقطع السببية بين فعل الجاني والنتيجة فلا يسأل هذا الأخير إلا عن فعله الأول فحسب . ومن ذلك ما قضى به من أنه : - لا تنطبق المادة ٢٠٤ (م ٢٤٠ جديفة) إلا إذا كانت المعالجة المستديمة لازمة للضرب ، وأما إذا لم تنشأ إلا من إهمال المصاب في علاج نفسه كانت إذن من عمل المصاب وليس من العدل أن يسأل عنها المتهم ، لأن الإنسان لا يؤخذ إلا بعمله . وما عمله المتهم لم يكن إلا ضربا بسيطا ليس من نتائجه أحداث عامة مستديمة إذا توافرت فيه المعالجة القانونية (٣) .

- إذا أهمل المصاب في معالجة نفسه أو إذا حصل خطأ من الطبيب في أثناء المعالجة وكانت نتيجة كل هذه الأمور وخيمة على المجنى عليه فلا يسأل المتهم عن تلك الأعمال التي حصلت رغم إرادته ومن المقول أنه لا يصح أن يسأل شخص وأن يؤخذ عن أمور وقعت من غيره وغير متيسر له امتناع وقوعها (٤) .

- من مبادئ العدل أن لا يسأل الجاني إلا عن النتائج المترتبة على عمله مباشرة ، ولا يسأل عن أمر لا دخل له فيه والا كان حظه موكولا للظروف والمقادير . فان ساءت

(١) ج ٢ فترة ٤٨٤ ص ٤٠ .

(٢) في المسؤولية المدنية ج ٢ فترة ١٤٧٤ ص ٤٠٥ .

(٣) الاستئناف في ١٩٠٠/٤/١٧ الجمعية الرسمية ج ٢ ص ١٧٤ .

(٤) جبايات بني سويف في ١٩٠٠/٥/١٥ - الجمعية الرسمية ج ٢ ص ٣٣٣ وإضا في ١٩٠٥/٣/٢٩

الاستقلال ج ٤ ص ٢١٧ .

طرق الوقاية أو العلاج سواء معها مركز المتهم (١) .

إلا أن - طائفة أخرى من الأحكام - حتى القديمة - ذهبت إلى عكس هذا الرأي فحملت الجاني مسئولية النتيجة النهائية في جميع الأحوال حتى عند صدور إهمال في العلاج من المجنى عليه .

ومن هذه الطائفة ما قضت به محكمة استئناف مصر من أن « من أحدث بغيره جرحاً بأن عضه في أصبح يده فنشأ عن ذلك وفاته يعاقب بالمادة ٢٣٦ ، ولا يلتفت إلى ما يطرأ على الجرح من الحوادث المبلية للجسم التي تنشأ من عدم الاعتناء وما شاكله ، فإنها لا تبطل فعل المتهم ولا تمحو وجود السبب الأول أي الإصابة ، إذ المولود عليه هو الفعل الأصلي الذي لولاه لا حصل للمجنى عليه كل ما أوجب وفاته (٢) » .

ثم حاولت محكمة النقض على حكم قديم أن تزيد المقام بياناً فذهبت إلى أنه لأجل تطبيق المادة ٢٣٦ ع يكفي أن تكون الوفاة نشأت مباشرة عن الجروح ، بمعنى أنه بدون هذه الجروح لم تكن حدثت الوفاة ، أو بعبارة أخرى أن تكون الجروح هي السبب الأول للوفاة . وتطبيقاً لهذا المبدأ لا محل للبحث ، أولاً : فيما إذا كان الجرح مميتاً في ذاته أو أصبح مميتاً فقط بسبب ضعف بنية المجنى عليه أو انحطاط صحته . وثانياً : فيما إذا كان الجرح نشأت عنه الوفاة حتماً أو أن الإصابات الطبية التي تعمل في الوقت المناسب كان يمكنها أن تستبعد هذه النتيجة . وثالثاً : إذا كانت الوفاة نتيجة مباشرة للجرح أو يجب أن تنسب إلى أسباب ثانوية نشأت عن الإصابة . رابعاً : إذا كانت الإصابة هي السبب الوحيد أو أحد الأسباب التي نشأت عنها الوفاة . وعلى ذلك يجب التسليم بأن الفاعل مسئول دائماً عن جميع النتائج التي أمكنه أو وجب عليه افتراضها وأن رابطة السببية بين الوفاة وبين الجروح التي أحدثت عمداً لا تنعدم إلا إذا كانت الوفاة ناشئة فقط عن وقائع حدثت عرضاً وبعد الإصابة بحيث أن الفاعل لم يكن في إمكانه افتراض وقوعها . (٣) وسرعان ما تواترت الأحكام في هذا الاتجاه ، وتعددت بعد صدور هذا الحكم الأخير (٤) .

تطور القضاء نحو التمييز بين فروض مختلفة :

ما لبث القضاء المصري بعدئذ أن تطور إلى حلول أكثر دقة وتحديداً ، تقتضي التمييز بين فروض مختلفة في شأن إهمال المجنى عليه في العلاج من حيث أثره في السببية بحسب درجة هذا الإهمال من جانب ، ونوع الباعث إليه من جانب آخر . ويبدو أن هذه الفروض لا تخرج عن واحد من أربعة : -

أولاً : فالمجنى عليه قد يتهاون في علاج نفسه لمجرد التهاون ، بغير سوء نية ولا رغبة منه في تجسيم مسئولية الجاني . ويتحقق ذلك مثلاً إذا كان عاجزاً عن دفع نفقات العلاج الطبي ، أو إذا كان من بيئة لا تؤمن بعسوداه ، أو إذا كان يجهل مدى خطورة إصابته .

(١) بنى سيوف في ١٩٢٢/٢/٢٩ المحاطة ٣ رقم ٣٥٤ ص ٤٢٥ .

(٢) ١٩٦٦/١١/١٧ القضاء س ٤ ص ٥١ .

(٣) نقض ١٩١٠/١٢/٢١ المجوعة الرسمية س ١٢ ص ٥٧ .

(٤) راجع مثلاً نقض ١٩١٣/٣/٢٩ المجوعة الرسمية س ١٤ ص ١٦٨ و ١٩١٤/٤/١٦٨ الشرائع س ١ ص ١٥٩ و ١٩١٦/٩/٢٣ الشرائع س ٤ ص ٢٣ و ١٩٢٠/٩/٢٥ المحاطة س ١ ص ٢٢٢ .

ثانياً : وقد يمتنع المجنى عليه عن العلاج كلية ، أو يهمل فيه اذا قيل له ان الامل في العلاج ضعيف ، أو ان نجاح الجراحة غير مضمون .

ثالثاً : وقد يمتنع عن العلاج حتى اذا قيل له ان الامل فيسيه قوى ، أو ان الجراحة ناجحة اذا فهم انها قد تعرضه لآلام خاصة أو لخطورة استثنائية ، بدافع من الخوف الطبيعي فحسب .

رابعاً : وأخيراً قد يحصل في أحوال نادرة امتناع متعمد عن العلاج لاطالة مدته ، وبالتالي لتجسيم مسئولية الجاني بصورة من الصور . أو لزيادة التعويض المحتمل الحكم به عليه . كما قد يصدر من المجنى عليه اهمال فاحش أو جسيم لغير أسباب واضحة فلا يقتفر صوره منه ، ويصرف النظر عن الباعث اليه .

وكل صورة من هذه الصور جديرة بأن تعالج على حدة ، حتى نأخذ فكرة صحيحة عن الحلول التي انتهى اليها قضاؤنا الجنائي في هذا الموضوع الدقيق .

أولاً : عندما يكون الاحمال في العلاج عاديا مألوفاً :

اذا صدر التهون المألوف في العلاج أو الاحمال العادي فيه في ظروف طبيعية وبغير سوء نية من المصاب ، كان عاملاً متوقعا صوره دائما ، فلا ينبغي أن يقطع السببية بين الفعل الأول وبين النتيجة النهائية ، حتى ولو شارك بقسط في تجسيما . ومن ذلك مثلا أن أن يكون المصاب من بيئة عنمية تجهل سبيل العلاج الطبي أو لا تؤمن به فطرتها . وكذلك الشأن أيضا في أمر اعمال القائمين على شئونهم والمحيطين به - من بيئته - والمشرفين عليه - اذا كان قاصرا ، أو على وجه غير متمتع بتمام ادراكه .

ومن أول الأحكام التي صدرت في هذا المعنى ما قضى به من أنه : -

- اذا طعن المتهم المجنى عليه بسكين متعمدا قتله فأحدث به جرحا في تجويف الرئة سبجت عنه الوفاة يكون مرتكباً جناية القتل العمد . وإن تكون الوفاة قد حصلت بعد علاج دام ثمانية وخمسين يوما بالمستشفى اذ من المبادئ المقررة أن الفاعل مسئول عن جميع نتائج فعله غير القانوني التي كان يمكنه أو واجبا عليه أن يفترضها . **وهسوله** المسئولية ليست متوقفة على اثبات أن المجنى عليه قد عولج احسن علاج طبقا للعلوم الحديثة (١)

- ولم ينقض نفس العام الا وجاء حكم آخر ، فأعلن أن العاهة المستديمة تعتبر نتيجة محتملة لضرب ولو تسميت عن عدم اعتبار المجنى عليه العلاج الطبي مفيدا ، اذ أن اعمال العلاج والحذر من الاعطياء صفتان متاصلتان في الوسط الذي نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ، فلا يصح اعتبار ذلك خطأ ينسب الى المجنى عليه (٢) .

- وينفس المعنى بعد سنوات قليلة ، اذ قضى بأن المتهم مسئول عن العاهة المستديمة التي نجمت عن فعله ، حتى ولو فرض حصول اعمال من المجنى عليه في مدة العلاج (٣) .

- وقضى بعد ذلك بأنه اذا كان الثابت أن المتهم ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه فأحدث به اصابة نتج عنها تعفن وتقيح دار في الجسم بالامتصاص فسبب الموت ،

(١) نقض ١٦١٣/١١/٢٢ الشرائع ص ١ ع ٨٦ .

(٢) نقض ١٦١٣/١٢/٢٩ للمجموعة الرسمية ص ١٤ عدد ٨٦ .

(٣) نقض ١٦١٦/٩/٢٣ الشرائع ص ١ عدد ٥ .

فتكون الواقعة ضرباً عمداً انضى الى الموت منطبقاً على المادة ٣٣٦ ولا يقلل من التهم الاحتجاج بأن وفاة المجنى عليه كان سببها إهماله معالجة نفسه ، لأنه يجب أن يكون مسئولاً عن نتائج فعله لا أن يجعل المجنى عليه الذي أصابته ضربة من الغير مطالباً بأن يعمل كل احتياط لما عساه أن يحدث من هذه الضربة طالما أنه لم يعمل عملاً إيجابياً ساعد به حالته ، على أن التهم لم يقدم ما يقطع بأنه لو كان المجنى عليه قد عولج بكيفية خاصة كان يشفى حتماً (١) .

— كما قرر حكم أحدث مما تقدم أن التهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه . فإن هذه النتائج مما يجب أن يدخل في تقديره وقت ارتكاب فعلته . واذن فإذا كان التهم لا ينازع في أن الوفاة تسببت عن التزيف الناشئ عن الإصابة ، ولا ينبغي أن التأخير في اسعاف المجنى عليه كان متعمداً لتجسيم مسئوليته ، فانه يكون مسئولاً جنائياً عن الوفاة (٢) .

— وبعد فترة وجيزة من الحكم السابق قضى أيضاً بأنه يجب في جريمة الضرب أن يحمل التهم المسئولية عن كل ما كان في مقدوره ، أو ما يكون من واجبه أن يتوقع حصوله من النتائج . فإذا كانت فتلة التهم هي العامل الأول في أحداث النتيجة التي وقعت ولم تكن لتقع لولا تلك الفتلة فانه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضعف صحة المجنى عليه أو وجود أمراض به أو إهماله في العلاج متى كان يسيراً . وإذا فإذا كانت الواقعة هي أن التهم أحدث بالمجنى عليه جروحاً بجهته وبمواضع أخرى من جسمه ، وظهر أثناء علاجه بالمستشفى تسوس في عظام الجدارية والصدفية اليمنى فاستؤصل بعضها ، ثم حصل له تجمع صديدي بأعلى الرأس فعملت له فتحة ، وبعد أن مكث بالمستشفى ١٢٦ يوماً خرج منه ليتولاه طبيب خاص ، ثم توفي بعد خروجه بأيام ، وكانت وفاته نتيجة الامتصاص العفن الناشئ عن الجروح ، وإن كان قد ساعد على حدوثها تركه بدون علاج مدة أسبوع وحالة قلبه والرتتين والكبد والطحال ، فان المحكمة لا تكون قد أخطأت اذا هي حملت التهم المسئولية عن وفاته (٣) .

— كما قضى أيضاً بأن التهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم مسئوليته (٤) .

— ومن أحدث القضاء في نفس هذا المعنى حكم ردد من جديد عبارات الحكم الاتف ذكره قائلًا :

« حيث أن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ دان الطاعن الثاني بجريمة الضرب الذي أحدث عاهة مستديمة مع أن هذه العاهة لا يمكن إسنادها إليه إذ هي قد نشأت عن إهمال المجنى عليه في حق نفسه لأنه لم يتوجه للكشف لطبي الأ بعد مرور خمسة أيام من وقت الحادث . . . وحيث أن ما يشير إليه الطاعن من المضاعفات وسوء العلاج فهو مردود عليه بأن التهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر

(١) نقض ١٩٣٠/٥/١٥ مشار إليه في الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٩٧ .

(٢) نقض ١٩٤٢/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٣٦ ص ٦٠٥ .

(٣) نقض ١٩٤٢/٣/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٦٣ ص ٦٦٦ .

(٤) نقض ١٩٤٩/١١/٨ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٨ ص ٥٩ .

كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن ٠٠ (١)

- وقرر حكم آخر نفس القاعدة فقال ان المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر **بالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه** ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، كما ان مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته ٠٠ (٢)

هذه الأحكام واضحة بذاتها ليست بحاجة الى وقفة طويلة عندها ، في شأن القاعدة انتر. رسمتها . فكلها على اتفاق في أن إهمال المجنى عليه متى كان طبيعياً مألوفاً ممن كان في مثل ظروفه ويثبت ليس من شأنه أن يوهن في شيء من رابطة السببية بين نشاط الجاني - عمداً كان أم غير عمدى - وبين النتيجة النهائية . وقد استعملت كلها صيغاً متماثلة ، لا تستغرب منها إزاء وحدة القاعدة التي قررتها .

الا أن هناك عبارة هامة تكررت في أغلبها ، مثلها لا يرد عفواً في لغة القضاء . هي عبارة أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ، **ولو كانت عن طريق غير مباشر** ٠٠ كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ٠٠ تجدها بالفاظها في أحكام ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ و ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ و ٦ مايو سنة ١٩٥٧ الآتفة الذكر . كما تجدها في أحكام أخرى أشرنا إليها في عدد سابق من هذا البحث (٣) .

فعلام يدل اضطراب استعمال هذا التعبير منذ أمد بعيد الى الآن أن لم يكن رداً على الغافلين بأن السببية في قضائنا الجنائي مباشرة دائماً ولا تفتني أمامه سببية أخرى ولو كانت كافية أو ملائمة ؟ فمحكمتنا العليا أصرت فيها على تحميل الجاني نتائج اعتدائه ولو لم تكن مترتبة مباشرة على عوانه ، بل جاءت بطريق غير مباشر ، وبعد توسط إهمال من المجنى عليه في علاجه . وهو عين ما نقول به نظرية السبب الكافي أو الملائم . ذلك ان الإصابة يمكن اعتبارها هنا سبباً كافياً لحدوث النتيجة النهائية في المألوف من الأمور . أما إهمال العلاج متى كان عادياً مألوفاً فهو بمثابة سبب عارض Fortuit مما يمكن إهماله في حساب المسؤولية . ولم تذبح المحكمة التراخي في العلاج أو الإهمال فيه الا على سبيل المثال فحسب دون الحصر .

ولا يتعارض مع ذلك القول بأنها في أحكام أخرى أقرت توافر المسؤولية قبل المتهم لما رآته من توافر السببية المباشرة بين فعله أو خطئه وبين النتيجة النهائية . اذ أنه عند القول بتوافر السببية المباشرة بين الأمرين تكون مسؤولية المتهم قائمة بغير شبهة وبما يغني عن لزوم القول بتوافرها حتى ولو كانت غير مباشرة ، أو عن الإشارة الى ذلك .

(١) نقض ١٩٥٦/٦/٤ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢١ ص ٨٢٥ .

(٢) نقض ١٩٥٧/٥/٦ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٢٤ ص ٢٤٨ .

(٣) راجع منها مثلاً نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢ وما ورد بشأنه في عدد نوفمبر سنة ١٩٥٧ من هذه المجلة ص ٢٢٠ ولعل هذا الحكم كان نقطة البدء في استعمال هذا التصريح .

فالقول بالمسؤولية عند توافر السببية المباشرة لا يصح أن ينصرف الى انتفاؤها عند توافر السببية الكافية أو الملائمة فحسب ، لان الاولى أضيق من الثانية .

بالإضافة الى ما تقدم فان الاعتبار في تعرف الاتجاهات القضائية ينبغي أن يكون بالنتائج التي انتهت اليها الأحكام أكثر منه بالعبارات التي استعملتها . فإذا قال الحكم إن السببية ينبغي أن تكون مباشرة ، ولكنه انتهى الى نتيجة لا تلتزم الا مع اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة - أو تلتزم بالأكثر مع هذا الاتجاه الأخير - كان من الاولى أن يوضح هذا الحكم عند الموازنة في كفة الأحكام التي اخذت باتجاه السببية المناسبة دون غيره . فالاعتبار عند استخلاص الاتجاهات القضائية ينبغي أن يكون للنتائج والتطبيقات الفعلية لا للصيغ أو للالفاظ خصوصا عندما يندق منسأها ، ولا يدق القائل في الاختيار .

واتجاه السببية المباشرة في صورته السائدة ، كما يأخذ به بعض الشراح - خصوصا في فرنسا - قد يميل الى القول بأن افعال المجنى عليه في السلاح ، على وجه عام ، يقتضي القول بانقطاع رابطة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية ، وبغير تعلق ذلك على مدى جسامه الاحمال ، حين لا ينتهي الى مثل هذا الانقطاع اتجاه السببية الكافية أو الملائمة . وإذا كان الاتجاه الاول لا ينتهي الى القول بانقطاع السببية بين فعل الجاني والنتيجة النهائية بسبب افعال المجنى عليه في السلاح ، عند بعض الشراح ، فان الثاني لا ينتهي الى القول بذلك من باب أولى ، وعند اجمعهم .

ومع ذلك فهل هناك حدود فاصلة بين اتجاهي السببية المباشرة والكافية أو الملائمة ؟ بل هل هناك حدود فاصلة بين اتجاهات السببية المختلفة على وجه عام ؟ . . . نشك في ذلك ، بل نقطع بالنفي . . . اذ لو أردنا تشبيه كل اتجاه منها بدائرة لكانت اتجاهات السببية كلها عبارة عن دوائر متداخلة لا متجاورة ، لها كلها مركز واحد هو نشاط الجاني عمديا كان أم غير عمدي . وتمثل كل دائرة منها المدى الذي يصح أن تقف عنده الآثار التي تسند الى هذا النشاط ، وتقتضي من صاحبه بالتالي مسامحة جنائية أو مدنية . وللمركز منطقة تلتقي فيها كافة اتجاهات السببية عند التسليم بتوافر المسؤولية . ولكن هذه المنطقة تنتهي قرب المركز في اتجاه السببية المباشرة ، وتبعد عنه نوعا في اتجاه السببية الملائمة (أي الكافية) ، وتبعد عنه كثيرا في اتجاه السببية المتعادلة . ثم توجد منطقة نائية عن المركز تلتقي فيها كافة الاتجاهات عند القول بنفي المسؤولية .

وعبارات « منطقة مجاورة للمركز » أو تبعد عنه نوعا ، أو تبعد عنه كثيرا هي عبارات مرنة ، أبعد ما تكون عن التحديد بما يؤدي الى القول بأنه توجد بين كل منطقة وأخرى أرض شائمة يتسع فيها المجال للصراع ، وتتردد فيها الآراء كثيرا من السلب للإيجاب بين النظريات المختلفة ، بل بين المعتنقين للنظرية الواحدة ، اذ قد تتراوح الإقحام بينهم في تفهم ضوابطها ، ناهيك باستخلاص تطبيقاتها .

وإذا كانت محاكمنا الجنائية قد أشارت مرات الى توافر مسؤولية الجاني لأن ما صدر منه يعد السبب المباشر لما حدث - أو السبب الأساسي - وهي عبارات سائدة عند أصحاب السببية المباشرة ، فانها قد أشارت مرات أخرى الى ما يفيد مسؤولية الجاني عن كافة النتائج ولو كانت غير مباشرة متى كانت مألوفة متوقعة أو متى كان نشاط الجاني كافيا لاحداثها ، وهي تعابير سائدة عند أصحاب السببية الكافية أو الملائمة . وقلنا إنه ليس بين المذهبين تعارض ، بل إن ثانيهما أوسع - الى حد ما - في تقرير المسؤولية عن النتيجة النهائية لمن أولهما ، بحيث يراها متوافرة في كل حالة يراها فيها كذلك هذا

الأخير ، ولهذا فهو أقسى نوعا على المتهم في تطبيقاته وأكثر تشددا . وإن كان أخف وطأة مع ذلك من مذاهب أخرى متطرفة كذهب تماثل الأسباب . . هذا هو كل الفارق بغير تنافر حتى ، ولا تضارب مفروض بين النتائج في جميع الصور .

هذا القول لا يصدق على خطأ المجنى عليه أو اصفاله في العلاج عندما يكون متوقعا مألوفاً فحسب . بل إنه يصدق كذلك على تدخل عوامل ما أيا كان نوعها بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية . يستوى في ذلك أن تكون راجعة الى خطأ الغير أم فعله المصدى . أم امتناعه المتعمد عن التدخل ، أم حتى الى تأثير القسوة القاهرة أو الحادث المفاجيء . بل اننا عندما نعالج أثر هذا العامل الأخير في السببية سنسبب كيف أن محكمتنا العليا سارت على نفس الدرب ، وقررت مساءلة المتهم عما يعد نتيجة طبيعية فحسب لفعله ولم تشترط فيه أن يكون نتيجة « حالة ومباشرة » على حد تعبير التقنين المدني القديم في المادة ١٢٩/١٧٩ منه (١) وسنعرض لذلك كله في فروع البحث المقبلة تفصيلا .

ثانيا - عندما يكون العلاج أو الجراحة غير راجعى النجاح :

إذا كان العلاج غير مضمون النتيجة ، أو بالأدق غير راجح النجاح الرجحان الذى يفرى الانسان العادى بالاقدام عليه ، فالمجنى عليه غير مطالب به . وإذا امتنع ظلت السببية قائمة بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية وبغير بحث فيما إذا كان هذا العلاج منطويا على خطورة خاصة أو آلام استثنائية ، أم كان بعيدا عن الخطورة والآلام .

وفي هذا المعنى عبرت محكمتنا العليا قائلا : -

« . . . وحيث أن الوجه الآخر يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجناية أحداث عاهة مستديمة بعين المجنى عليه في حين أن الطبيب الشرعى قرر بأن العاهة المزعومة قابلة للشفاء لو أجريت له عملية جراحية ، وبذا يكون التقصير في العلاج هو السبب في تخلف العاهة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على ما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقال : « ومن حيث ان ما أشار اليه حضرة الطبيب الشرعى في تقريره المؤرخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ من احتمال تحسن حال المجنى عليه لو عملت له جراحة لا تؤثر على قيام واستقرار الحالة بالصورة التى وصفها هذا التقرير باعتبارها عاهة مستديمة ولا يغير من مسئولية المتهم عن تلك الحالة التى جاءت نتيجة مباشرة لفعله الاردى . ذلك لأن حضرة الطبيب الشرعى ذكر صراحة أن نجاح تلك الجراحة غير مضمون فلا يمكن مطالبة المجنى عليه باجرائها ولا يمكن ترتيب نتائج على افتراض نجاحها ، وعلى ذلك فيتمتع بمقابلة المتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

« ويبين من ذلك أن المحكمة قد أسست ادانة الطاعن على أن العاهة حدثت واستقرت وأن الجراحة المشار اليها لو نجحت لا ينتظر منها أن تنفى قيام العاهة ، ولذا فلا محل لما يثيره الطاعن من مسئولية المجنى عليه لرفضه اجراء الجراحة المشار اليها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا (٢) . »

(١) راجع نقض ١٩٥٧/٢/٢٥ مجبوعة احكام النقض س ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٩/١٠ مجبوعة احكام النقض س ٣ رقم ٤٠٢ ص ١٠٧٣ .

ووصف علاج ما بأنه مضمون النتيجة فيه تجاوز في التعبير قد لا ترضى عنه أصول انطب التي لا تعرف علاجاً يحتمل حقيقة هذا الوصف - وإذا كان الأمر كذلك في العلاج الباطني أو في الأشعة فهو كذلك أيضاً في الجراحة - فنجاحها يتوقف على عوامل متعددة مثل سن المجنى عليه وبنيتة وسلامة قلبه ، ومقدار الضغط ، ونوع الدم ، فضلاً عن مدى مقاومة المريض وروحه المعنوية - وقد يكون للجراحة مضاعفات يتعذر درئها مهما اتخذ الجراح من احتياطات ، ومهما كان ماهراً - لذا ينبغي ألا يكون احتمال الاخفاق مستبعداً تماماً وإن تفاوتت درجته بحسبه الظروف .

ومن ثم فإن وصف جراحة ما بأنها غير مضمونة لا ينبغي أن يحتمل مدلولاً آخر إلا القول بأنها غير راجحة النجاح الذي يفرض الرجل المادى بتفليب كافة الاقدام عليها على الاحجام عنها - فإذا امتنع عندئذ عن اجرائها بما أدى الى تجسيم نتيجة اصابته كان امتناعه غير مقبول وأدى الى انقطاع السببية بين فعل الجاني وهذه النتيجة سواء أكن الفعل عمدياً أم غير عمدي - ولا يشفع للمجنى عليه أن يكون امتناعه في مثل هذه الحالة بسبب الافراط في الوجل أو التشاؤم ما دام لا يبرره مبرر علمي مقبوسل - يؤدي الى ذلك بالضرورة معيار السير العادي للأمر طبقاً للضابط الموضوعي فلا ينظر فيه الى ما توقعه شخص الجاني ولا الى ما اتخذ المجنى عليه من موقف غير مألوف ازاء جراحة مألوفة يرجح فيها النجاح على الاخفاق في :لوضع المادى للأمر .

* * *

ثالثاً - عندما ينطوى العلاج على خطورة خاصة أو آلام استثنائية :

إذا كان عدم رجحان نجاح العلاج أو الجراحة يكفي في تبرير الاحجام عنهما ، فإن الحبل ينبغي أن يكون كذلك أيضاً ، ومن باب أولى ، إذا كان أيهما ينطوى على خطورة خاصة أو آلام استثنائية - ويتعذر عندئذ القول بأن هناك جراحة هذا شأنها تكون مضمونة النجاح أو راجحة رجحاناً حقيقياً .

وفي نطاق هذه القاعدة حدث أن المجنى عليه في جريمة ضرب رفض اجراء جراحة استكشاف لعظام الرأس التي اتضح بعد الوفاة أنها كانت مصابة وأن الوفاة من تقيح الجرح .والتهاب سحائي بالinx ونيكروز بالعظم - - فدفع المتهم أمام محكمة الموزرع بن هذا من المجنى عليه اإمالجسيم ومتمدد يجعل موته بعد ذلك بعيداً عما وقع منه ، فردت المحكمة على ذلك قائلة :

« - - - وحيث انه لا يرفع عن المتهم هذه المسئولية اإمال المجنى عليه في العلاج أو انقطاعه عنه ما دامت الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه هي السبب المباشر في الوفاة - ولئن ثبت من أقوال الدكتور - - - أمام النيابة أن تقيح الجراح والالتهاب السحائي بالinx والنيكروز بالعظم التي كانت السبب في الوفاة نتجت عن ترك الجرح بغير عملية الاستكشاف التي كان الطبيب يراها ضرورية لتنظيف الجرح من التلوث الذي به ، وهي الخطوة السابقة مباشرة لعملية رفع العظام ، وهي العملية التي رفض المصاب اجرائها الا أنه مع هذا لا يمكن القول أن اجراءه العملية كان يترتب عليه بطريقه قاطعة عدم وفاة المصاب ، إذ كثيراً ما تجرى عمليات استكشاف ورفع عظام - - - المصابين دون أن يكون لهذا الاجراء تأثير على وفاتهم - أما القول من دفاع المتهم بأن رفض المصاب اجراء هذه العملية يعتبر إهمالاً منه جسيماً ترفع به مسئولية ألتهم نهائياً عما أحدثه هو بالمصاب من إصابات فهو ما لا توافق عليه المحكمة ، بل تلاحظه في تقدير العقوبة وفي التعويض الذي تقدره لوالد المجنى عليه . »

وقد أيدت محكمتنا العليا هذا القضاء واصفة إياه بأنه شديد ، لأن أحكام القانون في تظليل العقوبة على المتهم بسبب نتيجة عمله معناها افتراض حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته ما يجب على الشخص المادى مراعاته . فإذا تصد المجنى عليه إيقاد المتهم والإساءة إليه أو وقع منه خطأ جسيم أثر في هذه النتيجة فعندئذ يصح نسبتهما إليه وعدم مسائلة المتهم عنها . فالمجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالب بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فإذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه .

ولكن لا يمكنه أن يطالب بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له إلأما مبرحة . لأن الرفض في هذه الحالة لا يكون ملحوظا فيه مركز المتهم ويجب أن يتحمل هذه النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بالظروف التي أحاطت بها . ولما كانت العملية التي رفضها المجنى عليه هي من هذا القبيل فإن القول بأن عدم قبوله إجراؤها عليه يؤثر في مسئولية الطاعن لا يكون له من مبرر (١) .

وبعد ذلك أقرت في حكم آخر نفس المبدأ إذ قالت : « ان القول بقيام العاهة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحا في القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضا لحياته للخطر . فإذا أدانت المحكمة متهما في تهمة أحداث عاهة بالمجنى عليه مع قول الطبيب الشرعي ان هذه العاهة يمكن أن تتحسن أو تشفى بإجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون أن تتحدث في حكمها عن عدم رضا المجنى عليه بإجراء العملية فذلك يكون قصورا في حكمها يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ ان المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت ببره فان ادانة المتهم على أساس العاهة لا تكون صحيحة ، بل يكون من التصنيع معاقبته على جنحة أحداث الضرب فقط (٢) »

فكانه ينبغي أن تعرض الجراحة على المجنى عليه أولا ، ولكن له حرية القبول أو الرفض حسبما يقدره هو من خطورتها . فإذا أقدم عليها رغم ما فيها من خطورة ونجحت استفاد الجاني من نجاحها ، ووجب اعتبار الواقعة جنحة ضرب . أما إذا رفض إجراؤها ، أو أجريت له ولم تنجح ، أو نجحت نجاحا جزئيا بأن تحسنت العاهة أو خف مداها بقيت الواقعة على وصفها الأول كجنحة ضرب أو جرح أفضى إلى عاهة مستديمة . ولذا ذهب هذا الحكم إلى أن عدم تحدث حكم الموضوع عن عدم رضا المجنى عليه بإجراء العملية بمثابة عدم قصورا فيه يعيبه بما يستوجب نقضه ، متى كان لرفضه هذا الأثر المحتمل في تكييف الواقعة نفسها لا في تقدير العقوبة فحسب .

والطبيب مطالب في القانون بأن يعرض العلاج أو الجراحة على المريض قبل القيام بأيهما ، وأن يأخذ موافقته الصريحة بعد إذ يحيطه علما بما قد يكتنفهما من مخاطر ومن فرص للنجاح أو للفشل ، دون أن يطلعه على دقائق الموضوع من الناحية الفنية ، أو يغفل مراعاة حالته المعنوية . فالطبيب ينبغي أن يذكر دوما أنه أجاز إنسان له مشاعره وأحاسيسه . ولذا فيكفي إطلاعه على الموضوع اجمالا وبشير دخول في تفاصيل الاحتمالات المختلفة التي قد تنال من روحه المعنوية . وإذا تمهل لهذا الاعتبار اطلاع المريض نفسه على حقيقة الحال فيكفي إطلاع المحيطين به ، أو الذين لهم عليه سلطان قانوني أو فعلي . كما أنه إذا كانت الجراحة عاجلة ، أو كان المريض في غيبوبة جاز

(١) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١٤ من ٧٦٢ .

(٢) نقض ١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٢٢ من ١٢٠ .

التجاوز عن هذا الاطلاع . وإذا كان المريض قاصرا فيكفى اطلاع والديه ، أو أحدهما ، أو المسئولين عنه . ويعتبر رضاؤهم بالجراحة أو رفضهم إياها كأنه صادر من المصاب نفسه في شأن اباحة العلاج من جانب ، وفي شأن بقاء السببية أو انقطاعها من جانب آخر بين فعل الجاني والنتيجة النهائية .

وفي نفس هذا الاتجاه قرر حكم لاحق أنه : « إذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة نتيجة الإصابة التي أحدثها الطاعن بالجاني عليه أوجبت مسامحته عنها فلا يرفع من مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن يتبر ساقه ، وإن هذا اليتير كان يحتمل معه نجاة » . إذ لا يجوز له وهو المحدث للإصابة أن يحتج لدور المسئولية عن نفسه ورأه احجام المجنى عليه عن تحمل يتير ساقه ، وهو إجراء جراحي عظيم الخطر فضلا عما يسببه من آلام مبرحة (١) .

ولذا اعتبرت الواقعة جنحة قتل خطأ لا إصابة خطأ .

وهذا قضاء في محله ، يتمشى مع قاعدة الزام المجنى عليه بتحمل المداواة المعتادة البسيطة ، التي لا تعرضه لآخطار خاصة ولا لام شاذة ، إذ لا وجه لأن نطلب من هذا الأخير تضحية جسيمة قد تصل إلى حد تعريض نفسه لإجراء جراحي عظيم الخطر عسى أن يتم شفاؤه فتخف مسئولية الجاني . وحينئذ قد يموت فيزيد موقف المتهم ضيقا على ابالة . بل الأولى أن يقال انه متى كان المصاب غير سيء النية لم يعتمد تسويء مركز الجاني ولم يصدر منه اهمال جسيم غير ممكن توقعه فإن الجاني يسأل عن كافة النتائج المألوفة، حتى ولو كان يمكن تفاديها بجراحة تنطوي على خطورة خاصة أو آلام استثنائية . أما إذا لم تكن للجراحة خطورة خاصة وكان نجاحها محققا ، أو بالأقل راجحا للرجحان الذي يقرى الرجل العادي بالاقدم على اجرائها ، فالمجنى عليه مطالب بقبولها ، وهذه مسألة فنية يرجع فيها الى الاختصاصيين . وما يصح على الجراحة يصح أيضا على صور العلاج الأخرى مثل الأشعة والعلاج الباطني .

اعتراض على الزام المجنى عليه بالمداواة المعتادة المعروفة :

لم تسلم من الاعتراض التفرقة بين العلاج المتضمن خطورة خاصة أو آلام استثنائية من جانب وبين العلاج غير المتضمن شيء من ذلك بالمرّة من جانب آخر ، بما يتعلق بمدى التزام المجنى عليه به .

ومن ذلك ما وجهه اليها المرحوم الدكتور حسن أبو السعود وهو بصدد التعليق على حكم نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ الآنف الذكر عنهما قال « ولكن القاعدة التي وضعها الحكم والتي تقضي بأن المجنى عليه ملزم بتحمل المداواة المعتادة المعروفة محل شك . نلاحظ بأدى، الرأي أن هذه القاعدة مقررة في فرنسا فيما يتعلق بالمسئولية المدنية وإن الرأي الثابت هناك أن المجنى عليه لا يعتبر مخطئا إذا رفض تحمل العمليات الخطرة ، وبالعكس يعتبر مخطئا إذا رفض تحمل المعالجة البسيطة والعمليات غير الخطرة .. »

وما دام المقرر أنه في المسئولية المدنية تقاس الأخطاء فطبعي أن ينقص من مقدار التعويض إذا ثبت أن المجنى عليه ساهم بخطئه في احداث النتيجة ، ويبدو أن هذا الاتجاه السائد أن رفض المعالجة المعتادة يعتبر خطأ ، فهذا هو المفهوم من نص م ١١/٢٢١م التي تقضي بأن « الضرر يعتبر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول » . وواضح أن تحمل عملية خطيرة مؤلفة يقتضى جهدا كبيرا ، ومن

ثم لا يلزم به الدائن . ولكن هل تسرى نفس القاعدة في الجنائي ؟ نرى أنه لا محل لتطبيقها :

« أولا : لأن قضاءنا خالف القضاء والفقه الفرنسيين في تفسير رابطة السببية . ففي فرنسا يتشددون في السببية في القتل العمد ويتوسعون قليلا في جرائم الدم الأخرى . ولكن رغم هذا التوسع فالراجع لديهم أن الجنائي لا يسأل اذا أهمل المدين في علاج نفسه أو عهد بأمر علاجه الى أحد مدعى التطبيب (١) . وفي مصر المقرر أن مثل هذا الإهمال لا يؤثر في السببية »

« وثانيا : لأن الأمر في المسؤولية الجنائية غيره في المسؤولية المدنية فالأخطاء تنقاس في حده دون تلك . فمن المقرر أن تلزم الدائن في العلاقات المدنية بأن يسند جهدا معقولا لتفادي الضرر ، لأننا في صدد تقدير نتائج خطأ المدين ، وبداية نحن لا نستطيع في هذا التقدير أن نفعل مسلك الدائن لأن كليهما سواء واذا كان كلاهما قد أخطأ فغير سائغ أن نذكر خطأ أحدهما وننسى خطأ الآخر ، ومن ثم كانت - فيما نرى - قاعدة المقاصة في الأخطاء في المسؤولية المدنية . أما في المسؤولية الجنائية فالجاني يسأل عن خطئه أمام الهيئة الاجتماعية التي تحرك الدعوى باسمها ، ولما كان المجتمع لا يخطئ لهذا لم يجز الدفع بالمقاصة في الأخطاء في هذه المسؤولية . وعلى هذا فعمل فرض أن رفض العلاج يعتبر خطأ ، فما هذا بمجدد للافلات من المسؤولية الجنائية ما دام ثابتا أن هذا الخطأ ليس اسببا من الأسباب التي أدت الى النتيجة »

« وثالثا : القول بأن المجنى عليه مطالب بتحمل المداواة المعتادة المعروفة معناه أنه ملزم بهذا ، فما هو الأساس القانوني لهذا الإلزام الذي افترضت محكمة النقض ثبوته دون أن تفصل المقدمات التي تتيحه ؟

الأمر فيما نرى على عكس ما رآته المحكمة ، لأن المقرر بلا خلاف كما سنرى أن الطبيب لا يملك أن يجري عملية جراحية لمرضى دخل بارادته الى المستشفى الا اذا وافق المريض أو من يمثل على ذلك . . . أفليس عجيبا أن تلزم المصاب الزاما بأن يتقدم للطبيب وأن يرضى بإجراء عملية جراحية - مهما تكن بسيطة - وأن تجعل السبب القانوني لذلك أن جانيا تعمد أحداث جرح به ؟

ورابعا - على أي أساس قانوني نفرق بين عملية خطيرة مؤلة وأخرى غير مؤلة ؟ هل الإلزام وحده أساس قانوني يبرر ما يبنى على تلك التفارقة من نتائج خطيرة ؟ أو ليس في كل عملية مهما تكن بسيطة قدر من الإلزام سيتحملة المصاب ، وقسدر من الحظ أيضا ؟ فهل يجوز في القانون أن يقال ان الجاني يصبح له حق في أن يتحمل المجنى عليه ألما بسيطا لأنه تعمد ايذاء مع أن أي شخص لا يستطيع أن يكلف آخر بمجرد الرد على عرض يقدمه اليه ، أو حتى بإعادة صحيفة أرسلها اليه في البريد ؟ . .

« لسنا نجد سببا مقننا يبرر النتيجة التي قررتها محكمتنا العليا ، ولسنا نجد أن مجرد الإلزام بما هو مقرر في القضاء الفرنسي يكفي سببا قانونيا مقننا ، خصوصا اذا راعينا أن القضاء الفرنسي نفسه متردد متناقض في تكييفه لرابطة السببية ، وأنه هو الآخر يسوق النتائج بلا مقدمات »

« ولهذا نرى أن الجنائي يتحمل النتائج التي يؤدي إليها فعله مهما ثبت أن المجنى عليه كان يمكنه أن يتفادها اذا تحمل طرق المداواة المعتادة المعروفة ، ومهما ثبت

من أن رفض العلاج يعتبر خطأ في نظر القانون المدني ، وأن الذي يرفع مسئولية الجنائي عن النتائج لا يصح أن يكون إلا بانقطاع رابطة السببية التي ينبغي أن تقدر دائما وفق نفس المعيار السابق بيانه ، (١) .

رد على الاعتراض :

هذا الاعتراض على قاعدة الزام المجني عليه به حمل الماداة المألوفة المعتادة وأوردناه بأكمله لفرض اتصاله بما نعالج من بحث ، ولأن مناقشة الحجج التي ساقها تساعد على الفاء مزيد من الضوء على جوانب أخرى للموضوع أكثر مما تساعد في تقديرنا على الاقتناع بعدم صواب هذه القاعدة .

فالو الحجج التي استند اليها هي أن قضاءنا الجنائي قد خالف القضاء والفقه الفرنسيين في تفسير رابطة السببية ، فلماذا يجاريه هنا ويطلب المجني عليه بتحمل الماداة المألوفة المعتادة ؟؟ فاما أن قضاءنا قد خالف القضاء والفقه الفرنسي في تفسير رابطة السببية فان هذا ليس صحيحا على إطلاقه . بل كل ما هنالك هو شيء ملحوظ من التوسع في السببية عندنا بالنسبة لما هي عليه الحال عندهم ، بغير تعارض يذكر ، ولا تضارب مفروض . وهذا التوسع لا يقتضى وجوب عدم الزام المجني عليه بالعلاج مهما كان يسيرا في بلادنا لمجرد أنهم يلزمونه به هناك .

وأما القول بأن الزام المجني عليه بتحمل الماداة المعتادة المعروفة يستند الى قاعدة المقاصة في الاخطاء المدنية فهو قول محل نظر للاعتبارات الآتية :

(١) أنه لا القضاء المصرى ولا الفرنسى كان بحاجة الى الاستناد الى قاعدة المقاصة في الاخطا المدنية ، ولا هو أشار اليها . بل هما وجدا في قاعدة التوقع بحسب السير العادى للأمر أساسا سليما وكافيا لتحميل المجني عليه بالماداة المعتادة المألوفة - والانسان العادى يتوقع منه الإقدام على علاج نفسه من مرضه متى كان العلاج بسيطا مفيدا لا يعرضه الى آلام خاصة أو خطورة ملحوظة . ففضاؤنا الجنائي - ومثله الفرنسى - ما توخى مطلقا بتكليف المجني عليه بالعلاج أن يجرى مقاصة يفلت المتهم من جرائمه من مسئوليته الجنائية ، بل راعى أن المقاصة لا تكون الا عند تقدير التمييز المدنى ، فلا مجال لها هنا .

(ب) أنه حتى اذا قيل بأن هذه الطريقة في الربط بين فعل المتهم وبين النتيجة النهائية قد يترتب عليها تخفيف عقوبة الجاني بقدر ما يزيد من افعال المجني عليه ، فان هذه الطريقة معروفة ومعترف بها في النطاق الجنائي متى كانت لا تتعارض مع مبدأ المسئولية ذاته . بل تظل المسئولية قائمة على أية حال وإن اختلف مداهما اختلافا طفيفا .

وقد سبق أن قلنا في نطاق الجرائم غير العمدية أنه عندما يشترك خطأ المجني عليه مع خطأ الجاني في احداث النتيجة ، فان هذا الاشتراك يصح أن يدخل في الاعتبار عند تقدير العقوبة ، وأن محكمتنا العليا أخذت بذلك على أساس من الصواب ، كما أخذت بقاعدة أن خطأ المجني عليه عندما يكون غير مألوف أو جسيما وكافيا بذاته في احداث الإصابة أو الوفاة فانه يكفى لقطع السببية بين خطأ الجاني وبينها ، فلماذا يراد أن يكون الوضع هنا غير ذلك بالنسبة

الى افعال المجنى عليه في العلاج ؟ •• بل أن الاستاذ صاحب الاعتراض أشهار أكثر من مرة في مؤلفه - ويحق - الى انتفاء كل ميرور للتفرقة بين الجرائم الصدية وغير الصدية في تقدير السببية مادامت طبيعتها واحدة (١) •

(ج) أنه اذا كانت ضوابط السببية قد انتهت بالمحاكم الجنائية الى نتائج تماثل تلك التي انتهت اليها المحاكم المدنية ، فإن هذا الاعتبار وحده يدعو الى الاعتباط بهذه النتائج أكثر مما يدعو الى انتقادها ، ذلك أن الترابط بين القانونين الجنائي والمدني ينبغي أن يعد أمرا مرغوبا فيه كلما أمكن تحقيقه بوجه عام • على الأقل عندما تكون القواعد المدنية قريبة الى الواقع من الأمور ، بمينة عن الحلول الافتراضية أو التحكيمية التي تلعب دورا ذا شأن هام في النطاق المدني ، والتي كثيرا ما تقف عقبة دون تحقيق هذا الترابط على نطاق أوسع مما هو قائم الآن • ومن يقول ان تكليف المجنى عليه بالعلاج المعتاد المألوف أمر تحكيمي ينبغي أن يهدر في النطاق الجنائي اهدارا ؟ •• أو أن قاعدة القانون المدني التي تجعل الضرر نتيجة طبيعية للخطأ اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول قاعدة تحكيمية لا تتفق مع المألوف من الأمور ؟ ••

(د) أنه اذا كان مقدار التعويض المدني ينبغي أن يتوقف من الوجهة الفقهية الخالصة على مدى الضرر فإن مقدار العقوبة الجنائية ينبغي أن يتوقف - من نفس الوجهة - على مدى الخطأ • هذا وإن كانت السياسة القضائية - اذا صح هذا التعبير - تميل في النطاقين المدني والجنائي الى التأثر بالأميرين معا - مدى الخطأ ومدى الضرر - عند تقدير مبلغ التعويض أو مدى العقوبة بحسب الأحوال • على أنه عند تقدير السببية لا محل للمقارنة بين النطاقين لا طبقا للنصوص ، ولا لما جرت عليه السياسة القضائية هنا أو هناك • والسببية على أية حال مستقلة في تقدير توافرها عن الخطأ وعن الضرر • كما هي مستقلة أيضا عن العمد ، ومن هنا جاء اتحادها في طبيعتها ، فلا مقارئة في التقدير بحسب مجال التطبيق •

(هـ) والقانون المصري لم يترك مجالا يذكر للاجتهاد في هذا الشأن بعد اذ جعل للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة وأيضاً باستنادها الى فاعلها (راجع المادة ٤٥٦ إجراءات) • يستوى في ذلك اسناد وقوع الفعل المادى الى فاعله ، أم اسناد النتيجة النهائية الى هذا الفعل ، فالنص لم يفرق بين الاسنادين ، في مسألة حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية ، وما كان له أن يفرق ••

ولذا فانه اذا فرض أن حكمت المحكمة الجنائية باعتبار وصف الواقعة ضربا بسيطا وأدانت المتهم بهذا الوصف نافية توافر السببية بين الضرب ووفاة المجنى عليه لمثل امتناع هذا الأخير عن المعالجة المعتادة المألوفة لغير ميرور مقبول ، تعذر على المحكمة المدنية أن تمارض في ذلك وتعتبر المدعى عليه مسئولا عن وفاة المصاب وتقضي بالتعويض على هذا الأساس الجديد ، لأن من رأيها مثلا ، أن امتناع المصاب عن المعالجة المعتادة المألوفة أمر لا أثر له في توافر السببية التي تظل في تقديرها قائمة بين فعل المدعى عليه ووفاة المصاب •

والعكس صحيح أيضا اذا أقر القاضى الجنائي قيام السببية بين الضرب والوفاة لأن العلاج المطلوب كان مؤلما أو خطيرا فلم يطالب المصاب به ، فانه يتعذر على

القاضي المدني أن ينكر قيام السببية ، لأنه لا يرى أن العلاج المطلوب كان مؤلماً ولا خطيراً ، أو لأنه يرى مثلاً ، أن المجنى عليه كان مطالباً به على أية حال ... فرض كهذا يكفي - على صورتها - للقول بأنه لا محل للتقرير بأن للقانون المدني في شأن امتناع المصاب عن العلاج حكم والقانون الجنائي حكم يفسايره ... أو أنه يحسن أن يكون الأمر كذلك . بل إن قضاءنا الجنائي حين ترسم نفس الحلول المدنية في هذا الشأن كان جديراً بالتأييد لا الاعتراض ، ولو قال بغير ذلك لما التامت حلوله مع مبادئ الحجية وهي صريحة في معنى الربط بين قواعد الإسناد في النطاقين ، لا تترك مجالاً لتأويل مخالف .

(د) والزام المجنى عليه بالمداواة المعتادة المألوفة يستند في النهاية إلى قاعدة طبيعية هي مطالبته بأن يتصرف كإنسان عادي توافرت له صفات العناية بصحته والحرص عليها أسوة برب الأسرة المعنى بشئون نفسه . فعليه أن يتفادى زيادة المخاطر التي تقتضيها الحياة الاجتماعية . والزامه بالمعالجة العادية البسيطة فيه حماية له وللجتمع أكثر مما فيه من حماية للجاني . فإذا أهمل فيها أهملًا جسيمًا أو امتنع عنها كلية لغير سبب مقبول ، بما أدى إلى تجسيم نتيجة أصابته ، فلا يلومن سوى نفسه .

أو لنقل مثلما قيل في النطاق المدني أن خطأ المجنى عليه يمسد كافياً بذاته في أحداث النتيجة النهائية ومسئولاً عنها بالتالي « إذا فرط هذا الأخير في واجبات الحرس ، أو إذا رأى الخطر مقبلاً فلم يفعل كل ما كان في مقدوره لدرئه ، أو إذا تصرف عمداً بقية أحداث الضرر أو عرض نفسه له مختاراً » (١) . والمصاب الذي يرفض إجراء أية معالجة ولو كانت مألوفة يتعذر القول بأنه بذل كل ما كان في مقدوره لدرئه النتيجة الجسدية . بل الأولى أن يقال أنه عرض نفسه لها مختاراً ، فينبغي أن يتحمل مغبته .

وينبغي أن يثبت في حقه - على أية حال - ثبوتاً قاطعاً ، الإهمال في العلاج أو الامتناع عنه . فلا محل لأن يفترض في حقه الخطأ بطريق القرينة القانونية . إذ ينبغي أن يلاحظ دائماً أن قرائن الخطأ الواردة في القانون المدني تقصر عن حماية للمضروب فلا يصح أن توجه ضده لأي اعتبار كان ، يستوى في ذلك أن تكون هذه القرائن قاطعة أم غير قاطعة (٢) .

(ز) إزاء هذه الاعتبارات نرى أن الحلول الجنائية في تحديد مدلول « التوقع بحسب السير العادي للأمر » ، لا ينبغي أن تختلف عن الحلول الجنائية فيما نحن بصدد من أمر . بل إن وصف هذه الحلول بأنها جنائية أو مدنية فيه كثير من التجاوز في التعبير اقتضسته ضرورة البحث . ولا غرابة لذلك أن نجد من الأحكام الجنائية الحديثة لمحكمتنا العليا ما أخذ يشير صراحة إلى بعض ضوابط السببية كما قررتها النصوص المدنية ليستخلص منها قيام نفس الرابطة في النطاق الجنائي ، أو انقطاعها . ومن ذلك قول بعضها في المسؤولية الجنائية عن النتائج المتوقعة بحكم المجري العادي للأمر « ... هذا النظر يؤكده أن النصوص التي جاءت في القانون المدني بشأن التعويض لم تخول الدائن بالمطالبة

(١) راجع الدكتور سليمان مرقس في رسالته عن نظرية « دفع المسؤولية المدنية » سنة ١٩٣٦ بالفرنسية ص ٢٩٣ .

(٢) راجع مازو المرجع السابق فقرة ١٥٢٨ .

بما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخر في الوفاء به (م ٢٢١ من القانون المدني) . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النص أنه روعي فيه أن عبارة « النتيجة الطبيعية » أمعن في الدلالة على المقصود من عبارة « النتيجة الحالة المباشرة » التي استعملها التقنين المصري القديم في المادة ١٧٩/١٢١ ، مما مفاده بطريق الاقتضاء أنه إذا كانت النتيجة لا طبيعية ولا محتملة بسبب تدخل عامل شاذ وغير مألوف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ، ولا يسأل الجاني ألا عن جريمة الضرب أو الجرح وحدها التي اتجهت إرادته إليها ... » (١) .

أما الحجة الثالثة للاعتراض فهي تتضمن البحث عن أساس قانوني لتكليف المجنى عليه تحمل المداواة المألوفة . ونظن أننا بينا بما فيه الكفاية هذا الأساس ، وهو الجرى الطبيعي للأمر المستمد من اقدام الإنسان العادي على المعالجة المعتادة المألوفة ، ناهيك برب الأسرة المعنى بشئون نفسه .

ويبدو أن هذا الأساس لا يختلف شربنا عما يأخذ به من معيار نفس الشارح الذي أشار في موضع آخر من مؤلفه إلى أنه « لا شك في مسئولية الجاني عن الوفاة إذا حدثت بسبب الإصابة ومرض المجنى عليه مما ، لأنه من الأمور الطبيعية في الحياة أن يكون بعض الناس مريض ، ومن الأمور الطبيعية كذلك أن يحصل إهمال يسير من المجنى عليه في العلاج ، وأن تحصل مخالفة بسيطة لأوامر الطبيب ونصائحه » (٢) .

فإذا كان من الأمور الطبيعية أن يحصل إهمال يسير من المجنى عليه في العلاج ، أو مخالفة بسيطة لأوامر الطبيب ونصائحه فإن من الأمور غير الطبيعية أن يحصل إهمال جسيم - بفهم المخالفة - يعادل الإهمال الجسيم - أو يعد من صوره - أن يتمتع المريض كلية عن المداواة أو العلاج ما دما مألوفين لا يتطلبان التعرض إلى آلام استثنائية أو خطورة خاصة . والأمور غير الطبيعية هي التي تقطع السببية بين فعل الجاني والنتيجة النهائية ... هذا هو الأساس القانوني لقضاء النقض والقدمات التي تؤدي إليه في غير ما تنافر ولا تضارب ، بل في تفريع عنها طبيعي مقبول .

فهذا الالتزام الذي يقع على عاتق المجنى عليه يتحمل المداواة المألوفة ليس بحاجة إلى التماس أساس قانوني آخر حتى يقال إن أساسه الوحيد هو قاعدة المقاصة المدنية بين خطأ المدعى عليه . وأن المقاصة لا محل لها في المسئولية الجنائية إذ فيها « يسأل الجاني عن خطئه أمام الهيئة الاجتماعية التي تحرك الدعوى باسمها ، ولما كان المجتمع لا يخطئ لهذا لم يجز الدفع بالمقاصة في الإخطاء في هذه المسئولية » .

فاما أن المجتمع يخطئ أو لا يخطئ ، وهل تجوز المقاصة بين خطئه وخطأ المتهم أم لا تجوز ... فهذا دخول في مساجلة فلسفية وخروج عن نطاق السببية ، ما أغنانا عنه الآن مادامت لا تموزنا الأسانيد بعيدا عن فكرة المقاصة في الإخطاء .

ولهذه الاعتبارات ذاتها لا يبدو حاسما التساؤل في شأن التفرقة بين عملية خطيرة مؤلمة وأخرى غير مؤلمة الذي مقتضاه « هل الألم وحده أساس قانوني يبرر ما يبنى على التفرقة من نتائج خطيرة ؟ أو ليس في كل عملية مهما تكن بسيطة قدر من الألم يستحقه

(١) نقض ١٩٥٧/٦٢/٢٥ بموجرة أحكام النقض س ٨ رقم ١٩٤ من ٧٣٣ وراجع مسيل تطبيقا عليها بعد عندما تعرض لحكم القوة القاهرة والمادة الجنائي من حيث أثرهما في السببية في عدد قبل من هذه المجلد .

(٢) المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٣ .

المصاب وقدر من الخطر أيضا ٠٠ ، لأنه يفترض أن محكمة النقض تلزم المجنى عليه بالعلاج غير المؤلم ولا تلزمه بالمؤلم منه عندما ذهبت إلى أن « المجنى عليه لا يمكنه أن يطالب بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاما مبرحة ، لأن الرضا في هذه الحالة لا يكون ملحوظا فيه تقرير المتهم ٠٠٠ »

ذلك مع أن مفاد هذه العبارة هو أن تكون العبرة في النهاية هي ببواعث رفض الإقدام على المداواة المألوفة . فإذا كان ملحوظا فيها رغبة إساءة مركز الجاني انقطعت السببية بين فعل هذا الأخير والنتيجة النهائية . أما إذا لم يكن ملحوظا فيها ذلك فلا محل للقول بانقطاعها ، هذا هو مؤدى عبارة الحكم على ضوء سياق الحديث ، رقيقة الحال التي كانت مطروحة ، وهي رفض المجنى عليه إجراء جراحة استكتشاف خطيرة بعظام الرأس . ومن ثم استبدلت المحكمة من خطورتها وما تقتضيه من آلام على أنه لم يكن ملحوظا في الامتناع عنها رغبة إساءة مركز الجاني ، فليكن الألم هو المعيار ولا مناط البحث ، ومناقشة حكم النقض على أساس أنه يرى في مدى الألم وحده أساسا لالزام المجنى عليه بالعلاج أو بعدم الزم به هو تحميل إياه لا لا يحتمله ، وبعد عن نطاق الضابط الموضوع لبقاء السببية ولا نقطاعها ، للموائمة - على قدر الإمكان - بين دأى تحمل الإنسان المسئولية عن خطئه دون خطأ الغير ، في غير ما أغرق في القول بها . ولا غلو في انكارها . وفي غير ما أعانت لآى من الجاني أو المجنى عليه ولا خروج عن منطق السير العادي للأمور .

رابعاً - عندما يكون الإهمال جسيماً أو بسوء نية :

تقريباً على ما تقدم يكون من الواضح أنه إذا أهمل المجنى عليه في حق نفسه بهاملاً فاحشاً ، لا يفترض صدور من الإنسان العادى ، ولا يتوقع منه ، فإن ذلك يدخل في عداد العوامل الشاذة غير المألوفة التي يتحمل وحده مغبته ، والتي تؤدي بالتالى إلى قطع رابطة السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية ، حتى ثبت توافر السببية بين الإهمال المجنى عليه - بدوره - وبين هذه النتيجة . وكذلك الأمر أيضا إذا تعدد المجنى عليه الامتناع عن العلاج كلية لمثل رغبة تسوية مركز الجاني .

وفي هذا النطاق عبرت محكمتنا العليا قائلة أنه : « إذا كان المجنى عليه قد تعدد تسوية مركز المتهم فأهمل قصداً أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوا نتيجة تلك الأفعلة ، فعندئذ لا يصح مسائلة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك » (١) . ولذا قضت « بأن الجاني لا يسأل عن النتيجة المشددة إذا نشأت عن معالجة المجنى عليه لنفسه بنفسه إلى حد أنه قام بفتح جرحه بيده فتاوت الجرح مسبباً له غنفرينا انتهت بموته أو بعاهة مستديمة » (٢)

وفي تبليغ ذلك يقول الأستاذ أحمد أمين أنه « إن صح أن يتحمل الجاني مسئولية خطأ المجنى عليه أو إهماله في العلاج أو عجزه عن معالجة نفسه ، أو عدم تقديمه نفسه للطبيب لعدم اعتقاده في الطب أو لحنقه من الأطباء ، إلى آخر ما هنالك من مظاهر الإهمال الذي يعترف فيه المجنى عليه بعض العذر فلا يصح مطلقاً أن يتحمل المتهم نتيجة الإهمال الجسيم أو المتعمد الذي يقع من المجنى عليه عقب الإصابة ولا سيما إذا كانت الإصابة نفسها خفيفة ولم يؤد إلى اشتدادها سوى تفريط المجنى عليه الظاهر أو تقصيره

(١) نقض ١٥/١٠/١٩٥٠ الاتف الإشارة إليه و ١١/٨/١٩٤٦ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٨ ص ٩١

(٢) نقض ١٤/١٠/١٩١١ للمجموعة الرسمية س ١٣ عدد ٦ ص ١٢ وراجع أيضا الأحكام الاتف الإشارة إليها

فهى تؤدي إلى هذه النتيجة نفسها بمفهوم المخالفة من عبارتها .

الفاش - ولا يمكن في هذه الأحوال القول بأن الإصابة كانت هي سبب النتيجة ، لأن العوامل الأخرى أقوى أثرا وأظهر فعلا . ومقدار جسامه افعال المجنى عليه تتضاهل قيمة الإصابة في ذاتها ، وتضعف رابطة السببية التي تربطها بالنتيجة ، ... (١)

على أن كون افعال المجنى عليه ذو تبريطه في العلاج جسديا لا يمكن توقعه لا يكفي بذاته لقطع رابطة السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية . إذ القاعدة العامة هي أن خطأ المجنى عليه ولو كان جسديا ، وأيا كان نطاقه أو صورته ، لا يعد سببا أجنيا قاطعا للرابطة بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية إلا إذا ثبت توافر السببية بين خطأ المجنى عليه بدوره وبين هذه النتيجة النهائية - بقاء سببية جديدة شرط لانتفاء السببية القديمة إذا صح هذا التبرير .

وكذلك الشأن أيضا إذا عمد المجنى عليه الى مخافة تعليمات الطبيب أو الجراح أثناء مدة العلاج ، أو الجراحة مخالفة صارخة لا تصدر من الإنسان العادي فأدت المخالفة الى تجسيم النتيجة وفشل العلاج كان يأمره هذا أو ذلك بملزمة الفرائض فيقوم بأعمال بذنية عنيفة لا تصدر من المريض المريض على معاونة الطبيب في تيسير أسباب شفائه . والإنسان العادي لا يتردد في إبداء هذه المعاونة بحكم رغبته في سرعة الشفاء ، ان لم يكن بحكم غريزة حب البقاء ذاتها .

وما يصح على افعال المجنى عليه في علاج نفسه - سواء عندما يكون يسيرا أم جسديا - أو امتناعه عنه كلية يصح أيضا على افعال المحيطين به والمستولن عنه أو امتناعهم عن تيسير أسباب العلاج له في نفس الظروف ، وذلك عندما يكون المجنى عليه قاصرا أو مجنونا أو فاقدا الإدراك لمثل القيدوبة . فالعبرة دائما هي بمدى جسامه الأفعال من جهة ، ونوع الباعث اليه من جهة أخرى مع قيام السببية بينه وبين النتيجة النهائية، على التفصيل الذي بيناه . وتقدير ذلك كله يعد من الأمور الموضوعية التي لا تخضع لرقابة النقض الا في الحدود العامة التي ترأب فيها هذه الأمور وأهمها سلامة الاستنتاج بحيث يكون سائقا في العقل مقبولا .

هل لاهمال المجنى عليه في العلاج من تأثير على العمد :

بيننا كيف أن افعال المجنى عليه في العلاج قد يقطع رابطة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية متى كان جسديا غير مألوف ، أو متعمدا لتجسيم الإصابة . الا أن للموضوع ناحية أخرى يحسن التعرض لها في نهاية المطاف ، وهي هل يمكن القول بأن لاهمال المجنى عليه في العلاج - أيا كان نوعه أو مداه - تأثير على العمد لا السببية فحسب ؟ أو بعبارة أخرى هل من شأن مثل هذا الإهمال أن يغير وصف جريمة الجاني من عمدية الى غير عمدية في أحوال معينة ؟

نبادر الى القول ابتداء بأن استقلال السببية عن العمد استقلال تاما - على النحو الذي بينا أسانيداه تفصيلا في العدد الماضي - من شأنه زحذه أن يحصل على الإجابة بالنفي على مثل التساؤل السابق . فاهمال المجنى عليه في العلاج حتى ولو ترتب عليه في صور معينة نفي السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية فإنه لا يترتب عليه إمكان نفي العمد . فلا العمد من عناصر السببية ولا السببية من عناصر العمد .

الا أنه في جريمة المرح والضرب مثلا قد ثبت أن نشاط الجاني لم يكن من شأنه إمكان المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وهي تتطلب بطبيعتها هذا الفعل .

ثم تختلف إصابة المجنى عليه من إهماله في العلاج . وفي مثل هذه الحالة انتهى القضاء الى القول بتعذر توافر العمد ، أو بمباراة أخرى بتعذر القول بأن الجاني قد تعمد المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، حتى مع التسليم بتوافر السببية بين فعله والنتيجة النهائية ، ولذا اعتبر الواقعة إصابة خطأ طبقاً للمادة ٢٤٤ ع .

وقد عرض الأمر عليه في صورة واقعة متهم حاول علاج عين المجنى عليها وهو غير مرخص له بالعلاج فاستعمل مرووداً غير صالح . ثم نشأ عن هذا الفعل جرح أهملت المجنى عليها في علاجه الى حد انتهى بفقد ابصار هذه العين كلية . فقيمت النسيبة الواقعة جناية جرح أفضى الى عاهة مستديمة طبقاً للمادة ١/٢٤٠ ع فضلاً عن جناحة مزاوله مهنة الطب بغير أن يكون اسم المتهم مقيداً بسجل الأطباء .

الا أن محكمة الموضوع قضت باعتبار الواقعة جناحة إصابة خطأ طبقاً للمادة ٢٤٤ ع . وأثبتت المحكمة العليا هذا القضاء ، ذلك بأنه وإن كان صحيحاً أن القصد الجنائي في جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضي الى الموت أو الى العاهة المستديمة يتحقق من تعمد الجاني فعل الضرب أو أحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ولا عيرة بيد ذلك باليوافق على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة الا أنه اذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره معدنًا لهذا الجرح عن عمد وإرادة . وكل ما تصح نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الفعل المادي الصادر من المتهم وهو تمرير المروود بعين المجنى عليها لم يكن مقصوداً به أحداث جرح وإن استعمال المروود على هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح . وإن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعاهة متسوفر لدى المتهم ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه على أساس جرمية الإصابات الخطأ قد أصاب الحقيقة (١)

وهكذا ينبغي التمييز بين أثر إهمال المجنى عليه في العلاج على السببية من جانب وعلى العمد من جانب آخر . فهو قد ينفى السببية أو لا ينفىها بحسب مدى جسامته ونوع الباعث اليه على ما بيناه آنفاً ، وبصرف النظر عن نوع الجريمة من حيث العمد المطلوب فيها ، أن كان فيها ثمة عمد مطلوب .

أما من حيث أثر هذا الإهمال على العمد فهو منتفٍ طبقاً للمبادئ العامة في تمرير هذا الأخير . الا أنه اذا كانت الجريمة تتطلب بتطبيعتها توافر ركن تعمد أحداث فعل من أفعال المساس بجسم المجنى عليه أو صحته ، فإنه اذا انتفى هذا الفعل وكان نشاط الجاني ليس من طبيعته وحده المساس بجسم المجنى عليه أو صحته تعذر القول بتوافر العمد الذي هو انصراف إرادة الجاني الى ارتكاب الجريمة بجميع أركانها المطلوبة . فاذا تخلفت إصابة بالمجنى عليه بعدئذ من جراء مثل إهماله أو تهاونه في العلاج من الفعل الذي صدر من الجاني وجب اعتبار الواقعة إصابة غير عمدية فحسب ، ولو كان فعل الجاني إرادياً ، لأن الفعل الإرادي لا يكفي لقيام العمد قانوناً .

أو بمباراة أخرى يكون فعل الجاني في مثل هذه الحالة من صور الخطأ غير العمدى . وتكون النتيجة مستندة الى هذا الخطأ بجانب خطأ المجنى عليه أو إهماله في العلاج .

فتمتبر الواقعة من قبيل الخطأ « المشترك » بين الاثنين التي عالجتا حكمها تفصيلا فيما سبق مبينين كيف أن الخطأ ولو كان مشتركا لا يحول دون اعتبار السببية قائمة بين خطأ الجاني والنتيجة النهائية ، وبالتالي دون مساءلته جنائيا عن نتيجة خطئه . وتكسبون المسئولية عن جريمة عمدية اذا توافر العمد ، وعن جريمة غير عمدية اذا انتفى العمد .

خطأ الطبيب أو الجراح في علاج المصاب من حيث اثره في السببية :

قصرنا الموضوع الحالي من مواضيع البحث على افعال المجنى عليه في العلاج من حيث اثره في السببية . أما خطأ الطبيب أو الجراح أو افعاله في علاج المصاب من حيث اثره في نفس الرابطة فقد ارجأنا الكلام فيه الى الفرع المقبل حين نعالج أمر تداخل عوامل ترجع الى خطأ الغير بجانب فعل الجاني أو خطئه ، اذ أن خطأ الطبيب أو افعاله من صور خطأ الغير ، ولا صلة له بخطأ المجنى عليه الذي هو وحده موضوع الفرع الحالي من فروع البحث .

» يتبع »

نظام أوامر الاداء

للدكتور احمد أبو الوفا

أستاذ قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية

- ١ -

١ - وضع المشرع هذا النظام بقصد التيسير والتبسيط ، وضعه لييسر على القاضى ولييسر على المتقاضى ، وضحي المشرع فى سبيل هذا بكثير من المبادئ الأساسية التى درجنا عليها ، ومع ذلك فقد التوى عليه قصده ، لأن الفرض فى تيسير الاجراءات يؤدى الى تعقيدها ويؤدى الى تجردها من الضمانات الأساسية للمتقاضين ، فتزداد المشاكسات والمشاحنات ، ويزداد اختلاف الرأى فى التافه من الأمور ، ويتصيد المشاكس هذا الخلاف لمرقلة الاجراءات واهدائها ، فتضطرب أحكام المحاكم ، ويلتبس الامر على المتقاضين ، وتمس العدالة فى الصميم .

ونظام الأوامر بالأداء مستمد ، فى بعض أسسه ، من بعض التشريعات الأجنبية المقارنة الحديثة ، ولكن المشرع فى سنة ١٩٥٣ كان جريئا فيما قرره من قواعد يصلده فبينما غالبية تلك التشريعات تقرر هذا النظام بالنسبة للديون التجارية وحدها (حيث ييسر المشرع قاعدة عامة طريق اثباتها أمام القضاء) يقرره المشرع المصرى بالنسبة لسائر الديون ايا كان نوعها ، وبينما هذه التشريعات تقرر بالنسبة للديون الصغيرة وحدها يقرره مشرعنا بالنسبة لسائر الديون ايا كان مقدارها ، وبينما بعض تلك التشريعات تقرر بالنسبة فقط للديون الثابتة فى ورقة عرقية مصدق على توقيع المدين فيها ، يقرره مشرعنا ولو كانت الديون ثابتة فى مجرد ورقة عسرفية ، وبينما تلك التشريعات تجعل الالتجاء الى هذا النظام وسيلة اختيارية نراه فى تشريعتنا وسيلة اجبارية ويرتب جزاء خطيرا عند المخالفة ، وبينما تستوجب تلك التشريعات اختصاص محكمة موطن المدين عند اصدار الأمر للتيسير عليه ولضمان وصول اعلانه اليه ، يقرره مشرعنا لاية محكمة مختصة محليا بصرف النظر عن موطن المدين ، وبهذا يخضع اعلان الأمر لمخاطر الاعلانات القضائية وما تؤدى اليه فى كثير من الأحوال .

تلك التشريعات الأجنبية تقصد تيسير وفاء الديون التجارية الصغيرة متى كانت ثابتة بالكتابة ، أى متى كانت الكتابة تقطع فى ثبوتها من حيث مقدارها ، من حيث خلوها من النزاع ، ومن حيث وجوب أدائها فورا ، وهى لم تفصل أرا جوهريا أساسيا هو أنها تتبع نفس الاجراءات المقررة بالنسبة الى الأوامر التى تصدر على العرائض فى حين أن أوامر الاداء تفصل بقضاء قطعى ملزم فى مطالبة بحق ، ويشترى ريسخ لعدم النظم منه أو المعارضة فيه فى ميعاد معين ، ولهذا عنت تلك التشريعات باحترام حقوق الدفاع المقدسة وخشيت عليها من مظنة الاستبداد أو المشاكسات على النحو الذى سنراه تفصيلا فيما يلى .

ولقد جاء النظام المتقدم فى تشريعتنا سنة ١٩٤٩ على هدى المبادئ والأسس التى قسدها تلك التشريعات الأجنبية المقارنة - أما تشريع سنة ١٩٥٣ فقد تجسرد منها

واستحدثت مبادئه ليخفف عن القضاء ما اتقّل كاهله ، وأخطر ما في الأمر هو تيسير جهد القضاة عند الحكم ، لأنّ هذا يمس العدالة في الصميم ويهدرها .

اذن ، لم يأت تشريع سنة ١٩٥٣ مهدداً تلك المبادئ الأساسية فحسب وإنما جاء أيضاً مستمحدثاً من الإجراءات المبسطة ما أصبح مدعاة خلق خلافات كنا في غنى عنها . فالتقاضي في كثير من الأحوال ، يكون في حيرة من أمره ، يتخذ الطريق العادي لرفع الدعاوى أم يتبع الطريق الاستثنائي ، ويشقى في المآلتين حكم القضاء ، ويشقى وجهة نظر القاضي لأن الأمر قد لا يمكن القطع فيه برأى واحد ، وقد تكون وجهتي النظر صحيحة لا غبار عليها ولا خطأ يكتنفها ، وقد ينتهي اختيار أحد الطريقتين بجزء خطير لا يتناسب مع قدر المخالفة .

وإذا كان المشرع يمنح أمر القاضي صفة الحكم القيايى ، بعد صدوره ، في حين أن هذا القاضي يقوم بوظيفة ولائية وتتبع أمامه إجراءات استصدار أمر ولائي ، فلماذا لا يوجب عليه - على الأقل - تسبيب أمره - أي حكمه - وهل يتفق مع سلامة النظر أن يعد هذا الأمر الولائي غير المسبب حكماً غيبياً بمجرد صدوره ، ويعد حكماً حضورياً بعدم المعارضة فيه ، ويعد حكماً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه بعدم استئنافه ، فيكون قابلاً للتنفيذ بقوة القانون عملاً بالقواعد العامة ، وهو قد فصل بقضا قطعي ملزم في مطالبة بحق ، وقد صدر في غفلة من المحكوم عليه دون سماع دفاعه ودون تمحيص لأدلة الخصم وتقديرها التقدير اللازم ، وقد لا يكون إعلان الأمر قد وصل المدين بالفعل (١) فترسخ للأبد مديونيته والتزاماته التي فرضها عليه هذا القاضي الولائي بأمر ولائي غير مسبب . وإذا كان هذا الأمر يتصل ببضع جنهات لهان الخطب ، وإنما هو يتصل بالآلاف منها .

وعندما وضع المشرع هذا النظام في سنة ١٩٤٩ كان يقصد به أداء ديون جرى العرف على عدم المنازعة فيها ، فكان المقصود من النظام هو أداءها جبراً عن المدين المتراخي في وفائها لجزءه ، وليس لمنازعتها في ثبوتها . إذن كان المقصود من النظام أصلاً هو خلق وسيلة سهلة للتنفيذ بمقتضى ورقة عرفية تثبت فيها دين صغير تتسافر فيه شروط معينة . ولم يكن من الجائز إصدار الأمر إلا إذا كان للمدين موطن أو سكن بذات البلدة التي بها مقر المحكمة (م ٨٥١ من القانون قبل التعديل) ، وذلك حتى لا يكون التنظيم كثير الكلفة عليه ، وحتى لا يتعرض إعلانه بالأمر الصادر بالوفاء للإحتمالات التي تصادف إعلان الأوراق في القرى (٢) أما النظام في وضعه الحالي فلم يعد وسيلة للتنفيذ فحسب وإنما أصبح وسيلة تقاضي ، ويصدر الأمر القاضي المختص محلياً ولو لم يقع في دائرة اختصاصه موطن المدين ، بل ولو لم يكن للمدين موطن أو سكن بذات البلدة التي بها مقر المحكمة .

كان الأمر ، في النظام القديم ، يظل محتفظاً بصفته الولائية بعد صدوره وبعد إعلانه فلم يثر خلافاً في الرأي بصدد طبيعته وترتفبه مجبلاً والتظلم منه كأي أمر ولائي ، وكان القضاء الثابت به يستقر لعدم التظلم منه في خلال ثمانية أيام من إعلانه ، لأن الحق الثابت فيه لا يتعدى خمسين جنيتها (٣) ، بينما هذا الأمر ، في النظام الجديد ، يصبح

(١) ونحن على بينة من مخاطر الإعلانات القضائية وما تؤدي إليه في كثير من الأحوال . (راجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الصادر سنة ١٩٤٩ بصدد المادة ٨٥١ ، وما يليها) .

(٢) المذكرة التفسيرية لقانون سنة ١٩٤٩ .

(٣) كان هذا النظام في مشروع قانون المرافعات مقصوراً على المدين الذي لا تتجاوز ثلاثين جنيتها وهو النصاب الانتهائي للمسكة الجزئية في المتروك ، وعُد مجلس النواب مقدار المدين الذي يجوز بمقتضاه الميعول على أمر بالأداء وجعله عشرين جنيتها فقط . ووافقت لجنة المرافعات بمجلس الشيوخ على هذا التعديل نظراً لتعديلته

بمثابة حكم غيابي بمجرد صدوره ، ويحصل التظلم منه في صورة طعن بالمارضسة - لا مجرد تظلم - وبعد بمثابة حكم حضوري بعدم الطعن فيه بالمارضسة في ميعادها ، ويستقر ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه بعدم استئنافه أيا كان قدر الحق الثابت فيه ، ويخضع من ناحية النفاذ للمجلد لحكم القواعد العامة بمعنى أن الطالب يطلب شمول الامر بالنفاذ للمجلد تأسيسا على قاعدة قانونية معينة ، والقاضي - وهو يقوم بوظيفة ولائية - يأمر بالنفاذ أو لا يأمر به ، ويأمر بالكفالة أو لا يأمر بها ، بحسب ما يتيحه من ظروف الحال دون سماع دفاع الطرف الآخر ، وعليه أن يرعى من تلقاء نفسه نصوص القانون وما تقتضيه ، وبفاضل بين التفسيرات المختلفة لنصوص النفاذ المجمل يستقيها هو من الفقه والقضاء من تلقاء نفسه ، ولا يستقيها من دفاع المدين وهو بعد ، غير ملزم بتسبيب أمره في النفاذ .

ما زلنا نردد : أن طريق التقاضي الطويل المبدئ خير من طريق قصير ملتوي شائك ، وكان الاوثق ، على الأقل أن يخير التقاضي بين هذا الطريق أو ذاك ، ولا يجبر على سلوك النظام المستحدث ، وهو بعد غير واثق من وجوب سلوكه لاضطراب شروطه وتعدد الاتجاهات في تفسيرها .

ندرس فيما يلي نظام الأوامر بالاداء على وجه التفصيل بعد أن نعرض لهذا النظام في بعض التشريعات المقارنة ، وأهمها التشريع الفرنسي الذي استلهم منه القانون المصري نصوصه سنة ١٩٤٩ ، والتشريع الألماني الذي يبدو أن مشرعنا استوحى منه نصوصه سنة ١٩٥٢ .

٢ - اتجاه التشريعات المقارنة :

استحدثت المشرع الفرنسي لأول مرة نظام أوامر الاداء *injonction de payer* بمقتضى قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ مستوحيا إياه من التشريعات المقارنة ، وجعله مقصورا على الديون التجارية الصغيرة الثابتة بمقتضى عقد - أي الثابتة كتابة - معتدا بأجرات مبسطة يطلق عليها

(١) *procédure de recouvrement simplifié pour les petites créances commerciales*. وكان النظام المتقدم في أول عهده مقصورا على الديون التجارية التي لا تتعدى قيمتها ١٥٠٠ فرنكا (أي حوالي ٢٠ جنيها مصريا في ذلك الحين) ، ثم جعلت قيمتها ٦٠٠٠ فرنكا (أي حوالي ١٢ جنيها بحسب العملة المصرية) بمقتضى قانون ٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، ثم جعلت ٦٠٠٠ فرنكا (أي حوالي ستين جنيها) بمقتضى قانون ٢٤ ماي سنة ١٩٥١ ، وأخيرا جعلت ٢٥٠٠٠ (أي حوالي ٢٥٠ جنيها) بمقتضى قانون ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وأجاز هذا القانون الأخير الرجوع على قابل الورقة التجارية بالطريق المتقدم أيا كانت قيمتها ، أي ولو تعدت المبلغ (٢) .

= النصاب في مجلس التواب إلى عشرين جنيها أيضا . ثم استقر رأى المجلس على جعل النصاب خمسين جنيها وتعدلت بالنسبة المادة ٨٥١ .

(١) ويطلق عليه أيضا *La procédure nonitoire ou injonctionnelle*

انظر رسالة بهذا الاسم (*Baufle*) في سنة ١٩١٢ من جامعة دييون .
وانظر موديل رقم ٥١٩ مكررا وجلسون وتسييه ٤ رقم ١٠١٢ وديوتوار دالوز في المرافعات سنة ١٩٥٦ - الجزء الثاني ص ٥٤٩ رقم ٥٢ .

(٢) انظر *Martin et Regnard, recouvrement simplifié des créances commerciales*.

Rev. trim.dr. comm. 1954, 769

وانظر أيضا دالوز المرجع السابق .

ولا تختص باصدار الأمر في القانون الفرنسي الا المحكمة التجارية التي يقسح في دائرتها موطن المدين ، وحدها دون غيرها (م ٩ من القانون المتقدم) (١) ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال استصدار الامر بالإداء اذا كان من الواجب اعلان المدين خارج فرنسا أو اذا لم يكن له موطن أو سكن بها .

ومن الجائز استصدار أمر في مواجهة عدة مدينين متضامنين ، اذا كانوا مقيمين في دائرة اختصاص محكمة واحدة . واذا كان المبلغ المطلوب يزيد عن النصاب الانتهايي للمحكمة فمن الجائز شمول الامر بالنفاذ المعجل بناء على طلب المدعى - أى الطالب ، ويرفع التظلم *le contredit* من الأمر في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه للمدين ، ويكون بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة . ويشترط أن يكون التظلم مسببا والا كان باطلا . ومع ذلك قضت محكمة تور التجارية في سنة ١٩٥٥ ، بصحة التقرير بالتظلم رغم خلوه من أسباب هذا التظلم (٢) . ويبلغ قلم الكتاب الخصوم بخطاب موصى عليه علم الوصول بالجلسة المحددة لنظر القضية ، وتفصل فيها المحكمة بحكم يقبل الاستئناف اللهم الا اذا صدر في حدود النصاب الانتهايي للمحكمة . وغنى عن البيان أنه لا يجوز رفع معارضة *opposition* في الأمر بدلا من التظلم على الوجه المتقدم (٣) ، فالشرع الفرنسي يستوجب اتخاذ اجراءات معينة لهذا التظلم ولا يجوز أن ترفع معارضة في الأمر بالاجراءات المقررة بالنسبة للأحكام النهائية . كما لا يجوز رفع معارضة في الحكم الصادر بعد التظلم لأنه يعد بمثابة حكم حضوري . وانما يجوز استئنافه اذا تمت قيمة الدعوى النصاب الانتهايي للمحكمة .

ولقد اختلف الراى في فرنسا بصدد قابلية ذات الأمر بالإداء للاستئناف اذا فوت المدين على نفسه ميعاد التظلم منه بالطريق الخاص المتقدم ، فمن قائل ان هذا الاستئناف لا يقبل (اللهم الا اذا صدر الأمر من محكمة غير مختصة) لأن الأمر صفته ولائية بحته ولا يعد حكما قضائيا اذ لا يفصل في خصومة بحقيقة مناهها (٤) . ومن قائل بقبول الاستئناف على اعتبار أن الأمر انما يفصل بقضاء قطعي ملازم في مطالبة بحق ، وهذا القضاء يضر بالمدين مما يستوجب اعمال قاعدة التقاضي على درجتين بصدد تطبيقه للأصل العام في التشريع وبغير حاجة الى نص خاص في هذا الصدد (٥) .

ويوجب القانون الفرنسي على الدائن - اذا لم يتظلم مدينه من الامر في الميعاد المتقدم أن يطلب من رئيس المحكمة التأشير على الامر تمهيدا لوضع الصيغة التنفيذية عليه بمعرفة قلم الكتاب لينتج كل آثار الحكم الحضوري (مادة ٦) واذا لم يحصل التظلم من الامر على النحو المتقدم ولم يحصل التأشير عليه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره فانه يستقط ويعد كأن لم يكن (م ٧) .

وبمقتضى المادة ٦٨٨ من قانون المرافعات الالمانى الصادر في سنة ١٨٩٨ يجوز استصدار أمر ولائى بالإداء *Zahlungsbefehl* اذا كان المطلوب هو مبلغ من النقود ، وبعد

(١) ولو كان الاختصاص المحل في الأصل لمحكمة أخرى أو لحاكم أخرى أو لمحكمة موطن مختار لأحد الخصوم .

(٢) دالوز - المرجع السابق - رقم ٦٦ .

(٣) المرجع السابق رقم ٧٧ .

(٤) السين في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ جازيت بأنيه ٥٤ - ١ - ٢٣٠ و ١٤ أبريل سنة ١٩٥٤ - جازيت بأنيه ٥٨ - ١٧ - ٢٨٨ ويوفى ٨ يولييه سنة ١٩٥٤ وديجون ٢ يولييه سنة ١٩٥٤ - جازيت بأنيه سنة ١٩٥٥ - ٢٨ وجربنوبل ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ دالوز سنة ١٩٥٥ - ٣٣٩ .

(٥) استئناف باريس ٢ ديسمبر ١٩٥٤ جازيت بأنيه ١٩٥٥ - ١ - ٣٦ واكس ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ جازيت بأنيه ١٩٥٥ - ١ - ٢٠٩ - ووبرتوار دالوز للمرافعات الجزء الثاني سنة ١٩٥٦ ص ٥٥٠ رقم ٦٧ .

انقضاء ميعاد التظلم منه دون اتخاذ قلم الكتاب الصيغة التنفيذية على الامر وبعد بمثابة حكم موضوعي غيبي ، ويكون قابلاً للنفاد المعلن ، كما يكون قابلاً للطعن فيه بالمعارضة كأي حكم غيبي .

ويتجه الى ما نحا اليه القانون الألماني كل من تشريع النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبعض مقاطعات سويسرا .

وتتجه بعض التشريعات الاخرى الى اجازة استصدار أمر بالتنفيذ un ordre d'exécution إذا كان بيد الدائن ورقة عرفية مصدق على توقيع المدين فيها ويتجه بعضها الى اجازة استصداره ولو كان بيد الدائن مجرد ورقة عرفية موقعة من مدينه ، ويشترط في الحالتين أن تقطع الورقة بثبوت الدين وتقطع بثبوت كل ما يدعيه الدائن بصدده من ناحية مقداره واستحقاقه فوراً وخلوه من النزاع . ويكون للمدين المعارضة في الامر بالتنفيذ خلال ميعاد معين وهذه المعارضة لا توقف سريان الآثار المترتبة على صدوره ، خاصة من ناحية التنفيذ .

ويقرر التشريع الإيطالي الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٢ قاعدة أساسية مقتضاها جواز استصدار أمر بالأداء إذا كان دين الدائن تجارياً وثابتاً كتابياً ، وبمجرد معارضة المدين في الامر يُسقط عنه كل آثاره . أما اذا فُوت المدين ميعاد المعارضة فيه جاز تنفيذه والحصول على حق اختصاص بمقتضاه . وإلى جانب القاعدة الأساسية المتقدمة ينص القانون التجاري الإيطالي على جواز التنفيذ بمقتضى كميالية أو سند اذني بشروط وأوضاع خاصة (١) .

٣ - التفرقة بين الامر الولائي والحكم القضائي :

- ١ - لا يصدر القاضي أمراً على عريضة الا في الأحوال التي وردت في التشريع على سبيل الحصر ، وهي أحوال استثنائية خاصة (٢) ، بينما يجوز صدور الحكم القضائي في أية خصوصية يثيرها الخصوم أيما كان موضوعها .
- ٢ - المبادئ الأساسية في قانون المرافعات تنظم الوظيفة القضائية للمحاكم ، ولا يعمل بها فيما تباشره المحاكم من أعمال ولائية ، فمبدأ علانية الجلسات واتخاذ الاجراءات في مواجهة الخصم وحرية الدفاع ومبدأ جواز الحكم من تلقاء نفس المحكمة بما ترى اتخاذه من الاجراءات لاثبات الدعوى .

(١) أنظر في كل هذا جلاسون وتسييه ٤ رقم ١٠١٢ من ٣٧ وما يليها .

(٢) ومع ذلك قضت محكمة القضاء الإداري في ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ (المظامة ٣٥ من ١٩٦٦) بأنه ينبغي من نص المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون المرافعات أن القانون لم يضع قيداً يجحد به المسائل التي يطلب الخصم فيها استصدار أمر من قاضي الأمور الوقفية بل ترك ذلك للخصم يطلب ما يشاء من الطلبات وينظر القاضي في طلبه بحيث يجب ما يجب فيها ويرفض ما يرفضه وما دام الامر مطلقاً على هذا النحو فلا منقح في القول بأنه ليس من مكنة قاضي الأمور الوقفية أن يبين حارساً على الأشياء المحجوزة بناء على طلب الخصم لأن في ذلك إضراراً لثبوت القيود لم يورده قانون المرافعات في الباب الحادي عشر من الكتاب الأول الخاص بالأمور التي تصدر على عريضة أحد الخصوم ، ولا حجة في الاستناد في هذا الصدد الى المادة ٥١١ التي تنص على أن يمين الحظر حارساً على الأشياء المحجوزة ولا حجة في ذلك لأن حكم المادة وردت في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني . والكتاب الثاني هذا ينظم أحكام التنفيذ والباب الثاني منه ينظم أحكام المحجوز والنصب الأول منه ينظم أحكام التنفيذ بحيث ينتقل لدى المدين وبنيه . فالحظر وهو يعمل في ظل المادة ٤١١ مرافعات إنما يصون سبيل توقيع حجز بناء على طلب دائن يحمل سنداً تنفيذياً ، فرأى المشرع أن يبعد الى المحضر في هذه الصورة بأن يمين الحارس ولا يمكن التحمل بتلك المادة لسلب قاضي الأمور الوقفية اختصاصه بتعيين حارس على

٣ - القاضي عن مباشرته لعمل ولائي يأمر ، وعندما يباشر عملاً قضائياً يحكم . وفي الحالة الأولى يأمر بإصدار الأمر وفق ما طلبه الخصم أو يرفضه ، بينما القاضي في الحالة الثانية يحكم بمطلوب الخصم أو يرفضه أو يحكم بما يوجبه عليه القانون كالحكم بعدم اختصاصه أو بعدم قبول الدعوى أو بإعلان صحيتها أو بسقوط الحق بالتقادم أو باعتبار المحسومة كأن لم تكن .

وليس معنى ما تقدم أن القاضي عندما يصدر أمراً على عريضة لا يرفع القانون ولا يحترمه وإنما هو ملزم بالتحقق من تلقاء نفسه ، من توافر كل الشكل الذي يتطلبه القانون عند إصدار الأمر ومن توافر كل الشروط الموضوعية الواجبة لإصداره ، وهو ملزم أيضاً بأن يتحقق ، من تلقاء نفسه ، من اختصاص المحكمة التي يتبعها بإصدار الأمر سواء تعلق الاختصاص بالنظام العام أم لم يتعلق به .

وإذاً قاضي الأمور الوقفية يطبق القانون ويحترم نصوصه من تلقاء نفسه أي ولو لم تتصل القاعدة الواجبة الاحترام بالنظام العام - وإنما هو في جميع الأحوال لا يحكم في الموضوع أو في الشكل وإنما هو يقتصر على إصدار الأمر أو رفضه بمعنى أنه إذا إدرك عدم اختصاص المحكمة التي يتبعها بإصدار الأمر فإنه يأمر بالرفض ، كذلك إذا لم يحترم الطالب ما اشترطه القانون لإصدار الأمر من الناحية الموضوعية أو الشكلية .

٤ - لا يجوز حجية الشيء المحكوم به إلا الأحكام الصادرة في حدود وظيفة المحكمة القضائية ، أما الأعمال الولائية فلا تحوز هذه الحجية . وبعد الحكم الصادر في التظلم من الأمر الولائي حكماً وقتياً يجوز حجية مؤقتة .

٥ - يسقط الحق المحكوم به بمضي خمس عشرة سنة (مع استثناء الأحكام الفياضية) أما الأوامر على المراثض فإنها تسقط إذا لم تقدم للتنفيذ في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها عملاً بالمادة ٣٧٦ .

٦ - يجب تسبيب الحكم تسبيباً كافياً وإلا كان باطلاً ، أما الأمر الصادر على

» الإشياء التي يأمر بتوقيع حجز تحفظي عليها ، ومن ثم فيكون هذا الوجه مدحوشاً .

ويبدو أن الحكم للتقدم قد تأثر بما عليه الحال في فرنسا حيث لم يصدر المشرع فيها الأعمال الولائية المحاكم إليها القانون المصري نص صراحة في صدر الباب المتعلق بالأوامر التي تصدر على عرائض نص على أن هذه الأوامر لا تصدر إلا في الأحوال التي يكون فيها للمصمم وجه في استصدارها (م ٣٦٩) وبهذا شاء المشرع المصري أن يصمم خلافاً خطأ يقوم في القانون الفرنسي للترقية بين السبل القضائي والتصرف الولائي (كتاب المرافعات رقم ٤٧٨) ، فقد حدد في قانون المرافعات وفي غيره من القوانين الحالات التي يجوز فيها للمصمم الالتجاء إلى القضاء لاستصدار أمر ولائي في غفلة من نفسه وإذا بعد استصدار أمر ما في غفلة من خصم - يده - إجراء له خطوته يكون من الطبيعي حصر الحالات التي يجوز فيها الالتجاء إلى هذه الوسيلة ، حتى لا تعد سلباً يضره الخصم كلما عثر على ذلك ، وحتى لا يكون الضابط في تحديد هذه الحالات في يد القضاء وخاضعاً لمطلق تقديره ، فينتسب الرأي يصدره كما هو الحال في فرنسا - (راجع في تأييد هذا الرأي المرحوم الدكتور محمد حامد فهمي رقم ٢٢ وقانون كتاب الاستاذ محمد المشاوي والدكتور عبد الوهاب المشاوي - الجزء الأول - رقم ١٦١ ص ٢٢٩)

كل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الذي يبيّن حارساً على المتولات المجوزة في المجوز التفظلية هو أيضاً المحضر ، فللمادة ٦٠٥ - (في الفصل المتعلق بالمحجز التفظلي على المنقول) نص على أنه ينبغي في المحجز التفظلي التواعد والإجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب عما ما تعلق منها بتحديد يوم البيع (كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٣٦٧) .

عريضة فلا يلزم تسبيبه الا اذا خالف أمرا سبق صدوره ، والا كان باطلا
(م ٣٧١) .

٧ - يجوز الطعن في الأحكام بطرق الطعن المعروفة ، أما الأوامر على المرائض فلا يجوز الطعن فيها بهذه الطرق ، وانما يتظلم منها بالطرق التي رسمها القانون لذلك .

٨ - لا تكون الأحكام واجبة النفاذ الا اذا أصبحت غير قابلة للطعن فيها بطرق الطعن العادية أو اذا صدرت مشمولة بالنفاذ الممجل . أما الأوامر على المرائض فهي واجبة النفاذ معجلا بقوة القانون (م ٤٦٦ / ١) ، والحكم الصادر في التظلم منها يعد وقتيا قابلا للنفاذ المعجل بقوة القانون (م ٤٦٦ / ١) .

٩ - التقدم بأمر على عريضة الى قاضي الأمور الوقتية لا يقطع مدة التقادم السارية لمصلحة المدعى لأنه لا يمد مطالبة قضائية في حكم المادة ٣٨٢ من القانون المدني ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك ويجعل التقدم يطلب على عريضة هو وسيلة المطالبة به قضائيا ، كما هو الحال بالنسبة الى الأمر الصادر بالأداء عملا بالمادة ٨٥١ وما يليها . أما اعلان صحيفة افتتاح الدعوى فانه يقطع مدة التقادم ولو رفعت الى محكمة غير مختصة (م ٣٨٢ من القانون المدني) .

٤ - وفاة الديون الثابتة بالكتابة في قانون سنة ١٩٤٩ ومقارنته بالنظام الجديد :
كان قانون المرافعات الصادر في سنة ١٩٤٩ ينص على نظام خاص لاستيفاء الديون الصغيرة الثابتة بالكتابة اجاز بمقتضاه الدائن أن يستصدر من قاضي محكمة السواد الجزئية أمرا بأداء دينه . وقد وضع القانون شروطا للعمل بهذا النظام منها ألا تتجاوز قيمة الدين خمسين جنيتها ، وهو النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي وأن يكون الدين ثابتا بالكتابة حال الأداء معين المقدار وأن يكون الدائن قد كلف مدينه الوفاء وأن يكون للمدين موطن أو سكن بالبلدة ذاتها التي بها مقر المحكمة الجزئية .

وقد قصد المشرع بهذه الشروط والقيود أن يقصر هذا النظام على الديون الصغيرة التي يغلب عقدها في الحضر والمدن دون الريف (ويكون الدائن فيها بقالا أو خبازا أو تزييا أو مؤجرا) ، والتي غالبا ما أثبتت العمل قبل صدور قانون المرافعات الجديد أن قضاياها كانت تنتهي بصور أحكام غيابية تنذر الممارسة فيها ، أو يتعمد المدينون فيها التخلف كسبيا للوقت ، فرأى الشارع النص على جواز استصدار أمر الاداء المشار اليه بدل عرض النزاع على المحكمة ابتداء وتمطيل نظر القضايا الأخرى (٢) .

ورأى المشرع - كما قالت المذكرة التفسيرية للقانون الصادر في سنة ١٩٥٣ - أن هذا النظام لم يأت بالثمرة التي كانت مرجوة منه . ويرجع ذلك من ناحية الى أن الرخصة التي أعطيت للدائن جوازية ، ومن ناحية أخرى لأن القيود التي وضعا المشرع جعلت هذا النظام مقصورا على المدن والبنادر والمراكز اذ اشترط أن يكون للمدين موطن أو سكن في البلدة ذاتها التي بها مقر المحكمة الجزئية حتى لا يكون التظلم من الامر كثير الكلفة عليه ، وحتى لا يتعرض اعلان المدين بالامر للاحتتمالات التي تصادف اعلان الاوراق في القرى .

(١) راجع الفقرة رقم ٣٦ من كتاب التنفيذ .

(٢) المذكرة التفسيرية للقانون .

ثالثا : كان النظام القديم لا يتبع إذا لم يكن للمدين موطن أو سكن بالبلدة التي بها مقر المحكمة ، أما في النظام الجديد فهو يتبع في جميع الاحوال .

رابعا : كان المختص بإصدار الامر في القانون القديم هو قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الجزئية التابع لها موطن المدين ، فأصبح الاختصاص في القانون الجديد لقاضي محكمة المواد الجزئية أو رئيس الدائرة في المحكمة الابتدائية (لا قاضي الامور الوقتية بها) ، ولم يعد الاختصاص مقصورا على محكمة موطن المدين .

خامسا : كان النظام القديم مقصورا على الديون التي لا تزيد قيمتها على خمسين جنيتها فأصبح في القانون الجديد واجبا أي كانت قيمة الدين .

سادسا : كان الامر يظل محتفظا بصفته الولائية بعد صدوره فأصبح بمجرد صدوره يعد حكما غيابيا ، وكان ميعاد التظلم من الامر ثمانية أيام فأصبح ميعاد المعارضة في الحكم خمسة عشر يوما ، وكانت وسيلة الطعن على الامر بالتظلم منه فأصبحت بالطعن فيه بالمعارضة كما هو الحال بالنسبة للاحكام الغيابية .

سابعا : نص القانون القديم على اعتبار الامر كأن لم يكن إذا لم يعلن في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره فأصبح هذا الميعاد ستة أشهر .

ثامنا : نص القانون القديم على أن عدم التظلم من الامر في الميعاد يجعله بمثابة حكم انتهائي وفي القانون الجديد عدم المعارضة فيه تجعله بمثابة حكم حضوري قابل للاستئناف بحكم القواعد العامة .

تاسعا : كان الامر ، في القانون القديم كأي أمر ولائي واجب النفاذ المعجل بقسوة القانون فأصبح في القانون الجديد خاضعا لحكم القواعد العامة في النفاذ المعجل بحسب الاحوال التي بينها القانون (م ٨٥٧ مدني) .

عاشرا : كان القانون القديم يشترط قبل استصدار الامر أن يكف الدائن مدينه الوفاء ويكون هذا التكليف بإعلان على يد محضر عملا بالقواعد العامة أما القانون الجديد فقد أجاز إجراء هذا التكليف بمقتضى خطاب موصى عليه مع علم الوصول ، مع منح المدين ميعاد ثلاثة أيام قبل استصدار الامر .

وتقول المذكرة التفسيرية في تبرير هذا التعديل : « ... روي أن ينص على أن يكون التكليف بالوفاء المنصوص عليه في المادة ٨٥٢ كافيا بإرسال كتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويستند هذا التعديل إلى الرغبة في القصد من الاجراءات القضائية والحد من نفقاتها » .

ويقينا أن المشرع لم يحالفه التوفيق في هذا الصدد ، فقد ضن على المدين حتى بمجرد تكليف بالوفاء كان يجب أن يتم على يد محضر لضمان وصوله اليه ، ولم يجد المشرع من الاجراءات القضائية التي تتطلب الالقاء الا هذا الاجراء الخطير الذي ينذر المدين قبل فوات الوقت ... ، وهل نفقات هذا الاعلان باهظة بحيث يتطلب الامر توفيرها .

ونتيجة لما تقدم يقوم الدائن المشاكس بتوجيه خطاب ، على بياض ، دون أن يكتب فيه حرفا ، ثم يبرز عند استصدار الامر علم وصول هذا الخطاب فيحقق مقصود المشرع من الناحية الشكلية للبحث (١) .

وفيما يلي شرح للنظام الجديد : -

٥ - شروط طلب الأمر بدفع الدين :

الشروط الموضوعية :

تنص المادة ٨٥١ (المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣) على أنه • استثناءه من القواعد العامة في رفع الدعاوى تتبع الاحكام الواردة في المواد التالية عند المطالبة بدين ، من النقود اذا كان ثابتا بالكتابة وحال الاداء ومعين المقدار •

فيشترط اذن لتقديم الطلب :

أولاً : أن يكون المطلوب مبلغاً من النقود ، أي كان قدر هذا المبلغ ، وإذا كان التزام المدين شيئاً آخر غير دفع مبلغ من النقود فلا يجوز الالتجاء الى هذا الطريق لأن الالتزام بغير دفع مبلغ من النقود يثير تنفيذه منازعات بين المحصوم ويكون من اللازم أن يفصل فيها بعد سماع طرفي الخصومة •

وإذا تعددت التزامات المدين في عقد واحد أو أكثر وحل ميعاد الوفاء بهما فيتعين الالتجاء الى الطريق المستحدث اذا كانت كلها يدفع مبلغ من النقود •

أما اذا كان بعض الالتزامات يدفع مبلغ من النقود والبعض الآخر بشئ آخر غير هذا ، فلا يصح الالتجاء الى الطريق المستحدث بالنسبة للالتزامات الاولى والالتجاء الى الاجراءات المعتادة في رفع الدعوى بالنسبة الى الاخرى لأن هذا يؤدي الى تعقيد الاجراءات وتعدد القضايا وتشتيتها كما يضر بحسن سير العدالة ، وقد ينتهي الامر بضم القضايا التي رفعت باجراءات مختلفة وأمام هيئات متعددة الى محكمة واحدة هي التي كان يلزم رفع الدعوى برمتها اليها في أول الامر • ولأن المقصود من الطريق المستحدث هو توفير الجهد والاجراءات وتقادي تعدد القضايا وكثرتها بافتراض أن مجرد اصدار أمر بوفاء الدين قد يكفي لحمل المدين على الوفاء بالتزامه وبذا يتفادى المشرع رفع دعوى في هذا الشأن (١) •

فرفع بعض الطلبات بالطريق المستحدث ورفع البعض الآخر بالاجراءات المعتادة لا يحقق غرض المشرع في القانون الجديد ، فضلاً عن أنه يؤدي الى تعقيد الاجراءات أكثر مما كانت عليه قبل صدوره • وبناء عليه ففي هذه الاحوال يتعين الالتجاء الى القضاء بالطرق المعتادة في رفع الدعاوى بالنسبة الى كل ما يطلبه المدعي •

وإذا نص في عقد على أن المدين مخير بين دفع مبلغ من النقود أو القيام بتنفيذ التزام آخر ، غير هذا فلا يجوز الالتجاء الى الطريق المستحدث لطلب تنفيذ العقد ويتعين رفع الدعوى بالاجراءات المعتادة لأن التزام المدين في هذه الحالة لا يعد مجرد دفع مبلغ من النقود •

وإذا تعدد المدينون في العقد فمن الواجب اتخاذ الاجراءات الجديدة في مواجهتهم اذا كانت التزاماتهم يدفع مبلغ من النقود ، والا لزم اتخاذ الاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى لأن الطريق المستحدث طريق استثنائي لا يجوز الالتجاء اليه الا في خصوص الحالة التي نص عليها المشرع •

ولا يقوتنا التنويه بأنه من الجائز الادلاء بطلب عارض للمطالبة بدين ثابت بالكتابة سواء أكان هذا الطلب مقمداً من جانب المدعي أو المدعى عليه أو من الغير طالما أن هذا الطلب يرتبط بالدعوى الاصلية مما يستوجب جمعهما أمام محكمة واحدة للفصل فيهما معاً •

(١) ويزيد هذا ما لوحظ في الصل من أن مثل هذه الدعاوى تنتهي غالباً بحكم غيابي •

ويطلب بالطلب المعارض اما مشافهة في الجلسة وفي مواجهة الخصم أو بصحيفة تعلن اليه طبقا للقواعد العامة .

واذ يعتبر ادلاء المدعى عليه بالطلب المعارض (طلب الدين) في كثير من الصور دفاعا أساسيا في الدعوى الأصلية مما قد يستوجب حصول المقاصة اذا توافرت شروطها فلا يتصور بأي حال من الأحوال عدم قبوله والزام الخصم بولوج الطريق المستحدث عند المطالبة بدينه .

ثانيا : أن يكون الدين ثابتا بالكتابة حتى يعد محقق الوجود . واذا كان الدين غير ثابت بالكتابة فلا يجوز الالتجاء الى هذا الطريق الاستثنائي لأن الامر فيه يقتضي اجراء تحقيق يعد تكليف أطراف الخصومة المحضورة أمام القضاء فيستلزم الامر اذن رفع دعوى بالاجراءات المعتادة اذا كان الدين غير ثابت بالكتابة .

ويعد الدين ثابتا بالكتابة اذا وجت ورقة مكتوبة بخط المدين أو بخط غيره (ولو كان الدائن) بشرط أن يكون عليها توقيع المدين أو ختمه أو بصمة اصبعه فاذا وجت كتابة صادرة من المدين بغير توقيعه فلا يعتمد بها في هذا الصدد .

واضح أن شرط الثبوت بالكتابة يتعين أن ينصب حول قدر الدين واستحقاقه في الحال من جانب المدين ، واذا كانت الكتابة توضح مقدار الدين ولكنها لا تدل على استحقاقه في الحال ، أو لا تدل على استحقاقه من جانب الشخص الذي اتخذت الاجراءات في مواجهته ، فإن شروط المادة ٨٥١ تكون غير متوافرة كذلك الحال اذا ثبت في الكتابة حلول الدين ، ولم يثبت مقداره بمقتضاها .

وبناء عليه اذا ثبتت مسئولية مؤمن عليه في حادثة بمقتضى حكم صدر عليه دون اختصاص شركة التأمين في الخصومة التي انتهت بصدوره ، فلا يجوز استصدار أمر اداء في مواجهتها بمقتضى هذا الحكم وبمقتضى عقد التأمين المبرم بينها وبين المؤمن عليه ، ذلك لأن الدين المتقدم وإن كان معين المقدار وثابتا بالكتابة إلا أن الكتابة لا تقطع في استحقاق الدين من جانب شركة التأمين التي لم تختصم في القضية التي انتهت بصدور الحكم على المؤمن عليه . وهو ملزم بمقتضى عقد التأمين بوجوب ادخالها في القضية .

واذا ثبت في كتابة التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين فيجب حتى تصلح هذه الكتابة لاستصدار أمر اداء في مواجهة أحدهما أن تقطع الكتابة في تحديد قدر الدين واستحقاقه في الحال من جانبه ، ولا يتحقق الشرط الاخير إلا اذا قدم الطالب ما يثبت قيامه بأداء مقابل التزام خصمه - على ما هو ثابت بالنسبة للشرط الثالث .

وغنى عن البيان أنه يتعين أن تقطع الكتابة بخلو الدين من النزاع . وقد رأينا أن التشريعات المقارنة تستوجب توافر الشروط المتقدمة على النحو المتقدم .

واذا أجاب المدين على دوائه منازعا في صحة الدين أو بثبوته أو استحقاقه أو قدره ، امتنع استصدار أمر بالإداء ، ووجب على الدائن رفع دعوى بالاجراءات المعتادة يبرر فيها رد مدینه ليمنع الحكم بعدم قبولها باعتبارها مرفوعة عن دين ثابت بالكتابة . ومن ناحية أخرى ، استصدار أمر بالإداء مع اخفاء هذا الرد يقطع بثبوت سوء نية الدائن ، ويكون مسئولو بالتأميؤى لاختياره وسيلة يعلم أنها غير المقررة في التشريع للمطالبة بحقه .

ثالثا : أن يكون الدين حال الاداء معين المقدار .

وعلى ذلك اذا كان الدين معلقا على شرط أو أجل ، أو كان غير معين معين المقدار أو كان محل نزاع بين الخصوم فلا يجوز الالتجاء الى الطريق الاستثنائي .
ويبقى الامر بالنسبة للاوراق المثبتة لالتزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين كما

هو الحال بالنسبة لعقود البيع والمقاوله مثلا . ففي عقد المقاوله يتعهد المقاول باتمام عمل اتفق عليه في خلال اجل معين ، وقد يتعهد رب العمل بأن يدفع له اجره في ميعاد معين بعد اتمام العمل . وفي عقد بيع منقولات معينة يلتزم المشتري بدفع الثمن في خلال ميعاد قد ينص عليه في العقد . وقد لا يتمكن القاضي المختص باصدار الامر من التحقق من أن الدين خالي من النزاع . ونرى أنه لا يجوز الاتجاه الى هذا الطريق الاستثنائي في العقود الملزمة للجانبين الا اذا ثبت من واقع ذات العقد أو من واقع ورقة مرفقة به ومقمنة معه أن الطالب قد قام بوفاء ما هو مقابل لالتزام خصمه بدفع النقود بحيث اذا لم يتحقق القاضي من هذا امتنع عليه اصدار الامر . ونعتقد أن هذا هو ما قصده المشرع ، فالغرض من النظام المستحدث - كما قدمنا - هو تفادي رفع دعوى وتفادي نظرها ، وهذا الغرض لا يتحقق الا اذا انتفت شبهة النزاع الحقيقي بين الخصوم، ولا يتصور انتفاء شبهة النزاع الحقيقي عند تقديم عقد ملزم لطرفيه يتمتع أحدهما عن دفع النقود التي تعهد بها طالما أنه لم يثبت في العقد أو في ورقة أخرى أن الدائن قد قام هو الآخر بكل ما هو ملزم به . وانما يتحقق ما افترضه المشرع في الورقة التي يثبت فيها الدين الزامه بدفع نقود مقابل ماتسلمه من البقال أو الحجاز أو مقابل ما اداه له التريز .

وأما بالنسبة لعقود الإيجار فقد ورد في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الصادر سنة ١٩٤٩ إشارة تفيد أن المؤجر يمكنه الانتفاع بالطريق المستحدث . وبالتالي يجوز له أن يستصدر أمر اداء عند المطالبة بالاجرة سواء تعلق العقد بعقار أم منقول .

واذا كان صاحب الحق دائئا بورقة تجارية وأراد الرجوع على غير الساحب أو المحرر لها أو قابليها وجب عليه اتباع أحكام قانون التجارة (م ٨٥١) (١) .

(١) يقول الدكتور محسن شفيق في كتابه « الأوراق التجارية » (الطبعة الاولى ١٩٥٤ ص ٤٤٨ وما بعدها) : ان الاستعانة عن طريق اقامة الدعوى بطريق استصدار أمر اداء لا تقع الا فيما يتعلق بالرجوع على المدين الأصلي في الورقة التجارية ، وهو المحرر في السند للأمر ، والمسحوب عليه القابل أو الساحب في حالة عدم التبول في الكبيالة . فذا كان المراد الرجوع على غير المدين الأصلي كالرجوع على المظهرين وشبانهم الاحتياطيين (والقابل بالوسطة والكفيل الذي يقدم عوضا عن التبول في الكبيالة) فقد أوجبت المادة ٢/٨٥١ على حامل « اتباع أحكام قانون التجارة » وهي عبارة غير واضحة ولم تلق عليها المذكرة الإيضاحية للجانين قيسا من النور يزيل غموضها . ونعتقد أن المقصود الإشارة الى المادة ١٦٢ والمواد ١٦٥ وما بعدها من قانون التجارة التي تستلزم عمل البروتست واعلانه وإعلان ورقة التكليف بالظهور في ميعاد معين . بمعنى أن الرجوع على المتزعين في الورقة - غير المدين الأصلي - لا يقع بطريق استصدار أمر اداء ، وانما بالطريق العادي أي بطريق اقامة الدعوى والحصول على حكم وتنفيذ بمقتضاه ، مع مراعاة الشروط والقيود التي وضعها قانون التجارة فيما يتعلق بميعاد عمل البروتست واعلانه وإعلان ورقة التكليف بالظهور . ونستخلص من هذا التفرقة من المذكرة الإيضاحية التي تقول « على أنه اذا كان صاحب الحق دائئا بورقة تجارية وأراد الرجوع على غير الساحب أو المحرر لها أو قابليها وجب عليه اتباع أحكام قانون التجارة » أما اذا أراد الرجوع على هؤلاء فقط دون غيرهم تبين عليه اتباع ما نص عليه في الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات (أي اجراءات استصدار أمر اداء) .

ولعل المشرع لاحظ في هذه التفرقة أن الرجوع على المدين الأصلي في الورقة - على عكس الرجوع على الضامن فيها - غير مشروط باجراءات ومواعيد معينة ، ولذا لا تثار بشأنه دواع تتعلق بعدم قبول الدعوى وتجب ثبوت الدين أمرًا مشكوك فيه . وبينهم كذلك - من عبارة المذكرة التفسيرية السالف ذكرها - أن التنفيذ بطريق أمر اداء لا يكون جائزا الا اذا أراد الحامل الرجوع على المدين الأصلي وحده . فاذا أراد الجميع يبينه وبين الضامنين في رجوع واحد استنادا الى التضامن بينهم ، وجب اتباع طريق اقامة الدعوى والحصول على حكم يصدر في مواجعتهم جميعا ، وذلك لأن القانون التجاري ينص على أن حامل الورقة التجارية اذا اخضع بعض المدينين على انفرد سقط حقه في الرجوع على المدينين لللاحق (يراجع أيضا مؤلف الدكتور أمين بدر في الأوراق التجارية الطبعة الثانية رقم ٥١٨) .

ويرى الدكتور محسن شفيق أنه لما كان الضامن الاحتياطي للمدين الأصلي يتبر في مركز حله المدين ولا يشترط للرجوع عليه عمل البروتست أو اعلانه اليه أو اقامة الدعوى عليه خلال مواعيد معينة فانما الرجوع عليه وحده أو بالإضافة الى المدين الأصلي يجب أن يقع بطريق استصدار أمر لا بطريق القلة دعوى

٦ - هل يلزم الدائن باتخاذ هذا الطريق الاستثنائي ؟

لم يكن هذا الطريق اجباريا عند صدور قانون المرافعات سنة ١٩٤٩ ، وانما عند صدور القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ رأى المشرع أن يجعل سلوكه اجباريا فنص في المادة ٨٥١ على أنه « استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى تتبع الاحكام الواردة في المواد التالية ... الخ » . وأورد في المذكرة التفسيرية عبارة مقتضاها أنه قد جعل استصدار أوامر الدفع (١) في القانون وجوبيا حتى يؤدي ثمرته . ومؤدى هذا أن تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى التي ترفع بطلب دين تتوافر فيه شروط استصدار الامر بالاداء .

وقد انتقد هذا الاتجاه بحق وقيل ان الدائن هو الذى يتحمل مسؤولية سلوكه أى الطرفين دون الآخر ، وهو الذى يقدر ما اذا كان دينه تتوافر فيه الشروط التى يتطلبها القانون لسلوك الطريق المستحدث أم أن هذه الشروط لا تتوافر فيه . ثم اذا قدر ان دينه غير معين المقدار أو أنه تحتل منازعة المدين فى حله أو فى ثبوته أو فى مقداره ، فكيف نحول بينه وبين مواجهة مدينه لفض النزاع حول توافر هذه الشروط ، خاصة وأن القاضي الذى يطلب منه استصدار الامر بالاداء قد لا يجيب الطالب الى طلبه . فإذا كان من المحتمل أن يحول الطلب الى المحكمة لنظره فى صورة دعوى تتبع بصيغتها الاجراءات العادية فلماذا لا يؤذن للدائن أن يتخذ هذا الموقف من أول الامر ، فيقتصد الوقت والاجراءات وقيل أيضا ان الدائن قد يرى من مصلحته أن يرفع الدعوى بطلب دينه لأن نفقات رفع الدعوى تدفع على مرحلتين جزء منها عند اعلان صحيفة والباقى عند قيدها ، أما مصاريف تقديم الطلب فإن القانون أوجب دفعا جميعا عند طلب استصدار الامر (م ٨٥٧) وقد يقضى وصول الاعلان بصحيفة الدعوى الى المدين عن السير فيها ودفع باقى رسومها اذ يسمى المدين حسن النية الى الوفاء بدينه اذا رأى دأته جادا فى مطالبته وشرع فى رفع الدعوى أمام القضاء فعلا (٢) .

ومن ناحية أخرى ، الدائن لا يلجأ الى المطالبة القضائية الا بعد اتصال ودى يؤكده له معارضة مدينه فى الوفاء لاعتبارات تتصل بقدرة الدين أو ثبوته أو المنازعة فى أساسه ، هذا ولو كان ثابتا بكتابة ، فكيف يلزم باستصدار أمر بالاداء فى هذه الحالة .

ونحن نرى أن المحكمة لا تملك الحكم بعدم القبول من تلقاء نفسها لأن رفع الدعوى بطلب الدين يعد من جانب الدائن تسليما باحتمال منازعة مدينه فتنتفى الشروط التى يتطلبها القانون لولوج الطريق الاستثنائي ، هذا فضلا عن أن المشرع قصد بهذا الطريق تفادى رفع الدعاوى التى تنتهى غالبا بصحور أحكام غيائية تنذر المعارضة فيها حتى

(١) حكم بأن إصدار أوامر الدفع ليس من قبيل السلطة الولائية للمحاكم بل هو أمر مباشر فى صحود وظيفتها القضائية ، وإن كان يصدر على عريضة بذات الاجراءات التى تصدر بها الأوامر على المرافض . الا انه يختلف عنها اختلافا جوهريا اذ هو يصل بفضاء قطعى ملزم فى مطالبته بحق ، وحتى كان الامر كذلك فإن نظريات الرافضات والمبادئ العامة فيعمل بها فى هذا الصدد لأنها تنظم الوظيفة القضائية للمحاكم باعتبار أنها وظيفتها الاساسية . (المقتضى الانتخابية ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ المجلد ٢٤ ص ٥٠١) .

وتقول فى التصديق على هذا الحكم أن القاضي الذى يصدر الأمر يباشر سلطة ولاية ولا يباشر سلطة قضائية ، لأن الامر يصدر فى غفلة من المدين ولا يصدر فى حراجه فى خصوصية تمنح اليه صحتها على بالقواعد العامة ، ولأن هذا الامر يعتبر بقوة القانون حكما غيائيا بمجرد صحوره ، وهو لهذا الاعتبار وسه يند فاصلا بفضاء قطعى ملزم فى مطالبته بحق . وسوف نرى فى الفقرة العاشرة الاثار القانونية المترتبة على وبوجه النظر الأخيرة .

(٢) دارج كل هذا فى مؤلف الدكتور الشرفاوى « التمديلات التشريعية فى قانون المرافعات » ص ٢٠ .

لا يتمثل نظر القضايا الأخرى (١) وهذا الاعتبار يتعلق بالنظام العام كما يفهم من المذكرة التفسيرية للقانون - أما إذا رفعت دعوى من هذه الدعاوى يكون ما أراد المشرع تفاديه قد وقع بالفعل فينتفى الاعتبار المتعلق بالنظام العام ، ويكون الحكم بعدم قبول الدعوى من قبيل المبالغة في التمسك بالتشكليات ، ويؤدى إلى ضياع الوقت والجهد إذ تلزم المحكمة ببحت كافة الشروط التي يتعين توافرها للحكم بعدم قبول الدعوى - وهي بعينها شروط استصدار الأمر بالإداء (٢) .

مما تقدم يتضح أن المشرع لم يحالفه التوفيق عندما جعل هذا الطريق الاستثنائي إجبارياً .

٧ - الحكم بعدم قبول الدعوى بطلب دين تتوافر فيه شروط استصدار الأمر بالإداء :

إذا رفعت دعوى بطلب دين تتوافر فيه شروط استصدار الأمر بالإداء فإن المحكمة تحكم بعدم قبولها (٣) ، ولا تحكم بعدم اختصاصها ، وذلك لأن المشرع لم يسلبها الاختصاص بنظرها وإنما منعه من سماعها أن لم يرفع الطلب أولاً بالأجراءات المستحدثة إلى القاضي الذي عينه القانون . وعلى ذلك لا تجوز إحالة الدعوى إلى هذا القاضي عملاً بالمادة ١٣٥ من قانون المرافعات (التي تجيز إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص) ، لأن المحكمة تحكم بعدم قبول الدعوى ولا تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، هذا فضلاً عن أن الإحالة لا تجوز من محكمة قضائية إلى ما من مباشر أمامه إجراءات ولائية . كما أن الحكم بعدم قبول الدعوى يزيل الحصومة ويجعلها كأن لم تكن ولا يعد رفع الدعوى قاطعاً لمدة سقوط الحق الموضوعي بالمقدم (٤) (٥) (٦)

وإذا قضت المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى وفق اتجاه الرأي الذي يوجب عليها ذلك وجب عليها - كما قلنا - أن تتحقق من توافر شروط استصدار الأمر بالإداء لأن الحكم بعدم القبول لا يكون له محل ، أن لم تتوافر هذه الشروط . وهي تلزم ببحتها وفحصها ، ولو في غيبة المدين ، وتعد مطروحة على المحكمة ولو لم يتعرض لها الخصوم ، لأنها من المسائل المتعلقة بالنظام العام (وفق هذا الرأي) .

وبعبارة أخرى الحكم بعدم القبول معناه أن شروط استصدار الأمر بالإداء متوافرة في القضية المطروحة على المحكمة ، وبالتالي إذا رفع الطلب إلى القاضي المختص بأصدار أمر الإداء وجب عليه أن يمتد بحجية الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى . وإذا طعن بالمعارضة في الأمر فإن المحكمة لا تتقيد بالحكم الصادر بعدم القبول لأن حجتيه مقصورة على ظاهر الدعوى وعلى ما تعلق بشكلها ، هذا إذا كان الحكم صادراً في غيبة المدين أما إذا صدر الحكم بناء على تمسك المدين بعدم قبول الدعوى فإن هذا التمسك يعد من جانبه تسليماً بتوافر شروط الأمر بالإداء ويعد إقراراً صريحاً بحق الدائن . ومن

(١) انظر المذكرة التفسيرية للقانون .

(٢) جدير بالإشارة أن المسائل المتعلقة بالنظام العام تعد مطروحة على المحكمة بغير حاجة إلى التمسك بها في صورة دفع أو طلب .

(٣) محكمة القاهرة الابتدائية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ (المطامير ٣٤ ص ٥٠١ والميل الجزئية ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ المطامير ٢٤ ص ٣١١ يقاس الجزئية ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ المطامير ٢٤ ص ١٥٦ ، ومحكمة القاهرة الابتدائية في ٢١ مايو سنة ١٩٥٤ المطامير ٣٥ ص ٢٥٦ .

(٤) لأن بالنسبة للحكم بعدم الاختصاص المادة ٢٨٣ التي تنص على أن التقدم ينفط بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة .

(٥) راجع الترقاوى - المرجع السابق ص ٣٠ .

(٦) راجع للمصورة الجزئية ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ لائحة ٢٤ ص ٣١٢ .

ثم يتمتع على المدين الطعن في الحكم الصادر بعدم القبول بأي طريق من طرق الطعن لانه قد صدر متفقا مع ما تمسك به ، واذا صدر الامر بالاداء امتنع عليه الطعن فيه بالمعارضة أو بالاستئناف لأن اقراره بحق خصمه يحرمه من كافة الوسائل التي قررها القانون لحماية الحق طالما أن هذا الاقرار لا تشوبه شائبة . وبالتالي يحكم بعدم قبول أي طلب أو دفع أو طعن يبيده لتفادي الحكم بطلوب خصمه .

واذا عن المحكمة من تلقاء نفسها (عند من يوجب عليها ذلك) . وكان هذا في حضور المدين وجب عليها أن تناقشه في العناصر المؤدية للحكم على ما تقدمت الاشارة اليه ، فان اعترض على اصداره فمعنى ذلك أن شروط اصدار الامر بالاداء غير متوافرة ، ويتعين عليها أن تتناول الموضوع للفصل فيه .

٨ - اجراءات الطلب :

يحصل الطلب بمرضية تقدم من الدائن أو وكيله الى القاضي المختص باصدار الامر ويجب أن تستوفي الشروط الآتية .

أولا : يجب أن تكون العريضة من نسختين متطابقتين ومشملة على وقائع الطلب وأسائمه ، فيذكر بها المبلغ المطلوب دئمه من أصل وفوائد ومصاريف ، وتشتمل المصاريف على كافة ما تحمله الدائن من نفقات في سبيل المطالبة بدينه بما في ذلك مصاريف استصدار الامر على العريضة بأداء الدين (١) . ويتعين أن تتوافر في العريضة كافة البيانات الجوهرية من اسم المدين ولقبه وموطنه واسم الدائن ولقبه وموطنه . واذا لم يذكر اسم الدائن أو المدين أو موطن الأخير كان الاعلان باطلا . ويوجب القانون أن يمين الدائن في العريضة موطن مختارا له في دائرة اختصاص المحكمة ، فان كان مقيما خارج هذه الدائرة تعين عليه اتخاذ موطن مختار في البلدة التي بها مقر المحكمة (م ٢/٨٥٣) .

وتقول المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ انه قد لوحظ أن نص المادة ٨٥٣ في القانون رقم ٢٦٥ لسنة ٥٣ يلزم الدائن لدى تقديم العريضة بأن يمين فيها موطن مختارا له في ذات البلدة التي بها مقر المحكمة ، ولما كان تحديد الجهة على هذا الوجه يقضى في أغلب الأحيان الى أن يتخذ الدائن هذا الموطن المختار (مكتب محام) لانه لا يقيم في ذات البلدة وقد يكون مقيما في دائرة اختصاص المحكمة ، وفي هذا ارهاق للدائن خاصة وأنه طبقا للمبادئ العامة في المرافعات ليس لزاما أن يكون الموطن المختار مكتب محام إذ يجوز أن يكون محلا آخر اختاره الدائن لاعلان الأوراق اليه فيه . لهذا كله رؤى تعديل المادة بحيث يجوز للدائن في الأحوال التي يقيم فيها في دائرة اختصاص المحكمة أن يتخذ موطنه الأصلي هذا محلا مختارا لاعلان الأوراق فيه فان كان مقيما خارج دائرة اختصاص المحكمة تعين عليه في هذه الحالة أن يتخذ موطنه المختار في ذات البلدة التي بها مقر المحكمة .

واذا أغفل الدائن تحديد موطن مختار له في العريضة ولم يكن مقيما في دائرة اختصاص المحكمة فلا تبطل العريضة وانما يجوز اعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح اعلانه بها في الموطن المختار ، ومن بين هذه الأوراق - التي يصح اعلانه بها في قلم الكتاب - صحيفة المعارضة في الامر الصادر بالفاء ، وذلك عملا بالمادة ١٣ .

ثانيا : يجب أن يكون طلب الدائن مصحوبا بدفع الرسم بأكمله واذا عارض المدين في

الأمر فلا يؤخذ منه إلا رسم اعلان المعارضة فقط (م ٨٥٧) .
ويجب على الدائن أن يدفع ان رسم بالكامل لأنه هو الملزم في الاصل برفع الدعوى
وبإداء الرسم كاملا عملا بالقواعد العامة . وإذا قضت المحكمة بعدم قبول المعارضة
أو برفضها حكمت على المعارض (المدين) بالمصاريف (م ٨٥٧) .

ثالثا : يجب أن يرفق بالطلب سند الدين وما يوجد لدى الدائن من المستندات المؤيدة
لطلبه . ويبقى هذا السند في قلم الكتاب الى أن يمضى الميعاد المنصوص عليه في
المادة ٨٥٥ .

رابعا : يلزم أن يرفق بطلب الدين ما ثبت حصول التكليف بوفائه ، اذ توجب
المادة ٨٥٢ على الدائن أن يكلف المدين أولا بالوفاء . ويكفى أن يكون هذا التكليف بكتاب
موصى عليه بعلم الوصول وجاء في المذكرة التفسيرية ما يلي :

أما شكل التكليف بالوفاء الذي أوجب القانون على الدائن القيام به قبل طلب الاداء
فان المادة ١٩/٣ من القانون المدني أشارت الى أن الاعذار قد يتم بطريق البريد وأضاف
الى ذلك عبارة (على الوجه المبين بقانون المرافعات) ، ولما كان الاعلان بطريق البريد على
هذا الوجه هو اجراء استحدثه قانون المرافعات وليس فيه التيسير الملحوظ في مجرد
ارسال كتاب (موصى عليه بعلم الوصول) ، فانه رؤى أن ينص على أن يكون التكليف
بالوفاء المنصوص عليه في المادة ٨٥٢ من القانون المشار اليه كافيا بارسال كتاب موصى
عليه بعلم الوصول ، ويستند هذا التعديل الى الرغبة في القصد من الاجراءات القضائية
والحد من نفقاتها (١) .

ويوجب القانون أن يتم التكليف بالوفاء قبل تقديم العريضة الى القاضي بثلاثة أيام
كاملة على الأقل . وقرأى القواعد العامة في احتساب هذا الميعاد فلا يحتسب يوم وصول
التكليف ولا يوم تقديم الطلب (٢) .

وعلى الدائن أن يثبت حصول التكليف بالوفاء بتقديم علم الوصول الموقع عليه من المدين
أو ممن تسلمه في موطنه وكانت له سفة في هذا الصدد (٣) . ولا يمكن اثبات حصول

(١) راجع تطبيقا على هذا التعديل في ختام الفقرة الرابعة من هذا البحث .

(٢) هذا الميعاد ليس بميعاد كامل أو ناقص ، وإنما هو ميعاد يتمتع باتخاذ الاجراء قبله . ولا يفساف
اليه ميعاد مسافة ، ولا يتصور أن يمتد بسبب العطلة الرسمية . . (انظر دراسة تفصيلية لهذا الميعاد
في كتاب المرافعات الطبية الرابعة رقم ٣٣٨ ورقم ٣٣٦ و ٣٤٠ و ٣٤٢) .

(٣) يلقى تحديد من يجوز له تسلم الخطاب الموصى عليه في موطن المدين . ولا لا يعد الخطاب الموصى
عليه بعلم الوصول من أوراق المحضرين فلا تقرأى بصده الاجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في
المادة ١٢ منه ، كما لا تراضى بصده ذات الصفة فيمن يجوز له تسليمه نيابة عن المرسل اليه .

وتنص المادة ٢٥٥ من تعليمات مصلحة البريد على أن الرسالة المسجلة لا تسلم الا الى المرسل اليه أو
الى من يوكله في هذا الصدد ، فهل معنى هذا أن الرسالة تفقد صفتها باعتبارها مسجلة ان لم تسلم الى ذات
المرسل اليه أو من يوكله وكالة رسمية؟ في هذا الصدد، ويكون المنصوص في المادة المتقدمة هو وضوح جزاء عقضاه
اعداد صفة الرسالة عنه عدم مراعاة صاحب الصفة في تسلمها ، أم أن المنصوص من المادة هو مجرد توجيه عمال
المصلحة ومستخدميها الى ما يلزم اتباعه عند توجيه رسالة مسجلة بحيث يكون الجزء الذي يثبت - عند
حصول المخالفة - بأن يوقع على المستخدم الموكل .

نحن نؤكد الرأي الآخر ونرى انه يكفي أن يتسلم الخطاب الموصى عليه أحد التنسيب الى موطن المرسل
اليه سواء كان قريبا له أم صهرا أم زوجة أم أحد ابنائه أم خادما أم بوابا أم سابقا . بشرط أن يوقع هذا
بما يفيد تسلمه الخطاب . وعندئذ تسلم المرسل اليه بضم تسلمه الرسالة بقوله ان الذي تلقاهم لعلقة له به
ولم يسلمها بغيره اليه فلا مفر من إحالة هذا الطلب على التحقيق لاثبات هذه الواقعة المادية أو لنفيها
بشهادة الشهود .

وهكذا يبدو واضحا انه يحسن بالشرع أن يجعل الاعلان بالبريد بواسطة قلم المحضرين في جميع
الاحوال وأن يحدد اصحاب الصفة في تسلم الرسالة حتى يكون لدى المحضر اصل الاعلان فيسلمه لطالب =

التكليف بالوفاء إلا ببراءة علم الوصول المشتعل على توقيع المستلم (١) . وليس هناك ما يمنع من حصول التكليف بالوفاء على يد محضر ، وفي هذه الحالة يكون أصل الاعلان دليلا على حصوله .

وإذا كان حق الدائن ثابتا بورقة تجارية ، وكان قد سبق عمل بروتستو عدم الدفع وأعلن للمدين الأصلي فإن هذا الاعلان يعتبر بمثابة تكليف بالوفاء أما إذا لم يتم الحامل بعمل البروتستو وجب التكليف بالوفاء بخطاب موصى عليه بمسلم وصول أو على يد محضر (٢) .

٩ - القاضي المختص بإصدار الأمر :

تنص المادة ٨٥٢ على أن القاضي المختص بإصدار الأمر هو قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين (٣) أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية بحسب الأحوال وذلك ما لم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع .

وبناء عليه إذا كان الدين المطلوب الأمر بإدائه لا يزيد على مائتين وخمسين جنيتها ، فالاختصاص يكون لقاضي محكمة المواد الجزئية ، وإذا كان الدين يتجاوز مائتين وخمسين جنيتها فالاختصاص يكون لرئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية (٤) .

أما عن الاختصاص المحلي فالنص الرارن في القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ يقضي باختصاص محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بإصدار هذا الأمر ، وهذا تطبيق للقواعد العامة في الاختصاص المحلي . وتقول المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ ، إنه لما كانت هذه القواعد ليست من النظام العام كما يستفاد من حكم المادة ١٢٣ من قانون المرافعات فإنه يجوز للخصوم تبنا ذلك الاتفاق على اختصاص محكمة أخرى طالما أن مثل هذا الاتفاق لا يخل بترتيب درجات المحاكم التي عد القانون اختصاصها النوعي من النظام العام طبقا لنص المادة ١٣٤ مرافعات ، ولكن لما كانت الاجراءات التي نص عليها القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ قد وضعت استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى مما قد يحمل على الاعتقاد بأن النص على اختصاص محكمة موطن المدين هو نص آخر ، فقد رؤى إزالة هذا اللبس بالإشارة إلى جواز الاتفاق على اختصاص محكمة أخرى

= الاعلان يكون دليلا على حصوله وحتى تعفى المحاكم من جهدهن كبرين لتحقيق وصوله الرسالة قال الرسل اليه أو عدم وصولها اليه .

(١) استئناف الاسكندرية ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٦ - مجلة التشريع والقضاء - عدد ٤ من ٢٣ .

(٢) محسن شفيق : المرجع السابق رقم ٤٥٢ من ٤٥٠ ، ص ٤٥١ .

(٣) تصور المشرع وافترض ان المحكمة المختصة محليا هي في جميع الاحوال محكمة موطن المدين في حين انها قد تكون غير هذه المحكمة (وغير محكمة الموطن المختار) عملا بقواعد الاختصاص المحلي ومن هذا يتضح ان النص تموزة الدقة ، اللهم الا اذا كان مقصود المشرع ان تختص محليا فقط محكمة موطن المدين او محكمة موطنه هو المختار او محكمة موطن خصمه المختار بصرف النظر عن المحكمة المختصة في الأصل بالنزاع وقد تكون غير محكمة موطن المدعى عليه وقد يكون الاختصاص لعدة محاكم من بينها محكمة موطن المدعى عليه .

ولم تلق المذكرة التفسيرية قبسا من النور يزيل غموض مطلق المشرع ، ونعتقد أنه قصد اختصاص المحكمة التي تصدها القواعد العامة بحسب الحالة الطارئة ولم يقصد إحالة المدين بضمانة اختصاص محكمة في جميع الاحوال بل دليل انه قد أجاز باختصاص محكمة الموطن المختار . وقد تكون محكمة موطن خصمه .

(٤) وكثير التواعد البلمة عند تقدير قيمة الدعوى .

يقبلها المدين وتعديل نص المادة ٨٥٢ بما يحقق الوضع المرغوب ومن المسلم أن هذا الاتفاق يجب ألا يمس بحكم المادة ١٣٤ مراتبات .

١٠ - سلطته في إصدار الأمر :

وأينا أن طلب إصدار الأمر يكون على عريضة من نسختين متطابقتين ونضيف أن المادة ٢/٨٥٣ تنص على أنه يجب أن يصدر الأمر على إحدى نسختي العريضة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها وأن يبين المبلغ الواجب أدائه من أصل وفائدة ومصايف، ويعتبر الأمر بمثابة حكم غيابي .

ويلاحظ أن هذا النص الذي يفسح للقاضي مهلة ثلاثة أيام لإصدار الأمر يخالف القاعدة العامة في الأوامر على العرائض التي توجب على قاضي الأمور الوقتية إصدار أمره بالكتابة على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها على الأكثر (م ٣٧٠) ولقد راعى المشرع أن إصدار الأمر بالأداء يقتضى تهيئة فسحة زمنية للقاضي تتسع لاستعمال الروية وللتأكد من توافر شروط إصدار الأمر .

وللقاضي أن يصدر الأمر بقبول طلب الدائن أو رفضه . وجدير بالذكر أن القاضي عندما يصدر الأمر بقبول طلب الدائن أو رفضه يأمر ولا يحكم ، ويباشر سلطة ولائية ولا يباشر سلطة قضائية ، ومن ثم يتعين عليه التحقق من توافر جميع الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لإصدار الأمر ، وهو يتحقق من هذا من تلقاء نفسه دون أن يملك اتخاذ إجراء ما في هذا الصدد ، وهو يلتزم بمراعاة القانون ونصوصه ولو لم تتصل بالنظام العام . فمثلا يجب أن يمتنع عن إصدار الأمر بمطالبة الدائن إذا كان المحكمة التي يتبعها هي مختصة محليا أو إذا اتضح له أن الدائن لم يوجه الخطاب الموصى عليه المشار إليه في المادة ٢/٨٥٢ وهو في هذا لا يحكم بعدم اختصاص أو ببطلان وإنما هو يرفض إصدار الأمر بالأداء (١) .

وإذا قد يرفض القاضي إصدار امر الأداء لتخلف شرط موضوعي أو شرط شكلي كما إذا كان الدين غير مستحق الأداء أو مقداره غير ثابت في الكتابة التي قدمها الطالب أو كما إذا لم يشتمل الطلب على بيان أسانيده أو اسم المدين أو موطنه .

وعلى هذا الأمر بالأداء يبنى على الأسانيد التي أيد بها الطالب طلبه أو بعارة أخرى تعد هذه الأسانيد أسبابا له . أما الأمر الصادر برفض مطلوب الدائن فهو لا يسبب عملا بقواعد أوامر الأداء أو الأوامر على العرائض ، ومن ثم لا يتمكن الطالب من ادراك سبب الرفض ، فقد يكون الرفض لمخالفته الشكل اللازم أو لأن المحكمة التي يتبعها القاضي غير مختصة نوعيا أو محليا أو لأن دعواه غير مقبولة لأي سبب من الأسباب أو لأنه لا صفة له في الادلاء بالطلب أو لا صفة لخصمه في توجيهه إليه .

ولا يجوز للقاضي أن يجيب الطالب إلى بعض طلبه ويرفض البعض الآخر . ففي هذه الحالة الأخيرة يتعين عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر ، ويحدد جلسة أمام المحكمة مع تكليف الطالب إعلان خصمه إليها (٢) ، وذلك لأن الطلب الذي يرى القاضي قبول

(١) راجع الفقرة رقم ٣ ، وقارن الحكم المشار إليه في الفقرة السادسة ونظر تعليقنا عليه .

(٢) يتعين أن يشتمل الإعلان المنصوص عليه في المادة ٨٥٤ على البيانات الستة الواجب توافرها في أوامر المحضرين (عملا بالقاعدة المأثورة من قانون الرافعات) كما يجب ، أن يشتمل على بيان المحكمة التي تنظر القضية وتاريخ الجلسة وطلبات المدعي وأسانيدها ووقائع الدعوى وأدلتها ، لأن هذا الإعلان لا يخرج عن كونه مسجلا للانتحاح دعوى (٦٩ وما يليها) ، عملا على الرغم من أن المادة ٨٥٤ قد توحي بأن الإعلان يكفي بأن يقتصر =

بعضه دون البعض الآخر لا تتوافر فيه شروط اصدار الامر اذ يعد متنازعا فيه وبالتالي لا يملك القاضي اصدار الامر بصده . واذا تكون للطالب - في هذه الحالة - مصلحة اكيدة في طرح النزاع على المحكمة رأى المشرع أن يوجب على القاضي من تلقاء نفسه تحديد جلسة لنظر النزاع . ويؤكد هذا النظر أن مجلس النواب عند نظر المشروع أضاف الى نص المادة عبارة « اذا طلب منه ذلك » فحنف مجلس الشيوخ هذه العبارة من النص النهائي (١) .

ويتجه رأى الى اعمال القاعدة المتقدمة اذا رفض القاضي اصدار الامر . وقيل في تأييد هذا رأى أنه اذا رفض الطلب، كان للدائن (أى للطالب) أن يتظلم من هذا الرفض أمام المحكمة المختصة التي يتبعها القاضي الامر (م ٣٧٣) . وطالما أن في وسع الطالب أن يقدم النزاع للمحكمة المختصة في صورة دعوى عند التظلم من الامر الصادر برفض طلبه ، وطالما أن مال الطلب عند رفضه أن يصير الى دعوى عادية بين الدائن والمدين ، فلا مانع من أن تحدد المحكمة - اذا رأت رفض الطلب - جلسة لنظره في صورة دعوى . واذا كان القانون قد أوجب على القاضي الامر أن يحيل الطلبات الى المحكمة المختصة عند الشك في بعضها وتعدر الحكم بها كلها فان له - من باب أولى - أن يحيل هذه الطلبات اذا كانت كلها موضع شك ورأى الامر برفضها (٢) .

ومع ذلك فنحن لا نتجه الى رأى المتقدم لأن الرفض قد يكون لبطالان اجراءات استصدار الامر بعدم مراعاة الشكل الواجب أو قد يكون لعدم قبول دعوى الطالب لأى سبب من أسباب عدم قبول الدعوى فكيف تجدى الاحالة في هذا الصدد ، أو قد يكون الرفض لعدم اختصاص المحكمة التي يتبعها القاضي اختصاصا نوعيا أو محليا فلا تجدى الاحالة

= على بيان الجلسة المحددة لنظر القضية، وانما هذا لا يتقرر . لأن الدعوى عليه لم يملأ من قبل بمطلوب خصمه على النحو الواجب يعطى صحيفة الاحتجاج الدعوى ولم يمنح مهلة تكليف بالظهور عملا بالقواعد العامة .

واذن يجب اصال القواعد العامة المقررة بالنسبة لصحيفة الدعوى سواء بالنسبة لبيانات الاعلان المتقدم أو بالنسبة لجزاء المقرر عند انفاها أو الخطأ فيها أو عند التسك بالبطالان ، فهو يتم عملا بالمادة ١٤٠ ، ١٤١ من قانون المرافعات .

واذا كان القانون يستلزم عرض القضية أولا على قاضي التحضير فمن الواجب عرضها عليه ولا كانت الاجراءات باطلية بطالان متعلقا بالنظام امام عملا بالقواعد العامة .

ولما كان توجيه كتاب موصى عليه مع علم الوصول لا يقطع مدة التقادم عملا بقواعد القانون المدني ، ولما كان تقديم الطلب الى القاضي المختص باصدار امر الاداء لا يقطع مدة التقادم مادام القاضي لم يصدر امره فان هذه المدة لا تنقطع الا باعلان المدين وتكليفه بالحضور امام المحكمة في الجلسة التي حددت لنظر القضية على النحو المتقدم .

وبمبادرة أخرى ، ما دام القاضي قد امتنع عن اصدار امر الاداء عملا بالمادة ٨٥٤ أو رفض اصداره لأى سبب من الأسباب ، وما دام هو غير ملزم بتسبيب الرفض ولو كان هذا الرفض مبنيا على عدم اختصاص المحكمة التي يتبعها باصدار الامر اختصاصا نوعيا أو محليا ، فلا يمكن اعتبار الاداء بالطالب قاطعا لمدة التقادم عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني التي تنص على أنها تنقطع بالمطالبة القضائية ولو اتخذت الاجراءات امام محكمة غير مختصة ، وذلك لأن رفض اصدار الامر لا يقطع الا في الدلالة على عدم توافر شروط اصدار الامر . في حين أنه اذا كان القاضي ملزما بتسبيب الرفض وانما ينى الرفض عملا على عدم توافر الشروط الموضوعية لاصدار الامر ، فان الطالب يكون قد وجه مطالبته القضائية الى قاضي غير مختص مما يجعله يستغني عن نص المادة ٣٨٣ المتقدمة الاشارة اليه .

(١) دمرى سيف رقم ٨٧ والشرقاوى رقم ٨ ص ٣٠ .

(٢) الشرقاوى ص ٣٠ .

اليها لاضطرارها الى الاحالة من جديد على المحكمة المختصة (١) ، ولأن الاصل أن القاضي الذي يرفض طلباً لا يملك إحالته الى المحكمة التي يتنظم من حكمه اليه ، وإذا كان القانون يجيز للقاضي بنص المادة ٨٥٤ واستثناء من القواعد العامة احالة الطلب الى المحكمة ، وإذا كان يجيز له هذا من تلقاء نفسه - وفقاً للرأي الراجح - فذلك لأن الطالب مصلحة أكيدة في احالة الطلب اذ القاضي قد قبل بعضه ، وبعبارة أخرى السبب الذي من أجله أجاز المشرع إحالة الطلب هو قبول بعضه وليس رفض البعض الآخر . وعلى ذلك رفض كل الطلب يقتضي أعمال القواعد العامة التي تترك للطالب عناية تسيير اجراءات طلبه بالطريق الذي يراه . فقد يرى تجديده متبعاً ذات الطريق الاستثنائي مع استيفاء الشرط الشكل الذي افتقره الطلب الأول والذي كان تخلفه سبب رفضه ، وقد يرى رفع دعوى مبتدأة بطلبه طبقاً للقواعد العامة ، وهو يملك هذا لأن رفض الطلب دليل قاطع على أن طلبه لا تتوافر فيه الشروط التي نص عليها القانون في المادة ٨٥١ فيصفي من الالتجاء الى هذا الطريق . وقد يرى أن يتنظم من الأمر الصادر برفض طلبه الى المحكمة المختصة عملاً بالمادة ٣٧٣ التي تحدد القواعد العامة في الطعن في الامر الصادر على عريضة (٢) ، على اعتبار أن المشرع لم ينص على طريق خاص لتنظيم الطالب اذا ما رفض طلبه ، وعلى اعتبار أن الأمر بالرفض لا يعتبر بمثابة حكم غيابي ومن ثم لا يمكن رفع معارضة عنه ، ويحصل التنظيم بتكليف بالحضور تتبع بمصدره القواعد العامة .

ولم يحدد المشرع ميعاداً لتنظيم الطالب الذي رفض طلبه ، ولا يمتد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥٥ لأنه خاص بالدين المحكوم عليه .

ولا تفوتنا الإشارة الى أن رفع الدعوى في صورة تنظم عملاً بالمادة ٣٧٣ يتميز عن رفع دعوى مبتدأة لأن القانون يوجب الفصل في التنظيم على رده السرعة ، فلا يكون الحكم الصادر فيه قابلاً للطعن بالمعارضة . أما الحكم الصادر في الدعوى الأصلية فهو يخضع للقواعد العامة من حيث الطعن فيه بالمعارضة .

ويراعى أيضاً أن الحكم الصادر في التنظيم يستأنف بتكليف بالحضور ، أما استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية فيرفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة الاستئنافية عملاً بإجراءات الاستئناف المستحدثة (٣) .

١١ - نفاذ الأمر معجلاً (٤) :

تنص المادة ٨٥٧ مكرراً على أنه تسري على الأمر بالإدلاء وعلى الحكم الصادر في المعارضة فيه الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون وتقرر المادة ٨٥٣ أن الأمر بالإدلاء يعتبر بمثابة حكم غيابي ، وتقرر المادة ٨٥٥ أنه اذا لم ترفع المعارضة فيه في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم حضوري .

وبذا لا يخضع الأمر بالإدلاء للقواعد العامة التي يعمل بها بالنسبة للأوامر على العرائض (والتي تجعلها نافذة نفاذاً معجلاً بقوة القانون م ٤٦٦) ، وإنما يعمل بالقواعد

(١) يلاحظ أن القاضي لا يلزم بتسبيب امره أو بتسبيب الرفض ما لم يصدر امره على خلاف أمر سبق صدوره عملاً بالمادة ٣٧١ .

(٢) رمزي سيف رقم ٩٠ والشرقاوي رقم ١٢ .

(٣) راجع الاجراءات المستحدثة التي حددها القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣ .

بالنسبة الى احوال نظام أوامر الإدلاء يصدر حين ما لاديين لدى الغير والمجزز التحفظي (أي خرج المادة ٨٥٨) يراجع كتاب اجراءات التنفيذ الفقرة رقم ٢٢٥ ورقم ٢٩٨ ، على التوالي .

العامة المتبعة في الأحكام سواء بصدد نفاذها معجلا أم بصدد الزام المحكوم له بتقدير كفالة أو باعفائه منها .

ويبدو أن اتجاه الرأي المتقدم لا يلقى ترحيباً من بعض أحكام المحاكم على تقدير أن الفرض الأساسي من إصدار الأمر بالأداء هو القيام فوراً بتنفيذه معجلاً ، وعلى تقدير أن هذا الأمر لا يملو أن يعد ولائياً ، والأوامر الولائية تنفذ معجلاً بقوة القانون . ومن ثم جرت بعض المحاكم على شمول الأمر بالنفاذ المعجل ، في حين أنه إذا مسحت الاعتبارات المتقدمة ما كان هناك حاجة إلى شموله بالنفاذ مادام هو قابل لهذا النفاذ المعجل بقوة القانون .

وينهض الفقه إلى تأييد الرأي العكسي (١) لأن المشرع ينص صراحة - كما قدمنا - على أن الأمر يخضع للقواعد العامة في النفاذ (إذ جرده من صفته كأمر ولائي بمجرد صدوره ، ولأن المذكرة التفسيرية للقانون تقطع في تأكيد هذا المعنى ، وتقول : « ٠٠ ان الأمر بالأداء طالما لم ينقض ميعاد المعارضة يعتبر بمثابة حكم غيائبي غير واجب النفاذ استثناء من حكم البند (أ) من المادة ٤٦٦ ما لم يكن الأمر صادراً في مادة تجارية ، ففي هذه الحالة ووفقاً لحكم المادة ٤٦٧ يكون مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون رغم التنظيم منه ، وذلك بشرط تقديم الكفالة « ٠٠ . وتقول المذكرة أيضاً « ٠٠ ولو أن المادتين ٨٥٣ ، ٨٥٧ قد نصتا صراحة على أن الأمر بالأداء يعتبر بمثابة حكم غيائبي ، كما أن الحكم في المعارضة يعتبر بمثابة حكم حضوري مما تنتفي معه فكرة أن الأمر بالأداء يأخذ حكم الأمر على عريضة بمعنى أن يكون واجب النفاذ بقوة القانون وفقاً لحكم المادة ١/٤٦٦ ، ألا أنه منعا لكل ليس رؤى النص على أن الأمر بالأداء وكذا الحكم الصادر في المعارضة هما كقيفة الأحكام يسرى عليها من حيث شمولها بالنفاذ المعجل وجوباً أو جوازاً بكفالة أو بدونها حسب الأحوال التي يبينها القانون ومن البديهي تبعاً لذلك أنه يجوز للقاضي وقف النفاذ في الحالات المبينة في المادة ٤٧٢ » .

هذا ويلاحظ أن نظام أوامر الأداء يعد استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى وفق صريح نص المادة ٨٥١ ، ولا يقصد به مجرد إصدار أمر لينفذ فوراً تنفيذاً معجلاً كما يتصور البعض .

ويلاحظ أن القاضي لا يشمل أمره بالنفاذ ولا يعفى من الكفالة في حالة وجوبها إلا بناء على طلب الدائن . ويتعين على القاضي مراعاة حالات النفاذ المعجل واعمال القانون بصدها اعمالاً صحيحاً ، وعليه أن يفاضل بين التفسيرات المختلفة لنصوص النفاذ المعجل يستقيها من الفقه والقضاء من تلقاء نفسه ، دون سماع اقوال المدين ، وهو بعد غير ملزم بتسبيب أمره في النفاذ ، لأن ذات الأمر بالأداء لا يسبب .

ويلاحظ أيضاً أنه لا يمكن شمول الأمر بالأداء بالنفاذ المعجل عملاً بالمادة ١/٤٦٨ أو المادة ١/٤٧٠ لأنه يصدر في غيبة المدين (٢) ، فلا يمكن أن يعد صادراً بعد اقرار المدين بأصل الالتزام ، أو صادراً بعد علم جحد المدين لسند عرقى قمعه خصمه . وحتى عند من يرى أن النيب يؤول إلى عدم الإنكار أو الجحود لا يجوز شمول الأمر بالنفاذ عملاً بالمادة ١/٤٦٨ ولو سبق إعلان المدين على يد محضر بالسند العرقى الذي يبنى عليه الدائن طلبه ، ذلك لأن اعمال المادة ١/٤٦٨ يتطلب الشروط الآتية :

(١) يعزى سيف رقم ١٠٠ والشرقاوى رقم ٩

(٢) الشرقاوى رقم ٦٨ .

- ١ - أن يكون المدين على علم بقيام الخصومة .
 - ٢ - وعلى علم بأنها بنيت على سند .
 - ٣ - وأن يكون متمكنا من الحضور للدلاء بدفاعه .
 - ٤ - وأن يتخلف عن هذا الحضور أو يحضر ولا يجحد السند أو ينكره .
- وفي حالة استصدار الأمر بالأداء لا يمكن اعتبار المدين متمكنا من الحضور للدلاء بدفاعه ، أو على علم باتخاذ اجراءات استصدار الأمر .

ولا يفوتنا التنويه بجواز افعال ما نصت عليه المادة ٤٧١ من قواعد ، قلملمدين المحكوم عليه أن يتظلم من الوصف الذي اقترن بالأمر الى المحكمة المختصة بنظر المعارضة فيه بشرط أن يكون باب المعارضة ما زال مفتوحا بالنسبة اليه . أما اذا اعتبر بمثابة حكم حضوري فلا يرقم التظلم اليها وانما يرفع الى المحكمة الاستئنافية .

واذا عن للمحكوم له أن يتظلم من الوصف الذي اقترن بالأمر فلا مفر من القول باختصاص محكمة الدرجة الثانية (بالنسبة للمحكمة المختصة بنظر المعارضة في الأمر) وذلك لأن المادة ٨٥٣ تقرر صراحة أن الأمر بالأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي ، وان كانت المعارضة فيه تنظر أمام هيئة غير الهيئة التي أصدرته ، والمحكوم له ملزم برفع التظلم الى المحكمة الاستئنافية عملا بالمادة ٤٧١ .

ويجوز لمحكمة الطعن وقف النفاذ المجل للأمر عملا بالمادة ٤٧٢ (المذكرة التفسيرية) .

١٢ - اعلان الأمر والطعن فيه بالمعارضة :

يوجب القانون على الدائن اعلان المدين في موطنه (١) بأنمرضة وبالأمر الصادر عليه بالأداء (م ٨٥٥) .

ولما كان القانون قد اعتبر الأمر بالأداء بمثابة حكم غيابي (م ٨٥٣) فيكون من البديهي أن يخضعه للقواعد العامة المتعلقة بالأحكام الغيابية ولا يخضعه للقواعد المتعلقة بالأوامر على المراض . ولهذا نص في المادة ٨٥٦ على أنه اذا لم يحصل اعلان الأمر بالأداء في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره فانه يعتبر كأن لم يكن (٢) . فيجب إذن

(١) يقصد بالموطن - الوطن الأصل للدين ، لا الوطن المختار أو وطن الاتصال أو وطن صحابه . كذا يجوز الاعلان لشخص المدين بدلاً من الاعلان في موطنه لأن كل ما يجوز اعلانه في موطن الخصم يجوز اعلانه له شخصه .

وإذا اعتبر الأمر بالأداء بمثابة حكم غيابي (م ٨٤٣) فإن اعلانه يجب أن يؤخذ بالظن والمحيط كما هو الحال بالنسبة لاعلان الأحكام عملا بالمادة ٤٧٩ .

ويجب أن يتم الاعلان على يد محضر ويشتمل على بيانات أوزاق المحضرين وعلى صورة من الأمر وتوافي القواعد العامة بالنسبة الى التصك ببطان هذا الاعلان سواء كان لسبب يتصل بذات عملية الاعلان أم يتصل ببياناته .

(٢) ويدق التساؤل على أثر اجراءات استصدار الأمر في قطع مدة التقادم بالنسبة لأصل حق الدائن ، إذ القاعده أن الذي يعتبر كأن لم يكن هو الأمر بالأداء دون الاجراءات السابقة عليه لأن بطان الاجراء يشوبه هو وحده دون الاجراءات السابقة عليه (راجع بالنسبة لسقوط الحكم الغيابي لعدم اعلانه في خلال ستة أشهر كتاب المرافعات رقم ٤٥٦ وكتاب نظرية الدفوع رقم ٢٢٢) .

والصحيح في هذا الصدد أنه يسقط الأمر لعدم اعلانه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره تصديق جميع الاجراءات السابقة عليه وتعتبر كأن لم تكن . ولا تعد قائمة في ذاتها . ولا يمكن استكمالها بمجرد =

أن يتم الاعلان في خلال هذا الأجل. في مواجهة المدين وأن يكون صحيحا .

ويجوز للمدين المعارضة في الأمر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه اليه .
وتحصل المعارضة بتكليف بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال (١) . وتعلن ورقة التكليف بالحضور في الوطن المختار للدائن ويؤخذ من المدين رسم اعلان المعارضة فقط . ويقيد قلم المحضرين دعوى المعارضة من تلقاء نفسه (م ٨٥٥) . ويحكم فيها على وجه السرعة .

وتطبق القواعد العامة بصددها المعارضة سواء من حيث قواعد الحضور أو الغياب أم من حيث إمكان تعديل الخصومة بإبداء طلبات عارضة أم من حيث تحديد أثر المعارضة في الأمر الذي يعتبر بمثابة حكم غيابي .

ومن ثم اذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة الأولى فالمحكمة تحكم من تلقاء نفسها باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وهي تحكم بهذا أيضا ولو تخلف المعارض ضده عن الحضور ، ولا تملك الحكم بشطب الدعوى في هذه الحالة (٢) ، وإذا تخلف المعارض ضده عن الحضور وحضر المعارض فلا يلزم تأجيل الدعوى لاعادة اعلان الفائب بل يفصل فيها بغير تأجيل لأن الحكم الذي يصدر فيها لا تجوز المعارضة فيه عملا بنص المادة ٣٩٢ . وإذا تخلف الخصوم في جلسة تالية للجلسة الأولى فإن المحكمة تحكم بشطب الدعوى (٣) . وعلى ذلك فلا أحكام صادرة في المعارضة تكون اما احضورية أو بمثابة أحكام حضورية .

ومن الجائز ابداء طلبات عارضة في المعارضة سواء من جانب المعارض في مواجهة المعارض ضده أم من جانب هذا في مواجهة الآخر أم من جانب أحد هؤلاء في مواجهة الغير أو من جانب الغير في مواجهة هؤلاء (٤) ، وذلك لأنه لا يترتب على ابداء هذه الطلبات تفويت درجة من درجات التقاضي على الخصوم ولأنه لم تكن للمعارض ضده فرصة لا بداء هذه الطلبات عند من يرى أن « المعارضة نرصة للمعارض وحده » .

وإذا حكم بسقوط الخصومة في المعارضة سقطت وسقطت إجراءاتها وبقي الحكم المعارض فيه . (أي الأمر) قائما ويصير غير قابل للطعن فيه بالمعارضة لأن أجل سقوط الخصومة يمد ميعادها (٥) .

١٣ - التمسك في المعارضة ببطلان الأمر أو اعلانه أو بعدم اختصاص المحكمة :

يجوز للمدين أن يتمسك ببطلان الأمر بالأداء لعدم مراعاة الشكليات التي أوجبها

« إصدار أمر جديد ومن ثم لا يمكن أن تعتبر قاطعة لمدة سقوط الحق بالتقادم » وهذا على خلاف القاعدة بالنسبة لسقوط الحكم الغيابي لعدم اعلانه ، فهو يسقط وحده دون إجراءات الخصومة الصاقية عليه ويمكن استكمالها بإصدار حكم جديد وذلك لأن هذه الإجراءات لها كيانها واستقلالها في ذاتها ، ومنى اعتبار ثالثة فانها تحسب الحق الموضوعي من السقوط ، وتعتبر قاطعة مدة سقوطه بالتقادم .

(١) ولا يجوز للمدين أن يتظلم من الأمر للقاضي الأمر . فلا يتبع ما نص عليه المشرع في باب الاوامر على المرافض (الترقاوى ص ٣٣ الحاشية رقم ١) .

(٢) كتاب نظرية الدفع ص ٤٠١ وما أشرنا اليه من أحكام .

(٣) كتاب المرافعات رقم ٥٠٣ .

(٤) ويجوز للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال الغير عملا بالمادة ١٤٤ .

(٥) راجع في تفصيل هذا الأمر ما أشرنا اليه من قواعد عامة تنتج بصدده الأحكام النيابية في كتاب نظرية الدفع رقم ٢١٨ .

القانون على التفصيل المتقدم . كما اذا لم يسبق اصداره توجيه الخطاب الموصى عليه مع علم الوصول الى المدين أو كما اذا شاب خطا يتصل باسماء الخصوم . . الخ .

كما يجوز للمدين التمسك ببطان اعلان الامر . وفي جميع الاحوال المتقدمة وما دام البطان لا يتفق بالنظام العام فمن الواجب أن يتمسك به المدين في صحيفة المعارضة والا سقطا . الحق في الادلاء به (م ٢٦) (١) .

واذ يعتبر المدين في حكم المعارض عملا بنصوص القانون ، واذا يجب على المعارض عملا بنص المادة ١٣٣ التمسك في صحيفة المعارضة بعدم الاختصاص المحلي أو بالإحالة الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع امامها أو لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها ، والا سقط الحق في الدفع الشكلي ، فانه يكون على المدين مراعاة المادة ١٣٣ عند المعارضة ، اما الدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالوظيفة أو النوعي فمن الجائز ان يبدي في اية حالة تكون عليها الاجراءات عملا بالمادة ١٣٤ .

والحكم من محكمة المعارضة (٢) بعدم الاختصاص أو بالإحالة يترتب عليه حتما الفاء الامر بالاداء لأن هذا القضاء يتنافى مع بقاء الامر (أي الحكم القياي) ، فتكون الاحالة مقصورة على ذات المطلوب الدائن الأصلي ، ولا تنصب على طعن المدين ، لأن اية محكمة غير المختصة بنظر الطعن بالمعارضة لا تملك نظر هذا الطعن .

١٤ - الوفاء الاختياري من جانب المدين يعرجه من الطعن في الامر بالاداء :

اذا قام المدين مختارا بعد صدور الامر بوفاء دينه الثالث في الامر فان هذا الوفاء يتنافى حتما مع الطعن في الامر ، اذ يعد قبولاً له مانعاً من الطعن فيه عملاً بالقواعد العامة (٣) ، فيجب على المحكمة أن تخطي بعدم قبول طعنه . وحسب المدين اذ قام خصمه بتنفيذ الامر أن يستشكل في التنفيذ تأسيساً على هذا الوفاء ، وكما أن الاشكال في التنفيذ لا يجدي كوسيلة للطعن في الحكم فان الطعن في الحكم - هو الآخر - لا يجدي اذا قصد به ، في ذاته ، تفادي التنفيذ .

اما اذا قام المدين بالتنفيذ مختاراً وبعد ابداء التحفظ اللازم ، وكان مجبراً عليه بسبب شمول الامر بالنفاذ المصلح فان هذا التنفيذ لا يمنع من الطعن فيه عملاً بالأصل العام في التشريع (٤) .

ووفاء المدين وفاء جزئياً - بعد صدور الامر - دون أن يكون مجبراً عليه لا يمنع من الطعن في الامر تأسيساً على أن مسئوليته مقصورة على ما اداء لدائنه (ويلاحظ أن هذا

(١) الطبيعة الثانية من كتاب نظرية الدفع رقم ٣١٨ .

(٢) جدير بالذكر أن المشرع قصد أن يفصل في المعارضة ذات المحكمة التي يتبناها القاضي الامر ، فلا يجوز أن ترفع الى محكمة أخرى ولو كانت من نفس درجتها والا كان على هذه المحكمة أن تخطي من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لأنه من النظام العام (المرافعات رقم ٣١٥ - ومنهقر الابتدائية ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٥ المطاوعة ٣٧ من ١٠٠٠) . وقضت محكمة دمنهور في حكمها المتعلق بأنه متى قضت محكمة معارضة بعدم اختصاصها بنظرها تمين عليها الحكم بعدم اختصاصها بنظر الطليات المعارضة المقعدة بمناسبة هذه المعارضة .

وجدير بالذكر أن المشرع يستوجب نظر المعارضة من ذات المحكمة التي يتبناها القاضي الامر وإنما لا يتطلب أن يكون هذا القاضي من بين أعضاء الدائرة التي تنظرها (كلاب المرافعات رقم ٤٩٨ والمراجع المشار اليها) . ومن ثم يجوز إحالة المعارضة من دائرة مدنية الى دائرة تجارية - أو العكس - في ذات نطاق المحكمة المختصة بنظر المعارضة .

(٣ ، ٤) كتاب نظرية الاحكام رقم ٤٠٩ وما يليه .

الاخير لا يجبر على قبول الوفاء الجزئى ما لم يوجد اتفاق أو نص قانونى يقضى بغير ذلك - م ١/٣٤٢ من القانون المدنى) - فهذا الوفاء الجزئى من جانب المدين يشفس عن حسن نيته ولا يمكن أن يكون عائقا يتمتع من الطعن فى الأمر الصادر عليه بأكثر مما آداء ، لأنه لا يعد تسليما بصحة الأمر أو بصحة القضاء الثابت فيه .

١٥ - الاستئناف :

لما كان القانون يوجب الفصل فى المعارضة فى أمر الإداء على وجه السرعة فمن اللازم أن يرفع استئناف الحكم الصادر فى هذه المعارضة بتكليف بالحضور أى بصحيفة تعلن الى المستأنف عليه فى خلال ميعاد الاستئناف ، ولا يتم بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة وذلك لأن القانون يوجب رفع الاستئناف بتكليف بالحضور اذا كان عن حكم صادر فى دعوى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة (١) .

وإذا لم ترفع المعارضة فى الأمر بالإداء فى الميعاد أو رفعت واعتبرت كأن لم تكن فإن الأمر يصح بمثابة حكم حضورى (٢) . ويبدأ ميعاد استئنافه (اذا كان قابلا للاستئناف وفقا لقضية الدين الذى صدر الأمر بأدائه) من الوقت الذى تصيح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذى يعكم فيه باعتبارها كأن لم تكن (م ٣/٣٧٩) .

ويرفع هذا الاستئناف بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية فى خلال ميعاده ولا يرفع بصحيفة تعلن الى المستأنف عليه .

وان كان بعض الشراح يرى اتباع نفس اجراءات الاستئناف المقررة للأحكام الصادرة فى الدعاوى التى يجب الفصل فيها على وجه السرعة بسبب طبيعة اجراءات استصدار الأمر فهو أصلا من الاوامر على العرائض (٣) .

ومع ذلك نحن لا نتجه الى هذا الرأى لأن القانون يقرر صراحة فى المادة ٢/٨٥٥ أن الأمر يصح بمثابة حكم حضورى اذا لم ترفع المعارضة فى الميعاد ، وبعد وكأنه لم تكن له طبيعة الاوامر على العرائض . وعلى ذلك كون القرار فى الأصل - أمر على عريضة أو كون المشرع قد ألزم المحكمة بالفصل فى المعارضة فى الأمر على وجه السرعة (ومن ثم استئناف الحكم الصادر فيها يتم بتكليف بالحضور) لا يستوجب القول بوجود

(١) كتاب نظرية الدفع رقم ١٥٣ وما بعده - وراجع استئناف المتصورة فى ١١ ديسمبر ١٩٥٥ أشار اليه الأستاذ محمد كمال أبو الخير فى تعليقاته على قانون المرافعات الطبية الثالثة سنة ١٩٥٧ - ص ٩٩٠ عن المادة ٨٥٥ - ولقد استئناف مصر ١٨ و ٢٥ يناير ١٩٥٥ - مجلة التمرير والقضاء ٧ ص ١٦٩ و ١٧١ - وقد أشار الى المحكمين أيضا الأستاذ محمد كمال أبو الخير .

(٢) ويجوز بمقتضاء الحصول على حق اختصاص متى توافرت الشروط المقررة فى القانون المدنى عملا بالادة ١٠٨٥ من القانون المدنى وما يليها - راجع ما قلناه فى هذا الصدد فيما يتعلق بالقانون الإيطالى - لأنه لا يبدو أن يكون حكما قضائيا بنص القانون وان كان فى الأصل أمرا ولائيا .

(٣) الشراوى ص ٣٤ - المحاشية رقم ١ - ويلاحظ وجوب التفرقة فى الامصلاح - بين طلب فصل فيه على وجه السرعة ومعارضة تنظر على وجه السرعة ، فالطلب فى ذاته ونظرا لطبيعته لا يتكلم فيه على وجه السرعة وإنما المعارضة فى الأمر هى التى يفصل فيها على وجه السرعة ، ودليل هذا انه اذا كان الطلب فى ذاته يفصل فيه على وجه السرعة لوجبه منع الطعن فيه بالمعارضة عملا بالادة ٣٨٦ ، كما لا يستقيم أن يكون ميعاد المعارضة فى الأمر عملا بالادة ٨٥٥ خمسة عشر يوما وميعاد استئناف ذات الأمر عشرة أيام فقط .

اذن متى رفعت معارضة فى الأمر صدر فيها حكم فإن استئنافه يتم بتكليف بالحضور . أما اذا لم ترفع معارضة فى الأمر ، وتم استئنافه وأسا فإن هذا الاستئناف يرفع بالاجراءات المعتادة ولا ينظر على وجه السرعة (كتاب نظرية الاجكام رقم ١٥٤) .

استئناف (الأمر) الذى لم يظمن فيه بالمارضة بتكليف بالحضور لأن القاعدة أن الأحوال التى يوجب القانون التصل فيها على وجه السرعة قد وردت فى القانون على سبيل الحصر وليس من بينها الحالة التى نحن بصدها .

وجدير بالذكر أن استئناف الأمر جائز ولو أثناء ميعاد المارضة ، فالمادة ٣٨٧ تنص على أن الظمن (من جانب المحكوم عليه) فى الحكم الغيايى بطريق آخر غير المارضة يعتبر نزولا عن حق المارضة ، فالمادة تفترض أن يستأنف مثلا المحكوم عليه الحكم الغيايى أثناء جريان ميعاد المارضة ، وتقرر أن مجرد رفع هذا الاستئناف يعتبر نزولا عن حق المارضة القائم ، كما تقرر - بصورة ضمنية - جواز رفع ونظر الاستئناف أثناء سريان ميعاد المارضة (١) .

صدر من محكمة استئناف الاسكندرية حكم - جدير بالإشارة - قضى بعدم قبول استئناف أمر بالإداء ذاته ، سواء فوت المحكوم عليه ميعاد المارضة فيه أو لم يغفوها (استئناف الاسكندرية فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ المحاماة ٣٦ ص ١٣٥٨) ، ومما قالته فى تأييد هذا الحكم أن الذى يستأنف هو الحكم القضائى المسبب ، حتى يمكن مناقشة هذه الأسباب عند استئنافه ، كما أن الذى يستأنف هو الحكم الصادر فى خصومة ، والأمر بالإداء لا يسبب ولا يصدر فى خصومة - إذ لا تنعقد الخصومة إلا عند الظمن فيه بالمارضة فالحكم الصادر فى هذه المارضة هو وحده الذى يقبل الاستئناف . وإذا كان المشرع قد نص فى المادة ٨٥٣ على أن الأمر يعد بمجرد صدوره بمثابة حكم غيايى أو نص فى المادة ٨٥٥ على أن الأمر يعتبر بمثابة حكم حضورى إذا لم ترفع عنه المارضة فى الميعاد فذلك لمجرد تأكيد وجوب معاملة الأمر كما تعامل الأحكام بالنسبة لحالات النفاذ المعجل وحدها ، ودون أن يقصد المشرع منحه صفة الأحكام كقاعدة عامة فى التشريع ، واستند الحكم المتقدم أيضا إلى القانون الفرنسى ، وقال أن تشريعنا قد استمد من هذا القانون وأنه ينص أيضا على أن الأمر يعتبر بمثابة حكم حضورى إذا لم يعارض فيه فى الميعاد وأن القضاء الفرنسى استقر على أن المارضة هى طريق الظمن الوحيد فى الأمر ، هذا على الرغم من وجود ذات النص المشابه الذى قصد به مجرد سريان الآثار المنصلة بالتنفيذ .

والواقع أن القضاء المتقدم لا يمكن التسليم به ، ولا تصح مقارنة تشريعنا بالتشريع الفرنسى فى هذا الصدد ، فالتشريع المصرى يجيز المارضة فى الأمر ، بينما التشريع الفرنسى لا يجيز المارضة وإنما يجيز تظلماً من نوع خاص *contredit* أشرنا إليه عند دراسة القانون الفرنسى ، والتشريع الفرنسى منع المارضة فى الحكم الصادر فى التظلم أما من ناحية استئنافه فإنه يجوز إذا تعدت قبة النقوى النصاب الانتهايى للمحكمة ويختلف الرأى فى فرنسا بصدد قبول هذا الاستئناف الأمر فوراً دون التظلم منه ، ورأينا أن هناك أحكاماً قضت بعدم قبول هذا الاستئناف ، وأخرى قضت بقبوله على اعتبار أن الأمر إنما يفصل بقضاء قطعى ملزم فى مطالبة بحق ، وهذا القضاء يضر بالمدين مما يستوجب أعمال قاعدة التقاضى على درجتين بصده تطبيقاً للأصل العام فى التشريع وبغير حاجة إلى نص خاص فى هذا الصدد . ونرى أن هذا القضاء الأخير هو الصحيح فى هذا الصدد خاصة وأن المشرع المصرى قد نص صراحة على أن الأمر بمجرد صدوره يعد بمثابة حكم غيايى ، وتطبق بصده وعلى هذا الاعتبار جميع قواعد المارضة ، فالذكرة التفسيرية للقانون تقول صراحة : « ولا كان الأمر الذى يصدر يعتبر بمثابة

(١) راجع كتاب المرافعات رقم ٥١٢ - وانظر نقض ٧ مارس ١٩٥٧ مجموعة أحكام المائرة الفنية ٨ - ٢٠٤ .

حكم غيابي فان التظلم منه يعتبر معارضة ولذلك رؤى تنسيقا للتشريع الرجوع الى ميعاد المعارضة العادي كما نصت عليه المادة ٣٨٨ فيكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الامر الى المدين سواء بالنسبة الى الاوامر الصادرة من القاضي الجزئي أو من رئيس الدائرة الابتدائية ، وقالت المذكرة أيضا : « ورؤى انه يسرى على الامر ما يسرى على الحكم الغيابي ، فيعتبر كان لم يكن اذا لم يتم اعلانه خلال ستة أشهر » . كما نص المشرع على أن الامر اذا لم يطمئن فيه بالمعارضة اعتبر بمثابة حكم حضوري ، وهو لم يقرر هذه القواعد لمجرد تأكيد سريان قواعد النفاذ المعجل بصدد الامر ، وانما قررها كاستثناء من الاصل العام في التشريع ، وقد وردت في مواد متفرقة ، ولم يكن في حاجة الى ايرادها اذا كان المقصود مجرد تأكيد سريان قواعد النفاذ المعجل على الامر لانه قد نص على ذلك صراحة في المادة ٨٥٧ م .

واذا كان المشرع يقرر الاستثناءات المتقدمة خلافا للقواعد العامة ، فلا مفر من اعمالها وعلى أي حال ، فان قبول استئناف عن أمر غير مسبب خير من عدم قبوله واستقرار هذا الامر غير المسبب بما اشتمل عليه من قضاء قطعي ملزم في مطالبة بحق .

« يتبع »

مشكلة خريجي السجون في مصر

للدكتور حسن صادق المرصفاوي
المدرس بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية

- ٢ -

يبين ما قلنا في العدد الرابع من هذه المجلة عن مشكلة خريجي السجون ان الاقتراحات والحلول السابقة لا تضع قاعدة تسلم من النقد . ونحن هنا نضع حلا عمليا للمشكلة القائمة ، مشكلة خريجي السجون والأحكام القضائية التي تقف عثرة في سبيل سلوك طريق العيش الشريف ، ولتحقيق الغرض الذي نشاء نركز على أساس من الدراسة العملية المبينة على الواقع الذي تكشف عنه الإحصائيات ، ليكون متفقا مع بيئتنا المصرية ، ولن نستهدى من التشريعات الأجنبية الا ما نرى أنه ينسجم مع الأوضاع الاجتماعية والتقاليد في بلادنا ، حتى لا يكون الحل غريبا عن أرضنا ويحقق المراد منه .

المتفق عليه أن الأحكام القضائية التي تدرج في تذكرة سوابق الفرد تسد أمامه مسالك الانتماء في حياة المجتمع العادية ، ولا خلاف أيضا في أن بعض من يحكم بادانتهم ليسوا من الخطورة التي تجعل أفراد الجماعة يتحرزون منهم وينأون عن الحاقهم بأعمال لديهم ، فهم قد قاربوا الجرم لأسباب وقتية أو بواعث معينة لا تنبئ عن خطورة فيهم ولن يكون في عودتهم الى حظيرة المجتمع ما يخشى منها على سلامته . وانه يستوى فيما تقدم أن يكون الجرم الذي وقع من الفرد هو الأول في صحيفة ماضيه أو انه قد سبق وقضى بادانته لجرائم سابقة .

فالأفراد الذين يقضى بادانتهم قد لا يكون من صالح الجماعة تسويد صحائفهم بحكم أو أحكام صدرت ضدهم تسهila للسير بهم في طريق العيش الشريف ، أي يجب أن تظهر صحفهم بياضا من الأحكام الصادرة بادانتهم ، يستوى أن يكون موقفا تنفيذها أو قد تم التنفيذ فعلا .

وحينئذ يتعين التساؤل عن مقياس استحقاق المحكوم عليه لهذه الميزة ووسيلة منحها إياه ، أي ما هي القواعد المحددة للأحكام التي لا تدرج في تذكرة السوابق ، وأي السلطات تقرر ذلك ؟ لقد قلنا في مقدمة كلامنا ان لكل واقعة ظروفها وملابساتها الخاصة ، وهو أمر يوجب ألا توضع قاعدة موحدة عامة بالنظر الى نوع معين من الجرائم أو الأحكام ، بل يجب النظر الى كل حالة على انفراد لاعمال الميزة السابقة من عدمه ، وذلك قياسا على نظرية تفريد العقاب عند ايقاعه ، ولما كانت هذه النظرية توجب بحث حالة كل متهم على انفراد ، ونظر ظروف كل دعوى على حدة فانه يتعين اذن اعمالها فيما نحن بصدده . ففي كل قضية يصدر فيها حكم بالادانة تبحت ملابساتها وظروف المحكوم عليه فيها لتعرف ما اذا كان من الأولى أن لا تدرج السابقة في تذكرته ، فتكون بذلك قد حققنا له مصلحة في أن تبقى الصحيفة خالية من ذلك الحكم ، أم يحسن اثباتها في تذكرة السوابق ، مع مراعاة أن يكون أمام عين الاعتبار في ذلك الوقت صالح الجماعة الذي يجب أن لا يتأثر بعدم ادراج السابقة في تذكرة سوابق المحكوم عليه .

والقول يبحث كل قضية على حدة يبين لنا سبيل تقرير عدم ادراج الحكم بتذكرة السوابق ولرأى من يرجع في ذلك ، فأقدر من يزن مثل هذا الامر بغير شك هو القاضي الذى يصدر حكم الادانة ، لانه حينئذ يكون قد درس جميع ظروف الواقعة ، وبواعثها وشخصية المحكوم عليه فيها ومدى الأمل فى تقديمه بالحكم وعدم ترديده فى مهارى الجريمة بعد ذلك وفتح باب العيش الشريف امامه .

والقاضي حين يقرر ادراج أو عدم اثبات حكم الادانة فى تذكرة سوابق المحكوم عليه لا يتقيد بماضيه أو سوابقه ، ولكنه يستهدى بها فقط عند اصدار حكمه ، بمعنى أنه ليس ثمة ما يمنع القاضي من أن يقرر عدم ادراج حكم الادانة فى تذكرة سوابق المحكوم عليه بالرغم من وجود سوابق له ، لاحتمال أن يحدث ما يزيل تلك السوابق وعندئذ لن يكون هناك أى معنى لبقاء أثر الحكم الأخير الذى لو كان قائما من الأصل بمفرده لقرر القاضي عدم ادراجه فى الصحيفة ، والشأن فى هذا شأن الحكم بإيقاف التنفيذ ، إذ ليس ثمة ما يمنع من إيقاف تنفيذ أحكام متعددة بالنسبة لشخص واحد .

وهذا الذى نقول به انما هدفنا فيه هو مشروعنا المصرى عندما نص فى المادة ٢/٥٥ من قانون العقوبات على أنه « يجوز أن يجعل الإيقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم » ، فمن بين الآثار الجنائية التى يجوز للقاضي إيقاف تنفيذها اعتبار الحكم سابقة فى العود ، بيد أننا هنا لا نوقف فقط الآثار الجنائية للحكم ، وانما نرفعه اطلاقا .

وقد يعترض بأن القاضي قد ينسى النص فى حكمه على ادراجه من عدمه فى تذكرة سوابق المحكوم عليه أو قد تضطره الاعباء القضائية المثقاة على عاتقه الى اغفال شمول حكمه بهذه الجزية ، وهو اعتراض ظاهر لظاهر الجاهة ، بيد أن علاجه يسير ، وذلك بجعل النص فى منطق الحكم على اثباته فى تذكرة السوابق من عدمه أمرا اجباريا ، فان خلا منه الحكم كان معيبا مستوجبا للطعن .

وحكم القاضي فى هذا الصدد يكون محلل للرقابة من محكمة الدرجة الثانية ، ان كان الحكم صادرا من محكمة المواد الجزئية لمن يشاء من خصصوم الدعوى الجنائية الطعن فيه استقلا ، يستوى فى هذا النيابة أو المحكوم عليه ، فكل منهما صالحه الذى يدافع عنه ، وأما ان كان صادرا من محكمة الجنائيات فلا محل للطعن منه ، الا اذا شاب خطا فى تطبيق القانون عندما يغفل النص فى منطقته على ادراج أو عدم ادراج الحكم فى تذكرة سوابق المحكوم عليه .

ونحن وقد فتحنا الباب للقاضي ليكون هو الحكم فيما يدرج وما لا يثبت من الأحكام فى تذكرة سوابق المحكوم عليه وفق ظروف كل قضية على حدة اقتضى هذا القول بتعميم واجبه هذا بالنسبة لجميع الجرائم يستوى أن تكون الواقعة جنائية أو جنحة ، فمنه الجنائيات ما لا خطورة له اذا ما أخذ فى الاعتبار نوعها مقارنة بما قد يلتحق به المحكوم عليه من أعمال ، ومن الجنح ما لا يحسن معه اغفال بيان ماضى المحكوم عليه فى صحيفة سوابقه . فجنائية احرار سلاح تقع من فلاح يقوم على حراسة أرض له يغبى حمايتهاورد كل اعتداء قد يقع عليها ، الا حين يكون محرز السلاح محللا للاخذ بالثأر قد حملة للدفاع عن نفسه وقت الحاجة ، فى هاتين الصورتين لا جدال فى أن الحكم الذى يصدر بالإدانة لا يدل على خطورة فى فاعله توجب تسويد صحيفته وسد باب الرزق فى وجهه ان كانت الجهة التى قصد العمل بها تتطلب منه صحيفة بياض . والخادم الذى يرتكب جنحة سرقة على مال مختومه أو خيانة أمانة قد تنبئ ظروف الواقعة على أنه من الخطورة التى تدعو لتسجيل ماضيه فى صحيفة سوابقه .

ونرى أنه يرد على تلك القاعدة قيدان ، الأول منهما حق المشرع في أن ينص صراحة على حرمان القاضي حتى منحه المحكوم عليه ميزة عدم ادراج السابقة بتذكر مساوئه بالنسبة لجرائم مسماه على وجه محدد ، يرى أنه ليس من صالح الجماعة اخفاء الأحكام الصادرة بالادانة فيها ، وليس بشرط أن تكون على قدر معين من الجسامه ، كان تكون من نوع الجنايات بل قد تكون معدودة من الجنب ، كما أنه لا يصح أن يكون الحرمان عاما بالنسبة لجرائم الجنايات جميعا ، وانما يكون ذلك بصورة محددة وعن كل جريمة - تسمى استقلالا .

والقيد الآخر خاص بصفة طالب تذكرة السوابق . فان كان هو المحكوم عليه بذاته تمين أن تسلم اليه بضاء متى كان الحكم أو الأحكام الصادرة ضده قد منحته ميزة عدم ادراجها في التذكرة . وأما ان كان غير المحكوم عليه هو الذي ينبغي تعرف ماضي الفرد فعندئذ لا يحق تسليمها الا لحدى جهتين فقط ، يختلف الحكم بالنسبة لواحدة منهما عن الأخرى ، فان كانت الجهة طالبة التذكرة سلطة قضائية تمين أن تثبت فيها جميع الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليه بصرف النظر عما اذا كانت مشمولة بميزة عدم ادراجها في صحيفة السوابق من عدمه ، ذلك لأن الغرض من النظام الذي نحسن بصده هو فتح باب العمل والانماج في المجتمع للمحكوم عليه ، ولا ينبغي أن تؤثر تلك الغاية فيما يجب أن يحاط القضاء به علما عن ماضي المتهم لما قد يترتب على ذلك من آثار قانونية كتشديد العقاب عند المود الى ارتكاب الجريمة .

وأما ان كانت الجهة طالبة تذكرة السوابق سلطة حكومية أخرى كمنظمة يريسد المحكوم عليه أن يلتحق للعمل بها ، وكان قد صدر ضده حكم أو أكثر بالادانة مشمول بميزة عدم الادراج في التذكرة ، فانه عندئذ يحق لتلك الجهة ان تتعرف حقيقة ماضي الفرد ، ولكن في حدود معينة وبغير إطلاق ، ويكون ذلك عن الجرائم التي ترى أن من حكم عليه في واحدة منها لا يصلح لأن يلتحق بالعمل ، وهي جرائم يرتبها القسانون بالنسبة لكل جهة على حدة ، فمثلا من حكم عليه بالحبس لمدة سنة في قضية قتل خطأ لا مانع من التحاقه بوظيفة ساع في مدرسة ، ولكن قد يكون من الخطورة الحاقه بعمل سائق سيارة حكومية . ومن قضى بإدانتها بالحبس شهرا لحريق بأعمال تصليح لأن تعمل فراشة بمدرسة للبنات ، فبمكس ما لو كان ذلك الحكم قد صدر في قضية تحريض على الفسق والفجور .

ولا يعترض هنا بأنه قد يكون من الأيسر ادراج جميع أحكام الادانة بصحيفة سوابق المحكوم عليه وللمصلحة الحكومية تقرير مدى العلاقة بين تلك الأحكام في الدلالة على حالة الشخص وبين العمل الذي قد يلتحق به ، لا يعترض بهذا إذ لو فرضنا حالة يتقدم فيها عدة أشخاص للحصول على وظيفة ، فقد تؤثر تذكرة سوابق أحدهم في حرمانه من الالتحاق بالعمل مع أنه قد يكون أنسبهم لها ، حالة كون الحكم الصادر ضده أبعد من أن يؤثر فيها ، ولا يقال بأن من لا سوابق له خير من مسود صحيفته حكم بالادانة ، لأننا عندئذ تعود الى التفرقة بين الأفراد على أساس الماضي الذي ابتغينا جميعا على أن لا نجعله ذا أثر في مستقبلهم .

وبهذا نكون قد اجتزنا فريقا من خريجي السجون ، ومهدنا لهم السبيل الى عيش شريف في مجتمع يقبل انماجهم فيه بمنحهم صحيفة بضاء من كل حكم بالادانة .

ولكن أعمال هذا الحل هو بالنسبة لما يصدر مستقبلا من الأحكام وهو أمر يدعو للتساؤل عن مصير أولئك الذين سبق أن دفعهم القضاء بأحكامه سواء منهم من أوفى مدة عقوبته وأفرج عنه أو من لا يزال باقيا بين جدران السجون .

مما لا شك فيه انه يتعين استبعاد فكرة بحث الحل بالنسبة لهم باعتبارهم جميعاً من خريجي السجون ، فيكون شأنهم هو ذاته شأن ذلك الفريق ممن يصدر الحكم بادانتهم محرومين من ميزة عدم ادراجهم في تذكرة السوابق ، وانما يتعين وضع حل مؤقت بالنسبة لهم .

ولقد تبين المسألة ظاهرة الخطورة بالنظر الى كثرة العدد الذي تلتفه السجون كل عام من المحكوم عليهم ، ولكنها كثرة ظاهرة . فالواقع يدلنا على انه لا حاجة لدراسة حالة كل من سبق الحكم بادانته اذ أن فريقاً كبيراً منهم لا تدعو الضرورة الى الاهتمام بسوابقه ، فمنهم من رد اعتباره بحكم القانون ، ومنهم من حصل عليه بحكم من القضاء وهؤلاء ، وأولئك كثيرون اذ تكشف الاحصائيات عن أن من أدبوا للمرة الأولى يستغرق تعديدهم غالبية المحكوم عليهم . وفضلاً عن تقدم ذكرهم فهناك الأحكام الموقفة تنفيذها والتي تسقط بجميع آثارها الجنائية بعض المدة المحددة في القانون . ويستبعد أيضاً فريق النساء المحكوم عليهن فنادراً ما تهتم احداهن باستخراج تذكرة سوابق خالية من الأحكام الصادرة ضدّها الا اذا رغبت الالتحاق بعمل يوجب ذلك وهو أمر نادر . ومن بين أحكام الادانة ما لا يدرج في تذكرة سوابق المحكوم عليه . وأخيراً فان نسبة كبيرة ممن أدانهم القضاء لا يهتمون بالحصول على تذكرة سوابق بيضاء لعدم حاجتهم لها فيما يباشرون من أعمال كالفلاحين والعمال .

وخلاصة ما تقدم أن من سبق الحكم بادانتهم قبل اعمال النظام الذي نقول به ، ويكون لهم صالح في الحصول على تذاكر سوابق بيضاء ، سوف يكونون من القلة العديدة ما يجعل وضع نظام مؤقت لهم ليس فيه اوراق أو تعطيل للجهة التي نرى تخويلها الفصل في تلك الطلبات .

ونرى أنه يشترط أن يتقدم المحكوم عليه بطلب الى النيابة العامة مبيناً فيه الأحكام الصادرة ضده ، وأحوال معيشته عند تقديم الطلب ، ثم تقوم النيابة العامة بالتحقق من صحة تلك البيانات عن طريق رجال الإدارة بعد حصولها على تذكرة الطالب وتضم لتلك الاوراق القضائية التي صدر الحكم بالادانة فيها ، وبالأقل صور الأحكام الصادرة فيها ان أمكن ، ويعرض الطلب مع الاوراق سالفة البيان على القاضي الجزئي ، وهو عندئذ اما أن يصدر الحكم برفع الأحكام الصادرة ضد الطالب من تذكرة سوابقه أو حكماً برفض الطلب .

وتخويل القاضي حق الفصل في تلك الطلبات انما الفرض منه التسوية في الاختصاص بين الجهة التي تفصل في الأمر بداعة عند طرح موضوع الدعوى عليها بناء على النظام الذي تقترحه ، وبين الجهة التي يطرح عليها الفصل في أمر رفع الحكم السابق من تذكرة السوابق ، ولذا فان الحكم الذي يصدر من القاضي الجزئي في الحالة الأخيرة يكون قابلاً للطعن أمام الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية ، شأنه شأن الحالة الأولى . وتسهيلاً للعمل في فترة التوقيف هذه يكون الاختصاص دائماً للقاضي الجزئي حتى ولو كان الحكم المراد رفعه من تذكرة السوابق قد صدر في جنائية

ولقد اهتمدنا في وضع قواعد هذا النظام المؤقت الى أحكام رد الاعتبار التي جاءت بقانون الاجراءات الجنائية .

واعمالاً لما تقترحه يتعين ادخال التعديلات الآتية في التشريع :

أولاً : تعديل المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على الوجه الآتي ، وذلك بإضافة فقرة ثانية اليها .

« يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي يبنى عليها • وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة • والظروف التي وقعت فيها وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه •

كما يجب أن يشتمل حكم الإدانة النص على اثباته أو عدم اثباته في تذكرة السوابق التي يطلبها المحكوم عليه » •

ثانيا : تعدل المادة ١٢/١ من قرار « وزير الحفانية » الرقيم ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ على الوجه الآتي :

« فيما عدا ما ذكر في المادتين ٩ و ١٠ لا تعطى شهادة عن الاحكام المحفوظة صحفها بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية الا بناء على طلب المحكوم عليه ، أو جهة قضائية أو جهة حكومية منحها القانون هذا الحق بالنسبة لجرائم مسماة » •

ثالثا : تعدل المادة ١٤ من القرار الوزاري سالف الذكر على الوجه الآتي :

لا تثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الاحكام الآتية : -

١ - الاحكام التي رد اعتبارها عنها قضاء •

٢ - الاحكام التي نص الحكم على عدم اثباتها في تذكرة السوابق •

وحل مشكلة خريجي السجون - عدا من سلف ذكرهم - ليس بالأمر السهل فهي تتطلب بالنسبة لمن يحتاج منهم للرعاية الى أمرين : الأول منهما ايجاد العمل الذي يمكن الحاق الشخص به ، وهو غير متوفر دائما ، والاخر توفير الثقة عند من يلحق الفرد لديه حتى يطمئن على ماله ومصالحه وهو ما يتطلب ضمانات عدة •

وأول ما ينبغي بيانه في هذا السبيل هو تعرف من من خريجي السجون في حاجة الى الانطواء تحت نظام الرعاية ، اذ أن من بينهم من هو في غير حاجة الى تلك الرعاية ثم تقدير المسألة على ضوء ذلك البيان • صحيح ان الاحصائيات تكشف عن ضخامة عدد المخرج عنهم من السجون بعد انقضاء مدة العقوبة وهو ما يحسم في الظاهر خطورة المسألة وصعوبة حلها • بيد أننا نرى أن تلك ضخامة خادعة ولا تحمل تلك الأرقام الا مظهرا لا ينطبق على من يحتاج الى الرعاية في الواقع • ذلك أن مشكلة خريجي السجون لا تقوم الا بالنسبة لمن يفرج عنه بعد وفاء مدة العقوبة المقضى بها عليه ولم يكن الحكم الصادر بإدانته قد شمل بمييزة عدم ادراجها في تذكرة سوابقه • واذا رجعنا الى الاحصائيات لبيان لنا ان الذين يدخلون السجون للمرة الأولى تعدادهم كبير جدا ، وغالبا ما تصدر ضدهم الاحكام بالحبس لمدة قصيرة ، ويحتمل معها أن يشمل اكثرهم بالمييزة سالفه البيان • فان نحن أنزلنا هؤلاء من عدد خريجي السجون لكان المتخلف قليلا (١) وحتى بالنسبة لهذا الباقي فهناك فريق منهم - تدل الاحصائيات على أن نسبته كبيرة - لا تقوم المشكلة بالنسبة له ، لأن تسويد صحيفته بسوابق أو بقائها بيضاء لن يؤثر في عملهم ، وفي مكنتهم معاودة مباشرة العمل بعد خروجهم من السجن فورا ، ذلك هو فريق الفلاحين والأجراء ، فنظام الأسرة في ريفنا المصري وما بين أفرادها من تضامن واستئجار الفرد للأعمال الزراعية لقاء أجر معلوم في اليوم لن يعطل المحكوم

١٠ - يبين من التقرير السنوي بملحة السجون عن عام ١٩٢٩/١٩٤٠ ان عدد المسجونين الموجودين في السجن يوم ٢٦/١٠/١٩٤٠ ومحكوم عليهم من الذكور والاناث ٢١٨٦٢ ، وفدى السوابق في ذلك التاريخ تعدادهم ٧٥٠٨ ، فالباقى من لا سوابق له وقضى بإدانته للمرة الأولى عددهم ١٩٣٥٤

عليهم عن العمل بعد مباحثتهم للسجن ، وهو أمر غير متكرر ومشاهد في بلادنا .
والحال واحد بالنسبة للأجراء الذين يعملون يوما بيوم في أعمال البناء وغيرها لا
يشترط بالنسبة لهم تقديم تذكرة خالية من أحكام سابقة ، وإنما تكفى قدرته الجسمية
على أداء العمل الذي يطلب إليه أدائه (١) .

إن الواقع ليدلنا على أن المشكلة لا تقوم إلا بالنسبة لفريقين من المحكوم عليهم الذين
يتعين العناية بأمر رعايتهم ، أولهما أولئك الذين يقطنون القاهرة والمحافظات وعواصم
المديريات ، إذ أن التحاقهم بعمل ما إنما يكون لدى صاحب عمل جاهل بأمرهم وليس
له من سبيل للأطمئنان اليهم والثقة بهم إلا تذكرة سوابق تكون بيضاء . والفريق
الأخر أولئك الذين يكون في نوع عملهم ناحية معينة من الفن تخصصوا فيها ، كمهنة
معيّنة مثلا ، ولن يكون من الميسور الاستفادة بهم في غيرها .

وإنه وإن كانت الاتجاهات الحديثة في الدول المختلفة تتفق في وجوب رعاية خريجي
السجون ، إلا أن هذا يقتضى بداية معرفة الجهة التي يجب أن يقع عليها عبء هذا
الواجب . هل تتحمله الحكومة وحدها فتكون الرعاية من بين واجباتها نحو فريق من
أفراد المجتمع ، أو أن من الأفق أن تقوم به هيئات خاصة لا علاقة بينها وبين
الحكومة أو يؤخذ بحل يجمع بين الجهتين الحكومية من ناحية والهيئات الخاصة من
جهة أخرى .

إن تحميل هذا العبء على عاتق الحكومة مع ما له من مزايا لا يخلو من عيوب . فمن
مزاياه أن الحكومة تستطيع بماليتها أن تساهم بقدر كبير في حل المشكلة . فينبغ
لن نقف المادة عقبة في سبيلها ، وهي بصفتها الرسمية بمقدورها أن تضع الحلول
وتفرضها ومن الميسور لها الحصول على كافة المعلومات التي تعينها على أداء تلك المهمة
بيد أن عيب هذه الطريقة هو طبعها بالشكل الرسمي الذي يجعلها خاضعة للإجراءات
الرسمية المعقدة مما يضعف الفائدة المرجوة منها ، فضلا عن أن المجتمع لن ينظر بعين
الارتياح إلى تدخل الحكومة رسميا لدى الجهات والأفراد لفرض قبول الحاق المحكوم
عليهم بأعمالهم .

وقد يكون في تحمل الهيئات الخاصة - التي تقوم لهذا الغرض - عبء رعاية خريجي
السجون ما يرفع عبء الرسمية عن تلك الإجراءات ، ويتلقى المجتمع نشاطها قبولاً
حسناً ، على أن قيامها بهذا الأمر وحدها لن يجعل لقبول مساعيها إلا ناحية أدبية فقط
فضلا عن أن أموالها قد لا تعينها على تحقيق الغرض الذي قامت من أجله (٢) .

(١) يبين من تقرير مصلحة السجون عام ١٩٤٠/١٩٣٩ عن الصناعات التي كان يزاولها في الخارج
المسجونون من الرجال الذين صدر عليهم أحكام في بحر السنة أن تعدادهم كالآتي : ٢٨ تلميذ و ٥٥ عسكري
و ٢٨ خبير و ٢٥ شيخ بلد و ١٠ صراف ومهندس وطبيب وجزمجي ومدرس وكاتب ، و ٧٢ من أرباب
الوظائف الحكومية الأخرى وجعلته ٩٢٢٢ . ومن أصحاب الفنون والصناعات الحرة ٣ مهندسين وطبيب واحد
و ٢ جزمجي وصحفي واحد و ٤٣ كاتب أو مسجل و ١١ مدرس و ١٧٨٤ تاجر و ٢٦٤٥٧ فلاح أو مزارع
و ٦٨٢ حداد و ١٥١٩ تيار و ٤٢٧ مسكرى . ٥٤٢ جزمجي و ١٧٨٢ سائق سيارة وجعلتها ٣٣١٢١ و ٦٠٥٥
نظم و ٣٢٤٧٠ صناعات أخرى وإجملة العالمة ٨١٦٢٥٠ .

(٢) وينبغي بوزا أن لا يجب تنكيكها في صورة مصلحة صهيونية يؤيدها أشخاص اعتبارية وتهتم في ذات
الوقت بالسجون داخل السجن وخارجه .
Revue internationale de droit pénal 17 an. 1946. P. 87. « Des quelques reformes
penitenciaires actuellement réalisables. »

وأحسن الحلول في نظرنا هو أن تقوم برعاية خريجي السجون هيئات خاصة تعينها وتشرف عليها الحكومة (١) . ويدعو الأمر لبيان تشكيلها ونشاطها في سبيل تحقيق الغرض من قيامها .

فمن ناحية التشكيل ينبغي أن توجد هيئات الرعاية في القاهرة والمحافظات وعواصم المديرات ، حيث توجد السجون العمومية وحيث تتركز مشكلة خريجي السجون كما سلف البيان .

وتتكون تلك الهيئات من أفراد يتفرغون للقيام بالمهمة الملقاة على عاتقهم فقط ، بمعنى أن لا يجمعوا بينها وبين أي عمل آخر ، حتى لا يكون هذا الواجب للفاوض من وقتهم إن وجد (٢) . وفضلا عن تشكيل أعضاء الهيئة من أشخاص يوق في دراستهم وعنايتهم بمشكلة خريجي السجون يتعين أن يكون ضمن أفراد كل واحدة منها أخصائي اجتماعي ، وضابط تابع لمصلحة السجون وموظف بمصلحة العمل . فالأخصائي الاجتماعي يستطيع بما له من خبرة ودراسة أن يتعرف أحوال المحكوم عليه وماضيه وعائلته وعمله وكل ما يتعلق بالجماعة التي كان يعيش فيها والتي سوف يعاود الحياة معها . وبمعاونة ضابط مصلحة السجون يمكن الكشف عن ماضي المحكوم عليه وسلوكه في السجن ، ومدى التعليم الذي تلقاه به وما قد يصلح له - بناء على ذلك - من الأعمال خارج السجن . وأما موظف مصلحة العمل فانه يكون طريق الاتصال بين هيئة رعاية المسجونين والمنشآت الأهلية المختلفة .

ويقع على عاتق هيئة الرعاية الاتصال بمختلف السجون التي تقع في دائرة اختصاصها لتخطر عن كل من دخل السجن ومدة العقوبة المقررة بها عليه ، وتاريخ مباحثته للسجن . وتقوم بالدراسة الاجتماعية على الوجه سالف البيان تهيئدا للاحاقه بعمل يعيش منه عند الإفراج عنه .

ويجب أن تتمتع تلك الهيئات بنوع من الحقوق تمكنها من تحقيق أغراضها ، فعل مصلحة السجون اجابتها الى جميع طلباتها التي تتعلق بدراسة حالة المحكوم عليه ، وإن احتاجت الى خبرة الاخصائيين الاجتماعيين بوزارة الشؤون الاجتماعية لإقام تلك الدراسة خارج السجن وجب أن تمكن من ذلك الى الوقت الذي تساعدنا امكانياتها على أن تقوم بذلك بواسطة موظفيها .

وتخضع هذه الهيئات باعتبارها نوعا من الجمعيات لاشراف وزارة الشؤون الاجتماعية لا سيما فيما يتعلق بالناحية المالية .

ويجب توفير الامكانيات المادية لهذه الهيئات لتستطيع أن تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها ، والاديات دوما هي المائق للجمعيات التي تبغى الخير لصالح فريق معين من الجماعة . على أننا رغم هذا نرى أنه من اليسور تحصيل المال اللازم لهيئات رعاية خريجي السجون من موارد عدة وفقا لما يأتي ايضاحه .

(١) وفي فرنسا تقوم الجمعيات الأهلية برعاية خريجي السجون . وتكفي الدولة بمجرد تسجيلها ، وينتالها التشريع من ناحية تقديم بعض المال على سبيل الإعانة (ق ١٤/١٨٨٥) وينظم الإشراف عليها (ق ١٤/١٩٣٣) . الملل بالقانون الصادر في ١٧/٦/١٩٢٨) واجع يوزا شرح القانون الجنائي بند ٢٠١ . (٢) ويقول يوزا في مؤلفه شرح القانون الجنائي ص ٣٠٤ بند ٤٠٢ انه يوجد في فرنسا عدد كبير من هذه الجمعيات وغالبيتها تشتمل بالنسبة للاحداث فقط . وأما المخصصة للكبار فهي جمعيات اسمية فقط وأولئك الذين يتولون أمر هذه الجمعيات ليس لديهم الوقت الكافي لضياحه بدون مقابل في هذه المهمة . ولذلك يجب على الدولة تمويلهم عن الوقت ، ولا يكفى مجرد الشرف الاسمي ، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون للتولين أمر هذه الجمعيات متخصصين لها .

فلقد أوجبت المادة ٢٥ من القانون ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ الخاص بالسجون منح المسجون أجرا مقابل أعماله في السجن يصرف له عند الإفراج عنه ، وتحدده اللائحة الداخلية ، فيمكن لجميع المبالغ التي تستحق لخريجي السجون بناء على ما تقدم لتكون جزءا من مالية هيئات الرعاية ، بشرط أن يقتصر الأمر فقط على من يرغب الانطواء تحت نظام الرعاية ، ومن لا رغبة له في ذلك يكون من حقه أن يصرف له الأجر .

ويفرض قانون الضمان الجماعي بأن يسلم للمفرج عنه ... حسب الأحوال - مبلغا من المال لا يتجاوز الأربعين جنيها للاستعانة به على مباشرة عمل أو مهنة تدر عليه دخلا يصينه في أمور معيشته . فإذا ما تقررت الرعاية على الوجه الذي نقول به ، تعين أن تنقل المبالغ المخصصة لهذا الغرض إلى تلك الهيئات لأنها سوف تقوم حينئذ بأعمال توصل إلى ذات النتيجة المرجوة بقانون الضمان الجماعي .

وبموجب القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤١ والخاص بفرض رسم اضافي للأعمال الخيرية فرضت ضريبة عن دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي والتلفرافات والمكالمات التليفونية الخارجية ، وتذاكر السكك الحديدية ، وتخصص الحصيلة للأعمال الخيرية ، ويمكن أن تجعل نسبة من هذه الحصيلة لتوزيعها على هيئات رعاية خريجي السجون دعما لمالياتها .

وأخيرا فإنه يضاف إلى ما تقدم ما قد يتبرع به الأفراد لهذا الغرض خلال أيام محددة تعين من كل عام ، مع نشر الوعي الاجتماعي لأهمية الإغراض التي تتوخاها تلك الهيئات .

فإذا ما جمعت هذه الاموال واستغلت على الوجه الذي سوف نذكره في كيفية تشغيل خريجي السجون ، أمكن الاستفادة من ناتجها لتزداد به رموس أموالها فضلا عن إمكان استغلال المخبرات في مشروعات إنتاجية .

وأهم ما يتعين العناية ببحثه تعرف ما إذا كان من الصالح العام جعل رعاية خريجي السجون اجبارية أم من الأوفق أن تكون اختيارية ، بمعنى هل ينبغي أن يخضع كل من يبارح السجن لنظام الرعاية أو أن تلك الرعاية لا توجد الا حيث يطلبها المحكوم عليه . لقد قلنا ان رعاية خريجي السجون ليس الغرض منها مجرد إيجاد عمل لهم ، وإنما الغاية هي منعهم من العودة إلى طريق الجريمة ، وهو ما يؤدي تبعا إلى حماية المجتمع ، الأمر الذي يقتضى القول بجعل الرعاية اجبارية حتى يستطيع مقاومة قوة اغراء الجريمة وما قد تجرّه من كسب على مقارفها . بيد أن هذه النتيجة ينبغي فيها المساس بحرية الفرد إذ أن له مطلق الحق في الاختيار من بين سبل العيش ما يراه أسلم له على ألا يقع فعله تحت طائلة العقاب . وبين هذين المبدئين الذين قد يظهر بينهما التعارض ، ينبغي البحث عن فكرة توفق بينهما ، ونحن نرى أن أساسها يجب أن يقوم على أن تكون رعاية خريجي السجون اختيارية ، بمعنى أنها لا تقدم الا لمن يطلبها ، ومذاك الحين يخضع طلبها لنظمها ، ومن ناحية أخرى فإنه ليس ثمة ما يمنح الجماعة حماية لأنها أن تستجمع المعلومات اللازمة عن كيفية سير من لا يروم الانطواء تحت نظام الرعاية وهذا يتأتى بآراء تحريات من بعيد لا يكون فيها أى مساس بحرية الفرد الشخصية ولا تخضعه لأي رقابة ، وهي بمثابة اجراءات الأمن التي تتخذها الدول في سبيل حماية الجماعة (١) .

Bouzat. Revue international de droit penal. P. 119.

(١)

ويقول انه عند جسيات الرعاية أن تقوم أثناء وجود الشخص في السجن بالتأثير عليه لملازمة الاتصال بالمجتمعات بعد مباحثته السجن ، فإذا رفض على الجمعية وعاجته سريرا ، حتى إذا احتاج لمساعدتها عند الحظر تظهر نياتها الحسنة وتقدم له المساعدة .

... والأصل أن تبدأ رعاية خريجي السجن من وقت الإفراج عنهم ، ونحن هنا لن نتعرض للكلام عن رعاية عائلته خلال فترة وجوده في السجن لخروجه عن نطاق بحثنا ، على أن يسهل الرعاية هناك التاريخ يقتضي دراسة متابعة للحالة الاجتماعية للسجون ، حين دخوله الى السجن ، ويجب أن تقتصر هذه الدراسة على من يرغب أن يستفيد بنظام الرعاية عند خروجه من السجن ، اذ لا معنى لاجراءات تستنفد وقتنا وجهودنا ولا ينتهي الامر الى الاستفادة منها ، ولا يقال ان هناك احتمال التجاهل المفرج عنه بعد هذا للرعاية فيها ، لأنه ان حصل هذا فسوف يكون من القلة التي لا توجب دراسة كاملة لكل المسجونين .

على أنه يجب أن يراعى أن من بين من يصدر الحكم بادانتهم لا يدخلون السجن وهم الذين حكم بايقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لهم ، أو أمضوا في الحبس الاحتياطي فترة تساوى أو تزيد على المدة المقررة بها ، وهؤلاء وأولئك لن تكون هناك دراسة متابعة بالنسبة لهم ، وهم فور صدور الحكم يحتاجون للرعاية ، وقبيل ذلك في غير حاجة للدراسة لاحتمال صدور الحكم بتبرئتهم ، على أن تلك القبضة لا يجب أن تقف في سبيل رعايتهم ، وانما يتعين أن تعتبر حالتهم من حالات الاستعجال التي توجب المبادرة فورا الى دراستها تمهيدا لاتخاذ ما يلزم من اجراءات وواجبات الرعاية .

وان اهم ما يتعين بيانه هو كيفية رعاية أولئك الفريق من افراد المجتمع الذين سودت صحائفهم احكام قضائية ، وفي رأينا أن الرعاية تقسم الى ثلاثة اقسام : رعاية عائلية عند الحاجة اليها (١) ، وماوى ، وعمل .

فالفرد الذي يرتكب الجريمة وان احتمل أن يكون محل عطف افراد عائلته وقت مفارقتها وخلال فترة المحاكمة ، الا أنه قد يتحول النظر اليه بعد خروجه من السجن الى احتقار وعدم ارتياح ، وهي نظرة ان تبينها المحكوم عليه قد تملأ قلبه بالحقد على الجماعة كلها بعد ان بان له من عائلته تلك النفسية التي يراها قاسية ، وتدفع به الى مهاوى الجريمة من جديد . ولنا يجب أن يمهّد المجتمع لاستقباله ، وأول من يفرض عليه واجب حسن لقائه هو الجو العائلي الذي يتعين عليه أن ينظر الى فعل المحكوم عليه بعين الغفران مع حثه وتشجيعه على سلوك سبيل الاستقامة ونسيان زلته السابقة .

وقد يبارح المحكوم عليه السجن ولا يجد له المأوى الذي يلجأ اليه ، سيما إذا كان من العمال الذين يقطنون المدن بمفردهم بعد أن هاجروا اليها من مختلف أنحاء الريف . وهؤلاء ينبغي أن يعد لهم المكان اللازم خلال الفترة التي قد تلزم لتدبير العمل ، فيجلبون مكانا للنوم وللطعام ، وانا لنجد أن كثيرا ممن يارحوا السجن عادوا اليها مختارين حيث يجدون المأوى الذي يفقدونه خارجها ، وحتى لا تكون تلك الامكنة سبيل أولئك الأفراد للركون الى الراحة والكسل وجب أن تفرض عليهم جميع الاعمال اللازمة لادارة أشغال تلك الامكنة وغيرها أن تيسر ذلك (٢) . كما انه قد يبارح المسجون السجن ولا يكون لديه من الملابس ما يلزم للانماج في الناس ، فينبغي حينئذ أن تصرف له كعبة أو تبرع (٣) .

Revue internationale de politique criminelle. N. 6. « Le service social (١) des prisons dans le système pénitentiaire. » Par Pierre Canot. P. 42 et su.

(٢) وفي فرنسا توجد لبطش الجمعيات ملاجي. تأوى المخرج عنهم نوما وغذاء لفترة محددة لقاء عمل معلوم ، والبطش الآخر يكتفي بالاعانة للمادة كلباس وآلات أو تذكار طعام (بوردا - شرح القانون الجنائي ص ٣٠١) .
(٣) ولقد بحث موضوع إقامة منازل لا يورجى خريجي السجن عند الإفراج عنهم في مؤتمر العقاب الذي عقد في بوليه من عام ١٩٣٦ في ألمانيا ، وعرض البطش على ذلك يدعو الى هذا المكان يغلط من الاندثار ويسفر عن ضار كثيرة فضلا عن أنه سوف ينظر الى سكان المنزل على أنهم من غير المرغوب فيهم =

وأخيرا - وهو أهم أركان الرعاية - إيجاد العمل للملازم لخريجي السجون ، وهذا هو حجر الزاوية في مشكلتهم (١) .

والعمل الذي قد يلتحق به الفرد إما أن يكون لدى الأفراد والهيئات الخاصة ، أو أن يكون عملا تنظمه وتشرف عليه الحكومة .

ففيما يتعلق بالحاق خريجي السجون بالاعمال الخاصة ، فانا نرى انه أمر لا يفرض على أربابها اجبارا ، لأن هذا يتعارض مع حريتهم في اختيار من يطمنون اليه في أداء أعمالهم التي استثمروا فيها أموالهم ، وكل ما في الأمر أن توصي هيئات الرعاية - بعد أن تقوم وتتوافر لأعمالها الثقة الكاملة - بقبول أولئك الأفراد لدى المؤسسات الخاصة والرجاء معقود بأربابها في المساعدة في هذه المشكلة الخاصة ببعض أفراد المجتمع الذين تنكبوا الطريق السوي لاسيما من منهم كان يتمتع مهنة توفر له الخبرة والدراية التي يمكن الاستفادة منها . ولا يقبل القول بفرض بعض خريجي السجون على المؤسسات الخاصة ، والا كان في استطاعتنا أن نعالج مشكلتهم من هذا السبيل بنص تشريعي يوجب الحاق نسبة معينة منهم بها ، وهذا التدخل من المشرع لن يكون في صالح الاعمال الحرة ، ومتبعا لمصلحة الجماعة .

فالعماد الأساسي في الحاق خريجي السجون بالاعمال ، انما يكون في مشروعات حكومية أو مشروعات انتاجية خاصة تقوم بها هيئات الرعاية من مالهتها التي رأينا كيف تكون .

فبالنسبة للحكومة - وهي بصدد مشروعات عامة كثيرة انتاجية واصلاحية تحتاج فيها الى توافر عدد كبير من الايدي العاملة - تستطيع أن تلحق خريجي السجون بتلك الاعمال ، سيما التي لا تيسر لهم سبيل ارتكاب الجريمة كانشاءات الطرق والحدائق العامة ، وكذلك يسهل الاستفادة بخبرة من منهم كان ذا مؤهلات فنية كهمنس أو طييب . والشأن أيضا بالنسبة للمشروعات الانتاجية التي تضطلع بها الحكومة ، على أن يراعى بقدر الامكان عدم تجميع أولئك الأفراد في صعيد واحد والا لبنت في نفوسهم بذور الشر من جديد وعادوا للاجرام في صورة خطيرة ، كما لا يجتمع المحكوم عليهم في قضايا من نوع واحد - على قدر الامكان - في مكان واحد ، لأن الغالب أن التآلف ينشأ بين من يرتكبون نوعا معينا من الجرائم .

وأما هيئات الرعاية ، فان نشاطها في هذا السبيل يكون من نوع آخر نظرا لانها لن تقوم بمشروعات انتاجية أو اصلاحية ، لأن هذا يخرج بها عن نطاق الغاية التي تهدف لها وتقلب الى مؤسسات تجارية تبني الربح ، ولكنها تستطيع أن تنشأ أنواعا من

= بيد أن البعض أيد الفكرة قولا منه بأنها خير من ترك المخرج عنهم في الطريق بلا مورد ، ويحسن أن تكون المنازل في الأرياف ويطلب عليها الجوال . Le XI Congrès pénitentiaire de Berlin, 1936. Revue international de droit pénal 1936. P. 79.

(١) وفي كتيب مصلحة السجون بعنوان « السجون المصرية في عهد الثورة » ذكرت انها بادرت في عام ١٩٥٥ بالاتصال بالهيئات الاعلامية التي تعمل في هذا الميدان وخصوصا بالهيئات التي تربي المسجونين بعد الإفراج ، وبمستشفيات الرغبة في أن يكون للمصلحة مندوب دائم في مجلس إدارة الجمعية التي تعمل على رعاية أهل المسجونين أثناء سجنهم ، ورعاية المسجونين أنفسهم بعد تركهم السجن ، وهي توالى تلك الجمعية البيانات التي طلبتها لتسهيل مأموريتهم ، كما أنها سارعت بالاتصال بالجهات الحكومية التي يمكن أن تساهم في عملها فاقصت بمصلحة الصل وعقد مندوبيها الاجتماعات المتوالية لتنظيم تشييل المخرج عنهم في بعض الصناعات (ص ٢٤ و ٢٧) .

إلصاقات التي يتعلمها المسجونون داخل السجن أثناء حبسهم والاستفادة بخبرتهم وطرح تلك المنتجات في الأسواق بسعر مناسب يحقق ربحاً معقولاً يمكن الاستفادة منه في دعم مالية تلك الهيئات (١) ، كما أنها تستطيع أن تقيم بعض الإكشاك التجارية الصغيرة لبيع السجائر والحلوى والمربطات ، وهذا يكون تحت إشراف تلك الهيئات ، على أنه في الحالة الأخيرة للفرد أن يمتلك الكشك التجاري إذا قام بسداد تكاليف إنشائه .

والى متى تستمر رعاية خريجي السجن ، هل تبقى قائمة دوماً ، أو أنها موقوتة ، وإن كانت الأخيرة هل يحدد لها فترة معينة ، ومن الذي يكون بيده وضع نهاية لها ، المحكوم عليه أم هيئة الرعاية نفسها .

لا جدال في أن الرعاية يجب أن تكون موقوتة ، وهي لا تكون مؤبدة ، فهي تشابه الوصاية التي تشمل القصر إلى أن يبلغوا سن الرشد ، فهي كذلك تبقى قائمة إلى الوقت الذي تحقق فيه الغرض منها بالنسبة لكل فرد على حدة ، حتى تتفرغ الهيئة للدراسة غيره من الحالات التي تجد . ولكنها تختلف عن الوصاية في أننا نرى إجازة أن يطلب الفرد إعفاءه من نظام الرعاية ، إذا ما ارتأى أنه قد توافرت له من الإمكانيات ما ييسر له سبيل السير في المجتمع لكسب عيش شريف ، ولا تستطيع جهة الرعاية أن تلزمه بالخنوع لنظامها ، على أنه ليس ثمة ما يمنع من إجراء تحريات تقوم بها تلك الهيئة للأطمئنان إلى سلوك الفرد ، الشأن في هذا مثل من لا يقبل الانطواء تحت نظامها ، لاحتمال أن يكون الغرض من التخلي عنها هو إغما العودة إلى سبيل الإجرام ، وحينئذ فقط يكون على الهيئة إبلاغ جهات الأمن المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوقي وقوع الجرائم .

فإن لم يطلب الفرد رفع الرعاية عنه ، فإن للهيئة أن تقرر إنهاء حالته من نفسها وهي مسألة موقوتة على ظروف كل حالة على استقلال ، فمثلاً من التحقق بعمل لدى هيئات خاصة ، يكفي الاطمئنان لحسن سيره مدة ثلاثة أو ستة شهور ، ومن سلم كشكاً لبيع بعض السلع الصغيرة تنهى الرعاية بتسديده ثمنه وهكذا .

(١) فوقاً للقرار الصادر من وزير الحرية والبحرية في شهر فبراير سنة ١٩٥٩ من بين الأعمال المفروضة على المحكوم عليهم بالانشغال الثقافية وكذلك المحكوم عليهم من الفئة « ب » بالسجن أو الحبس مع التسلل أعمال المصاراة والورش الصناعية والأعمال الزراعية والبساتين ، وبالنسبة للمحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع التسلل من الفئة « أ » تفرض أعمال النسيج والخياطة وكي الملابس والطباعة والتجليد وصناعة الصابون والإسطة والسجاد والأكلية والاسترجية والنقش باليوتات وانشغال جلود ومادن خزفية . وتوجد بالسجون ملفات خاصة بكل مسجون يمكن منها بيان العمل الذي يشره به حتى يمكن تعمله عند ممارسته السجن .

المداد السادس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٠٤	٨٢٩	١ - نقض • إجراءات الطعن • ميعاد تقديم الأسباب • عدم إضافة ميعاد مسافة للميعاد المحدد لايداع الأسباب •
	٥ مارس ١٩٥٧	٢ - نقض • إجراءات الطعن • ايداع الأسباب • جواز ايداع الأسباب قلم كتاب محكمة النقض مباشرة •
٣٠٥	٨٣٠	١ - قضية • رد القاضي • نقض • أحكام لا يجوز الطعن فيها • الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المسواد الجنائية • عدم جواز الطعن فيها استقلا •
	" " "	٢ - نقض • أحكام يجوز الطعن فيها • حكم • المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض •
		٣ - قضية • رد القاضي • المقصود من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة في قانون المرافعات المنصوص عليها في م ١١/٢٥٠ ج
		٤ - قضية • رد القاضي • اختصاص • قصد الشارع من نص المادة ٢٥٠/١٢ ج هو بيان الجهة التي تفصل في طلب رد القاضي الجزئي الجنائي دون مخالفة القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى •
٣٠٦	٨٣٢	١ - متشردون ومشتبه فيهم • اشتباه • ماهية حالة الاشتباه •
	" " "	٢ - استئناف • اشتباه • سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الاشتباه التي لحقت بالتهمة الى تاريخ بدتها •
٣٠٧	٨٣٣	تموين • زراعة الأرز • ارتكاب المخالفة الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ لحساب المتهم أو لحساب غيره • توفر الجريمة •
٣٠٨	٨٣٤	١ - تفتيش • الاذن به • صدور اذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة اضرار سلاح مسلح • يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون اجراء تحقيق قبل اصداره • صحيح •
	" " "	٢ - تفتيش • الدفع بطلانه • مواد مخدرة • لقاء المتهم المخدر طواعية واختيارا • عدم أحقيته في الطعن على من يلتقطه •
٣٠٩	٨٣٤	تفتيش • الاذن به • صدور أمر بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش • صحيح •

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
مواد مخدرة • عقوبة • عدم جواز وقف التنفيذ لمن يحكم عليه بمقوبة الجنبعة في جرائم المخدرات •	٥ مارس ١٩٥٧	٨٣٤	٣١٠
١ - دعوى مدنية • رفعها تبعاً للدعوى الجنائية • احالتها الى المحكمة المدنية بمقولة ان الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى • غير جائز •	" " "	٨٣٤	٣١١
٢ - دعوى مدنية • احالة • قوة الامر المقضى • صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني • عدم جواز احالة الدعوى المدنية الى المحكمة لخصه • م ٣٠٩ ج •			
اسباب الإباحة وموانع العقاب • احتفاظ المبلغ بجسم الجريمة الذى يحظر القانون حيازه أو احراره لتقديره الى السلطة العامة • لا عقاب • م ٦٠ ج •	١١ مارس ٥٧	٨٣٥	٣١٢
دعوى مدنية • اختصاص • القضاء ببرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليه • عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسلول عن الحقوق المدنية •	" " "	٨٣٦	٣١٣
١ - نقض • اسباب متعلقة بالنظام العام • جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض • حق المحكمة فى الأخذ بها من تلقاء نفسها •	١٢ مارس ١٩٥٧	٨٣٧	٣١٤
٢ - دفاع • حضور المحامي • انضمام المحامي الى زميله • دلالة •	" " "		
نقض • اجراءات الطعن • ميعاد تقديم الاسباب • تقديم الطاعن شهادة يعلم ايداع الحكم محررة قبل انقضاء الثمانية أيام التالية لصدوره • تقديمه شهادة ثانية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما • عدم احقيته فى امتداد الميعاد •	" " "	٨٣٧	٣١٥
ضرب نشأت عنه عاهة • حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه • مساهلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة دون حاجة الى تقصى من منهما الذى أحدث إصابة العاهة •	" " "	٨٣٧	٣١٦
١ - اثبات • الاثبات بالقرائن • جواز اعتبار ورقة الصلح التى قمتها المتهم للمحكمة قرينة ضده ولو لم يوقع عليها •	" " "	٨٣٨	٣١٧
٢ - نقض • سبب جديد • اجراءات • تقرير التلخيص • عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على ما ورد فى التقرير من قصور أو مخالفة الثابت فى الأوراق •			

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الحكم	الترجيح	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٣١٨	٨٢٨	١٢ مارس ١٩٥٧
٣١٩	٨٢٨	» » »
٣٢٠	٨٢٨	١٨ مارس ١٩٥٧
٣٢١	٨٢٩	» » »
٣٢٢	٨٢٩	» » »
٣٢٣	٨٢٩	» » »
٣٢٤	٨٤٠	١٩ مارس ١٩٥٧
٣٢٥	٨٤٠	» » »
٣٢٦	٨٤٠	٢٥ مارس ١٩٥٧
٣٢٧	٨٤٠	» » »

٣ - إجراءات • تقرير التلخيص • وجود عيب أو خطأ في تقرير التلخيص • لا بطلان •

سرقة • صورة واقعة تتوفر فيها جريمة السرقة • أسباب الإباحة وموانع العقاب • دفاع شرعي • ضرب • اعتداء كل من المتهمين على الآخر بقصد الضرب في ذاته • انتفاء حالة الدفاع الشرعي •

١ - ضرب • حكم • « تسبیب كاف » • تعرض الحكم لأصابات المجنى عليه التي لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى • غير لازم •
٢ - قرار حفظ • حكم • « تسبیب كاف » • إشارة الحكم إلى القرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم • غير لازم •

١ - تفتيش • دخول رجال مكتب مكافحة ادعاء الطب إلى منزل المتهم بالحيلة • تقدم المتهم طائفا مختارا وتوقيعه الكشف الطبي على أحدهم • الدفع ببطلان الاجراءات • غير جائز •

٢ - تفتيش • إباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز • خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ ج •

هتك عرض • كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد • انطاق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ عقوبات •

ارتباط • متى يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع ؟

وصف التهمة • قتل • دفاع • إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار الناري إلى مجهول من بين المتهمين بدلا من معلوم • تنبيه الدفاع إلى ذلك • غير لازم •

تفتيش • حكم • تسبیب كاف • اعتراف المتهم بضميط المسروقات في مسكنه • اغفال الحكم ابرد على الدفع ببطلان التفتيش • لا عيب •

قتل عمد • نية القتل • الخطأ في شخصية المجنى عليه • حكم • « تسبیب معيب » • عدم استظهار توفر نية القتل بالنسبة للشخص المقصود في الحكم • قصور •

حكم • « تسبیب كاف » • الرد عملي كل دليل من أدلة الاتهام في حالة القضاء بالبرائة • غير لازم •

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢٨	٨٤١	٢٥ مارس ١٩٥٧ ضرب • القصد الجنائي • خطأ المتهم بإصابة شخص آخر غير من تعمد أصابته • توفر ركن العمد •
٣٢٩	٨٤١	• • • تفتيش • أعضاء النيابة المنتدبون للقيام بأعمال النيابة العسكرية • عدم تقييدهم بالقبود الواردة في م ١٩١ ج • الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤/١٠/١٩٥٤
٣٣٠	٨٤٢	٢٦ مارس ١٩٥٧ ١ - حكم • تسمييب كاف • خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل • لا عيب • ٢ - اثبات • اقراز • سلطة محكمة الموضوع في تقديره •
		٣ - اثبات • اعتراف • اعتباره غير اختياري اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف نتيجة أمر غير مشروع •
		٤ - دعوى مدنية • اختصاص • شروط رفعها تبعاً للدعوى الجنائية • طلب المدعية التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع ابنها • استقرار المحكمة على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل • عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية •
		٥ - اختصاص • دعوى مدنية • نقض • عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة • من النظام العام • جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض •
٣٣١	٨٤٥	• • • مواد مخدرة • جريمة زراعة نبات الحشيش • متى يتوفر القصد الجنائي فيها ؟
٣٣٢	٨٤٥	• • • غش • البان • اقتراف الملم بالقشر لدى البائع •
٣٣٣	٨٤٥	١ أبريل ١٩٥٧ اثبات • شهادة • اجراءات الشهادة • عسبم اعتراض المتهم على سماع شهادة المسمى المدني بدون حلف يمين • سقوط حقه في الدفع بطلانها • م ٣٣٣ ج •
٣٣٤	٨٤٧	• • • تلبس • سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس •
٣٣٥	٨٤٧	• • • قتل • حكم • تسمييب كاف • تدبير المتهمين الحادث للاخذ بالثأر وترصدهم لمصومهم • جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعاً بالرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم • لا عيب •
٣٣٦	٨٤٧	٢ أبريل ١٩٥٧ أسواق • محلات صناعية أو تجارية • استغلال المتهم سوقاً للجبلة قبل صدورق ٦٨ سنة ١٩٤٠ خارج النطاق المكاني الذي حدده قرار وزير التجارة واستمرار استغلاله

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		بعد صدور القرار المذكور • اعتباره مخالفا لأحكام القانون ٦٨ سنة ١٩٤٩
٣٣٧	٢ أبريل ١٩٥٧	١ - تزوير أوراق رسمية • تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها • توفر الجسرية ولو لم تسلم لصاحب الشئسان أو تختم بخاتم الإدارة •
		٢ - اشتراك • مسئولية الشريك • عدم وجود القصد الجنائي لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذي ثبت الاشتراك في حقه • م ٤٢ ع •
٣٣٨	• • • ٨٥٠	تحقيق • تفتيش • نيابة عامة ضبطة قضائية • تولي النيابة التحقيق بنفسها • عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها •
٣٣٩	• • • ٨٥٠	خيانة الأمانة • امتناع المتهم عن رد المنقولات التي تسلمها لاصلاحها واستعادته لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه • علم كفايته في اثبات سوء النية •
٣٤٠	• • • ٨٥٠	اثبات • تقدير الدليل • القيود الواردة على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل •
٣٤١	• • • ٨٥٠	حكم • تسبب مميح • اثبات • امتناع الحكم في ادانة المتهم الى معانة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعانة • قصور •
٣٤٢	• • • ٨٥١	١ - دفاع • أسباب الإباحة وموانع العقاب • دفاع شرعي • جواز تمسك المتهم بحقه في الدفاع الشرعي أمام المحكمة رغم سكوتة عن آثاره في التحقيق •
		٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب • دفاع شرعي • انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه • المتهم • عدم نفيه حق الدفاع الشرعي •
		٣ - أسباب الإباحة وموانع العقاب • دفاع شرعي • تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة • كفايته لقيام حق الدفاع الشرعي •
٣٤٣	• • • ٨٥١	أسباب الإباحة وموانع العقاب • دفاع شرعي • توفر نية الاعتداء لا الدفاع من حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا • غير لازم •
٣٤٤	٨ أبريل ١٩٥٧	حكم • بياناته • البيانات الواجب توافرها في الحكم بالادانة •

العددان السادس والسابع	فهرست	العدد الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٤٥	٨ أبريل ١٩٥٧	وصف التهمة • تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عامة • متى تملكه المحكمة ؟
٣٤٦	• • •	خير • اثبات • نيب المحكمة كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المتهم • قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بالمأمورية تحت اشرافه • لا عيب •
٣٤٧	• • •	خيانة الأمانة • التزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين •
٣٤٨	٩ أبريل ١٩٥٧	ضريبة • دفعة • حكم • تسبب مصيب • عدم اطلاق المحكمة على المحررات المضبوطة • وانتهائها الى انها عقود مما يستحق عليه رسم دفعة اتساع بدون بيان اسانيد ذلك • قصور •
٣٤٩	• • •	اثبات • شهادة • حكم • تسبب كاف • سلطة المحكمة في تقدير اقوال الشهود •
٣٥٠	• • •	تزوير • اجراءات • اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها • بطلان الاجراءات •
٣٥١	• • •	تزوير • اجراءات • اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها • بطلان الاجراءات •
٣٥٢	• • •	نقد • عدم تقسيم المتهم شهادة الممسك القيمي عن البضاعة التي استوردها في الميعاد • توفر الجريمة ولو كان قد استخرجها فعلاً وتأخر في تقديمها •
٣٥٣	• • •	١ - بلاغ كاذب • أمر حفظ • سرقة • عدم تقيد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها • مثال •
٣٥٤	• • •	٢ - بلاغ كاذب • القصد الجنائي • متى يتوافر ؟ • ١ - تحقيق • وجود عيب في تحقيق النيابة • لا تأثير له على سلامة الحكم •
٣٥٥	• • •	٢ - اثبات • شهادة • سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة •
٣٥٥	• • •	دعوى جنائية • تحريكها • موظفون • علم سريان القيد الوارد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ لتسلي التنازلي الجنائية التي رفقت قبل صدوره •
٣٥٦	١٠ أبريل ١٩٥٧	١ - اختلاس • مجال تطبيق م ١١٢ ع المدة القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

الصفحة	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٧	٨٥٦	١١ أبريل ١٩٥٧	٢ - حكم • بياناته • عدم التزام الحكم بالإشارة إلا إلى مادة القانون الذي عقوب المتهم بموجبيه •
٣٥٨	٨٥٦	» » »	ضرب • توفر جريمة الضرب بكل فعل بعد ضرباً ولو كان بقبضة اليد •
٣٥٩	٨٥٦	» » »	سبق الإصرار • عدم تأثره بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء •
٣٦٠	٨٥٧	» » »	١ - قتل عمد • نية القتل • تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه • إصابته في مقتل • عدم افادته حتماً توفر نية القتل •
٣٦١	٨٥٧	» » »	٢ - قتل • نية القتل • حكم • تسبب معيب • استناد الحكم في توفر نية القتل إلى إصابة المجنى عليه في مقتل • ثبوت إصابة المجنى عليه في راحة يده • قصور
٣٦٢	٨٥٧	» » »	تفتيش • مواد مخدرة • لقاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أي إجراء • عدم اعتبار تخليه عن المخدر نتيجة عمل غير مشروع •
٣٦٣	٨٥٨	١٦ أبريل ١٩٥٧	رشوة • الفرض منها • متى يتحقق ؟
٣٦٤	٨٥٨	» » »	١ - اختلاس • عدم اشتراط تدب كتابي رسمي للموظف لاعتباره من مأموري التحصيل •
٣٦٥	٨٥٨	٢٩ أبريل ١٩٥٧	٢ - اختلاس • اعتبار المال الذي يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده سواء كان خاصاً أو عاماً من الأموال الأميرية •
٣٦٦	٨٥٨	» » »	حكم • تسبب معيب • الخطأ في الاسناد • مطابقة بيانات الحكم للثابت بالأوراق • عدم تقديم النيابة ما يخالف ذلك • لا عيب •
٣٦٧	٨٥٨	» » »	ضرب • القصد الجنائي • اتيان الجاني فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح • حدوث الجرح من هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر • عدم توفر القصد الجنائي • مثال •
٣٦٨	٨٥٨	» » »	نقض • إجراءات الطعن • ميعاد الطعن • تقديم الطاعن شهادة بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصنوده • سقوط حق الطاعن في الطعن بانقضاء ١٨ يوماً •
٣٦٩	٨٥٨	» » »	إثبات • نقض • سلطة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة الموضوع التي من أجلها رفضت التعويل على الشهادة المرفوعة •

المداد السامس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم المداد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦٧	٢٩ أبريل ١٩٥٧	اثبات - حكم - تسبيب كاف - عدم توصل المحكمة الى معرفة وقت وقوع الحادث أو اغفاله - لا عيب .
٣٦٨	» » »	نقض - المصلحة في الطعن - تفتيش - اثبات - اعتماد المحكمة بصفة أصلية في ادانة المتهم على اعترافه - مجادلته في صحة التفتيش - لا مصلحة .
٣٦٩	» » »	تفتيش - نقض - سبب موضوعي - اثاره الدفع بطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع - عدم جواز اثاره أمام محكمة النقض .
٣٧٠	» » »	مواد مخدرة - حكم - تسبيب معيب - علم المتهم بأن ما يحرزه مخدر - استظهار الحكم للعلم من مدوناته دون التحلث استقلالا عنه - لا عيب .
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية		
٣٧١	٦ يونيو ١٩٥٧	١ - دعوى - رسوم الدعوى - استئناف - قسمة - معارضة - حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف - وجوب تسوية رسوم الدعوى الاستئنافية على أساس ما قضى به ابتدائيا - مثال في دعوى قسمة - القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤
		٢ - نقض - ميعاد الطعن - اعلان - دعوى رسومها - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى - بدايته - قيام الطاعن برفع استئناف عن هذا الحكم قضى بعدم جوازه - عدم قيام ذلك مقام الاعلان الذي يفتح به ميعاد الطعن بالنقض ٣٧٩ مرافعات .
		٣ - نقض - احكام يجوز الطعن فيها - دعوى رسومها - حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى - جواز الطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم .
٣٧٢	١٣ يونيو ١٩٥٧	ربيع - دفاع - دعوى - وقفها - تقرير المحكمة ان النزاع المتنازع املها حول الاتفاق الحاصل بين الطرفين أو انتهاء اثره في خصوص تحديد اجرة الاطيان للطالب برميها هو نزاع جوهرى - علم الفصل في هذا النزاع أو وقف الدعوى حتى يفصل فيه في دعوى أخرى مقامة للمطالبة بتنفيذ واعمال ما تضمنه هذا الاتفاق .

المجلد الساتس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
العدد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧٣	١٣ يونيه ١٩٥٧	١ - عرض وايداع • وفاة • بيع • ثمن المبيع • شيك • قيام المشتري حال الموافقة بإيداع شيك لا يمر البائع • اعتبار ذلك وفاة بالثمن ميراثا للثة المشتري • خطأ • المادتان ٧٨٦ و ٧٩٢ مرافعات
		٢ - تسجيل • بيع • تزاحم المشتري • دعوى • دعوى صحة التعاقد • تسجيل المشتري لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة من مشتري آخر لذات الاطيان • الحكم بشطب تسجيل العقد قبل التأشير فعلا على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم بصحة التعاقد • خطأ
		٣ - بيع • الوعد بالبيع • عقد • تفسيره • محكمة الموضوع • سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقد • مثال عن عقد الوعد بالبيع
		٤ - فسخ • بيع • الوعد بالبيع • عقد • نقض • أسباب موضوعية • محكمة الموضوع • استخلاص المحكمة عدم اتفاق ارادة الطرفين على فسخ عقد الوعد بالبيع بناء على ما اسببته من واقعات الدعوى • طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل عن اتمام الصفقة فاعتبر هو العقد مفسوخا • جدل في تقدير موضوعي
		٥ - حكم • تسبيب معيب • بيع • الوعد بالبيع • شيوخ • اغفال المحكمة البحث في حقيقة الاطيان المبعة وما اذا كانت مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع أو شائعة مع غيرها على ما جاء بعريضة الدعوى المرفوعة بصحة العقد ونفاذه واغفال التحدث عن هذا الخلاف في الحكم • قصور
٣٧٤	١٣ يونيه ١٩٥٧	وقف • عرف • شرط الواقف • انتهاء الحكم في تفسيره تفسيراً سائفاً يؤدي إليه مجمع عباراته ولا مخالفة فيه لفرض الواقف • لا خطأ
٣٧٥	٢٠ يونيه ١٩٥٧	١ - اعلان • اعلان الشخص الذي له موطن معلوم في الخارج • نقض • ميعاد الطعن • حجز ما للمدين لدى الغير • اعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن في هذه الحالة • المادتان ١٤ و ٣٧٩ مرافعات
		٢ - نقض • الصفة في الطعن • شركة • صدور حكم على الطاعن بالصفة التي اختصم بها • حقه في الطعن فيه بهذه الصفة • مثال عن اختصاصه بصفته صاحب شركة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	١٢٧	١٢٨
١ - حكم « بياناته » . إجراءات التقاضي . دعوى دفاع - قاصر . ألتقى أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم . عدم اعتباره جميعا إذا كان ليس في شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . مثال في دعوى رفعت ابتداء على قاصر . م ٣٤٩ مرافعات .	٢٠ يونيو ١٩٥٧	٨٧٣	٣٧٦
٢ - اثبات « الإثبات بالبيئة » . شسودة . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . حقها في أن تأخذ ببعض أقوالهم ويقاوم شاهد دون غيره وبدون بيان السبب .			
١ - عمل « التحكيم في منازعاته » . إجراءات . مكتب العمل . مهنته . عدم اعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي . عدم قيامه برفع تقرير بنتيجة سعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق طبقا للمادة ٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان .	» » »	٨٧٤	٣٧٧
٢ - عمل « التحكيم في منازعاته » . حكم « بياناته » . نقض « أسباب الطعن » . رأي المندوبين الحاضرين في هيئة التحكيم الواجب إثباته في قرار الهيئة .			
٣ - عمل « التحكيم في منازعاته » . إجراءات . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المشار إليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان .			
٤ - عمل « التحكيم في منازعاته » . اختصاص . طلب فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسي للعمال . طلب منع صاحب العمل من التدخل في أعمال نقابة العمال . اختصاص هيئة التحكيم بهذين الطلبين .			
٥ - عمل « التحكيم في منازعاته » . اختصاص . حكم « تسبيب معيب » . طلب إعادة العمال المفصولين فصلا تصفيا بقصد الدفاع عن مصلحة العمال المشتركة . صدور قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب دون بحث أسباب الفصل وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال . خطأ وقصور .			
٦ - عمل « التحكيم في منازعاته » . رخص القاضي . عرف . هيئة التحكيم . قيامها بتطبيق القانون على النزاع المعروض عليها وإغفالها احتمال الرخصة المخولة لها في الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للصادرة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ عدم التزامها بتبيين أسباب عدم الأخذ بهذه الرخصة .			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٧ - عمل • حق مكتسب • حكم • تسبیب كاف • اجازات العمال • اذن صاحب العمل لماله باجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون، دون أن تتخذ صفة الاستقرار • اعتبار ذلك منحة • لا تعتبر حقا مكتسبا •			
٨ - عمل • كادر العمال • المقصود ثلاثية تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار اليها في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ • عدم تعدى هذا التنظيم الى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وانشاء الدرجات ومنع الترقيات والملاوات الدورية •			
١ - أهلية • عوارض الأهلية • سفه • مواريث • حكم تصرف المورث بالنسبة للوارث • تعريف السفه • تصرف الانسان في كل ما يملك لزوجته وأولاده الصغار سواء بصورة أو بغير عوض • لا مخالفة فيه لمقتضى العقل والشرع •	٢٠ يونيو ١٩٥٧	٨٨١	٣٧٨
٢ - أهلية • عوارض الأهلية • غفلة • ارادة • تصرفات الانسان التبرعية لزوجته وأولاده الصغار • انعدام دلالتها على التسلط أو الغفلة •			
١ - شركة • شركات التضامن • كفالة • مسئولية • ادارة الشركة • مسئولية الشريك المتضامن شخصيا قبل الغير عن الكفالة التي يقدمها منتحلا فيها صفة انه مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من اغراضها ضمان الغير •	٢٧ يونيو ١٩٥٧	٨٨٤	٣٧٩
٢ - شركة • شركات التضامن • • ادارتها • حكم • تسبیب كاف • • ترتيب مسئولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية عن الكفالة التي عقدها مع الغير بانتحال صفة مدير الشركة لاسباب سائفة • لا قصور •			
٣ - كفالة • شركات التضامن • مسئولية • حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين • ثبوت خطأ الشريك المتضامن في الكفالة التي عقدها مع الغير باخفاء حقيقة صفته في النيابة عن الشركة • الضرر المترتب على هذا الخطأ • القول بملامة المدين أو الضامنين الآخرين • عدم تأثيره على تحقق ذلك الضرر •			
٤ - تقضي • اسباب الطعن • • عقد • تجهيل النعمى على الحكم • • عدم قبوله • مثال •			

تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
ملخص الأحكام		
٥ - نقض « أسباب الطعن » دفاع . « طلب تقديم مستندات » . « عدم تقديم الطاعن بملف الطعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطله الى خصمه تقديم المستندات » . النفي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع . اعتباره عارياً عن الدليل .		
دعوى « رسومها » . شركة « تصفيها » . قسمة . دعوى تصفية الشركة . تقدير الرسوم فيها باعتبار مجموع أموال الشركة .	٢٧ يونيو ١٩٥٧	٣٨٠
١ - نزاع الملكية . العبارة في تقدير ثمن المقار المنزوع ملكيته للمنفعة العامة .	» » »	٣٨١
٢ - نقض « أسباب قانونية يخالفها واقع » . محكمة الموضوع . نزاع الملكية . التمسك بما طرأ على الأرض المنزوع ملكيتها من زيادة في القيمة نتيجة الاستيلاء على بعضها . عدم جواز عرضه لأول مرة أمام محكمة النقض .		
١ - بيع « البيع بالكوتراقات » . اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتراقات صحيحاً . مدى اختلافه عن البيع العادي .	» » »	٣٨٢
٢ - بيع . التزام . عقد . تعهد بالتوريد . ماهيته .		
٣ - التزام « انقضاؤه » . استبدال الدين . ماهيته .		
١٨٦ و ١٨٧ مدني قديم .		
١ - أحوال شخصية . زواج الاسرائيليين . اثبات « بالقرائن » . الصداق في الشريعة الموسوية . اعتبار دفعه شرطاً لصحة عقد الزواج . قول الزوجة بأنها لم تقبض مهراً . اعتبار انه قول تقوم القرينة القانونية على عكسه .	» » »	٣٨٣
٢ - أحوال شخصية . طلاق الاسرائيليين . دوطية (بئنة) . صداق . حق الزوج في تطليق زوجته اذا ظهر له انها ليست بكرة مع رد حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد بمد خصم المهر .		
٣ - أحوال شخصية . طلاق الاسرائيليين . صداق . دعوى « طلبات الخصوم » . دفاع . قيام الخصومة بين الزوجين على تصفية الحقوق المالية لكل منهما قبل الآخر . اعتبار المهر والمطالبة برده أو خصمه هو ما تتناوله هذه الحقوق واندرجه في عموم دفع الزوج للدوى .		
٤ - أحوال شخصية . طلاق الاسرائيليين . حكم		

الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٨٤	٨٩٧	٢٧ يونيو ١٩٥٧	<p>« تسبیب کاف » استخلاص الحكم القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين قبل الأخر واستناده في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية وتطبيقها على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً • لا عيب •</p> <p>٥ - اثبات • تقدير الدليل • محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير الدليل •</p> <p>٦ - نقض • أسباب الطعن • دعوى « طلبات الحضور » • اغفال الحكم ببعض طلبات الحضور • عدم اعتباره سبباً من أسباب الطعن بالنقض •</p> <p>١ - أحوال شخصية • استئناف • اختصاص • قانون • نسب • دعوى نسب في غير الوقت • فصل المحكمة الجزئية الشرعية فيها وهي مخصصة بنظرها ورفع الاستئناف عن الحكم أمام المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ثم حالة الاستئناف، اعمالاً لهذا القانون إلى المحكمة الابتدائية الوطنية •</p> <p>٢ - نقض • « ايداع الأوراق والمستندات » • قيسام الطاعن بتقديم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي • عدم التزامه بتقديم صورة من أي حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية ولو أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه •</p> <p>٣ - نقض « أحوال الطعن » • أحوال شخصية • جواز الطعن في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية •</p> <p>٤ - نقض « أحوال الطعن » • أحوال شخصية • نيابة عامة • الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية • عدم جواز الطعن فيه بسبب اغفاله ذكر اسم عضو النيابة ولم يدع بياناً رأى النيابة في الدعوى •</p> <p>٥ - نقض « أحوال الطعن » • إجراءات • عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب خارج عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكرراً مرافعات • أمثلة ذلك •</p> <p>٦ - نقض « أحوال الطعن » • التماس إعادة النظر • حصول التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه • عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٢٦ مرافعات • شرط جواز الطعن في الحكم الانتهازي طبقاً لهذه المادة •</p>

رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	رقم
٢٨٥	١٧/١٠/١٩٤٠	١ - اهتزاز - انتهازاها . اثبات - الاثبات بوجه عام ، استخلاص المدول من علاقة تجارية من صنف دعوى وقعت من الشركاء للأجبرين واستخلاص أصول الشريك المستاجر لهذا المدول من عبارة محاميه في إحدى الدعاوى . لا خطأ - مثال .	٢٨٥
٢٨٦	١٠/٣	٢ - اجارة - انتهازاها . فسخ - قوة الأمر القضي . القضاء نهائيا بقيام علاقة تجارية لمدة معينة . جواز التقرير بمدول الطرفين عن هذه العلاقة . انعدام حجية الحكم القاضي بتقرير العلاقة الإيجارية لمدة معينة .	٢٨٦
٢٨٧	١٠/٤	٣ - محاماة - توكيل المحامي . وكالة - حدودها . دفاع . قول محامي الشريك في دعوى رفعه ضده من باقي شركائه انه وكيل عنهم على التمييز وأن الدعوى التي توجه اليه يجب أن تكون دعوى حساب . عدم اعتبار هذا القول اقرا بحق يستلزم توكيلا خاصا .	٢٨٧
٢٨٨	٢٤	نقض . حالات الطعن . حالة الطعن بطلان الحكم . حكم . تسبب كاف . إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية احداها لحمل الحكم وعدم توجيه أي تعيب إليها . النقص على الحكم في باقي الدعائم . غير منتج .	٢٨٨
٢٨٩	١٩٤٢	١ - تسعير جبرى . استيلاء . قانون . صبيدور أمر استيلاء على بضاعة مسخرة تسعيرة جبرية . وجوب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبرى ولو كان صاحبها يتمتع مهنة التوريد للسفن خضوع هذا التصرف للقانون المصرى . الأمر المسمى ٣٦٦ سنة ١٩٤٢	٢٨٩
٢٩٠	١٩٤٢	٢ - تسعير جبرى . القول بأن التسعير الجبرى خاص بالبضائع المحلية ولا يسرى على مورد للسفن . لا مغل له .	٢٩٠
٢٩١	١٩٤٢	٣ - نقض . أسباب جديدة . تسعير جبرى . قانون . رجعية القوانين . قيام الدعوى على مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها . التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم طبق السعر الجبرى بأثر رجعى . غير مقبول .	٢٩١
٢٩٢	١٩٤٢	٤ - قوة الأمر القضي . حجية الأحكام الجنائية . تسعير جبرى . استيلاء . القضاء ببراءة متهم من تهمة حبس ضومر عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار . انعدام حجية هذا الحكم في تحديد الثمن والتزام صاحبها ببيعها بالسعر الجبرى .	٢٩٢
٢٩٣	١٩٤٢	٥ - فوائد . تمويش . رفع الدعوى بطلب تمويش عن	٢٩٣

رقم	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			بضاعة حصل الاستيلاء عليها وبفوائد التعويض • جواز ادماج المبلقين دون تفصيل والقضاء بهما جملة •
			٦ - نقض • ايداع الأوراق والمستندات • • جواز قيام الطائين في الميعاد بإيداع صورة معلة من الحكم المطعون فيه بصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي ثم العودة الى سحبهما بعد الميعاد وايداع صورة طبق الاصل لكل منهما • مثال •
٣٨٨	٩٠٧	٢٤ أكتوبر ٥٧	نقض • تقرير الطعن • ورود أسباب الطعن فيه على أحكام سابقة صدرت مستقلة عن الحكم المطعون فيه • اقتصار الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه دون توجيه أي طلب بخصوص تلك الأحكام • بطلان التقرير • م ٤٢٩ مرافعات •
٣٨٩	٩٠٨	» » »	١ - وكالة • انقضاؤها • • نقض • أسباب جديدة • • شرط نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل في القانون المدني القديم • صدور تصرف من الوكيل بعد تنازله رسمياً عن الوكالة • تمسك الغير لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم علمه بهذا التنازل • غير جائز •
			٢ - نقض • أسباب جديدة • وكالة • انقضاؤها • • اجازة التصرف • عدم قبول التمسك أمام محكمة النقض بأن الموكل أجاز تصرف وكيله بعد انقضاء الوكالة متى كان ذلك لم يطرح على محكمة الموضوع •
			٣ - حوالة • اجازة • حكم • تسبيب كاف • • اقامة الحكم قضاءً بمبلغ الدين للمحال اليه على دعائم صحيحة وعدم اعتداده بدفاع المدين من أنه وفي الدين للتحويل • • النسي عليه بعد ذلك بخطئه في التقرير بأن قبول المدين للحوالة يسقط حقه في كل دفع كان له قبل الدائن • غير منتج • مثال في حوالة عقد ايجار •
			٤ - نقض • اعلان الطعن • • اعلان • المحل الذي يحصل فيه الاعلان • • اجابة المحضر عند ما توجه لاعلان الطعون عليه في المسكن المقول بإقامته به بأنه تركه من مدة • عدم قيام الطاعن بعد ذلك باعلان الطعون عليه سواء في مسكنه الجديد أو في مواجهة النيابة • لا اعلان •
			٥ - نقض • • اعلان الطعن • • اعلان • المحل الذي يحصل فيه الاعلان • • اعلان المحامي مخاطباً مع شيخ القسطنطينية • • غلق مكتبه • • خلو محضر الاعلان من بيان انتقال المحضر الى المكتب وتحققه من غلقه • • بطلان الاعلان • م ١٢ و ٢٤ مرافعات •

العددان السادس والسابع	قهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٣٩٠	٩٠٩	٣١ أكتوبر ١٩٥٧
٣٩١	٩٠٩	" " "
٣٩٢	٩١١	" " "
٣٩٣	٩١٢	١٤ أكتوبر ٥٦
٣٩٤	٩١٥	١٦ أبريل ١٩٥٧
٣٩٥	٩١٧	١٨ أبريل ١٩٥٧

ملخص الأحكام

نزاع الملكية • تقدير التموضي • وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته •

١ - سورية - اثبات • • الاثبات بالبينة • • بيع غير • حكم • تمسبب كاف • • اجازة الحكم للمشتري اثبات التصرف الصوري الصادر من البائع له بغير الكتابة • اتمام حاجته بعد ذلك الى تدعيم هذه الاجازة بالاستناد الى مبدأ ثبوت الكتابة • النقص عليه بما يرد في أسبابه بعد ذلك تزيده • غير منتج •

٢ - سورية • بيع • دفاع • غير • قوة الأمر المقضي • انتهاء المحكمة الى اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للعقائد الصوري الصادر من البائع له الى مشتر آخر • عدم التزام المحكمة بالرد على تمسك المشتري الآخر بحجية الحكم الصادر باثبات تعاقد •

١ - تنفيذ عقاري • المسؤولية عن الحجز • • كفالة • مسئولية • اتفاق المدين وضامنه في الدين على أن يقوم الضامن بوفاء الدين • قيام الدائن باتخاذ اجراءات الحجز العقاري تنفيذاً لحكم صادر ضد المدين عن دين خاص به وللحكم الصادر ضده هو الضامن عن الدين المضمون • اتمام مسئولية الضامن قبل المدين ما دامت اجراءات الحجز العقاري لم تتخذ نتيجة تقصيره في الوفاء بما التزم به قبل المدين ولو كان قد اتفق مع الدائن على شراء أطياف المدين عند عرضها للبيع •

٢ - نقض • أسباب الطعن • • حساب • ربح • عدم جواز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ربح خطأ مادياً حسابياً •

(٣) قضاء عاكم الجنائيات

تزوير • تزوير في دفتر المواليد • قوافره في البيانات الجوهرية • زواج الوالدين صحيح أو باطل ليس منها • القصد الجنائي في جريمة التزوير • معناه •

(٤) قضاء الاحوال الشخصية

١ - نيابة عامة • وظيفتها • مراعاة الصلحة العامة • تدخلها في القضايا • عدم التحيز لـ أحد الجانبين • مجرد ابداء الوجه القانوني •

٢ - نيابة عامة • انضمامها الى أحد الخصمين في الطلبات • استئنافها الحكم الصادر بتلك الطلبات • عدم جوازه •

٣ - احوال شخصية • مدير مؤقت لفرقة • تعيينه

المجلدان السادس والسابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
٢٢	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٩٦	٣٠ ديسمبر ١٩٥٧	١ - لا يعتبر عملاً ولائياً . الطمن فيه يخضع لقواعد طرق الطمن في الأحكام . ٢ - الطمن في الحكم . اقتصاره على أطراف الخصومة الأصليين أو المتدخلين فيها . ٣ - المصلحة أساس قبول الطمن بالاستئناف . ٤ - النيابة الصامة . تمثيلها في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية أو الجنسية . وجوب إبداء رأيها فيها . ١ - ولاية المحاكم الشرعية تنقضي من تاريخ ١٩٥٥/٩/٢٤ في الفصل في القضايا المطروحة أمامها . ٢ - عدم جواز إعادة القضية المنظورة أمام الاستئناف لحكمة أول درجة للفصل فيها بعد أن تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الدعوى .
٣٩٧	٢٩ أكتوبر ١٩٥٧	(٥) قضاء حاكم الاستئناف التجارية ١ - إجراءات التقاضي - تحديد قانون البلد ميعاداً معيناً يقتضى رفع الدعوى في خلاله . هو من الإجراءات التي يعمين تطبيق قانون البلد فيها وترعى في شأنها أحكامه . ٢ - معاهدة بروكسل الصادرة في سنة ١٩٢٤ الخاصة بسندات الشحن . معاهدة دولية . قبول أية دولة تبني أحكامها بقانون خاص لا يستلزم اتباع الإجراءات التي نصت عليها المعاهدة المذكورة وإنما يقتضى الرجوع إلى قانون البلد فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات . ١ - المحكوم لهم في نطاق المادة ٢٨٤ مرافعات . ٢ - التزام الناقل بالمحافظة على البضاعة حتى تسليمها الترام تعاقدي وهو يختلف عن التزام مصلحة الجمارك بحراسة البضاعة - وكل منهما يسأل في حدود التزامه .
٣٩٨	٥ نوفمبر ١٩٥٧	(٦) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنيح) اختصاص . جنحة . قضاء محكمة الجنيح بعدم اختصاصها للجناية . تقرير غرفة الاتهام بالتجنيح . عدم طمن النيابة بالنقض . لا يعد ذلك تنازعا في الاختصاص . مجرد خطأ من النيابة في الإجراءات .
٣٩٩	٢٩ نوفمبر ١٩٥٧	(٧) القضاء المستعجل أوامر قسدير مجلس نقابة المحامين . توقيع حيز بمقتضاها . طلب عدم الاعتداد بالحجز . طلب وقف تنفيذ الحجز . اختصاص القضاء المستعجل
٤٠٠	٢٨ أبريل ١٩٥٧	

العددان السادس والسابع	فهرست	العدد الثامنة والتلاتون
٢٠١	٢٠٢	٢٠٣
٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦
٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩
٢١٠	٢١١	٢١٢
٢١٣	٢١٤	٢١٥
٢١٦	٢١٧	٢١٨
٢١٩	٢٢٠	٢٢١
٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧
٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠
٢٣١	٢٣٢	٢٣٣
٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦
٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩
٢٤٠	٢٤١	٢٤٢
٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥
٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨
٢٤٩	٢٥٠	٢٥١
٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤
٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧
٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠
٢٦١	٢٦٢	٢٦٣
٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦
٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩
٢٧٠	٢٧١	٢٧٢
٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥
٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨
٢٧٩	٢٨٠	٢٨١
٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤
٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧
٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠
٢٩١	٢٩٢	٢٩٣
٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦
٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩
٣٠٠	٣٠١	٣٠٢
٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥
٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨
٣٠٩	٣١٠	٣١١
٣١٢	٣١٣	٣١٤
٣١٥	٣١٦	٣١٧
٣١٨	٣١٩	٣٢٠
٣٢١	٣٢٢	٣٢٣
٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦
٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩
٣٣٠	٣٣١	٣٣٢
٣٣٣	٣٣٤	٣٣٥
٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨
٣٣٩	٣٤٠	٣٤١
٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤
٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧
٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠
٣٥١	٣٥٢	٣٥٣
٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦
٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩
٣٦٠	٣٦١	٣٦٢
٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥
٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨
٣٦٩	٣٧٠	٣٧١
٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤
٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧
٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠
٣٨١	٣٨٢	٣٨٣
٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦
٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩
٣٩٠	٣٩١	٣٩٢
٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥
٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨
٣٩٩	٤٠٠	٤٠١
٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤
٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧
٤٠٨	٤٠٩	٤١٠
٤١١	٤١٢	٤١٣
٤١٤	٤١٥	٤١٦
٤١٧	٤١٨	٤١٩
٤٢٠	٤٢١	٤٢٢
٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥
٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨
٤٢٩	٤٣٠	٤٣١
٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤
٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧
٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠
٤٤١	٤٤٢	٤٤٣
٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦
٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩
٤٥٠	٤٥١	٤٥٢
٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥
٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨
٤٥٩	٤٦٠	٤٦١
٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤
٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧
٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠
٤٧١	٤٧٢	٤٧٣
٤٧٤	٤٧٥	٤٧٦
٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩
٤٨٠	٤٨١	٤٨٢
٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥
٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨
٤٨٩	٤٩٠	٤٩١
٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤
٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧
٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠
٥٠١	٥٠٢	٥٠٣
٥٠٤	٥٠٥	٥٠٦
٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩
٥١٠	٥١١	٥١٢
٥١٣	٥١٤	٥١٥
٥١٦	٥١٧	٥١٨
٥١٩	٥٢٠	٥٢١
٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤
٥٢٥	٥٢٦	٥٢٧
٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠
٥٣١	٥٣٢	٥٣٣
٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦
٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩
٥٤٠	٥٤١	٥٤٢
٥٤٣	٥٤٤	٥٤٥
٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨
٥٤٩	٥٥٠	٥٥١
٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤
٥٥٥	٥٥٦	٥٥٧
٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠
٥٦١	٥٦٢	٥٦٣
٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦
٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩
٥٧٠	٥٧١	٥٧٢
٥٧٣	٥٧٤	٥٧٥
٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨
٥٧٩	٥٨٠	٥٨١
٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤
٥٨٥	٥٨٦	٥٨٧
٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠
٥٩١	٥٩٢	٥٩٣
٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦
٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩
٦٠٠	٦٠١	٦٠٢
٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥
٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨
٦٠٩	٦١٠	٦١١
٦١٢	٦١٣	٦١٤
٦١٥	٦١٦	٦١٧
٦١٨	٦١٩	٦٢٠
٦٢١	٦٢٢	٦٢٣
٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦
٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩
٦٣٠	٦٣١	٦٣٢
٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥
٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨
٦٣٩	٦٤٠	٦٤١
٦٤٢	٦٤٣	٦٤٤
٦٤٥	٦٤٦	٦٤٧
٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠
٦٥١	٦٥٢	٦٥٣
٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦
٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩
٦٦٠	٦٦١	٦٦٢
٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥
٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨
٦٦٩	٦٧٠	٦٧١
٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤
٦٧٥	٦٧٦	٦٧٧
٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠
٦٨١	٦٨٢	٦٨٣
٦٨٤	٦٨٥	٦٨٦
٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩
٦٩٠	٦٩١	٦٩٢
٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥
٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨
٦٩٩	٧٠٠	٧٠١
٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤
٧٠٥	٧٠٦	٧٠٧
٧٠٨	٧٠٩	٧١٠
٧١١	٧١٢	٧١٣
٧١٤	٧١٥	٧١٦
٧١٧	٧١٨	٧١٩
٧٢٠	٧٢١	٧٢٢
٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥
٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨
٧٢٩	٧٣٠	٧٣١
٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤
٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧
٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠
٧٤١	٧٤٢	٧٤٣
٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦
٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩
٧٥٠	٧٥١	٧٥٢
٧٥٣	٧٥٤	٧٥٥
٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨
٧٥٩	٧٦٠	٧٦١
٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤
٧٦٥	٧٦٦	٧٦٧
٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠
٧٧١	٧٧٢	٧٧٣
٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦
٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩
٧٨٠	٧٨١	٧٨٢
٧٨٣	٧٨٤	٧٨٥
٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨
٧٨٩	٧٩٠	٧٩١
٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤
٧٩٥	٧٩٦	٧٩٧
٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠
٨٠١	٨٠٢	٨٠٣
٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦
٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩
٨١٠	٨١١	٨١٢
٨١٣	٨١٤	٨١٥
٨١٦	٨١٧	٨١٨
٨١٩	٨٢٠	٨٢١
٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤
٨٢٥	٨٢٦	٨٢٧
٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠
٨٣١	٨٣٢	٨٣٣
٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦
٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩
٨٤٠	٨٤١	٨٤٢
٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥
٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨
٨٤٩	٨٥٠	٨٥١
٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤
٨٥٥	٨٥٦	٨٥٧
٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠
٨٦١	٨٦٢	٨٦٣
٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦
٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩
٨٧٠	٨٧١	٨٧٢
٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥
٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨
٨٧٩	٨٨٠	٨٨١
٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤
٨٨٥	٨٨٦	٨٨٧
٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠
٨٩١	٨٩٢	٨٩٣
٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦
٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩
٩٠٠	٩٠١	٩٠٢
٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥
٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨
٩٠٩	٩١٠	٩١١
٩١٢	٩١٣	٩١٤
٩١٥	٩١٦	٩١٧
٩١٨	٩١٩	٩٢٠
٩٢١	٩٢٢	٩٢٣
٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦
٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩
٩٣٠	٩٣١	٩٣٢
٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥
٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨
٩٣٩	٩٤٠	٩٤١
٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤
٩٤٥	٩٤٦	٩٤٧
٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠
٩٥١	٩٥٢	٩٥٣
٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦
٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩
٩٦٠	٩٦١	٩٦٢
٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥
٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨
٩٦٩	٩٧٠	٩٧١
٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤
٩٧٥	٩٧٦	٩٧٧
٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠
٩٨١	٩٨٢	٩٨٣
٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦
٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩
٩٩٠	٩٩١	٩٩٢
٩٩٣	٩٩٤	٩٩٥
٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨
٩٩٩	١٠٠٠	١٠٠١

(٨) قضايا المحاكم الجزئية (قضاه الجمنج)

- ١ - الاشتراك في جريمة التمدخل في وظيفة عامة من غير أن تكون للمتدخل صفة رسمية من الحكومة أو اكن منها .
- ٢ - تطبيق الجريمة ولو كانت وظيفة المتهم هي التي هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكاب الجريمة .
- ٣ - تحديد نطاق « بسبب الجريمة » في حكم المادة ٦٣
- فقرة ٣ من تحقيق الجنابات
- محاضر الجلسات وقوائم الحضور الخاصة بالجمعيات العامة لشركات المساهمة - قوامها ومدى حجيتها القانونية في تشريع الشركات المصرية -
- للاستاذ محمود كامل المحامى .
- الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي - للدكتور رؤوف عبيد -
- أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
- نظام اوامر الاداء - للدكتور احمد ابو الوفا - أستاذ المرافعات بجامعة اسكندرية .
- مشكلة خريجي السجون في مصر - للدكتور حسن صصادق المرصفاوى
- مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة اسكندرية .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

شهر فبراير ١٩٥٨

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨^(١)

بجواز انتفاع المعلمين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الموجودين
في الخدمة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ والقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز للموظفين الموجودين بالخدمة عند العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ والمعلمين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أن يفيدوا من أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ بشرط أن يقدموا طلباً بذلك قبل انقضاء سنة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون وعلى أن يؤديوا فرق الاستقطاع بين ٥٪ و ٧٫٥٪ عن المدة من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لفساية تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ مع فائدة قدرها ٢٫٥٪ سنوياً من تاريخ كل استقطاع حتى تاريخ الوفاء ، وعلى أن يستقطع من مرتباتهم ١٠٪ مقابل احتياطي المعاش والتأمين اعتباراً من تاريخ المهل بالقرار بقانون الأخير مع الفسائدة المذكورة .

مادة ٢ - يؤدي فرق الاستقطاع بين ٥٪ و ٧٫٥٪ المشار اليه في المادة الأولى عن المدة السابقة دفعة واحدة إذا رغب الموظف في ذلك أو على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٧٧ (١٥ فبراير سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

نظراً لما سبق أن لوحظ من صرامة وشدة في بعض أحكام قانون المعاشات المدنية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، وللرغبة في إدخال بعض التعديلات على أحكامه حتى يتناسب وحالة الموظفين ليتسنى لهم تحمل أعباء الحياة بعد ما أحدثت الحرب العالمية الأولى من

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكر (ج) الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٨ .

خلل في التوازن وهبوط في قيمة النقد مما كان سببا في ارتفاع اثمان الحاجيات صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ونص في الفقرة الاولى من المادة ٢٤ منه على ان للموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة وقت صدوره ان يطلبوا الانتفاع بأحكامه بشرط ان يقدموا طلبا بذلك في ظرف ستة اشهر من تاريخ نشره اذا كانوا في القطر المصري وقت صدوره او في ظرف سنة اذا كانوا في الخارج او في السودان .

وبصدور هذا المرسوم بقانون رغب السواد الاعظم من موظفي الدولة المعاملة بأحكامه لما فيه من مزايا عديدة يفتقر اليها القانون السابق ، الا انه قد فات بعضهم فرصة الانتفاع بها لاسباب خارجة عن ارادتهم .

ولما صدر القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، روى للمساواة بين طوائف الموظفين في شأن المعاشات اصدار القرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمعاشات المدنية للمساواة بين طوائف الموظفين المعاملين بأحكام القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وبين المعاملين بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مع عدم الساس بالحقوق الكنتسبة للمعاملين بهذا المرسوم بقانون .

ونظرا لان القرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ لم يعط فرصة جديدة للمعاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ للانتفاع بالمزايا الجديدة المنصوص عليها فيه وكانت الفرصة قد أخطأهم للانتفاع بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فانه من العدالة والمساواة فتح السبيل امامهم للافادة من المزايا الجديدة المستحقة في شأن المعاشات ، ولذلك فقد روى استصدار قانون يجيز للموظفين المدنيين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ان يفيدوا من أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ اذا كانوا موجودين في الخدمة عند العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ توحيدا للمعاملة بشرط ان يقدموا طلبا بذلك قبل انقضاء ستة اشهر على تاريخ صدور القانون الجديد على ان يؤدوا فرق الاستقطاع ما بين ٥٪ و ٧٪ عن المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لغاية تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ مع فائدة قدرها ٢٠٪ سنويا من تاريخ كل استقطاع حتى تاريخ الوفاء وعلى ان يستقطع من مرتباتهم ١٠٪ مقابل احتياطي المعاش والتأمين اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار بقانون الاخير مع الفائدة المذكورة وعلى انه يجوز تأدية فرق الاستقطاع بين ال ٥٪ وال ٧٪ المشار اليه آنفا دفعة واحدة اذا رغب الموظف في ذلك او على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورات الموافقة على اصدار القانون المقترح فيما تقدم .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع الامر الى سيادتكم رجاء التفضل بالنظر والموافقة .

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨^(١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦
بانشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين
وأخر موظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - تستبدل بنصوص المواد ١٩ و ٤٠ فقرة ٢ و ٥٠ فقرة ٢ و ٥١ فقرة ٢
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ النصوص الآتية :

د مادة ١٩ - يقصد بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدد التي قضاه في
أحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى بعد استبعاد المدد الآتية :

- ١ - مدد الفياض والإجازات الاعتيادية التي تمنح للموظف بدون ماهية .
- ٢ - مدد الوقف عن العمل التي قرر حرمان الموظف من مرتبه عنها .
- ٣ - مدد الخدمة بعد سن الستين . ويستثنى من ذلك المدد التي يقضيها الوزراء
ونواب الوزراء في المناصب المذكورة بعد السن المشار إليها والمدد التي يقضيها
العلماء المدرسون والعلماء الموظفون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية والإسلامية
والعلماء الموظفون في مراقبة الشئون الدينية بوزارة الأوقاف حتى الخامسة
والستين فيؤدي عنها اشتراك بواقع ٩٪ من كل من المذكورين والخزانة العامة
والأزهر ومعاهده الدينية ووزارة الأوقاف .

وتحسب في المعاش بالنسبة للمنتفعين بأحكام هذا القانون وقت العمل به وكذلك
بالنسبة للفئات التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها الى أي من صندوقي
التأمين والمعاشات طبقاً للفقرة الثالثة من المادة (١) من هذا القانون ، مدد الخدمة
السابقة التي قضيت في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمرحوم ثابت أو بمكافأة
في الحكومة أو في الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو في الخاصة الملكية السابقة أو في
الأوقاف المحسوبة الملكية السابقة بشرط أن تكون مدد خدمة فعلية لم يتقاض عنها
الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة وكذلك مدد الفصل السياسي التي قرر حسابها في
المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة من مجلس الوزراء وتؤدى عن هذه المدد
الإشتراكات الموضحة في المادتين ٥٠ و ٥١ وتحسب مدد اليومية بواقع الشهر
٢٥ يوما .

ولا تحسب كسور الشهر في مدة الخدمة .

على أنه اذا كان الموظف قد تقاضى مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئة ذات
الميزانية المستقلة لحسابه في الأموال المدخرة وفوائدها عن مدد الخدمة التي يجوز
حسابها في المعاش طبقاً لهذا القانون ، تصب لحساب هذه المدد في المعاش أن يطلب
الموظف ذلك في موعد نهايته ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨ أو خلال ستة اشهر من تاريخ

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤٤ مكرر (ج) الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٨

انتفاعه بأحكام هذا القانون أيهما أطول ، ويتمين عليه في هذه الحالة رد ما تقاضاه من تلك المبالغ محسوبة عليها فائدة بواقع ٢٠٥٪ سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الأداء ، وتؤدى هذه المبالغ اما دفعة واحدة خلال الميعاد المتقدم أو على أقساط شهرية تخصم من مرتبه مدة تعادل مدة الخدمة التي تقاضى عنها تلك المبالغ أو المسدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل ، ويبدأ في اقتطاع تلك الأقساط اعتبارا من ماهية الشهر الثاني بعد انتهاء فترة الاختيار .

وتؤدى الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة مبالغ تكمل حصتها المنصوص عليها في المادة ٥٠ وبالكيفية المبينة بها . فإذا كان الموظف قد ترك الخدمة أو توفي قبل انتهاء الميعاد وقبل الرد ، جاز له أو للمستحقين عنه أداء تلك المبالغ دفعة واحدة خلال الميعاد المتقدم .

• مادة ٤٠ - ٢ - وعليه أيضا إذا لم تتم تسوية المعاش في الشهر التالي لانتهاء خدمة الموظف أن يصرف اليه أو الى المستحقين عنه شهريا نصف الرتب الاكمل الى أن تتم التسوية النهائية ، فإذا قل المعاش بعد التسوية عن المبلغ الذي كان يصرف اليهم ، استرد الفرق من المعاش على أقساط شهرية لمدة تساوى المسدة التي صرف عنها .

• مادة ٥٠ - ٢ - وتقدر هذه المبالغ بالنسبة الى كل موظف بواقع ٩٪ من متوسط ما حصل عليه من مرتبات فعلية من تاريخ دخوله الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار أو بأحكام هذا القانون حسب الحال مضروبا في مدة الخدمة المذكورة وتحسب عليه فائدة بواقع ٢٠٥٪ سنويا .

• مادة ٥١ - ١ - يجوز للموظفين غير المبتئين المنتفعين بأحكام هذا القانون أداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن مدد خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش وذلك وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة ما عدا سعر الفائدة فيحسب بواقع ٢٠٥٪ سنويا . وتؤدى هذه الاشتراكات اما دفعة واحدة خلال فترة الاختيار أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين واما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختيار والباقي على أقساط شهرية طبقا لما تقدم على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الأداء في موعد نهايته ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٨

فقرة ٢ - ويبدأ تحصيل الاشتراكات المقسطة من ماهية شهر أغسطس سنة ١٩٥٨ محسوبا عليها فائدة بواقع ٤٠٥٪ يتحمل الموظف منها ٢٠٥٪ وتحمل الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الباقي .

مادة ٢ - تضاف الى القانون المشار اليه النصوص الآتية :

• مادة ٥١ مكررا - يجوز للموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون الذين تقاضوا مكافأة أو أموالا مدخرة عن بعض مدد خدمتهم السابقة على انتفاعهم بنظام الادخار أو المعاشات والتي أجاز هذا القانون حسابها في المعاش ، أن يطلبوا في موعد غايته ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ استبدال نقود بحقوقهم في المعاش بشرط أن يكون مجموع مدد خدمتهم السابقة التي تقاضوا عنها المكافأة أو الأموال المدخرة المشار اليها ومدة خدمتهم المحسوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة ، وذلك لاستخدام رأس المال المستبدل في أداء ما هو مستحق عليهم من مبالغ عن مدد خدمتهم السابقة المشار اليها .

كما يجوز لمن ترك الخدمة من هؤلاء الموظفين اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ واستحق مكافأة من الصندوق المتشأ وفقاً لأحكام هذا القانون أن ينتفع بحكم الفقرة السابقة بالنسبة إلى مدة خدمته السابقة التي يكون قد تقاضى عنها مكافأة أو أموالاً مدخرة ولم تُلخَل في حساب مكافأته من الصندوق المشار إليه بشرط أن يرد إلى هذا الصندوق تلك المكافأة دفعة واحدة محسوبة عليها فائدة بواقع ٤ر٥٪ سنوياً من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الأداء .

ولا تحسب المدد السابقة المشار إليها في الفقرتين السابقتين في المعاش إذا لم يتم الاستبدال » .

« مادة ٥١ مكرراً (١) - يفرض رسم قدره جنيه واحد على طلب الاستبدال المقدم من الموظفين المنتفعين بهذا القانون ومن ترك الخدمة منهم والذين يرغبون في استبدال نقود بحقوقهم في المعاش لاستخدام رأس المال المستبدل في أداء المستحق عليهم عن مدد خدمتهم السابقة وذلك في الفترة حتى ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ ويؤدي هذا الرسم إلى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات مع طلب الاستبدال ويودع في حساب خاص تصرف منه مكافآت تشجيعية لأطباء وموظفي مصلحة القومسيونات الطبية الذين يتولون مباشرة الكشف الطبي على طالبي الاستبدال ولوظفي مصلحة صناديق التأمين والمعاشات المشتركين في عملية الاستبدال المشار إليها ، ويصدر بتحديد هذه المكافآت وشروط وأوضاع منحها وبالأشخاص الذين تمنع لهم قرار من مجلس الإدارة . ويؤول فائض حصيلة هذه المبالغ إلى ميزانية مصلحة صناديق التأمين والمعاشات » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ وجب سنة ١٣٧٧ (١٥ فبراير سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . وقد تضمن التعديل المادة ١٩ من القانون فأجيز للموظف الذي تقاضى مكافأة أو أموالاً مدخرة عن مدة خدمة سابقة له في الحكومة أو في إحدى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة سواء كانت هذه المدد متصلة أو منفصلة طلب حسابها في المعاش إذا رد المبالغ التي حصل عليها محسوبة عليها فائدة بواقع ٤ر٥٪ سنوياً من تاريخ صرفها إليه حتى تاريخ ردّها ويجب أن يتم هذا الرد دفعة واحدة خلال فترة الاختيار التي تنتهي في ٣١ مارس سنة ١٩٥٨

ونظراً إلى أنه قد لا يتيسر للكثير من الموظفين رد المبالغ المشار إليها دفعة واحدة فضلاً عما قد يكون في جعل سعر الفائدة بواقع ٤ر٥٪ من هذه المبالغ إرهاباً ، فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون مرافق نص في المادة الأولى على تعديل المادة (١٩) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وأجيز للموظف رد هذه المبالغ إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية تخصم من مرتبه لمدة تعادل مدة

الحكمة التي تقاضى عنها تلك المبالغ أو المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل على أن يبدأ اقتطاع الإقساط اعتباراً من ماهية الشهر الثاني بعد انتهاء فترة الاختيار . كما حدد سعر الفائدة بواقع ٢٠٪ سنوياً عن هذه المبالغ وتنص الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تؤدي الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانية المستقلة بمبالغ تكفل حصتها المنصوص عليها في المادة ٥٠ وبالكيفية المبينة ، وورد هذا الحكم أيضاً في الفقرة الثانية من المادة ١٩ ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٥٠ تنص على أن الفائدة التي تدفعها الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة ٢٠٪ سنوياً ، فإن معنى ذلك أنها ستتحمل بالفرق بين سعر الفائدة القديمة الذي كان يدفعه الموظف والسعر الوارد في المشروع المرافق .

ومن التعديلات التي أدخلت على المادة ١٩ أيضاً أن يسرى الحكم الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة على الفئات التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها إلى أي من صندوق التأمين والمعاشات طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١ من القانون .

وبمقتضى المادة الأولى أيضاً من المشروع عدلت الفقرة الثانية من المادة ٤٠ بحيث أصبح على الصندوق إذا لم تتم تسوية المعاش في الشهر التالي لانتهاء خدمة الموظف أن يصرف إليه أو إلى المستحقين عنه ، إذا كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة ، نصف المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه الموظف إلى أن تتم التسوية النهائية للمعاش دون تحديد مدة معينة لذلك فإذا قل المعاش بعد التسوية عن المبلغ الذي كان يصرف إلى الموظف أو إلى المستحقين عنه استرد الفرق من المعاش على أقساط شهرية لمدة تساوي المسدة التي صرف عنها ، كما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون وانصبت التعديل على جعل سعر الفائدة عن المبالغ التي تدفعها الحكومة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة عن مدد الخدمة ٢٠٪ بدلاً من ٤٠٪ سنوياً وبذلك تحمّل الحكومة فرق سعر الفائدة الذي رفع عن الموظف بمقتضى التعديل الذي أورده المشروع المرافق للفقرة الأولى من المادة ٥١ بجعل سعر الفائدة الذي يدفعه الموظف عن مدد الخدمة السابقة ٢٠٪ سنوياً .

ولما كان عدد كبير من هؤلاء الموظفين لم تبلغ مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش عشرين سنة ولكن سيتبلغها إذا أضيف إليها ما قد يكون لهم من مدد خدمة سابقة ومع ذلك لم يبق لهم على بلوغ سن الستين إلا مدة بسيطة بحيث يكون من الإرهاق الشديد لهم اقتطاع الكفاية السابق صرفها إليهم من مرتبهم في هذه المدة البسيطة ، فقد نص في المشروع في المادة الثانية على إضافة مادة جديدة برقم ٥١ مكرراً إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه أجاز بمقتضاها أن يستبدل الموظفون الذين يكون مجموع مدة خدمتهم السابقة ومدة خدمتهم المحسوبة في المعاش طبقاً للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه عشرين سنة أو أكثر ، نقوداً بحقوقهم في المعاش ويخصص رأس المال المستبدل لرد المبالغ السابق صرفها عن مدد الخدمة السابقة حتى يمكن ضياعها للمدة المحسوبة في المعاش ويجب أن يقدم هؤلاء الموظفون طلبات الاستبدال في موعد غايته ٣١ مارس سنة ١٩٥٨

ولما كان هناك بعض الموظفين الذين تركوا الخدمة في ظل قانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وتقاضوا مكافأة عن مدة خدمتهم طبقاً لهذا القانون ولهم مدد خدمة سابقة كما هو الحال بالنسبة للموظفين المشار إليهم فيما سبق فقد رأى تسوية في المعاملة بينهم إجازة انتفاعهم بالحكم السابق الخاص بالاستبدال بشرط أن يردوا إلى صندوق المعاشات المكافأة السابق صرفها إليهم من هذا الصندوق دفعة واحدة

محسوبا عليها فائدة بواقع ٤٥٪ سنويا من تاريخ حصولهم عليها حتى تاريخ اداؤها .

وقد نص في المادة ٥١ مكررا أيضا على عدم حساب مدد الخدمة السابقة المشار اليها في المعاش اذا لم يتم الاستبدال وبذلك يتعلق حق الموظف في ضم مدة خدمته السابقة في المعاش على اتمام عملية الاستبدال .

ونظرا الى ان عدد الموظفين الذين سيستبدلون نفودا بحقوقهم في المعاش طبقا لما تقدم سيكون كثيرا ، هذا بالإضافة الى وجود بعض الموظفين الذين تبلغ مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش فعلا عشرين سنة ولهم مدد خدمة سابقة لم تحتسب في المعاش لسبق تقاضيهم مكافأة عنها ، وهؤلاء سيقبلون أيضا على استبدال نفود بحقوقهم في المعاش لسداد مبلغ المكافأة السابق صرفها اليهم عن مدد خدمتهم السابقة كي تحسب هذه المدد في المعاش وسيترتب على ذلك عدم تمكن أطباء وموظفي مصلحة القومسيونات الطبية وكذلك موظفي مصلحة صناديق التأمين والمعاشات من مباشرة جميع الاجراءات المتعلقة بعملية استبدال في الفترة المحددة التي تنتهي في ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ مما يستدعي مضاعفة الجهد من الاطباء والموظفين المشار اليهم والعمل في اوقات اضافية غير اوقات العمل الرسمية .

لذلك تضمنت المادة (الثانية) من المشروع أيضا اضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٥١ مكرر (١) ونصت على فرض رسم قدره جنيه واحد على كل طلب استبدال يقدم خلال الفترة حتى ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ بفرض استخدام رأس المال المستبدل في أداء المبالغ السابق صرفها عن مدد الخدمة السابقة ، ويؤدي هذا الرسم الى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات ويفرد له حساب خاص تصرف منه مكافآت تشجيعية لأطباء وموظفي مصلحة القومسيونات الطبية وكذلك لموظفي مصلحة صناديق التأمين والمعاشات المشتركين في عملية الاستبدال ويصدر مجلس ادارة مصلحة صناديق التأمين والمعاشات قرارا بتحديد فئات هذه المكافآت وشروط وأوضاع منحها وكذلك الأشخاص الذين تصرف لهم هذه المكافآت وفقا للمادة الخامسة فقررة (و) من القانون .

ونظرا الى المزايا التي تضمنها المشروع المرافق بالنسبة الى الموظفين المتفعين بنظام المعاشات المنشأ بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وحتى لا يضار من ترك الخدمة منهم في ظل هذا القانون فقد نص المشروع في المادة الثالثة على العمل بأحكامه من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بمرض مشروع القرار بقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، وجاء الموافقة عليه .

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة
وقيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تستبدل بالمواد ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ٨ مكررا و ١٠ و ١١ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٨ مكررا و ٢٩ و ٣٠ و ٣٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٦٤ و ٦٦ و ٧١ و ٧٤ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانونين رقمي ٢٩٣ و ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ النصوص الآتية :

مادة ٢ - يؤدي من يطلب للخدمة العسكرية أو الوطنية خدمته في إحدى المنظمات
الآتية :

(أ) القوات المسلحة بفروعها الثلاثة : (الجيش - القوات الجوية - القوات
البحرية) .

(ب) البوليس والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري التي يحددها
وزير الحربية بقرار منه .

(ج) كتائب الأعمال الوطنية المنصوص عليها في الباب الرابع .
ويتم توزيع الأفراد على هذه المنظمات طبقا للقواعد التي يضعها وزير الحربية
بقرار منه .

على أنه لا يجوز أن يؤدي أحد من الأفراد المنصوص عليهم في المادة ٨ خدمته في
أحدى الجهات المذكورة في البند « ب » .

مادة ٤ - (أولا) تخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى سنة ونصف للحصول
على الشهادة الثانوية العامة على الأقل أو على شهادة أخرى تعتمدها وزارة التربية
والتعليم معادلة لها طبقا للقوانين واللوائح .

وتعتبر معاملة الفرد من حيث التخفيض المذكور على أساس مؤهله عسكده بده
خدمته .

وينظم وزير الحربية بقرار منه الطريقة التي يؤدي بها هؤلاء الأشخاص الخدمة
العسكرية الإلزامية .

(ثانيا) تخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى سنتين وتسعة أشهر لمتطوعي
جيش التحرير الوطني من غير الأفراد المذكورين في البند السابق إذا كان التطوع
قد أتم بنجاح فترة تدريبه الأولى ثم خدم بكتائب جيش التحرير الوطني خدمة عاملة
مرة واحدة على الأقل بسعوة من وزير الحربية وبالشروط التي يحددها بقرار منه .

(ثالثا) تحسب مدة الاستعداد للخدمة في قوات الحرس الوطني في الميسمان أو الطواري، من مدة الخدمة العسكرية الإلزامية .

مادة ٧ - (أولا) يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا :

١ - لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية لتلك الخدمة وتعين هذه الشروط بقرار من وزير الحربية .

٢ - الابن الوحيد لأبيه المتوفى .

٣ - الابن الوحيد لأبيه البالغ سن الستين أو غير القادر على الكسب .

٤ - الأخ الأكبر أو التالي للمجنّد الزاميا أو للمتطوع طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ الذي توفي بسبب الخدمة العسكرية أو الوطنية أو سرح لمرض أو إصابة أو عاهة أصابته بسبب الخدمة فيها وكان من شأنها عجزه عن الكسب .

(ثانيا) يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا عند الطلب للتجنيد :

١ - الابن الوحيد لأبويه أو لأبيه الخلى أو لأمه ما دام كذلك ويشترط لإعفاء الابن الوحيد لأمه أن تكون الأم أرملة أو مطلقة طلاقا بائنا أو يكون زوجها عاجزا عن الكسب بسبب مرض أو عاهة أو يكون قد بلغ سن الستين .

٢ - المائل لأبويه أو لأبيه أو لأمه أو لأخيه أو لاخته أو لاختواته ويشترط لإعفاء عائل أبويه أو أبيه أن يكون الأب عاجزا عن الكسب بسبب عاهة و مرض أو يكون قد بلغ سن الستين .

ويشترط لإعفاء عائل أمه أن تكون الأم أرملة أو مطلقة طلاقا بائنا أو يكون زوجها عاجزا عن الكسب بسبب عاهة أو مرض أو يكون قد بلغ سن الستين .

ويشترط لإعفاء عائل أخيه أو اخته أن يكونوا عاجزين عن الكسب بسبب عاهة أو مرض أو لم يتموا الحادية والعشرين من عمرهم .

ويشترط لإعفاء عائل أخته أو أخواته أن يكن غير متزوجات .

وفي جميع الحالات يشترط لإعفاء المائل ألا يكون للمعال ابن آخر في حالة إعالة الأب أو الأم أو أخ آخر في حالة إعالة الأخ أو الإخوة قادر على الكسب أتم الحادية والعشرين من عمره . فإذا كان هذا الابن أو الأخ مستحقا للإعفاء طبقا للفقرة (١) من البند أولا وكان قادرا على الكسب زال حق الإعفاء عن المائل وإذا كان هذا الابن أو الأخ مستحقا لتأجيل التجنيد طبقا لأحكام المادة ٨ فيظل المائل مستحقا للإعفاء .

وفي جميع الحالات يزول الإعفاء عن المائل بزوال أسبابه .

ويجب على كل من زال عنه سبب الإعفاء أن يخطر منطقة التجنيد التابع لها بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة أشهر من تاريخ زوال هذا السبب لتتخذ الإجراءات اللازمة لتجنيدهم .

مادة ٨ - يجوز تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم عند الطلب للتجنيد للأفراد الآتى بيانهم بناء على طلبهم :

(١) طلبة كليات الجامعات المصرية والجامعة الأزهرية والمعاهد والمدارس العليا أو ما يعادلها في مصر أو في الخارج .

- (ب) طلبة المعهد البحري الأهل التجاري بالإسكندرية والتلامذة المرشدون .
- (ج) طلبة المعاهد الثانوية التابعة للجامع الأزهر والمعاهد والمدارس التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها والتي يعينها الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الحربية .
- (د) طلبة المدارس الثانوية والمدارس المعادلة لها وطلبة المدارس الخصوصية التي يعينها وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الحربية .

ويؤجل تجنيد هؤلاء الأفراد إلى أن يحصلوا على أول مؤهل دراسي من الكليات والمعاهد والمدارس بالنسبة إلى الطلبة النظميين أو المنتسبين بها وعلى شهادة ضابط ثان لأعلى البحار بالنسبة إلى طلبة المعهد البحري الأهل التجاري بالإسكندرية وعلى ترخيص بمزاولة مهنة مرشد من الدرجة الثالثة بالنسبة إلى التلميذ المرشد وذلك بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً بالنسبة إلى الطلبة المشار إليهم في البند (١ ب) وعلى أربعة وعشرين عاماً بالنسبة إلى الطلبة المشار إليهم في البند (ج) وعلى اثنين وعشرين عاماً بالنسبة إلى الطلبة المشار إليهم في البند (د) .

ويشترط لتأجيل التجنيد أن يكون الطالب متفرغاً لدراسته .

وعلى الطلبة المؤجل تجنيدهم إبلاغ منطقة التجنيد التي يتيمونها بزوال سبب التأجيل بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال شهر من تاريخ زوال السبب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنيدهم .

وعلى عملاء الكليات والمعاهد ومدير عام مصلحة الموانئ والمناظر ونظار المدارس وقناصل الدولة في الخارج إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بفصل الطالب أو التلميذ المرشد من الكلية أو المعهد أو المدرسة أو الجهة التي أجلت خدمته بسبب التحاقه بها أو حصوله على المؤهل الدراسي أو الترخيص المشار إليهما في الفقرة الثانية أو بمجرد بلوغه السن المشار إليها في الفقرة ذاتها .

مادة ٨ مكرر - يجوز بقرار من وزير الحربية تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم للخدمة التي يراها بالنسبة للحاصلين على الشهادات النهائية المشار إليها في المادة ٨ في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا حتمت طبيعة شهادتهم قضاء فترة دراسية أو تمرين بعد الحصول على شهادتهم النهائية .

(ب) إذا اقتضت الأعمال بأحد المرافق العامة استخدامهم بها فور تخرجهم على ألا تزيد سن هؤلاء خلال فترة التأجيل على ثمان وعشرين سنة فإذا زادت عن ذلك حتمت طلب تجنيدهم .

مادة ١٠ - تفصل منطقة التجنيد في طلب الإعفاء النهائي في أي وقت أما طلبات التأجيل أو الإعفاء المؤقت فتفصل فيها عند التجنيد بعد تقرير اللياقة الطبية للخدمة . وذلك على مقتضى ما ورد في الكشف المنصوص عنها في المادة ١٩ أو ما يقدم لها من مستندات .

لمنطقة التجنيد أن تسمح أقوال من وردت أسماؤهم في الكشف وغيرهم ممن ترى

ضرورة سماع أقوالهم أو شهاداتهم ويجوز لها تحليفهم اليمين وأن تأمر باحضارهم اذا تغفلوا .

وفصل مدير ادارة التجنيد ومديرو مناطق التجنيد فيما يبعد من أسباب الاعفاء أو التأجيل للمجندين فعلا .

ويكون لقناصل الدولة في الخارج أو من يقوم مقامهم سلطة الفصل نهائيا في طلب تأجيل الحصة اذا توافرت شروطه بالنسبة الى المقيمين في الخارج .

ولصاحب الشأن التظلم من قرارات مناطق التجنيد أو قرارات مدير ادارة التجنيد الى اللجنة المشار اليها في المادة ٢٧ خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار .

مادة ١١ - تقسم جمهورية مصر لـأغراض التجنيد الى مناطق تعين بقرار من وزير الحربية ويرأس كلا منها ضابط عظيم من القوات المسلحة يكون له الاشراف على أعمال التجنيد بالمنطقة ويتبع كل من هذه المناطق مراكز دائمة يطلق عليها مراكز التجنيد ويرأس كلا منها ضابط من القوات المسلحة يكون له الاشراف على أعمال التجنيد بدائرة المركز وتحدد اختصاصات هذه المناطق بقرار من وزير الحربية .

مادة ١٥ - يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من اختصاصيين متنوعين لا يقل عددهم عن سبعة يصدر بتعيينهم قرار من مدير ادارة التجنيد وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية .

مادة ١٦ - يعد لكل شياخة في قسم أو بندر ولكل بلدة في مركز قبل أول يناير من كل عام الكشف الآتية :

١ - كشف بأسماء المقيدين بدفاتر المواليد ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة مضافا اليها أسماء الذين سبق تقدير سنهم من سواقط القيد ويضاهون مواليد السنة ذاتها .

٢ - كشف بأسماء المتوطنين بتلك الجهات ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة ومن لا يجاوزون سن الثلاثين ولم يكن قد سبق قيدهم في دفاتر مواليد القسم أو البندر أو المركز أو البلدة .

٣ - كشف بأسماء من أدرجت أسماؤهم بالكشفيين السابقين بعد حذف من أثبتت وفاتهم من واقع دفاتر الوفيات .

وتعد القنصليات المصرية في الخارج قبل أول يناير من كل عام كشفا بأسماء المصريين المتوطنين في دوائرها ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة ومن لا يجاوزون سن الثلاثين ولم يكن قد سبق قيدهم بها ويعرض الكشف في مقر القنصلية ويبلغ لمن ورد ذكرهم فيه .

ويدون القنصل أو من ينوب عنه أقوال المقيدين في الكشف أو غيرهم ممن يرى ضرورة سماع أقوالهم وينتسلم الأوراق والمستندات المؤيدة لأقوالهم وترسل مع الكشف لمدير منطقة التجنيد المختصة .

ويعتبر المولدون في الخارج في تطبيق أحكام هذا القانون كأنهم متوطنون في الشياخة التي يقع بدوائرها مقر منطقة تجنيد القاهرة .

ويحدد بقرار من رئيس الجمهورية تعريف التوطن ونظام اعداد الكشف وعرضها .

مادة ١٧ - يجوز التظلم لمدير منطقة التجنيد أو مأمور المركز أو البندر أو القسم أو لأمور الحدود المختص أو القنصل من الأخطاء التي قد تتضح في الكشف فيما يتعلق بإدراج أسماء أو إسقاطها بدون وجه حق .

مادة ١٨ - يعلن من أدرجت أسماءهم في الكشف المذكور في البند «ج» من المادة ١٦ بالمحضور في الميعاد الذي يحدد للكشف الطبي عليهم بمنطقة التجنيد وبين القرار المشار إليه في المادة ١٦ طريقة ذلك الاعلان .

مادة ١٩ - يحذر العمد والمشايخ بالاشتراك مع الصيارف بالمراكز والبناير ومشايخ الحارات والأقسام بالاشتراك مع مندوبي التجنيد بالأقسام وعمد ومشايخ قبائل العربان بالاشتراك مع موظفي الإدارة المختصين لمناطق الحدود كشوفاً مستوفاة بمائلات المدرجين بالكشف المنصوص عنه بالبند (ج) من المادة (١٦) الذين يتوافر فيهم سبب من أسباب الإعفاء النهائي ، وتعتمد تلك الكشف من مأمور المركز أو البندر أو القسم .

مادة ٢٠ - تقوم منطقة التجنيد بضبط الكشف المنصوص عليه في البند «ج» من المادة ١٦ وذلك باستبعاد من ثبتت وفاتهم ولم يكن مقيداً بدفاتر الوفيات ومن لم يبلغ سن الحسنة ، ومن جاوز الثلاثين ، ومن تمت معاملته من المتوطنين على جهة ميلاده .

وترتب هذه الكشف حسب الحروف الهجائية للبلاد أو الشياخات وترقم بأرقام سلسلة لكل مركز أو بندر أو قسم .

مادة ٢١ - يقوم القومسيون الطبي بكل منطقة بتقدير سن سواقات القيد وتوقيع الكشف الطبي على المطلوبين لتقرير مدى صلاحيتهم للخدمة وفقاً للقواعد التي تضعها وزارة الحربية .

كما يقوم بالكشف على الآباء والأخوة وأزواج الأمهات لتقرير مدى قدرتهم على الكسب تطبيقاً لأحكام المادة (٧) سواء عند التجنيد أو بعده كما يقوم بالكشف عليهم عند إحالتهم إليه من مدير إدارة التجنيد أو من مديري مناطق التجنيد من تلقاء أنفسهم أو بناء على شكوى .

مادة ٢٢ - لمدير منطقة التجنيد من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن أن يأمر بأن تضاف إلى الكشف الأسماء التي أهمل إدراجها وأن يستبعد منها الأسماء التي أدرجت بغير حق مع بيان أسباب الإدراج أو الاستبعاد في الأمر الصادر منه بذلك .

مادة ٢٣ - يكون التظلم من القرارات الصادرة من مدير إدارة التجنيد أو من مديري مناطق التجنيد إلى لجنة مؤلفة من عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب ومن ضابطين عظميين من القوات المسلحة العاملة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان القرار إلى صاحب الشأن ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وبيان إجراءاتها قرار من وزير الحربية وفي جميع الأحوال تكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

ولا تقبل الدعاوى أمام القضاء بإلغاء القرارات المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة في التظلم منها ويجب أن يصدر هذا القرار خلال ستمين يوماً من تاريخ تقديم التظلم إليها ويعتبر عدم صدور القرار في هذا الميعاد رفضاً للتظلم .

مادة ٢٨ - على كل فرد بمجرد بلوغه سن الالتزام اخطار مأمور القسم أو البندر أو المركز المولود بدائرته عن محل اقامته اذا كان قد ترك محل ميلاده وكذلك عن أى تغيير يطرا عليه خلال شهر من تاريخ بلوغه سن الالتزام أو تاريخ تغيير محل الإقامة .

وعليه أيضا بعد مضي عام على بلوغه سن الالتزام حتى بلوغه سن الثلاثين اخطار منطقة التجنيد التابع لها محل ميلاده بأى تغيير يطرا على محل اقامته ويكون الاخطار فى جميع الأحوال بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

مادة ٢٨ مكررا - على الأفراد الذين تقرر لياقتهم طبيا طبقا للمادة (٢٦) بعد استبعاد من تقرر اعفاؤهم بموجب المادة (١٠) تجرى عليهم اختبارات طبية بمعرفة قومسيون طبي منطقة التجنيد لتحديد مستواهم الطبي واختبارات نفسية ثقافية مهنية بمعرفة اللجان المشار اليها فى المادة ١٥ مكررا وتحديد لكل منهم الدرجة اللائق لها .

وتقوم لجنة برئاسة مدير التجنيد فى كل سنة بترتيب شهور العام ترتيبا يختلف عن الترتيب الزمنى لتقيد بموجبه أسماء مواليد كل شهر من كل بندر ومركز وقسم على حدة وتطبق هذه الأسبقية فى ترتيب شهور السنة على جميع المناطق .

ويعامل ساقطو القيد على انهم من مواليد أول يناير من العام الذى قدر لمولدهم .

مادة ٢٩ - يطلب سنويا عدد من تقرر لياقتهم طبيا طبقا للمادة ٢٨ مكررا ومن المتخلفين حسب تسلسل قديمهم بالسجل المشار اليه فى المادة ٢٨ مكرر (١) للاحقهم باحدى المنظمات المنصوص عليها فى المادة (٢) حسب القواعد المشار اليها فيها .

وتحدد ادارة التجنيد نسبة من يطلبون للتجنيد من كل منطقة بنسبة عدد الأفراد اللائقين بها فى كل درجة طبية ثقافية مهنية نفسية ومن المتخلفين وعلى ضوء هذه النسبة تقوم كل منطقة بإبلاغ كل قسم أو بندر أو مركز عن أسماء الأفراد المطلوبين وذلك بنسبة عدد اللائقين فى كل درجة طبية ثقافية مهنية نفسية ومن المتخلفين فى كل منها للكشف الطبى عليهم أمام قومسيون طبي منطقة التجنيد .

ويعلن المطلوبون للحضور قبل اليوم المعين للكشف عليهم طبيا بما لا يقل عن خمسة عشر يوما ويبين القومسيون الطبى لياقة كل فرد مع تحديد درجة لياقة اللائقين ممن سبق تخلفهم .

ومن يقرر القومسيون الطبى لياقته تجرى عليه الاختبارات المشار اليها فى المادة ٢٨ مكررا ليلحق بالحفمة العسكرية أو الوطنية أو يبقى تحت الطلب للحفمة لكتائب الاحمال الوطنية وذلك بعد اجراء الاختبارات المشار اليها فى المادة ١٥ مكررا .

وتبدأ مدة الحفمة بالنسبة الى هؤلاء الأفراد من تاريخ موافقة مدير منطقة التجنيد او من يقوم مقامه على الحاقهم بها .

مادة ٣٠ - بعد استكمال حاجة المنظمات الوارد ذكرها فى المادة (٢) من أفراد سنة ما لا يجوز تجنيد الذين لم يطلبوا فى تلك السنة وهم من لم يصحبهم الدور للتجنيد الا فى حالة الضرورة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣٤ - يجوز لكل شخص بلغ سن الالتزام بالحفمة ولم يطلب بعد للتجنيد أو لم يصبه دور التجنيد طبقا للمادة (٣٠) أو كان معفى منه أن يتطوع للخدمة بالقسوات

المسلحة أو كتائب الأعمال الوطنية بموافقة وزارة الحربية مدة مساوية لمدة الخدمة
الالزامية .

وتسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين الزاميا .

مادة ٥٥ - على كل مصرى أتم الحادية والعشرين من عمره ولم يعامل طبقا لأحكام
هذا القانون أن يقدم نفسه للجهة الادارية التابع لها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ
بلوغه تلك السن لترجيحه فورا لمنطقة التجنيد المختصة لتقرير معاملته .

مادة ٥٦ - لا يجوز الترخيص لأي مصرى فيما بين الحادية والعشرين والثانية
والاربعين من عمره بمغادرة البلاد ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة العسكرية أو
اعفائه منها ومعاملته وفقا لأحكام القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥ أو لأحكام المادتين
٨ مكررا أو ٩ أو انه لم يصبه الدور للتجنيد طبقا للمادة (٣٠) أو اذنا من وزير
الحربية .

مادة ٥٧ - لا يجوز لأي طالب أن يلتحق أو ينتسب في اولى مراحل الدراسة باحدى
كليات الجامعات المصرية أو بالكليات المادلة لها أو بكلية الأزهر أو بالمعاهد أو بالمدارس
العليا وذلك اذا تجاوزت سنة يوم ٣١ ديسمبر من العام الذى يلتحق أو ينتسب فيه
٢٢ عاما ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الالزامية أو اعفائه منها أو تأجيلها
طبقا للمادة (٩) أو وضعه تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية طبقا للمادة
٢٩ أو انه لم يصبه الدور للتجنيد طبقا للمادة (٣٠)

على أنه يجوز أن يطلب الطالب الموضوع تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال
الوطنية لأداء خدمته بها عند حلول دوره .

وفى تطبيق احكام هذه المادة لا يكلف الطالب بأداء رسوم القيد أو الرسوم الاضافية
اثناء المدة التى يؤدى فيها الخدمة .

مادة ٥٨ - لا يجوز استخدام أى مصرى فيما بين الثانية والعشرين والثلاثين من
عمره أو بقاءه في وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصا في مزاولة أى مهنة حرة أو قيده
في جدول المشتغلين بها ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الالزامية أو اعفائه منها
أو معاملته وفقا لحكم المادتين ٨ مكررا أو ٩ أو وضعه تحت الطلب للخدمة في كتائب
الأعمال الوطنية طبقا للمادة ٢٩ أو انه لم يصبه الدور للتجنيد طبقا للمادة (٣٠) أو
معاملته وفقا لأحكام القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥

ويجب ابلاغ ادارة التجنيد عن الأشخاص الذين يتمون سن الحادية والعشرين وهم
في الخدمة .

مادة ٥٩ - يجوز للمجنّد أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات
الاعتبارية العامة ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة
ويكون للمجنّد ولن أتم خدمته الالزامية الاولية في التعيين على زملائه المرشحين معه
في نفس مرتبة النجاح ، وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فتكون له
الاولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان ، وإذا تمعد المرشحون
الناجحون في امتحان المسابقة من المجندين أو ممن أتموا الخدمة يكون التعيين من بينهم
بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوبة . ويشترط للتمتع
بالاولوية المنصوص عليها في هذه الفقرة الحصول على شهادة اخلاق بدرجة جيد جدا
على الأقل أو تقارير سرية مرضية .

ويجوز للموضوعين تحت الطلب للخدمة في كُتائب الأعمال الوطنية أن يتقدموا للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية .

وعلى ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية العامة والخاصة اخطار مكتب وزير الحربية بالوظائف الحالية فيها المراد الترشيح لها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة أو التعيين فيها بمدة شهر على الأقل .

مادة ٦٦ - يعاد الموظف أو المستخدم أو العامل الى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به اذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الإلزامية ويجب اعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، أما اذا أصبح غير لائق بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة الإلزامية ولكنه يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر فيعاد الى هذا العمل أو تلك الوظيفة . على أن يراعى وضعه في المركز الذي يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب .

وإذا لم يقدم الموظف أو المستخدم أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال عشرة أيام من تاريخ أمر العودة للعمل جاز رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير لعذر قهري .

مادة ٦٤ - تعطى وزارة الحربية الشهادات الآتية بعد دفع الرسوم المقررة :

- (أ) شهادة بالاعفاء من الخدمة الإلزامية طبقا للمادة (٧)
- (ب) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادتين ٨ مكررا و ٩
- (ج) شهادة بوضع الفرد تحت الطلب للخدمة في كُتائب الأعمال الوطنية طبقا لأحكام المادة (٢٩) .
- (د) شهادة بالنقل الى الاحتياط .
- (هـ) شهادة بالانتهاء من خدمة الاحتياط .
- (و) شهادة بأن الفرد لم يصبه المور للتجنيد طبقا للمادة (٣٠)
- (ز) شهادة بالمعاملة وفقا للقانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥

مادة ٦٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جنب أو حاول عمدا تجنيب فرد الخدمة الإلزامية أو تأجيل تجنيده بغير حق سواء باغفال إدراج اسمه في الكشف أو حذفه منها أو اضافته إليها بدون حق أو بإحداث إصابة به أو المساعدة على ذلك أو بالادلاء ببيانات كاذبة أو بالتسمي أمام أحد المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون باسم شخص آخر أو بغير ذلك من الطرق ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل شخص عدا الزوجة أخفى شخصا بقصد تجنيبه للخدمة الإلزامية . وإذا كان المحكوم عليه أحد الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له جاز معاقبته بالفصل أيضا .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم بالخدمة الإلزامية خالف أحكام المادة ٥٥ أو لم يخطر منطقة التجنيد بزوال سبب إعفائه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٧ أو بزوال سبب تأجيل تجنيده طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٨

ويماقب بالمقويات ذاتها كل فرد ملزم بالحمة الزامية تخلص أو حاول التخلص منها بطريق الغش سواء باسقاط اسمه من الكشف أو باخفاء نفسه أو بتفويه للتخلص من استلام اعلان طلبه للكشف الطبي أو للتجنيد أو بالتخلف عن الكشف الطبي بعد طلبه أو حاول بعد الحضور للكشف الطبي أن يتخلص من التجنيد أو بغير ذلك من الطرق .

ويجوز اذا كان الشخص لاثقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور أدائها بناء على طلب ادارة التجنيد . وتزاد مدة الحمة سنة بالنسبة اليه على أنه يجوز اعفائه من خدمة هذه السنة اذا سلك سلوكا حسنا أثناء مدة تجنيده .

مادة ٧٤ (فقرة ثانية) - ولا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى على الملتزمين بالحمة الزامية الا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين .

المادة الثانية

تضاف المواد الآتية الى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ :

• مادة ١٥ مكررا - يلحق بكل منطقة تجنيد لجنة أو أكثر لاجراء الاختبارات النفسية والثقافية والمهنية على الافراد اللاتقين طبيا .

كما يلحق بالمنطقة لجنة أخرى أو أكثر لانتقاء وتوزيع الافراد اللاتقين للتجنيد على المنظمات الواردة بالمادة (٢) .

وتسند رئاسة كل لجنة الى ضابط متخصص من ضباط القوات المسلحة ، وتشكل بقرار من مدير ادارة التجنيد ، وتحدد اختصاصات واجراءات هذه اللجان بقرار من وزير الحربية .

• مادة ٢٨ مكرر (١) - بعد انتهاء العمليات السابقة تحرر منطقة التجنيد سجلا يبين به كل درجة طبية ثقافية مهنية نفسية على حدة كما تبين به أسماء المتخلفين ، وذلك حسب تسلسل الشهور وفقا للمادة ٢٨ مكررا وحسب تسلسل قيد أسمائهم في الكشف الاصل .

ويحرر هذا السجل من صورتين يصدق عليهما من مدير منطقة التجنيد ترسل احدهما ومعها صورة الكشف الاصل الى مندوبي التجنيد بالمراكز أو البنادر أو الاقسام أو مناطق الحدود وتحفظ الثانية في منطقة التجنيد المختصة .

• مادة ٥٢ مكررا - يجوز عند الاقتضاء لوزير الحربية بقرار منه انهاء الحمة العسكرية الزامية أو الحمة في الاحتياط أو كليهما بالرفق بعد اخذ رأى رئيس هيئة أركان الحرب المختصة .

المادة الثالثة

يستبدل بصانوين الفصول الأول والثاني والرابع من الباب الثاني وبصنواين الباب السادس المبارات الآتية على التوالي :

١ - في مناطق ومراكز التجنيد .

٢ - القومسيون الطبي ولجان الاختبار والانتقاء .

٣ - أعمال مناطق التجنيد .

٤ - في الحمة في الاحتياط والرفق .

المادة الرابعة

تلغى المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٦٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

المادة الخامسة

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يصمم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رجب سنة ١٣٧٧ (١٧ فبراير سنة ١٩٥٨) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وعدل بالقانونين رقم ٢٩٣ و ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ واتضح أن النظام المعمول به في التجنيد يتضمن ثلاث مراحل نظام غير مبسط ، وتتركز عملية التجنيد فيه بالإدارة بالقاهرة ورؤى تبسيطها لهذه الإجراءات وتخفيفا للعبء الواقع على ادارة التجنيد إلغاء المرحلة الأولى من الإجراءات وهي الخاصة بحصر المواليد والفرز الابتدائي وادماجها في المرحلة الثانية على أن تقوم بالمرحلتين معا مناطق التجنيد لأن امكانيات مراكز التجنيد لا تسمح لها بالقيام بالمرحلتين ، وقد قصرت أعمال مراكز التجنيد في المشروع على عملية حصر المواليد .

• وتمشيا مع سياسة اللامركزية ، ونظرا للزيادة الكبيرة في عدد الافراد الذين تحتاج اليهم القوات المسلحة رؤى اسناد المرحلة الثانية من عملية التجنيد وهي الخاصة باعداد الكشف الاخير والتجنيد فعلا الى مناطق التجنيد .

وقد وجد من الضروري أيضا اجراء اختبارات خاصة يقوم بها اخصائيون لتقرير درجة لياقة معينة لكل شاب من النواحي النفسية والثقافية والمهنية حتى يتيسر الحاق كل بالسلاح اللائق له .

وقد استدعى كل ذلك اجراء تعديل في بعض مواد القانون بما يتماشى مع هذه الاعتبارات .

ونورد فيما يلي أهم التعديلات التي أدخلت وأصبحت :

أولا - نقلت الفقرة الثانية من البند أولا من المادة ٤ وألغيت تحظر تجنيد أحد من ذوي المؤهلات الذين تخفف لهم مدة الخدمة الإلزامية في البوليس أو المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري الى آخر المادة ٢ حيث وجد أن هذا هو المكان المناسب لها .

وقد عدلت الفقرة الأولى من البند أولا من المادة ٤ بالنص فيها على تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية الى سنة ونصف للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة على الأقل أو على شهادة أخرى تعتبرها وزارة التربية والتعليم معادلة لها طبقا للقوانين واللوائح . ورؤى ارجاء تعداد الطوائف الذي كان منصوبا عليه بالفقرة المذكورة الى المادة ٨ حيث أن المقصود من هذا التعداد هو معرفة السن التي يجوز تأجيل الخدمة الى حين بلوغها لكل طائفة على حدة والمادة ٨ هي التي تعرضت لهذا التأجيل .

ولما كان البند ثانياً من المادة ٤ يقضى بتخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية الى سنتين وتسعة أشهر بالنسبة الى متطوعي الحرس الوطني بشروط معينة ، ولما كان هناك متطوعون آخرون في باقي الطوائف التي يضمها جيش التحرير الوطني الذي أنشئ بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ وهم المتطوعون في كتائب الشباب وكتائب المقاومة الشعبية وتقضى المساواة في المعاملة بتخفيض مدة الخدمة الإلزامية بالنسبة اليهم أسوة بمتطوعي الحرس الوطني .

لذلك فقد عدل البند ثانياً من المادة ٤ ليكون تخفيض مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للمتطوعين في جميع كتائب جيش التحرير الوطني وليس بالنسبة الى متطوعي الحرس الوطني فقط ، كما رؤى اضافة بند جديد الى المادة ٤ برقم ثالثاً ينص على أن تحسب مدة الاستدعاء للخدمة العاملة في قوات الحرس الوطني من مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وذلك ليتفق هذا الحكم مع ما ورد بالمادة ١٢ من قانون ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء جيش التحرير الوطني ، ومن المفهوم من المدة التي تحسب من مدة الخدمة الإلزامية هي مدة الخدمة العاملة في كتائب الحرس الوطني أثناء الحرب أو في الميدان عند اعلان حالة الطوارئ. وهذه المدة تحسب بالنسبة الى جميع المواطنين بما فيهم ذوى المؤهلات بخلاف التخفيض الوارد بالبند ثانياً فهو لا يسرى على ذوى المؤهلات .

ونظراً لما لوحظ من أن المجندين الذين يلحقون بمدارس القوات المسلحة يتعمدون الرسوب في الدراسة حتى يعضوا جزءاً كبيراً من خدمتهم بهذه المدارس فقد رؤى اضافة مادة جديدة برقم ٥ مكرراً تنص على أنه لا تحسب مدة الدراسة التي لا تنتهي بنجاح باحدى مدارس القوات المسلحة من مدة الخدمة الإلزامية وجدير بالذكر أن هذا الحكم وارد في المادة ٤١ من القانون بالنسبة الى المتطوعين .

ثانياً - عدلت المادة ٧ الخاصة بحالات الاعفاء من الخدمة العسكرية بتقسيمها الى بدين .

(اولا) ويشمل حالات الاعفاء النهائي وأضيف الى الحالات التي كان منصوصاً عليها في القانون - الأتعاب الأكبر أو التالي للمتطوع طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ الذي توفى بسبب الخدمة العسكرية أو سرح لمرض أو إصابة أو عاهة أصابته بسبب الخدمة فيها وكان من شأنها عجزه عن الكسب وذلك لأن المتطوع طبقاً للمادتين ٣٤ و ٣٥ تسرى عليه الأحكام الخاصة بالمجندين الزامياً فوجب مساواته بالمجندين فيما يخص إعانة أخيه الأكبر أو التالي له اذا ما أصيب هو بسبب الخدمة بأصابة جعلته غير قادر على الكسب .

وشمل البند (ثانياً) من ذات المادة حالات الاعفاء المؤقت .

وقد عدلت المادة ٨ الخاصة بتأجيل الخدمة الإلزامية للطلبة وقت السلم وذكر فيها طوائف الطلبة الذين يجوز تأجيل خدمتهم وقت السلم بناء على طلبهم وهم الذين كان منصوصاً عليهم في المادة ٤ وأضيف اليهم طلبة المعهد البحري الأهلى التجارى بالإسكندرية والتلامذة المرشدين بالموانئ نظراً لما أضحت عليهم التواشى البحرية من أهمية خاصة بعد تأميم شركة قناة السويس ولما يتحتم على كل من المرشد والضابط الثوان لأعلى البحار اجتيازها من مراحل تعليمية واختبارات عملية تعادل مرحلة التعليم العالى كما رؤى أيضاً أن يشمل التأجيل لطلبة المعاهد والمدارس التي يعينها الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الحربية وذلك رغبة في المساواة بين طلبة المعاهد والمدارس المتباعدة بصرف النظر عن تبعتها لجهات مختلفة .

وقد اشترط لتأجيل التجنيد للطلبة أن يكون الطالب متفرغا لدراسته. والمقصود بذلك عدم تأجيل الخدمة لمن يكون طالبا وموظفا أو ملتحقا بأية مهنة يرتزق منها في ذات الوقت ، على أن المفهوم أن التأجيل يحق للطلاب سواء أكان طالبا نظاميا أم منتسبا .

كما أوضح التعديل أن تأجيل التجنيد يتم الى أن يحصل الطالب على أول مؤهل دراسي من الكلية أو المعهد أو المدرسة التي أجلت له الخدمة بسبب التحاقه بها فقد حدث أن طالبا حصل على ليسانس في الحقوق ثم انتسب بكلية التجارة وطلب تأجيل تجنيده بوصفه طالبا منتسبا وكانت جميع الشروط متوافرة فيه لتأجيل تجنيده طبقا للنص بوضعه الحالي فالغرض من التعديل هو عدم تأجيل التجنيد ما دام الطالب قد حصل على مؤهل واحد .

وأضيفت الى المادة فقرة جديدة تلزم الطلبة المؤجل تجنيدهم ابلاغ منطقة التجنيد التي يتبعونها بزوال سبب التأجيل بكتاب موسى عليه خلال شهر من تاريخ زوال السبب لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنيدهم .

كما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٨ (أصبحت فقرة أخيرة) لتلزم مدير عام مصلحة المواني والمنائر بإبلاغ ادارة التجنيد عن الطالب الذي يحصل على شهادة ضابط ثان لأعلى البحار أو على ترخيص بزاولة مهنة مرشد من الدرجة الثالثة أو بلوغه سن الثامنة والعشرين .

كما عدلت المادة ٨ مكرر لتلائم تعديل المادتين ٤ و ٨ من حيث الشهادات النهائية .

المادة ١٠ - عدلت المادة ١٠ لاستبدال عبارة منطقة التجنيد بعبارة مركز التجنيد تبعاً لانتقال الاختصاص الى مناطق التجنيد كما عدلت الفقرة الأخيرة منها بجعل ميعاد التظلم من قرارات مناطق التجنيد أو مدير إدارة التجنيد ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان القرار لصاحب الشأن بدلاً من ١٥ يوماً ، وقد أدمج فيها أيضاً الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ وبذلك أصبحت هذه المادة الأخيرة لا محل لها وتعين الفأوها لعدم التكرار .

ونظراً لأن عملية الفرز الطبي التي كانت تقوم بها مراكز التجنيد قد ألغيت وأصبح عمل مراكز التجنيد قاصراً على الإشراف على أعمال مندوب التجنيد لذلك فقد عدل عنوان الفصل الأول من الباب الثاني ليكون « في مناطق ومراكز التجنيد » بدلاً من « في مراكز ومجالس التجنيد » ولهذا السبب أيضاً اقتضى الأمر إلغاء المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ حيث أصبحت لا لزوم لها وتعديل المادتين ١١ و ١٥

كما عدل عنوان الفصل الثاني من الباب الثاني ليكون « القومسيون الطبي ولجان الاختيار والانتقاء » بدلاً من « اللجان الطبية والقومسيون الطبي » .

وإضافة - أضيفت مادة جديدة برقم ١٥ مكرراً لتشكيل لجان تتولى اختيار المطلوبين للتجنيد من النواحي الثقافية والمهنية وغيرها حتى يتم توزيع المجندين على الأسلحة المختلفة حسب استعداد كل منهم .

ولما كانت الفقرة الأولى من المادة تنص على أنه « تعد لكل قسم أو بندر أو مركز أو بلد قبل أول يناير من كل عام الكشف الآتية - - الخ »

ولما كانت هذه الكشف تعد لكل شياخة في قسم أو بندر كما تعد لكل بلد في مركز فقد اقتضى الأمر تعديل هذه الفقرة لتؤدى المعنى المقصود ، كما أن الفقرة

الآخيرة من ذات المادة قد عدلت بحيث يعتبر المولودون في الخارج في تطبيق هذه المادة كأنهم موطنون في القاهرة لأن المتوطنين في الخارج والمولودين في مصر يصالون على جهة ميلادهم الأصلية .

خلاصا - بإلغاء عملية الفرز الابتدائي التي كانت تقوم بها مراكز التجنيد وإدماجها في المرحلة الثانية الخاصة بالقسم الطبي والثقافي اقتضى الأمر تعديل المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و عدل أيضا عنوان الفصل الرابع من الباب الثاني فأصبح « أعمال مناطق التجنيد » بدلا من « أعمال مجالس التجنيد » .

ولما كانت المادة ٢١ تنص على أن تقوم اللجان الطبية بتعديل سن سواقط القيد وقد ألغيت هذه اللجان في النظام المقترح لذلك رؤى تعديل هذه المادة بالنص على أن تقوم القومسيونات الطبية بتقدير سن سواقط القيد وليس تعديله لأنها في الحقيقة تقدر سن سواقط القيد ولا تعدله ، كما عدلت الفقرة الثانية من ذات المادة وأدمج فيها حكم المادة ٢٢ الخاص بالكشف على الآباء والأخوة وأزواج الأمهات وبذلك وجب إلغاء المادة ٢٢ كما ألغيت المادة ٢٣ لسبق ورود حكمها في المادة ١٠ كما ألغيت أيضا المادة ٢٥ نظرا لإلغاء مرحلة الفرز الابتدائي وعدلت المادة ٢٦ لاسناد عملية التجنيد الى مناطق التجنيد بدلا من مراكز التجنيد .

وعدلت المادة ٢٧ بإضافة فقرة إليها تنص على عدم قبول الدعاوى التي ترتفع أمام القضاء لإلغاء قرارات مدير إدارة التجنيد أو مناطق التجنيد قبل التظلم منها الى اللجنة المشكلة في الفقرة الأولى من المادة وتنص على أن تفصل اللجنة في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم إليها والا اعتبر عدم فصلها في خلال هذه المدة رفضا للتظلم يبيح لصاحب الشأن الالتجاء الى القضاء بعد ذلك .

سادسا - لما كان من أهم أسباب التخلف عن الطلب للتجنيد هو عدم وصول الإعلان لصاحبه لكونه قد غير مكان إقامته من محل ميلاده الأصلي الى مكان آخر غير معروف فقد عدلت المادة ٢٨ حتى يتعين على كل من يبلغ سن الإلزام بالخدمة إبلاغ الجهة الإدارية المولود في دائرتها بمحل إقامته .

كما رؤى تعديل المادة ٢٨ مكررا المضافة بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ لتتلاءم مع النظام المقترح ورؤى أيضا إضافة مادة جديدة برقم ٢٨ مكررا (١) . تنص على أن مناطق التجنيد تحرر كشفا يحدد أسماء اللائقين في كل درجة طبية وهذه المادة طبقا للنظام الجديد تحمل محل المادة ٢٥ الملغاة .

وقد عدلت المادة ٢٩ لأن المادة بوضعها الحالي قد أغفلت النص على طلب التخلفين وقضمت طريقة طلب المعفون مؤقتا والمستثنين .

ولما كان التخلف لا يعفى من الطلب للتجنيد كما أن الإعفاء المؤقت أو الاستثناء لن يتقرر الا عن الطلب للتجنيد كما قضت بذلك المادة ١٠ لذلك فقد وجب تعديل النص ليؤدى هذا المعنى .

سابعا - نظرا لأن المادة ٣٠ من القانون تنص على أنه لا يجوز تجنيد شبان سنة ما بعد الطلب المشار اليه في المادة السابقة الا في حالات الضرورة وبقرار من مجلس الوزراء واستثنت من تطبيق هذا الحكم من طلب للتجنيد وتخلف ومن أجلت له الخدمة وقضمت تجنيد للتخلف في دوره والمؤجل تجنيده عند انتهاء الأجل .

ومن حيث أن من تخلف عن التجنيد هو من طلبه عند حلول دوره في الطلب المشار

اليه في المادة ٢٩ فلا معنى لأن ينص على أن يجند في دوره لأنه قد طلب فعلا في دوره ويتخلف .

لذلك فقد عدلت المادة ٣٠ بالنص على أنه بعد استكمال حاجة المنظمات الوارد ذكرها في المادة ٢ من أفراد سنة لا يجوز تجنيد الذين لم يطلبوا في تلك السنة وهم من لم يصبه الدور للتجنيد الا في حاجة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية .

لغتنا - لما كانت المادة ٣٤ تجيز التطوع للخدمة في القوات المسلحة لكل شخص بلغ سن الالتزام بالخدمة ولم يصبه دور التجنيد أو كان معفى منه ، ولما كان سن الالتزام هو اتمام ثمانية عشر عاما طبقا للمادة الاولى من القانون ولما كانت هناك فترة طويلة من الوقت تبلغ حوالي ثلاث سنوات ما بين بلوغ الشخص سن الالتزام وقفل باب التجنيد على مواليد السنة التي ولد فيها ولا يتضح ما اذا كان الشخص قد أصابه الدور للتجنيد الا بعد انقضاء هذه الفترة .

ولما كانت القوات المسلحة في حاجة الى التوسع في قبول المتطوعين وخاصة اصحاب المهن والحرف والمؤهلات .

لذلك فقد رؤى النص في المادة ٣٤ على جواز تطوع من بلغ سن الالتزام بالخدمة ولم يكن طلب بعد للخدمة أو لم يصبه الدور للتجنيد أو كان معفى منه .

ونظرا لأن انتهاء الخدمة الالتزامية بالرفق لا يكون الا لأسباب عائلية أو لعدم اللياقة للخدمة أو للحكم على المجند من مجلس عسكري وقد تعرض حالات تستدعي عدم الإبقاء على المجند في الخدمة لأسباب أخرى لا يمكن حصرها من بينها أن بعض الجنود يتقاعن بالخدمة مدة طويلة قد تصل الى ستة أو سبعة سنوات لتعدد ارتكابهم بعض الجرائم التي يترتب عليها ضياع مدة الخدمة السابقة وينتج عن ذلك كبر سن المجند ووجود تفاوت كبير في السن بينه وبين باقي المجندين مما يتعين معه وفاة .

ولما كان القانون خلوا من الاسباب التي توجب الرفق من الخدمة الالتزامية أو من الخدمة في الاحتياط .

لذلك فقد رؤى اضافة مادة جديدة برقم ٥٢ مكررا تجيز لوزير الحربية بقرار منه انتهاء الخدمة العسكرية الالتزامية أو الخدمة في الاحتياط بالرفق وعدل تبعا لذلك عنوان الباب السادس ليصبح « في الخدمة في الاحتياط وفي انتهاء الخدمة بالرفق » .

قصفا - عدل نص المادة ٥٦ الخاص بحظر الترخيص بمقادرة البلاد وجعل الحظر يشمل الأشخاص فيما بين الحادية والعشرين والثانية والأربعين من عمرهم بدلا من الثانية والعشرين لأنه في سن الحادية والعشرين يبدأ في طلب الشاب للتجنيد وليس من المناسب السماح لمن هم في هذا السن بالسفر للخارج في وقت طلبهم للتجنيد . وأضيفت الى الشهادات التي يسمح لحاملها بالسفر الى الخارج شهادة تأجيل الخدمة طبقا للمادة ٩ وشهادة المعاملة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥ وهو الخاص بعدم طلب مواليد سنة ١٩٣٠ وما قبلها الا في حالة التعبئة وكذلك شهادة تأجيل الخدمة طبقا للمادة ٨ مكرر المضافة بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهي التي تغطي لمن تحتم طبيعة شهاداتهم قضاء فترة دوامية وتمرين بعد الحصول على الشهادات النهائية أو الذين تقتضي الاعمال بأحد المرافق العامة استخدامهم بها فور تخرجهم ، كما أوضح التعديل أن شهادة المعاملة طبقا للمادة ٣٠ لا تغطي إلا لمن لم يصبه الدور طبقا لحكمها .

أما من يرغب فى السفر للخارج فى مأموريات خاصة بالدولة أو من الطلبة للتعليم والالتحاق بأى كلية أو معهد فيكون التصريح له بالسفر باذن من وزير الحربية بعد تقديم المستندات اللازمة معتمدة من إدارة البعثات بوزارة التربية والتعليم .

وعُدلت أيضا المادة ٥٨ الخاصة بحظر استخدام أى مصرى فيما بين الثانية والعشرين والثلاثين من عمره بما لم يقدم شهادات معينة وأضيفت الى الشهادات التى تبين لحاملها الاستخدام أو البقاء فى الوظيفة ذات الشهادات التى أضيفت للمادة ٥٦ علاوة على شهادة وضع الشخص. تحت الطلب وفقا لحكم المادة ٢٩

وجدير بالذكر أن تأجيل التجنيد طبقا للمادة ٨ لا يصلح مسوغا للتعيين أو البقاء فى الوظيفة ، كما أوضح التعديل أيضا أن الشهادة التى تعطى بالتطبيق للمادة ٣٠ هى لمن لم يصبه الدور للتجنيد فقط .

وقد عدلت المادة ٥٧ برفع السن التى لا يجوز بمسدا لائى طالب أن يلتحق أو ينتسب فى أولى مراحل الدراسة بأحدى الكليات وأصبحت الثانية والعشرين بدلا من العشرين حتى يمكن إعطاء الطالب شهادة تبين حالته من ناحية أدائه الخدمة أو تأجيلها أو إعفائه منها .

عاشرا - عدلت الفقرة الثانية من المادة ٥٩ لأنها كانت تنص على أنه لا يجوز للمجندين . . الموضوعين تحت النشپ . . رنح

ولما كان لا يوجد أى شخص مجند وفى ذات الوقت موضوع تحت الطلب لذلك فقد عدلت هذه الفقرة لتجيز لجميع الموضوعين تحت الطلب أن يتقدموا للتوظيف .

كما أضيفت بالفقرة الأخيرة منها ديوان الموظفين أسوة بالوزارات والمصالح التى تخطر مكتب وزير الحربية بالوظائف الحالية فيها المراد الترشيح لها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة أو التعيين .

كما رؤى أيضا تعديل الفقرة الثانية من المادة ٦١ التى كانت تنص على أنه وثبتت اللياقة الطبية فى الشهادة التى تعطى من وزارة الحربية بتأدية الخدمة الإلزامية .

ولما كان العمل قد جرى على عدم اثبات هذه اللياقة فى الشهادة التى تعطى للشخص المنقول الى الاحتياط لذلك فقد تمين تعديل الفقرة على هذا الأساس .

وقد عدلت المادة ٦٤ بإضافة شهادتين أخسرين الى الشهادات التى تعطىها وزارة الحربية بعد دفع الرسوم المقررة وهى شهادة بتأجيل الخدمة وفقا لحكم المادة ٨ مكرر المضافة بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٦ وشهادة بالمعاملة وفقا لحكم القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بعدم طلب موالييد سنة ١٩٣٠ وما قبلها .

كما عدل لفظ المجند الوارد فى الفقرة (ج) من ذات المادة ليصبح الشاب لأنه لم يجند فعلا .

كما عدلت المادة ٦٦ بالنص فيها على جواز فصل الموظف المكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له والمحكوم عليه بدلا من اتخاذ هذا الاجراء فى حالة العود .

وقد رؤى ائماج حكم المادة ٦٩ الذى ينص على عقوبة كل من يخالف أحكام المادة ٥٥ فى المادة ٧١ وتشديد العقوبة بالنسبة الى من يخالف المادة ٥٥ المشير اليها منعنا للتخلف عن طلب التجنيد وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ٧١ كما أضيف الى الأشخاص

الذين يقعون تحت طائلتها الطالب المؤجل تجنيده ولا يبلغ ادارة التجنيد عن زوال سبب التأجيل خلال شهر من تاريخ زوال هذا السبب .

ونظرا لأن المادة ٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد نصت على أن مدة الخدمة العسكرية في الحالات العادية ثلاث سنوات كما نصت المادة ٤٤ من القانون آنف الذكر على أن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية تنتهي بالنقل الى الاحتياط ، ونصت المادة ٤٦ منه على أن مدة الخدمة في الاحتياط تسع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية ، وكذلك نصت المادة ٥٤ منه على أنه لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية أو الوطنية من أتم الثلاثين من عمره الا في حالة الحرب أو التعبئة أو الطوارئ . وباستعراض النصوص المتقدمة يتبين أن الشخص يكون في شرف الخدمة العسكرية والوطنية لمدة اثنتي عشرة سنة منها ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية والباقي في الاحتياط . وباحتساب هذه المدة بالنسبة الى الشخص الذي يطلب للخدمة العسكرية أو الوطنية قبل أن يتم الثلاثين من عمره مباشرة ، أي قبل أن يتم السنة التي لا يجوز أن يطلب بعدها للخدمة العسكرية أو الوطنية ، فإن مثل هذا الشخص يبقى في الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط حتى يبلغ سن الثانية والأربعين ، ولهذا روي أن لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى على المزمين بالخدمة الإلزامية الا من تاريخ بلوغ الفرد هذه السن ، وهي أقصى سن تنتهي فيها الخدمة العسكرية الفعلية وبناء على ذلك روي تصديق المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في فقرتها الثانية والتي كانت تنص على أن لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق الا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين وذلك حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية أو الوطنية الى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز أحسن من هذا الذي يسمى الى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية أو الوطنية .

لذلك روي استبدال النص المرافق بالفقرة الثانية من المادة ٧٤

وتتشرف وزارة الحربية برفع المشروع المرافق الى السيد رئيس الجمهورية للتفضل بتقديمه الى مجلس الأمة للموافقة عليه تمهيدا لإصداره .

قرار رئيس الجمهورية

بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على وحدة
سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة
وعلى رئاسة هذه الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
والعوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فـرـقـة

مادة ١ - الناخبون المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخاب بالتطبيق لاحكام القانون
المشار اليه مدعوون للاجتماع في مقار لجان الاستفتاء الفسرية المختصة وذلك لبدء
الرأى في الاستفتاء، على وحدة سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئاسة
هذه الجمهورية .

مادة ٢ - تجرى عمليتا الاستفتاء، المذكورتان يوم الجمعة الحادى والعشرين من فبراير
سنة ١٩٥٨ ، وتبدأ فى الساعة الثامنة صباحا وتنتهى فى الساعة الخامسة مساء بالكيفية
المصوص عليها فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر .

مادة ٣ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ، ويمثل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

صدر براسة الجمهورية فى ١٧ وجب سنة ١٣٧٧ (٦ فبراير سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية

بتعديل بعض احكام الرسوم الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١
فى شأن المياه الاقليمية لجمهورية مصر (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ بشأن المياه الاقليمية
للجمهورية المصرية .

وبناء على ما عرضه السيد وزير الخارجية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر (١) الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر - تابع - الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨

قرار :

- مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٥ و ٩ من المرسوم المشار اليه النصوص الآتية :
- مادة ٥ - يقع البحر الساحلي لجمهورية مصر فيما يلي المياه الداخلية للجمهورية ويمتد في اتجاه البحر الى مسافة اثني عشر ميلا بحريا .
- مادة ٩ - لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالأمن والملاحة والأغراض المالية والصحية ، يتناول الاشراف البحري منطقة تالية للبحر الساحلي ، وملاصقة له تمتد الى مسافة ستة أميال بحرية أخرى وتضاف الى الاثنى عشر ميلا المقيمة من خطوط القاعدة للبحر الساحلي ، ولا يسرى هذا الحكم على حقوق جمهورية مصر في شئون الصيد .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ وجب سنة ١٣٧٧ (١٧ فبراير سنة ١٩٥٨) .

بيان اعلان الجمهورية العربية المتحدة

فى جلسة تاريخية عقدت فى قصر القبة فى القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ ، اجتمع فخامة الرئيس شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر ، بممثل جمهوريتى سوريا ومصر السادة :

صبرى المصلى • عبد اللطيف البغدادي • خالد العظم • زكريا محبى الدين • حامد الحوجة • انور السادات • فاخر الكيالى • مأمون الكزبرى • حسين الشافعى • أسعد هارون • الفريق عبد الحكيم عامر • صلاح الدين البيطار • كمال الدين حسين • خليل الكلاس • نور الدين طراف • صالح عقيل • فتحى رضوان • اللسواء عفيف البزرى • محمود فوزى • كمال رمزى استينو • على صبرى • عبد الرحمن العظم • محمود رياض •

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا فى الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربى ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من أن شعب كل منهما ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى من الموافقة الاجماعية ، على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذكروا ما توالى فى السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية ، كانت روحا لتاريخ طويل ساد الصرب فى مختلف اقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، ومستقبل مأمول من كل فرد من افرادهم •

وانتهوا الى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق الصرب الى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فإن واجبههم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى ، الى حيز التنفيذ فى عزم ثابت واصرار قوى ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله الى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقيقة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحا ، وأكد أنها حركة بناء وتحرير وعقيدة تعاون وسلام •

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد سوريا ومصر ، فى دولة واحدة ، اسمها الجمهورية العربية المتحدة •

كما يملنون اتفاقهم الاجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد • يكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبنائها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح ، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها ، وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى ، وجمال عبد الناصر ببيان الى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى فى يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بيسطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية •

كما سيدعى الشعب في مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما على أمس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

والمجتمعون اذ يملنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعق السعادة وأجمل ألوان الفخر ، اذ يشاركون في الخطوة الإيجابية ، في طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون اذ يقررون وحدة البلدين يملنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد يرفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانتها والله نسأل أن يكلل هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابفة ، وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة ، العزة والسلام .

إعلان السيد الرئيس جمال عبد الناصر لمولد الوحدة والمبادئ التي تقوم عليها في مجلس الأمة المصري في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

في حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر ، ويختصها دون غيرها بأن تشهد نقط التحول الحاسمة في التاريخ .
أنه ينبغي لها أن تشهد المراحل الفاصلة في تطور الحياة الخالفة ، تلك المراحل التي تشبه مهرجان الشروق ، حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر ، من ظلام الليل الى ضوء النهار .

ان هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائمة .

انها تشهد لحظات انتصار عظيم ، لم تصنعه وحدها ، ولم تتحمل تضحياته بمفردها وانما هي تشهد النتيجة المجيدة لتفاعل عوامل أخرى كثيرة ، واصلت حركتها في ظلام الليل ووحشته ، وعملت وسهرت ، وظلت تدفع الثواني بعد الثواني ، الى الانتقال العظيم ساعة الفجر .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

ان هذا الجيل من شعب مصر ، هو من تلك الأجيال التي واعدتها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التي تشبه مهرجان الشروق .

لقد عشنا ساعة الفجر ، ورأينا انتصار النور الطالع على ظلمات الليل الطويل ،
لقد عشنا فجر الاستقلال ،
وعشنا فجر الحرية ،
وعشنا فجر العزة والكرامة ،
وعشنا فجر القسوة ..
وعشنا فجر الأمل في بناء مجتمع سعيد ،
واليوم نعيش فجرًا جديدًا رائعًا ،
لقد بدأ مشرق الوحدة .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

لقد سبق كل فجر شهدنا مظلمه ليل طويل .

لقد سبق فجر الاستقلال ، وفجر الحرية ، وفجر العزة والكرامة ، وفجر القوة ، وفجر الأمل ، ليال طويلة امتدت مئات السنين ، في صراع مستمر مع ظلام الاستعمار ، والاستبداد ، والظلم ، والضعف .

ليال طويلة عاشتها أجيال قبلنا ، وقاست أهوالها ، وتحملت مصاعبها ، لكي تقرب منا اللحظات الرائعة للانتقال العظيم .

وكذلك هذا الفجر الذي نشهد اللحظة مظلمه .

ان الليل الذي سبق فجر الوحدة هو دون شك أطول ليالي كفاح امتنا العربية ، ذلك ان الأمل الذي يتحقق لنا اليوم ، هو أقدم آمالنا .

ان تاريخ الوحدة في عمر امتنا ، هو نفس عمر تاريخ امتنا .

لقد بدأ معها منذ بدأت ، نشأ على نفس الأرض ، وعاش في نفس الحوادث ، واندفع الى نفس الأهداف ، فلما استطاعت امتنا أن ترسي قواعد وجودها في هذه المنطقة ، وثبتت دعائم هذه القواعد ، كان مؤكدا أن الوحدة قادمة ، وأن موطنها بات قريبا .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

لقد كان الكفاح من أجل الوحدة ، هو بنفسه الكفاح من أجل القوة ، من أجل الحياة . ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة ، أبرز معالم تاريخ امتنا . فما من مرة تحققت الوحدة ، الا تبعتها القوة ، وما من مرة توافرت القوة الا وكانت الوحدة نتيجة طبيعية لها . وليس محض صدفة أن اشاعة الفرقة ، واقامة الحدود والمواجز ، كان أول ما يفعله كل من يريد أن يتمكن في المنطقة ويسيطر عليها . وكذلك لم يكن محض صدفة أن محاولات الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ أربعة آلاف سنة ، طلبا للقوة ، بل طلبا - كما قلت - للحياة .

ولقد كان أسلوب السعي الى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها ، ولكن الهدف ظل دائما لا يتغير ، وبقيت الغاية في كل وقت ، هي هذه اللحظات التي نعيشها الآن .

لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح هو وسيلة التعبير في الدولة الأولى للبشرية .

واتحدت المنطقة بيقين النبوات حين بدأت رسالات السماء تنزل الى الأرض لتهدئ الناس .

واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الاسلام تحمل رسالة السماء الجديدة وتؤكد ما سبقها من رسالات ، وتقول كلمة الله الأخيرة في دعوة عباده الى الحق .

واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في أمعرية واحدة . (تصفيق حادة متصل) .

واتحدت المنطقة باللغة يوم جرت العربية وحدها على كل لسان .

واتحدت المنطقة تحت دافع السلامة المشتركة يوم واجهت استثمار أوروبا يتقدم منها محاولا أن يرفع الصليب ليستتر مطامعه وراء قناع من المسيحية . . . وكان معنى الوحدة قاطعا في دلالته حين اشتركت المسيحية في الشرق العربي ، في مقاسومة الصليبيين جنبا الى جنب مع جحافل الاسلام حتى النصر . (تصفيق حاد متصل) .

واتحدت المنطقة ، بالمشاركة في العذاب ، يوم حلت عليها غارات الغزو العثماني ، وأسندت من حولها أستار الجهل ، تعوق تقدمها ، وتمنعها من الوصول الى عصر النهضة ، في نفس الوقت الذي بدأ فيه عصر النهضة في أوروبا .

بل ان المنطقة اتحدت فيما تعرضت له من كل نواحيها ، من سيطرة الاستثمار عليها ، ثم كان اتحادها في الثورة على هذا الاستثمار بكل أشكاله ، ومقاومته غير تعدد صوره .

ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات ، فان المشائق التي تصبها جبال باشا ، في دمشق عاصمة سورية ، لم تكن تختلف كثيرا عن المشائق التي تصبها اللوزد كرومر في دمشقوى ، هنا في مصر .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

هكذا ترون الوحدة حقيقة ، حقيقة يسعى إليها ، أو حقيقة قائمة بالفعل .
وهكذا ترون أن الصراع من أجل القوة ، من أجل الحياة ، يتم ويتحقق بالوحدة ،
أو ترون الوحدة لا تتم ولا تتحقق إلا بقوة الحياة .

هكذا ترون أن تاريخ القاهرة في خطوطه العريضة ، هو نفسه تاريخ دمشق في
خطوطه العريضة .

ولقد تختلف التفاصيل ، ولكن المعالم البارزة هي نفس المعالم ، نفس الدول ،
نفس الغزاة ، نفس الملوك ، نفس الأبطال ، ونفس الشهداء .
بل أنه لما بدأ في بعض الأحيان أن مصر ابتعدت عن الفكرة العربية ، وقطعت
ما بينها وبين المنطقة من صلات ، وذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر ، ثم تحت حكم
أسرة محمد علي ، لم يكن الأمر في باطنه يمثل ما يبدو في ظاهره .
لم يكن البعد الا سطحيًا ، ولم تكن القطيعة الا باللسان .

أما الشواهد الحقيقية ، وأما الأدلة الأصيلة ، فكانت تؤكد أن ما قربه الله لا يمكن
أن يبتعد ، وما وصلته الطبيعة لا يمكن أن ينقطع .

من بين الشواهد والأدلة أن جيش الفلاحين الذي سار تحت قيادة إبراهيم باشا ،
ليحرر سورية من الظلم العثماني كان يسمى نفسه « الجيش العربي » .

ومن بين الشواهد والأدلة أن القاهرة التي سارعت ، في النصف الأخير من القرن
التاسع عشر ، إلى فتح التوافد لتيارات النهضة ، تحولت إلى قلعة للفكر الحر في الشرق
العربي ، وما لبث رواد الحرية في سورية ، ورواد الحرية في المنطقة العربية كلها ،
أن وفدوا إليها ، يتحصنون بأسوارها النامية ، ويبعثون منها اشعاعات الفكر ، لتعبر
وتلهم ، بل أن القاهرة تحولت في مطلع القرن العشرين ، فأصبحت هي ودمشق المركز
الرئيسي للجمعيات السرية ، التي راحت تناضل جبروت سلاطين استانبول من أجل
تحرير الأمة العربية ، بكل ما يملكه الشباب من روح البذل والفداء .

هكذا كانت الوحدة هي الحقيقة ، وكان كل ما عدا الوحدة اصطناعا .
وهكذا كان واضحا أنه إذا تركت المنطقة تستوحى طبيعتها وتستلهم مشاعرها
وتستمتع إلى دقات قلبها ، فإن اتجاهها إلى الوحدة يصبح لا ريب فيه ولا مناص منه .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

حين حصلت سورية على استقلالها الكامل تطلعت إلى مصر ، وحين حصلت مصر على
استقلالها الكامل تطلعت إلى سورية .

ولقد كان التقارب ، بل التوافق والتماثل ، كاملا حتى قبل أن يوقع ميثاق جامعة
الدول العربية * وحتى بعد أن تم توقيعه وأرادت له بعض القوى أن يبقى حبرا
على ورق .

لقد كان في سورية رد فعل لكل حركة في مصر ، كما كانت أحداث الذي يحدث في
دمشق تتجاوب في القاهرة .

في مصر وسورية ذلك الانتفاخ إلى حرب فلسطين بالفروسية والإيمان ولكن من غير
حركات التحرير الهائلة في أفريقيا وآسيا .

في سورية ومصر هذه الهزات العنيفة ، ووراءها جميعا محاولات تغيير الأوضاع
تطلعا إلى الأفضل والأحسن .

في مصر وسورية ذلك الفوران الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وبدأت على أثره
سلاح ، ثم كانت في القاهرة ودمشق ، تلك الآثار التي ترتبت على حرب فلسطين .

والتي كان أولها تلك القطة التي تشبه انتفاضة من لسعته النار فاستفاق •
ثم في سورية ومصر نفس المارك ، ولو قصرنا المساب على الشهور الأخيرة فقط
لكان مدحها أن المارك التي خاضتها دمشق هي نفس المارك التي خاضتها القاهرة ،
معركة التحالف العسكرية ، معركة السلاح ، معركة عدم الانحياز ، معركة المؤامرات ،
معركة التحرر الاقتصادي •

بل أن سورية خاضت معركة قناة السويس بنفس العنف وب نفس القوة التي خاضت
بهما بور سعيد معركة قناة السويس ، وكذلك حاربت مصر معركة التهديدات الموجهة
إلى سورية وأعصابها كلها في دمشق ، وأمام أعصابها قطعة من جيشها احتل جنودها
مراكزهم جنبا إلى جنب مع اخوانهم جنود سورية •

ولقد كان ذلك كله مدحها ، ولكنه لم يكن من صنع الصنّف •

لقد مهدت عوامل كثيرة وكبيرة ونبيلة وعميقة لهذا الذي ربط بين مصر وسورية •
مهدت الطبيعة ومهد التاريخ ، مهد الدم ، ومهدت اللغة ، مهدت الأديان ، ومهدت
المعاهد ، مهدت السلامة المشتركة ، ومهدت الحرية •

كذلك اشتركت في التهديد له تجارب من الألم والعذاب صنعتها فرسان الطفانيان
الثلاثة : السجن والمثوى والمشتقة •

ولكن ذلك كله كان يهدد لهذا الفجر الذي تشهد اليوم مطلعه بعد ليل طويل •

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

لقد كان البشير بالفجر هو ذلك القرار الذي اتخذته مجلس النواب السوري ، اتخذته
مجلسكم بالعمل فوراً لتحقيق الوحدة بين مصر وسورية •

كان قراركم هذا تعبيراً عن واقع هائل لا يمكن تجاهله ، وصدى مستجيباً لنداء
قدسي لا نستطيع أن نفلت آذاننا عنه •

ولم يكن هذا الواقع موجوداً في دمشق والقاهرة وحدهما ، كذلك لم يكن ذلك النداء
القدسي في هذا النطاق وحده لا يتجاوزه ، وإنما كان الواقع موجوداً في كل أرجاء
الوطن العربي (تصليق حاد متصل) • وكان النداء هو هدير التيار المتلاطم بالوج •
ذلك التيار الذي شقت القومية العربية كلها مجراه ، وحددت له خط سيره •

وهكذا بدأت القاهرة محادثات نهائية لرسم الشكل الخارجي للحقيقة الواقعة •

ولقد كانت هذه المحادثات في القاهرة تجربة جديدة في التاريخ •

إنها لم تكن اجتماعاً يتم بناء على رغبة ساسة أو حكام •

وإنما كانت اجتماعات تمت بناء على ضغط والحاح وإرادة غنيمة مصممة صادرة من
قلوب الشعب •

ولقد كان خيراً على أي حال أننا تركنا الأمور تصل إلى هذا المدى •

فلقد كان ينبغي للشعوب أن تأخذ فرصتها كاملة حتى تثبت من يقينها وحتى
يترسب إيمانها مع الأيام إلى أعماق الأعماق ، وحتى تؤكد لها الحوادث والتطورات أن
طريق الوحدة هو طريق القوة ، طريق الحياة •

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة

كان معنى محادثاتنا في القاهرة ، ووصول رائد الوحدة وبطلها ورائع علمها المجاهد
شكري القوتلي (تصليق حاد متصل) إلى مصر ، مع وفد من رفاقه في الجهاد ، كان معناه أن
الأرواح قد آن ، وإن الساعة التي تطلع إليها أجدادنا وعمل من أجلها آباءنا قد دقت
أجراسها •

- وانه قد كتب لجليلنا بمد ليل طويل أن يشهد مطلع صبحها •
- كان معناه أن الذي تخيلوه في المنى قد أصبح واقعا ، وأن الذي ذاقوا من أجله الموت قد أصبح هو الحياة نفسها •
- كان معناه أن الذي نصبت المشائق لتحول دونه قد أصبحت له وحده قوة القانون وقدرته •
- كان معناه أن الذي اصطلمت الفرقة بينه ، قد عاد إلى طبيعته التي أودعها الله فيه ، كلا متجانسا متحدا •
- كان معناه أن السلاسل تكسرت ، أن السلود انهارت ، أن الحواجز سقطت ، وأن الشظايا المتناثرة ، والأجزاء المتفرقة توشك أن تعود إلى بعضها ، بل إلى كلها •
- كان معناه أن سورية ومصر قد قررتا تحمل المسئولية التاريخية التي تهيأتا لهما بوصفهما بلدين عربيين خلص زمام الأمر فيهما لابنائهما ، وتحققت لهما في أراضيهما سيادة حقيقية واستقلال كامل •
- كان ذلك هو معنى محادثات القاهرة •

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة

ولقد انتهت محادثاتنا إلى إعلان الوحدة رسميا وتوقيع هذا الإعلان في يوم السبت الأول من فبراير سنة ١٩٥٨ ، (تصليق حاد يستغرق فترة طويلة) • وقد أودع هذا الإعلان التاريخي في مكتب مجلسكم • وكانت النتيجة الكبرى له هي توحيد مصر وسورية في دولة واحدة اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » يكون نظام الحكم فيها ديمقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يماونه وزراء يعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ، يكون لها علم واحد ، يظل شعبا واحدا وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها أبنائها في الحقوق والواجبات • (تصليق حاد متصل) •

ثم كان اتفاقنا بمسد ذلك على المبادئ التالية لتقسوم عليها الجمهورية في فترة الانتقال :

- ١ - الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية •
- ٢ - الحريات مكفولة في حدود القانون •
- ٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ، ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم •
- ٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى « مجلس الأمة » يحدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري •
- ٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية •
- ٦ - الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون •
- ٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون •

- ٨ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .
- ٩ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها ، ويجوز القاء هذه التشريعات او تعديلها .
- ١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : سورية ومصر .
- ١١ - يشكل في كل اقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويعاونه وزراء يمينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .
- ١٢ - تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .
- ١٣ - تبقى احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الاخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .
- ١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معمولا بها في كل من سورية ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .
- ١٥ - يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ، ولحث الجهد لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .
- ١٦ - تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .
- ١٧ - يجري الاستفتاء على الوحدة ، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة ٢١ فبراير (تصديق حاد متصل) .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الامة

- هنا لابد لي من وقفة اتحدث فيها عن دستور ١٦ يناير الذي كان مجلسكم اعظم نتائجه .
- ان هذا الدستور خالد ، ولم يكن معقولا ان الثورة التي وضعتة واعلنت قيامه منيئا من صميم ارادة الشعب وخلاصة تجاربه ترضى لهذا الدستور ان يسقط او يضيع .
- ولكن الدستور ، كما قلت لحضراتكم ، يوم كان لي شرف الحديث اليكم هنا ، في يوم ١٦ يناير الماضي ، ليس مجرد النصوص الجامدة ، وانما هو الحركة الدائمة اليقظة ، في اتجاه المستقبل الذي نسعى اليه ، وهو الاطار الذي ينظم هذه الحركة ويجمع صفوفها .
- ولقد وقعت حركة هائلة جمعت شعبين من امة واحدة ، في جمهوريه متحدة ، وكان لابد ان يتسع الاطار لكي يستطيع ان يضم النطاق الجديد .
- لذلك كان لابد لمستور ١٦ يناير ان يدخل في تجربة حياطة اوسع وأرحب ، وكذلك كان لابد لمجلسكم ، الذي كان اعظم نتائج دستور ١٦ يناير ، ان يدخل في تجربة .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

قلت لحضراتكم ، مرة ، اننا نعتبركم مجلس الثورة الجديد باعتبار أن الثورة مستمرة ،
وانه لما يدعو إلى الأمل أن تجربة الشهور القليلة التي مضت ، منذ بدأ مجلسكم يمارس
عمله ، كانت تبشر بتعاون كامل يستهدف صيانة مصالح الشعب ، ويسمى إلى بناء
الاجتمع الجديد .

وانه لحق علينا أن نقول لحضراتكم ، في هذه اللحظات الفاصلة في تاريخ شعبنا ،
انكم كنتم على خير ما كنا نأمل وتتمنى ، وأن مشاركتكم لنا في المسئوليات كانت خير
عون لنا فيما مضينا لتحقيقه من الأمور .

وانه لما يسعدني أن التطور العظيم الذي نميشه لن ينهى صحبتنا على الطريق ،
وانما هو على العكس سيقوى الأواصر بيننا ، ويشد الصلات ويجعلنا فيما نحن مقبلون
عليه أكثر اندفاعا ، وأكثر صلابة ، وأعز وحدة وتضامنا .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة

على أنني أرى أنه من واجبى في هذه اللحظات أن أصارحكم ، وشعب الجمهورية
العربية المتحدة كله معكم ، أن الطريق الذي تقبل عليه طويل وشاق .

ان رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس .

وانما رحلتنا عليه مشاق ومتاعب ، وكفاح وجهاد .

ولكن هذه كلها هي الثمن العادل للأمل الكبير الذي نسعى إليه .

ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أماننا على الطريق أن الذين لا تروقهم
وحدة سورية ومصر ، ولا توافق أغراضهم ، لن يتقبلوها بالرضا والسكوت ، وانما
ستكون المساعي ، وستكون المحاولات ، وستكون المناورات .

لهذا أقول لكم من الآن أننا في سعيينا على طريق أملنا ، يجب أن نظل مفتوحين
للأعين منتبهين الحس والوجدان .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة

اننا نميش فترة رائعة ،

ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضا .

وربما كانت شهوات أنفسنا هي أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها . لقد
مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا ورغباتنا وأهدافنا حبسية وراء الحواجز
والسدود التي صنعها الاستعمار .

ولقد تجاوزت الحواجز والسدود ما زال وجود الاستعمار من بلادنا . وهكذا ، بدأت
الأحلام والأمانى والرغبات والأهداف تنطلق من عقالها ، وتتدافع بسرعة الكبت
الطويل في مثل تدفق الفيضان .

ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا ، وهو أمر طبيعي ، بعد
أجيال عديدة مكبوتة ، ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير .

انه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا ، ثم نفتح
عيونها ليمر التيار ، على شكل الفيضان المنظم ، ولا يقفز فوق رموسنا كالطوفان
العالي الشديد .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

اننى واثق أن التجربة التى نواجهها اليوم مستحق كل ما يرجوه لها هؤلاء الذين عملوا للشرق فجرها ، طوال الليل الموحش المظلم .

وانه لما يؤكد ثقتى أن الله ، تعالت قدرته ، قد جمع قلبنا بقلب خير رفيق على طريق ، خير سند فى معركة ، خير قريب ، خير أخ ، خير حبيب . . (تصليق حاد متصل) .

لقد أكد شعب سورية بتجارب الأيام ، تجربة بعد تجربة أنه طليعة القومية العربية وأنه رأس الحربة فى اندفاعها وأنه الحارس الأمين لثرائها المجيد .

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق .

ان دولة جديدة تنبعث فى قلبه .

لقد قامت دولة كبرى فى هذا الشرق ، ليست دخيلة فيه ، ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعبدية .

دولة تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تدمصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء لها ، لمن حولها ، للبشر جميعا بقدر ما تتحمل وتطبق . (تصليق حاد متصل)

أيها المواطنين أعضاء مجلس الأمة

وفقكم الله ، وبارك لكم وحدتكم ، وحمى جمهوريتكم العربية المتحدة . .

والسلام عليكم ورحمة الله .

نص الاعلان الذي أدلى به الرئيس شكري القوتلي أمام مجلس النواب السوري لمناسبة مولد الوحدة في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨

أيها النواب المحترمين

أفتتح كلمتي اليكم اليوم ، في هذه الجلسة التاريخية التي يعقدها مجلسكم الكريم بحمد الله حمدا كبيرا على ما آفاه علينا من نعمته ، وما أحاطنا به من سابغ عنايته فوجه خطانا في طريق الصواب ، وألهمنا الخير والرشاد ، وأخذ بيدنا أخذا عزيزا في سبيل مرضاته ، وابتغاه وجهه ووجه الحق ، حتى رأينا بعيوننا ما كنا نراه بأحلامنا وأمانينا ، وتفتحت لنا في هذه الدنيا آفاق واسعة ، وآمال جسام .

في هذه الجلسة الكبرى التي يعقدها مجلسكم ، ونحن في منطلق تحول جديد في تاريخ هذا الجزء السوري من الوطن العربي ، أريد أن أذكركم لتذكروا أبدا ، أن فضالنا في سبيل حريتنا ، كان يمشي جنبا الى جنب مع فضالنا في سبيل الوحدة القومية ، فمنذ أن فتحنا على الحكم العثماني ثم على الاحتلال الفرنسي ، ناز الجهاد فأعلننا جهادنا على الملاّ باسم الله وباسم العروبة وكانت كل حركة سورية تقوم بها ضد الإغتصاب ، والاحتلال متصلة الجذور ، بكل وسط عربي يهزم مثلما يهزمنا شعور العزة والكرامة ، وتدفعه مثلما تدفعنا شعائر العقيدة والايان والتاريخ المشترك والمصير المشترك .

لقد أردنا الثورة العربية خلال الحرب الكونية الأولى ، وفي أعقابها ، ثورة في سبيل الحرية والوحدة فنصبت لنا أعواد المشانق ، وتهافت عليها الأحرار وهم ينتشدون أناشيد الحرية والنصر .

وكان نداء هذه الأرض العربية المطهرة بدماء الرواد الأول ، أيدانا بتفجير الثورة على أربصاة عام من حكم الإرهاب والافناء .

ولقد حال الدول الكبرى من بعد ، أن يستيقظ العملاق العربي ، ويدق أبواب الحرية والوحدة وكانت قد قررت مصيره في الحفاء بينما كنا لا نزال في مهب جهاد التحرير . وراحت تفرض سيامة السيادة الاستعمارية بالتجزئة وتقطيع الأوصال فاخترعت نظام الانتداب ، ورمت الوتبة العربية في شرك الصداقات الكاذبة والخلافات الحادة ، وكان هذا الجزء السوري من الوطن العربي أول من دوت في الاتفاق صيخته ، وتخصيت بالدماء الزكية ثورته ، ومضى تاريخنا من موقعة ميسلون عام ١٩٢٠ حتى موقعة هذا المجلس النيابي عام ١٩٤٥ ، خطأ مستقيما من المضاء والعزيمة والنضال ، تنير جوانبه مشاعل البطولة ، محترقة بدماء الشهداء حتى رأينا العدو الباغي يتكس راياته فوق هذه السهول الحبيبية ، ويفسد سيفه في قلب غروره ، ويخرج من هذه البلاد ذليلا مسحورا .

كانت حركة النضال السوري ، أيها النواب المحترمين ، على اتصال مستمر وثيق جهارا وسرا ، بشتى عناصر المقاومة في كل أرض عربية وكنا نعمل أبدا على أن تتواصل حركات المقاومة والجهاد في كل بلد عربي فرضت عليه التجزئة والانتداب أو قيسود

الماهدات ، وكثيرا ما التقت التيارات السورية بالروافد العربية هنا وهناك ، لاعلان النعمة والثورة على سلطات الاحتلال والاعتصاب ، وكنا نوجه النضال المحل توجيهها قوميا شاملا قناعة منا بأن النجاح معقود على تصاعد الايدي ، وتلاقى القوى ، وليس من سبيل للاعراب عن وحدة الأرض ووحدة الهدف ووحدة المصير الا بوحدة النضال والعمل القومي المشترك ، وعندما طفرنا بالحرية والاستقلال ، وجلت جيوش الاحتلال جلاء ابديا عن أرضنا وبلادنا كنا نرى استقلالنا المتبع العزيز منطلقا الى حرية عربية امنع والى عمل قومي اوسع نطاقا وابعد أملا وطموحا ، بل قد تعالت بحريتنا بشائر التحرير العربي ، وأخذت أوراق الاستعمار منذ عام ١٩٤٥ تقرق نذير الخطر المقبل من العالم العربي ، متلاقية على هدف واحد في قمع حركة الانطلاق ووضع السمود في طريق الركب المتصاعد . وعشنا كانوا يهللون وعشنا كانوا يكيّدون ، وعشنا ما كانوا يضمنون في طريقنا من مصاعب وعقبات . . فقد شبيبنا على الطوق ، وخرجنا الى النور وعشنا تقبل لحريتنا بدبلا .

لقد رفضنا كل مساومة على حريتنا ونبذنا كل مشروع يمس سيادتنا وكرامتنا ، وشعرنا منذ أيام الاستقلال الأولى أن المستعمر ينظر الى بلادنا الحرة ، نظرتة الى فراغ يطعم به ويطعم الى ملته ، فوقفنا بوجه المطامع الجديدة وقفة ايمان وعز ، وكان جوابنا على كل محاولة سافرة أو مقنعة بأننا لم نجل الفاسقين ، ليحل محلهم غاصبون آخرون ، مهما كانت أزياء صداقاتهم ومجاملاتهم . بل قد خيل اليهم أن متاعب أيام الاستقلال ستطفئ في صدورنا جذوة الطموح الى استكمال أسباب الحياة الحرة العزيزة فراخوا يترقبون ويتربصون . ثم أدركوا أننا طلاب حرية ووحدة فلوحو لنا بمشايير ذات أشكال خادعة من الاتحاد والوحدة كمشروعى سوريا الكبرى والاهال الضبيب ، وأدركنا بلا واه أن هذه المشاريع ليس وراها سوى سوق استقلالنا الى مزالق النفوذ الاجنبى وربط حريتنا بمعاهدات مفروضة ومحالفات باطلة فجمعنا أمرنا على مقاومتها ، وأتقذنا ارادة شعبنا في نيلها وتوحيدها . وكذا أن نفرد ذات يوم في ساحة النضال . ونحن نمسك بقبضتنا على شرف استقلالنا . بينما لم نفتقر يوما واحدا عن دعوتنا الى توسيع ساحات العمل القومي المشترك والتبشير بالحرية طريقا الى الوحدة .

على هذه العزيمة النضالية أسسنا الجامعة العربية وأردناها لتنسيق الاعمال وتوحيد الجهود واكثار مجالات اللقاء خطوة نحو لقاء قومي دائم . وعلى هذه العزيمة أردنا أن نخرج من كارثة فلسطين الى تضامن عربي أقوى وثوقا . وأعز جانبيا . وقد وضعنا الكارثة ومن سببها ازاء عدو سفاح جعل منه المستعمرون جبهتهم الأولى لكرهم على بلادنا وتخليد نفوذهم وسيطرتهم عليها . وبقي جزؤنا السوري هذا في خضم الهول ، وتلاطم تيارات الاستعمار صخرة تتحطم عليها المكائد . وترتد المطامع خاسرة فاشلة .

ومهما تكن طبيعة الاحداث العربية والدولية وتقلباتها خلال الاعوام العشرة الاخيرة فقد بنتا على يقين بعد طول التجارب والوقائع أن الوعي العربي القومي قد بلغ أشده . وهو آخذ بالتوسع والرسوخ . وأن ما تعرضنا له من مخاطر ومكائد . لم يكن بالواقع سوى سبب بين الأسباب الرئيسية التي وحلت شمسعود الشعب العربي مشرقا ومغربا . ووضعت رجال هذه الأمة وحاكميها وقادتها في المواقع الامامية من تبعاتهم الكبرى ازاء وثبة التحرير والوحدة . وانه لمن أعز ما نفاخر به اليوم . ونحن مقيلون على حلت الاحداث العربية في القرن العشرين أن السوريين لم يصونوا استقلالهم الا ليندفعوا به الى الامام عجلة الاستقلال العربي كاملا . ولم يحتفظوا لانفسهم بسلامة كياناتهم وسمياتهم ، في أروهم الا ليلقوها دعامة راسخة

فى بناء كيان عربى ذى سيادة وقد شرفنى أن أعرب عن ضمايرهم وشعورهم يوم
الجمعة ١٩٤٦ عندما رفعت علم الاستقلال . وقلت لن يرتفع فوقه ان شاء الله الا
علم واحد هو علم الوحدة العربية .

هذا هو الموجز فى تاريخنا القومى أيها السادة النواب . نضال فى سبيل الحرية
وحرية فى سبيل الوحدة . لم نهادن فى جهادنا ولم نساوم . لم ندخر طاقة ولا جهدا .
ولا وفرنا مالا ولا رجالا وكنا أبدا فى صراع مع الأعداء غير متكافئ . فما وهنا ولا هانت
علينا نفوسنا . وكانت المقاومة أعظم من قوى الشر لأن الأيمان كان فى أعماقها أبدا .

أيها النواب المحترمين

فى خلال العامين الأخيرين من هذا التاريخ الحافل ، كان لقاءنا القومى من جديد مع
مصر الثورة . فكان لقاء أخويا صادقا على صعيد المبادئ القومية السامية . وعلى
أسس صريحة من سياسة دولية مستوحاة من مصلحتنا القومية العليا ومن حرصنا
الشديد على صيانة معنى السيادة بكل جماله وجلاله .

ولقد طالما تعانقت فى التاريخ البعيد والقريب ، أسيافنا وأقلامنا وأرواحنا ولكن
لقاء اليوم . الى جانب كل ما بيننا من أواصر القربى والتاريخ والمصلحة القومية هو
اعراب كامل عن عزم نضالى ، تجلّى فى وعى شعبى عربى حر ، وهذه هى بالذات
نقطة اللقاء فى تاريخ العرب الحديث . وهذا التاريخ لن يكون جمودا على الأوضاع
المصطنعة . ولا ركودا على الآفاق المحدودة ، ولا ابتكالا ولا أنانية ولا هروبا
الى العزلة ، بعيدا عن تطورات الأحداث . ومواجهة الوقائع .

لقد دعم الجبهة المصرية السورية أيها الاخوان . عامل جديد من العوامل الخارجية
التي أرادت أن تصدع الجبهة الصامدة . فزادتها قوة ومناعة وصمودا ، ومثلما شعر
المستعمرون بثقل الجبهة القومية فى الميزان الدولى ، ازدادنا شعورا بوزنها فى تطور
الأحداث وبضرورتها فى حفظ التوازن العالمى لمصلحة العدل والحرية والسلام .
ولقد أرادوا لنا الحرية بعد طول المضاء والعناء حرية مفقولة اليد . مشلولة الحركة ،
ترسفت فى أغلال الاتفاقيات والأحلاف . وتوتكت عاجزة على عصي المساعدات
والتيبوعات . فلا تعكس من واقع الحرية سوى ظلالها . وأبيننا الا أن نريدها حرية
كاملة شاملة تمثل سيادة أمة . وطموح حياة عزيزة كريمة . وكان لا بد لصر من أن
تدخل معركة الحرية الضاربة فى تأميم قناة السويس . كما دخلت سوريا معارك الحرية
تتوالى فاستحق هذان الجزآن العربيسان الغاليان نصصة الحرية الوارفة الظلال
بعد أن وضعتنا التجارب على لظى النيران . آنا بعد آن . ودورا بعد دور .
حتى صفا الجوهر الخالص ، واستحال كل باطل الى رماد . وكان لنا ما أردناه حرية
خالصة وكانت الحرية وحدها سبيلنا الى ربط مصائرنا المشتركة برباط الوحدة الجامعة .

فى سبيل هذه الحرية والسيادة نادينا ببادئ الحيايد الايجابى وعدم الانحياز لأنه
من شروط السلامة والسيادة أن نتحرر من سياسة الطامعين . ومضمرى الحروب
فليست أرضنا موطننا لاقدام جيوشهم . ولا ثرواتنا موردا لحروبهم . ولا أبنائنا
جنودا فى معسكراتهم ولا مبادؤنا وعقائدا ذريعة لنشر مبادئهم وعقائدهم .

على هذه المبادئ والأسس . وبروح كلها صدق وعزيمة ومضاء توالت اتصالاتنا
بمصر العزيزة . خلال الشهور الأخيرة تحقيقا لقرار مجلسكم ولقرارات الحكومة المنبثقة
عنكم . ولأرادة الشعب بجميع أحزابه وهيئاته . وانتهينا الى تلك الجلسة المشتركة
التي عقدت فى قصر القبة يوم الاول من فبراير عام ١٩٥٨ والثاني عشر من رجب

عام ١٣٧٧ بحضور كامل أعضاء الحكومتين المصرية والسورية وأعلننا باسم القوم الشعب العربي في كل من الجزئين التاليين ، مولد الجمهورية العربية المتحدة مؤكدين في البيان التاريخي أن عناصر الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً . وكاد أنها حركة تحرير وتعمير وعقيدة وتمازج وسلام . كما أنها في الوقت نفسه خطوة إيجابية في طريق وحدة العرب وتضامتهم ودعوة اليهم للالتقاء معها بأي شكل مناسب من أشكال الوحدة أو الاتحاد .

فالإسلام في مواطنهم ومهاجرهم . أعلن من فوق هذا المنبر ، كما أعلنت في القاهرة يوم الأول من فبراير (شباط) هذا الميثاق القومي الجديد فتحة من الله ونصرة عزيزاً . ففي مدى الألف عام التي مضت لم يكن أعظم منه شأنًا ولا أبعد أثرًا في حياة الأمة العربية ، بل في تاريخ هذا الشرق الكبير . وانني لأرى منذ الآن رؤية العين وحدتنا القومية ، مؤتلفة مع بقية الأجزاء العربية بأسباب الوحدة أو الاتحاد عسلي المبادئ التي تعمل من أجلها ونسعى أبداً لتوطيدها وهي مبادئ الحرية والعدل والحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، مبادئ غدت ترمز اليوم إلى ممارستنا حقنا الكامل في السيادة القومية .

واليكم أيها النواب المحترمين هذه المبادئ التي تم الاتفاق عليها لتكون أساساً في بناء الجمهورية العربية المتحدة ، أقدمها لمجلسكم الكريم وفقاً لما تقرر في الجلسة (التاريخية المنعقدة في قصر القبة في القاهرة بين الحكومتين السورية والمصرية .

- ١ - الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .
- ٢ - الحريات مكفولة في حدود القانون .
- ٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساعدتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .
- ٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى « مجلس الأمة » يحدد أعضاؤه ، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .
- ٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .
- ٦ - الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تعويض عادل ، وفقاً للقانون .
- ٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفي أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون .
- ٨ - القضاء مستقل ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .
- ٩ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها ، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها .
- ١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما : سورية ومصر .
- ١١ - يشكل في كل إقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .

- ١٢ - تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .
- ١٣ - تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .
- ١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولاً بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .
- ١٥ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ، ولحق الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .
- ١٦ - تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .
- ١٧ - يجرى الاستفتاء على الوحدة ، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة ٢١ فبراير .

هذه هي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة ، تلوثها عليكم وما هي بالواقع إلا من وحي شعوركم وضميركم ، ومن صميم ارادة هذا الشعب الابني المناضل الذي انتخبكم وانتخبكم ، فأعربتم عن ارادته في شتى المناسبات والظروف حق الاعراب ، واستحق كل منكم شكر بلاده وأمتة .

أيها النواب الافاضل

في هذا اليوم الخامس من فبراير عام ١٩٥٨ يكون قد مر على انتخابي رئيساً للجمهورية من قبل مجلسكم الكريم ، وتطويق عتقي بشفقتكم الغالية ، سنتان ونصف السنة . ومثلما أتبع لي خلال عهد الرئاسة الأولى بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٦ شرف اعلان الاستقلال وجلاء الأجنبي ، عن هذا الجزء العربي العزيز ، كذلك أتبع لي شرف أرفع وأدعي الى الاعتزاز باعلان مولد « الجمهورية العربية المتحدة » خلال عهد رئاستي هذه بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٥٨

وكم أرجو أيها الاخوان الأعزاء ، أن أكون باعتباركم ، وباعتبار هذا الشعب العربي العظيم الذي يشرفني أن انتسب اليه مواطناً عادياً . وكم أرجو أن أكون باعتباركم واعتباره ، قد أدت واجبي نحو أمتي وبلادي . وكنت جديراً بالثقة التي أوليتموني إياها خلال هذه الحقبة من الزمن المصيب . فان قصرت ففسدني أنني عملت بصبر وإيمان . وصدق وإخلاص . وأن أخطأت ، فعذري أنني إنسان وليس الإنسان بمعصوم . وإن فاتني شرف الاستشهاد ، ولم أكن بجوار الخالدين من أحرار هذه الأمة ، فأمام الله أشهد أنني لم أجنب نفسي خطراً ولم أوفرها عن شهادة . وقد أراد الله أن التقى بأجيال الشباب تتقدم الموكب العربي الطالع وفي جباهها وعود المستقبل العظيم فطابت نفسي وأثلجت صدري . وغمرت كياني بسعادة الطمأنينة والثقة ، وإنني إذ أرفع بيدي تلك الشعلة المقدسة لاسلمها في أوج اشتعالها الى يد الأجيال الشابة القادرة في أوج فتوتها وشبابها . أبارك اليد التي تحمل والساعد الذي يرفع والشعلة التي تضيء والجيل الذي يصعد والروح التي تتدفق والمستقبل الذي تبجل فجوه وهلت للملا

وأياته .

وأخيراً إذ أسلم الأمانة الغالية ، طيب النفس ، قريح العين ، واثقا مطمئنا ، أرحم لئلا تأسف الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلسكم الكريم في هذه الجلسة القومية التاريخية الرجل المؤمن والقائد العربي الملهم الرئيس جمال عبد الناصر . وسأكون غداً في يوم

الاستفتاء يوم الواحد والعشرين من فبراير عام ١٩٥٨ أول من يقوم يواجهه كمواطن لانتخاب الرئيس القائد الذي وضع ثورة مصر في خدمة القومية العربية كما وضع نفسه في خدمة أمته - ليعمل في سبيل حريتها ومجدها ورخاؤها -

في هذا اليوم الخامس من فبراير عام ١٩٥٨ وجهت إلى سيادة رئيس مجلس الأمة بحصر الرسالة التالية ، وانتي اعتبرها موجة اليكم في الوقت نفسه - وإلى كل مواطن عربي في أرض الجمهورية العربية المتحدة -

سيادة رئيس مجلس الأمة

القاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ..

انني اذ أعلن لمجلس النواب السوري رسميا مولد الجمهورية العربية المتحدة والميثاق الذي تم الاتفاق عليه بين حكومتى جمهورية مصر والجمهورية السورية في اجتماعات القاهرة من يوم الجمعة الأول من فبراير إلى الأحد الثالث منه عام ١٩٥٨ الموافق للثاني من رجب إلى الرابع عشر منه سنة ١٣٧٧ فيصبح حلم الأجيال العربية حقيقة واقعة ، تنفيذاً لإرادة شعب الجزئين العربيين الغاليين ، أرى من واجبي ونحن قادمون على الاستفتاء الشعبي المقرر لانتخاب رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ أن أكون المواطن الأول ، في الدولة الجديدة ، يرشح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها ، شعوراً مني بالواجب تجاه أمتي وبلادي وثقة مني بإخلاص الرجل العربي المؤمن الذي تعقد عليه الأمة أكبر الآمال ، وتقديراً لما يتمتع به من صفات النزاهة والجرأة والإقدام وعلى رأسها تفانيه في خدمة أمته ، وقوميته العربية -

انني اذ أرحم سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لتسلم هذه الأمانة الغالية ، أعلن تقديري واطمئناني إلى أن سيادته سيعمل على اعلاء شأن الجمهورية الفتية ، بكل تجرد وصدق لما فيه عزا ورخاؤها ، ومساعدة مواطنيها ، وما فيه خير العرب في جميع ديارهم ومسكنهم - والله ولي التوفيق -

شكري القوتلي

بهذا أيها النواب الكرام ، أتم واجبي . وأكون قد أدبت الأمانة الغالية التي حملتموني أيهاا تكريماً وتشريفاً . وأنا على أشد ما يكون المواطن مغموراً بشعور الرضى ، رضى الله وضميري وأمتي -

فالى مجلسكم الكريم رئيساً وأعضاء أوجه أجمل التحية والشكر لما نهضتم به من أعياء جسيمة وما أنجزتم من تشريعات مفيدة - خلال عهد نيابتكم الزاهر - فمثلتم شعبكم خير تمثيل - وتوجهتم أعمالكم القومية الباهرة بقراركم التاريخي في وحدة مصر وسورية -

والى الحكومة المجدة العاملة برئيسها ووزرائها الذين كانوا في أيام الشدائد التي مرت بالبلاد - خير من يمثل إباء هذا الشعب وعزته - وطموحه واقدامه ، أجمل التحية والتقدير لأنهم بفضل علمهم وإخلاصهم وإيمانهم - تمكن جهاز الحكم في البلاد من اجتياز أدق المراحل في تاريخها الحديث - وقد بلغوا في مباحثات الوحدة القومية مع مصر العزيزة أوج التوفيق والنجاح وكتبوا بأقلامهم وثيقة الحرية والوحدة -

الى الجيش السوري الفتى بقيادته وضباطه وجنوده - أوجه تحيتي وشكري وأعجابي وقد كان الجيش عيننا الساهرة وساعدنا العامل ودرعنا الواقية - وكان القننى في

عيون الاعداء • والضوء في مضاجع وقادهم • كما كان في ميدان التعاون العسكري عن طريق القيادة المصرية السورية المشتركة خير عامل من عوامل تحقيق الوحدة القومية بين جيشي الجزيرين العربيين المناضلين •

الى هذا الشعب العربي الحبيب ، الذي طالما منحتني محبته • واكرمنى بثقته وشجعني بحماسه وايمانه • وملا قلبي زهوا وفخرا بأمتي وبلادي الى هذا الشعب الابى المقدم الذي كان ابدا من وراء كل شجاعة ، وتضحية وبطولة وانتصار الى هذا أسمى لخيره واسعاده في ظل عهده الجديد. وجمهورية العربية المتحدة •

قرار مجلس النواب السوري بتأييد الوحدة بين مصر وسوريا وترشيح السيد جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة

الرئيس - ان مجلس النواب بعد أن استمع الى البيان التاريخي الذي تفضل فخامة رئيس الجمهورية بالقائه في جلسة يوم الاربعاء الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٧٧ و ٥ شباط سنة ١٩٥٨ شارحا أسس الوحدة بين الاقليمين العربيين مصر وسوريا يبارك الخطوات التي قام بها الرئيسان والحكومتان لتحقيق هذه الامنية القومية العزيزة على قلب كل عربي ويؤيد المبادئ الدستورية التي اتفق عليها ووردت في البيان للعمل بها خلال الفترة الانتقالية •

وان مجلس النواب يرى من واجبه في هذه اللحظة المباركة ان يسجل بالفخر والاعتزاز الموقف المشرف للرئيسين المؤمنين العظيمين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر وجهدهما الميمون الذي حقق للامة العربية امنية قمت في سبيلها تضحيات ودماء وكانت آخر رؤية أطبقت عليها أعين الشهداء •

ان المثل الرائع الذي ضربه فخامة السيد شكري القوتلي بصلق جهاده وعميق ايمانه وعظيم اثاره سيظل الهدي الذي تهتدى به اجيال الامة العربية •

ان أعضاء مجلس النواب بموافقتهم وتأييدهم لما تم انما يعبرون عن ارادة الشعب العربي في الاقليم السوري ويؤدون الامة ويوفون بالمعهد حين اقساموا اليقين الدستورية على العمل لتحقيق وحدة الاقطار العربية •

ومجلس النواب يرى في ترشيح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة الضمانة الاكيدة للسير بالدولة العربية الفتية نحو تحقيق أهداف القومية العربية وتوطيد العدالة والخير والسلام للعرب والانسانية •

وبقلوب مؤمنة تنجه الى الله الملى القدير ان يرعى دولتنا الفتية وان يجعلها فاتحة جمع شمل امتنا العربية في دولة واحدة •

قرار مجلس الامة المصرى بتأييد الوحدة بين سوريا ومصر

الرئيس - تقدم بعض السادة الاعضاء باقتراح بمشروع قرار ، هذا نصه :

« يعلن مجلس الامة تأييده الكامل للسياسة التى رسمها السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى البيان التاريخى الذى لقيه بجلسته اليوم الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ لتحقيق قيام الدولة العربية المتحدة تنفيذا لارادة الشعب العربى فى سورية ومصر »

ويرى فى هذه السياسة استجابة كاملة لما قرره مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصرى بالإجماع من قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة »

ويحىي المجلس - فى هذه اللحظات الخالدة فى تاريخ الامة العربية - جهاد البطليين العظيمين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر (تصفيق حاد متصل) هذا الجهاد الذى حقق لامة العرب اعظم نصر تاريخى ترجم احلام أجيال الى واقع ملموس باقامة الدولة العربية المتحدة ، النواة الاولى لاعادة التهام الكين العربى الواحد الذى مزقه الاستعمار وفرق بينه أعداء القومية العربية »

ويشيد بالروح الوطنية العالية وبالمشاعر القومية النبيلة والتسابق فى الايتار والتضحية وانكار الذات التى سادت جميع من أسهموا فى اقامة هذا الصرح القومى الخالد مما يبشر بمتانة الاساس وقوة البناء وتحقيق الخير لكل فرد من أفراد الامة العربية »

ويذكر مجلس الامة ، وقد تحقق للامة العربية هذا النصر المؤزر ، الشهداء العرب الابرار الذين سقطوا على مر الاجيال دفاعا عن حرية العرب واستقلالهم ومجدهم وقوميتهم فكانوا المشاعل التى أضادت الطريق حتى أشرق فجر الحرية والعسزة والوحدة »

وان مجلس الامة ليرى فى اقامة الدولة العربية المتحدة ايذانا بفجر جديد تتضافر فيه كل الجهود والقوى فى سورية ومصر فى سبيل واحد ونحو هدف واحد وبايمان مشترك لتحقيق مجد العروبة » (تصفيق حاد متصل) »

الرئيس - هل توافقون على هذا الاقتراح بمشروع قرار ؟

(موافقة بالإجماع)

قرار مجلس الأمة المصري بتأييد ترشيح السيد جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة

الرئيس - تلتقيت الآن اقتراحاً بمشروع قرار آخر موقعا عليه من بعض السادة الأعضاء ، هذا نصه :

استمع أعضاء مجلس الأمة الى الرسالة الكريمة التي وجهها فخامة الرئيس شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية الى مجلس الأمة ، والتي تفيض بأنبل المشاعر وأصدق الأحاسيس ، وتعبّر عن روح قومية وعقيدة مخلصه أشربت حب الوطن العربى ، والرفعة المؤمنة الصادقة فى البذل والتضحية من أجل وحدة الأمة العربية .

وان مجلس الأمة ليتجه بالتهنئة الى فخامة الرئيس شكرى القوتلى الذى استحق بجهاده المتصل وتضحياته الكريمة تقدير الأمة العربية أن وفقه الله الى تحقيق ما جاهد من أجله منذ فجر حياته .

ان الموقف الوطنى الرائع الذى يقفه فخامة الرئيس شكرى القوتلى فى هذه اللحظات المخالفة فى تاريخ الأمة العربية بترشيحه السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة (تصليق حاد متصل) لهو الرمز الخالد والمثل الحى لروح باذلة مضحية مؤمنة مدركة .

وان مجلس الأمة ، اذ يعرب عن صادق شكره وعظيم امتنانه للروح التى أملت هذا الترشيح ، ليعلم عن تأييده الكامل لترشيح القائد الوطنى المخلص جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة ، ويؤمن أيماناً عميقاً بأنه سيسجل الأمانة ويتم الرسالة ويحقق هدف الأمة العربية فى الوحدة والعزة والكرامة . (تصليق حاد متصل) .

الرئيس - هل توافقون على هذا الاقتراح بمشروع قرار ؟

(موافقة بالإجماع) .

الجمهورية العربية المتحدة الدستور المؤقت

الباب الاول

الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ - الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون . ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية ، أو يستحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني

المقومات الاساسية للمجتمع

- مادة ٣ - التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع .
- مادة ٤ - ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .
- مادة ٥ - الملكية الخاصة مصنونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويضي عادل وفقا للقانون .
- مادة ٦ - العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

- مادة ٧ - المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .
- مادة ٨ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .
- مادة ٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .
- مادة ١٠ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .
- مادة ١١ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع

نظام الحكم

الفصل الاول

رئيس الدولة

- مادة ١٢ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .

مادة ١٤ - يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ - يجب ألا تقل سن عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سنة ميلادية .

مادة ١٦ - مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد ، والا كان اجتماعه باطلا ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس ، في جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وأن أرفع مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ - جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو ٢٠ من أعضائه . ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع لأطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

مادة ٢٢ - لا يصدر قانون الا اذا أقره مجلس الأمة ، ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الرأي فيه ، مادة مادة .

مادة ٢٣ - يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

مادة ٢٤ - لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ - لمجلس الأمة إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ - انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون .

- مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها .
- مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يتربط عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة .
- مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدد .
- مادة ٣١ - يسن القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة المالية .
- مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثه واعتماده وتقر الميزانية بابا بابا ، ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء أى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة .
- مادة ٣٣ - يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد على تقديراتها .
- مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة .
- مادة ٣٥ - ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى .
- مادة ٣٦ - لا يجوز فى أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفى غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية الا باذن المجلس ، وفى حالة اتخاذ أى من هذه الإجراءات فى غيبة المجلس يجب إخطاره بها .
- مادة ٣٧ - لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة الا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه ، بناء على اقتراح ٢٠ من الأعضاء ، وذلك اذا فقد النقصه والاعتبار .
- مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .
- مادة ٣٩ - اذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة ، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضواً من أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .
- مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة . ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .
- مادة ٤١ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يمين فى مجلس ادارة شركة فى أثناء مدة عضويته الا فى الأحوال التى يحددها القانون .
- مادة ٤٢ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة فى أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقاضى عليه .
- مادة ٤٣ - يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٤٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية فى أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة ، أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٦ - لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء . ويتولى كل وزير الإشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ - لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية ، أو للوزير فى أثناء مدة توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٩ - لرئيس الجمهورية وللمجلس الأمة ، حق إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم فى تأديته أعمال وظيفته ، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٥٠ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها .

مادة ٥١ - إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الأمة فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس اياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ٥٢ - إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثى أعضائه ، اعتبر قانونا وأصدر .

مادة ٥٣ - لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار ، مما يدخل أصلا فى اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة الى اتخاذه فى غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب للمصالح العامة ، ويشرف على إدارتها .

مادة ٥٥ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويبلغها مجلس الأمة وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة ، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة ، أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، أو التى تحمل خزانة

الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ .

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم .

الفصل الرابع

القضاة

مادة ٥٩ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

مادة ٦٠ - القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦١ - يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ٦٣ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ - يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ - لا تسرى أحكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يرتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد أو قصيره بنص خاص في القانون .

الباب الخامس

احكام انتقالية وختمية

مادة ٦٨ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور ، تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الفاء هذه التشريعات ، أو تعديلها وفقاً للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ - لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول ، في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها . ووفقاً لقواعد القانون الموالي .

مادة ٧٠ - إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر إلى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الإقليمي العالي لكل من سوريا ومصر .

مادة ٧١ - يستمر ترتيب المصالح العامة ، والنظم الإدارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولاً بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ - يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

صدر في دمشق بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (٥ آذار - مارس - سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨

بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة
في اقليم مصر وسورية (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يتولى رئيس الجمهورية جميع الاختصاصات التي تمهد بها التشريعات المعمول بها في اقليم مصر وسورية الى رئيس جمهورية سورية أو رئيس جمهورية مصر أو مجلس الوزراء السوري أو رئيسه .

مادة ٢ - يصدر رئيس الجمهورية قرارات في المسائل التي تنص التشريعات أو التي جرى العمل في سورية على صدورها بمراسيم تنظيمية أو عادية .

مادة ٣ - لرئيس الجمهورية أن يعهد الى نوابه أو الوزراء في مباشرة اختصاصاته المنصوص عليها في التشريعات .

مادة ٤ - تأخذ النصوص الواردة في القوانين المعمول بها في اقليم سورية بشأن ترتيب المصالح والمؤسسات العامة حكم القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ويجوز الغاؤها أو تعديلها بقرارات منه .

مادة ٥ - يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية صدر في دمشق بتاريخ ٣٠ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٢ آذار - مارس - سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

في شأن حل الأحزاب والهيئات السياسية في الاقليم السوري (٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حالياً في الاقليم السوري ، ويحظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة .

مادة ٢ - يحظر على أعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة والمنتمين اليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت .

- كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي .
- مادة ٣ -** تؤول أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة الى الاتحاد القومي .
- مادة ٤ -** يعين بقرار من وزير الحزبة بالاقليم السوري مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها .
- مادة ٥ -** على كل من يكون لديه مال لا أحد الأحزاب أو الهيئات السياسية المنحلة أن يقدم عنها إقراراً للمندوب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع وعليه أن يسلمها اليه في الميعاد الذي يعينه .
- ويجوز للمندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب أو الهيئة المنحلة دون أن يترتب على هذا الإلغاء أى حق في التعويض للمتعاقدين الآخرين .
- مادة ٦ -** كل مخالفة لأحكام المواد الأولى والثانية والخامسة يعاقب مرتكبها بلحبس من عشرة أيام الى ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ١٥٠٠٠ ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٧ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر في دمشق بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٢ آذار - مارس - سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٨

التضمن العفو عن بعض الجرائم والعقوبات في الاقليم السوري (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور أُلقيت ،

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ -** يمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في الاقليم السوري قبل اليوم الصاشر من شهر آذار (مارس) ١٩٥٨ وفقاً للأحكام الآتية :
- (أ) عن كامل مدة العقوبة للمصابين بتاريخ نشر هذا القانون بأمراض عضالة غير قابلة للشفاء كالسل والسرطان والجذام .
- (ب) عن كامل مدة العقوبة للذين بلغوا بتاريخ نشر هذا القانون السبعين عاماً من عمرهم .
- (ج) عن نصف مدة العقوبات الجنائية الأخرى للمحكومين الذين يثبت حسن سلوكهم بشهادة ادارة السجن .
- (د) عن نصف مدة العقوبة في جرائم إيذاء الأشخاص المنصوص عليها في المادة ٥٤٢ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد الاول - مكر - الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨

- ١ هـ - تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنة .
- و - عن الجنب والمخالفات .
- ز - عن جميع الالتزامات المدنية المحكوم بها للمدولة بجرائم الحراج والتبغ وما يتأتى عنها من رسوم ولواجب على اختلاف أنواعها .
- ح - عن رسوم المحاكمة والتريعات في الجرائم المشمولة بهذا العفو اذا كانت لم تحصل .
- مادة ٢ - يشمل هذا العفو التدابير الاحترازية ما عدا منع الإقامة .
- مادة ٣ - يستفيد الأشخاص المذكورون في الفقرتين أ ، ب من هذا العفو ولو كانت جرائمهم مستثناه من أحكامها .
- مادة ٤ - لا يشمل هذا العفو :
- ١ - العقوبات التي حكم وسيحكم بها في الجرائم التالية :

نوع الجرم	المواد القانونية الناصة عليه في قانون العقوبات
١ - جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي	من المادة ٢٦٣ الى المادة ٣١٠
٢ - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة	من المادة ٣٤١ الى المادة ٣٦٧
٣ - شهادة الزور	من المادة ٣٩٧ الى المادة ٣٩٨
٤ - التقرير الكاذب والترجمة الكاذبة	من المادة ٤٠١ الى المادة ٤٠٣
٥ - اليمين الكاذبة	المادة ٤٠٥
٦ - الجرائم المخلة في الثقة العامة ..	من المادة ٤٢٧ الى المادة ٤٦٠
٧ - الجرائم المخلة بأداب الاسرة ..	من المادة ٤٧٣ الى المادة ٤٧٦
٨ - جريمة تسبيب الولد أو العاجز ..	المادة ٤٨٤
٩ - الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	من المادة ٤٨٩ الى المادة ٥٢٠
١٠ - جرائم المخدرات	من المادة ٦١٦ الى المادة ٦١٧

- ١١ - جرائم أخذ مال الغير والاحتتيال وضروب الفس وساعة الائتمان والاختلاس والفس في المعاملات والفس اضراراً بالذاتين والتقليد .
- ب - (١) جميع الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري .
- (٢) الممنع المنصوص عليها في المواد التالية من قانون العقوبات العسكري : ١١٣ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٣٥ و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٩ و ١٥٠ .
- (٣) مرتكبو جرائم الفرار المنصوص عليه في المادة ١٠٠ وبالفقرة الرابعة من المادة ١٠٢ من قانون العقوبات العسكري ، اذا لم يستسلموا خلال المهل المنصوص عليها في المادة ١٠٠ المذكورة ابتداء من نشر هذا القانون .

ج - (١) مخالفات الانظمة الجمركية .

(٢) الغرامات النقدية والرسوم القضائية والالزامات المدنية التي دفعت للخزينة قبل صدور هذا القانون .

(٣) العقوبات السلوكية المحكوم بها أو التي يمكن أن يحكم بها على الموظفين أو الأطباء أو المحامين أو المهندسين من قبل السلطات أو المجالس التأديبية أو النقابات .

د - المتوارون عن الأنظار إذا استسلموا خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

هـ - الالزامات المدنية في تهريب التبغ وحرق الحراج .

مادة ٥ - لا تأثير لهذا المعفو على الحقوق الشخصية العائدة للأفراد أو للدوائر العامة الا ماورد ذكره في الفقرة (ز) من المادة الأولى .

مادة ٦ - تبقى دعوة الحقوق الشخصية من اختصاص المحكمة الواضحة يدعا على دعوى الحق العام وللمدعى الشخصى أن يقيم دعواه أمام هذه المحاكم في مدة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وبعد انقضاء هذه المهلة يسقط حقه في اقامتها أمام المحاكم الجزائية ويبقى له الحق في اقامتها أمام المحاكم المدنية .

مادة ٧ - تؤلف في كل محافظة لجنة من ثلاثة أطباء يمينون بقرار من النائب العام لفحص المحكوم عليهم الذين يستفيدون من أحكام الفقرة (أ) من المادة الأولى من هذا القانون ، أما فيما يتعلق بالمحكومين من قبل المحاكم العسكرية فإن مثل هذا القرار يصدر عن النائب العام العسكري . وتحدد تعويضات هذه اللجنة بقرار من وزير العدل وتصرف من نفقات الجرائم العامة .

مادة ٨ - تشمل أحكام هذا القانون المحكوم عليهم من قبل لجان العشائر .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٠ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٢ آذار « مارس » سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاعضاء السابقين في مجلس الأمة المصري

ومجلس النواب السوري (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في سورية بتحديد تعويضات رئيس وأعضاء مجلس النواب ،

وعلى القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في مصر في شأن عضوية مجلس الأمة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد الأول « مكرر » الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - إلى أن يتم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة يتولى الأعضاء السابقون في مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري القيام بما يعهد إليهم به رئيس الجمهورية من أعمال .

ويتقاضى رئيسا المجلسين والأعضاء مكافأة تعادل ما كان مقررا لهم .

مادة ٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ قيام الجمهورية العربية المتحدة . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨

بأحالة المخالفات التعمينية إلى المحاكم العسكرية في الليم سورية

في حالات الحرب والطوارئ، والتعبئة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى قانون العقوبات المعمول به في سورية ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٥٧ الصادر في سورية في ١٩٣٦/٩/٣٠ ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤ الصادر في سورية في ١٩٥١/١٢/١٨ ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ الصادر في سورية في ١٩٥٣/١٠/٨ ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يختص القضاء العسكري في الاقليم السوري في حالة الطوارئ أو التعبئة الجزئية أو العامة أو في حالة الحرب ، بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥ من المرسوم التشريعي رقم ١٤ الصادر في ١٩٥١/١٢/١٨ وفي المادة ٣٣١ من قانون العقوبات ، وفي المرسوم التشريعي رقم ٥٧ الصادر في ١٩٣٦/٩/٣٠ والمادة ٥ من المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ الصادر في ١٩٥٣/١٠/٨ وذلك فيما يتعلق بسواد الخبز والطحين والقمح والمواد الأخرى التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب مرتكبو الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز للمحكمة أن تقرر مصادرة البضاعة موضوع الجريمة واقفال المحل أو المؤسسة لمدة تتراوح بين عشرة أيام وستين .

مادة ٣ - يجوز لوزير الشئون البلدية والقروية أن يقرر استغلال أو إدارة المحلات أو المؤسسات المحكوم باقفالها بالطريقة التي يمينها وعلى حساب أصحابها .
ولا يترتب على ما يتخذه الوزير في هذا الشأن أى مسئولية على الحكومة .

مادة ٤ - تطبق المحاكم العسكرية عند النظر في هذه الجرائم أصول المحاكمة المتبعة لديها وتكون أحكامها قطعية وتنفذ فور صدورها .

وإذا صدر الحكم غيابيا قابلا للاعتراض أصبح قطعيا إذا لم يعترض عليه خلال خمسة أيام من تاريخ المصاحه على المحل أو المؤسسة أو اذاعته أو نشره فى احدى الصحف المحلية .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويصل به من تاريخ نشره .
صدر برامه الجمهورية فى ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٨ مارس سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

نظرا لما ثبت من اقدم بعض تجار القمح وأصحاب المؤسسات التي تنتج الدقيق والخبز في الاقليم السوري على التلاعب بقوت الشعب ورفع اسعاره بصورة غير مشروعة مما يسبب اضرار فادحة بالمواطنين ، ويترك ذيولا سيئة لا سيما في حالات الطوارئ، أو التعبد المجزية أو العامة او في حالة الحرب فقد رؤى أن تحال الجرائم المتعلقة بهذه المواضيع الى المحاكم العسكرية فى الحالات المذكورة وأن تحكم فيها هذه المحاكم بصورة قطعية لتعطى هذه الاحكام الثمرة المرجوة ، كما رؤى أن تشدد العقوبة لتكون فعالة وتؤدى العبرة المقصودة منها .

هذا ، وقد تضمن القانون نصا بتفويض الوزير المختص بتطبيق احكامه على المسود التموينية الاخرى متى لمس الحاجة الى ذلك ، لياتى التدبير المتخذ فيها سريما ومجديا .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٨

فى شان شراء محصول قطن موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ فى الاقليم المصرى (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما اوتاه مجلس الدولة .

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - تشتري لجنة القطن المصرية فى آخر أغسطس سنة ١٩٥٨ ما يعرض عليها

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣ مكرر غير احتياضى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨

من أقطان من محصول موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ بأسعار اقفال بورصة عقود القطن بالاسكندرية في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٥٨ وهي :

٧٨ ريالاً للقطن طويل التيلة
٦٦ر٥٥ ريالاً للقطن متوسط التيلة

وتضاف الى هذه الاسعار أو تنقص منها الملاوات الخاصة بالأصناف والرتب المختلفة السارية في اليوم المذكور والتي حددتها لجنة بورصة مينا البصل .

مادة ٢ - يصدر وزير الاقتصاد والتجارة قراراً بتحديد أسعار باقى أصناف القطن التي لم تحددها لجنة بورصة مينا البصل .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليم مصر من تاريخ نشره ، ولوزير الاقتصاد والتجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

رغبة في بث روح الطمأنينة واشاعة الثقة بين المتعاملين في سوق القطن ووضع حد لما ساد في الايام الاخيرة من قلق وعدم استقرار مما كان من شأنه تباطؤ الطلب على الاقطان المصرية فان وزارة الاقتصاد والتجارة ترى محافظة على الاقتصاد القومي دعم سوق القطن بأن تعلن الحكومة استمداها لشراء ما يرضى عليها من أقطان محصول موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ وذلك بأن تكلف لجنة القطن المصرية شراء المحصول في آخر أغسطس سنة ١٩٥٨ بأسعار اقفال بورصة عقود القطن بالاسكندرية في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٥٨ وهي :

٧٨ ريالاً - للقطن طويل التيلة
٦٦ر٥٥ ريالاً - للقطن متوسط التيلة

وتضاف الى هذه الاسعار أو تنقص منها الملاوات الخاصة بالأصناف والرتب المختلفة السارية في اليوم المذكور والتي حددتها لجنة بورصة مينا البصل .

وعلى أن يصدر وزير الاقتصاد والتجارة قراراً بتحديد أسعار باقى أصناف القطن التي لم تحددها لجنة بورصة مينا البصل .

وتحقيقاً للأغراض المتقدمة أعدت الوزارة مشروع القرار بقانون المرافق في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ ، وتتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية - مفرغاً في الصيف التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتنظيم إصدار الجريدة الرسمية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليمي مصر وسورية

قصر :

مادة ١ - تنشأ للجمهورية العربية المتحدة « جريدة رسمية » تنشر بها القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء .

كما تصدر ملاحق خاصة بكل اقليم تلحق بالأعداد الأصلية تنشر بها القرارات الصادرة من السلطات الاقليمية والاعلانات الحكومية والقضائية الخاصة بالاقليم وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره .

مادة ٢ - تصدر « الجريدة الرسمية » يوم الخميس من كل أسبوع .

مادة ٣ - يجوز في الحالات العاجلة اصدار أعداد غير عادية أو ملاحق من الجريدة الرسمية في غير المواعيد المقررة .

مادة ٤ - تلغى القوانين والقرارات التي تتعارض مع أحكام هذا القرار في اقليمي مصر وسورية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحل به من تاريخ نشره .

صدر بقصر الضيافة بمشق في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٤ مارس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية بالاقليم الشمالى (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في مصر وسورية

قصر

مادة ١ - تختص وزارة الشؤون البلدية والقروية بما يأتى :

أولا - الاشراف على البلديات بما فى ذلك :

- (أ) دراسة واعتماد برامج مشروعاتها ومراقبة تنفيذ هذه المشروعات .
- (ب) دراسة واعتماد موازنات البلديات وحساباتها الختامية وقراراتها .
- (ج) توزيع الواردات المشتركة للبلديات والنفقات المشتركة بينها .
- (د) تنظيم وتوزيع موظفى البلديات ونقلاتهم وترفيعهم .

ثانيا - الاشراف على المؤسسات العامة البلدية .

ثالثا - وضع مشروعات التخطيط العام ومشروعات المرافق العامة للمدن والقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد الاول مكرر الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢ الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٥٨

ومشروعات الإسكان أو اعتمادها • وتجهيز الاختبارات الفنية لمناقصات هذه المشروعات ومراقبة تنفيذها •

رابعا - دراسة مشروعات تحسين المستوى الصحى فى القرى بما فى ذلك تجفيف وردم البرك والمستنقعات فى حدود المناطق السكنية والقريبة منها والإشراف على تنفيذ هذه المشروعات •

خامسا - وضع الشروط والمواصفات المتعلقة بالمحال الخطرة والمضرة بالصحة وكذلك اللوائح الخاصة بالمحال العامة والملاهى • والإشراف على تنفيذها •

سادسا - الإشراف على المرافق العامة القائمة فى المدن والقرى وما ينشأ منها بما فى ذلك شركات التزام المرافق العامة •

سابعا - الإشراف على شئون التموين •

ويكون لوزير الشئون البلدية والقروية الصلاحيات والاختصاصات المقررة لوزراء الداخلية والصحة والاشغال والاقتصاد الوطنى فى القوانين والأنظمة الخاصة بالموضوعات السابقة •

مادة ٢ - تتكون الوزارة من إدارات العامة التالية :

- (أ) الإدارة العامة للوزارة •
- (ب) الإدارة العامة للهندسة الصحية •
- (ج) الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم والإسكان •
- (د) الإدارة العامة لشئون البلديات •
- (هـ) الإدارة العامة لشئون التموين •

مادة ٣ - تبين اختصاصات الإدارة العامة والعلاقات بينها وأقسام كل منها وفروعها بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية وله فى ذلك إنشاء مراقبات اقليمية •

مادة ٤ - يلحق بوزارة الشئون البلدية والقروية موظفو ومستخدمو دائرة البلديات بوزارة الداخلية ومديرية تنظيم المدن والإشراف بوزارة الأشغال •

مادة ٥ - فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بقرار من رئيس الجمهورية يكون توزيع الموظفين والمستخدمين على الإدارات العامة للوزارة بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية •

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية •

صدر فى دمشق فى ٢١ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٣ آذار - مارس - سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن

المجلس الاقتصادى الدائم ومؤسسة الانماء الاقتصادى

فى الاقليم السودانى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المجلس الاقتصادى ومؤسسة الانماء الاقتصادى •

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢ الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٨

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في
القيصري مصر وسورية .

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنصوص الفقرة الأولى من المادة الثانية والفرقتين الأولى والثانية
من المادة ١٢ والمادة ١٥ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النصوص الآتية :

الفقرة الأولى من المادة ٢ :

يتألف المجلس الاقتصادي الدائم كما يلي :

رئيسا	(أ) وزير التخطيط
	(ب) وزير الاقتصاد والتجارة
	(ج) وزير الأشغال
	(د) وزير الزراعة
	(هـ) وزير الخزانة
أعضاء	(و) وزير المواصلات
	(ز) وزير الشؤون البلدية والقروية
	(حـ) أعضاء لجنة إدارة مؤسسة لانماء الاقتصادي
	(ط) رئيس مجلس الجمارك الأعلى

(ي) ثمانية أعضاء. اثنان يمثلان الزراعة واثنان يمثلان الصناعة وواحد لكل من التجارة
والعمال والشؤون المصرفية والعمالية ينتخبون من قبل هيئاتهم ويعين بقرار من
رئيس الجمهورية كيفية إجراء الانتخاب ويحدد مدة عضوية هؤلاء الأعضاء بأربع سنوات
ويجرى تجديد عضوية اثنين منهم كل سنة ويلجأ الى القرعة في خروج الأعضاء في
السنوات الثلاث الأولى وكل عضو ينتخب بدل عضو متوفى أو مستقيل يتم مدته
ويمكن تجديد العضو .

ويحضر اجتماعات المجلس بصفة استشارية مديرو المؤسسات أو الإدارات العامة التي
تقوم بتنفيذ المشاريع الواردة في الموازنة الاستثنائية وذلك بدعوة من رئيس المجلس
عند الاقتضاء .

الفقرتان الأولى والثانية من المادة ١٢ :

١ - (أ) تدار مؤسسة لانماء الاقتصادي من قبل لجنة إدارية مؤلفة برئاسة وزير
التخطيط وعضوية خمسة من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون الإنمائية والعمالية
والمالية والاقتصادية العامة .

وتتفرغ الأعضاء لصلهم تفرغا تاما وتمسند اليهم بالإضافة الى عضسويتهم مهام
وظائف خاصة تحدد في النظام الأساسي أو بقرارات من رئيس الجمهورية .

(ب) يعين بقرار من رئيس الجمهورية العضو الذي يقوم مقام الرئيس عند غيابه
ويسمى هذا العضو نائبا للرئيس .

٢ - ينضم الى هذه اللجنة حكما مع حق التصويت وزراء الاقتصاد والتجارة
والأشغال والزراعة والخزانة والمواصلات في الجلسات التي تعقد للبحث في المواضيع
المبينة أدناه .

(أ) أعداد البرنامج الاقتصادي .

(ب) أعداد الموازنات الاستثنائية .

(ج) البت في أمملوب تنفيذ المشاريع المقررة في الموازنة الاستثنائية .

- (د) اعداد الانظمة المائدة مؤسسة الانماء الاقتصادى المنصوص عليها فى هذا القانون .
- (هـ) اعداد التقرير السنوى الذى ترفعه المؤسسة الى المجلس الاقتصادى الدائم .
- (و) المصادقة على المناقصات التى تزيد قيمتها على مائة الف ليرة سورية .
- ويحضر اجتماعات اللجنة بصفة استشارية عند بحث هذه المواضيع مديرو المؤسسات والادارة العامة التى تشرف على تنفيذ الموازنة الاستثنائية » .
- المادة ١٥ :
- يعين فى لجنة ادارة مؤسسة الانماء الاقتصادى أعضاء ملازمون ينوبون عن الوزراء الاعضاء فى حال غيابهم ويجوز للوزراء أن يستعينوا بالاعضاء الملازمين فى جلسات لجنة ادارة المؤسسة وجلسات المجلس الاقتصادى الدائم » .
- مادة ٢ -** تلغى الفقرة الثالثة من المادة الثانية والفقرة الرابعة من المادة ١٢ والمادة ١٣ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .
- مادة ٣ -** يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .
- صدر فى دمشق فى ٢٣ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٤ آذار - مارس - سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة
فى الاقليم السورى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات للقائمة فى اقليمى مصر وسورية ،
قرر :

مادة ١ - تتكون وزارة الخزانة فى الاقليم السورى من المصالح والادارات التى كانت تابعة لوزارة المالية وذلك فيما عدا :

- (أ) مكتب الحبوب .
- (ب) ادارة حصر التبغ والتبناك .
- مادة ٢ -** تتكون وزارة الاقتصاد والتجارة فى الاقليم السورى من :
- (أ) جميع المصالح والادارات التى كانت تابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى .
- (ب) المصالح والادارات المنصوص عليها فى الفقرتين أ و ب من المادة السابقة .

وتتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الاختصاصات التى كانت لوزارة مالية فى شأن النقد والقطع ومراقبة مؤسسة الإصدار والمصافى المالية والمصارف .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢ الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٨

مادة ٣ - يمارس وزير الاقتصاد والتجارة الصلاحيات والاختصاصات التي كانت لووزير المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠٨ بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٢ وتعديلاته الخاص بانتقال الأموال والقيم بين سورية والخارج وتنظيم مكتب القطع والرسوم التشريعي رقم ٨٧ بتاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٥٣ وتعديلاته المتعلق بنظام النقد الاساسي واحداث مصرف سورية المركزي .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .
صدر في دمشق بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٥ مارس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بشأن مجلس الفنايم في الاقليم المصري (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ الصادر في مصر بشأن مجلس الفنايم ، وعلى المراسيم الصادرة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ و ٢٨ من مارس ١٩٥٢ و ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ و ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ وقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٧ بمد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠

قصر :

مادة ١ - يسمنر العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الفنايم مدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٩ مارس سنة ١٩٥٨
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باعتتماد الميزانية الافتتاحية للمؤسسة الاقتصادية (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية الصادر في مصر .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٧ باصدار اللائحة العامة للمؤسسة الاقتصادية .
وعلى ما عرضه رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية .
قصر :

مادة ١ - تعتمد الميزانية الافتتاحية للمؤسسة الاقتصادية في ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ على الوجه الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢ الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣ الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨

الخصوم	الأصول
جنيه ٢٣١٣٠٩٦٠ رأس المال	جنيه ٢٣١٣٠٩٦٠ أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بشأن تحديد رأس مال المؤسسة الاقتصادية في الاقليم المصري (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية الصادر في مصر .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٥٧ بضم رأس مال بنك الائتمان العقاري في رأس مال المؤسسة الاقتصادية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجنة تقدير الأصول التي آلت الى المؤسسة الاقتصادية بحكم القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية .

فقره :

مادة ١ - يتكون رأس مال المؤسسة الاقتصادية من :

جنيته

٢٣١٣٠٩٦٠ ١ - قيمة أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة على الوجه المبين في الميزانية الافتتاحية للمؤسسة في ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ المرفقة .

١٥٠٠٠٠ ٢ - قيمة رأس مال بنك الائتمان العقاري .

٣٧٣٠٢١٠ ٣ - قيمة الأموال المحولة للمؤسسة الاقتصادية من الحكومة .

الجملة ٢٨٣٦١١٧٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣ الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة

وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصرى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت

قرو :

مادة ١ - تتكون وزارة الخزانة في الاقليم المصرى من المصالح والادارات التى كانت تابعة لوزارة المالية والاقتصاد وذلك فيما عدا :

(١) - ١ - الادارة العامة للشئون المالية والاقتصادية .

٢ - الادارة العامة للنقد .

٣ - ادارة الحراسات .

٤ - مصلحة التأمين (الرقابة على شركات التأمين) .

٥ - الادارة المختصة بالاشراف على البنك المركزى وعلى البنوك التجارية .

(ب) مصلحة الاملاك الاميرية .

مادة ٢ - تتكون وزارة الاقتصاد والتجارة في الاقليم المصرى من :

(ا) جميع المصالح والادارات التابعة لوزارة التجارة .

(ب) المصالح والادارات المنصوص عليها في الفقرة (ا) من المادة السابقة .

(ج) ادارة الشئون التجارية بوزارة التموين وكل ما يتعلق باختصاص هذه الوزارة في استيراد المواد التموينية .

(د) مصلحة السياحة (نقلا من وزارة الارشاد القومى) .

مادة ٣ - يلحق بوزارة الزراعة في الاقليم المصرى مصلحة الاملاك الاميرية على أن ينقل الاشراف على الاراضى الواقعة فى داخل المدن والقرى الى وزارة الشئون البلدية والقروية ، كما ينقل اليها العدد اللازم من موظفى مصلحة المذكورة بالاتفاق بين الوزارتين .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٥ مارس سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بجريدة الرسمية العدد ٣ الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعديل رسم الصادر على القطن في الاقليم المصرى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر في مصر بتعديل التعريفة الجمركية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥١ بتعديل رسم الصادر على القطن المعدل بالراسيم الصادرة في ٨ مايو سنة ١٩٥١ و ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ و ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ و ٢٨ يونية سنة ١٩٥٤

وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

وقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعريفة الجمركية ورسوم الانتاج ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يحصل رسم الصادر على القطن وفضلاته على النحو التالي :

مليم جنيه

٣٠٠ ٤ (أربعة جنيهات وثلاثمائة مليم) عن كل مائة كيلو جرام قائم من القطن من صنفى الكرنك والمنوفى .

٦٠٠ ١ (جنيه وستمائة مليم) عن كل مائة كيلو جرام قائم من القطن من الاصناف الاخرى .

٨٠٠ - (ثمانمائة مليم) عن كل مائة كيلو جرام قائم من فضلات القطن .

مادة ٢ - يبطل العمل بأحكام القرار الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٣ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بإعادة تشكيل اللجنة الوزارية لشئون التصدير والاستيراد فى مصر (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء لجنة وزارية لشئون التصدير والاستيراد فى مصر .

قرر :

مادة ١ - يعاد تشكيل اللجنة الوزارية لشئون التصدير والاستيراد المشار اليها على الوجه الآتى :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣ مكرر غير اعتيادى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤ الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق بانثشاء اتحاد للدول العربية (١)

الباب الاول - (الاتحاد)

- مادة ١ -** بنشأ اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام الى هذا الاتحاد .
- مادة ٢ -** نحفظ كل دولة بشخصيتها التولية وبنظام الحكم الخاص بها .
- مادة ٣ -** مواطنو الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة .
- مادة ٤ -** لكل مواطنو الاتحاد حق العمل ويتولى الوظائف العامة في البلاد المتحدة دون تفرقة وفي حدود القانون .
- مادة ٥ -** حرية التنقل في الاتحاد مكفولة في حدود القانون .
- مادة ٦ -** تنبع الدول الاعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يضمها الاتحاد .
- مادة ٧ -** يتولى التمثيل السياسي والفصل للاتحاد في الخارج هيئة واحدة في الاحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك .
- مادة ٨ -** تكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة .
- مادة ٩ -** تنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقا لخطط مرسومة تهدف الى تنمية الانتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي .
- مادة ١٠ -** ينظم القانون شئون النقد في الاتحاد .
- مادة ١١ -** ينشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جمركي وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها القانون .
- مادة ١٢ -** ينظم القانون مراحل ووسائل تنسيق التعليم والثقافة في الاتحاد .

الباب الثاني - (السلطات)

- مادة ١٣ -** يشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الاعلى يشكل من رؤساء الدول الاعضاء .
- مادة ١٤ -** يعاون المجلس الاعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى مجلس الاتحاد .
- مادة ١٥ -** يشكل مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلي الدول الاعضاء . ويبين القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والاحكام الخاصة بهم .
- مادة ١٦ -** تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنويا بالتناوب بين الدول الاعضاء وترشح الدولة التي تحمل نوبتها من يتولى الرئاسة على أن يكون للرئيس نائب أو نواب من الدولة أو الدول الاعضاء في الاتحاد .

مادة ١٧ - يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية واصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن ، وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات . وتصدر قرارات المجلس بالإجماع .

مادة ١٨ - يصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص باصدارها وفقصا لأحكام هذا الميثاق وذلك بعد موافقة السلطات المختصة في كل دولة .

مادة ١٩ - يعين المجلس الأعلى القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد .

مادة ٢٠ - تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى . . ويعين القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل دولة من الدول الأعضاء .

مادة ٢١ - مجلس الاتحاد هو الهيئة الدائمة للاتحاد ويتولى النظر في الشئون السياسية ويضع البرنامج السنوى المتضمن النظم والتدابير المؤدية الى تحقيق الوحدة .

مادة ٢٢ - تعرض قرارات مجلس الاتحاد والبرنامج السنوى الذى يضعه على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها . ويبت المجلس الأعلى في القرارات التي أصدرها مجلس الاتحاد وعرضت عليها إحدى الدولتين أو الدول .

مادة ٢٣ - تتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية :

(أ) مجلس الدفاع .

(ب) المجلس الاقتصادى .

(ج) المجلس الثقافى .

وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .

مادة ٢٤ - يبين القانون طريقة تشكيل الهيئات التابعة لمجلس الاتحاد واختصاصاتها .

البا بهائالت - (أحكام عامة وانتقالية)

مادة ٢٥ - يصدر بتعيين المقر الدائم لاتحاد الدول العربية وحدوده قرار من المجلس الأعلى ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات التابعة له جلساته فى المدينة التي يحددها بصفة دورية .

مادة ٢٦ - يبين القانون القواعد التي تسرى على اقليم المقر الدائم للاتحاد .

مادة ٢٧ - تكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية فى البلاد المتحدة . ويعمل بها بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية للاتحاد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٢٨ - يعين رئيس كل دولة وزيرا لدى الدول العربية المتحدة ويختص بالاشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد فى الاقليم الذى يتبعه .

مادة ٢٩ - يعين رئيس كل دولة وزيرا نائبا عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين .

مادة ٣٠ - يلغى التمثيل السياسي بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة ٣١ - تسرى القواعد الجمركية المعمول بها في الدول أعضاء الاتحاد الى أن ينظم الاتحاد الجمركي بينها ، وفي خلال ذلك يجوز أن يضع القانون نظاما جركيا خاصا للعمل به بين الدول الأعضاء .

مادة ٣٢ - يعمل بهذا الميثاق من تاريخ الموافقة عليه وذلك الى حين وضع النظام الدائم للاتحاد .

دمشق في ١٦ شعبان سنة ١٣٧٧ الموافق ٨ مارس - آذار ١٩٥٨)

رئيس الجمهورية العربية المتحدة	عن الامام احمد ملك المملكة المتوكلية اليمنية
جمال عبد الناصر	سمو ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية
	سيف الاسلام محمد

قانون اتحادي رقم ١ لسنة ١٩٥٨

بشأن مجلس اتحاد للدول العربية المتحدة (١)

المجلس الأعلى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الميثاق ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يشكل مجلس الاتحاد من اثني عشر عضوا ويمثل كلا من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة التوكلية اليمنية ستة أعضاء يختارون وفقا للقواعد المعمول بها في كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٢ - يكون لوزير كل دولة لدى الاتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت معهود في المداولات .

مادة ٣ - يتمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون وفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٤ - يتقاضى كل من أعضاء مجلس الاتحاد من ميزانية الاتحاد مرتبا مساويا لمرتب الوزير .

مادة ٥ - تسرى على أعضاء المجلس الأحكام الخاصة بالوزراء .

مادة ٦ - يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بالميثاق .

تحرير في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ - ٨ مارس سنة ١٩٥٨)

قانون اتحادي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

بتجديد موارد الميزانية العامة للدول العربية المتحدة (٢)

المجلس الأعلى

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من الميثاق ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون للدول العربية المتحدة ميزانية عامة تتضمن الإيرادات والمصروفات .

مادة ٢ - تتكون إيرادات الميزانية من الحصص التي تلتزم الدول الأعضاء بأداؤها للاتحاد .

مادة ٣ - تؤدي المملكة التوكلية اليمنية ثلاثة في المائة من إيرادات الميزانية العامة للاتحاد وتؤدي الباقي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (٨ مارس سنة ١٩٥٨)

(١ ، ٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٥٨

قانون اتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المؤسسة النقدية للمملكة المتوكلية اليمنية (١)

المجلس الأعلى

بعد الاطلاع على المادتين ٩ و ١٧ من الميثاق ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يقوم البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة يمنية للنقد في المملكة المتوكلية اليمنية تسمى « المؤسسة النقدية المركزية » ويكون لها وحدتها امتياز إصدار أوراق النقد اليمني وذلك وفقاً للأسس والطريقة التي يضمنها المجلس الاقتصادي .

مادة ٢ - تتولى المؤسسة النقدية تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية للمملكة المتوكلية اليمنية وبالإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة التي يرسمها الاتحاد وبما يساعد على دعم الاقتصاد واستقرار النقد اليمني على توكيد الوحدة الاقتصادية بين الدولتين واستكمالها .

مادة ٣ - للمؤسسة النقدية في سبيل أداء أغراضها أن تتخذ الوسائل الآتية :

(أ) توجيه الائتمان بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري والزراعي والصناعي في المملكة المتوكلية اليمنية .

(ب) مراقبة المؤسسة النقدية الأخرى بما يكفل الإحدااف السابقة وسلامة الركن المال لهذه المؤسسات .

(ج) إدارة احتياطات العولة من الذهب والعملات الأجنبية .

(د) اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية العامة والمحلية .

(هـ) الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وعلى عمليات الصرف .

مادة ٤ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (٨ مارس سنة ١٩٥٨)

قانون اتحادي رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ بتنسيق النظام النقدي في الدول العربية المتحدة (٢)

المجلس الأعلى

بعد الاطلاع على المادتين ١٠ ، ١٧ من الميثاق

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تقوم المؤسسة النقدية للمملكة المتوكلية اليمنية بإصدار أوراق النقد اليمني وسببك عملة قضية يمنية جديدة تسمى « الريال اليمني » تكون لها نفس القيمة الاسمية التي لريال ماريا تيريزاً وتحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملة الجديدة .

(١ ، ٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٥٨

- مادة ٢ -** يكون لأوراق النقد التي تصدرها المؤسسة النقدية قوة إبراء غير محدودة .
- مادة ٣ -** الوحدة القياسية للعملة في المملكة المتوكلية اليمنية هي « الجنيه اليمني » ويثبت سعر صرف الجنيه اليمني بالجنيه المصري على أساس التساوي .
- مادة ٤ -** تحدد العلاقة بين الريال اليمني والجنيه اليمني على أن يكون الريال جزءاً من العملة الورقية ووفقاً للأساس الذي تضعه المؤسسة .
- مادة ٥ -** يحدد غطاء النقد اليمني بما يضمن تقوية العلاقة بينه وبين نقد الجمهورية العربية المتحدة . وفي سبيل ذلك يتكون الغطاء في جزء كبير منه من أذونات على خزانة الجمهورية العربية المتحدة .
- مادة ٦ -** يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (٨ مارس سنة ١٩٥٨)

قانون اتحادي رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بالنظام الدفاعي للدول العربية المتحدة (١)

المجلس الأعلى

بعد الإطلاع على المادة ٨ من الميثاق ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يتكون جهاز النظام الدفاعي للدول العربية المتحدة من الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للاتحاد .
- ٢ - مجلس الدفاع .
- ٣ - القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة ٢ - المجلس الأعلى للاتحاد هو الهيئة العليا للدفاع .

مادة ٣ - يتكون مجلس الدفاع من وزراء الدفاع في بلدَي الاتحاد وعضوين من مجلس الاتحاد . ويحضر الاجتماعات مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد للاستشارة ويتولى أعمال السكرتيرية .

مادة ٤ - يختص مجلس الدفاع بالنظر في التوصيات التي تقدمها له القيادة العامة لقوات الاتحاد بشأن الموضوعات الآتية :

- (أ) السياسة الدفاعية بما يحقق أمن وسلامة الدول أعضاء الاتحاد وتأمين مصالحها المشتركة .
- (ب) السياسة التي تتبع في إعداد قوات الاتحاد من حيث تنظيمها وتسلحها وتدريبها وإنشاء صناعاتها وقواعدها وخطوط مواصلاتها .
- (ج) تعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٠ مكرز « غير اعتيادي » الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٥٨

(د) السياسة التي تتبع في شأن التعبئة العامة والدفاع المدني عند نشوب الحرب .

مادة ٥ - يختص القائد العام للقوات المسلحة بما يأتي :

(٦) وضع واصدار خطط العمليات لتنفيذ السياسة الدفاعية المقررة من المجلس الأعلى للاتحاد وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب الحرب .

(ب) تقدير حجم قوات الاتحاد برية وبحرية وجوية وما يلزمها من منشآت وقواعد ومواصلات ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ج) توزيع قوات الاتحاد على ضوء خطط العمليات الموضوعية .

(د) اصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لامداد قوات الاتحاد للقوانين بمسئولياتها بكفاءة تامة في نواحي التنظيم والتسلح والتدريب والتجهيز ولتوحيد النظم والمنشآت التدريبية .

(هـ) تقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الادارية والمالية لقوات الاتحاد وبشأن القوانين المنظمة لخدمة أفرادها .

وتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة التوجيهات الخاصة بالموضوعات السابقة الى رؤساء هيئة أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها .

مادة ٦ - تنتب القيادة العامة من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد وتوفر له وسائل الاتصال بكافة أنواعها مع القيادة العامة .

مادة ٧ - يتولى رؤساء هيئة أركان حرب جيوش الدول الأعضاء تنفيذ التعليمات التي تصدرها القيادة العامة في شأن تنظيم وتسليح وتجهيز وتدريب قوات الاتحاد والإشراف على تنفيذ القواعد وخطوط المواصلات اللازمة لهذه القوات والتي يتقرر انشاؤها .

ويتولون كذلك امداد قوات الاتحاد باحتياجاتها من المعدات والأفراد وتنظيم الخدمة بها بما يحقق السياسة المشتركة التي وضعها المجلس الأعلى للاتحاد .

مادة ٨ - تتألف قوات الاتحاد في الدول الأعضاء مما يخصص لها من القوات المسلحة وقواعد عملياتها ووحدات الإنذار عن هذه القواعد ووحدات المواصلات والمنشآت والمخازن والمستودعات وورش الإصلاح .

مادة ٩ - تنتقل قوات الاتحاد بين أراضي الدول الأعضاء حسبما يتطلبه الموقف العسكري وضرورة العمليات الدفاعية وفقا لما يقرره القائد العام لقوات الاتحاد على أن تكون القيادة للقائد المحلي .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (٨ مارس سنة ١٩٥٨)

قانون اتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٥٨

بشأن المجلس الثقافي والاقتصادي (١)

المجلس الأعلى

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من الميثاق ،

قرر القانون الآتي :

١ - **مقصد** - يشكل كل من المجلس الثقافي والمجلس الاقتصادي التابعين لمجلس الاتحاد من عديد تمثيليين ممثل كل دولة من الدول أعضاء الاتحاد يختارهم رئيس كل دولة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

٢ - **مادة** - يولي دراسة كل من المجلسين سنويا أحد ممثل كل دولة يختاره أعضاء المجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

٣ - **مادة** - لا يعض المجلس الثقافي بالآتي :

(أ) رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد غاياه ووضع خطوط عامة للمناهج والكتب المدرسية .

(ب) وضع نظام يكفل وحدة التعليم الفني والمهني في الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) وضع نظم لتنقل الأساتذة والطلاب بين الدول أعضاء الاتحاد ووضع نظم الاختبارات .

(د) دراسة التراث الثقافي في الدول أعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتقوية هذا التراث الثقافي وتنسيقه .

(هـ) وضع نظم كافية اعداد المعلمين بما يكفل أن يؤدوا رسالتهم بما يحقق الغاية ويكون المجلس الثقافي حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الادارة الثقافية في الدول أعضاء الاتحاد .

٤ - **مادة** - يختص المجلس الاقتصادي بما يأتي :

(أ) رسم السياسة العامة للشئون الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وتنسيق العمل الاقتصادي في الدول أعضاء الاتحاد .

(ب) وضع المخطط لاستغلال الموارد الطبيعية وانعاش التجارة وتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

(ج) تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد .

ويكون المجلس الاقتصادي حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الادارة الاقتصادية في الدول أعضاء الاتحاد .

٥ - **مادة** - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ (٨ مارس سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر « غير احتياجي » الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٥٨

المحكمة

بمجلس قضائي شرعي

تصنيفات الفنون

أبريل ومايو
سنة ١٩٥٨

السنة الثامنة والثلاثون

العدد
الثامن والتاسع

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذين المدين الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية
الآتية :

عدد

- ٧٤ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٨ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٢٨ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
١ حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
١ حكم صادر من قضاء المحاكم الابتدائية (قضاء الضرائب)
١ حكم صادر من قضاء المحاكم الابتدائية (القضاء المدني)
٢ حكمين صادرين من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣ أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)

دعوى الشركة ودعوى المساهم في تشريع الشركات المصرى - للأستاذ محمود
كامل المحامى .

الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي - للدكتور رؤوف عبيد - أستاذ بكلية
الحقوق - جامعة عين شمس .

نظام أوامر الاداء - للدكتور أحمد أبو الوفا - أستاذ المرافعات بجامعة اسكندرية .

ذاتية فقه المرافعات في مواد الولاية على المال - للدكتور أحمد رفعت خفاجى -
وكيل نيابة استئناف القاهرة والمنتدب للتدريس بكلية البوليس .

نظرية المساهمة الجنائية - للأستاذ على فاضل حسن وكيل نيابة جنوب القاهرة .

دعوى طعون التركات ورفعها طبقا لاجراءات المادة ٥٤ مكررة المضافة الى القانون ١٤
سنة ١٩٣٩ - للأستاذ محمود وصيف المحامى .

تطبيق على حكم بشأن اختصاصات المحامى العام - للدكتور حسن صادق المرصفاوى
المدرس بكلية الحقوق جامعة اسكندرية .

قوانين الجمهورية العربية المتحدة

قرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ بقصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة
النقابات على الاعضاء العاملين في الاتحاد القومى . ص ٣١٥

قرار بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني الصادر في الاقليم المصري . ص ٣١٧

قرار بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن العلم الوطنى . ص ٣١٦

قرار بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ بقسمة الاعيان التى انتهى اليها الوقف . ص ٣١٨

قرار بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم على الطلبات التى تقدم الى دار الافتاء فى الاقليم المصري . ص ٣٢٤

قرار بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ . ص ٣٢٥

قرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصري . ص ٣٢٦

قرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن انشاء لجان الفصل فى المنازعات الناشئة عن امتداد عقود ايجار الاراضى الزراعية فى الاقليم المصري . ص ٣٣١

قرار بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى الصادر فى الاقليم المصري . ص ٣٣٢

قرار بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الابنية والاعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المخصصة للبناء فى الاقليم المصري . ص ٣٣٤

قرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية . ص ٣٣٥

قرار بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل فى الاقليم المصري . ص ٣٣٦

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ . ص ٣٣٧

قرار بتأليف المجلس التنفيذى فى كل من الاقليم المصري والاقليم السوري . ص ٣١٥

قرار بتحويل وزير الاقتصاد والتجارة فى الاقليم السوري سلطة اصدار قرارات بتحديد الشركات والمنشآت التى يحظر التعامل معها تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ . ص ٣١٦

قرارات وزارة التموين

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الاولى من المادة ٢ من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والاعلان عن تاريخ وصولها . ص ٣٤١

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ باضافة فقرة جديدة الى المادة ٩ من القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاى والبن . ص ٣٤١

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادتين جديديتين إلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح في الملابس المحلية والمستوردة المجهزة من قماش التريكو .
ص ٣٤٢

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد نسبة الربح في تجارة الطمساطم المحفوظة (الصلصة) . ص ٣٤٣

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ بإلغاء القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ بالزام أصحاب الماطن والمخابز في جميع أنحاء الجمهورية بالاحتفاظ في مخازنهم برصيد من المواد البترولية . ص ٣٤٤

قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن صرف كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة . ص ٣٤٤

قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ٣٤٥

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ بإضافة فقرة ثانية إلى كل من المادتين ٣ ، ٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ٣٤٦

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ١ من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد وتعديل الجدول المرافق للقرار المذكور . ص ٣٤٦

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها . ص ٣٤٨

قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ بحظر بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر نمرة (١) . استخراج ٧٢ ٪ للنتج محليا أو المستورد في محال البقالة . ص ٣٤٨

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنح التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار . ص ٣٤٩

قرارات وزارة الاقتصاد والتجارة

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ص ٣٥١

قرار وزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الجافرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) . ص ٣٥٢

أوامر عسكرية

أمر رقم ٣٢ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة إصدار أوامر تكليف في المحافظات وعواصم المديرية في إقليم مصر . ص ٣٥٣

ابريل ومايو
سنة ١٩٥٨

المحاسبة

العددان الثامن والتاسع
السنة الثامنة والثلاثون

قضايا محكمة النقض الجنائية

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وحسن داود ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكي كامل المستشارين .

٤٠٣

٦ مايو سنة ١٩٥٧

١ - قتل خطأ - مرض الجنى عليه وتلقفه في السن
لا يقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي
انتهى اليها امر الجنى عليه بسبب اصابته .
ب - دفاع - متى تلتزم المحكمة بالإجابة مراعاة على
طلب يقدم اليها ؟

المبادئ القانونية

١ - يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن
جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة
التي أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت عن
طريق غير مباشر كالترأخ في العلاج أو
الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم
المسئولية ، كما أن مرض الجنى عليه وتلقفه
في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع
رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي
انتهى اليها امر الجنى عليه بسبب اصابته .

٢ - يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة
بالإجابة مراعاة على طلب يقدم اليها حتى ولو
كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا
الطلب نفسه متعلقاً بموضوع الدعوى
المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه
لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير
ذلك يجوز لها أن تلتفت عن الطلب وإن تظفر
الرد عليه .

الفتية رقم ٢١٦ سنة ٢٧ بالهيئة السابقة :

٤٠٢

٦ مايو سنة ١٩٥٧

١ - البات - اعتراف - تفتيش باطل - سلطة
المحكمة في الاطع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه
ومنها اعتراف المتهم اللاحق على اجراء التفتيش -
ب - البات - اعتراف - سلطة محكمة الموضوع في
تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد
صدر امام نفس القضاة الذي اجراه .

المبادئ القانونية

١ - بطلان التفتيش لا يعول دون اخذ
القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى
المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر
عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف
المتهم اللاحق على اجراء التفتيش .

٢ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر
من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى
صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج
عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره
حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ،
ولا يؤثر في ذلك ان يكون الاعتراف قد صدر
امام نفس القضاة الذي اجرى التفتيش
الباطل ما دام قد صدر مستقلاً عنه وفي
غير الوقت الذي اجري فيه .

الفتية رقم ٣٠٧ سنة ٢٧ ق والرئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد واحمد زكي كامل
المستشارين .

٤٠٦

٦ مايو سنة ١٩٥٧

نقطة قضائية - تراعى مأمور القبط القضائي في
تبليغ النيابة العامة عن العوادث - لا بطلان .

المبدأ القانوني

لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري
القبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة
العامة عن العوادث الا تنظيم العمل والمحافظة
على التليل لعدم توهين قوته في الاليات ولم
يرتب على مجرد الاعمال في ذلك اى بطلان .
اذ العبرة بما تقتضيه به المحكمة في شأن صحة
الواقعة وصحة نسبتها الى المتهم ، وان تأخر
التبليغ عنها .

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل واحمد زكى كامل والسيد احمد علي .
المستشارين .

٤٠٧

٦ مايو سنة ١٩٥٧

اليات - حكم - تسيب كاث - خطأ الحكم في اسم
البلغ عن العادة - لا عيب .

المبدأ القانوني

خطأ الحكم في اسم المبلغ عن العادة
يفرض صحته ، لا يقبلح في سلامته
ما دام الامر في التبليغ لا يعاوزه حد الاخبار
بجرمة وقعت لتبشر الجهة المختصة
تحقيقها .

القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وفهيم يسي جندى واحمد زكى كامل
المستشارين .

٤٠٨

٦ مايو سنة ١٩٥٧

قتل عمد - قتل بالسم - عقوبة - تطبيق المحكمة
للمادة ١٧ ع على الجريمة تقتضون عليها في المواد ٤٥ ،
٤٦ ، ٢٢٢ ع وصلاية التهم بالاضفال الشاقة لمدة
سبع سنوات - لا عا .

المبدأ القانوني

حتى كان الحكم قد دان التهم بجناية

٤٠٤

٦ مايو سنة ١٩٥٧

١ - تزوير في معروضات رسمية - ملخص شهادة
الوفاة - ورقة رسمية .

ب - تزوير في معروضات رسمية - اعطاء الوصفة
شكل الاوراق الرسمية ونسبة انشاءها الى الموظف
المختص - اعتباره تزويراً في معروض رسمي .

المبادئ القانونية

١ - ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية
اعتدت لآليات تاريخ الوفاة .

٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في
الاوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف
المختص بتحرير الوصفة بل يكفي ان تملى
شكل الاوراق العمومية وينسب انشاءها
الى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين ان
تصدر منه او تنسب اليه تزويرا يجعلها على
مثال ما يعبره شكلا وصورة .

القضية رقم ٢١٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد واحمد زكى كامل المستشارين .

٤٠٥

٦ مايو سنة ١٩٥٧

اليات - تزوير - سلطة محكمة الموضوع في تكوين
عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد
وبطلان العقد المطعون عليه .

المبدأ القانوني

محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها
من اى عنصر من عناصر الدعوى تطعن اليه
بكون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر
من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون
عليه بعد ان تبين سبب ائتناعها بهذا الرأى
باعتباره من الادلة القلصة اليها في الدعوى
لماطلوب منها الفصل فيها .

القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وفهيم يسي جندى واحمد زكى كامل
المستشارين .

لمساعدته في انجاز التفتيش يجعل ما اجراه كل منهم من تفتيش بغيره صحيحا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

٣ - متى كانت القضية التي ندب معاون النيابة لتحقيقها منقودة امام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه معاونو النيابة عند ندهم لاجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يختلف من حيث اثره وقيمته عن التحقيق الذي يجريه غيرهم من اعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فان الدفع بطلان محضر التحقيق الذي اجراه لا يكون سديلا .

القضية رقم ١٢١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية اسادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسي جندي والسيد احمد عيسى المستشارين .

٤١٠

٧ مايو سنة ١٩٥٧

خطف . حكم . تسبب مريب . استناد الحكم في ادانة التهم بجرمة الخطف الى الوساطة في اعادة الطغي عليه وقضى اللدية دون بيان الرابطة التي تصك بناء على الجريمة . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم بادانة التهم في جريمة الخطف قد استند الى الوساطة في اعادة الجنى عليه وقضى اللدية وهي افعال لاحقة للجريمة ويصح ان تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة اوكان الجريمة كما انها لا تصلح بلانها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل التهم بناء على الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية اسادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد احمد عيسى المستشارين .

الشروع في القتل المهد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٢٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة القضي بها تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السالفة الذكر ، فان الحكم حين انزل العقوبة بالتمهم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا محل للنفي بان اعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضي النزول بالعقوبة الى السجن او الى الحبس .

القضية رقم ٢٢٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية اسادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واحمد زكي كامل المستشارين .

٤٠٩

٧ مايو سنة ١٩٥٧

١ - تفتيش . شرط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة او لائن في اجرائه بمسكن التهم .
ب - تفتيش . تنفيذ . صدور الاذن لظون الباحث ولن يعاونه . اعتبار ما اجراه كل من زلاته الذين صاحبوه من تفتيش بغيره صحيحا .
ج - تحقيق . نيابة عامة . معاونو النيابة . صدور القانون رقم ٣١٠ سنة ١٩٥٦ . اناء . نظر القضية التي اجري معاون النيابة تحقيقها . الدفع بطلان محضر التحقيق . غير سديد .

المبادئ القانونية

١ - كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة او تاذن في اجرائه بمسكن التهم هو ان لا يلجا اليه الا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية او جنحة ، او باشتراكه في ارتكابها او اذا وجدت قرائن على انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

٢ - متى كان وكيل النيابة قد اصدر اذنه لمعاون الباحث ولن يعاونه من رجال الطيب بتفتيش منزله ولشخص سته من المتهمين فان انتقال الضابط الذي صدر باسمه الاذن مع زميلاته الذين صاحبوه

سنة مع النفاذ ، وكانت قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس مما يتعين معها على المحكمة أن تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة التنفيذ بها - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة التي قضى بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتصحيح هذا الخطأ .

القضية رقم ٣٠٦ سنة ٢٧ ق رلاسة وعطوية السادسة
الاستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد واحمد
زكي كامل المستشارين .

٤١٢

٧ مايو سنة ١٩٥٧

قتل عمد - نية القتل - حكم - تسبيب كافي . .
مثال لكفاية استخلاص نية القتل .

المبدأ القانوني

استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حادثة سن الجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنف بعذاء خشبي ضربات متوالية في مواضع قاتلة من جسمه الفشل واستمرار التهمة في الضرب الى ان حضرت الشاهدة وانزعجت الجنى عليه منها ، هو استخلاص سائق سليم يكفي في البات توافر نية القتل .

القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٧ ق رلاسة وعطوية السادسة
الاستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومحمود إبراهيم واسماعيل ومصطفى كامل واحمد زكي
كامل المستشارين .

٤١٣

١٣ مايو سنة ١٩٥٧

اختصاص - دعوى مدنية - رفعها لها للدعوى الجنائية - شرط احتياط ال المحكمة المدنية .

المبدأ القانوني

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظم العام ، ومن ثم فهي كانت

٤١١

٧ مايو سنة ١٩٥٧

متشردون ومشتبه لهم - عود للاشتباه - مراقبة - وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه المراقبة للمحكوم بها موضع التنفيذ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجرعة العود للاشتباه شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك ان قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة ان تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة التنفيذ بها .

الحكمة

٠٠ حيث ان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ينص في الفقرة الثانية من المادة السادسة المنطبقة على واقعة الدعوى ، على ان تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، كما تنص المادة ١٢ من هذا المرسوم على الفاء كل ما يخالف احكامه من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

ولما كانت المادة ٢٤ من القانون الاخير تنص على ما يأتي : « تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ، ولا يمتد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس او بسبب تقيبه عن محل اقامته لسبب آخر » ولم يرد ما يخالف هذا النص في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحده وزير الداخلية مدة

أمام المحاكم المدنية المختصة محمولة على سبب آخر - لما كان ذلك ، وكان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى وإذن ما دام يبين من حكمها كما هو الحال في الدعوى أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة فلم يقتنع وجدانها بكفائتها ، فلا يجوز معاودتها في اعتقادها وهي إذ تقضى بالبراءة غير مكلفة قانوناً أن تتحقق الاتهام في كل دليل يقدم ضد المتهم أو أمارة يستدل بها عليه لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد أنها لم تر فيها ما يطمئن معه إلى ادانة المتهم فأطرحتها ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً »

التظية رقم ٢٥١ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وفهيم يسى جندى المستشارين

٤١٤

١٤ مايو سنة ١٩٥٧

دعوى مدنية . شرف توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية .

المبدأ القانوني

يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضراً بنفسه بالجلسة عسماً يوجه إليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعي بالحق المدني بإعلان المتهم بظليته ولا يقضى عن ذلك حضور مدعيه إذا كان متهماً في جنحة معاقب عليها بالحبس .

المحكمة

» . . . حيث إنه بالنسبة للطعن المقدم من المدعين بالحق المدني فإنهما يتعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع منهما لقلة النصاب مع أن التعديل الذي حصل في قيمة التعويض المطالب به إنما تم في حضور المتهمين ولا تهم بالجلسة وإن كان محضر الجلسة قد خلا من إثبات وجودهم فإنما يكون ذلك من طريق السهو بدليل حضور المدافعين عنهم ، إذ لا يتمسور حضور هؤلاء دون حضور المتهمين .

الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التهديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة - إلا أن تقضى برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة - كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميل قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

المحكمة

» . . . بما أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن ضرر حصل للمدعي من الجريمة المرفوع بها الدعوى ، أو بعبارة أخرى أن تكون الدعوى المدنية مرفوعة عن ذات الفصل الموجه إلى المتهم باعتباره في ذاته جريمة معاقباً عليها - ومؤدى هذا أن عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تمويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام وكانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التهديد فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة ، إلا أن تقضى برفضها وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية كما تطلب الطاعنة لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميل قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوافر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعنة من اقامة الدعوى المدنية

٤١٥

١٤ مايو سنة ١٩٥٧

- ١ - دعوى مدنية - حتى يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ؟
- ب - دعوى مباشرة - مدع - المدعى يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي - ليس من النظام العام .
- ج - دعوى مباشرة - دعوى مدنية - نيابة عامة - متى تتم اجراءات الادعاء المباشرة والره .
- د - دعوى جنائية - دعوى مدنية - نيابة عامة - الغلة النيابة المدعى الجنائية بعد تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . استقامة الدعوى الجنائية واستقلالها عن الدعوى المدنية .
- هـ - دعوى مباشرة - شيك - رفع الدعوى بعد تأخير استئناف الشيك الذي توفرت له مقوماته . امتناع القبول برضاها قبل الاوان .

المبادئ القانونية

١ - الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون برفع دعوى التعويض فلا امام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة الا باعلان عريضتها اعلانا صحيحا امام جهة مختصة ومن ثم فان برستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

٢ - الدفع بسقوط حق المدعى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الغوص في موضوع الدعوى .

٣ - تتم اجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور امام محكمة الجench والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر امام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعا لهما ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

٤ - من المتفق عليه ان سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني - الا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانونا ، كما انه من المتفق عليه كذلك انه اذا قامت النيابة بدعواها قبل الدفع بعدم

وحيث ان الحكم المطعون فيه حين قضي بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدني قال - وحيث ان استئناف المدعين بالحق المدني غير جائز لان التعويض المطلوب لايزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، اذ الثابت من محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة - انهما طلبا تمويضا قدره قرش واحد ولا عبء بالتعديل الحاصل بجلسة ١٩٥٦/٢/١٩ عندما قررت المحكمة فتح باب المرافعة ، اذ لم يثبت ان التعديل حصل في حضور المتهمين او اعلنوا به اعلانا قانونيا مما يتعين معه القضاء بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدني اعمالا لمفهوم نص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون اذ تنص المادة ٢٥١ فقرة ثانية من قانون الاجراءات الجنائية على انه - يحصل الادعاء مدنيا باعلان المتهم على يد محضر او يطلب في الجلسة المنظورة اذا كان المتهم حاضرا والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى باعلان المتهم بطلباته اليه - مما يستلزم ان يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه اليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني باعلان المتهم بطلباته ولا يفنى عن ذلك حضور محاميه لان المشرع اوجب في المادة ١/٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم بنفسه في الجench المعاقب عليها بالحبس اما في الجench الاخرى والمخالفات فيجوز له ان ينيب عنه وكلا لتقديم دفاعه ، ومن ثم يكون المتهم غير ممثل في الدعوى حين تعديل الطلبات ويكون الحكم قد اصاب حين قضي بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدني - لما كان ذلك وكان ما يثيره المدعيان بشأن خلو محضر الجلسة من اثبات حضور المتهمين لا يجديهما اذ كان عليهما ان يطلبوا اثبات ان التعديل حصل في مواجهة المتهمين ان كان ما يقرانه صحيحا في الواقع . ويكون الظن بذلك على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

النيابة بصفته لتوجيه الدعوى العمومية ، وبذلك فقد فقدت هذه الصحيفة قيمتها ، وهي لا تعتبر بهذه المثابة أكثر من شكوى ان شاعت النيابة أخذت بها وربت عليها نتائجها وأن شاعت أطرحتها وليس في الأوراق ما يدل على أن النيابة قد رفعت الدعوى بأي إجراء من جانبها ومع أن المجنى عليه في الدعوى المباشرة هو الذي يحرك الدعوى العمومية ويباشرها وهو قد تنازل عن هذا الحق للنيابة ، فإن المحكمة قد ردت بأن هذا لا يعتبر تنازلاً وأن ما اتخذ من إجراء قد ترتب عليه تحريك الدعوى العمومية مما ينطوي على خطأ وتناقض .

هذا إلى أن المحكمة قد أخطأت حين قررت في حكمها المظنون فيه أن النيابة رفعت الدعوى الجنائية بأن وجهت إلى الطاعن التهمة قبل المحاكمة وفقاً لتقضى به المادة ٢/٢٢٢ إجراءات ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ عقوبات مما يجعل الدعوى العمومية تستقيم بذاتها وهي فيما فعلت قد طبقت المادة ٢/٢٢٢ إجراءات في غير وجهها الصحيح وخالفت الأصل الذي يقضى بأن تحريك الجنحة المباشرة يكون بمعرفة المدعي بالحق المدني ، وأن يتم بطريقة صحيحة فضلاً عن أن النيابة لم توجه التهمة إلى الطاعن ، وكل ما اتخذته في هذا الشأن هو إجراء كتابي نقل به الوصف بحالته من صحيفة افتتاح الدعوى إلى محضر الجلسة ، وقد أخطأت المحكمة كذلك إذ اعتبرت أن تاريخ استحقاق الشيك هو نفس التاريخ الوارد في حين أنه صدر في تاريخ سابق ضماناً لتنفيذ اتفاق ، وهذا ثابت من إيصال محسور بين الطرفين ، وأخيراً فقد قضت المحكمة في الدعوى الجنائية رغم قضائها بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية التي لا تستقيم الدعوى الجنائية بغيرها مما يعتبر تناقضاً يصيب الحكم .

« وحيث أن الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها

قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم ببلاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

« من كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفعها قبل الأوان وانتفت الحاجة إلى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفة التي حرر الشيك ضماناً لتنفيذها .

المحكمة

« . . . حيث أن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والتناقض وقصور الأسباب ، فقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة الشركة المدعية بالحق المدني في رفع دعوى الجنحة المباشرة ، إذ أنها لا تعدو أن تكون ممثلة للشركة المصدرة التي صدر الشيك في واقع الأمر لصالحها ، وهي في هذه الحدود لا تملك التقاضي عنها بغير توكيل خاص غير أن المحكمة رفضت الدفع بمقولة أن الشيك محرر باسم الشركة المدعية وأن لها شخصية ممنوية وفاتها أن تتمرض للعلاقة التي تربط هذه الشركة بالشركة المصدرة وبلغ ما يترتب على هذه العلاقة من حقوق ، ويضيف الطاعن أنه دفع بسقوط حق المدعية في تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر لسبق التجاها إلى الطريق المدني بتوجيهها بروتستو عدم الدفع إلى الطاعن ومع أن هذا الإجراء يعتبر مطالبة قضائية باعتباره متضمناً للتنبيه بالوفاء ومثبتاً للتوقف عن الدفع ، فإن المحكمة لم تأخذ بذلك . وذهبت خطأ إلى أن المطالبة القضائية لا تكون إلا بالمباشرة الفعلية للدعوى بما لها من مقومات كاملة ، ودفع الطاعن كذلك بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان نظراً لقيام الخلاف بين الطاعن والشركة المدعية على تنفيذ الصفة التي حرر الشيك ضماناً لتنفيذها مما لا يحل به حق الشركة المدعية في مباشرة الدعوى إلا بعد الفصل في النزاع لصالحها ، وأخيراً فقد دفع الطاعن بأن المدعية بالحق المدني قد تنازلت في عريضة دعواها عن تحريك الدعوى بأن ذكرت بها أنها أعلنت « وكيل

ولما كانت إجراءات الإدعاء المباشرة تقع بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنيح أو المخالفات من قبل المدعي بالحقوق المدنية وكان يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرة من حقوق النيابة ونحدها ، فإن الحكم قد أصاب فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً الى ما تضمنته عريضتها من عبارة ذهب الطاعن الى أنها تتضمن معنى تنازل المدعية بالحق المدني عن حقها في تحريك الدعوى الجنائية للنيابة التي لم تتخذ اجراء من جانبها ، ذلك لأن ما تم صحيحاً في القانون وجب أن ترتب عليه آثاره بفض النظر عما يرد من عبارات لا تؤثر في الجوهر ، ولما كان من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني - الا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً فإنه من المتفق عليه كذلك أنه اذا اقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية وقد حدث في هذه الدعوى أن وجهت النيابة التهمة أمام محكمة اول درجة الى المتهم الحاضر (الطاعن) الذي لم يدفع امامها بعدم قبول الدعوى المدنية لاي من الاسباب التي ابداهما فيما بعد امام محكمة ثاني درجة ففضي في الدعوى ابتداءً ، وبذا فقد سارت الدعوى العمومية في طريقها الصحيح وامسكن أن تستقل عن الدعوى المدنية ، ومن ثم فانه لا وجه لما يقوله الطاعن من تناقض الحكم حين قضى في الدعوى العمومية مع قضائه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية - لما كان كل ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات وتفريره خمسة جنيحات .

من غير ذي صفة بما مؤداه أن الشيك محرر باسم الشركة للمدعية بالحق المدني وأن الدعوى رفضت باسمها ومن يمثلها قانوناً ، فكان في هذا القدر ما يفي بالرد على الدفع بغير ما حاجة الى مزيد من بحث أو ضرورة لتناول علاقة هذه الشركة بغيرها - ولما كان الحكم قد أصاب فيما قرره من أن بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي ، إذ أن الالتجاء الى الطريق المدني الذي يسقط به هذا الحق إنما يكون برفع دعوى التعويض قبلًا أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة الا باعلان عريضتها اعلاناً صحيحاً أمام جهة مختصة ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يقوم البروتستو مقام رفع الدعوى ، يضاف الى ذلك أن هذا الدفع ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى وقد سكنت الطاعن عن ابدائه أمام محكمة أول درجة حتى قضى ضده حضورياً ، فتقدم به بعد سقوط حقه فيه أمام محكمة ثاني درجة - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد رد على ما ابداه الطاعن من أن الشيك صدر في تاريخ سابق على تاريخ الاستحقاق الثابت به بقوله « أن ذلك لا يمنع من العقاب على اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب وذلك حماية للثقة المفروضة في الشيكات لأنه متى كان الثابت أن الورقة التي أعطاها المتهم للمجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب ، فهي تعد شيكاً ولو كان تاريخ سحبه يختلف في الحقيقة عن تاريخ الدفع المثبت به ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا اثبات ما يخالف ظاهر الشيك ، الى أن قال « ولا يتغير الوضع اذا كان لدى الساحب دليل مكتوب على اصدار الشيك في تاريخ قبل التاريخ الموضوع عليه » وهذا الفئ اوردته الحكم صحيح في القانون ويصح به كذلك ما استند اليه في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل الاوان مما مؤداه أنه متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفضها قبل الاوان وانتفت الحاجة الى بحث موضوع النزاع المدعي به - هذا

القضية رقم ٣١٠ ق ٢٧ وقراءة وطبوعة السادة الاساتذة مصطفى ناضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد غني المستشارين .

٤١٦

١٤ مايو سنة ١٩٥٧

إشكال • سلطة القاضي الإشكال • م ١٥٢٥ ج •

المبدأ القانوني

سلطة محكمة الإشكال محدودة بحدود طبيعة الإشكال نفسه الذي لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص م ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الإشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبطالان أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من أساس بقوة الأحكام • ومن ثم فلا تقضي المحكمة في دعوى الإشكال بإبطال الحكم المستشكل في تنفيذه لأنها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون •

المحكمة

• • • حيث أنه لما كانت سلطة محكمة الإشكال محدودة بحدود طبيعة الإشكال نفسه الذي لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الإشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبطالان أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من أساس بقوة الأحكام وإخلال بما لها من احترام واجب ، هذا فضلا عن أن طرق الطعن في الأحكام محددة في القانون وليس الإشكال من بينها • لما كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت في دعوى الإشكال بإبطال الحكم المستشكل في تنفيذه استنادا إلى وجود التهم (الطاعن) بالسجن يوم نظر جلسة المارضة الاستئنافية تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون والتي لا تصح مجرد إصدار حكم يتضمن أمرا وقتيا بوقف التنفيذ حتى تقول محكمة الموضوع كلمتها إذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا وقد ضاعف من خطئها حينئذ أن جددت جلسة لنظر الموضوع أمام المحكمة التي أصدرت الحكم •

لما كان ذلك كله وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تحري ما إذا كان الطاعن قد سلك طريق الطعن بالنقض على الحكم الاستئنافي حتى تعرف ما إذا كان الحكم قد صار نهائيا أو ما زال باب الطعن فيه مفتوحا فيمكن لمحكمة الموضوع تدارك ما شاب به من بطلان وحتى تستطيع محكمة الإشكال على مدى ذلك القضاء بوقف تنفيذ الحكم أو السير فيه ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ في القانون بما يبطله ويستوجب نقضه •

القضية رقم ٣١٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى جندى وأحمد زكي كامل المستشارين •

٤١٧

١٤ مايو سنة ١٩٥٧

دى وصرف • تطبيق العقاب في حالة أحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية • حكمته • ق ٦٨ سنة ١٩٥٣

المبدأ القانوني

غفلت القانون العقاب في حالة أحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الإخلال بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خلف العقاب في حالة أحداث القطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ بعد النص في أحداث العجر ولم ينص عليه في المادة ٧٢ - كما شمل النص في المادة ٧٣ أحداث العجر بميل جسر الترعة أو النيل أو بقائه مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق •

القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عتيبي المستشارين •

قبل اقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ اجراءات « ولما كانت المادة ٢٥٢ اجراءات تنص على « أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا وعلى من يمثل له ان كان فاقده الأهلية فان لم يكن له من يمثل له وجب على المحكمة ان تعين له من يمثل له « لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى وجهت الى الطاعن القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثل قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فان المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبيه من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك وبعد اقفال باب المرافعة فانه يعتبر خطأ آخر يعيب الحكم - لما كان ما تقدم ، فانه يتعين قبول الطعن بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها والزام المطعون ضده بمصروفاتها وذلك بغير حاجة الى بحث وجه الطعن الآخر الخاص بالتضامن »

الضحية رقم ٢٥٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعطوية للسادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين والسيد احمد علي المستشارين .

٤١٩

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧

استئناف - طلب النيابة تطبيق نص يقضي فضلا عن الحبس او الفرامة بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوبا - جواز استئناف النيابة الحكم القاضي ببرائة المتهم م ١٢٠٧ ج ٠

المبدأ القانوني

متى كان نص القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضي فضلا عن الحبس او الفرامة بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوبا وحكم ببرائة المتهم فان استئناف النيابة جائز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

الضحية رقم ٣٦٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعطوية للسادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهيم عيسى جعفر المستشارين .

٤١٨

١٤ مايو سنة ١٩٥٧

دعوى مدنية - علم جواز رفضها على التهم القاصر بصفته الشخصية م ٢٥٢ ج ٠

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع ان له من يمثل قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فان المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبيه من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .

المحكمة

« .. حيث ان مبنى الطعن هو القصور والخطا في القانون ، ذلك بان الحكم المطعون فيه قصر في الرد على دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة وعلى أن الاتهام انما وجه اليه باعتباره خير اخوته اما مطالبه الدفاع من استعمال الرافعة فانه لا يحفل معنى التسليم بالاتهام ، هذا الى أن المحكمة قد أخطأت اذ عينت له ممثلا في الدعوى المدنية لقصره مع أن الدعوى قد وجهت اليه بصفته الشخصية مما يجعلها غير مقبولة وقد تم ذلك بعد اقفال باب المرافعة وبغير علم من الطاعن ، وأخيرا فان الحكم قضى بالزامه بالتضامن مع المتهم الثاني بمبالغ التعويض رغم استقلال كل منهما عن الآخر فيما وقع منهما »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها - لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع كل دفاع موضوعي للطاعن والرد عليه اذ ان هذا الرد يكون مستفادا من اخضا بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى فيتعين رفض الطعن بالنسبة للدعوى الجنائية .

« وحيث أنه عن الدعوى المدنية فانه لما كانت المادة ٢٥١ اجراءات توجب « أن تتم اجراءات الادعاء مدنيا أمام المحاكم الجنائية

تزييرا يطالب عليه القانون .

٢ - إمكان كشف التزيير أن يكون لديهم دواية خاصة تسهل لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المعرر ذاته يجوز أن يتخضع به بعض الناس .

القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود عبد جبار وفهم يسى جندى المستشارين .

٤٢٢

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧

تفتيش . تغليب . مراد القانون من تفتيش انشى بعرفة انشى م . ١٢/٤٦ ج .

المبدأ القانوني

مراد القانون من اشتراط تفتيش انشى بعرفة انشى أن يكون مكان التفتيش من الواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تغشى حياتها اذا مست ومن ثم فإن ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التفتيش للفتاة المختبر التى طالعت فى وضعها الفاضل بين اصابع قدم التهمة وهى عارية .

القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى جندى وأحمد زكى كامل المستشارين .

٤٢٣

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧

تفتيش . ابحاث الدخول فى المحل لكل طارق بلا تمييز . خروج عن المظهر الذى نصت عليه م ٤٥ ج .

المبدأ القانوني

حتى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمسله يفرج عن المحل الذى نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الاجرامات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله الا بالذن من جهة القضاء واذا دخله احد كان دخوله مبررا وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التى يشاهدها فيه .

القضية رقم ٣٧١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٤٢٠

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧

تبوين . قبح . استتلاف . قفص محكمة اول درجة ببراءة التهم استنفا الى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ . الحكم استئنافيا بعد انتهت الاجل المنصوص عليه فى القانون سالف الذكر بالتأييد . لا خطا .

المبدأ القانوني

حتى كانت محكمة اول درجة قد قضت ببراءة التهم فى جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح استنادا الى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ الذى مد اجل التوريد او دفع البذل النقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التى حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فانها لا تكون قد اخطأت . اذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل اصبح مفعيا من المقاب فيما مضى وحتى انقضاء الاجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسئولية الجنائية الا بعد انقضائها فى حالة عدم التوريد او عدم دفع البذل النقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفضت لاشتمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية الا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

القضية رقم ٣٦١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وفهم يسى جندى المستشارين .

٤٢١

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧

١ - تزوير اوراق رسمية . تغيير الحقيقة فى قيمة الاموال المستعقة على الدول او مقاديرها فى ورد المال . تزوير مطلب عليه .

٢ - تزوير . انتداع بعض الناس بالقرود تزوير وهم إمكان كشف التزيير أن يكون لديهم دواية خاصة . عدم انتفاء صفة الجريمة .

المبادئ القانونية

١ - اعتمدت اوراق الاموال الصادرة من الصيارفة لاثبات قيمة الاموال المستعقة على للمول كما اعتمدت لاثبات مقاديرها وهذا مقتضاه ان كل تغيير للحقيقة بها يعتبر

المبادئ القانونية

١ - ان مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار العجز كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه مقصور على العجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى العجز الاداري الذي نظمه التسارع بتشريعات خاصة .

٢ - لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذي اورد حكم المادة ١/٥١٩ من قانون المرافعات قانونا اصلا للمتهم اذ لاشان له بقواعد التجريم والعقاب وانما هو نص جزائي اورد حكما خاصا باعتبار العجز كان لم يكن اذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل ان تتم اجراءات البيع ولم يرد بخلد المشرع حين وضعه ان يسرى عمل المحجوز الماضية والوقسايع السابقة على صلوره .

القضية رقم ٦٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم كامل ومحمد حسنين وفهم يسي جندي المستشارين .

٤٢٧

٢١ مايو سنة ١٩٥٧

١ - غوبة . وقف التنفيذ . عدم وجوب ان تكون العقوبة التي يستند اليها في الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ . م ٥٦ ع .

ب - غوبة . وقف التنفيذ . اجراءات الاجراءات الخاصة بالغاء الامر بوقف تنفيذ العقوبة . م ٥٧ ع .

المبادئ القانونية

١ - لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب ان تكون العقوبة التي يستند اليها في الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما ان نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الاحكام على شرط جات خلوا من التفرقة بين الاحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الإلغاء .

٤٢٤

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

تلبس . مواد مغطاة . وجود مظهر خارجية تنبئ بلذاتها عن وقوع جريمة . كالتبا لقيام حالة التلبس باعتراف مظهر ولو لم يتبين من شهد هذه المظاهر مادية الكافة التي شاعها .

المبدأ القانوني

يكفي للقول بقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بلذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس باعتراف المخدر ان يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين مادية المادة التي شاعها .

القضية رقم ٢٧٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسي جندي المستشارين .

٤٢٥

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

قتل عمد . حكم . تسييب كلف . ايات الحكم ان المتهمين قاتلوا القتل . عدم وجود خصومة شخصية بين اللجنى عليه وبين جميع المتهمين . لا عيب .

المبدأ القانوني

حتى أثبت الحكم ان المتهمين الاربعة هم الذين قاتلوا القتل استنادا الى الادلة المعقولة التي اوردها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى عليه وان الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

القضية رقم ٢٨٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسي جندي المستشارين .

٤٢٦

٢١ مايو سنة ١٩٥٧

١ - اختلاس اشياء محجوزة - حجز اداري . عدم سريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على العجز الاداري . ب - اختلاس اشياء محجوزة - حجز اداري . قانون . نص م ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ . عدم سريانها على اجراءات العجز والبيع التي تمت قبل صلوره .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس أشياء معجوزة أخذا باعتباره يبيع العصورات المعجوزة عليها ، دون أن تسمح شهود الواقعة ، فإنها تكون قد استعملت خطأ مقروا في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٤٣٠

٢٧ مايو سنة ١٩٥٧

قتل خطأ • علاقة السببية • حكم • تسيب مريب • عدم استظهار الحكم • علاقة السببية بين الخطأ والوفاة • تصور •

المبدأ القانوني

القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع التليل الفني « وهو التقرير الطبي » في جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم •

القضية رقم ٣٩٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٤٣١

٢٧ مايو سنة ١٩٥٧

١ - إجراءات • شفوية الزمالة • دفاع • فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة الجاني عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاعتناء اليها • لا عيب •
ب - نفس • السلطة في الفن • تعدد الجرائم • ازال عقوبة واحدة على المتهم من جريمتي الشروع في القتل المصد • معاقبته في الوصف القانوني لفصل الاعتناء الذي وقع منه على الجاني عليه الثاني • لاصلاحه •

٢ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات اجراءات خاصة لافاء الامر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته ان يصدر امر الافاء من المحكمة التي امرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب اجراء اي تحقيق •

القضية رقم ١٨٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين •

٤٣٨

٢١ مايو سنة ١٩٥٧

اختصاص • عقوبة • وقف التنفيذ • طلب الفاء • وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة اول درجة والتي تأيد حكمها استئنافيا • هو من اختصاص محكمة اول درجة • م ٥٧ ع •

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد فقي عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فمعرض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأيد هذا الحكم استئنافيا ، فإن الاختصاص بالفصل في طلب الفاء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الاولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومتبجا لنتائجه من وقت صدوره •

القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين •

٤٣٩

٢٧ مايو سنة ١٩٥٧

١ - إجراءات • اعتراف • اختلاس معجوزات • سلطة المحكمة في عدم سماع شهود الواقعة وإلغائها المتهم باعتباره م ٢٧١ ج •
ب - دفاع • طرح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التي لم تصرح به بتعيينها • لا عيب •

٤٣٣

٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

١ - حكم • حكم حضوري • عدم المد الشارح بنظام الحكم الحضوري الاستثنائي في الاحكام الصادرة من محكمة الجنابات في مواد الجنابات •
ب - نقض • احكام لا يجوز الطعن فيها • الحكم الصادر من محكمة الجنابات والموصوف خطاباته حضوري • الطعن فيه بطريق النقض • غير جائز •

المبادئ القانونية

١ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالاحكام التي تصدر في مواد الجنابات ومن محكمة الجنابات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٩ وما بعدها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في محاكم الجنح والمخالفات) •

٢ - متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنابات بادانة التهم في جنابة قد وصف بأنه حضوري وهو في حقيقة الامر حكم غيابي على الرغم مما وصفته المحكمة ، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزا •

المحكمة

• • • حيث ان المبرة في وصف الاحكام هي بحقيقة الواقع ، فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للمخمس ، الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لبدء دفاعه كاملا ، وكان الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالاحكام التي تصدر في مواد الجنابات ومن محكمة الجنابات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٩ وما بعدها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في محاكم الجنح والمخالفات) لما كان ذلك ، وكان واضحا من الاجراءات التي تمت في هذه الدعوى على ما سلفت الاشارة اليه ، ان الطاعن لم يستوف دفاعه امام المحكمة لغيابه في جلسة المرافعة الاخيرة ، ولم تنح له المحكمة فرصة لتقديم التقرير الاستشاري الذي تمسك بتقديمه ، وهي كذلك لم تسمع منه دفاعا فيما ابتدأه التهم

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد انطلت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستماع الجاني عليها ، وسماع شهادتها واستمع الجاني للنيابة العامة والدفاع عن التهمين لاعلاها والارشاد عنها ولكنها عجزا عن الاعتناء بها فصار سماعها غير ممكن فانه لا تشري على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تسمع شهادتها ولا تكون قد اخطأت في الاجراءات ، ولا اخلت بحق الدفاع •

٢ - لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل الجاني عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الطفل الجاني عليه الثاني ما دامت المحكمة قد انزلت به عقوبة واحدة عن جناسيتي الشروع في القتل العمد المسندتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات •

القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد المستشارين •

٤٣٢

٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

تكوين • خبز • القرار الصادر من وزير التكوين رقم ٧٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤ • صفوره ممن يملكه •

المبدأ القانوني

أراد الشارع من نص المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان يخول وزير التكوين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد انضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب ان تحديد الوزن يدخل بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة البطاف ، لان كتلتا النسبيتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فان القرار الصادر من وزير التكوين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه •

القضية رقم ١٨٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محسن حسين وفهم يسي جندى المستشارين •

يبنت مواد الاتهام بصدر حكمها وأخلت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت لأن النقص على الحكم بأنه لم يشر إلى المواد التي طبقها يكون على غير أساسي .

الضحية رقم ٢٨٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين .

٤٣٥

٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

١ - اعلان - بطلانه - دعوى مدنية - من له حق التظلم من بطلان الاعلان ؟
ب - نقض - الزه - دعوى مدنية - رفض الطعن في الدعوى المدنية - اعتبار طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن المصادرة المخولة له في القانون فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان اعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المسؤول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

٢ - متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

الضحية رقم ١٥٤٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد علفي المستشارين .

٤٣٦

٣ يونيو سنة ١٩٥٧

علامات تجارية - دليات - حكم - تسييب معيب - استناد الحكم في ثبوت تقليد العلامة التجارية إلى دلي مطرة والعلامات التجارية - محمود .

الأول على لسان معاميه - لما كان ذلك ، فإن وصف الحكم الصادر بادانة الطاعن بأنه حضوري لا يكون صحيحا في القانون ، إذ هو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفته به المحكمة - لما كان ذلك ، وكان الطاعن متهما بجناية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بغض المدة ، وبما أن الشرع نظر الدعوى أمام المحكمة ، كما أن الشرع في المادة ٤٢٣ من هذا القانون قد خول حق الطعن بطريق النقض لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن في الحكم الصادر ضد الطاعن لا يكون جائزا .
الضحية رقم ٣٦٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٤٣٤

٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

١ - تعوين - خبز - سريان حكم المادتين ٥٦ ، ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام القرار رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ .
ب - تعوين - مسئولية صاحب العمل - الغياب الذي يصلح بطلانه علنا يسبح توقيع العقوبة المخلطة .
ج - حكم - بياناته - أخذ الحكم الاستثنائي بما جاء بالحكم المستأنف التضمن المواد التي طبقت كلياته .

المبادئ القانونية

١ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذا للمادة ٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسر في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من الرسوم بقانون سالف الذكر .

٢ - الغياب لا يصلح بطلانه علنا يسبح توقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الا اذا كان من شأنه أن يعول دون منع وقوع المخالفة .

٣ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد

محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية
أو تحقق شقوية المرافعة بسماع شاهد
الأبواب في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً
ببطلان في الإجراءات مما يعنيه ويستوجب
نقضه .

المحكمة

• • • حيث أنه لما كان يبين من الحكم
المطعون فيه أنه استند في القضاء بإدانة
الطاعن إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة
بالنصرف في القمع المحجوز عليه دون أن
تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول
درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق
شقوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات في
الدعوى ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية
أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها
المحكمة بالجلسة في حضرة المتهم وتسمع فيها
الشهود ما دام سماعهم ممكناً وكانت المادة
٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على
محكمة ثاني درجة أن تستكمل النقص الذي
شاب المحكمة الأولى ، فإنه كان يجب على
هذه المحكمة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي
تمسك به الطاعن لسماعه ولناقشته ، أما
وهي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال
دون سماعه فإن حكمها يكون مشوباً ببطلان
في الإجراءات مما يعنيه ويستوجب نقضه
وذلك دون حاجة لمبحث الوجه الآخر من
الطعن .

القضية رقم ٤١٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل وفهيم يسى جندي وأحمد زكي كامل المستشارين .

٤٣٨

٣ يونيو سنة ١٩٥٧

أ - استئناف - اختصاص - دفع - متى كرم
المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟

ب - نقض - المحققان المحكمة إلى العينة للقبوطة ولو
كانت واحدة والنتيجة التعليل - لهاذا في الدعوى
بأنه على ذلك لا خطأ م ١٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

ج - نقض - نص م ٥ من القرار رقم ٦٢ سنة ١٩٤٢
الصادر من وزير التجارة والصناعة - عدم تقييد
الحاكم به .

د - نقض - الإجراءات التي يشتملها تعديل م ٢ من ق

المبدأ القانوني

يقوم تقليد العلامة التجارية على معاكسة
تم بها التشابه بين الأصل والتقليد ومن
ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة
الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه
التشابه والتطابق بينهما واستناده في ثبوت
توفر التقليد على كتاب لدائرة العلامات
التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين
العلامتين يجعله مشوباً بالنقص لأن القاضي
في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت
العقبات القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به
وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي
غيره .

القضية رقم ٤١٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يسى جندي وأحمد زكي
كامل المستشارين .

٤٣٧

٣ يونيو سنة ١٩٥٧

نقض - كرامة الطعن - عدم إيداع الطاعن للحكم عليه
بشقوية المرافعة الكفالة - عدم قبول طعنه شكلاً .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن المحكوم عليه يعقوبة
المرافعة لم يودع الكفالة ولم يحصل على
قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعلانه منها ،
فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

القضية رقم ٤١٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد
زكي كامل المستشارين .

٤٣٨

٣ يونيو سنة ١٩٥٧

إجراءات - شقوية المرافعة - استئناف - خيانة لماعة .
استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى اعترافه في محضر
ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد
الإثبات في الدعوى - بطلان الإجراءات .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استند في القضاء
بإدانة المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط
الواقعة بالنصرف في القمع المحجوز عليه
دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء لمحكم

٥ - متى كان العلم بالفش مفترضا فلا تكون المحكمة في حاجة الى التحدث عنه .

القضية رقم ٤١٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومسطفي كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين .

٤٤٠

٣ يونيه سنة ١٩٥٧

١ - وصف التهمة • استئناف • استئناف التهم الحكم الابتدائي على أساس التعديل الذي أجرته في التهمة من تبديد النصب • انصيابة الاستئناف على التعديل الوارد به .
ب - نصب • صورة واضحة يتوفر فيها ركن الاحتيال في جريمة النصب .

المبادئ القانونية

١ - متى كان التهم حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بادانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة اول درجة في التهمة من تبديد الى نصب ، فانه يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

٢ - متى كان التهم قد اوهم الجني عليه بمشروع تجاري كاذب وأيد ادعاءه هذا بأوراق تشهد باطلا بتجساره مع آخرين فانخدع الجني عليه بذلك وسلمه النقود التي طلبها ، فإن في هذا ما تتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومسطفي كامل وأحمد زكي كامل وأسيد أحمد عطيفي المستشارين .

٤٤١

٣ يونيه سنة ١٩٥٧

تفتيش • تغليب • قبض • صدور إذن بتفتيش التهم • جواز القبض عليه دون حاجة الى استيفاء الشروط الشكلية لامر القبض • ١٢٧ م • ج •

المبدأ القانوني

صدور الإذن بتفتيش التهم يقتضي تنفيذ الحد من حريته بالقبض المأمور لأجراء

٣ - م

رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ والتي صدر به ق رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ .

٥ - متى • حكم • بسبب كاذب • عدم حاجة الحكم الى التحدث عن العلم بالفش متى كان مفترضا .

المبادئ القانونية

١ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة اول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الاخيرة بعلم الاختصاص او بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، اما في حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية ان تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

٢ - ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب اخذ خمس عينات الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لمعاشي ان تدعو اليه الضرورة من تكرار التعديل ومرجع الامر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى اطمانت الى ان العينة المصبوبة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

٣ - ان ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ سنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات اخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لان القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي ائتمن بها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له ولذلك فان للمحاكم ان تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي اليها دون التفات لهذا النص .

٤ - يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفشي والتفليس وهو التعديل الذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ الاجراءات المنصوص عليها بالبندين الاول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

٢ - لا تشريب على المحكمة إذا هي انطلعت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في المأدبة ساطعا وذلك في سبيل التسهيل على امكان الرؤية ، اذ أن القرائن تعد من طرق الاليات في المواد الجنائية .

القضية رقم ٣٠١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصطفى كامل ونهيم يسى جندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٤٤٤

٤ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - نقض . اثره . إعادة الدعوى الى حالتها الاولى على اساس امر الاحالة الاصيل عند نقض الحكم .

ب - نقض . اثره . منوط مبدأ عدم الافراد بالحكوم عليه بسبب تظلمه عند الاخذ به في الظن بطريق النقض .

ج - نقض . اثره . حكم . تسبیب كالم . عدم التزام محكمة الاحالة بالرد على اسباب الحكم المنقوض .

المبادئ القانونية

١ - نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى حالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض وتعود الدعوى الى حالتها الاولى وتعرج المحكمة فيها على اساس امر الاحالة الاصيل .

٢ - مبدأ عدم جواز الافراد بالحكوم عليه بسبب تظلمه عند الاخذ به في الظن بطريق النقض انما يكون اعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجسوز للهيئة الثانية أن تتعده وهو لا يتناول مانعا ذلك من نحو تقدير الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

٣ - لا تلتزم محكمة الاحالة بالرد على اسباب الحكم السابق الذي اصبح لا وجود له بعد نقضه .

القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ونهيم يسى جندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

التفتيش ولو لم يتضمن الاذن امرا صريحا بالقبض لا بين الاجراءين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول بطلان امر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

القضية رقم ٤٢٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٤٤٢

٣ يونيو سنة ١٩٥٧

مواد مطعنة . اخذ المتهم الثاني من المتهم الاول قطعة خشيش عند رؤيته له وهو يتماطله . انتفاء القول بان المتهم الاول هو الذي قدم للثاني المطعنة او سهل له تماطله .

المبدأ القانوني

مضى كانت الواقعة كما ألتمها الحكم هي أن المتهم الثاني اخذ قطعة الخشيش من المتهم الاول عندهما وآه يتماطله ، فان ذلك ينتفى معه القول بان هذا الاخير هو الذي قلعه له او سهل له تماطله ، ويكون الحكم اذ اعتبر أن احرازهما كان بقصد التصاطي والاستعمال الشفهي فلتطبق القانون تطبيقا صحيحا .

القضية رقم ٤٢٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ونهيم يسى جندى وأحمد زكي كامل المستشارين .

٤٤٣

٤ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - قتل عمد . نية القتل . حكم . تسبیب كالم . جمع الحكم بين المتهمين وهو في مقام التسهيل على ثبوت نية القتل لوحدة الواقعة . لا عيب . ب - اليات . قرائن . استدلال الحكم على امكان الرؤية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي . صحيح .

المبادئ القانونية

١ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون وهو في مقام التسهيل على ثبوت نية القتل قد جمع بين المتهمين لوحدة الواقعة التي نسبت ليهما معا .

وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية • فلم

يصدر فيها حكم مما يجوز الطعن فيه بطريق
النقض وكان محل هذا الطعن أن يصدر
حكم في الدعوى المدنية مستقلاً عن الحكم في
الدعوى الجنائية وهو لما يصدر بعد - لما كان
ما تقدم فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية
يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل
للتنقض طبقاً للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون
الإجراءات الجنائية •

القضية رقم ٣٦٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد وفهيم يسى جندى
المستشارين •

٤٤٦

٤ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - تومين • دليق • متى يتبرع بيع الدقيق بما
بالجملة • القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ •
ب - تومين • دليق • التزام أصحاب المطاحن ومديريها
وخدمهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة • القرار رقم ٥١٥
سنة ١٩٤٥

المبادئ القانونية

١ - متى كان الاتفاق الذى تم بين المتهم
والمتشرى قد انصب على شراء جوال دقيق
معلق مما عبوته كائناً تمسانون أفة وكان
تعريف الشارع لبيع الجملة في واقعة
الدعوى ينزل على ما حدده بالنص ويصدق
مسماه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أفة من
الدقيق فاكتر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا ملصق
للتمسك بنقص وزن الجوال فارغاً •

٢ - لا التزام على المتشرى برد جوال
الدقيق بعد تفرغه من عبوته ولا التزام على
البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة
الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥
سنة ١٩٤٥ الملل بالقرار رقم ٤٤ سنة
١٩٤٥ فلو جوب على أصحاب المطاحن ومديريها
وخدمهم قبول الجوال الفارغة المتفرغة من
مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف •

القضية رقم ٣٨٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عبد غني
المستشارين •

٤٤٥

٤ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - دعوى مدنية • رفعها صحيفة بالتبعية للدعوى
الجنائية • وجوب الفصل فيها وفي موضوع الدعوى
الجنائية مما يحكم واحد • م ٣٠٩ ج •
ب - نفس • احكام لا يجوز الطعن فيها • دعوى
مدنية • القضاء في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل
في الدعوى المدنية • عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى
المدنية •

المبادئ القانونية

١ - الأصل في الدعوى المدنية التي
ترفع صحيفة بالتبعية للدعوى الجنائية أن
يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى
الجنائية مما يحكم واحد كما هو مقتضى نص
الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون
الإجراءات الجنائية بحيث إذا صدرت المحكمة
الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية
وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى
المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل
فيها وذلك فيما عدا الأحوال التي نص عليها
القانون استثناء من هذه القاعدة •

٢ - متى كان الحكم قد قضي في الدعوى
الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية
فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة
للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور
حكم فيها قابل للتقض طبقاً للمادة ٤٢٠ وما
بعدها من قانون الإجراءات الجنائية •

الحكمة

• • • حيث إن الأصل في الدعوى
المدنية التي ترفع صحيفة بالتبعية للدعوى
الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع
الدعوى الجنائية مما يحكم واحد كما هو
مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من
قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا صدرت
المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى
الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم
في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها
في الفصل فيها وذلك فيما عدا الأحوال
التي نص عليها القانون استثناء من هذه
القاعدة - لما كان ذلك وكلا يبين من الحكم
للمطعون فيه أنه قضى في الدعوى الجنائية

٤٤٧

٤ يونيو سنة ١٩٥٧

حياة لعامة - مشترك الموكل في عقد الوكالة ضمان
الوكيل للصفة التي يقصدها من مخاطر الضياع والتلف
عدم تأثير هذا الاتفاق على طبيعة العقد .

المبدأ القانوني

مضى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم
تضمن أن المتهم تسلم الاسلحة من المدعى
بالحق المدني باعتباره وكيلًا عنه بالعمولة
ليبيعها لحسابه ورد منها اليه فباعها ودفع
جزءًا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه
لنفسه اضرارًا به ، فانها تكون جريمة
خيانة امانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون
العقوبات ولا يقدح في ذلك أن يكون الموكل
قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل
للمصلحة التي يقصدها من مخاطر الضياع
والتلف اذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة
العقد كما حدها القانون .

الضحية رقم ٤٢٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساقفة حسن داود وصمود ابراهيم اسماعيل وصطفى
كامل وصمود محمد مجاهد واحد زكي كامل
المستشارين .

٤٤٨

٤ يونيو سنة ١٩٥٧

متشبهون ومشتبه فيهم - تعدد الجرائم - تطبيق
م ٣٢ ع ٢ على جريمة الاستيلاء او العود اليه مع الجريمة
الاجرى التي يرتكبها المشتبه فيه .

المبدأ القانوني

استقر قضاء هذه المحكمة على ان حالة
الاستيلاء او العود لتلك الحالة تستوجب
دائما توقيع جزائنها مع جزاء الجريمة الاخرى
التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك
أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريعتين
معاً او عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا
وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات
في هذه الحالة .

القضية رقم ٤٣٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وصمود ابراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل وفيهم يسى جندى واحد زكي
كامل المستشارين .

٤٤٩

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

تفتيش - تفتيش - ضبط قضائية - وجود قرآن
قوية على التفتيش الوجود في المكان المأذون له بتفتيشه
سلطة لمعوز الضبطية القضائية في تفتيشه .

المبدأ القانوني

المعوز الضبط القضائية ان يفتش المتهم
او غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه
اذا وجعت قرآن قوية على انه يفتي شيئاً
يفيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك
القرائن ومبلغ كفايتها على ان يكون تقديره
خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة
الموضوع .

القضية رقم ٣١٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وصمود ابراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل وصمود محمد مجاهد واحد
زكي كامل المستشارين .

٤٥٠

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - اجراءات - مضر الجلسة - عدم جواز القول
بعكس ما جاء بمضر الجلسة الا عن طريق الطعن
بالتزوير كما رسمته م ٢٩٦ ج ١ .

ب - اجراءات - تزوير - سلطة المحكمة في حالة
الطعن بالتزوير في اية ورقة من اوراق القضية .
م ٢٩٧ ج ١ .

المبادئ القانونية

١ - يعتبر مضر الجلسة حجة بما هو
ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء
به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته
المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ،
ولا يفني عن ذلك ابلاغ النيابة بغير هذا
التزوير .

٢ - للمحكمة المنظورة امامها الدعوى
بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات في
حالة الطعن بالتزوير في اية ورقة من اوراق
القضية ان تعيد الاوراق الى النيابة العامة
ان رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها
ان تولف الدعوى الى ان يفصل في التزوير
من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى

الإجراءات الجنائية ، هو تدوين ما عسى أن يبيده المتهم من ملاحظات على الأشياء المضيوبة ، ولم يرتب الشارع الإعلان على افعال تحرير الحضر .

القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد ذكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٤٥٣

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

اليات . شهادة . حكم . تبسيط محيب . . اعتماد الحكم على الالاطلجي عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الاقوال .

نصود

المبدأ القانوني

متى كان الحكم حين اورد الأدلة على المتهم قد اعتمد فيها على اقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الاقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فانه يكون قاصر البيان بما يعنيه ويستوجب نقضه .

القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود محمد مجاهد وفهيم يسي جندى وأحمد ذكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٤٥٤

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - قوة الامر التقني . سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقاً والنقض ببراءته . يجوز رفع الدعوى من جديد بوصفه مغتلباً .

ب - إخفاء أشياء مسروقة . صورة واقعة يتحقق فيها دكن الحياة .

المبادئ القانونية

١ - اذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضيوبة وحكم ببراءته ، فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مغتلباً لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الامر اذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكاً في السرقة .

المختصرة لملها يتوقف على الوثقة المظنون فيها .

القضية رقم ٤٢١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد ذكي كامل المستشارين .

٤٥١

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

تفتيش . تنفيذ . ضبطية قضائية . نائب وكيل المحكمات ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذ المظناتش - الذي لم يعين مأموراً بعينه لتنفيذ - في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها وحصوله تحت اشرافه . صحة التفتيش .

المبدأ القانوني

متى كان إذن التفتيش قد صدر مطلقاً ، ونائب وكيل المحكمات ضابط مراكز البوليس لتنفيذ في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها تحت اشرافه ، فان التفتيش يكون صحيحاً في القانون اذ انه ما دام أن الامر الصادر بالتفتيش لم يعين مأموراً بعينه لتنفيذ فلا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي - ومتى كان الذي قام بتنفيذ أحد مأموري الضبط القضائي التابعين للمديرية التي له هذه الصفة بوجه عام بالنسبة الى جميع الجرائم بدائرة المديرية فضلاً عن انه نائب للقيام بهذا التفتيش من وكيل المحكمات الذي يملك ذلك وتحت اشرافه .

القضية رقم ٤٤٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهيم يسي جندى وأحمد ذكي كامل المستشارين .

٤٥٢

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

تفتيش . تنفيذ . افعال تحرير مطر باجرامات التفتيش . لا بطلان . ج .

المبدأ القانوني

الفرق من تحرير محضر اجرامات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ من قانون

ولو لم تشر الى فقرتها الخاصتين بطريق الاتفاق والتعريض .

القضية رقم ٥٥٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهم يسى جندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عيسى المستشارين .

٤٥٦

١١ يونيو سنة ١٩٥٧

اليات . دفاع . الطلب الذى لم يقصد منه التهم الا اشارة شبهة في دليل لا تلعب بصلاحيته بفرض قيامها . عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية .

المبادئ القانونية

مضى كان التهم لم يقصد من وراء طلبه الا اشارة شبهة في الدليل وليس من شأنها - بفرض قيامها - أن تلعب بصلاحيته القانونية للاليات - فان مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذها أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة اياه ولو ضمنيا لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع .

القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى جندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عيسى المستشارين .

٤٥٧

١١ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - تزوير أوراق رسمية . اختصاص الموقوف بتحرير الورقة الرسمية لا يستعمله ؟
ب - تزوير . متى يتحقق التصد الجنائي في جريمة التزوير ؟

المبادئ القانونية

١ - اختصاص الموقوف بتحرير الورقة الرسمية لا يستعمله من القوانين واللوائح فخصب بل يستعمله كذلك من اوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستعمل المحرر رسميته من ظروف انشائه او من جهة مصلده او بالنظر الى البيانات التي تلجج به وتزوم تدخل الموقوف لاثباتها او لافرادها .

٢ - متى أثبت الحكم في حق التهم انه اشترى الاسلحة المسروقة التي وجعت في حيازته ، وانه اقر بذلك ، فقد تحقق ركن الحيازة على ما هو معروف به في القانون .

القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى جندى والسيد أحمد عيسى المستشارين .

٤٥٥

١٠ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - عقوبة . وقف التنفيذ . سلطة قاضي الموضوع في الامر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها .
ب - اثبات . اشتراك . الاستقلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتعريض من قرائن الدعوى وملابساتها . جواز .
ج - حكم . بياناته . اشتراك . اشارة الحكم في بيان مادة القانون التي طبقتها على الشريك الم - ع ٤٠ . عدم الاشارة الى فقرتها لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - الامر بوقف تنفيذ العقوبة هو تقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ، ومن حقه أن يأمر اولا بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على التهم وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لتشيئته وما يصير اليه رايه .

٢ - الاشتراك بالاتفاق انما يتكون من اتحادية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه اثنية من مخجات الصدر ودخائل النفس التي تقع عادة تحت الحس وليس لها امارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتعريض قد لا توجد له سمات او شواهد ظاهرة تدل عليه ، وللقاضي الجنائي اذا لم يطمع على الاتفاق والتعريض دليل مباشر أن يستدل عليهما من قرائن الدعوى وملابساتها .

٣ - اشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفي في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على التهم بوصف كونه شريكا

الجريمة في جيلته ، أما وجوده في مكان
الاطفاء او في محل دخله المظني وضبط فيه ،
فلا يكفي لاعتباره مضافا لشيء يحوزه غيره
ودون ان يصل الى يده .

القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل وفهم يسى جندى واحمد زكى كامل المستشارين .

٤٦٠

١٧ يونيو سنة ١٩٥٧

البيات . اعتراف . تقدير الدليل المستمد من اعتراف
التهمة في التطبيق الادارى . موضوعي .

المبدأ القانوني

تقدير الدليل المستمد من اعتراف التهمة
في التحقيق الادارى هو من المسائل
الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع
بالفصل فيها .

القضية رقم ٤٧١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
مجاهد واحمد زكى كامل والسيد احمد عيسى
المستشارين .

٤٦١

١٧ يونيو سنة ١٩٥٧

نقش . سبب موضوعي . اجراءات . بطلان الحكم
لعدم النطق به في جلسة علنية . الدفع به لأول مرة
لعدم محكمة النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

متى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل
امام محكمة الموضوع عن الدفع ببطلان الحكم
الابتدائي لما شابه من بطلان في الاجراءات
لعدم النطق به في جلسة علنية ، فلا يسوغ
له التمسك به امام محكمة النقض لانه دفاع
يتطلب تحقيقا موضوعيا لا يختص به هذه
المحكمة .

القضية رقم ٤٧٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
مجاهد واحمد زكى كامل والسيد احمد عيسى
المستشارين .

٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة
التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة
تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية
استعمالها فيما غيرت من اجله الحقيقة
فيها .

القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى جندى واحمد زكى
كامل المستشارين .

٤٥٨

١١ يونيو سنة ١٩٥٧

نقش . سلطة محكمة النقض . اسباب الايحاء
وموانع الطلاق . دفاع شرعي . تقدير القوة اللازمة
لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع . استخلاص
الحكمة نتيجة تخالف حقيقة ما البتة في حكمها . سلطة
محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

المبدأ القانوني

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا
كانت هذه القوة تدخل في حدود الدفاع
الشرعي او تتجاوزه هو من شأن محكمة
الموضوع ، الا انها متى كانت قد البتت في
حكمها ما ينفي التجاوز ، ولكنها مع ذلك
استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة .
فبعدئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق
الرقابة على صحة تطبيق القانون ، ان تتدخل
وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك
الحقيقة ، وما يقضي به المنطق والقانون .

القضية رقم ٤٥٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود
ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى
جندى المستشارين .

٤٥٩

١٧ يونيو سنة ١٩٥٧

الخلفاء . ائدية متحصلة عن جريمة اختلاس . متى
تتحقق جريمة الخلفاء الاشياء المتحصلة من جنابة او
جنحة ؟

المبدأ القانوني

لا تتحقق جريمة الخلفاء الاشياء
المتحصلة من جنابة او جنحة الا اذا وقع من
الجاني فعل ايجابي تدخل به متحصلات

**بالحق المدني وقت دفعه الاستئناف من علم
إبلاغ الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في
الميعاد القانوني مما يلحق به البطالان إذ
يشتري لجواز الدفع ببطالان الحكم لئلا يكون
للبدي حقا استئناف الحكم ابتداء .**

القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعطوية السادة
الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد
زكي كامل المستشارين .

٤٩٣

١٩ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - تفتيش - الآن تفتيش المكان - علم تعديه الى
الاشخاص الموجودين فيه - اياحة ذلك استثناء في
م ٤٩ - ج .
ب - تفتيش - تنفيذ - متى يجوز تفتيش المتهم في
المكان المذكور بتفتيشه ؟
ج - تفتيش - بطالان - اعتراف - بطالان الاعتراف
الصادر في اعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط .

المبادئ القانونية

١ - الاصل ان تفتيش المكان ينصب عليه
وعلى ما به من متعلقات فحسب ، ولا يتعلق
الى الاشخاص الموجودين فيه ، لان حرية
الشخص منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن
اباح القانون استثناء في المادة ٤٩ من قانون
الاجراءات الجنائية تفتيش الشخص الموجود
في المكان سواء اكان متهما ام غير متهم ،
اذا قامت قرائن قوية على انه يخفي شيئا
يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق
استثنائي ، فيجب علم التوسع فيه .

٢ - للمأمور الضبط ان يتحقق من غلو
المتهم الموجود داخل المنزل المذكور بتفتيشه
من الاسلحة التي قد تعمله وهو في سبيل
اداء واجبه ، فلذا تتحقق رجال القوة خلواتهم
من الاسلحة بعد ان صار في قبضتهم فان
التفتيش الذي يقع عليه بعسده ذلك يكون
باطلا .

٣ - متى كان التفتيش الذي وقع في جيب
المتهم قد تجاوز به ماورد الضبط القضائي
حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم
وحرمة الشخصية فهو باطل هو وما ترتب

٤٩٢

١٩ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - دعوى مدنية - استئناف - دفع الدعوى المدنية
أمام القضاة الجنائي - خضوعها فيما يتعلق بالمحاكمة
وبالإحكام وطرق الطعن فيها لاحكام قانون الاجراءات .

.. ب - استئناف - دعوى مدنية - متى يطعن في
تطبيق القانون او في توليه التمسوس عليه في م ٤٠٢
١ - ج - الاستئناف من المدعى المدني تقريبا على بطالان
الحكم او الاجراءات في حكم غير جائز استئنافه لقلة
النصاب - غير جائز - لثواب ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠
١ - ج .

المبادئ القانونية

١ - تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي
الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة
الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة
والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد
في تلك المجموعة نصوص خاصة ، ومن ثم
فلا محل لاستناد المدعي بالحق المدني الى
ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات
بشان الاستئناف .

٢ - بينت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات
الجنائية الحالات التي يجوز فيها للمتهم
والنيابة العامة رفع الاستئناف ، ثم نصت
على انه فيما عدا هذه الاحوال لا يجوز
الاستئناف من المتهم او النيابة الا بسبب
خطا في تطبيق القانون او في توليه ، وقد
فسرت محكمة النقض الخطا في القانون
الوارد في المادة ٤٠٢ اجراءات بمعناه
الواسع بحيث يشمل ايضا وقوع بطالان
في الاجراءات او الحكم ويبين من نص المادة
سائلة الذكر والمادتين ٤٠٣ ، ٤٢٠ ان قانون
الاجراءات الجنائية عرّض لعلة البطالان
الذي يلحق الاجراءات او يلحق الحكم ،
وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما
بإستئناف الاحكام التي تصدر مشوبة
بالبطلان دون المدعي بالحق المدني ، ومن ثم
فلذا كان الاستئناف قد رفع من المدعي بالحق
المدني عن تعويض يقل عن النصاب الانتهازي
للقاضي العززي ، فان استئنافه يكون غير
جائز قانونا ولا يغير من ذلك ما طرأ اثناء
نظر الاستئناف ولم يكن في حسيبان المدعي

المبادئ القانونية

١ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بالفاء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنائيات التي لم تبدل المعاكم العسكرية في نظرها ، إنما تكون إلى محكمة الموضوع المختصة بعد ألفه الأحكام العرفية ، وهي محكمة الجنائيات لا غرفة الاتهام .

٢ - لا تملو غرفة الاتهام أن تكون سلطة من سلطات التحقيق ، إذ عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر ، وليست أحكاما ، كما أورد توضيحها في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها أحكام المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحكام .

القضية رقم ٤٧٣ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ولهم يسي جندي واحد زكي كامل المستشارين .

٤٦٦

١٩ يونيو سنة ١٩٥٧

- ١ - شيك . ملحقه .
ب - شيك . مكان سحب الشيك . عدم اعتباره من البيانات الجوهرية .
ج - شيك . متى يتوفر سوء النية .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط لزما أن يكون الشيك محررا على نموذج مطبوع ، وماخوذ من دفتر الشيكات الخاص بالسحب ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد ألبت على غير الواقع ما دام أنه هو بلامه يدل على أنه مستحق الاناء بمجرد الاطلاع عليه .

٢ - مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخطئها فقدان الشيك كصفته في القانون التجاري .

٣ - يتوفر سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون وصند بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

عليه من اعتراف صدر في اعتصابه لرجل القبط .

القضية رقم ٤٢٨ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد واحد زكي كامل المستشارين .

٤٦٤

١٩ يونيو سنة ١٩٥٧

اتلاف . اتلاف الممتلكات . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في م ٣٦١ ع .

المبدأ القانوني

لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات فضلا جنائيا خاصا ، إذ أن القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يتطابق فيما اعتبره القانون من الجنائيات كالمادة ٣٦٦ عقوبات ، وما اعتبره في عداد الجنح كالمادة ٣٦١ عقوبات ، وهو ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهي عنه بارتكابه التي حددتها القانون ، ويتلخص في اتجاه ارادة الجاني الى احدث الاتلاف أو غيره من الأفعال التي عدتها النصوص مع علمه بأنه يعدلته بغير حق ، وواقع الامر أن عبارة « قصصد الإساءة » التي تضمنها نص المادة ٣٦١ عقوبات لم تات بجديد يمكن أن يضاف الى القصد الجنائي العام في جرائم الاتلاف العمدية المبينة في القانون ، لأن تطلب نية الاضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل .

القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٧ ق رئاسة عضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن دغود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحد عقبي المستشارين .

٤٦٥

١٩ يونيو سنة ١٩٥٧

- ١ - معاكم عسكرية . احالة قضايا الجنائيات التي لم تبدل المعاكم العسكرية نظرها بعد ألفه الأحكام العرفية إلى محكمة الجنائيات لا غرفة الاتهام م ٢٠٠ من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ .
ب - غرفة الاتهام . علم تزييل أحكام المادة ٣٠٣ ج . على أواخر غرفة الاتهام .

الحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المظنون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع ، وانخطا في تطبيق القانون ، اذ طلب الطاعن الى محكمة الموضوع سماع شهادات طه اسماعيل ليشبث أنه انما أصدر الورقةموضوع الدعوى كأداة ائتمان ، وأن لولمه المستاجر دفع الأجرة وسحب الشيك من المنتفعة ، ولذلك لم يجد الطاعن وجهاً لايداع رصيد له ، فردت المحكمة على هذا الطلب بما لاينفى لزومه ، اذ اعتبر الحكم المحرر شيكاً بالمعنى القانوني ، بينما هو في حقيقة العلاقة بين أطرافه أداة ائتمان ولا يحمل مظهر الشيك ، لأنه حرر على ورقة بيضاء ، ولا يحمل أمراً الى بنك باركليز بالدفع ، وبالتالي لا يخدع المتعامل فيه . هذا الى أن الحكم أخطأ أيضاً في استظهار القصد الجنائي لدى الطاعن الذي لم يودع رصيده في حسابه في البنك لاعتقاده أن المستاجر أوفى بقيمته ، واسترده من المجنى عليها ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ دأته يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن في طعنه مردود بأن الحكم المظنون فيه ، وقد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٢٧ قانون العقوبات ، ولو كتب مستوفياً لبياناته على ورقة عادية ، اذ لا يشترط الزاماً أن يكون محرراً على نموذج مطبوع وماخوذ من دفتر الشيكات الخاص بالساحب ولايؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع انما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول تقوم مقام النقد ، وفي حمايتها حماية للجمهور - لما كان ذلك ، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاه له في تاريخ السحب فإن قول الطاعن بأنه اعتقد بأن قيمة الشيك قد سددت قبل تاريخ استحقاقه بناء على ما وصل إلى علمه من والد المدعى ، مما

جملة لا يودع رصيده في البنك يوازي قيمة الشيك - هذا القول لا يؤثر في الجريمة ما دام هو بفرض صحة ما ساوره من اعتقاد لم يسترد الشيك من صاحبه - لما كان كل ما تقدم ، وكان مكان السحب ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخللها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً » .

التضية رقم ٤٧٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم
اسماعيل ومحمود محمد مجاهد واحد زكي كامل والسيد
أحمد علفي المستشارين .

٤٦٧

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٧

قوة الامر القضي . دافع . حكم . تسبيب معيب .
المدعى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
ادانة التهم دون التعرض لهذا الدفاع . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان التهم قد دفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها وبانقضاء الدعوى
الجنائية بمضي المدة ولكن المحكمة قضت
بادانته دون أن تعرض في حكمها لهذا
الدفاع الجوهرى وتفصل فيه فإن حكمها
يكون معيباً وجباً نقضه .

التضية رقم ١٤٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساقفة حسن داود ومحمود ابراهيم واسماعيل ومصطفى
كامل ومحمود محمد مجاهد ولهم يسى جندى المستشارين .

٤٦٨

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - حكم - بياناته - عدم تحديد الحكم بتاريخ الواقعة .
عدم اتصال هذا التاريخ بحكم القانون . لا معيب .
ب - حكم - بياناته - متى يعتبر بيان محل الواقعة
في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها
فيه .

المبادئ القانونية

١ - لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ
الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم
القانون فيها ولم يدع التهم أن الدعوى
الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

١٩٤٦ باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين وإن جاء نصها بمنع المحامي الذي استبعد اسمه من الجدول من مزاوله أعمال المحاماة إلا أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي كان سلبا راي وقت نظر القضية أمام محكمة الموضوع قد نص على أن كل محامي اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه ضمن الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال الى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقف لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور مما يفيد أن الجزء الذي رتبته القانون لمزاوله من استبعاد اسمه من المحامين من أعمال المحاماة هو إحالته على مجلس التأديب لتوقيع الجزاء الذي فرضه القانون لهذه المخالفة ولا وجه لقياس هذه الصورة على صورة حضور محام مقبول أمام الحاكم الابتدائية على الأقل للمرافعة عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات وهو ما أوجبه الشارع بنص المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وما جرى قضاء هذه المحكمة عليه من اعتبار اجراءات المحاكمة باطلة لمخالفتها ، لوجه للقياس بين هاتين الصورتين لاختلاف علة التشريع في كل منهما ، ذلك بأن المشرع عندما أوجب حضور محام مقبول أمام الحاكم الابتدائية على الأقل للمرافعة أمام محكمة الجنائيات قد حرص على أن يكون المحامي قد أحرز قدرا من الخبرة الفنية وتوفر له قسط من المرات بما يجعله أهلا لاداء مهمة الدفاع أمام تلك المحاكم في حين أن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة و٣٤ من اللائحة من أن استبعاد اسم المحامي يزول بزوال سببه وأنه متى سدد قيمة الاشتراك أعيد قيد اسمه في الجدول ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قسمنه مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع التهم ببطلان اجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام الجنائيات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ما دام مقبولا للمرافعة أمام الحاكم الابتدائية ويكون التهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنائيات .

المحاكمة

٢ - لا يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين الرأى قانونيا كان محل منه رتبته في الجريمة أو طرفا مشددا وفي غير هذا النطاق فإنه يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية اليه ما دام أن التهم لم يدفع بعلم اختصاص المحكمة بنظرها .

القضية رقم ٥٠٠ سنة ٢٧ ق وثلاثة وعشوية السادة الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهيم يحيى جندى وأحمد زكى كامل المستشارين .

٤٦٩

٢٥ يولييه سنة ١٩٥٧

اعلم . اجراءات . استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سداد الاشتراك . علم بزوال صفته كمحام . توليه الدفاع عن التهم . لا ببطلان . ق رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤

البدا القانوني

ان المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع التهم ببطلان اجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنائيات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ما دام مقبولا للمرافعة أمام الحاكم الابتدائية ويكون التهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنائيات .

و . حيث ان ما يقوله الطاعن في صدر بطلان اجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنائيات كان اسمه مستبعدا من الجدول ، هذا القول مردود بأن المادة ٣٤ من القرار الصادر في ١٥ من يولييه سنة

٤٧١

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧

- ١ - حكم • حكم حضوري • القصد بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ • ع
- ب - نفس • احكام يجوز الطعن فيها • متى يجوز الطعن في الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون • م ٤٧١ • ع
- ج - حكم • حكم حضوري • وصف الحكم حكما بأنه غيابي • عدم جواز المعارضة فيه •

المبادئ القانونية

١ - القصد بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الاجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه • فاذا كان المتهم قدحضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تغلف عن الحضور في جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند انتهاء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فحصلت المحكمة والمرافعة في غيبته فإن الحكم يعتبر غاييا - إلا أن الشارع لاعتبارات سامية تتعلق بالمصلحة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ اجراءات ، كما أجاز للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا في حالاته أشارت اليهسا المادتان ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ اجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الاسباب التي استندت اليها في ذلك •

٢ - متى كان الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في موضوع الدعوى في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات وكان باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انغلق أمام المتهم لإعلانه به لشخصه وانقضاه ميعاد الاستئناف - فإن مثل هذا

في شأنه ما يلزم به القانون وكان النابت من كتاب نقابة المحامين الى المحامي العام المؤرخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ رقم ٤٩-٢ أن الأستاذ • • • • • كان عند استبعاد اسمه مقبولا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية • لما كان ذلك ، فإن التهم يكون قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات •

• وحيث أنه لا تقسم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا • •

القضية رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق وثلاثة عضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يسى جندى واحد ذكي كامل المستوفين •

٤٧٠

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧

تزوير • اوراق رسمية • طعن • التزوير المطلوب عليه بغضوة اللجنة في استمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى الطعن • قصره على الاقرارات التي تشير اليها في م ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ على سبيل النص •

المبدأ القانوني

ان ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بكرة التقاوى من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل النص لا يمنع من مؤاخلة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة الجنحة الا استثنائه في احوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه الى نوع آخر من انواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما يقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى الطعن تسرى عليه احكام قانون العقوبات فيما يتجاوز نطاق الاقرارات التي تشير اليها في المادة المذكورة •

القضية رقم ٥٩ سنة ٢٧ ق وثلاثة عضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهيم يسى جندى والسيد أحمد عنيى المستشارين •

قد أخطأ ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن عند الإفراج عنه أمام النيابة سدد ضمان الإفراج عنه وقدره عشرة جنيهات فأصبحت الكفالة التي قررها المحكم لوقف التنفيذ مسددة لأن ما دفع للإفراج عنه يخصم لائى مبلغ مطلوب وبذلك تكون العقوبة المقيدة للحرية غير واجبة النفاذ وبالتالي ليس للمتهم أن يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف وأنه مع التسليم جدلا بأن ما سدد للإفراج لا يصلح للكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ فإن الطاعن تقدم في صبيحة يوم ١٦/٣/١٩٥٧ وهو تاريخ نظر الاستئناف للتنفيذ فيكون قد نفذ الحكم من جهة أخرى على مقتضى نص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

و حيث أنه يبين من المفردات التي ضمت تحقيقا لهذا الطعن أن الطاعن أفرج عنه من النيابة العامة بصان مالي قدره ١٠ جنيهات ولما نظرت القضية أمام المحكمة الابتدائية قضى عليه بحبسه ستة شهور وكفالة ١٠ جنيهات لاياقف التنفيذ ، فاستأنف هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية بسقوط الاستئناف مؤسسه حكما على أن المتهم لم يدفع الكفالة المقررة لوقف التنفيذ وأن عقوبة الحبس أصبحت واجبة النفاذ لعدم دفع الكفالة ولأنه لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى . ولما كانت البداهة القانونية تقضى بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبيل الجلسة لا يكون إلا عند ما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا وهو ما لا يتحقق في حالة قيام المستأنف بدفع الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي - ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم - مما يقتضاه أن المحكمة الاستئنافية يتعين عليه أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا وما دام غير واجب فإنه يتعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى - لما كان ذلك - وكان يبين من الأوراق أن الكفالة التي دفعها الطاعن حين الإفراج عنه من النيابة

الحكم - وإن لم يثب الخصومة يمنع من السير في الدعوى ، فالطعن فيسب بطريق النطق جائز طبقا لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات .

٣ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيائى فعارض فيه التهم في حين أنه في حقيقته حكم حضورى اعتبارى بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

الغضبية رقم ٣٩٥ سنة ٢٧ ق وثلاثة عضوية السادة الأستاذة حسن فاود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومسطفى كامل ومحمود محمد حجاجه وفيهم يسي جلدى المستشارين .

٤٧٢

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧

استئناف . سقوط . التزم المحكمة الاستئنافية بالتفر قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا . مثال .

المبدأ القانوني

يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا ، فإذا كان غير واجب فإنه يتعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من النيابة - وهي تعادل الكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ - لا زالت باقية باعترافه إلى الآن على فمة التهم ولم تدع النيابة العامة أن اخلاا بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن لها حقا عليها ، فإن الحكم اذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

و . . حيث أن الطاعن ينعى على المحكم المظنون فيه أنه اذ قضى بسقوط استئنافه

لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفصل ونتائج الطبيعة

٢ - أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية قبل الشارح بذلك وبعبارة الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وباللات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم الجبرى العادى للامور .

٣ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجئ، عقب إعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية الجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم الجنى عليها - كلمة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تتم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحمل التهم المسئولة عن وفاة الجنى عليها .

٤ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل التهم بجريمة الجرح المفضى إلى الموت المسئولة عن وفاة الجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة التهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

٥ - متى كانت جريمة أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - وهو إجراء عملية الحقن - وإن تمتعت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة أحداث الجرح .

المحكمة

• • • حيث أنه وإن كان الأصل في المسائل الجنائية أن التهم لايسأل الا عن الفعل الذى ارتكبه أو اشترك في ارتكابه

وقدراها ١٠ جنيتها لا زالت باقية في الخزانة الى الآن على ذمة التهم ولم تدع النيابة العامة أن أخلاها بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن لها حقاً عليها . فإن الحكم المطلون اذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وسقوط الاستئناف والإحالة .

القضية رقم ١٧٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ولهم يسى جندي والسيد أحمد عيسى المستشارين .

٤٧٣

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - مسئولية جنائية - مناط مسئولية التهم عن النتائج المحتملة لعمله .

ب - مسئولية جنائية . مسئولية التهم عن النتيجة المحتملة . تقرير المادة ٤٣ ع لقاعدة عامة ورغم ورودها في باب الاشتراك .

ج - ضرب . ضرب المفضى إلى الموت . حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجئ، عقب إعطاء حقنة بنسلين بسبب حساسية خاصة بجسم الجنى عليه . عدم وجود مظاهر خارجية تتم عنها . عدم تحميل التهم مسئولية وفاة الجنى عليه .

د - ضرب . ضرب المفضى إلى الموت . انتهاء المحكمة إلى عدم تحميل التهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت مسئولية وفاة الجنى عليه . وجوب مساكنته عن جريمة أحداث الجرح البسيط .

هـ - تعدد الجرائم . ضرب . مهن طبية . ارتكاب التهم جرمين أحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها دون غيرها م ٣٢ ع .

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن التهم لا يسأل الا عن الفعل الذى ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا أن الشارح وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادى للامور خرج عن ذلك الأصل وجعل التهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس إرادة الفاعل

ويلقيها على عاتق الجاني بنص صريح كما هو الحال في المواد ١٢٦ و ١٦٨ و ٢٥٧ من قانون العقوبات وغيرها ، ومتى كان هذا مقروا وكان الثابت من الاوراق أن الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجئ عقب اعطاء حقنة البنسلين لسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كامنة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها فمسلك المتهم فيها هو مسلك الطبيب بعينه وما كانت النتيجة لتتغير لو أن الذي تولى اجراء عملية الحقن هو أحد الأطباء فموقفه منها بموقف الطبيب أشبه - فهما يتبادلان في عدم الاستدلال على وجود تلك الحساسية قبل عملية الحقن وفي عدم إمكان ملاحظة أثرها بل وفي عدم توقع النتيجة لبعدها عن المألوف الذي يصح أن يفترض معه توقعها باعتبارها من النتائج المحتملة - متى كان هذا مقروا فان المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ هي لم تحمل المتهم المسئولية عن وفاة المجنى عليها الا أن هذا النظر لا يرتب عليه براءة المتهم من التهمة الاولى جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة - وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط - لما كان ذلك وكان المتهم قد أوجب إلى المحكمة بتهمة أحداث جرح بالمجنى عليها الذي أدى إلى وفاتها وقد ثبت لها أنه تعاطى مهنة الطب فعلا - على خلاف القانون - من طريق عملية حقن المجنى عليها - وأوقعت عليه العقاب في خصوص هذه التهمة فكان الامر يقتضيها بطبيعة الحال معاملة المتهم عن التهمة الاولى في نطاق المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات - فان هي قضت ببرائته منها كلية - على هذا الأساس الخطأ - فإنه يكون من التعمين - وضما للأمر في نصاها - نقص الحكم في تلك الحدود - ومؤاخذته عن التهمة الاولى بوصفها جنحة ضرب بسيط مماقبا عليها بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات - لما كان هذا كله وكانت الجريمتان قد وقعتا بفعل واحد - هو اجراء عملية الحقن

متى وقع ذلك الفعل لأن طبيعة المسئولية الجنائية كما هي معرفة به في القانون - تأتي أن يتحمل المتهم مسئولية نتائج غير مقصودة لذاتها - الا أن الضمائر - وقد توقع هو نفسه حصول هذه النتائج وفقا للمجسرى المادى للأمر خرج عن ذلك الاصل وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن ارادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجها الطبيعية فنصت المادة (٤٢) من قانون العقوبات على ما يأتي ومن اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعمده ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحرير أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت، وهذه المادة وإن وردت في باب الاشتراك الا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الضارح بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة - أنها إنما تقرر قاعدة عامة - هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها ارادة الفاعل أولا وبالذات وما يحتل أن ينتج عنها عقلا وبحكم المجرى المادى للأمر - هذا النظر يؤكد أنه ان النصوص التي جاءت في القانون المدني بشأن التعويض لم تخول للدائن إلا المطالبة بما لحقه من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به (المادة ٢٢١ من القانون المدني) وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا النص أنه روعي في أن عبارة النتيجة الطبيعية، أمعن في الدلالة على المقصود من عبارة « النتيجة الحالية المباشرة » التي استعملها التقنين المصري القديم في المادة ١٢١/١٧٩ مما مفاده بطريق الاقتضاء أنه إذا كانت النتيجة لا طبيعية ولا محتملة لسبب تدخل عامل شاذ وغير مألوف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ولا يسأل الجاني الا عن جريمة الضرب أو الجرح وحدها التي اتجهت ارادته إليها - الا أن يفرض الضارح المسئولية المحتملة فرضا

الاحالة قد انتهت الى ان الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن فان ولايتها تقتصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بلبلغ الذي قدرته المحكمة الاولى ، فان قضت بزيادة مبلغ التعويض فانها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .

القضية رقم ٤٨٦ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهيم يسي جندى والسيد احمد عيسى المستشارين .

٤٧٥

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧

قوة الامر المقضي . احوال شخصية . محاكم حسبية . حياة امانة . حكم . تسيب معيب . اعتماد المجلس الحسبي الحساب في غيبة المتهم . انكار حق المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب . قصور .

المبدأ القانوني

ان ما تختص به المجالس الحسبية قبل الفائها او المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الاحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية او العائلية للصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها اثرا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضي به امام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروفة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها ان تلتصق بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متعلقة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فلذا هي لم تفل وانكرت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبي ، فان حكمها يكون قاصرا .

الحكمة

٥٠٠ حيث ان مبنى الطعن هو ان احكام المجالس الحسبية في دعاوى الحساب القائمة على الاوسياء لا تحوز قوة الشيء المقضي امام

وان تعددت اوصافه القانونية مما يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد - والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة احداث الجرح فان نقض الحكم في التهمة الاولى يستوجب اعادة النظر في العقوبة الاصلية المحكوم بها في الجريمة الثانية وعلى هذا الاساس ترى المحكمة تعديل العقوبة وجعلها الحبس لمدة ثلاث شهور عن التهمتين .

القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسي جندى واحمد زكي كامل المستشارين .

٤٧٤

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - موظفون . مساواة موظفي الخاصة بالموظفين العموميين .

ب - نقض . الزه . قوة الامر المقضي . دعوى مدنية . تليد محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفضل فيما نقض فيه الحكم والا خرجت عن ولايتها . مثال .

المبادئ القانونية

١ - سوت القوانين بين موظفي الخاصة الملكية وبين الموظفين العموميين وبذلك لا يكون ثمة فرق بينهم الا ان هؤلاء الاولين يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذي ترصده الدولة للمخصصات الملكية وهو ليس من اموال الملك الشخصية وانما يتقاضاه بوصفه ملكا يزاوئل سلطانه الرسوم له بالستور وما يتفق منه على موظفي الخاصة لا يعتبر انه من شئون الملك الشخصية مما يجعل مزاولتهم لاعمال وظائفهم تسم بالطابع العام لا بالطابع الخاص .

٢ - متى كانت محكمة النقض قد اعتبرت تقدير المحكمة للتعويض تقديرا نهائيا في حدود سلطتها التقديرية ولكنها نقضت الحكم لانه اجري خصم جز - من قيمة التعويض دون ان يبين مالئا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهم فيصح الخصم او غير ملزمة به معها فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة

بنص المادتين سالتى الذكر ليس قيذا عاما يقتضيه عموم النص ، انما هو قيد يتصل بالأحوال المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية المصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها أثراً في حياته الاجتماعية بحيث يتوقف الفصل فيها جنائياً على صدور حكم من الجهة القضائية صاحبة الاختصاص بالفصل فيها وهي المحاكم الشرعية والمجالس المليية قبل الفائها ، دون ما كانت تختص به المجالس الحسبية أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين الأخيرتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية التي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضى به لما كان ما تقدم فانه كان يجب على المحكمة الطعون في حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات الطاعن على الحساب غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته واذ هي لم تفعل وأنكرت على الطاعن حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبي فان حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

القضية رقم ٤٩٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

المحاكم الجنائية ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بخلاف ذلك يكون قد خالف القانون ومعيها بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت المحاكم الجنائية وهي محاكم للمتهمين عن الجرائم المروضة عليها لا تقتيد بما تصدره الجهات الأخرى من الأحكام اذ خولها القانون في سبيل قيامها بوظيفتها سلطة كاملة تكفل لها كشف الحقيقة مما يقتضى أن لا تكون مقيدة بأى قيد الا ما ورد به نص في القانون ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية ، كما نصت المادة ٢٢٢ من ذلك القانون على أنه اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاصي ولما كان القيد الوارد

مَضَامِيحُ النِقَضِ الْمَدِينَةِ

الجمعية العمومية

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلمي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

ما تكررت المخالفة التي كانت سببا في التنبيه او استمرت ولا سبيل للطاعن للخلاس من هذا المركز القانوني الجديد الا بطلب الفاعل .

٢ - متى كان الثابت أن القاضي قد تقيب عن مقر عمله قبل أن يخطر رئيس المحكمة قبل التقيب فإن في هذا مخالفة لما تقضى به المادة ١٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ويكون التنبيه الموجه اليه من رئيس المحكمة مستندا الى أسباب صحيحة ووقائع ثابتة تغول رئيس المحكمة استعمال حقسه المذول له بمقتضى تلك المادة .

٣ - اذا كان رئيس المحكمة قد أصغر قرارا باحتساب مدة غياب القاضي عن مقر عمله في غير أيام جلساته اجازة اعتيادية فإن الطعن على هذا القرار يكون على غير أساس لانطباقه على ما تقضى به المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موقفي الدولة .

التقضية رقم ١ سنة ٢٤ ق د رجال القضاء .

٤٧٧

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - تقضى . - محيد طلب تقديم طلب الالقاء . بدوينة .

ب - اجراءات الطلب . التقرير . ب . - انصاب الطعن بالنقض على ترقية زعل . الطالب الذين تطلوه في الترقية الى وكالة نيجية من الفئة الممتازة . اعتبار ذلك

٤٧٦

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - اختصاص . تاديب . صدور قرار من اللجنة المشار اليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء . بتأييد التنبيه الموجه الى القاضي من رئيس المحكمة . اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن على هذا القرار .

ب - تاديب . تقيب القاضي عن مقر عمله بدون اخطار رئيس المحكمة قبل التقيب . توجيه تنبيه اليه من رئيس المحكمة استملا لعله المذول له بالمادة ١٩ من قانون استقلال القضاء . لا خطأ .

ج - اجازات . تقيب القاضي عن مقر عمله في غير أيام جلساته . صحة احتساب مدة التقيب اجازة اعتيادية . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت اللجنة المشار اليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ قد أصدرت قرارا بتأييد التنبيه الموجه الى القاضي من رئيس المحكمة فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظر الطعن على هذا القرار لانه لا جدال في أن ذلك من اخص شئون القضاء التي تختص محكمة النقض دون غيرها بالنظر فيما يتعلق بها او ينشأ عنها من منازعات ، ولا يصح القول بان هذا القرار ليس مما يجوز الطعن فيه تأسيسا على انه ليس قرارا تنفيذيا ولا يترتب عليه مركز قانوني للطاعن ، ذلك انه بعد أن أصبح التنبيه نهائيا بصدور قرار اللجنة بتأييده فقد ترتب على ذلك خلق مركز قانوني جديد للطالب وهو دفع المعوي التأديبية عليه اذا

تناول عددا من زملاء الطالب غير من تغطاه في الترقية بمقتضى مرسوم سابق مطعون فيه بدون اتباع الاوضاع المقررة في القانون . عدم قبول الطالب شكلا .

ب - ترقية . عدم بلوغ الطالب الدرجة التي ترشحه الى درجة مستشار عند صدور القرار المطعون فيه . اعتبار الطعن على غير اساس .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المرسوم قد تناول عددا من زملاء الطالب غير من تغطاه في الترقية الى درجة وكيل محكمة « ب » او ما يماثلها بمقتضى مرسوم سابق مطعون عليه - فان الطعن على ذلك المرسوم اللاحق يقتضي ان تتبع في شأنه الاوضاع المقررة في القانون والا كان الطعن غير مقبول شكلا لانه لا يعتبر اثرًا من آثار الطعن على المرسوم السابق .

٢ - اذا لم يكن الطالب - وهو وكيل محكمة - قد بلغ الدرجة التي ترشحه الى درجة مستشار عند صدور القرار المطعون فيه فان الطعن على هذا القرار يكون على غير اساس .

القضايا ارقام ٦٦ سنة ٢٤ و ١٦٦ سنة ٢٦ و ٢١ سنة ٢٧ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة .

٤٧٨

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

الجمعية - نيابة . محام من الدرجة الثالثة في قسم قضايا وزارة الاوقاف . تعيينه وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة - صحيح - عدم تلبية وزارة العمل بقرار اصدرته اللجنة القضائية بوزارة الاوقاف بإرجاع الجمعية في وظيفة محام من الدرجة الثالثة الى توظيف سابق عمل تاريخ تعيينه في هذه الدرجة .

المبدأ القانوني

متى تبين ان الطالب كان عند نقله من قسم قضايا وزارة الاوقاف الى سلك النيابة العامة في وظيفة محام من الدرجة الثالثة فان تعيينه في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة يكون مطابقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ - ولا محل للقول بأن اللجنة القضائية كانت قد اصدرت قرارًا بتحديد الجمعية الطالب في

بيانًا كليا للقرار المطعون فيه ولو اخطأ الطالب في بيان تاريخ صوره .

ج - ترقية . الجمعية - ترقية وكلا. النتيجة من الدرجة الثالثة الى الثانية . اساسها . ترك ارتداد الجمعية اساسا للاختيار في الترقية .

المبادئ القانونية

١ - عياد تقديم طلب الافداء لا ييما - وفقا للمسالتين ٣٧٩ و ٤٢٨ من قانون الرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء - الا من تاريخ اعلان القرار الى ذوى الشأن فيه او من تاريخ ما يقوم مقام الاعلان وهو تاريخ نشره او العلم به .

٢ - متى كان الطعن منصبا بالفعل على ترقية زملاء الطالب الذين تغطوه في الترقية الى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة ، فان هذا التعيين يعتبر بيانًا كليا نافيا للجهالة بالنسبة للقرار المطعون فيه ولو كان الطالب قد اخطأ في بيان تاريخ صوره خصوصا اذا كان هذا القرار لم ينشر ويتناوله الطعن باعتباره اثرًا من آثار الطعن على قرارين آخرين سابقين عليه مما لا حاجة معه الى التقرير بطعن جديد عن هذا القرار تراعى فيه الاجراءات الواجب اتباعها .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض بان ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية اساسها الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة - والالتمية بلانها لا يمكن ان تتخذ اساسا للاختيار الا بقدر ما يكون قد تحقق في الموظف خلال اقدميته في الدرجة السابقة من صفات الاهلية في العمل الذي يقوم به ، فان قام لدى جهة الادارة التي يعمل بها من الاسباب ما يدل على انتقاص من هذه الاهلية او مجانية للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة - ان نزولا على مقتضيات المصلحة العامة - ان تتخطاه في الترقية الى من يليه .

القضبان رقما ٥١ سنة ٢٤ و ١٢٧ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة

٤٧٨

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - إجراءات الطلب - ترقية . طعن في مرسوم

٢٢ من قانون استقلال القضاء فيما يختص بالالقضية فإن هذا الكتاب لا يمكن اعتباره قراراً صادراً من وزير العدل برفض تحديد القضية على الوجه الذي يطلبه إذ أنه يصدر قرار مجلس الوزراء بالتعيين لم يعد للوزير حق تحديد القضية - كما أنه لا محل لتطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة في هذا النزاع الذي يحكمه قانون استقلال القضاء .

القضية رقم ٦٠ سنة ٢٥ ق - رجال القضاء ،
بالهيئة السابقة .

٤٨١

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

نيابة عامة - القضية - تعيين - سلطة الوزارة في
تحديد القضية المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين
من الجامعات الثلاث .

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض بأن قانون استقلال القضاء لم يورد قواعد خاصة لتحديد القضية المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث والأمر في ذلك متروك لتقدير الوزارة ومتى كانت جهة الإدارة قد التزمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة لا تبغى من ورائها إلا الصالح العام بأن وازنت بين الاعتبارات المختلفة وتخبرت منها ما رآته أفضلها وأقربها إلى تحقيق العدالة - فإن كل ذلك مما تستقل به الإدارة بلا معقب عليها خصوصاً إذا لم يقدم أي دليل على عيب أسامة استعمال السلطة .

القضايا أرقام ١٦٣ سنة ٢٥ و ١٦٦ و ١٥
سنة ٢٧ ق - رجال القضاء - رئاسة وعضوية السادة

٤٨٢

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - القضية - تعيين الطالب في وظيفة مستشار في
القضاء ووضعه بين المشايخ فئة ١٥٠٠ جنيه وهي
وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة بمجلس الدولة من حيث
الدرجة والمرتبة - تحقق شرط التماثل في الوظيفة من
حيث الدرجة التي نعتت عليه الفئة ١٧٣ من قانون مجلس
الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

وظيفة محام من الدرجة الثالثة في تاريخ سابق على تعيينه في هذه الدرجة بما يفعله أن يعين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثانية ، ذلك لأن قرار تلك اللجنة لا يقيد وزارة العدل ولا يحول دون تطبيق أحكام قانون استقلال القضاء الخاصة بالتعيين من خارج السلك القضائي .

القضية رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق - رجال القضاء ،
بالهيئة السابقة .

٤٨٠

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - القضية - كيفية تحديد القضية المعينين
من خارج السلك القضائي .

ب - إجراءات الطلب - مصادره - القضية - نشر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب قاضياً في الوقائع المصرية بالتقرير بالظن في هذا القرار يصدر متى تتلاقى يوماً الصعدة للظن من تاريخ النشر - عدم قبول الظن شكلاً - لا محل لتطبيق قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

المبادئ القانونية

١ - تحدد القضية القضاء المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء طبقاً للمادة ٦/٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فلذا لم تعدد للقاضي القضية خاصة اعتبرت أقدميته من تاريخ القرار الصادر بتعيينه عملاً بالمادة ١/٢٢ من القانون المذكور ، لما ورد بالفقرة السابعة من هذه المادة فهو خاص بالقواعد التي رؤى العمل بها في كيفية تحديد القضية وهو أمر جوازي يدخل في سلطة الوزارة التقديرية .

٢ - متى كان الطالب قد قرر بالظن في قرار مجلس الوزراء الصادر بتعيينه قاضياً من الدرجة الأولى بعد فوات ميعاد الثلاثين يوماً المحدد قانوناً للظن من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية فإن الظن يكون غير مقبول شكلاً - ولا محل للقول بأن الطالب كان قد تنظم إلى وزير العدل من علم تحديد أقدميته في قرار التعيين فأرسلت إليه إدارة التفتيش كتاباً تحيله فيه إلى المادة

تاريخ نشر القرار المطعون فيه مع أن الطالب كان معارفا للحكومة الليبية ولا دليل على علمه بالقرار . لا محل له .

ب - الجمعية . تحديد الجمعية الفعيتين من مجلس الدولة في وظائف القضاء . غشوه المادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ج - الجمعية . نص الفقرة ٧ من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ هو نص جوازى .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن الطالب كان معارفا للحكومة الليبية ولا دليل على أنه علم علما يقينيا بالقرار المطعون فيه ومضمونه ومدى تأثيره في مركزه وأهميته قبل قدمه الى القاهرة في اجازة فانه لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الإصدار تأسيسا على تقديمه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المذكور .

٢ - متى تبين أن الطالب كان منتوبا من الدرجة الاولى بمجلس الدولة وعين قاضيا من الدرجة الاولى بالتطبيق لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فان تحديد أهميته في الوظيفة التي عين فيها يخضع للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ السابقة الذكر من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التى لم تتعرض لهذا الامر . ولا أساس للقول بان المماثلة في الوظيفة المنصوص عليها في هذه المادة تقتضى احتساب أهميته في الوظيفة السابقة بمجلس الدولة .

٣ - لم يرد نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على سبيل الوجوب بل ترك الامر جوازا لوزارة العدل تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق د رجال القضاء «
بالهيئة السابقة .

ب - الجمعية . تحديد الجمعية من يعين من مستشارى مجلس الدولة في وظائف القضاء . يخضع للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن الطالب كان يشغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة براتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيهه وعين في القضاء في وظيفة مستشار ووضع بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنيهه وهى وظيفة مماثلة لوظيفته من حيث الدرجة والمرتب ، فان هذا الوضع يتحقق به شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة التى نصت عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة - ولا وجه للتحجج بأن الطالب كان يشغل بمجلس الدولة درجة رئيس قسم من الدرجة الاولى بمرتب ١٥٠٠ جنيهه وهى معادلة لدرجة وكلاء محكمة استئناف القاهرة لا لوظيفة المستشار وذلك متى كان الثابت أن قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب في القضاء قد صدر بعد تعديل راتب المستشار في القضاء بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ لان العبارة في التماثل هى بتاريخ النقل الى القضاء .

٢ - تحديد الجمعية من يعين من مستشارى مجلس الدولة في وظائف القضاء . انما يخضع للقواعد والضوابط التى رسمتها الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى لم تتعرض لتحديد الالتمية .

القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق د رجال القضاء «
بالهيئة السابقة .

٤٨٣

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - بإجراء الطعن « مباحه » . بالدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من

مَضَامِيحُ حُكْمِ النِّقَاصِ الْمَدِينَةِ

(رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عظم ومحمد زعفراني سالم ومحمود رفعت المستشارين) .

٤٨٥

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - حكم استثنائي - تبسيبه - . البت - . تزوير -
انحلال محكمة الاستئناف الاشارة الى مستندات قدمت
في الاستئناف مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى -
قصور - مثال في دعوى تزوير -
- ب - اعلان - تقضى - اعلان الطعن - . غلو مطر
الاعلان من بيان لمتابع لعلن اليه المخطئ مع شطبه
عن التوقيع او الاشارة الى رفضه الاقضاء بهذا السبب -
بطلان الاعلان م ١٠ و ٧٤ مرافعات -
- ج - اعلان - تقضى - اعلان الطعن - . امتناع لعلن
اليه شخصيا عن استلام صورة الاعلان - . غلو مطر
الاعلان من قيام المطر بتسليم الصورة الى جهة
الادارة وتوجيه خطاب موسى عليه الى لعلن اليه في موطنه
الاصل او المختار في ظرف اربع وعشرين ساعة تسليم
الصورة لجهة الادارة - بطلان الاعلان م ١٢ و ٧٤
مرافعات -

المبادئ القانونية

- ١ - اذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد
قضت برد وبطلان عقد بيع ادعى بتزويره
فاستؤنف هذا الحكم وقدم المستأنف اثناء
نظر الاستئناف القراديين من احد الورثة
الطاعنين في العقد بالتزوير احدهما عرفي
يقول فيه انه تأكد بنفسه من صحة البيع
ودفع الثمن والثاني مصدق على توقيعه عليه
ويصرح فيه بصرف مبلغ ريع الاطيان المبيعة
الذي كان مودعا من المشتري الى هذا الاخير
وأخر لانه اصبح من حقهما - وكان من
المحتمل لو اطاعت محكمة الاستئناف عسل
هذين الاقرادين أن يتغير رأيهما في الدعوى -
فاغلطت محكمة الاستئناف في حكمها المظنون
فيه الاشارة الى الاقرادين المذكورين وقضت

٤٨٤

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - عقد - تكليف - الاثبات بوجه عام - دين - وكالة
بالمعونة - محكمة الموضوع - استقلالها مستقلا
سانفا من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بان
العلاقة بين الطرفين هي علاقة مقرض بمقرض لا وكالة
بالمعونة - لا خطأ - القول بان الدائن لم يقدم دلائله
التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك - لا وجه له -
- ب - تقضى - اسباب الطعن - . شهادة - نص مجمل
قاصر بان شهادة الشهود مضطربة ومتناقضة - عدم
قبوله -

المبادئ القانونية

- ١ - متى كانت محكمة الموضوع قد كسفت
العلاقة بين الطرفين بانها علاقة مقرض
بمقرض لا وكالة بالمعونة واكملت قضائها
في هذا الخصوص على ما استخلصته من
شهادة الشهود ومن القرائن المائلة في
الدعوى استقلالها سانفا فلا وجه للنعي
عليها بالخطأ في التكييف ولا للقول بان
الدائن لم يقدم دلائله التجارية رغم تكليف
المحكمة له بذلك - اذ يصعب المحكمة بعد
أن اقتنعت من الادلة التي اوردها في حكمها
بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضائها
عليها -
- ٢ - لا يقبل النعي على شهادة الشهود
بانها مضطربة ومتناقضة متى كان هذا النعي
مجحلا قاصر البيان -

التقنية رقم ٣٠٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة محمود عياد ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان
يوسف والحسيني العوضي ومحمد رفعت المستشارين -

الدعوى يطلب قيمته وقت رفعها • تقدير قيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى • خطأ • بقاء العقار على ملك صاحبه الى حين صدور مرسوم بنزع الملكية او استحالة رده او اختياره المطالبة بغيره •

ب - تعويض • تقديره • مسئولية • وجوب النظر في الضرر كما صار اليه عند الحكم كلما كان الضرر متغيرا •

المبادئ القانونية

١ - اذا كانت الحكومة قد استولت على عقار جبرا عن صاحبه بدون اتباع اجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ورفع صاحب العقار دعوى يطلب بغيرته وقت رفع الدعوى فان الحكم بتقدير ثمن هذا العقار بقيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى يكون غير صحيح في القانون - ذلك ان استيلاء الحكومة على العقار جبرا عن صاحبه دون اتخاذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية يعتبر بمشابهة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض وليس من شأنه ان ينقل بملائه ملكية العقار للغاصب - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ويستتبع هذا النظر ان صاحب هذا العقار يظل غائبا بملكته رغم هذا الاستيلاء ويكون له الحق في استرداد هذه الملكية الى ان يصدر مرسوم بنزع ملكية العقار المذكور او يستحيل رده اليه او اذا اختار هو المطالبة بالتعويض عنه • وفي الحالتين الاخيرتين يكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أي عمل غير مشروع له ان يطلب تعويض الضرر سواء في ذلك ما كان قائما وقت القصب او ما تلازم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم •

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بانه كلما كان الضرر متغيرا تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندهما وقع بل كما صار اليه عند الحكم •

الحكمة

• • • حيث ان الطعن بنى على ثلاثة اسباب محصل اولها خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون عندما ايد الحكم الابتدائي

بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على ان « الاسباب التي بنى عليها الاستئناف سبق ابدؤها امام محكمة اول درجة التي تناولتها بالرد ولم يات المستأنف بعدي » فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه •

٢ - متى تبين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه ومضمر اعلانها ان المضرر اثبت فيها انه اعلن الطاعن بصورة من الحكم المذكور « مغايبا مع شخصه وامتنع عن التوقيع » دون ان يرد في المضرر شي عن سبب امتناع المعلن اليه عن التوقيع كنسب الفقرة الخامسة من المادة ١٠ من قانون المرافعات او الاشارة الى رفضه الاضفاء له بهذا السبب فان اعلان يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من المرافعات على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من وجوب اثبات جميع الخطوات التي يتبعها المضرر في اعلان في مضرره •

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة بوجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما اذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه او غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات • فلذا تبين انه لم يرد في مضرر الاعلان شي عن قيام المضرر بتسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة عقب امتناع المعلن اليه شخصيا عن استلامه وتوجيه كتاب موسى عليه الى هذا الاخير في موطنه الاصل او المختار في ظرف اربع وعشرين ساعة يخبره فيه ان الصورة قد سلمت لجهة الادارة كما توجب ذلك كله المادة ١٢ سالفة الذكر فان الاعلان يكون قد وقع باطلا طبقا للمادة ٢٤ من المرافعات •

الفتية رقم ٣٤٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساقفة محمود عياد ومحمد متولى وعلم وابراهيم عثمان يوسف ومحمد زغراني سالم ومحمد رفعت المستشارين •

٤٨٦

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - نزع الملكية • تقدير ثمن العقار للنزوة ملكية • احوال عامة • استيلاء الحكومة على عقار بدون اتباع اجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ • رفع

عابرة بأنها تؤيد تقرير خبير اثبات الحالة دون أن تشير بكلمة الى تلك المستندات وعلّة عدم أخفها بها حتى تبسط الرقابة على حكمها » وثالثا « لاغفاله الرد على ما طلبه الطاعنان من فوائد لمّا يستحق من ربح بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد التام كما جاء في طلبات صحيفة الاستئناف : ومحصل السبب الثالث خطأ الحكم المطعون فيسسه في تطبيق القانون برفضه القضاء بالربح بمقولة أن الفوائد المقضى بها تقضى عن هذا الطلب لا لا يمنع القانون من المطالبة بالربح وتمويض عن مخالفة الحكومة للأجراءات التي نص عليها قانون نزاع الملكية .

« وحيث ان نزاع الملكية للمنفعة العمومية قد نظمت أحكامه بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع الملكية للمنافع العمومية (المدلل بالرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ، وقد نص في المادة الأولى منه على عدم جواز نزاع ملكية المقارات للمنفعة العمومية الا بأمر عال (مرسوم) خاص بذلك أوجبت المادة الخامسة نشره ولصقه كما نص في المواد من ٦ الى ١٢ على الثمن وكيفية تقديره ، ونص في المادة ١٧ على وجوب ايداع الثمن المقدّر خزينة المحكمة . ونص في المادة ١٨ على أنه بعد الاطلاع على شهادة ايداع الثمن يصدر قرار بالاستيلاء على العقار المنزوع ملكيته . ومفاد هذه النصوص ان الاستيلاء على العقار لفسرؤ المنفعة العامة يجب أن يسبقه صدور مرسوم بنزع ملكيته ، وتقدير ثمنه وايداعه خزينة المحكمة . فان لم يصدر هذا المرسوم لا يكون للاستيلاء المذكور بقصد تجريد المالك من ملكه سند من القانون ولا يعدو أن يكون واقعة مادية تطوى على النصب - وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن استيلاء الحكومة على العقار جبرا عن صاحبه دون اتخاذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزاع الملكية يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التمويض وأنه ليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للفصاصيب (نقض ١٩٣٣/١٢/٢١ رقم ٤٣ سنة ٣ ق ، ونقض

فيما قاله من أن العقار يجري تخصيصه للمنفعة العامة بالفعل ولهذا وجب تقدير ثمنه وقت الاستيلاء عليه ولو كان ذلك بغير اتباع للأجراءات القانونية المنصوص عنها في قانون نزاع الملكية الصادر في سنة ١٩٠٧ والمعدل في سنة ١٩٣١ لما في ذلك من مخالفة صريحة لما قصده الشارع من القانون المذكور ولما جرى عليه القضاء في أحكامه اذ يدل ترتيب مواد ذلك القانون على أن مرسوم نزاع الملكية يصدر أولا ثم بعد ذلك يقدر الثمن ، قطعا أن هذا المرسوم لم يصدر فالعين على ملك صاحبها ولن تزول عنه الملكية الا بصور المرسوم ونشره ، وعلى هذا فتقدير الثمن قبل تمام هذه الاجراءات سابق لاؤاؤه . وبالتالي لا يصح القول بتقدير الثمن بوقت الاستيلاء - يضاف الى هذا أن الاملاك الخاصة لا تخصص للمنفعة العامة بالفعل وانما بمقتضى قانون أو أمر طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون المدنى القديم التي تحكم واقعة النزاع . وعلى فرض أن تقدير الثمن يكون وقت الاستيلاء فان الفرق بين هذا الثمن والثمن وقت رفع الدعوى يستحقه الطاعنان تمويضا لهما بسبب مخالفة الحكومة اجراءات نزاع الملكية الملزمة باتباعها وذلك على أساس المسئولية التقصيرية . ومحصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التمييز : « أولا » لاغفاله الرد على دفاع الطاعنين فيما يختص بما تمسك به من القضاء لهما بالفرق بين السعيرين وقت الاستيلاء ووقت رفع الدعوى باعتباره حقا لهما عن طريق آخر هو المسئولية التقصيرية الناشئة عن عدم اتباع الحكومة للأجراءات القانونية وعن عدم ايداعها الثمن خزينة المحكمة منذ الاستيلاء حتى الآن اذ لم يودع الا جزء يسير من الثمن في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ وبعد الاستيلاء بعشر سنوات ، ولو عني الحكم المطعون فيه بالرد لتغير وجه الحكم في الدعوى - و « ثانيا » لاغفاله الرد على ما قدمه الطاعنان من مستندات عن اطلاق مجاورة لاثبات الثمن الحقيقي وقت الاستيلاء اذ اكتفت المحكمة بإشارة

ج - حكم - تبسيط كلف - . البائع - . الأقرار - .
بيع - . تزوير - . عدم الصحة قضاء الحكم بصحة ورقة
البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على أفراد البائع يحصل
البيع - تبسيط الحكم بالقول بوجود أفراد مركب لا يجوز
تجزئته - لا يصح .

د - حكم - تبسيط كلف - . إيراد الحكم وافية ليست
من الوقائع التي استخلصت المحكمة ليوثها - لا عيب .

هـ - نقض - أسباب الطعن - التي على الحكم بما
اسمها الطعن تقريرات خاطئة دون بيان المصود من
هذا التي وائر هذه التقريرات في الحكم - اعتبار التي
مجيلا .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المشتري قد رفع الدعوى
بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع وأسس
دعواه على أنه وفي بالتزامه بالثمن وطلب
احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الوفاء
كما دفع البائع الدعوى بعدم وفاء المشتري
بكمال الثمن فقضت المحكمة بصحة التعاقد
وكان مفهوم ما ذكرته عن ذلك الوفاء أن نظر
المحكمة إنما يتعلق بصحة التعاقد فحسب
وليس لها أن تتعرض الى أمر الوفاء او عدم
الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد فأنها
تكون قد أخطأت في فهم القانون خطأ جرها
الى التخطي عن النظر فيما دفع به البائع من
عدم وفاء المشتري بكمال الثمن وفيما رد
به المشتري من جانبه وأسس عليه دعواه
من أنه وفي بالتزامه بالثمن ويكون الحكم
قد شابه قصور هيئة الخطأ في فهم القانون
- ذلك أن عقد البيع من العقود التبادلية
والبائع لا يجبر على تنفيذ التزامه اذا مدفع
الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه
بأنه لم يوف اليه بثمن البيع المستحق وهو
دفع يترتب على ثبوته حبس التزام البائع
بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل
من التزامه .

٢ - متى كانت محكمة الاستئناف قد
كونت عقيدتها بصحة الورقة المطلوب صحة
التعاقد عنها بناء على ما استظهرته من قيامها
اياها وما أثبتته في حكمها عن هذه المعايينة
فليس عليها بعد أن استبان لها ذلك واقتضت
به أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم

١٦٥٥/٢/١٧ رقم ٧٧ سنة ٢١ ق ، نقض
١٦٤٨/١٢/١٦ رقم ٧٤ سنة ١٧ ق)
وستتبع هذا النظر أن الحكومة اذا
استولت جبرا على عقار مملوك للأفراد بغير
اتباع اجراءات قانون نزع الملكية ، فان
صاحب هذا العقار يظل محتفظا بملكيته
رغم هذا الاستيلاء وله الحق في استرداد هذه
الملكية الى أن يصدر مرسوم بنزع ملكية
العقار المذكور أو يستحيل رده اليه أو اذا
اختار هو المطالبة بالتعويض عنه . وفي
الحالتين الأخيرتين يكون شأن المالك عند
مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أي عمل
غير مشروع له أن يطالب بتعويض الضرر
سواء في ذلك ما كان قائما وقت الغصب أو
ما تقادم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم
وقد جرى قضا هذه المحكمة بأنه كلما كان
الضرر متغيرا تعين على القاضي النظر فيه لا
كما كان عندما وقع بل كما صار اليه عند
الحكم (نقض ١٦٤٧/٤/١٧ رقم ٩٤٧ سنة ١٦٦٦ق)

« وحيث انه يبين من ذلك أن ما قرره
الحكم الطعون فيه من تقدير ثمن العقار
المستولى عليه جبرا بدون اتباع اجراءات
قانون نزع الملكية بقيمته وقت الاستيلاء دون
وقت رفع الدعوى غير صحيح في القانون .
وفي هذا ما يكفي لنقض الحكم المذكور دون
حاجة لبحث باقي أوجه الطعن »

الخصية رقم ٦٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الإساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد
ومحمد متولي عثمان ومحمد زعفراني سالم ومحمود رفعت
المستشارين .

٤٨٧

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

أ - بيع - دعوى صحة التعاقد - حكم - تبسيط
عيب - . الالة الدعوى من المشتري بطلب صحة التعاقد
وتأسيسها على أنه وفي بالثمن - دفع البائع الدعوى
بان للمشتري لم يتم بوفاء كامل الثمن - الحكم بصحة
التعاقد وقول المحكمة عن الوفاء أنه لا شأن لها بالتعرض
له وإن نظرهما إنما يتعلق بصحة التعاقد فقط - خطأ
وقصور .

ب - حكم استئنافي - تبسيط - . تزوير - عدم
التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب الحكم
المستأنف - مثال .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء محكمة النقض في ظل احكام دكريتو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة على ان ملكية الشفع للعين المشفوع فيها لا تنشأ الا برضا المشتري بالشفعة او بالحكم الصادر بها وان هذه الملكية لا يرد الزهرا الى تاريخ المطالبة بالحصول للمشتري ولا الى تاريخ المطالبة بالشفعة . ولم يعطل القانون المدني الجديد شيئا من احكام ذلك الدكريتو في هذا الخصوص فجاء نص المادة ١٤٤ مطابقا لنص المادة ١٨ من الدكريتو من ان الحكم الذي يصدر نهائيا بشيوع الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفع وانتهى الشرع الى ترك الامر في تحديد ملكية الشفع الى ما كان عليه الحكم قبل اصدار القانون المدني الجديد - وعلى ذلك فلا تنتقل الملكية للشفع في ظل القانون المدني الحالي الا من تاريخ الحكم بالشفعة .

٢ - وضع الرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي بما نص عليه في المادة الاولى منه قاعدة هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فان احكام هذا المرسوم بقانون تسري على الوقائع السابقة على صدوره ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي .

٣ - متى تبين ان الشفع يملك قبل الحكم بالشفعة اكثر من مائتي فدان فان الحكم لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى اليه من ان الحكم بالشفعة في هذه الحالة من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي التي تقضي ببطان كل عقد ترتب عليه مخالفة ما نصت عليه تلك المادة من عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان لتعلق حكم هذه المادة بقاعدة من قواعد النظام العام - ولا محل للاستناد الى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذي اجاز للأفراد ان يملكوا اكثر من مائتي فدان عن طريق الميراث او الوصية او غير ذلك من

المستأنف ما دام قضائها مبنيا على اساس سليم .

٤ - متى كان الحكم لم يتم قضاءه بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على الراد البائع بمصوول البيع فلا يصح تعيب الحكم بالقول بوجود الراد مركب لا تجوز تجزئته .

٥ - اذا كانت الواقعة التي اوردتها الحكم ليست من الوقائع التي استخلصت لمحكمه لبوتها فانه لا محل لتعيب الحكم بإيرادها .

٥ - متى كان الطاعن قد نعى على الحكم ما اسماء تقارير خاطئة وكان لا سبيل لامكان التعرف على المقصود من هذا النعي وائر هذه التقارير في الحكم فان النعي يكون مجعلا .

القضية رقم سنة ١٩٦ ق ٢٢ رئاسة عضوية السادة الاساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عثمان وابراهيم عثمان يوسف والحسين الموضي مستشارين .

٤٨٨

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - شفعة . حكم شفعة . تنفيذ عقارى . ملكية . حكم الشفعة منشى للملكية لا مقر لها . دكريتو الشفعة لسنة ١٩٠١ م ١٤٤ مدنى جديد .

ب - ملكية . اصلاح زراعى . قانون . رجعية القوانين . نظام عام . القاعدة التي وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي وهي عدم جواز تملك الفرد اكثر من مائتي فدان . هي من قواعد النظام العام . سريان هذا القانون على الوقائع السابقة .

ج - شفعة . اصلاح زراعى . ملكية . شفع يملك قبل الحكم بالشفعة اكثر من مائتي فدان . عدم مشروعية عليه الشفعة لمخالفة هذا الطلب حكم المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . الاستناد الى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ . لا محل له .

د - حكم . منطوقه . تعيين المحكمة حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى . تزيد لا ييب الحكم .

هـ - نقض . الفصل في الفتن . شفعة . الحكم بعدم جواز الشفعة مع ان الاسباب الصحيحة تقتضى ان يكون منطوق الحكم . رفض الدعوى . عدم المسطحة في النعي على منطوق .

بعدم جواز الشفعة واستندت في ذلك الى سببين أولهما أن الشفعة لا تجوز الا في البيوع في حين أن ملكيتها للعقار موضوع الدعوى قد آلت اليها عن طريق معاينة باريس للتعويضات الصادر عنها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ ، والسبب الآخر أنه على فرض أن العقار قد آل اليها بطريق البيع فإن هذا العقار قد خصص للشفعة العامة ليكون حقلًا لتجارب أكتار البذور ومحطة لتربية المواشي . ودفعت المطعون عليها الثانية أيضا بسقوط حق الشفعة وبعدم قيام سببها - وفي ٣ من يونيه سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة حضوريا « بعدم جواز أخذ العقار المرفوع بشأنه الدعوى بالشفعة » وأقامت قضاها على أن هذا العقار أصبح من الأموال العامة بتخصيصه للشفعة العامة - فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوت وقيد الاستئناف برقم ٢٤٦ سنة ٢٦ ق وقبل أن يفصل فيه صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ فدفعت المطعون عليها الثانية بعدم قبول الدعوى استنادا الى عدم توافر شرط المصلحة فيها لأن الطاعن يملك أكثر من مائتي فدان ولا يجوز له وفق أحكام هذا القانون أن يمتلك أكثر من القدر الذي حدده القانون وأن أي تعاقد على ما يخالف أحكام القانون المذكور يقع باطلا بقوة القانون - وفي ٢ من يونيه سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف أسبوت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وأقامت المحكمة قضاها على أن الطاعن يملك أكثر من ألف فدان وأن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لا يجيز له الاحتفاظ بأكثر من مائتي فدان منها وأن الطاعن يهدف الى الحلول محل المطعون عليها الثانية في تملك العقار موضوع الدعوى بحكم الشفعة التي يثبت له الملكية من تاريخ صدوره . وأن مثل هذا الحكم يكون مخالفا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ التي تقضي ببطال كل عقد يترتب عليه مخالفة تلك الأحكام التي تعد من النظام العام وأنه لا عبرة بما أثاره الطاعن

اسباب كسب الملكية غير المقصود وأباح لهؤلاء أن يتصرفوا فيها زاد عن الآتي فدان خلال سنة من كسب الملكية غير مقيد بالقيود التي نص عليها الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في خصوص من يملكون أكثر من مائتي فدان ولت صدوره ذلك لأن حكم الشفعة وإن كان سببا مستقلا لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد إذ يحكم الشفعة تتصرف آثار عقد البيع الى الشفع لان الملكية في حالة الحكم بالشفعة تكون قد اكتسبت بعمل ارادي من جانب الشفع وهو ما هدف اليه المشرع الى تحريره اذا كان الشفع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتي فدان وإن في اباحة تملك ما يزيد على مائتي فدان بالشفعة تحايلا على احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، اما الوصية واليراث وما جرى مجراها من اسباب كسب الملكية فإن الامر فيها يتم بغير سعي من جانب من آلت اليه الملكية .

٤ - اذا كانت المحكمة قد ضمنته منطوق حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى فانها تكون قد زيت لان الاسباب لا ترد بالمنطوق ويكون ما قلست به هو عدم قبول الدعوى .

٥ - متى كان مقتضى اسباب الحكم المطعون فيه الصحيحة أن يكون منطوق الحكم « رفض دعوى الشفعة » فإنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بالنفي على أن منطوق الحكم هو « عدم جواز الشفعة » إذ سيان بالنسبة له أن يكون منطوق الحكم عدم جواز الشفعة أو رفض الحكم بها .

المحكمة

٥٠٠ حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٥٠ على المطعون عليها أمام محكمة أسوان الابتدائية طلب فيها الحكم بأحقته للشفعة في ٧٥٩ فدانا . ٢٠ قيراطا ، ٣ أسهم التي باعها المطعون عليه الأول الى المطعون عليها الثانية بمقد مسجل في مارس سنة ١٩٥٠ - دفعت المطعون عليها الثانية

من مصلحة شخصية له في الدعوى لتتأخر
تلك المصلحة مع المصلحة العامة التي صدر
لحمايتها المرسوم بقانون سالف الذكر .
وفي ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن
على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها
برفضه ، وقررت دائرة الفحص بجلسة ٤
من إبريل سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن على
الدائرة المدنية لجلسة ٣ من أكتوبر سنة
١٩٥٧ إحالة الطعن على الدائرة المدنية لجلسة
٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت
النيابة على وجهة نظرها .

و حيث ان الطعن أقيم على سببين :
يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون
فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فيما
قضى به من عدم قبول الدعوى استنادا الى
أن الحكم الذي يصدر بأحقية الشفيع في
الشفعة يعتبر منشئا لملكية الشفيع لا مقررا
لها والى أن المادة الأولى من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ تقضى ببطلان كل عقد
يترتب عليه امتلاك شخص لأكثر من مائتي
فدان وبالتالي يبطل كل حكم يكون من شأنه
أن تزيد ملكية الشخص عن هذا القدر
والى أنه رغم قيام مصلحة الطاعن في طلب
الشفعة إلا أن هذه المصلحة تتعارض مع
الحرمان الوارد بالمادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ التي وضعت
قاعدة تعد من النظام العام - ويقول الطاعن
في تمهيد الحكم المطعون فيه فيما استند
عليه في هذا الخصوص انه يبين من الاعمال
التحضيرية للقانون المدني الجديد أن المشرع
اتجه الى اعتبار حكم الشفعة مقررا لملكية
الشفيع لا منشئا لها وتقريبا على هذا ترجع
ملكية الشفيع للعين المشفوعة فيها الى تاريخ
البيع الصادر للمشفوع منه أو الى تاريخ طلب
الشفعة وتسجيله وأن حسنا التاريخ في
خصوصية هذه الدعوى يرجع الى ما قبل
صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ مسنة
١٩٥٢ ومن ثم لا ينطفئ أثر هذا المرسوم
بقانون على حكم الشفعة التي يقرر مركزا
قانونيا تم قبل صدور المرسوم بقانون سالف
الذكر . وان الأخذ بهذا النظر ينتهي الى

تحقق مصلحة الطاعن في المطالبة بحقه في
الشفعة تلك المصلحة التي لا تعارض بينها
وبين أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة
١٩٥٢ لأن مقتضى هذا المرسوم يقانون أن
تستولي الحكومة على ما يزيد على القدر المسوح
بتملكه بالشروط والأوضاع التي رسمها .
و حيث ان هذا النعي مردود بأن قضاء
هذه المحكمة قد استقر في ظل أحكام دكرتو
٢٢ من مارس سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة
على أن ملكية الشفيع للعين المشفوع فيها
لا تنشأ الا برضاء المشتري بالشفعة أو
بالحكم الصادر بها وأن هذه الملكية لا يرد
أثرها الى تاريخ البيع الحاصل للمشتري ولا
الى تاريخ المطالبة بالشفعة استنادا الى أن
المشرع استقى أحكام الشفعة من فقه الحنفية
التي تقضى بأن ملكية الشفيع للعين المشفوع
فيها لا تنشأ الا بالتراضي أو بقضاء القاضي
وأن حق الشفعة ليس حقا بملكية الشفيع
للفكار المشفوع فيه ولكنه حق شخصي على
ذلك العقار قبل المشتري وتبقى ملكية المشتري
للفكار كائن من آثار عقد البيع ولا تزول عنه
هذه الملكية بمجرد وجود حق الشفعة أو
استعمال هذا الحق بل تنتقل الملكية للشفيع
برضاء المشتري بالشفعة أو الحكم له بها .
وأن عقد البيع الصادر للمشتري عقد
منجز وليس من شأن استعمال الشفيع
لحقه في المطالبة بالشفعة أن تتغير طبيعة
ذلك العقد الى عقد ملق على شرط . كما أن
القيود التي فرضها المشرع على تصرفات
المشتري بعد اعلانه بطلب الشفعة وتسجيله
بالنسبة للشفيع ليس مردها رجوع حق
الشفيع في الملكية الى وقت حصول البيع أو
المطالبة بالشفعة وانما مردها الى أن المشتري
اذ يعلم بطلب الشفعة يكون سيء النية في
التصرفات التي يجريها على العقار سواء كانت
تلك التصرفات مادية أو قانونية وذلك حماية
للشفيع . وأنه لو أن المشرع افترض أن
ملكية الشفيع ترد الى تاريخ البيع أو المطالبة
بالشفعة لما كان في حاجة الى ايراد تلك
القيود والنص عليها لأن تقرير أن حق
الشفيع في الملكية يرجع الى هذين التاريخين
لازمة أن تبطل جميع تصرفات المشتري من

ولا يجزئ الطاعن ما ذكره من أن الأعمال التحضيرية للقانون المدني تشير إلى اتجاه المشرع إلى تقرير حق الشفيع في الملكية من تاريخ عقد البيع أو تاريخ تسجيل طلب الشفعة لأنه يبين من المناقشات في لجنة بحث مشروع القانون حول المادة ٩٤٥ أن البحث اتجه إلى إفضلية النص على الوقت الذي يعتبر فيه الشفيع مالكا واستعرضت الآراء المختلفة للفقه والقضاء في هذا الخصوص بين مؤيد لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وبين معارض له - كما تناول البحث ملكية ثمرات القمار في الفترة بين البيع والحكم بالشفعة ولكن الأمر انتهى إلى بقاء نص المادة ٩٤٥ والمادتين ٩٤٤ ، ٩٤٧ على ما كانت عليه في مشروع القانون - أما العبارة التي وردت بالمذكرة الإيضاحية للقانون تلميحا على المادة ٩٤٧ من : « أن الرأي أن الشفيع يحل محل المشتري في الصفقة يتملك من وقت البيع الأول ويعتبر المشتري كان لم يملك أصلا » فهي عبارة لا تخرج عن أن تكون رأيا شخصيا لموضع المذكرة لتناقضها مع نص المادة ٩٤٤ التي قررت أن الحكم بالشفعة هو سند ملكية الشفيع - ويخلص من ذلك أن المشرع انتهى إلى ترك الأمر في تحديد ملكية الشفيع إلى ما كان عليه الحكم قبل إصدار القانون المدني الجديد - ولا جدوى في هذا الصدد من التحدث عن قاعدة رجعية الأحكام منشئة كانت أو مقررمة ما دام أن المشرع قد عدل عن أعمال هذه القاعدة في خصوص الحكم الصادر بالشفعة بما نص عليه في المادة ٩٤٤ - كما أن ما أورده القانون في المادة ٩٤٢/٢ من إلزام الشفيع بإيداع الثمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يتم عن رغبة المشرع في العدول إلى رأي القائلين بارتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة بدليل أن المادة ٩٤٤ التي جاءت تالية للمادة ٩٤٢ قد أفصحت عن رأي المشرع في اعتبار حكم الشفعة هو النقيض لملكية الشفيع - وتأسيسا على جميع ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه

وقت طلب الشفعة وتسجيله بغير حاجة إلى نص لورودها على ملك الغير - وأن حرص المشرع في النص على تلك القيود صريح الدلالة على أن المشرع اعتبر المشتري مالكا له جميع ما للمالك من حقوق إلى أن تنتقل الملكية إلى الشفيع رضا أو قضاء - وأن المادة ١٨ من دكريتو سنة ١٩٠١ إذ نصت على أن حكم الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع قد قصدت إلى أن حكم الشفعة هو سبب ملكية الشفيع - وأن عبارة « سند الملكية » التي استعملها المشرع في هذه المادة هي نفس العبارة التي استعملها في المادة ٨٧ من ارتفاعات قديم التي نصت على اعتبار حكم البيع في دعوى نزاع الملكية سندا للملكية الراسية عليه المزداد - وأن مؤدى هذين النصين أن حكم الشفعة وحكم البيع يعتبران سببا لملكية الشفيع والراسية عليه المزداد لا الدليل على ملكيتهما ولو أن المشرع قصد إلى اعتبار حكم الشفعة دليلا على ملكية الشفيع لما كان في حاجة إلى إيراد هذا النص اكتفاء بما قرره القانون من حجية الأحكام - نقض ٣١/١٠/١٩٤٦ في الطعن ٨٥ سنة ١٥ ق ونقض ١٥ من فبراير سنة ١٩٥١ في الطعن ٢١٦ سنة ١٨ ق - ولما كان القانون المدني الجديد - الذي يحكم واقعة هذا الطعن - لم يجعل شيئا من أحكام دكريتو مارس سنة ١٩٥١ في هذا الخصوص فجاء نص المادة ٩٤٤ من القانون المدني مطابقا لنص المادة ١٨ من الدكريتو من أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع - وورد نص المادة ٩٤٥ من القانون التي تحدثت عن حلول الشفيع محل المشتري قبل البائع في حقوقه والتزاماته وعن استحقاق القمار المشفوع فيه مطابقا لنص المادة ١٣ من الدكريتو - وجاء نص المادة ٩٤٧ من القانون في شأن علميريان الحقوق التي يربتها المشتري على العقار المشفوع فيه بعد تسجيل طلب الشفعة في حق الشفيع على غرار نص المادة ١٢ من الدكريتو ، لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن حكم الشفعة هو الذي ينشئ الملكية للشفيع لا مخالفة فيه للقانون -

الشفعة تنصرف آثار عقد البيع الى الشفيع لأن الملكية في حالة الحكم بالشفعة تكون قد اكتسبت بعمل ارادى من جانب الشفيع وهو ما حذف المشرع الى تحريمه اذا كان الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتى فدان وأن في اباحة تملك ما يزيد على مائتى فدان بالشفعة تحايلا على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، أما الوصية والميراث وما جرى مجراها من أسباب كسب الملكية فإن الأمر فيها يتم بغير سعى من جانب من آلت اليه الملكية ، ولذلك عمد المشرع الى تنظيم هذه الحالة فى ظل أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بما أورده من أحكام في القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ ، يؤكد هذا ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون الأخير من أن المشرع اذ نص على ابطال التصرفات الناقلة للملك إنما ابتغى ابطال التصرفات الارادية التي من شأنها أن تزيد ملكية الفرد على مائتى فدان .

« وحيث ان السبب الآخر من أسباب الطعن يتحصل في النسي على الحكم المطعون فيه بالقصور من أربعة أوجه : اولها - أنه اغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن حكم الشفعة يرجع ملكية الشفيع الى وقت البيع أو وقت طلبه الشفعة أو تسجيله أو اتمام اجراءات الشفعة - وثانيها - أنه اغفل الرد على ما تمسك به من تحقق مصلحته في الدعوى بأحقيةه للشرمات من تاريخ طلب الشفعة والحصول على الفرق بين الثمن الذي تمت به الصفقة والثمن الذي كان يتقاضاه من الحكومة عند الاستيلاء على ذلك العقار تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ - وثالثها - أن الحكم اكتفى بتقرير أن الحرمان من الإضافة الى الملك هو من قواعد النظام العام وأنه لذلك لا محل للخوض فيما أثاره الطاعن من تحقق مصلحة شخصية له لتعارض تلك المصلحة مع قاعدة من قواعد النظام العام مع أن هذا التقرير من جانب الحكم لا يكفي للرد على ما تمسك به الطاعن من أن حكم الشفعة مقرر للملكية وأن المادة الثالثة من المرسوم

من أن الحكم بالشفعة في خصوصية هذه الدعوى من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى التي تقضى ببطان كل عقد تترتب عليه مخالفة ما نصت عليه تلك المادة من عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتى فدان لتعلق حكم هذه المادة بقاعدة من قواعد النظام العام - ولا محل لما أثاره الطاعن في مرافعته من أثر المطالبة القضائية في عدم سريان القانون الجديد « المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ » على الوقائع السابقة على صدوره لأن ذلك لا يغير من الأمر ما دام أن حكم الشفعة هو الذى ينشئ الملكية للشفيع ، والحكم المطعون فيه صدر بعد العمل بالمرسوم بقانون مسالف الذكر . هذا فضلا عن أن ذلك المرسوم بقانون قد وضع بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة هي من قواعد النظام العام وهى عدم جواز تملك ما يزيد على مائتى فدان ، ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسرى على الوقائع السابقة على صدوره ما دام أنه لم يصدر في خصوصها حكم نهائى - أما ما أثاره الطاعن في جلسة المرافعة من أن القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ الذى نص على رجعية ما أورده من أحكام الى تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ قد أجازت للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتى فدان عن طريق الميراث أو الوصية أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية غير العقود وأباح لهؤلاء أن يتصرفوا فيما زاد عن المائتى فدان خلال سنة من كسب الملكية غير مقيدين بالتقيود التى نص عليها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ فى خصوص من يملكون أكثر من مائتى فدان وقت صدوره وأنه تأسيسا على ذلك يكون لمن يملك مائتى فدان أن يملك أكثر منها عن طريق استعمال حقه في الشفعة على أن يتصرف في الزيادة خلال سنة من الحكم له بالشفعة على ضوء الأحكام التى أوردها القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ . هذا الذى ذكره الطاعن مردود بأن حكم الشفعة وإن كان سببا مستقلا لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد اذ بحكم

فيه للقانون على ما سبق البيان في الرد على السبب الأول ، ومن ثم فإن تعيب الحكم بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن في خصوص الوجوبين الأول والثاني من هذا السبب يكون غير منتج - كما أن الحكم قد رد على دفاع الطاعن **فهما** آثاره عن مصلحته إذ أورد الحكم أن هذه المصلحة لا يمتد بها لتعارضها مع أحكام المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ التي تقرر قاعدة من قواعد النظام العام ، ومردود أخيراً بأن محكمة أول درجة إذ ضمننت منطوق حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى تكون قد تزيت لأن الأسباب لا ترد بالمنطوق ويكون ما قضت به هو عدم قبول الدعوى وهو ما يدينه محكمة الاستئناف لأسباب صحيحة تخالف أسباب الحكم المستأنف - هذا فضلاً عن أن لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا النعي لأن مقتضى أسباب الحكم المطعون فيه الصحيحة أن يكون منطوق الحكم « رفض الدعوى » وسببان بالنسبة للطاعن أن يكون منطوق الحكم عدم جواز الشفعة أو رفض الحكم بها .

« وحيث أنه لهذه الأسباب يتعين رفض الطعن » .

القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سلاله ومحمد رفعت المستشارين .

٤٨٩

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

حجج - حجج ما للمدين لدى الغير . قيام المدين بتوقيع الحجج تحت يد وزارة المالية على ما لديه لدى مصلحة الجمارك دون توجيه إعلان الحجج إلى من يجب أن توجه إليه باللائحة إجراءات الحجج في مصلحة الجمارك لا حجج . ثلاثة ١٦٦ مرفعات تقديم .

المبدأ القانوني

أوجب الشارح في المادة ٤١٦ من قانون المرافعات التقديم توجيه إعلان الحجج تحت اليد لأشخاص يحصل الأموال الأميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها ، كما أوجب على هؤلاء وضع علاماتهم على أصل ورقة الحجج ولم يكتف في هذا الخصوص بما تقرره

بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أن تستولى الحكومة خلال خمس سنوات على الأراضي الزائدة على القدر المسموح به . وأن الحكومة لم تبدأ فعلاً في الاستيلاء على الأراضي الواقعة في دائرة منطقة أسوان لأنها مخصصة لزراعة قصب السكر . وأن المادة ٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر أباح لكل مالك تزيد ملكيته على القدر المسموح به أن يتصرف في الزيادة بالبيع خلال خمس سنوات لصغار المزارعين . وأن مصلحة الطاعن في أخذ العقار بالشفعة لا تتعارض مع الحظر الوارد بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، وأنه تطبيقاً للمبادئ العامة يكفي أن يكون لرافع الدعوى مصلحة مادية أو أدبية مشروعة وجدية ، وأن هذه الشروط متوافرة في خصوص هذه الدعوى ، وأخيراً فإن منطوق الحكم المطعون فيه يناقض أسبابه مما ينتهي إلى اعتبار الحكم غير محمول على أسباب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة أول درجة قضت « بعدم جواز أخذ العقار المرفوع بشأنه الدعوى بالشفعة لكونه من الأملاك العامة » . وجاء منطوق الحكم المطعون فيه قاضياً بتأييد الحكم المستأنف ، مع أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن حكم الشفعة منشئ للملكية الشفيع ومن ثم يتعارض الحكم بها في خصوصية هذه الدعوى مع ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . وأن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه يتعارض مع المنطوق القاضي بتأييد قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز الشفعة لأن الأعيان المشفوعة فيها من الأموال العامة .

« وحيث أن هذا النعي في جميع وجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن طلب الشفعة في خصوصية هذه الدعوى غير مشروع لمخالفته لقاعدة من قواعد النظام العام استناداً إلى أن حكم الشفعة منشئ للملكية الشفيع وأن الحكم بالشفعة في هذه الدعوى من شأنه مخالفة حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه لا مخالفة

في ذمة المسمى عليه مع أنها لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة - خطأ .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن الدعوى رفضت بطلب حساب عن عملية توريد أخشاب ، وأغلل الحكم الرد على المستندات التي قلنها المدعى ومنها كشف حساب مرسل إليه من المدعى عليه وصور فواتير صادرة من الجهة التي حصل لها التوريد عما قام المدعى بتوريده وصور خطابات مرسلة إليه بعدم قبول بعض الأخشاب الموردة ومنها كذلك مستند قلناه المدعى عليه اعترف فيه بما قام المدعى بتوريده من الأخشاب - كما أغلل الحكم الرد على ما تمسك به المدعى من مدلول كشف الحساب المذكور وما حواه المستند المودع من المدعى عليه فإن الحكم يكون قد شابه قصور بطله .

٢ - إذا كان الحكم قد قضى لأحدا الطرفين في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابيه في ذمة الطرف الآخر ، مع أن هذين المبلغين لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة - فإن الحكم يكون قد أخطأ فيما انتهى إليه من اعتبار الرقمين اللذين أوردهما الرصيد النهائي للمحكوم له إذ كان على المحكمة أن تعزل هذين الرقمين محل الرقمين المقابلين لهما في الحساب لتنتهي إلى النتيجة الصحيحة لأن الحساب في هذه الصورة يكون كالا لا يقبل التجزئة .

ال قضيتان رقم ٣٠٥ و ٣٠٧ سنة ٢٣ ق والرابعة
وعشوية السادة الأساقفة عبد العزيز حمزة رئيس
المحكمة ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد
زعراني سالم والحسيني الوضي المستشارين .

٤٩١

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

نقش - ايداع الأوراق والمستندات . - ايراد بعض
اسباب الحكم الابتدائي في الحكم المطعون فيه أو ايراد
تفخيص فيه لاسباب الحكم الابتدائي . - لا يقضى ذلك
عن تقديم صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم
المطعون فيه في اسبابه . - م ١٢٣ مرافعات .

المبدأ القانوني

- لا يقضى عن تقديم صورة الحكم الابتدائي

المادة ٨ من قانون المرافعات القديم في شأن
الأوراق التقضى إعلانها للحكومة ومصالحتها
من تسليم صورة الإعلان لمدير الاقليم ونافذ
الدويان وذلك رغبة منه في اعلام الموظف
- المكلف بالصرف مباشرة - بالحجز حتى
يمنع عن الصرف بمجرد استلامه الإعلان .
وهو اجراء ، حتى استلزمه القانون على هذه
الصورة ولا يقوم حيز تحت اليد بغير تحققة .
وعلى ذلك فمتى كان الدائن قد وقع الحجز
تحت يد وزير المالية على ما كان لمدينه لدى
مصلحة الجمارك دون أن يكون توقع هذا الحجز
تحت يد من يجب أن توجه اليه بالذات
اجراءات الحجز في مصلحة الجمارك فإنه
لا يكون ثمت حيز توقع تحت يد مصلحة
الجمارك ، ولا يجزى اخطار هذه المصلحة
بالحجز سواء من الحاجز أو من وزارة
المالية .

وقد انتهت محكمة النقض بعد تقرير ما
تقدم في حكمها إلى أن الموضوع صالحا
للحكم فيه ثم قررت :

الحكمة

« . . . حيث انه لا كان يبين من الاسباب
المتقدمة انه ليس ثمت حيز توقع تحت يد
من يجب أن توجه اليه بالذات اجراءات الحجز
في مصلحة الجمارك وفقا لنص المادة ٤١٦ من
قانون المرافعات القديم - فلا تشرب عليها اذا
هي صرفت لذاتها ولا محل لمسائلتها عن
ذلك ويتعين لهذا الفناء الحكم المستأنف
ورفض دعوى الملعون عليه » .

ال قضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٣ ق رئاسة السادة
الأساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عياد
وابراهيم عثمان يوسف والحسيني الوضي ومحمد
رفضت المستشارين .

٤٩٠

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - حكم - تسييب حبيب - - حساب - اخطال الحكم
الرد على مستندات مقدمة في دعوى حساب والرد على
التمسك بمدلول هذه المستندات - قصور .
ب - حساب - حكم - تسييب حبيب - - الحكم للمعقول
دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابيه

ليطال قبلها ولم تأبه المحكمة لهذا الدفاع وأغلقت التعرض له مع أنه دفاع جوهرى يحتمل معه - فيما لو ثبت - أن يتغير وجه الحكم فى الدعوى ، فإذ ذلك يعتبر قصورا فى التسبب يعيب الحكم .

٢ - متى كان أحد الخصوم قد قدم الى محكمة الموضوع مذكرة بدفاعه فان الكلمة فى شأن الاعتداد بهذه المذكرة او استبعادها انما هو لمحكمة الموضوع التى قدمت اليها تلك المذكرتواودعت ملفالدعوى المنظورة امامها .
وطالما أن تلك المحكمة - الى أن صدر الحكم - لم تأمر باستبعادها فهي قائمة قانونا امامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى ويعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحا عليها - ومن ثم لا يكون التمسك بهذا الدفاع جديدا أمام محكمة النقض .

٣ - اذا تبين من الاطلاع على اصل محضر الاعلان أنه أعلن فى وقت واحد الى أم وابنتها وأن الأم خوطبت فى الاعلان مع أخها المقيم معها لفيانها وهو الذى خوطبت معه المعلن اليها الثانية ايضا باعتبار أنه خالها - فان هذا الاعلان يكون صحيحا . ولا يحتاج بأن المحضر لم يوضح فى اصل الاعلان ما اذا كان هذا الشخص مقيما معها أم لا - لأن مفهوم ذلك الاعلان أن المعلن عليها الثانية تقيم مع والدتها وأن خالها الذى خوطبت هذه الأخيرة معه فى الاعلان يكون مقيما معها كذلك وأن المحضر انما تفادى التكرار كما هو مفهوم من واقع الحال .

الفتية رقم ٣٥٥ سنة ٢٣ ق رئاسة عضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد ومحمد زعفراني سالم والحسينى العوضي ومحمد رفعت المستشارين .

٤٩٣

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - أوراق تجارية - التطهير على يياض . دعوى .
حق حامل السند المظهر على يياض فى دفع الدعوى باسمه هو ضد لندن . م ١٧٥ تجرى .

ب - أوراق تجارية - التطهير على يياض . حكم .
تسبيب كاف . - إقامة الحكم على أن لحامل السند

الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد بعض أسباب الحكم الابتدائى ، لأنه قد يكون فى الأسباب الأخرى التى لم يوردها الحكم المطعون فيه وأحال اليها ما يكفى لحصول قضائه ، كما أنه لا يفنى عن تقديم تلك الصورة أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائى كما قد يلابس هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع هذه الأسباب أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما لخصه من أسبابه أو إبراز حجتة فى ذلك .

الفتية رقم ٣٤١ سنة ٢٣ ق رئاسة عضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد ومحمد زعفراني سالم والحسينى الموشى ومحمد رفعت المستشارين .

٤٩٢

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - هبة - قبولها . - أهلية - ولي . حكم . تسبيب .
معيب . - دفاع . الحكم باطلال هبة قبلها الواهب نيابة عن ابنه بصفته وليا عليه مع أنه كان بالغاً سن الرشد .
المعلن الحكم التعريفى كما تمسك به الموهوب له من أن عقد الهبة نافذ واستلم الشئ الموهوب وانتفع به برفاء الورثة وطلبه إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ذلك .
قصور . م ٤٨٩ عدنى .

ب - نقض . سبب جديد . - دفاع . - محكمة الموضوع . عدم استبعادها مذكرة مفعمة اليها بدفاع أحد الخصوم فى الدعوى المطروحة عليها . التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة النقض لا يعتبر جديدا .

ج - اعلان . مغالبة المعلن اليها مع خالها دون بيان ما اذا كان مقيما معها . ليوت أن الاعلان وجه اليها والى والدتها فى وقت واحد ومغالبة الأخيرة مع أخها المقيم معها وهو خال الاول . صحة الاعلان .

البيادى القانونية

١ - اذا كان الواهب قد قبل الهبة التى صدرت منه لاحد اولاده بصفته وليا عليه مع أن الموهوب له كان فى وقت القبول بالغاً سن الرشد وتمسك الموهوب له أمام محكمة الموضوع بأن عقد الهبة قد تنفد واستلم الشئ الموهوب ووضع اليد عليه وانتفع به بالقرار ورضا جميع الورثة وطلب الإحالة على التحقيق لاثبات ذلك فابطل الحكم الهبة

ويقتضى امرها الحكم فيها على استقلال او الامر بضمها الى الموضوع . ويتبين على من يتمسك بهذا الدفع - ان كان لديه ما يدفع به الدعوى في موضوعها - ان يبيده والا يصير دفاعه في الدفع بعدم القبول .

٤ - يسرى السعر المقرر بالمادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل بهذا القانون على العقود المبرمة قبل هذا التاريخ لأن الحد الأقصى للمادة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام .

القضية رقم ٢٤٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عابد الميزيز محمد ورئيس المحكمة ومحمد متول عتلم ومحمد زغراني سالم والسييني الموشى ومحمد رةمت المستشارين .

٤٩٤

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

١ - عمل - اجر العامل . - حكم - تسبب كمال . - نقل - اسباب الفتن . - اعتبار التبعة السنوية التي تمنح للعامل جزاء من الاجر الذي تلحقه الكفاة على اساسه . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . المادة ٦٨٣ مدني جديد .

ب - عمل - اجر العامل . - عرف - محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص اعتبار رتب العمل على صرف منح للعامل بصفة عامة وان هذا الاعتبار انشا عرفا خرج بها عن اعتبارها تبرعا الى جعلها الزهبا يضاف الى الاجر الاصل ويصير مكافاة له .

ج - عمل - مكافآت العمال . - تأمين . - الجمع بين المكافأة والتأمين غير جائز طبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

د - عمل - مكافآت العمال . - قانون . - عدم سرية المادة ٢/٤٧ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي على المدني .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان الحكم قد اعتبر المنحصة السنوية التي تمنح للعامل جزاء من الاجر وفقد مكافاته على هذا الاساس وفقا لقانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - فانه يكون غير منتج التمي على الحكم بالخطا في تطبيق القانون بمقولة انه استند الى المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد مع ان العامل كان قد فصل من الخدمة قبل العمل

على يبايخ ان يرفع الدعوى باسمه على المدين . التي عليه فيما استتدرد اليه من اعتبار التظهير التامس لثلا للملكية وان للمظهر اليه ان يثبت في مواجهة المدين ان هذا التظهير انما كان على سبيل نقل الملكية . لا جوى منه .

ج - دفع . - الدفع بعدم قبول الدعوى . - دفاع . - اقتصر التمسك بهذا الدفع على حصر دفاعه فيه دون ابداء دفاعه في الموضوع . - القضاء في الدفع وللوضوع مما لا خلا .

د - لواءه . قانون . سرعان السعر المقرر للمادة الانفاقية بالمادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل به على العقود المبرمة قبل ذلك .

المبادئ القانونية

١ - التظهير على يبايخ - على ما يستفاد من نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة - نوع من التظهير التوكيل - تجري عليه احكامه - فيعتبر التظهير توكيلا للمظهر اليه في قبض قيمة الكمبيالة او السند - واذا كان المظهر اليه وكيلا في القبض والتحصيل ومكلفا بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التي قبضها والمصاريف التي انفقها فقد وجب -اعمالا لضمون الوكالة وتمكيننا للمظهر اليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر - ان يسلم له بمقايضة المدين - باسمه خاصة - وان كان ذلك لحساب المظهر .

٢ - متى كان ما انتهى اليه الحكم يكفي لقيامه ما قرره من ان لحامل السند المظهر على يبايخ ان يرفع الدعوى باسمه هو على المدين فانه لا يكون ثمة جدوى من النعي على الحكم فيما استتدرد اليه بعد ذلك من اعتبار التظهير على يبايخ لثلا للملكية ومن ان للمظهر اليه ان يثبت في مواجهة المدين ان التظهير التامس انما كان على سبيل نقل الملكية .

٣ - اذا اقتصر التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له ان يعيب على الحكم ان المحكمة فصلت في الدفع وفي موضوع الدعوى مما دون ان تفصل فيه استقلال او ان تقرر بضمه للموضوع ، ذلك لأن الدفع بعدم قبول الدعوى مستقل بصورته في التشريع المصري عن غيره من الدفوع التي تبني قبل التكلم في الموضوع

٣ - متى كان الحكم قد اجاز الجمع بين المكافاة المستحقة للعامل عن مدة خدمته وبين المبالغ التي سدها رب العمل لحسابه في بوليصة التأمين فانه يكون قد اخطأ في تطبيق المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - ذلك ان الواضح من هذا النص ان المشرع حظر ان يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير او الادخار وبين مكافاة الختمة بل كل ما خوله له هو الحصول على اكبر القيمتين . والحكمة التي توخاها المشرع في ذلك هي عدم الحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يجعل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في ادارستها فتمت ثبوت انها وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاما ماليا يؤدي الى ذات الغرض من نظام التوفير او الادخار - كما هو الحال في نظام التأمين - فان هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج اثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافاة وليس ثمة مورد للفرقة بين نظام صندوق التوفير او الادخار وبين نظام بوليصة التأمين في احتساب المكافاة .

٤ - ان الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي اذ نصت على جواز الجمع بين مكافاة الختمة للعامل وما يستحقه في صندوق الادخار في حالة عدم النص في لائحة الصندوق على ان ما اداه صاحب العمل قد قصد به ان يكون مقابلا لالتزامه القانوني بالمكافاة - هي تشريع مستحدث دعا الى استفساره تطور الحالة الصناعية في البلاد وقد تضمنت تلك الفقرة من المادة المذكورة حكما انشائيا جديدا لا يسوغ تطبيقه الا على الوقائع التي وقعت بعد نفاذه .

الحكمة

» من حيث ان الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون عليه اقام على الشركة الطاعنة امام محكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ٦٥٩ سنة ١٩٥٠ ككل

بهذا القانون . ذلك ان المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردي المشار اليه عند تحدثنا عن اساس تقدير التعويض الذي يستحقه احد الطرفين (العامل او رب العمل) قبل الطرف الاخر عن الاخلال بشرط المهلة قبل فسخ العقد وضعت نصا يبين منه ان الاجر يشمل ما يتناوله العامل من اجر ثابت ومرتبات اضافية واتباع المشرع هذا النص بنص المادة ٢٣ التي وضع فيها قواعد تقدير المكافاة التي يتعين على رب العمل ادائها اذا كان الفسخ صادرا منه وذلك على اساس اجر العامل ، وقد اطلق في هذا الخصوص لفظ « الاجر » ولم يحده بان الاجر الثابت الذي يستفاد منه ان المشرع قصد بعموم هذا اللفظ ان يشمل الاجر الثابت والمرتبات الاضافية على نحو ما عرف به الاجر في المادة السابقة - ويبين من ذلك ان المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد اذ نصت على ان النحة السنوية المشار اليها في هذه المادة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجر لم تستحدث حكما جديدا في بيان عناصر الاجر .

٢ - متى كان الحكم اذ اعتبر المنحة السنوية جزءا من اجر العامل واجرى احتساب مكافاته على هذا الاساس قد استند الى ما استخلصه من شهادة الشهود وما ثبت من هذه الشهادة من ان رب العمل اعتاد لعدة سنوات صرف المنحة لعامله جميعا بصفة عامة وعلى اساس نسبة معينة من مرتباتهم وان هذا الاعتياد انشا عرفا خرج به هذه المنحة من اعتبارها تبرعا الى جعلها التزاما يضاف الى اجر العامل الاصيل ويعتبر مكملا له ، ولم يدع رب العمل امام قضاء الموضوع انه توقف عن اعطاء عماله النحة السنوية او انه انقص من قدرها الذي جرى على احتسابه سنويا على اساس نسبة معينة من مرتباتهم كما انه لم يوجه أي مطعن فيما اعتبره الحكم عرفا - فان استخلاص محكمة الموضوع في هذا الصدد هو مما يدخل في حدود سلطتها الموضوعية التي هي بمنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا ويؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها في خصوصه .

والاسكندرية وطلب في صحيفة افتتاحها الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٥٩٩ جنيهها و ١٦٦ مليما وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى تسام الوفاء والمصاريف والأتعاب ويشمل هذا المبلغ :

أولا : قيمة المكافأة التي يستحقها عن مدة عمله بالشركة - على أساس أن مرتبه الشهري ٣١ جنيهها و ٥٥ مليما . ثانيا : قيمة ما ساهمت به الشركة في بوليصة التأمين الخاصة به . ثالثا : مقابل المنحة السنوية عن سنة ١٩٤٩ التي فصلته الشركة من عمله خلالها . رابعا : مرتب شهر بدل الاخطار بالفصل . وفي ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة الابتدائية بأحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى (المظنون عليه) بكافة الطرق أن مرتبه الشهري مبلغ ٣١ جنيهها و ٥٥ مليما وأنه اتفق مع المدعى عليها على أن المكافأة تحسب على أساس هذا المرتب وأن له الحق في مبلغ التأمين الذي دفعته الشركة في بوليصة التأمين علاوة على المكافأة على أن يكون للمدعى عليها (الطاعنة) النفي بنفس الطرق . وبعد أن تنفذ هذا الحكم بسماع شهادة كراديمتروبولو باشكاتب الشركة الذي أشهدته هي قضت محكمة أول درجة في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢١٨ جنيهها و ١٠٢ مليما والمصاريف المدنية المناسبة لمبلغ ٤١٧ جنيهها و ٣٣٤ مليما والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ حتى ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ بالنسبة لمبلغ ٤١٧ جنيهها و ٣٣٤ مليما وحتى السداد بالنسبة للمبلغ المحكوم به وقدره ٢١٨ جنيهها و ١٠٢ مليما و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما زاد على مبلغ ٣٦٨ جنيهها و ٦١٠ مليما وهو قيمة المكافأة القانونية ومهلة الإنذار على أن يخصم منه مبلغ ١٩٩ جنيهها و ٢٣٢ مليما قيمة المبلغ الذي سلمته الطاعنة أثناء نظر الدعوى.

وقيد استئنافها برقم ١١٨ سنة ٧ ق - وأقلمته على أمرين ، الأول - أن الحكم المستأنف قد أخطأ إذ جمع بين قيمة بوليصة التأمين والمكافأة مخالفا بذلك نص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . الثاني - أن الحكم أخطأ أيضا في احتساب المنحة السنوية والقضاء بها للمطعون عليه مع أنها لا تقرر الا للموجودين في العمل وقت منحها وهي لم تقرر في سنة ١٩٤٩ الا بعد فصل العامل في يولييه من السنة المذكورة كما استأنف جان بنسا بدوره أيضا حكم محكمة أول درجة وقيد استئنافه برقم ١٣٥ سنة ٧ ق وطلب الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ١٨١ جنيهها و ٨٣٤ مليما علاوة على ما قضى به الحكم المستأنف وبني استئنافه على أمر واحد وهو النفي على الحكم المستأنف بأنه قدر المكافأة على أساس أن مرتبه مبلغ ٢٥ جنيهها و ٢٧١ مليما دون أن يضيف اليه متوسط المنحة التي كانت تمنحها الشركة لعمالها بصفة منتظمة والتي تجعل حقيقة مرتبه مبلغ ٣١ جنيهها و ٥٥ مليما ودون أن تنفذ اتفاق الشركة بمنح المكافأة على أساس مرتب شهر من مجموع سني الخدمة للعامل وهو الأصح له . ودفعت الشركة أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف المرفوع من جان بنسا لقلة النصاب . وفي ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٣ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بحضورها نى الاستئنافين ، أولا - برفض الدفع المقدم من الشركة بعدم جواز استئناف جان بنسا وبجوازه وبقبول الاستئنافين شكلا . ثانيا - في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى الزام شركة المكاس والمحازن العمومية بأن تدفع للمستأنف جان بنسا مبلغ ٣٢٨ جنيهها و ٧٤١ مليما والفوائد بواقع ٤ ٪ بالنسبة لمبلغ ٥٢٧ جنيهها و ٩٧٣ مليما من تاريخ رفع الدعوى الحاصل في ١/٢٨/١٩٥٠ حتى ١٥/١/١٩٥١ وبالنسبة لمبلغ ٣٢٨ جنيهها و ٧٤١ مليما من تاريخ ١/١٦/١٩٥١ حتى السداد والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض الاستئناف المرفوع عن الشركة

رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم واقعة الدعوى عند تحديثها عن أساس تقدير التعويض الذي يستحقه أحد الطرفين (العامل أو رب العمل) قبل الطرف الآخر عن الإخلال بشرط المهلة قبل فسخ العقد وضعت نصا يبين منه أن الأجر يشمل ما يتناوله العامل من أجر ثابت ومرتببات اضافية .

وأتبع المشرع هذا النص بنص المادة ٢٣ التي وضع فيها قواعد تقرير المكافأة التي يتعين على رب العمل أدائها إذا كان الفسخ صادرا منه وذلك على أساس أجر العامل وقد أطلق في هذا الخصوص لفظ (الأجر) ولم يحدده بأنه الأجر الثابت الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع قصد بعموم هذا اللفظ أن يشمل الأجر الثابت والمرتبات الإضافية على نحو ما عرف به الأجر في المادة السابقة -

ويبين من ذلك أن المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد إذ نصت على أن المنحة السنوية المثلر إليها في هذه المادة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر لم تستحدث حكما جديدا في بيان عناصر الأجر يؤيد ذلك ما ورد بالأعمال التفسيرية في هذا الخصوص وعلى ذلك يكون غير منتج ما تنعاه الطائفة من أن المظنون عليه قد فصل في ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٩ قبل العمل بالقانون المدني الجديد ، ومردود - ثانيا - بأن الحكم المظنون فيه إذ اعتبر المنحة جزءا من أجر المظنون عليه وأجرى احتساب مكافآته على الأساس قد استند إلى ما استخلصه من شهادة باشكاتب الشركة أمام محكمة أول درجة وما ثبت من هذه الشهادة من أن الشركة اعتادت لمدة سنوات على صرف المنحة لعمالها جميعا بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من مرتباتهم - وأن هذا الاعتياد أنشأ عرفا خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرعا إلى جعلها الزاما يضاف إلى أجر العامل الأصلي ويعتبر مكملا له . وقد ورد بالحكم في هذا الصدد « وحيث أن محكمة أول درجة مع تسليمها بصحة المبدأ القائل باحتساب المنحة جزءا من المرتب إذا ما جرت العادة بمنحها في بعض الصناعات أو الحرف حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من

مع الزامها بمصاريفه . وقد طعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض المظنون على دائرة فحص المظنون بجلسته ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ حيث أصدر الحاضر عن الطائفة على ما جاء بتقرير المظنون وطلب الإحالة إلى الدائرة المدنية - وصممت النيابة أمام تلك الهيئة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض المظنون - وقررت دائرة الفحص إحالة المظنون إلى الدائرة المدنية لجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها أصرت الطائفة على طلباتها وصمم المظنون ضدهم والنيابة العامة على طلب رفض المظنون .

« ومن حيث أن المظنون بنى على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين :

« ومن حيث أن الوجه الثاني يخلص في أن الحكم المظنون فيه إذ اعتبر المنحة السنوية جزءا من الأجر وقدر مكافأة المظنون ضده على هذا الأساس مجاريا في ذلك حكم محكمة الدرجة الأولى الذي استند إلى نص المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد قد أخطأ في تطبيق القانون لسببين : الأول - أن المظنون ضده فصل من الخلسة في ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٩ أي قبل العمل بالقانون المدني الجديد فلا يصح تطبيق هذه المادة على واقعة الدعوى الثاني - أنه يفرض انطباقها فإنها إنما وردت في خصوص حساب المرتب لتعيين القسدر الجائز الحجز عليه تحت يد صاحب العمل ، وقد ورد بها أن المبالغ يتعين أن تكون معلومة المقدار قبل الحجز . والمنحة بطبيعتها لا يمكن تعيين مقدارها قبل تقرير منحها - وحقيقة أمر هذه المنحة أنها لا تمنح إلا للعمال والمستخدمين الموجودين فعلا في خدمة الشركة عند تقريرها - وقد ترك المظنون ضدهم الخدمة قبل تقريرها - كما أن هذه المنحة مفضى اختيارية للشركة تمنحها سنة وتمنعها سنة أخرى ومقدارها غير محدد ولا قابل للتحديد مقدما فلا وجه لإدخالها في حساب المكافأة .

« ومن حيث أن هذا النص مردود - أولا : بأن المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردى

الأجر لا تبرعا ورغم ما ثبت لديها من شهادة باشكاتب الشركة من أن الشركة اعتادت أن تمنع عمالها سنويا وبصفة عامة هذه المنحة وأنها منحت المستأنف بالفصل عن سنى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وأن ادارة الشركة وافقت أيضا على منحها لعمالها في سنة ١٩٤٩ ، فانها لم تشأ اعتبار هذا عرفا ملزما لأنه يشترط لاعتبار العرف قاعدا ملزمة أن يكون قد استمر العمل به فترة طويلة وأن يسير على وتيرة واحدة حتى يثبت ويرسوخ حكمه في الأذهان .

« وحيث ان المحكمة ترى أن اعتياد الشركة سنوات على صرف هذه المنحة وبصفة عامة لجميع العمال على أساس نسبة معينة من مرتباتهم قد خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرعا الى جعلها الزاما يضاف الى اجر العامل الأصلي ويصير مكملا له وبذلك تعتبر المنحة التي كان يستحقها المستأنف عن سنة ١٩٤٩ جزءا متما لا جره ويتعين احتساب مكافاته على هذا الأساس وبذلك يكون أجره الشهري ٣٠ جنيها و ٤٣٧ مليما على اعتبار ما يخصه في هذه المنحة شهريا هو ٥ جنيها و ١٦٦ مليما ولما كانت الشركة الطاعنة لم تدع أمام قضاء الموضوع بدرجتيه أنها توقفت عن اعطاء عمالها هذه المنحة السنوية في أي سنة منذ سنة ١٩٤٦ أو أنها انقصت من قدرها التي جرت على احتسابه سنويا على أساس نسبة معينة من مرتباتهم كما أنها لم توجه أي مطعن فيما اعتبره الحكم المطعون فيه عرفا ، لما كان ذلك فان استخلاص محكمة الموضوع في صدد هذا النعي مما يدخل في حدود سلطتها الموضوعية التي هي بمنأى عن رقابة محكمة النقض ، إذ كان استخلاصها سائقا ويؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها في خصوصه - ومن ثم يكون النعي الوارد بهذا الوجه على غير أساس متعين الرفض . » ومن حيث أن حاصل الوجه الأول - أن تحكم المطعون فيه إذ أجاز الجمع بين مكافأة مدة الخدمة ومدفوعات الشركة في بوليصة التأمين أخطا في تطبيق القانون - ذلك أنه وإن كان الحكم قد فسر المادة ٣٩ من قانون

عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تفسيراً صحيحاً من حيث علم جواز الجمع بين المكافأة ومدفوعات رب العمل في صندوق الادخار الا أنه طبق نص المادة المذكورة تطبيقاً ضيقاً إذ قرر أن حكمها قاصر على حالة صندوق الادخار في حين أنه لا فارق بين نظام صندوق الادخار وبوالص التأمين - لأنه في كلا النظامين يدفع العامل جزءاً من القسط المستحق وتدفع الشركة الجانب الآخر ويؤول المستحق في الصندوق أو في التأمين آخر الأمر الى العامل أو الموظف بفضل مدفوعات رب العمل جزئياً - وهذه هي حكمة النص على احتساب تلك المدفوعات من هذه المكافأة وأن أغلب الشركات الكبرى عدلت عن نظام الادخار وفضلت عليه نظام التأمين الذي يؤدي نفس الغرض بطريقة عملية أسهل وأكثر ضماناً - وأن الشركة الطاعنة بدورها عدلت عن نظام الادخار واستعاضت عنه بالتأمين المذكور في صدد كرامة نظام التأمين التي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف .

« وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إذ أجاز الجمع بين مكافأة خدمة المطعون ضده ومبلغ التأمين الذي ساهمت به الشركة الطاعنة لحسابه لدى شركة التأمين استند الى ما قرره من أن : « قانون عقد العمل هو قانون خاص لا يصح القياس عليه أو التوسع في تفسيره - وقد نصت المادة ٣٩ من هذا القانون على حالة معينة وهي وجود صندوق توفير أو ادخار في المؤسسة أما بوالص التأمين عند شركات التأمين فلم يرد لها ذكر في المادة المذكورة ولا يمكن تشبيهها بصندوق التوفير أو الادخار التابع للمؤسسة - وأن الثابت من كرامة التأمين المقدمة بحفاظة جان بنسا والتي أقر بصحتها باشكاتب الشركة الذي أشهدته في الدعوى أنه اشترط في حسنة الكرامة أن الموظف الذي يرضى عشر سنوات على الأقل في خدمة الشركة ثم يخرج منها بغير الطريق التأديبي يكون من حقه إما مواصلة التأمين لحسابه أو قبض مجسوع شراء وثيقة التأمين نقداً . ولما كان جان بنسا

لما كان ذلك فإن التفرقة بين نظام صندوق التوفير أو الادخار وبين نظام بوليصة التأمين في احتساب مكافأة المطمون ضده في حالة هذا النزاع تفرقة لا مبرر لها - ولا يقدر في ذلك ما ذهب اليه الحكم المطمون فيه من خلو المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من النص على حالة التأمين ، وأن قانون عقد العمل الفردي قانون خاص لا يصح التماس عليه أو التوسع في تفسير نصوصه لمجاناة هذا النظر وما هنالك اليه المشرع في المادة ٣٩ سالفة الذكر على ما سبق بيانه . ولا محل لما ذهب اليه المطمون ضده في رده على هذا السبب من أن المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي نصت في فقرتها الثانية على أنه « إذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانوني بمكافأة الخدمة فللمعامل الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقا للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية » وأن هذه المادة مفسرة للمادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - لا محل لهذا القول - ذلك لأن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تشريع مستحدث دعا الى استصداره تطور الحالة الصناعية في البلاد . وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون سالف الذكر حكما انشائيا جديدا لا يسوغ تطبيقه الا على الوقائع التي وقعت بعد نفاذ فخلو كراسة التأمين من مثل النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ المشار اليها لا يخول المطمون ضده حق الجمع بين المبالغ المدفوعة لحسابه في بوليصة التأمين وبين مكافأة مدة الخدمة ما دام أن الشركة قد التمت هذا النظام منذ سنة ١٩١٩ - كما يستفاد من مذكرة المطمون عليه الشارحة - أي قبل صدور أول قانون لعقد العمل الفردي وهو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - وما دام أن علاقته بالشركة محكومة بالمادة ٣٩ من القانون المذكور التي لا تخوله الا الحصول على أكبر القيمتين كما سبق القول .

« ومن حيث انه يبين من جميع ما تقدم

قد قضى في خدمة الشركة أكثر من عشر سنوات فقد أصبح من حقه اقتضاء قيمة بوليصة التأمين نقدا وليس من حق الشركة خصم هذا المبلغ من قيمة المكافأة التي يستحقها » .

« ومن حيث ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ نصت في فقرتها الأولى على أنه « إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للمعامل وكان ما دفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوي ما يستحقه من مكافأة طبقا للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للمعامل حق المطالبة بهذه المكافأة » . وواضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر بين أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير أو الادخار وبين مكافأة الخدمة بل كل ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين . والحكمة التي توخاها المشرع في ذلك الحين هي عدم الحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء رسالتها . فتعي ثبت أن الشركة وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاما ماليا يؤدي الى ذات الغرض من نظام التوفير أو الادخار فإن الحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا النص بعدم جواز الجمع بين قيمته المكافأة والمبالغ المدفوعة من الشركة لحساب العامل يقتضي هذا النظام المائل - هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة . ولما كان الثابت من كراسة التأمين المقدمة من المطمون عليه والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن النظام ألغى رأت الشركة الطاعنة اتخاذه وهو نظام التأمين الذي استعاضت به عن نظام صندوق التوفير أو الادخار هو نظام مماثل يهدف الى نفس الغاية ويسلك لتحقيقها نفس السبيل اذ يرمي كلا النظامين للاحتياط للمستقبل عن طريق اقتطاع جانب من الدخل في مواعيد دورية يدفع العامل جزءا من قسطه المستحق وتدخل الشركة الجانب الآخر ويؤول المستحق في الصندوق أو في التأمين آخر الأمر الى العامل أو الموظف .

المبدأ القانوني

ان تعليق امر البت في الدعوى على اجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذه او استيفائه ووقف الفصل فيها لهذا السبب حتى يتخذ هذا الاجراء او يتم ، يجعل حكم الوقف الصادر في هذا الشأن حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاها ويتعين على المحكمة احترامه وعدم معاودة النظر في هذا الموضوع دون ان يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم - ومن ثم لم فتمت تبين ان الدعوى كانت قد رفعت امام المحاكم الشرعية بطلب فرز الحصة المشروطة في كتاب الوقف للخيرات وقررت المحكمة العليا الشرعية وقف السير فيها حتى يحصل في النزاع الخاص بالاستحقاق من الجهة القضائية المختصة ثم احيلت الدعوى الى محكمة الاستئناف عقب الفاء المحاكم الشرعية فرفضت في موضوعها رغم تمسك النيابة العامة بطلب وقف السير فيها ودون ان يقوم لديها الدليل على البت في النزاع الخاص بالاستحقاق تنفيذا للحكم السابق بوقف السير في الدعوى فان الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون اذ يكون قد اهدر حجة ذلك الحكم السابق .

الضبطان رقبا ١٦ و ٢٠ سنة ٢٦ ق و احوال شخصية - رئاسة عضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوفي ومحمد رفعت المستشارين .

٤٩٦

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

احوال شخصية . اختصاص . استئناف . نظر دعوى نفقة امام الدائرة الاستئنافية بالجلس الى العام . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي اصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الاستئناف بعد الفاء بالجلس المالية . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

المبدأ القانوني

حتى كان الحال في الدعوى المرفوعة بطلب نفقة شهرية انها كانت منظورة امام الدائرة الاستئنافية بالجلس الى العام ولم

ان الحكم المطعون فيه اذ اجاز الجمع بين مكافأة المطعون ضده المستحقة له عن مدة خدمته وبين المبالغ التي مسددها الشركة لحسابه في بوليصة التأمين - اذ اجاز الحكم ذلك قد اخطأ في تطبيق المادة ٢٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ويتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

ومن حيث ان الدعوى سالحة للحكم فيها .

ومن حيث انه لا خلاف بين طرفي الخصومة في ان المبلغ الذي سدده الشركة الطاعنة لحساب المطعون ضده في بوليصة التأمين هو مبلغ ١٣٧ ج و ١٦٦ م .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قدر ما يستحقه المطعون ضده قبل الشركة بما في ذلك مبلغ التأمين بمبلغ قدره ٥٢٧ ج و ٧٩٣ م وبخضم مبلغ التأمين من هذا المبلغ الاخير يصبح ما يستحقه المطعون ضده بنمة الشركة مبلغ ٣٩٠ ج و ٨٠٧ مليارات .

ومن حيث انه مسلم بين طرفي الخصومة بان الشركة الطاعنة سددت للمطعون ضده امام محكمة اول درجة أثناء سير الدعوى مبلغ ١٩٩ ج و ٢٢٢ م وبخضمه مما هو مستحق للمطعون ضده قبلها وقدره ٣٩٠ ج و ٨٠٧ م يكون الباقي له بنمته مبلغ ١٩١ ج و ٥٧٥ م وهو ما يتعين تعديله الحكم المستأنف اليه .

الضبطية رقم ٢٥٩ سنة ٢٣ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة محمود عياد ومحمد متولى وعلم زعفراني سالم والحسيني العوفي ومحمد رفعت المستشارين .

٤٩٥

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

دعوى . وقف السير فيها . احوال شخصية . قوة الامر القضي . وقف . الفصل في موضوع الدعوى بعد سبق الحكم بوقف السير فيها حتى يحصل في نزاع على امر البت في الدعوى على الفصل فيه . هذا . مثال في دعوى وقف كانت منظورة امام المحاكم الشرعية واحيلت بعدئذها الى محكمة الاستئناف . م ٢٧٨ ملاحظات . القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

النزاع الخاص بهذا التأمين هو قانون التجارة البحري .

٢ - متى تبين أن الدعوى رفعت بطلب قيمة التأمين البحري المستحق عن تلف البضاعة بسبب احتراقها بعد تفريقها في الصنادل فدفعها المؤمن لدين بعدم قبولها طبقاً لنص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري لعدم الاحتجاج خلال ثمان وأربعين ساعة من استلام البضاعة ورفع الدعوى في ٣١ يوماً من تاريخ الاحتجاج وأن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالي عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة - وكان الحكم لم يمن ببحت تاريخ انقطاع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهي واقعة لها أهميتها كشرط أساسي من شروط تقادم الدعوى وسقوطها الاستفادة من نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري وكذلك من معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ - لأن ذلك مما يعجز محكمة النقض عن الفصل في الدفع لعدم وضوح تلك العناصر أمامها .

الحكمة

و ... من حيث أن ما تنمناه الطاعة على الحكم المذكور في السبب الأول مخالفة الحكمين الابتدائي والاستئنافي المؤيد لحكم المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري وللمادة الأولى فقرة (هـ) من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن ذلك أن نطاق النقل البحري ينتهي بمجرد تفريغ البضاعة من السفينة على الصنادل ، فالدعوى الناشئة عن الحوادث الحاصلة عن هذا التفريغ بواسطة الصنادل تخضع للمواعيد المقررة في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري وهي ٣١ يوماً من تاريخ الاحتجاج وانقطاع المفاوضات بين الطرفين .

« ومن حيث أنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه في مسدد رفض الاستئناف الفرعي وتأييد حكم محكمة أول درجة في رفض الدفع وبقبول الدعوى قد

باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم استأنف وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . فلما كان الحكم قد استند إلى المادة الثامنة من هذا القانون بمقولة أنها تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية وأن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية لأن هذا الاستناد يكون خاطئاً ومخالفاً للقانون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) »

(١) تقرر هذا المبنا أيضاً بالحكم الصادر في الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٦ ق.أحوال شخصية جلسة ١٩٥٧/١٢/١٢ وكذلك بالحكم الصادر في الطعن رقم ٢٤ سنة ٢٦ ق.أحوال شخصية جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٦ .

الطعية رقم ٣٣ سنة ٢٦ ق.أحوال شخصية رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى هتمل ومحمد زعفراني سالم والسيدي الموصي ومحمد رفعت المستشارين .

٤٩٧

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - تأمين بحري . نقل بحري . قانون . النزاع الخاص بالتأمين البحري . خضوعه لقانون التجارة البحري كون معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن النقل البحري .

ب - تقادم . تأمين بحري . نقض . أسباب قانونية يغالطها واقع . رفع الدعوى بطلب التأمين البحري عن تلف بضاعة بسبب احتراقها بعد تفريقها في الصنادل . دفعها بالسقوط طبقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري تأسيساً على أن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالي عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة - عدم بحت تاريخ انقطاع المفاوضة في الحكم وتحقيق وقوعه بصورة جازمة مستمدة من أوراق الدعوى . عدم اعتبار تلك العناصر واجبة أمام محكمة النقض .

البادئ القانونية

١ - أن معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت مرسومها بنقلها في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ - هذه للمعاهدة خاصة بمسائل النقل البحري وأحكامه ولا شأن لها بالتأمين البحري ، والقانون الواجب التطبيق في

ريكي الى شركة الجوت في ١٣/٤/١٩٤٨
ينبئونها فيه أنهم في انتظار تعليمات المركز
الرئيسي فإذا ما رفعت شركة الجوت دعواها
في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ يكون هذا
الاجراء قد وقع خلال السنة التي حددتها
معاهدة بروكسل ، وهذا الذي قرره الحكم
في شأن انقطاع المفاوضة باعتبارها مبدأ
لسريان معاد السنة التي أجراها على واقعة
النزاع انما كان مجرد استطراد لتثبيت
العلامة الأساسية التي أقيم عليها في هذا
الشان دون أن يعنى ببحث تاريخ انقطاع
المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة
صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهي
واقعة لها أهميتها كشرط أساسي من شروط
تقديم الدعوى وسقوطها المستفاد من نص
المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة
البحري ومن معاهدة بروكسل ذاتها - لما
كان ذلك ، وكانت تلك العناصر الواقعية
غير واضحة أمام هذه المحكمة في أسباب
الحكم المطعون فيه لامكان الفصل في الدفع
فيتعين لذلك إحالة القضية على محكمة
الاستئناف للفصل فيها على هذا الأساس .
القضية رقم ٢٠٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الاستاذة محمد فوزي جابر ومحمد عبد الواحد على واحد
قرره ومحمد متولى عثمان وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين .

٤٩٨

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - شراب ب - خريبة الارباج التجارية والصناعية
وعلاها - الاستهلاكات التي تضم من الارباج التي
تعرض عليها الخريبة - تعتبر الاستهلاك حقا للممول
وليس واجبا عليه فبرأه . ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
- ب - شراب ب - خريبة الارباج التجارية والصناعية .
وعلاها - المدون - عدم جواز خصمها من الارباج الا
بعد صدور حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة
التي تبنت فيها بمقتضى هذا الحكم وليس في سنة
نشوء الدين . ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت من الوقائع الدعوى
أن الممول لم يجر استهلاكاً على الممساة
المتنازع على تحديد الربع الناتج من بيعها

أقام قضاة على أن المهلة التي حددتها
المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة
البحري لرفع الدعوى خلال ٣١ يوما للمطالبة
عن العجز أو التلف ضد الناقل أو المؤمن
فإن أحكامها تنطبق على المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥
في معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض
القواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي
وافقت عليها الحكومة المصرية بالقانون رقم
١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصبحت نافذة المفعول
من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ - وتقتضى الفقرة
السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة
بأنه في جميع الأحوال ترتفع عن الناقل
والسفينة كل مسئولية ناشئة عن الهلاك
أو التلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة
من تسلم البضاعة أو من التاريخ الذي كان
ينبغي تسلمها فيه - وحيث أن أحكام
المعاهدة في هذا الصدد في تحديد المسئولية
بين الشاحن ومتمهد النقل تنطبق أيضا
على العلاقة بين المؤمن والمؤمن لديه في حالات
التأمين البحري لأن هذا التأمين يغطي
حوادث العجز وتلف البضاعة أثناء النقل
البحري ، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى
اعتبار المهلة الواجب رفع الدعوى خلالها
ضد المؤمن لديه هي سنة . ولما كان يبين
من مراجعة معاهدة بروكسل الصادرة في
٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي وافقت
عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠
وأصدرت مرسوماً بنفاذها في ٣١ من يناير
سنة ١٩٤٤ أنها خاصة بمسائل النقل
وأحكامه ولا شأن لها بالتأمين فيكون قول
الحكم المطعون فيه بسلامتها على التأمين
« لأن هذا التأمين يغطي حوادث العجز وتلف
البضاعة أثناء النقل البحري » ، هو قول
لا سند له ويكون قانون التجارة البحري
الذي تحدث في مادتيه ٢٧٤ و ٢٧٥ عن
التأمين البحري هو الواجب التطبيق في هذا
النزاع ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون
فيه .

ولما كان الحكم المطعون فيه إذ طبق
نصوص معاهدة بروكسل في خصوص تقديم
الدعوى قرر - وقد كان آخر خطابات اخوان

الممول بعكم نهائي كان للمول خصصها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم • ولا عبرة بما يثار من أن الأحكام مقررة وأنه نتيجة لذلك يجب أن تحمل أرباح السنة التي نشأ فيها الدين بقيمته ذلك أن هذه القاعدة لا محل لأعمال حكمها في مجال تحديد وعاء الضريبة في كل سنة ضريبة على حدة لأن كل سنة منها تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي تتحملها المول في تلك السنة •

الضريبة رقم ٢٥٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمود عياد ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين •

٤٩٩

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - نقض • إعلان الطعن • • إعلان • قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لتتوب الادارة باسم البوليس في اليوم التالي لتوجه الى محل إقامة المظنون عليه وعدم وجود من يتسلم الإعلان للقاء مسكنه وأليات المحضر في أصل محضر الإعلان انه لم يحضر المظنون عليه بتسليم الصورة لجهة الادارة • صحة الإعلان • عدم الاعتداد بعدم بيان اسم متدوب الادارة التي سلمت اليه الصورة • ١٢ م ملاحظات •

ب - نقض • أسباب جديدة • • تغيير • التي يأن الحكم خالف الثابت بتقرير التغيير فيما لووجه عن هذا التقرير بمقالة أن التقرير خلو منه • عدم ورود التي بتقرير الطعن • اعتباره سببا جديدا •

ج - حكم • تسبيب كاف • • مسئولية • استقراء الحكم على نفي المسئولية التفسيرية بناء على أسباب سائلة • التي عليه في ذلك • لا محل له •

د - حكم • تسبيب كاف • • شركة • تقرير ارباح احد الشركاء بناء على تحليل مقبول لهذا التقرير ومناقشة سائلة لمتناوره في الحكم • لا قصور •

هـ - شركة • محكمة الموضوع • سلفتها في تقرير ارباح الشركة ومدتها بما لا يتعارض مع قيام الشركة لمدة أطول •

و - حكم • تسبيب معيب • • فوائد • شركة • طلب احد الشركاء تصفية الشركة والحكم له بما يظهر من التصفية وبين له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى السداد • عدم بيان سبب رفض طلب الفوائد بعد الفترة التي حققت الشركة فيها ارباحا بما في ذلك الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد • قصور •

من تاريخ شرائها سواء في ذلك خلال السنين السابقة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو السنين اللاحقة عليه استنادا الى أن قيمتها لم تنقص عن قيمتها الدفترية فان الربح من بيعها التي تستحق عليه ضريبة الأرباح التجارية يكون هو الفرق بين ثمن الشراء حسبما أثبت في دفاتر المول وبين الثمن الذي تم به البيع • ومن ثم فلذا كان الحكم قد أوجب خصم مقابل الاستهلاك من القيمة الدفترية للمعاملة فإنه يكون مغالفا للقانون - ذلك أن مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما يتعلق بالاستهلاكات التي تخصم من مجموع الأرباح أن الاستهلاك فرض لمصلحة المول فهو حق له ليس واجبا عليه إجراؤه لأن الاستهلاك تكليف على مجموع الأرباح يخصم منها اذا رغب المول فيقل تبعا لذلك الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة ، فلذا رأى المول عدم اجراء الاستهلاك بسبب ارتفاع قيمة الأصل المقابل له أو لسبب آخر فإن القانون لا يلزمه بإجرائه • وإن من شأن اجراء الاستهلاك في حالة ارتفاع قيمة الأصل عن القيمة الدفترية تكوين احتياطي وهمي لا يقابل نقضا حقيقيا في قيمة ذلك الأصل • واذا كان الاستهلاك قد اجيز للممول إجراؤه لمصلحته فقد عني المشرع بوضع قيود تحد من المغالاة فيه أو الإدعاء بحصوله على غير الحقيقة فنص على أن تكون الاستهلاكات حقيقية وأن تكون حصلت في دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وللطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل •

٢ - حرم المشرع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خصم ما يحتجزه المول من مجموع الأرباح لمواجهة الخصائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محقة في ذمة المول أو متنازعا في تحققها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد من التكاليف التي يجوز خصمها • فلذا ما ثبتت هذه الديون في ذمة

المبادئ القانونية :

١ - متى تبين من أصل ورقة اعلان الطعن ان المحضر توجه لاعلان المطعون عليه في محل اقامته مع نسيبه فلم يجده او يوجد احدا من يصح قانونا تسلم الاعلان نيابة عنه لخلق مسكنه فتوجه المحضر في اليوم التالي الى قسم البوليس الواقع في دائرته محل اقامة المطعون عليه وسلم مندوب الادارة بالقسم ورقة الاعلان لم اخطر المطعون عليه بذلك واثبت في اصل محضر الاعلان اجراء هذا الاخطار فان الاعلان يكون صحيحا طبقا للمادة ١٢ مرافعات . ولا ينال من صحته عدم ذكر اسم مستلم الصورة فيه لان المشرع قد دل بما نوه عنه من الاكتفاء باخطار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الادارة على انه يعتد في صحة الاعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الادارة دون ما نظر الى اسم مستلمه .

٢ - متى كان لم يرد في تقرير الطعن النفي بان الحكم خالف الثابت بالاوراق فيما اورده عن تقرير الخبير بقوله ان التقرير خلو من ذلك - فان هذا النفي يكون نعيما جديدا لا يجوز الفاتره او التمسك به امام محكمة النقض ويتعين الالتفات عنه .

٣ - متى كان الحكم قد استقر على نفي المسؤولية التقصيرية بناء على اسباب سائفة استغفلها نتيجة لهم سليم للواقع وتطبيق صحيح للقانون فانه لا يكون ثمت محل للنفي عليه في ذلك .

٤ - متى كان ما انتهى اليه الحكم في تقدير ارباح ارباح احد الشركاء في الشركة استنادا الى رأى الخبير المصلى انها يتطوى على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناشئة سائفة لتناصره فانه لا محل لوصف الحكم بالقصور .

٥ - لمحكمة الموضوع الحق في تقدير ارباح الشركة ومدة هذه الارباح تقديرها يستند الى ما قام لديها من ادلة وقرائن مبصرة ولا يتعارض مع قيام الشركة لمدة اطول لان كلا الامرين مختلفان عن بعضهما فمسام الاختلاف اذا ان قيام الشركة لا يستتبع ان

تكون قد حققت ارباحا باستثمار مدة قيامها .

٦ - متى كان الشريك قد دفع المدعى بطلب تصفية الشركة والقضاء له بما يظهر من التصفية وكذلك بطلب الحكم له بدلين له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى تمام السداد وكان الحكم قد قرر ان هذه الفوائد تتضمنها الارباح التجارية التي قضى بها لذلك الشريك والتي حققها الشركة في فترة معينة ولم يبين الحكم سببا لرفض طلب الفوائد عن المدة التالية لتلك الفترة بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية فان الحكم يكون معيبا بالقصور .

المحكمة

و . . حيث انه بنى على ثلاثة اسباب محصل اولها : تناقض اسباب الحكم المطعون فيه ومخالفته للقانون . وذلك ان الحكم بعد ان سجل على المطعون عليه الثالث مسئوليته التقصيرية بالاشتراك مع المطعون عليه الثاني بسبب قبوله التنازل لمصلحته عن الرخصة وعقد الايجار وبطاقة التموين ممن يعلم انه لا يملكه سواء كان علمه ناتجا من دفع الايجار المتأخر على الشركة او من عدم ابرازه الرخصة في ادوار القضية المختلفة ولائذ اعمل متعمدا في عدم الاطلاع على نص عقد الشركة قبيل قبول التنازل فان الحكم قد فاتته ان يشركه معه بالتضامن في تلك المسئولية ثم عاد ونفى عنه هذه المسئولية وقضى بعدم مساهمته عن التمييز المطلوب مع انه ساهم في خطأ المطعون عليه الثاني نحو الطاعة وسهل له امر التصرف في الرخصة وقد استند الحكم المطعون فيه في نفي هذه المسئولية الى اسباب لا تصلح ردا على ما اورده الحكم الابتدائي من اسباب مقرر لتلك المسئولية كما تجاهل ما تضمنته اذار الطاعة الى المطعون عليهما الثاني والثالث في ١٩٤٧/٢/١٩ قبل تاريخ التنازل عن الرخصة الحاصل في ١٩٤٧/٣/١٠ من التحذير من اتمام هذا التنازل مما يؤيد ثبوت العلم وقيام التواطؤ .

الحكم لها بالفوائد القانونية من تاريخ طلبها حتى تمام السداد مخالفة صريحة لنصوص القانون .

« وحيث انه عن السبب الأول فانه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اذ عرض للفصل في الاستئناف المرفوع من المطعون عليه الثالث قد اورد ما جاء بالحكم المستأنف عن مسئولية المطعون عليه الثاني مسئولية تصاقدية وتقصيرية واشترك المطعون عليه الثالث معه في الخطأ التقصيري بسبب توافقه في الحصول على رخصة المخبز مع علمه بعدم احقاقه في التنازل عن تلك الرخصة المملوكة للشركة دون اذن باقي الشركاء ذلك العلم المستفاد من علمه بوجود ايجاز متأخر على الشركة وقبوله دفعه الى وكيل المالكين مقابل التنازل لمن الرخصة مع عدم تناسب مبلغ الايجاز المدفوع منه ومقداره ٤٥ جنيهها مع قيمة الرخصة المقدرة بمبلغ ٤٩٢ جنيهها في العقد ولانه امتنع عن إبراز الرخصة وادعى خلافا للواقع انها تحت يد المالك مما يجعل كل ذلك - في نظر الحكم المستأنف - مسئولية المطعون عليهما المذكورين تضامنية ولذا ألزمهما الحكم المذكور بقيمة دين الطاعة قبل الشركة ورأس مالها والفوائد طبقا لما جاء بتقرير الخبير على أساس ١٠ ٪ - ثم عقب الحكم المطعون فيه على ذلك قائلا « وحيث ان الحكم المستأنف أخطأ في هذه الحثية من الناحيتين القانونية والموضوعية ، من الناحية القانونية لانه رتب على هذا التواطؤ اشتراكه (المطعون عليه الثالث) بالتضامن مع هذا الأخير (المطعون عليه الثاني) في مسئوليته المتقادية والتقصيرية والزامه بدفع مبلغ ٢٨٣ جنيهها و ١٨٠ مليما للمستأنف عليها وهو المبلغ الذي انتهى اليه الحكم باعتباره مستحقا لها قبل قاسم عبد الحفيظ - وفي استناد المحكمة الى هذا التواطؤ المنصب على التنازل عن الرخصة لالزام المستأنف (المطعون عليه الثالث) بالتضامن مع الشريك المتصر قاسم عبد الحفيظ بمبلغ منشؤه سوء إدارة ههنا الأخير واستيلاؤه على رأس المال والسلفة ما لا يستقيم

ومحصل السبب الثاني قصور الحكم المطعون فيه ، ذلك أن الطاعة بعد أن حكم لها ابتدائيا بأرباح نصيبها في رأس مال الشركة ودينها قبلها باعتبار هذه الأرباح ٢٦ جنيهها و ٧٨٠ مليما بواقع ١٠ ٪ من قيمة هذين المبلخين لمدة عشرة شهور كما قرر الخبير ، استأنفت ذلك الحكم وطلبت تعديل هذه الأرباح الى مبلغ ٤٦ جنيهها شهريا على الأقل عن رأس المال وحده باعتبار أن هذا المبلغ هو الربح الفعلي من واقع دفتر تشغيل الدقيق اليومي المتضمن استهلاك ثمانية اجولة دقيق أبيض يوميا ، ١٢٦ أفة سكر ، ٦٠ أفة زيت شهريا وذلك عن مدة قيام الشركة التي استأنفت الى تاريخ الحكم بأنقضائها في ١٩٤٨/١٠/٢٤ . غير أن الحكم المطعون فيه لم يعبأ بذلك وقال عن هذا الطلب : « وحيث انه فيما يتعلق بالزيادة في الفوائد والأرباح التي تطلب بها المبيدة عائدة هنا (الطاعة) فلا ترى المحكمة مبررا للقضاء بها أخذا بما ورد في الحكم الابتدائي مستندا الى تقرير الخبير من عدم وجود أسانيد مادية في الدعوى تؤيد طلب الزيادة ، ووجه القصور في ذلك أن عبارة الحكم في هذا الشأن مجملة غير مفصلة ولا واضحة ولا تصلح ردا على ما قسمته الطاعة من أدلة مادية مستقاة من دفتر تشغيل المخبز ، كما أن الحكم أغفل التحدث عن مدة استمرار الشركة التي قال الحكم الابتدائي انها امتدت الى ١٩٤٨/١٠/٢٤ والتي طالبت الطاعة بالأرباح فيها وسكت عن الرد على ذلك مما يجعل الحكم معيبا . ومحصل السبب الثالث أن الطاعة طلبت في الاستئناف أن يقضى لها بفوائد دينها قبل الشركة البالغ مقداره ١١١ جنيهها و ٤٠٠ مليم عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة حتى تمام سداده لا عن مدة عشرة شهور كما ورد في الحكم الابتدائي ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يمن بالرد على هذا الطلب مكتفيا بالعبارة التي أجمل فيها كلامه مما سماه « الزيادة في الفوائد والأرباح » بمقولة ان ههنا الطلب غير مؤيد بأسانيد مادية ، فضلا عما في هذا القول من قصور على النحو المتقدم ايضاحه فان في اغفال طلب الطاعة وعدم

مستولية تقصيرية قد استعرض هذه المستولية وأسبابها كما وردت في ذلك الحكم تمهيدا للرد عليها وتقنيدها ثم قام فصلا بمناقشة كل سبب من تلك الأسباب وانتهى من هذه المناقشة الى تقرير ما سبق أن ارتآه من استبعاد هذه المستولية ونفيها عن المطعون عليه الثالث بما جاء فيه من قول « ويكون إذن من غير المستعاضة القول بأن المستأنف تواطأ مع مدير الشركة للاضرار بها حالة كونها متمثلة ومفلسة » ولهذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليه الثالث بدفع مبلغ ٢٨٣ جنيهها و ١٨٠ مليا بالتضامن مع المطعون عليه الثاني للطاعة وبين ما سبق أنه لا تناقض في الحكم المذكور في شأن مسئولية المطعون عليه الثالث ولا مخالفة فيه للقانون فقد استقر على نفي هذه المسئولية عن المطعون عليه المذكور بناء على أسباب سائفة استخلصها نتيجة لفهم سليم للواقع وتطبيق صحيح للقانون . ويكون السبب الأول من أسباب النعي في غير محله ولا يجلى الطاعة ما أشارت اليه في مذكرتها الشارحة من أن الحكم المذكور قد خالف الثابت في الأوراق فيما أورده من أن الشركة كانت عاجزة عن إدارة المخبز بعد الحريق لما هو ثابت من تقرير الخبير لأن تقرير الخبير خلو من أي عبارة تدل على عجز الشركة عن إدارة المخبز وذلك لأن هذا نعي جديد لم يرد في تقرير الطعن فلا يجوز إثارته أو التمسك به ولا يسمح المحكمة إلا الالتفات عنه . كما وأن دلالة انذار الطاعة للمطعون عليهم الثاني والثالث في ١٩٤٧/٢/٢٩ على علم هذا الأخير بعدم جواز التنازل الحاصل اليه من الأول يدخل في مدلول التواطؤ الذي نفيه الحكم المطعون فيه عن المطعون عليه الثالث نفيا سائفا مستفادا مما يبرر من وقائع الدعوى وظروفها على ما سبق الإشارة اليه .

« وحيث أنه في خصوص السبب الثاني فقد ورد في الحكم المطعون فيه ما يأتي : « وحيث أنه فيما يتعلق بالزيادة في الفوائد والأرباح التي تطالب بها السيدة عايدة حنا

مع الوضع السليم للأمر لأن علاقة السببية غير قائمة ولأن مسئولية المستأنف ليست تعاقدية لأنه لم يكن شريكا للمستأنف عليها ، وأما عن الناحية الموضوعية فتقول المحكمة ان الرخصة كانت مقدرة في عقد الشركة بمبلغ ٤٩٢ جنيهها وأن المستأنف لم يدفع سوى ٤٥ جنيهها لوكيل المالكين للعقار مقابل التنازل عن الرخصة وتحرير عقد إيجار باسمه ، وهذا الفرق حتى لو أخذ به جدلا فلا يصح أن يكون نصيب المستأنف عليها فيه قبل المستأنف أكثر من الخمس - وهو حصتها في الشركة - ويكون من الواجب استبعاد مسئولية المستأنف الناتجة من سوء تصرف عبد الحافظ في إدارة مصالح وأموال الشركة وعدم الربط بينهما وتكون مسئولية المستأنف التقصيرية ان وجدت منصبة على قبول التنازل لمصلحته عن الرخصة وعقد الإيجار ممن يعلم أنه لا يملكه سواء كان علمه ناتجا عن دفعه الإيجار المتأخر على الشركة أو من علم إبرازه الرخصة في أدوار القضية المختلفة ولأنه أهمل متمعدا في عدم الإطلاع على نص عقد الشركة قبل قبول التنازل » .

« وحيث ان هذا الذي ورد في الحكم المطعون فيه صريح في نفي المسئولية عن المطعون عليه الثالث وفي وجوب عدم إشراكه مع المطعون عليه الثاني في المسئولية عن مبلغ لا يد ولا سبب له في استحقاقه وإنما منشؤه سوء إدارة هذا الأخير واستيلائه على رأس المال والسلفة وإذا كان الحكم المذكور قد أورد ذلك بقوله « وتكون مسئولية المستأنف التقصيرية ان وجدت منصبة على قبول التنازل لمصلحته عن الرخصة وعقد الإيجار ممن يعلم أنه لا يملكه سواء كان علمه ناتجا عن دفعه الإيجار المتأخر على الشركة أو من علم إبرازه الرخصة في أدوار القضية المختلفة ولأنه أهمل متمعدا في عدم الإطلاع على نص عقد الشركة قبل قبول التنازل » فإن هذا لا يعني تقرير الحكم مسئولية الطاعن التقصيرية التي نفاها عنه فيما سبق وإنما هو في مجال مناقشة مانسبته الحكم المستأنف الى المطعون عليه المذكور من

١٠/٢٤/١٩٤٨ أن لا تحكم بالأرباح إلا لمدة عشرة أشهر فقط للاعتبارات التي رآها الخبير المصفي وأقرها الحكم الابتدائي فان ذلك مما يدخل في نطاق حقها الموضوعي في تقدير الأرباح ومدتها تقديراً يستند الى ما قام لديها من أدلة وقرائن مبررة ولا يتعارض مع قيام الشركة لفساية ١٠/٢٤/١٩٤٨ لأن كلا الأمرين مختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف إذ أن قيام الشركة لا يستتبع أن تكون قد حققت أرباحاً باستمرار مدة قيامها وبذا يكون هذا السبب في غير محله .

« وحيث أنه في خصوص السبب الثالث الخاص بفوائد السلفة المحكوم بها فقد تبين من الاطلاع على عريضة الدعوى الابتدائية المقعدة صورتها الرسمية ضمن الأوراق أن الطاعنة قررت فيها أن الشركة اقترضت منها مبلغ ١١١ ج و ٤٠٠ م لأعداد المخبز للفرض الذي أعد له ونهينته للعمل طالبت المطعون عليهم به ضمن ما طلبته من الحكم لها بما يظهر من التصفية وقد أشار الخبير المصفي في تقريره المقعدة صورته الرسمية بالأوراق الى قيام هذا الدين وأحقية الدائنة له ضمن مبلغ ٢٨٣ جنيه و ١٨٠ مليماً مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ من تاريخ رفع الدعوى الى يوم الحكم فيها وأصرت الطاعنة في صحيفة استئنافها على طلب الفوائد عن دينها بواقع ٥ ٪ من تاريخ ١٩٤٥/٩/١ (تاريخ قيام الشركة) لغاية السداد . وقد قال الحكم الابتدائي عن هذه الفوائد « وحيث أنه عن طلب الفوائد عن مبلغ ١١١ جنيهها و ٤٠٠ مليماً فإن هذه الفوائد تتضمنها الأرباح التجارية المحكوم بها في هذا الحكم فلا محل للقضاء بالفوائد » ، كما قال الحكم المطعون فيه عنها « وحيث أنه فيما يتعلق بالزيادة في الفوائد والأرباح التي تطالب بها السيدة عايذة حنا فلا ترى المحكمة مبرراً للقضاء لها بها أخذاً بما ورد في الحكم الابتدائي مستنداً الى تقرير الخبير من عدم وجود أسانيد مادية في الدعوى تؤيد طلب الزيادة » ويتضح من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين سبباً لرفض طلب الفوائد عن

فلا ترى المحكمة مبرراً للقضاء لها بها أخذاً بما ورد في الحكم الابتدائي مستنداً الى تقرير الخبير من عدم وجود أسانيد مادية في الدعوى تؤيد طلب الزيادة » . وجاء في الحكم الاستدائي عن ذلك « وحيث أن المحكمة قررت بتاريخ ١٢/٣١/١٩٤٩ مناقشة الخبير المصفي في هذا الذي أشارت اليه المدعية وقد تمت هذه المناقشة بجلسة ١٩٥٠/٢/٤ وفيها قرر الخبير المصفي أنه كان من مأموريته أن يطالب قاسم عبدالحافظ المدير المسئول عن المخبز بتقديم حساب عن أعماله في الشركة من وقت انضمامها الى حين التصفية وأن يكون ذلك على أساس ما ينتجه المخبز . . . وقد طالب الخبير فعلاً بتقديم هذا الحساب الا أن قاسم عبد الحافظ لم يقدمه قولاً بأن الأوراق والدفاتر راحطة طعمة للتيار ولذلك اضطر الخبير أن يقوم بتقدير الأرباح بنفسه على أساس مشاهدته ومعاينته متخذاً من ذلك العناصر التي يقوم عليها هذا التقدير - وتقديره ١٠ ٪ أرباحاً للمدعية هو تقدير معقول تبسلاً لحالة المخبز حيث شاهد الخبير فيه بسكوفا مضى عليه عشرة أيام ولا يكاد يصلح للأكل . هذا من جهة ولوجوب العمل استغلال الموقف حيث يتصل برغيف الغيش من جهة أخرى . وأضاف الخبير أنه لا يمكن الأخذ ببطاقة تموين المخبز أو دفتر تموينه على علاقتها لعدم وجود كشوف حساب لأنه لا يستطيع تقدير الأرباح جزافاً على دقيق لم يثبت أنه صنع كله واستطرد الخبير الى أن رخصة المخبز بدون بطاقة التموين لا تساوى شيئاً وأن الرخصة والبطاقة تكمل أحدهما الأخرى ولا قيام لأحدهما منفردة - والمحكمة تأخذ بوجه نظر الخبير في هذا الشأن لمطابقتها لنطق الواقع والأصول الفنية » وهذا الذي انتهى اليه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه في تقدير أرباح الطاعنة استناداً الى رأى الخبير المصفي انما ينطوي على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائفة لعناصره مما يرفع عن الحكم المطعون فيه ما قصه به الطاعنة من قصور وإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت أنه رغم عدم انقضاء الشركة الا في

الاستئناف المستندات الدالة على وضع يدهم على نصف المنزل حتى سنة ١٩٢٨ وهي ايصالات سداد مورثهم نصيبه في الحكر لأخيه مورت الطمون عليهم وقسائم بسداد أجر الحكر لوزارة الاوقاف عن بعض السنين وشهادة ميلاد أحد الطاعنين ثبتت أنه ولد بمنزل النزاع في ١٩٣١ وشهادة عن وفاة مورثهم فيه وقسائم سداد العوائد عن حصتهم فيه أيضا حتى سنة ١٩٣٨ ولكن الحكيمين سكتا عن الرد على هذه المستندات مع تمسكهم بدلائلها أمام محكمة أول درجة وفي صحيفة الاستئناف .

• وحيث ان هذا النعي صحيح ذلك ان الطاعنين كانوا قد قدموا الى محكمة الاستئناف ثلاثة عشر ايصالا صادرا من مورت الطمون عليهم تفيد استلامه قسيمة نصيب الطاعنين في أجر الحكر كل منها ببلغ ٢٦ قرشا وأحدا غير مؤرخ والايصالات الباقية تحمل تواريخ متفرقة في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٢٤ ونوفمبر سنة ١٩٢٧ وستة عشر ايصالا عن سداد أجر الحكر لوزارة الاوقاف في تواريخ مختلفة سابقة على سنة ١٩١٨ وايصالا بسداد أجر الحكر في سنة ١٩٢٧ وأحد عشر ايصالا عن سداد العوائد المستحقة على المنزل موضوع النزاع في الفترة بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ وأربع شهادات ميلاد عن ميلاد أطفال لبعض الطاعنين في مني ١٩١٩ و ١٩٢٣ و ١٩٢٦ و ١٩٣١ وشهادة عن وفاة على حسن على الصباغ مورت بعض الطاعنين في سنة ١٩٣٢ كل ذلك بمنزول النزاع كما ان الطاعنين قد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بدلالة هذه المستندات على وضع يدهم على حصتهم بالمنزل لتنازع على ملكيته قبل سنة ١٩٣٨ على ما يبين من صورة صحيفة الاستئناف المودعة بحافظة الطاعنين ولكن الحكم الطمون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يتحدث عن تلك المستندات بشئ مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة . ولو أن الحكم عني ببعث هذه المستندات وفحص دفاع الطاعنين المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . لا كان ذلك فان

المدة التالية للعشرة شهور بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

القضية رقم ٣٥٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وطبوية السادة الأستاذة محمود عباد وحسن متولى عتلم وحسن زعفراني سالم والحسيني العوضي وحسن رفعت المستشارين .

♦♦♦

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧

حكم بتسبيب معيبه . البات . الايات بوجه عام وضع يد . تقديم مستندات للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير ببحثها وجه الرأي في الدعوى . الخلال التحدث عن هذه المستندات في الحكم . قصور .

المبدأ القانوني

مضى كان الخصم قد قدم الى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها على وضع يد على حصته في المنزل موضوع النزاع فالتفت الحكم عن هذا الدفاع ولم يتحدث عن تلك المستندات بشئ مع ما قد يكون لها من الدلالة - ولو أنه عني ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى - فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

الحكمة

• • • حيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم الطمون فيه بالقصور استنادا الى أن الحكم الابتدائي والحكم الطمون فيه قد اعتبرا فيما انتها اليه من وضع يد الطمون عليهم على جميع المنزل بما جاء بتقرير الخبير الذي نديته محكمة أول درجة من المظاهر التي اعتمد عليها في القول بأن وضع اليد على المنزل كان للطمون عليهم مع أن المظاهر التي أوردها الخبير قد تبينت له من المعاينة التي قام بها في سنة ١٩٤٩ وأنها لا تصلح دليلا على أن وضع يد الطمون عليهم كان سابقا على سنة ١٩٣٨ التي أقر الطاعنون أنهم أخذوا المنزل خلالها وأضاف الطاعنون انهم قدموا للمحكمة الابتدائية ومحكمة

احكام النقض الى المحاكم الوطنية بعد الفاء المحاكم
المختلطة - فحسب هذا الحكم لقانون المرافعات المختلطة.
١ م مرافعات

ب - اعتراض الفاعل على الخصومة - الحكم في الحكم
بهذا الطريق لا يستلزم ادخال جميع الخصوم الذين
مثلوا في الدعوى المعترضي على الحكم الصادر فيها طبقا
للمادة ٤١٩ مرافعات مختلطة .

ج - دواع - دفاع - حكم - لتسبب كافي -
العلم بعدم قبول الدعوى - عدم التزام المحكمة بالرد
عليه متى كان على غير اساس .

د - نقض - الخصوم في النقض - سبب جديد -
والف - النظر عليه - دعوى - صلة الخصوم فيها -
ليوت صلة النظر على الوقف للنظر وقت رفع الدعوى
وعند استئناف الحكم الصادر فيها وعلاوة بالنقض على
اساس انه كان خصما في الخصومة التي صدر فيها
الحكم المصون فيه - التي بان النظر لم تعد له صلة
في تمثيل الوقف طبقا للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ التي
التي الوفاء على غير الغيرت - اعتبارا سببها
جديدا .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطعن بطريق « اعتراض
الفاعل عن الخصومة » وارادا على حكم صادر
من المحكمة المختلطة ورفع اليها بوصف انها
الحكمة التي اصدرت الحكم واستؤنف الى
محكمة الاستئناف المختلطة وذلك بالتطبيق
لقانون المرافعات المختلطة ثم احيل الى المحاكم
الوطنية بعد الفاء المحاكم المختلطة فان هذا
الطعن تحكمه نصوص قانون المرافعات
المختلطة طبقا للمادة الثالثة من المادة الاولى
من قانون المرافعات الجديد ولا محل لاعمال
النصوص التي وردت بهذا القانون الاخير
في خصوص اعتراض الفاعل عن الخصومة .

٢ - الطعن في الحكم بطريق اعتراض
الفاعل عن الخصومة لا يستلزم ادخال جميع
الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعترض
على الحكم الصادر فيها طبقا لنص المادة ٤١٩
من قانون المرافعات المختلطة ولا يؤدي هذا
النص بلفظه الى وجوب التزام اجراء من
هذا القبيل ولا يرتب بالتالي جزءا بفصل
قبول الدعوى - وللمعنى ان يختصم من يرى
له مصلحة في اختصاصه - وللمعنى عليه اذا
اراد ان يدخل هو بلوذه من يرى مصلحة
في ادخاله .

الحكم المظنون فيه يكون مشوبا بالتقصير
وتعيين لهذا نظمه دون حاجة الى بحث باقي
اسباب الطعن

الطعية رقم ٤٠٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وطبوية النجدة
الاسانفة محمود عياد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني
سالم والحسيني العوضي ومحمد رستم المستشارين .

٥٠١

١٩٥٧ سنة ديسمبر

نقض احكام لا يجوز الطعن فيها - احوال شخصية -
للق - حكم صادر من محكمة ابتدائية في استئناف
حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة - عدم جواز الطعن فيه
بالتنقض - المادتين ٤٢٥ مكررا ، ٤٢٦ مرافعات
رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ .

المبدأ القانوني

الطعن بالنقض في مسائل الاحوال
الشخصية والوقف يكون جائزا في الاحكام
والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية
بهية استئنافية في الاحوال النصوص عليها
في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات
وفي اي حكم انتهائي ايا كانت المحكمة التي
اصدرته في الحالة النصوص عليها في المادة
٤٣٦ من ذلك القانون - فانما كان الحكم
المظنون فيه صادرا من محكمة ابتدائية في
استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة -
وليس في قضية من قضايا وضع اليد ولا
صادرا في مسألة اختصاص ولا فصل في
نزاع خلافا لحكم سابق - فان الطعن فيه
بالتنقض يكون غير جائز طبقا للمادتين
سابقتي الذكر .

الطعية رقم ٣٠ سنة ٢٦ ق « احوال شخصية »
رئاسة وطبوية السادة الاسانفة محمود عياد ومحمد
متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسيني العوضي
ومحمد رستم المستشارين .

٥٠٢

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - اعتراض الفاعل على الخصومة - خصومة -
قانون - احوال الاشخاص - ورد الطعن بطريق
« اعتراض الفاعل على الخصومة » على حكم صادر من
المحكمة المختلطة ورفع اليها بوصف انها المحكمة التي
اصدرت الحكم واستؤنف الى محكمة الاستئناف المختلطة .

٥ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - مرسوم
مصرفاتها - دفع المسمى بطلب الزام المصير لديه
بالدين لا بطلب ايداعه - ايام المصير لديه بالاداء
بعد دفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر في
المسمى - الحكم يرفض المسمى الزام المسمى بالمصرفات
لا خلاف .

٦ - تقضى - اسباب الحكم - وقف التنازل - للا
مؤقت - الحكم على الحكم القاضي بوقف تنفيذ الحكم
المستأنف مؤقتا - اعتباره غير منتج متى كان الحكم في
الحكم الموضوعي على غير اساس .

٧ - إعلان - تقضى - إعلان الحكم - لثبوت ان
المطهر اعلان المطلوب اعلانه مع احد القدره دون ان
يثبت في اصل الاعلان انه مقيم به - بطلان الاعلان
١٢ و ٢٤ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - توقيع الحجز تحت اليد لا يمنح
المدين الحجز عليه مما له من المطالبة بوفاء
دينه ويكون الوفاء بالمدين في هذه الحالة
بايداعه خزنة المحكمة ويجوز للمحجز لديه
في كل الاحوال ان يوفي بما في ذمته بايداع
المدين خزنة المحكمة ولو كان الحجز مسمى
بطلانه ما لم يرفع الحجز بالتراضي او تحكم
المحكمة برفعه وذلك تطبيقا لنصوص
المادتين ٥٥٥ و ٥٥٦ من قانون المرافعات
الحال المطابقة لنصوص المادتين ٤٢١ و ٤٢٢
من قانون المرافعات القديم .

٢ - ان نص المادة ٤٣٥ من قانون
المرافعات القديم اذ اباح للمحجز لديه ان
يلي الحجز عليه بما لا يجوز حجزه دون
توقف على حكم بذلك انما قصد بذلك ما لا
يجوز حجزه قانونا من اجور الضميمة
ومرتبات الموظفين ومقررات ارباب المعاشات
عملا بنص المادة السابقة لها وهي المادة ٤٣٤ .

٣ - التكليف بالتقرير بما في الذمة في
الحجز تحت اليد اعمالا للمادة ٤٢٤ مرافعات
قديم انما يكون بناء على طلب الدائن الحاجز
ولا يجوز التكليف به في حالة ما اذا كان
الحجز تظنيا الا بعد صدور الحكم بصحة
الحجز .

٤ - ان عدم النص على وجوب اختصاص
المحجز لديه في دعوى صحة الحجز تحت
اليد يلب على ان المشرع قصد ان ينتج الحجز

٣ - اذا كان الدفع بعدم قبول الدعوى
على غير اساس من القانون فانه لا يصح
التمسك على محكمة الموضوع ابطالها الرد عليه
متى كان لا يحوي دفعا جوهريا يصح ان
يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

٤ - متى كانت صفة النظر على الوقف
ثابتة للتناظر في الوقت الذي اقام فيه
الدعوى وعندما رفع استئنافه عن الحكم
الابتدائي الصادر فيها كما اعلنه الطاعن
بالنقض على اساس انه كان خصما له في
الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه
ومصلحته في الدفاع عنه ظاهرة - فانه لا
يقبل التمسك امام محكمة النقض بان ذلك
التناظر لم تعد له صفة في تمثيل الوقف
طبقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي
ألغى نظام الوقف على غير الخيرات متى
كان هذا التمسك لم يسبق طرحه على محكمة
الموضوع - ولا يشفع للطاعن في قبوله
القول بان احكام هذا القانون لها صفة
النظام العام اذ لا شأن لاحكام هذا القانون
بالنظام العام في هذا الخصوص .

القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد
ومحمد متولى عتلم والحسيني الموفى ومحمد رستم
المستشارين

٥٠٣

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - ولاء
ايداع - توقيع هذا الحجز لا يمنح المدين من المطالبة
بوفاء دينه ولا المحجز لديه من الوفاء في كل الاحوال
بما في ذمته - وجوب ان يكون الوفاء بايداع المدين
خزنة المحكمة - للمادتين ٥٥٥ و ٥٥٦ مرافعات جديد
والمادتين ٤٢١ و ٤٢٢ مرافعات قديم .

٢ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - الوفاء
للمحجز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم
بذلك - المقصود بذلك م ٢٥٠ مرافعات قديم .

٣ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - التقرير
بما في الذمة - من له التكليف به ومتى يجوز هذا
التكليف فلا كان الحجز تظنيا م ٢٤٢ مرافعات
قديم .

٤ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - متى ينتج
هذا الحجز اثره ؟

الإطعان طالبا تكملته بالبيئة فلم يعتد الحكم بهذا الدفاع استنادا إلى اتفاق الطرفين على عدم اليات التغاضي بغير الكتابة فإن الحكم يكون قد أحاط إذا لو صح اعتبار تلك الورقة مبدأ لثبوت بالكتابة يجعل التغاضي محتلا لكان للمتهمك بها تكملته بالبيئة .

القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد زعفراني سالم والحسيني الموضي ومحمد رفعت المستشارين .

٥٠٥

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - حكم - تسبب مريب - تعويض - التزام - شرط جزائي - الاتفاق على شرط جزائي في العقد والحكم بتعويض لأحد الطرفين على أساس ما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة وعلى أساس ربح قدره نسبة معينة - ثبوت تقصير الطرفين - عدم بيان مقدار مضاعف من الربح وما حل من خسارة بالحكم له نتيجة تقصير المحكوم عليه وعدم تحميل المحكوم له بما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصير هو وعدم يبين العناصر الواقعية لتحديد التعويض - قصور .

ب - شرط جزائي - التزام - تعويض - ثبوت أن كلا من الطرفين قد قصر في التزامه - لا محل للحكم بما تضمنته الشرط الجزائي .

المبادئ القانونية

٢ - إذا اتفق في عقد بيع بضاعة على شرط جزائي ، وقرر الحكم أن كلا الطرفين قد قصر في التزامه وقضى لأحدهما بتعويض على أساس ما لحقه من خسارة وما فاتته من ربح بسبب تقصير الطرف الآخر وحدد هذا التعويض على أساس ربح قدره نسبة معينة من ثمن البضاعة - فإن من مقتضى ما قرره الحكم من وقوع تقصير من المحكوم له أيضا أن يبين مقدار ما ضاع عليه من كسب وما حل به من خسارة بسبب تقصير المحكوم عليه وأن يحمله مقدار ما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصير هو - فإذا كان الحكم لم يبين ذلك ولم يذكر العناصر الواقعية التي بنى عليها تحديد التعويض على أساس الربح الذي قدره - فإنه يكون مشوباً بالتقصير .

بمجرد توقيعه آثاره من حبس الدين لدى المحجوز لديه والتزامه بإيداعه خزائن المحكمة بلا حاجة لإعلان المحجوز لديه بمعوى صحة الحجز . وهذه الآثار ترتب من باب أول إذا اختصم المحجوز لديه في هذه الدعوى .

٥ - متى كانت الدعوى قد رفعت بالزام المحجوز لديه بالدين لا يطلب إيداعه خزائن المحكمة فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذا قضى برفض الدعوى وبالزام المدعي بالمصروفات ولو كان المحجوز لديه قد لم بالإيداع بعد رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى .

٦ - إذا كان الطعن في الحكم الموضوعي على غير أساس فإن الطعن على الحكم التقاضي يوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقلاً يكون غير منتج .

٧ - متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أقيمت في محضر الإعلان أنه أعلن المطلوب إعلاناً مع أحد أقاربه لغيابه دون أن يثبت إقامة المطالب مع المطلوب إعلاناً فإن الغلط هذا البين في محضر الإعلان يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ من مرافعات .

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عظم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين .

٥٠٤

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧

اليات - الابات بالكتابة - مبدأ الثبوت بالكتابة - قوة في الابات - مثال .

المبدأ القانوني

لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الابات متى كملته البيئة يستوى في ذلك أن يكون الابات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو باتفاق الطرفين - وعلى ذلك فإذا رفع البائع الدعوى يطلب ثمن الإطعان باعها وقدم المشتري للمحكمة ورقة عنها مبدأ ثبوت بالكتابة على التغاضي من ثمن تلك

المادة القانونية

١ - ان مؤدى « اتفاق المختارين » للعقد بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ في خصوص الاشخاص المقيمين في مصر والذين هم في اصلهم من الولايات التي ضمت الى اليونان بمقتضى معاهدة اثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ والبروتوكول رقم ١ الملحق بها - ان الحكومتين المصرية واليونانية قد اتفقتا على ان اختيار الاب للجنسية لليونانية ينسحب اثره الى ابنته القصر وعلى ان يكون لهؤلاء القصر حق اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد .

٢ - ان اتفاق المختارين المقود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ قد عرف الاشخاص الذين يعتبرون باصلهم من الولايات التي ضمت الى اليونان بمقتضى معاهدة اثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ بانهم هم الذين ولدوا او ولد آبائهم في تلك الاقاليم .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض بانه ليس تمت ما يمنع قانونا من الاخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة اخرى في اثبات الجنسية سواء اكانت تلك الجنسية هي الجنسية المصرية او الجنسية الاجنبية سواء اكانت مؤسسة على حق الدم او الاقليم .

٤ - اذا كان الحكم قد استند الى شهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية في اثبات قيام الحالة الظاهرة للشخص المتنازع بشأن جنسيته فان هذا الاستناد امر متعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع مادام تقديرها يستند الى اسباب سائفة .

٥ - اذا كانت الدعوى متعلقة بالبطنية وطعن على الحكم بان المحكمة لم تتبع الاجراء الذي اقتضته المادتان ٩٩ و ١٠٧ من المرافعات من وجوب ان تكون التباية العامة آخر من يتكلم فانه لا جدوى من بحث ما يسعى به من بطلان لعدم اتباع هذا الاجراء متى كانت التباية لم تطلب الكلمة الاخيرة وحيل بينه وبين المرافعة .

٢ - لا محل للحكم بما تضمنته الشرط الجزائي ما دام الحكم قد اثبت ان كلا من المتنازعين قد قصر في التزامه .

القضية رقم ٩٢ سنة ٢٢ ق وإسالة المدونة السادسة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمود متولى عظم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين .

٥٠٦

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - جنسية - اتفاق المختارين المقود بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ - نصحه - اختيار الاب للجنسية اليونانية - مريان هذا الاختيار على ابنته القصر .

ب - جنسية - الاشخاص المختارين باصلهم من الولايات التي ضمت الى اليونان بمقتضى معاهدة اثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ ونصحه في اتفاق المختارين بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ .

ج - جنسية - ابنتها - جواز الاخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة اخرى في اثبات الجنسية .

د - جنسية - ابنتها - اثبات - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل - حق محكمة الموضوع في الاستناد الى شهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية في اثبات الحالة الظاهرة .

هـ - نيابة عامة - اجراءات تقاضى - جنسية - دعوى متعلقة بالجنسية لم تطلب التباية الكلمة الاخيرة فيها - الادعاء بالبطلان لعدم اتباع هذا الاجراء في الدعوى - لا جدوى من بحثه - المادتان ٩٩ و ١٠٧ من المرافعات .

و - طالع - طلب فتح باب المرافعة - حكم بتسبيب كاف - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند جديد وعدم التزامها بالاشارة الى هذا الطلب في حكمها .

ز - احوال شخصية - استئناف - اجراءات تقاضى - تقرير النقض - دعوى - استئناف الحكم الذي يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية - لا محل لاعتمال حكم المادة ١١٦ من المرافعات الخاصة بتقرير التعليل في خصوصه - ١١٨ و ١١٨٧ من المرافعات .

ح - تقضى - ادعاء الاولاد والمستندات - احوال شخصية - دعوى متعلقة بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية - امر رئيس محكمة النقض بشطب ملحقها - حق الطعوم في الطعن في الاستناد الى ما حواه الطلب من مستندات كون ان يحتاج الطعن بعدم تقديم المستندات المؤيدة لقضية في هذا الطلب على التعليل .

« وحيث ان النيابة أبدت رأيا في هذا السبب وذكرت ان التقاضي به عار عن الدليل استنادا الى أن الطاعة لم تقدم صورا رسمية من محاضر الجلسات لتزويد صيغة ما نصت به اذ لا يجوز الارتكان في اثبات وجه الطعن الى مستند لم يقدم لهذه المحكمة في المواعيد التي حددها القانون وأنه لا يعفى من ذلك أن يكون ملف الدعوى المحتوي على المستند قد ضم بأمر رئيس المحكمة ما لم تثبت الطاعة أنها قدمت طلبا بالحصول على ماتريد من سحب المستند أو الحصول على صورته الرسمية وأن طلبها هذا قد رفض - ثم عقيبت النيابة على هذا بأنه على فرض جواز تمسك الطاعة بالمستندات التي حوالمها الملف الذي ضم بأمر رئيس المحكمة فإن سبب الطعن مردود في وجهه الأول بأن المادة ١٠٧ مرافعات لا يسرى حكمها الا على الحالات التي يكون تدخل النيابة فيها جوازا أما في الحالات التي يكون تدخل النيابة فيها جوازا أما في الحالات التي يكون تدخلها في الدعوى وجوبيا وهي الحالات الواردة بالمادة ٩٩ مرافعات فانها تكون خصما أصليا ولا محل لأن تكون آخر من يتكلم هذا الى أن المادة ١٠٧ لم تنص على البطلان جزاء على مخالفة ما نصت عليه في هذا الخصوص ؟ ومردود في وجهه الثاني بأن موضوع النزاع مما يحكم فيه على وجه السرعة عملا بالمادة ٨٧٨ مرافعات ومن ثم فلا يمرض على قاضي التحضير وبالتالي لا يكون هناك محل لإعمال حكم المادة ١١٦ مرافعات في خصوصه . »

« وحيث ان هذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه لا جدوى من بحث وجه البطلان المصغى به متى كان الثابت أن النيابة لم تطلب الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت - كما أن هذا السبب مردود في وجهه الثاني بأن المادة ١١٦ مرافعات تنص على أن تكون الاحالة الى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير ويأتي هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ولما كان النزاع في هذه الدعوى مما لا يمرض على قاضي التحضير لانه من المنازعات التي يفصل فيها على وجه السرعة عملا بالمادتين ١١٨ و ٨٧٨ مرافعات

٦ - المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند جديد في الدعوى وبالتالي ليست ملزمة بالإشارة الى هذا الطلب في حكمها .

٧ - لا محل لأعمال حكم المادة ١١٦ مرافعات الخاصة بتقرير التلخيص في خصوص استئناف الحكم الذي يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية لانه من المنازعات التي يفصل فيها على وجه السرعة عملا بالمادتين ١١٨ ، ٨٧٨ مرافعات .

٨ - متى كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية وأمر رئيس محكمة التقاضي بضم ملف الدعوى فإن ذلك من شأنه أن يبيع للخصوم في الطعن بتأييد وجهات نظرهم استنادا الى ما حواه الملف المضموم من مستندات أو أوراق ولا يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات التي يريد التمسك بها والمودعة في الملف - بخلاف ما اذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضمها للملف فإنه يكون على الطاعن في هذه الحالة أن يقدم في المواعيد المحددة المستندات المؤيدة لظنه والا كان الطعن عاريا عن الدليل .

المحكمة

« ... حيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب أضافت اليها الطاعة سببا رابعا أمام دائرة قصر الطعون حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون من وجهين أولهما - مخالفة المادتين ٩٩ و ١٠٧ من قانون المرافعات اللتين تقضيان بأن النيابة العامة تكون آخر من يتكلم وأن هذا الاجراء لم يتبع في هذه الدعوى أمام محكمة الاستئناف على ما هو ثابت من محضر الجلسة التي تمت فيها المرافعة والوجه الآخر مخالفة الحكم للمادة ١١٦ مرافعات اذ لم يزل التقرير الذي وضعه المستشار المقرر في أي من الجلسات التي حصلت فيها المرافعة على ما هو ثابت من محضر الجلسات ومن ثم تكون الاجراءات السابقة على الحكم قد شابها البطلان . »

للمطعون عليه الأول لأن محل الرجوع الى هذه الجنسية الأخيرة انما يكون عند صعوبة اثبات الجنسية الأصلية المبينة على حق الدم كما أنه لا محل للرجوع اليها اذا كانت الجنسية للدعاة مكتسبة بسبب معين كما هي الحال بالنسبة للمطعون عليه الأول الذي ادعى اكتسابه الجنسية اليونانية بسبب مباشر هو اختيار أبيه لها في ٢٩ من أبريل سنة ١٩١٤ ثم تأييده هو لهذا الاختيار في ٦ من يوليو سنة ١٩٢٩ وأنه لا يسمف الحكم في اثبات الجنسية الظاهرة الاستناد الى شهادة القنصلية اليونانية لأن هذه الشهادة قد حدثت سبب اكتسابه الجنسية المذكورة وهو اختيار أبيه لها كما لا يسمف الاستناد الى كتاب وزارة الخارجية الذي جاء به أن اسم والد المطعون عليه وجد مدرجا بسجل الذين اختاروا الجنسية اليونانية لأن هذا الكتاب قد أورد تحفظا مؤداه حفظ الحق فيما لو أمكن للحكومة الاتيان بما يثبت أن المذكور أو والده ليس أصله من الجهات الموضحة أمام اسمه أو غير مولود بها ومفاد هذا التحفظ أن قيد والد المطعون عليه الأول بسجل المختارين معلق على شرط فاسخ ثم أن كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٩ المرسل الى المحافظة والذي استند اليه الحكم في اثبات الجنسية الظاهرة للمطعون عليه الأول قد تضمن أن هذا الأخير كان قاصرا في سنة ١٩١٤ حين اختار له والده التبعية اليونانية وأنه يؤيد هذا الاختيار في بحر الثلاث سنوات التالية ليبلغ سن الرشد وفقا للاتفاق المبرم مع حكومة اليونان سنة ١٩١٨ ومؤدى هذا الكتاب إنعلة الاعتراف للمطعون عليه الأول بالجنسية اليونانية هي أنه يؤيد اختيار والده لهذه الجنسية وفقا لاتفاق سنة ١٩١٨ وليس بالكسب كما يشير الى أن الاعتراف بالجنسية اليونانية بسبب الجنسية الظاهرة - وكذلك فإن استناد الحكم الى كتاب مجلس الدولة لوزارة الداخلية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٣ والقول بأن هذا الكتاب لم يتردد في الاعتراف بالجنسية اليونانية للمطعون عليه الأول تسليمه

فلا محل لعمال حكم المادة ١١٦ في خصوصه - أما ما أثارته النيابة من أن هذا السبب في وجهه عار عن الدليل استنادا الى أن الطاعنة لم تقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة له وأنه لا يعفيها من ذلك أن يكون ملف الدعوى الذي حوى تلك المستندات قد ضم الى الطعن بأمر من رئيس المحكمة - هذا الذي أثارته النيابة مردود بأن ضم ملف الدعوى من شأنه أن يبيع الخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم استنادا الى ما حواه من مستندات أو أوراق ولا يعترض على ذلك بأن ضم ملف الدعوى أمر "جوازي" لأنه اذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضمه فإنه يكون على الطاعن في هذه الحالة أن يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لملفه والا يكون الطعن عاريا عن الدليل .

• وحيث أن السبب الأول من أسباب الطعن الواردة بالتقرير وتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه إذ قضي بأن الجنسية الظاهرة للمتوفاة هي الجنسية اليونانية مستندا في ذلك الى ما أسماه الاعتبارات الموضوعية والتحقيقية التي تخلق مركزا قانونيا بأنه أخطأ تطبيق القانون من ناحيتين الأولى - أن المقام ليس مقام ثبوت جنسية ظاهرة للمعروف لأن جنسيتها ليست جنسية أصيلة بل هي جنسية مكتسبة بالزواج من المطعون عليه الأول ومن ثم لم يكن يجوز للحكم الاستناد الى الشهادتين الصادرتين من قنصلية اليونان في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٢٨ و ٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ اللتين ورد بهما أن المتوفاة يونانية كما لم يكن يسوغ الاستناد الى كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٢٨ الذي جاء به أنه اذا ثبت زواج المتوفاة بالمطعون عليه الأول المعروف بالصفة اليونانية فتعرف بالصفة المذكورة ذلك أن الشهادتين القنصلية والمكاتبات المترتبة عليها لا تنشئ جنسية للأشخاص ولا تكسبهم ايهاا انما تكشف عنها اذا كانت ثابتة لهم بمقتضى القانون أو باتفاق دولي - الناحية الثانية أن الحكم أخطأ إذ أخذ بمبدأ الجنسية الظاهرة بالنسبة

البيوانية للمورثة لا تكون ثابتة لمجرد الحالة الظاهرة بل لاعتبارات موضوعية حقيقية مستمدة من المركز القانوني . لذلك لم يتردد مجلس الدولة في خطابه لوزارة الداخلية المؤرخ في ١٩٥٣/٢/٢١ في الاعتراف بالجنسية البيوانية للمستأنف الأول وبالتالي لزوجه . . ولما كانت الجنسية وضعا قانونيا يستمد من القواعد الأمرة للقانون العام الداخل المتصلة بالنظام العام وتخضع لأدلة موضوعية حقيقية لا شخصية وكانت الجنسية البيوانية ثابتة للمتوفاة ومعترفا بها كذلك من جانب السلطات المصرية التي لم تنازع في أمر هذه الجنسية فليس من المستساغ القول بأنها تعتبر مصرية باعتبارها من أصل عثماني وظلت مقيمة بمصر لأن محل ذلك لا تكون قد دخلت في جنسية أخرى . . وأن مثل هذا النزاع قد طرح أمره على المحاكم المختلطة منذ عام ١٨٩٥ وكان قضاؤها صريحا في أنه لا تقبل المنازعة في جنسية شخص اعترف له بها من الحكومتين المصرية والبيوانية ولا يثار هذا النزاع مهما كانت المطاعن التي توجه الى الكيفية التي حصل بها على تلك الجنسية ولا يقبل النزاع في تلك الجنسية بقصد الاشتراك في الميراث متى كان من الثابت أن المتوفى كان يتمتع بتلك الجنسية طوال حياته . وهذا الذي أورده الحكم لا يشوبه خطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الحكم أخذ بالحالة الظاهرة للمتوفاة وزوجها المعلنون عليه الأول لا على أنها منشئة لجنسيتها البيوانية بل أخذ بها الحكم كدليل على تلك الجنسية مضافا الى الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه كما سيبيح في الرد على السبب الثاني وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى في اثبات الجنسية سواء أكانت تلك الجنسية هي الجنسية المصرية أو الجنسية الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الاقليم . « الظن » - ضنة ٢٥ - في ق. ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ . كما أن استناد الحكم الى شهادات القنصلية البيوانية وكتبه وزارة

الجنسية الظاهرة - هذا الاستناد لا يتفق مع الواقع .

وحيث أن الحكم المعلن فيه قد أورد في خصوص هذا السبب . أن المحكمة تقر بهذا الجنسية الظاهرة وأن الجنسية التي تنظم أحكام الميراث هي الجنسية التي لم ينازع في أمرها المتوفى قبل وفاته والتي مات عليها . . وأن المحكمة حين تأخذ بهذا المبدأ لا تبنيه على اعتبارات ظاهرية وشخصية وانما على اعتبارات موضوعية وحقيقية مستمدة من المركز القانوني الذي كان يحكم أمر هذه الجنسية وهي أولا شهادتان صادقتان من قنصلية اليونان في ١٩٣٨/٢/٢٤ و ١٩٥٣/٧/٢٠ تفيدان أن المتوفاة يونانية الجنسية لأنها زوجة ايل ماركو المعلنون عليه الأول اليوناني . ثانيا - شهادة صادرة من القنصلية العامة لليونان عام ١٩٣٨ تفيد أن ايل ماركو يوناني لأنه ابن ماركو أبو دارا من أهالي يانينا اليوناني لاختياره الجنسية اليونانية في ١٩١٤/٤/٢٩ طبقا لمادة اثنا ومقيد بسجل المختارين المبلغ لوزارة الخارجية المصرية . ثالثا - خطاب وزارة الخارجية الى محافظة القاهرة وقد جاء به أن وزارة الخارجية تفيد أن ماركو دافيد أبو دارا والد ايل قد وجد اسمه مدرجا بسجل الذين اختاروا التبعية اليونانية . رابعا - خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٩ المرسل الى محافظة مصر متضمنا أن ايل ماركو أبودارا كان قاصرا في سنة ١٩١٤ حين اختار له والده التبعية اليونانية واسمه مقيد بغانة الأبناء القصر في كشوف المختارين والآن يؤيد هذا الاختيار في بحر الثلاث سنوات التالية لبلوغ سن الرشد طبقا للائحة البرم مع حكومة اليونان في سنة ١٩١٨ فيعرف بالصفة البيوانية كمختار . خامسا - ما تضمنته كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٣٨/٤/٤ الى محافظة مصر من أنه اذا ثبت أن المتوفىة زوجة ل ايل ماركو المعروف بالصفة اليونانية لتعرف بالصفة المذكورة حيث أنها مقيمة بالقنصلية وفاته متى كان الأمر كذلك فإن الجنسية

على ثبوت الحالة الظاهرة للمطعون عليه الأول وخلص الى اعتباره يوناني التسمية ورتب على ذلك انتمائه جنسيته تلك الى زوجته واذا كان الحكم قد جمع في اثبات الحالة الظاهرة بين الأدلة المتعلقة بالمطعون عليه الأول وبين تلك المتعلقة بزوجته فان ذلك لا يعيبه في شيء ومن ثم يكون تسييب الحكم بما ورد في هذا السبب في غير محله متعين الرضى .

وحيث ان السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون من خمسة أوجه اولها - فيما قرره من أن اختيار والد المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية يستتبع حتما اخضاع ولده هذا لهذه الجنسية استنادا الى أنه كان قاصرا وقت اختيار والده - والثاني - ساذ قرر أن للولد القاصر حق اختيار الجنسية العثمانية في بحر الثلاث السنوات التالية لبلوغه سن الرشد - والثالث - اذ قرر أنه يكفى ميلاد الجد في مقاطعة يانينا لثبوت أن الاب المختار من المنحدرين من الاقاليم التي ضمت الى اليونان بمقتضى معاهدة سنة ١٩١٣ . والرابع - اذ قرر بأنه لا يجوز للطاعنة اثبات انتماء والد المطعون عليه الأول الى تلك الاقاليم استنادا الى أن تلك المنازعة من حق الحكومة المصرية وحدها - والخاص - فيما قرره من أنه لا يجوز للطاعنة إثارة النزاع حول صحة اختيار والد المطعون عليه الأول لأن الحق في ذلك مقصور على الحكومة المصرية وحدها وأن تلك الحكومة على العكس قد اعترفت بصحة هذا الاختيار وقالت الطاعنة في بيان هذا السبب ان الفقرة الأولى من المادة الرابعة من معاهدة أثينا الموقعة في سنة ١٩١٣ بين حكومتى تركيا واليونان قررت ميسليا فرض الجنسية اليونانية على جميع العثمانيين المتوطنين في الاقاليم التي ضمت الى اليونان وقت تفاذ المعاهدة وقررت الفقرة الثانية من المادة حتى أولئك المتوطنين في اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من تفاذ المعاهدة على أن يخرجوا من بلاد اليونان ونصت الفقرة الثالثة من المادة على أن حق الاختيار فردهم

الخارجية ومجلس الدولة في اثبات قيام الحالة الظاهرة أمر متعلق بتقدير الليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع مادام تقديرها يستند الى أسباب سائفة - ولا كان يبين من تلك الشهادات والكتب ان الحكومتين المصرية واليونانية متفرقان للمتوفاة وزوجها المطعون عليه الأول بالجنسية اليونانية فان استخلاص الحكم ثبوت الحالة الظاهرة للمتوفاة منها استخلاص سائغ ولا محل لما تثيره الطاعنة من أن تلك الشهادات والكتب قد أوجست اعتراف الحكومتين بتلك الحالة الظاهرة الى أن والد المطعون عليه الأول قد اختار الجنسية اليونانية في ٢٩ من أبريل سنة ١٩١٤ وأن المطعون عليه الأول قد أيد هذا الاختيار بعد بلوغه سن الرشد في ٦ من يوليو سنة ١٩٢٩ لأن اختيارها هذا قد وقع مخالفا لمعاهدة أثينا المبرمة بين الباب العالي ودولة البوسنة في سنة ١٩١٣ والبروتوكول رقم ١٥ الملحق بها واتفاق المختارين المقصود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ ذلك أن المادة في اعتراف الحكومتين للمتوفاة وزوجها بالجنسية اليونانية أو استنادها في ذلك الى اختيار والد المطعون عليه الأول لتلك الجنسية وتأيد هذا الأخير لاختيار والده - هذه المادة مهما كان وجه الطعن عليها وعلى فرض عدم صحتها على ما تقول الطاعنة وهو غير صحيح كما سيبيء في الرد على السبب الثاني لاتفى المستفاد من اعتراف الحكومتين بالجنسية اليونانية للمتوفاة وزوجها في تأييد قيام الحالة الظاهرة التي اخذ بها الحكم كدليل مضاف الى أدلة أخرى على ثبوت تلك الجنسية - كما ان ما تثيره الطاعنة من أن الحكم خطأ اذ استند الى الحالة الظاهرة للمتوفاة لأن جنسيتها ليست جنسية أصلية وانسبسا هي جنسية مستمدة من جنسية زوجها وأن الأمر في الدعوى كان يقتضى تعريف جنسية هذا الأخير فاذا ما ثبتت له الجنسية الانجليزية فلن تلك الجنسية تنسحب الى المتوفاة بحكم زواجها منه هذا الذى أتت به الطاعنة من تدو بان الحكم قد أورد الأدلة

ثم نصت الفقرة الخامسة من المادة على أن
للقصر هؤلاء المتوطنين اختيار الجنسية
العثمانية في خلال ثلاث سنوات بعد بلوغهم
سن الرشد - وأن البروتوكول رقم ١٥
المعلق بتلك المعاهدة قد أورد حكما خاصا
بالأشخاص الذين هم في أصلهم من الأقاليم
التي ضمت إلى اليونان والمقيمين خارج
الإمبراطورية العثمانية فقرر لهؤلاء الحق في
اختيار الجنسية اليونانية في خلال ستة
شهور . ونص البروتوكول على أن هذا
الاختيار يخضع في نتائجه للأحكام المقررة
في المادة الرابعة من المعاهدة أي أنه يكون
فرديا - وأن الحكومة المصرية في خطابها
في أغسطس سنة ١٩١٨ إلى حكومة اليونان
رأت أن يعتبر من أهل البلاد الأصليين من
كان مولودا فيها أو كان أبوه قد ولد فيها
وانتهت الطاعة إلى أنه أخذها مبدءا فردية
الاختيار المقرر بالمعاهدة والبروتوكول لا يؤثر
اختيار الأب في جنسية أولاده القصر الذين
يبقى لهم حق الاختيار مستقبلا . وخلصت
الطاعة إلى أن ما قرره الحكم من أن اختيار
والد المظنون عليه الأول للجنسية اليونانية
في أبريل سنة ١٩١٤ يضيء على المظنون
عليه المذكور تلك الجنسية مخالف للصادة
الرابعة من المعاهدة والبروتوكول رقم ١٥
المعلق بها فيما قرره من فردية حق الاختيار
كما أنه مخالف لاتفاق المختارين المفقود بين
الحكومتين المصرية واليونانية في سنة ١٩١٨
الذي أيد مبدءا فردية حق الاختيار - وأن
الحكم أخطأ في الاستناد إلى ما جاء باتفاق
سنة ١٩١٨ من موافقة الحكومة المصرية على
اعتبار من تطوعوا في الجيوش المتحالفات
متجنسين بالجنسية اليونانية وأن أثر هذه
الجنسية يمتد إلى زوجاتهم وأولادهم القصر
على أن يكون لهؤلاء الأولاد حق اختيار
الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من
بلوغهم سن الرشد لأن هذا الحكم قاصر على
الزعماء المحليين من جنس يونساني الذين
تطوعوا في الجيوش المتحالفات وهؤلاء
يختلفون عن الأشخاص الذين هم في أصلهم
من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان بمقتضى
فصلها بعد سنة ١٩١٣ والذين يحكمهم

البروتوكول رقم ١٥ الملحق بتلك المعاهدة
والذين كان عليهم إذا أرادوا الخروج من
الجنسية العثمانية إلى الجنسية اليونانية أن
يختاروا هذه الجنسية الأخيرة في خلال
سنة شهور من إبرام المعاهدة وكانت هذه
المهلة بالنسبة لهم قد انقضت فعلا في سنة
١٩١٨ ومن ثم يكون استناد الحكم إلى ماورد
باتفاق سنة ١٩١٨ في هذا الخصوص
استنادا خاطئا لاختلاف الطائفة التي عنها
ذلك الاتفاق عن الطائفة التي يحكم أمرها
البروتوكول رقم ١٥ الملحق بمعاهدة سنة
١٩١٣ وأن ما استند إليه الحكم أخذنا باحدى
فقرات خطاب الحكومة المصرية للحكومة
اليونانية في سنة ١٩١٨ « اتفاق المختارين »
التي تضمنت تحويل حق الاختيار للقصر من
أبناء المتطوعين وأن هذا النص يفهم منه أن
هذا الحق محرم على الأبناء القصر كثيرهم
من الأشخاص الذين يرجعون بأصلهم إلى
الأقاليم التي ضمت إلى اليونان سنة ١٩١٣
استنادا مخطئا لأن الحكم أغفل بقية ماورده
ذلك الخطاب من أن النص الذي اقترحه
الوكالة اليونانية لم يذكر شسيتها عن حق
اختيارهم ، ودفعنا لكل لبس فإن الحكومة
المصرية مستندة أن تثبت أن عبارة الأولاد
القصر تسري على الطائفتين . وقالت الطاعة
عن الوجه الثاني أن تفسير الحكم للبروتوكول
رقم ١٥ الملحق بالمعاهدة يناقض النص
الصريح للبروتوكول الذي لم يقصد به سوى
تمكين بعض الرعايا العثمانيين البالغين أو
القصر عند بلوغهم سن الرشد والمقيمين
خارج الإمبراطورية العثمانية من الخروج من
هذه الجنسية إلى الجنسية اليونانية ولم
يقصد به الخروج من الجنسية اليونانية إلى
الجنسية العثمانية ، وأن الحكم لم يعالج
الآثار المترتبة على وقوع اختيار المظنون عليه
الأول الجنسية اليونانية بعد مضي أكثر من
ثلاث سنوات من بلوغه سن الرشد وجاءت
عبارة في هذا الخصوص بغامضة - وذكرت
الطاعة عن الوجه الثالث أن الحكم لا يكاد
يفصح عن حقيقة مقصده في إثبات الانتماء
بالأصل إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان
في سنة ١٩١٣ وهل يكفي في ذلك ميلاد

الجد فيها أو أنه يلزم توافر ميلاد الأب والجد معا - وهو النظر القانوني الصحيح - وأنه إذا كان الحكم قد أخذ بمبدأ الاكتفاء بميلاد الجد في الأقاليم المضمومة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وانتهت الطاعة في بيان الوجهين الرابع والخامس إلى أن ما قرره الحكم من أن المنازعة في انتماء المطعون عليه الأول بأصله إلى الأقاليم المنتمية أو المنازعة في صحة اختيار والده أو تأييده لهذا الاختيار من حق الحكومة المصرية وحدها خطأ في القانون لأن للأفراد أن يثيروا أمام المحاكم نصوص الاتفاقات الدولية وللمحاكم تفسير تلك النصوص وتطبيقها في نطاق المصالح الفردية لأن المقام ليس مقام عمل من أعمال السيادة وأنه لم يرد في معاهدة سنة ١٩١٣ ما يحرم على الأفراد هذا الحق كما أنه لم يرد باتفاق سنة ١٩١٨ ما يشير بأن حق المنازعة مقصور على الحكومة المصرية لأن احتفاظها لنفسها بهذا الحق لا يدل على حرمان الأفراد من مباشرة .

وحيث أن هذا التمي في جميع وجوهه مردود بأن المادة الرابعة من معاهدة اثينا المبرمة بين تركيا واليونان في سنة ١٩١٣ قد فرضت الجنسية اليونانية على الأشخاص المقيمين بالأقاليم التي ضمت إلى اليونان نتيجة لحكم الضم وخولت تلك المادة لمن يريد من هؤلاء الأشخاص الخروج من الجنسية اليونانية إلى الجنسية العثمانية أن يختاروا ذلك خلال ثلاث سنين وأن يبرحوا الأقاليم المذكورة ونصت تلك المادة على أن حق الاختيار المقرر بها فردي وأباحت لقصر من يختار الجنسية العثمانية منهم حقا ذاتيا في اختيار تلك الجنسية في بحر ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد ثم نظم البروتوكول رقم «١» الملحق بالمعاهدة حالة الأشخاص الذين هم في الأسفل من تلك الأقاليم والمقيمين خارج بلاد الدولة العثمانية فمن حقهم في اختيار الجنسية اليونانية في خلال ستة شهور من نفاذ المعاهدة ورتب البروتوكول لهذا الاختيار نفس النتائج المترتبة على الاختيار المنصوص عليه في المادة

الرابعة ومؤدى ذلك أن يكون اختيار هؤلاء الأشخاص اختيارا فرديا فلا يلحق أثره بأسرهم ويكون لقصرهم حق الاختيار الذاتي في خلال ثلاث سنين من بلوغهم سن الرشد وقد قام خلاف بين الحكومتين المصرية واليونانية في خصوص تنفيذ أحكام البروتوكول سالف الذكر على المنحدرين من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان المقيمين في مصر إذ رأت الحكومة المصرية عدم تطبيقه عليهم على أساس أن مصر وقت إبرام المعاهدة كانت من بلاد الدولة العثمانية في حين أن الحكومة اليونانية كانت ترى العكس على أساس أن مصر كانت تتمتع في ذلك الحين بشخصية دولة متميزة عن شخصية الدولة العثمانية - وكانت الحرب العالمية الأولى قد نشبت في سنة ١٩١٤ وأعلنت انجلترا حمايتها على مصر وتطوع في الجيوش المتحالفة عدد من الرعايا المحليين الذين هم من جنس يوناني وفي سنة ١٩١٨ تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية واليونانية على منح الجنسية اليونانية لهؤلاء الرعايا وعلى أن تنسحب هذه الجنسية إلى أولادهم القصر على أن يكون لهؤلاء القصر اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد عملا بأحكام معاهدة سنة ١٩١٣ - وفي هذا الاتفاق اتفاق سنة ١٩١٨ - اعترفت الحكومة المصرية بوجهة نظر الحكومة اليونانية في خصوص الأشخاص الذين هم في أصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان في سنة ١٩١٣ المقيمين في مصر واعتبر اختيارهم الجنسية اليونانية خلال الستة شهور التي تلت نفاذ المعاهدة صحيحا وكانت الحكومة اليونانية قد بعثت إلى الحكومة المصرية بمذكرة أشارت فيها إلى تخويل حق الاختيار للقصر من أبناء المنطوقين خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد ولكن الحكومة المصرية ردت على هذه المذكرة وجاء في ردّها « أن النص الذي اقترحتة الوكالة اليونانية لم يذكر شيئا عن حق اختيار قصر الأشخاص الذين هم في أصلهم من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان ولأنه فعلا لكل لبني طائفة الحكومة المصرية

بين الحكومتين المصرية واليونانية المعروفة باتفاق المختارين قد تضمنت الأحكام القاطنة في أمره فقد نص خطاب ٧ من أغسطس سنة ١٩١٨ الصادر من السير ونجت كممثل للحكومة المصرية إلى الحكومة اليونانية أنه من المفروض أن حق الاختيار شخصي طبقا للمادة ٤ من معاهدة اثينا ومن ثم فاختيار الابن لا أثر له بالنسبة للأب أو الأم أو غيرهما من الأصول وكذلك اختيار الأب لا أثر له بالنسبة للابن إذا كان بالغاً وقت حصول الاختيار وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي فنية الحكومة المصرية واضحة لا شك فيها مهما قيل في أمر الاستنتاج عن طريق مفهوم المخالفة من الوجهة المنطقية في اعتبار اختيار الأب لا يؤثر على جنسية البالغ وإنما يؤثر على جنسية القاصر . يؤكد هذا النظر أن الفقرة التالية من هذا الخطاب تضمنت موافقة الحكومة المصرية على اعتبار المتطوعين في الجيوش المتحالفة وكان أصلهم من الأقاليم المضمومة متجنسين بالجنسية اليونانية بل ويمتد أثر هذه الجنسية إلى زواجهم وأبنائهم القصر على أن يكون لهؤلاء الأبناء حق الاختيار الذاتي في الثلاث سنوات التالية لبلوغهم سن الرشد وفي المذكرة المرسلة إلى الوكالة السياسية الدولية لليونان بمصر أشارت الحكومة المصرية إلى أن مذكرة الوكالة اليونانية قد تضمنت تخويل حق الاختيار للقصر من أبناء المتطوعين مما قد يفهم منه أن هذا الحق محرم على الأبناء القصر كغيرهم من الأشخاص الذين يرجعون في أصلهم إلى الأقاليم المضمومة وقد أجابت الوكالة اليونانية بخطاب ٩ من أكتوبر سنة ١٩١٨ على هذه المذكرة بما يتضمن قبول وجهات النظر هذه وتضمنت الأحكام التفصيلية الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق ومن ثم يبين بما لا يدع حرجاً للشك أن اختيار ماركو أبو داره للجنسية اليونانية استمتع حتماً خضاع نجله القاصر حينذاك إلى هذه الجنسية ولما لم يكن قد صدر من أبيه بعد بلوغه سن الرشد رغبة في اختيار الجنسية العثمانية في بحر ثلاث سنوات من بلوغه سن الرشد بل على العكس من ذلك فتصد

تثبت أن عبارة الأولاد القصر تسرى على الطالفتين ٥٠ ، ونص في هذه الكتب التي عرفت باسم اتفاق المختارين على أن الاختيار فردي فلا يسرى الاختيار على الأبناء البالغين ويكون للقصر حق الاختيار في مدى ثلاث سنين من بلوغهم سن الرشد ومؤدي هذا الاتفاق أن الحكومتين المصرية واليونانية اتفقتا على تفسير البروتوكول رقم « ١ » الملحق بمعاهدة سنة ١٩١٣ بأن اختيار الأب يسرى على أبنائه القصر وأن يكون لهؤلاء القصر عند بلوغهم سن الرشد وفي خلال ثلاث سنوات من هذا البلوغ اختيار الجنسية العثمانية ويؤيد هذا حرص الحكومة المصرية في زدها على مذكرة الحكومة اليونانية على النص على حق هؤلاء القصر في الاختيار أسوة بقصر المتطوعين وهذا الحرص من جانب الحكومة المصرية أن دل على شيء فإنما يدل على الاحتفاظ لهؤلاء القصر الذين انسحبت إليهم الجنسية اليونانية باختيار آبائهم في اختيار الجنسية العثمانية بعد بلوغهم سن الرشد ومما يؤكد هذا النظر أن الحكومتين المصرية واليونانية تفقتا هذا الاتفاق على أساس هذا التفسير أخذاً بمبدأ وحيدة الأسرة وذلك بأن كان يثبت في كشوف المختارين أسماء الزوجة والأولاد القصر - كما يؤكد أن وزارة الخارجية بعثت بكتاب إلى محافظة مصر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢١ بشأن إقرار أخ المطعون عليه الأول على ما يبين من ملف الجنسية المرفق بالأوراق وذكر في هذا الكتاب أنه « حدث أخيراً بالاتفاق مع المفوضية اليونانية أن تأخذ الوزارة بمبدأ معرفة الأبناء القصر للمختارين بغير حاجة إلى تأييدهم اختيار والديهم في طرف ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد وترتب على ذلك ضرورة الفصل في جنسية الأبناء بحيث أن جنسية الأبناء مستمدة منها » ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فضلاً عن الحالة الظاهرة للتوفقات وزوجها المطعون عليه الأول على أنه « ومن حيث أنه فيما يختص بالنزاع المطروح فإن الجنسية الزابعة من مستمدة اثناً والبروتوكول رقم ٤٧٠ » والخطابات المتبادلة

« حيث أن السبب الثالث يتجسد في النقص على الحكم بالبطان من خمسة أوجه أولها خطأ استنباده وثانيها غموض أسبابه المتعلقة بتطوقه وثالثها نسخ أوراق الديوري ورأيها - فساد استدلاله - وخامسها - إهداره لحق الدفاع - وقال في عن الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه قرر أن الحكم الابتدائي لا يقوم على أساس قانوني إذ قضى بأن ماركو أبو دارا قد ولد باستانبول ولذلك يكون اختياره قد وقع باطلا في حين أن الحكم الابتدائي أقيم على بطلان اختيار المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية لحصوله بعد قوات الثلاث سنوات التالية لبلوغه سن الرشد - وذكرت عن الوجه الثاني أن الحكم لم يفصل في أمر صحة اختيار المطعون عليه الأول الذي تم بصد الميعاد ، كما أن الحكم لم يبين وهو في صدد اثبات انتساب المطعون عليه الأول بأصله إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان ما إذا كان يكتفي بميلاد الجد « دافيد » في تلك الأقاليم أو لا بد أن يكون ميلاد الأب « ماركو » في تلك الأقاليم كذلك ، ولوردت في الوجه الثالث أن الحكم استشهد بخطاب وزارة الخارجية إلى محافظ القاهرة وأورد جزءا من فحواه وأصل بقية رغم أهميتها التي تمسكت بها الطاعنة لاثبات احتفاظ الحكومة بحقها في المنازعة في صحة انتساب والد المطعون عليه الأول بأصله إلى يانينا - كما استشهد بخطاب من محافظة مصر إلى وزارة الخارجية مؤرخ في ١٦/٧/١٩٢٩ للقول بأنه قد ثبت ميلاد دافيد جد المطعون عليه الأول بـيانينا ، مع أنه بالرجوع إلى هذا الخطاب يبين أن الأمر لا يعنى مجرد اقرار من المطعون عليه الأول أمام السلطات المصرية أثبتت الطاعنة كذبه وأن الحكم مسخ دفاع الطاعنة إذ لفترض أنها قررت في دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية أن ضم بلاد إلى دولة أخرى يستتبع حتما أن يخضع للأبناء انصر المولودين في البلاد المضمومة إلى جنسية الدولة المضامة حتى ولو اختاروا الأب الجنسية القديمة - وذكرت في الوجه الرابع أن الحكم استخلص من كتاب مجلس الدولة إلى وزارة

أيد اختيار والده فلا شك أنه يعتبر متمتعا بالرعية اليونانية » - وهذا الذي قرره الحكم من انسحاب جنسية والد المطعون عليه الأول إلى هذا الأخير عملا بأحكام معاهدة أثينا والبروتوكول رقم ١٥ الملحق بها واتفاق المختارين لا مخالفة فيه للقانون لما سبق بيانه من أن مؤدى الاتفاق الأخير والتفسير الذي فسرت به الحكومتان المصرية واليونانية ينتهي إلى أن اختيار الأب للجنسية اليونانية ينسحب أثره إلى الأبناء القصر الذين يكون لهم حق اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد - أما ما أوردته الطاعنة في الوجه الثالث من تهيب الحكم فيما قرره من أنه يكفي ميلاد الجد « دافيد » في مقاطعة يانينا لتثبت أن الأب المختار من المنحدرين من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان يمتنعي بمعاهدة ١٩١٣ فلا مخالفة فيه للقانون لأن اتفاق سنة ١٩١٨ قد عرف الأشخاص الذين يعتبرون بأصلهم من الولايات التي ضمت بأنهم هم الذين ولدوا أو ولد آبائهم في تلك الأقاليم ولما كان الحكم قد خلص إلى أن دافيد أبو دارا ولد في يانينا فإن لولده ماركو الذي كان يقيم في مصر وقت نفاذ معاهدة سنة ١٩١٣ حق اختيار الجنسية اليونانية عملا بأحكام البروتوكول رقم ١٥ ، الملحق بالمعاهدة - وأما ما نعت الطاعنة في الوجهين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه فيما قرره من حق الحكومة المصرية وحدها في المنازعة في أثبات انتساب والد المطعون عليه الأول إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان سنة ١٩١٣ وفي حقها وحدها في المنازعة حول صحة اختيار والد المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية فإنه نعم غير منتج لأنه على فرض صحته لا يؤدي إلى نقض الحكم ما دام أن المحكم قد أقام قضاها على دعائين تكفيان لحمله الأولى - الحالة الظاهرة للمتوفاة وزوجها المطعون عليه الأول والثانية - أن هذا الأخير قد اكتسب الجنسية اليونانية اكتسابا صحيحا باختيار أبيه لهذه الجنسية عملا بالبروتوكول رقم ١٥ الملحق بمعاهدة أثينا واتفاق سنة ١٩١٨ .

الأول ولم يتطلب الحكم حصول اختيار جديد من هذا الأخير لأن القانون لا يتطلب منه ذلك ومردود في الوجه الثالث بأن خطاب وزارة الخارجية التي تشير إليه الطاعة قد ورد به أن « وزارة الخارجية تفيد أن ماركو دافيد أبو دارا والد ايلي وجد اسمه مقيدا بسجل الذين اختاروا التبعية اليونانية » وقد استند الحكم المطعون فيه إلى هذا الخطاب في اثبات الحالة الظاهرة للمطعون عليه الأول وليس في التحفظ الذي ورد بهذا الخطاب من احتفاظ الحكومة بحقها في المنازعة في صحة انتماء هذا الشخص بأصله إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان ما ينفي صحة ما استخلصه الحكم من هذا الخطاب على ثبوت الحالة الظاهرة لأن تلك الحالة شيء وعلتها شيء آخر على ما سبق القول في الرد على السبب الأول . كما أن الجدل فيما استخلصه الحكم من خطاب محافظة مصر بشأن ثبوت ميلاد جد المطعون عليه الأول في يانينا جدل موضوعي يدور حول تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع - أما ما تنمى الطاعة على الحكم من القول بمسخ دفاعها فإنه مردود بأن الحكم خصص في صدد تقرير آثار الضم بالنسبة لجنسية الأبناء الذين يختار آبائهم الجنسية القديمة إلى عدم وجود قاعدة ثابتة في هذا الخصوص وأن الأمر في كل حالة تحكمه المعاهدات الخاصة وهو ما انتهت إليه الطاعة في مذكرتها - وما أوردته الطاعة بشأن استخلاص الحكم من خطاب مجلس الدولة مردود بأن احتفاظ الحكومة بحقها في المنازعة في ثبوت انتماء المطعون عليه الأول إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان لا يؤثر فيما استخلصته المحكمة من هذا الخطاب كدليل على ثبوت الحالة الظاهرة كما أن ما تنمى الطاعة في خصوص ما استخلصه الحكم من خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٢٩/٨/٧ مردود بأن الحكم أورد نص هذا الخطاب في صدد بيان الأدلة على ثبوت الحالة الظاهرة وليس فيما استخلصه الحكم في هذا الصدد ما يتنافى مع ما جاء بذلك الخطاب أما النص على الحكم فيما استخلصه من خطاب وزارة الخارجية

الظارية اعترافا منه بالجنسية اليونانية للمطعون عليه الأول في حين أن الخطاب لا يؤدي هذا المعنى بل يستدل منه تكرار التحفظ في الاعتراف بالجنسية اليونانية لوالده - كما أن الحكم استخلص من خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٢٩/٨/٧ لمحافظة مصر أن الحكومة تعترف بالصفة اليونانية للمطعون عليه الأول بطريق التبعية لوالده وأن اختياره صحيح تأييدا لاختيار والده في حين أن ما يمكن استخلاصه استخلاصا سائفا من هذا الخطاب هو أن الحكومة تعامل المطعون عليه الأول كمختار يوناني لا كيوناني بالتبعية لوالده - وأن الحكم استخلص من خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ أن الحكومة المصرية تأخذ بحق الدم أعمالا لاتفاقا مع الحكومة اليونانية وبذلك يكون الحكم قد استخلص وجود اتفاق دول معدل لاتفاق سنة ١٩١٨ دون أن يكون له وجود ، وايد هذا الاستدلال باستشهاد بقانون الجنسية المصرية الذي لم يكن قد صدق عليه عقد معاهدة أثينا أو اتفاق سنة ١٩١٨ ، وأن الاستدلال الصحيح إنما يكون بالاعتماد على قانون الجنسية العثمانية الصادر في سنة ١٨٦٩ والذي يقرر المادة الثامنة منه - « ان الذين خرجوا من تابعية الدولة العلية أو خرجوا منها إذا كان لهم أولاد ذكور لا يحسبون تابعين لوالدهم بل يبقون تابعين للدولة العلية » - وانتهت الطاعة في بيان الوجه الخامس إلى أن الحكم لم يشر إلى الطلب الذي قسمته الطاعة إلى المحكمة تطلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند هام يدل على أن الجدة « دافيد » مولود باستنبول .

« وحيث ان هذا النص مردود في الوجه الأول بأنه نص غير منتج لأن الحكم المطعون فيه لم ير في مولد « ماركو » والد المطعون عليه الأول في استنبول سببا لحرمانه من اختيار الجنسية اليونانية اكتفاء بأن والده « دافيد » مولود في يانينا ومردود في الوجه الثاني بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على أن اختيار « ماركو » الجنسية اليونانية ينسحب أثره إلى أبنائه المطعون عليه

٧٨ لسنة ١٩٣١ وبقيد بالجدول في المبدأ
المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون ، أما
اعلان الصحيفة للنقص لتقوم الخصومة بينه
وبين المستأنف فهو اخره لم يحدد له القانون
مبدأا للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به
قلم الكتاب بعد قيد الدعوى .

المحكمة

« .. حيث ان الطعن أقيم على سبب واحد
يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه
بالخطأ في تطبيق القانون فيما قرره من أن
الاستئناف لا يعتبر مرفوعا الا من تاريخ
اعلان صحيفته للنقص لا من تاريخ قيده
بالجدول - ذلك أن القانون رقم ٧٨ سنة
١٩٣١ قد تضمن الفصل الثاني من الباب
الخامس منه بيان اجراءات الاستئناف والسير
فيه وأنه لم يلغ من هذا الفصل وفقا للقانون
رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الا المادة ٣٢٨ الخاصة
باجتماع اعضاء المحكمة الشرعية العليا بهيئة
دوائر مجتمعة - وأنه يستفاد من نصوص
المادتين ٣١٠ ، ٣١٢ من القانون رقم ٧٨
سنة ١٩٣١ أن الاستئناف يعتبر مرفوعا
بمجرد تقديم صحيفته الى قلم كتاب المحكمة
وأن هذا هو ما جرى عليه العمل في المحاكم
الشرعية حتى نفاذ القانون رقم ٤٦٢ سنة
١٩٥٥ - ولما ما أورده الحكم المطعون فيه
بشأن المادة ٥٩ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١
التي ألغاه القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥
فمردود بأن هذه المادة كانت تتحدث عن
الدعوى الأصلية لا عن الاستئناف الذي
أفرد له القانون فصلا خاصا به بين فيه
طريقة رفعه وقيده وإعلانه ولم يرد بهذا
الفصل نص يوجب اعلان صحيفة الاستئناف
في مدة معينة .

« .. حيث أن هذا النعي صحيح ذلك أن
الحكم المطعون فيه أقام قضاءه « برفض
الاستئناف لتقديمه بعد المبدأ المقرر لرفعه »
على ما أورده من « أن الاستئناف دفع رسمه
وقيد بالجدول في يوم ٢٥ من يولييه سنة
١٩٥٦ وأعلنت صحيفته للمستأنف عليها
في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ وأنه عملا
بأحكام القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ يتعين أن

الى المحافظة المؤرخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣١
فمردود بأن الحكم استخلص من هذا
الخطاب أن الحكومة المصرية تأخذ بحق الدم
في تعريف جنسية الأبناء اذ ورد بهذا الخطاب
أن الحكومة جرت على مبدأ معرفة الأبناء
القصر للمختارين بغير حاجة الى تأييدهم
اختيار والديهم لأن جنسية الأبناء مستمدة
من جنسية آبائهم ومن ثم فإن استخلاص
الحكم في هذا الخصوص لا يشوبه فساد
في التدليل . أما ما جاء بالحكم عن اخذ
التشريع المصري الحديث بهذا المبدأ فإنه
تقرير لا يعيب الحكم في شيء - وأخيرا فإن
الوجه الأخير من هذا السبب مردود بأن
المحكمة لم تكن ملزمة باجابة طلب فتح باب
المرافعة لتقديم مستند جديد وبالتالي ليست
ملزمة بالإشارة الى هذا الطلب في حكمها .

« .. وحيث انه لكل ذلك يتعين رفض
الطعن »

الضحية رقم ١٤ سنة ٢٥ ق « احوال شخصية »
رئاسة عضوية المائدة الأساتذة عبد العزيز محمد
رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى وعلم ومحمود
زغفراني سالم ومحمود رفعت المستشارين .

٥٠٧

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧

استئناف . احوال شخصية . استئناف الاحكام
الابتدائية الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية
والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية .
مضى يعتبر هذا الاستئناف مرفوعا ؟

المبدأ القانوني

يجب تطبيق المسواد الواردة في باب
الاستئناف من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
المستعمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
فيمسها يتعلق بالاستئناف الذي يرفع عن
الاحكام الابتدائية الصادرة في مسائل
الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من
اختصاص المحاكم الشرعية وذلك عملا بالمادة
الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
ويعتبر الاستئناف مرفوعا وتصل به محكمة
الاستئناف بتقديم صحيفته الى قلم الكتاب
في المبدأ المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون

الابتدائية ثلاثون يوما . ٥٠ وكانت المادة ٣٠٩ تنص على أنه : « اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب النفاذ غير قابل للاستئناف » كما كانت المادة ٣١٠ تنص على أن : « يرفع الاستئناف بورقصة تملن للخصم بطريق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة » ٥٠ ثم نصت المادة ٣١١ على أن : « تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو قلم كتاب محكمة الاستئناف » ٥٠ وأوردت المادة ٣١٣ أن « على كاتب محكمة الاستئناف في العاليين أن يقيّد الدعوى في الجلول العمومي المدد للقيسد القضائيا حتى ورد له أصل الاعلان ثم يقسمها للجلسة المحددة » ٥٠ ثم أوردت المادة ٣١٤ الجزء على عدم القيد فنصت على أنه : « اذا لم يقيّد المستأنف الدعوى في ستة ايام ان كانت القضية كلية أو ثلاثة ايام ان كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه ان كانت مدته قد مضت » ٥٠ وجرى نص المادة ٣٢٠ بأن : « يرفض الاستئناف اذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه » ٥٠ وببين من ههنا النصوص أن الشرع حدد ميعاد الاستئناف في المادة ٣٠٧ وأورد في المادة ٣٠٩ الجزء على عدم حصول الاستئناف في ذلك الميعاد فقرر أن الحكم الابتدائي يصبح في ههنا الحالة واجب النفاذ غير قابل للاستئناف ثم نص في المادة ٣١٠ على رفع الاستئناف بورقة تملن للخصم ولم يحدد في تلك المادة ميعادا لهذا الاعلان ، وبين بعد ذلك في المادة ٣١١ ما يتبع في ورقصة الاستئناف ، فنص على أن تقدم لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة الاستئناف ، وأوجب في المادة ٣١٣ على كاتب محكمة الاستئناف قيد الدعوى في الجلول العمومي ، وحدد في المادة ٣١٤ ميعاد حصول القيد وربط على عدم القيام بهذا الاجراء في الميعاد المحدد اعتبارا بالاستئناف ملغى وسقوط الحق فيه ان كانت مدته قد مضت ، ثم انتهى في المادة ٣٢٠ الى النص على رفض الاستئناف اذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه - أي أن الشرع اعتبر

يكون السير في الاستئناف وفقا لاحكام قانون المرافعات ، ولما لم يبلغ من احكام القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ وتطبيقا لذلك يتعين لقبوله شكلا أن يكون رفعه في الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم المستأنف عملا بالمواد ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ - وأن شراح القوانين النظامية قد أجمعوا على أن الاعلان شرط لرفع الدعوى وبه تعتبر الدعوى قائمة وان لم تقيد - وأن المحاكم الشرعية اذ كانت تعتبر الاستئناف مرفوعا من تاريخ قيده بالجلول وان لم تملن عريضته الى المستأنف عليه انما كانت تستند في ذلك الى المادة ٥٩ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ التي كانت تعتبر الدعوى مرفوعة الى المحكمة من تاريخ قيدها بالجلول . الا أن المادة ٥٩ المذكورة قد ألغيت بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن ثم يتعين اعمال احكام قانون المرافعات وعلى ذلك لا يكون الاستئناف مرفوعا الا باعلان صحيفة الاستئناف للمستأنف عليه في الميعاد المحدد قانونا . وهذا الذي اقام الحكم عليه قضاء مخالف للقانون - ذلك أن المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ نصت على أن : « تتبع احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف والتي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الاخرى الكاملة لها » ثم نصت المادة ١٣٠ من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ على الغاء بعض مواد القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ . ولم يشمل هذا الغاء فيما يتعلق بالاستئناف الا المادة ٣٢٨ الخاصة باجتماع المحكمة العليا الشرعية على هيئة دوائر مجتمعة ومن ثم وعملا بلادة الخامسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ تكون المواد الواردة في باب الاستئناف من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ هي الواجبة التطبيق - ولما كانت المادة ٣٠٧ من القانون الاخير تنص على أن ميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم

التي تصرف فيها مودته لو كانت هذه العين مملوكة له بسبب خاص إما اذا قبل الوارث التركية بشرط الجرد كانت شخصية مستقلة عن شخصية المورث ولا يصح أن يواجه بالتزام المورث عدم التعرض للمشترى اذا ادعى الاستحقاق لعين من الاعيان تصرف فيها مودته للغير - وقد اخذ الشرع المصري في انتقال التركة بما يشترط في هذا الخصوص مع ما يقرره القانون الفرنسي بشأن الوارث اذا قبل التركة بشرط الجرد لانه يعتبر شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وإن ديون المورث انما تعلق بتركته لا بلمة ورثته ، فلا يمكن ان يقال بان التزامات المورث تنتقل الى ذمة الوارث لجرد كونه وارثا ، الا اذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة - وعمل ذلك فتمت تبين من وقائع الدعوى ان المورث كان قد تصرف في اطيان له للغير بمقتضى عقد بدل لم يسجل ثم تصرف في ذات الاطيان بالبيع لاحد اولاده بمقتضى بيع مسجل فالظاهر هذا الاخير بعد وفاة البائع دعوى على المتبادل معه يطلب تثبيت ملكيته الى هذا القدر فقتضى برفض دعواه اتباعاً لما هو مقرر في التشريع الفرنسي في شأن الوارث الذي يقبل التركة بغير تحفظ فان الحكم يكون قد خالف القانون .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بانه يعتبر باطلا الاعلان للسلمة ورقته لحاكم البلدية او شيخها اذا لم يثبت العطر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة اليه والوقت الذي انتقل فيه الى محل المعان اليه وذلك عملاً بالواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون الرافعات .

الظنية رقم ٢٩١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عباد ومحمد متولى عظم زعفراني سالم والحصاني الوضي المستشارين .

٥٠٩

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - دعوى « صروفاتها » حكم « تسييب محب » حكم بجزء احد الخصوم بخصارف الدعوى دون الرد

ان الاستئناف يحصل بتقديم صحيفته الى قلم الكتاب في الموعد المحدد بالمادة ٣٠٧ ورتب على عدم تقديمه في ذلك الميعاد وجوب الحكم برفضه . كما اوجب المشرع قيد الاستئناف في مدة محددة ورتب على عدم القيد في الميعاد اعتباره ملغى وسقوط الحق فيه ، في حين ان المشرع في المادة ٣١٠ لم يحدد ميعاداً لاعلان الخصم بصحيفة الاستئناف مما مؤداه ان الاستئناف يستوفى اوضاعه الشكلية وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته الى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ ويقيد بالجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ ، اما اعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فاجراه لم يحدد له القانون ميعاداً . فللمستأنف ان يقوم به او يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء برفض الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد المقرر لرفضه استناداً الى ان الاستئناف لا يعتبر مرفوعاً الا باعلان صحيفته للمستأنف عليه في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٢١ فانه يكون قد خالف القانون ويتمين لهذا نقضه .

الظنية رقم ٢٦ سنة ٢٧ ق « احوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عباد ومحمد متولى عظم زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين .

٥٠٨

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - موارث - بيع - ضمان عدم التعرض - مطالبة - شرط انتقال التزامات المورث الى الوارث مثال .
ب - اعلان - الاعلان لجهة الادارة - عدم ايات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة والوقت الذي انتقل فيه العطر الى محل المعان اليه - بطلان الاعلان م ١١ و ١٢ و ٢٤ مرفوضات .

المبادئ القانونية

١ - الاصل المقرر في التشريع الفرنسي في شأن الوارث الذي يقبل التركة بغير تحفظ انه لا يستطيع - بمقتضى متابعتها لشخصية المورث - ان يطلب استحقاق العين

بها دون المحكوم عليه بها يعتبر تفسيراً في منطق الحكم غير جائر قانوناً .

٣ - متى كان لم يثبت أن المظنون عليه قد أعلن مكتب المظنون فيه واتخذ في ورقة الإعلان مكتب المحامي الذي كان وكيلاً عنه أمام محكمة الاستئناف موثقاً مختاراً له فإن إعلان تقرير المظنون له في هذا المكتب يقع باطلاً . ذلك لأن اعتبار موطن هذا المحامي في إعلان الأوراق الخاصة بالمظنون عليه لا يكون إلا في الرحلة الاستئنافية طبقاً لما تنقضي به المادة ٨٣ مرافعات وإعلان تقرير المظنون بالنقض اجسراً مستقلاً عن المرحلة الاستئنافية وتال لها .

٤ - متى تبين أن طالب الإعلان أجيب بأن المعلن إليه انتقل من مسكنه الذي وجه إليه الإعلان فيه فبادر في اليوم التالي بإعلانه للنيابة دون أن يثبت أنه قد بدل أي مجهود في تعرف محل إقامته الذي انتقل إليه فإن هذا الإعلان يكون باطلاً - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

القضية رقم ٢٤٨ سنة ١٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد ومحمد متولى علم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين .

٥١٠

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧

مراتب . حرية الأرباح الاستئنافية . إجراءات . وواعيد . عدم تقديم الممول من لدى الحسابات المنتظمة برغبته في اختيار رقم المقارنة لتحديد أرباحه التجارية في الجهاد المحدد في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . وجوب تحديد أرباحه الاستئنافية على أساس ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن الممول من ذوي الحسابات المنتظمة ولم يقدم برغبته في اختيار رقم المقارنة في خصوص تحديد أرباحه الاستئنافية إلا بعد فوات الميعاد المحدد في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ فإن حقه في الاختيار يكون قد سقط ويتعين تحديد أرباحه الاستئنافية على

على دفعته من أنه لا شأن له بالتزاع القائم في الدعوى ودون بيان الأساس الذي استند إليه الحكم في الزامه بالمصروفات . قصود . م ٣٥٧ مدني .

ب - حكم - تصحيحه - دعوى - مصروفاتها . بالحكم بالزام أحد الخصوم بالمصاريف دون الإشارة في الأسباب عن اتجاه الحكم في شأن هذه المصاريف . بالقول بأن هناك خطأ مادياً في الغرض الواجب الزامه بالمصاريف ويمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه . غير صحيح . شرط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منطوقه . م ٣٦٤ مرافعات .

ج - نقض . إعلان المظنون . إعلان . الإعلان في محل المختار . موطن . عدم ثبوت أن المظنون عليه أعلن الحكم المظنون فيه واتخذ في ورقة الإعلان مكتب المحامي الذي كان وكيلاً عنه في الاستئناف . بطلان إعلان تقرير المظنون إليه في هذا المكتب . م ٨٣ مرافعات .

د - إعلان . الإعلان للنيابة . بطلان الإعلان للنيابة إذا كان المعلن لم يبذل أي مجهود في تعرف محل إقامة المعلن إليه الذي انتقل إليه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان أحد الخصوم في الدعوى قد دفعها بأنه لا شأن له بالتزاع الناشئ فيها ففرض الحكم في منطوقه بالزامه بمصروفات الدعوى دون أن يرد على دفعته أو يكشف في أسبابه عن الأساس الذي استند إليه في الزامه بالمصروفات فإنه يكون مشوباً بالقصور ذلك لأن مقتضى المادة ٣٥٧ مرافعات ألا يحكم بمصاريف الدعوى إلا على من خسرها وخاسر الدعوى هو من دفعها أو دفعها بغير حق .

٢ - لكي يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منطوقه طبقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات يجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضعاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والساس بجريته . وعلى ذلك فإذا كان الحكم إذ قضى في منطوقه بالزام أحد الخصوم في الدعوى بمصروفاتها قد خلا من أية إشارة في أسبابه تتم عن اتجاهه في شأن هذه المصروفات فإن القول بإمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه بالزام خصم آخر

المبدأ القانوني

إذا رفع الشفيع دعواه بطلب الشفعة في الاطيان المبيعة ثم تبين أنه أخطأ في البيانات التي أوردتها في صحيفة الدعوى عن حدود هذه الاطيان ورقم القطعة من الحوض الواقعة فيه فعمل طلباته بمسا يتفق والبيانات الصحيحة وكان دفاع المشتري يفيد أنه قد اعتبر الدعوى مرفوعة من بادئ الامر بطلب الشفعة في هذه الاطيان فلم يلتبس عليه الامر بالرغم مما لا يس البيانات التي أوردتها الشفيع في صحيفة الدعوى من أخطاء لم تؤثر على ما تلاقي عنده قصد الشفيع من دعواه وفهم المشتري لها فإن الحكم يكون معيبا إذا قضى بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيسا على أن تعديل الطلبات في هذه الحالة يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة تخالف الطلبات الواردة في صحيفة الانتاح الدعوى وأن هذا التعديل قد جاء بعد مضي أكثر من أربعة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع .

القضية رقم ١٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسيني الموضي المستشارين

اساس الطريقة الثانية المبينة بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أي على اساس ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من السنين التي فرضت عليها غريبة الارباح الاستثنائية ذلك لأن القانون متى كان قد حدد ميعادا لاتخاذ اجراء معين فإنه يترتب على علم مباشرة هذا الاجراء فيه سقوط الحق في اجرائه .

القضية رقم ٣٧٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم والحسيني الموضي ومحمد رفعتة المستشارين .

٥١١

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧

شفعة . سقوط الحق في الشفعة . رفع الدعوى بطلب الاطيان المبيعة وورود اخطاء بصحيفة الدعوى عن حدود الاطيان وموقعها . تعديل الشفيع لطلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة . الحكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيسا على أن تعديل الطلبات يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة مع أن المشتري قد اعتبر من بادئ الامر أن طلب الشفعة وارد على الاطيان المبيعة . خطأ .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

لغوا كلما تفرعت عن الدعوى المنصوص عليها فيها دعاوى فرعية .

اما اذا فصل في دعوى الضمان بحكم مستقل فانه يكون هناك دعويان منفصلتان في الواقع ، وما دامت دعوى المعارضة في امر الاداء قد سبق الفصل فيها على وجه السرعة ، فيجب أن تحتفظ دعوى الضمان بطبيعتها واستقلالها وان يكون استئنافها عن طريق الابداع والتخصيص بقلم الكتاب .

الحكمة

• • • من حيث أن الوقائع تحصل في انه بموجب عقد ايجار مؤرخ في أول ابريل سنة ١٩٥٤ استأجر كل من صادق شبيب محمد سعد وابو الفضل شبيب محمد (مستأجران) من السيدة أمينة هانم أحمد عبد الرزاق اطيافا زراعية مساحتها ٨ س و ٤ ط و ٥١ ف بزمام اصفون مركز اسنا لمدة ثلاث سنين تبدأ من أول ابريل سنة ١٩٥٤ وتنتهي في مايو سنة ١٩٥٧ بايجار قدره ١٤٧٧ جنيهها و ٩٣٥ مليما يدفع على ثلاثة أقساط كل منها ٤٩٢ جنيهها و ٦٤٥ مليما على التوالي في أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وأول ديسمبر سنة ١٩٥٦ وقد استحصلت المؤجرة ضدكما بتساريخ ١٦/٢/١٩٥٦ أمسر الاداء رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ بمبلغ ١٥ مليما و ٥٠٤ جنيهها وتثبتت المحرز التحفظي المتوقع بتساريخ ٢٣/١/١٩٥٦ وجعله نافذا مع المصروفات ومبلغ ٥ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة والنفاذ المؤقت وبلا كفاية ، وهذا الأمر عن القسط الذي استحق في أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ . عارض المستأجران في هذا الأمر في القضية رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٦ كلّي قضا وقالوا ان اصلاح الزراعي قد استولى على المين

٥١٢

محكمة استئناف اسبوط

١٧ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة في امر الاداء . يرفع بطريق التكاليف بالحضور .

٢ - دعوى الضمان الفرعية . استئنافها بطريق التكاليف اذا صدر فيها ودعوى المعارضة حكم واحد .

المبادئ القانونية

١ - المواد ١/٨٥ و ١١٨ و ٤٠٥ مرافعات نظمت طريقتين لاستئناف الاحكام احدهما خاص بالدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ومنهاما الدعوى التي نص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة وطريق استئناف الاحكام الصادرة فيها هو التكاليف بالحضور ، ولانيهما خاص بالدعاوى الاخرى التي لم ترد في هذه المادة وطريق استئنافها هو الابداع والتخصيص بقلم الكتاب فاذا لم يرفع الاستئناف ايهاا على الوجه المتقدم فانه يكون باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام وللمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها وعلى ذلك فان استئناف الحكم الصادر في المعارضة في امر الاداء لا يرفع الا بطريق التكاليف بالحضور والا كان باطلا وتقضي ببطلانه المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ - دعوى الضمان الفرعية التي يفصل فيها مع الدعوى الاصلية والمعارضة في امر الاداء ، تفقد طبيعتها وتتبع الدعوى الاصلية في اجراءاتها اخلا بقاعدة الفرع يتبع الاصل وحتى لا يحول نظرها ، من جهة اخرى ، دون الفصل في دعوى المعارضة في امر الاداء على وجه السرعة ذلك بان استئناف دعوى الضمان بطريق الابداع والتخصيص يستغرقان وقتا طويلا ويعرقل سرعة الفصل في الدعوى الاصلية ويجعل نص المادة ١١٨ مرافعات

« وحيث أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تدفع بقولها إنها وإن كانت تنضم إلى المستأنف عليها في هذا الدفع بالنسبة لاستئناف صادق شبيب محمد سعد وأبو الفضل شبيب محمد سعد إلا أنها تدفعه بالنسبة لاستئنافهما هي بقولها أن هناك دعوتين مستقلتين قد صدر فيهما حكم واحد ، دعوى المعارضة المرفوعة من المعارضين في أمر الإداء ضد المعارض ضلها السيدة أمينة عبد الرازق ودعوى الضمان الموجهة من المعارضين في أمر الإداء إليها هي « أي اللجنة العليا » وظاهر أن المدعى عليه في كل منهما يختلف عن الآخر ، وموضوع كل منهما يختلف عن الآخر كذلك ، وطبيعة كل منهما متميزة ، لأن دعوى المعارضة من الدعاوى التي تنظر على وجه الاستعجال - المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ، ويجب أن يرفع الاستئناف عن الحكم الصادر منها بطريق التكاليف بالحضور أما دعوى الضمان فليست من بين الدعاوى المنصوص عليها في هذه المادة ، ولذا يكون استئناف الحكم الصادر منها بطريق الإبداع بقلم الكتاب ، وصدر حكم واحد فيهما لا يغير من طبيعة أيهما »

« وحيث إن المادة ١/٨٥٥ مرافعات تنص على أن دعوى المعارضة في أمر الإداء يفصل فيها على وجه السرعة ، وتنص المادة ١١٨ منه على أن كل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير بالنسبة للدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الابتدائية ، وتنص المادة ٤٠٥ منه على أنه « يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة عليها من محام مقبول للمرافعة أمامها » الخ .. أما الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكاليف بالحضور تراضي فيه الاستئناف عنها المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى الخ .. وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان بإطلا وحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه »

المؤجرة ومنعها من حصاد القصب القائم بها حتى يدفع الإيجار إليه وذلك لاستيلائه عليها لأن المؤجرة ممن يملكون أكثر من مائتي فدان ، وقد أخطرت بذلك وهي لذلك تعلم أن الإيجار أصبح من حق الإصلاح الزراعي ، ولهذا يكون استصدارها لأمر الإداء في غير محله ، وقد أدخل وزير الإصلاح الزراعي بصفته الرئيس الأعلى للجنة العليا للإصلاح الزراعي ضامنا ، وطلبا أصليا الحكم برفض طلبات المعارض ضلها السيدة أمينة عبد الرازق ، واحتياطيا الحكم على الضامن لهما بما عساه أن يحكم به عليهما . وقد حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع . أولا : في الدعوى الأصلية بتعديل أمر الإداء المعارض فيه وبالزام المعارضين بأن يدفعوا للمعارض ضلها أمينة هانم عبد الرازق مبلغ ٢٩٨ ج و ٧٤٦ م والمصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة للمعارض ضلها المذكورة . ثانيا : في دعوى الضمان بالزام وزير الإصلاح الزراعي بصفته بأن يدفع للمعارض مبلغ ٢٩٨ ج و ٧٤٦ م والمصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة .

استأنفا للمعارضان هذا الحكم بطريق الإبداع بقلم الكتاب بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧ ، كما استأنفه وزير الإصلاح الزراعي بصفته أيضا بنفس الطريقة بعريضة أودعت في ١٩٥٧/١/٢٧ .

وحيث أنه يجلس ١٨ يناير سنة ١٩٥٨ دفع الحاضر عن المستأنف عليها أمينة هانم عبد الرازق بطلان الاستئناف لرفعهما بغير الطريق القانوني ، وفي بيان ذلك يقول أن المعارضة في أمر الإداء من الدعاوى التي نص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، وأنها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير وإن استئناف الأحكام الصادرة فيها ترفع بتكاليف بالحضور ، وإلا كان باطلا ، والمستأنفان لم يتخذوا هذا الطريق في رفع استئنافهما ، وإنما رفعاهما بطريق الإبداع والتحضير في قلم الكتاب .

الاصولية في اجراءاتها ، اخذا بقاعدة الفرع يتبع الأصل ، وحتى لا يحول نظرها ، من جهة أخرى ، دون الفصل في دعوى المعارضة في أمر الإداء على وجه السرعة ، ذلك بأن استئناف دعوى الضمان بطريق الإيداع والتحضير يستغرق وقتا طويلا ، ويعرقل سرعة الفصل في الدعوى الاصولية ، ويجعل نص المادة ١١٨ مرافعات لغوا كلما تفرغت عن الدعاوى المنصوص عليها فيها دعاوى فرعية ، وما أيسرها على الخصوم . ومما يؤيد هذا النظر أن الفقرة الثانية من المادة ١١٨ مرافعات تنص على أنه « في جميع الأحوال تطلى المحكمة الخصوم المواعيد المناهضة للإطلاع على المستندات والرد عليها ، وكلما اقتضت الحال تقديم مستندات أو طلبات عارضة أو ادخال خصوم حددت المحكمة المواعيد التي يجب أن يتم فيها ذلك » ومؤدى ذلك أن ادخال خصوم ، في الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، يجب ألا يحول دون نظرها كذلك ، وهذا لا يتأتى إلا اذا كانت الدعوى المتفرغة عنها تنظر أيضا على وجه السرعة تبعا لها ، والا تخلف هدف الشارع من وجوب الفصل في الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات على وجه السرعة كما سبق البيان ، أما في الحالة الثانية فانه يكون هناك دعويان منفصلتان في الواقع ، وما دامت دعوى المعارضة في أمر الإداء قد سبق الفصل فيها على وجه السرعة ، فيجب أن تحتفظ دعوى الضمان بطبيعتها واستقلالها ، وأن يكون استئنافها عن طريق الإيداع والتحضير بقلم الكتاب .

« وحيث انه إذ فصل في الدعويين بحكم واحد فان الدفع يكون في محله ، ويتعين الحكم ببطالان الاستئنافين »

الاستئناف المرفوع من السيد/وزير الإصلاح الزراعي بصفته الرئيس الأعلى للجنة العليا للإصلاح الزراعي ضد صادق شبيب محمد سعد وآخرين رقم ٨٣ سنة ٢٢ ق والاستئناف المرفوع من صادق شبيب محمد سعد وآخرين ضد السيد/وزير الإصلاح الزراعي بصفته الرئيس الأعلى للجنة العليا للإصلاح الزراعي رقم ٢٧ سنة ٢٢ ق وثلاثة وعشرون السادة الاستاذة عبد الخالق ملام وميل جبريل بولس وحسن وهبت المستأجرين

« وحيث انه واضح من النصوص السابقة أن هناك طريقتين لاستئناف الأحكام أحدهما خاص بالدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ، ومنها الدعاوى التي نص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، وطريق استئناف الأحكام الصادرة فيها هو التكليف بالحضور ، وثانيهما خاص بالدعاوى الأخرى التي لم ترد في هذه المادة وطريق استئناف أحكامها هو الإيداع والتحضير بقلم الكتاب فاذا لم يرفع استئناف أيهما على الوجه المتقدم فانه يكون باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها »

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الدفع في محله بالنسبة لاستئناف صادق شبيب وأبو الفضل شبيب ، ذلك لأن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الإداء لا يرفع إلا بطريق التكليف بالحضور ، أما ولم يسلك هذا الطريق ، ولجأ الى طريق الإيداع والتحضير بقلم الكتاب ، فاستئنافهما باطل وتقضى ببطلانه المحكمة من تلقاء نفسها »

« وحيث ان رد اللجنة العليا للإصلاح الزراعي على الدفع لا مقنع فيه ، ذلك بأن وجوب الفصل في دعوى المعارضة في أمر الإداء على وجه السرعة ، هو هدف الشارع الذي لا محيد عنه بأية حال من الأحوال ، والذي يجب اعتباره دائما عند الفصل في مثل هذا الدفع ، فاذا كانت الدعوى الفرعية لا تحول دون بلوغ هذا الهدف احتفظت بطبيعتها واجراءاتها الخاصة ، أما اذا كانت تحول دون بلوغ فانه تفقد طبيعتها ، وتصطبغ بصبغة الدعوى الاصولية ويجرى عليها ما يجري على الأخيرة من أحكام ، ومنها وجوب رفع استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور وتأسيسا على ذلك ينبغي التفريق بين حالتين : حالة ما إذا فصل في دعوى المعارضة في أمر الإداء ودعوى الضمان بحكم واحد ، وحالة ما إذا فصل في دعوى الضمان بحكم مستقل لاحق عملا بالمادة ١٤٧ مرافعات . ففي الحالة الأولى تفقد دعوى الضمان طبيعتها ، وتتبغ الدعوى

قضاء المحاكم المدنية

القضاء المدني

خطابات اليه لا يمكن أن يعتبر من قبل الإجراءات الخاصة للتقدم وما نص عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ من جواز انقطاع التقدم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول هو أمر مستعجل لا يسرى على الماضي .

٤ - لا يجوز الحكم بفوائد تأخيرية في حالة الحكم برد الرسوم بعد أن نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه لا يستحق فوائد تأخير في حالة الحكم برد الرسوم المحصلة وذلك دون اعتبار لسبب الرد .

المحكمة

٥٠ - حيث أن الشركة المدعية أقامت هذه الدعوى بصحيفة معلقة إلى مصلحة الضرائب في ١٩٥٤/٥/٢٥ طلبت في ختامها الحكم بإلزام المصلحة المذكورة أن تؤدي إليها مبلغ ٩٦٥ م و ١٥٥١ ج وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد والمصاريف ومقابل انصباب المحاماة .

وقالت شرحاً لذلك في صحيفة دعواها وفي مذكرتها الأولى المقدمة لجلسة ١٩٥٥/١/٢٢ أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ٤١ فرض رسم دفعة نسبياً على أسهم الشركات يستحق الدفع مقمماً في الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير من كل سنة وتلتزم به الشركة التي أصدرت الأسهم ، وإنها قامت في ٦ يناير سنة ١٩٤٨ - أعمالاً لهذا القانون بسداد مبلغ ٢٠٠ ج قيمة رسم المصفة المستحق على أسهمها من سنة ١٩٤٨ غير أن مصلحة الضرائب كبتت إليها في ١٩٥٣/٤/١٣ تطالبها بمبلغ ١٥٥١ ج و ٩٦٥ م قالت أنه فرق الرسم المستحق

٥١٣

محكمة استئنافية ابتدائية

١٤ فبراير سنة ١٩٥٧

تقدم رسم المصفة النسبى المقرر على الأسهم بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ للمعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ - يد - سريان الجداد - انقطاع التقدم - فوائد التأخير لا يحكم بها ابتداءً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ - لا كان من المسلم أن سريان التقدم يبدأ من وقت استحقاق الرسم وجواز المطالبة به ولا كانت المادة ١ مكررة من الجنول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ المعدل للقانون رقم ٤٤ لسنة ٣٩ تنص على أن يستحق رسم المصفة السنوى مقمماً ٥٠ وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الحق أن تودعه لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير ٥٠ لا كان الأمر كذلك فإن مقتضى هذا أن رسم المصفة السنوى يكون مستحق الاناء وتكون المطالبة به جائزة في اليوم الخامس عشر من شهر يناير من السنة التي يطالب بالرسم عنها .

٢ - وبينى على ذلك أن مدة التقادم المسقط (وهي خمس سنوات) تسرى ابتداءً من هذا اليوم لأنه اليوم الذى يصبح فيه الرسم واجب الاناء وجائز المطالبة به وهذا ما قرره صراحة المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ التى وإن لم تكن واجبة التطبيق في خصوصية هذه الدعوى إلا أنها جاءت مؤيدة للقاعدة العامة التى تقضى بأن التقدم يسرى من وقت استحقاق الرسم وجواز المطالبة به .

٣ - من المسلم سواء فى ظل القانون المدنى القديم أو فى ظل القانون المدنى الجديد - أن مطالبة المدعى بواسطة إرسال

رسم الدفعة النسبي المستحق على أسهمها عن السنوات من ٤٧ حتى ٥١ ويدخل ضمن هذا المبلغ ١٥٥١ ج و ٩٧٥ م قيمة فرق الرسم المستحق عن سنة ١٩٤٨ .

٤ - صورته تطلب موجه من الشركة الى مدير ضرائب الدفعة بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٧ تعلنه فيه بأنها تقبل سداد فرق الرسم المطالب به عن السنوات ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ وترفض سداد الفرق المطالب به عن سنتي ٤٧ ، ٤٨ لتسقط حق مصلحة الضرائب في بعض المدد .

٥ - خطابا موجه من مصلحة الضرائب الى الشركة المدعية بتاريخ ١٩٥٣/٥/١١ تصر فيه على المطالبة بسداد فرق الرسم المستحق عن سنة ٤٨ وتعرض على مائلته الشركة من أن الحق فيه قد يسقط بالتقادم .

« وحيث ان مصلحة الضرائب طلبت رفض الدعوى والزام رافقتها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشرحت دفاعا في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٥٦/٩/٢٠ واستندت فيه الى أساسين :

الأساس الاول : انهوان كان حق الخزنة في المطالبة برسم الدفعة النسبي على الاسهم يسقط بمضي خمس سنوات الا أن التقادم ينقطع في هذه الحالة - وفقا لنص المادة ٣/٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الذي حل محل القانون رقم ٤٤ لسنة ٣٩ والقوانين المعدلة له - ينقطع التقادم بالمطالبة بأداء هذا الرسم بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول - ولما كانت مصلحة الضرائب قد طالبت الشركة المدعية بأداء فرق الرسم موضوع هذه الدعوى بموجب كتاب موسى عليه أرسلته اليها في ٤٨/٥/١٠ ثم أعقبته باستئجال موسى عليه أرسلته اليها في ٤٨/٥/٢٥ فإن مقتضى هذا أن يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت هذا الاستئجال الأخير وتكون مدته هي مدة التقادم الأول أي أنها تنتهي في ٥٣/٥/٢٥ - ولما كانت المصلحة قد أعادت المطالبة بفرق الرسم سالف الذكر في ٥٣/٤/١٣ فإنه لا يكون هناك محل للقول

عليها عن تلك السنة (أي سنة ٤٨) - ولما كان هذا الفرق قد سقط حق المصلحة في المطالبة به بالتقادم فقد بادرت الشركة الى مواجهة هذه المطالبة بالدفع بالسقوط ولكن المصلحة أصرت على تحصيل المبلغ وحصلته فعلا في ١٩٥٣/٨/٢٨ بعد أن شرعت في اتخاذ اجراءات الحجز الإداري على أموال الشركة المنقولة - ولما كان فرق الرسم المذكور الذي اضطرت الشركة الى سدادته تحت تهديد التنفيذ على أموالها قد لحقه التقادم فعلا اذ بدأت مدته وقدرها خمس سنوات من يوم ١٩٤٨/١/١٥ وهو نهاية الميعاد الذي حدده القانون لسادية الرسم النسبي عن سنة ٤٨ - ولم تقم مصلحة الضرائب بأى اجراء قاطع للتقادم الا في ١٩٥٣/٤/١٣ حين طالبت بسداد فرق الرسم - ولما كان هذا الاجراء قد اتخذ بعد اكتمال مدة السنوات الخمس فإن فرق الرسم المذكور - وقد أجبرت الشركة المدعية على دفعه رغم تمسكها بسقوطه بالتقادم - يكون قد دفع وهو غير مستحق ويكون لها أن تطالب باسترداده ولذا فقد أقامت دعواها للمطالبة برده مع فوائده على النحو الذي سلفت الإشارة اليه .

وقدمت الشركة المدعية تأييدا لدعواها حافظتها رقم ٥ ملف ضمنيتها المستندات الاتية :

١ - صورة استمارة مرسلة منها الى مصلحة الضرائب في ١٩٤٨/١/٦ تتضمن اقرارها بأن الرسم النسبي المستحق على أسهمها في سنة ٤٨ تبلغ قيمته ٢٠٠ ج -

٢ - خطابا مؤرخا ٤٨/٥/٩ خطابا الىها من المصلحة المذكورة تذكر فيه انها (أي الشركة) قامت بسداد الرسم النسبي عن سنة ٤٨ على أساس القيمة الاسمية للاسهم وتطلب اليها المبادرة بسداد فرق الرسم المستحق نتيجة لهذا التقدير .

٣ - خطابا موجه اليها من مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٣ تطالبها فيه بسداد مبلغ ٧٥٨٥ ج و ٧١٣ م قيمة فرق

« وحيث ان الشركة المدعية عقيبت في مذكرتها الثانية المقعدة لجلسة ٢٧/١٢/٥٦ على دفاع مصلحة الضرائب فقالت ردا على الأساس الأول منه أن انقطاع التقادم بالمطالبة يكون بكتاب موسى عليه بصلح الوصول هو أمر مستحدث بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ الصادر في ١١/٩/١٩٥١ - ولما كان كتابا المطالبة اللذان تستند اليهما المصلحة في القول بانقطاع مدة التقادم قد أرسلتا إليها في ١٠ ، ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ - على حد ما تقول به المصلحة - أي في تاريخين سابقين عن صدور القانون ٢٢٤ لسنة ٥١ - لما كان الأمر كذلك فإن إرسال هذين الكتابين لا يكون له أثر في سريان مدة التقادم ولا يترتب عليه انقطاعها - وما دام أن القانون رقم ٤٤ لسنة ٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ٤١ والسابق على صدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ لم ينص على أسباب معينة لانقطاع التقادم فإن مفهوم هذا أنه قد ترك تحديد هذه الأسباب للقواعد العامة - وهذه القواعد العامة - كما نصت عليه المادة ٣٨٣ مدني - لا تجعل المطالبة بمقتضى كتاب موسى عليه من بين أسباب قطع التقادم - وإذن فما دامت مدة التقادم التي بدأت في ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ لم تنقطع لأي سبب مما نص عليه في المادة ٣٨٣ مدني حتى اكتملت في ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ فإن اصرار مصلحة الضرائب على اقتضاء فرق الرسم عن سنة ١٩٤٨ بعد اكتمال مدة التقادم وتحصيلها آياه تحت تهديد التنفيذ الإداري على أموال الشركة رغم اعتراض هذه الأخيرة وتمسكها بسقوط الحق فيه - هذا الإصرار يكون في غير محله وذاك التحصيل يكون بمثابة استيفاء لدين غير مستحق »

ثم انتقلت الشركة المدعية بعد ذلك الى الرد على الأساس الثاني من أسس دفاع مصلحة الضرائب فقالت أن المصلحة زعمت أن مدة التقادم ينبغي أن تبدأ من يوم أول يناير سنة ١٩٤٩ على أساس أن فرق الرسم المطالب به إنما يستحق عن سنة ٤٨ وأن هذه السنة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ٤٨

بأن الحق في المطالبة قد سقط بالتقادم مادام أنها قد حصلت في تاريخ سابق على التاريخ الذي كان مفروضاً أن تكتمل فيه مدة التقادم الجديدة وهو ٢٥/٥/٥٣ - ومن ثم يكون السداد الذي تم بناء على هذه المطالبة قد حصل وفاء لدين قائم مستحق الاداء ولا يجوز للشركة المدعية أن تدعى لنفسها الحق في استرداده »

أما الأساس الثاني : الذي استندت اليه مصلحة الضرائب في طلب رفض الدعوى الموجهة إليها فهو يقوم على ما تقول به من أن رسم الدفعة النسبي على الأسهم هو رسم سنوي يدفع عن السنة بأكملها اعتباراً من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ومن ثم فإن مدة التقادم بالنسبة لفرق الرسم موضوع الدعوى - وهو فرق مستحق على أسهم الشركة المدعية عن سنة ٤٨ - مدة التقادم هذه إنما تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٩ وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٥٣ - ومن ثم فإن المطالبة بهذا الفرق في ١٣/٤/١٩٥٣ تكون - وفقاً لهذا الأساس - مطالبة قانونية لم يسقط الحق فيها - ورتبت مصلحة الضرائب على ذلك قولها أن وفاء الشركة المدعية لفرق الرسم بناء على هذه المطالبة الأخيرة إنما كان وفاء لدين مستحق في ذمتها لم يسقط الحق فيه ومن ثم فإن مطالبتها برد ما أوفته تكون مطالبة غير قائمة على أساس من القانون خليفة بالرفض »

وقد تمت مصلحة الضرائب تمريزا لدفاعها ملف التفتيش على أعمال الدفعة المستحقة على الشركة المدعية وهو يتضمن المكاتبات المتبادلة بينهما بشأن رسم الدفعة النسبي المستحق على أسهم الشركة - كما يحتوي على محضر حجز اداري أوقمته المصلحة على الشركة في ٢٠/٧/١٩٥٣ وفاء لفسوق الرسم المطالب باسترداده في هذه الدعوى ويحتوي كذلك على كتاب موجه من الشركة الى المصلحة في ٢٨/٨/٥٣ تذكر فيه أنها طوته على شيك بقيمة المبلغ المحجوز من أجله بغية التوصل الى إيقاف البيع مع حفظ حقها في استرداده باعتبار أنه قد حصل منها

بفـه . جـه حق -

من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ الذي حل محله (وانما ينحصر مثار الخلاف بينهما في تحديد تاريخ بدء مدة التقادم المذكورة وتحديد أسباب انقطاعها وهل تدخل ضمن هذه الأسباب المطالبة بالرسم التي توجه بمقتضى كتاب موسى عليه يعلم الوصول الى من استحق الرسم في ذمتهم أم أنها لا تدخل ضمنها .

« وحيث أنه يعنى المحكمة قبل أن تتعرض للفصل في نقطتي الخلاف سالفتي الذكر أن تشير الى القاعدة التي نصت عليها المادة ٧ من القانون المدني وهي تقضي بأن :

١ - تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .
٢ - على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة بهذه التقادم ووقفه وانقطاعه ، وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة .»

« وحيث أنه لا كان من المسلم به أن سريان التقادم المسقط يبدأ من وقت استحقاق الدين وجواز المطالبة (الوجيز للدكتور السنهوري ص ٦٢٩) ولما كانت المادة ١ مكررة من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ٤١ المعدل للقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٩ تنص على أن « يستحق رسم المفعة السنوي مقدماً ٠٠ وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير » - لا كان الأمر كذلك فإن مقتضى هذا أن رسم المفعة السنوي يكون مستحق الاداء وتكون المطالبة به جائزة في اليوم الخامس من شهر يناير من السنة التي يطالب بالرسم عنها - وينبغي على ذلك أن مدة التقادم المسقط تسرى ابتداء من هذا اليوم لأنه اليوم الذي يصبح فيه الرسم واجب الاداء وجائز المطالبة به - وهذا ما قرره صراحة المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ الذي حل محل القانون رقم ٤٤ لسنة ٣٩ إذ نصت على أن مدة التقادم تبدأ « بالنسبة الى المحررات الخاضعة للرسم من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه ، وبالنسبة الى غير المحررات من يوم

وعلى ذلك فإن مدة التقادم يجب أن تبدأ من اليوم التالي لانتهائها أي من يوم أول يناير سنة ١٩٤٩ فإذا ما بدأت من هذا اليوم فإنها لا تنتهي الا في أول يناير سنة ١٩٥٤ وبذلك تكون المطالبة التي حصلت في شهر أبريل سنة ٥٣ والسداد الذي أعقبها في شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ قد حصل قبل اكتمال مدة التقادم - واستطردت الشركة المدعية قائلة أن هذا الزعم من جانب مصلحة الضرائب مردود عليه بما نصت عليه المادة ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ من أن رسم المفعة النسبي على الأسهم يكون واجب الاداء في الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير من السنة المستحق عنها الرسم ومردود عليه كذلك بما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر من أنه « يسقط حق الخزنة في المطالبة بأداء الرسوم والتعويضات المستحقة طبقاً لاحتكام هذا القانون بمضى خمس سنوات ، وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى المحررات الخاضعة للرسم من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه ، وبالنسبة الى غير المحررات من يوم استحقاق الرسم » ومعنى هذا أنه بالنسبة للأسواق التي حدد المشرع فيها يوماً أو تاريخاً معيناً لاستحقاق الرسم فإن التقادم يبدأ من تاريخ هذا الاستحقاق وواضح من ذلك أن المشرع - وقد حدد الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير من السنة المستحق عنها الرسم لكي يسدد في خلالها - واضح من ذلك أنه قد جعل نهاية الخمسة عشر يوماً المذكورة موعداً لبدء مدة التقادم الخمس المسقط للحق في المطالبة بالرسم ولم يجعل نهاية السنة المستحق عنها الرسم تاريخاً لبدء مدة التقادم كما ذهب الى ذلك مصلحة الضرائب بغير حق - وانتهت الشركة المدعية من ذلك الى التصميم على طلباتها .

« وحيث أنه لا خلاف بين الطرفين في أن حق مصلحة الضرائب في المطالبة برسم المفعة النسبي على الأسهم يسقط بمضى خمس سنوات اعمالا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ٣٩ (وتقبلها المادة ٢٣

ظل القانون المدني الجديد - أن مطالبة المدين بواسطة ارسال خطابات اليه لا يمكن أن تعتبر من قبيل الاجراءات القاطعة للتقادم (م ١١١/٨٢ مدني قديم ، ٣٨٣ مدني جديد) .

ولما كان القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٩ حينما نص على التقادم الحمسي بالنسبة للرسموم التي تحصل بمقتضاها لم يحدد الاجراءات التي ينقطع بها فان مفهوم هذا أنه قد ترك تحديدها للقواعد العامة الواردة في القانون المدني وهذه القاعدة لا تسفل من بين أسباب الانقطاع المطالبات التي تتم بطريق الخطابات ايا كان نوعها - أما ما تقول به مصلحة الضرائب من أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الذي حل محل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نص صراحة في المادة ٣/٢٢ منه على أنه « يجوز أن ينقطع التقادم بالمطالبة باداء الرسم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » وأن هذا النص ينفي اعماله بالنسبة لفرق الرسم المستحق على الشركة المدعية عن سنة ٤٨ - هذا القول لا يجوز الاخذ به لأن الانقطاع المترتب على ارسال كتاب موصى عليه بعلم الوصول إنما هو أمر مستحدث يقتضي القانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ المعمول به من أول ديسمبر سنة ١٩٥١ ولم يكن له وجود في قوانين النصفة السابقة عليه - ولما كانت القاعدة طبقا للمادة ٢/٧ من القانون المدني أن « النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة بهذه التقادم ووقته وانقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة » . ولما كان الكتابان اللذان تحتج مصلحة الضرائب بهما فيما تقوله من انقطاع مدة التقادم قد أرسلا بتاريخ ١٠ ، ٢٥ مايو سنة ٤٨ أي في المدة السابقة على صدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ والعمل به - لما كان الأمر كذلك فانه لا يكون لهذين الكتابين أدنى أثر في سريان التقادم ولا يترتب عليهما انقطاع لأنه لا يمكن أن يترتب على اجراء معين أثر لم يكن يرتبه القانون النافذ وقت اتخاذ هذا الاجراء .

« وحيث أنه متى استبان الأمر على هذا

استحقاق الرسم » فهذه المادة - وإن لم تكن هي الواجبة التطبيق في خصوصية هذه الدعوى لأن الأمر يتعلق بتحديد تاريخ بدء التقادم عن مدة سابقة على العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ - الا أنها جاءت مؤيدة للقاعدة العامة التي سلف بيانها والتي تقضي بأن التقادم يسرى من وقت استحقاق الرسم وجواز المطالبة به .

« وحيث أنه متى انتهت المحكمة الى هذا النظر فان فرق الرسم الذي طولبت به الشركة المدعية باعتباره مستحقا على أسهمها عن سنة ٤٨ - هذا الفرق كان واجب الاداء في اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ٤٨ وكان من حق مصلحة الضرائب أن تطالبها به ابتداء من ذلك اليوم ومن ثم فانه يضحى من التعين - وفقا للأسس التي سلف بيانها - اعتبار اليوم المذكور (١٥ يناير سنة ٤٨) تاريخا يبدأ منه سريان المدة المسقطه لحق المصلحة في المطالبة بهذا الفرق على ألا يحسب هذا اليوم في مدة التقادم ويكون اكتمالها بانقضاء آخر يوم منها وذلك دون التفات الى ما قائلته مصلحة الضرائب من وجوب اعتبار يوم أول يناير سنة ٤٩ تاريخا لبده سريان التقادم ما دام أن هذا القول لا سند له من نصوص القانون أو احكام القضاء .

« وحيث انه يبقى بعد ذلك ما أثارتته مصلحة الضرائب بقولها أن تقادم حقها في المطالبة بفرق الرسم سالف الذكر - ان افترض بدء سريانها من ١٥ يناير سنة ٤٨ - فانه لا شك قد انقطع بكتابتها الموصى عليهما بعلم الوصول اللذين أرسلتها الى الشركة المدعية في ١٠ ، ٢٥ من مايو سنة ٤٨ تطالبا فيهما بسداد هذا الفرق وينبى على هذا الانقطاع أن يبدأ تقادم جديد يسرى من تاريخ الكتاب الأخير المرسل في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ وتكون مدته هي مدة التقادم الأول أي أنها تنتهي في ٥٣/٥/٢٥ لا في ٥٣/١/١٥ كما تذهب الشركة المدعية .

« وحيث أنه لما كان من المسلم به - سواء في ظل القانون المدني القديم أو في

٥١٤

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢١ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - وكالة - تعيينها بغري معين في علاقة الوكيل بالوكيل - تصرف الوكيل مع الغير في حدود الوكالة .
لا اثر لهذا التخصيص بالنسبة للغير .

٢ - المسئولية التقصيرية عن خطأ الوكيل . لا تقوم في حق الوكيل الا اذا توافرت رابطة النتيجة بصرف النظر عن الوكالة .

المبادئ القانونية

١ - متى تصرف الوكيل مع الغير في حدود الوكالة الصادرة اليه نفذ تصرفه في حق الموكل وان كان التوكيل قد صدر من اجل عملية معينة متفق عليها بين الموكل والوكيل وذلك لان عبارات التوكيل اذا لم يرد فيها ذلك التخصيص فمن حق الغير ان يظمن الى ذلك التوكيل ويتعامل على اساسه .

٢ - اذا ارتكب الوكيل عملا غير مشروع نشأ عنه ضرر للغير فان الموكل لا يكون مسئولا عن توفيق ذلك الضرر الا اذا توافرت في علاقته بوكيله عناصر التبعية المتميزة عن اركان عقد الوكالة ، والوكالة بذاتها لا تكفي لاعتبار الوكيل تابعا للموكل بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ مدني وانما ينبغي النظر على ضوء الظروف وعقد الوكالة نفسه الى توافر او عدم توافر عناصر رابطة التبعية من وجود سسلطة فعلية للموكل على الوكيل مقترنة بالتوجيه والرقابة .

المحكمة

و . . . حيث ان وقائع الدعوى قد سبق ان اوضحها الحكم الصادر من هذه المحكمة بهيئة سابقة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٦ والتي تخلص في ان مورثا المدين المرحوم قسطنطين برنيجو اقام هذه الدعوى بصحيفة معلنة في بنك التسليف والمسيو زيس . خ . زيو طالبا برادة ثمنه من مبلغ ٣٠٥ م و ٥٦١١ ج التي ادعى البنك انه يدانيه بها نتيجة لتصرف وكيله المدعى عليه الثاني الذي ادعى انه كاتب لديه سلطة اجراء التصرفات بالنسبة لموكله

النحو ومتى كانت مصلحة الضرائب لم تزعم انها اتخذت من جانبها اى اجراء قاطع لتقادم حقها في المطالبة بفرق الرسوم النسبية عن سنة ١٩٤٨ خلاف ارسال الكتابين الموصى عليهما مسالفي الذكر واضافت انها ظلت كذلك حتى وجهت مطالبتها الاخيرة للشركة المدعية في ١٩٥٣/٤/١٣ ثم اضطررتها للسداد في ١٩٥٣/٨/٢٨ بمد أن أوقعت الحجز الادارى على منقولاتها - متى كان الامر كذلك وكانت مدة التقادم الخمسي اذا ما احتسبت وفقا للاسس التي سلف بيانها تعتبر انها قد سارت بغير انقطاع منذ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ واكتملت قبل المطالبة الاخيرة بفرق الرسم الحاصل في ١٩٥٣/٤/١٣ - متى كان الامر كذلك فان اجبار الشركة المدعية على سداد فرق الرسم المذكور بطريق توقيع الحجز الادارى على اموالها المنقولة رغم تمسكها بسقوط الحق فيه بالتقادم - هذا الاجبار لا يكون له اى سند من القانون ومن ثم فان مصلحة الضرائب اذ حصلت هذا الفرق في الرسوم البالغ قدرها ٩٧٥ م و ١٥٥١ ج انما تكون قد حصلت بغير حق ويتعين عليها رده .

و حيث انه عن طلب الفوائد فان المحكمة ترى انه في غير محله بعد أن نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ٥١ على انه لا تستحق فوائد التأخير في حالة الحكم برد الرسوم المحصلة وذلك دون اعتبار لسبب الرد - فهذا القانون - وهو معمول به من اول ديسمبر سنة ٥١ - يمنع القضاء بالفوائد التأخيرية عن رسوم العقدة التي يقضى بردها وترى المحكمة اعمالا له رفض طلب الفوائد الموجه من الشركة المدعية الى مصلحة الضرائب .

قضية شركة يواخر البوستة الخديوية ضد مصلحة الضرائب رقم ١٦٧ سنة ٥٦ كلى وثلاثة وعضوية السادة الاساقفة جليل على الزيات وملاك كامل ومحمد أحمد الشرفاوى .

مبلغ ٥٩٣٤٠٦٢٠ مع الفوائد بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق ١٩٤٨/٥/٢١ حتى تمام السداد تأسيساً على أن الحكم الجنائي قطع بمسئوليته لثبوت ارتكابه تزوير عبارة كفالة المستأجرين وتحريره عقود ايجار صورية . اما مسئولية مورت المدعى فهي متوافرة لقيام علاقة التبعية باعتراف المدعين في مذكرتهم لقاضي التحقيق وفي عقد البيع فضلاً عما هو ثابت من المستندات المقدمة للجهات الحكومية وان هذه العلاقة هي التي مكنته من التزوير واستغلال وظيفته في تحرير العقود الصورية خصوصاً والبنك كان حسن النية لأن الاستثمارات التي كان يصرف بمقتضاها المدعى عليه الثاني كان موقفاً عليها من اللجنة القروية التي تعتبر هي الجهة الرسمية المختصة في ذلك المجال وقدم البنك حافظة بجلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ تضم (١) صوراً من عدة جحوز ادارية موقعة ضد مورت المدعين الذي اعلنه في شخص المدعى عليه الثاني زيسو خرابو (٢) تصريحات يعرفه الصراف ثابت بها أن المدعى عليه الثاني كان يورد المحاصيل من زراعة مورت المدعين ومن زراعة المستأجرين كما استند الى المستندين رقم ٥ ، ٦ من الحافظة التي اودعها البنك أثناء نظر القضية أمام المحكمة المختلطة في السنة الأولى عبارة عن خطاب من مورت المدعين استعمل فيه لفظ الوكيل في صدد وصف علاقة المدعى عليه الثاني به والمستند الثاني هو كشف رسمي من سجلات مصلحة الأموال المقررة ثابت به حركة المعاملات من السحب والقروض والسداد باسم المدعى عليه الثاني والمستأجرين .

• وحيث ان المدعين صمموا في مذكرتهم المقدمة لجلسة ١٩٥٥/٣/٢٣ على أن مسئوليتهم بصفتهم ضماناً للمقرضين من بنك التسليف غير قائمة لثبوت تزوير التوكيل المنسوب لمورثهم والذي أبلغ للمدعى عليه الثاني هذا الحق ومن ثم فلا وجه لمطالبته على هذا الأساس وتكون دعوى براة الذمة والغاء الحجز في محلها .

• وحيث أنه فيما يتعلق بدعوى البنك

المدعى وبالنسبة للمستأجرين العديدين مع أن هذا الوكيل لم يكن له هذه السلطة والتوكيل الذي يستند اليه موزر كما طلب الحكم بطلان الحجز الإداري الذي وقف في ١٩٤٨/٤/٤ وفاء لهذا المبلغ والمصاريف والأتعاب واحتياطياً بالزام المدعى عليه الثاني بأن يدفع عنه كل ما عسى أن يحكم به لصالح البنك مع المصاريف والأتعاب وقد احييت هذه القضية من القضاء المختلط الى القضاء الوطني .

• وحيث أن المدعى كان قد اتهم المدعى عليه الثاني بتزوير التوكيل المنسوب له وتم تحقيق هذه الواقعة أمام النيابة العامة المختلطة وسلطات التحقيق في القضاء الوطني وانتهى التحقيق الى اقامة الدعوى العمومية ضد المدعى عليه الثاني ثم الحكم بادانته ابتدائياً في القضية رقم ٥٥٨ سنة ١٩٥٠ جنح الدلتجات الذي تأيد استئنافياً في القضية رقم ١٥٢١ سنة ١٩٥٢ جنح مستأنفة دمنهور .

• وحيث أن بنك التسليف أقام بجلسة ١٩٥٢/٦/٢٧ دعوى فرعية طلب فيها الزام ورثة المدعى بأن يدفعوا له على سبيل التعويض مبلغ ٦٣٠ م ر ٥٩٣٤ ج وهو قيمة الضرر الذي ناله بسبب خطأ المدعى عليه الذي كان وكيلاً عن مورت المدعين بمناسبة ادائه لأعمال وظيفته عملاً بالمادة ٢١٤/١٥٢ مدني قديم كما صمم المدعين على مطالبة بنك التسليف بالفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ الايداع وعدلوا طلباتهم بجلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ طالبين الزام بنك التسليف بمبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض عن رفع الدعوى الفرعية بطريق كبدى تمسقى .

• وحيث ان المدعين دفعوا بعدم قبول الطلب المارضى شكلاً لانتفاء الارتباط وقد قضت المحكمة في ١٩٥٤/٦/٦ برفض هذا الدفع وأمرت بأدخال زيس خ . زيسو على أساس الطلب المارضى الجديد فأدخله البنك بصحيفة معلنة في ١٩٥٤/٩/١ ليسمح الحكم بالزامه مع ورثة المرحوم قسطنطين برنجو بأن يدفعوا متضامنين

أن يكون هذا التوكيل رسمياً كما أن المستأجرين الذين كان يقمهم المدعى عليه الثاني كانوا مستأجرين وهميين ولا يخفى ذلك على موظفي البنك في بلدة صغيرة كالدلنجات خصوصاً إذا قام البنك بأى تحريات ثم عقب المدعون على ما تقدم بأن المورث كان كفيلاً ولم يثبت أن البنك اتخذ ضد المدينين إجراءات التنفيذ مما يعيد تقصيراً يؤثر على مسئوليتهم ثم خلص المدعون إلى طلب الحكم بإبراء ذمتهم من مبلغ ٦٤٠ م و ٥٨٠٠ ج وملحقاته والغاء الحجز فى ١٩٤٨/٤/٤ والتصریح للسبعين بصرف المبلغ المودع خزينة المحكمة على ذمة القضية مع إلزام البنك بفوائده القانونية من رسوم الحجز حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع النفاذ المعجل وبلا كفالة وفى الدعوى الفرعية برفضها وإلزام البنك بمبلغ التعويض المطلوب عن الخصومة الكيدية عملاً بالمادة ٣٦١ مرافعات مع المصاريف ومقابل الأتعاب .

« وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الجنائى الصادر من محكمة الدلنجات أن العلاقة بين المدعى عليه الثانى ومورث المدعين كن يحكمها العقد المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٠ باعتبار الطرفين وهذا العقد ينص على أن المدعى عليه الثانى كان شريكاً للمورث بحق العمل فى مقابل التزام مورث المدعين بالتمويل .

« وحيث أن بنك التسليف دلى على وجود علاقة التبعية بما جاء فى التحقيق الجنائى وخاصة المذكرة المقدمة لقاضى التحقيق وما ورد فى عقد بيع الاطيان عن وصف المدعى عليه الثانى بأنه كان وكيلاً لمورث المدعين (البند السادس) وما قرره الورثة المدعون حتى بعد ثبوت التزوير فى المذكرة المقدمة لجلسة ١٩٥٢/١٢/٢٦ .

« وحيث أنه يبين للمحكمة من مطالعة التوكيل المؤرخ ١٩٤٥/١٢/١٢ أساساً الدعوى أنه صدر من مورث المدعين على ورقة مطبوعة من أوراق بنك التسليف ويتضمن توكيل قسطنطين برونجو للمدعى عليه الثانى رئيس خركلجو فى التعامل باسمه ونياً عنه

المؤسسة على قيام علاقة تبعية بين مورثهم وبين المدعى عليه الثانى من شأنها ترتيب مسئولية الأول عن فعل الثانى الذى باشره بسبب قيامه بوظيفته فقد قرر المدعون أنها دعوى منهارة الأساس لعدم قيام أى ركن من أركان المسئولية فالمدعى عليه الثانى لم يكن ناظراً للعزبة بل كان شريكاً فى استغلال الاطيان بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٤٤/٦/١٠ ينص على أن يتولى هو أى المدعى عليه الثانى إدارة واستغلال وزراعة الأرض وما يلزم لتحسين معدنها وزيادة إنتاجها فى حين يقوم المورث بتحويل هذه العمليات (مادة ٢ و ٣ من العقد) إلا أن رئيس أخل بالتزاماته فانتهت الشركة واستأجر المذكور الأرض جميعها لمدة عام واحد واضطر مورث المدعين إلى فسخ العقد ومطالبة المدعى عليه الثانى بما فى ذمته فحكم لصالحه . فإذا كان المدعى عليه الثانى قد ارتكب التزوير فى ١٩٤٤/١٢/١٢ فى ظل عقد الشركة فلا مسئولية على مورث المدعين لأن رئيس كان ينفرد على وجه الاستقلال بالإدارة دون أى توجيه أو رقابة من المورث الذى لا شأن ولا داية له بالزراعة . أما عن علاقة السببية بين الخطأ والضرر فهى منتبهة لأن الضرر المباشر وقع على مورث المدعين الذى زورت اعضاءه والذى ادعى مدنياً وقضى لصالحه فى قضية الجنحة أما اقراض بنك التسليف لصغار المزارعين على أساس هذا التوكيل المزور فهو ليس نتيجة مباشرة لهذا الفصل لأنه لا يكفى مجرد التوكيل المزور ليصرف البنك القروض إنما للبنك إجراءات طويلة لا بد أن يتم استيفائها حتى يتم القرض وإن خطأ البنك من الوضوح بحيث يكون من الصعب أن يتم دون أن يكون هناك تواطؤ بين موظفى البنك والمدعى عليه الثانى وعدد المدعون مظاهر أعمال البنك فى أن التوكيل بالكفالة من الخطورة وبحيث لا يجوز حصوله فى عبارات محشورة بين الأسطر فى توكيل مطبوع لا شأن له بالاقتراض ولا بالكفالة فضلاً عن أن اعضاء المورث لا يشمل الا الحروف الأولى وكان يتحتم على البنك أن يشترط التوقيع الكامل فضلاً عن وجوب

• وحيث أن حاصل النزاع بين الطرفين ينحصر في وجهين - الاول - ما اذا كان هناك علاقة وكالة صحيحة بين مورث المدعين وبين المدعي عليه الثاني وما اذا كان هذا الأخير قد استولى على أموال ما بناء على هذا التوكيل الصحيح ومقدارها •

الوجه الثاني - متى مسئولية قسطنطين برنيجو عن التزوير الذي وقع في سند التوكيل من زيسو والذي مكّنه من الاستيلاء على مبالغ ما كان يستطيع الحصول عليها لولا هذا التزوير الذي وقع أثناء وبسبب قيامه بأعمال الوكالة •

• وحيث انه عن الوجه الاول فان الثابت من قضية الجنيحة المضمومة أن مورث المدعين وكل زيسو توكيلا عاما مطبوعا لصرف مبلغ ٥٨٢ قرشا ولم يوكله في عقد قروض من البنك كما يتضح ذلك من خطاب المدعي عليه الثاني المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والذي أرفق بالتوكيل المطبوع والذي قال فيه المدعي عليه الثاني للمورث أنه يستحق ٥٨٢ قرشا قيمة شعير باسمه لا يمكن صرف هذا المبلغ الا شخصيا أو بواسطة وكيل وأنه قد أعطى نموذج للتوكيل الذي يصدر منه والذي يتضمن التوقيع عليه في المكان المؤشر عليه بعلامة صليب باللون الاحمر وهذه العلامة ثابتة في خطاب المدعي عليه وفي التوكيل محل الطمن مما رأت معه محكمة جنح الدلنجات أن التوكيل كان خاصا بصرف مبلغ ٥٨٢ قرشا ولم يكن خاصا بعقد قروض - وهذا استنتاج تقرها عليه المحكمة وترى كفاية هذه القرائن للقطع بأن التوكيل قد صدر للمدعي عليه الثاني بقصد صرف مبلغ ٥٨٢ قرشا وبذلك لا يكون هناك في حقيقة الامر وكالة بين مورث المدعي والمدعي عليه الثاني الا فيما يتعلق بصرف هذا المبلغ •

• وحيث أنه وان كان الثابت من الاوراق أن هذا التوكيل قد صدر لهذا الغرض وحده وكان مرققا به خطاب زيسو لبرنيجو أن تقديم مثل هذا التوكيل لبنك التسليف من شأنه أن يحدد علاقة البنك بالمدعو زيسو باعتباره وكيلًا عن برنيجو •

• وحيث أنه لا مراد في مسئولية مورث

مع بنك التسليف فرع الدلنجات وعلى الخصوص تعويضه في تقديم طلبات القروض ورهن الحاصلات وقبض السلفة واعطائه الايصالات وفي استلام الودائع أو التصريح ببيعها وعلى المصوم في كل ما تستلزمه تلك المعاملات من اجراء يقضى بها نظام البنك أو يوجبها القانون وكل تصرفات الوكيل مع البنك بهذا الخصوص تكون تحت مسئوليته ولا حق له في الطمن عليها • ثم أضيفت الى هذه العبارات المطبوعة عبارات بخط اليد وهي العبارات التي ثبت تزويرها وهي التي تتضمن أن مورث المدعين قد فوض المدعي عليه الثاني في أن يقضن بطريق التضامن والتكافل المستأجرين لأطيانه في طلبات السلف التي يطلبونها •

• وحيث أن المحكمة ناقشت طرفي الخصومة بجلسة ١٩٥٧/٢/٢٤ فمسئل الحاضر عن المدعين عما اذا كان التوكيل الصادر من مورثهم يبيع للمدعي عليه الثاني زيسو صرف مبالغ من البنك فأجاب بأن هذا التوكيل صدر له من المورث مع خطاب مودع ملف الجنيحة وذلك لصرف مبلغ خمسة جنيهات ولما سئل عما اذا كانت المبالغ التي صرفت بموجب هذا التوكيل انفق بعضها للمصلحة المشتركة بين زيسو وبرنيجو أجاب بأنه لم يصرف بموجب هذا التوكيل أي مبلغ باسم أو لحساب برنيجو وان كل المبالغ صرفت لأشخاص آخرين ضمنهم زيسو على ما هو ثابت في التحقيقات الجنائية بينما قرر الحاضر عن بنك التسليف أن ٢٤٠ قدانا أصلحت بواسطة هذه المبالغ ثم سالت المحكمة الحاضر عن بنك التسليف عما اذا كانت المبالغ التي صرفت من البنك قد تم صرفها بموجب التوكيل العام الصادر عن برنيجو الى زيسو (أي التوكيل غير المزور) أم أنها صرفت بناء على العبارة المضافة المزورة وهي العبارة الخاصة بضمم برنيجو للمستأجرين وتحديد المبلغ الذي صرفه البنك بمقتضى العبارات المزورة والذي صرفه بمقتضى التوكيل العام الغير مزور فأجاب الحاضر عن البنك بأن الاجابة تقتضي الرجوع الى البنك ووعده بإيضاح ذلك في المذكرة •

وقع من المدعى عليه الثاني زيسو قد وقع أثناء وبمناسبة قيامه بالأعمال المكلف بها من قبل مورت المدعين .

« وحيث أن بنك التسليف يدلل على قيام علاقة التبعية بعدة أمور منها أن هناك على أسوأ الفروض توكيل صحيح من مورت المدعين لزيسو في صرف الخمسة جنيهات فضلاً عن أن قسطنطين برنجو قد اعترف في الخطاب المؤرخ ١٩٤٥/٥/٨ إلى أحمستاجرى أطيانه الشيخ رمضان الحداد بأن زيسو وكيله والنائب عنه (مستند رقم ١ من الحافظة رقم ٢٦ دوسيه) وأفسأف أن الكشفاً المستخرجان من مصلحة الأموال المقررة عن مطلوبات بنك التسليف من برنجو عن سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ وثابت بهما مطلوبات البنك بجانب الأموال الأميرية مما يفيد علم المورت بهذه القروض .

« وحيث أنه وإن كان صحيحاً أن المرحوم قسطنطين برنجو قد أصدر توكيلاً عاماً لزيسو بقصد صرف الخمسة جنيهات فقلعه زيسو دون قيد ما باعتباره وكيلاً عاماً عن المورت المذكور ومن ثم يكون من حق البنك أن ينظر إلى زيسو باعتباره وكيلاً إلا أن البحث يثور مرة أخرى عما إذا كان هذا التوكيل العام من شأنه أن يحقق توافر علاقة التبعية بين برنجو وزيسو .

« وحيث أن المادة ١٥٢ مدنى قديم وهى التى تحكم واقعة الدعوى تنص على أن يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ عن أفعال خفتمه متى كان واقعا منهم فى حال تأدية وظائفهم فهل يعتبر زيسو الوكيل بموجب التوكيل المطبوع فى حكم الخادم الذى تعنيه هذه المادة ؟

« وحيث أن تفسير هذه المادة قد استقر على الأسس التى انتهى إليها القانون المدنى الجديد فجاء النص الجديد فى المادة ١٧٤ أدق وأكثر وضوحاً وإن لم تستحدث جديداً بل اقتصر على تسجيل الأحكام التى أقرها القضاء المصرى إذ نص (١) على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها (٢) وتقوم رابطة

المدعين إذا كان المدعى عليه الثاني قد صرف أموالاً بناء على عبارات التوكيل المطبوعة وهى العبارات الغير مزورة ولا يجدى المدعين أن التوكيل فى حقيقته صدر بخصوصى مبلغ معين لأن هذا التخصيص لم يرد له ذكر فى التوكيل ومن حق البنك أن يطعن لئلا هذا التوكيل ويتعامل على أساسه .

« وحيث أنه عن المبالغ التى صرفها زيسو بناء على هذا التوكيل الصحيح فقد طلبت المحكمة من البنك فى جلسة المناقشة تحديد هذه المبالغ فوعده بتحديدنها بعد الرجوع إلى البنك ثم قدم مذكرته الأخيرة ٢٥ دوسيه ولم يرد فى إجابته إلا أن زيسو حصل على سلف متنوعة بذات باستمارة سلفة سداد قمع مؤرخة ١٩٤٥/١٢/١٨ لحساب برنجو ثم تلته سلفة أخرى فى عام ١٩٤٦ بأسماء مستاجرى أطيان التفتيش الواردة أسمائهم بالاستمارات المقدمة بالحافظة مما يقطع بأن زيسو لم يستعمل التوكيل الصحيح إلا فى صرف قيمة استمارة واحدة وهى المؤرخة ١٩٤٥/١٢/١٨ أما باقى الاستمارات التى اشير إليها والقيمة بالحافظة ١١ دوسيه فى يناير ١٩٥٤ فكلها خاصة بضمضان زيسو للمستاجرين باعتباره مفوضاً من المورت فى الضمان . وهذا التفويض على ما هو مقرر مزور وبذلك تكون ذمة المرحوم قسطنطين برنجو مشفولة فقط بقيمة هذه الاستمارة ويكون المحجز الموقع وفاء بقيمة هذه الاستمارة قد وقع صحيحاً ويكون طلب برائة ذمة مورت المدعين من هذا الدين لا سند له .

« وحيث أنه فيما يتعلق بباقي قيمة الاستثمارات التى ضمن فيها زيسو المستاجرين باعتباره مفوضاً من المورت بهذا الضمان - وهو التفويض المزور فإن البنك يؤسس مسئولية مورت المدعين بالنسبة لهذه المبالغ على المسئولية التقصيرية وهو موضوع الوجه الثانى من أوجه النزاع فى الدعوى على ما أجملته هذه المحكمة .

« وحيث أنه يتعين لقيام مسئولية المورت عن أعمال زيسو أن تتوافر أركان هذه المسئولية فثبت أولاً أن هناك علاقة تبعية بين المورت وبين زيسو وإن التزوير الذى

التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه وبذلك يكون شرط المسؤولية بناء على هذه المادة أولاً في حد نوافر علاقة التبعية التي نصت المادة على أنها تقوم على ثبوت سسلطة فعلية من الرقابة والتوجيه والخضوع على التابع (مجموعة الأعمال التحضيرية جزء ٢ ص ٤١٤ ونقض مدني ١٦٤/١٢٩٩) أي أن عنصرى علاقة التبعية هما (١) السلطة الفعلية (٢) عنصر التوجيه والرقابة .

• وحيث أن علاقة برنجو بزيسو يحكمها عقد الوكالة - في عبارته الغير مزورة - والوكالة علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل مادة ٦٩٩ مدني وتترتب آثار الوكالة في خدمة الأصيل دون الوكيل فهل علاقة الوكالة الثابتة في هذه الدعوى تتضمن بذاتها عنصر علاقة التبعية إلى السلطة الفعلية مع الرقابة والتوجيه .

• وحيث أنه من المقرر فقها وقضاء أن العلاقة بين الموكل والوكيل قد تكون علاقة تبعية تبعاً لما إذا كان الوكيل خاضعاً أو غير خاضع لرقابة موكله وتوجيهه في العمل الذي عهد به إليه أم لا (كتاب الوسيط الجزء الأول للدكتور السنهوري ص ١٠١٢) وانظر أيضاً الدكتور محمد على عرفه في كتابه شرح القانون المدني الجديد طبعة ١٩٤٩ ص ٢٧٩ فيما يتعلق بأهمية التفرقة بين الوكالة وعقد العمل فقال أن الإيجار يعتبر تابعاً لرب العمل إذا كان يعمل تحت إشرافه . أما الوكيل فلا يعتبر بوصفه هذا تابعاً للموكل وبالتالي لا يسأل الموكل عن خطئه . . وبذلك يكون عقد الوكالة في ذاته لا يتضمن علاقة التبعية وإنما هذه العلاقة تقوم إذا توافرت عناصرها من ثبوت وجود سلطة فعلية للموكل على الوكيل مقترنة بالتوجيه والرقابة وقد أوضح هذا المعنى الدكتور جمال مرسى بدر في رسالته « النيابة في التصرفات القانونية » فور في ص ١٦٥ ما معناه أن كثيراً من الفقهاء يدخل ضمن آثار النيابة بالنسبة للأصيل قبل

الغير عما يقع من النائب من أخطاء بمناسبة إبراام التصرف الحاصل بطريق النيابة ويتكلمون عن هذه المسؤولية في كلامهم على أثر النيابة والواقع عند المؤلف أن هذه المسؤولية لا تدخل في نطاق آثار النيابة بالنسبة للأصيل فهي مسألة غريبة عن النيابة وتدخل ضمن نطاق قانوني آخر هو ما بين الأصيل والنائب من علاقة المتبوع بالتابع ويعتبر الفقه والقضاء مسؤولية الأصيل عن خطأ النائب تطبيقاً من تطبيقات المسؤولية عن فعل الغير الناشئة عن علاقة التبعية وذكر أن كل نائب اتفاقي ليس تابعا للأصيل باطلاق وإن لعلاقة التبعية عناصر منها الإشراف والتوجيه قد لا تتوافر في كثير من الحالات وخلص إلى أن مسؤولية الأصيل عن خطأ نائبه متوقفة على توافر علاقة التبعية بينهما بعناصرها المتميزة بصرف النظر عن وجود علاقة النيابة .

وأورد المؤلف حكم النقض الفرنسي الصادر في ١٦/٦/١٩٣٦ والوارد بهامش ص ١٦٦ والذي يؤيد هذا المعنى . وانظر في هذا المعنى أيضاً كتاب المسؤولية للأستاذ مصطفى مرعى ص ١٩٤ طبعة ٣٦ بند ٢٠٥ الذي جاء فيه « أنه إذا كانت الوكالة اتفاقية فالعبرة في تحديد مسؤولية الموكل بمقدار السلطة التي له على وكيله لأن المخدم هو الذي يملك املاء أمره ونهيه على خادمه فكلماً تحققت هذه السلطة للموكل على وكيله وجب اعتباره مخلوماً ولزمه تمويض الخطأ الواقع من وكيله ويرجع في تحرى هذه السلطة إلى شروط عقد الوكالة وإلى الظروف الحيطه به لمعرفة ما إذا كانت الوكالة عامة أو خاصة ومقدار ما للموكل على وكيله من النفوذ والهيمنة » .

• وحيث أنه أخذ بما تقدم ينبغي النظر على ضوء الظروف وعقد الوكالة نفسه إلى توفر أو عدم توفر عناصر التبعية المتميزة عن أركان عقد الوكالة .

• وحيث أنه يبين من مطالعة عقد الوكالة في عباراته الصحيحة أن يفرض للمعى عليه الثاني في القيام بعمليات قانونية يستلزمها

التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه وبذلك يكون شرط المسؤولية بناء على هذه المادة أولاً في حد نوافر علاقة التبعية التي نصت المادة على أنها تقوم على ثبوت سسلطة فعلية من الرقابة والتوجيه والخضوع على التابع (مجموعة الأعمال التحضيرية جزء ٢ ص ٤١٤ ونقض مدني ١٦٤/١٢٩٩) أي أن عنصرى علاقة التبعية هما (١) السلطة الفعلية (٢) عنصر التوجيه والرقابة .

• وحيث أن علاقة برنجو بزيسو يحكمها عقد الوكالة - في عبارته الغير مزورة - والوكالة علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل مادة ٦٩٩ مدني وتترتب آثار الوكالة في خدمة الأصيل دون الوكيل فهل علاقة الوكالة الثابتة في هذه الدعوى تتضمن بذاتها عنصر علاقة التبعية إلى السلطة الفعلية مع الرقابة والتوجيه .

• وحيث أنه من المقرر فقها وقضاء أن العلاقة بين الموكل والوكيل قد تكون علاقة تبعية تبعاً لما إذا كان الوكيل خاضعاً أو غير خاضع لرقابة موكله وتوجيهه في العمل الذي عهد به إليه أم لا (كتاب الوسيط الجزء الأول للدكتور السنهوري ص ١٠١٢) وانظر أيضاً الدكتور محمد على عرفه في كتابه شرح القانون المدني الجديد طبعة ١٩٤٩ ص ٢٧٩ فيما يتعلق بأهمية التفرقة بين الوكالة وعقد العمل فقال أن الإيجار يعتبر تابعاً لرب العمل إذا كان يعمل تحت إشرافه . أما الوكيل فلا يعتبر بوصفه هذا تابعاً للموكل وبالتالي لا يسأل الموكل عن خطئه . . وبذلك يكون عقد الوكالة في ذاته لا يتضمن علاقة التبعية وإنما هذه العلاقة تقوم إذا توافرت عناصرها من ثبوت وجود سلطة فعلية للموكل على الوكيل مقترنة بالتوجيه والرقابة وقد أوضح هذا المعنى الدكتور جمال مرسى بدر في رسالته « النيابة في التصرفات القانونية » فور في ص ١٦٥ ما معناه أن كثيراً من الفقهاء يدخل ضمن آثار النيابة بالنسبة للأصيل قبل

ومن ثم لا يجوز مساءلة مورت المدعين على لخطأ الذي ارتكبه زيسو أثناء قيامه بأعمال الوكالة وتكون هذه الدعوى خلية بالرفض ويتعين الزام رافعها بالمصروفات .

« وحيث أن دعوى المدعين على أساس سليم فيما يتعلق ببراءة ذمتهم من جميع المبالغ المحجوز بها باستثناء الاستمارة المؤرخة ١٩٤٥/١٢/١٨ وقيمتها مبلغ ٣٠٠ م و ٤٢ ج وبقاء الحجز بالنسبة لهذا المبلغ الأخير »

« وحيث أن المصروفات يلزم بها من حكم ضده عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات »

« وحيث أن الفوائد القانونية تستحق من تاريخ رفع الدعوى عملاً بالمادة ٢٢٦ مدني »

« وحيث أنه عن دعوى التعويض للتقاضى الكيدى فلا سند لها من القانون لعدم ثبوت سوء نية البنك أو تصغه في استعماله هذا الحق ومن ثم يتعين رفضها والزام رافعها بالمصروفات »

« وحيث أن النفاذ لا سند له من القانون فيتعين رفضه »

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً :

أولاً - في الدعوى الأصلية - براءة ذمة المدعين من مبلغ ٥٥٦٩م ٠٠٥ ج (خمسة آلاف وخمسمائة وتسعة وستين جنهما وخمسة مليات » وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٨/٤/٢١ حتى السداد وبالفناء الحجز الإدارى المتوقع بتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ في حدود مبلغ ٥٥٦٩م ٠٠٥ ج وألزم المدعى عليه المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

ثانياً - وفي موضوع الدعوى الفرعية برفضها وألزم بنك التسليف بمصروفاتها .

قضية ورثة قسطنطين برنجو ضد بنك التسليف الزراعى المصرى وآخر رقم ١١٦٨ سنة ١٩٤٩ كل رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد الوهاب أبو سريع وفوزى شامى وعبد العزيز الصاوى .

التعامل مع بنك التسليف وأنه وإن كان صحيحاً أن الموكل له سلطة قانونية على الوكيل إلا أن مباشرة السلطة المطلقة من الموكل على وكيله وقيامه بالتوجيه والرقابة عليه هذان العنصران لا يمكن استنتاجهما بحال من الأحوال من عبارات التوكيل .

« وحيث أنه لا يوجد فى ظروف الدعوى ما يشير الى قيام علاقة تبعية بين برنجو وزيسو ذلك أن العلاقة بين الطرفين فى حقيقتها على ما هو واضح من أقوالهما فى اللجنة المضمومة بحكمها المقسد المؤرخ ١٩٤٤/٦/١٠ وهو العقد الذى شارك بمقتضاه برنجو المدعى عليه الثانى واختص بموجبه المدعى عليه المذكور فى البند الثانى منه بأن يكرس وقته كله فى اصلاح وزراعة الأرض مع تحمل مسئولية جميع الأعمال التى يتعين عليه القيام بها وانحصر التزام برنجو فى تمويل عملية الاستغلال (عقد الشركة مسند رقم ٣ الحافظة رقم ٤٤ من دوسيه المحكمة المختلطة) »

« وحيث أن ما توصل به البنك لاثبات علاقة التبعية من قوله أن المرحوم قسطنطين برنجو أرسل لأحد مستاجريه وهو الشيخ رمضان إبراهيم الحداد كتاباً يقرر فيه أن زيسو هو وكيله ونائبه فى كل ما يتعلق بالتفتيش . هذا الخطاب لا يكفي للقول بأن مورت المدعين كان له سلطة فعلية فى التوجيه والرقابة كما أن وصف زيسو فى المذكرات بأنه كان وكيلاً لبرنجو كل ذلك لا يفيش شيئاً فى اثبات عناصر المسئولية .

« وحيث أنه مما يقطع بعدم وجود سلطة فعلية لبرنجو على زيسو أن برنجو قد خسر فى هذه العملية مبلغاً ضخماً واضطر الى تاجير الأرض الى زيسو وإن برنجو لم يكن مقيماً بالتفتيش بل أن أغلب أوقاته كان يسافر بالخارج على ما هو وارد فى التحقيقات .

« وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن دعوى البنك الفرعية المؤسسة على المسئولية التصديرية تفتقر الى الأساس القانونى فلم يثبت بدليل ما أن علاقة التبعية كانت متوافرة

القضية المستجدة

حينئذ واللذين كانا قد أصبحا بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الوقف حارسين وقد قضى الحكم المذكور بتعيين المدعى عليه الأول حارساً قضائياً بدلاً من ناظرى الوقف السابقين وتحددت مأموريه الحارس الجديد بما هو موضح بمنطوق أسباب الحكم الصادر والتي لا تتجاوز إدارة الوقف وجمع غلته وتوزيع صافي ريعه على المستحقين إلى أن تسلم أعيان الوقف لمستحقها طبقاً لما هو وارد بالقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ والتي نصت المادة الثامنة منه على أن تبقى أعيان الوقف وعقاراته تحت يد الحارس القضائي لحفظها وإدارتها إلى أن تسلم لهؤلاء المستحقين بناء على طلباتهم وقد تمت قسمة هذه الأعيان طبقاً لما هو ظاهر في القضية رقم ١ لسنة ١٩٥٥ تحكيم المنزلة .

« وحيث أن البادئ من مطالعة أوراق القضية رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى المنزلة المتداولة بالجلسات مع هذه القضية والمحجوزة للحكم معها أن مستحقى الوقف قد اتفقوا فيما بينهم على قسمة أعيان بمقتضى القضية رقم ١ لسنة ١٩٥٥ تحكيم المنزلة وإن كافة مستحقى الوقف قد اتفقوا على القسمة على النحو المذكور تفصيلاً في أسباب الحكم الصادر بالقضية المذكورة (رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٥ مدنى المنزلة) .

« وحيث أنه يبدو من مرافعة الخصام فى القضية الماثلة والقضية رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى المنزلة المذكورة أن المدعى عليه الأول قد أقيم حارساً بمقتضى القضية رقم ١٣١٣ سنة ٥٣ مدنى المنزلة واستثنائها رقم ٤٩٢ سنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف ولا نزاع أيضاً فى أنه قد أقيم حارساً لإدارة أعيان الوقف واستغلالها .

« وحيث أنه بمقتضى الرسوم بقانون

٥١٥

محكمة المنزلة الجزئية

١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

- ١ - استئناف المستحق لتعيينه قبل شهر الفاء الوقف .
- ٢ ، ٣ - شهر حق الارث بالمطالبة مع شهر الفاء الوقف .

البادئ القانوني

- ١ - كون المستحق لا يصبح مالكا لتعيينه فى الاستحقاق ما لم يتخذ اجراءات شهر الفاء الوقف خطا ذائع لا يتفق ومرمى المشرع
- ٢ - شهر الفاء الوقف يقاس على شهر حق الارث فكما أن الوارث يصبح كذلك بوفاء مورثه فان المستحق مالك بمجرد صدور الرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .
- ٣ - شهر حق الارث تمهيد للاخذ بنظام السجلات العينية وكذلك شهر الفاء الوقف .

الحكمة

« - - - حيث أن المدعيين قد أقاموا الدعوى ضد المدعى عليهم طالبين الحكم ضد المدعى عليه الأول فى مواجهة باقى المدعى عليهم برفع الحراسة القضائية المقررة على أطيان وعقارات وقف الرحوم أحمد بك الجيسار بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بموجب الحكم رقم ١٣١٣ لسنة ١٩٥١ مدنى مستعجل المنزلة الذى تأيد استثنائيا فى القضية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٣ مدنى مستأنف المنصورة مع الزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والأتساب والنفاذ المجلد وبلا كفالة وقالوا شرعا لدعواهما بغيرضتها أنه بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت محكمة المنزلة الجزئية الوطنية حكما فى القضية رقم ١٣١٣ سنة ١٩٥١ مدنى مستعجل المنزلة القائمة من المدعيين وآخرين من المستحقين فى وقف الرحوم أحمد بك الجيسار ضد ناظرى الوقف

نظام السجلات العينية (المذكرة التفسيرية للأنون ١١٤ لسنة ١٩٥٦) والمرش حين يوجب شهر الغاء الوقف انما يرمى الى ضبط أصل الملكية . وهذا النظر يتميز بما قالت به المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ أذ أورد بها ما يلي : « على أن استهلال العهد الجديد بأصدار تشريع الإصلاح الزراعي للحد من الملكية الزراعية كان ضرورة تقتضي التنسيق بين نظام الوقف وبين أغراض هذا الإصلاح ومناسبة موفقة لاعادة النظر في هذا النظام على الأقل فيما يتصل بحبس الملك على غير الخيرات وقد قصد المشروع المرافق الى الغاء نظام الوقف على غير الخيرات حتى يتسنى تطبيق أحكام تشريع الإصلاح الزراعي على الأراضي الزراعية الموقوفة التي يتمتع فيها المستحقون بحكم الواقع بمرکز لا يختلف في جوهره عن مركز الملك في الوقت الحاضر وحتى يتسنى اطلاق طائفة جسيمة من الأموال من عقالها لتصبح عنصرا من عناصر التداول والاستثمار في العهد الجديد فينبغي المجال لليد العاملة في الزراعة والصناعة والتجارة على حد سواء ، فالفرض الذي يرمى اليه المشرع واضح من المذكرة التفسيرية وهو أن يفدو كل مستحق مالك لاستحقاقه حتى يمكن تطبيق قواعد قانون الإصلاح الزراعي أي المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما تستطيع الحكومة أن تستولي على ما زاد على مائتي فدان . والقول بأن المستحق لا يفدو مالكا لنصيبه في الاستحقاق ما لم يشهر بالغاء الوقف هو قول مضاد أنه في مكانة المستحق أن يعطل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بأن يتمتع عن شهر الغاء الوقف فلا تستطيع الحكومة أن تستولي على ما زاد عن مائتي فدان لأن الوقف يظل وقفا ولا يتحول الى مال المملوك الا بشهر الغاء الوقف الأمر الذي يتنافى مع مقصد المشرع ويجافي التنسيق الذي توداه ما بين قانون الإصلاح الزراعي وقانون انهاء الوقف ، هذا التنسيق الذي أعرب المشرع عن أنه مقصود بما لا يحتاج لشك أو تأويل . »

« وحيث أنه على ضوء ما سلف يكون

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد أصبح كل مستحق في الوقف مالكا لنصيبه في الاستحقاق وقد أكد ذلك المرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ اذ ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية المعدلة للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ما يأتي : « وتسرى في جميع الأحوال أحكام الشيوخ الواردة في المواد ٨٢٥ الى ٨٥٠ من القانون المدني مع سريان أحكام الفقرة السابقة » ومن ثم لا يجدى المدعى عليه الأول تحديه بأن القسمة غير جائزة ما لم يتم شهاجها الوقف طبقا لنص المادة ٦ من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اذ أن من مطالعة المادة المذكورة يتبين أن نصها قد جرى بما يل « على من آل اليه ملكية عقار أو حصة في عقار أو حق انتفاع فيه وفقا لأحكام هذا القانون أن يقوم بشهر حقه طبقا للإجراءات والقواعد المقررة في شأن شهر حق الارث في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري » ولقد أذاع هذا النص خطأ متواترا يكاد يكون خطأ مشهورا وهو أن المستحق لا يفدو مالكا لنصيبه في الاستحقاق ما لم يتخذ إجراءات شهر الغاء الوقف رغم صراحة النص وصراحة المذكرة التفسيرية اذ أن النص يقول بأن من آل اليه ملكية عقار أو حصة في عقار - أي أن الملكية قد آلت - أن يقوم بشهر حقه وفقا لقواعد شهر حق الارث . ولا مراء في أن المراء يكون وارثا لمورثه بمجرد الواقعة المادية وهي حدوث وفاة المورث وكذلك فان كل مستحق في وقف أصبح مالكا للعقار الموقوف أو حصة فيه بمجرد صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولم يقل أحد بأن الشخص لا يكون وارثا لمورثه ما لم يتم بشهاجها حق الارث . ومن المعلوم أن القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري قد أخذ بنظام السجلات العينية ومن تمهدا للاخذ بنظام السجلات العينية ومن ثم قد أوجب شهر حق الارث لدى التعامل كان يبيع أوارث عين مورثة له من مورثه فهنا يلتزم بأن يشهر حق الارث ضبطا لأصل الملكية والتصرفات وتيسيرا لوضع

في ذلك بما يصف به المدعي طلباته بانها تبعية ما دامت رفعت بصحيفة افتتاح دعوى مستقلة ولم يبد في نفس صحيفة الدعوى الاصلية .

٢ - كل اشكال في التنفيذ هو امر مستعجل سواء خيف الضرر من حصول التنفيذ او لم يخف ذلك حرصا على القوة التنفيذية للسند التنفيذي وخوفا على الحقوق المدعى بها لشخص المانع في التنفيذ من ان تفعل او يعتدى عليها بتنفيذ يكون غير واجب قانونا اذا صح المانع منه . ولا محل لتقسيم الاشكالات الى قسمين : قسم يتعلق بالاجراءات الوقتية . وقسم يتعلق باصل الدعوى . وانما يوجد وجهان لكل اشكال يتبينان من الطلب : الوجه الاول هو الطلب المستعجل الذي يرمى الى ايقاف التنفيذ مؤقتا وهو الذي يتضمن اتخاذ اجراءات وقتية يأمر فيها القاضي باخراج الخصوم من الموقف الذي سببه وجوده واجب التنفيذ ، ووجوب ما يستلزم النظر في ايقاف تنفيذه مؤقتا . والوجه الثاني هو الطلب المعتاد الذي يرمى الى الحكم موضوعيا في اصل حقوق الخصوم سواء سبقه الطلب المستعجل او لم يسبقه .

والعبارة في وصف الاشكال بالطلبات المطلوبة فيه لا بما يطلقه الخصوم عليه من اوصاف . فطلب المستشكل في صحيفة الاشكال وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه مؤقتا لحين الفصل في موضوع النزاع هو طلب مستعجل بطبيعته يختص بالفصل فيه في دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية قاضي الامور المستعجلة بها طبقا للمادة ٤٩ مرافعات ، كما ان هذا الطلب لا يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية النوعي طبقا لاحكام المواد من ٣٠ الى ٤٣ مرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الاشكال في محله متعيينا للقضاء به .

٣ - الحيابة التي يعيها القانون بدعوى اليد ومن ضمنها منع التعرض . هي الحيابة التي يتوافر فيها العنصران : المادي والمعنوي

لا تتربى على مستحق الوقف اذ هم اقتسموا ارض الوقف فيما بينهم فهم ملاك لها وقد تنزلت وزارة الاوقاف لاجلهم (الدكتور محمد حلمي الجيار) عن النظر عن نصيب الخيرات عملا بالحق المخول لها بمقتضى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ وثابت هذا من خطاها المؤرخ ١٩٥٦/٣/٤ (راجع حافظة احمد فؤاد الجيار المقدمة بجلسة ١٩٥٦/٣/٢٠) ومن ثم تكون حراسة المدعى عليه قد اصبحت بلا مبرر ويتعين القضاء بانهاؤها .

• وحيث ان الحراسة وما يتبعها من اجراءات كافلة في الواقع من الامر لحقوق طرفي التنازع ومن ثم ترى المحكمة اضافة المصاريف الى عائق الحراسة .

• وحيث ان الحكم في القضية الماثلة صادر في مادة مستعجلة ومن ثم فهو قابل للنفاذ بقوة القانون عملا بالمادة ٤٦٦ من قانون المرافعات ودون حاجة الى النص على ذلك في المنطوق .

قضية محمد طهير الجيار ضد الاميرالاي زكريا احمد الجيار وآخرين رقم ٤٢٧ سنة ١٩٥٥ مستعجل رئاسة الاستاذ محمد بكر الصدي .

٥١٦

محكمة بندر المنصورة الجزئية

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - اختصاص . اشكال . دفعه بطريق التبعية للدعوى الموضوع . عدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الاشكال اذا رفع بصحيفة مستقلة .

ب - حيابة . شروط حيابتها بدعوى اليد . مستأجر . دفعه دعوى منع تعرض ضد المؤجر . عدم قبولها . متى يجوز للمستأجر دفع دعوى الحيابة .

المبادئ القانونية :

١ - يتعين لاعتبار الطلب تبعيا ان تتضمنه عريضة الدعوى الاصلية فلذا ابدى اثناء سير الخصومة كان طلبا عارضا . واذا ابدى بعريضة مستقلة دون ابدائه اثناء سير الدعوى الاصلية كان طلبا اصليا هو الاخر رفع بصحيفة افتتاح دعوى جديدة . ولاعبرة

البناء الذي تقع فيه المقهى المذكورة وحول لها عقد الايجار الخاص بها الا أنها عدلت الى مشاكسته طمعا في زيادة الاجرة بغير حق ولما لم تقب برفضها أقامت ضدّه الدعوى ١٩٥٦/٣٤١ مستعجل بنذر المنصورة ادعت في صحيفةها أنه استولى على منور العسارة وأنشأ دورة مياه للمقهى لا تدخل ضمن عقد الايجار وطلبت الحكم بصفة مستعجلة بطرده من المنور المبين بالبريضة وتسليمه لها بالحالة التي كان عليها وذلك بأزالة دورة المياه التي أقامها به وقضت لها المحكمة بهذه الطلبات فاستأنف الحكم، وتضى في الاستئناف بتأييده فيما قضى به من الطرد والغائه فيما عدا ذلك ولما كانت دورة المياه المتنازع عليها والتي تسميها المدعى عليها منورا لم ينشئها حديثا كما تزعم بل هي حجرة تابعة للمقهى ويفتح بابها عليها منذ زمن طويل ومن قبل استئجاره فضلا عن الإشارة إليها في عقد الايجار الذي تحت يده وكانت مؤجرة مع المقهى الى المدعى باميل فلامين وظل مستأجرا لها عشرات السنين ومن ثم يكون تصرف المدعى عليها تعرضا له بغير حق في دورة المياه سالفة الذكر ويجوز له رفع هذه الدعوى بطلب منع تعرضها في استعماله هذه الدورة لدخولها في عقد الايجار ووضع يده عليها من تاريخ التاجير الحاصل في أول مارس سنة ١٩٥٦ وسبق وضع يد الملاك الاصليين والمستأجر السابق منهم عليها الأمر الذي يمكن اثباته بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة خاصة وأنه لا تأثير لحكم الطرد الصادر ضدّه على هذه الدعوى - وقدم حافظة بها عقد ايجار مؤرخ ١٩٥٦/٢/٢١ صادر له من ورثة المرحوم السيد عبد الرحمن عن المقهى موضوع الدعوى لمدة سنة من أول مارس سنة ١٩٥٦ حتى نهاية فبراير سنة ١٩٥٧ وترخيص مؤرخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ لإدارة المقهى المذكورة. وعقد ايجار مؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ من السيد عيسى عبد الرحمن الى المستأجر السابق واميل فلامين وخطاب مؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ مرسل له من الملاك السابقين ببيع المنزل اللحق به المقهى

ولا بد من اجتماع هذين العنصرين لوجود الحيازة بحيث يترتب على زوال أيهما زوال الحيازة كلها ولم يفتق التقنين المدني الجديد النظرية المادية للحيازة على نحو ما فعله الشرحان الألماني والسويسري، بل احتفظ للحيازة بطابعها الشخصي الذي دفعها به القضاء في ظل القانون المدني القديم متأثرا باتجاه التشريع والقضاء في فرنسا. فالحيازة العرضية - كحيازة المستأجر والمزارع والمودع لديه والمستفيد - لا تنتج أي أثر من الآثار التي يربتها القانون على الحيازة الحقيقية ومن ضمنها عدم استطاعة العائز العرضي حماية وضع يده برفع دعاوى الحيازة المختلفة التي شرعت لحماية الحيازة القانونية دون العرضية - وقد استثنى المشرع - بنص خاص - المستأجر من بين العائزين العرضيين فنقول له في المادة ٥٧٥ مدني رفع جميع دعاوى الحيازة باسمه، وما ذلك الا لاعتبار حيازة المستأجر حيازة للمؤجر واستمرارها لها ومن ثم فلها الأخير (المؤجر) مصلحة شخصية ومباشرة في النود عن الحيازة ضد الغير - أما إذا رفع المستأجر دعوى على المؤجر تعرضه لحيازته فلا تكون هذه الدعوى دعوى حيازة لأنها لا تستند الى الحيازة وإنما تستند الى عقد الايجار ومن ثم تكون غير مقبولة -

المحكمة

٠٠ من حيث أن المدعى أقام الدعوى ١٨١٣ بنذر المنصورة بمریضة مملنة قانونا في ١٩٥٦/١١/٢٩ طلب في ختامها الحكم بمنع تعرض المدعى عليها له في استعمال دورة المياه الملحقة بالمقهى استئجاره والبيئة بصحيفة الدعوى مع الزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٥٦/٢/٢١ مستأجر من ورثة المرحوم السيد عبد الرحمن مقهى بالمنصورة تفتح أبوابها على شارع الثورة وفهمي النقراش ويتبعها دورة مياه بالجهة الشرقية منها وحصل على ترخيص بإدارتها وقد اشترت المدعى عليها

الدعوى الاصلية ١٨١٣/١٩٥٦ الى التحقيق لاثبات وجود دورة المياه ملحقه بالمقهى قبل استئجار المدعى لها ومن عهد مستأجر سابق ويوقف تنفيذ حكم الطرد الى أن يفصل في النزاع الموضوعي .

• وحيث أن المدعى عليها قدمت مذكرة ضمنتها دفاعها على الوجه الوارد بها دفعت فيها بعدم قبول دعوى منع التعرض لسببين أولهما أنها مقامة من المستأجر ضد المؤجرة الامر الذي لا يجوز قانوناً . والسبب الثاني هو اقرار المدعى بأنه لم يضع اليد على النور موضوع النزاع الا من تاريخ التاجر في أول مارس ١٩٥٦ وبالتالي عدم وضع يده لمدة سنة سابقة على التعرض كما طلب الحكم برفض الدعوى بمقولة أن النزاع في حقيقته يدور حول تفسير عقد الإيجار وهل يشمل النور الذي يضع المدعى اليد عليه باقامة دورة مياه فيه أم لا يشمله فهو نزاع يتناول أصل الحق من وجهة نظر المدعى وبالتالي يتعين الفصل فيه بحث هذا النظر ومستندات الطرفين فيه الأمر الذي لا يجوز في دعاوى الحيازة ، وأما بالنسبة لدعوى الاشكال فيدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظره سواء باعتباره طلباً وقتياً أو باعتباره طلباً موضوعياً ففي الحالة الأولى كان يتعين رفعه أمام القضاء المستعجل وفي الحالة الثانية كان يتعين أيضاً رفعه أمام القضاء المذكور باعتباره المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في موضوعه كما أنه سبق إثارة المنازعات التي يثيرها المستشكل في أشكاله أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه .

• وحيث أن المحكمة ترى بحث كل من الدعوتين في مبحث خاص بها على التفصيل الآتي :

عن الاشكال رقم ١٩٢٩/١٩٥٦ مدني بندر المنصورة :

• حيث أن المستشكل اقام اشكاله بعريضة مملنة في ٢٠ ، ١٩٥٦/١٢/٢١ طلب في ختامه الحكم بوقف تنفيذ الحكمين ١٩٥٦/٣٤١ مستعجل المنصورة واستثنائه رقم ١٩٥٦/٥١٥ الى أن يفصل في النزاع

الى المدعى عليها وخطاب مؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ مرسل له من وكيل المدعى عليها يخبره بشرائها المنزل المذكور ووجوب دفع الإيجار له وعدة فواتير خاصة بالاصلاحات التي اجراها بالمقهى وبدورة المياه مسالفة الذكر .

• وحيث أنه بعريضة مملنة في ٢٠ ، ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ اقام المدعى اشكالا قيد برقم ١٩٢٩/١٩٥٦ محكمة بندر المنصورة قال فيه أنه يرفض بطريق التبعية لدعوى منع التعرض وشرح فيها الوقائع السابقة وطلب في ختامها الحكم بطريق التبعية للدعوى ١٨١٣/١٩٥٦ بنسبة المنصورة وبصفة مؤقتة بقبول الاشكال شكلاً وبوقف تنفيذ الحكم رقم ١٩٥٦/٣٤١ مستعجل بندر المنصورة والاستئناف الخاص به رقم ١٩٥٦/٥١٥ الى أن يفصل في النزاع الموضوعي بين الطرفين مع الزام المستشكل بالمصروفات ومقابل آتباب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجل وبلا كفالة .

• وحيث أن المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاشكال وقدم وكيلها الصورتين للتنفيذيتين من الحكمين المستشكل في تنفيذهما .

• وحيث أن وكيل المدعى طلب بجلسة ١٩٥٧/١/٢٠ ضم الاشكال ١٩٢٩ سنة ١٩٥٦ بندر المنصورة الى الدعوى الاصلية ١٨١٣ سنة ١٩٥٦ لوحدة الخصوم والنزاع والمستندات فيهما فأجابته المحكمة الى طلبه .

• وحيث أن المدعى قدم مذكرة بدفاعه ردد فيها وقائع النزاع بما لا يزيده عما ذكره بعريضتي الدعوتين و اضاف أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٦/٢/٢١ تضمنه اشارة قبيد التصريح له من المؤجرين بعمل الاصلاح بالمقهى ودورة المياه على حسابه وخلص من ذلك الى أن دورة المياه الصادر الحكم ١٩٥٦/٣٤١ بطرده منها هي في الحقيقة من ضمن العين المؤجرة وأما بالنسبة للاشكال التبعي رقم ١٩٢٩/١٩٥٦ فيطلب فيه وقف تنفيذ حكم الطرد مؤقتاً حتى يفصل في النزاع الموضوعي وختم مذكرته بطلب بحالة

تقدير قيمة الدعوى . وقالت المذكرة الإيضاحية أنه بالرغم من أن الطلبات الملحقة أو التبعية غير المقدرة القيمة مثل التسليم وكف المنازعة وشطب التسجيل وإلغاء إجراءات التنفيذ التي اتخذت قد بقيت الحال في شأنها كما هي في القانون السابق فلا تدخل في الحساب فإن القانون الجديد قد استثنى منها طلب إزالة البناء . .
الخ (ومن ثم يتعين لاعتبار الطلب تبعية أن تتضمنه عريضة الدعوى الأصلية فإذا أبدى أثناء سير الخصومة كان طلبا عارضا وإذا أبدى بعريضة مستقلة دون أبدائه أثناء سير الدعوى الأصلية كان طلبا أصليا هو الآخر رفع بصحيفة افتتاح دعوى جديدة . ولا عبرة في ذلك بما يصف به المدعي طلباته بأنها تبعية ما دامت رفعت بصحيفة افتتاح دعوى مستقلة ولم يبد في نفس صحيفة الدعوى الأصلية .

« وحيث إن المادة ٤٧٩/١ مرافعات تنص على أنه « يرفع ما يعرض في التنفيذ من إشكالات إلى قاضي الأمور المستعجلة إذا كان المطلوب إجراء وقتيا أما موضوع هذه الإشكالات فيرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم » وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في وصف الإشكالات فقال البعض بضرورة توافر صفة الاستعجال لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في إشكالات التنفيذ وأنها تكون مستعجلة إذا خيف الضرر من التنفيذ ولا تكون كذلك إذا لم يخش الضرر . وعلل هذا الرأي بأسباب منها أن قانون المرافعات قسم الإشكالات إلى عادية وتنظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم أو محكمة المدعى عليه إن كان الإشكال متعلقا بمقدد رسمي وأخرى تنظر على وجه السرعة ويختص بنظرها المحكمة الكائن في دائرتها التنفيذ . وثالثة مستعجلة يفصل فيها القضاء المستعجل وإن كان الاستعجال شرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في الإجراءات الوقتية التي تعرض أمامه سواء كانت عن أمور تحفظية صرف أو عن إشكالات التنفيذ (قضاء الأمسود المستعجلة لمحمد علي راتب ص ٦٠٣ الطبعة

الموضوعي بين الطرفين مع الزام المستشكل ضدها المبررات ومقابل أنساب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجل بلا كفالة .
وسمى بالجلسة وبمذكرته على هذه الطلبات قائلا أنه يرفعها بطريق التبعية للدعوى الموضوعية رقم ١٩٥٦/١٨١٣ مدني بنسب المتصورة .

« وحيث أنه يتعين لبيان مدى اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذا الاشكال تحديد مدى اختصاص محكمة الموضوع بالأمور المستعجلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات .

« وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات تنص على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه الأمور إذا رفعت لها بطريق التبعية . ولكن ما للتصود بعبارة « بطريق التبعية » هل يكفي في اعتبار أن الاشكال رفع بطريق التبعية إلى محكمة الموضوع أن تكون الدعوى الموضوعية مرفوعة فعلا أمامها ثم يرفع الاشكال بعريضة مستقلة يشار فيها إلى أنه مرفوع بطريق التبعية للدعوى الموضوعية .

« وحيث أن الطلبات تنقسم إلى طلبات أصلية أو مفتحة للخصومة introductives distance وطلبات عارضة incidentes

ويحدد الطلب الأصلي نطاق الخصومة من جهة موضوعها وسببها وأطرافها وتقدر قيمة الدعوى بقيمة الطلب الأصلي وملحقاته وتوابه ويرفع بورقة تسمى صحيفة افتتاح الدعوى . أما الطلب العارض فهو الذي يبدى أثناء نظر الخصومة ويتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالنقص أو بالإضافة ذات الخصومة القائمة من جهة موضوعها أو سببها أو أطرافها (المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الثانية ص ١٦١ ، ص ١٦٦) وقد أشار قانون المرافعات في المادة ٣٣ على أن تضاف قيمة البناء إلى قيمة الأرض إذا طلب الحكم بإزالته تبعا لطلب ثبوت ملكية الأرض فلم يجعل هذا الطلب الملحق رغم أنه غير مقدر معنوم الاثر في

وقتي هو وقف التنفيذ وهو طلب مستعجل بطبيعته تختص بالفصل فيه فيبدر المنصورة باعتبارها مقر المحكمة الابتدائية ، قاضي الأمور المستعجلة بها طبقاً للمادة ٤٩ مرافعات كما أن هذا الطلب لا يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية النوعي طبقاً لأحكام المواد من ٣٠ إلى ٤٣ مرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الاشكال رقم ١٩٥٦/١٩٢٩ مدني بندر المنصورة في محله متعيناً القضاء به .

• وحيث أنه من يخسر دعواه يلزم بمصاريفها بما في ذلك مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ / مرافعات ومن ثم يتعين الزام المستشكل بها عن الدعوى ١٩٥٦/١٨١٣ مدني البندر .

عن الدعوى رقم ١٨١٣ سنة ١٩٥٦ بندر المنصورة :

• وحيث أن المدعي أقام هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بمنع تعرض المدعى عليها له في استعمال دورة المياه الملحقة بالمقهى استنجاره والمبينة بعريضة الدعوى مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وصمم بالجلسة وبمذكرته على الحكم بهذه الطلبات واحتياطياً إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وجود دورة المياه ملحقة بالمقهى قبل استنجاره لها ومن عهد مستأجر سابق .

• وحيث أنه يشترط لقبول دعوى منع التعرض توافر خمسة شروط لدى المدعي :

- ١ - أن يكون حائزاً حيازته قانونية .
- ٢ - أن تنصب حيازته على عقار أو على حق عيني عقارى .
- ٣ - أن تكون حيازته قد استمرت سنة كاملة بدون انقطاع قبل حصول التعرض .
- ٤ - أن يكون قد وقع له تعرض في حيازته .
- ٥ - أن يرفع دعواه في ميعاد سنة تبدأ من وقت علمه بوقوع التعرض لا من وقت حصوله .

الثالثة (إلا أن الصحيح قانوناً وطبيعة أن كل إشكال في التنفيذ هو أمر مستعجل سواء خيف الضرر من حصول التنفيذ أو لم يخف وذلك لأن المضر مكلف قانوناً بتنفيذ السندات والأحكام المشمولة بالصفحة التنفيذية ولا يصح لأحد أن يتعرض لمنعه من تأدية واجبه هذا إلا أن يتمسك بمانع من موانع التنفيذ القانونية وفي الوقت نفسه لا يكون من العدل الاستمرار في التنفيذ مع ادعاء الشخص المراد التنفيذ عليه سبباً من الأسباب التي لا يصح معها التنفيذ وسيتخذ تكون حالة الاشكال هذه أمراً مستعجلاً يجب البت فيه بسرعة حرصاً على القوة التنفيذية للسند التنفيذي وخوفاً على الحقوق المدعى بها الشخص المانع في التنفيذ من أن تفعل أو يعتدى عليها بتنفيذ يكون غير واجب قانوناً إذا صرح المانع منه (طرق التنفيذ والتخلف في المواد المدنية والتجارية للدكتور عبد الحميد أبو حيف الطبعة الثانية ص ١٣٢) ولا محل لتقسيم الاشكالات إلى قسمين قسم يتعلق بالإجراءات الوقتية وقسم يتعلق بأصل الدعوى إنما يوجد وجهان لكل إشكال يتبينان من الطلب : الوجه الأول هو الطلب المستعجل الذي يرمى إلى إيقاف التنفيذ مؤقتاً وهو الذي يتضمن طلب اتخاذ إجراءات وقتية يأمر فيها القاضي بإخراج الخصوم من الموقف الذي سببه وجود سند واجب التنفيذ ووجوب ما يستلزم النظر في إيقاف تنفيذه مؤقتاً والوجه الثاني هو الطلب المعتاد الذي يرمى إلى الحكم موضوعياً في أصل حقوق الخصوم سواء سبقه الطلب المستعجل المتقدم أو لم يسبقه (المرجع الأخير ص ١٣٣) .

• وحيث إن العبرة في وصف الاشكال بالطلبات المطلوبة فيه لا بما يطلقه الخصوم عليه من أوصاف .

• وحيث أن المستشكل طلب في صحيفة إشكاله وبالجلسة وبمذكرته وقف تنفيذ الحكمين ١٩٥٦/٣٤١ مستعجل واستئنافه ١٩٥٦/٥٩٥ من المنصورة مؤقتاً لحين الفصل في موضوع النزاع أي الحكم بإجراء

• وحيث أن الحيابة التي يحميها القانون بدعوى اليد ومن ضمنها دعوى منع التعرض هي الحيابة التي يتوافر فيها عنصرين اسميين معنوي والاخر مادي • أما العنصر المعنوي فيتحصل من نية الحائز في الاستئثار بالحق الذي يباشره على الشيء وأما العنصر المادي فهو عبارة عن المظهر الخارجي الذي يظهر به الحائز لابرار هذه النية ولا بد من اجتماع هذين العنصرين لوجود الحيابة ولا تبقى الا ببقائها بحيث يترتب على زوال أيهما زوال الحيابة كلية (شرح القانون المدني الجديد الجزء الثاني أسباب كسب الملكية للدكتور محمد عسل عرفه ص ١٢٥ وما بعدها ٣ • ولم يعتنق التقنين المدني الجديد النظرية المادية للحيابة على نحو ما فعله المشرع الألماني والمشرع السويسري بل احتفظ للحيابة بظاهرها الشخصي الذي يدفعها به القضاء في ظل القانون المدني القديم متأثرا باتجاه التشريع والقضاء في فرنسا وبذلك ظلت الحيابة عندنا جماع العنصرين سالف الذكر • وهذا الوضع يقتضي بالضرورة التفرقة بين الحيابة الحقيقية التي تقوم على اجتماع هذين العنصرين ، والحيابة المظهرية أو المارضة التي تبدو في مظهر الحيابة ولكنها ليست من الحيابة في شيء • والفرق الأساسي بينهما ينحصر في افتقاد العنصر المعنوي أو وجوده إذ أن الحيابة العرضية ليست عيبا يصيب الحيابة بل انها هادمة لها بحيث ينتفي معها وجودها (ص ١٥٣ من المرجع الأخير) وتكون الحيابة عارضة اذا انتقل وضع اليد الى غير الحائز بشيئته وكان واضع اليد لا ينكر حق الحائز اما لكونه مكلفا من قبله بأداء عمل معين متصل بالشيء موضوع الحيابة أو لكونه مرخصا له في استعمال الشيء واستغلاله تنفيذا لعقد بينه وبين الحائز ويصدق هذا الوصف على المستأجر والمزارع والمودع لديه والمستعير الذين يستملكون حقوقهم من عقد يربطهم بالمالك ويضعون أيديهم على الشيء تنفيذا لهذا العقد هذه الحيابة المارضة ليس لها من الحيابة الا اسمها فقط فهي لا تنتج أي

أثر من الآثار التي يرتبها القانون على الحيابة الحقيقية ومن ضمنها عدم استطاعة الحائز العرضي حماية يده بدعوى الحيابة المختلفة التي شرعت لحماية الحيابة الحقيقية لا الحيابة العرضية فيما عدا المستأجر الذي استثناء المشرع بنص خاص هو المادة ٥٧٥ التي خولت له الحق في أن يرفع باسمه جميع دعوى الحيابة وما ذلك الا لاعتبار حيابة المستأجر حيابة للمؤجر واستمرارا لها ومن ثم فلها الاخير مصلحة شخصية مباشرة في النود عن الحيابة ضد الغير الذي يعتدي عليها • أما اذا رفع المستأجر دعوى على المؤجر لتعرضه لحيابته فلا تكون هذه الدعوى دعوى حيابة لأنها لا تستند الى حيابة وإنما تستند الى عقد الايجار الذي أبرم بينهما (المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الثانية ص ١٤٢) •

• وحيث أنه على ضوء وقائع الدعوى السابق ذكرها وما استعرضته المحكمة من أسس القانون ومبادئه يمكن استخلاص مركز الطرفين في النقاط الآتية :

١ - يستند المدعي الى أنه يضع اليد على المقهى والنور موضوع الدعوى منذ أول مارس سنة ١٩٥٦ باعتباره مستأجر المقهى من ورثة السيد عبد الرحمن بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٦/٢/٢١ أي أنه طبقا لآقراره لم يستمر في وضع يده مدة سنة كاملة من تاريخ وضع يده الى اليوم •

٢ - أن المدعى عليها حلت في ملكية العقار الكائنة به المقهى والنور سالف الذكر محل المؤجرين وأحيل لها عقد الايجار تبعا لانتقال الملكية لها وقام المدعى بسداد الايجار لها فعلا طبقا لعقد الايجار سالف الذكر (راجع حكم الاستئناف ٥٦/٥١٥ س المنصورة المقدم من المدعى عليها) •

٣ - تعرضت المدعى عليها للمدعى في انتفاعه بالنور موضوع النزاع بإقامة دعوى الطرد ١٩٥٦/٢٤١ مستعجل بتدريس المنصورة بعريضة معلنة في ١٩٥٦/٨/٣٠ وتحصلت

٦ - والمدعى باعتباره مستأجراً ليس له إقامة دعوى الحيابة ضد المؤجر إنما له إذا شاء طلب تنفيذ عقد الإيجار على الوجه المتفق عليه فيه بدعوى على حدة وطبقاً للقانون .

• وحيث انه لا تقدم تكون دعوى منع التعرض غير مقبولة سواء لعدم جواز رفعها ضد المؤجرة أو لاقرار المدعى بالقضية ١٩٥٦/٥١٥ من المنصورة بأنه لا يضع يده على المنور موضوع النزاع اطلاقاً أو لعدم استمرار وضع يده مدة سنة على الأقل قبل تعرض المدعى عليها له في وضع يده أو لاستناده في طلب منع التعرض من المدعى عليها لوضع يده على المنور المذكور الى اصل الحق المستمد من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٦/٣/٢١ ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في محله متعيناً للقضاء به •

قضية معروف محمد طه ضد مسجيره عبد العزيز المنيان في القضيتين رقم ١٨١٣ سنة ١٩٥٦ و ١٩٢٩ سنة ١٩٥٦ رئاسة الاستاذ عبد السلام بدر الدين القضي •

على حكم بالطرد والإزالة في الدعوى المذكورة وقد ألقى الحكم بالنسبة للإزالة في استئناف الحكم المذكور رقم ٥٦/٥١٥ من المنصورة •

٤ - أشار الحكم ١٩٥٦/٥١٥ من المنصورة المقدم من المدعى عليها في الصحيفة الرابعة منه الى أن المدعى أقر أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لا يضع اليد على المنور موضوع النزاع اطلاقاً •

٥ - لا يعتبر المدعى خلفاً عاماً أو خاصاً للمالك المقار السابقين ولا للمستأجر السابق في حيابة المتهى فلا هو وارث لأحدهما ولا موصى له منهم كما لم تنتقل اليه ملكية المتهى والمنور من أيهما بأي سبب من أسباب انتقال الملك بل هو مستأجر تحدثت علاقته بالمؤجرين بعقد إيجار يده تنفيذه من أول مارس سنة ١٩٥٦ ومن ثم فلا شأن له بمقود الإيجار السابقة إذ أن كل منها محدد بالالتزامات المتفق عليها بين المتعاقدين •

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

بإصدار أمرى الحجز والإدعاء المعارض فيه وإلغاء أمر الإدعاء المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٣ وباعتباره كأن لم يكن مع إلزام المعارض ضده بالمصاريف والالتزام بالنفاذ . وأضاف المعارض الى طلباته بجلسة المعارضة الأولى طلب وقف النفاذ .

• وحيث أن محكمة مصر القديمة الجزئية قد أصدرت بجلسة ١٩٥٦/٧/٣٠ حكماً بقبول المعارضة شكلاً وإيقاف وصف النفاذ ثم أصدرت بجلسة ١٩٥٦/١٠/٧ بعد أن طلب الدفاع عن المعارض ضده إحالة القضية الى محكمة حلوان للاختصاص حكماً انتهى فيه الى أنه كان يتعين على المعارض ضده أن يحصل على أمر الإدعاء المعارض فيه من محكمة حلوان التي يقع بدائلها محل إقامة المعارض وقضت لذلك بعدم اختصاصها بنظر الدعوى محلياً وإحالتها الى هذه المحكمة لاتفاق الطرفين على ذلك .

• وحيث أن المادة ٣٨٩ مرافعات قد أوجبت أن ترفع المعارضة الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الفيائي فلا تختص بالمعارضة أية محكمة أخرى ولو كانت من نفس درجة المحكمة التي أصدرت الحكم الفيائي المعارض فيه . ولما كان الأمر بالإدعاء يعتبر بمثابة حكم فيائي (م ٨٥٣ مرافعات) وكانت محكمة مصر القديمة الجزئية هي التي أصدرت الحكم المعارض فيه فإنه يتعين على هذه المحكمة الحكم من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها نوعياً بنظر المعارضة الحالية . راجع المرافعات للدكتور أبو الوفا ص ٦٩٦ طبعة رابعة ، راجع المرافعات للدكتور عبد النعم الشرقاوى ص ٣٥٥ بند ١٩٧ .

ولا يمنع من هذا القضاء اتفاق الطرفين على إحالة الدعوى الى هذه المحكمة وإحالتها

٥١٧

محكمة حلوان الجزئية

٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧

أمر ١٠٠ . المعارضة فيه . من اختصاص المحكمة التي أصدرت الأمر . عدم جواز الإحالة الى محكمة أخرى .

المبدأ القانوني

لا تختص بالمعارضة في أمر الإدعاء سوى المحكمة التي صدر منها أمر الإدعاء لأن أمر الإدعاء بمثابة حكم فيائي والمادة ٣٨٩ مرافعات توجب رفع المعارضة الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الفيائي فلا يجوز إحالة المعارضة من المحكمة المختصة بها الى محكمة أخرى ولو كانت هي المختصة بإصدار أمر الإدعاء المعارض فيه أصلاً لأن اختصاص المحكمة التي صدر منها أمر الإدعاء اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام .

المحكمة

• ١٠٠ حيث أن محصل وقائع الدعوى أن المعارض ضده قد استصدر بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٣ من محكمة مصر القديمة الجزئية أمراً بأن يؤدي المعارض له مبلغ ٥٠٠ م و ٣٢ ج والمصاريف مع تثبيت الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢ وجعله نافذاً وبعرضة معلنة في أول يولييه سنة ١٩٥٦ عارض للمعارض أمام محكمة مصر القديمة التي أصدرت الأمر المعارض فيه ونعى على الأمر سالف الذكر ضمن أسباب طعنه بأن محكمة مصر القديمة ليست مختصة بإصدار الأمر المعارض فيه محلياً لإقامة المعارض بدائرة محكمة حلوان الجزئية وطلب المعارض في عريضة المعارضة الحكم بعدم اختصاص محكمة مصر القديمة الجزئية

بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بثبوت الدين وصحة الحجز لأن الإجراءات المرسومة باللائحة ٨٥٨ مرافعات بشأن حجز ما للمدين لدى الغير تعد استثناء من حكم القاعدة العامة المقررة في المادة ٥٥٢ مرافعات وذلك بالنسبة للديون الثابتة بالكتابة والتي يوجب القانون في استيفائها اتخاذ طريق استصدار أمر بالاداء وصحة الحجز بعد استصدار أمر من القاضي المختص باصدار أمر الاداء بتوقيع الحجز وذلك خلال ثلاثين يوما من صدور الأمر بالحجز .

المحكمة

• من حيث أن محصل وقائع الدعوى أن المدعى قد تقدم للسيد قاضي محكمة حلوان الجزئية بطلب استصدار أمره بتوقيع الحجز التحفظي على ما للمدعى عليه الأول لدى المدعى عليه الثاني وفاء لمبلغ ٢٦ ج وتحديد جلسة لنظر الموضوع ليسمع المدعى عليهما الحكم بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٦ ج والمصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال المدعى شرحا لطلبه أنه يدين المدعى عليه الأول بمبلغ ٢٦ ج بموجب مستندات اذنية مؤرخة ١٩٥٥/١/١٩ ومستحقة الوفاء منذ ١٩٥٦/٦/١ حتى ١٩٥٧/١/١ وأن المدعى عليه الأول يعمل لدى المدعى عليه الثاني ويستحق لقاء ذلك أموالا لديه يجوز توقيع الحجز عليها وقد أصدر السيد قاضي محكمة حلوان الجزئية بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٧ أمره بتوقيع الحجز التحفظي على ما للمدعى عليه الأول من أموال تحت يد المدعى عليه الثاني وفاء لمبلغ ٢٦ ج والمصاريف وحدد لنظر الموضوع أمام هذه المحكمة جلسة ١٩٥٧/٣/٣ التي أعلن فيها المدعى عليهما بالحجز وطلبات المدعى سائلة الذكر بتاريخ ١٠ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ وقدم المدعى تأييدا للدعوى ثمانية مستندات مؤرخة ١٩٥٥/١٠/١٩ موقع عليهما من المدعى عليه الأول ومستحقة الاداء حتى ١٩٥٧/١/١ بقيمة كل منهما مبلغ ٣٢٥ قرشا ومن ثم

فعلا من محكمة مصر القديمة إذ أن المحكمة المحال إليها لا تنفذ بالحكم الصادر بالإحالة ويكون لها أن تحكم هي أيضا بعدم اختصاصها مما لا يؤثر فيه اتفاق الخصوم كما في حالة الاختصاص المتعلق بالنظام العام . نظرية الدفع للدكتور أبو الوفا ص ٧٠ . كما لا يمنع من هذا القضاء طعن المارضى بالتزوير في عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥١/١٢/٤ الذي بنى عليه أمر الاداء المارضى فيه وإعلانه للمعارض ضده مذكرة شواهد التزوير بتاريخ ١٩٥٦/٨/٥ إذ أنه لا مراء في أن الطعن بالتزوير ان هو الا وجه من وجوه الدفاع وهو بمثابة منازعة فرعية في الخصومة الأصلية ولا يكون السير فيه إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية والمرافعات للدكتور أبو الوفا ص ٦٠٣ .

قضية عامر عامر مزيان ضد سمون على على رقم ٣٠٥ سنة ١٩٥٦ رئاسة الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي .

٥١٨

محكمة حلوان الجزئية

٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - نظام أوامر الاداء وجوبى . مخالفة من النظام العام . عدم قبول الدعوى .
- ٢ - طلب صحة حجز ما للمدين لدى الغير بتكليفه بالتصوير في حالة توافر شروط استصدار أمر الاداء . لا يجوز .

المبادئ القانونية

- ١ - نظام أوامر الاداء أوجب القانون تبسيطاً لإجراءات التقاضى في استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة . فلذا لم يسلك الدائن هذا النظام في المطالبة بدينه الثابت بالكتابة والحال الاداء والمعين القدر ورفع الدعوى به بالطرق المعتادة كانت الدعوى غير مقبولة وتقتضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها لتحقق ذلك بالنظام العام .

- ٢ - لا يجوز في حالة الديون الثابتة بالكتابة واستصدار أمر من القاضي بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير من أجلها أن يكلف الدائن مدينه وفقا للقواعد العامة

فتكون جملة المبالغ المطالب بها ٢٦ ج المرفوعة به الدعوى .

• وحيث أنه من المقرر أن الضارح قد أوجب استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى اتباع نظام استصدار أمر الإداء عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة وحال الإداء ومعين المقدار (م ٨٥١ مرافعات معدلة) وذلك تبسيطا لإجراءات التقاضي في استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة بحيث أنه إذا لم يسلك الدائن طريق استصدار أمر الإداء في المطالبة بدينه الثابت بالكتابة والحال الإداء والمعين المقدار ورفع الدعوى به بالطرق المعتادة كانت الدعوى غير مقبولة لمخالفة ما رسمه القانون من طريق لرفع الدعوى ويتعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبولها من تلقاء نفسها لتعلق ذلك بالنظام العام (التنفيذ للدكتور رمزي سيف ص ٧٣) وعلى ذلك فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى الحالية أن الدين المرفوعة به معين المقدار ثابت في سندات مكتوبة موقع عليها من المدعي عليه الأول وحل أداؤها جميعا فإنه كان يتعين على المدعي أن يسلك في استيفاء هذا الدين نظام أوامر الإداء الذي رسمه القانون في المواد ٨٥١ مرافعات وما بعدها ولكن المدعي لم يفعل ذلك بل لجأ إلى الطرق العادية في رفع الدعاوى وأعلن طلباته إلى المدعي عليهما بورقة تكليف بالحضور ومن ثم فتكون الدعوى على هذا الأساس غير مقبولة ويتعين الحكم بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق المرسوم قانونا ولا يمنع من هذا القضاء باستصدار المدعي من السيد قاضي محكمة حلوان أمرا بتوقيع الحجز التحفظي على ما لدينه المدعي عليه الأول تحت يد المدعي عليه الثاني ذلك لأنه في حالة توافر شروط المادة ٨٥١ مرافعات في الدين وجب اتباع نظام استصدار أمر بالإداء على أنه إذا أراد الدائن أن يحصل على أمر بتوقيع الحجز على ما لدينه لدى الغير فقد أوجبت المادة ٨٥٨ مرافعات في هذه الحالة استصدار هذا الأمر من القاضي المختص بإصدار الأمر بالإداء كما أوجبت على الدائن أن يستصدر

من القاضي المذكور أمرا بالإداء وبصححة إجراءات الحجز خلال ثلاثين يوما من توقيعه وأن يقدم بعد ذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدر الأمر بإعلان الدين به وبمخضر الحجز والأمر الصادر بتوقيعه إذا لم يكن قد أعلن به من قبل ولا اعتبر الحجز كأن لم يكن • ومؤدى هذا النص أنه لا يجوز في حالة ديون النقود الثابتة بالكتابة واستصدار أمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير من أجلها أن يكلف الدائن مدينه وفقا للقواعد العامة بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بثبوت الدين وصححة الحجز لأن الإجراءات المرسومة بالمادة ٨٥٨ مرافعات سالفة الذكر بشأن حجز ما للمدين لدى الغير تعد استثناء من حكم القاعدة العامة المقررة بالمادة ٥٥٢ مرافعات وذلك بالنسبة للديون الثابتة بالكتابة والتي يوجب القانون في استيفائها اتخاذ طريق استصدار أمر الإداء (راجع التنفيذ للدكتور محمد حامد فهمي طبعة ثالثة ص ٥١٨ و ٥١٩) •

• وحيث أن المدعي خسر دعواه فيتعين الزامه بمصاريفها عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / مرافعات •

فضية رقم ٦١ سنة ٥٧ رئاسة الأستاذ فتح عبد الصبور القاضي •

٥١٩

محكمة ميت غمر الجزئية

٩ يناير سنة ١٩٥٦

الحائز في القانون المدني • الحائز الذي يقضى اعلانه بإجراءات نزع الملكية •

البادئ القانونية

الحائز طبقا لتعريف القانون المدني هو من انتقلت إليه ملكية العقار أو أي حق عيني آخر قابل للزمن دون أن يكون مسئولاً مسؤولية شخصية عن الدين المضمون بالزمن - وطبقا لقانون المرافعات هو من آل إليه العقار أو أي حق عيني قابل للزمن بعقد مسجل قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية

المالك وقد عرفت المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدني بأنه « من انتقلت اليه بأي سبب من الأسباب ملكية هذا العقار أو أي حق عيني آخر قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن » أي أن يكتسب ملكية العقار أو أي حق عيني عليه قابل للرهن (يراجع عرفه التنفيذ المدني الجديد الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٥ ص ٧٦٠ و ٧٦١) والعائز الذي يجب على المائن المنفذ أن يتخذ بالنسبة له الاجراءات الخاصة من اعلان الانذار وتسجيله هو بحسب نص المادة ١٢٦ مرافعات . من آل اليه العقار بعقد مسجل قبل تسجيل التنبيه (راجع رمزي سيف ص ٣٤٢ بند ٣٩٤ فيمن هو الحائز) ولا يعتبر تسجيل صحيفة الدعوى ناقلاً للملكية أو لحق عيني قابل للرهن (راجع كذلك القضاء المستعجل محمد عبد الطيف ص ٣٨٠ نبذة ٥١٤) .

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الثاني من أسباب الاشكال وهو اختلاف برقم القطعة ، فالواضح من العقد الابتدائي المقدم من المستشكل حافظة ٦ دوسيه أن المشتري منزل مساحته ٣ ط حوض الناقه ٢٩ ضمن ٢٧ وبمراجعة قائمة شروط البيع تبين نفس الأرقام ومطابقة الحدود من جميع الجوانب في العقد الابتدائي وقائمة شروط البيع كما جاء بالقائمة عبارة « الملك ٧ شارع سرحان مكلفه ١٥٧٦ » وهذه العبارة تدل دلالة قاطعة على أن العقار منزل رقم ٧ ويقع بشوارع مرحان .

« وحيث انه يتضح من ذلك أن الاشكال لا يقوم على أساس سليم ومن ثم يتمين رفضه مع الاستمرار في التنفيذ .

« وحيث أن خاسر الدعوى يتحمل بمصاريفها عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات » .

فتية عبد الرحمن إبراهيم بحيري ضد السيد محمود حسنين لهيهه رقم ١٧٦٠ سنة ١٩٥٧ رئاسة الاستاذ احمد لطفي القاضي .

وفي هذه الحالة فإن انذار الحائز يكون واجباً في صورة ما اذا كان لهذا الحائز وجود في ذلك الطرف الزمى الذي ينه فيه المرتهن على مدينه بالوفاء وينلوه بنزع الملكية .

الحكمة

« . من حيث أن الاشكال قد حاز اوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

« وحيث أن المستشكل أقام هذه الدعوى باعتراضه في محضر التسليم المؤرخ ١٩٥٧/١٢/١٠ جاء به أن المستشكل ضدها الأول والثاني استصردا حكم مرسى مزاد ضد الثالث في القضية رقم ٧٠١ سنة ١٩٥٧ وأنه رفع هذا الاشكال بصفته واستند في ذلك الى أن موكله وهو حائز للعقار حيث اشتراه من المستشكل ضده الثالث بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٤/٨/٦ وسجل عريضة دعوى اثبات التعاقد في ١٩٥٦/٣/٤ رقم ٢٢٢٣ ومن ثم فهو حائز للعقار وكان يتعين على المستشكل ضدها الأول والثاني أن ينذره بتنبيه نزع الملكية ، كما استند الى أن القطعة المراد التنفيذ عليها هي رقم ٢٢٧/٢٥ على ما هو واضح من عريضة الدعوى المسجلة وكشف التحديد بينما صدر حكم مرسى المزاد عن القطعة ٢٢٧/٦٧ كما جاء في انذار تسليم العقار وطلب الحكم بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه رقم ٧٠١ سنة ١٩٥٧ الى أن تفصل محكمة الموضوع في المنازعات الموضوعية مع الزام المستشكل ضدهم المصروفات والأتعاب والنفاذ بلا كفالة وقدم صندا لدعواه حافظة تحتوى على عقد البيع الابتدائي وصورة رسمية من عريضة الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٦ وشهره بمكتب الشهر العقاري برقم ٢٢٢٣ في ١٩٥٦/٣/٤ .

« وحيث انه بالنسبة لأساس الاشكال الأول وهو اعتبار المستشكل حائزاً فقد استقر الفقه والقضاء على أن الحائز هو

دعوى الشركة ودعوى المساهم في تشريع الشركات المصرية

للاستاذ محمود كامل النحاس

لم يعنى قانون التجارة المصرى بإيضاح المعالم ورسم الحدود الخاصة بالتفرقة بين دعوى الشركة *action sociale* ودعوى المساهم • أو الدعوى الفردية *action individuelle* ولكن الفقه التجارى والقضاء التجارى المصريين - قبل صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ - عنيا بذلك فاستقر أن دعوى الشركة :

« هي الدعوى التى تقيمها الشركة *ut universi* على أعضاء المجلس والمديرين والمراجعين الذين ارتكبوا خطأ ترتب عليه الإضرار بالشركة • وتقام الدعوى باسم الشركة • فإذا تملقت المسئولية بأحد الأعضاء أقام بقية الأعضاء الدعوى أما إذا اشترك كل الأعضاء فى المسئولية فلا يجوز إقامة الدعوى إلا بحد عزلهم أو استقالتهم وتعين الجمعية العمومية من يقوم بإقامة دعوى المسئولية • »

أما الدعوى الفردية التى يرفعها المساهم فإن قوامها :

« أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم العضو الذى ارتكبه بالتعويض • • • ويستطيع المساهم ، كأي شخص آخر ، أن يقيم هذه الدعوى • • • ولا تستطيع الجمعية العمومية أن تمنع المساهم من إقامة دعواه على العضو - أى عضو مجلس الإدارة - بأن تقرر التصديق على الفعل المنسوب الى هذا الأخير لأن هذه الدعوى يملكها المساهم الذى أصابه الضرر • »

وقد ذهب الفقه التجارى المصرى بصدد معيار التفرقة الى أن :

« *incidence du dommage* الضرر *incidence du dommage* فدعوى الشركة محلها الضرر الذى أصاب الشركة كلها أى جماعة المساهمين • • • أما الدعوى الفردية فإن محلها الضرر الشخصى الذى أصاب المساهم فقط فى ثروته المثلة فى أسهم الشركة • • (١)

وكانت أحكام القضاء التجارى المختلط قد أقرت هذه التفرقة إذ قضت بأن :

« دعوى الشركة هي تلك التى تستمد أصلها بحق يمتلئ بالشركة فى مجموعها وهي الدعوى التى تكون مباشرتها تبعاً لذلك مستهدفة المحرص على رأس مال الشركة أو أعادته الى ما كان عليه أو زيادته • أما الدعوى الفردية فهي تلك التى يكون موضوعها المطالبة بحق خاص بأحد المساهمين أو ببعضهم • »

(١) محمد صالح • شركات المساهمة فى القانون المصرى والقانون المقارن • طبعة ١٩٢٩ من ٣٣٠ • ٣٣٥
ويلاحظ أن المؤلف فى كتابه « شرح القانون التجارى المصرى » الذى أصدره عام ١٩٤٠ لم يكن قد أشار
إلى دعوى الشركة ولا الى الدعوى الفردية :

والفاصل المميز في التفرقة ينحصر في الضرر الناشئ فإذا كان هذا الضرر لا يصيب إلا أحد المساهمين أو بعضهم فالدعوى فردية ، أما إذا كان الضرر يصيب الشركة بأسرها وبالتالي مجموع المساهمين فالدعوى دعوى شركة » .

D'après la jurisprudence, l'action sociale est celle qui a sa source dans la réclamation d'un droit appartenant à la société toute entière et dont l'exercice, par conséquent, a pour but de maintenir, reconstituer ou augmenter l'actif social; l'action individuelle et celle qui a pour objet la réclamation d'un droit appartenant à un ou plusieurs actionnaires.

Le criterium pour les distinguer réside dans le préjudice subi. Si le dommage causé n'atteint qu'un ou plusieurs actionnaires, l'action sera individuelle ; si le dommage causé atteint la société toute entière et par suite l'ensemble des actionnaires, l'action sera sociale. (١)

وقد لخص هذا المرجع أحكام القضاء التجاري المختلط بأن :

« دعوى الشركة لا يمكن مباشرتها إلا بواسطة الشركة ممثلة بالهيئة التي تتوب عنها وان الدعوى الفردية لا يمكن أن يرفعها إلا المساهم » .
ان الشركة وحدها دون غيرها هي التي تملك التصرف في دعوى الشركة وبالتالي التنازل عنها ، ان الشركة هي التي تستفيد من دعوى الشركة بينما الدعوى الفردية لا يعود نفعها إلا على المساهم الذي رفعها. » .

واستند في هذا التلخيص الى الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٠٠ ، ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٠ (٢) .

فقد قررت هذه الأحكام ان دعاوى المسؤولية التي ترفع ضد المديرين أو ممثل الشركة سواء بسبب أخطاء الإدارة أو بسبب مخالفة القانون العام أو قانون الشركة الأساسي إذا كانت هذه المخالفة تهم الشركة بأجمعها هي دعاوى شركة لا يعود نفعها إلا على الشركة إذا كان قد رفعها ممثلوا الشركة أو مصفى اشركة » .

كما استند هذا المرجع الى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٢ (٣) وهو الذي قرر ان الشرط الذي يتضمنه القانون الأساسي لشركة الخاص بمنع المساهمين من رفع الدعوى ضد الشركة أو ممثلها بدون موافقة الجمعية العمومية شرط صحيح الا في حالة واحدة هي مزولة دعوى الشركة اذا كانت تتعلق بالنظام العام أي اذا كانت دعوى الشركة التي يزاولها المساهمون تستند على قواعد أمرة لا يمكن الاتفاق على ما يخالفها كالدعوى الخاصة بحل الشركة بسبب خسارة رأس المال خسارة تبرر الحل » .

La clause prohibitive des statuts interdisant aux actionnaires l'action contre la société, ou ses représentants, sans l'assentiment de l'assemblée n'est valable pour les actions sociales que s'il ne s'agit pas d'une action fondée sur l'ordre public, c'est-à-dire sur des règles impératives contre lesquelles les conventions ne peuvent rien, telles que l'action en dissolution pour la perte du capital justifiant la dissolution.

(Traité — Formulaire — Des Sociétés de Personnes et de Capitaux en Droit (١)
Egyptien par S. Habib Shoukry et Michel Michalla P. 267)

(٢) والسنة ١٢ ص ١٣٠ والسنة ٢٢ ص ٨٢

Bulletin de Législation et de Jurisprudence Egyptiennes

(٣) المرجع السابق السنة ٤٤ ص ٣٦٧

وبذلك رد هذا الحكم الصادر من القضاء التجارى المختلط على الجدل العنيف الذى ثار بشأن ما تضمنه بعض القوانين الأساسية لشركات المساهمة من منع المساهمين من رفع دعوى الشركة *ut singuli* بدون موافقة الجمعية العمومية . وهذا الشرط المانع *clause prohibitive* الذى يحرم المساهم من مباشرة دعوى الشركة أو شرط الإخطار *clause d'avis* الذى يعلق حق المساهم فى رفع دعوى الشركة باخطار الشركة لتتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن هذه الدعوى قد أثار جدلا فقها عنيقا فى فرنسا وفى مصر وكان الاتجاه فى فرنسا إلى بطلان هذا الشرط وقد أقر المشرع الفرنسى هذا الاتجاه بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٧ من قانون ١٨٦٧ بمقتضى المادة ٤ من المرسوم الصادر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٧ وقد نصت هذه الفقرة الجديدة على أنه « باطل وكأنه لم يكن كل شرط فى القانون النظامى من شأنه أن يعلق استعمال هذه الدعاوى (دعوى المساهمين الفردية وباسمهم الخاص) على الإخطار السابق أو على اذن الجمعية العامة أو الشرط الذى يقضى سلفا بالتنازل عن مباشرتها » .

ورغم هذا التعديل فقد قضت المحاكم الفرنسية بإباحة الدفع بعدم قبول دعوى الشركة التى يرفعها المساهمون بدون الحصول على اذن الجمعية العمومية إذا أثر هذا الدفع فى أية حال كانت عليها الدعوى أمام محكمة أول درجة .

L'art. 4 du décret-loi du 31 Août 1937, prescrivant qu'est nulle et réputée non écrite toute clause des statuts ayant pour effet de subordonner à l'avis préalable ou à l'autorisation de l'assemblée générale l'exercice des actions prévues par l'art. 17 de la loi de 1867, est recevable l'action en nullité d'une délibération de l'assemblée générale encore bien que les statuts de la société subordonnent l'exercice des actions judiciaires à l'avis préalable de l'assemblée générale. (1)

أما فى مصر فقبل الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٢ - الذى سبقت الإشارة إليه فى هذا البحث والذى أقر بصحة الشرط المانع للمساهم من رفع دعوى الشركة بدون موافقة الجمعية العمومية كان القضاء التجارى المصرى مضطربا حيال هذه المسألة الخلافية فقضت محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٦ من مايو سنة ١٩١٦ بأن :

« حق المساهم فى رفع دعوى الشركة بممثولية أعضاء مجلس الإدارة باسمه الخاص لا يلغيه شرط دارج فى القانون النظامى لبطلانه »

وكانت محكمة مصر التجارية المختلطة قد قضت فى ٢٠ من يونيو سنة ١٩١٤ بأنه :

« اذا نص القانون النظامى على أن المنازعات التى تتصل بالمصلحة العامة للشركة لا يمكن رفعها ضد مجلس الإدارة أو أحد أعضائها إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة فإن ذلك لا يقضى على حق كل مساهم بأن يدعى فرديا على المديرين بالمستولية لسوء إدارتهم أو مخالفتهم للقانون أو القانون النظامى ، دون اتخاذ قرار من أغلبية المساهمين ولكنه يلزم المساهم باخطار الجمعية العامة بطلبه وبحيث لا يستعمل هذا الحق إلا اذا اختلفت وجهة نظره مع الجمعية العامة ولو ظن مقدما أن دعوة الجمعية العامة لم يكن لها أثر بسبب تكوينها » .

(١) Trib. Com. Seine - 17 Janv. 1949 — Rec. Sirey 1949 — 2-161-, note de M. Dalsace

وقد علق الفقه التجارى المصرى - قبل صدور المرسوم بالنموذج الخاص المشتمل على العقد الابتدائى لشركات المساهمة - على هذين الحكمين فقرر :

« واذن فيكفى أن يقوم المساهم باخطار الجمعية العامة حتى يجوز له رفع الدعوى بعد انعقادها ولو لم توافق على رفعها ويكون ذلك عادة بأن يعترض المساهم أثناء مداوات الجمعية العامة على القرار المتخذ ، ويقرر انه يعلن الجمعية العامة بأن المديرين مسئولون وانه سيقوم برفع دعوى الشركة باسمه الخاص *ut singuli* . ثبت ذلك بالرجوع الى محضر الجمعية المسامة او بشهادة الشهود اذا امتنع ممثلوا الشركة عن تدوينه فى المحضر . ويتعين على المساهم فى هذه الحالة أن يعلن عزمه على رفع دعوى الشركة باسمه الخاص فاذا اقتصر على مجرد الاعتراض على القرار المتخذ او على التصويت بعدم الابراء لم يعتبر ذلك منه اخطارا بالمعنى المطلوب فاذا لم يكن المساهم قد اخطر فى جلسة الجمعية فان اخطار الشركة يكون بانذار مجلس الادارة رسميا بالمطالبة بأن ترفع الشركة دعواها - مع بيان اسبابها بيانا كافيا - والا فان المساهم يرفعها وعلى مجلس الادارة فى هذه الحالة اما أن يرفع الدعوى فورا اذا كانت الجمعية قد قررت ذلك او يدعوها فورا للاجتماع أو ينتظر الى موعد اجتماعها المادى اذا كان قريبا » (١)

ولكن الرأى العام الراجع فى الفقه التجارى المصرى استقر على عدم اطلاق حق المساهم فى رفع دعوى الشركة فقرر أن :

« القاعنة ان أعضاء المجلس مسئولون امام الشركة وحسبها - الجمعية العمومية - لانهم وكلاء عن الشركة وليسوا وكلاء عن المساهمين ولذلك فلا يجوز للمساهم التقاضى ومحاسبتهم عن علاقتهم بالشركة » (٢)

وقد استند على حكم مصرى قرر صراحة التفرقة التى سبق أن شرحناها بين الدعوى الفردية التى يرفعها المساهم مستندا الى الضرر الشخصى الذى يصيبه بسبب مسيئته ادارة ممثلى الشركة وبين دعوى الشركة التى لا ترفع الا بقرار من الجمعية العمومية ينص على انابة وكيل عنها فى رفع دعوى المسؤولية على أولئك الممثلين *L'action sociale ut universi*

وقد جاء فى حيثيات هذا الحكم :

« وحيث ان المسلم به فى فقه القانون التجارى ان للجمعية العمومية للمساهمين اذا ثبت وقوع خطأ من المديرين أن تنيب عنها وكيلها من بينها أو من الخارج فى رفع دعوى المسؤولية عليهم *L'action sociale ut universi* (٣) واستطرد هذا الرأى الفقهى - فقرر انه :

« جرت العادة بالنص فى نظام الشركة على عدم جواز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الادارة أو ضد أحد أعضائها الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية ويجب على كل مساهم يريد اثارة نزاع من هذا القبيل ان يخطر بذلك مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الأقل »

ويجب على المجلس ان يدرج هذا الاقتراح فى جدول اعمال الجمعية العمومية فلا يجوز لآى مساهم إعادة طرحه . واما اذا قبل فتعين الجمعية العمومية لمباشرة الدعوى مندوبا

(١) مصطفى كمال وصفى « المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الادارة فى شركات المساهمة » طبعة ١٩٥١

(٢) ص ١٥٦ - ١٥٧

على الريف - « شرح القانون التجارى المصرى » ١٩٥٥ - ص ٢٢٨

(٣) محكمة القاهرة الابتدائية فى ٩ من ديسمبر ١٩٥٢ . المطبعة السنة ٢٣ - ص ١١٢٥

او اكثر وتوجه اليهم الاعلانات الرسمية وبعبارة اخرى فان هذا الشرط يمنع المساهمين من رفع دعوى الشركة لانه يجعله من شأن الجمعية العمومية وحدها (١)

وكان المشرع التجارى المصرى قد اضطرب هو الآخر امام هذا الجدل العنيف فذهب مشروعه قانون الشركات فى المادة ٣٤١ منه الى انه :

« كل شرط فى نظام الشركة يقضى بتطبيق مباشرة الدعاوى المبينة فى هذا الفرع على اذن سابق من الجمعية العمومية . وكل شرط يقضى بالتنازل سلفا عن مباشرة هذه الدعاوى يكون باطلا وكأنه لم يكن »

ولكن المادة ٦٢ من العقد النموذجى لشركات المساهمة التى كانت السلطات المختصة قد اعدته فى نفس فترة اعداد مشروع قانون الشركات قد نصت على انه :

« لا يجوز توجيه المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الادارة او ضد واحد او اكثر من اعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية » اى ان هذه الفقرة من العقد النموذجى القديم قد اخذت بشرط التصريح *clause d'autorisation* ونصت الفقرة الثانية من ذلك العقد النموذجى القديم على انه :

« يجب على كل مساهم يريد اثارة نزاع من هذا القبيل - وهو الذى يمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة - ان يخطر مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الاقل . ويجب على المجلس ان يدرج هذا الاقتراح فى جدول اعمال الجمعية العمومية . فاذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح لم يجز لاي مساهم اعادة طرحه باسمه الشخصى . اما اذا قبل فتعين الجمعية لمباشرة الدعوى مندوبا او اكثر يجب ان تعلن اليهم جميع الاعلانات الرسمية » .

فلما صدر القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ خلا من اى نص بشأن دعاوى المسئولية سواء فى شكل دعوى الشركة التى تقرر الجمعية العامة رفعها ضد المديرين *ut universi* او دعوى الشركة التى يرفعها المساهمون *ut singuli* الا ان المرسوم الذى شمل نموذج العقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها الذى صدر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ قد نص فى المادة ٥٠ منه على انه :

« مع عدم الاخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الادارة او ضد واحد او اكثر من اعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية » .

ويجب على كل مساهم يريد اثارة نزاع من هذا القبيل ان يخطر بذلك مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الاقل ويجب على المجلس ان يدرج هذا الاقتراح فى جدول اعمال الجمعية .

فاذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح لم يجز لاي مساهم اعادة طرحه باسمه الشخصى . اما اذا قبل فتعين الجمعية العمومية لمباشرة الدعوى مندوبا او اكثر ويجب ان توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية »

اى ان هذا المرسوم قد استبعد الشرط المانع *clause prohibitive* واخذ شرط الاخطار *clause d'avis*

وقد عقب الفقه التجارى المصرى على نص المادة ٥٠ من العقد النموذجى بان :

« هذا الشرط صحيح فى نظرنا لانه لا يترتب عليه توقيف حق المساهم فى مباشرة دعوى الشركة على موافقة الجمعية العمومية ، ولكنه يقضى بتبنيه هذه الجمعية وهى صاحبة الشأن الاول الى واجبها فى الدفاع عن مصلحتها ورفع دعوى المسئولية ضد اعضاء مجلس الادارة وبذلك يتاح للمساهم تحريك النزاع امام الجمعية العمومية التى يجب عليها ان تتخذ فى شأنه قرارا بالرفض او القبول . فاذا صدر قرارها بالرفض فان ذلك يكون بمثابة تقرير برامة اعضاء مجلس الادارة فلا يكون للمساهم رفع دعوى الشركة بعد ذلك باسمه الشخصى الا اذا اثبتت ان قرار الجمعية العمومية صدر عن غش او ان ما ينسب الى عضو مجلس الادارة هو مخالفة القانون او القساوون النظامى لان الجمعية العمومية لا تملك اتخاذ قرار صحيح بتبرئتهم فى هذه الاحوال . اما اذا رأت الجمعية العمومية ادانة عضو مجلس الادارة فهى تعين لذلك مندوبا او اكثر لمباشرة الدعوى نيابة عنها وبذلك لا يكون هناك محل لممارسة المساهم دعوى الشركة بصفته الفردية ما دامت الشركة قد تشطت للدفاع عن مصلحتها ولم يعد للمساهم وجه للتاذى من جمودها » (١)

وبينما يتضح من هذا الراى الفقهى المصرى اقراره لشرط الاخطار نجد رايا فقها مصريا آخر يسرف فى مهاجمته فيصف هذا النص فى تعقيبه على النص المشابه له وهو نص المادة ٦٢ من العقد النموذجى القديم بأنه نص « عجيب ! » وان هذا النص :

« اهدر شرط الاخطار فاذا فقد عدنا الى الشرط المانع الذى بدأنا منه فكان النص قد تضمن شرطا مانعا على شرط مانع آخر . هذا مثل واضح لكرامية ادارة الشركات لاستعمال الشركة حقوقها المشروعة بواسطة احد المساهمين . »

وقد سار هذا الراى شوطا بعيدا فوصف هذا النص بأنه باطل ومخالف للنظام العام . (٢)

ولكن يبدو ان الراى الراجع لدى الفقه التجارى المصرى هو المبل الى عدم جواز انصص فى نظسام الشركة على حرمان المساهم بمفرده من رفع دعوى الشركة . لانه من الحقوق الاساسية للمساهم التى لا يجوز المساس بها كما ان هذه الدعوى وسيلته الى مباشرة الرقابة على الادارة . « والميل فى نفس الوقت الى أنه :

« يجوز النص فى النظم - اى نظام الشركة - على ضرورة اخطار الشركة قبل رفع الدعوى حتى يتيسر للجمعية العمومية اتخاذ قرار بشأنها » (٣)

بعد ان قرر انه « لما كان الاصل هو ان دعوى الشركة لا ترفع الا بقرار من الجمعية العمومية فانه لا يجوز للمساهم ان يرفع دعوى الشركة باسمه الخاص الا فى حالة قعود الشركة واهمالها فى رفعها لان هذا الحق ملك للشركة فى الاصل . »

(١) على حسن يونس - الشركات التجارية - طبعة ١٩٥٧ - ص ٦٨٦ - ٦٨٢

(٢) مصطفى كمال وصفى - نفس المرجع - هامش ص ١٥٩

(٣) مصطفى كمال طه - « شركات المساهمة وشركات التعمية بالاسهم وثنا لاحكام القساوون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » ص ١٩٥٠ ، ص ١٢٢ - وقد استند على حكم محكمة الاستئناف لملتظة الضامد فى ١٦ من مايو سنة ١٩١١ Bulletin - السنة ٢٨ ص ٣١٤ وحكم محكمة مصر التجارية لملتظة فى ٢٠ من يونيو ١٩١٤ ، جازيت Gazette السنة ٤ ص ٢٠٨

ويبدو هذا الميل في الفقه التجارى المصرى في رأى اخر وصف الشرط المانع بأنه « لا قيمة له اذا كان منصبا على حرمان المساهم من دعوى الشركة اذا كان سببها مخالفة النظام العام وبناء على ذلك لا يجوز حرمان المساهم من مخاصمة الشركة او مطالبته بمرض الامر على الجمعية العمومية اذا كان الغرض من مقاضاتها طلب حلها بسبب ضياع الجزء من رأس المال الذى يبرر هذا الحل فهذه الدعوى حتى ولو اعتبرت دعوى الشركة فهي من النظام العام » ولكن نفس صاحب هذا الرأى وصف شرط الاخطار وهو الشرط القاضى باسشارة الجمعية العمومية بأنه شرط قانونى « (١) »

وقد اشار هذا الرأى الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩١٦ الذى سبقت الاشارة اليه والذى قضى بأنه « اذا كان القانون النظامى للشركة ينص على حرمان المساهم من حق رفع الدعوى اطلاقا بدلا من تكليفه بأخذ رأى الجمعية مقدما فلا يمكن اجباره على اخذ رأيا مقدما فى كل دعوى يريد رفعها ضد المديرين . » وقد عرض هذا الموضوع - موضوع قانونية شرط اخطار الجمعية العامة لشركة المساهمة قبل رفع دعوى الشركة بواسطة مساهم او مجموعة مساهمة - على القضاء التجارى المصرى فقضى فى حكم حديث لم ينشر بقبول الدفع من الشركة التى ينص قانونها النظامى على ذلك الشرط بعدم قبول دعوى الشركة المرفوعة من بعض المساهمين بدون ذلك الاخطار وجاء فى حثيثات هذا الحكم :

« ان هذين الطلبين من الدعوى ليسا الا دعوى الشركة وهى الدعوى التى تهدف الى تعويض الضرر الذى اصاب مجموع المساهمين وترتب عليه اضرار مصلحة الشركة وهى خاصة بحماية مجموع المساهمين والذين تمثلهم الشركة . والبحث فيها ينحصر الى تحديد المسئولية واثبات خطأ مجلس الادارة ويجب لرفعها صدور قرار من الجمعية العمومية يبين فيه من ينوب عنها فى ممارسة الدعوى ولما كانت المادة ٦٢ من عقد تأسيس الشركة نصت على الاجراءات الواجب اتخاذها وعلى من يقوم برفعها . ولما كانت الدعوى خالية من دليل يؤيد المدعين فى طلبيهما المذكورين او ليس فى الاوراق ما يؤيد ما نصت عليه المادة ٦٢ من عقد تأسيس الشركة . »

وحيث انه متى كان ذلك فانه يتعين الحكم بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطلبين « (٢) »

وكان القضاء التجارى المصرى قد اصدر قبل ذلك حكما يفهم منه الاخذ بما استقر لدى غالبية الفقهاء المصريين من عدم جواز النص فى القوانين النظامية لشركات المساهمة على « الشرط المانع » اذ قضى بأنه :

« من هذه الدعوى - أى دعوى الشركة - يتفرع نوع آخر هو دعوى الشركة التى يرفعها المساهم باسمه الخاص Action sociale exercée ut singuli »

وهذه يرفعها الشريك المساهم اذا بدا له تراخ وقعود من جانب الشركة او الجمعية العامة فى استعمال حقها فى رفع دعوى الشركة . وهذا الحق لا يجوز النص فى لوائح الشركات ونظمها الخاصة على حرمان المساهم منه « (٣) »

ولم يعترض هذا الحكم - كما يبدو - على شرط الاخطار .

(١) محمد كامل أمين ملش « الشركات » ، ١٩٥٧ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ - وقد استند على حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٢ الذى سبقت الاشارة اليه :

(٢) حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى ١٣ من يونيو ١٩٥٦ فى القضية ٢٩٥٥ سنة ١٩٥٣ كل القاهرة .

(٣) حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ١١ من يونيو ١٩٥٥ فى القضية ١٤٣٥ سنة ١٩٥٢ كل تجارى .

برائة ذمة او اخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة ..

بقيت كلمة بشأن براءة ذمة أعضاء مجلس ادارة شركة المساهمة او اخلاء طرفهم بواسطة الجمعية العامة *quittus* ومدى اثر ذلك على حق هذه الجمعية مستقبلا في رفع دعوى الشركة . فالاجماع متعمد - فقها وقضاء - على أن :

• تقرير براءة ذمة المجلس من ادارته • تنقضى معه دعوى الشركة ويمتنع على اى مساهم بصفته الفردية أن يقيم دعوى الشركة « (١) » .

وعلى انه :

• كثيرا ما تقرر الجمعيات العامة ابراء ذمة المديرين من اعمالهم فتعطيهم مخالصة وفي هذه الحالة لا يجوز للمساهمين مقاضاتهم بدعوى الشركة لأن اساس هذه الدعوى هو الانابة عن الشركة • ولما كانت الشركة قد وافقت على اعمال المديرين فتسقط اذن وكالة المساهم « (٢) »

وعلى انه :

• تكون قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الفائبين والمخالفين في الرأى وعديمى الاهلية ومن لم تتوافر فيهم الاهلية « (٣) »

وعلى انه :

• للجمعية العمومية سلطان واسع في اصدار القرارات وتوجيه الشركة وتنفيذ هذه القرارات على جميع المساهمين بما فيهم الفائبين والمعارضون « (٤) »

وعلى انه :

• اذا وافقت الجمعية العمومية بقرار صحيح على الحساب المقدم من المجلس او تصالحت معه فيعتبر الموضوع منتهيا ولا محل للتدخل بين الموكل ووكيله ولذلك يجب رفض دعوى المساهم « (٥) » .

وعلى انه :

• مبدأ المخالصة مبدأ مشروع ذلك ان من الطبيعي ان تبدي الجمعية العامة رأيا في قيمة ادارة المديرين بعد أن تفحص هذه الادارة فاذا وافقت عليها كان في ذلك ابراء لذمة المديرين واخلاء لمسئوليتهم ويكون من الظلم ان يتركوا معرضين خلال اعوام طويلة للمساءلة القضائية بسبب اخطاء ارتكبوها في أثناء ادارتهم للشركة بعد أن يكونوا قد قدموا حساباتهم • اذ كلما انقضى زمن اطول كلما اصبح من الاصعب تقدير قيمة اعمالهم والظروف التي قاموا بها بهذه الاعمال •

وفقا للمبدأ القائل بان الجمعية العامة هي صاحبة السيادة في تقدير الادارة ، تعتبر المخالصة التي جرى التصويت عليها بصورة صحيحة ملزمة لجميع المساهمين ومن شأنها ان تنهى دعوى الشركة وان تمنع اى مساهم من مباشرة هذه الدعوى منفردا •

(١) محمد صالح - شركات المساهمة « ص ٢٢٢ »

(٢) محمد كامل ملش - نفس المرجع - ص ٤٢١ - ٤٢٢ •

(٣) علي حسن يونس - نفس المرجع - ص ٧١٦ - وقد استند على المادة ٤٣ من العقد النموذجي وعلى : Charron, La représentation des incapables aux assemblées d'actionnaires

(٤) مصطفى كمال طه - نفس المرجع - ص ١٤٥ •

(٥) علي العريف - نفس المرجع - ص ٢٢٩ - وقد استند على حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٠ من

ابريل ١٩٤٦ ، Bulletin ٨٥ ص ١٠٣ •

« Le principe du quitus est légitime. Après avoir examiné la gestion des administrateurs pendant l'exercice écoulé, il est naturel que l'assemblée donne son avis sur la valeur de cette gestion et, si elle l'approuve, décharge les administrateurs de leur responsabilité. Il serait injuste de les laisser exposés pendant de longues années à des poursuites judiciaires pour fautes de gestion ; après la reddition de leurs comptes ; plus le temps s'écoule et plus il serait difficile d'apprécier la valeur de leurs actes et les circonstances dans lesquelles ils ont agi ».

« En vertu du principe suivant lequel l'assemblée est souveraine dans l'appréciation de la gestion, le quitus régulièrement voté par la majorité s'impose à tous les actionnaires. Il éteint l'action sociale et empêche l'exercice de cette action par un actionnaire à titre individuel » . (١)

كما ان القضاء المصرى مستقر ايضا على هذا المبدأ بشأن حجة المخالصة او ابراء النعمة او اخلاء الطرف وتأثيره على دعوى الشركة قضى بان :

« مصادقة الجمعية العمومية لمساهمي شركة مساهمة على الميزانية تتضمن لمصلحة مجلس الإدارة مخالصة عن اعمال الإدارة التي تدخل في حدود القانون ونظام الشركة » .

La ratification par l'assemblée générale des actionnaires d'une société anonyme comporte en faveur du conseil d'administration décharge pour les actes de gestion rentrant dans les limites de la loi et des statuts. (٢)

وقضى بانسه :

« لا يجوز اقامة دعوى المساهمين بالنسبة لاعمال الإدارة التي تدخل في اختصاص مدير شركة المساهمة والتي تكون قد عرضت على الجمعية العامة عرضا صحيحا وكانت مجم موافقتهم » (٣)

Les actes de gestion rentrant dans les pouvoirs des administrateurs d'une société anonyme, et qui ont été régulièrement soumis à l'assemblée générale et approuvés par elle, ne peuvent être incriminés par une action ut singuli de la part des actionnaires.

وقضى بان :

« لا يجوز للمساهمين اعادة المناقشة في حسابات وافقت عليها الجمعية العامة للمساهمين ما دامت الجمعية قد انعقدت انعقادا صحيحا ودارت مناقشتها بصورة صحيحة من الناحية الشكلية » (٤)

(١) مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ١٢ المجلد ٦ ، ٧ لشهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٤٢ - ص ١٢٧ .

(Gaston Caby, professeur aux Facultés de Droit du Caire et de Strasbourg : « La Responsabilité Civile des Administrateurs de Sociétés Anonymes à raison de leurs fautes de gestion » .

Traité Formulaire des Sociétés de Personnes et de Capitaux.

(٢)

ص ٢٦٩ - وقد استند على : حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩١٠ - مجلة التشريع والقضاء - السنة ٢٣ - ص ٨٢ - وحكمها في ١٦ من مايو ١٩١٦ نفس المجلة - السنة ٢٨ - ص ٣١٤ - وحكمها في ٣١ من أكتوبر ١٩١٦ - نفس المجلة - السنة ٢٩ - ص ٢٤ - وحكمها في ١٤ من فبراير ١٩٢٢ - نفس المجلة السنة ٣٥ ص ٢٢٢ .

(٣) تحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٧ من يناير ١٩٢٨ - تجازت الجزء ٢٨ ص ٤٨ .

(٤) حكم محكمة القاهرة المدنية المختلطة في ٢٠ من يونيو ١٩٢٧ - تجازت - جزء ١٧ - ص ٣٤٤ .

« Un associé ne peut remettre en question un bilan approuvé par une Assemblée Générale des actionnaires régulièrement tenue et ayant régulièrement délibéré en la forme. »

وقضى بأن :

« حق رفع الدعوى يسقط اذا كانت الجمعية العمومية قد وافقت على تصرفات المديرين واقترتهم واعطتهم مخالصة quitues وذلك مالم يكن هناك غش او تصرفات اخرى غير قانونية منعت الجمعية العمومية من الوقوف على حقيقة تصرفات المديرين » (١) كما استقر القضاء في فرنسا على انه :

« لكي تطبق على عضو مجلس الادارة احكام مواد القانون الصادر في ٢٤ من يوليو ١٨٦٧ - وهي الاحكام الخاصة بمسئولية اعضاء مجالس ادارة الشركات - لا يكفي ان يكون العمل المرتكب قد اضر بالشركة ولا ان يكون الضرر قد تبينه المدير المنسوب صدور العمل منه ولكن يجب ان يكون هذا المدير قد اراد ارتكاب العمل بفرض مبيت منطو على الغش »

Pour que soient applicables à un administrateur les dispositions de l'art. 15, 6 et 7, de la loi du 24 Juillet 1867, il ne suffit pas que l'acte incriminé ait été préjudiciable à la société, il faut, en outre, que ce préjudice ait été non seulement connu, mais voulu dans un but déterminé et frauduleux. (2)

كما قضى في فرنسا ايضا بأنه :

« في حالة الخطأ في الادارة او الحسابات الخاطئة يقضى المبدأ بان تكون موافقة الجمعية على الحسابات نهائية وغير قابلة للالغاء وان تكون موافقة الجمعية عن علم بما تمت الموافقة عليه من شأنها ان الحسابات المصدق عليها غير قابلة للالغاء »

Il a été particulièrement jugé, en cas de faute de gestion ou de comptes erronés, qu'en principe l'approbation des comptes par l'Assemblée Générale est irrévocable et définitive.... et qu'une approbation donnée en connaissance de cause par l'assemblée doit faire attribuer aux comptes approuvés un caractère irrévocable. (3)

وقضى ايضا بأن :

« المخالصة التي تعطى لاعضاء مجلس الادارة عن علم ودارية بمضمونها تشكل دفعا بعدم قبول دعوى الشركة وكذلك كان الحال بالنسبة لموافقة الجمعية العمومية العادية على التنازل او على عقد صفقة ما »

La jurisprudence était fixée en ce sens que le quitus aux administrateurs en pleine connaissance de cause, de même que la renonciation ou la transaction votée par l'assemblée générale ordinaire des actionnaires constituait une fin de non-recevoir à l'action sociale. (4)

(١) محكمة القاهرة الابتدائية في ٩ من ديسمبر ١٩٥٢ وهو الحكم الذي سبقت الإشارة اليه

(2) (Jurisprudence Générale Dalloz-Neuvième Table Analytique de cinq années — 1947 — 951, Page 368).

(3) (Copper Royer — Traité théorique et pratique des Sociétés Anonymes. Tome 11. Ed. 1916. P. 361).

(4) Escara : Traité théorique et pratique du Droit Commercial Tome I, Ed. 1950, p. 471. (Cassation 27 décembre 1853, D. 1854.1.145; 20 février 1877, D. 1877.1.201; 16 Janvier 1878, S. 1878.1.441 ; 9 juillet 1898, D. 1898.1.321).

أما الدعوى الفردية أى الدعوى التى يرفعها المساهم بشأن ضرر أصابه بالتطبيق للمادة ١٦٢ من القانون المدنى الجديد فالإجماع منعقد على انها دعوى • لا تستطيع الجمعية العمومية ان تمنع المساهم من اقامتها على العفو - أى عضو مجلس الإدارة - بأن تقرر التصديق على الفعل المنسوب الى هذا الأخير لأن هذه الدعوى يملكها المساهم الذى أصابه الضرر وهو وحده الذى له ان يتنازل اذا شاء (١) وعلى ان • حق المساهم فى رفع دعواه الفردية هو فوق كل شك وجدل وان هذا الحق تقرره القواعد العامة - م ١٦٢ مدنى • • وحقه فى رفع دعواه الفردية يقوم على اعتباره من الغير بالنسبة للشخص الاعتبارى أى باعتباره أجنبيا عنه فهو يدافع عن حقوق خاصة ، لا تخص الشخص الاعتبارى ولا مصلحة له فيها وعن أضرار وقعت عليه هو شخصيا بصفته الفردية دون ان تصيب الشخص الاعتبارى بسوء (٢) وعلى انه • يكون للمساهم الذى أصابه الضرر ان يرفع دعوى المسئولية من أجل تعويض هذا الضرر وهى دعوى فردية ولا علاقة للشركة بها • • ولا يجوز لنظام الشركة ان يحرم المساهم أو ان يضيق من حقه فى رفع الدعوى الفردية ، (٣) وعلى ان • للمساهم دفاعا عدا حقوقه الفردية أن يرفع دعوى باسمه خاصة والمساهم الذى يرفع هذه الدعوى انما يدافع عن حقوق خاصة به وعن أضرار لحقت به شخصيا بصفته الفردية • • وشروط نظام الشركة التى تقيسد حق المساهم فى استعمال دعوى الشركة لا تسرى على الدعوى الفردية بمسئولية أعضاء مجلس الإدارة (٤) وعلى انه • يجوز للمساهم بصفته الشخصية ان يطالب مجلس الإدارة بالتعويض عن كل ضرر أصابه بخطأ المجلس باعتباره فردا عاديا • • ويقول رأى بأن أساس دعوى الشركة المسئولية التعاقدية • • وأما أساس دعوى المساهم فهو المسئولية التقصيرية (٥) وعلى ان • دعوى المساهم الفردية القرض منها المطالبة بحق يخص مساهما أو أكثر وهى ملك للمساهم وحده الذى وقع عليه ضرر معين يختلف عن الضرر الذى حل بالشركة ولا يجوز لممثل الشركة رفعها ويجوز له التنازل عنها والتصالح عليها ولا يجوز التمسك ضده بقوة الشيء المحكوم به قبل الشركة • • ويعتبر من الدعاوى الفردية دعوى بطلان جمعية عامة اذا كانت مخالفة للقانون أو نظام الشركة (٦) •

(١) محمد صالح • شركات المساهمة • ، ص ٣٣٥ •

(٢) مصطفى كمال وسفى - نفس المرجع - ص ١٣٧ - ١٢٨ •

(٣) على حسن يونسى - نفس المرجع - ص ٦٧٤ - ٦٧٩ •

(٤) مصطفى فمال طه - نفس المرجع - ص ١٣٤ •

(٥) على العريف - نفس المرجع - ص ٢٢٨ •

(٦) محمد كامل أمين مكش - نفس المرجع - ص ٤٢٥ - ويلاحظ ان المؤلف قد عاد فى ص ٤٣٠ فأنشأ ان إن الشرط القاضى باستشارة الجمعية العامة قبل الإقدام على رفع الدعوى الفردية بعد شرطا قانونيا ولا تدرى على أى سند استند الفقيه على هذا الرأى رغم ما قرره من قبل وما انعقد عليه الإجماع فى هذا البحث •

الضوابط العامة للسببية في قضايا الجاني

للدكتور رؤوف عبيد
أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٥ -

الفرع الرابع
ندخل عوامل ترجع الى خطأ الغير
بجانب فعل الجاني أو خطئه

تمهيد :

قد يتداخل خطأ من الغير بعد صدور نشاط من الجاني - عمدنا كان هذا النشاط أم غير عمدى - ثم تحدث النتيجة المعاقب عليها - فبل من شأن تداخل خطأ الغير هذا أن يقطع صلة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية ، أم ليس له ثمة أثر من هذا النوع ؟ ٠٠٩ تساؤل هام أثير في الفقه والقضاء ، وخضعت الإجابة له فى نهاية المطاف لضابط التوقع أو الاحتمال - على أن الأمر لا يتضح على الوجه المطلوب الا اذا ميزنا بين فروض شتى :

(أ) فخطأ شخص ما غير الجاني الأول قد لا يصلح بذاته سببا لمثل النتيجة التى حدثت ، أو قد يكون نصيبه فى أحداثها غامضا مشكوكا فيه ، وعندئذ يتعين اهداره فى حساب المسؤولية ، اذ لا تبني مسؤولية جنائية بغير جزم و يقين . ومن ثم تظل مسؤولية الجاني الأول قائمة - بغير وهن - بين نشاطه وبين النتيجة النهائية ، حين لا تكون ثمة مسؤولية قبل هذا الغير . وهذا أمر واضح لا صعوبة فيه ، ولا اعتراض عليه .

(ب) الا أن خطأ الغير قد يصلح - على العكس مما تقدم - سببا لاحداث مثل النتيجة النهائية التى حدثت ، ويكون فى نفس الوقت مألوما من الممكن توقعه ولذا فان السببية تظل قائمة بين نشاط الجاني الأول والنتيجة النهائية للإصابة ، وفى نفس الوقت يتحمل هذا الغير مسؤوليته كاملة عن خطئه . أو بمباراة أدق يكون هناك خطأ مشترك بين جان سابق وآخر لاحق ، فلا ينفي خطأ أحدهما خطأ الآخر . وقد رأينا فيما سبق كيف أن الخطأ قد يكون مشتركا بين الجاني وبين نفس المجنى عليه فلا ينفي خطأ أولهما خطأ ثانيهما .

(ج) ومن صور خطأ الغير عندما يتوسط بين نشاط الجاني وبين النتيجة النهائية لإصابة المجنى عليه خطأ الطبيب أو الجراح فى علاج هذه الإصابة . وهو - من حيث أثره فى السببية - ينبغى أن يخضع أيضا للضابط العام فى التوقع . الا أن توسط هذا النوع من الخطأ يحسن أن يعالج فى موضوع على حده ، اذ أن مسؤولية الأطباء تخضع - فى الرأى السائد - لقواعد على حدة ، وربما يكون

لهذه القواعد أثرها عندما تتخلف النتيجة النهائية من اجتماع العاملين معا .
الاصابة الأصلية ، ثم خطأ الطبيب أو الجراح في علاجها
وعلى ذلك نجد أنفسنا أننا وإن كنا في نطاق دائرة واحدة من دوائر البحث ، يحكمها
ضابط واحد ، إلا أنه يجعل أن نعالج تطبيقات هذا الضابط في مواضيع ثلاثة متتابعة
على النحو الآتي :

الموضوع الأول : حكم تداخل خطأ من الغير بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية
إذا كان هذا الخطأ لا يصلح بذاته سببا لحدوثها .

الموضوع الثاني : حكم تعدد الأخطاء من مصادر متعددة إذا كانت تصلح كلها لحدوث
نفس النتيجة .

الموضوع الثالث : حكم خطأ الطبيب أو الجراح عندما يشترك - مع فعل الجاني -
في أحداث النتيجة النهائية .

الموضوع الأول

تداخل خطأ من الغير لا يصلح سببا للنتيجة النهائية

قد يتداخل خطأ من الغير بجانب خطأ الجاني ، ويصبح عندئذ من المتعين استناد
النتيجة الى أحد الخطأين دون الآخر ، أو اليهما معا . والأحوال التي يجوز فيها
استناد النتيجة الى الخطأ المشترك من الاثنين معا فيصبح كلاهما فاعلا لها سنعرض لها
فيما بعد . ونريد الآن أن نبين ما إذا كان يجوز ابتداء استناد النتيجة في صور معينة
الى أحد الخطأين دون الآخر . أو بعبارة أخرى هل ثمة محل لقول بأنه يمكن هنا
أيضا في النطاق الجنائي القول بأن أحد الخطأين يجوز أن يستغرق الآخر ، ومنه
يكون الاستغراق ؟؟

إن قاعدة استغراق أحد الخطأين للآخر مقررة في النطاق المدني ، فإذا استغرق
خطأ المدعى عليه خطأ الغير كان المدعى عليه وحده هو المسئول مسؤولية كاملة ، ولا
أثر لخطأ الغير في هذه المسؤولية . أما إذا استغرق خطأ الغير خطأ المدعى عليه فالغير
وحده هو المسئول مسؤولية كاملة ، ولا أثر لخطأ المدعى عليه في هذه المسؤولية .
ويستغرق أحد الخطأين الآخر - كما بينا في صدد الكلام في خطأ الضرر - إذا كان
خطأ متعديا ، أو كان هو الذي دفع الى ارتكاب الخطأ الآخر . . فإذا لم يستغرق أحد
الخطأين الخطأ الآخر ببقيا قائمين واعتبر أن كلا منهما سبب في أحداث الضرر ،
وهذه هي حالة تعدد المسؤولية « (١) » .

فمثلا قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه إذا انتزع المالك منقولات المستاجر
وبضائمه بعد أن أخذ مشورة أحد المحامين ، وطبقا لهيئته المشورة ،
فانتفت نية الفس ، وهي ضرورة لوجود الجريمة ، فمن ناحية المسؤولية المدنية حيث
لا يجوز الجهل بالقانون بتاتا ، وحيث تقوم المسؤولية على مجرد الخطأ لا يكون لمشورة
المحامي أثر (٢) . فيلاحظ أن المحكمة في هذه القضية لم تجعل لخطأ الغير (وهو
هنا المحامي) أثرا في مسؤولية المالك . وهذا بخلاف ما إذا كان الضرر من خطأ المحامي

(١) الدكتور السعدي في « الوسيط » ققرة ٥٩٨ ص ٨٩٧ و ٥٩٩ ص ٨٩٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٩٦ هامش (١) .

قد وقع على المالك مباشرة ، فقد رأينا أن الخطأ يكون مشتركاً في هذه الحالة ، ولعل المحكمة في القضية التي نحن بصددنا اعتبرت أن خطأ المالك وهو يعمل تحت مسؤوليته في تصرفه نحو الغير قد استغرق خطأ الحامي » (١).

ومحاكمنا الجنائية لم تشر صراحة في أحكامها إلى أنه إذا تعددت الأخطاء الصادرة من أشخاص متعددين يصح أن يستغرق بعضها البعض الآخر ، ولم تتعرض بالتالي إلى شروط هذا الاستغراق . إلا أنه يلاحظ أن قاعدة الاستغراق هذه من قواعد السببية ، وقد قلنا أكثر من مرة أن طبيعة السببية واحدة لا تتغير في النطاق الجنائي عنها في المدني من حيث مبررات قيامها أو انتفاؤها .

فضلا عن ذلك فقد سبق أن بينا كيف أن خطأ المجنى عليه في النطاق الجنائي يصح أن يستغرق أو يجب خطأ الجاني إذا كان الأول يسيراً والثاني فاحشاً جسيماً ، أو شاذاً غير مألوف ، وكافياً بذاته لأحداث مثل النتيجة التي حدثت ، وقدمنا عدة تطبيقات لمحكمتنا العليا . ولا نعرف حكمة لأن يتغير الوضع عن ذلك عند تعدد الأخطاء من أشخاص عديدين لم يكن من بينهم المجنى عليه ، فإن مبررات تغيير الوضع غير قائمة .

أما القول بأنه ينبغي اعتبار هذه الأخطاء المتعددة متعادلة متكافئة - ولو على حساب الأمر الواقع - فهو نظر لا يستقيم إلا مع نظرية كمنظرة تعادل الأسباب التي أشرنا إليها فيما سلف ، وقلنا إنها مهجورة لا تتفق مع الحلول التي يسير عليها قضاؤنا المصري سواء في النطاق الجنائي أم المدني .

لقد حاول صاحبها von Ruyl ومن تابعه فيها الاستناد إلى صلة السببية في الطبيعة عندما لا تفرق بين سبب وآخر من حيث قوته وأثره في النتيجة ، بما يقتضي اعتبار كل واحد منها شرطاً لحدوثها والا فلا ، بغير موازنة بين قوة كل عامل وآخر من العوامل المختلفة ولا مقارنة تسمح ببقاء العامل الفعال منها واستبعاد ما يكون دوره وإعمالاً ضعيفاً . ولكن فاتهم أن السببية في القانون غيرها في الطبيعة . أو بعبارة أخرى فاتهم أن الرابطة القانونية شيء والرابطة الطبيعية أو الفلسفية شيء آخر .

فنظرية تعادل الأسباب وإن كانت لا تخلو من مظهر السهولة ، إذ توفر على القاضي مشقة الموازنة بين قوة كل سبب من الأسباب المتعددة لتفليب أحدها على الباقيين ، إلا أنها متطرفة في فهم السببية ، قاسية في نتائجها على الجاني ، مؤسسة على وجهة نظر فلسفية بعيدة عن مراد الشارع وروح التشريع ، مستندة إلى الافتراض المجرد ، أكثر منه إلى واقع الحياة .

والحلول التي انتهى إليها قضاؤنا المصري وإن كان لم يلتزم فيها مقدماً بفقهاء دون آخر إلا أنها تتفق - في جملتها - بالأكثر مع اتجاه السببية الملائمة أو الكافية على ما أشرنا إليه في أكثر من موضع من مواضيع هذا البحث (٢) ومقتضى هذا الاتجاه السائد أنه متى اشترك عاملان (أو أكثر) في أحداث النتيجة النهائية وكان أحدهما العامل مألوفاً أو منتجا adequate يصلح في العادة لأحداث مثل هذه النتيجة ، والآخر عارضاً fortuit أو غير مألوف لا يصلح بحسب طبيعته في المعتاد لأحداث هذه النتيجة ، حتى وإن اشترك في أحداثها أحياناً لظروف شاذة ، فإنه ينبغي استبعاد

العامل العارض ، واستيقاء العامل المنتج لها في المألوف باعتباره مسئولاً عن النتيجة وحده . هذه هي بايجاز نظرية السببية الملائمة كما قال بها فون كريز Von Kries

وقد تابعه فيها فقهاء عديدون نذكر منهم فون بار Von Bar وميركل Merkel وروملين Romelin . وقد فرق أولهم على الأخص بين السبب المحدث للنتيجة وبين الشروط اللازمة لحدوثها . فلا يعد سبباً إلا ذلك الذي يصلح بحسب المألوف لحدوثها وهو النشاط الانساني الذي غير المجري المألوف للحوادث ، فتستند النتيجة الى هذا التدخل غير الطبيعي لنشاط الجاني ، أما ماعداء من ظروف مختلفة فهي مجرد شروط لحدوث النتيجة لا يكفي أحدها ، كما لا تكفي مجتمعة لحدوثها . فمثلاً لا يمكن لجريمة القتل أو الضرب أن تحدث ما لم يتواجد المجني عليه في مكان الجاني . فتواجده شرط لحدوث النتيجة . - بين شروط أخرى - ولكنه ليس بذاته السبب المحدث لها . ويتوقف التمييز بين ما ينبغي أن يعد سبباً محدثاً للنتيجة ، وما ينبغي أن يعد شرطاً لحدوثها فحسب على تقدير من يقوم بالبحث عن السبب المناسب أو الكافي (١)

كما أيد كثير من شراح القانون المدني في مصر (٢) وفرنسا هذا الاتجاه الواقعي في تقدير السببية والذي وصفه الأستاذ رينيه روديير René Rodière على أساس من الصواب بأنه « يقع باصرار على أرض الواقع وعلم النفس ، متفادياً بذلك مقدماً أن يؤخذ عليه أنه منطوق مفروط في التجريد كذلك الذي يمكن أن يؤخذ على نظرية تعادل الأسباب » (٣)

هذا النظر أقرب الى روح التشريع الجنائي المصري . وقد بينا في التمهيد لهذا البحث كيف أنه يمثل الاتجاه السائد بالفعل لدى جبهة الشراح الجنائيين ، وهو في نفس الوقت أقرب الى روح التقنين المدني أيضاً ، فإنه يقف عند حد معين في ارجاع النتائج الى أسبابها ، وبالتالي في توزيع المسؤولية على أصحابها . وذلك مثلاً عندما يتطلب في التعويض عن الخطأ أن يشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به (م ٢٢١٣ مدني) . وهي أيضاً نظرية القانون الانجليزي الذي يأخذ بقاعدة أن المسؤولية لا تكون الا لما يقع كنتيجة محتملة وطبيعية للخطأ ، على ما أشرنا اليه في مناسبة سابقة .

والمسؤولية عن النتائج الطبيعية دون غيرها تدعو الى اقرار قاعدة الاستغراق التي أشرنا اليها آنفاً ، ذلك أنه اذا توافر للنتيجة عاملان غير متكافئين - أو أكثر - يصح وصف أحدهما بأنه خطأ من شأن مثله عادة أن يحدث مثل النتيجة التي حدثت ، وثانيهما يصح وصفه بأنه خطأ عارض ليس من شأن مثله في المألوف من الأمور أن يحدث مثل هذه النتيجة صح إمكان اسناد النتيجة الى أولهما دون ثانيهما بغير تقطرف في القول بالمسؤولية - ولا في نفيها .

أما اذا تعددت الأخطاء من مصادر متعددة وكانت متعادلة حقيقة لا افتراضاً - أو بالأقل متقاربة في مداها ومن شأن مثلها أن تنتج في المألوف من الأمور مثل النتيجة

(١) فون بار في شرح القانون الألماني ص ١١ وما بعدها .

(٢) راجع مثلاً الدكتور السنهوري في « الوسيط » ج ٣ ص ٩٠٦ ، والدكتور اسماعيل غانم في « أحكام الالتزام » ج ١ طبعة ١٩٥٦ ص ١٠٧ وما بعدها ، وقارن الدكتور عبد الحى حجازي في « النظرية العامة للالتزام » ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٣) المسؤولية المدنية طبعة ١٩٥٢ ص ٢٢٥ .

التي حدثت - فعندئذ يصح اعتبارها مشتركة مما في احداثها ومدعاة لمسألة اصحابها جنائيا ، كما هي مدعاة لمسألتهم مدنيا . ويكون كل الفارق هو في كيفية توزيع المسؤولية ، فحين يجوز في النظم السابق المدني توزيع التضييعات عليهم بالتساوي وبالتضامن ، فانه بالنسبة للمسئولية يتحمل كل منهم نصيبه كاملا . ويلاحظ في نفس الوقت أن وصف الخطأ بأنه يكون عندئذ مشتركا بين الجناة فيه تجاوز في التعبير لانتفاء كل صورة من صور الاشتراك بينهم ، بأية طريقة من طرقه ، وانما الأدق أن يقال ان الخطأ يكون متعددا لا مشتركا .

ويبدو أن محاكمة الجنائية لا تبعد كثيرا في قضائها عن الأخذ بقاعدة الاستفراق هذه ، وإن كانت لم تشر إليها صراحة ومن أحكامها في هذا الشأن :

- للادانة في جريمة القتل خطأ يجب أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ ، وينبغي على ذلك أنه اذا انعدمت رابطة السببية وامكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ انعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها . فاذا كان الحكم المعلوم فيه قد اعتبر الطاعن مسئولا جنائيا عن القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يحمل معه ، وإن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه الى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه ، فقد أخطأ في ذلك لانعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يحرسها تابع له ليس له أية علاقة او صلة بالخطأ الذي تسبب عنه القتل والذي وقع من التابع وحده (١) .

هذا في شأن المسؤولية الجنائية بطبيعة الحال لا في شأن المسؤولية المدنية التي تكون مفترضة عندئذ بمقتضى قرينة المادة ١٧٤ من القانون المدني . ولا يغير من الوضع شيئا في شأن قيام المسؤولية المدنية وانتفاء المسؤولية الجنائية في مثل هذه الصورة أن يكون صاحب السيارة قد أساء اختيار التابع الذي تسبب وحده في الحادث . فإن سوء اختيار التابع يمكن أن يجبه هنا - في النطاق الجنائي - خطأ التابع الذي يصلح وحده سببا مألوفاً لاحداث مثل هذا الحادث .

- وفي نفس النطاق نجد محكمة النقض الفرنسية تقضى بأن مالك السيارة المسروقة لا يكون مسئولا عن الضرر الذي يسببه السارق ولو تبين أن مالكها صدر منه افعال بتركة أبواب سيارته مفتوحة ، ومفتاح الحركة في مكانه ، لانتفاء السببية بين خطأ المالك ، والحادث الذي ارتكبه السارق (٢) .

- كما نجد محكمة كريمونا في إيطاليا تقول بانقطاع السببية بين سقوط طائرة شرعية ووقاة قائدها على أثر تحليقها في الفضاء بعد اصلاحها وبين خطأ في هذا الاصلاح وقع من العامل المكلف به في المطار . ذلك لأن لوائح الطيران الجوي الشراعي كانت تحتم على مدير المطار وقائده عقب اصلاح كل طائرة أن يتدخل لتجربتها والتثبت من تمام اصلاحها على الوجه الأكمل . وقد فاتهما في تلك الحادثة أداء هذا الواجب المحتم عليهما ، والذي لو نهضا به لاكتشفا خطأ العامل في الاصلاح وتفاذيا وقوع الكارثة . ومن ثم اعتبرت المحكمة هذا الامتناع سببا في الكارثة فانونا لا الخطأ الواقع من العامل (٣) .

(١) نقض ١٩٣٨/٥/٣٠ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٢٢ من ٢٥٣ .

(٢) مجلة الأسبوع القانوني سنة ١٩٤٧ من ٣٣٨٩ .

(٣) مشار اليه في مؤلف الدكتور وميسم بهنام « القسم الخاص في قانون العقوبات » ص ١٤٧ .

ففي كل هذه الأمثلة المتشابهة تعددت الأخطاء التي كان يصح اعتبارها مشتركة في أحداث الحادث ، وكانت من مصادر متعددة . وبحسب نظرية كنظرية تصادف الأسباب كان يصح مساملة أصحابها جميعا ، ولكن بحسب نظرية السبب اللاتم أكمن استنباط السبب المألوف المنتج لها وحده واستبعاد ما عداه من أسباب عارضة .

ونفس هذا القول يصدق على واقعة دعوى عرضت على قضانا الجنائي ، في شأن المسؤولية عن انهيار البناء ، في تاريخ حديث نسبيا ، إذ حدث أن مهندسا للتنظيم أسند إليه أنه قد أرسل الى ناظرة وقف اخطارا ينبه عليها فيه بازالة حائطين من حوائط لبناء موقوف مشمول بنظارتها لخطورة حالتها . ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك ، وقصر في رفع تقرير الى رئيسه عن المعاينة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ، ولم يسع الى استكشاف الخلل في باقي أجزاء البناء بعد مشاهدة الخلل في الحائطين للتعرف على ما كان بجمالون داخلي من تاكل وانحراف . سقط الجداران مما أدى الى وفاة المجنى عليهما أثناء مرورهما بالطريق العام بجوارهما واصابة آخرين . أقيمت دعوى القتل والاصابة الخطأ على ناظرة الوقف لاهمالها في صيانة الجدارين وعدم اتخاذها الاحتياطات الكفيلة بوقاية المارة منهما ، حتى بعد اخطارها بمعرفة مهندس التنظيم .

كما أقيمت الدعوى على هذا الأخير بوصفه مسئولاً عن الحادث أيضا لا صدر منه من خطأ وتقصير على النحو المبين آنفا فحكم بإدانته ابتدائيا واستثنائيا . الا أن محكمة النقض رأت أن هذا الحكم بالنسبة له في غير محله ، فنقضته لا استظهرته من أن خطأ المهندس لم يساهم بأى نصيب في انهيار البناء وبالتالي في قتل من قتل واصابة من أصيب من المجنى عليهم ، بل حصرت المسؤولية في القائمين بالناظرة على جهة الوقف التابع لها هذا البناء بانية قضائها على ما يلي من الأسباب :

« وحيث أنه لا كانت جريمة القتل الخطأ والاصابة الخطأ لا تقوم قانونا الا اذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فاذا انصلمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وكانت أوجه الخطأ التي أسندنا الحكم الى الطاعن الثاني مقصورة على أنه أرسل اخطارا الى الطاعنة الأولى ينبه عليها فيه بازالة الحائطين القبيلة والشرقية لخطورة حالتها ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك ، وقصر في رفع تقرير الى رئيسه عن المعاينة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسع الى استكشاف الخلل في باقي أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل في الحائطين للتعرف على ما كان في قوائم الجمالون الداخلي من تاكل وانحراف وكان هذا التقصير من جانب الطاعن الثاني ليس هو العامل الذي أدى مباشرة الى وقوع الحادث أو ساهم في وقوعه وكان انهزام الحائط أمرا حاصلا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لقدم البناء واهمال الطاعنة الأولى في اصلاحه وترميمه ، وعدم تحررها في منع اخطاره عن المارة - لا كان ذلك فان هذا التقصير لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية ، ومن ثم فان الجريمة المنسوبة الى الطاعن المذكور تكون منتفية لعدم توافر ركن من أركانها القانونية مما يتعين معه نقض الحكم بالنسبة اليه وبرأته منها ... » (١) .

وعندما تعرضنا لموضوع تداول خطأ المجنى عليه مع خطأ الجنائي قلنا ان خطأ

الأول متى كان عاديا مألوفاً فإنه لا يقطع السببية بين خطأ الجاني وإصابة المجنى عليه، بل ينبغي اعتبار خطأ الجاني وحده سببا ملائماً للإصابة وإعذار خطأ المجنى عليه . وحل كهذا يسهل تعليله في ضوء اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة . ومثله ما انتهينا إليه في شأن خطأ المجنى عليه من حيث أثره اذا توسط بين فعل عمدي من الجاني وبين النتيجة النهائية . وما انتهينا إليه في شأن خطأ المجنى عليه في علاج إصابة عمدية كانت أم غير عمدية . ففي جميع الأحوال قلنا أن الخطأ اليسير التافه يمكن إسقاطه من الحساب ، لبقاء خطأ الجاني - أو فعله العمدي - وحده بوصفه سببا للنتيجة النهائية . فلماذا يكون الحل غير ذلك اذا تعددت الأخطاء من مصادر متعددة ليس من بينها المجنى عليه ؟ .

كما أثير موضوع تعدد الأخطاء في نطاق جرائم عمدية ، في قضائنا فلم يتغير الحل عما تقدم ، وما كان له أن يتغير لأن طبيعة السببية واحدة لا تختلف في الجرائم العمدية عنها في غير العمدية . بل انتهى هذا القضاء أيضا إلى إبقاء الفعل العمدي وحده بوصفه مستولا عن النتيجة النهائية واستبعاد خطأ صادر من الغير يصح وصفه بأنه خطأ عارض ، فلم يؤثر في السببية بين الفعل العمدي والنتيجة من ناحية ، كما لم يعتبر أصحاب الخطأ غير العمدي مسئولين عنها من ناحية أخرى .

فقدى بأنه يعد فاعلا عمدا من يصيب المجنى عليه بجرح قطعي في الرأس وجد تحت كسر مضاعف بنية قتله ، ولو أنه بان للمحكمة أن المجنى عليه بعد أن تحسنت حالته خرج من مستشفى الاسماعيلية وسافر الى مصر فضايق بمعرفة رجال الصحة لأنهم اشتبهوا في أنه مصاب بالكوليرا ، ونقل الى مستشفى الملك ثم صدر أمر بإخلاء مستشفى الملك فنقل الى المجموعة الصحية بمصر حيث توفي بعدما أصيب بالشلل نتيجة خراج في المخ . . لأن الخراج حصل مكان الإصابة فتسبب في أحداث الوفاة التي تكون بالتالي نتيجة مباشرة لإصابة الرأس (١) .

وكان وجه الطعن هو أن الوقائع على هذه الصورة تكون جناية ضرب أفضى الى عامة مستديمة ، إذ الإصابة كانت بسيطة وشفي منها المصاب وخرج لا يشكو مما قيل انه كان السبب في وفاته فرفضت محكمة النقض هذا الوجه وأيدت الحكم المظنون فيه من حيث اعتباره الواقعة قتلأ عمداً ، لا ضرباً أفضى الى عامة مستديمة ، إزاء اقتناعها بتوافر نية اهراق الروح في الفعل المادي من الآلة المستعملة ومكان الطعن لها ، فضلا عن بقاء السببية بين هذا الفعل وبين النتيجة الأخيرة وهي الوفاة .

وفي هذه الدعوى يلاحظ أن الخطأ الذي صدر من رجال الصحة في تشخيص أعراض المرض التي ظهرت على المجنى عليه ، وهي القىء وارتقاع درجة الحرارة ، والخلط بينها وبين أعراض الكوليرا لم يستوجب مسئولية ما قبلهم ولم يوهن في شيء من مسئولية محدث الإصابة الأولى . ذلك أن مثل هذا الخطأ لم يترتب عليه فيما يبدو تجسم إصابة المجنى عليه ، ولم يشترك بالتسالي بدور واضح في أحداث الوفاة ، التي كان الاعتداء على المجنى عليه بالطريقة التي وقع بها عاملا كافيا بذاته لأحداثها ، وما عداها كان عارضا فلم يعتد به .

ومثل هذا المعنى قد يستفاد أيضا من حكم لمحكمة العليا ذهب الى أنه اذا كان حكم الموضوع قد ذكر مستندا الى رأى الطبيب أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة مباشرة للإصابة التي أحدثها به المتهم وطرأت عليها مضاعفات الحمرة دون أن يكون

للاهمال المنسوب للطبيب دخل فيها ، فان هذا الذى ذكره الحكم كاف لتحميل المتهم المسئولية الجنائية عن الوفاة التى حصلت على أثر الضرب الذى أحدثه بالمجنى عليه ، لأنه متى ثبت أن الضرب الذى وقع منه هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تماوتت وإن تنوعت على أحداث وفاة المجنى عليه سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر • فهذا الحكم قد سلم بصور اجمال من الطبيب المعالج ولكنه ذهب فى نفس الوقت الى القول بأن هذا الاحمال لم يكن له دخل فى النتيجة النهائية للاصابة وهى وفاة المجنى عليه ، ومن ثم بقيت السببية قائمة بغير وهن بين فعل الضارب وبين هذه النتيجة • الا يودى مثل هذا الحكم الى امكان القول بأن فعل الضارب قد استغرق خطأ الطبيب الذى يبدو أنه كان يسيرا • • فبقيت مسئولية الضارب وحده عن الوفاة • • وعلى أية حال لنا عودة تفصيلية فى الموضوع الثالث من هذا الفرع الى بحث حكم خطأ الطبيب أو الجراح عندما يثبت أنه قد اشترك بنصيب ما فى أحداث النتيجة النهائية •

الموضوع الثانى

حكم الأخطاء المتعددة

عندما تصلح كلها لأحداث نفس النتيجة

إذا تعددت الأخطاء من مخطئين متعددين - عمدية كانت أم غير عمدية - ومساهمت مجتمعة بقسط مألوف وقدر متقارب فى أحداث نفس النتيجة وجب اعتبار أصحابها مسئولين جميعهم عنها • ويتحقق ذلك اذا كانت هذه الأخطاء على درجة متقاربة من القوة ، وصالحة كلها لأحداث نفس النتيجة فى السير العادى للأمر • فليس بينها سبب كاف وحده لأحداثها ، وسبب آخر عارض يمكن أهداره فى حساب المسئولية • على أن أحد الخطئين قد يكون عمديا والثانى غير عمدى • كما أن كليهما قد يكون غير عمدى ، فيسأل صاحباهما فى الحالين معا ، دون أن تنفى مسئولية أحدهما مسئولية الآخر ، وسواء أوجدت بينهما رابطة من روابط المساهمة الجنائية فى الفعل العمدى ، أو فى الخطأ - عند من يؤمن من الشراح بإمكان قيام المساهمة فيه - أم لم توجد فكان خطأ كل منهما مستقلا عن خطأ أخيه •

وللايضاح نسوق عدة أمثلة للفرضين معا : عندما يكون فعل أحد الجنائين عمديا والثانى غير عمدى ، ثم عندما يكون كلا الفعلين غير عمدى •

١ - عندما يكون أحد الفعلين عمديا والثانى غير عمدى :

مثلا راكب فى ترام تشاجر مع راكب آخر يقف على السلم فضربه ودفع به فى عرض الطريق • تصادف مرور سيارة تسير بسرعة تتجاوز المقرر ، أو بفراكل غير صالحة فدهمت المجنى عليه وقتلته ، وكان يمكنها تفادى اصابته لولا خطأ سائقها ، أو فساد الفراكل • فهنا صدمة السيارة ترتب مسئولية سائقها عن القتل خطأ ، ولكنها لا تقطع رابطة السببية بين الدفعة الأولى التى ألقت بالمجنى عليه أمام السيارة بغتة وبين الوفاة ، فينبغى أن تعتبر الواقعة ضربا أفضى الى الموت ، بالنسبة الى الجنائى الأول ، فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه قتلًا خطأ بالنسبة الى الجنائى الثانى •

ب - عندما يكون الفعلان معا غير عمدين :

كثيرا ما يحصل فى العمل أن تساهم عدة أخطاء معا فى أحداث نتيجة واحدة معاقب

عليها ، وتكون هذه الأخطاء صادرة من أشخاص متعددين ، فتسند النتيجة اليهم جميعا ويعتبر كل منهم مسئولاً عنها . وقد عرضت على قضائنا المصري عدة حالات من هذا القبيل ، بعضها فى نطاق حوادث القتل والإصابة خطأ من جراء أعمال الهدم والبناء ، وبعضها الآخر فى نطاق حوادث المرور أيضا .

فى نطاق المسئولية عن أعمال الهدم والبناء حدث أن استظهرت المحاكم أن حدوث الحادث كان من جراء اجتماع أخطاء من أشخاص متعددين تدخلوا فى عملية البناء بوصفهم مالكيين أو مهندسين أو مقاولين أو ملاحظين ، فاعتبرتهم جميعا مسئولين عن النتيجة ، بل واعتبرتهم فاعلين أصليين لا فاعل وشركاء أخذاً بالقاعدة السائدة فى الجرائم غير العمدية ، وهى اعتبار جميع مقارفيها فاعلين أصليين ، دون وجه للمفاضلة بين الأخطاء أو للمقارنة بين درجاتها .

ومن ذلك أن شخصا كان يتولى ملاحظة عمال يقومون بهدم منزل وهو واقف فى الطريق العام يرقب المارة فأمرهم بإلقاء خشبة فى الطريق بعد إذ طنه خلوا منهم ، ولكنها سقطت على سيدة جالسة فى مكان قريب فأصابها ، فاعتبر الملاحظ مسئولاً عن الحادث بوصفه فاعلاً أصلياً ، وسأوى القضاء بين خطئه وبين خطأ العمال الذين نفذوا أمره بإلقاء الخشبة فى الطريق بغير تبصر بلورهم (١) .

وفى واقعة أخرى سقطت شرفة منزل وقتلت من كان بها وتبين أن سبب السقوط يرجع الى خطأ فنى فى عملية الإسمنت المسلح نشأ من تدخل المالك فى عمل المقاول بمنعته من تركيب الكوابيل تحت الشرفة ، فاعتبرت المحكمة المالك والمقاول مسئولين معاً . وإن أولهما لا يصح أن يتنذر بخطأ ثانيهما ، إذ كان عليه ألا يقدم من جانبه على إتيان عمل يخالف الأصول الفنية وينقاد رأى صادر عن شخص غير مختص ، كما أن ثانيهما لا يصح أن يتنذر بخطأ أولهما .

وفى نطاق المسئولية عن حوادث المرور تواترت الأمثلة بهذا المعنى ، وكلها صريحة فى أنه إذا تعددت الأخطاء التى ساهمت فى أحداث نفس النتيجة ، فأصحابها مسئولون جميعاً عنها ، دون أن يكون لأحد منهم أن يتنذر بخطأ الآخر . ونكتفى هنا بإيراد أمثلة منها فحسب :

— فمثلاً قضى بأنه إذا سلم الوالد ابنه الذى لم يبلغ العاشرة من عمره عجلة اعتاد النطح ليقوده فتنطح الجنى عليه وقتله كان الوالد مسئولاً عن جثة القتل خطأ لأنه كان عليه أن يقدر أن ابنه الصغير لا يقوى على كبح جماح هذا العجل حال هياجه (٢) .

ولا ينفى هذه المسئولية أن يقال أن الابن كان عليه أن يمتنع عن قيادة العجل لما يعلمه من هياجه . ولا تتوقف مسئولية الوالد فى هذا المثل على مسئولية الابن أو عدم مسئوليته أن كان ثمة وجه للقول بمسئوليته جنائياً هو أيضاً لبلوغه سن الرشد الجنائى .

— كما قضى بأنه إذا سلم صاحب السيارة قيادة سيارته الى شخص يعلم هو أنه غير مرخص له فى القيادة فصدف هذا الشخص انساناً فألمته كان صاحب السيارة مسئولاً جنائياً عن هذه الحادثة لأنه ، إذ سلم قيادة سيارته لذلك الشخص غير المرخص له

(١) استئناف طنطا فى ١٩١٤/٦/٤ للجوعة الرسمية س ١٥ رقم ١٠٨ ص ٢١٥ .

(٢) محكمة مصر الابتدائية فى ١٩٢٧/٥/١١ للجوعة الرسمية س ٢٩ عدد ١٢ ص ٢٥ .

(٣) استئناف طنطا فى ١٩٢٤/١/٢٣ المحامد س ٤ ص ٧٦٠ .

في القيادة وجب أن يتحمل مسئولية ما وقع من الحوادث بسبب ذلك ، (١) . وغنى عن القول أن المخطئ الجديد - سائق السيارة - يعتبر هنا مسئولاً جنائياً مع صاحبها الذي سلمه إياها ، فلا تنفي مسئولية أحدهما مسئولية الآخر .

- وقضى كذلك أنه « يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين (لا رابطة بينهما) ، ولا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفي المسئولية عن مرتكب الآخر » . وكان ذلك في واقعة تحصل ظروفها في أن المتهم الأول كان يقود سيارته الخاصة بشوارع فاروق آتيا من ميدان العتبة متجها الى العباسية . وكان المتهم الثاني آتيا في الاتجاه المضاد قائدا سيارة أخرى . وكان المجنى عليه وهو طفل يريد عبور الطريق من الجهة الغربية للشرقية فصدته سيارة المتهم الثاني برفرفها الأيسر فسقط أمام سيارة المتهم الأول فصدته بدورها ، ثم توفي الطفل بعد ذلك .

وقد ورد في تقرير الطبيب الشرعى ما يفيد أن إصابات المجنى عليه من الممكن حدوثها نتيجة مصادمة سيارة على حدة أو نتيجة مصادمة سيارتين له على التوالي . كما وأنه ليس من الممكن تعيين أى من الإصابات هي التي أحدثتها أى من السيارتين . وقد خلص حكم محكمة أول درجة الى القول بأن كلا من المتهمين مخطئ . إذ لو كانا غير مسرعين في سيرهما ، ويسير كل منهما على يمينه ، ويستعمل آلة التنبيه لما صدمت سيارة المتهم الثاني سيارة المجنى عليه وقذفت به في طريق سيارة الأول . ولا يمكن هذا الاخير مفاداة الحادث . ثم أضاف حكم محكمة ثاني درجة « أن كلا من المتهمين قد أسهم بخطئه الذي يتمثل في القيادة بسرعة وفي غير المكان المخصص لسيير كليهما وهو يمين الطريق من كل جانب » . ولو أن كليهما كان يسير بسرعة عادية ملتزمين يمين الطريق الذي يسير فيه لما وقع الحادث الذي ترتب عليه - أعمالاً لا أقول الشهود - إصابة المجنى عليه بالإصابات التي أدت الى وفاته ، (٢) .

فها استظهرت محكمة الموضوع أن سيارة المتهم الثاني صدمت المجنى عليه وقذفت به في طريق سيارة الأول . وأن المتهمين مخطئين معا ، إذ أن كل منهما كان يسير بسرعة تتجاوز المقرر ، وغير ملتزم يمين الطريق بما أدى الى إصابة المجنى عليه بجملته إصابات من السيارتين معا ، دون أن يتمكن التشريع من تعيين أى من الإصابات هي التي أحدثتها أى من السيارتين ، ولكنه قطع بنقطة واحدة على الأقل هي أن الوفاة نجمت من مجموع الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وهو ما أدى الى اعتبار المتهمين معا مسئولين عن قتله خطأ . رغم انتفاء كل رابطة تربطهما . أما إذا كان قد تعذر تعيين أى من الإصابات أحدثتها أى من السيارتين وكان قد تعذر في نفس الوقت اسناد الوفاة الى إصابة دون غيرها ، وذلك اذا تبين مثلا أن إصابة واحدة فقط ، بين الإصابات المتعددة لم يعرف صاحبها هي التي سببت الوفاة ، لوجب عندئذ اعتبار الواقعة إصابة خطأ فمحتم بالنسبة لكل من المتهمين أخذاً بالقدر المتيقن في حق كل منهما . وهذه مسألة موضوعية .

- وفي دعوى أخرى انتهت محكمتنا العليا الى نفس النتيجة فقررت بأنه لا يجنى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولة اشراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث ، إذ الخطأ المشترك يفرض قيامه لا بغل الطاعن من المسئولية ، ولنستعير بيان الواقعة من عبارات المحكمة .

(١) نفس ١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٨ ص ٢١ .

(٢) راجع نفس ١٩٥٧/١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٦٦ ص ٨٨ .

« وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه قصوره وتناقضه في إيراد واقعة الدعوى كما ينعي عليه الخطأ في الاستنتاج ويقول في بيان ذلك أنه دافع بأن الحادث وقع بخطأ سائق السيارة الأخرى الذي سمح للمجنى عليها بالجلوس على رفراف السيارة خلافا لما تقتضيه اللوائح فرد الحكم على ذلك بأنه يستوى أن يكون المجنى عليها راكبين على رفراف السيارة أو يداخلها في حين أن الواقعة النابتة في الدعوى هي أنهما كانا راكبين فعلا على الرفرف .. ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون إذ أن رابطة السببية منتفية بين الحادث وبين الخطأ المسند إلى الطاعن بقدر ما هي قائمة بين خطأ المتهم الأول الذي سمح بركوب المجنى عليهما فوق رفراف السيارة »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ومؤدى شهادة الشهود وقال إن الشهود انقسموا إلى فريقين أولهما ويتكون من اثنين من رجال الشرطة وحيال كانوا يركبون سيارة الطاعن وكان أحد الشرطيين جالسا بجواره ورأى الحادث وقد شهد بأن الطاعن كان مسرعا في قيادة السيارة وأيده في ذلك اثنان من الفريق الثاني وأضافا أن السرعة كانت كبيرة كما أجمع شهود الفريق الثاني الخمسة على أن سيارة الطاعن هي التي صدمت سيارة الأجرة التي كانت ملتزمة جانب الطريق الأيمن ، بينما كانت سيارة النقل تسير في وسطه ولولا أن السيارة الأجرة أوقفت سيرها قبل التصادم لانقلبت بمن فيها .. فيكون الخطأ كله في جانب المتهم الطاعن إذ كانت صدمته لسيارة الأجرة السبب المباشر للحادث سواء أكان المجنى عليها داخل السيارة أم على رفرافها - لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بما تظمنن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمنن إليه ، وكان ما يشير به الطاعن بشأن المتهم الآخر لا يعدو أن يكون محاولة لاشتراك ذلك المتهم في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث والخطأ المشترك ، بفرض قيامه لا يخلط الطاعن من المسؤولية - فإن الطعن في هذا الشأن يكون غير سديد (١) »

- وبغض المبدأ أخذت في قضية أقيمت على خفير مزلفان سكة حديدية أعمل في واجبه بما ترتب عليه حدوث تصادم خطير بين قطار وسيارة ركاب قتل فيه خمسة من ركاب السيارة وجرح آخرون - فدفع الخفير بأن الحادث مسند إلى خطأ من سائق القطار وآخر من سائق السيارة دونه ، فردت على ذلك محكمةنا العليا قائلة « .. ولما كان مفاد هذا الذي ساقه الحكم أنه أثبت الخطأ على الطاعن بتركه عمله بغير علم رؤسائه وبغير إذن منهم وإبقائه المجاز مفتوحا بلا حراسة حيث كان ينبغي أن يوقفه لدفع الخطر من القطار عن يعبرون الخط الحديدي ، فإن هذا الخطأ يعد اهمالا مستوجبا للعقاب في معنى المادتين ٢٣٢ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وكان وقوع الخطأ من سائق القطار أو من سائق السيارة بفرض صحته لا ينفي مسؤولية الطاعن عن الجريمة إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين مختلفين أو أكثر ، لما كان ما تقدم فإن ما يشير به الطاعن في طعنه لا يكون له محل « (٢) »

« كما أخذت بنفس القاعدة في دعوى أقيمت على متهمين أولهما سائق سيارة وثانيهما سائق قطار لهما تسببا بغير قصد ولا قصد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لإشارة جندي المرور وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصافرة

(١) نقض ١٦٥٤/٦/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٥٩ ص ٨٠٩

(٢) نقض ١٦٥٥/١٦/٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٤١٩ ص ١٤١٦

فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والاصابة . ثم برأت محكمة الموضوع الأول وأدانت الثاني ، نافية مساهمة سائق السيارة في وقوع الحادث . ولكن محكمة النقض رأت على العكس من ذلك توافر هذه المساهمة من جانبه ، فرويته مثلا السكة الحديد - وهو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها - معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال . ٠٠ فإذا كان قد شاهد بالفعل قطارا والحكم لم ينف ذلك عنه فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن في حالة تحرك وأنه ما دام لم ينبه إلى أن القطار كان آتيا نحوه يجري على عجل في الطريق المد له فإن الخطأ ليس خطأه - لا يحق له ذلك ، وخصوصا إذا لوحظ أن القانون كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد قد جعل للقطارات حق الأسبقية في المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر المزلقات أن يتثبت أولا من خلو الطريق والا عد مرتكبيا لمخالفة معاقب عليها . ٠

وقد انتهت محكمتنا العليا إلى « أنه وإن كانت مساهمة سائق السيارة في وقوع الحادث ليس من شأنها حتما أن ترفع المسؤولية عن سائق القطار (الطاعن) إلا أن خطأ الحكم في اعتباره غير مسئول أصلا عما وقع كان له بطبيعة الحال اثره في تقدير ادانة هذا الطاعن ولذا « فانه يتعين نقض هذا الحكم بالنسبة له على أساس ما وقع من الخطأ في اعتبار سائق السيارة غير مسئول » (١) .

وقد عرضت في فرنسا دعوى تتضمن مثالا واضحا لاشتراك أخطاء صادرة من أكثر من شخص واحد - انتفت بينهم كل رابطة في الخطأ في احدثات نتيجة واحدة . وهناك أيضا اعتبر الجميع مسئولين عن هذه النتيجة جنائيا ، باعتبارها مسندة إلى اجتماع هذه الأخطاء معا بحيث لو انتفى أحدها فقط لكفى ذلك وحده في الجبولة دون وقوعها .

وكان ذلك في قضية طبيب حر «روشته» «أريضة تتضمن دواء ساما Laudanum يعطى في حقنة شرجية بمقدار ٢٥ نقطة في الزجاجة ، ولم يكتب كلمة نقطة Gouttes بشكل واضح ، بل كتب منها حرفين أو ثلاثة فاختلفت لدى مساعد الصيدل مع كلمة جرام Gramme فقام الأخير بت تركيب الدواء على أساس وضع ٢٥ جراما فيه ولذا توفيت المريضة من استعماله . واعتبرت المحكمة الطبيب والصيدل ومساعدتهما مسئولين عن قتل المريضة خطأ : أولهم لأنه كتب كلمة نقطة مختزلة في حرفين أو ثلاثة حروف متقاربة في مساحة ضيقة جدا من هامش الروشته ، مع أن المرسوم الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٦ يوجب في المادة ٢٠ منه كتابة الأرقام بالحروف ، وهو لم يفعل . وثانيهم لأنه قبل هذه الروشته المخالفة للقانون ولم يدها للطبيب لتحريرها كما يجب ، ولأنه ترك أمر تركيب دواء سام لمساعد مع أن القانون الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ يوجب في المادة ٢٧ منه أن يقوم بتركيب الأدوية السامة بنفسه أو تحت إشرافه المباشر . وثالثهم لأنه لم يرجع إلى الصيدل للتحقق من المقصود من الروشته ولأنه أخطأ خطأ فنيًا ، إذ القواعد الفنية لا تسمح بوضع ٢٥ جراما من هذه المادة السامة في دواء أشارت الروشته إلى أن المريضة ستستعمله على دفعتين فقط (٢) . فهنا قد يقال لو أن الطبيب لم يخطئ لما استوجب الأمر مسؤولية الصيدل أو مساعدته ولو أن أحدا من هذين الأخيرين لم يخطئ لما استوجب الأمر مسؤولية الطبيب . ٠ وهكذا . على أن مثل هذا القول لا ينفي مسؤولية

(١) نقض ١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٧٩ ص ٦٢٠ .

(٢) محكمة أنجيه في ١٩٤٦/٤/١١ منشور في Sem-jur. سنة ١٩٤٦ ج ٢ ص ٣١٦٧ .

الثلاثة معا عن وفاة المجنى عليها ، بل لعله يعمز بالأكثر امكان اسناد هذه النتيجة الى اجتماع الأخطاء الصادرة من الثلاثة معا وفي وقت واحد ، ومسئولية أحدهم لا تنفي مسئولية الباقين .

على أنه من الأهمية أن نبرز هنا الفارق بين فرضين مختلفين : اولهما أن يثبت اسناد نتيجة معينة الى اجتماع أخطاء متعددة صادرة من جانين متعددين كما في الأمثلة السابقة التي فصل فيها القضاء في بلادنا وفي الخارج . وثانيهما أن تكون هذه النتيجة المعينة شائعة بحيث يتعدى اسنادها الى مجموع الأخطاء الصادرة ، أو الى خطأ معين دون غيره من بين الأخطاء الصادرة من جانين متعددين . ففي هذا الفرض الأخير يتعين ثبوتة المتهمين جميعا ، على العكس مما تقدم ، أخذا بالقدر المتيقن في حق كل منهم . فكل منهم غير مسئول عن النتيجة التي حدثت حتى اذا فرض جدلا صدور خطأ منه أيا كان نوعه ، لأن السببية بين هذا الخطأ والنتيجة قد تكون متنفية ، أو بالأقل لأنها تكون محل شك في واقعة الدعوى . ومن ذلك أن يتبادل اثنان الامساك بمسدس محشو بالرصاص ويعبئان به فينطلق منه عيار يصيب المجنى عليه ، ولا يعرف من هو المتسبب منهما في انطلاقه . ولذا فقد حكمت محكمةنا العليا بأنه « اذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل الخطأ مؤسسا قضاءه على قوله انهما تبادلا الامساك بمسدس محشو بالرصاص وعبئا به فانطلق منه عيار أصاب المجنى عليه فقتله دون أن يعين من منهما المتسبب في انطلاق العيار فهذا منه قصور في البيان مستوجب النقض ، إذ أن مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن في القتل الا اذا كان هو الذي أدى الى انطلاق العيار ، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من من المتهمين اللذين كانا يعبئان بالمسدس هو الذي تسبب بفعله في خروج العيار ».

فموطن القصور في حكم الموضوع كان في عدم تعيين من من المتهمين هو الذي تسبب بخطئه في انطلاق العيار ، إذ لو كان من رأى محكمةنا العليا مسئولية الاثنين معا لصودر الخطأ - وهو العبث بالمسدس وتبادل الامساك به بغير حذر ولا احتياط - منهما معا ، لما كان لقصور الحكم في هذا البيان من أثر ، ولا وجود . انما قيمته تنحصر في أنه لو عجز الحكم عن تعيين هذا المتسبب وحده في قتل المجنى عليه - رغم اسناد الخطأ الى المتهمين - لوجبت تبرئتهما معا ، لشيوع النتيجة بين الخطأين معا .

ذلك أن النتيجة في جرائم القتل والاصابة خطأ ركن لازم فيها كركن الخطأ . والسببية بينهما ركن ثالث لا غنى عنه . والنتيجة تكون - عند تعذر البيان الذي تطلبه حكم النقض - شائعة بين خطاين صادرين من شخصين مختلفين فيتعذر اسنادها الى أيهما الا بمقدار النصف فقط ، اذا صحت هنا لغة الحساب لمجرد تقريب الفكرة . ولكن هذا لا يكفي لقيام المسئولية الجنائية التي تنبئ على الجرم واليقين دون الشك أو الترجيح . فالقصور كان في بيان السببية وحدها دون بيان الخطأ أو النتيجة ، وهو ما اعتبر كافيا لنقض الحكم على أساس من الصواب .

الموضوع الثالث

حكم خطأ الطبيب أو الجراح

عندما يشترك في أحداث النتيجة النهائية

من الصور المحتملة تحققها لمساهمة خطأ الغير مع نشاط من جان سابق في أحداث النتيجة النهائية مساهمة خطأ الطبيب أو الجراح في تجسيم اصابة مجنى عليه في اعتدائه سابق ، أو في اصابة خطأ ، اذا تطورت حالته الى الوفاة مثلا بسبب سوء العلاج أو فساد الجراحة .

صور الخطأ الطبي :

وخطأ الطبيب أو الجراح في طبعه أو جراحته قد يكون ماديا وقد يكون مهنيا . وقد تمدد النظريات في شأن مسئوليته عنه وذعبت كل منذهب خصوصا في شأن مسئوليته عن الخطأ المهني اليسير بما يضيق النطاق عن تفصيله هنا . وانما يكفى القول اجمالا بأن الخطأ المادى هو الخارج عن مهنة الطب *faute extra-professionnelle* أى الذى لا يخضع للخلافات الفنية ولا يتصل بسبب بالاصول العلاجية المعترف بها . ومن المتفق عليه أن الطبيب يسأل عنه فى جميع الأحوال جنائيا ومدنيا ، ومهما كانت درجته من حيث الضعف أو القوة . ومن ذلك مثلا أن يجرى الجراح جراحته وهو سكران أو مشلول اليد أو بسلاح غير معقم ، أو كان ينسى فى جوف المريض مشرطا أو ضمادا . أو كان يمتنع طبيب المستشفى الحكومى عن مباشرة المجنى عليه دون مبرر ، أو أن يأمر بإخراجه منه رغم أن حالته تستوجب العلاج أو قبل أن يستوفى المدة المطلوبة لعلاجة ودون سبب فنى مشروع .

أما الخطأ الفنى أو المهني *faute professionnelle* فقد أثار كثيرا من الخلاف وتعددت فيه أوجه الرأى . وإذا استبعدنا نظرية أقلات الأطباء من المسئولية الجنائية أقلانا كليا ، وهى لا تجد لها أنصارا ، نجد أن النزاع يكاد ينحصر فى الفقه الآن بين المسئولية الجنائية عن الخطأ الجسيم وحده ، والمسئولية عن الخطأ ولو كان يسيرا بشرط أن يكون مؤكدا واضحا . ولكن ما الفارق بين عبارتي خطأ غير يسير ، وخطأ يسير ولكن مؤكدا واضح ، وهل فى الإمكان وضع حد فاصل بين مدلولهما ؟ تشك فى ذلك كثيرا خصوصا وأن الخطأ الطبى فى المادة لا يكون مؤكدا واضحا الا إذا كان جسيما ، وأن الخطأ اليسير غالبا ما يكون محلا لاختلاف الرأى بين الأطباء ، بل أن الكثير من الأحكام الذى أشار فى حيثياته الى امكان مساءلة الطبيب عن خطئه الفنى اليسير كان يأبى أن يسلم بأن الخطأ المطروح يسير تافه . بل كان يصير على اعتباره جسيما طالما كان مؤكدا ، أى أنه كان مدفوعا برغبة عدم التقيد مقدما بأى قيد فى تقدير مدى الخطأ أكثر منه برغبة الفصل على وجه معين فى الدعوى المطروحة بالذات (١) .

الر الخطأ فى السببية - مؤلف الفقه من الموضوع :

موضوع اسناد النتيجة النهائية الى فعل الجاني اذا تداخل بينهما خطأ الطبيب أو الجراح ليس متصلا بالضرورة بموضوع مسئولية الطبيب أو الجراح عن خطئه . وكل ما بينهما من صلة ينحصر فى القول بأنه اذا كان خطأ الطبيب لا يقتضى مسألتة الجنائية ، ولو كان مؤكدا واضحا عند من يرى إمكان ذلك ، فانه لا يقطع اسناد النتيجة النهائية الى فعل الجاني ولو تداخل بينهما ، فساهم فى احداث النتيجة بقسط معين . ولا يتحقق ذلك الا اذا كان هذا الخطأ مهنيا يسيرا . فالخطأ المهني اليسير من الطبيب أو الجراح ينبغي أن يدخل فى عداد العوامل المالوفة الوقوع فى العمل والتي على الجاني أن يفترض إمكان حصولها ، فلا ينبغي أن تقطع من ثم رابطة السببية بين نشاطه والنتيجة النهائية . أو يمكن القول بعبارة سافاتييه *savatiere* أن اخطاء العلاج التى تقع على مصاب فى حادثة يمكن اعتبارها متوقعة بحسب المألوف متى كانت لا تتجاوز حدود معينة ، فلا تقتضى اغفاء المسئول من مسئوليته عن الحادث (٢) .

(١) التفصيل راجع مؤلفنا فى جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال الطبية الثالثة ١٩٥٨ ص ١٦٦ - ١٣٤ .

(٢) « المسئولية المدنية » طبعة ٢ ج ٢ فقرة ٤٨٤ ص ٤٠ .

وفي هذا النطاق نقراً أيضاً للأستاذ أحمد أمين أنه « كذلك لا يصح أن يتحمل المتهم نتائج جهل الطبيب المعالج أو عدم كفايته أو اتباعه طرقاً غير قانونية في العلاج » (١) . ونتفقد أن أوصاف « جهل الطبيب أو عدم كفايته أو اتباعه طرقاً غير قانونية في العلاج » لا يصح أن تنصرف إلى الخطأ المهني اليسير الذي يمكن التجاوز عنه فلا يقتضى - في الرأي السائد - مساءلته جنائياً عنه ، ولا يعتبر من ثم قاطعاً لرابطة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة النهائية .

وما يصدق في هذا الشأن على الخطأ المهني اليسير ، يصدق أيضاً على الخطأ المادي اليسير من الطبيب أو الجراح حتى ولو كان يستتبع - في الرأي السائد - مسئوليته الجنائية ، فإنه ليس من شأن هذه المسئولية وحدها أن تقطع بالضرورة رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة النهائية ، متى سلمنا بأن الخطأ اليسير - مادياً كان أو مهنياً - ينبغي أن يدخل - بالأولى - في عداد العوامل المألوفة ، والممكن توقعها لأنها تتفق والسير العادي للأشياء . حين لا يصدق هذا الوصف على الخطأ الجسيم - مادياً كان أو مهنياً - فإنه ينبغي بالأولى أن يدخل في عداد العوامل الشاذة التي لا يطالب الإنسان العادي بتوقعها ويتعذر التسليم بأن الجاني قد توقعها بالفعل عند من يأخذون بالضابط الشخصي في تحديد السببية .

ولذا نجد الفقيه الإيطالي فيليبو جرسيني Grespini يذهب في هذا الشأن إلى القول بأنه إذا تشاجر مريضان في مستشفى فظعن أحدهما الآخر بعمدة ، ولم يقم طبيب المستشفى بإسعاف الجريح في الوقت المناسب بما أدى إلى وفاته من النزيف فإن رابطة السببية تنقطع بين الجرح والوفاة « ذلك لأن وقوع الجرح على اثر مشاجرة في المستشفى بالذات لا في مكان آخر قريب منه أو بعيد عنه أمر كان من المتيقن معه أن يتدخل طبيب من المستشفى لسد الجرح وتضميده منعا للنزيف » فإذا امتنع المستشفى عن التدخل لعد أو لخطأ فاحش من أحد عماله أو أطبائه فإن الجرح لا يعد سبباً للوفاة ، وتصبح الوفاة بسبب النزيف ومقطوعة الصلة بالجرح من الناحية القانونية ، لا من الناحية العلمية المادية ، ويعتبر مسببها - في القانون - هو الانتعاب الذي صدر من جانب المستشفى .

وانما يجب لامكان القول بانقطاع السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية بسبب خطأ الطبيب الجسيم أو اعماله الفاحش أن يثبت توافر السببية بين هذا الخطأ الأخير بدوره وبين الوفاة أو النتيجة المشددة للعقوبة على وجه عام ، فإذا انتفت انتفى امكان القول بالانقطاع . ولا يكفي للقول بذلك قيام مجرد تعاصر زمني بين خطأ الطبيب ، ولو كان جسيماً ، وبين حدوث النتيجة المشددة للعقوبة coincidence . فالتعاصر الزمني لا يكفي للقول بقيام السببية ، ولا هو يفتي عنها بطبيعة الحال ، ومهما كان هناك من توافق concordance ملتفت للنظر بين الحوادث . وذلك كما لو تطورت حالة المصاب إلى أسوأ أثناء العلاج الخاطئ ، ولم يثبت أن تطورها كان بسبب هذا العلاج ، بل بسبب اعتبارات أخرى ترجع إلى حالة المصاب الصحية كمرضه السابق على الإصابة ، أو شيخوخته ، أو إلى طبيعة المرض ذاته . ويمكن أن نفترض بحسب الأصل امتداد التطور السمي إلى الخطأ في العلاج - متى ثبت توافره الا اذا ثبت العكس

(١) شرح قانون العقوبات الأمل طبعة ٢ ص ٣٥٦ وهو يحيل القاري بدوره إلى جالو ج ٤ فقرة ١٧١٧

وجارسون فقرة ١٠٢ .

من وقائع الحالة المعروضة ، أو بعبارة أخرى يمكن افتراض أنه لولا خطأ الطبيب لما فقد المصاب حياته ، أو لما فقد العضو المصاب منفعته ، إذا حدث هذا فقد عقب الخطأ في العلاج . وكلما كان خطأ الطبيب صارخا شادا كلما سهل في العمل إثبات اسناد النتيجة النهائية للإصابة إلى هذا الخطأ ، دون غيره من العوامل الأخرى . وعلى العكس من ذلك قد تنبئ ظروف الواقعة في أحوال أخرى أن خطأ الطبيب - ما ديا كان أو مهنيا - لا أثر له في النتيجة النهائية ، التي كان من المتوقع أن تحدث بحسب المسير العادي للأمور - كان تكون الإصابة مميتة بطبيعتها - وبصرف النظر عن هذا الخطأ ، فتعتبر السببية لا زالت - بطبيعة الحال - قائمة - بين فعل الجنائي والوفاة . ومن هذا القبيل ما قضى به في الخارج من أنه إذا توفي المصاب في حادث اعتداء عقب عملية جراحية قام بها طبيب بغير خطأ فني فيكون المعتدى مسئولا عن وفاته حتى ولو تبين أن الطبيب لم يكن قد حصل على رضا صحيح بأجرائها من المجنى عليه أو من وليه (١) .

وغنى عن القول أيضا أنه إذا قام الجراح بإجراء جراحة غير تلك التي اقتضتها إصابة المجنى عليه ، ثم توفي منها انقطعت رابطة السببية - التي لم توجد أصلا في الواقع - بين الإصابة والوفاة دون توقف ذلك على بحث مسؤولية الجراح عن هذه الجراحة الأخرى إن كان للمسئولية محل . ومن ذلك مثلا أن يجري الجراح عملية استئصال تمزق بالبريتون بالمجنى عليه فيجب زائدة دودية بحاجة إلى استئصال ولما يستأصلها يموت المصاب من جراء هذه الجراحة الثانية لا من الإصابة التي أحدثها الجنائي .

موقف قضائنا الجنائي من الموضوع :

من الحالات التي عرضت على قضائنا الجنائي في هذا النطاق ، حالة غلام عقره كلب فاصيب بداء الكلب وتوفي بعد ظهور أعراض معينة عليه بعد اذ عولج من الإصابة علاجاً عادياً كما لو لم يكن الكلب مصاباً بداء الكلب - قدم صاحب الكلب بتهمة قتل الغلام خطأ وكذلك الطبيب الذي تولى علاجه ، لأنه أخطأ في تشخيص المرض ولأنه - وهذا هو بيت القصيد في خطئه - لم يرسله إلى مستشفى الكلب عملاً بمنشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ الصادر في ١٩٢٧/١٢/٢٩ بل تولى علاجه بنفسه حتى بعد ظهور أعراض داء الكلب عليه . وقد انتهى الحكم إلى إدانة صاحب الكلب العقور وأيضاً الطبيب المعالج ، وإلى اعتبارهما مسئولين مدنيا بالتضامن فيما بينهما ، مؤسسا قصاصه على ما يلي من الأسباب :

« ومن حيث أنه لا جدال في أن المجنى عليه قد عقره كلب المتهم الأول في التاسع من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقد ظل يعالجه المتهم الثاني حتى التام جرحه فلما ظهرت عليه عوارض غريبة أعيد عرضه عليه وعلى المرحوم الدكتور ... فتمشخص حالته أنها « روماتيزم مفصل أو روماتيزم بالركبة » كالثابت من أقوال المتهم الثاني بالنيابة وكالثابت في شهادة الدكتور ... أمام محكمة أول درجة . فلما ساءت حالة المجنى عليه وعرض على مستشفى الكلب وتلقاه هناك مديرها الدكتور ... وشاهد ما يشكو من عوارض شخص مرضه بداء الكلب وقد ذكر في شهادته أمام محكمة أول درجة أن بين الموارض ما يسمى « التقلصات التي تظهر على المصاب عند تعرضه للهواء أو شرب ... »

الماء ، وأن هذا العارض لا يمكن أن يظهر في مرض آخر ، وأنه هو الذي يثبت التشخيص الاكلينيكي بالضبط . . .

« فإذا لوحظ هذا ولوحظ معه أن الدكتور المتهم الثاني وزميله المرحوم الدكتور . . لم يشخصا العوارض التي بشت على المجنى عليه إلا بالروماتيزم المفصل دون أن يقولوا بمرض من الأمراض الأخرى التي يحاول المتهم الثاني التشكيك بشأنها كان للمحكمة بما لها من سلطة في التقدير أن تنتهي إلى أن القتل توفي متاثرا بداء الكلب نتيجة عقره من كلب المتهم الأول الذي أبدله اخفاء لمال الجريمة .

« ومن حيث أن المتهم الثاني وقد وقع في خطأ مخالفته المنشور رقم ٢٣ الصادر من وزارة الداخلية في ١٩٢٧/١٢/٢٩ لم يرسل المصاب إلى مستشفى الكلب ليعطى مصله الواقى مما كان سببا مباشرا في وفاته وعليه لا يكون الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة وتعين لذلك الفاؤه ومعاقبة المتهمين عملا بالمادة ٢٣٨ ع ، (١) .

تعليق على هذا القضاء :

أخطأ الطبيب المعالج في واقعة هذه الدعوى خطاين : أولهما مهني أو فني بأن شخص داء الكلب في أول ظهوره بأنه « مرض الروماتيزم بالركبة » رغم علمه بأن المجنى عليه سبق أن عقره كلب والتأمت جراحه منه على يديه ، وبغير أن يتخذ احتياطات التحليل والفحص الاكلينيكي للتحقق من ماهية المرض مع وجود سبب قوى للاشتباه فيه ، متى كانت الإصابة عبارة عن عضه كلب . وثانيهما مادي لأنه حتى بعد ظهور أعراض داء الكلب على المجنى عليه عرض علاجه بنفسه ولم يرسله إلى مستشفى الكلب لعلاجها تنفيذا للمنشور آنف الذكر . وأغلب الظن أنه قد خشي من عاقبة إرساله بعد ظهور الأعراض فعلا أن يتهم بالتأخير في ذلك إذ من المعروف علميا أن علاج داء الكلب بعد ظهور أعراضه فعلا أمر لا جدوى منه ولا طائل ورائه ، وإنما تنبئ المبادأة بالعلاج بعد المقر فورا من باب الاحتياط متى تعذر الاستدلال على الكلب وفحصه لمعرفة ما إذا كان مصابا بداء الكلب أم لا . هذه هي الأصول الفنية التي استدعت وضع المنشور آنف الذكر .

والذي يعنينا في موضوع بحثنا الحالي هو أن نبين كيف أن اجتماع الخطاين معا لم يكف في واقعة الدعوى لقطع رابطة السببية بين خطأ صاحب الكلب المقصور الذي ترك كلبه بلا حراسة ولا كمامة ، وبين وفاة المجنى عليه ، فاعتبرت الواقعة قتلًا خطأ لا مجرد إصابة خطأ بالنسبة له ، كما اعتبرت أيضا قتلًا خطأ بالنسبة إلى الطبيب ، دون أن تنفي مسئولية أحدهما عن الوفاة مسئولية الثاني عنها . وهذه

في الواقع من صور الخطأ المشترك بين اثنين من الجناة . وقد سبق أن أشرنا في مناسبة سابقة إلى أن وصف الخطأ في مثل هذه الصورة بأنه « مشترك » فيه تجاوز في التعبير . . . لانتفاء كل صورة من صور الاشتراك الجنائي بين الجانبيين اللذين لم تجمعهما في واقعة الدعوى صلة ما . فالخطأ هنا كان متعددًا أو موزعًا - بحسب مصدره - ولم يكن مشتركًا . ألا أن التعبير السائد قد جرى على وصفه بأنه مشترك ، كما قد جرى على القول بأن الخطأ قد يكون « مشتركًا » بين الجاني والمجنى عليه مع انتفاء كل اشتراك بينهما ، لانتفاء أي إيجاب وقبول ، أو بالأقل ما يكفي لقيام حالة مساهمة جنائية بينهما .

يتبع

(١) جرح مستأنف المنصورة في ١٩٥٢/١٠/٦ منشور بمجلة التشريع والقضاء السنة الخامسة عدد ٧

رقم ١٧ ص ٥٨ .

وكما تحكمت الدرجة الأولى قد قالت بفساد الدليل على ملكية المتهم الأول للكلب الطور كما ساورها الشك في السبب الذي أودى بحياة المجنى عليه فانتهت إلى إبراء المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلها .

نظام أوامر الأداء

للدكتور أحمد أبو الوفا

أستاذ قانون المرافعات بجامعة الاسكندرية

نشر أخيراً بحث مطول في أوامر الأداء للأستاذ عبد الحميد الوشاحي الرئيس السابق لإدارة قضايا الحكومة (مجلة إدارة قضايا الحكومة - السنة الثانية - العدد الأول) . وقد عالج البحث المتقدم بعض المسائل على وجه مخالف لما ذكرناه في مقالنا المنشور في العدد السابق من المجلة ، ورأينا أن نعرض لها هنا حتى تبدو واضحة في ذهن الباحث . وفيما يلي تعليق واف على ما جاء بالبحث :

أولاً - نظام الأمر بالأداء هو نظام استثنائي قصد به التيسير :

القاعدة أن النظام المتقدم هو نظام استثنائي قصد به التيسير على الدائن ، وتبسيط الإجراءات دون أن يضار هو أو خصمه :

ومن ثم إذا كان بعض الالتزامات بدفع مبلغ من النقود والبعض الآخر بشئ آخر غير هذا فلا يصح الاتجاه إلى الطريق الاستثنائي بالنسبة إلى الالتزامات الأولى ، والاتجاه إلى الإجراءات المعتادة في رفع الدعوى بالنسبة إلى الأخرى للاعتبارات المشار إليها في المقال المتقدم (١) ، ولأن المشرع في المادة ٨٥١ يفترض بداهة أن يكون كل مطلوب الدائن من مدينه هو أداء دين من النقود وعندئذ يتعين عليه سلوك الطريق المستحدث . أما إذا تمعد مطلوبه واشتمل على غير المتقدم فإن الحكم الاستثنائي المقرر في المادة ٨٥١ ينتفي فهي تقول : استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية عند المطالبة بدين من النقود .. الخ » .

واذن النظام المستحدث الاستثنائي لا يتبع إلا إذا كان كل مطلوب الدائن هو أداء دين من النقود .

كما أن النظام المستحدث لا يعمل به إلا عند المطالبة ابتداء بأداء دين من النقود (٢) ، بمعنى أن أي خصم يملك أثناء نظر خصومة قائمة مطالبة خصمه بأداء مبلغ من النقود على صورة طلب عارض يرفع شفاهة أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى عملاً بالمادة ١٥٠ من قانون المرافعات وما يليها . هذا على الرغم من أن الطريق المستحدث يتصل بالنظام العام ، وذلك لأن مجال أعماله عند المطالبة ابتداء بدين من النقود . أما الطلبات العارضة (ومن بينها التدخل واختصاص الغير) فهي حالات مقررة في التشريع لا تبررها دواعي الارتباط والتيسير على المحكمة والخصوم فحسب وإنما تبررها أيضاً دواعي قصد بها تفادي النتائج المترتبة على اعسار الخصوم فتجرى للمحكمة المقاصة بين هؤلاء خشيية اعسار أحدهم بعد الحصول على دينه وقبل أداء ما عليه من ديون .

(١) راجع كتاب إجراءات التنفيذ الطبعة الثانية سنة ١٩٥٨ - رقم ٨٠ .

(٢) بدليل أن المادة ٨٥١ تقول استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى وإنظر المذكرة التفسيرية للقانون .

واذن يملك أى خصم الادلاء بطلبات عارضة بطلب مبلغ من النقود سواء عند رفع دعوى أصلية أو بعد المعارضة فى أمر اداء واثناء نظرها (١).

لانيا : يشترط لاتخاذ الاجراءات المستعجلة ان يكون الدين خاليا من النزاع مستحق الاداء ، وان تقطع الكتابة فى تحديد قدر الدين واستحقاقه على النحو المتقدم :

من القواعد الأساسية فى التشريع أن الدين الحال الاداء هو فى المرتبة العليا من الديون بحسب وصفها من حيث وجوب أدائها ، فالدين الحال الاداء هو بدهاء خال من النزاع ، ومتى نص المشرع على وجوب أن يكون الدين حال الاداء فمعنى هذا أنه يشترط حتما أن الدين خاليا من النزاع .

والقاعدة المتقدمة هى قاعدة أساسية من قواعد القانون المدنى المسلم بها من جانب الفقه والفضلاء ، وقد ردها واكدتها الدكتور السنهورى فى نواح متعددة من مؤلفاته (٢) (٣) .

ويشترط كما قلنا فى مقالنا السابق أن تقطع الكتابة فى ثبوت الدين ولا يتحقق هذا الشرط فى العقود الملزمة للجانبين الا اذا قدم الطالب ما يثبت قيامه بأداء مقابل التزام خصمه .

ولسائر الاعتبارات المتقدمة نص المشرع على أنه اذا كان صاحب الحق دائنا بورقة تجارية وأراد الرجوع على غير الساحب أو المحرر لها أو قابليها وجب عليه اتباع أحكام قانون التجارة ، ولا يملك اتخاذ الاجراءات المستعجلة ، هذا على الرغم من أن مديونية غير الساحب (ومن فى حكمه ممن تقدم ذكرهم) ثابتة فى الورقة بمقتضى توقيعه .

ولسائر الاعتبارات المتقدمة أيضا قلنا انه اذا رفع الدائن دعواه بطلب دينه فان هذا يعد من جانبه تسليما باحتمال منازعة مدينه فتنتفى الشروط التى يتطلبها القانون لولوج الطريق الاستثنائى (راجع مقالنا المتقدم) (٤) ، ولا تملك المحكمة الحكم بعدم قبول الدعوى من تلقاء نفسها .

ولسائر الاعتبارات المتقدمة قلنا أيضا انه اذا رفعت دعوى ، بالاجراءات المعتادة وتمسك المدين بعدم قبولها بسبب عدم اتخاذ الاجراءات المستعجلة فان هذا يعد من جانبه تسليما بتوافر شروط الأمر بالاداء ، ويعد اقرارا صريحا بحق دائنه وكونه خاليا من النزاع مستحق الاداء (٥) .

ويجب ألا يغيب عن البال أن الدفع بعدم القبول هو دفع يوجه الى الوسيلة التى يحضى بها صاحب الحق حقه وما اذا كان المشرع يقرر هذه الوسيلة بالنسبة الى ذات الحق أو لا يقررها ، وما اذا كانت هذه الوسيلة بذاتها قد اتبعت عند المطالبة بالحق أم لم تتبع . ومن ثم لا يتصور أن يتمسك المدين بعدم قبول الدعوى لأن الدين تتوافر فيه الشروط المقررة فى المادة ٨٥١ وانه مستحق الاداء وانه خال من النزاع وأنه ثابت

(١) راجع الفقرة رقم ٨٠ من كتاب إجراءات التنفيذ وقارن الفقرة رقم ١٠٨ من بحث الأستاذ الوضائى .

(٢) السنهورى ٢ - آثار الالتزام من ٩٤٥ رقم ٥٣٠ ، ص ١٠٠٤ رقم ٥٧١ وأحكام النقص المشار إليها ، والمذكورة الإيضاحية للشروع التمهيدى للقانون المدنى ٢ ص ٦٣٢ ، وأثر سلطان - النظرية العامة للالتزامات ٢ - رقم ١٢٥ .

(٣) قارن بحث الأستاذ الوضائى رقم ٣٦ .

(٤) قارن بحث الأستاذ الوضائى رقم ٣٦ .

(٥) راجع الفقرة رقم ٨٢ من كتاب إجراءات التنفيذ وقارن رقم ٣٤ من بحث الأستاذ الوضائى .

بالتقاضي . ثم بعد كل هذا يتمسك بالوفاء أو بالمقاصة أو بالتقادم (١) ، ولا يتصور أن يكون هذا الدفع من جانب المدين مجرد تنبيه للمحكمة بأداء واجبها فطلبات الخصوم ودفعهم (٢) إنما تكيف ويتحدد مضمونها وفق ما نص عليه القانون . والقانون ما أجاز إبداء الدفع بعدم القبول في الحالة المتقدمة إلا إذا توافرت في الدين شروط المادة ٨٥١ .

ثالثا - القاضي المختص باصدار الأمر بالأداء إنما يباشر وظيفة ولاية وهو يصدر أمرا لا حكما ، فلا يلزم أن يتوافر في الأمر بيانات الحكم :

المختص باصدار الأمر بالأداء ليس هو قاض الأمور الوقتية بالمحكمة (٣) ، وإنما هو قاضي محكمة المواد الجزئية أو رئيس الدائرة في المحكمة الابتدائية ، وهذا القاضي يقوم بأداء وظيفة ولاية بحتة عند اصدار الأمر بالأداء ، فهو إذن يعد قاضيا ولائيا عند أداء هذه المهمة . وليس هذا بغريب في التشريع ، فهو يمنع في بعض الأحوال القاضي المختص (لا قاضي الأمور الوقتية) سلطة اصدار أوامر ولائية - راجع على سبيل المثال المادة ٦٥٦ .

ولقد أثر في فرنسا أمر التمييز بين العمل القضائي والتصرف الولائي فقبل أن العبارة هي طبيعة الإجراءات التي تتبع في سبيل اصدار القرار فإذا كان التصرف قد اتخذ في مواجهة الخصوم ، بعد سماع أقوال المدعى عليه أو بعد دعوته لإبداء أقواله ولو لم يحضر كان العمل قضائيا ، ويكون التصرف ولائيا إذا تم بناء على طلب أحد الخصوم دون أن يدعى الطرف الآخر للحضور لإبداء أقواله في هذا الطلب . ولقد رفض كثير من الشراح هذا الضابط وقيل أنه شكلي محض فليست إجراءات المرافعة هي التي تبين طبيعة وظيفة القاضي ولكن العمل نفسه هو الذي يبين ذلك بصرف النظر عن الإجراءات التي تتبع للقيام به . ولهذا قيل إن العمل يعد قضائيا إذا تعلق بنزاع ويكفي أن يكون هذا النزاع محتملا litige eventuel فإذا صدر التصرف دون منازعة ودون أن يحتمل أن يثير أية منازعة عد ولائيا (٤) .

وقيل أنه يجب لتحديد نوع وظيفة القاضي تحديد طبيعة القرار المطلوب منه اتخاذه، فوظيفة القاضي القضائية توجب عليه أن يقدر حقوق الخصوم والتزاماتهم ، وأن يفصل بينهم إنما وظيفته الولائية تقتصر على اتخاذ إجراءات مستقلة ، هي في الواقع إجراءات إدارية محضة وهي إجراءات وقتية تحفظية ، وعلى ذلك فقد يعد التصرف ولائيا ولو كان صادرا أثر نزاع بين الخصوم (٥) .

ولا يصح اتخاذ أي معيار من المعايير المتقدمة إلا إذا كانت إرادة المشرع غير واضحة في تحديد طبيعة القرار - محل الخلاف .

وبالرجوع إلى النصوص المستحدثة بالنسبة إلى أوامر الأداء يتضح بجله أن المشرع يمنح المختص باصدارها وظيفة ولائية بحتة ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) قارن المرجع المتقدم .

(٢) قارن كتاب الدكتور رمزي سيف في التنفيذ رقم ٩١ .

(٣) راجع كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٧٦ - الحاشية - في المقارنة بين قانون سنة ١٩٤٩ والقانون المستحدث . وراجع أيضا رقم ٨٤ قارن المرجعين المشار إليهما في بحث الأستاذ الواسعاني ص ٧٣ رقم ٥٦ .

(٤) وأخذ بهذا الاتجاه القضاء الأخير لمحكمة النقض الفرنسية كما أخذ به القانون الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٤ بشأن اختصاص غرفة المسودة (موديل رقم ٧٩ و٢٣) .

(٥) موديل رقم ٧٩ .

١ - أن المشرع قصد بالنظام المستحدث تفادي رفع دعاوى كانت تنتهي بصور أحكام غيائية تنذر المعارضة فيها ، وبذا نص على وجوب استصدار الأمر بالإذاء بدلا عن عرض النزاع على المحكمة ابتداء وتعطيل نظر القضايا الأخرى (راجع المذكرة التفسيرية للقانون) .

ومعنى هذا أن المشرع قصد التيسير على المحاكم فبدلا من أن تقوم بوظيفة قضائية أوجب أن تبأشأ أولا وظيفه ولائية مسيرة وتصدر أمرا بدلا من إصدار حكم ، وقد يغنى كل هذا عن موالاة وظيفتها القضائية لتوفير الوقت والجهد .

ويتضح بجلاء المعنى المتقدم من المادة ٨٥١ فهي تقول : استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية عند المطالبة بدين من النقود . الخ . وهذه الأحكام هي بمعناها الأحكام المقررة لاستصدار أمر على عريضة محملا بالمادة ٣٦٩ (راجع المادة ٨٥٣) (١) .

٢ - واضح تماما من النصوص المتقدمة أن المشرع يوجب على القاضي إصدار أمر لا حكم ، فهو يقول في المادة ٨٥٣/٣ . . . ويجب أن يصدر الأمر . . . ، وهو يقول في المادة ٨٥٤ إذا رأى القاضي أو رئيس الدائرة ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يقتنع عن إصدار الأمر . . .

وهذا المتقدم يتضمن بجلاء أيضا في المذكرة التفسيرية للقانون .

وإذا كانت إرادة المشرع ترمي إلى إلزام القاضي المختص بإصدار حكم لنص على ذلك صراحة في نصوصه المختلفة ، وبعبارة أخرى ، لم يكن هناك ما يمنع المشرع من النص على إلزام القاضي بإصدار حكم وإنما هو أوجب عليه إصدار أمر ، وفارق كبير بين إصدار أمر وإصدار حكم . والأمر معناه أمر على عريضة - أي أمر يصدر بما للقاضي من سلطة ولائية .

وهذا ما عنت إرادة المشرع بإيضاحه في المذكرة التفسيرية للقانون .

ورائد المشرع فيما تقدم هو تبسيط الإجراءات وتيسيرها وتخفيف عمل القاضي في الحالات المقررة في المادة ٨٥١ ، وتفادي حالات البطلان في التشريع ، فإذا تطلب المشرع من القاضي إصدار حكم كما يصدر الأحكام بالمعنى الحقيقي للكلمة يكون قد أهدر بيد ما منحه باليد الأخرى .

المشرع إذن خالف القواعد العامة من حيث رفع الطلب فهو يرفع باتخاذ إجراءات ولائية بحتة ، ومن حيث نظره فهو ينظر كأي طلب يقدم على عريضة وفق ما سوف نراه ، ومن حيث صدور القرار في الطلب فهو أيضا يصدر كأي أمر يصدر على عريضة .

وبمجرد صدور الأمر يختلف الوضع ويتقلب الأمر الولائي ويمتاز بمثابة حكم بقوة القانون . وقد قرر المشرع ذلك صراحة في نصوص مختلفة كما وضع ذلك بجلاء في المذكرة التفسيرية . إنما جميع هذه النصوص لا تقطع إلا في اعتبار الأمر بمثابة حكم بعد صدوره ، وليس قبل إصداره . ومتى اعتبر حكم اعتبارا مشتملا على قضاء قطعي ملزم (م ٨٥٣ و ٨٥٥) .

(١) راجع في هذا المعنى استئناف القاهرة ١٧ يناير ١٩٥٥ . مجلة التشريع والفساء ٧ ص ١٦٩ . واستئناف القاهرة في ٢ يناير ٥٥ ذاته المجلة ص ١٧٠ .

ومما تقدم يتبين اذن أن المشرع يوجب على القاضي المختص اصدار أمر ، وليس اصدار حكم (١) ، وانما بعد صدور هذا الأمر اعتبره المشرع بمثابة حكم حتى تسرى عليه القواعد المقررة بالنسبة الى الاحكام الغيابية أو الحضورية بحسب الاحوال فتجنى النمرة المرجوة من النظام المستحدث باستصدار أمر بإجراءات مبسطة سريعة بعد صدوره بمثابة حكم غيابي مشتمل على قضاء قطعي ملزم .

٣ - يؤكد كل ما تقدم أن المشرع يمنع القاضي من موالة وظيفته القضائية عند اصدار الأمر ، فهو يقول في المادة ٨٥٤ اذا رأى القاضي أو رئيس الدائرة المختصة ألا يجيب الطالب الى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن اصدار الأمر
واذن القاضي لا يصدر الأمر الولائي الا اذا اجاب به كل مطلوب الخصم ، فاذا تطلب الأمر فصلا في خصومة وتقديرا لها وجب عليه أن يمتنع عن موالة وظيفته الولائية حتى لا يخرج عن حدودها ، وحتى لا يباشر سلطة قضائية في حالة هو ممنوع عن مباشرتها لانه ليس بصدد خصومة قضائية . وهو ممنوع من موالة سائر السلطات التي يباشرها القاضي بما له من سلطة قضائية ، كاحالة أمر على التحقيق لاثباته بشهادة الشهود مثلا .

وكل ما تقدم لا يمنع القاضي من موالة وظيفته الولائية في الحدود المقررة له في التشريع ، فعليه أن يطبق القانون من تلقاء نفسه فيرفض اصدار الأمر اذا لم يحترم القانون كما اذا لم يوقع على عريضة الطلب معام وفق ما تنص عليه المادة ٢٥ من قانون المحاماة الجديد ، أو كما اذا كان القاضي غير مختص اختصاصا متعلقا بوظيفة الجهة القضائية التابع هو لها ، أو كما اذا كانت المريضة تجهل بالمدين . . الخ ، أو لم يرفق سند الدين الموقع عليه من المدين .

وفي هذه الحالات يرفض القاضي اصدار الأمر ولا يحيل على المحكمة (٢) ، لأن القاعدة أن الاحالة لا تجوز ولا تتم الا في الاحوال التي تكون فيها الاجراءات صحيحة ، والا اتخذت هذه الاجراءات المبسطة المستحدثة وسيلة للمشاركة فتيبها الخصم كلما عن له ذلك لاعتات خصمه .

٤ - يؤكد كل ما تقدم أيضا أن اجراءات استصدار الأمر تتم بغير مراعاة وفي غفلة من الخصم الآخر .

من كل ما تقدم اذن يتضح أن الأمر لا يلزم أن تتوافر فيه الا البيانات التي اوجبتها المشرع صراحة في المادة ٣/٨٥٣ .

(١) قانون في كل ما تقدم بحث الأستاذ الوشاحي رقم ٧٦ ص ١٠٠ وما يليها .

(٢) راجع الفقرة رقم ٨٥ من هذا الكتاب . وهذه هي القاعدة المقررة في التشريعات الحديثة - انظر رسالة Baulle بالنسبة الى القانون التساوي وراجع بحث الأستاذ الوشاحي ص ٢١ الحاشية بالنسبة الى القانون الاملائي و ص ٣٣ (الحاشية) بالنسبة الى القانون الايطالي - وراجع المادة الثالثة من قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ الصادر في فرنسا ، حيث تنص على أن للقاضي أن يرفض الطلب ، ويكون للدائن سلوك الطريق المادي في التقاضي . وانظر ما قلناه في الحاشية بفرق ٨٥ من هذا الكتاب وراجع أيضا محمد حامد فوسى رقم ٥١٠ (وقارن في كل ما تقدم بحث الأستاذ الوشاحي رقم ٦٥) .

ونرى حميد التشريع بما يسمح باحالة الطلب على المحكمة في جميع الاحوال - أي ولو كانت الاجراءات باغلة أو كانت المحكمة التي يبتئها القاضي غير مختصة - وذلك حتى يصدر الحكم بالرفض في مواجهة المائن المحكوم عليه ، وحتى لا يحرم من الرسوم التي قام بتاديتها عند تقديم الطلب الا يحظى حكم يصدر من المحكمة بما لها من سلطة قضائية .

وكل اتجاه في الرأي يرمى الى فرض صفة الحكم على الأمر قبل صدوره يكون قد خالف صريح المادة ٨٥٣ وأصدر كل ما سمي بالمشروع الى تحقيقه في النظام المستحدث .

ومن ثم ، لا يلزم أن يصدر الأمر باسم الأمة لأنه ليس بحكم أو يصدر بجلسة علنية ، أو أن تتوافر فيه غير البيانات المقررة في المادة ٨٥٣ ، والا كان معنى هذا أن تبطل جميع أوامر الاداء الصادرة في أنحاء الجمهورية ، لأن المحاكم تمتد بصفتها هذه - باعتبارها أوامر - حتى صدورهما (١) .

رابعاً - قيام الخصومة في حالة الأمر بالأداء وميعاد قطع مدة التقادم :

الخصومة (٢) بمعناها الذي يعرفه فقهاء المرافعات هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى l'action (٣) ، وفي تمثيل آخر ، هي مجموعة الإجراءات التي تبدأ من وقت اعلان صحيفة افتتاح الدعوى وتنتهي بصدور الحكم في الموضوع ، أو قد تنتهي بصدور حكم لا يحسم النزاع على أصل الحق .

وإذا كان قد اتجه التصريف الأخير الى اعتبار اعلان صحيفة افتتاح الدعوى هو الاجراء الأول من اجراءات الخصومة فذلك لأن الأصل في القانون المصري والفرنسي أن الدعوى ترفع بتكليف بالحضور . فإذا كانت الدعوى ترفع بعريضة تودع قلم الكتاب ثم تعلن بعدئذ للمدعى عليه ، فإن الخصومة تنشأ من وقت ايداع العريضة قلم الكتاب كما هو الحال بالنسبة الى الدعاوى الادارية ، فالمدعى الادارية - أي الخصومة الادارية - تنعقد بمجرد ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة ، أما اعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها فهو اجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وإذا بطل هذا اعلان فلا تبطل الخصومة الادارية التي انقضت قبله (٤) .

وتتجه بعض التشريعات الحديثة - ومن بينها التشريع السوري - الى رفع الدعوى بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة ، وتعد الخصومة منعقدة ومنتهجة لآثارها القانونية من وقت أداء الرسم وقبل اعلانها الى المدعى عليه . (مادة ٩٤ وما يليها من القانون السوري) . وقد يتجه الرأي في الجمهورية العربية المتحدة الى الأخذ بوجهة النظر هذه وإذا كان الأمر على النحو المتقدم فإن المطالبة القضائية - أي الخصومة - تنشأ بمجرد اتخاذ الاجراء الذي يوجب القانون بصرف النظر عما إذا كان هذا الاجراء في ذاته يعلن للمدعى عليه أو لا يعلن به . وبعبارة أخرى تقوم الخصومة - وهي الحالة القانونية الناتجة عن مباشرة الدعوى - بمجرد اتخاذ الاجراء الذي يوجب القانون ولو كان هذا الاجراء الأول يتخذ في غير مواجهة المدعى عليه (٥) .

وإذا كان المشروع يوجب على الدائن الذي تتوافر في دينه الشروط المقررة في المادة ٨٥١ أن يستصدر أمراً بالأداء ويمتنع بصريح النص من الالتجاء الى الاجراءات المعتادة في رفع الدعاوى ، وإذا كان قد اعتبر سبيله في الالتجاء الى القضاء هو استصدار الأمر بالأداء ، فاذن يكون مجرد تقديم العريضة الى القاضي المختص بمثابة استعمال للدعوى ويترتب على تقديمها الى القاضي - بعد أداء الرسم بأكمله عملاً بالمادة ٨٥٧ - سائر

(١) قانون بحث الأستاذ الوشاحي رقم ٧٧ وقانون حكم محكمة أشمون الجزئية المشار اليه في ص ١٠٦ .
(٢) l'instance

(٣) والدعوى هي السلطة المخولة للشخص في الالتجاء الى القضاء للوصول الى احترام القانون ، أو للثبوت من الحق ، في رأى آخر .

(٤) حكم المحكمة الادارية العليا ٢٣ فبراير ١٩٥٧ السنة الثانية ص ٥٧٤ .

(٥) قانون بحث لـ استاذ الوشاحي رقم ٨٧ .

الآثار القانونية التي تنتج في الأحوال المعتادة من وقت اعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه ، وذلك متى أعقب تقديم العريضة صدور الأمر بالأداء ، لأن رفض اصدار الأمر يقطع في الدلالة على عدم توافر شروط اصداره اما لأن الدائن لم يحترم الشروط الشكلية المقررة في التشريع أو لأن دينه لا تتوافر فيه الشروط المقررة في المادة ٨٥١ ، أو لأن المحكمة التابع لها القاضي غير مختصة (١) .

واذن تسرى كافة الآثار المترتبة على المطالبة القضائية من وقت تقديم الطلب على النحو المتقدم وليس من وقت صدور الأمر . ولقد ذهب رأى يرمى الى اعتبار الخصومة قائمة من وقت اعلان المدين بالأمر وعريضته عملاً بالمادة ٨٥٥ . وظاهر من كل ما تقدم أن هذا الرأي محل نظر ، إذ كيف يتصور أن تنشأ المطالبة القضائية بعد صدور الأمر الذي اعتبره المشرع بمثابة حكم (٢) واعتبره صاحب الرأى حكماً يصدر بما للمحكمة من سلطة قضائية ، وكيف يتمشى هذا القول مع النظرة المتقدمة ؟ وهي غير قائمة بالفعل أمام المحكمة ، لأن مجرد اعلان الأمر بالأداء ليس من شأنه طرح الخصومه أمام المحكمة ، وإذا لم يعارض المدين في الأمر ولم يستأنفه فهل معنى هذا أن تكون الخصومة قد نشأت وانقضت دون أن يتخللها صدور الحكم ، ويكون الحكم قد صدر في واقع الأمر قبل نشأتها (٣) .

وذهب رأى آخر الى أن الخصومة لا تنعقد بين الدائن والمدين الا عند الطعن في الأمر بالمعارضة (٤) . وما قلناه من قبل يصلح للرد على وجهة النظر هذه التي من مقتضاها أن تنشأ الخصومة بإجراء يتخذ من جانب المدعى عليه في مواجهة المدعى .

وبعض التشريعات المقارنة تنص صراحة على أن الخصومة تنشأ من وقت الادلاء بطلب استصدار الأمر ، وتسرى آثار هذه الخصومة ومن بينها قطع مدة التقادم من ذلك التاريخ أيضاً (٥) .

وإذا كانت الخصومة تنشأ من وقت الادلاء بطلب اصدار الأمر بعد أداء الرسم كاملاً عملاً بالمادة ٨٥٧ فإن هذا لا يعني أن كل الروابط القانونية التي تنشأ عنها تولد معها جنباً الى جنب ، فهذه الروابط تنشأ في الخصومة ولكنها ليست هي الخصومة . فمثلاً ترفع الدعوى عملاً بالقواعد العامة بتكليف بالحضور ، وتنشأ الخصومة من وقت اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى ، وتسرى بين الخصوم الآثار القانونية المترتبة على قيام الخصومة من وقت هذا الاعلان ، وانما لا تلزم المحكمة بالفصل في الدعوى ولا تبأثر بصدها سلطتها القضائية الا بعد قيدها ، أي ادراجها في جدول القضايا

(١) راجع دراسة تفصيلية في الفقرة رقم ٨٥ من كتاب التنفيذ في حاشية ص ١٧٣ وراجع أيضاً بحث الأستاذ فتحي صبور الصادر في محكمة القاهرة الابتدائية في طبعة أوامر الاداء والطعن فيها - المطبعة السنة ٢٨ ص ٢٧ وما يملها .

(٢) إذ مقتضى هذا القول أن الحكم يصدر في خصومة في حين أن صاحب الرأى ينكر وجود هذه الخصومة حتى اعلان الأمر . وهو في نواح أخرى من بحثه يفترض قيام الخصومة من وقت الادلاء بعريضة الطلب (راجع رقم ١٦٣ حيث طبق قواعد انقضاء الخصومة المقررة في المادة ٢٩٥ والمادة ٢٩٦) .

(٣) قارن بحث الأستاذ الوشاحي رقم ٩٠ ورقم ٧٦ حيث يعتبر الأمر صادراً بما للقاضي من سلطة قضائية .

(٤) استئناف الاسكندرية في ٦ ديسمبر ١٩٥٠ المطبعة السنة ٣٦ ص ١٢٥٨ .

(٥) انظر دراسة تفصيلية للقانون النسائي الصادر في ٢٧ أبريل ١٨٧٣ في رسالة Baufle القديمة الى جامعة ديجون في سنة ١٩١٢ وموضوعها La procédure à monitoire ou injonctionnelle وراجع

القانون الإلزامي الصادر في سنة ١٨٨٨ المادة ٦٨٨ وما يليها والمعدل في سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩١٠ . حيث ينص على قطع التقادم من تاريخ تقديم الطلب .

بالحكمة بعد أداء باقى الرسم المستحق - ومثلا ترفع الدعوى الادارية وتمتد الخصومة بصدها من وقت ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة وانما هناك من الآثار القانونية المترتبة على قيام الخصومة ما لايسرى الا من وقت اعلان ذوى الشأن بها باجراء مستقل . ولا تباشر المحكمة الادارية سلطتها القضائية بصدها الا بعد تحضير القضية وتهيتها للمرافعة بواسطة مفوضى الدولة .

واذن ، يبين مما تقدم ان المشرع هو الذى يحدد الاجراء الذى بمقتضاه تقدم المطالبة القضائية ، وهو الذى يحدد الاجراء الذى بمقتضاه تلزم المحكمة بالفصل فى الدعوى بما لها من سلطة قضائية .

وواضح ، بالنسبة الى الدائن الذى تتوافر فى دينه شروط استصدار الامر بالأداء ، انه ملزم باتخاذ الطريق الاستثنائى دون رفع دعوى بالاجراءات المعتادة . واذن المطالبة القضائية فى هذا الصدد تتحقق بمجرد الادلاء بالبريضة عملا بالمادة ٨٥٣ والمادة ٨٥٧ . وانما لا تلزم المحكمة بالفصل فى الدعوى بما لها من سلطة قضائية الا بعد اتخاذ اجراء أولى أوجب المشرع وهو اصدار الامر بالأداء والمعارضة فيه .

وكل ما تقدم لا يتنافى مع وصف سلطة القاضى عند اصدار الامر بالأداء بأنها سلطة ولائيه بحتة وليست بسلطة قضائية كما قلنا . وليس هذا بغريب وانما هي ارادة المشرع - وقد وضحت فى نصوص مختلفة كما قلنا - قصد بها تبسيط الاجراءات وتيسيرها وتقادى رفع دعاوى تفصل فيها المحكمة بما لها من سلطة قضائية - وقد أثبت العمل انها تنتهى غالبا بصدر احكام غيائية تندر المعارضة فيها (راجع المذكرة التفسيرية للقانون) .

خلاصة - استئناف ذات الامر بالأداء :

قلنا انه اذا لم ترفع معارضة فى الامر بالأداء فان استئنافه يكون بمريضة تودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية ولا يرفع بتكليف بالحضور وذلك على اعتبار أن الأحوال التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة هي استثناء فى التشريع لا يجوز القياس عليه باى حال من الأحوال ، والمشرع لم يوجب الفصل على وجه السرعة الا فى المعارضة فى الامر وفى الاجراءات التالية عليها بطبيعة الحال (١) .

واضح رأى عكسى يرمى الى وجوب رفع الاستئناف المتقدم بتكليف بالحضور على سبيل القياس وعلى اعتبار أن اجراءات استصدار الامر بالأداء تنسم بطبيعتها بوصف وجه السرعة (٢) ، وقد افاض فى خلق حجج لتأييد وجهة النظر هذه . وانما يصح أن تعتبر هذه الحجج ملاحظات فقهية تستوجب حتما تعديل التشريع بالنص على أن الطعن فى الامر ، بالأداء ينظر على وجه السرعة ايا كان نوع هذا الطعن ، وانما هي لاستقيم لتأييد وجهة النظر السابقة لسائر الإغتيارات التى تقدمت دراستها (٣) . ونكتفى فى هذا الصدد بإيراد عبارة وردت فى مستهل بحث الرأى العكسى تقطع فى التشكيك منه - وهي تقول « حقيقة أنه لا يوجد نص مستقل يقضى بأن الامر بالأداء يصدر على وجه السرعة وأن المواد التى يحكم فيها على وجه السرعة وردت عنها نصوص خاصة هي التى قضى عليها هذا الوصف القانونى - ومنها على سبيل المثال ... الخ » (٤) .

ونجدير بالإشارة أن ما تعلق بدعوى الاستحقاق الفرعية لا شأن له بما نحن بصده ، فهى اشكال فى التنفيذ والمادة ٤٨٢ توجب الحكم على وجه السرعة فى جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، فهى اذن تقرر قاعدة عامة فى هذا الصدد تقضى عن أى نص خاص

(١) انظر حجتنا وإليها هذا فى رقم ٨٧ م (٢) من كتاب التنفيذ ، وراجع كتاب نظرية الاحكام رقم ١٥٤ .

(٣) بحث الأستاذ الوشاحى رقم ١٢٨ .

(٤) بحث الأستاذ الوشاحى رقم ١٢٨ .

يذكر في مواضع اشكالات التنفيذ المختلفة • أما بالنسبة لأوامر الأداء فالمرجع لم يضع نصاً عاماً كما قلنا وإنما هو وضع نص خاص يتصل بالمعارضة في أمر الأداء وحدها (ويسرى بالنسبة الى الإجراءات التالية عليها بطبيعة الحال) •

ونحن نؤيد ما قيل بحق من أن استئناف الأمر يرفع بتكليف بالحضور اذا صدر في مادة (أى موضوع) يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة (١) •

سادساً - حقيقة المقصود من عبارة « استصدار الأمر في خلال ثلاثين يوماً » :

تنص المادة ٨٥٨ على أنه اذا أراد الدائن في حكم المادة ٨٥١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز التحفظي يصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بالأداء وذلك استثناء من أحكام المادتين ٥٤٥ و ٦٠٤ • وعلى الدائن خلال ثلاثين يوماً من توقيع الحجز أن يستصدر من القاضي المذكور أمراً بالأداء وبصفة إجراءات الحجز وأن يقوم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدر هذا الأمر بإعلان المدين به وكذلك بمحض الحجز والأمر الصادر به اذا لم يكن قد أعلنه به من قبل والا اعتبر الحجز كأن لم يكن •

وقلنا في تفسير هذه المادة انه لا يكفي أن يقدم الدائن طلبه الى القاضي في خلال الميعاد المتقدم ، بل يلزم لاحترامه أن يصدر أمر القاضي في خلاله ، فعمل الدائن اذن أن يراعى من تلقاء نفسه عند تقديم طلبه ميعاد الثلاثة أيام الذى خوله المشرع للقاضي ليصدر الأمر في خلاله عملاً بالمادة ٨٥٣/٣ ، فيقدم طلبه قبل انقضاء الثلاثين يوماً بثلاثة أيام على الأقل حتى اذا ما أفاد القاضي من الفسحة الزمنية التى خولها له المشرع لاصدار الأمر لا يضار الدائن من هذا فيصدر الأمر في خلال الميعاد القانوني (٢)

وقد اتجه رأى يرمى الى اعتبار المعنى المتقدم غير صحيح ، ومما قيل في تأييد ذلك ان هذا القول (أى قولنا) يؤدى حتما الى حرمان الدائن من جزء من الميعاد المقرر له قانوناً ، اذ تصبح مدته سبعة وعشرين يوماً دائماً ، بدلا من ثلاثين يوماً وهو ما لا يمكن أن يكون المشرع قد قصده بأى حال من الأحوال ، وقيل انه لو كان المشرع قد قصد من العبارة الأولى من الفقرة الثانية من المادة ٨٥٨ وجوب اصدار الأمر بالأداء وبصفة الحجز خلال ميعاد الثلاثين يوماً حتما ، لكان استعمل كلمة أخرى تفصح عن هذا القصد دون سواه كان قال (على الدائن خلال ثلاثين يوماً من توقيع الحجز أن يحصل من القاضي المذكور على أمر بالأداء أو بصفة الحجز) وهو ما لم يرد المشرع بتاتا (٣) •

ونقول في الرد على ما تقدم ان مراد المشرع هو بعينه ما نفاه الرأى السابق ، لأن المقصود من عبارة « وعلى الدائن خلال ثلاثين يوماً من توقيع الحجز أن يستصدر أمر بالأداء وبصفة إجراءات الحجز » هو أن عليه أن يتخذ الإجراءات التى من مقتضاها أن يصدر الأمر في خلال ثلاثين يوماً ، بمعنى أنه اذا تقدم بطلبه في اليوم الثلاثين ، وهو يعلم أن القاضي يملك لاصدار الأمر فسحة زمنية قدرها ثلاثة أيام فلا يكون جادا في العمل على استصدار الأمر في الميعاد المقرر في التشريع هذا اذا ما صدر الأمر بالفعل يعد الميعاد المتقدم •

(١) بحث الأستاذ قاضي عبد الصبور -القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية الخامسة ٣٨ من ٤٤٩ •

(٢) راجع الفقرة رقم ٢٢٥ من كتاب التنفيذ •

(٣) بحث الأستاذ الوشاحي رقم ١٤٩ •

وعلى العكس ، يكون الدائن قد عمل على استصدار الأمر في الميعاد ومن ثم يكون قد أحترمه ، إذا تقدم بطلبه قبل انقضائه بثلاثة أيام ، هذا ولو تراخى القاضي في إصدار الأمر فصدر بعد الثلاثين يوما المتقدمة وهنا لا يترتب ثمة بطلان . وعلى هذا النحو يجب أن تفسر المادة المتقدمة (١) (٢) .

وجدير بالذكر أن المادة ٨٥٨ بمقتضى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ (وقبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣) كانت توجب على الدائن خلال الثمانية الأيام التالية لتوقيع الحجز أن يستصدر من القاضي أمرا بالإدلاء وبصحة إجراءات الحجز وأن يعلن المدين بهذا الأمر وكذلك بمحضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلنه به من قبل والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

أما إذا تقدم الدائن بطلب استصدار الأمر في خلال ثلاثين يوما من توقيع الحجز ورفضت المحكمة إصداره ، فهنا يتخلف الشرط الذى أوجبه القانون فى المادة ٢/٨٥٨ ويبطل الحجز ويعتبر كأن لم يكن (٣) ، وذلك لأن المشرع ما أجاز التراخي فى إبلاغ الحجز الى المحجوز عليه فى ثمانية الأيام التالية لتوقيعه عملا بالقاعدة العامة فى التشريع الا على أساس إصدار الأمر بالإدلاء وصحة الإجراءات وإعلانه اليه فى المواعيد المقررة فى المادة ٢/٨٥٨ . والقاعدة أن مباشر الإجراءات هو الذى يتحمل كافة الآثار المترتبة على سلوك طريق اجرائي خاطئ ، هذا ولو كان حسن النية (٤) . وهذه هى القاعدة المتبعة عند رفع الاستئناف بالتكليف بالمحضور أو بالعرضة التى تودع قلم الكتاب ، فالمستأنف هو الذى يتحمل نتيجة سلوكه طريق اجرائي خاطئ ، ولو كان حسن النية (أى يعتقد بنية حسنة مثلا أن المادة التى صدر فيها الحكم يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أو العكس) .

سابعاً - وفاة المدين قبل تقديم العرضة وبعده ، وقبل توقيع الحجز وبعد وفاة الدائن : (٥)

إذا توفي المدين قبل تقديم عرضة طلب الأمر ، ثم صدر الأمر بعدئذ فيكون قد صدر على ميت وبعد معمولاً - وليس باطلاً . ومثل هذه الحالة مثل رفع الدعوى ابتداء على ميت ، فإن الحكم الذى يصدر فيها يعد معمولاً ، سواء أكان يعلم المدعى بوفاته قبل رفع الدعوى أو لم يعلم ، لأن عليه أن يتحرى عن كل ما اتصل بخصمه قبل رفع الدعوى عليه .

وتتبع القاعدة المتقدمة سواء عند من يرى أن تقديم العرضة ينشئ خصومة قضائية بكل معانيها ، أو عند من يرى أن تقديم العرضة لا يعدو أن يكون فى حكم استصدار أمر على عرضة - أى فى جميع الأحوال سواء اعتبرت الإجراءات قضائية أو ولائية يتعين أن تتخذ ابتداء ضد شخص غير ميت والا اعتبر الحكم أو الأمر معمولاً .

(١) وهذا ما قصدها فى الفقرة رقم ٢٢٥ من كتاب التنفيذ .

(٢) يلاحظ أن عدم احترام اليماد المقرر فى المادة ٣/٨٥٣ لإصدار الأمر لا يترتب أى بطلان - معناه حامد ففى رقم ٥١٢ والوشاحى رقم ٦١ .

(٣) تاون حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى ١٤ مايو ١٩٥٧ الذى أشار اليه الأستاذ الوشاحى فى بحثه ص ٢٠٩ .

(٤) راجع ما قلناه فى الفقرة رقم ٢٢٥ من كتاب التنفيذ .

(٥) القواعد التالية تسمى قاعدة عامة فى حالة قيام أى سبب من أسباب انقضاء الخصومة بالنسبة الى المدين أو بالنسبة الى الدائن .

والمعلوم لا يخلق من جديد . ومن ثم هذا الاندماج لا يزول بعدم التمسك به من قبل الورثة في بدء النزاع وقبل التكلم في الموضوع ، بل يجوز هذا التمسك في أية حالة تكون عليها الإجراءات ولو لأول مرة في النقض ، ويجوز التمسك به على صورة دفع أو طلب أو طعن أو دعوى مبتدأة (١) .

واتجه رأى الى أن الاندماج المتقدم هو بطلان نسبي لصلحة الورثة يسقط ويؤول بالتكلم في الموضوع قياساً على البطلان الذي يلحق بالإجراء الذي يتخذ بعد انقطاع سير الخصومة ، وفقاً لما استقرت عليه أحكام النقض (٢) .

ونقول في الرد على ما تقدم أن هذا القياس مع الفارق ، فلا يجوز ، لأن محكمة النقض تنجى الى ما تقدم عندما ترفع الدعوى ابتداء على شخص يموت في أثناء نظر الدعوى ، فهنا تنشأ حالة انقطاع الخصومة . والفقه والقضاء في مصر وفي فرنسا يتجه الى ما ذهب اليه محكمة النقض . أما رفع الدعوى على ميت فهو ينشئ عدماً ، وفق ما اتجه اليه الفقه والقضاء في مصر .

ولا يصح أن يحتج على الرأي المتقدم بأن الإجراءات إنما تتبع في غفلة من المدين ، فلامبية أن كان قد توفي قبل موالاتها ، وإنما يرد على ذلك بأن الإجراء لا يكون صحيحاً إذا كانت وسيلة الإدلاء به إلا إذا كان موجهاً الى خصم حقيقي .

أما إذا توفي المدين بعد تقديم العريضة وقبل صدور الأمر ، فإنه لا يعد باطلاً ، لأن الإجراء يكون قد اتخذ صحيحاً سليماً ، ولما كان الأمر يصدر في غفلة من الخصم ، ولما كان الخصم لا يكلف بالدفاع عن مصلحته قبل صدوره فلا محل لبطلانه ويكون إذن صحيحاً (٣) . وهذه هي القاعدة المقررة في التشريع إذا قام سبب الانقطاع بعد قفل باب المرافعة في الدعوى عملاً بالمادة ٢٩٥ وما يليها .

وإذا توفي المدين بعد صدور الأمر وقبل اعلانه ، فإن هذه الوفاة لا تعفي الدائن من وجوب اعلان الأمر الى الورثة في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره والا اعتبر كأن لم يكن .

ولا يصح أن يعتبر جهل الدائن وفاة خصمه عدراً يبرر له عدم احترام الميعاد المتقدم إذ عليه أن يراقب ما يطرأ على مدينه من أحداث .

والإعلان الذي يمتد به في هذا الصدد والذي يقطع الميعاد المتقدم هو اعلان كل وارث باسمه لشخصه أو في موطنه ، لأنه من تاريخ هذا الإعلان يبدأ ميعاد الطعن في الأمر بالمعارضة ، ولأن المشرع ما قصد بهذا الإعلان إلا تعجيل المعارضة في الأمر أو تفويت ميعادها حتى تستقر الأوضاع القانونية بين الخصوم .

أما الإعلان الى الورثة جملة في آخر موطن كان لورثتهم فلا يعتد به إلا باعتباره مقدمة للتنفيذ عملاً بالمادة ٤٦٣ وبشرط أن يكون ذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين .

أما إذا توفي المدين بعد اعلانه هو بالأمر فإنه تتبع القواعد العامة المقررة في باب الأحكام .

وبعبارة تفصيلية ، إذا توفي المدين بعد اعلانه بالأمر ، يكون الدائن قد جعل الأمر بمنأى

(١) راجع كتاب نظرية الأحكام - باب اندماج الحكم .

(٢) بحث الأستاذ الوشاحي رقم ١٦٢ وتقتض ١٩ أبريل ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني ٧ ص ٥٢٨ .

(٣) يؤيد هذا الرأي الأستاذ الوشاحي في رقم ١٦٣ .

عن السقوط عملاً بالمادة ٨٥٦ ، فلا يسقط الحق الثابت في الحكم إلا بخمس عشرة سنة عملاً بالقواعد العامة . ومن ناحية أخرى ، يظل حق الورثة قائماً في الطعن في الحكم ما بقي الحكم قائماً طالما أن الدائن لم يعلنهم به عملاً بالمادة ٣٨٢ ، ذلك لأن حق الطعن في الحكم يبقى ما بقي الحكم قائماً ، وهو كأي حق يسقط بخمس عشرة سنة عملاً بالقواعد العامة (١) .

وإذا توفي الدائن بعد صدور الأمر وقبل اعلانه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره ، فإن هذا الميعاد يقف عملاً بقاعدة أساسية في التشريع هي قاعدة أن المدة لا تسري في حق من لا يتمكن من اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه
contra mon volentém agere mon court praescriptio

(١) انجبه رأى إلى سقوط حق الورثة في خمس سنوات ، وقد اقتضى في محاولة تبرير هذه المساعدة (الوشاحي وتم ١٦٨) ولا نرى محلاً لمناقشته لأنه يخالف القواعد العامة الواضحة التي تسقط الحق الثابت في الخمس بخمس عشرة سنة وتسقط حق الطعن في ذات الميعاد . أما مواعيد سقوط الخصومة وانقضائها بالتقادم فهي لا شأن لها بالإحكام ولا شأن لها أيضاً بحق المحكوم عليه في الطعن في تلك الأحكام ، ولا تمس القواعد العامة في هذا الصدد .

أما قواعد القانون المدني المتعلقة بمدة تقادم أصل الحق فهي بيّنة هي الأخرى عن المساس بالحقوق المتقدمة أي كان قدر مدة تقادم أصل الحق الثابت في الحكم . (كتاب نظرية الأحكام رقم ٤٥٤ ورقم ٣٨٥ م) .

وبعبارة أوضح ، إذا كانت الخصومة تنقضي بالتقادم الخمسي أو بقواعد السقوط عملاً بالمادة ٣٠١ ، فإن الذي يسقط ويؤول هو إجراءات الخصومة لا الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيائية (م ٣٠٤) ، ومن ناحية أخرى هذا السقوط وذاك الانقضاء إنما هو مقرر لمصلحة المدعي عليه - أو من في حكمه - في مواجهة المدعي - أو من في حكمه - ومن ثم الذي يضار من أثر إسقاط الخصومة هو وجهه للمدعي وليس المدعي عليه - فالأخير هو الذي يتصكك بالسقوط . وإذا ، إذا توفي المدين بعد اعلانه بالأمر ، فلا يتصور أن يتسكك ورثته بطلب إسقاط الخصومة وحتى مع افتراض تسككهم بالسقوط فإن هذا السقوط لا يمس الحكم الصادر عليهم كما قلنا (عملاً بالمادة ٣٠٤) . وبطبيعة الحال لا يتصور أن يمس حقهم من في الطعن في الحكم لأنه مقرر لمصلحتهم ، والقاعدة أن الشخص لا يضار من إجراء يقوم به من جانبه ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك ، هذا فضلاً عن أن السقوط عملاً بالمادة ٣٠١ والانقضاء عملاً بالمادة ٣٠٧ إنما يتناول إجراءات الخصومة وحدها ولا يمس بأي حال من الأحوال الأحكام القطعية أو حق الطعن فيها - هذا مع افتراض وجود خصومة .

ويلاحظ أن المحكوم عليه يظل محتفظاً بصفته التي كانت له في الخصومة التي انتهت بصدور الحكم عليه حتى الطعن فيه من جانبه ، ومن وقت هذا الطعن ، وحده ، يستد بصفته باعتباره طاعناً .

وبناء عليه ، إذا توفي المدين بعد اعلانه بالأمر بالاداء وقبل الطعن فيه من جانبه لا يصح أن يتصف باعتباره طاعناً ، ولا يجوز إعمال قواعد سقوط الخصومة في الطعن على الأساس المنقضى ، لأن الخصومة في الطعن لم تنشأ بعد ، وهي لا تنشأ إلا باتخاذ الإجراء المقرر في التشريع ، والفرض أن المدين توفي قبل الطعن في الأمر (قارن الوشاحي المرجع للتقدم) .

كل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إغفال حكم المادة ٢٨٢ التي تنص على أن ميعاد الطعن يقف بموت المحكوم عليه ولا يزول الوقف إلا بعد إعلان الحكم إلى الورثة في آخر موطن كان لورثتهم . الخ ، فمعنى هذا أن المكلف باتخاذ الإجراء التالى بعد وفاة المدين هو الدائن ، وأن حق ورثة المدين في الطعن يظل قائماً ما لم يحصل هذا الإعلان . ومن ثم لا يصح إعمال قياس لصدورة اجتهازية مؤداة لمعيار حق خصم بخمس سنوات في حين أن القانون لا يهده إلا بخصم خمس عشرة سنة .

وأخيراً ، يلاحظ أن الخصومة التي يتناولها السقوط أو الانقضاء بالتقادم هي القائمة بالفعل أمام المحكمة سواء أكانت هي محكمة الدرجة الأولى أم محكمة المارضة أم الاستئناف أم النقض ، وذلك لأن التصود بالسقوط هو تقادى وقت السير في الدعوى بفعل المدعي أو امتناعه وتقادى تراكم الإنصاف أمام المحاكم ، ولهذا وضع التشريع الجزاء المقرر في المادة ٣٠١ وبالمادة ٣٠٧ ، أما إذا انقضت الخصومة أمام المحكمة يحكم ولو كان غيائياً ، ولم تنشأ أمام محكمة الطعن ، فلا يصح إن يقال إن الخصومة في حالة وقف أو في حالة

ولما كان الأمر يعتبر بمثابة حكم غيابي ، ولما كان الميعاد المتقدم لا يسرى في حق ورثة الدائن ، فان الحق الثابت في هذا الحكم لا يسقط الا بخمس عشرة سنة عملاً بالقواعد العامة - هذا ولو عند من يرى جواز تطبيق أحكام سقوط الخصومة في هذه الحالة ، لأن من مقتضاها عدم سقوط الأحكام الغيابية القطعية عملاً بالمادة ٣٠٤ (١) (٢) ، والأمر كما نعلم يشتمل على قضاء قطعي ملزم . وما تقدم لا يمنع بطبيعة الحال - المدين المحكوم عليه من المارضة في الأمر في مواجهة الورثة ، متى علموا بقيامه بأي طريق كان .

وإذا فرض أن قام المدين المحكوم عليه بإعلان الأمر الى الدائن ، فانه من تاريخ هذا الإعلان يبدأ ميعاد الطعن في الأمر في حق المدين عملاً بالقاعدة العامة المقررة في المادة ٢/٢٧٩ (٢) ومتى انقضى ميعاد الطعن فيه بالمارضة اعتبر بمثابة حكم حضوري ، لا يسقط بعدم الإعلان عملاً بالمادة ٨٥٦ (٤)

وإذا قام المدين بإخطار ورثة خصمه بمجرد صدور أمر أداء لمصلحة مورثهم ، فانه من تاريخ هذا الإخطار يستكمل ميعاد الستة أشهر سريانه في حق الورثة ، ولا يمتد بهذا الإخطار في جريان ميعاد الطعن في الأمر في حق المدين لأنه لا يشتمل على بيانات إعلان الحكم المقررة في التشريع .

أما اذا توفي الدائن بعد صدور الأمر ، وبعد انقضاء ستة أشهر من ذلك التاريخ دون القيام بإعلانه ، فانه يكون قد سقط ، واعتبر كأن لم يكن .

وإذا توفي المدين بعد توقيع حجز ما للمدين لدى الغير أو الحجز التحفظي عملاً بالمادة ٨٥٨ فمن الواجب الاعتداد بالقواعد العامة في هذا الصدد ، فلا يستصدر الأمر بالأداء إلا في مواجهة الورثة كل باسمه وبصفته ، على أن يتم اعلانه لشخصه أو في موطنه عملاً بالأصل العام في التشريع الذي يوجب استصدار الأمر في مواجهة المدين أو المدينين ولو كانوا متضامنين . الخ - ولا تعد وفاة المدين عفداً يبرر للدائن أن يفوت على نفسه المواعيد المقررة في المادة ٨٥٨ لأن عليه أن يراقب كل ما يطرأ على مدينه من أحداث .

وبمباراة أخرى أعمال المادة ٤٦٣ لا يكون الا حيث تتبع إجراءات التنفيذ وحدها ، أما استصدار أمر بالأداء فهو مطالبة قضائية يتعين أن تراعى بصدها القواعد العامة .

« نوم (بتفسير المذكرة التفسيرية للقانون) - وهذا الذي نقول به هو من الديدنيات التي تشف عنها المذكرة التفسيرية للقانون ، وتؤكدنا القواعد العامة (كتاب نظرية الدفوع في قانون المرافعات رقم ١٧٠ وما يليه) أما المادة ٣٠٤ التي تقرر بقاء الأحكام القضية على الرغم من إسقاط الخصومة ، فهي إنما تشير الى الأحكام القطعية أو الأحكام في شق من الموضوع التي تصدر قبل انتهاء الخصومة برمتها أمام المحكمة التي تنظر القضية ، كما تشير الى أثر سقوط الخصومة في المارضة الذي من شأنه زوال الخصومة في المارضة مع بقاء الحكم الغيابي (راجع نظرية الدفوع رقم ٢١٧ وما يليه) .

(١) راجع المذكرة رقم ١٩٢ من كتاب نظرية الدفوع في قانون المرافعات .

(٢) قانون الوشاحي رقم ١٧٢ .

(٣) وهي تقرر أنه من وقت إعلان الحكم يبدأ ميعاد الطعن في حق المدين والطعن اليه . وعملاً بنفس المادة المتقدمة ينتهك ميعاد الأشهر الستة المقررة في كل من المادة ٨٥٦ ولادة ٢٩٣ بإعلان الأمر أو الحكم الغيابي ولو كان هذا الإعلان من المدين أو المحكوم عليه الغائب في مواجهة الدائن أو المدين .

(٤) قانون الوشاحي رقم ١٧٢ .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قيام سبب انقطاع الخصومة في حق خصم لا يبرر لخصمه عدم احترام المواعيد المقررة في مواجهته هو .

وإذا توفي الدائن بعد توقيع الحجز وقبل انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ توقيعه فإن هذا الميعاد يقف عملا بالقواعد العامة المتقدمة ، ولا يستأنف سيره الا بعد اعلان يصدر من المدين المحكوم عليه الى وريثة الدائن ومن في حكمهم يخبرهم فيه بحصول الحجز المتقدم من جانب مورثهم (١) .

وسائر القواعد المتقدمة تنبع سواء في حالة الوفاة أو فقد الأهلية أو زوال صفة من يباشر الخصومة نيابة عن الخصم . وإنما لا تنبع عند وفاة الوكيل بالخصومة أي الحامي عملا بالأصل العام في التشريع (٢) .

هذا مع ملاحظة أن استصدار أمر بالأداء في مواجهة ناقص أهلية يرتب بطلانا نسبيا مقررًا لمصلحته وذلك عملا بالقواعد العامة ، كذا الحال إذا اتخذت إجراءات التنفيذ في مواجهة المتقدم فإنها تكون باطلة بطلانا نسبيا لمصلحته (٣) .

ثغنا - عدم اجابة الدائن الى طلب النفاذ للمجل :

قررت المادة ٨٥٤ أنه إذا رأى القاضي أو رئيس الدائرة المختصة الا يجيب الطالب الى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن اصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى . . وجاءت المادة ٨٥٧ م تنص على أنه تسرى على الأمر بالأداء الاحكام الخاصة بالنفاذ للمجل حسب الأحوال التي بينها القانون .

وواضح من ترتيب المادتين المتقدمتين ومن حقيقة المراد من النظام المستحدث واعتباره استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى مستمر ، واضح أن المشرع شاء في المادة ٨٥٧ وبعد أن يكون القاضي قد اجاب كل طلبات الدائن - شاء أن يجيز للقاضي سلطة شمول الحكم بالنفاذ أو عدم شموله به وسلطة الاعفاء من الكفالة أو الزام الخصم بتقديهما حسب ما تقضي به القواعد العامة في النفاذ للمجل . ورفض طلب شمول الحكم بالنفاذ أو رفض الاعفاء من الكفالة لا يعد رفضا لطلب من طلبات الدائن مما يستوجب على القاضي الامتناع عن اصدار الأمر عملا بالمادة ٨٥٤ ، لأن هذا الرفض أساسه المادة ٨٥٧ التي أحالت الى القواعد العامة في النفاذ للمجل ، ولأن القول بغير هذا يشمل الفائدة المرجوة من النظام المستحدث ، فلا يسمح في كثير من الأحوال اصدار الأمر لعدم اجابة الدائن الى طلب النفاذ (٤)

هذا مع ملاحظة أن طلب النفاذ للمجل يعد من صميم مطلوب الخصم اذ يقصد بابدائه تنفيذ الحكم قبل الأوان العادي لتنفيذ الاحكام (٥)

تاسما - الأمر بصحة إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير بعد حجة على المحجوز لديه متى أعلن اليه ولم يطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف :

اتجه رأي يعارض ما انتهينا اليه من أن المشرع لم يشر في المادة ٨٥٨ الى ما تعلق بالمحجوز لديه تاركا أمره للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٥٥٣ ، فإذا شاء

(١) راجع الفقرة رقم ١١٢ من كتاب التنفيذ .

(٢) راجع كتاب المرافعات باب انقطاع الخصومة .

(٣) راجع الفقرة رقم ١١٢ من كتاب التنفيذ .

(٤) قانون الوشاحي رقم ٨٢ .

(٥) كتاب نظرية الاحكام في قانون المرافعات رقم ٢١٩ .

الحاجز اختصاصه جاز له ذلك أثناء نظر المعارضة في الأمر الصادر بأداء الدين وبصححة الاجراءات (١).

وقلنا ان الأمر بصحة اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير يمد حجة على المحجوز لديه اذا أعلن اليه ولم يطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف (٢).

ومما قيل ردا على ما تقدم انه لا يصح اختصاص المحجوز لديه عن طريق اعلانه بالأمر الذي يصدر بأداء الدين وبصححة اجراءات الحجز ، ما لم يكن منذ البداية طرفا في عريضة طلب استصدار هذا الأمر - اذ بغير ذلك يكون خارجا عن الدعوى ، وان اختصاص المحجوز لديه لأول مرة في المعارضة ليس الا دعوى بصحة اجراءات الحجز توجه مباشرة أمام المحكمة بالطريق العادي - وهو ما لا يجوز اتباعه ، عملا بالمادتين ٨٥٨ و ٨٥٩ ، في نظام استثنائي جاء على خلاف القواعد العامة في رفع الدعاوى وان معارضة المحجوز عليه في الأمر بالأداء وبصححة الحجز اذا كان طرفا فيه وحده أي دون المحجوز لديه ، لا يمكن أن تكون الوسيلة التي يستطيع بها الدائن اختصاص المحجوز لديه لأول مرة ، وانما الوسيلة التي تؤدي الى هذا الاختصاص هي عريضة طلب استصدار الأمر بالأداء وبصححة الحجز ، اذ هي الطريق الواجب اتباعه قانونا في كل حالة تتوافر فيها شروط المادة ٨٥١ .

وكل ما تقدم مردود بما يلي - ١ - نص المادة ٨٥٨ هو نص استثنائي لا يعمل به الا في الحدود الاستثنائية المقررة فيه بصدد المدين المحجوز عليه وحده ، والخروج عليه في غيرهما جائز حتما بالرجوع الى القواعد العامة ، بل لا يجوز ولوج الطريق الاستثنائي الا في الحدود المقررة في نص المادة ٨٥٨ .

٢ - متى سلمنا بما تقدم اذا رفعت معارضة في الأمر من جانب المدين فليس هناك ما يمنع المحجوز لديه من التدخل فيها عملا بالقواعد العامة ، وليس هناك ما يمنع الحاجز من اختصاصه فيها عملا بالقواعد العامة أيضا . وهو انما يختصم بالنسبة الى ما تعلق بصحة اجراءات الحجز فقط .

٣ - الأمر بالأداء لا يصدر الا على المحجوز عليه وحده (بعد تكليفه بالوفاء عملا بالمادة ٨٥٢) ، اما الأمر بصحة اجراءات الحجز الذي تم تحت يد المحجوز لديه (بعد توضيح تاريخ توقيعه واسم الأخير ولقبه وموطنه وكافة البيانات المقصود بها التعريف عليه) فليس هناك ما يمنع من اعتباره حجة عليه متى أعلن به وفوت على نفسه مواعيد الطعن فيه ، اذ لا وسيلة للحاجز تمكنه من الافادة من نص المادة ٥٥٣ التي تجيز له اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز حتى يكون الحكم الصادر فيها حجة عليه بالنسبة لصحة الاجراءات وحتى لا يقبل منه بعدئذ التمسك ببطلان الحجز - نقول انه لا وسيلة للحاجز ليحصل الأمر أو الحكم الصادر بصحة الاجراءات حجة على المحجوز لديه الا باعلانه بالأمر حتى يبدأ من هذا الاعلان ميعاد الطعن فيه ، واذا ما فوت على نفسه الميعاد اعتبر الأمر حجة عليه ، وذلك لأن الحاجز لا تكون لديه وسيلة لاختصاص المحجوز لديه اذا لم تطرح خصومة تمكنه من اختصاصه - أي اذا لم يطعن المحجوز عليه بالمعارضة في الأمر بالأداء .

عاشرا - اعلان الامر وحده دون العريضة :

توجب المادة ٨٥٥ اعلان المدين في موطنه بالمريضة وبالأمر الصادر عليها بالأداء .

(١) رقم ٢٢٥ من كتاب التثليذ .

(٢) قانون الوفاي رقم ١٥١ .

ويجب أن يتم الاعلان على يد محضر مشتملا على البيانات الواجب توافرها في أوراق المحضرين عملا بالقواعد العامة (١) .

وإذا فرض جدلا أن تم اعلان المدين بصورة من الأمر وحده دون العريضة المشتملة على ذات الأمر فإن هذا الاعلان يكون باطلا ولا يعتد به ، فلا تسرى من تاريخه مواعيد الطعن في الأمر ولا يحصى الأمر من اعتباره كأن لم يكن عملا بالمادة ٨٥٦ ، وذلك لأن العريضة تشتمل على موضوع الدين ووقائع الطلب وأسانيده كما تشتمل على بيان موطن مختار للطالب عملا بالمادة ٨٥٣ ، فبياناتها تكمل بيانات الأمر بالأداء ، وإغفالها يعتبر إغفالا لأمر جوهري يترتب عليه حتما ضرر للخصم (م ٢٥) .

وعلى الرغم من أن المادة ٨٥٦ اقتضت على وجوب اعلان الأمر وحده في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره والا اعتبر كأن لم يكن ، كما أشارت المادة ٢/٨٥٥ الى أن معارضة المدين تكون في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الأمر ، فإن المقصود من هذه المادة وتلك هو اعلان الأمر وفق ما نصت عليه المادة ٨٥٥ في فقرتها الأولى .

حادي عشر : سلطة محكمة المعارضة في نظر الموضوع عند الحكم بطلان الأمر بالأداء او بطلان عريضة استصداره او عند اعتباره كأن لم يكن لعدم اعلانه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره :

قصد المشرع اعمال قواعد المعارضة في الاحكام الغيابية عند رفع معارضة في أمر بالأداء .

والقاعدة الأساسية أن المحكمة التي تنظر المعارضة لا تقتصر على مجرد القضاء ببطلان الحكم الغيابي - في حالة بطلانه - وإنما هي تتصدى للموضوع ، كذلك الحال إذا بنى الحكم الغيابي المطعون فيه على اجراء باطل فإن المحكمة في هذه الحالة تحكم ببطلان الاجراء والغاء الحكم الغيابي الذي يبنى عليه ثم تتصدى للموضوع ، بشرط ألا يكون الاجراء الباطل الذي بنى عليه الحكم الغيابي هو صحيفة افتتاح الدعوى ، إذ في هذه الحالة تسقط الخصومة برمتها بسبب بطلان صحتها ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى ، ولا يعد اجراء رفع المعارضة من جانب المعارض (وهو المدعى عليه) كافيا لطرح موضوع الخصومة من جديد أمام المحكمة ، وتفترق هذه الحالة الأخيرة عن سابقتها في أن بطلان صحيفة افتتاح الخصومة يسقطها ويجعلها كأن لم تكن بينما بطلان الحكم او بطلان أي اجراء سابق عليه (فيما عدا صحيفة الدعوى) لا يؤدي الى اهدار الخصومة برمتها بل يؤدي الى اهدار الاجراء الباطل وحده والإجراءات اللاحقة له .

أما إذا قضت محكمة المعارضة باعتبار الحكم الغيابي كأن لم يكن لعدم اعلانه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره ، فإنها أيضا تملك الفصل في الموضوع على اعتبار أن السقوط يلحق الحكم الغيابي وحده ، ولا يمس صحيفة افتتاح الدعوى التي تظل قائمة منتجة لكل آثارها .

وعند اعمال القواعد المتقدمة بالنسبة للمعارضة في الأمر بالأداء تقرر أن محكمة المعارضة تملك نظر الموضوع إذا ما قضت ببطلان الأمر لأي سبب من الأسباب

(١) راجع رقم ٨٧ من هذا الكتاب .

وذلك لأن هذا البطالان لا يؤثر في صحة عريضة الطلب التي أنشأت خصومة صحيحة وفق ما تقلعت دراسته (١) .

أما إذا قضت محكمة المعارضة باعتبار الأمر كأن لم يكن لعدم اعلانه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره ، فإنها لا تملك الفصل في الموضوع وذلك لأنه باعتبار الأمر كأن لم يكن تسقط عريضة الطلب هي الأخرى وتعتبر كأن لم تكن ، ولا تعد قائمة في ذاتها ، ولا يمكن استكمال الاجراءات باصدار أمر جديد ، وهذا على عكس الحال عند اعتبار الحكم الغيابي كأن لم يكن كما قدمنا (٢) .

وإذا كانت عريضة الطلب باطلة أو لم يسبقها التكليف بالفداء المنصوص عليه في المادة ٨٥٢ ، وإذا قضت محكمة المعارضة ببطالان العريضة وبسقوط الأمر تبعاً لذلك فإن اجراءات استصدار الأمر تكون قد زالت برمتها ولا تملك محكمة المعارضة نظر الموضوع لأن الدائن لا يكون قد اتبع واحترم طريق استصدار أمر الأداء ، فلا تعد الخصومة قائمة صحيحة أمام المحكمة (٣) .

ويعمل بذات القاعدة الأخيرة إذا كانت العريضة باطلة وكان هذا البطالان قد أبطل الأمر أيضاً ، كما إذا تبين للمحكمة أن أمراً بالأداء قد صدر على الرغم من أن سند الدين لم يكن موقعا عليه من المدين . وقد حكم بحق وفق الاتجاه المتقدم والزمّت المحكمة الدائن المعارض ضده بكافة المصاريف ، ويكون عليه في هذه الحالة أن يرفع الدعوى ابتداء الى المحكمة المختصة بالاجراءات المعتادة (٤) (٥) ، لأن الطريق المستحدث لا يتخذ الا اذا كان سند الدين موقعا عليه من مدينه فيكون قد أخطأ في اختيار طريق التقاضي ، ولأن محكمة المعارضة لا تفصل في موضوعها متى انهار الاجراء الاول في المطالبة القضائية . وبانها يراه تزول الخصومة وتعتبر كأن لم تكن . وليس فيما تقدم غبن على الدائن لأن جزاء البطالان الموقع عليه يقتضى حتماً وفقاً لأمس قواعد قانون المرافعات - اعتبار الاجراء الباطل كأن لم يكن - ومتى اعتبر على هذا النحو وجب الحكم بيزوال جميع الاجراءات التالية له متى كان هو أساساً لها وترتبت هي عليه (هذا ولو كانت صحيحة في ذاتها) .

ولا يجوز قياس الأحوال المتقدمة على حالة الحكم الصادر من محكمة النقض في ٢٦ مارس ١٩٥٣ ، وذلك لأن هذا الحكم الأخير قرر أنه اذا استنفدت محكمة الدرجة الاولى ولايتها بالحكم في الموضوع ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم باطل لبطلان الاجراءات السابقة عليه بسبب عدم تدخل النيابة العمومية (فإنه يتعين عليه أن تمضي في نظر الموضوع من جديد (٦) . فهذا الحكم لا يقاس عليه لأن المطالبة القضائية كانت في ذاتها صحيحة ، أما في الأحوال المتقدمة فالاجراء الاول الذي تنشأ به الخصومة باطل ، ومن ثم يصير من المتعين عند نظر المعارضة في الأمر الصادر بشأن عليها الاقتصار على مجرد الحكم بالبطالان دون تناول الموضوع للفصل فيه (٧) .

(١) قانون الاحكام المشار اليها في بحث الوشاحي رقم ١٠٩ من ١٤٧ .

(٢) راجع ما قلناه في حاشية رقم ٨٧ بصدد أثر اعتبار الأمر بالأداء كأن لم يكن - وراجع أيضاً ما قلناه في حاشية من ١٧٣ ، وراجع الوشاحي رقم ٩٥ .

(٣) قانون الوشاحي رقم ١٠٩ .

(٤) قانون الوشاحي رقم ١٠٩ .

(٥) حكم محكمة أبور حمص في ١٦ يونيو ١٩٥٤ للمطالبة ٣٦ من ١٢٧ .

(٦) نقض ٢٦ مارس ١٩٥٣ - مجموعة احكام النقض ٤ من ٧٧٠ .

(٧) قانون الوشاحي من ١٤٦ .

ذاتية قمع المرافعات في مواد الولاية على المال

للدكتور احمد رفعت خطاوى

وكيل نيابة استئناف القاهرة وانتدب للتدريس بكلية البوليس

١ - تمهيد :

- يلمس الباحث - عند تعمقه فى دراسة مرافعات الأحوال الشخصية فى مسائل الولاية على المال - أن المشرع المصرى يميل الى الأخذ بفكرة ذاتية مرافعات هذه المواد واستقلالها عن سائر قواعد المرافعات التى قررها القانون فى المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية الأخرى - ومعنى ذلك أن مرافعات الولاية على المال نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى - له أهدافه الذاتية ووسائله الفنية الخاصة وبعبارة أخرى فإن الشارع - فى وضعه لقواعد إجراء المرافعة فى مسائل الولاية على المال قد راعى طبيعة هذه المسائل عند الفصل فيها - بحيث لا تطبق محاكم الأحوال الشخصية بصدد هذه المسائل عند الفصل فيها - فيما يتفق ونظامها وطبيعة المسائل المروضة عليها ، أما فيما يتعارض مع هذا النظام فإنها لا تطبق بل تغفل ولا تعمل به .

٢ - الحكمة التى توخاها المشرع :

- ولعل لهذا الاتجاه ما يؤيده من وجهة الفن القانونى ، بل ليس فى هذا القول غرابة إذا لجأنا الى فكرة حماية مصالح القاصر وعديمى الأهلية ، فهى السند القانونى لهذا الاستقلال - وهو ما أعربت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ حين أكلت وضع قواعد وأحكام فى إجراءات المرافعة فى الدعوى والفصل فيها وطرق الطعن فيها ومواعيدها مما يتلاءم مع طبيعة مسائل الأحوال الشخصية وتحقيق ما يجب أن تنسم به إجراءاتها من بساطة وتيسير وسرعة ، ثم أردفت تقول باختلاف الإجراءات الخاصة بالولاية على المال عن الإجراءات الأخرى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية عموماً بقدر ما تختلف طبيعة كل منهما عن الأخرى وهو اختلاف يتناول طرق رفع الطلب الى المحكمة واختصاصها بنظره ومدى سلطتها فى الفصل فيه وطبيعة هذا الفصل وطرق الطعن فيه ومواعيده وطرق التنفيذ والتحقق والإجراءات الواجب اتباعها للإحتياج بالقرارات فى حق الغير - ذلك أن حماية أموال القاصر والغائب ومن يقوم به سبب من أسباب زوال الأهلية أمر يهم المجتمع كفالته والإشراف عليه - مما يجب أن يكون له أثره فى الإجراءات الخاصة بهذه الحماية . كما أنه من المسلم به فى أوساط الفقه ودوائر القضاة أن الطالب فى دعوى الأحوال الشخصية فى هذه المسائل لا يعتبر خصماً حقيقياً فى طلبه بل يقدمه حسبة .

٣ - بعض مظاهر الاستقلال :

وقد عنى المشرع بإبراز طبيعة الدعوى فى هذا الشأن - فجاء فى المذكرة الإيضاحية تطبيقاً على المادة ٩٧٧ من قانون المرافعات أن أعمالها يقتضى أن يمتنع على المحكمة الحكم بعدم اختصاصها سواء كانت المادة لا تدخل فى اختصاصها النوعى أو المحل أو يقضى هذا النص بأنه إذا كانت المادة لا تدخل فى اختصاص المحكمة النوعى فتحيلها من تلقاء

نفسها الى المحكمة المختصة . واذا كانت لا تدخل في اختصاصها المحل فلها أن تحيلها الى المحكمة المختصة اذا طلب ذلك ذو شأن . وهذا الحكم يتفق مع طبيعة الدعوى والفصل فيها باعتبار أنها ليست خصومة بل ترفع الى المحكمة حسية .

كما ورد بالذكر الايضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ من أنه لا يكون المروض على المحكمة خصومة بمعناها الصحيح بحيث يحق القول بالزام من خسرها بالمصروفات ولذلك رخص للمحكمة أن تلزم بها كلها أو بعضها الخزانة العامة وهو ما أورده المادة ٨٨٣ من قانون المرافعات حين أعلنت أنه في مسائل الولاية على المال يجوز للمحكمة أن تلزم عديم الأهلية أو القائب أو الخزانة العامة بكل أو بعض رسوم الطلبات ومصاريف الاجراءات وأتساب الخبراء والمحامين وذلك خلافا للقاعدة العامة التي وردت في صدر هذه المادة من أنه يلزم بها من رفض طلبه .

ويبين أيضا من ثلاثة نصوص المواد ٩٦٩ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ من قانون المرافعات أن المشرع المصري أباح لمحكمة الأحوال الشخصية في سبيل تحقيق المسائل المروضة عليها أن تخرج عن القواعد التي رسمها قانون المرافعات بأن توجه التحقيق الوجهة التي تراها موصلة لكشف الحقيقة كما هو المتبع في المسائل الجنائية لما في ذلك من مصلحة محققة لعديم الأهلية .

وتأييدا لذلك قضت محكمة استئناف القاهرة بجلسته ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ في الاستئناف رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ بعدم تطبيق قواعد الشطب المقررة في فقه المرافعات على الطلبات المتعلقة بالولاية والوصاية على القصر .

كما قضت محكمة استئناف إسكندرية بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ (المحاماه السنة ٣٠ - ص ١٧٣) بما يؤيد هذه الفكرة - فذكرت أن التنازل عن الاستئناف في هذه الدعاوى لا يؤثر على قيامه لأن المستأنف انما رفع الاستئناف عن الحكم حسية كما قدم طلبه للمحكمة الابتدائية حسية فأصبحت المحكمة الاستئنافية مختصة بنظر الاستئناف والمستأنف ليس خصما حقيقيا في طلب الحجر يقدمه ابتداء واستئنافا حسية - فإذا ما تقدم للمحكمة وجب عليها الفصل في المادة لأنها تدخل في اختصاصها الولائي - فلا يكون لهذا التنازل أثر في اختصاص المحكمة بنظر موضوع الاستئناف .

وقد أجازت محكمة استئناف القاهرة بجلسته ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ (الاستئناف رقم ٣٦ سنة ١٩٥٧) لوالدة القصر استئناف قرار محكمة الدرجة الأولى بالتصريح للولي الشرعي ببيع أطيان القصر وشراء أطيان أخرى بدلا عنها أعمالا لنص المادة ٩٩٩ من قانون المرافعات التي خولت لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة سماع أقواله عند نظر طلب ينص القصر أو عديم الأهلية وذلك اذا لم تدعه المحكمة لذلك . فقررت في أسباب حكمها أنه لما كانت الطلبات المتعلقة بحماية القصر والغائبين وعديم الأهلية لا تتضمن خصومة حقيقية ولكنها تقدم من أي فرد حسية لمصلحة المجتمع فانه كان يتعين على المحكمة الابتدائية أن تجيب والدة القصر الى طلب سماع أقوالها وهو ما لم تفعله - وانتهت الى أن طلب والدة القصر سماع أقوالها طلب قانوني صحيح تتكسب به صفة أمام محكمة الدرجة الأولى وانغال هذا الطلب أمر يجيز لها استئنافه .

ومثال ذاتية المرافعات في مواد الولاية على المال ما نصت عليه المادة ٨٩٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الفرنسي التي خولت حق استئناف القرارات الصادرة في مواد الحجر لمن صدر عليه حكم الحجر أو لمن رفض طلبه بتوقيع الحجر ولكل عضو في مجلس العائلة حتى ولو لم يكن ممثلا في الخصومة أمام محكمة أول درجة . ولا شك أن اعطاء حق الاستئناف لأعضاء مجلس العائلة رغم عدم تمثيلهم في الدعوى أمام

المحكّمة الابتدائية أمر يخالف القاعدة العامة التي تقضى بإعطاء حق الاستئناف لمن كان طرفاً في الخصومة فخصب ..

٤ - خاتمة :

وفي الختام يبين لنا مما تقدم في جلاء أن مرافعات الولاية على المال تتمتع بذاتية معينة *autonomie* وخصوصية مؤكدة *particularisme* واستقلال واضح *independance* أورده الشارع في نصوصه وأعملت هذه الفكرة الحاكم وسانديا الفقهاء وذلك لغاية منشودة هي حماية القصر وعديمي الإحلية والله ولي التوفيق .

نظرية المساهمة الجنائية

للاستاذ على فاضل حسن
وكيل نيابة جنوب القاهرة

- ١ -

مقدمة عامة

١ - يقصد بالمساهمة الجنائية *Participation criminelle* الاشتراك في الجريمة اما بصفة أصلية. أو مباشرة أو بصفة ثانوية غير مباشرة ، فالاشتراك اذن نوعان :

أ - اشتراك أصلي أو مباشر *Participation principale ou directe* وهو الذي يقع بارتكاب الأفعال المكونة للجريمة بطريقة مباشرة ويقال للمشاركين في هذه الحالة أنهم فاعلون *auteurs* أو فاعلون مع غيرهم *Coauteurs*

ب - اشتراك تبعى *Participation accessoire ou indirecte* ونعنى به الاشتراك في التعبير الاصطلاحي أى الذى يقع بطريقة غير مباشرة بواسطة التحريض على ارتكاب الجريمة أو الاتفاق على ارتكابها أو المساعدة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتمة لها ويقال للمشاركين في هذه الحالة أنهم شركاء *Complices* (١)

٢ - وواضح مما تقدم أن المساهمة الجنائية تنطوى صورتها على تعدد للجناة ، ذلك أن الجريمة قد يرتكبها شخص واحد .. وهذه هي أبسط الأوضاع الإجرامية ، وقد يتجاوز الفرد هذا القدر فيقارف أكثر من جريمة واحدة فتكون بصدد تعدد في الجرائم ووحدة للجاني ، وقد يتناول التعدد أشخاص المساهمين مع بقاء الجريمة واحدة أو حتى مع تعددها .. وهذه هي ظاهرة المساهمة الجنائية . وقد أفرد لها قانون عقوبات الاقليم الجنوبي (القانون المصرى) الباب الرابع من الكتاب الأول تحت عنوان « اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة » بينما نص عليها قانون عقوبات الاقليم الشمالى (القانون السودانى) فى الفصل الثانى من الباب الرابع من القسم الاول واتخذ لها عنوان « الاشتراك الجرمى » .

٣ - مؤدى المساهمة الجنائية اذن تعدد للجناة من ناحية ، ووحدة للجريمة أو تعدد لها بالمعنى الذى نوردده فيما يلى :

أ - تعدد الجناة :-

تتطلب المساهمة الجنائية - كما يفصح عنها اسمها - اسهاما من جملة أشخاص لتحقيق وضع معين يقع تحت طائلة القانون ، غير أنه اذا كان مطلق التعدد فى المساهمة

(١) الاستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الاول - ص ٦٨٦ .

الجنائية واجب ، فان درجة هذه المساهمة تختلف حسب الأحوال ، فإذا أتى المساهمون أعمالاً تنفيذية عدوا فاعلين أصليين ، وإن وقف نشاط بعضهم عند حد الأفعال التي لا يمكن اعتبارها أعمالاً تنفيذية تنوع الجناة بين فاعلين وشركاء . ولكن الأمر الذي لا يتصور أن يرتكب الجريمة شركاء دون أن يصاحبهم فاعل أصلي إذ أن اجرام الشريك - بالمعنى الاصطلاحي - اجرام ثانوي تبني يستمد وجوده من اجرام أصلي هو اجرام الفاعل الأصلي للجريمة .

ب - وحدة الجريمة أو تعددها :

تتجه ارادات المساهمين رغم تعددها الى ارتكاب جريمة واحدة أو عدة جرائم داخلية في مشروع اجرامي معين ، ومقتضى هذا أن تتقابل ارادتهم *accord de volonté* قبل اقدام على تلك الجريمة أو الجرائم بمعنى أن يعلم كل منهم بحقيقة الدور الذي يلعبه في نطاق هذه المساهمة ، ولا يحتم ذلك التفاهم السابق *entente préalable* توفر اصرار سابق بينهم *préméditation* أو حتى اتفاق جنائي *accord criminel* فالاتفاق بمعنى رسم خطة الجريمة وتوزيع أدوارها على مرتكبيها ان هو الا صورة واحدة من صور الاشتراك ، بينما يكتفى في بقية الصور بمجرد التفاهم السابق حتى ولو كان ضمنيًا .

نخلص من ذلك أنه بدون هذه الرابطة الذهنية أو المئوية *lien de complicité* - رابطة الاشتراك - لا تقوم المساهمة الجنائية ، فتتعدد الجرائم بتعدد الجناة إذ يكون كل منهم قد باشر جريمته لحسابه الخاص ، وإن جمعت بسواء وحدة الزمان أو المكان ، وينبغي التحرز في هذا المقام من الخلط بين تعدد الجرائم مع قيام المساهمة الجنائية ، وتعددها - في المعنى الأخير - أي مع انتفاء المساهمة الجنائية ، فمن الممكن أن يشترك أفراد متعددون في ارتكاب أكثر من جريمة واحدة كأن يتفقوا على قتل حارس مصرف تمهيدا لسرقة النقود المودعة به ثم اشعال النار في صكوك المديونية الخاصة ببعض العملاء ، غير أن الجرائم هنا لا تتعدد بتعدد الجناة ، وإنما وفقا لما تلاقت عليه اراداتهم بمعنى أننا في المثال المتقدم نكون بصدد جريمة قتل واحدة وجريمة سرقة واحدة وجريمة حريق واحدة أما اذا انتمعت المساهمة الجنائية في المثال المتقدم فان جرائم القتل والسرقه والحريق تتحدد بعدد الجناة ان ثبت ارتكابهم جميعا لهذه الجرائم والا فلا يحاسب أي منهم الا على ما أتاه بالفعل .

٤ - يبين مما سلف أن استظهار المساهمة الجنائية يتطلب الوفاء بشرطين : (١) تعدد الجناة (٢) وحدة الجريمة ، فإذا ما توافرا ترتبت نتائج بالغة الخطورة ، ذلك أنه متى قامت المساهمة بين أشخاص حقت عليهم جميعا مسئولية الفعل التي أنتجت هذه المساهمة حتى ولو لم يباشر بعضهم أعمالاً تدخل في الركن المادى للفعل موضوع التجريم ، بل ولو لم يمارس بعضهم أعمالاً تنفيذية على الإطلاق . وغنى عن البيان أنه لولا هذه المساهمة لما أمكن مساءلة هؤلاء الأشخاص في الفرض الأخير . وقد سالت التعليقات (١) مثالا واضحا على ذلك فذكرت أنه « اذا شرع زيد في قتل عمرو وتركه على أنه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمرو ، فحيث أن زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينا الا بجريمة الشروع في القتل » ومراد التعليقات أن زيدا لا يعد مساهما مع بكر لاتعدام التفاهم السابق بينهما ، وبالتالي لا يسأل عن النتيجة التي أحدثها زيد بل يحاسب على فعلته فقط أي الشروع في القتل .

على أن البحث لا يقف عند حد القول بقيام المساهمة الجنائية من عدمه ، بل يتعدى ذلك الى قياس درجة هذه المساهمة : هل هي مساهمة أصلية أم مساهمة ثانوية .. هل الجريمة الماثلة من صنع فاعلين أصليين .. أم فاعلين وشركاء ؟

الإجابة على هذا السؤال - في معنى دون آخر - يستلزم التعريف بالفاعل ، ثم التعريف بالشريك ، والتطرق الى سبر غور هذه التفرقة ، ثم تقصي ما يتفرع عنها من أحكام .

٥ - وعليه ننهج في بحثنا على النحو الآتي :

الفصل الأول : ضابط التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك .

الفصل الثاني : آثار التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك .

الفصل الثالث : الرأي الذي نقول به .

الفصل الأول

ضابط التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك

٦ - يجدر بنا أن نعرف الفاعل الأصلي ، ثم نثني بتعريف الشريك ، على أن نحاول في خاتمة المطاف في هذا الفصل وضع حد فاصل بين نشاطيهما .

٧ - أولاً - الفاعل الأصلي :

أوردت المادة ٣٩ من قانون العقوبات صور مساهمة الفاعل الأصلي فقررت أنه :

« يعد فاعلاً للجريمة :

أولاً : من يرتكبها وحده أو مع غيره .

ثانياً : من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها .

٨ - الصورة الأولى : من يرتكبها وحده أو مع غيره .

الواقع أن هذه الصورة تتضمن حالتين الأولى : اذا ارتكب شخص جريمة بمفرده سواء أكانت الجريمة مكونة من فعل واحد أو عدة أفعال ، وهذه تمثل - كما معنا - أبسط الأوضاع الإجرامية ، ولذا كان النص عليها في رأينا تزيدياً لا ضرورة له ، إذ فضلاً عن وضوحها فإنها لا تدخل في صور المساهمة الجنائية التي تشترط تعدداً للجناة في حين أن مرتكب الجريمة هنا فرد واحد .

أما الحالة الثانية التي تشملها نفس هذه الصورة فتبدو في آتيان أشخاص متعددين للجريمة على أن يتولى كل منهم العمل المكون للجريمة كاملاً ، ففي القتل يتعين على كل جان أن يقارف أزهاق الروح ، وفي السرقة عليه أن يباشر فعل الاختلاس .. وهكذا .

وهذه الحالة - كما سبقنا - في غير حاجة الى نص ، وقد جاء بتعليقات الحاقية عليها « قولة فاعل لا تصدق كما أسلفنا الا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير في الرأي بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة ، ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ ، والفقرة الأولى ظاهرة بنفسها لكنها لازمة لاستيفاء تعدد الفاعلين » .

٩ - الصورة الثانية : من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من عدة اعمال فيأتي عمدا عملا من الاعمال المكونة لها .

الغرض من هذه الصورة أن الجريمة تتكون من عدة أفعال ، فيقوم الفاعل بارتكاب فعل واحد أو عدة أفعال منها ، ولكنه على كل حال لا يباشر كل هذه الأفعال (والا خضع لحكم الفقرة الأولى) وقد أشارت التعليقات الى ذلك بقولها « اذا وجد أكثر من فاعل ولم يكن اشتراك كل منهم في كل الجريمة فهذه الحالة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ، وهذه الفقرة مقررّة للحالة التي فيها تكون الجريمة مركبة من عدة أفعال » واستطردت التعليقات فضربت عدة أمثلة « كان يتوجه لصان لسرقة منزل فيقوم أحدهما بكسر الباب (أو كسر قفل الباب) ولكنه لا يدخل المنزل بل يدخل زميله الذي يقوم بالسرقة فكلاهما فاعل للسرقة بكسر ولو أن الثاني لم يشترك في كسر الباب ولو أن الأول لم يدخل المنزل .. أو أن يتقدم زيد وبكر لقتل عمرو فيوقف الأول عربته ثم يتولى الثاني القتل فزيد هو فاعل للقتل ولو أنه لم يبق بأكثر من تعطيل سير العربة ، ولكنه يشترط بطبيعة الحال أن يكون قد أوقف العربة بقصد القتل » .

١٠ - وفي سياق استعراضنا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ لا يفوتنا أن نوضح كلمة « عمدا » على ضوء ما وردته التعليقات من أنه « لكي يعتبر شخص فاعلا ينبغى أن يكون عنده نية التداخل في ارتكاب الجريمة وأن يكون اشترك فعلا في جزء منها » فالمقصود بهذه الكلمة إذن هو تأكيد نية التداخل في الجريمة ، وهذا يستوجب قيام التفاهم السابق بين الفاعلين على النحو الذي فصلناه .

١١ - على أن الصعوبة الحقيقية في استجلاء الفقرة الثانية تكمن في عبارة « الاعمال المكونة للجريمة » .

لا ريب أن الأعمال التحضيرية لا يمكن النظر إليها كأعمال مكونة للجريمة ، وعلى العكس من ذلك فإن الأعمال الداخلة في الركن المادي للمكون للجريمة تعد قطعا أعمالا مكونة للجريمة ، إلا أن المسائل لا تمرض بهذه البساطة ، فهناك أفعال جاوزت مرحلة الأعمال التحضيرية ولم تبلغ نطاق الأعمال الداخلة في الركن المادي ... هذه الأعمال .. هل يترتب في صحيح القانون حسابها ضمن الأعمال المكونة للجريمة ؟؟

١٢ - أجابت تعليقات الحفافية على هذا التساؤل بأنه « يجب التفريق بين الأعمال الداخلة في الجريمة والأعمال التحضيرية لها (تراجع المادة ٤٥ بشأن الشروع) » وقد ترسمت التعليقات بذلك الضابط المعتمد في نظرية الشروع والذي أمكن بمقتضاه التمييز بين الأعمال التي تعد بدئا في التنفيذ ، وتلك التي لا تخرج عن دائرة الأعمال التحضيرية .

ويعبر عن ذلك الأستاذ جندى عبد الملك (١) بأن « هناك تعادل تام بين أعمال التنفيذ والبدء في التنفيذ من حيث الشروع وأعمال الفاعل الأصلي من حيث الاشتراك ، أي أن الأعمال التنفيذية التي تكون الشروع المعاقب عليه هي نفسها من أعمال الفاعل الأصلي بعكس الأعمال التحضيرية التي لا تكفي لتكوين الشروع فائتيا من أعمال الشريك » .

١٣ - وهذا الذي أخذت به التعليقات قد أصاب محجة الصواب ، ذلك أن نشاط الفاعل - وهو نشاط أصلي مباشر - لا يصح العقاب عليه الا في صورتين لا ثالث لهما الأولى : اذا ما ارتكب الفاعل جريمة تامة ، وهذه هي صورة المادة ١/٣٩ ، أو اذا مآشرع في ارتكاب جريمة ، وهذه هي صورة المادة ٢/٣٩ التي ينظر فيها الى مدى مساهمة الجاني فان أمكن اعتباره شارعا - فيما لو لم تتم الجريمة - وصفت بأنه فاعل ، وإن اقتصر أفعاله على الأعمال التحضيرية على فرض أن الجريمة لم تتم امتنعت معاملته على هذا الأساس ، وأدرج في عداد الشركاء .

ويظهر أن القانون السوري قد أخذ بنفس الضابط حين عرف الفاعل في المادة ٢١١ بأنه « من أبرز الى حيز الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها » .

١٤ - ورغم وضوح النصوص والتعليقات على النحو السالف البيان ، الا أن محكمة النقض قد تنكبت الضابط المتقدم في كثير من الاحيان ، فشاب قضاؤها بعض من الاضطراب حيناً من الزمن ، ثم وسعته كثير من الاجتهاد بسد ذلك وفي مورد النص !!

١٥ - فقد اضطرت أحكام محكمة النقض في بادئ الأمر على اقتفاء أثر التعليقات فيما تواضعت عليه من ضوابط ، نطالع هذا في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٤١/٢/٣ (١) (يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات الحاقبة عليها والأمثلة التي وردت في هذه التعليقات شرحا لها أنه يعتبر فاعلا (أولا) من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أو معه غيره (ثانيا) من تكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمدا عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان العمل في حد ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ، ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، فاذا ما اتفق شخصان فاكتر على ارتكاب جريمة القتل ثم اعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شريكا اذا كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم عرف أو لم يعرف . يؤيد هذا النظر مقارنة الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة ، إذ الأولى خاصة بكل من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها ، أما الثانية فخاصة بحالة تعدد المتهمين المتفقين عليها اذا كان كل منهم لم يساهم فيها كلها بل ساهم بالفعل المادى الذي أتاه في جزء منها فقط متى كانت قد ارتكبت بجملته أعمال ، وهذا هو الظاهر من النص التشريعي الذي أخذت عنه الفقرة الثانية المذكورة وهو المادة ٢٧ من القانون الهندي .

ومن الأحكام التي ذكرها الأستاذ جندى عبد الملك في موسوعته الجنائية (الجزء الأول - باب اشتراك) :

- حكم محكمة اميوط الابتدائية في ١٩٢٢/١٢/٥ « ليس من الضروري لاعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة تزوير أن يكون قد كتب العقد بخطه أو وضع امضاءه أو ختمه عليه بل يكفي أن يكون التزوير من عمله وأن يكون وقع باشرافه » .

- حكم محكمة الاستئناف في ١٩١٢/١/٢١ « اذا أعطى أحد المتهمين الحلو المسمومة للمجنى عليه بواسطة شخص آخر يعلم أنها مسمومة فيعتبر المتهمان فاعلين أصليين

وسيان اذا كان احدهما اعطى الحلوى المسومة بنفسه او استعمل الشير لاعطائها
لأنه نفذ قصده السيء على كلا الحالين » .

- راجع أيضا الأحكام الصادرة في ١٩٤١/٢/٣ ، ١٩٤١/١/٢٧ ، ١٩٤٤/٦/١٢ ،
١٩٤٤/١٢/٤ (١) .

١٦ - وهذا القضاء كفيلا بالتأدية الى النتيجة الآتية :

اذا كان يلزم ويكفي في الفاعل أن يعد شارعا فيما لو لم تتم الجريمة ، فانه من
غير الضروري أن يأتي هذا الفاعل العمل المادى المكون للجريمة ، وبعبارة أخرى يسوغ
أن يرتكب أحد المساهمين ذلك العمل المادى ، ومع ذلك يتعين النظر الى سوية المساهمين
كفاعلين متى انطبق عليهم الضابط المتقدم ، وعند ذلك لا يصير مجديا التحلل عن
مرتكب الفعل المادى المكون للجريمة ، طالما أن الباقي يعتبرون فاعلين أيضا بصرف
النظر عن صلتهم بذلك العمل المادى .

١٧ - وكان حريا بالحكمة العليا أن تستشرف النتيجة المتقدمة من خلال الاضمية
التي عرضت عليها بعد ذلك لولا أنها جنحت الى ضابط جديد خلاصته أن الفاعل يجب
أن يدلو بدلوه داخل الركن المادى للجريمة ، فاذا وقف نشاطه خارج هذا الركن عد
شريكا ، وبالبناء على هذا اذا باشر شخص واحد غير معلوم ضمن عدة أشخاص العمل
المكون للركن المادى للجريمة وجب أخذ الجميع بالقدر المتيقن في حقهم . . أى مساءلتهم
كشركاء اذا توافرت شروط الاشتراك قبلهم .

- ومن أمثلة هذا الاتجاه الحكم الصادر في ١٩٣١/٢/٢٢ (مجموعة عمر - جزء ٢ -
رقم ١٨٨) حيث ذهبت المحكمة الى أنه « من واجب سلطة الاتهام كما هو من واجب
المحكمة ، اقامة الدليل في حق من تريد اعتباره فاعلا أصليا في هذا الصنف من الجرائم
على أنه قد اقترف في الواقع فعلا من الأفعال الداخلة في تنفيذ الجريمة فان لم تقم هذا
الدليل فلا سبيل مطلقا الى اعتباره كذلك بل انه لا يكون الا مجرد شريك متى كان
غمله تنطبق عليه نصوص القانون الخاصة بالاشتراك ، ومن التحكم الواضع وتجاوز
حد القانون اعتبارهما معا فاعلين أصليين لمجرد أنهما كانا مصريين من قبل على ارتكاب
الجريمة . . ومتى تبين أن القدر المتيقن في حق كل من المتهمين انه انما اتفق مع
زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها بناء على هذا الاتفاق ، وقد وقعت
فعلا بناء عليه ، فيكون كل منهما شريكا للآخر مستحقا للعقاب ، أما كون كل منهما
فاعلا أصليا فهذا غير متحقق في كليهما » .

١٨ - غير أنه سرعان ما تنهت المحكمة العليا الى تعارض الضابط الأخير مع مذهب
الشارع ، فأجفلت عنه وعادوت سيرتها الأولى ، وأمامنا عشرات الأحكام في هذا
الصدد غير أننا نجتزئ عن الافاضة بإيراد حكيمين من أحدث الأحكام التي أصدرتها
محكمة النقض .

ففى حكم صادر بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢ قالت المحكمة (٢) « أنه اذا اتفق متهم مع
آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم أعيرة نارية لم تصب المجنى عليه الذى توفي
نتيجة أعيرة نارية أطلقها عليه الآخرون فان المتهم يكون مسئولاً عن جريمة قتل المجنى
عليه باعتباره فاعلا أصليا فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على

(١) النشرة القانونية لمحكمة الاسكندرية الابتدائية - التطبيقات على المادة ٣٩ عقوبات .

(٢) مجموعة الأحكام الصادرة من محكمة النقض - سنة - عدد ٣ - ص ٢٨٦ - قاعدة ٢٥٩ .

ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، ذلك أن ما ساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

- وفي حكم آخر بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٥ (المجموعة السابقة - السنة ٦ - ص ١٤٩٨ قاعدة ٤٤٣) قضت المحكمة بأنه « متى ثبت أن اطلاق الأعيرة النارية من المتهمين على المجنى عليهما كان تنفيذا لاتفاق تم بينهما وبين باقي الجناة على قتل المجنى عليه الأول ومن يتصادف وجوده معه من أهله فإن ذلك يكفي لمسائلته عن جنائتي القتل العمد والشروع فيه يستوى في ذلك أن يكون مطلق الأعيرة النارية التي أصابت المجنى عليهما معلوما معينا بالذات أو غير معلوم » .

١٩ - وطفرت محكمة النقض بعد ذلك طفرة لا تتواءم مع نصوص القانون ، فقد انتهت الى اعتبار من يقوم بدور في تنفيذ الجريمة فاعلا حتى اذا لم يتيسر القول بأنه قد بدء في التنفيذ وفقا للضابط الذي استنتته التعليقات .

- ومن الأحكام الحديثة في ذلك ما قضت به المحكمة العليا في ١١/٢/١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض - سنة ٧ - عدد ١ - ص ١٤٤ - قاعدة ٤٣) من أنه « متى كان النابت من مدونات الحكم أن العمل الذي قام به المتهم الثالث وهو وجوده بمسرح الجريمة واطلاقه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لها وقت ارتكابها مع المتهمين الأول والثاني فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات » .

- كذلك اعتبرت المحكمة من يرقب الطريق العام لتأمين زملائه أثناء سرقتهم قننا من حقل .. فاعلا أصليا إذ « أنه - مثل زملائه - يكون فاعلا أصليا في السرقة لأن هذا الذي فعله هو من الأعمال المكونة لها » (نقض في ٨/١/١٩٤٠ - مجموعة عمر - جزء ٥ - رقم ٤٥) .

- وأيضا يكون فاعلا من يقف شاهرا سلاحه ليحمي زملاءه وهم يتلفون زراعة شخص ما « لأن فعله هذا من الأعمال المكونة للجريمة » . نقض في ٢٦/٥/١٩٤١ - مجموعة عمر - جزء ٥ - رقم ٢٦٩ .

- ومثل ذلك اذا قام بعض الأشخاص بتحويل أنظار أصحاب المنزل ليجلسوا الجور لرفقائهم لدخول المنزل وسرقتهم ، فأولئك وهؤلاء فاعلون أصليون . نقض في ٥/١/١٩٤٢ - مجموعة عمر - جزء ٥ - رقم ٣٣٢ .

ونمسك الآن عن التعليق عن الحكم المتقدم ، وهل هو مطابق حقا للمادة ٣٩/٢ الى حين الادلاء برأينا الخاص في الفصل الثالث من هذا البحث .

٢٠ - وصغوة القول أن قضاء محكمة النقض قد تبلور - في خصوصية تعريف الفاعل - وما يتفرع عن ذلك من قياس لفكرة القدر المتيقن وذلك على النحو الآتي :

أولا : فكرة الفاعل الأصلي :

أ - يعد فاعلا من ساهم في الجريمة بنشاط يرشحه لأن يكون شارعا فيها فيما لو لم تتم .. وهذا تطبيق سليم لضابط تعليلات الحاقية .

ب - يعد فاعلا كذلك من قام بدور مباشر في تنفيذ الجريمة اقتضى وجوده على مسرحها إبان تنفيذها ، ولو لم يؤهله هذا الدور ليكون شارعا في الجريمة فيما لو لم تتم .. وهذا خروج واضح عن ضابط تعليلات الحاقية .

ثانياً : فكرة القدر المتيقن :

حين كالت محكمة النقض معيار الفاعل الأصلي بكيال الفعل المكون للركن المادى للجريمة استتبع ذلك ألا تأخذ المساهمين فيها الا بالقدر المتيقن فى حقهم وذلك اذا بمر ذلك الفعل من واحد منهم لم تكشف عن شخصيته الوقائع ، أما الآن وقد اعتبرت المساهم فاعلا لمجرد قيامه بدور مباشر على مسرح الجريمة أثناء ارتكابها حتى ولو تمفد اعتباره شارعا يفرض عدم تمام تلك الجريمة ، فانه لا محل للاتجاه الى القدر المتيقن ومعاملة المساهمين على أنهم شركاء اذ أسفر التحقيق عن ممارسة مجهول للعمل المكون للركن المادى للجريمة ، اذ أن كل المساهمين فى عرف الضابط الجديد الذى اعتنقته محكمة النقض يمدوا فاعلين طالما قد تواجدوا على مسرح الجريمة ، بل انه لا يعنى المحكمة أن تبحث عن ارتكب العمل المكون للركن المادى حيث لا جدوى فى ذلك للباقين ولن يغليهم هذا من المسؤولية ، ولن ينجيهم من العقوبة نوعا ولا مقدارا .

وتبدو الحالة الوحيدة التى تبقى لفكرة القدر المتيقن قيمتها اذا ما تواجد بضعة اشخاص على مسرح الجريمة عرضا دون تفاهم سابق وارتكبوا جريمة ضد شخص ما كان ضربه مثلا ، فالتواجد هنا حدث صدفة ولا يكفى لاعتباره دليلا على حصول التفاهم المطلوب (١) ولا دليلا على المساهمة فى الجريمة .

وعلى ذلك يحاسب كل شخص عن الاصابة التى أحدثها فان لم يعرف وكانت بالمجنى عليه اصابات متعددة متفاوتة الجسامة وثبت مساهمة كل من المعتدين فى الاعتداء أخذوا بالقدر المتيقن ، أما اذا تبين اعتداء بعضهم دون البعض الآخر وظلت شخصيات المعتدين مجهولة وجبت تبرئة الجميع اعمالا لنفسى الفكرة : القدر المتيقن .

وتطبيقا لما تقدم قضت محكمة النقض فى ١٩٥٦/٢/٦ (مجموعة الاحكام - السنة ٧ - العدد الاول ص ١٣٦ - رقم ٤٦) أنه « اذا كان الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن برأس المجنى عليه اصابتين وأن الوفاة نشأت عن احدهما دون الأخرى وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وإن لم يعرف أيهما أحدث الاصابة التى نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن فى حقهما ودانها بجنحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة فى نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة فان الحكم يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون » .

٢١ - ثانياً : الشريك :

يعتبر مبدأ اشتراط المظهر الخارجى والعمل التنفيذى من أخطر مبادئ التجريم ، وقد شرع لأجل الموازنة بين مصالح الهيئة الاجتماعية التى تتطلب تدخلها من الدولة للعقاب على بعض الأفعال والامتناعات المهددة لكيانها وبين حريات الافراد التى تنأذى من اطلاق يد الدولة فى ميدان التجريم ، ولذلك لا ينطبق القانون الجنائى - كفائدة عامة - الا اذا تقصص نشاط الجانى شكلا ماديا ملموسا فيه خطورة على الدولة ، وبهذا تحمى الحرية الفردية - فى الحدود التى لا تتمدى التفكير والتصميم بل والتمهيز وتفسح مجالا واسعا لمن انحرف به تفكيره الى العدول عن تيار الجريمة طالما أن هذا التفكير لم يتحول الى مرحلة التنفيذ .

غير أن المشرع قدر أن نشاط الجانى وإن لم يلابسه عمل مادى أو مظهر تنفيذى

فإنه لا يخلو من خطورة في بعض الأحيان ، فخرج عن القاعدة العامة التي رسمها أنفا وجرم هذا النشاط في صورة الاشتراك - بالمعنى الاصطلاحي - أي الاشتراك بصفة تبعية أو غير مباشرة . ولكنه - في مقابل هذا - تطلب أن يرتبط هذا النشاط بفعل ذي مظهر تنفيذي ، أي معاقب عليه بصفة أصلية بحيث يدور مع الفاعل الأصلي وجودا وعرضا ، ثم ما لبث المشرع أن تماشى في الاستثناء من المبدأ الأساسي المتقدم فجرم صورة من صور الاشتراك بصفة أصلية بأن جعل نشاط الجاني ممثلا للركن المادي في الجريمة - ومنبت الصلة بأي نشاط آخر ، تلك هي حالة جريمة الاتفاق الجنائي ، فالركن المادي فيها لا يتسم بأي مظهر تنفيذي ، وغير مرتبط بأي نشاط من هذا القبيل ، ولعل هذه الصورة هي أقصى استثناء لمبدأ اشتراط المظهر التنفيذي .

٢٢ - انتهينا إلى القول بأن الاشتراك يستمد وجوده من فعل أصلي معاقب عليه ، وتحت هذه العمومية تشعبت الأراء في تحديد مدى الصلة بين الفعل الأصلي وفعل الاشتراك إلى مذهبين رئيسيين :

أ - المذهب الأول : وحدة الجريمة *complicité délit unique* يقوم على مبدأ وحدة الجريمة مع تعدد المساهمين فيها ، غير أن درجة مسئولية كل منهم تختلف على التفصيل الآتي :

١ - فكرة الاستعارة المطلقة *système de l'emprunt absolu*
أي أن الشريك يستعير أجرامه من أفعال الفاعل الأصلي استعارة تامة مطلقة وبالتالي يتأثر بكافة ظروف الفاعل الخاصة به فضلا عن ظروف الجريمة المادية ، وقد أخذ بهذه الفكرة القانون الروماني والقانون الفرنسي القديم السابق على الثورة الفرنسية والقانون المصري الصادر سنة ١٨٨٣ .

وقد رمى هذا الرأي بتطرفه وتفريطه في بعض الأحيان ، فهو متطرف إلى الحد الذي يعاقب فيه الشريك دوما بعقوبة الفاعل مهما كان نشاطه تافها ، بل ويناقشه الحساب عن ظروف الفاعل الشخصية وهو - مع ذلك - يفرط في مؤاخذه الشريك إذا لعب دورا أشد خطورة من دور الفاعل ، فالمحرض عقابه كالفاعل سواء بسواء ، وفضلا عن ذلك فهو يغفل أمر الظروف الشخصية الخاصة بالشريك عند تقرير مسئوليته .

٢ - فكرة الاستعارة النسبية *système de l'emprunt relatif*
إن الشريك يستعير من الفاعل أجرامه استعارة نسبية مخففة على قدر دوره الثانوي في الجريمة ، أما الصور التي يبدو فيها نشاط الشريك خطيرا فقد أدمجها هذا الرأي في نشاط الفاعل كالأفعال التي لا تدخل في ركن الجريمة المادي ولكنها تكون ضرورية لارتكابها ، وأعمال التحريض في صورة الفاعل الأدبي أو المعنوي . وينبني على ذلك أن الشريك لا يسأل إلا مسئولية مخففة فلا يتأثر بظروف الفاعل الخاصة به إلا إذا كان يعلمها ، وقد نادى بهذه الفكرة بكاريا وروس من أعلام المدرسة التقليدية الجديدة ، واعتمدها القانون البلجيكي الصادر سنة ١٨٧٦ .

ويمكن نقد هذا الرأي - كسابقه - بأنه لا يلقى بالا إلى الظروف الشخصية الخاصة بالشريك رغم خطورتها في أغلب الأحوال .

٢٣ - المذهب الثاني : تعدد الجريمة بتعدد المساهمين فيها *distinct complicité délit*

من أهم ما يثيره هذا المذهب من اعتراضات ضد المذهب الأول - بالإضافة إلى النقده المتقدم أنه يركز على حيلة fiction لا وجود لها إلا في أخيلة أنصاره ، فالشريك مستقل تماما في أفعاله عن الفاعل ولكل دوافعه الخاصة ودوره الإجرامي المتميز ، وعلى ذلك فقد حزم أصحاب هذا الرأي أمرهم على النظر إلى فعل الشريك بوصفه جريمة مستقلة عن جريمة الفاعل الأصلي ، وبناء عليه لا يتأثر الشريك إلا بطروقه الخاصة فقط .

ولما كان تعدد الجناة يشهد من عزائمهم ويمهد لهم طريق الفوضى فقد نادى أنصار هذا المذهب باعتباره طرفا مشددا ، بل رأوا في التعدد إذا صحبه سبق اصرار جريمة قائمة بذاتها .

ولعل أشد الفقهاء احتفالا بهذا الرأي أنصار المدرسة الوصفية التي تؤمن بتفريد العقوبة وفقا لدرجة خطورة كل مجرم وطروقه الخاصة ، وقد طبق القانون الإيطالي الصادر سنة ١٩٣٠ فاعتبر التعدد طرفا مشددا إذا وصل إلى خمسة أشخاص ، بينما قصر القانون الفرنسي التشديد على بعض جرائم عينها كالسرقة والتسول واغتصاب الإناث .

٢٤ - موقع القانون المصري من المنهيين المتقدمين :

لم يقيد القانون المصري نفسه بأي من المنهيين السالفين على طول الخط ، ومع ذلك فقد اتخذ من مذهب وحدة الجريمة نقطة ارتكاز في معالجته للاشتراك فعاقب الشريك بالعقوبة المقررة للفاعل (المادة ٤١ عقوبات) وفي هذا املاء لفكرة الاستعارة المطلقة ، إلا أنه مال إلى اتباع فكرة الاستعارة النسبية أحيانا ، فميز بين الفاعل والشريك في المادتين ٣٩ و ٤٠ ورتب على ذلك آثارا مختلفة في معاملتهما (المواد ٢١/٤١ و ٤٢ ، ٢٣٥) ، كما لم يفقه اعتبار التعدد طرفا مشددا في بعض الجرائم - وإن قصره على الفاعلين دون الشركاء (المواد ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٦٨ عقوبات ، وفي جريمة الاتفاق الجنائي م ٤٨ و ٩٦) ونظر إلى فعل الشريك كجريمة مستقلة إذا كان نشاطه لاحقا على وقوع الجريمة كاختفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة واختفاء الجاني م ٤٤ و ١٤٤ ٠٠ الخ .

٢٥ - صور الاشتراك :

جرت عبارات المادة ٤٠ من قانون العقوبات بالآتي : يعد شريكا في الجريمة :

أولا : كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

ثانيا : من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقع بناء على هذا الاتفاق .

ثالثا : من أعطى الفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أي شيء آخر مما أستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجزأة أو المسهلة أو المتصلة لارتكابها .

فالاشتراك إذن إما أن يكون أدبيا (١) participation intellectuelle ويشمل التحريض provocation والاتفاق accord ، أو ماديا participation materielle وينصب على

(١) الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل - شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات المصري - ص ٢٨٤ .

المساعدة aide ou assistance وقد سمي الأول أدبيا لما يكون للشريك على الفاعل فيه من تأثير وتوجيه ولعدم وجود مظهر مادي للاشتراك في هاتين الصورتين .

ويشترط في النوعين أن يكون نشاط الشريك ايجابيا فلا يتصور الاشتراك في جريمة ما باتخاذ موقف سلبي كالامتناع عن الإبلاغ عنها مثلا .

٦٦ - (١) الاشتراك الأدبي :

أولا : التحريض :

يلزم أساسا أن يكون التحريض فرديا بمعنى أن يوجه الى شخص أو أشخاص معينين ، ومباشرا أى واقعا على جريمة محددة . فيخرج عن نطاق التجريم التحريض على الأفعال غير المعاقب عليها مهما كانت بغيضة أو كريمة حتى ولو دفعت المحرض فيما بعد الى ارتكاب جريمة .

على أن الملاحظ أن التحريض بدأ يحتل مكانة مرموقة من التشريعات المختلفة بوصفه جريمة قائمة بذاتها .

فقانون الاقليم الشمالى (١) ينص فى مادتيه ٢١٦ و ٢١٧ على أنه :

م ٢١٦ : (١) يعد محرضا من حمل أو حاول أن يحمل شخصا آخر بأية وسيلة كانت على ارتكاب جريمة .

(٢) ان تبعة المحرض مستقلة عن تبعة المحرض على ارتكاب الجريمة .

م ٢١٧ : (١) يتعرض المحرض لعقوبة الجريمة التى اراد أن تقتترف سواء أكانت الجريمة ناجزة أو مشروعا فيها أو ناقصة .

(٢) اذا لم يفض التحريض على ارتكاب جناية أو جنحة الى نتيجة خففت العقوبة بالنسبة التى حددتها المادة ٢١٩ فى فقراتها الثانية والثالثة والرابعة .

وجاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا على ما تقدم أن القانون « جعل مسئولية المحرض مستقلة عن مسئولية المحرض على خلاف القانون الحال الذى لا يعاقب المحرض الا بعد اقرار الجريمة بشرط أن يرافقه تحريضه وعد أو نقد أو هدية الى آخر الشروط الواردة فى المادة ٤٥ من قانون الجزاء العثمانى على أن يكون عقابه أخف من عقاب الفاعل مع أنه السبب فى حصول الجريمة ، أما المشروع فقد قضى على هذه النظرية وجعل المحرض يتعرض لعقوبة الجريمة التى اراد أن تقتترف » .

ومفهوم ذلك أن التحريض كقاعدة عامة فى قانون الاقليم الشمالى يشكل جريمة مستقلة عن الجريمة الأخرى موضوع التحريض بحيث يعاقب المحرض متى استنفذ نشاطه الإجرامى بصرف النظر عن وقوع الجريمة المحرض عليها ، وإن كان ذلك يعد ظرفا مشددا لمسئولية المحرض .

ويظهر أن هذه النزعة بدأت تسود فى تشريع الاقليم الجنوبى أيضا ، مثال ذلك ما نص عليه فى المادة ٩٥ عقوبات المدلة بالقانون ١١٢ سنة ١٩٥٧ من معاقبة من حرّض على ارتكاب الجرائم التى عدتها المادة كالشروع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو تأليف عصابة لمهاجمة طائفة من السكان أو مقاومة رجال السلطة العامة فى تنفيذ

(١) قانون العقوبات المصرى الصادر سنة ١٩٤٩ .

القوانين أو تخريب المباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية في زمن هياج أو فتنه أو بقصد أحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى .. الخ إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

٢٧ - ولعل من أبرز مظاهر خطورة التحريض في التشريع الحديث فكرة الفاعل الأدبي أو المعنوي التي تنظر إلى الفاعل كآلة في يد المحرض يستغرها كيفما شاء ، فالمحرض في تقدير هذه النظرية فاعل أصلي قد يكون أشد خطرا من الفاعل المحرض ، ولا عجب بعد ذلك إذا اختص الشارع المحرض بعقوبة أكثر صرامة وقسوة من عقوبة الفاعل ذاته .

وفي التشريع المصري تأتي المادتان ٣٩ و ٤٠ الأخذ بفكرة الفاعل المعنوي ، فقد حتمت الأولى على الفاعل أن يأتي عملا من الأعمال المكونة للجريمة ، بينما أحاطت الثانية بصور الاشتراك ، وأدرجت التحريض ضمن هذه الصور ، وعلى ذلك فنصوص الاشتراك لا تسلم بفكرة الفاعل المعنوي كنظرية عامة ، وإن أمكن العثور على بعض تطبيقات للفكرة في مناهي متفرقة من التشريع .

تصادف مثلا المادة ١٢٦ عقوبات التي تسوى في المسؤولية والعقاب بين الجاني إذا قارف الجريمة بنفسه وما إذا ركز دوره في التحريض عليها فنتنص على أن « كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالإشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر »

والمواد ٨٧ و ٩٢ و ٩٣ تعاقب المحرض على قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة ، وعلى تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض إجرامي ، وعلى اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات على التوالي بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لمن وقع تحت تأثير ذلك التحريض .

٢٨ - ثانيا : الاتفاق :

غالبا ما يقترن الاتفاق بصورة ثانية من صور الاشتراك كالتحريض أو المساعدة أو بهما معا ، غير أنه من الممكن أن يوجد بمفرده ، وهو يفتقر عن كل من التحريض والمساعدة في أنه لا يقطع بمجرد التفاهم السابق بين الجناة - أي علم كل منهم بمشاركته للآخرين في الجريمة - بل يستلزم فضلا عن ذلك انعقاد لارادات الجناة وتدبرا منهم لنواحي الوضع الإجرامي المقامين على تحقيقه ثم مضيا منهم في تنفيذه .

والاتجاه الغالب في التشريع الحديث ينمو إلى تأثيم الاتفاق الجنائي كجريمة أصلية بصرف النظر عن وقوع الفعل الإجرامي المتفق عليه لدرجة أن جمهور الشراح في مصر قد عقدوا رأيهم - يؤيدهم في ذلك قضاء النقض أخيرا - على أن المادة ٤٨ عقوبات الخاصة بالاتفاق الجنائي قد نسخت ضمنا أحكام الاشتراك بالاتفاق (١) .

وقد عنى المشرع بتقليص العقاب على صور معينة للاتفاق الجنائي التي يكون موضوعها بعض الجرائم المصرة بأمن الحكومة من جهة الداخل فافرد لها المادة ٩٦ عقوبات ، ثم تدخل أخيرا بموجب القانون ١١٢ سنة ١٩٥٧ واستحدثت المادة ٨٢/ب عقوبات وعاقب فيها بعقوبات صارمة على الاتفاق الذي يكون محله بعض الجرائم المصرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، وعلى ذلك في المفكرة الإيضاحية للقانون بأن تلك المادة قد «رؤي

(١) الدكتور علي أحمد راشد - مبادئ القانون الجنائي - طبعة ١٩٤٨ - ص ٤١٢ .

اضافتها لوضع عقوبة على الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة السابقة (م ٨١) أغلظ من العقوبات المقررة في الأحكام العامة للاتفاق الجنائي » .

وسار المشرع خطوات أبعد مدى في هذه السياسة فمقابل على مجرد الدعوة الى اتفاق جنائي حتى ولو لم تجد هذه الدعوة قبولا ، ونجد تطبيقا واضحا لهذا الاتجاه في المادة ٩٧ المعدلة بالقانون ١١٢ سنة ١٩٥٧ والمادة ٨٢ ب/٣ :لزيادة بالقانون سالتب الذكر .

٢٩ - (ب) الاشتراك المادى :

الواقع أن المشرع حين سرد بعض صور المساعدة في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ شفع ذلك بمباراة « أو ساعدتهم بأى طريقة أخرى » وقد كان بذلك فى غنى عن تخصيص بعض هذه الصور بالنص عليها فى صدر الفقرة المتقدمة .

ويرى بعض الشراح (١) أن أعمال الاشتراك بالمساعدة نوعان :

- ١ - إعطاء الأسلحة أو الآلات أو أشياء استعملت فى ارتكاب الجريمة .
 - ٢ - المساعدة فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتصلة لارتكاب الجريمة .
- غير أنه يلاحظ أن إعطاء الأسلحة أو الآلات أو الأشياء المتقدمة ان هى الا أعمال مجهزة للجريمة .

ولا صعوبة فى تمييز المساعدة بالأعمال المجهزة لارتكاب الجريمة aider l'auteur dans les faits qui ont préparé l'infraction les faits qui facilitent l'infraction عن الأعمال المسهلة وعن الأعمال المتممة les faits qui consomment l'infraction فالأولى سابقة antécédente على ارتكاب الجريمة كامداد الفاعل بالأسلحة أو آلات الكسر أو بالجواهر السامة أو بمعلومات عن ظروف المكان ، بينما الأعمال المسهلة والمتمة على الشواء معاصرة concomitante لارتكاب الجريمة .

٣٠ - وإذا كان الأمر كذلك فلا مناص للباحث من الوقوف فى هذا المقام لتمحيص النقطتين التاليتين :

- أولا :** فيصل التفرقة بين الأعمال المسهلة للجريمة والأعمال المتممة لها .
- ثانيا :** فيصل التفرقة بين أعمال الاشتراك المعاصرة للجريمة (أى الأعمال المسهلة والمتمة للجريمة) وبين نشاط الفاعل الأصل ، وبمباراة أخرى ضابط التفرقة بين الفاعل الأصل والشريك .

٣١ - **أولا :** فيصل التفرقة بين الأعمال المسهلة للجريمة والأعمال المتممة لها :

لم يستقر الرأى بعد - فقها وقضاء - على مناهل للتفرقة بين هذه الأعمال (٢) ، وإن ذهب جازو فى المطول (جزء ٣ - نبذة ٩٣٢) الى أن الأعمال المسهلة هى أعمال الشريك كالمراقبة من الخارج أو انتظار الفاعل بسلم ، وأن الأعمال المتممة هى أعمال الفاعل كالمساعدة فى كسر الخزنة أو فى إمساك المجرى عليه حين قتله .

ويصح الطعن على هذا الرأى بمخالفته لنص القانون المصرى الصريح فى ادخاله

(١) أحمد ميان محمد كامل مرسى والسيد مصطفى السيد - شرح قانون العقوبات المصرى طبعة ١٩٤٦ .

ص ٢٩١

(٢) المبيد على بنوى - الأحكام العامة فى القانون الجنائي - ص ٢٨٢ .

الأعمال المتممة ضمن صور الاشتراك (م ٤٠/٣) وهناك رأى آخر (١) محصنه أن
المعنى اللغوي لكل من الأعمال المسهلة والأعمال المتممة قليل بالترقية بينهما من ناحية
الصفة والقرض .

ومهما يكن من أمر فإن الأثر العملي المترتب على هذه التفرقة ليس بنى قيمة إذ أن
الأعمال المسهلة تماثل تماما الأعمال المتممة في كونها صورة من صور الاشتراك
فى الجريمة .

٣٢ - ضابط التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك

على أننا إذا انتقلنا الى معرض التمييز بين الأعمال المسهلة والمتممة للجريمة من
جانب ونشاط الفاعل من جانب آخر وجدنا أن المشكلة فى حقيقتها تعنى - بعبارة
مراودة تماما - التفرقة بين نشاط الفاعل ونشاط الشريك إذ أن نشاط الأخير لا
يلتبس مع نشاط الأول الا فى صورة الأعمال المسهلة والمتممة ، ووجه اشكال الحكم
أن صور الاشتراك الأخرى - أى التحريض والاتفاق والمساعدة بالأعمال المجهزة -
تكون سابقة على ارتكاب الجريمة فى حين أن المساعدة بالأعمال المسهلة والمتممة
تتاصر وقوع الجريمة - وهذا ما يدعو الى تداخلها فى نشاط الفاعل .

٣٣ - وقد يهيم للباحث أن المسألة لا تدعو الى كثير أو قليل من انعام النظر ،
فما عليه الا الاحتكام الى الضابط الذى وضعت التعليقات فى تمييز الأعمال المسهلة
والمتممة للجريمة عن نشاط الفاعل رغم أن كليهما مفاصر لارتكاب الجريمة ، فإذا كان
نشاط الجاني كافيا لأن يعد بدءا فى التنفيذ - حال عدم تمام الجريمة - نظر اليه
كفاعل والا كان شريكا .

الا أنه لم يعد مجديا التحدى بهذا الضابط فى الوقت الحاضر بعد أن عزفت عنه
محكمة النقض على النحو السالف بيانه ، وانتهت الى اعتبار كل من يقوم بدور مباشر
على مسرح الجريمة - وفقا لتنظيم الجناة فيما بينهم - فاعلا أصليا حتى ولو تعذر
اعتباره شارعا بفرض عدم اتمام الجريمة .

٣٤ - والمساعدة التى نخلص اليها يقيين مما تقدم أنه وإن أمكن التفرقة بين
الشريك بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة بالأعمال المجهزة وبين الفاعل الأصلي
لاختلاف زمان نشاطيهما بالنسبة لوقت وقوع الجريمة حيث أن الاشتراك فى الصور
المتقدمة يكون سابقا على الجريمة ، فإنه يصعب علينا اقامة ضابط للتفرقة بين الشريك
بالأعمال المسهلة أو المتممة وبين الفاعل الأصلي بالنظر الى مباشرة كل منهما نشاطه
فى وقت متاصر لوقوع الجريمة ، وكون المحكمة العليا الى ضابط لا يتقيد بالنصوص
الوضعية الراهنة إذ أن من يقوم - بحسب توزيع الجناة لأعمال الجريمة فيما بينهم -
بدور مباشر يقتضى وجوده على مسرح الجريمة يأتى فى كثير من الأحيان عملا من
الأعمال المسهلة أو المتممة للجريمة الأمر الذى يترك المسألة بدون ضابط جامع مانع .

يتبع

دعاوى طعون التركات

ورفعها طبقا لاجراءات المادة ٥٤ مكررة

المضافة الى القانون ٣٩/١٤
للاستاذ محمود وصيف المحلى

ترفع دعاوى الطعن على قرارات لجان طعن الضرائب الصادرة في نزاع متعلق بالارباح التجارية طبقا لاحكام المادة ٥٤ مكررة من القانون ٣٩/١٤ المضافة بالقانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ . والحال كذلك بالنسبة لدعاوى الطعن على قرارات اللجان الصادرة في منازعات الضريبة العامة على اليراد وتلك الصادرة في منازعات ضريبة المهن غير التجارية .

والأمر بالنسبة لدعاوى طعون الأرباح التجارية واضح مسلم ، فالمادة ٥٤ مكررة مضافة الى الكتاب الثاني الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية . كما أنه أصبح واضحا مسلما كذلك بالنسبة لدعاوى طعون كل من الضريبة العامة على اليراد والضريبة على المهن غير التجارية بعد صدور القانونين ٥٤/١٨ ، ٥٤/٢١ وان كان الأمر قبل صدور هذين القانونين محل خلاف كبير .

بقيت دعاوى طعون التركات والأمر فيما يتعلق بها غير مستقر وغير واضح بالنسبة للكثيرين .

وليس أقطع في الدلالة على ذلك من أن الرأي في ادارات قضايا الحكومة كان - الى عهد قريب - منقسم في هذا الصدد بشأن مفهوم حكم المادة ٥٤ مكررة ، وأنه قد بلغ هذا الاختلاف في الرأي الى حد أن احدى هذه الإدارات كانت ترفع دعاوى طعون التركات طبقا لنص المادة ٥٤ الأصلي على حين ترفع ادارة أخرى دعاويها (التي من نفس النوع) طبقا لنص المادة ٥٤ معدلة بالمادة ٥٤ مكررة .

كما كانت ادارات القضايا تستفيد من مركز مصلحة الضرائب بصفتها مطعوناً ضدها في معظم الأحوال فتظمن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني في كل من الحالتين وليس في حالة بيمتها .

وأقطع من هذا دلالة على عدم استقرار الأمر وعدم وضوحه أن كثيرا من المحامين وقد حيرهم الأمر ولم يصلو فيه الى رأى يطمنون اليه وأمام تحرجهم وخشيتهم من سقوط طعونهم اذا رفعوها بأحد الطريقين دون الآخر فكأنوا - ولا يزالون - يرفعونها بالطريقين معا أى يرفعون طعنين كل بأحد الطريقين . وهذا الحل الى جانب ما يثيره من حرج فانه حل مؤقت على كل حال اذ ينبغي على المحامي أن يتنازل عن واحد من الطعنين لدى المرافعة وبذلك تواجهه المشكلة من جديد .

أمام هذه الآراء المتضاربة وأمام هذا الحرج الذي يواجهه المختصون أصبح من الجوهري أن نتساءل أى الطريقين هو الصحيح ؟

والرأى لدينا أن الطريق الصحيح هو رفع دعاوى طعون التركات طبقا لنص المادة ٥٤ معدلة بالمادة ٥٤ مكررة وليس طبقا لاجراءات الدعاوى العادية .

وفيما يلي مبررات الرأى وأسائده :

أولاً - النصوص الخاصة بإجراءات تقدير قيمة التركات واجراءات الطعن على التقدير فى مراحله المختلفة فى القانون ١٤٢/١٩٤٤ :

نصت المادة ٣٧ من القانون ١٤٢/١٩٤٤ بمعدلة بالقانون ٢١٧/١٩٥١ فى فقرتها الأولى على أنه : « يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة الى المأمورين المختصين » .

ونصت الفقرتان الرابعة والخامسة على أنه :

« ولذوى الشأن خلال شهر من اعلانهم بالتقدير أن يخطروا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، فاذا قبلوه أو انقضت هذه المدة ولم ترد ملاحظاتهم اعتبر التقدير نهائيا وأصبحت الرسوم واجبة الاداء » .

« اما إذا اعترضوا فتؤدى الرسوم من واقع تقديراتهم وما قبلوه من تقدير المصلحة ، وتحال أوجه الخلاف دون غيرها الى لجان الطعن المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. وذلك وفقا للأوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى القانون المذكور » .

ونصت المادة ٣٨ من نفس القانون فى فقرتها الثالثة على أنه :

« ويجوز لمصلحة الضرائب ولكل ذوى الشأن من الورثة ومن فى حكمهم الطعن فى قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ اعلانها أمام المحكمة الابتدائية ... وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ » .

ويستفاد من هذه النصوص :

- ١ - أن تقدير التركات الخاضعة لرسم الأيلولة يتم بمعرفة مأمورى الضرائب .
- ٢ - أنه فى حالة اعتراض ذوى الشأن على تقدير مأمور الضرائب ، يحال الخلاف على لجان الطعن المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤/١٩٣٩ ، وفقا للأوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى القانون المذكور .
- ٣ - أنه فى حالة عدم قبول أى من طرفى الخصومة لتقدير لجنة الطعن يكون له الحق فى الطعن على هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة .

ويلاحظ أن هذه هى تماما نفس اجراءات التقدير واجراءات الطعن الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية الواردة بالكتاب الثانى من القانون رقم ١٤/١٩٣٩ ، سواء أمام المأمورية أم لجنة الطعن أم المحكمة الابتدائية .

ثانياً - النصوص الخاصة بإجراءات الطعن أمام المحكمة فى القانون ١٤/١٩٣٩ :
نصت المادة ٥٤ من القانون ١٤/١٩٣٩ على أنه :

« لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ اعلانه بالقرار .. »

وفى أول أكتوبر ١٩٥٣ صدر القانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ معنونا بالعنوان الآتى :
« قانون ٤٧٠ ... باضافة مادة جديدة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن

الاجراءات التى تتبع فى طعون الضرائب التى ترفع أمام المحاكم الابتدائية » .
وقد صدر القانون بالمعبارة التالية :

• يضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مادة جديدة - المادة ٥٤ ونصها كالآتي :
 • استثناء من احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع فى الطعون التى ترفع
 أمام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية ٥٥

كما نصت الفقرة أولا من المادة الجديدة على أنه :

• يرفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشتمل على
 البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وعلى بيان القرار
 للطعون فيه وتاريخه واللجنة التى أصدرته ٥٥٥٥
 ويستفاد من هذه النصوص :

١ - أنها أمرة ، يترتب على مخالفتها البطلان طبقا للقواعد العامة وبالنص الصريح فى
 نفس القانون فى غير موضع •

٢ - فالعبارات : الاجراءات التى تتبع - يتبع فى الطعون - يرفع الطعن ٥٥ تفسيد
 الصفة الأمرة لهذه النصوص •

كما تستفاد الصفة الأمرة للنصوص من تقرير البطلان جزاء على مخالفتها وعلى
 أن المحكمة تقضى به من تلقاء نفسها •

٣ - أنها عامة تنطبق على كافة الضرائب التى أحالت أحكامها على نص المادة ٥٤ ذلك
 لأنها لم تشر أية إشارة الى طعون ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بل عممت
 حكمها بذكرها أنه هو الواجب الاتباع بصدد الطعون التى ترفع الى المحاكم
 الابتدائية ، وهذه ليست قاصرة على طعون ضرائب الأرباح التجارية
 والصناعية •

٤ - أن الاجراءات التى نصت عليها المادة ٥٤ مكررة أصبحت وحدها الواجبة الاتباع
 بصدد كافة طعون الضرائب التى يتوافر فيها شرطان :

(أ) أن يكون الطعن على قرار لجنة الطعن • وبذلك تخرج الطعون التى ترفع
 الى المحاكم مباشرة على تقديرات مأمورى الضرائب دون أن يكون للجنة
 الطعن اختصاص بنظرها •

(ب) أن يكون الطعن على قرار لجنة الطعن من اختصاص المحكمة الابتدائية أى مما
 يرفع الى المحكمة • عبر النص •

ومن أمثلة طعون الضرائب التى تخرج عن نطاق نص المادة ٥٤ مكررة لعدم استيفائها
 واحد من هذين الشرطين أو للشرطين معا :

١ - الطعون على تقديرات قيمة العقود الخاضعة لرسوم البعثة (المادة ٩ من القانون
 ٥١/٢٢٤) وذلك لأن تقديرات قيم هذه العقود انما تتم بمعرفة مأمورية الضرائب
 المختصة ولا اختصاص للجان الطعن فى هذه الحالة ، كما أن الطعن فى هذه الحالة يرفع
 الى المحكمة الجزئية فى كل الأحوال دون المحكمة الابتدائية •

٢ - الطعون على تقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على أرباح
 المهن غير التجارية فيما يتعلق بالأمكنة الغير المربوط عوائد أملاك عليها • (المادة ٧٤
 من القانون ١٤/١٩٣٩ فى نصها القديم الذى لا يزال واجب التطبيق بالنسبة لمنازعات
 السنوات الضريبية حتى نهاية سنة ١٩٥١) وذلك لأن تقدير القيمة الإيجارية يتم فى

هذه الحالة بمعرفة مأمورية الضرائب ولا اختصاص للجنة الطعن بصده ، كما أن الطعن على تقدير المأمورية إنما هو من اختصاص المحكمة الجزئية .

٣ - الطعون على تقديرات وعاء كل من ضريبة القيم المنقولة وضريبة الديون والودائع والتأمينات وضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات ، وذلك لأن تقدير وعاء كل من هذه الضرائب يتم بمعرفة مأمورية الضرائب المختصة ولا اختصاص للجان الطعن بصده ، ورغم أن الطعن في معظم هذه الأحوال يرفع كذلك إلى المحاكم الابتدائية .

ويلاحظ أن أحكام هذه الضرائب الأخيرة جميعاً لم تحل إلى نص المسادة ٥٤ من القانون ٣٩/١٤ وهي جميعها لا تخضع لحكم هذا النص سواء قبل تعديله وسواء بعد تعديله بالمادة ٥٤ مكررة .

ثالثاً - المادة ٥٤ مكررة ليست مادة مستقلة وإنما هي تعديل للمادة ٥٤ الأصلية ، والمادتان أصبحتا كلا لا يتجزأ ومن ثم لا يقبل القول بأعمال نص كل منهما مستقلاً عن الآخر لأنه ليس لأي منهما كيان مستقل ، كما لا يصح أعمال أحكام ملغاة .

أدخل المشرع النظم والإجراءات التي نص عليها في المادة ٥٤ مكررة على نظام طعون الضرائب التي ترفع طبقاً لحكم المادة ٥٤ وأصبحت المادتان بذلك كلا لا يتجزأ ، وأصبحت أحكام المادة القديمة معدلة بما استحدثته المادة الجديدة بمعنى أنه قد أصبح ملفياً من تاريخ سريان القانون ١٩٥٣/٤٧ كل حكم في المادة القديمة أصبح مخالفاً لأحكام المادة الجديدة .

ولما كانت المادة الأصلية قد نصت على حق كل من مصلحة الضرائب والممول في الطعن على قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية كما نصت على ميعاد هذا الطعن وعلى الحق في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية أياً كانت قيمة النزاع .

ولما كانت المادة المضافة إنما نصت فقط على طريقة وإجراءات الطعن الذي يرفع إلى المحكمة الابتدائية على قرارات لجان الطعن .

فإن المادة ٥٤ الأصلية تبقى قائمة بكل أحكامها فيما عدا طريقة الطعن وإجراءاته التي وجب أن يتبع بشأنها ما أورده النص الجديد (بعد أن كان مفهوم النص القديم منصرفاً بدهاء إلى الإجراءات التي ينص عليها قانون المرافعات) وذلك بالنسبة لكافة الطعون التي ترفع أمام المحاكم الابتدائية على قرارات لجان الطعن .

أي أن النص المضاف منذ سريانه قد ألغى طريقة الطعن التي كان يشير إليها النص الأصلي وهي الطريقة العادية في رفع الدعاوى طبقاً لنص قانون المرافعات كما يفهم بدهاء .

وإزاء هذا التعديل الجوهرى الوارد في نصوص آمرة لا يمكن القول بأن النص الأصلي للمادة ٥٤ لا يزال قائماً فيما يتعلق بطريقة رفع دعاوى الطعون وأنه واجب الاتباع بصدد بعض الطعون التي تنطبق عليها الشرائط التي أوردها النص الجديد .

ومعنى هذا أن طريقة رفع الطعن طبقاً لأحكام قانون المرافعات قد أصبحت في حكم التاريخ ولا مجال لأعمالها بعد صدور القانون ١٩٥٣/٤٧ وذلك بالنسبة لكل طعون الضرائب التي أحالت أحكامها إلى المادة ٥٤ من القانون ٣٩/١٤ لأنه لا يمكن القول بأعمال حكم ألغى وأصبح في حكم العدم وذلك بالنص الصريح وبالنص الأمر المرتب البطالان على مخالفته .

ولا يقبل القول بأن النص القديم واجب الاعمال بصدد طعون ضرائب التركات ، ذلك لأن طعون التركات تتوافر فيها الشروط التي أوردها النص الجديد ، كما أن النص المعدل لا يقتصر على طعون ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وحدها ولم يشر إليها أية إشارة بل عم عبارة فشملت بالنص كافة الطعون التي ترفع إلى المحاكم الابتدائية بالطعن على قرارات لجان الطعن .

كما أن المادة ٥٤ الأصلية قد عدلت بالنص الجديد والغى من أحكامها الحسك الخاص بطريقة الطعن وإجراءاته وأصبح هذا الحكم لا وجود له ، ولا يصح أن يعتبر هذا الحكم ملغيا في نطاق القانون ٣٩/١٤ وقائما في نطاق القانون ١٩٤٤/١٤٢ الخاص برسم الأيلولة على التركات الذي أحال على هذا النص طالما كانت الاجالة

قبل اجراء هذا التعديل وطالما جاء هذا التعديل عاما ومنصبا على كل الطعون التي ترفع إلى المحاكم الابتدائية على قرارات لجان طعن الضرائب ، وطعون ضرائب التركات يصدق عليها هذا الحكم اذ تستوفى هذين الشرطين كما أنه ليس من المقبول أن يعتبر حكم ما ميتا في نظر القانون الاصل وقائما في نظر القانون الفرعي الذي أحال على القانون الاصل فمثل هذا القول لا يستقيم مع المبادئ القانونية السليمة ولا مع أصول التفسير .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن تعديل نص المادة ٥٤ بالمادة ٥٤ مكررة على الصورة التي ورد بها التعديل يكفي لانصرافه إلى كافة الحالات التي أحالت على نص المادة ٥٤ قبل التعديل دون حاجة إلى اجراء تعديل في النصوص المحلية لأن اجراء مثل هذا التعديل في النصوص المحلية يعتبر غريبا لا ضرورة له ومن ثم فسواء تعدل النص المحلي على المادة ٥٤ في قانون ضرائب التركات أو لم يعدل فلا أمر سواء لأن ذلك هو الحكم القانوني السليم طبقا للمبادئ القانونية وأصول التفسير .

ولا نرى أنه يمكن أن يحتج في هذا الصدد بالتعديل الصادر بالقانونين ١٨ ، ٥٤/٢١ ذلك لأن ما تضمنه هذان القانونان من تعديل لم يفاير الحكم الواجب الاتباع قبل صدورهما ، فلم يعد الأمر إذن أن يكون مجرد توضيح لمسألة خلافية غير واضحة ويمكن أن يحمل ما جاء بهذين القانونين على أنه مجرد تفسير وتوضيح لأحكام قائمة من قبل .

وإذا كان الحكم فيما يختص بدعوى طعون الضرائب التجارية وكل من الضريبة العامة على الإيراد وضريبة المهن غير التجارية هو اتباع أحكام المادة ٥٤ معدلة بالمادة ٥٤ مكررة فإن الحكم بالنسبة لدعوى طعون الضريبة على التركات لا يصح أن يختلف ذلك لأن المحكمة من اصدار القانون ١٩٥٣/٤٧٠ هي المل على الفصل في قضايا الضرائب بالسرعة التي تحقق الاستقرار لكل من مراكز الخزنة ومراكز الممولين رغبة في استقرار الأوضاع الاقتصادية وهذه المحكمة متحققة بلا شك في منازعات الضريبة على التركات تحققها في منازعات الضرائب المتقسمة ولا يوجد إذن ما يبرر تطبيق الاجراءات الجديدة على منازعات هذه الضرائب دون منازعات ضريبة التركات سيما وأن أحكام كل من هذه الضرائب قد أحالت على نص المادة ٥٤ فسوت في المساملة بينها جميعا وأخضعت منازعاتها لنظم موحدة وذلك لتقارب طبيعتها .

بقي أن نشير إلى رأى طريف أخذ به حكم حديث ويخلص هذا الرأى إلى أن الخصومة تمنعده صحيحة من جهة الشكل اذا اتبع المدعى في رفعها طريقا مرسوما في قانون خاص ولم يرفعها بموجب صحيفة معلنة على يد أحد المحضرين (طبقا للقاعدة العامة في

قانون المرافعات) وذلك اذا كان للمدعى مندوحة في الاعتقاد بانطبق ذلك القانون الخاص على النزاع (الحكم ٥٣/٥٥٤٠ مدني كلى مصر محاماه فبراير ٥٦ ص ٩٠٨) .
ولعل المحكمة كانت مدفوعة في اتجاهها هذا باعتبارات العدالة أكثر منها بالاعتبارات القانونية المحضة .

وإذا أخذ بهذا الرأي (الاعتقاد المبرر) يصمد منازعات ضرائب التركات فان رفع الدعوى طبقاً لأجراءات المادة ٥٤ معدلة بالمادة ٥٤ مكررة يكون صحيحاً في كل الأحوال .

على أن الأسس السليمة في التفسير تقتضى القول بأن هذا الطريق هو المتعين وحده وتجعل الطعن بالطريق المادى طبقاً لأحكام قانون المرافعات غير مقبول لأنه يكون اتباعاً لطريق قد عدل عنه وأعمالاً لحكم قد مات وانقضى .

تعليق على حكم بشأن اختصاصات المحامي العام للدكتور حسن صادق المرصفي للمدرس بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

أصدرت محكمة جنايات الاسكندرية بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ حكماً (١) تناولت فيه بيان العلاقة القضائية والإدارية بين النائب العام والمحامي العام ونطاق الاشراف الذي للأول منهما على الآخر . وقد جاء في أسباب حكمها : « وحيث انه قبل البحث في موضوع الدعوى والأدلة فيها يتعين البحث في قوة أمر الحفظ الصادر من نيابة المطارين في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ بموافقة المحامي العام لنيابة الاسكندرية ، ومما لا شك فيه ابتداء أن هذا الأمر قد صدر بعد تحقيق أجرته النيابة ، ولو أنه سمي حفظاً إدارياً ، إلا أنه في طبيعته قرار قانوني بأن لا وجه لأقامة الدعوى طبقاً للمادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وعليه يجوز للنائب العام أن يستعمل حقه في الغائه في مدى الثلاثة الشهور التالية لصدوره وفقاً للمادة ٢١١ من نفس القانون . ولا يؤثر على هذا الحق موافقة المحامي العام بمقولة انه يمثل النائب العام ، إذ أن هذا القرار لو صدر أصلاً من وكيل نيابة المطارين لكان لنفس المحامي العام أن يلغيه إذا استعمل حقوق النائب العام الاستثنائية » .

وحيث أنه في تحديد سلطة النائب العام على أعضاء النيابة جميعاً ومنهم المحامون العامون فإن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء نصت على أنه يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له جميع حقوق النائب العام واختصاصاته وإنما تحت اشرافه . « ونصت المادة ٨٠ كذلك من قانون استقلال القضاء على أن للنائب العام حق الرقابة والاشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم - كما أن المعروف قانوناً أن النائب العام هو أكبر أعضاء النيابة ، وله على باقي الأعضاء الرياسة ومركزه القاهرة ويمتد اختصاصه لجميع أنحاء بلاد الجمهورية ، ولا شك أن من أعضاء النيابة المحامون العامون ورؤساء النيابة والوكلاء ومن إليهم » .

« ولا محل للقول بأن المحامي العام إذا وافق على قرار من القرارات أو أصدر بنفسه قراراً في قضية ما فليس هناك سلطان عليه ، بمقولة أن له مثل السلطة المخولة للنائب العام ، لأنه بحسب القانون لا يوجد إلا نائب عام واحد لدى جميع المحاكم ، كما يقضى بذلك نظام القضاء ، فإذا سلبت سلطاته في محاكم الاستئناف بواسطة المحامين العامين أصبحت وظيفة النائب العام وهي أكبر الوظائف الإدارية القانونية صورية ، وليس لها وجود في الواقع ، الأمر الذي يتنافى مع روح القوانين » .

« على أنه من المفهوم أيضاً أن المحامي العام إذا باشر إحدى سلطات النائب العام الاستثنائية كحق الطعن في قرارات غرفة الاتهام أو إلغاء قرارات الحفظ وما إليها ، ففي هذه الحالة لا يكون للنائب العام الحق في إلغاء هذه التصرفات أو تعديلها ، لأنها إنما وقعت باسمه وفي اختصاصاته . وأما إذا كان من غير ذلك - أي من السلطات العادية - فإن المحامي العام يكون في مباشرته إياها مستعملًا لحقوقه القانونية شأنه

في ذلك شأن جميع أعضاء النيابة ، ويكون للنائب العام حق الاشراف والرقابة عليها . ويكون له الفاء تصرفاته فيها كما يفعل مع باقي أعضاء النيابة ، اذ ان تصرفات أعضاء النيابة جميعا بما فيهم المحامون العامون مردوا الى وكالتهم عن الاعويل وهو النائب العام المختص وحده بباشرة الدعوى الجنائية وبتصريكها مع غيرها من السلطات التي منحت اياها القوانين ، ويكون اذن قرار النائب العام بالفاء الامر الصادر من وكيل نيابة المطارين في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ بحفظ التحقيق قرارا صحيحا منتجا لا قاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على ذلك الامر ، وبالتالي يكون الامر الصادر من النائب العام بتقديم الدعوى بعد ذلك لفرة الاتهام امرا صحيحا قانونا ، وتكون الدعوى الجنائية قد حركت تحريكاً سليماً .

وقد حدد هذا الحكم علاقة النائب العام بالمحامي العام ، وفرق بين صورتين الأولى منهما ان يكون استعمال المحامي العام لسلطات النائب العام الاستثنائية ، ومن ثم لا يحق للاخير أن يلفها ، والصورة الاخرى ان يكون المحامي العام مستملاً للسلطات المادية وهو حينئذ لا يعدو أن يكون أحد أعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بحق النائب العام في الفاء تصرفاته . والمحامي العام في كل الاحوال يخضع من الناحية الادارية لاشراف النائب العام .

ولمعرفة ما ان كان التوفيق حليف ما انتهى اليه الحكم آنف البيان ام أن الصواب قد جانبه تميمين دراسة تاريخ وظيفة المحامي العام ومناط هذه الوظيفة في الوضع الراهن بما تمنحه من اختصاصات ، ثم العلاقة بين النائب العام والمحامي العام سواء من الناحية القضائية او من الناحية الادارية ، وتنتهي الى دراسة الحكم الذي أصدرته محكمة الجنائيات على ضوء ما تقدم .

١ - كانت المادة الرابعة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ من يونيو سنة ١٨٨٣ تنص على أن يترتب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته نائب عمومي . كما كانت المادة ٥٨ منها تنص على أنه يترتب تحت إدارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي .

ولم تكن بمصر الا محكمة استئناف واحدة مقرها القاهرة ، الى ٢٥ من يناير عام ١٩٢٦ حين أنشئت محكمة استئناف اسيوط .

وقد كان الافوكاتو العمومي من بين رجال النيابة العامة الذين يعاونون النائب العمومي في عمله ، وتحت اشرافه شأنه في هذا شأن أي عضو من أعضاء النيابة ، وكان مقر عمله محكمة استئناف مصر . ثم ألغيت وظيفة الافوكاتو العمومي قبل إنشاء محكمة استئناف اسيوط بفترة طويلة ، وحل محله في عمله واختصاصاته رئيس اطلاق عليه رئيس نيابة الاستئناف ، الذي أجيئ له أن يحل محل النائب العمومي اذا غاب .

ولما أنشئت محكمة استئناف اسيوط أنشئت معها وظيفة افوكاتو عمومي ، ومع هذا بقيت كمادة ٥٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية السالفة الإشارة اليها بغير تعديل ، الامر الذي أدى الى تقييحين ، الأولى أنه ليس للافوكاتو العمومي اختصاص قضائي ذاتي فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، فلا يملك أية سلطة من السلطات التي خولت للنائب العام وحده . والنتيجة الاخرى أن الافوكاتو العمومي له سلطات رئيس

النائب بالنسبة للدعوى الجنائية ، فهو وإن كان لا يملك سلطات النائب العمومي ، إلا أنه لكونه أعلى درجة من رئيس النيابة فإنه يملك سلطاته .

وفوق ما تقدم فإن للأفوكاتو العمومي لدى محكمة استئناف أسبوتو الإشراف الإداري على أعضاء النيابة في دوائر محاكم أسبوتو وجرجا وقنا وأسوان (١) .

ثم نقل مقر وظيفة الأفوكاتو العمومي إلى مدينة القاهرة . ولما أنشئت محكمة النقض والإبرام في ٢ مايو سنة ١٩٣٦ أضيفت إلى المادة ٥٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فقرة بموجبها يقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة النقض والإبرام النائب العمومي نفسه أو أحد الأفوكاتية الموعيين أو أحد رؤساء النيابة .

ولما كان الأفوكاتو العمومي أعلى درجة من رئيس النيابة ، وهو في ذات الوقت أقل من النائب العمومي - كما سلف القول - فإنه في حالة غياب هذا الأخير يحل محله ، وتبعا يتسلق جميع سلطاته الخاصة به ، لأنها مرتبطة بالوظيفة دون شخصي من يقوم بها . ولهذا قضى بأن للأفوكاتو العمومي جميع اختصاصات النائب العمومي عند تغيب هذا الأخير ، ويدخل في ذلك قيامه مقامه في مجلس التأديب المخصوص ، لأن حقوق النائب العمومي مرتبطة بالوظيفة لا بشخصه ، فمجلس التأديب المخصوص الذي يحضره الأفوكاتو العمومي بدل النائب العمومي يكون مشكلا قانونيا (٢) .

وفي عام ١٩٤٩ صدر قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، ونصت المادة ٣٦ منه على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » . وعنهما قالت المذكرة الإيضاحية : « قررت المادة ٣٦ أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القانون . ولم تستحدث جديدا إلا فيما يتصل باختصاص المحامي العام ، فإن القوانين القائمة لم تحدد له اختصاصا قضائيا مضبوط القيود ويستند إلى أساس قانوني يجعل تصرفاته

(١) أصبح نشأت ج. ١ ص ٣٦٠ . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦ صدرت تعليمات النائب العمومي بالإشراف الإداري للنائب العمومي نفسها « بسبب إنشاء محكمة استئناف أسبوتو وتعيين أفوكاتو عمومي لديها ، قد رأينا وضع الصليبات الآتية : ترسل القضايا الآتية من نيايات أسبوتو وسوهاج وقنا وأسوان والجزائيات التابعة لها إلى مكتب الأفوكاتو العمومي بأسبوتو بدلا من إرسالها إلينا بصرف - ١ - جميع القضايا التي يقرر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيها (ولو بالنسبة لبعض التهمين) وكذلك القضايا التي يقرر فيها قاضي الإحالة بإحالتها إلى القاضي الجزئي صلا بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . ٢ - القضايا التي يطلب فيها التوكيل عن رفع استئناف عن حكم على الطريقة المبينة في المادة ٣٠٩ من التعليمات العامة . أما في الأحوال التي يطلب فيها التوكيل للتأخراف حرصا على الوقت فيرسل الطلب للتفرغ إليها مباشرة - ٣ - القضايا التي يطلب فيها إلغاء أوامر الحفظ أو تغيير صيغ الحفظ - ٤ - القضايا التي ترى النيابة اللحن بطريق النقض والإبرام في الأحكام الصادرة فيها - ٥ - قضايا الجنايات التي وقعت من أشخاص حكم عليهم بعد ارتكابها بالاشغال الشاقة أو باعتبارهم مجرمين اعتادوا الإبرام ، سواء أكانت قبضت للمحاكمة أو لم تقدم - ٦ - قضايا الاتلاف الجنائي - ٧ - الجنح التي تقع بواسطة الضنوف أو غيرها من طرق البشر - ٨ - القضايا الخاصة بجرائم الانتخاب أو التي لها علاقة بالانتخاب - ٩ - القضايا الخاصة بالأطفال المولودين من سفاح والذين يقتلون تخلفا من المار أو يمرضون لشلل - ١٠ - القضايا العامة بما يتسبب للمسجونين المبرمجين من التهم بعد إتمام تحقيقها وقبل التصرف فيها - ١١ - القضايا التي تقرر إحدى المحاكم إيقاف نظرها لعين الفصل في دعوى مدنية أو شرعية - ١٢ - القضايا الخاصة باستعمال السلاح من أحد السجائين أو المسكر مع مسجون تمتع مصافحته - ١٣ - القضايا التي يتم فيها أحداث مرتبذون بالإبلاسية - ١٤ - القضايا التي يتم فيها تلافية للمراسم الأخيرة - ١٥ - الطليات التي تقدم للفييات بشأن إعطاء صور الحاضر والأوراق - ١٦ - القضايا التي يطلبها الأفوكاتو العمومي .

القضائية في مامن من الطمن ، أو على الأقل غير مشكوك في صحتها ، مع انه في حقيقة الواقع يل النائب العام في الإهمية ويشارك عنه في كثير من الظروف تحقيق الهام من القضايا ، بل انه يحل محله عند غيابه وهو المعين الفني له اذ يستشار في أدق الأمور قبل البت فيها - ثم ان وقت النائب العام لا يتسع للالام بكافة التصرفات القضائية التي توجب نصوص القوانين أو المنشورات أو التقاليد اخذ رأيه فيها . ولهذا وتخفيفا عن النائب العام ولسرعة البت في الأمور ، ولواجهة ما ستطلع به النيابة العامة من أعمال اتجه المشروع الى تحويل المحامي العام في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته النساء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة ، والطمن بالاستئناف في الميعاد الطويل ، والطمن في قرارات قاضي الإحالة . ولتحقيق هذا الأمر على الوجه الأكمل أوجب المشروع أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام قصدا في الوقت من ناحية وتوطيدا لأسباب الرقابة على سياسة الدعوى العمومية من ناحية أخرى . وانه لمفهوم بداهة أن ذلك كله لا يسس ما للنائب العام من حق الاشراف »

٢ - ومن المعروف أن النظام الذي اخذ به المشرع المصري هو الجمع بين سلطتي التحقيق والادعاء في يد النيابة العامة ، كما أنه لم يسو في الاختصاص بين أعضاء النيابة العامة ، بل انه أخذ بقاعدة مقتضاها أنه كلما علت درجة عضو النيابة كلما زادت اختصاصاته القضائية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، وكلما كانت تلك الدرجة في بداية التسلسل التدريجي للوظيفة كلما قلت الاختصاصات .

فمساعدة النيابة العامة لا يملك أن يصدر أمرا جنائيا ، بل يختص بهذا وكيل النائب العام (م ٢٢٥ أ ج) - ولا يجوز لأي من الاثنين أن يصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات ، بل يختص بهذا رئيس النيابة العامة (م ٢٠٩ ج) . وهذا الأخير لا يجوز له أن يلغي قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى صدر من عضو النيابة ، ما لم تتوافر شروط معينة تجيز له العودة الى التحقيق ، في حين أن النائب العام يستطيع الغاء ذلك القرار خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدوره (م ٢١١ أ ج) وهو اختصاص أساسه الاشراف والرقابة على تصرفات أعضاء النيابة العامة .

وأما المحامي العام فان اختصاصه بالنسبة لسلطان النائب العام تحدده المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء بنصها على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » . وعلى أساس بيان المراد من هذا النص تتحدد تبعية المحامي العام للنائب العام ، وهل هذه التبعية قاصرة على الناحية الإدارية ، أم أنها تمتد الى الاجراءات القضائية .

ومن المعلوم أن للنائب العام اختصاصات عادية وأخرى استثنائية ، فكما يملك النائب العام مختلف الاختصاصات التي لباقي أعضاء النيابة العامة فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، فان المشرع قد خصه في بعض الأحوال باختصاصات قصرها عليه وحده . ومن ذلك حق الطمن أمام محكمة النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى (م ١٩٣ أ ج) والطمن أمام محكمة النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام بأحالة الجنائية على المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة (م ١٩٤ أ ج) ، والطمن بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام في جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق (م ١٦١ و ١٦٥ و ١٦٦ أ ج) ، والحق في الغاء القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره (م ٢١٠ أ ج) ، والطمن بطريق الاستئناف خلال ثلاثين يوما في

الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخابرات والجنتج والجنابات الممنحة (م ٤٠٢ و ١٢/٤٠٦ ج) .

وتحديد اختصاص المحامي العام على ضوء ما تقدم ينبغي أن تراعى فيه المقابلة بين النصوص التشريعية وتطورها التاريخي ودراسة مذكراتها الإيضاحية وهدف المشرع منها .

فما لا شك فيه أن المحامي العام يعتبر من ناحيته وكلا عن النائب العام وممثلا له شأنه شأن باقي أعضاء النيابة العامة ، وهو بهذه المثابة يملك رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . وعلى هذا نصت المادتان ٣٢ و ٣٤ من قانون نظام القضاء ، فتجرى الأولى بأن « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص في القانون على خلاف ذلك » ، كما تقضى الثانية بأن « يكون لدى المحاكم نائب عام يعاونه عدد كاف من المحامين العامين وأعضاء النيابة » .

وبهذين النصين لا يكون الشارع بحاجة الى نص خاص في ذات القانون ليضمنه بيان اختصاص المحامي العام في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، فإن هو أورد نصا آخر شمل بيان اختصاصات المحامي العام ، فمما لا جدال فيه أنه ابتغى به اختصاصات أخرى استثنائية ، وهذا هو ما جرى به نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء السالفة الإشارة اليه ، وإذن فالمشرع حينما خول المحامي العام جميع حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها في القوانين ، فانما هدف بهذا الى الاختصاصات الاستثنائية دون غيرها ، وقد أسلفنا الإشارة الى بعضها ، وهو أمر يستفاد أيضا من أن جميع الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء كانت عن اختصاصات استثنائية للنائب العام ، وقد وردت على سبيل التمثيل لا الحصر .

فالخلاصة أن المحامي العام يملك جميع اختصاصات النائب العام الاستثنائية بموجب المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والاختصاصات العادية بوصفه أحد أعضاء النيابة العامة .

وإذا انتهينا الى ما تقدم فانه ينبغي تحديد المراد بعبارة اشراف النائب العام على المحامي العام .

اشراف النائب العام - بصفة عامة - يتمثل في إحدى صورتين ، اما اشراف اداري أو اشراف قضائي . واشرافه الإداري هو مجرد التحقق من تطبيق ما تستوجبه النظم الموضوعية من الناحية الإدارية . وأما الاشراف القضائي فيتمثل في حق النائب العام في الرقابة على التصرفات القضائية التي تصدر من أعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، كإلغاء بعض تلك التصرفات أو استعمال طرق طعن خاصة . فهل يخضع المحامي العام لأشراف النائب العام من الناحيتين الإدارية والقضائية ؟

إن الذي لا نزاع حوله هو أن المحامي العام يخضع للأشراف الإداري المخول للنائب العام .

وأما الاشراف القضائي فهو موضع البحث . فمثلا هل يجوز للنائب العام إلغاء قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر من المحامي العام ، وهل يجوز له الطعن بطريق الاستئناف في حكم وافق عليه المحامي العام ؟

في رأينا أنه يجب بداية بيان الأثر الذي يترتب القانون على تحويل المحامي العام الاختصاصات الذاتية التي للنائب العام ، هل يكون من نتائجها فقدان النائب العام

الاختصاص الاستثنائي في الدائرة التي يعمل بها المحامي العام ، أم أن اختصاص النائب العام يبقى قائما كما هو ؟ اننا لو رجعنا الى المذكرة الايضاحية لقانون نظام القضاء لا يمكننا أن نستشف منها أن المشرع لم يبيح إطلاقا سلب اختصاص النائب العام في دائرة عمل المحامي العام ، إنما أراد القصد في الوقت والتسهيل في الإجراءات وسرعة الكبت في الأمور والتخفيف عن النائب العام . ومتى كان الأمر كذلك فإنا ننتهي الى أنه يوجد من الناحية القضائية اختصاصان متساويان في دائرة محكمة الاستئناف ، أحدهما للنائب العام والآخر للمحامي العام ، ولكل منهما أن يباشر الاختصاصات التي نص عليها القانون . فإن باشر أحدهما اختصاصا يترتب عليه أثر قانوني معين سرى هذا الأثر في حق الآخر ، أما أن كان التصرف لا يترتب أي أثر قانوني ، فإنه لا يؤثر في حق الآخر في مباشرته .

المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء تنتهي الى نتيجتين :
١ - أن الاختصاصات المخولة للمحامي العام هي الاختصاصات الاستثنائية المخولة للنائب العام .

٢ - أن المقصود بإشراف النائب العام هو الناحية الادارية فقط دون الناحية القضائية (١) .

وفي رأينا أن الذي دعا المشرع الى النص على الإشراف في المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء هو الخشية من انصراف الذهن الى أن تخويل المحامي العام الاختصاصات الذاتية التي للنائب العام من شأنه أن لا يخضعه لأي إشراف .

٣ - وتطبيقا لما تقدم نبحت صورتى صدور القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية والظعن في القرارات الصادرة أثناء التحقيق الابتدائي وفي الأحكام .

(أ) اذا صدر قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، فما هو مدى سلطان المحامي العام بالنسبة لهذا القرار اذا كان مصدره أحد أعضاء النيابة العامة ، وهل للنائب العام إشراف قضائي على تصرف المحامي العام ؟

ليبين الرأي في هذه الصورة تنبني التفرقة بين حالتين ، الأولى منهما أن يلغى المحامي العام القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، والاخرى أن يوافق عليه .

(ب) فإذا ألغى المحامي العام القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى خلال الثلاثة الأشهر التالية لصدوره عملا لحكم المادتين ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣٦ من قانون نظام القضاء فلا تترتب عليه ، لأنه بهذا يحل محل النائب العام ويملك سلطانه ، والى هذا أشارت في صراحة المذكرة الايضاحية لقانون نظام القضاء حين قالت عن المحامي العام يصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة العامة .

(١) على ذكرى البراي ج ١ ص ٢٧ بند ٦٤ - الدكتور الشاوي ص ٣٠ هامش ١ ، الدكتور رؤوف عبيد ص ١٢ ويقول عن المحامين العامين « لهم جميع حقوق النائب العام واختصاصاته العادية والاستثنائية ، فكل منهم في الواقع نائب عام في دائرة اختصاصه الاقليى ، وليس للنائب العام أن يلغى شيئا من تصرفاتهم ، لأنه لا يملك عليهم سوى الإشراف الادارى لا القانونى ، كما لا يملكون مع مرسومهم سوى هذا النوع من الإشراف ليسبب » . وهذه العبارة الأخيرة لا سند لها من القانون بل أنها تخالف صريح نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء .

وكما يجوز للمحامي العام إلغاء القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى في الصورة السابقة ، فإنه يجوز للنائب العام اتخاذ هذا الاجراء ، فهو حقه الاصيل في الاشراف على أعضاء النيابة العامة .

٢ - أما اذا وافق المحامي العام على القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، بأن أشر على الأوراق بما يفيد الموافقة أو دل عليها أي تصرف آخر صريح ، كما اذا أعاد أوراق الدعوى الى النيابة المختصة بعد فحصها لانتهاء اللازم منها ، فإنه ينبغي التساؤل عن اثر هذه الموافقة بالنسبة للمحامي العام نفسه ، وكذلك بالنسبة للنائب العام .

وان الاجابة على هذا السؤال تقتضي تعرف طبيعة الموافقة على القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، لأن كنه هذه الموافقة يحدد الاثر الذي يترتب عليها . وفي رأينا أن الموافقة على القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى يعتبر بمثابة الإقرار له ، وهذا الإقرار مؤداه بالضرورة افتراض أن القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى قد صدر من المحامي العام ، وبمعنى آخر كان المحامي العام هو الذي أصدر القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، بيد أن تاريخه ينسحب الى وقت أن أصدره عضو النيابة .

ومتى كانت هذه هي طبيعة الموافقة على القرار الصادر بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ، فإنه لا يجوز للمحامي العام أن يعود بعد هذا ويأمر بإلغائه ، بغير أن يقيم أي وزن للموافقة الصادرة منه . ولا يكون هناك من سبيل أمامه الا العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة من شأنها تقوية الأدلة التي كانت قائمة من قبل عملا بنص المادة ١٩٧ ج ، الشان في هذا شأن أي عضو من أعضاء النيابة العامة .

وتتبقى بعد هذا معرفة ما اذا كان يجوز للنائب العام إلغاء القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى استنادا الى المادة ٢١١ ج ، أي تأسيسا على الاشراف القضائي ؟

والاجابة على هذا السؤال مردها معرفة حق النائب العام في إلغاء القرارات التي تصدر من المحامي العام بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، أي لو فرض وبأمر المحامي العام التحقيق في واقعة وأصدر فيها قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، هل يجوز للنائب العام إلغاء القرار الصادر فيها أم لا ؟

وبداهة ينبغي التنبيه الى أنه اذا كان القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى قد أصدره النائب العام ، فإنه لا يجوز له أن يلغيه ، اذ ليس في القانون نصوص تمنعه هذا الحق ، أخذا بقاعدة من سعى في نقض ما تم على يديه فسمعه مردود عليه . وانما للنائب العام أن يعود الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة عملا بأحكام المادة ١٩٧ ج . ومتى كان الأمر كذلك ، وكنا قد انتهينا فيما سلف الى أن المحامي العام يحل محل النائب العام في دائرة اختصاصه وله جميع سلطاته لترتب على هذا أن القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى من المحامي العام يعتبر أنه قد صدر من النائب العام ، ومن ثم لا يجوز لهذا الأخير أن يلغيه . وكذلك لا يستطيع أن يلغي القرار الصادر من أي عضو من أعضاء النيابة متى كان المحامي العام قد وافق عليه .

(ب) حق الطعن في القرارات الصادرة أثناء التحقيق وفي الأحكام : قد تعرض صورة يصدر فيها قرار من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ويخول القانون للنيابة العامة حق الطعن في القرار بشروط معينة بعضها يتعلق بمن له حق الطعن . كما أنه قد تصدر أحكام في دعوى مطروحة على المحكمة ، ويجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن المقررة في القانون .

فإذا فرض وصدر قرار أو حكم من هذا القبيل ووافق عليه وكيل النائب العام فما هو أثر الموافقة إذا كان موعد الطعن ما زال ممتداً . وكذلك الحال إذا ما وافق المحامي العام على القرار أو الحكم وكان موعد الطعن الخاص لا يزال قائماً ، هل تمنع الموافقة في أي الصورتين من الطعن في القرار أو الحكم ؟

إن الطعن في الأحكام هو من الحقوق التي ملكها المجتمع للنأيابة العامة بصفتها مثله ، ومن ثم فهي لا تستطيع التنازل عنه إطلاقاً ، والتنازل أن حصل لا يعتد به ويعتبر باطلاً ويحق للنأيابة العامة أن تستعمل حق الطعن ما دام الميعاد قائماً . والموافقة على الحكم أو القرار هي بمثابة التنازل عن حق الطعن ، ومن ثم فإنه لا يعتد بها ولا تمنع من صدورها منه الموافقة من استعمال حق الطعن (١) .

يبد أن التنازل أو الموافقة وإن كان لا يعتد بهما في إسقاط الحق في الطعن من الناحية القانونية ، بمعنى أنه يجوز بالرغم منهما استعمال طريق الطعن ، إلا أنهما يفترقان عن السكوت وعدم الطعن خلال الموعد حتى ينقضي الحق فيه ، لأن هذا التصرف الأخير إنما هو استعمال لحق اختياري منحه المشرع للنأيابة العامة ، لها حق العمل بمقتضاه خلال موعد محدد في القانون .

وعلى ضوء القاعدة آنفة البيان إذا صدر قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى من قاضي التحقيق وأقره وكيل النائب العام ثم من بعده رئيس النأيابة والمحامي العام ، فإن هذه الموافقة لا تمنع النائب العام من الطعن في قرار قاضي التحقيق ، بل يجوز هذا الطعن أيضاً من وكيل النائب العام ورئيس النأيابة والمحامي العام بشرط أن يكون موعد الطعن قائماً .

ولا يختلف الحال لو صدر حكم من المحكمة الجزئية وأقره وكيل النائب العام ورئيس النأيابة والمحامي العام والنائب العام ، فلكل واحد من هؤلاء حق الطعن فيه - رغم الموافقة - ما دام الطعن قد تم خلال الموعد المحدد قانوناً .

وجلي أن هناك فرق بين الموافقة على القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية والموافقة على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ، لأنه في الحالة الأخيرة عبارة عن تنازل عن حق الطعن وهو الأمر الذي لا يملكه أي عضو من أعضاء النأيابة العامة ، أما في الحالة الأولى فهو تصرف قضائي أجازته القانون وجعل له حجية خاصة .

٤ - ويعد البيان السالف نورد بعض الملاحظات على حكم محكمة الجنايات .

(١) لم يعتد الحكم بموافقة المحامي العام على القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من وكيل النأيابة قولاً منه بأن القرار لو صدر أصلاً من وكيل النائب العام لكان لنفس المحامي العام أن يلفيه إذا استعمل حقوق النائب العام الاستثنائية . ووجه الخطأ في هذا أن الحكم قد اعتبر أن اثر الإلغاء الصادر من النائب العام قد انصب على القرار الذي أصدره وكيل النأيابة ، في حين أن موافقة المحامي العام على القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى جعلت القرار كأنه قد صدر منه ، ومن ثم يكون أمر النائب العام في حقيقته لم ينصب على القرار الصادر من وكيل النأيابة ، وإنما محل القرار الصادر من المحامي العام .

(١) الدكتور القليل ص ٣٥ والدكتور محمود مصطفى ص ٢٤٥ والدكتور رؤوف ص ٢٧ وحزاري ص ٥٢ ومراجع القضاء ج ٢ ص ١٠ هامش ٢ ، ومراجع نقض ١٩٣١/٥/٧ مج ٢ ق ٢٥٣ ، ٣٠٢ ، ونقض ١٩٤٧/٣/٢٤ مج ٧ ق ٣٣٦ ص ٢٢٥ ، و ١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض ص ٧ ق ١٥٧ ، ٥٢٨ .

(٢) جاء في الحكم أن المعروف قانوناً أن النائب العام هو أكبر أعضاء النيابة ، وله على باقي الأعضاء الرئاسة ، ولا شك أن من بين أعضاء النيابة المحامون العامون .

وعبارة الحكم بهذا الاطلاق تجعله مشوباً بالقصور ، فهو لم يحدد نوع الرئاسة والإشراف على أعضاء النيابة ، هل هو إشراف إداري فقط أم إداري وقضائي معاً . ويرتّب على التحديد خلاف في النتائج القانونية ، فلو قيل بأن الإشراف يقتصر على الناحية الإدارية لما جاز للنائب العام أن يتعرض بالالغاء لأمر صادر من المحامي العام بأن لاوجه لاقامة الدعوى على ما سلف بيانه ، ولو كان الإشراف يشمل الناحيتين الإدارية والقضائية لأصبح من حق النائب العام الغاء القرارات الصادرة من المحامي العام بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

(٣) ذهب الحكم الى القول بأن صدور قرار المحامي العام بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو الموافقة على مثل هذا القرار لا سلطان عليه فيه غير مقبول ، لأنه إذا سلّبت سلطات النائب العام في محاكم الاستئناف بواسطة المحامين العاملين أصبحت وظيفة النائب العام وهي أكبر الوظائف الإدارية القانونية صورية ، وليس لها وجود في الواقع الأمر الذي يتنافى مع روح القوانين .

وواضح أن الحكم قد شابته الخلط ، فمما لا جدال حوله أن المحامي العام لا يسلب سلطات النائب العام اطلاقاً ، ولكن القانون قد خصه بها ، وكأنه نائب عام ، وفي ذات الوقت من حق النائب العام أن يستعمل هذه السلطات ، بشرط أن لا يكون المحامي العام قد استعملها قبله بشكل من شأنه أن يسقط حتى حق المحامي العام نفسه في الغاء الاجراء ، كما سلف البيان عن الغاء القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى . ولا يصح القول بأن منح المحامي العام سلطات النائب العام يجعل وظيفة الأخير صورية ، لأنه ما زالت للنائب العام اختصاصاته كاملة لم تسلب منه .

(٤) تفرق المحكمة بين سلطات النائب العام الاستثنائية وسلطاته العادية في مباشرة الدعوى الجنائية ، وتنهب الى أن تصرفات المحامي العام بالنسبة للأولى لا يخضع لإشراف النائب العام ، لأنه يستعملها باسم النائب العام ، بعكس الأخرى فهي تخضع لإشراف النائب العام شأن التصرفات الصادرة من أي عضو من أعضاء النيابة العامة .

وهذه التفرقة بين نوعي الاختصاصات من ناحية الإشراف لا سند لها من القانون ، فالمرشح في المادة ٣٦ من قانون نظام القضاة كان قد ابتغى منح المحامي العام الاختصاصات الاستثنائية التي للنائب العام ، إلا أن الإشراف المشار اليه فيها قاصر على الناحية الإدارية ، أما الإشراف القضائي فقد سلف لنا بيان نطاقه ومداه سواء بالنسبة للاختصاصات العادية أو الاختصاصات الاستثنائية .

(٥) يقول الحكم ان تصرفات أعضاء النيابة جميعاً بما فيهم المحامون العامون مردّها وكالتهم عن الأصيل ، وهو النائب العام المختص وحده بمباشرة الدعوى الجنائية وبحريتها .

وهذا قول لا يتفق مع ما استقر عليه قضاء النقض من التفرقة بين اختصاصات أعضاء النيابة بوصفهم سلطة اتهام ، واختصاصاتهم كسلطة تحقيق ، فهم في الحالة

الأولى يستمدون سلطاتهم من النائب العام بوصفهم وكلاء عنه ، وأما في الحالة الأخرى فاختصاصهم مرجعه القانون نفسه لا وكالتهم عن النائب العام (١) .

وتترتب على مخالفة عضو النيابة العامة لأوامر النائب العام نتيجتان مختلفتان : الأولى من الناحية الإدارية والأخرى من الناحية القضائية أي الحكم على الإجراء المخالف لأمر النائب العام صحة وطلانا .

فمن الناحية الإدارية تستوجب مخالفة أمر النائب العام سواء بالنسبة لإجراءات التحقيق أو إجراءات الاتهام المسؤولية الإدارية .

وأما من الناحية القضائية فإن مخالفة أمر النائب العام في شأن الاتهام تستوجب بطلان التصرف لأن عضو النيابة يتصرفه قد خرج عن حدود الوكالة المطاعة له ومن ثم تنتفي عنه في خارج تلك الحدود صفة الوكالة ويبطل تصرفه . وأما إن انصببت المخالفة على أمر النائب العام في شأن إجراء تحقيق فإنها لا تؤثر على صحة التصرف استنادا إلى أن عضو النيابة حينما اتخذ الإجراء كان يستمد سلطاته من القانون مباشرة لا من النائب العام .

٦ - ونتيجة لكل ما تقدم يكون ما انتهى إليه الحكم - بقوله إن قرار النائب العام بإلغاء الأمر الصادر من وكيل نيابة المطارين في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ يحفظ التحقيق قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على ذلك الأمر ، وبالتالي يكون الأمر الصادر من النائب العام بتقديم الدعوى بعد ذلك لفرفة الاتهام أمرا صحيحا قانونا ، وتكون الدعوى الجنائية قد حركت تحريكا سليما - يعتبر غير مطابق للقواعد القانونية ، وكان من المتعين القضاء بعدم قبول الدعوى ، لأن القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لا يزال قائما منتجا لآثاره ، والدعوى الجنائية لا تكون مقبولة إلا إذا أعيدت إلى التحقيق أولا عملا بنص المادة ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ثم بأن وجه لتقديمها للمحاكمة .

(١) فلو قد قض بأنه « إذا كانت النيابة العمومية لا تتجزأ يمثل أعضاؤها النائب العمومي فيعتبر العمل الذي يصدر من كل منهم كأنه صادر منه إلا أن ذلك لا يصدق إلا مع النيابة العمومية بصفتها سلطة اتهام أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلكونها خولت هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع . يجب أن يمثل كل عضو في حدودها مستمدا حقه لا من رئيسه بل من القانون نفسه ، هذا هو المستفاد من نصوص القانون في مجوعها . وهذا هو الذي تليه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الإجراءات القضائية البحتة التي لا يتصور أن يصدر أي قرار أو أمر فيها بناء على تفويض أو تفاءة . بل يجب - كما هو الحال في الأحكام - أن يكون من أصدرها قد أصفوها من منتهى باس هو ومن تلقاه نفسه (نفس ١٩٤٢/٦/٢٢ مع ج ٥ ص ٦٨٦) وينعجب رأى إلى مخالفة عضو النيابة لأوامر النائب العام عامة - سواء تعلقت بالتحقيق أو الاتهام - وترتب عليها بطلان الإجراء الذي اتخذ . لأن عضو النيابة يستمد سلطاته النيابة من النائب العام مباشرة ، فإذا ما خالفه وهو الأصل لم تعد له صفة النيابة ، يمكن الحال في مخالفة ونهض النيابة خلا - (المذكور التالي ص ٢) .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
١ - اثبات - اعتراف - تفتيش باطل - سلطة المحكمة في الأخذ بعناصر الاتبات الأخرى المستقلة عنه ومنها اعتراف المتهم اللاحق على إجراء التفتيش .	٦ مايو ١٩٥٧	١٠٣٥	٤٠٢
٢ - اثبات - اعتراف - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه .	" " "	١٠٣٥	٤٠٣
١ - قتل خطأ - مرض المجنى عليه وتقدمه في السن لا يقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهت إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .	" " "	١٠٣٦	٤٠٤
٢ - دفاع - متى تلتزم المحكمة بالإجابة صراحة على طلب تقدم إليها .	" " "	١٠٣٦	٤٠٥
١ - تزوير في محررات رسمية - ملخص شهادة الوفاة - ورقة رسمية .	" " "	١٠٣٦	٤٠٦
٢ - تزوير في محررات رسمية - إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة انشائها إلى الموظف المختص - اعتباره تزويراً في محرر رسمي .	" " "	١٠٣٦	٤٠٧
اثبات - تزوير - سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون عليه .	" " "	١٠٣٦	٤٠٨
ضبطية قضائية - تراخي مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث - لا بطلان .	" " "	١٠٣٦	٤٠٩
اثبات - حكم - تسبب كاف - خطأ الحكم في اسم المبلغ عن الحادثة - لا عيب .	" " "	١٠٣٦	٤١٠
قتل عمد - قتل بالسهم - عقوبة - تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع على الجريمة المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ ع ومعاقبة المتهم بالاشتغال بالشاقة لمدة سبع سنوات - لا خطأ .	" " "	١٠٣٧	٤١١
١ - تفتيش - شرط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته بمسكن المتهم .	" " "	١٠٣٧	٤١٢
٢ - تفتيش - تنفيذ - صدور الاذن لمعاون المباحث ولجن يعاونه - اعتبار ما أجراه كل من زملائه الذين صاحبوه من تفتيش بمفرده صحيحاً .	" " "	١٠٣٧	٤١٣
٣ - تحقيق - نيابة عامة - معاونو النيابة - صدور القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر القضية التي أجرى معاون النيابة تحقيقها - الدفع ببطلان محضر التحقيق - غير مديد .	" " "	١٠٣٧	٤١٤
خطف - حكم - تسبب معيب - استناد الحكم في إدانة للمتهم بجريمة الخطف إلى الوساطة في إعادة المجنى	٧ مايو ١٩٥٧	١٠٣٧	٤١٥

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			عليه وقبض القدية دون بيان الرابطة التي تصله بناء على الجريمة - قصور .
٤١١	١٠٣٨	د د د	متشردون ومشتبه فيهم - عود للاشتباه - مراقبة - وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ .
٤١٢	١٠٣٨	د د د	قتل عمد - ثبة القتل - حكم « تسبيب كاف » مثال لكفاية استخلاص نية القتل .
٤١٣	١٠٣٨	١٣ مايو ١٩٥٧	اختصاص - دعوى مدنية - رفعها تبعا للدعوى الجنائية - شرط إحالتها الى المحكمة المدنية .
٤١٤	١٠٣٩	١٤ مايو ١٩٥٧	دعوى مدنية - شرط توجيه طلب التمويض أمام المحكمة الجنائية .
٤١٥	١٠٤٠	د د د	١ - دعوى مدنية - متى يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ؟ ٢ - دعوى مباشرة - دفع - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي - ليس من النظام العام .
			٣ - دعوى مباشرة - دعوى مدنية - نيابة عامة - متى تتم اجراءات الادعاء المباشر وأثره .
			٤ - دعوى جنائية - دعوى مدنية - نيابة عامة - اقامة النيابة الدعوى الجنائية بعد تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - استقامة الدعوى الجنائية واستقلالها عن الدعوى المدنية .
			٥ - دعوى مباشرة - شيك - رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاق الشيك الذي توفرت له مقوماته - امتناع القول برفعها قبل الأوان .
٤١٦	١٠٤٣	د د د	اشكال - سلطة قاضي الاشكال - م ٢٥٥ أ ج .
٤١٧	١٠٤٣	د د د	رى وصرف - تغليب المقاب في حالة احداث قطع جسر النيل أو ترعة عمومية - حكمته - ق ٦٨ سنة ١٩٥٣
٤١٨	١٠٤٤	د د د	دعوى مدنية - عدم جواز رفعها على المتهم القاصر بصفته الشخصية - م ٢٥٣ أ ج .
٤١٩	١٠٤٤	٢٠ مايو ١٩٥٧	استئناف - طلب النيابة تطبيق نص يقضي فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والإغلاق ونشر الحكم وجوبا - جواز استئناف النيابة الحكم القضائي ببراءة المتهم - م ٢/٤-٢ أ ج .
٤٢٠	١٠٤٥	د د د	تموين - قمع - استئناف - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المتهم استنادا الى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ - الحكم استئنافيا بعد انتهاء الاجل المنصوص عليه في القانون صالف الذكر بالتأييد - لا خلا .

تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الرقم الصفحة	الترتيب
٢٠ مايو ١٩٥٧	١ - تزوير أوراق رسمية • تغيير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقدارها في ورد المال • تزوير مناقب عليه •	١٠٤٥	٤٢١
• • •	٢ - تزوير • انخداع بعض الناس بالحرر المزور رغم إمكان كشف التزوير لمن يكون لديهم دراية خاصة • عدم انتفاء صفة الجريمة •	• • •	• • •
• • •	تفتيش • تنفيذه • مراد القانون من تفتيش أنثى بمعرفة أنثى • م ١٢/٤٦ ج •	١٠٤٥	٤٢٢
• • •	تفتيش • إباحة الدخول في المحل لكل طارق بلا تمييز • خروجه عن الحظر الذي نصت عليه م ١٤٥ ج •	١٠٤٥	٤٢٣
• • •	تلبس • مواد مخدرة • وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة • كفايتها لقيام حالة التلبس باحراز مخدر ولو لم يتبين من شاهد هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها •	١٠٤٦	٤٢٤
• • •	قتل عمد • حكم « تسبب كاف » • إثبات الحكم ان المتهمين قارفوا القتل • عدم وجود خصومة شخصية بين المجنى عليه وبين جميع المتهمين • لا عيب •	١٠٤٦	٤٢٥
٢١ مايو ١٩٥٧	١ - اختلاس أشياء محبوزة • حجز إداري • عدم سرعان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإداري •	١٠٤٦	٤٢٦
• • •	٢ - اختلاس أشياء محبوزة • حجز إداري • قانون • نص م ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ • عدم سرعانها على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره •	• • •	• • •
• • •	١ - عقوبة • وقف التنفيذ • عدم وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها في الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ • م ٥٦ ع •	١٠٥٦	٤٢٧
• • •	٢ - عقوبة • وقف التنفيذ • إجراءات • الإجراءات الخاصة بالغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة • م ٥٧ ع •	• • •	• • •
• • •	اختصاص • عقوبة • وقف التنفيذ • طلب الغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافيا • هو من اختصاص محكمة أول درجة • م ٥٧ ع •	١٠٤٧	٤٢٨
• • •	١ - إجراءات • اعتراف • اختلاس محبوزات • سلطة المحكمة في عدم سماع شهود الواقعة وأخذها المتهم باعتراقه • م ٢٧١ ج •	١٠٤٧	٤٢٩
• • •	٢ - دفاع • أطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التي لم تصرح له بتقديمها • لا عيب •	• • •	• • •

المعدان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٠	١٠٤٧	٢٧ مايو ١٩٥٧ قتل خطأ - علاقة السببية - حكم - تسبیب معيب - عدم استظهار الحكم - علاقة السببية بين الخطأ والوفاة - قصور .
٤٣١	١٠٤١	١ - اجرامات - شلوية المرافعة - دفاع - فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المجنى عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاعتداء اليها - لا عيب .
٤٣٢	١٠٤٨	٢٨ مايو ١٩٥٧ ٢ - نقض - المصلحة في الطعن - تعدد الجرائم - ائزال عقوبة واحدة على التهم عن جريمتي الشروع في القتل المعد - مجادلته في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه الثاني - لا مصلحة .
٤٣٣	١٠٤٨	١ - حكم - حكم حضوري - عدم أخذ الشارح بنظام الحكم الحضوري الاعتباري في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات .
٤٣٤	١٠٤٩	٢ - نقض - أحكام لا يجوز الطعن فيها - الحكم الصادر من محكمة الجنايات والموصوف خطأ بأنه حضوري - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز .
٤٣٥	١٠٤٩	١ - تموين - خبز - سريان حكم المادتين ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام القرار رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ .
٤٣٦	١٠٤٩	٢ - تموين - مسئولية صاحب المحل - الغياب الذي يصلح بذاته عفواً يسبغ توقيع العقوبة المخففة .
٤٣٧	١٠٥٠	٣ - حكم - بياناته - أخذ الحكم الاستئنافي بما جاء بالحكم المستأنف المتضمن للواد التي طبقت - كفايته .
٤٣٨	١٠٥٠	١ - اعلان - بطلانه - دعوى مدنية - من له حق التظلم من بطلان الاعلان ؟
٤٣٩	١٠٥٠	٢ - نقض - اثره - دعوى مدنية - رفض الطعن في الدعوى المدنية - اعتسار طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع .
٤٤٠	١٠٥٠	علامات تجارية - اثبات - حكم - تسبیب معيب - استناد الحكم في ثبوت تقليد العلامة التجارية الى رأى ادارة العلامات التجارية - قصور .
٤٤١	١٠٥٠	نقض - كفالة الطعن - عدم ايداع الطاعن المحكوم عليه بمقومة الضمانة الكفالة - عدم قبول طعنه شكلاً .

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٤٣٨	١٠٥٠	٣ يونيو ١٩٥٧
٤٣٩	١٠٥٠	» » »
٤٤٠	١٠٥١	» » »
٤٤١	١٠٥١	» » »
٤٤٢	١٠٥٢	» » »
٤٤٣	١٠٥٢	٤ يونيو ١٩٥٧
٤٤٤	١٠٥٢	» » »

اجراءات - شفوية المرافعة • اعتراف • خيانة امانة •
استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط
الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد الاتبات
في الدعوى • بطلان الاجراءات •

١ - استئناف • اختصاص • دفع • متى تلزم المحكمة
الاستئنافية باعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟

٢ - غش • اطمئنان المحكمة الى العينة المضبوطة ولو
كانت واحدة والى نتيجة التحليل • قضاؤها في الدعوى
بناء على ذلك • لا خطأ • م ١٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ •

٣ - غش • نص م ٥ من القرار رقم ٦٢ سنة ١٩٤٣
الصادر من وزير التجارة والصناعة • عدم تقيد المحاكم به •

٤ - غش • الجرائم التي يشملها تعديل م ٢ من ق رقم
٤٨ سنة ١٩٤١ والذي صدر به ق رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ •

٥ - غش • حكم • تسبيب كاف • • عدم حاجة الحكم
الى التحدث عن العلم بالغش متى كان مفترضا •

١ - وصف التهمة • استئناف • استئناف المتهم الحكم
الابتدائي على أساس التعديل الذي أجرته في التهمة من
تبيد الى نصب • انصباب الاستئناف على التعديل
الوارد به •

٢ - نصب • صورة واقعة يتوفر فيها ركن الاحتيال
في جريمة النصب •

تفتيش • تنقيذه • قبض • صدور اذن بتفتيش المتهم •
جواز القبض عليه دون حاجة الى استيفاء الشروط الشكلية
لأمر القبض • م ١٢٧ ج •

مواد مخدرة • اخذ المتهم الثاني من المتهم الأول قطعة
حشيش عند رؤيته له وهو يتعاطاه • انتفاء القول بأن المتهم
الأول هو الذي قدم للتاني المخدر أو سهل له تعاطيه •

١ - قتل عمد • نية القتل • حكم • تسبيب كاف • •
جمع الحكم بين المتهمين وهو في مقام التدلليل على ثبوت
نية القتل لوحدة الواقعة • لا عيب •

٢ - اثبات • قرائن • استدلال الحكم على امكان الرؤية
من وقوع الحادث في منتصف الشعر العربي •

١ - نقض • اثره • اعادة الدعوى الى حالتها الأولى على
أساس امر الاحالة الاصيل عند نقض الحكم •

٢ - نقض • اثره • مناط مبدأ عدم الاضرار بالمحكوم
عليه بسبب تظلمه عند الاخذ به في الطعن بطريق النقض •

٣ - نقض • اثره • حكم • تسبيب كاف • • عدم التزام
محكمة الاحالة بالرد على أسباب الحكم المنقوض •

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والتلاثون
رقم الحكم	التاريخ	ملخص الأحكام
٤٤٥	١٠٥٣	٤ يونيو ١٩٥٧
		١ - دعوى مدنية - رفعها صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية - وجوب الفصل فيها وقى موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد - م ٣٠٩ - ج.
		٢ - نقض - أحكام لا يجوز الطعن فيها - دعوى مدنية - القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية - عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية -
٤٤٦	١٠٥٣	١ - تموين - دقيق - متى يعتبر بيع الدقيق بيعا بالجملة - القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ -
		٢ - تموين - دقيق - التزام أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة - القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ -
٤٤٧	١٠٥٤	خيانة أمانة - اشتراط الموكل في عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف - عدم تأثير هذا الاتفاق على طبيعة العقد -
٤٤٨	١٠٥٤	متشردون ومشتهيه فيهم - تمدد الجرائم - تطبيق م ٣٢ ع على جريمة الاشتباه أو العود اليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - خطأ -
٤٤٩	١٠٥٤	١٠ يونيو ١٩٥٧
		تفتيش - تنفيذه - ضبطية قضائية - وجود قرائن قوية على الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه - سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه -
٤٥٠	١٠٥٤	١ - إجراءات - محضر الجلسة - عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته م ٢٩٦ - ج.
٤٥١	١٠٥٥	٢ - إجراءات - تزوير - سلطة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية - م ٢٩٧ - ج.
٤٥٢	١٠٥٥	تفتيش - تنفيذه - ضبطية قضائية - نائب وكيل الحكماء ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذ إذن التفتيش - الذي لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذه - في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها وحصوله تحت اشرافه - صحة التفتيش -
٤٥٣	١٠٥٥	تفتيش - تنفيذه - اغفال - تحرير محضر بإجراءات التفتيش - لا بطلان - م ٥٥ - ج.
٤٥٤	١٠٥٥	اثبات - شهادة - حكم - تسبب معيب - اعتمداد الحكم على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئا مما جاء في هذه الأقوال - قصور -
		١ - قوة الأمر المقضى - سرقة - اخفاء أشياء مسروقة - رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقا والقضاء ببرأته - جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفيا -

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الكتاب	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - اخفاء أشياء مسروقة • صورة واقعية يتحقق فيها ركن الحيازة •
٤٥٥	١٠٥٦	١ - عقوبة • وقف التنفيذ • سلطة قاضي الموضوع في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم فيها •
		٢ - اثبات • اشتراك • الاستدلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتحريض من قرائن الدعوى وملابساتها • جوازه •
		٣ - حكم • بيانه • اشتراك • اشارة الحكم في بيان مادة القانون التي طبقتها على الشريك الى م ٤٠ ع • عدم الاشارة الى فقراتها • لا عيب •
٤٥٦	١٠٥٦	١١ يونيو ١٩٥٧
		اثبات • دفاع • الطلب الذي لم يقصد منه التهم الا اثاره شبهة في دليل لا تقب بصلاحيته بفرض قيامها • عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية •
٤٥٧	١٠٥٦	١ - تزوير أوراق رسمية • اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية • مم يستمده ؟
		٢ - تزوير • متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير ؟
٤٥٨	١٠٥٧	نقض • سلطة محكمة النقض • أسباب الإباحة وموانع العقاب • دفاع شرعي • تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع • استخلاص المحكمة نتيجة تخالف حقيقة ما أثبتته في حكمها • سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص •
٤٥٩	١٠٥٧	اخفاء أشياء متحصلة عن جريمة اختلاس • متى تتحقق جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة ؟
٤٦٠	١٠٥٧	١٧ يونيو ١٩٥٧
		اثبات • اعتراف • تقدير الدليل المستمد من اعتراف التهم في التحقيق الإداري • موضوعي •
٤٦١	١٠٥٧	نقض • سبب موضوعي • اجراءات • بطلان الحكم لعدم النطق به في جلسة علنية • الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض • غير جائز •
٤٦٢	١٠٥٨	١٩ يونيو ١٩٥٧
		١ - دعوى مدنية • استئناف • رفع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي • خضوعها فيما يتعلق بالحسابات والأحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الاجراءات •
		٢ - استئناف • دعوى مدنية • معنى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله المنصوص عليه في م ٤٠٢ أ • ج • الاستئناف من المدعى المدني تأسيسا على بطلان الحكم أو الاجراءات في حكم غير جائز استئنافه لقلة النصاب • غير جائز • المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ أ • ج •

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - تفتيش • الإذن بتفتيش المكان • عدم تعديه إلى الأشخاص الموجودين فيه • إباحة ذلك استثناء في م ٤٩ أ ج •	١٩ يونيو ١٩٥٧	١٠٥٨	٤٦٣
٢ - تفتيش • تنفيذه • متى يجوز تفتيش المتهم في المكان المأذون بتفتيشه ؟			
٣ - تفتيش • بطلانه • اعتراف • بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط •			
اتلاف • اتلاف المتنولات • القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في م ٣٦١ ع •	• • •	١٠٥٩	٤٦٤
١ - محاكم عسكرية • احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد الفاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام • م ٢ من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ •	• • •	١٠٥٩	٤٦٥
٢ - غرفة الاتهام • عدم سريان أحكام المادة ٣٠٣ أ ج • على أوامر غرفة الاتهام •			
١ - شيك • ماهيته •	• • •	١٠٥٩	٤٦٦
٢ - شيك • مكان سحب الشيك • عدم اعتباره من البيانات الجوهرية •			
٣ - شيك • متى يتوفر سوء النية •			
قوة الأمر الملقى • دفع • حكم • تسبب معيب •	٢٤ يونيو ١٩٥٧	١٠٦٠	٤٦٧
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها • ادانة المتهم دون التعرض لهذا الدفاع • قصور •			
١ - حكم • بياناته • عدم تحديد الحكم تاريخ الواقعة • عدم اتصال هذا التاريخ بحكم القانون • لا عيب •	• • •	١٠٦٠	٤٦٨
٢ - حكم • بياناته • متى يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه •			
معام • اجراءات • استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سداد الاشتراك • عدم زوال صفته كمحام • توليه الدفاع عن المتهم • لا بطلان • ق رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤	٢٥ يونيو ١٩٥٧	١٠٦١	٤٦٩
تزوير • أوراق رسمية • قطن • التزوير المعاقب عليه بعقوبة الجنيحة في استثمار الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن • قصره على الاقراوات التي اشير اليها في م ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ على سبيل الحصر •	• • •	١٠٦٢	٤٧٠
١ - حكم • حكم حضوري • المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ أ ج •	• • •	١٠٦٢	٤٧١
٢ - نقض • احكام يجوز الطعن فيها • متى يجوز الطعن			

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٤٧٢	١٠٦٢	٢٥ يونيو ١٩٥٧
٤٧٣	١٠٦٤	" " "
٤٧٤	١٠٦٦	" " "
٤٧٥	١٠٦٦	" " "
٤٧٦	١٠٦٨	٣٠ نوفمبر ٥٧

في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون . م ٤٢١ ج .

٣ - حكم . حكم حضوري . وصف الحكم خطأ بأنه غيابي . عدم جواز المعارضة فيه .

استئناف . سقوطه . التزام المحكمة الاستثنائية بالنظر قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما اذا كان النفاذ واجباً . مثال .

١ - مسئولية جنائية . مناه مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لعمله .

٢ - مسئولية جنائية . مسئولية المتهم عن النتيجة المحتملة . تقرير المادة ٤٣ ع لقاعدة عامة رغم ورودها في باب الاشتراك .

٣ - ضرب . ضرب أفضى الى الموت . حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة بنسولين بسبب حساسية خاصة بجسم المجني به . عدم وجود مظاهر خارجية ترم عنها . علم تحميل المتهم مسئولية وفاة المجني عليه .

٤ - ضرب . ضرب أفضى الى الموت . انتهاء المحكمة الى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب المفضى الى الموت مسئولية وفاة المجني عليه . وجوب مساءلته عن جريمة احداث الجرح البسيط .

٥ - تعدد الجرائم . ضرب . مهن طبية . ارتكاب المتهم جريمتي احداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب اعتبار الجريمة الاشد والحكم بعقوبتها دون غيرها . م ٣٢ ع .

١ - موظفون . مساواة موظفي الخاصة بالموظفين العموميين .

٢ - نقض . اثره . قوة الأمر المقضى . دعوى مدنية . تقيد محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيما . نقض فيه الحكم والا خرجت عن ولايتها . مثال .

قوة الأمر المقضى . احوال شخصية . محاكم حسبية . خيانة امانة . حكم « تسبیب معيب » . اعتماد المجلس الحسبي الحساب في غيبة المتهم . انكار حق المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب . قصور .

(٢) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)

١ - اختصاص . تاديب . صدور قرار من اللجنة المشار اليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء بتأييد التنبيه الموجه الى القاضي من رئيس المحكمة . اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن على هذا القرار .

الرقم الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٢ - تأديب • تقييد القاضي عن مقر عمله بدون إخطار رئيس المحكمة قبل التقييد • توجيه تنبيه إليه من رئيس المحكمة استماليا لحقه المخول له بالمادة ١٩ من قانون استقلال القضاء • لا خطأ •
			٣ - إجازات • تقييد القاضي عن مقر عمله في غير أيام جلساته • صحة احتساب مدة الغياب إجازة اعتيادية • القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
٤٧٧	١٠٦٨	٣٠ نوفمبر ٥٧	١ - نقض • ميعاد طلب تقديم طلب الإلغاء • بدايته • ٢ - إجراءات الطلب • التقرير به • • انصباب الطعن والفعل على ترقية زملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة • اعتبار ذلك بيانا كافيا لقرار المطعون فيه ولو أخطأ الطالب في بيان تاريخ صدوره •
			٣ - ترقية • أقدمية • ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة إلى الثانية • أساسها • شرط اتخاذ الأقدمية أساسا للاختيار في الترقية •
٤٧٨	١٠٦٩	• • •	١ - إجراءات الطلب • ترقية • الطعن في مرسوم تناول عددا من زملاء الطالب غير من تخطاه في الترقية بمقتضى مرسوم سابق مطعون فيه بدون اتباع الأوضاع المقررة في القانون • عدم قبول الطلب شكلا •
			٢ - ترقية • عدم بلوغ الطالب الدرجة التي ترشح إلى درجة مستشار عند صدور القرار المطعون فيه • اعتبار الطعن على غير أساس •
٤٧٩	١٠٦٩	• • •	أقدمية • نيابة • محام من الدرجة الثالثة في قسم قضائيا وزارة الأوقاف • تعيينه وكلاء للنيابة من الدرجة الثالثة • صحيح • عدم تقييد وزارة العدل بقرار أصدرته اللجنة القضائية بوزارة الأوقاف بإرجاع أقدميته في وظيفة محام من الدرجة الثالثة إلى تاريخ سابق على تاريخ تعيينه في هذه الدرجة •
٤٨٠	١٠٧٠	• • •	١ - أقدمية • كيفية تحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي •
			٢ - إجراءات الطلب • ميعاده • • أقدمية • نشر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب قاضيا في الوقائع المصرية • التقرير بالطعن في هذا القرار بعد مضي الثلاثين يوما المحددة للطعن من تاريخ النشر • عدم قبول الطعن شكلا • لا محل لتطبيق قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ •
٤٨١	١٠٧٠	• • •	نيابة عامة • أقدمية • تعيين • سلطة الوزارة في تحديد أقدمية المعيّنين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث •

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٢	١٠٧٠ ٢٨ ديسمبر ٥٧	١ - أقليمية • تعيين الطالب في وظيفة مستشار في القضاء ووضعه بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنييه وهي وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة بمجلس الدولة من حيث الدرجة والمرتب • تحقق شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة الذي نصت عليه المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ •
٤٨٣	١٠٧١ " " "	٢ - أقليمية • تحديد أقليمية من يعين من مستشاري مجلس الدولة في وظائف القضاء يخضع للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة •
		١ - إجراءات الطلب • ميعاده • الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه مع أن الطالب كان مماراً للحكومة الليبية ولا دليل على علمه بالقرار • لا محل له •
		٢ - أقليمية • تحديد أقليمية الميعنين من مجلس الدولة في وظائف القضاء • خضوعه للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ •
		٣ - أقليمية • نص الفقرة ٧ من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ هو نص جوازي •
		(٣) قضاء محكمة النقض المدنية
٤٨٤	١٠٧٢ ٧ نوفمبر ٩٥٧	١ - عقد • تكييفه • الإثبات بوجه عام • دين • وكالة بالعمولة • محكمة الموضوع • استخلاصها استخلاصاً سائفاً من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة مقرض بمقتضى لا وكالة بالعمولة • لا خطأ • القول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك • لا وجه له •
		٢ - نقض • أسباب الطعن • شهادة • نفي مجهل قاصر بأن شهادة الشهود مضطربة ومتناقضة • عدم قبوله •
٤٨٥	١٠٧٢ " " "	١ - حكم استثنائي • تسببيه • إثبات • تزوير • اغفال محكمة الاستئناف الاستشارة إلى مستندات قلعت في الاستئناف مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى • قصور • مثال في دعوى تزوير •
		٢ - اعلان • نقض • اعلان الطعن • • خلو محضر الاعلان من بيان امتناع المعلن اليه المخاطب مع شخضه عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضه الإقضاء بهذا السبب • بطلان الاعلان • م ١٠ و ٢٤ مراقعات •
		٣ - اعلان • نقض • اعلان الطعن • • امتناع المعلن اليه شخضياً عن استلام صورة الاعلان • خلو محضر الاعلان من قيام المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب

الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام	المصدران الثامن والتاسع فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
٤٨٦	١٠٧٣	١٤ نوفمبر ٥٧	١ - نزاع الملكية « تقدير ثمن العقار المنزوعة ملكيته » . أموال عامة - استيلاء الحكومة على عقار بدون اتباع اجراءات قانون نزاع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٠٧ . رفع الدعوى بطلب قيمه وقت رفعها . تقدير قيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى . خطأ . بقاء العقار على ملك صاحبه الى حين صدور مرسوم بنزع الملكية أو استيلائه رده أو اختياره المطالبة بقيمته .	
٤٨٧	١٠٧٥	٢ - تعويض « تقديره » مسئولية . وجوب النظر في الضرر كما صار اليه عند الحكم كلما كان الضرر متفيرا . ١ - بيع . دعوى صحة التعاقد . حكم « تسبب معييب » . اقامة الدعوى من المشتري بطلب صحة التعاقد وتأسيسها على أنه وفي بالثمن . دفع البائع الدعوى بأن المشتري لم يقم بوفاء كامل الثمن . الحكم بصحة التعاقد وقول المحكمة عن الوفاء انه لا شأن لها بالتعرض له وان نظرها انما يتعلق بصحة التعاقد فقط . خطأ وقصور .		
		٢ - حكم استثنائي « تسببه » . تزوير . عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف . مثال .		
		٣ - حكم « تسبب كاف » . اثبات « الاقرار » . بيع . تزوير . علم اقامة قضاء الحكم بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على اقرار البائع بحصول البيع . تبويب الحكم بالقول بوجود اقرار مركب لا يجوز تجزئته . لا يصح .		
		٤ - حكم « تسبب كاف » . ايراد الحكم واقعة ليست من الوقائع التي استخلصت المحكمة ثبوتها . لا عيب .		
		٥ - نقض . أسباب الطعن . النقص على الحكم بما أسماه الطاعن تقريرات خاطئة دون بيان المقصود من هذا النقص واثار هذه التقريرات في الحكم . اعتبار النقص مجهلا .		
٤٨٨	١٠٧٦	١ - شفعة « حكم لشفعة » . تنفيذ عقارى . ملكية . حكم الشفعة منقضى للملكية لا مقرر لها . ذكره الشفعة لسنة ١٩٠١ م ٩٤٤ مدنى جديد .		
		٢ - ملكية . اصلاح زراعى . قانون « رجعية القوانين » . نظام عام . القاعدة التي وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى وهي عدم جواز تملك الفرد أكثر من مائتى فدان . هي من قواعد النظام العام . سريان هذا القانون على الوقائع السابقة .		
		٣ - شفعة . اصلاح زراعى . ملكية . شفيع يملك قبل		

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العددان الثامن والتاسع	العددان الثامن والتاسع
الحكم بالشفعة أكثر من مائتي فدان • عدم مشروعية طلبه الشفعة لمخالفة هذا الطلب حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ • الاستناد إلى القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ • لا محل له •			
٤ - حكم • منطوقه • • تضمين المحكة حكمها بسبب قضائها بعدم قبول الدعوى • تزيد لا يعيب الحكم •			
٥ - نقض • المصلحة في الطعن • شفعة • الحكم بعدم جواز الشفعة مع أن الأسباب الصحيحة تقتضي أن يكون منطوق الحكم • رفض الدعوى • • انعدام المصلحة في النعي على المنطوق •			
حجز • حجز ما للمدين لدى الغير • قيام الدائن بتوقيع الحجز تحت يد وزارة المالية على ما لمدينه لدى مصلحة الجمارك دون توجيه إعلان الحجز إلى من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات الحجز في مصلحة الجمارك لا حجز • المادة ٤٦٦ مرافعات قديم •	• • •	١٠٨١	٤٨٩
١ - حكم • تسبيب معيب • • حساب • اغفال الحكم الرد على مستندات مقلمة في دعوى حساب والرد على التمسك بمدلول هذه المستندات • قصور •	• • •	١٠٨٢	٤٩٠
٢ - حساب • حكم • تسبيب معيب • • الحكم للمدعى في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابه في ذمة المدعى عليه مع أنهما لا يمثلان الأرقمين من أرقام الحساب المتعددة • خطأ •			
نقض • إيداع الأوراق والمستندات • • إيراد نقض أسباب الحكم الابتدائي في الحكم المطعون فيه أو إيراد تلخيص فيه لأسباب الحكم الابتدائي • لا يفني ذلك عن تقديم صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه • م ٤٣٢ مرافعات •	٢١ نوفمبر ٥٧	١٠٨٢	٤٩١
١ - هبة • قبولها • • أهلية • ولي • حكم • تسبيب معيب • • دفاع • الحكم بإبطال هبة قبلها الواهب نيابة عن ابنه بصفته ولها عليه مع أنه كان بالغاً سن الرشد • اغفال الحكم التعرض لما تمسك به الموهوب له من أن عقد الهبة نفذ واستلم الشيء الموهوب وانتفع به برضاء الورثة وطلبيته حالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك • قصور • م ٤٨٩ مدني •	• • •	١٠٨٣	٤٩٢
٢ - نقض • سبب جديد • • دفاع • محكمة الموضوع • عدم استبعادها مذكرة مقمنة إليها بدفاع أحد الخصوم في الدعوى المطروحة عليها • التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة النقض لا يعتبر جديداً •			
٣ - إعلان • مخاطبة الملن إليها مع خالها دون بيان			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
ما اذا كان مقبلا معها . ثبوت أن الاعلان وجه اليها وإلى والدتها في وقت واحد ومخاطبة الاخيرة مع أخيها المقبل معها وهو خال الأولى . صحة الاعلان .	٢٨ نوفمبر ٥٧	١٠٨٣	٤٩٣
١ - أوراق تجارية «التظهير على بياض» . دعوى . حق حامل السند المظهر على بياض في رفع الدعوى باسمه هو ضد المدين . م ١٣٥ تجاري .			
٢ - أوراق تجارية «التظهير على بياض» . حكم «تسبيب كاف» . اقامة الحكم على أن لحامل السند على بياض أن يرفع الدعوى باسمه على المدين . النص عليه فيما استطرده اليه من اعتبار التظهير ناقصا ناقلا للملكية وإن للمظهر اليه أن يثبت في مواجهة المدين أن هذا التظهير إنما كان على سبيل نقل الملكية . لا جدوى منه .			
٣ - دفع و الدفع بعدم قبول الدعوى . دفاع . اقتصار المتمسك بهذا الدفع على حصر دفاعه فيه دون ابداء دفاعه في الموضوع . القضاء في الدفع والموضوع معا . لا خطأ .			
٤ - فوائد . قانون . سريان السعر المقرر للفائدة الاتفاقية بالمادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل به على العقود المبرمة قبل ذلك .			
١ - عمل «أجر العامل» . حكم «تسبيب كاف» . نقض «أسباب الطعن» . اعتبار المنحة السنوية التي تمنح للعامل جزءا من الأجر الذي تقدر المكافأة على أساسه . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . المادة ٦٨٣ مدني جديد .	» » »	١٠٨٤	٤٩٤
٢ - عمل «أجر العامل» . عرف . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص اعتياد رب العمل على صرف منح للعمال بصفة عامة وإن هذا الاعتياد أنشأ عرفا خرج بها عن اعتبارها تبرعا إلى جعلها الزاما يضاف إلى الأجر الأصلي ويعتبر مكملا له .			
٣ - عمل «مكافآت العمال» . تأمين . الجمع بين المكافآت والتأمين غير جائز طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .			
٤ - عمل «مكافآت العمال» . قانون . علم سريان المادة ٢/٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي على الماضي .			
دعوى «وقف السير فيها» . أحوال شخصية . قوة الأمر المقضي . وقف . الفصل في موضوع الدعوى بمسند سبق الحكم بوقف السير فيها حتى يفصل في نزاع علق أمر البيت في الدعوى على الفصل فيه . خطأ . مثال في دعوى وقف كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية وأحيلت بعد الفائتها إلى محكمة الاستئناف م ٣٧٨ مرافعات القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .	» » »	١٠٩٠	٤٩٥

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
أحوال شخصية - اختصاص - استئناف - نظر دعوى نفقة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس إلى العام - اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الاستئناف بعد الغاء المجالس الملية - القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .	٢٨ نوفمبر ٥٧	١٠٩٠	٤٩٦
١ - تأمين بحري - نقل بحري - قانون - النزاع الخاص بالتأمين البحري - خضوعه لقانون التجارة البحري دون مهادنة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن النقل البحري .	٥ ديسمبر ٥٧	١٠٩١	٤٩٧
٢ - تقادم - تأمين بحري - نقض - أسباب قانونية يخالطها واقع - رفع الدعوى بطلب التأمين البحري عن تلف بضاعة بسبب احتراقها بعد تفريقها في الصنادل - دفعها بالسقوط طبقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري تأسيساً على أن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالي عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة - عدم بحث تاريخ انقطاع المفاوضة في الحكم وتحقيق وقوعه بصورة جازمة مستمدة من أوراق الدعوى - عدم اعتبار تلك العناصر واضحة أمام محكمة النقض .			
١ - ضرائب - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - وعاؤها - الاستهلاكات التي تخصم من الأرباح التي تفرض عليها الضريبة - اعتبار الاستهلاك حقاً للممول وليس واجباً عليه إجرائه - ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .	• • •	١٠٩٢	٤٩٨
٢ - ضرائب - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - وعاؤها - الديون - عدم جواز خصمها من الأرباح إلا بعد صدور حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم وليس في سنة نشوء الدين - ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .			
١ - نقض - إعلان الطعن - إعلان - قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لمنسوب الإدارة بقسم البوليس في اليوم التالي لتوجهه إلى محل إقامة المظنون عليه وعدم وجود من يتسلم الإعلان لفلن مسكنه وثابت المحضر في أصل محضر الإعلان أنه أخطر المظنون عليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة - صحة الإعلان - عدم الاعتداد بعلم بيان اسم مندوب الإدارة الذي سلمت إليه الصورة - م ١٢ مرافعات .	• • •	١٠٩٣	٤٩٩
٢ - نقض - أسباب جديدة - خير - النعي بأن الحكم خالف الثابت بتقرير الجير فيما أورده عن هذا التقرير بمقولة أن التقرير خلو منه - عدم ورود النعي بتفسير الطعن - اعتباره سبباً جديداً .			
٣ - حكم - تمسيب كاف - مسئولية - استقرار الحكم على نفي المسئولية التقصيرية بناء على أسباب سائفة - النعي عليه في ذلك - لا محل له .			
٤ - حكم - تمسيب كاف - شركة - تقدير أرباح أحد			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الشركاء بناء على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائفة لعناصره في الحكم • لا قصور • ٥ - شركة - محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير أرباح الشركة ومدتها بما لا يتعارض مع قيام الشركة لمدة أطول • ٦ - حكم • تسبیب معيب • فوائد • شركة • طلب أحد الشركاء تصفية الشركة والحكم له بما يظهر من التصفية وبدین له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى السداد • علم ببيان سبب رفض طلب الفوائد بعد الفترة التي حققت الشركة فيها أرباحاً بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد • قصور •			
حكم • تسبیب معيب • اثبات • الاثبات بوجه عام • وضع يد • تقديم مستندات للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير ببحثها وجه الرأي في الدعوى • اغفال التحدث عن هذه المستندات في الحكم • قصور •	٥٧ ديسمبر	١٠٩٨	٥٠٠
نقض • أحكام لا يجوز الطعن فيها • أحوال شخصية • نفقة • حكم صادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة • عدم جواز الطعن فيه بالنقض • المادتان ٤٢٥ مكرراً ، ٤٢٦ مرافعات • القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥		١٠٩٩	٥٠١
١ - اعتراض الخارج على الخصومة • خصومة • قانون • قوة الأمر المقضي • ورود الطعن بطريق • اعتراض الخارج على الخصومة • على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفعها اليها بوصف أنها المحكمة التي أصدرت الحكم واستأنف الى محكمة الاستئناف المختلطة • إحالة الطعن الى المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة • خضوع هذا الطعن لقانون المرافعات المختلط • م ١ مرافعات •	١٢ ديسمبر	١٠٩٩	٥٠٢
٢ - اعتراض الخارج على الخصومة • الطعن في الحكم بهذا الطريق لا يستلزم ادخال جميع الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعترض على الحكم الصادر فيها طبقاً للمادة ٤١٩ مرافعات مختلط •			
٣ - دفع • دفاع • حكم • تسبیب كاف • الدفع بعدم قبول الدعوى • عدم التزام المحكمة بالرد عليه متى كان على غير أساس •			
٤ - نقض • الخصوم في الطعن • سبب جديد • وقف • النظر عليه • دعوى • صفة الخصوم فيها • ثبوت صفة النظر على الوقف للنظر وقت رفع الدعوى وعند استئناف الحكم الصادر فيها وإعلانه بالنقض على أساس أنه كان خصماً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه • النعي بأن الناظر لم تمد له صفة في تمثيل الوقف طبقاً للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى الوقف على غير الخيرات • اعتباره سبباً جديداً •			

المددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة والتلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٢ ديسمبر ٥٧	١ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - وفاة - ايداع - توقيع هذا الحجز لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء في كل الأحوال بمسا في ذمته - وجوب أن يكون الوفاء بإيداع الدين خزانة المحكمة - المادتان ٥٥٥ و ٥٥٦ مرافعات جديد والمادتان ٤٢١ و ٤٢٢ مرافعات قديم .	٥٠٣
	٢ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - الوفاء للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم بذلك - المقصود بذلك م ٤٢٥ مرافعات قديم .	
	٣ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - التقرير بما في النمة - من له التكليف به ومتى يجوز هذا التكليف اذا كان الحجز تعسفيا ؟ م ٤٢٤ مرافعات قديم .	
	٤ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - متى ينتج هذا الحجز آثاره ؟	
	٥ - حجز - حجز ما للمدين لدى الغير - دعوى « مصروفاتها » - رفع الدعوى بطلب الزام المحجوز لديه بالدين لا بطلب ايداعه - قيام المحجوز لديه بالإيداع بعد رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى - الحكم برفض الدعوى والزام المدعي بالمصروفات - لا خطأ .	
	٦ - نقض - أسباب الطعن - وقف التنفيذ - نفاذ مؤقت - الطعن على الحكم القاضي بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتا - اعتباره غير منتج متى كان الطعن في الحكم الموضوعي على غير أساس .	
	٧ - اعلان - نقض « اعلان الطعن » - ثبوت أن المحضر اعلان المطلوب اعلانه مع أحد أقاربه دون أن يثبت في أصل الاعلان أنه مقيم معه - بطلان الاعلان - م ١٢ و ٢٤ مرافعات .	
	اثبات « الاثبات بالكتابة » - مبدأ الثبوت بالكتابة - قوته في الاثبات - مثال .	٥٠٤
١٩ ديسمبر ٥٧	١ - حكم « تسبيب معيب » - تعويض - التزام - شرط جزائي - الاتفاق على شرط جزائي في العقد والحكم بتعويض لأحد الطرفين على أساس ما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة وعلى أساس ربح قدره بنسبة معينة - ثبوت تقصير الطرفين - عدم بيان مقدار ما ضاع من الربح وما حل من خسارة بالحكم له نتيجة تقصير المحكوم عليه وعدم تحميل المحكوم له بما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو وعدم بيان العناصر الواقعية لتحديد التعويض - قصور .	٥٠٥
	٢ - شرط جزائي - التزام - تعويض - ثبوت أن كلا من الطرفين قد قصر في التزامه - لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي .	

تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	رقم
١٩ ديسمبر ٥٧	١ - جنسية • اتفاق المختارين المعقود بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ • تفسيره • اختيار الأب للجنسية اليونانية • سريان هذا الاختيار على أبنائه القصر • ٢ - جنسية • الأشخاص المعتبرون بأصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ وتعريفهم في اتفاق المختارين بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ • ٣ - جنسية • اثباتها • جواز الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى في اثبات الجنسية • ٤ - جنسية • اثباتها • اثبات • سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل • • حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى شهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية في اثبات الحالة الظاهرة • ٥ - نيابة عامة • إجراءات تقاض • جنسية • دعوى متعلقة بالجنسية لم تطلب النيابة الكلمة الأخيرة فيها • الادعاء بالبطان لعدم اتباع هذا الاجراء في الدعوى • لا جملوى من بحثه • المادتان ٩٩ و ١٠٧ مرافعات • ٦ - دفاع • طلب فتح باب المرافعة • • حكم • تسبب كاف • • عدم التزام المحكمة بأجابه طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند جديد وعدم التزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها • ٧ - أحوال شخصية • استئناف • إجراءات تقاض • تقرير التلخيص • دعوى • استئناف الحكم الذي يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية • لا محل لأعمال حكم المادة ١١٦ مرافعات الخاصة بتقرير التلخيص في خصومه • م ١١٨ و ٨٧٨ مرافعات • ٨ - نقض • ايداع الأوراق والمستندات • • أحوال شخصية • دعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية • أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفها • حق الخصوم في الطعن في الاستناد إلى ما حواه الملف من مستندات دون أن يحتاج الطاعن بعدم تقديم المستندات المؤيدة لطلبه والموعدة في هذا الملف في الميعاد • استئناف • أحوال شخصية • استئناف الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية • متى يعتبر هذا الاستئناف مرفوعاً ؟ ١ - موارث • بيع • ضمان عدم التعرض • • مقايضة • شرط انتقال التزامات المورث إلى الوارث • مثال • ٢ - اعلان • الاعلان لجهة الإدارة • • عدم اثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الإدارة والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل العمل إليه • بطلان الاعلان • م ١١ و ١٣ و ٢٤ مرافعات •	٥٠٦
١١٠٢		٥٠٧
٢٦ ديسمبر ٥٧		٥٠٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الصفحة
١ - دعوى « مصروفاتها » - حكم « تسبیب معیب » - الحكم بالزام أحد الخصوم بمصاريف الدعوى دون الرد على دفاعه من أنه لا شأن له بالنزاع القائم في الدعوى ودون بيان الأساس الذي استند إليه الحكم في الزامه بالمصروفات - قصور م ٣٥٧ مدني .	٢٦ ديسمبر ٥٧	١١١٤	٥٠٩
٢ - حكم « تصحيحه » - دعوى « مصروفاتها » - الحكم بالزام أحد الخصوم بالمصاريف دون الإشارة في الأسباب عن اتجاه الحكم في شأن هذه المصاريف - القول بأن هناك خطأ مادياً في الخصم الواجب الزامه بالمصاريف وإمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه - غير صحيح - شرط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع في منطوقه م ٣٦٤ مرافعات .			
٣ - نقض - إعلان الطعن - إعلان « الإعلان في المحل المختار » - موطن - عدم ثبوت أن المظنون عليه أعلن الحكم المظنون فيه واتخذ في ورقة الإعلان مكتب المحامي الذي كان وكيلاً عنه في الاستئناف - بطلان إعلان تقرير الطعن إليه في هذا المكتب م ٨٣ مرافعات .			
٤ - إعلان « الإعلان للنيابة » - بطلان الإعلان للنيابة إذا كان المعلن لم يبذل أي مجهود في تعرف محل إقامة المعلن إليه الذي انتقل إليه .			
ضرائب - ضريبة الأرباح الاستثنائية - إجراءات - مواعيد - عدم تقديم الممول من ذوي الحسابات المنظمة برغبته في اختيار رقم المقارنة لتحديد أرباحه التجارية في الميعاد المحدد في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . وجوب تحديد أرباحه الاستثنائية على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . شفعة - سقوط الحق في الشفعة - رفع الدعوى بطلب الاطيان المبيعة ورود أخطاء بصحيفة الدعوى عن حدود الاطيان وموقعها - تعديل الشفيع لطلباته بمسا يتفق والبيانات الصحيحة - الحكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيساً على أن تعديل الطلبات يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة مع أن المشتري قد اعتبر من بادى الأمر أن طلب الشفعة وارد على الاطيان المبيعة - خطأ .	• • •	١١١٥	٥١٠
(٤) قضاء محاكم الاستئناف المدنية ١ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء . يرفع بطريق التكاليف بالحضور . ٢ - دعوى الضمان القرعية - استئنافها بطريق التكاليف إذا صدر فيها ودعوى المعارضة حكم واحد .	• • •	١١١٦	٥١١
(٥) قضاء الضرائب تقديم رسم المفعة النسبي المقرر على الأسهم بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ . بدء سريان الميعاد - انقطاع التقديم - فوائد التأخير لا يحكم بها ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ .	١٧ فبراير ٥٧	١١١٧	٥١٢
تقديم رسم المفعة النسبي المقرر على الأسهم بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ . بدء سريان الميعاد - انقطاع التقديم - فوائد التأخير لا يحكم بها ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ .	١٤ فبراير ٥٧	١١٢٠	٥١٣

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية			
١ - وكالة • تخصيصها بفرض معين في علاقة الموكل بالوكيل • تصرف الوكيل مع الغير في حدود الوكالة • لا أثر لهذا التخصيص بالنسبة للغير •	٢١ أبريل ١٩٥٧	١١٢٥	٥١٤
٢ - المسؤولية التصديرية عن خطأ الوكيل • لا تقوم في حق الموكل الا اذا توافرت رابطة التبعية بصرف النظر عن الوكالة •			
(٧) قضاء الامور المستعجلة المستأنفة			
١ - استحقاق المستحق لتصيبه قبل شهر الفاء الوقف •	١٠ أبريل ١٩٥٧	١١٣٢	٥١٥
٢ - ٣ - شهر حق الارث بالمقارنة مع شهر الفاء الوقف •			
١ - اختصاص • اشكال • دفعه بطريق التبعية لدعوى الموضوع • عدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الاشكال اذا رفع بصحيفة مستقلة •	٢٤ فبراير ٥٧	١١٣٤	٥١٦
٢ - حيازة • شروط حيازتها بدعاوى اليد • مستأجر • دفعه دعوى منع تعرض ضد المؤجر • عدم قبولها • متى يجوز للمستأجر رفع دعاوى الحيازة •			
(٨) قضاء المحاكم الجزئية المدنية			
أمر أداء • المعارضة فيه • من اختصاص المحكمة التي اصدرت الأمر • عدم جواز الإحالة الى محكمة أخرى •	٨ سبتمبر ٥٧	١١٤١	٥١٧
١ - نظام أوامر الأداء وجوبى • مخالفتها من النظام العام • عدم قبول الدعوى •	٢٩ سبتمبر ٥٧	١١٤٢	٥١٨
٢ - طلب صحة حجز ما للمدين لدى الغير بتكليفه بالمضبور في حالة توافر شروط استصدار أمر الأداء • لا يجوز •			
الحائز في القانون المدني • الحائز الذى يقتضى اعلانه بإجراءات نزاع الملكية •	٩ يناير ١٩٥٧	١١٤٣	٥١٩
دعوى الشركة ودعوى المساهم في تشريع الشركات المصرى - للأستاذ محمود كامل المحامى •		١١٤٥	
الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائى - للدكتور رؤوف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس •		١١٥٦	
نظام أوامر الأداء - للدكتور أحمد أبو الوفا - أستاذ المرافعات بجامعة الاسكندرية •		١١٧٣	
ذاتية قفه المرافعات في مواد الولاية على المال - للدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة استئناف القاهرة والمنتدب للتدريس بكلية البوليس •		١١٩٠	
نظرية المساهمة الجنائية - للأستاذ على فاضل حسن - وكيل نيابة جنوب القاهرة •		١١٩٣	
دعاوى طعون التركات ورفعها طبقا لاجراءات المادة ٥٤ مكررة المضافة الى القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ - للأستاذ محمود وصيف المحامى •		١٢٠٧	
تطبيق على حكم بشأن اختصاصات المحامى العام - للدكتور حسن صادق المرساوى المدرس بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية •		١٢١٣	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ جُمْهُورِيَّةِ سُوْرِيَا

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨

بقصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات
على الاعضاء العاملين في الاتحاد القومي (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر القانون الاتي :

- مادة ١ - يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات بكافة انواعها على الاعضاء العاملين في الاتحاد القومي المستوفين لكافة الشروط المطلوبة في عضوية مجالس ادارة النقابات المرشحين لعضويتها .
- مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف حكم المادة السابقة .
- مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتأليف المجلس التنفيذي في كل من الاقليم المصري
والاقليم السوري (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٨ من الدستور المؤقت

قرر :

- مادة ١ - يشكل المجلس التنفيذي في كل من الاقليم المصري والسوري من السادة نواب رئيس الجمهورية والوزراء في كل اقليم .

مادة ٢ - يختص المجلس التنفيذي بدراسة وبحث الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للأقليم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ رمضان سنة ١٣٧٧ (٣١ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتخويل وزير الاقتصاد والتجارة في الاقليم السوري سلطة
اصدار قرارات بتحديد الشركات والمنشآت التي يحظر التعامل
معهما تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ المتضمن أحكام مقاطعة اسرائيل ،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة
في اقليمي مصر وسورية ،

قصر :

مادة ١ - يخول وزير الاقتصاد والتجارة في الاقليم السوري سلطة اصدار
القرارات القاضي بتحديد الشركات والمنشآت التي يحظر التعامل معها تنفيذاً لأحكام
القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٣٧٧ (٣ أبريل سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨

بشان العلم الوطني (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ من الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - العلم الوطني للجمهورية العربية المتحدة مكون من ثلاثة ألوان الأسود
والأبيض والأحمر ، وبه نجمتان كل منهما ذات خمس شعب لونهما أخضر .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥ الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥ مكرر غير اعتيادي الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥٨

ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم أعلاها باللون الأحمر وأوسطها باللون الأبيض وثالثها باللون الأسود .

وتوسط النجمتان المستطيل الأبيض . وذلك وفقا للنموذج المرافق .

مادة ٢ - يحدد وزير الحربية بقرار منه شكل علم الجيش وعلم البحرية وعلم القوات الجوية وتقرر اللوائح العسكرية شكل الأعلام الخاصة بالوحدات والسلطات المختلفة وشروط استعمالها وما يجب أدائه لها من التعظيم .

مادة ٣ - كل من حمل أو عرض في المحال أو الاجتماعات العامة أو وزع أو عرض للبيع اعلاما أو شارات مهيجة أو من شأنها اقلق الأمن العام أو رمزا أو شعارا كذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو مائتي ليرة على حسب الأحوال . هذا مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يكون قد نص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

مادة ٤ - كل من أسقط أو أعدم أو أهان بأية طريقة كانت العلم الوطني أو أي شعار آخر للجمهورية العربية المتحدة أو لاحدى الدول الأجنبية كراهة أو احتقارا لسلطة الحكومة أو لتلك الدول وكان ذلك علنا أو في محل عام أو في محل مفتوح للجمهور يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو خمسمائة ليرة بحسب الأحوال .

مادة ٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون في اقليمي الجمهورية .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رمضان سنة ١٣٧٧ (٧ أبريل سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨

بتعديل المادة ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤

في شأن تنظيم المباني الصادر في الاقليم المصرى (١)

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في مصر بشأن تنظيم المباني المعدل

بالقانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦ الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٨ .

قرد القانون الاتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الاتى :

« مادة ٣٣ - تسرى أحكام هذا القانون فى المدن والقرى التى بها مجالس بلدية أو قروية وفى البلاد والجهات التى يصدر بها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية ، ويجوز له اعفاء المدينة أو القرية أو البلد أو الجهة أو أى أبنية بذاتها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وذلك بموجب قرار يصدر منه يحدد فيه ما قد يرى اتباعه من شروط يجب توافرها » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٥ أبريل سنة ١٩٥٨)

المذكرة الايضاحية**للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨**

أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني اعفاء المدينة أو القرية أو البلد أو الجهة أو أى منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له . غير انها جاءت خلوا من النص على جواز فرض أية شروط أو التزامات محددة تحل محل الأحكام المعفى منها .

ونظرا الى أن السلطات القائمة على أعمال التنظيم لمست منذ صدور هذا القانون حتى الآن هذا التصور الأمر الذى جعل هذه المادة تحتاج الى تعديل كما لمست أن الصالح العام قد يقتضى مد الاعفاء الى أبنية قائمة بذاتها لما تتعلق بها من أوضاع خاصة تستدعى مد الاعفاء اليها .

لهذا ترى وزارة الشئون البلدية والقروية تعديل المادة المذكورة الى الوضع المقترح مراعاة للنهضة المعمارية والتطور فى هندسة البناء والملازمة والظروف الاقتصادية - وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق رجاء التكرم بالموافقة على اصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨****بقسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف (١)**

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى مصر بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ مكرر « أ » الصادر فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨

وعلى القانون المدنى ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٨٣٦ من القانون المدنى والمادتين ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تتولى وزارة الأوقاف بناء على طلب أحد ذوى الشأن قسمة الأعيان التى انتهى فيها الوقف بين الأشخاص الذين آلت اليهم ملكية هذه الأعيان طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه كما تتولى فرز حصه الخيرات الشائعة فى تلك الأعيان ويجب قسمة جميع الانصباء ولو كان طالب القسمة مستحقا واحدا .

مادة ٢ - تقدم طلبات القسمة الى لجنة يصدر فى شأنها قرار من وزير الأوقاف وتتولف من أحد موظفى الوزارة بالدرجة الأولى على الأقل رئيسا وعضوية أحد معلمي قسم قضايا الوزارة من الدرجة الثالثة على الأقل وموظف من قسم الأعيان والاستبدال فى الدرجة الرابعة على الأقل . ويجوز أن تشكل لهذا الغرض لجنة أو أكثر .

ويكون تقديم الطلبات الى اللجنة المذكورة على النموذج الذى يعد لذلك بقرار من وزير الأوقاف ويرسل اليها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وتختص هذه اللجنة بفحص الطلبات ومراجعة المستندات وتحقيق جديتها ولها فى سبيل ذلك أن تستدعى أصحاب الشأن لمناقشتهم ومطالبتهم بتقديم مستندات أخرى .

مادة ٣ - يجب على كل حارس على وقف انتهى طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ أو من يتولى ادارة أعيان تلك الأوقاف أن يودع بناء على طلب لجنة الفحص جميع الشهادات الصادرة بالوقف والمتضمنة الزيادة فيه والاستبدال منه والأحكام الصادرة فى شأنه وبيانا بأعيان الوقف ومقرها والمنازعات القائمة فيسه وبمستحقى الوقف ومحل اقامة كل منهم ونصيبه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ - وذلك خلال سبتين يوما من تاريخ الطلب ولكل ذى شأن أن يطلع على هذه الأوراق وأن يطلب صورا منها مطابقة للأصل بعد سداد الرسوم التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الأوقاف ولا يجوز أن تزيد هذه الرسوم على ألف قرش . وإذا لم يقدم الحارس على الوقف أو من يتولى ادارة أعيانه فى الموعد المحدد للمستندات والبيانات المطلوبة أو أدلى ببيانات غير صحيحة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر . ويترتب على العقوبة العزل من الحراسة أو الإدارة .

مادة ٤ - تقوم لجنة الفحص باعداد بيان مساحى تفصيلى بأعيان الوقف ومقرها ومستحقى الوقف ونصيب كل منهم وينشر هذا البيان فى الجريدة الرسمية كما يعلن البيان بخطاب موصى عليه الى كل مستحق وتعلق صورة منه على العقار موضوع القسمة أو بمقر العمدة أو نقطة البوليس الكائنة بها الإطيان .

ولكل من له اعتراض على البيانات المتقدمة أن يقدم اعتراضه الى لجنة الفحص خلال ثلاثين يوما من تاريخ ارسال الخطاب اليه ويكون الاعتراض بعريضة ترسل للوزارة

بخطاب موسى عليه أو تسلم للوزارة مقابل إيصال فإذا رفضت اللجنة طلبه كان له أن يطن في قرار الرفض أمام المحكمة المدنية المختصة وعليه أن يشهر صحيفة دعواه طبقاً للإجراءات المقررة في شأن شهر صحيفة دعوى الملكية وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه بقرار الرفض الذي يحصل بخطاب موسى عليه فإذا مضت هذه المدة دون رفع الدعوى كانت البيانات والمستندات حجة في مواجهته ولا يجوز الطعن عليها بأي طريق من طرق الطعن .

ولا يترتب على رفع هذه الدعوى وقف إجراءات القسمة .

مادة ٥ - تقرر لجنة فحص الطلبات إحالة الطلب الى « لجنة القسمة » المشار إليها في المادة السادسة بتقرير مفصل عن الموضوع لإجراء عملية القسمة وذلك اذا ما تبين لها جدية الطلب . أما اذا انتفت الصلحة في الطلب أو انعدمت الصفة في الطالب فلها أن تقرر استبعاد الطلب مع اخطار أصحاب الشأن في جميع الحالات بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

ولن استبعد طلبه أن يرفع دعوى القسمة أمام المحكمة المختصة .

مادة ٦ - تجري القسمة لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الأوقاف وتؤلف برئاسة موظف في درجة مدير عام على الأقل وأحد محامي قسم القضايا بوزارة الأوقاف في الدرجة الثالثة على الأقل وخبير من إدارة الخبراء بوزارة العدل في الدرجة الرابعة على الأقل وتختص هذه اللجنة بتقويم المال الشائع وقسمته حصصاً ان كان يقبل القسمة عينا دون أن يلحقه نقص كبير في قيمته .

وفي الحالة التي لا تقبل أعيان الوقف أو بعضها القسمة بغير ضرر أو يتعذر قسمتها بسبب ضالة الانصبا يكون للجنة القسمة أن تبيع هذه الأعيان بالمزاد العلني وفقاً للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف ويوزع الثمن بين المستحقين كل بقدر نصيبه .

مادة ٧ - الممول عليه عند إجراء القسمة في صفة المستحق ونصيبه في الاستحقاق ما جرى عليه عمل الوزارة أو الحراس فيما تحت يدهم من أعيان ومع مراعاة حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وما لم يكن قد صدر حكم نهائي في الاستحقاق .

مادة ٨ - تتبع لجان القسمة في إجراءاتها أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية كما تراعى الأحكام المقررة في شأن القسمة في القانون المدني والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن يكون لهذه اللجان ندب من ترى ندبه من الخبراء سواء أكانوا من الخبراء الموظفين بوزارة العدل أم من خبراء الجدول أم من غيرهم .

وتكون اللجان الميينة في هذا القانون هي المختصة بالفصل في جميع المنازعات التي هي من اختصاص المحاكم وفقاً لأحكام القوانين المتقدمة .

مادة ٩ - للجان القسمة عند مباشرة أعمالها طلب حضور أصحاب الشأن وذلك بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ولها أن تباشر أعمالها في غيبتهم .

مادة ١٠ - تخطر اللجان عند انتهائها من عملية القسمة ذوى الشأن بالقرارات الصادرة في القسمة وذلك بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

مادة ١١ - لذوى الشأن الاعتراض على قرارات لجان القسمة وذلك خلال ستين

يوما من تاريخ إخطارهم بها بخطاب موسى عليه ويرفع الاعتراض الى لجنة تسمى لجنة الاعتراضات بموجب عريضة ترسل للوزارة بخطاب موسى عليه أو تسلم للوزارة مقابل اتصال وتشكل اللجنة بقرار من وزير الأوقاف من مستشار بمحكمة استئناف القاهرة يندبه وزير العدل تكون له الرئاسة ومنوبين عن وزارات الأوقاف والزراعة ومصالحة المساحة ومصالحة المباني يعينهم الوزراء المختصون على ألا تقل درجة أحد من المنوبين المذكورين عن الدرجة الأولى .

- وتعلن قرارات اللجنة الى أصحاب الشأن بكتاب موسى عليه .
- ولا يجوز الطعن في قرارات اللجنة أمام أية جهة قضائية .

مادة ١٢ - تعتبر القرارات النهائية للجان القسمة وقرارات لجنة الاعتراضات بمثابة أحكام مقرررة للقسمة بين أصحاب الشأن وتشر في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوي الشأن . وللوزارة أن ترجع على كل من المستحقين بما يخصه من رسوم الشهر .

مادة ١٣ - لا توقف دعاوى الاستحقاق اجراءات القسمة ويكون للمدعى أن ينفذ على نصيبه في الأعيان التي تقسم تحت أي يد كانت استيفاء لحقه وذلك متى كانت صحيفة الدعوى مشهورة طبقا للإجراءات المقررة في شأن شهر صحيفة دعوى الملكية .

وإذا بيع العقار لعلم إمكان قسمته أودع خزانة الوزارة جزء من الثمن يعادل أقدر محل النزاع حتى يفصل فيه نهائيا ويوزع الباقي بحسب الأنصبة .

مادة ١٤ - تستحق وزارة الأوقاف نظير قيامها بهذه الإجراءات رسما قدره ٣ ٪ من قيمة الأعيان المقسومة أو المبيعة وتقدر هذه القيمة وفقا لما هو مقرر في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ ومع مراعاة حكم الفقرة العاشرة من المادة ٧٥ المذكورة ويقسم هذا الرسم على المقتسمين كل بحسب حصته ويعتبر الرسم المذكور شاملا لجميع ما يتحمله الخصوم في دعوى القسمة بما فيها أتعاب الخبراء ما عدا رسوم استخراج المستندات والشهادات مما يلزم للفصل في الدعوى .

مادة ١٥ - تستمر المحاكم في نظر دعاوى القسمة المنظورة امامها ما لم يطلب أحد المستحقين من الخصوم في الدعوى إحالتها الى لجنة فحص الطلبات ، وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى بحالتها للسير فيها وفقا لأحكام هذا القانون على أن تراعى اللجان التي تحال اليها الدعوى ما يكون قد صدر فيها من أحكام قطعية نهائية .

وذلك كله ما لم تكن الإجراءات قد تمت أمام المحكمة وتتهى الدعوى لصعود الحكم فيها وفقا لما هو مقرر في المادة ٨٣٩ من القانون المدني .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به من تاريخ نشره .

المذكرة الإيضاحية

لقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨

صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونص على إنهاء الأوقاف التي يكون مصرفها على غير جهات البر وتمليك الأعيان التي انتهى فيها الوقف إلى المستحقين كل بقدر نصيبه .

ورغم مضي أكثر من خمس سنوات على العمل بهذا القانون فإن معظم أعيان هذه الأوقاف لم تصل إلى أيدي مستحقيها بسبب شيوخ أنصبتهم وما يقيمه بعض الحراس بل وبعض المستحقين من عقبات في سبيل القسمة والفرز ، فضلا عما تتطلبه إجراءات التقاضي من وقت ونفقات يعجز عنها الكثير من المستحقين .

وتحقيقا للغرض الأساسي من إنهاء الوقف وهو تسليم كل مستحق حقه فقد أعدت وزارة الأوقاف مشروع القانون المرافق لنحويلها - بناء على طلب أحد ذوي الشأن - قسمة الوقف بمعرفة لجانها الفنية المشكلة وفقا لأحكامه .

وقد نصت المادة (١) على تولى وزارة الأوقاف بناء على طلب أحد ذوي الشأن قسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف بين الأشخاص الذين آلت اليهم ملكية هذه الأعيان طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكذلك فرز حصة الخيرات الشائعة في تلك الأعيان ، وأوجبت هذه المادة قسمة جميع الأنصبا وعدم الاكتفاء بفرز حصة طالب القسمة وتبدأ إجراءات القسمة بتقديم الطلب بها إلى لجنة فحص الطلبات .

وقد بينت المادة (٢) من المشروع كيفية تشكيل هذه اللجنة واختصاصها وإجراءات تقديم الطلب .

كما أوجبت المادة (٣) على حارس الوقف أو من يتولى إدارته أن يودع بناء على طلب لجنة الفحص جميع الشهادات الصادرة بالوقف والمتضمنة الزيادة فيه والاستبدال منه والأحكام الصادرة في شأنه كما يودع بياناً بأعيان الوقف ومقر هذه الأعيان والمنازعات القائمة في شأنه وأسماء مستحقي الوقف ومحال إقامتهم ونصيب كل منهم عند صدور قانون إلغاء الأوقاف في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ على أن يتم الإيداع في خلال ستين يوما من تاريخ الطلب وأجازت المادة لكل ذي شأن حق الإطلاع على هذه الأوراق والحصول على صور منها مطابقة للأصل دفع الرسوم التي يصدر بتعديدها قرار من وزير الأوقاف على ألا تزيد هذه الرسوم على ألف قرش . وفي حالة عدم قيام الحارس أو متولى إدارة أعيان الوقف بإيداع الأوراق والبيانات المذكورة في اليعاد المحدد أو أدلائه ببيانات غير صحيحة فقد نصت المادة على عقابه بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر مع اعتباره معزولا من الحراسة أو الإدارة بمجرد صدور الحكم بإدانته .

وعند انتهاء لجنة الفحص من عملها تعد بيسانا مساحيا تفصيليا بأعيان الوقف ومقرها ومستحقي الوقف ونصيب كل منهم . وقد أوضحت المادة (٤) كيفية إعلان ذوي الشأن بهذا البيان وطريقة التظلم منه والظمن فيه مع مراعاة عدم وقف إجراءات القسمة بسبب الظمن .

وتحيل لجنة فحص الطلبات الطلب الى لجنة القسمة بتقرير مفصل عن الموضوع لاجراء القسمة اذا تبين لها جدية الطلب ، أما اذا تبين لها انتفاء المصلحة أو انعدام صفة الطالب قررت استبعاد الطلب ، وأجازت المادة (٥) لمن استبعد طلبه أن يرفع دعوى القسمة أمام المحكمة المختصة .

وبينت المادة (٦) كيفية تشكيل لجان القسمة ، كما بينت هذه المادة والمواد (٧) و (٨) و (٩) الاجراءات والأحكام التي تتبعها هذه اللجان في فرز وتجنيد الحصص .

ولكى تمضى لجان القسمة فى عملها وعدم توقفها بسبب ما يثار بشأن صفة بعض المستحقين ومقدار أنصبتهم فقد نصت المادة (٧) على أن الممول عليه عند اجراء القسمة فى صفة المستحق ونصيبه فى الاستحقاق هو ما جرى عليه عمل الوزارة أو الحراس فيما تحت يدهم من أعيان مع مراعاة حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وذلك كله ما لم يكن قد صدر حكم نهائى بالاستحقاق .

وأوجبت المادة (٨) على لجان القسمة أن تتبع فى اجراءاتها احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ومراعاة الاحكام المقررة فى شأن القسمة فى القانون المدنى والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، على أنه لما كان العمل قد أثبت أن عدم سرعة الفصل فى دعاوى القسمة أمام المحاكم يرجع فى الغالب الى تأخير الخبراء المتدربين فى ايداع تقاريرهم فقد رخصت المادة (٨) الى لجان القسمة أن تنوب من ترى انتدابه من الخبراء غير مقيدة بأن يكون المتدرب من طائفة خبراء الجدول أو الخبراء المولفين بوزارة العدل وذلك لى تتم اجراءات القسمة فى اقرب وقت ممكن تحقيقاً للغاية التى هدف اليها المشروع . كما نصت هذه المادة على اختصاص اللجان المبينة فى المشروع بالفصل فى جميع المنازعات التى تثار بشأن القسمة والتى هى من اختصاص المحاكم .

وأوجبت المادة (١٠) على لجان القسمة عند الانتهاء من عملها اخطار ذوى الشأن بالقرارات الصادرة فى القسمة وذلك بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

وبينت المادة (١١) طريقة الاعتراض على قرارات لجان القسمة أمام لجنة الاعتراضات وكيفية تشكيل هذه اللجنة كما نصت على أن تكون قرارات لجنة الاعتراضات غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة قضائية .

ووفقا للمادة (١٢) تعتبر القرارات النهائية للجان القسمة وقرارات لجنة الاعتراضات بمثابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن ويتم شهرها بمصلحة الشهر المuary والتوثيق بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن على أن ترجع الوزارة على كل من المستحقين بما يخصه من رسوم الشهر .

ونصت المادة (١٣) على أنه لا يترتب على رفع دعاوى الاستحقاق الخاصة بأعيان الأوقاف وقف اجراءات القسمة وانما يكون لدعى الاستحقاق اذا ما صدر لمصلحته حكم نهائى بنصيبه أن ينفذ على هذا النصيب فى الأعيان المقسمة تحت أى يد كانت استيفاء لحقه بشرط أن يكون قد قام بشهر صحيفة دعواه طبقا للاجراءات المقررة فى شهر صحف دعاوى الملكية . أما اذا بيع العقار لعدم امكان قسمته وجب فى هذه الحالة ايداع جزء من الثمن خزانة المحكمة يعادل القدر محل النزاع حتى يفصل فيه نهائيا وتوزيع الباقي حسب الانصبة .

وتستحق وزارة الأوقاف نظير قيامها باجراءات القسمة رسوما قدرها ٣ ٪ من قيمة الأعيان المقسومة أو المبينة وقد أوضحت المادة (١٤) من المشروع كيفية تقدير هذه

القيمة ، ويلزم كل مستحق بما يخصه من هذه الرسوم بحسب نصيبه ، وتعتبر الرسوم المذكورة شاملة لجميع ما يتحمله الخصوم في دعوى القسمة بما في ذلك أتعاب الخبراء ما عدا رسوم استخراج الشهادات والمستندات اللازمة للفصل في الدعوى فهي من شأن الخصوم .

ونصت المادة (١٥) على استمرار المحاكم في نظر دعاوى القسمة المنظورة أمامها إلا أنها أجازت لأي من المستحقين من خصوم الدعوى طلب إحالتها إلى لجنة الفحص المنصوص عليها في المادة (٢) من المشروع ، فإذا طلب من المحكمة ذلك وجب عليها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى اللجنة المذكورة للسير فيها وفقا للأحكام المبينة بهذا القانون .

غير أنه من الجائز عند طلب إحالة الدعوى إلى لجنة الفحص أن يكون قد صدر فيها أحكام قطعية نهائية تعلقت بها حقوق الخصوم لهذا نصت المادة على التزام اللجان المنصوص عليها في هذا القانون باحترام حجية هذه الأحكام .

أما إذا كانت اجراءات القسمة قد تمت أمام المحكمة وأصبحت الدعوى صالحة لصدور الحكم فيها بأن كان قد تم الفصل نهائيا في جميع المنازعات وعينت الحصص بطريق التجنيب أو تهيأت لاجراء القرعة عليها وفقا لما نصت عليه المادة ٨٣٩ من القانون المدني فإنه يتمتع في هذه الحالة على الخصوم طلب إحالتها وذلك تفاديا لتكرار الاجراءات وزيادة النفقات التي يتحملها الخصوم دون مقتضى .

وتحقيقا لهذه الأغراض أعدت وزارة الأوقاف مشروع القانون مفرغا في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة وتشرف برفعه للتفضل بتقديمه إلى مجلس الأمة تمهيدا لإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بفرض رسم على الطلبات التي تقدم إلى دار الافتاء في الاقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا على كل طلب بفتوى يقدم لدار الافتاء في المسائل المتعلقة بالميراث أو الوقف أو الوصية اذا كان مقدم الطلب فردا يقيم في مصر أو هيئة خاصة يكون مركزها أو أحد فروعها في مصر .

وفي حالة طلب صورة من فتوى مما ذكر يكون الرسم عشرة قروش بخلاف رسم
الدمغة في الحالتين .

مادة ٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٧٧ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨)

الذاكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨

تقوم دار الافتاء بالجمهورية المصرية بمهمة جلييلة هي اصدار الفتاوى في المسائل
الشرعية المختلفة التي يطلبها الافراد أو الحكومة المصرية أو البلاد والحكومات
الاجنبية ، وبعض هذه الفتاوى تتعلق بالمبادئ كاحكام الحل والحرمة في الزواج
والطلاق والرضاع والصوم وغيرها - وبعضها يتصل بمسائل مالية كالفتاوى في
احكام الميراث أو الوقف أو الوصية - وقد جرت ادارة الافتاء على اعطاء هذه الفتاوى
حسبة .

ولما كانت الفتاوى المتعلقة بالمسائل المالية يفيد منها الطالبون اذ كثيرا ما تجنبهم
الدخول في منازعات قضائية يحملون في سبيلها الكثير من النفقات ونظرا لازدياد عدد
هذه الطلبات رؤى تقرير رسم على هذه الفتاوى اذا كان مقدموها من الافراد أو الهيئات
ويقومون في الجمهورية المصرية .

وقد اعد المشروع الحالي تحقيقا لهذا الغرض وهو يقضى بفرض رسم قدره عشرون
قرشا على كل طلب فتوى يقدم لدار الافتاء في المسائل المتعلقة بالميراث أو الوقف أو
الوصية اذا كان مقدم الطلب فردا يقيم في مصر أو هيئة خاصة يكون مركزها أو أحد
فروعها في مصر .

وفي حالة طلب صورة من فتوى مما ذكر يكون الرسم عشرة قروش بخلاف رسم
الدمغة في الحالتين .

وقد عرض مشروع القرار على مجلس الدولة فاقره بالصيغة المرافقة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ (١)

باستمرار العمل باحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ باستمرار العمل ببعض احكام القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٥٠ برفع الاحكام العرفية في جميع أنحاء الجمهورية المصرية فيما عدا محافظتي
سيناء والبحر الاحمر وبعدم قبول الطعن في التدابير التي اصدرتها السلطة القائمة
على اجراء الاحكام العرفية وباحالة الجرائم العسكرية الى المحاكم العسادية وباحكام
أخرى ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ مكرز « ١ » الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ .

وعلى القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٧ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه لمدة سنة أخرى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٣٧٧ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى مصر بشأن الغرف الصناعية ،

وعلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى مصر بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى مصر بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها فى الصناعات ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى مصر بشأن المحال الصناعية والتجارية ،

وعلى القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى مصر فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر فى شأن التوحيد القياسى ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر بشأن صندوق دعم الحرير ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر باصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى مصر الخاص بشئون التميمين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر فى شأن التعبئة العامة ،

وعلى المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرو القانون الآتى :

الباب الأول

فى التنظيم الصناعى

الفصل الأول - فى الترخيص والقيـد

مادة ١ - لا تجوز اقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها الصناعى أو مكان اقامتها الا بترخيص من وزير الصناعة بعد أخذ رأى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية يصدر بمراعاة حاجة البلاد الاقتصادية وامكانيات الاستهلاك المحلى والتصدير وفى نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات الى وزارة الصناعة .

تقوم وزارة الصناعة بالاتصال بالجهات الحكومية المختصة للحصول على موافقتها وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٣ - تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة من الوزارات المختصة تكون مهمتها النظر فى إلغاء التراخيص .

ويكون إلغاء الترخيص بقرار من وزير الصناعة بعد سماع اقوال صاحب الشأن والاطلاع على قرار اللجنة المذكورة فى هذا الصدد .

مادة ٤ - يلغى الترخيص بعد صدوره اذا ثبت أن صاحب الشأن قد تخلف بغير سبب معقول عن اقامة المنشأة أو تكبير حجمها أو تغيير الغرض الصناعى لها على النحو المرحص فيه خلال المهلة الواردة فى الترخيص أو خلال الامتداد الذى يكون قد أعطى له ، كما يلغى الترخيص اذا توقف صاحب الشأن عن البدء فى العمل الذى رخص له فيه مدة تزيد على السنة دون اذن مكتوب من وزارة الصناعة أو اذا خالف شروط الترخيص .

مادة ٥ - على صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها أن يقدم الى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقاً للأوضاع التى تنص عليها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية التى تصدر فى هذا الخصوص .

مادة ٦ - لا يجوز لاية منشأة صناعية تبشر نشاطها فى الصناعات الاساسية أو الاحتكارية أن تقف انتاجها أو تقلل منه فيما يجاوز الحدود التى تبينها القوانين أو القرارات التى تصدرها الجهات الوزارية المختصة الا باذن من وزارة الصناعة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الاذن المنصوص عليه فى المادة السابقة الى وزارة الصناعة مصحوباً بالبيانات والمستندات التى تبينها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن وعلى الوزارة فحص هذا الطلب واصدار قرار فى شأنه وتخطر به صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهراً من تاريخ ورود الطلب اليها .

مادة ٨ - على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يصدر بتحديثها القرار المشار اليه بالمادة ١٣ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ طلباً الى وزارة الصناعة لتجديدها فى سجل بعد لهذا الغرض .

ويكون تقديم هذا الطلب وقيده بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - تقوم وزارة الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن بتصحيح القيد المنصوص عليه في المادة السابقة وإخطاره بذلك إذا ثبت لديها أنه تم بناء على بيانات غير صحيحة في شأن أي بيان من البيانات الواردة في طلب القيد .

ويشطب القيد إذا أصبحت المنشأة غير خاضعة لأحكام هذا الفصل .

مادة ١٠ - لصاحب الشأن أن يتظلم لوزير الصناعة من القرارات الصادرة في شأن تطبيق أحكام هذا الفصل وذلك خلال شهرين من تاريخ إخطاره بمضمون القرار بكتاب موصى عليه .

ويصدر الوزير قراره في التظلم المشار اليه خلال شهر من وروده وذلك بعد أخذ رأى لجنة فنية تشكل بالوزارة طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية وسماع أقوال صاحب الشأن . ويكون قرار الوزير في هذا التظلم مسبباً ونهائياً .

مادة ١١ - تخضع الطلبات والشهادات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل والتي تحددها اللائحة التنفيذية للرسوم التي تبينها تلك اللائحة بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ١٢ - يكون لموظفي وزارة الصناعة الذين يصدر بتعيينهم قرار وزاري الاطلاع على الدفاتر والمستندات والحسابات الخاصة بنشاط المنشآت المذكورة بما يستلزمه تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الاطلاع في مقر المنشأة وفي أوقات العمل المعتادة .

وكل من امتنع عمداً عن تمكين هؤلاء الموظفين من الاطلاع على الدفاتر والاوراق - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على الألف جنيه .

مادة ١٣ - تسرى أحكام هذا الفصل على المنشآت الصناعية التي يصدر ببياناتها قرار من وزير الصناعة .

الفصل الثاني - في تحديد المواصفات والمعايير

مادة ١٤ - تقوم وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بأعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية المحلية ومواصفاتها .

مادة ١٥ - لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

- (أ) إيجاد معايير موحدة تطبيقها الصناعة في عملياتها الانتاجية .
- (ب) تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بتطبيق عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز الألف جنيه كل من خالف أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة بالتطبيق له أو قدم على وجه غير صحيح البيانات أو المعلومات المنصوص عليها في تلك الأحكام أو أثبت هذه البيانات أو المعلومات على غير حقيقتها في أي دفتر أو حساب أو اقرار أو كشف أو في أي مستند آخر ينص هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على تقديمه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر على المكاتبات والمطبوعات والإعلانات المتعلقة بنشاطه ببيانات غير صحيحة تتصل بتطبيق أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية أو القرارات الوزارية .

الباب الثاني

في تشجيع الصناعة ودعمها

الفصل الأول - في تشجيع الصناعة

مادة ١٧ - تمد وزارة الصناعة أصحاب الشأن بناء على طلبهم بالمعلومات والبيانات الإحصائية والبحوث والخراطة الفنية التي تلتزمهم في إنشاء صناعة معينة أو التوسع فيها أو النهوض بها على وجه العموم . ويجوز تحصيل رسم مقابل ذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بشرط ألا يجاوز ٥٠٠ جنيه .

مادة ١٨ - لوزارة الصناعة أن تقدم إلى الهيئات والمؤسسات العلمية أو الفنية المختصة إعانات ومكافآت أو منحا مالية تحدد بقرار من وزير الصناعة وذلك نظير قيام الهيئات والمؤسسات المذكورة بأبحاث أو تجارب تتصل بنشر الصناعة أو رفع مستواها على وجه العموم .

مادة ١٩ - يجوز للجهات المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة تأجير مساحات محدودة من الأراضي الحكومية أو الأراضي المملوكة للمؤسسات العامة بإيجار اسمي أو في بيع تلك الأراضي بثمن مخفض أو على آجال بشرط أن يكون الغرض من هذا التأجير أو البيع هو إقامة منشآت أو انشاءات صناعية على الأراضي المذكورة .

مادة ٢٠ - تقوم الجهات الحكومية المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لإقامة أبنية للمنشآت الصناعية .

مادة ٢١ - على الهيئات والمؤسسات المختصة أن تأخذ رأى وزارة الصناعة في رسم سياسة التمويل والتسليف الصناعيين .

مادة ٢٢ - يجوز لوزارة الصناعة إنشاء مراكز للتدريب المهني ورفع مستوى الكفاية الانتاجية كما يجوز لها تكوين هيئات للمواصفات والتصميم الصناعي ولها أن تقوم بذلك بنفسها أو بالمساهمة مع الهيئات والمنشآت المعنية بهذه الأمور أو بتقديم منح للهيئات والمنشآت المذكورة .

مادة ٢٣ - يعتبر منتجاً مصرياً كل انتاج لا تقل فيه نسبة التكاليف المضافة عن طريق التصنيع في مصر عن ٢٥ ٪ من تكاليفه النهائية .

الفصل الثاني - في دعم الصناعة

مادة ٢٤ - تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية هيئة تسمى « الهيئة العامة لدعم الصناعة » وتعتبر من المؤسسات العامة .

مادة ٢٥ - يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم الصناعة لا يجاوز ٦ ٪ من ثمن المادة أو المواد الأولية الداخلة في عملية التشغيل في المنشأة أو من قيمة المايما والأجور المستحقة على المنشأة عن السنة المالية السابقة .

وصدر رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصناعة بالاتفاق مع وزيرى الاقتصاد والتجارة والخزانة قراراً بتعيين وعاء الرسم ونسبته بخصوص كل صناعة وتخصيص الحصيلة الناتجة منه وتبين اللائحة التنفيذية طريقة تحصيل هذا الرسم وحالات الإعفاء منه وتضاف قيمة الرسم على تكاليف انتاج المنشآت الصناعية الملزمة أداءه ويكون للرسم حق امتياز على أموال الملتزمين أداءه يأتي في الترتيب بعد المصروفات التقضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم . ويجوز تحصيله بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٢٦ - تنشأ لجان لكل صناعة أو صناعات مشتركة وتكون مهمتها اقتراح أوجه

صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة كما يكون لها الإشراف على كيفية صرف تلك الأموال .

مادة ٢٧ - يعاقب من لا يؤدي الرسم المبين في المادة ٢٥ في المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية بفرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه وتضاعف هذه الفرامة في حالة العود .

مادة ٢٨ - تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية .

١ - الغرف الصناعية .

٢ - المجالس الإقليمية للصناعة .

٣ - اتحاد الصناعات .

ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة .

الباب الثالث

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٢٩ - كل شخص كلف تنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة سر المهنة والا عوقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٠ - تحل الهيئة العامة للدعم محل صناديق الدعم القائمة عند العمل بهذا القانون في جميع حقوقها والتزاماتها ، وبعد وفاء التزامات الصناديق المشار إليها تختص كل صناعة بـ ٧٥ ٪ من مال صندوقها الملقى وتؤول نسبة الـ ٢٥ ٪ الباقية الى الهيئة العامة لدعم الصناعة .

مادة ٣١ - تُلغى القوانين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ و ٦ لسنة ١٩٥٥ و ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ - تظل الهيئات المشكلة طبقاً للقانونين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليهما قائمة الى أن يتم تشكيل الهيئات الجديدة طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٣ - تصدر اللائحة التنفيذية المشار إليها في هذا القانون بقرار رئيس الجمهورية .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٧٧ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن

انشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود

ايجار الاراضى الزراعية فى الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن انشاء لجان الفصل فى المنازعات الناشئة عن امتداد عقود ايجار الاراضى الزراعية ، والقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل له ،

وعلى القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن اعادة انشاء لجان الفصل فى المنازعات الناشئة عن امتداد عقود ايجار الاراضى الزراعية ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن انشاء لجان الفصل فى المنازعات الناشئة عن امتداد عقود ايجار الاراضى الزراعية ، النص الاتى :

« مادة ١ - تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز البوليس لجنة تسمى « لجنة الفصل فى المنازعات الخاصة بامتداد عقود ايجار الاراضى الزراعية » . وتشكل برئاسة وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المنشأة بدوائرها اللجنة أو من يندبه رئيس النيابة من وكلاء النائب العام ، وعضوية مأمور المركز أو من ينوب عنه ، ومهندس زراعى يندبه مفتش الزراعة ، وممثل للإصلاح الزراعى يندبه مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وأحد أعيان المركز يعينه المحافظ أو المدير . وتختار اللجنة فى أول انعقاد لها عضواً آخر عن مستأجرى الاراضى الزراعية » .

وتعقد اللجنة جلساتها مرة كل اسبوع على الأقل خلال الشهرين السابقين على بدء السنة الزراعية والشهر الأول منها ثم تعقد جلساتها بعد هذه الفترة فى المواعيد التى يحددها رئيسها كلما دعت الضرورة » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٣٧٧ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية ، العدد ٧ مكرر « أ » الصادر فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ .

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨

أنشئت لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية بمقتضى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ توجهاً لسرعة الفصل في تلك المنازعات بقرار وقتي واجب النفاذ لا يحول دون التجاهل ذوى الشأن إلى المحاكم من جديد إذا هم لم يرضوا بقرارات اللجان فيما أمرت به من تفضيل المراكز التي ترى أنها أولى بالحماية .

وبمقتضى القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادتين الأولى والثالثة من قانون إنشاء اللجان المذكورة ، انعقد لتلك اللجان اختصاص الفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ .

وقد رُؤى أن يعاد تشكيلها على وجه يكفل تحقيق الغرض منها مع النص على وجوب عقد جلساتها بصفة دورية لا تتجاوز الأسبوع خلال المدة التي تسبق بدء السنة الزراعية بشهرين وتليها بشهر ، إذ تكثر فيها المنازعة حول حق المستأجر في الامتداد أو زواله وانتهاء عقد الإيجار من تلقاء نفسه لاختلال المستأجر بالتزاماته بعد ستين يوماً من تاريخ اغذاره .

لذلك رُؤى تعديل نص المادة ١ من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر بما يحقق هذا الغرض .

ويسرّف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرض مشروع القرار بمشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء الموافقة على تقديمه إلى مجلس الأمة .

قراؤ رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالإصلاح الزراعي الصادر في الإقليم المصري .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧ مكرر ص ٥٥ الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ .

قانون القانون الاتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣٩٤ و ٣٩٥ مكررا « ا » فقرة أولى وثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي النصوص الاتية :

« مادة ١ - لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان كما لا يجوز أن تزيد على ثلاثمائة فدان من تلك الأراضي جملة ما يمتلكه شخص هو وزوجه وأولاده القصر إذا ألت الزيادة اليهم أو الى بعضهم بطريق التعاقد ، على ألا يسرى هذا الحظر على الحالات التي تمت قبل العمل بهذا القانون »

وكل عقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يقع باطلا ولا يجوز تسجيله »

« مادة ٣٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل مؤجر يتقاضى عمدا من المستأجر أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالمادة السابقة وكل مستأجر يخالف عمدا أو يهمل التزاماته في العناية بالأرض أو بزراعتها على وجه يؤدي الى نقص جسيم في مدهنها أو في غلتها »

ويجوز الحكم على المؤجر علاوة على العقوبة السابق ذكرها بالزامه بأن يؤدي الى المستأجر مبلغا تقدره المحكمة ، لا يجاوز ثلاثة أمثال الزيادة التي تقاضاها من المستأجر »

« مادة ٣٩ مكررا « ا » :

فقرة أولى - تمتد لنهاية سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الزراعية لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذا للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٧ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة اذا كان المالك قد استعمل حقه في تجنب المستأجر قبل العمل بهذا القانون »

فقرة ثانية - كما تمتد لنهاية السنة المذكورة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) عقود الإيجار التي تنتهي مدتها المتفق عليها قبل نهاية هذه السنة الأخيرة ويكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة في المدة التي امتدت إليها فقط اذا كان المالك قد استعمل حقه في تجنب المستأجر قبل العمل بهذا القانون ويسقط الحق في التجنيب لمن لم يستعمله قبل العمل بهذا القانون »

مادة ٢ - تضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة جديدة تحت رقم ٣٧ بالنص الاتي :

« مادة ٣٧ - ابتداء من سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الزراعية لا يجوز أن تزيد جملة ما ينتفع به شخص هو وزوجه وأولاده القصر من الأراضي الزراعية على القدر الجائز لهم تملكه قانونا سواء كان وضع يدهم على هذه الأراضي بطريق التملك أو غيره ، ويقع باطلا كل عقد يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام »

فإذا ترتبت الزيادة فيما ينتفع به على سبب من أسباب التملك الجائز طبقا لأحكام هذا القانون ، كان على ذوي الشأن أن ينزلوا خلال ثلاثة أشهر من أولولة الزيادة اليهم أو المدة اللازمة لنضج المحصول الموجود في الأرض أيهما أطول عن قدر مسائل لها ما يستأجرونه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ، ويجوز للهيئة المذكورة أن تنظم من

تحديد القدر المتنازل عنه الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا خلال اسبوعين من تاريخ اخطارها بالتنازل .

ويكون للهيئة العامة للاصلاح الزراعي ، في حالة البطلان المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة ، وفي حالة عدم استعمال المنتفع للخيار المخصص له به في الفقرة السابقة أن تستولي من الأرض المؤجرة على الزيادة على القدر المقرر قانونا ، وللمنتفع أن يتظلم من تحديد القدر المستولى على اللجنة القضائية سالفة الذكر خلال اسبوعين من تاريخ تنفيذ اخطاره بقرار الاستيلاء .

ويكون التظلم يكتب موصى عليه يرسل الى اللجنة ويفصل فيه على وجه السرعة ويكون قرار اللجنة بشأنه نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه .

وتتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ادارة ما يؤول اليها من اراض زراعية طبقا لاحكام هذه المادة الى أن يتم توزيعها بالتأجير ، وعندئذ تقوم العلاقة مباشرة بين المؤجر وبين هؤلاء المستأجرين ، وذلك كله خلال باقى المدة المتفق عليها في العقد ، وتسرى الاجرة المتفق عليها الا اذا كانت تزيد على أجر المثل فتخفض الى هذا القدر .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٧٧ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦

في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام القوانين

رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم

المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المدة

للبناء في الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المدة للبناء في الاقليم المصرى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١ - فقرة أولى - لا يجوز الحكم بإزالة أو بتصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليها خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٦ » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨

**بإستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية
وتذكرة السوابق**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الإطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،
وعلى الأمر العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق في
الأقليم المصري ،
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة القوانين المعدلة له ،
وعلى قرار ناطر الحقاينة الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق
والقرارات المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة السوابق شهادة واحدة بطلق
عليها اسم (صحيفة الحالة الجنائية) وتقوم مقامهما .
مادة ٢ - يحصل عن هذه الشهادة رسم يحدده وزير الداخلية لا يجاوز مبلغ ثلاثمائة
مليم ويضاعف الرسم بالنسبة الى الطلبات المستعجلة .
مادة ٣ - يصدر وزير الداخلية قرارا بشكل صحيفة الحالة الجنائية البيسانات
الواجب أثباتها فيها والاجراءات التي تتبع للحصول عليها .
مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .
مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير
الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل في الأقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال
المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل الصادر في الأقليم
المصري ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه فقرة
جديدة تأتي في الترتيب بعد الفقرة الأولى ويكون نصها كالآتي :

« على أنه بالنسبة الى التصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض
واستمارات نقل العفش بالمجان التي تمنحها الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية
مصر لغير الأعمال المصلحية يكون سعر الضريبة بواقع ٥ ٪ من القيمة التي ينصب
عليها الخفض أو الاعطاء بالمجان ، ولا تسرى على هذه الضريبة الإعفاءات المنصوص عليها
في هذه المادة » .

مادة ٢ - يضاف الى المادة ٦٩ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية بالنص الآتي :

« وبالنسبة الى الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦٣ يتعين على
الموظف المختص بتحصيل الضريبة عند اعطاء التصريح أو التذكرة أو الاستمارة الى
المنتفع بها وتوريدها لحساب مصلحة الضرائب في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة
الأولى من المادة التالية » .

مادة ٣ - تعفى قيمة التصريح والتذاكر واستمارات نقل العفش بالمجان أو ذات
الأجر المخفض التي تم صرفها واستعمالها قبل تاريخ العمل بهذا القانون من الضريبة
على كسب العمل المقررة بمقتضى أحكام الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه وكذا من الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير
الخزانة والمواصلات اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتجميعها في
الاقليم المصري ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الأول

الترخيص والقيّد

مادة ١ - تقدم طلبات الحصول على الترخيص المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر الى مصلحة التنظيم الصناعي لدراسته واتخاذ قرار بشأنه .

وتعرض مصلحة التنظيم الصناعي نتيجة فحص الطلب على اللجنة المشار اليها في المادة الأولى من القانون لابتداء رأيها فيه وذلك خلال شهر والا اعتبر سكوتها قبولاً لرأي مصلحة التنظيم الصناعي .

ويصدر وزير الصناعة قراره بعد الاطلاع على رأى اللجنة ويخطر طالب الترخيص بالقرار النهائي بخطاب موصى عليه بعلم وصول .

مادة ٢ - تقوم وزارة الصناعة بأبلاغ مقدم طلب الترخيص بما تتطلبه الجهات الحكومية ذات الشأن من اجراءات لتنفيذ قرار الترخيص وتوالى الوزارة الاتصال بصاحب الطلب لاستيفاء البيانات والمستندات اللازمة للحصول على رأى الجهات الحكومية سالفة الذكر وعلى هذه الجهات ابلاغ وزارة الصناعة بقرارها خلال شهر من تاريخ ارسال الأوراق المطلوبة اليها .

مادة ٣ - يحجر طلب الترخيص على النموذج الذى تعده الوزارة ويبين به اسم المنشأة وكيانها القانونى ونوع الصناعة واسم المدير المسئول وتكاليف انشاء المصنع وما الى ذلك من البيانات .

اما في حالة المنشآت القائمة والتي تطلب التوسع ، فيجب أن يقدم طلب الترخيص بالتوسع على النموذج الخاص بذلك والذي تعده الوزارة والذي يوضح به على وجه الخصوص الغرض من التوسع واسبابه ومقدار رأس المال الحال ومقدار الزيادة الى مستطراً على رأس المال وعدد العمال الحاليين وعدد العمال بعد التوسع ، والقدرة الانتاجية قبل وبعد التوسع .

وعلى طالب الترخيص أن يقدم كافة البيانات والمستندات التى تطلبها منه وزارة الصناعة وثراها متعلقة بموضوع الترخيص وذلك خلال المدة التى تحددها له .

مادة ٤ - يعد بوزارة الصناعة سجل خاص بطلبات الترخيص والتعديل يبين فيه رقم الطلب وتاريخ تقديمه وتاريخ اعلان الطالب بالموافقة أو الرفض وتاريخ تكليفه بسداد الرسوم وتاريخ ورقم القسيمة الدالة على السداد وكذلك رقم الرخصة وتاريخ صدورها ونوع النشاط الذي يزاوله طالب الترخيص واسم المرخص اليه وما الى ذلك من بيانات *

مادة ٥ - يكون الطلب المشار اليه بالمواد السابقة مصحوبا برسم قدره جنيهان *

مادة ٦ - يكون الغاء الترخيص وفقا لاحكام المادة (٣) من القانون المشار اليه بناء على مذكرة ترفعها مصلحة التنظيم الصناعي الى اللجنة المنصوص عليها في تلك المادة ويبين فيها أسباب عدم قيام طالب الترخيص بتنفيذه على الوجه المرخص به وذلك بعد مناقشة صاحب الشأن *

وتدعو اللجنة صاحب الشأن الى الحضور على حسابه الخاص لسماع اقواله وذلك بخطاب موصى عليه في ميعاد تحدده *

وتجتمع اللجنة للنظر في الموضوعات التي تعرض عليها بناء على دعوة وكيل وزارة الصناعة لعضون الصناعة ، وترسل الدعوة مرفقا بها جدول الاعمال قبل الميعاد المحدد لانقضاءها بثلاثة ايام على الاقل غير انه في حالة الضرورة تصح الدعوة تليفونيا ويجب على اللجنة ابداء رأيها خلال شهر من عرض رأى مصلحة التنظيم الصناعي عليها والا اعتبر سكوتها قبولا لرأى المصلحة *

ويعرض قرار اللجنة على وزير الصناعة ولا يكون نافذا الا بعد اعتماده منه *

مادة ٧ - يجب على صاحب المنشان أو القائم على ادارتها أن يقدم جميع البيانات الخاصة بنشاطها والمحددة في النموذج الذي تعده مصلحة التنظيم الصناعي *

مادة ٨ - على كل منشأة صناعية تباشر نشاطا في الصناعات الأساسية أو الاحتكارية ترغب في وقف انتاجها أو تقليل فيما يجاوز الحدود التي تبينها القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن أن تتقدم بطلب الى وزارة الصناعة يبين فيه :

اسم المنشأة وعنوانها *

نوع نشاطها *

عدد موظفيها وعمالها *

كمية الانتاج *

السلع أو المنتجات التي سيتناولها التعديل أو التوقف *

الاسباب التي دفعت الى طلب التوقف أو تقليل الانتاج *

التاريخ الذي ترغب فيه المنشأة اجراء التوقف *

مدة هذا التوقف أو تقليل الانتاج *

مادة ٩ - في غير حالات الضرورة يقدم طلب التوقف أو تقليل الانتاج أو تغيير الطاقة الانتاجية قبل ميعاد التوقف الفعلي أو التغيير أو التقليل بشهر على الاقل *

ويرفق بطلب التوقف أو تقليل الانتاج أو تغيير الطاقة الانتاجية ما يثبت أن الطالب قد تقدم بمثل هذا الطلب الى الجهات المختصة *

وتقوم المصلحة المختصة بالوزارة بدراسة الطلب وكتابة تقرير عنه يرفع الى لجنة

تمثل فيها وزارة التموين وتشكل بقرار من وزير الصناعة لفحص الطلب واتخاذ قرار بشأنه .

مادة ١٠ - يقوم وكيل الوزارة المختص بدعوة اللجنة للاجتماع وباتخاذ الاجراءات اللازمة لاختبار الطالب بقراراتها في ميعاد أقصاه شهر من تاريخ ورود الطلب الى الوزارة وذلك بخطاب مسجل يعلم الوصول .

مادة ١١ - على المنشآت الصناعية القائمة التي تسرى عليها أحكام الفصل الأول من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أن تقدم الى ادارة التسجيل بوزارة الصناعة طلبا بقيدها في السجل الذي أعد لهذا الغرض مصحوبا برسم قدره جنيهان وفقا للنموذج الذي تصده الوزارة .

ويقيد طلب التسجيل في السجل للمعد لهذا الغرض بإدارة التسجيل برقم مسلسل حسب تاريخ وروده .

ويخطر طالب القيد برقم القيد وتاريخه بخطاب موسى عليه يعلم الوصول .

مادة ١٢ - تتولى ادارة التسجيل التحقق من صحة البيانات الواردة في طلب القيد بواسطة مندوبيها وإذا ثبت أن طلب القيد يحتوي على بيانات غير صحيحة أو تنقصه بعض البيانات تقوم الادارة المذكورة بدعوة صاحب الشأن بخطاب موسى عليه يعلم الوصول في ميعاد تحدده لسماع أقواله في هذا الشأن ، فإذا تخلف عن الحضور رغم انذاره تقوم الادارة بتصحيح القيد من تلقاء نفسها .

مادة ١٣ - يكون التظلم المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون بكتاب يقدمه صاحب الشأن الى وزارة الصناعة متضمنا أسباب التظلم .

وتشكل لجنة للفصل في التظلمات وذلك على النحو الآتي :

رئيسا	وكيل وزارة الصناعة
	مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي
أعضاء	مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية
	عضو مجلس العولة عن ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الصناعة
	مندوب عن اتحاد الصناعات

وللجنة الحق في استدعاء صاحب الطلب أو من ترى الاستئناس برأيهم وخبرتهم العملية لسماع أقوالهم .

ويرفع تقرير اللجنة الى الوزير لاصدار قراره في التظلم ثم يخطر المتظلم بالقرار بخطاب موسى عليه يعلم الوصول مع التأشير في السجلات الخاصة بضمون القرار وتاريخ اخطار المتظلم .

مادة ١٤ - يفرض رسم قدره جنيه واحد على كل شهادة تصدرها الوزارة تنفيذا لأحكام هذا الفصل .

الباب الثاني

في تشجيع الصناعة

مادة ١٥ - اذا رغب أحد أصحاب المنشآت في الحصول على معلومات أو بيانات

إحصائية أو خرائط قنية أو بحوث تعاونية في إنشاء صناعة معينة أو التوسع فيها فعليه أن يتقدم بذلك الى مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي .

ويقوم مدير عام مصلحة التنظيم الصناعي بفحص هذا الطلب لتحديد مدى جديته وأهمية هذه البيانات ومدى توافرها وإمكانية اعدادها وتزويد الطالب بها وإمكانية السماح بنشرها .

وإذا رأت مصلحة التنظيم الصناعي على ضوء هذه الاعتبارات أن في الإمكان اجابة الطالب الى طلباته كلها أو بعضها تحدد رسماً تطلبه بسداده قبل البدء في اعداد هذه البيانات .

مادة ١٦ - يحدد هذا الرسم طبقاً لما يتطلبه اعداد هذه المعلومات والبيانات والخرائط من مجهود وعمل بعد أدنى جنيهين وحد أقصى مائة جنية يسدد لخزانة مصلحة التنظيم الصناعي .

ويخطر الطالب بقرار من مصلحة التنظيم الصناعي بالرسم والمدة التي يتطلبها اعداد هذه البيانات ويطلب بسداد الرسم مقدماً .

وتقوم مصلحة التنظيم الصناعي بأعداد هذه المعلومات وإعطائها للطالب .

مادة ١٧ - على وزير الصناعة ، تنفيذ هذا القرار وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل الفقرة الاولى من المادة ٢ من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣
ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والاعلان عن تاريخ وصولها

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والاعلان عن تاريخ
وصولها والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٢ من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣
المضار اليه النص الاتي :

« مادة ٢ (فقرة أولى) - على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية تسلم المواد
المذكورة في المادة الاولى من متمهدي توزيعها بالجملة في موعد لا يجاوز اليوم الخامس
عشر من الشهر الذي يصرف فيه هذه المواد للمستهلكين فاذا تأخر وصول السكر للمتعهدين
وتجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية عن اليوم الاخير من الشهر السابق لاسباب
تتعلق بالشحن فعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية تسلم مقرراتهم منه في
موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من تاريخ وصول السكر للمتعهدين وتجار الجملة
والجمعيات التعاونية المركزية » .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٦ رجب سنة ١٣٧٧ (٢٦ يناير سنة ١٩٥٨) .

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ (٢)

بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٩ من القرار رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشكلى والبسن

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن ،

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة الى المادة ٩ من القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه
نصها كالآتي :

« ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى
منتظمة تتضمن البيانات السابقة » .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٦ رجب سنة ١٣٧٧ (٢٦ يناير سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

بإضافة مادتين جديدتين الى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ بتحديد

نسبة الربح في الملابس المطبسة والمستوردة المجهزة من قمائن

التريكو

وزير التمويل

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسميع
الجبري وتحديد الأرباح والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح في الملابس المحلية والمستوردة
المجهزة من قمائن التريكو المصطل بالقرارين رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٠٦
لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضاف مادتان جديدتان برقمي ٣ مكروا (أ) و ٣ مكروا (ب) الى القرار
رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه نصهما الآتي :

« مادة ٣ مكروا (أ) - يكون الحد الأقصى للربح في تجارة الملابس المحلية والمستوردة
المجهزة من الأقمشة الصوفية بكافة أنواعها أو من الأقمشة التي يدخل الصوف أو
عوادمه في صنعها بأية نسبة كانت أو من أقمشة ومنتجات التريكو أو شغل السنارة
اليديوية منها والآلية المستوردة أو المنتجة محلياً وفقاً لما يلي » :

(أ) المستوردة - ٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠ ٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥ ٪ لتاجر التجزئة .

- (ب) المنتجة محليا - ٢٥ ٪ من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :
- ٧٥ ٪ لتاجر الجملة .
 - ١٧٥ ٪ لتاجر التجزئة .

« المادة ٣ مكررا (ب) - يخضع لأحكام المادة السابقة ما يوجد لدى التجار والمسوردين في تاريخ العمل بهذا القرار من هذه الملابس ومنتجات التريكو وشغل السنارة اليدوية والآلية » .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ وينشر في الجريدة الرسمية .

تحريرا في غزة شعبان سنة ١٣٧٧ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم المحفوظة (الصلصة)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم المحفوظة (الصلصة) ،

فقره :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح عند بيع الطماطم المحفوظة المحلية (الصلصة) ١٥ ٪ من سعر بيع المصنع (أقصى سعر للبيع به للمستهلك) .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٩ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٠ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ (١)

بإلغاء القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ بالزام أصحاب المطاحن
والمخابز في جميع أنحاء الجمهورية بالاحتفاظ في مخازنهم
برصيد من المواد البترولية

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ بالزام أصحاب المطاحن والمخابز في جميع أنحاء
الجمهورية المصرية الاحتفاظ في مطاحنهم ومخابزهم برصيد من المواد البترولية ومواد
الوقود الأخرى يكفي للاستهلاك مدة عشرة أيام ،

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٠ شعبان سنة ١٣٧٧ (١١ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ (٢)**وزير التموين**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بإحالة الكسب
والعلف المصنوع وتداولهما الى وزارة الزراعة ،

قرر :

مادة ١ - على أصحاب المعاصر والمستولين عن ادارتها صرف كسب بفترة القطن
المقشورة وغير المقشورة بموجب التراخيص التي تصدر اليها من وزارة الزراعة .

وعليهم اخطار مراقبة الانتاج الحيواني بالوزارة المذكورة أولا بأول بكميات الكسب
الناجمة والكميات التي تم صرفها والكميات الباقية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١ مكرر الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ اخطار المعاصر به ، وينشر في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القرار رقم ٩٠

لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز

ووزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه النص الآتي :

« مادة ١٩ فقرة أولى - تشكل لجنة بكل من مراقبات تموين القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس على الوجه الآتي :

أحد مفتشى المراقبة من الدرجة الخامسة ممن لهم

صفة مأمورى الضبط القضائى

مفتش مطاحن

موظف بالمراقبة ممن لهم دراية بقواعد المحاسبة

مندوب من قسم صيانة الحبوب

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٦ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٧ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ (١)

بإضافة فقرة ثانية الى كل من المادتين ٣ و ٥ من القرار

رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

فقره :

مادة ١ - تضاف فقرة ثانية الى كل من المادتين ٣ و ٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٣ فقرة ٢ - وبالنسبة لتجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الاحمر والشاطئ ونيه وسيناء يجب أن يتم الاخطار المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر . »

« مادة ٥ فقرة ٢ - وبالنسبة لتجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الاحمر والشاطئ ونيه وسيناء يجب أن يتم الاخطار المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر . »

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٦ شبان سنة ١٣٧٧ (١٧ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ (٢)

بتعديل المادة ١ من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن

تخزين بعض المواد وتعديل الجدول المرفق للقرار المذكور

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

فصل : مادة ١ -

يستبدل بنص المادة ١ من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النص
الآتي :

« مادة ١ - على المستوردين وتجار الجملة وأصحاب المصانع والمستولين عن ادارتها
والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعتهم كل
أو بعض الأصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وعلى مديري الفروع التابعة لهم
والمعدة للبيع بالتجزئة أن يرسلوا بكتاب موسى عليه الى مراقبة التموين التابعين لها
في موعد لا يجاوز اليوم الخامس من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتي :

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري .

(٢) مقادير الأرصدة التي يملكونها من كل صنف في أول الشهر ولو كانت مودعة
عند آخرين وأماكن وجودها .

(٣) الكميات الواردة من كل صنف والمبيعة والمستخدمة في خلال الشهر والكميات
الباقية في نهايته .

(٤) الكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة الاستيراد .
وبالنسبة لبلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر
والشط وأبو زنيمة وسيناء يكون ارسال البيان السالف الذكر في موعد لا يجاوز
اليوم العشرين من كل شهر .

ويجب أن تعين أنواع كل صنف في البيان كل على حدة متى كان الصنف مختلف
الأنواع وحسب الوحدة المبينة في الجدول المرافق .

وإذا كان المحل الرئيسي وفروعه في بلد واحد اكتفى ببيان واحد عنها أما الفروع
الموجودة في بلاد أخرى فيقدم عن كل منها بيان مستقل .

ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافدا ولم يتم خلالها
أي تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار الى ذلك في آخر بيان
أرسله .

مادة ٢ - تستبدل بعبارة « ورق الصحف والمجلات » المضافة الى الجدول المرافق
لهذا القرار عبارة « ورق الصحف والمجلات بالنسبة للمستوردين وتجسار الجملة
فقط » .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٦ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٧ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القرار رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت
المعدنية ومسك سجل خاص بها

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له

وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت
المعدنية ومسك سجل خاص بها المعدل بالقرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٣ فقرة أخيرة » - وعليهم أن يرسلوا بكتاب موسى عليه الى مراقبة التموين
التي تقع محالهم أو مستودعاتهم في دائرتها في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر
من كل شهر بيانا بجملة الكميات الواردة اليهم والمقادير المصروفة والمتبقى منها في
نهاية كل شهر . ويكون ارسال البيان المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين
من كل شهر بالنسبة الى وكلاء الشركات سالفى الذكر ومديرى فروعها الموجودين ببلاد
النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشط وأبو
ذنية وسيناء .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٦ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٧ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ (٢)

بحظر بيع الملقق العادي والملقق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪
المنتج محليا أو المستورد في محال البقالة

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـرر :

مادة ١ - يحظر على محال البقالة في جميع أنحاء الاقليم المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المنتج محليا أو المستورد الا اذا كان معبأ فى عبوات خاصة طبقا للشروط التى تضعها الوزارة فى هذا الشأن .

ويجب أن يوضع على كل عبوة نوع الدقيق والوزن الصافى واسم المصنع المعبئ، وعنوانه وتاريخ التعبئة .

وبالنسبة للدقيق غير المعبأ العادى والفاخر المنتج محليا أو المستورد فيكون يبعه بالجملة مقصورا على شون بنسك التسليف الزراعى والتصاوانى ومستودعات بيع الدقيق بالجملة المخصصة لذلك والمطاحن ، ويكون يبعه بالتجزئة مقصورا على المحال المخصصة لذلك والمخابز البلدية والاخرنجية .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات المبينة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
تحريرا فى ٢٦ شباط سنة ١٣٧٧ (١٧ مارس سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد

الارباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها

وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار

وزير التمويل

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الارباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الاسعار والقرارات المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـرر :

مادة ١ - يستبدل بنص البند ثالثا من المادة ١ من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الاتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٥ مكرر الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٥٨

د ثالثا - الاغذية المستوردة :

(أ) الالبان ومنتجاتها بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك الخضروات المحفوظة وعصيرها .

٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

٧ ٪ للمستورد .

٤ ٪ لتاجر الجملة .

١٤ ٪ لتاجر التجزئة .

وإذا كان المستورد يجمع بين صفتي المستورد وتاجر الجملة فيكون التوزيع كالآتي :

١٠ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد (إذا تمت الصفقة باعتباره مستوردا وتاجر جملة معا) .

١٥ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(ب) اللحوم والأسماك المحفوظة بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك المرببات المحفوظة والفواكه المحفوظة وعصيرها .

١٦ ٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

٦ ٪ للمستورد .

٢ ٪ لتاجر الجملة .

٨ ٪ لتاجر التجزئة .

وإذا كان المستورد يجمع بين صفتي المستورد وتاجر الجملة فيكون التوزيع كالآتي :

٧ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد (إذا تمت الصفقة باعتباره مستوردا وتاجر جملة معا) .

٩ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - بالنسبة للأغذية المستوردة المضافة الى البند ثالثا من المادة ١ من القرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والموجودة حاليا لدى تجار الجملة والتجزئة عند العمل بهذا القرار تحدد نسبة الربح فيها كالآتي :

لتاجر الجملة ١ ٪ من سعر الشراء من المستورد .

لتاجر التجزئة ٥ ٪ من سعر الشراء من تاجر الجملة .

ويسرى حكم هذه المادة لمدة شهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره . في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٨ شوال سنة ١٣٧٧ (٧ مايو سنة ١٩٥٨)

وزارة الاقتصاد والتجارة

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

**بشأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص
ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية**

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر المعدل بالقرارين رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضاف الى القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه مادة جديدة برقم ٨٤ مكررا تأتي في الترتيب بعد المادة ٨٤ ويكون نصها كالآتي :

« مادة ٨٤ مكررا - يجوز لصاحب الشأن أن يقدم الى ادارة براءات الاختراع أو ادارة الرسوم والنماذج الصناعية على حسب الأحوال طلبا لمد الميعاد في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٧ والفقرة الاولى من المادة ١٨ وفي المادة ٢١ وفي الفقرة الثانية من كل من المواد ٢٢ و ٣٢ و ٣٣ وفي المادتين ٣٦ و ٦٤ من هذه اللائحة - وذلك اذا وجدت لديه أسباب جديدة تبرر مد الميعاد على أن تذكر هذه الأسباب في الطلب . »

ويقدم الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض ويدفع عنه رسم قدره جنيه مصري وذلك قبل حلول اليوم الأخير للميعاد المطلوب منه بمشرة أيام على الأقل والا اعتبر الطلب كأن لم يكن . »

وعلى ادارة البراءات أو ادارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تبلغ الطالب قرارها سواء بقبول المد أو رفضه وذلك بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل حلول اليوم الأخير للميعاد بخمسة أيام على الأقل . »

واذا صدر قرار الادارة المختصة بقبول الطلب فيمنح الطالب مهلة جديدة مقدارها شهر تبدأ بعد انتهاء المهلة الأصلية . »

واذا صدر القرار برفض الطلب جاز للطالب أن يتظلم من هذا القرار الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه القرار وطبقا للأوضاع المقررة في هذه اللائحة « . »

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . »

وزارة الاقتصاد والتجارة

قرار وزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨

بتعديل اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن

(بورصة مينا البصل)

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) ،

وعلى القانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد اصدار اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصري ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة المشار اليها النص الآتي :

مادة ٥٤ (فقرة أولى) - « تنظر في الطلب لجنة مكونة من اثنين من هيئة خبراء الاستئناف وثلاثة من الخبراء الرسميين المحلفين يختارهم رئيس لجنة القطن بالاقتراع في كل حالة . فاذا غاب الرئيس أو كانت له مصلحة في الموضوع فيقوم بالاقتراع أحد نائبى رئيس لجنة البورصة وعند غيابهما الأكبر سنا من أعضاء لجنة البورصة الحاضرين بمينا البصل وتختار كل لجنة رئيسها في كل جلسة . »

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٢ مايو سنة ١٩٥٨)

أوامر عسكرية

أمر رقم ٣٢ (١)

بتغويل وزير التربية والتعليم سلطة اصدار اوامر تكليف
في المحافظات وعواصم المديريات في اقليم مصر

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ،
في جميع أنحاء مصر ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر في مصر في شأن الاحكام العرفية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

قرر :

مادة ١ - يعهد آلى وزير التربية والتعليم فى مصر بسلطة الامر بتكليف اصحاب
المطابع ومديريها والقائمين بالعمل فيها بطبع الكتب والمطبوعات المدرسية اللازمة
لانغراض التعليم وذلك فى المحافظات وعواصم المديريات .

مادة ٢ - تتبع فى تقدير التعويضات عن التكليف القواعد والاجراءات المنصوص
عليها فى المواد ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف امر التكليف الصادر اليه بالحبس مدة لا تزيد
على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٤ شبان سنة ١٣٧٧ (٥ مارس سنة ١٩٥٨)

المحكمة

بجمل قضائيه

تصرفها نقابة المحامين

يونيه
سنة ١٩٥٨

السنة الثامنة والثلاثون

العدد
العاشر

انك لا تعرف الامور ما لم تعرف اشباهها • ولا عواقبها ما لم
تعرف لئلاها • ولن يعرف الحق من يجهل الباطل • ولا يعرف الخطأ
من يجهل الصواب • وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب ؟
(المثلث)

جميع المخابرات سواء اكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
ادارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

- ٣٣ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٥ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
١١ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
١ حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
٣ أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
٢ حكمين صادرين من قضاء الضرائب

الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي - للدكتور روف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس
عقد الوكالة وعقد العمل - أهم صور التفرقة والجمع بينهما في القانون المصري
المقارن - للأستاذ محمود كامل المحامي
نظرية المساعدة الجنائية - للأستاذ علي فاضل حسن - وكيل نيابة جنوب القاهرة

قرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض أحكام القانون الأساسي
لقطاع غزة الصادر به القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ . ص ٣٥٥
قرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية الصادر به
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في الاقليم المصري . ص ٣٥٦
قرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة
١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري في الاقليم المصري . ص ٣٥٧
قرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم العمل في المناجم والمهاجر في الاقليم
المصري . ص ٣٥٧
قرار بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم أعمال السخن وحفظ الجلود الخام في
الاقليم المصري . ص ٣٦٢
قرار بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية بالاقليم المصري .
ص ٣٦٣

قرار بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الاقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشموني بالاقليم المصرى . ص ٣٦٥

قرار بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر فى الاقليم المصرى . ص ٣٦٧

قرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن خضوع رعاية الجمهورية العربية المتحدة وسياراتهم الخاصة لدى خروجهم من اراضى الاقليم السورى من الجمهورية العربية المتحدة الى رسم خروج . ص ٣٦٨

قرار بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ المتضمن المعفو عن مخالفات الاحوال المدنية فى اقليم سورية وتسجيل واقعاتها المكتومة بدون قرار قضائى . ص ٣٧٠

قرار بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض ايجارات الأماكن فى الاقليم الجنوبي . ص ٣٧١

قرار بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على قانون التوظيف فى الاقليمين السورى والمصرى . ص ٣٧٣

قرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم مكاتب الوسطاء فى الحاق المثلين والمثلات وغيرهم بالعمل فى الاقليم المصرى . ص ٣٧٤

قرار بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالفاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بتحصيل الحكومة فروق اسعار ما تستهلكه المطاحن والمخابز فى المواد البترولية فى الاقليم المصرى . ص ٣٧٧

قرار بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن فرض رسم نقل على اجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالاقليم . ص ٣٧٨

قرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاقية الاسس المعقودة فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٨ فى شأن التعميمات المترتبة على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . ص ٣٧٩

قرار بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع فى الاقليم السورى . ص ٣٨١

قرار بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨ بالسماح للبلديات فى الاقليم السورى باستملاك العقارات البنىة وغير البنىة بقية تخطيطها وتقسيمها الى مقاسم صالحة لبناء . ص ٣٨٥

قرار بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٨ بالترخيص لبعض الطوائف بمزاولة المهنة فى اى من اقليمى الجمهورية العربية المتحدة . ص ٣٨٦

قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ بجواز تعيين بعض طوائف من الموظفين دون التقيد ببعض احكام قانونى التوظيف فى الاقليمين المصرى والسورى . ص ٣٨٧

قرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خضوع قرارات اعادة المحاكمة فى الدعاوى المقارية التى تكون الدولة طرفا فيها للتمييز . ص ٣٨٨

قرار بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإعفاءات الجمركية التي تمنح للمواطنين عند تنقلهم بين اقليمي الجمهورية . ص ٣٨٨

قرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر في الاقليم المصري . ص ٣٩٠

قرار بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ باصدار قانون محاكمة الوزراء في الاقليمين المصري والسوري . ص ٣٩٢

قرار بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز في اقليم مصر . ص ٣٩٧

قرار بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة . ص ٣٩٨

قرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تعديل بعض مواد قانون اصول المحاكمات الجزائية في الاقليم السوري . ص ٤٠٥

قرار بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تعديل بعض مواد قانون اصول المحاكمات في الاقليم المصري . ص ٤٠٨

قرار بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٨ بتعديل أحكام المواد ٨ و ٤٣ و ٤٤ من قانون السجل العقاري الصادر بالقرار رقم ١٨٩ المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٦ والمادة ١٨ من قانون الرسوم العقارية رقم ٤٢٩ المؤرخ في ٢٩ تموز سنة ١٩٤٨ . ص ٤١٠

قرار بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل أحكام المادتين ٧ و ١٣ من القرار ١٤٤ المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ بشأن الاملاك المساعة في الاقليم السوري . ص ٤١١

قرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ بتطبيق أحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم المعمول بها في الاقليم المصري في اقليمي الجمهورية وادخال بعض التعديلات عليهما . ص ٤١٢

قرار بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ بتطبيق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة في اقليمي الجمهورية وادخال بعض التعديلات عليه . ص ٤١٥

قرار بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ باستثناء وزارة التربية والتعليم في الاقليم المصري من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لدرجات الكادرين الفني العالي والاداري . ص ٤١٧

قرار بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ص ٤١٨

قرار بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . ص ٤١٩

قرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت ليشبثانية . ص ٤٢٣

قرار بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل في الإقليم المصري . ص ٤٢٤ .

قرار بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل المادتين ٢١ ، ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية . ص ٤٢٦

قرار بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن مد مواعيد الوقف المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين . ص ٤٢٧

وزارة الاقتصاد والتجارة

قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة والحاضرة للأقطان وبفرة القطن . ص ٤٢٨

قرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن البيانات التي يتعين وضعها على عبوات العسل الأسود وعسل الدبس والشراب الفهبي . ص ٤٢٩

قرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الانعماج في شركات المساهمة . ص ٤٣٠

وزارة الداخلية

قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٣٤ من القرار الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في مصر بشأن السيارات وقواعد المرور . ص ٤٣١

قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري في شأن البطاقات الشخصية . ص ٤٣١

وزارة العدل

قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٤٣٢

قرار بتحويل مفتشي صحة المديرية والمحافظات ومساعدتهم ومفتشي الصحة وأطباء المجموعات والوحدات الصحية والمعاونين الصحيين صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٤٣٢

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الطرق المسامة . ص ٤٣٣

قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن اجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين . ص ٤٣٤

أحمد رشدي المحامى

ترى ما هى العلامات التى ميزت أحمد رشدي فجعلت من لا يعرفه يدرك
انه محام عظيم ..

كان العهد بالمحامى الذى يعرف قدر نفسه أن يعمل على اشعار الناس
بوجوده ، ولكن أحمد رشدي كان أستاذ مدرسة خاصة ، شعارها البساطة
والهدوء .. بساطة العظيمة المتواضعة الباسمة .. وهذا هو سر نفوذها
وسحرها ..

إن الماء المنساب فى هدوء واستمرار ودأب - لا يجلبج ولا يضطرب ولا
يشير القلق ، ولكنه مع ذلك يفتت الصخر مع صلابته . كذلك كان ينساب
أحمد رشدي فى دفاعه لا يزيد عن القدر المطلوب ولا ينقص - كان دفاعه
هادئا وديما حتى تغلغله أغنية ، وهذه الأغنية تبدو باسمه أو رقيقة حزينة ،
مطبوعة بطابع المقام الذى استدعاهما ، كل ذلك فى صندق خالص يحيط بالقارىء
أو السامع حتى يشاركة وجعانه واحساسه ، وكأنا كان دور هذا السامع ترديد
النغم وتصديق الكلم .

لقد كان أحمد رشدي نسيج وحده ، فهو لا يخاف ولا يخيف ، ويتكلم
وكانه يناجيك أو يسامرك ، ثم يسلك فى سبيل إعلاء عقيدته إلى غايته .

ومع ذلك فلا نستطيع أن نقول بأن حياة أحمد رشدي كمحام كانت سهلة
كلها وسعيدة كلها وخالية من العراق وممارته - بل على النقيض . فلقد كانت
لهذا الرجل الوديع الوقور معارك شديدة .

ولقد كانت فضائل أحمد رشدي كمحام تكفل له مركز الصدارة فى عالم
المحاماة فى الشرق العربى كله ، وكان إخلاصه لقاضيه وقضيته يحتم عليه
أن لا يقف فى دعوى الا وهو يعرف كل ما فيها من قانون وواقع ، ولا يسمح
لنفسه بعد ذلك بالتجنى على واقع أو قانون .

رحم الله أحمد رشدي فقد كان مثالا يحتذى ..

يونيه
سنة ١٩٥٨

المحاسبة

العدد العاشر
السنة الثامنة والثلاثون

قَضَائِمُكُمْ التَّقْصِيرُ الْجَنَائِيَّةُ

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد احمد عفيفي المستشارين •

الى أنه هو بطلانه الشخص المقصود من اصدار
الاذن •

القضية رقم ٥٠٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل والسيد احمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر
المستشارين

٥٢٢

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- ا - تفتيش • مجال تطبيق المادة ٥١ ج •
- ب - تفتيش • الاذن به • تقرير جديده التحريات •
- متروكة لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع •

المبادئ القانونية

١ - ان مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون
الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال
الضبط القضائي المساكن وتفتيشها في
الاحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها أما
التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة
بأنفسهم أو يقوم به مأمور الضبط القضائي
بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه
تسرى عليهم احكام المادة ٩٢ من قانون
الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة
قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش
يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان
امكن ذلك •

٢ - من المقرر أن تقرير جديده التحريات

٥٢٠

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

ليس • الزره • تفتيش • صورة واقعة يتوفر فيها
حالة التلبس •

المبدأ القانوني

متى كان الضابط قد شاهد جريمة
احراز المخدر متلبسا بها عندما اُشتم رائحة
الحشيش تتصاعد من السيارة ، فإن من
حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل متهم
يرى أن له اتصالا بها •

القضية رقم ٤٧٦ سنة ٢٧ ق •

٥٢١

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

تفتيش • الاذن به • حكم • تسيب كاف • •
الاعتناء بالحكمة الى أن التهم هو بطلانه الشخص المقصود
من اصدار الاذن • عدم رد الحكم على ذلك الشخص
بالفظة في عنوان مسكنه • لا عيب •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة
أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع
هو بطلانه المقصود بالتحقيق ، فإن اغفاله
الرد على المآخذ الخاص بالفظة في عنوان
مسكنه لا يجدي التهم متى اطمأنت المحكمة

٥٢٤

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- ١ - دفاع - سكوت التهم أو معفيه عن المرافعة امام المحكمة - لا اخلاص بحق الدفاع .
- ب - دفاع - طلب التأجيل - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .
- ج - دفاع - طلب فتح باب المرافعة - عدم التزام المحكمة بإجابته بعد حيل القضية للحكم .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز أن يبنى على سكوت التهم أو معفيه عن المرافعة الظن على الحكم بدعوى الاخلاص بحق الدفاع ما دام التهم لا يدعى أن المحكمة منعته من المرافعة الشفوية .

٢ - متى كان التهم قد أعلن بالدعوى إعلاناً صحيحاً فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .

٣ - متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم فانها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب .

القضية رقم ٥١٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمود حسني خاطر المستشارين

٥٢٥

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- دفاع - إجراءات - شفوية المرافعة - استئناف .
- تأسيس المحكمة قضائياً بإدانة التهم على ما ورد على لسان اللجنة عليه كون أن تسمح شهادته - اخلاص بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة في الجلسة في مواجهة التهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وعلى المحكمة الاستثنائية أن تسمع الشهود الذين كُفَّ بِحُجَّتِهِمْ سماعهم أمام محكمة أول درجة

وكلايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

القضية رقم ٥٠٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

٥٢٣

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- ١ - تزوير لوردا رسمية - صورة وثيقة لا تحقق فيها جريمة التزوير .

ب - نقلي - المصلحة في الظن - عقوبة مبررة .

خطا الحكم في ادانة التهم بجريمة التزوير - تطبيق المحكمة م ٣٢ ع ودخول العقوبة القضي بها في نطاق عقوبة الجريمة الاشد التي لبثت في حقه وهي جريمة الاختلاس . لا مصلحة في نقض الحكم .

المبادئ القانونية

١ - لا تتحقق جريمة التزوير في المعرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدي) لجرد قيام التهم بلصق ورقة عريفية مزورة (الايصال المنسوب صلوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية الملون بها ايراد اليوم في دفتر الخزينة للايهام بان هذا الايراد قد تم ايداعه في أحد البنوك .

٢ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان التهم بجريمة التزوير في معرر رسمي ، فانه لا مصلحة للمتهم في نقض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة القضي بها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الاشد وهي جريمة اختلاس الاموال الأميرية التي لبثت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن التهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

القضية رقم ٥٠٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رفزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين

جميع اصابات الرأس وفي مقام التعويض المدني لم يستند اليه غير الاصابة التي تخلفت عنها الصاحة المستدعية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه عن الوجه الأول فانه وان كان واجبا تتويج الأحكام باسم الأمة حتى يتم لها الشكل الذي رسمه الدستور الا انه متى كان الحكم قد حرر معنونا باسم الأمة فان هذا العنوان يعتبر كائنا منذ صدور الحكم والا كان تطلب وجوده في لحظة اصداره استيجابا لايداع الحكم بأسمائه قبل النطق به وهو ما استقر قضاء هذه المحكمة العليا على عدم سريانه في المواد الجنائية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه متوجا بهذا العنوان فان هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس من الواقع أو من القانون .

« وحيث انه عما ينهأ الطاعن من تناقض شأب الحكم في أسبابه أذ اعتبره في معرض الإداة مستولا عن جميع الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي هي الاصابة التي تخلفت عنها الصاحة المستدعية مع اصابة أخرى بالرأس وكدم رضى بمنصف زندية الساعد الأيسر بينما لم يستند اليه في صدد الدعوى المدنية غير أحداث اصابتين تخلف لدى المجنى عليه من احدها وهي اصابة الرأس عاهرة مستدعية فانه لا وجه لما يدعى به الطاعن من قيام تعارض في الحكم لأن كلمة اصابة انما أريد بها اسم الجنس فهي تشمل المفرد والمتمدد من اصابات الرأس ولا مصلحة للطاعن باقراره في الطعن فيما أثاره بصدد هذا الخلاف اللفظي المحض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وقضه موضوعا » .

القضية رقم ٥٢٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومجود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومليح احمد عفيفي المستشارين .

٥٢٧

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

بشرف : مسئولية الرئيس : مسئولية الشريك :
النتيجة : المحكمة كالتجربة التي لم الأخلاق على ارتكابها .

وتستوفي كل نفس آخر في اجراءات التحقيق عملا بنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلما استت المحكمة قضائها باطالة التهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في أي من المدرجتين ، فلن حكمها يكون باطلا يخلاله بحق التهم في الدفاع .

القضية رقم ٥١٤ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة

٥٢٦

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

حكم . بياناه . صدور الحكم وتنفيذه دون أن يكون هذا الاصدار والتنفيذ باسم الأمة . تنويجه بأسمائه بعد ذلك باسم الأمة عند ايداعه قلم الكتاب . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد حرر معنونا باسم الأمة فان هذا العنوان يعتبر كائنا منذ صدور الحكم والا كان تطلب وجوده في لحظة اصداره استيجابا لايداع الحكم بأسمائه قبل النطق به وهو ما استقر قضاء هذه المحكمة على عدم سريانه في المواد الجنائية ومن ثم فان النعي على الحكم بانه قد صدر ونفذ دون أن يكون هذا الاصدار والتنفيذ باسم الأمة ورغم تنويجه بأسمائه بعد ذلك باسم الأمة عند ايداعه قلم كتاب المحكمة يكون على غير أساس من الواقع أو من القانون .

المحكمة

« .. حيث ان حاصل ما ينعيه الطاعن هو ان الحكم المطعون فيه قد صدر ونفذ دون أن يكون هذا الاصدار والتنفيذ باسم الأمة مما ينطوي على مخالفة دستورية تجعله مشوبا بالبطال ورغم تنويجه بأسمائه بعد ذلك باسم الأمة عند ايداعه قلم كتاب المحكمة اذ لم يتم هذا الايداع الا بعد صدور الحكم وتنفيذه مخالفا للدستور - كما ينعي الطاعن أيضا على الحكم المذكور ما شابه من تناقض في صدد مناقشة الطاعن عن اصابات المجنى عليه » انه في معرض النعي الإداة استند اليه

قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال القضاة
القضائي وبالشرط المنصوص عليها فيها .

٣ - متى كانت المحكمة قد عولت ايضا
فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف بالنسب
اليه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون
ان تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل
عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت
عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون
معيبا .

الفنية رقم ٥٠٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٥٢٩

٨ اكتوبر سنة ١٩٥٧

تقد . قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٢ .
نظام سريانه .

المبدأ القانوني

ان نص المادة الاولى من قانون العفو
الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٢ ومذكرته
الايضاحية صريحان في ان المقصود بالعفو
الشامل هم اصحاب الارصعة والدخول
الاجنبية وغيرهم المشار اليهم في المسادة
الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ،
ولا يمتد العفو الا الى هؤلاء وحدهم وبشرط
قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة
المذكورة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل
بقانون العفو ، ومن ثم فلا كانت الوالصة
المستندة الى المتهم مما تنطبق عليه نص المادة
الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧
لتصديده بضاعة الى الخارج لم يستوف كامل
قيمتها في الموعد القانوني ، فان قانون العفو
لا يشملها .

الفنية رقم ٥١٨ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٥٣٠

٨ اكتوبر سنة ١٩٥٧

حياة الامانة . تسليم الامين التي . الا ان عليه
الى غيره . عدم اختياره مبداه ما لم يثبت انه قصد
التصرف فيه .

ب - الخلف اشياء متصلة من جريمة . حكم . تسبيب
كاف . وجوب شمول الحكم بالامانة ما يليه وقوع
الجريمة . مصدر الاشياء المتصلة . علم القاضي بوقوعها .

المبدأ القانوني

من المقرر في فقه القانون ان الفاعل لو
الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية
الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا
الاخير ولو كانت غير تلك التي قصد
ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت
الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة
لجريمة الاخرى التي اتفق الجناة على
ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

الفنية رقم ٥٢٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٥٢٨

٨ اكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - قبض . ليس . ظهور البصرة والارتباك على
التهمة ووضع يده في جيبه . عدم اعتباره دلائل كافية
على وجود اتهام يبرر القبض عليه . م ٣٤ ج .

ب - قبض . استيفاء التهمة والاصالة بدواعيه
والتيهه على هذا الحال الى مركز البوليس . هو قبض
بعضه القانوني .

ج - البات . اعتراف . قبض . حكم . تسبيب
معيب . تمويل الملكية في امانة التهمة على اعترافه
اثر القبض الباطل . عدم تحملها عنه كدليل قائم بذاته
ومنفصل عن اجراءات القبض . قصور .

المبادئ القانونية

١ - لا تعرف القوانين الجنائية الاشتباه
لفير ذوى الشبهة والمتشربين ، وليس في
مجرد ما يميل على الفرد من حيرة وارتباك
او وضع يده في جيبه - على فرض صحته -
دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض
عليه ما دام ان المظاهر التي شاهدها رجل
البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس
بالجريمة التي يجوز لفير رجال الضبطية
القضائية من احاد الناس القبض فيها .

٢ - متى كان المبرران قد استوفوا التهمة
وهو سائر في الطريق وامسكا بدواعيه
واقتراده على هذا الحال الى مركز البوليس ،
فان ما قلما به ينطوي على تعطيل لحرية
الشخصية فهو القبض بمعنياه القانوني
المستفاد من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة
في حق الافراد والذي لم تجز المادة ٣٤ من

القانونية لجريمة « عرض لحوم فاسدة للبيع مع علمه بفسادها » تلك الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ورد على الدفع بعدم الاختصاص بقوله « وحيث أن المتهم دفع بعدم اختصاص المفتش البيطري بضبط اللحوم الفاسدة قائلاً أنه من اختصاص المفتش الصحة وإن عمل المفتش البيطري مقصور على ضبط اللحوم المذبوحة خارج السلخانة ، وحيث أنه يبين للمحكمة أن المرسوم الذي أعطى للمفتش البيطري صفة الضبطية القضائية في ضبط اللحوم خارج السلخانة ومصادرتها ولو كانت سليمة لا يخلية من ضبط لحم فاسد ظاهر فساد ومعرفة بحاسة الشم ، وعليه يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه » وتناول دفاع المتهم بقوله « وحيث أن هذه المحكمة سمعت أقوال المفتش البيطري كما هو موضح بجلسته ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦ والتي تخلص في أنه ضبط الرأس رائحتها متمفنة وغير صالحة للأكل وأن عمله يقضى بأن يفحص عن اللحوم النيئة وعن اللحوم المذبوحة وعن صلاحيتها وعدم صلاحيتها للأكل ، وحيث أن الحاضر عن المتهم طلب أصلياً البراءة واحتياطياً اعتبار التهمة مخالفة طبقاً لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » وحيث أنه يبين للمحكمة أن المطاعم تشرع صباحاً في تهينة اللحوم والطيور والخضروات المعدة للبيع لطبخها كما أنه يجوز بيعها وهي نيئة وأن فساد الرأس ظهر للشاهد عند شمها أي أن الفساد كان ظاهراً للغير وبذلك يكون ركناً العلم والعرض متوفرين وبالأخص فإن المتهم خبير بفنّه إذ أنه صاحب مطاعم لتهينة وعرض المأكولات على اختلاف أنواعها على الرواد » - لما كان ذلك ، وكان القسرد الصادر من وزير الزراعة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين في شأنه » - ولما كان ذلك ، وكان القسرد الصادر من وزير الزراعة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين وكان هذا القانون قد نص

المبادئ القانونية

١ - أن مجرد تسليم الامين الشيء المؤمن عليه إلى غيره لا يكفي لاعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

٢ - يلزم لتوافر جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة أن يشتمل الحكم على ما يفيد وقوع الجريمة مصدراً للاشياء المخفأة وعلى ثبوت علم المخفي بوقوعها .

الفتية رقم ٥١٩ سنة ٢٧ في بالبنية السابقة .

٥٣١

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - فـش . ضبطية قضائية . اعتبار المفتشين البيطريين من بين الموظفين المكلفين بضبط وثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

ب - فـش . علم اتباع ما نصت عليه المادة ١١ ، ١٢ من قانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - أن قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

٢ - أن غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفش والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة تكفي أخذ العينات وتحرير الحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ لمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباع أي اجراء من تلك الاجراءات الواردة به .

الحكمة

« .. حيث أن الحكم المطعون فيه بين وأقمة المدعى بما توافر فيه العناصر

الطعن فيه لم تستند إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر ببقائها كاملة .

٢ - إذا فقدت نسخة الحكم الأصلية وكانت الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً باللائتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

المحكمة

• • • حيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن مسودة الحكم المطعون فيه والورقة الأخيرة من نسخته الأصلية التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها قد فقدتا . ولما كان فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر ببقائها كاملة . ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم فإن مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد ، لما كان ذلك وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

الضحية رقم ٥٢٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خامل
المستشارين

٥٣٣

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - استئناف . تأجيل المحاكمة الاستئنافية نظر
الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف
شكلاً .

٢ - استئناف . ميعاد . عدم مبادأة الاستئناف
رفع الاستئناف بمجرد إيقاع الدعوى . عدم قبوله
شكلاً .

المبادئ القانونية

١ - لا يحول تأجيل نظر الدعوى دون

في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة منه على إجراءات معينة لكيفية أخذ الميعادات وتحرير المحاضر وقت الضبط لم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الإجراءات الواردة بل أن غرضه لم يكن أكثر من تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام ، من رجال الضبط القضائي على أنه يبين مما هو ثابت بالحكم الابتدائي أن المفتش البيطري الذي ضبط الواقعة حرر محضراً بإعدام اللحوم المضبوطة ، فالطعن في هذا الخصوص غير صحيح سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أطمأن إلى أقوال المفتش البيطري في كيفية الضبط ودان الطاعن على أساسها وأثبت على الطاعن علمه بفساد اللحوم المضبوطة بما يكفي لبيان ركن العلم بالنقض ، فإن الحكم يكون سليماً لم يخطئ القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الضحية رقم ٥٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خامل
المستشارين

٥٣٢

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - حكم . فقد . قوة الأمر القضي . فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتسابه قوة الأمر القضي ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .

٢ - نقض . اثره . حكم . فقد . • • استيفاء إجراءات الطعن . فقد نسخة الحكم الأصلية . وجوب النقض . إعادة المحاكمة . م ٥٥٤ ، ٥٥٧ ج .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق

٥٣٥

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - ضرب • علاج المتهم للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته • توافر عناصر جريمة أحداث الجرح •

ب - ضرب • القصد الجنائي • متى يتحقق ؟

ج - مزوالة مهنة الطب بدون ترخيص • معالجة المتهم للمجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم مختلفة على مواضع الحروق • اعتبار ما ارتكبه جريمة تطبيق على م ١ من ق ١٤٢ سنة ١٩٤٨ •

د - تلقى • « للصلصة في الطعن » • ضرب • إصابة خطأ • دلالة المتهم لفرد ببقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصابة خطأ • عليه تطبيق م ٢٤٤ ع ٠ لا جوى منه •

المبادئ القانونية

١ - متى كانت الواقعة الثابتة بالتحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة أحداث الجرح عملاً تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات •

٢ - أن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد إنما يتحقق بإقدام الجاني على أحداث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يعظمه القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على اتيان فعلته مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجنى عليه •

٣ - أن معالجة المتهم للمجنى عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع الحروق وهو غير مرخص له بمزولة مهنة الطب تعد جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزولة مهنة الطب •

٤ - متى كانت العقوبة المقررة بها على المتهم وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن نهى الضرب ومزولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصابة خطأ المنصوص عليها في

القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرسه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر في موضوعه •

٢ - إذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهري منعه من رفع الاستئناف في موعده محسوباً من اليوم المقرر لبدئه ، كان عليه مجرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفعه ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يقرر بالاستئناف إلا في يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ في حين أن حالة المرض التي يعانيها قد زالت عنه طبقاً للشهادة التي قدمها في آخر يناير سنة ١٩٥٤ ، فإن استئنافه يكون بعد الميعاد •

القضية رقم ٥٤٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر المستشارين

٥٣٤

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

قانون • قصد الشارع من عبارة « القانون الأصلح للمتهم » المنصوص عليها في م ٥٠ ع •

المبدأ القانوني

الأمر الذي يصدره المحافظ بالترخيص لمحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد في القانون استثناءً من القانون تحقيقاً لصالحات مختلفة لا يعتبر قانوناً أصح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة « القانون الأصلح للمتهم » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التي تقرر وجهاً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها •

القضية رقم ٥٤٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم جندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين

يعالجه بوضع مراهم بعضها أبيض والآخر أسود وبوضع مسحوق اللوب الحروق على مواضع الحروق ولما فشل في علاجه ذهب به إلى الدكتور ولیم تكلّا بينما الذي ظنّ يعالجه هو الآخر حوالي شهر ولما لم يتم شفاؤه توجه إلى مستشفى القصر العيني بالقاهرة حيث أجريت له عملية جراحية بقسم الجراحة ونتج عن هذا الحادث تشوّه تام في يديه وساقيه وأجزاء أخرى في جسمه كما تخلفت لديه عاهة مستديمة هي عدم إمكان استعمال يديه * وأورد الحكم على ثبوت حصول الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ووالده فرج عبد الفتى عمران والشاهد متولى محمد عبد الله والطبيب المالع الدكتور ولیم تكلّا الذي قرر أن المجنى عليه حضر إلى عيادته مصابا بحروق متقشرة بالساعدين واليدين وأحد القدمين فقام بعلاجه من التقيح وأجرى له عملية بذرعه الأسير لوجود تقلص به وأن هذه الإصابات نتيجة حروق نارية متقشرة ويطلب أن تكون نتيجة أطفاء نار باليد ومستمدة أيضا من تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت أنه تخلف لدى المجنى عليه عاهة شديدة هي تشوّه اليدين وفقد وظيفتهما وإن أثار الحروق النارية الشديدة من الدرجة الرابعة التى وجت به والتى يحرق فيها جميع الجلد إذا كانت باليدين أو القدمين أو مقابل مفاصل متحركة فإنها تترك تشوّهها شديدا وإعاقه كبيرة في حركات المفاصل ورغم العناية في العلاج واتخاذ التدابير الفنية الواجبة وأنه وإن كان العلاج الذى قام به الحلاق للصباب وهو علاج غير فنى فضلا عن أنه لم يستعمل بجيرة ببسط عليها اليدين ممّا أو تقليلًا لحثوث التشوّه والانكماش المنتظر إلا أنه لعدم وجود كشف طبي ابتدائي يصف جال الحروق باليدين ومداها لا يمكنه إلاّ أن الجزم بتقدير نسبة التشوّه باليدين نتيجة الحروق الأصلية ونسبتها نتيجة لسوء العلاج ثم استظهر الحكم ركن الخطأ فقال أنه متوفر بالنسبة إلى المتهم الأول من استعدائه للمجنى عليه لمساعدته فى وضع بنزين

المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة *

المحكمة

• • • حيث أن مبنى الوجه الأول هو الفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم المظنون فيه دان الطاعن الأول تأسيسا على ما استنتجه المجنى عليه وحده بأن الطاعن المذكور أخطأ لأنه عندما سكب البنزين على الدينامو مسقط منه بعض قطرات على الأسلاك الكهربائية فسببت حصول تماس أدى إلى اشتعال النار • وهو استنتاج من شخص ليست له دراية فنية فكان يتعين على المحكمة قبل أن تقر صحة هذا الاستنتاج أن تنقب خبيرا فنيا لمعاينة « الموتور » أو لتناقضه فيما إذا كان سقوط البنزين على الأسلاك الكهربائية من شأنه حتما أن يحدث بها تماسا يؤدى إلى اشتعال النار ، أما قولها أن مجرد قيام الطاعن المذكور بوضع بنزين فى « الدينامو » يعد خطأ منه لأنه يحترف الحلاقة ولا خبرة له فى هذه الشؤون فإنه مردود بأن هذه العملية مادية بحث لا تستلزم خبرة خاصة فضلا عن أنه فى واقع الأمر له دراية بها لأنه مارسها مدة طويلة •

• • • وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه لأسبابه بين واقعة الدعوى فى قوله « أن المجنى عليه من حوالى ثلاثة شهور سابقة على يوم ١٩٥٣/٥/١٠ وهو أول يوم سئل فيه فى محضر البوليس - كان يسير فى الطريق فنادى عليه المتهم الأول (الطاعن الأول) وطلب منه مساعدته فى تعميم دينامو لشحن البطاريات مملوك له بالبنزين وأثناء امساكه بالقمع الذى كان يضع فيه المتهم الأول البنزين سقط بعض البنزين خارج القمع وحصل تماس كهربائى فى أسلاك الدينامو أدى إلى حدوث حريق وامسكت النار بيديه وقدميه ويطنه وأجزاء أخرى من جسمه وحضر المتهم الثانى (الطاعن الثانى) وهو حلاق صحة القرية ووالد المتهم الأول وطلب من المجنى عليه عدم الإبلاغ عن الحادث على أن يتولى هو علاجه وفعلًا ظل

أحدى حاتين الجهتين . يضاف الى ذلك ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن المذكور بجريمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص وفقا للمادتين ١ و ١٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ٤٨ وذلك على الرغم من عدم توفر الدليل الكافى على أنه عالج المجنى عليه على فرض أنه اسعفه بعلاج أولى سريع وهو أمر تقتضيه ظروف الحادث وعدم وجود أطباء بالقرية فلا يعد ذلك مزاوله لمهنة الطب التى تستلزم قصدا معيّنا هو اعداد الجاني نفسه لمزاوله هذه المهنة . أما ولم يستظهر الحكم هذا القصد ولم يتم الدليل عليه وخلط بين الاسعاف الأولي وبين مزاوله مهنة الطب فانه يكون قاصرا مستوجبا للنقض .

• وحيث انه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه على الصورة المتقدمة تتوافر بها عناصر جريمة احداث الجرح عمدا كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ما دام الطاعن قد أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون الطاعن قد أقدم على اتيان فعلته مدفوعا بالرغبة في شفاء المجنى عليه اذ القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد انما يتحقق باقدام الجاني على احداث الجرح عن ارادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته . لما كان ذلك وكانت العقوبة المفرض بها على الطاعن الثانى وهى الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد بالنسبة الى الطاعن الثانى عن التهمتين الموجهتين اليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاصابة خطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة ، ولما كانت المحكمة قد حددت سلطتها في تقدير أدلة الدعوى قد استندت في ثبوت الجريمة الأولى على الطاعن الثانى الى شهادة المجنى عليه وأقوال الدكتور وليم تكللا والى تقرير الطبيب الشرعى واستخلصت من هذه الأدلة أن لسوء العلاج الذى قام به الطاعن المذكور دخلا في احداث التشويه الذى أصاب المجنى عليه لم تعرف

بالدنيانو وعدم اتخاذه الحيطة الواجبة أثناء عملية وضع البنزين مما أدى الى سقوط بعضه على الأسلاك الكهربائية التى حدث بها تماس الى اشتعال النار بالمجنى عليه وحدوث اصاباته كما أن خطأ ثابت من مجرد قيامه بعملية وضع البنزين بالدنيانو وهو كما يقرر صناعته حلاق وليس بالرجل الفنّى الذى يمكنه القيام بإجراء أعمال بالآلات ميكانيكية تستلزم فنا ودراية فى ادارتها ، ولما كان هذا الذى ساقه الحكم المطعون فيه ورتب على اداة الطاعن الاول بجريمة الاصابة الخطأ سائفا فى المنطق ومؤديا الى النتيجة التى خلص اليها وكان لا يبين من محاضر جلسات محكمته أول وثانى درجة أن الطاعن الأول أو المدافع عنه طلب نسب خبير لمأينة المحرك الذى اشتعلت فيه النار أو طلب استدعاه لمناقشته فيما جاء بوجه الطعن فليس له أن ينهى على المحكمة عدم اتخاذ هذا الاجراء لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس .

• وحيث ان مبنى الوجهين الثانى والثالث هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن الثانى بجريمة احداث جرح عمدا المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تأسيسا على أنه قام بعلاج المجنى عليه وهو يجعل مهنة الطب والعلاج ومع التسليم جدلا يصح ذلك فان هذا الفعل لا يكون جريمة احداث الجرح عمدا لتخلف ركن القصد الجنائي لأن ارادة الطاعن المذكور لم تنصرف الى اصابة المجنى عليه بجرح أو نحوه ، فكان يتعين اذن اعتبار الواقعة اصابة خطأ . كذلك قرر الطبيب الشرعى في تقريره أنه لا يمكن الجزم بتقدير نسبة التشويه باليدين نتيجة الحروق ونسبة التشويه التى نشأت عن سوء العلاج نظرا لعدم وجود تقرير طبي ابتدائي يتضمن وصف الحروق باليدين ومدها ، ومفاد هذا التجهيل جواز عدم حدوث أثر متخلف عن سوء العلاج . سيما وقد قرر المجنى عليه أنه عولج عند الدكتور وليم تكللا ثم عولج مرة أخرى بمستشفى القصر العيني . فمن الجائز أن يكون سوء العلاج قد حدث من

الحكمة ان تحقق هذه التلذذة فان ظهر لها علم جديتها تعين عليها اليات العلم عليه بادلة سائفة مؤدية الى ادانته .

٢ - اذا كان ما سالفه الحكم ردا على دفاع المتهم بانه لا يعلم بالحجز الى ان اقاله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع ، فان هذا الرد لا يكفي لتفنيذ دفاعه واليات العلم فضلا عن انه لم يبين مؤدى احوال المتهم في التحقيقات التى يرى انها تؤكد فساد هذا الدفاع ، فان الحكم يكون قاصرا .

القضية رقم ٥٥٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة .

٥٣٧

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧

قتل عسكاً . حكم . تسبب مريب . . دفاع . تمسك
اتهم بانقطاع رابطة السببية بين السيارة والاصابات
التى حدثت . افادة لاتهم دون بيان الاصابات التى
وجدت بالجنى عليه وسببها . قصور .

البناء القانوني

متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه
بالحكم الاستثنائي قد خلا من بيان الاصابات
التى وجدت بالجنى عليها والتى نشأ عنها
وفاة أحدهما كما لم يبين سبب هذه
الاصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة
التى يقودها المتهم على الرغم مما تمسك به
الدفاع امام المحكمة الاستثنائية من انقطاع
رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات
التى حدثت لان السيارة لم تقسم سلم
بالجنى عليهما ولم تمسهما بسوء ولكنهما
أصيبا من سقوطهما على الارض بسبب
غزارة لظفر وانزلاق قدم أحدهما وهو يعمل
الآخر ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير
وجه الراى فى الدعوى ، فان الحكم يكون
مشوباً بالقصور .

القضية رقم ٥٧٢ سنة ٢٧ ق برئاسة وضوية السادة
الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل وعثمان رمزي ومحمود جليلى خاليل المستشارين

نسبته وكان استخلاصها سائفاً مقبولا ،
على أنه لا يجوز كذلك مما يشهده الطاعن
فى هذا الصدد ما دامت المحكمة قد دانته
بالجريمتين المستندتين اليه وطبقت فى حقه
المسادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته
بالعقوبة المقررة لاشدهما وهى عقوبة
الجريمة الثانية وموضوعها مزاولة مهنة الطب
بغير ترخيص . ولما كانت معالجة الطاعن
للمجنى عليه بوضع الموضوع المساحيق والمراهم
المختلفة على مواضع الحروق وهو غير
مرخص له بمزاولة مهنة الطب تعد جريمة
تنطبق عليها المادة الاولى من القانون رقم
١٤٢ لسنة ٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب
التى تنص على حظر ابداء مشورة طبية أو
وصف أدوية أو علاج مريض بأية طريقة
كانت . . . الخ الا من طبيب مرخص له
بمزاولة مهنة الطب ، لما كان ذلك فان ما
يشهده الطاعن الثانى فى الوجهين المتقدمين
لا سند له من القانون .

و حيث انه لا تقبل يكون الطعن برمته
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

القضية رقم ٥٥٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وضوية السادة
الاستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل والسيد أحمد عليى ومحمود جليلى خاليل
المستشارين

٥٣٦

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - اختلاس اشياء مبهجوة . متاعزة المتهم فى قيام
علمه بالحجز . التزام المحكمة بتطبيق هذه التلذذة واليات
العلم عليه .

ب - اختلاس اشياء مبهجوة . حكم . تسبب مريب
استناد الحكم على علم لاتهم بالحجز من احواله فى
التحقيقات دون بيان مؤدى علم الاكوال . قصور .

المبادئ القانونية

١ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس
الملك للاشياء المبهجوة عليها النصصوص
عليها فى المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون
العقوبات ان يكون الجاني علما بالحجز ،
لذا نزع فى قيام هذا الصلح وجب على

وحصلها مما أبلغ به وقرره المجنى عليه « الطاعن » واتهامه للبيوزباشى لطفى أحمد زين بضربه فى قسم بوليس الموسكى والاستيلاء على نقوده ثم أشار القرار المطعون فيه الى أن النيابة أسست امر حفظها المستأنف على أنه لم يثبت أنه كان مع الشاكي النقود المدعى بسرقتها وقت وجوده فى قسم البوليس ومن الجائز أن تكون قد فقدت منه وهو ثمل قبل حضوره وأن المسالزم رفعت بدوى - وليس المشكو فى حقه - هو الذى فتنه وأثبت النقود التى وجدها معه فى المحضر الذى حرره ، كما أن أقوال المجنى عليه بشأن اعتداء معاون عليه بالضرب لم تتأيد بدليل ما بعد أن نفاها معاون وأيده زميله الضابط فى ذلك - ثم رفضت الفرقة طلب المستأنف فتح باب المرافعة لاتخاذ إجراء الطعن بالتزوير فى محضر البوليس وقالت فى ردحا على ذلك بقرارها المطعون فيه ان المستأنف لم يقم بهذا الإجراء طوال مراحل التحقيق الابتدائى أمام النيابة ، كما لم يطلبه عند نظر الاستئناف - فضلا عن أنها أى غرفة الاتهام - لا تعمل فى تأييد امر الحفظ المستأنف على محضر البوليس بل تستند الى الأقوال التى أبديت فى التحقيق الذى أجرته النيابة وأى ما أبدى أمامها عند نظر القضية مما يجعل الطعن بالتزوير غير جدى وغير منتج فى الدعوى .

« وحيث انه لما كان الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا لخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذى يقع فى الأمر أو فى الإجراءات ودون التصور أو التخاذل فى الأسباب وكان ما يثيره الطاعن من الخطأ فى تأييد قرار النيابة على الرغم من وجود دلائل تساند الاتهام لا يعتبر خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله على مقتضى مفهوم نص المادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الطعن بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية فى القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .

القضية رقم ٥٢٤ سنة ٢٧ فى الباقية السابقة .

٥٣٨

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٦

نقضى « حالات الطعن » غرفة الاتهام « متى يجوز للمدعى المدنى الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام » م ١٩٥ ، ٢١٢ - ج .

البدا القانوني

الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا لخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذى يقع فى الأمر أو فى الإجراءات ودون التصور أو التخاذل فى الأسباب ومن ثم فإن طعن المدعى المدنى فى قرار غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لادعاء الدعوى بمقولة ان هناك دلائل تساند الاتهام لا يكون جائزا .

المحكمة

« ٠٠ حيث أن مبنى الطعن هو خطأ غرفة الاتهام فى الإجراءات مع الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ثم الخطأ فى تقدير الدليل المدعى بقيامه فى الأوراق وقال الطاعن شرحا لذلك انه رغم طلبه التأجيل لكتابة مذكرة بدفاعه تمهيدا للمرافعة حجزت غرفة الاتهام القضية أسبوعا للحكم فيها دون أن يملك محاميه دفاعا بجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٦ فقدم طلبا بفتح باب المرافعة لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير فى محضر البوليس ولكن لم تجبه غرفة الاتهام الى طلبه وقضت برفض استئنافه مع أن امر الحفظ الصادر من النيابة محل طعن جدى لأنه دخل القسم سليما وخرج منه مصابا وقررى أقواله أن معاون لطفى زين هو الذى ضربه واستولى على نقوده فتكون جسمه الأقوال المؤيدة بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى كافية لاثبات الادعاء المستأنف منه لدى غرفة الاتهام .

« وخيث انه يبين من مطالمة قرار غرفة الاتهام المطعون فيه انه يجب أن يستعرض وقائع الدعوى موضوع الاستئناف آنذاك

في الدعوى أمام المحكمة المرفوعة اليها ويكون الظن فيه بطريق النفي غير جائز قانوناً .

القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الإساقفة حسن داود ومحمود إبراهيم إسحاقيل ومصطفى
كامل وفيهم جنفي والسيد أحمد عطفي المستشارين

٥٤١

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧

تجهر . جواز تولفه ولو عرضاً من غير اتفاق
سابق

لبدا القانوني

ان التجمع - وإن كان بريئاً في بدء
تكوينه - إلا أنه قد يقع فيه ما يجعله مهدداً
للسلم العام فيلزم رجال السلطة بتفريقه ،
ففي هذه الحالة ينقلب إلى تجهر معاقب
عليه ويكفي في حكم القانون حصول التجمهر
ولو عرضاً من غير اتفاق سابق - وكل من
بلغه الأمر من التجمهرين بالتفرقة ورفض
طاعته لو لم يعمل به يكون مستحقاً للعقاب .

الحكمة

• • • حيث إن ميني الظن هو الخطأ في
تطبيق القانون والقصور في التسييب
ذلك أن الحكم اعتبر الطاعنين في حالة
تجهر - وحملهم مسئولية ما وقع من جرائم
- في حين أن الثابت من مفونات الحكم أن
هذا التجمع - وهو أمر عادي على ما هو
معروف في القرى - كان سابقاً على وصول
القوة - وهذا وقد شاب الحكم الغشوى
والإبهام في التسييب - إذ أغفل الرد على
مآثره الطاعنون من دفع جوهرية وماطعنوا
به على شهادة وكيل شيخ الخفراء من قيام
ضغينة بينه وبينهم وأنه هو الذي أُرْسِدَ
عنهم دون غيره ولم تحصل عملية استعراق
قانونية من جانب باقي الشهود وعلى مآثره
من أن الواقعة لا تبدو أن تكون اعتداء فردياً
من جانب المتهم الثاني وحتماً وأنه بدأ من
وكيل شيخ الخفراء ومن معه بعد تحرك
سيارة القوة وانصرافهم من مكان الحادث .

• • • وحجت أن الحكم الظنون فيه بين واقعة
الدعوى حتى قوله • • • وحجت أن الثابت من

٥٣٩

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧

نفي . احكام لا يجوز الظن فيها . رفض الظن
موضوعاً . وفيه للمرة الثانية عن ذات الحكم . غير
جائز . م ١٤٦١ ج .

لبدا القانوني

مضى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن
سبق له أن رفع طعناً عن ذات الحكم قضى
برفضه موضوعاً ، فإنه لا يجوز قانوناً طبقاً
لنص المادة ٤٣١ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يرفع طعناً للمرة الثانية عن ذات الحكم .

القضية رقم ٥٧٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة
الإساقفة حسن داود ومحمود إبراهيم إسحاقيل ومصطفى
كامل وأحمد زكي كامل ومحمود حلي شاطر المستشارين

٥٤٠

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧

نفي . احكام لا يجوز الظن فيها . دعوى مدنية .
الظن بطريق النفي في الحكم الصادر بوقف الفصل
في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . غير
جائز .

لبدا القانوني

ان الظن بالنفي طريق غير عادي لا
يفتح باباً إلا بعد أن يكون قد صدر في
موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، أما
ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ ووجوب الظلم
فلا يصح الظن فيها إلا مع الحكم الصادر
في الموضوع ، وقد لا يجد الخصم عندئذ
وجهاً للتعلم فإن هو وجد وجهاً لذلك فقد
أجاز له القانون الظن في الحكم من يوم
صدوره لاصلاح ما عسى أن يكون قد وقع
من خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم
الموضوعي ذاته أو ما بني عليه أو اتصل
به ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف الفصل
في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية
التي أصبح الحكم فيها نهائياً هو من الاحكام
الصادرة قبل الفصل في الموضوع وليس من
شأن هذا الحكم أن ينشئ عليه منع الصير

الجرائم وكلها وقمت بتنفيذ الفرض الذي حصل التجمهر من أجله وأعلنه عليهم في وضوح المتهم الثاني على ما سلف بيانه .

« وحيث ان التجمع وان كان بريئا في بده تكوينه - إلا انه قد يقع فيه ما يجعله مهددا للسلم العام فيأمر رجال السلطة بتفريقه ففي هذه الحالة ينقلب الى تجمهر معاقب عليه ويكفي في حكم القانون حصول التجمهر ولو عرضا من غير اتفاق سابق - وكل من بلغه الأمر من المتجهرين بالتفرقة ورفض طاعته أو لم يعمل به يكون مستحقا للمعاقبة - لما كان ذلك - وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة الاشتراك في التجمهر وأن الطاعنين كانوا على علم بالفرض الإجرامي - وأن وقوع ما وقع من جرائم إنما حصل أثناء اشتراك الطاعنين في التجمهر وبقصد تنفيذ الفرض منه مما توجب مسئوليتهم قانونا عنها - وأورد على ثبوت ذلك في حق الطاعنين أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه - وكانت محكمة الموضوع غير مكلفة بمتابعة المتهم في دفاعه الموضوعي وأورد على كل جزئية يثيرها بل يكفي أن يكون ردحا عليه مستفادا من قضائها بادانته للأدلة التي أوردتها - لما كان ذلك فان الطعن برمته لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

القضية رقم ٢٧٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة

٥٤٢

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧

مشترون وشبهة ليهوم - عود للاشتباه - اتهام بالتشبه فيه في جريمة - سلطة المحكمة في بحث ما اذا كان الفعل الذي وقع منه يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توكل على فصل المحكمة فيه أو تقيده بما انتهت اليه .

المبدأ القانوني

أن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المبتدئة اليه تطبيقا للفقرة الثانية من

أقوال الشهود أن المتهمين بدأوا يتجمعون حول السيارة منذ اللحظة الأولى لوقوفها وكان عددهم يزيد عن الخمسة أشخاص ثم أخذ يتزايد عندما عاد الصول والمخير ومعهما المتهم الأخير (الطاعن الأخير) والسلاح المضبوط حتى هذه اللحظة لم يكن قد تحدد الفرض من هذا التجمهر وكان يمكن أن ينتهي بسلام ويتفرق المتهمون وباقي المتجهرين عندما أمرهم رئيس القوة الشاهد الأول بالتفرق إلا أنهم لم يابها لهذا الأمر وتحدد الفرض الذي من أجله يتجمعون عندما هب من بينهم المتهم الثاني (الطاعن الثاني) يثيرهم ويحرضهم على العمل لافلات المتهم الأخير من أيدي رجال القوة واستعادة السلاح المضبوط بالقوة والفرض من هذا واضح وهو أن يحصل التجمعون على اجتناب رجال القوة أداء العمل المكلفين به وهو القبض على المتهم الأخير وتقديمه الى السلطات المختصة ومعها السلاح المضبوط وظل المتجمعون مع علمهم بالفرض الذي انتهى اليه التجمهر في أماكنهم دون أن يتفرقوا أو يبتعدوا ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد استجاب المتهم الأول لهذا التحريض بأن قاوم ضابط المباحث بالقوة والعنف كما تعدى بالضرب على وكيل شيخ الخفراء هو والمتهم السادس عبد النعيم طه جمعه (الطاعن السادس) وكذا أحمد حسن امام المتهم العاشر - أما باقي المتهمين عدا الأخير فقد اشتركوا في استعمال القوة والعنف في حق رجال القوة للفرض ذاته الذي تجمعوا من أجله وذلك بأن قذفوا سيارة المركز بالأحجار فأحذثوا بجراحها وطلاتها تلفسا وهكذا قارف المتهمون عدا الأخير جريمة التجمهر المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجريمة الاغتيال المعاقب عليها بالمادة ١٣٦١ من قانون العقوبات كما ارتكب المتهمون الأول والثاني والسادس الجنائية المنصوص عنها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٩ من قانون العقوبات كما ارتكب المتهم العاشر الجنحة المنصوص عنها في المادة ١٢٤٢ من القانون المذكور . وأصيبوا جميعا عدا الأخير مسئولين أيضا عن حيله

القول بأن سوء نية المتهم تأيدت بما يبين من أن قيمة الشيك هي جزء من باقي إيجار متفق على سداده وليس محل نزاع بين الطرفين ، وقد بنت المحكمة قولها هذا على وقائع لم تؤولها التأويل الصحيح ولم تستشف الحقيقة من المستندات التي قدمها الطاعن والتي يظهر منها أن السبب في صدور الأمر بعدم الدفع هو تصرفات المستفيد ووالده وإخلالهما بالتزاماتهما إذ لم يمكنه المستفيد من الإدارة وتحصيل الإيجار من صغار المزارعين بل أنه وقف في وجهه منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي فلم يمكنه من مقاضاة المستأجرين ، وأخيرا فقد أخطأ الحكم في إلزام الطاعن بالتعويض مع أنه لم يكن سيء النية ولم يكن مخطئا وإنما المخطئ هو مورث المدعي الذي جعل تنفيذ الاتفاق من جانب الطاعن مستحيلا مما ينتفي معه الضرر .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن استأجر أطيانا من المرحوم محمد طلعت الفرنسي وأنه تعاسب مع وكيله بمقد اتفاق مؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٩ واضح منه أن ذمة الطاعن مشغولة بمبلغ ٥٩٦٠ جنيهها و ٥٩ مليما من إيجار سنة ١٩٥٢ الزراعية بعد خصم ما دفع كالوضح بالمقد ، وتحرر بهذا المبلغ ثلاثة شيكات على بنك مصر الأول رقم ٩٧١٨٦١ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٥ وهو موضوع الدعوى الحالية والثاني رقم ٩٧١٨٦٢ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه والثالث بما بقي من المبلغ الأصلي ، ولما تقدم مورث المدعين بالحقوق المدنية لصرف الشيك الأول تبين له أن المتهم أصدر أمره إلى البنك بعدم الدفع ، واعترف المتهم بذلك ، ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتم بمجرد صدور الأمر من صاحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع لأن للشيك طبيعة خاصة فهو كالنقد ويقوم بوظيفتها وتتداوله الأيدي ، وأن الشيك موضوع الجريمة يمثل جزءا من باقي إيجار سنة ١٩٥٢ متفق على دفعه بمقد اتفاق وغير متنازع عليه بين المتهم والمدعين عليه ، وصور

المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، أو بناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالرقابة لجريمة اشتباه ، ثم اتهمه بعد ذلك في جريمة ، هو أن تبعت ما إذا كان الفعل الذي وقع منه أخيرا يؤيد حالة الاشتباه من علمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تقيده بما انتهت إليه من رأى .

القضية رقم ٣٩٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان ديمزى وأسد زكى كامل المستشارين

٥٤٣

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧

شيك . متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة إصدار الأمر بعدم الدفع ؟

البدا القانوني

أن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبء بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .

المحكمة

« .. حيث أن الطاعن يبني طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه كما شابه فساد الاستدلال ، وفي ذلك يقول أن المحكمة بما ذهبت إليه من أن الجريمة تتم بمجرد صدور أمر الساحب بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع قد تجاوزت ما قصده الشارع الذي نص في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بعبارة «يسوء نية» مما يفيد أن القصد هو قصد خاص وهو ما يتضح من مناقشة المادة في مجلس النواب ، كما اقترح إضافة عبارة «بغير مبرر شرعي» لولا اعتراض متعوب وزارة العدل على هذه الإضافة وأشارته بترك الأمر لتقدير القضاء ، وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى

لاعتبره معززا لتلك المادة من غير أن يضبط
معه سلاحا عنصر من عناصرها .

القضية رقم ٨٧٩ سنة ٢٧ ق وثلاثة عضوية السادة
الإساقطة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل وعثمان رمزي والسيد أحمد عفيفي المستشارين

٥٤٥

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

التفتيش . الاذن به . صدور امر بتفتيش شخص معين
ومن يكون موجودا معه وقت التفتيش . صحيح .

المبدأ القانوني

يصح في القانون أن تصدر النيابة العامة
امرا بتفتيش شخص معين ومن قد يكون
موجودا معه وقت التفتيش على مظنة
اشتراكه معه في الجريمة التي صدر امر
التفتيش من أجلها ويكون التفتيش الذي يتم
تنفيذا لتلك الامر لا مغالاة فيه للقانون .

القضية رقم ٨٧١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة

٥٤٦

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

اليات . قتل عمد . سلاح . ثبوت واقعة احراز
التهمة السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في
القتل بهذا السلاح .

المبدأ القانوني

ان ثبوت واقعة احراز التهمة السلاح لا
يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل
بهذا السلاح ما دلت المحكمة قد اقتضت
للاسباب التي يبينها في حدود سلطتها في
تقدير أدلة الدعوى أن العيار الناري انطلق
في الهواء من الفرد الذي كان يحمله التهمة
ولم تكن لديه نية القتل .

القضية رقم ٨٧٣ سنة ٢٧ ق وثلاثة عضوية السادة
الإساقطة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل
المستشارين

الأمر للبتك يعلم دفع كميته مع أن الاتفاق
على دفعها حصل بعد صدور قانون الإصلاح
الزراعي يؤيدسوء نية المتهم ، ولما كان مقالته
الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ أن
مجرد إصدار الأمر يعلم الدفع يتوافق به
العقد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه
علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك
الذي سمحه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك
بالأسباب التي دفعته الى إصداره لأنها من
قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام
المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع
نية خاصة لقيام الجريمة كما يذهب الطاعن ،
لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن المدعين
بالحقوق المدنية قد نالهم ضرر مادي وأدبى
من فصل المتهم ، فإن ذلك يكفي لتبرير
قضائيا في الدعوى المدنية ولا تكون المحكمة
قد خالفت القانون فيما حكمت به من تعويض .
لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير
أساس متعينا ونقضه موضحا .

القضية رقم ٥٧٠ سنة ٢٧ ق وثلاثة عضوية السادة
الإساقطة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل وعثمان رمزي ومحمود حلي خاطر المستشارين

٥٤٤

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

أ - مواد مخدرة . حكم . تسبب كلف . علم
تعدت الحكم استخلا عن دكن العلم ببطيئة المادة
المشبوطة . استفادة توافر العلم من مجموع الحكم .
كفايته

ب - مواد مخدرة . ضبط التهمة وهو يدخن والتفتيش .
كفايته لا يعتبره معززا .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان ما أورده الحكم حين شرح
واقعة الدعوى وتحصيل أدلتها كافيya في
الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره
مخدور ، فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك
بالتحديث استملا عن دكن العلم ببطيئة
المادة اكتشاف بما هو مستفاد من مجموع حكمها
من توافر هذا العلم عند المحرز .

٢ - متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه
شريك وهو يتحقق التفتيش فإن هذا يكفي

٥٤٩

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- ١ - البتات - شهادة - سلطة المحكمة في الأخذ بلول للشاهد ولو خالف قول آخر له .
ب - اجراءات - شهادة - عدم التزام المحكمة بتلاوة اقوال الشاهد القالب .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ، ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى ، دون أن تبين العلة ، إذ المرجح في ذلك أن ما تقتنع به ويطمئن اليه وجدانها ، كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

٢ - من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعلل سماعه لأي سبب من الاسباب وليست من الاجراءات التي أوجب عليها اتباعها .

الغضبية رقم ٨٥٠ هيئة ٢٧ ق بالهيئة السابعة

٥٥٠

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- عود - عقوبة - اعتبار لثبوت مجرمات اعتاد الاجرام وارسله الى محل خاص تعيينه الحكومة - التأمل بالاقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانوني

حتى كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة بحكمها النهائي - هي اعتبار لثبوت مجرمات اعتاد الاجرام وارسله الى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه ان الى يأمر وزير العدل بالافراج عنه - قد اقيمت بالاقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فان الخصم المبادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، إذ اوقع تلك العقوبة يكون له مخالفته القانون

٥٤٧

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- اختلاس - اعتبار الكلف بضعة عمومية في حكم الوقوف العمومي - اللذان ١١١ ، ١١٩ من ق رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ مثال .

المبدأ القانوني

حتى كان المتهم قد تسلم الغنيم بوصف كونه باشجاويش الكتبية ليباشر توزيعه على الجنود ، فانه يكون هو التسلم بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند اليه مكلفاً بضعة عمومية عهد بها اليه ، ومن ثم فان الحكم اذ دانه بالمادتين ١١١ ، ١١٩ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .

الغضبية رقم ٨٢٤ س ٢٧ ق بالهيئة السابعة

٥٤٨

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧

- معارضة - اعلان - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لظن المعارضة لجهة الادارة او في مواجهة النيابة - افراد وكيل المعارض في ذيل التقرير بالمعارضة يعلمه بالجلسة وتمهده باخطار موكله - عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن .

المبدأ القانوني

اعلان المعارض بالجلسة المحددة لتنظر المعارضة لجهة الادارة او في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بل يجب أن يكون الاعلان لشخص الحكوم عليه غياباً او في محل اقامته ، ولا يفنى عن ذلك تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة يعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لتظرها وتمهده باخطار المعارض اذ ان علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الاصيل الذي لم يكن حاضراً وقت التقرير .

الغضبية رقم ٨٤٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابعة

الا ان هذه النية لم تقم بنفسه الا عندما اقدم على ارتكاب فعله ممسلا لا يتوافر به سبق الاصرار .

القضية رقم ٨٥١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساقفة حسن دارود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد علفى ومحمد عطية اسماعيل المستشارين

٥٥٢

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧

نقاطات . معاملة . قيد المجلس بالجهول . التحاق الطالب بوظيفة كتابية لا يشغل شاغلها فعلا وبصفة أصلية بالقانون . عدم احتساب المدة التي قضاها الطالب في مدة المعاملة م ١٨ من ق ٩٦ سنة ١٩٥٧

المبدأ القانوني

حتى كانت وظيفة الطالب من الوظائف الكتابية التي لا يشغل شاغلها فعلا وبصفة أصلية بالقانون وكان ما أسند اليه من بحوث بقسم العناية والنشر وتطبيق القانون الخاص بنظام موظفي الدولة وأعمال الجوزات لا يعتبر عملا فنيا بالمعنى الذي عناه القانون ولم يصدر من وزير العدل قرارا باعتبار أعمال الطالب من هذه الأعمال ، فان القرار المطعون فيه اذ قضى برفض احتساب المدة التي قضاها الطالب في هذه الوظيفة في مدة المعاملة لا يكون قد اخطأ .

القضية رقم ١ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساقفة حسن دارود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعثمان رمزي ومحمود حامى خاطر المستشارين

مما يتعين نفسه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساقفة حسن دارود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل والسيد أحمد علفى ومحمد عطية اسماعيل المستشارين

٥٥١

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - قتل عمد . لية القتل . حكم - تسبب كلف . مثال لكفاية استظهار الحكم توافر نية القتل لدى التهم . ب - سبق اصرار . قتل عمد . صورة والفئة لا يتوافر فيها طرف سبق الاصرار .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد أُلِيت في حديثه عن نية القتل أن التهم استعمال أداة قاتلة وجهها الى مقتل من المعنى عليه هو منطقة القلب بالذات وطعنه بها طعنة شديدة قاسية نفلت الى القلب فاحدثت الوفاة ، فان ما ذكره الحكم من ذلك توافر به نية القتل ويستقيم به التكيل على قيامها ويستوى بعد ذلك أن يعطى الحكم في بيان الباعث أو يصيب .

٢ - اذا كان ما حدث من قتل التهم للمعنى عليه انما كان اعتما . وقع منه لوقته بعد غصبة عرفت له عندما قن أن هذا المعنى عليه حين هم للاقائه كان يفي بمساعدة خصمه فهو - أى التهم - وإن تعدد القتل

قَضَائِمُ حُكْمِ النِّقْضِ الْمَدِينَةِ

الجمعية العمومية

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد على واحمد قوشه وفهيم يسي جندي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمود حلمي خاطر ومحمد زعفراني سالم والحسيني المعوضي ومحمد رفعت المستشارين .

٥٥٣

٢٥ يناير سنة ١٩٥٨

استقالة . - يقول استقالة الطالب بشرانها التي لم يكن من بينها استمساكها بالسير في الطلب . اعتبار الطالب غير قائم .

المجلس القانوني

مضى كان قد صدر قرار جمهوري بقبول استقالة الطالب بشرانها المدينة في كتاب الاستقالة ولم يكن من بينها استمساك الطالب باستمساك السير في الطلب وما يترتب عليه من حقوق - فانه يترتب على هذا القبول انهاء رابطة التوظيف ويصبح الطالب غير قائم طبقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

الضحية رقم ٥٦ سنة ٣٦ ق . رجال القضاء .

٥٥٤

٢٥ يناير سنة ١٩٥٨

١ - ترقية . - عدم التزام وزارة العدل بعرض حالات جميع القضايا على مجلس القضاء الاعلى قبل وضع أية حركة قضائية لاختيار اكثرهم اهلية .

ب - اهلية . - اقامة . - ترقية . - اعتبار الاقامة عنصرا من عناصر الاهلية . عدم جواز معاصرة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المقنونة فيها .

المبادئ القانونية

١ - لم تستلزم المادة ٢١ من الرسوم

بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الاعلى حالات جميع القضايا ومن في حكمهم قبل وضع أية حركة قضائية ليختار منهم اكثرهم اهلية ، وليس في اعمال القاعة التي قررتها تلك المادة ما يوجب هذا العرض وإن يكون اغفاله مدعاة لتعيب القرار الذي يصدر بدون حصوله بأي عيب شكل ، ذلك أنه فضلا عن أن البطلان المترتب على اغفال اجراء من الاجراءات لا يقع الا حيث يكون هذا الاجراء جوهريا وواجبا بنص القانون فإن لمجلس القضاء طبقا للمادة ٣٦ من القانون المشار اليه أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات والاوراق .

٢ - الاقامة هي إحدى عناصر الاهلية ولا سبيل الى معاصرة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المقنونة فيها اذ لم يحدد القانون لكل عنصر من عناصر الاهلية نسبة معينة ، وللسلطة المختصة وهي بسبيل اجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الاهلية طبقا لما تلعب اليه الصلحة المعلقة ما دامت لاتغالف القانون في تحقيق هذه الاهلية وتقدير درجتها .

الضحية رقم ١١٧ سنة ٣٦ ق . رجال القضاء .
بالهيئة السابقة

٥٥٦

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨

ترقية • محاكم شرعية • سلطة وزارة العدل في
ارجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل
انقضاء اجلها في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ •

المبدأ القانوني

ان جهة الادارة هي التي تختص وحدها
بتقرير الوقت الذي تقوم فيه بشغل الوظائف
الخالية في ادارات الحكومة ومصالحها المختلفة
مستهدية في ذلك بالاعتبارات التي تراها
مؤدية الى تحقيق المصلحة العامة ولا معقب
عليها فيما تقرره في هذا الخصوص - فاذا
كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها
وتنصل بالمصلحة العامة ارجاء شغل الوظائف
التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء اجلها
في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فلا محل للنهي
عليها في ذلك •

القضية رقم ١٥ سنة ٢٦ ق • رجال القضاء •
بالهيئة السابقة

٥٥٧

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨

اجراءات الطلب • معاده • اختصاص • مرتبات •
بابه عامة • الطعن في قرار وزير العدل الصادر قبل
تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منح الطالب
لدرجته للمخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علم الطالب
بهذا القرار • عدم قبول الطلب شكلا •

المبدأ القانوني

متى كان الطالب لم يقرر بالظن - امام
محكمة النقض - في قرار وزير العدل
الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون
نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥
فيما لم يتضمنه من منحه الروبوت المخصص
لدرجة مساعد النيابة الا بعد الميعاد رغم علم
الطالب بصعود هذا القرار فان الطلب يكون
غير مقبول شكلا •

القضية رقم ٦٤ سنة ٢٦ ق • رجال القضاء •
بالهيئة السابقة

٥٥٥

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - اجراءات الطلب • معاده • بداية هذا الميعاد •
ب - القمية • كيفية تحديد القمية القضاة المعينين
من خارج السلك القضائي •
ج - القمية • تحديد القمية للمعينين في وظائف
القضاء من مجلس الدولة • خضوعه لقانون استقلال
القضاء لا لقانون مجلس الدولة •

المبادئ القانونية

١ - يبدأ معاد طلب الالتحاق من تاريخ
اعلان القرار الى ذوى الشأن أو من تاريخ
ما يقوم مقام الاعلان وهو تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية أو تاريخ العلم به - فاذا
كان القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا من
الدرجة الاولى قد نشر في الجريدة الرسمية
وقرر الطالب الطعن فيه بعد معاد الثلاثين
يوما المحددة قانونا للطعن فان الطعن يكون
غير مقبول شكلا •

٢ - تحدد القمية القضاة المعينين من
خارج السلك القضائي في قرار التعيين فاذا
كان الطالب لم تحدد له القمية معينة في
قرار التعيين فان القميته تعتبر من تاريخ
هذا القرار وذلك طبقا لما تقضي به المادة ٢٢
من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة
١٩٥٢ •

٣ - متى كان الطالب مندوبا من الدرجة
الاولى بمجلس الدولة وعين قاضيا من
الدرجة الاولى فان تحديد القميته في
الوظيفة الاخيرة يخضع للقواعد التي
اوضعتها المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء
رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من
القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ •

القضية رقم ٦٦ سنة ٢٥ ق • رجال القضاء • رئاسة
وعضوية السادة الاساتذة حسن فاود ومحمود ابراهيم
اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل واسحق عبدالسيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وأحمد
قرشه وفهيم يسي جندلي ومحمد متولى عتلم ومحمود
حلي خاطر ومحمد زعفراني سالم والحسيني الموشى
ومحمد رفعت المستشارين

قَضَاءُ حُكْمِ النِّقَظِ الْمَدِينَةِ

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد
ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين .

الحكومة فلا شأن لها به ولا بالتضاء جزء
من ثمنه والا كان ذلك نوعا من الضريبة
المرسومة بغير الطريق الدستوري الصحيح
طبقا للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملحق .

المحكمة

« . . من حيث ان مما ينعاه الطاعن على
الحكم المطعون فيه في الوجه الاول من
السبب الاول مخالفة القانون والخطا في
تطبيقه ذلك ان الرسم الذي حصل منه بواقع
١٩ مليما للاقعة من الزيت هو في حقيقته
عبارة عن ضريبة بالمخالفة للمادة ١٣٤ من
الدستور الذي كان قائما وقتذاك ، وفي
شرح هذا الوجه يقول الطاعن ان الحكم
المطعون فيه حصر نقطة النزاع في أنها تقوم
على معرفة هل مبلغ التسعة عشر مليما الذي
دفعه الطاعن عن كل اقة من الزيت صرفها
بموجب التصريح المعطى له في ٢٦ من
اغسطس سنة ١٩٤٦ هو ضريبة مستترة
او هو جزء من الثمن المحدد بالتسعير
الجبري ، ثم قرر ان جدول التسعير الجبري
عن الاسبوع من ٤٧/٦/١٤ الى ٤٧/٦/٢١
بعد ان حدد سعر اقة الزيت للمستهلك
اورد في خاتمة الملاحظات انه يزداد ١٩ مليما
عن الزيت المنصرف للصناعات . وقال الحكم
ان هذه الزيادة جزء من التسعير الجبري
حدته اللجنة في حدود اختصاصها ما دامت
الزيادة واردة في جدول التسعير الجبري
في بند خاص ، ومن ثم لا تعتبر رسما ولا
ضريبة ، مع ان هذا القرار لم يصدر عن
لجنة التسعير بل عن مجلس الوزراء في
٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ وهو لا يملك

٥٥٨

٢ يناير سنة ١٩٥٨

تموين . تسعير جبري . هرايب . استيلاء . زيت .
قانون . دستورية القوانين . . . صدور قرار من لجنة
التسعير بفرس مبلغ معين على كل اقة من الزيت زيادة
على التسعير تستولى عليه الحكومة اذا كان الزيت
لاغراض صناعية . صدور هذا القرار في ظل الدستور
الملحق . اعتبار ذلك نوعا من الضريبة المفروضة بغير
الطريق الدستوري الصحيح .

المبدأ القانوني

متى كانت لجنة التسعير قد قررت في
ظل الدستور الملحق فرض مبلغ معين عن كل
اقعة من الزيت زيادة على التسعير الواردة
في جدول التسعير الجبري تستولى عليه
الحكومة اذا كان الزيت لاغراض صناعية .
فان هذا القرار يكون باطلا لمخالفته لذلك
الدستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذا
لقرار من مجلس الوزراء ، اذ ليس من
اختصاصه فرض ضريبة او رسم ، ولا يقدح
في ذلك ان يكون القرار الوزاري رقم ٥٠٤
سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين
بالاستيلاء على الزيت الموجود بالعاشر في
جميع بلاد القطر المصري اذ ان هذا الاستيلاء
صدر عاما فهو استيلاء مجرد ولم يقترب
بال تسليم الفعل للزيت المستولى عليه ولم
يصاحبه جرد وصفي بحضور ذوى الشأن
فيه او بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقا
للمادة ٤٥ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ فهو لا يعدو ان يكون اجراء تنظيميا
قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على
المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلطة ،
وليس من شأنه نقل ملكية الزيت الى

لجنة التسعير الجبري قد تحسّد بموجب المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي أجاز في مادته الأولى « لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن تتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية : فرض قيود على انتاجها وتداولها واستهلاكها أو نقلها وتقييد منح الرخص الخاصة بإفشاء أو تشغيل المحال التي تستعملها في تجارتها أو صناعتها وتحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها فيها أو الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو معمل أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو أي مقلول أو أي شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات وتكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الأعمال وتحديد الأسعار فيما يتعلق بالاصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة » - وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التسعير الجبري - وتنص مادته الأولى على إنشاء لجنة تسعيرة في كل محافظة ومديرية برياسة المحافظ أو المدير ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة بالاتفاق مع وزير الداخلية وتقوم هذه اللجنة أسبوعيا بتحديد أقصى الأسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ومنها الزيت وأن تحديدها للأسعار يكون ملزما لجميع الذين يبيعون كل أو بعض المواد وفي الأسبوع الذي وضعت له في دائرة المحافظة أو المديرية ، كما نص القانون على إنشاء لجنة مركزية لوضع أسس تحديد الأسعار والنظر في الشكاوى ومراقبة حركة الأسعار على النحوم ، كما أجاز لوزير التجارة والصناعة بقرارات يصدرها اتخاذ تدابير منها تحديد حد أقصى للربح فأصدر قرارا رقم ٢٧٦ سنة ١٩٤٥ بتشكيل لجان الأسعار ، كما أصدر قرارا رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ بوضع الأحكام الخاصة بتنظيم تبادل الزيوت النباتية عن طريق لجنة تختص بوضع القواعد التي تكفل تحويل البلاد بها وتنظيم توزيعها

فرض رسم ولا ضريبة فهو قرار باطل ، ولو كان صادرا من لجنة التسعيرة لكان ادعى للبطلان لمخالفته في الحالين للمستور ، وأنه قدم قسائم سداد هذا المبلغ لخزانة الحكومة عما صرفه من الزيت ولو كان الأمر أمر تسعيرة لدفع المبلغ للمعصرة التي صرف منها الزيت مع ثمنه الذي دفعه إليها .

« ومن حيث انه يبين من الحكم المعلوم فيه انه أقام قضاءه في خصوص هذا الشطر من النزاع على ما أقام حكم محكمة الدرجة الأولى قضاءه عليه من أسباب أعاد الإشارة إليها وقد أقيم حكم محكمة أول درجة على قوله : « وحيث انه ثابت من الأطلاع على جدول التسعير عن الأسبوع من ٤٧/٦/١٤ إلى ٤٧/٦/٢٠ أنه بعد أن حددت أسعار الزيت ورد في خانة الملاحظات ما نصه : (يحدد سعر زيت بنوة القطن الذي يصرف للصناعات تسليم المعاصر بزيادة ١٩ مليما في الأقة عن الأسعار المدرجة) ، وقد ثبت أن خزانة الحكومة هي التي كانت تقتضى ذلك المبلغ من المدعي - وحيث انه لا يمكن القول بأن هذا المبلغ الذي حددته لجنة التسعير هو ضريبة فهو جزء من السعر الذي ارتأت اللجنة تحديده ورأت تيسيرا على الناس أن تخفضه بالنسبة لهم وأن تزيده بالنسبة لأصحاب المصانع على أن تقتضى الخزانة الزيادة وذلك بتحديد اذن صادر من لجنة التسعير وفي حدود اختصاصها ولا يغير من الأمر أن يأخذ التاجر الزيادة أو أن تقتضيها الحكومة والزيادة لا يمكن القول بأنها ضريبة يجب اقرارها بقانون ولا بأنها رسم إذ هي تختلف طبيعتها عن الضريبة والرسم » - ومفاد ذلك أن الحكم المعلوم فيه اعتبر الزيادة هي ضمن السعر المحدد رسميا ما دامت قد وردت في جدول التسعيرة الجبرية وأنها لا بد أن تكون قررتها لجنة التسعيرة في حدود اختصاصها حتى ولو كانت تتقاضاها الحكومة خلافا للتمن الأصلي الذي يدفع للمعاصر .

« ومن حيث ان هذا الذي قال به الحكم المعلوم فيه خطأ في القانون ذلك أن اختصاص

سأوريا وقت فرض هذه الزيادة فالحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على صحة هذه الزيادة قانونا يكون قد اعطى في القانون يتعين نقضه .

الغنية رقم ٢٥٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد وسعد عبد الواحد على واحد قوشه ومحمود متولى عتسلم المستشارين

٥٥٩

٢ يناير سنة ١٩٥٨

١ - تموين . استيلاء . الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ب - تموين . استيلاء . حديد . فرائب . قانون . دستورية القوانين . نظام عام . اقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى عليه استنادا الى قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الصادر بشأن الاستيلاء على الحديد . اعتبار هذه الحصيلة نوعا من الضريبة او الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للمستور الملقي .

ج - تموين . صدور قرار من اللجنة العليا للتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ والقرار من لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد اسعار الحديد المستولى عليه . عدم اختصاص أي من اللجنتين باصدار قرارها .

د - تموين . لجنة الحديد . تمثيل رئيس اتحاد التجار المستودعين في هذه اللجنة . عدم التزام التجار بقرار او مقترحات اللجنة في شأن تحديد اسعار الحديد تنفيذا على هذه التمثيل .

هـ - قانون . درجة القوانين . تموين . الفول بربان قرار وزير التموين الصادر في ٢٦/١٢/١٩٤٧ على الملنى بملونة انه جاء تقريره للواقع . خطأ .

المبادئ القانونية

١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها انما هو الاستيلاء الفعلي المقتضى بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوي الشأن او بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته .

على المستهلكين وعلى الصناعة ، ومؤدى ذلك جميعه ان وزير التموين ولجنة التموين العليا ولجان التسعير الجبرى لا يملك ايها فرض رسم او ضريبة وانما الاختصاص محصور فى تحديد السعر الذى يلتزم البائع بالبيع فى حدوده وتحديد أقصى الربح ومراقبة التسعيرة فاذا حدد سعرا للبائع وزيادة تقتضيها الحكومة بجانب البائع لم تكن هذه الزيادة جزءا من السعر وانما هى فرضى مضروب على المشتري لا لصلحة البائع كجزء من ثمن المبيع وانما لتقاضاه الحكومة زائلا على الثمن الذى يستحقه البائع . ولما كانت المادة ١٣٤ من المستور السابق نصت على انه « لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها ولا الغاؤها الا بقانون ، ولا يجوز تكليف الاهال بتادية شيء من الاموال او الرسوم الا فى حدود القانون » فان قرار لجنة التسعيرة اذ فرض مبلغ تسعة عشر مليما عن كل اقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة بالجدول - تستولى عليه الحكومة اذا كان الزيت لاغراض صناعية - ان هذا القرار يكون باطلا لمخالفته للمستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذا لقرار من مجلس الوزراء اذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة او رسم ، ولا يقدم فى ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير لتموين بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمصاصر نقل جميع بلاد القطر المصرى (المادتان ٣٢ ، ٣٣ منه) اذ أن هذا الاستيلاء صدر عاما فهو استيلاء مجرد ولم يقترب بالتسليم الفعلي للزيت المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور ذوي الشأن فيه او بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقا للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - فهو لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فى هذه السلعة وليس من شأنه نقل ملكية الزيت الى الحكومة فلا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه والا كان ذلك نوعا من الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للمادة ١٣٤/١ من المستور الملقي الذى كان

٤ - ليس من شأن تمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في لجنة الحديد أن يلزم التجار بآراءه أو مقترحات اللجنة في خصوص تحديد أسعار الحديد المستولى عليه .

٥ - الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص . ومن ثم فلا محل للقول بـ «سريان قرار وزير الترميم الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الملقى بمقتله أنه جاء تقريراً للواقع» .

المحكمة

« ٠٠ » من حيث أن هذا الطعن قد بني على سببين يتحصل أولهما - في غالبة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتاويله وذلك من ثلاثة أوجه : الأول - أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحصيلة التي تطالب بها الطاعة ضريبة أو رسماً في حين أنها جزء من الثمن الذي تستحقه الحكومة باعتبارها مالكة للحديد ومحتكرة له على أثر استيلائها استيلاء عاماً بمقتضى القرار الرقم ٧٧ سنة ١٩٤٥ وأنها ناطت الشركة المطعون عليها « المالكة الأصلية للحديد » ببيعها لحساب الطاعة وتحت اثرأفها سواء أكان هذا البيع بتصريحات أم بدونها . الثاني - اعتبار الحكم المطعون فيه الحصيلة المشار إليها ضريبة مستترة فرضت بغير الطريق الدستوري رغم أنها تقررت بقانون الميزانية لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ إذ تضمن هذا القانون اعتماد باب للإيرادات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات الترميم والحصيلة المطالب بها باعتبارها مورداً من موارد الإيرادات تندرج تحت هذا الباب وتصبح مقررة بمقتضى قانون الميزانية ذاته . الثالث - قبول دفع المطعون عليها بعدم مشروعية المطالبة بهذه الحصيلة وهي ليست صاحبة الحق في التمسك بهذا الدفع لأن الشركة المطعون عليها حصلت هذه المبالغ من المستهلكين بوصفها وكالة عن الطاعة أو نائبة عنها فليس لها أن تثير هذا الدفع في وجهها إذ أن هذه المبالغ وقد وقع عبؤها على المستهلكين فلا يكون لغير هؤلاء أن يتمسك بعدم مشروعيتها واعتبار

٢ - متى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل الدستور الملقى التفضيل جزئياً من لمن الحديد المستولى عليه لتغطية مصاريف توزيعه تنعياً واستندت في التفضيل هذه الحصيلة على قرار وزير الترميم رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه الحصيلة قانون يحدد أساسها ووعاها والمكترمين بدفعها وطريقة تحصيلها فإن ذلك يكون نوعاً من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح وفقاً للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملقى ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بأن فرض التفضيل هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعي سليم لصله ذلك بالنظام العام - ذلك لأن قرار وزير الترميم رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الملحق بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتفسير الجبري قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاماً على كميات الحديد المغزونة بالمخازن أو الموجودة بالموانئ الجمركية أو الكميات التي يتم استيرادها مستقبلاً فهو استيلاء مجرد ولم يقرن بالتسليم الفعل للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفي بحضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو يحايثه إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه .

٣ - أن قرار اللجنة العليا للتموين الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٥ وكذلك قرار لجنة الحديد الصادر في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بشأن تحديد أسعار الحديد المستولى عليه بقرار من وزير الترميم رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ - ملحقان القراران لم يصدر أيهما من هو مختص بإصداره وهو وزير الترميم دون غيره وذلك وفقاً للفقرة السادسة من المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وشملها قانون الميزانية عن السنة المذكورة فيكون اقتضاؤها مستندا الى قانون الميزانية ذاته ذلك ان قانون الميزانية عن سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ رقم ٥٢ سنة ١٩٤٥ والصادر بتاريخ ١١/٨/١٩٤٥ لم يشتمل على هذه الحصيلة وان ما تضمنته الطاعة بأوراق الطمن للاستدلال به ليس سوى مجرد بيان تقديري وغير رسمي للمكتب الفني بالوزارة الطاعة لتقديمه للجهات المسؤولة لمراعاته عند وضع ميزانية الطاعة عن السنة المذكورة وهو لا ينهض أساسا لسلامة فرض هذه الحصيلة أو استحقاقها أو تحصيلها الا أن يصدر بها قانون يحدد أساسها ووعاها والمزمن بدفعها وطريقة تحصيلها ومتى تقرر ذلك كان فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعي سليم وجاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بذلك لصحته بالنظام العام مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد اقيم على وقائع غير صحيحة فضلا عن قصور أسبابه وتناقضها ذلك أنه اقام قضاؤه على أن الكشف المبين لمبيعات الشركة المطعون عليها تضمن أن هذه المبيعات تمت حتى ٢٥/٢/١٩٤٦ وهو تاريخ إلغاء المصروفات الإدارية وأن مبيعات الشركة المذكورة باعتراف الموظف الحكومي المختص كانت عن المدة من سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى فبراير سنة ١٩٤٦ وأنه لذلك تكون أحكام ذلك القرار لاحقة للجانب الأكبر من تلك المبيعات فإن الحكم يكون قد ربط بين قرار فبراير سنة ١٩٤٦ ، وبين مبيعات الشركة التي تمت قبله في حين أنه لا رابطة بينهما - وأن أساس المطالبة هو قرار لجنة التكوين العليا الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار اللجنة الفنية للحديد الصادر في ٢٤/١٠/٤٥ هذا الى أن كشف المبيعات وأن تضمن عدة عمليات عن المدة من ١/٩/١٩٤٥ الى ٢٤/١٠/١٩٤٥ الا أن هذه المبيعات سجلت عنها الحصيلة والقول بأن المبيعات الواردة بالكشف سابقة على قرار ٢٦/٢/١٩٤٦ ، الخاص بإلغاء المصروفات الإدارية غير متج

الحكم أن هذا الدفع مما يتصل بالنظام العام يجوز لكل ذي مصلحة ابداءه . يعتبر أمرا مخالفا للقانون .

ومن حيث أن هذا النعي مردود في جميع وجوهه بأن الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترون بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته - ولما كان يبين من الأوراق أن قرار وزير التموين رقم ٧٣ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٨٩ سنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ٩٦ سنة ١٩٤٥ الخاص بالتسمير الجبري - قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو الموجودة بالوحدات الجبرية أو الكميات التي يتم استيرادها مستقبلا وأن هذا الاستيلاء كان مجردا ولم يقتصر بالتسليم الفعلي للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفي بحضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد للمستولى عليه أو حيازته الى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه لتغطية مصاريف التوزيع التي تدعيها والا كان ذلك نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق المستوي الصحيح وفقا لل مادة ١٣٤/١ من الدستور الملغى الذي كان ساريا وقت فرض هذه الحصيلة والحكم المطعون فيه اذ انتهى الى هذا النظر فلا يكون قد خالف القانون ويكون تحدث الطاعة عن ملكيتها للحديد عن طريق الاستيلاء ونياية المطعون عليها في بيعه أو تحصيل جزء من ثمنه لا مسوغ له كما لا وجه لقول الطاعة أن هذه الحصيلة قد أدرجت في ميزانية سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦

• تسبيب كلف • انتهاء الحكم إلى إجراء مقاصصة قضائية • تزيم عطا إلى أنها مقاصدة قانونية • لا يسيب.

ج - وفاء • مقاصدة • التزام • انفصاله • • فواءه • عدم جواز إضافة فواءه عن الدين الذي تجرى به المقاصدة بعد التاريخ لاعتبار مبدأ تنفيذ المقاصدة • م ١٩٢ و ١٩٣ مدني قديم •

د - فواءه • قانون • عدم سرعان الرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٢٨ على اللوائح الانفاقية الحكوم بها قبل تاريخ العمل به •

هـ - غير • محكمة الموضوع • سلكتها في الاصل بتقرير الغير كله أو بعضه •

و - نقض • إعلان الطعن • محل شك • إعلان التضمين بتقرير الطعن في موطن شك • وجوب ايداع صورة الحكم المطعون فيه للمتنزه عليه والا كان الطعن باطلا ونقض به المحكمة في غيبة المطعون عليه • م ٢٨ مراجعات •

المبادئ القانونية

١ - متى كان الدائن قد رفع الدعوى يطالب بدينه واستخلص الحكم من ادعاج الدائن دينا لمدينه في ختمه في الحساب الذي اوضحته في عريضة دعواه ومن طلبه استئصال هذا الدين مما له في ذمة المدين - أن ذلك يعتبر اقرا من الدائن من شأنه قطع مدة تقادم دين مدينه في ذمته فان ذلك يكون استخلاصا موضوعيا سائفا ولا مخالفة فيه للقانون •

٢ - متى كانت المقاصدة التي انتهى اليها الحكم تنطوي في حقيقتها على مقاصدة قضائية فدت المحكمة في سبيل اجرائها كلا من الدينين ومدى المنازعة فيه واثرها عليه ثم اجرت المقاصدة بموجبهما بعد ذلك - فانه لا يؤثر في ذلك ما استترد اليه الحكم تزيمًا من توافر شروط المقاصدة القانونية •

٣ - المقاصدة طبقا لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني القديم هي نوع من وفاء الدين تحصل بقدر الأقل من الدينين كنص المادة ١٩٣ من ذلك القانون • وهذا الوفاء الذي يحصل بالمقاصدة يستلزم قانونا تحديد الدين الذي تجزى به المقاصدة في التسريح المعتبر مبدأ تنفيذها مضاعفا اليه فوائده السابقة على هذا التاريخ فلذا كان الحكم قد

ما دامت الطاعنة لا تطالب بمبالغ مستحقة عن مبيعات لاحقة لصدور قرار انفصال المصاريف الادارية المشار اليه هذا الى أن قرار لجنة الحديد يفرض هذه الحصيلة وان لم يكن قوة الالتزام بالنسبة للجمهور فهو ملزم لتجار الحديد ممثلين في شخص رئيس اتحادهم الممثل في اللجنة والذي يجعل قرار اللجنة كأنه صادر منهم ولا حاجة لاستصدار قرار أو أمر آخر هذا فوق أن قرار ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ جاء تقريرا لواقع الأمر بما يتعين معه نقض الحكم •

ومن حيث أن هذا النص مردود بأنه غير منتج متى تقرر انعدام الأساس الذي بنيت عليه هذه الحصيلة - على ما سلف بيانه - كما لا يجزى الطاعنة تأسيسها لهذه الحصيلة أخيرا على قرار اللجنة العليا للتموين الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٥ أو اللجنة الفنية للحديد الصادر في ٢٤/١٠/١٩٤٥ لأن كلا من هذين القرارين لم يصدر ممن هو مختص باصدارهما وهو وزير التموين دون غيره وذلك وفقا للمادة الأولى فقرة ٦ من الرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ولا مساع للقول بتشكيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في اللجنة والزامهم بقرارها لأن هذا التمثيل ليس من شأنه أن يلزم التجار بآراء أو مقترحات استشارية ولا محل للقول بسريان قرار وزير التموين رقم ٦٣ سنة ١٩٤٦ الصادر في ٢٦/٢/١٩٤٦ على الماضي لأنه جاء تقريرا للواقع ذلك لأن الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص - ومن ثم يتعين رفض هذا السبب •

التصية رقم ٣٢٤ سنة ٢٣ بالهيئة السابقة

٥٦٠

٢ يناير سنة ١٩٥٨

١ - تقدم مسلك • انتفاء • • محكمة الموضوع • استخلاص الارز الذي من شأنه قطع تقادم الدين • موضوعي • • مثال •

٢ - وفاء • مقاصدة • التزام • انفصاله • • حكم

الحكمة من تلقاء نفسها وفي غيبة الخصوم دون أن يكون لذلك أثر على قيام الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الخامس والتاسع اللذين كانا من بين من أعلنوا بتقرير الطعن في مكتب الأستاذ أحمد زغلول المحامي لأنهما قد تنازلا عن التمسك بهذا الدفع بقبولهما التكلم في موضوع الطعن والرد عليه في مذكرتهما ولأن الحكم الابتدائي لا نص فيه على التضامن وموضوعه مما يقبل التجزئة حتى يستفيدا رغم ذلك من هذا البطان .

« وحيث أن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على ورقة اعلان الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم اتخذوا فيها مكتب الأستاذ أحمد زغلول المحامي موطناً مختاراً لهم كما يبين من الاطلاع على الأوراق بأن الطاعنين قرروا بالطعن في ٩/١١/٥٣ وأن تقرير أظن أعلن به المطعون عليهم بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٣ في ذلك الوطن المختار وأن الطاعنين لم يودعوا قلم الكتاب أصل ورقة اعلان الحكم المتضمن اعتبار مكتب الأستاذ أحمد زغلول المحامي محلاً مختاراً لهم الا بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٣ أي بعد مضي أكثر من عشرين يوماً على تاريخ التقرير بالطعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اجازة اعلان الطعن في الوطن المختار كنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات مناطه أن يكون الخصم قد اختار ذلك الوطن في اعلان الحكم المطعون فيه الى خصمه . ولما كان من المتعين - وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - على من يعلن خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الوطن في اعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب ايداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه فان لم يفعل كان الطعن باطلاً وتبقى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه (نقض ١٩٥٤/١١/١٨ طعن رقم ٢٣٧ سنة ٢٦ ق) . ولما كان ذلك فان الطعن الحالي يكون باطلاً بالنسبة لمن عدا المطعون عليهما الخامس والعاشر ، إما

اضاف فوائد لاحقة لتاريخ اللاكود فانه يكون قد اخطأ .

٤ - متى كان قد حكم بالفوائد الاتفاقية قبل تاريخ تنفيذ الرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ في ٢١/٣/١٩٣٨ تنفيذا لاتفاق سابق فانها تكون بمنأى عن احكام هذا الرسوم بقانون .

٥ - محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الغير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هي لا تقضي الا على ما تطعن اليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أي تناقض .

٦ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه يجب على من يعلن خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن هذا الخصم قد اختار هذا الوطن في اعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب ايداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه العلنة اليه فان لم يفعل كان الطعن باطلاً وتبقى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه .

الحكمة

« . من حيث أن النيابة العامة قلمت مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لمن عدا المطعون عليهما الخامس والتاسع .

« وحيث ان مبني الدفع الذي أبدته النيابة انه لما كان الطاعنون قد أعلنوا المطعون عليهم بتقرير الطعن في موطنهم المختار في اعلان الحكم المطعون فيه وهو مكتب محاميه الأستاذ أحمد زغلول فانه كان يتعين عليهم ايداع ورقة اعلان ذلك الحكم مع أصل اعلان الطعن في ميعاد العشرين يوماً التالية للتقرير بالطعن طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولكنهم لم يودعوا تلك الورقة الا بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٣ بعد مضي أكثر من عشرين يوماً على التقرير بالطعن ، ولما كان هذا الإيداع اجراء جوهرياً فانه يترتب على عدم حصوله بطلان الطعن بطلاناً تقضي به

بالنسبة لهذين الأخيرين فإنه يبين من الأوراق أنهما قدما مذكراتهما وقصرا دفاعهما على موضوع الطعن مما يعتبر تنازلا منهما عن التمسك بهذا البطشان وبجمل الطعن صحيحا وقائما في مواجهتهما .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهما المذكورين .

وحيث أن الطعن ينشأ على سبعة أسباب يتحصل أولها - في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه على الرغم من إقراره الحكم الابتدائي على ما انتهى إليه من التزام المطعون عليهم بمبلغ ٩٢٨ جنيها و ٩٣٥ مليما على التفصيل الوارد به أخذا بتقرير الخبير الاستشاري عاد فانها هذا الالتزام بمقولة أن اسماعيل عبد الرازق يدين المرحوم أمين الحيني مورت الطاعنين في مبلغ ٤٥٠ جنيها بحكم صدر له بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٧ وأن قيمة هذا المبلغ وقوائمه تربو على المبلغ المقتضى به ابتدائيا للطاعنين وأن محكمة أول درجة أخطأت في عدم احتساب هذا المبلغ ثم أجرى المقاصة بين دين الطاعنين ودين اسماعيل عبد الرازق مع أن المادة ٢٩٧ من القانون المدني القديم تنص على أن المقاصة لا تقع إلا إذا كان الدينان خاليين عن النزاع ومستحقين الطلب وكانا من النقود أو من أشياء أخرى من جنس واحد بشرط أن يكونا واجبي الأداء في محل واحد . ودين اسماعيل عبد الرازق الذي أجريت بموجبه المقاصة يتصوره النزاع من جملة وجوه .

ذلك أن الحكم الصادر به قد سقطت بعض المدة إذ أنه لم ينفذ عقب صدوره إلا في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ بأمر من محكمة فقط وبعد ذلك بقي بدون تنفيذ حتى طلب المطعون عليهم لأول مرة في عريضة استئنافهم بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٦ إجراء المقاصة بموجبه وقد مضى بين هذين التاريخين حوالي أربعة وعشرين عاما سقطت بمضيها الحكم المذكور بمضي المدة . وعلى فرض أن المطعون عليهم قد تسبوا بأسماء

الخبير المعين في الدعوى بتاريخ ٤٣/٨/٢ بتخصم قيمة هذا الحكم مما هو مطلوب للطاعنين كما ورد في الحكم المطعون فيه ، وعلى فرض أن إدراج قيمة الحكم المذكور ضمن كشفي الحساب المؤرخين ٢١/١٢/٢٧ و ١/١٢/١٩٢٨ المرسلين من المرحوم حسين عبد الرازق إلى الاستاذ ثابت ثروت يعتبر إقرارا بهذا الدين كما ذهب إليه ذلك الحكم فإن الخمسة عشر عاما التي يسقط بها هذا الحكم قد مضت سواء من تاريخ تنفيذه أو من تاريخ كشفي الحساب المذكورين إلى تاريخ تعيين الخبير في ٢٥/٢/١٩٤٣ .

وقال الطاعنون أن ما قرره الحكم المطعون فيه من عدم سقوط دين اسماعيل عبد الرازق بمضي المدة لإقرارهم به في عريضة دعواهم المؤرخة ١٢/١٠/١٩٣٩ وطلبهم خصمه مما هو مطلوب لهم من المطعون عليهم ولإدراجهم هذا الدين في كشفي الحساب سألني الذكر المقيم من الطاعنين في الدعوى الأمر الذي يقطع في نظر الحكم المطعون فيه مدة التقادم . هذا الذي قرره الحكم يقول الطاعنون أنه غير صحيح لأن الإقرار الذي يقطع مدة التقادم هو الذي يعترف فيه الدين بمشغولية ذمته بالدين . ولأن طلب برائة الذمة لا يعتبر قاطعا للتقادم أو اعترافا بالدين خصوصا وأن هذا الطلب قد وقع في بحر للمدة القانونية أي قبل تكامل مدة السقوط . أما كشفي الحساب فهما من عمل المدين (المطعون عليهم) لا يؤخذ ما فيهما حجة أو إقرارا على الطاعنين فضلا عن مضي المدة القانونية من تاريخ هذين الكشفين حتى تاريخ طلب المقاصة من المطعون عليهم - على ما سبق الإشارة إليه - ثم أضاف الطاعنون أن دينهم كان هو الآخر محل نزاع من المطعون عليهم يمنع منه إجراء المقاصة بموجبه ، كما أن الحكم المطعون فيه قد خالف الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٤٣ الذي تأيد استئنافا بالاستئناف رقم ٦٢١ سنة ٦٠ ق إذ أن ذلك الحكم حدد العلاقة التي طلب من الخبير تصفيتها وهي المبالغ التي استلمها المرحوم أمين الحيني من المرحوم حسين عبد

والرازي بالعقيد المؤرخ في ١٩٢٢/٧/٣ . فاستبعد بذلك المبلغ الذي استلمه المرحوم أمين الحيني من اسماعيل عبد الرازي فلم يكن من الجائز اقحام هذا المبلغ به ذلك في الدعوى ، كما وان ذلك الحكم وقد اخذ بتقرير الخبير الاستشاري في تأييده للحكم الابتدائي المبني على هذا التقرير قد تناقض مع نفسه باجرائه خصم مبلغ دين اسماعيل عبد الرازي مما هو مطلوب للطاعنين لان الخبير الاستشاري قد رفض خصم هذا المبلغ وادخله ضمن الحساب لانه عملية مستقلة عن الرهن موضوع النزاع . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتحديد يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ تاريخ صدور الحكم التمهيدى بتصفية الحساب بين الطاعنين والمطعون عليهم بدءا للمقاصة قد اخطأ في تطبيق القانون وذلك لانه في هذا التاريخ كان دين الطاعنين متنازعا فيه ولم يزل متنازعا فيه حتى تاريخ الحكم المطعون فيه في ١٩٤٣/٦/٢٣ . ولا تصح المقاصة القانونية الا اذا كان الدينان خاليين من النزاع - ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد أجرى حساب الفوائد عن دين اسماعيل عبد الرازي بواقع ٩ ٪ لمدة خمس سنوات سابقة على ١٩٤٣/٢/٢٥ ثم بواقع هذا السعر عن المدة اللاحقة لذلك حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه مع أن الفوائد قد عدلت الى ٨ ٪ ابتداء من ١٩٢٨/٢/٢١ بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٨ ثم الى ٧ ٪ ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ طبقا لنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد . وعلى ذلك يكون الحكم قد اخطأ تطبيق القانون . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه اخطأ اذ اغفل تحديد دين اسماعيل عبد الرازي في التاريخ الذي اعتبره ميلا لتنفيذ المقاصة وهو يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ والفوائد المستحقة عليه لهذا التاريخ حتى على السعر الخاطئ الذي اخذ به ذلك الحكم ثم اجراه المقاصة على هذا الاساس في هذا التاريخ بقدر الاقل من الدينين كما تقضى بذلك المادة ١٩٣ من القانون المدني القديم .

ويتحصل السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه اخطأ اذ اعتبر يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ ميلا لتنفيذ المقاصة مع أنه في هذا التاريخ كان دين اسماعيل عبد الرازي قد سقط بمضى المدة . ويتحصل السبب السادس في أن الحكم اخطأ تطبيق القانون ذلك لانه اضاف الى دين اسماعيل عبد الرازي البالغ مقداره ٤٥٠ جنيها فوائد بلغ مقدارها ٦٧٦ جنيها وقد نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني على أنه لا يجوز في أية حالة ان يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال . ويتحصل السبب السابع في تمييز الحكم بمخالفة القانون ذلك لانه أجرى المقاصة بين دين اسماعيل عبد الرازي ودين الطاعنين مع أن دين الطاعنين مطلوب من المطعون عليهم جميعا ودين اسماعيل عبد الرازي مطلوب لهذا الأخير فقط ، ويشترط لاجراء المقاصة القانونية ان يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون كل من المتعاملين دائنا أصلا ومدينا أصلا تلاحر . وحيث أن ما ينصاه الطاعنون في الاسباب الأولى والثاني والخامس مردود أولا بأن النزاع الذي اثاره الطاعنون حول دين اسماعيل عبد الرازي المحكوم له به ضد مورثهم بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٧ يدور حول سقوط ذلك الحكم بمضى المدة وقد تصدى الحكم المطعون فيه لهذا النزاع وفصل فيه فقال عند استعراض الوقائع : « ان المستأنف عليهم (الطاعنون) حينما رفعوا دعواهم أدمجوا هذا الدين ضمن الحساب الذي أوضحوه في عريضة الدعوى المعلقة للمستأنفين (المطعون عليهم) في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ - وطلبوا استنزاله مما لهم في ذمة المستأنفين » . ثم قال : « وحيث انه عن الدفع بسقوط الدين بمضى المدة الطويلة الذي تمسك به المستأنف عليهم أمام الخبير وفي مذكراتهم الأخيرة فانه في غير محله لأن اقرارهم بهذا الدين وطلبهم الرقابة لا يخص ما لهم في ذمة المستأنفين ، كما توضع منهم ذلك في عريضة الدعوى . هذا الاقرار قاطع للمدة ، وقد استمر المستأنفون يطالبون بالوفاء به بطريق المقاصة

بأنه لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه اذ أجرى المقاصة قد خالف الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥ بمقولة ان هذا الحكم التمهيدى قد استبعد دين اسماعيل عيسى الرازق من مأمورية الخبير عندما طلب منه تصفية المبالغ التى استلمها المرحوم أمين الحينى من المرحوم حسين عبد الرازق خاصا بالمقصد المؤرخ ١٩٢٣/٧/٣ ذلك لانه تبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم التمهيدى المذكور المقدمة من الطاعنين ان المحكمة اوردت : « معرفة مدى العلاقة التى كانت بين المرحوم أمين أفندى الحينى والمدعى عليهم (المطعون عليهم) ومراجعة الحساب الخاص بهم فى دفاتر الدائرة منذ بدأت العلاقة حتى رفع الدعوى ومعرفة ما استلمه من مبالغ من المرحوم حسين بك عبد الرازق وما سددته للدائرة ومراجعة المبالغ الواردة بالكشفين المرفقين بخطابى المرحوم حسين بك عبد الرازق لحضرة محمد ثابت ثروت بك فى ١٩٢٧/١٢/٢١ و ١٩٢٨/١/٢٢ على دفاتر الدائرة لمعرفة مدى انطباق البيان الوارد بها على ما هو واضح بالدفاتر ... » ولهذا انتدبت المحكمة خبيراً حسابياً لاجراء ما تقدم وللانتقال للاطلاع على دفاترها منذ هذه العلاقة المالية بينهما حتى تاريخ الخطابين المقسمين وتسوية حساب المبالغ التى استلمها مورث المدعين والمبالغ التى سددتها للدائرة » - ولما كان يبين من الوقائع الواردة بهذا الحكم ان اسماعيل عبد الرازق هو أحد المدعى عليهم وأنه - أى الحكم - قرر نيب الخبير لمعرفة علاقة مورث الطاعنين بالمدعى عليهم جميعاً ومن بينهم اسماعيل عبد الرازق - وكان يبين من الوقائع كذلك أن دين هذا الأخير كان مدرجا بكشف الحساب المؤرخ ١٩٢٨/١/٢٢ الذى كلف الخبير بتحقيقه ومراجعتة على الدفاتر - لما كان ذلك فلا محل للقول بأن الحكم التمهيدى المشار اليه قد استبعد دين اسماعيل عبد الرازق - لا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم التمهيدى قد أدخل ضمن مأمورية الخبير بيان المبالغ التى استلمها مورث الطاعنين من حسين عبد

من وقت أن حضروا أمام الخبير حتى نهاية مراحل الدعوى » - وهذا الذى انتهى اليه الحكم المذكور من اعتبار دلالة ادعاء الطاعنين دين اسماعيل عبد الرازق ضمن الحساب الذى أرفضوه فى عريضة دعواهم وطلبهم استنزاله مما لهم فى ذمة المطعون عليهم اقراراً منهم بدين اسماعيل عبد الرازق من شأنه قطع مدة تقادمه هو استخلاص موضوعى سافح ولا مخالفة فيه للقانون - ومردود ثانياً - بأن الحكم لم يخطئ فى اجراء مقاصة هذا الدين مع دين الطاعنين بعد أن بت فى منازعة المطعون عليهم فيه وقدره ، ذلك لأن المقاصة التى أجراها الحكم المذكور ليست هى المقاصة القانونية المنصوص عليها فى المواد ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ من القانون المدنى الملغى والتى تقع بقوة القانون وتستلزم خلو الدينين من النزاع وإنما هى مقاصة قضائية حول للقاضى أن يجريها اذا تخلف شرط من شروط المقاصة القانونية كشرط الخلو من النزاع بعد تقدير هذا النزاع ومدى أثره على الحق موضوع المقاصة لا يؤثر فى ذلك ما استورد اليه الحكم المطعون فيه تزييدا فى مقام الرد على استبعاد الحكم الابتدائى لدين اسماعيل عبد الرازق من الحساب من قوله ان هذا الدين صادر به حكم تجرى به المقاصة بحكم القانون كما تقضى بذلك المادتان ١٩٢ و ١٩٣ من القانون المدنى القديم - لا يؤثر ذلك فى الحكم متى كانت المقاصة التى انتهى اليها الحكم المذكور تنطوى فى حقيقتها على مقاصة قضائية قدرت المحكمة فى سبيل اجرائها كلا من الدينين ومدى المنازعة فيه وأثرها عليه ثم اجرت المقاصة بموجبهما بعد ذلك : ومردود ثالثاً - بأنه لا محل لما يتحدى به الطاعنون من أن طلبهم فى عريضة دعواهم براءة ذمتهم من دين اسماعيل عبد الرازق لا يعتبر اعترافاً به ولا قاطعاً للتقدم بشأنه ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يبين قطع التقدم على طلب الطاعنين براءة ذمتهم من هذا الدين وإنما بناء على اقرارهم به فى عريضة دعواهم وطلبهم الوفاء به بخصمه مما لهم فى ذمة المطعون عليهم - ومردود رابعاً -

الرازق • أما ما يتعاه الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه قد تناقض مع نفسه لأنه أجرى خصم دين اسماعيل عبد الرازق من دين الطاعنين في حين أن الخبير الاستشاري الذي أخذ الحكم المذكور بتقريره قد رفض اجراء هذا الخصم فردود بأن للمحكمة - في حدود سلطتها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هي لا تقضى الا على ما تطعن اليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض .

• وحيث انه في خصوص السبب الرابع فيبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اعتبر فوائد دين اسماعيل عبد الرازق التي تدخل المقاصة هي المستحقة عن خمس سنوات سابقة على تاريخ الحكم التمهيلي بتعيين الخبير في ١٩٤٣/٢/٢٥ وماستحق بعد ذلك حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه في ١٩٥٣/٦/٢٣ مجموع ذلك مبلغ ٦٢١ ج أضافها الى مبلغ الدين ثم أجرى المقاصة بمجموع هذين المبلغين مع صافي الربح المستحق للطاعنين حتى آخر مسنة ١٩٤٣ - ولما كان الحكم المذكور قد اعتبر يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ مبدأ لتنفيذ المقاصة وكانت المقاصة طبقا لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني القديم نوعا من وفاة الدين تحصل بقدر الأقل من الدينين كنص المادة ١٩٣ من ذلك القانون فان هذا الوفاء الذي يحصل بالمقاصة يستلزم قانونا تحديد دين اسماعيل عبد الرازق في تاريخ ٤٣/٢/٢٥ وفوائده عن الخمس سنوات السابقة على هذا التاريخ كما ورد في الحكم المطعون فيه ثم اجراء المقاصة بين هذا الدين مضافا اليه تلك الفوائد ودين الطاعنين الثابت في ذمة المطعون عليهم حتى ذلك التاريخ وذلك بقدر الأقل منهما وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أضاف الى دين اسماعيل عبد الرازق عند اجراء المقاصة بموجبه في ١٩٤٣/٢/٢٥ فوائد عن هذا الدين لاحقة للتاريخ المذكور ويتمين نقضه في ههنا الخصوص .

• وحيث ان ما يتعاه الطاعنون في السبب

الثالث من زيادة الفائدة التي أجرى الحكم المطعون فيه حسابها لدين اسماعيل عبد الرازق عن الحد القانوني المقرر له - بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ فردود بأن هذا المرسوم قد نص صراحة على أنه لا يسرى حد الفائدة التي يجوز الاتفاق عليها المقرر بهذا المرسوم بقانون أو بمقتضى أحكام على الاتفاقات المعقودة قبل تاريخ العمل به • والفائدة التي أضافها الحكم المطعون فيه لدين اسماعيل عبد الرازق محكوم له بها بتاريخ ١٩٢٧/٣/١٠ في القضية رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٧ مدنى كلى بنى سوف تنفيذ لاتفاق سابق فهي بلا شك سابقة على تاريخ تنفيذ ذلك القانون في ١٩٣٨/٣/٢١ بنى عن أحكامه • أما النعي بزيادة الفائدة المضافة بموجب الحكم المطعون فيه الى دين اسماعيل عبد الرازق عن الحد القانوني المقرر لها بالمادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد فغير منتج ذلك لأن حكم هذه المادة لا يسرى الا ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ وقد اقتضع مما سبق بيانه في خصوص السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في اضافة أية فوائد لدين اسماعيل عبد الرازق عن المدة اللاحقة ليوم ١٩٤٣/٢/٢٥ الذي اعتبره مبدأ للمقاصة • كما يكون غير منتج كذلك لنفس هذا السبب نعي الطاعنين في السبب السادس بزيادة الفوائد المضافة الى دين اسماعيل عبد الرازق لغاية ١٩٥٣/٦/٢٣ على أصل ذلك الدين على خلاف ما تقضى به المادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد •

• وحيث انه في خصوص السبب السابع فقد ورد في الحكم المطعون فيه بشأنه -

• وحيث ان المستأنف عليهم (الطاعنون) يقولون في مذكرتهم الاخير ان الدين المطلوب عمل المقاصة عنه هو لحضرة اسماعيل عبد الرازق وحده لا شأن لباقي المستأنفين به وهذا القول مردود عليه بأن معاملة مورثهم كانت مع المستأنفين أو مورثهم وانهم قبلوا خصم هذا الدين من ريع الاطيان المتنازع عليها كما ورد في عريضة الدعوى الابتدائية • ومفاد ذلك أن الحكم المذكور قد انتهى الى أن حقيقة دين اسماعيل عبد الرازق هو الجسيع

الرازق • أما ما يتعاه الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه قد تناقض مع نفسه لأنه أجرى خصم دين اسماعيل عبد الرازق من دين الطاعنين في حين أن الخبير الاستشاري الذي أخذ الحكم المذكور بتقريره قد رفض اجراء هذا الخصم فردود بأن للمحكمة - في حدود سلطتها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هي لا تقضى الا على ما تطعن اليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض .

• وحيث انه في خصوص السبب الرابع فيبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اعتبر فوائد دين اسماعيل عبد الرازق التي تدخل المقاصة هي المستحقة عن خمس سنوات سابقة على تاريخ الحكم التمهيلي بتعيين الخبير في ١٩٤٣/٢/٢٥ وماستحق بعد ذلك حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه في ١٩٥٣/٦/٢٣ مجموع ذلك مبلغ ٦٢١ ج أضافها الى مبلغ الدين ثم أجرى المقاصة بمجموع هذين المبلغين مع صافي الربح المستحق للطاعنين حتى آخر مسنة ١٩٤٣ - ولما كان الحكم المذكور قد اعتبر يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ مبدأ لتنفيذ المقاصة وكانت المقاصة طبقا لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني القديم نوعا من وفاة الدين تحصل بقدر الأقل من الدينين كنص المادة ١٩٣ من ذلك القانون فان هذا الوفاء الذي يحصل بالمقاصة يستلزم قانونا تحديد دين اسماعيل عبد الرازق في تاريخ ٤٣/٢/٢٥ وفوائده عن الخمس سنوات السابقة على هذا التاريخ كما ورد في الحكم المطعون فيه ثم اجراء المقاصة بين هذا الدين مضافا اليه تلك الفوائد ودين الطاعنين الثابت في ذمة المطعون عليهم حتى ذلك التاريخ وذلك بقدر الأقل منهما وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أضاف الى دين اسماعيل عبد الرازق عند اجراء المقاصة بموجبه في ١٩٤٣/٢/٢٥ فوائد عن هذا الدين لاحقة للتاريخ المذكور ويتمين نقضه في ههنا الخصوص .

• وحيث ان ما يتعاه الطاعنون في السبب

الاسباب ورتب البطان جزء لمخالفة اتباع هذا الاجراء .

القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عياد ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين

٥٦٢

٩ يناير سنة ١٩٥٨

١ - قوة الامر المقتضى . نظام عام . بيع . شرط الملغ باللعب . . . تغليب قوة الامر المقتضى على النظام العام عند التعارض . مثال بشأن حكم حاز قوة الامر المقتضى بالنسبة لما انتهى اليه من عدم انطواء عقد البيع على شرط الملغ باللعب .

ب - بيع . الثمن . . . حكم . تسبب عيب . . الاتفاق على الوفاء بشئ البيع بما يعادل الليرة العثمانية الذهبية من النقد السوري او الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل . تسلك البائع بأنه ليس لليرة العثمانية سعر قطع في مصر وأنه يجب التعاضد على اساس سعر القطع في سوق دمشق . اخذ الحكم بسعر الليرة في مصر دون بيان ما اذا كان هذا هو سعر القطع الرسمي لها . قصور .

ج - عقد . بيع . التزام . شرط جزائي . خلو عقد البيع النهائي من الشرط الجزائي الوارد بالمعقد الابتدائي او الاحالة اليه . وجوب الاعتداد بالمعقد النهائي دون المعقد الابتدائي .

د - عقد . تفسيره . . . بيع . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص نية المتعاقدين .

المبادئ القانونية

١ - اذا تعارضت قوة الامر المقتضى مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت هي الاولى بالرعاية والاعتبار . وعلى ذلك فتمتئ اتفاق في عقد البيع على الوفاء بالثمن بما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري او الجنيهات المصرية وانتهى الحكم الى ان هذا الاتفاق لا ينطوى على شرط الملغ بالذهب وحاز الحكم قوة الامر المقتضى في هذا الخصوص فانه لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك بحجة تعلق بطلان هذا الشرط بالنظام العام .

٢ - متى كان الظاهر من عقد البيع ان

المطلوب عليهم وأن هؤلاء هم والطاعتين قد قبلوا خصم هذا الدين من ريع الاطيان المتنازع عليها . ولا كان هذا استخلاصا موضوعيا سائقا له سند له مما يبرره من الواقع فانه يجعل الدينين اللذين حصلتا بموجبهما المقاصة متقابلين ويكون نسي الطاعتين في هذا السبب مفروضا .

القضية رقم ٣٥٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عتلم ومحمد رفعت المستشارين

٥٦١

٢ يناير سنة ١٩٥٨

١ - معارضة . قانون . اجراءات التقاضي . اعلان صحيفة المعارضة في ظل قانون المرافعات القديم . سريان هذا القانون على اجراءاتها واحكامها .

ب - معارضة . حكم غيابي . بيان اسباب المعارضة في صحيفة المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي . عدم وجوب طبقا للمادتين ٣٦٧ و ٣٦٢ مرافعات قديم ووجوب طبقا للمادة ٣٨٩ مرافعات جديد .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت صحيفة المعارضة في الحكم الغيابي قد اعلنت للمعارض فسله في ظل قانون المرافعات القديم فانها تقضي على اجراءاتها واحكامها لهذا القانون .

٢ - لم يوجب المشرع - طبقا للمادتين ٣٦٧ و ٣٦٢ من قانون المرافعات القديم ان تستعمل صحيفة المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي على بيان اسباب المعارضة كما اوجب ذلك في الاستئناف اذ الاستئناف يتضمن طعنا موجها الى حكم محكمة الدرجة الاولى مما يوجب ذكر الوجه بينما المعارضة ترفع الى ذات المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي لانها اصدرت حكمها دون ان تسمع دفاع الغائب وهي لم تنته بحكمها الى رأى قاطع في الدعوى ولم تستنفد ولايتها عليها ويجوز لها العمل عنه اذا ما التفتت بدفاع المعارض وذلك مما لا يوجب بيان اسباب المعارضة في صحيفة . وذلك بخلاف قانون المرافعات الحالي اذ نص صراحة في المادة ٣٨٩ على وجوب استعمال صحيفة المعارضة عسلي

الليرة العثمانية بالجنيه المصري في السوق المصرية في حين أن عقد البيع المحرر بين الطرفين بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٤ قد تم الاتفاق فيه على أن يدفع الثمن « بما يعادله من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل وأتمام المعاملات القانونية بموجب تحويل مقبول على البنك العثماني بالقاهرة » وليس لليرة العثمانية سعر قطع رسمي في السوق المصرية بل سوتها الرسمي في دمشق .

وقد قدم الطاعن الشهادات الرسمية من الحكومة السورية ومن الفرقة التجارية بدمشق بسعر القطع الرسمي لليرة العثمانية يوم تسجيل عقد البيع النهائي . كما قدم شهادات من بنوك القاهرة تفيد بعدم وجود سعر رسمي لها في السوق المصرية ولم يقدم المطعون عليه ما ينفي ذلك . ويتحصل السبب الثاني - أنه عيب تسبب الحكم المطعون فيه ذلك أنه قد أخذ بالسعر الاقل لليرة العثمانية في مصر كما هو مذكور في المستندات المقدمة من الطاعن في حين أن تلك المستندات لم تقدم لبيان سعر الليرة في مصر . إذ ليس لها سعر رسمي ثابت في السوق المصرية . وانما قدمت للرد على ما ادعاه المطعون عليه من أن سعر الليرة يجب أن يقدر بثمن مقدار ما فيها من ذهب وللتدليل على أن سعر الليرة هو سمسر تقريبي في السوق الحرة كسيلة قائمة بذاتها بصرف النظر عما تحويه من عنصر الذهب . ويتحصل السبب الثالث - في خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتفسيره . ذلك أنه قد رفض القضاء للطاعن بشن الجزء الذي أخذ من الأرض للمنافع العامة على أساس أن القانون السوري يبيع للحكومة السورية الاستيلاء بلا ثمن للمنافع العامة على ريع المقارات المبيعة وقد اعتبر الحكم المقارات المبيعة كلها عقارا واحدا في حين أنها عقارات متممة - كما يتضح من عقد البيع النهائي - وقدم الطاعن شهادة رسمية تفيد اعتبارها كذلك وأن ما يصح أن يؤخذ للمنافع بلا ثمن هو الربع من كل عقار منها مستقلا بذاته الأمر الذي يلزم

الوفاء بالثمن يكون إما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سمسر القطع الرسمي يوم التسجيل وتمسك البائع أمام محكمة الموضوع أنه ليس لليرة العثمانية الذهبية في مصر سعر قطع معروف وأن السعر الحقيقي الذي يجب الحاسبة عليه هو سعر القطع لها في السوق السورية بدمشق فاعتبر الحكم لها سعرا معينا في مصر وأجرى تقدير الثمن على هذا الأساس دون أن يوضح ما إذا كان السعر الذي أخذ به هو سعر القطع « الرسمي » لليرة العثمانية كما يقضي الاتفاق فإن الحكم يكون مشوباً بالتصور البطل له .

٣ - العقد النهائي - دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين . ومن ثم فإذا تبين أن عقد البيع النهائي قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تغلبا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه .

٤ - متى استغلس الحكم نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه بما يتفق مع ما نوحى به عبارات عقد البيع الابتدائي وتؤيد بصيغة عقد البيع النهائي من أن البيع كان شاملا للأرض المبيعة وما عليها من مبان إذ وصف البيع في العقد المذكور بأنه عبارة عن مخزن وصيلية ودكاكين ومقهى ولو كانت فان ذلك يكون استغلاسا سائفا مما يدخل في سلطة المحكمة الموضوعية . ولا محل للنصي على الحكم بأنه أخطأ في تفسير العقد الابتدائي بمقولة أن البيع لم يشمل تلك المبانى وأنه يحق للبائع المطالبة بثمن انقاصها .

المحكمة

٥٠٠ حيث أن محصل السبب الأول من الطعن في خطأ الحكم المطعون فيه في تفسير عقد البيع وهو قانون المتعاقدين . ذلك أن الحكم قد بني على احتساب سعر

بتنفيذ مضمون المادة الثانية من عقد البيع الابتدائي - ومتى كان المظنون عليه قد قصر في الوفاء بالتزاماته الواردة في عقد البيع الابتدائي وقد تروى على قصيره ضرر للطاعن لأنه حرمه من الانتفاع بباقي ثمن المبيع وبشأن ما أخذ للمنافع العامة وثمانين الانقضاء واضطر الطاعن ازاء ذلك الى الدخول في التقاضي وتحمل مصاريفه ومشاقم طويلة - متى كان الأمر كذلك وجب الحكم للطاعن بالتعويض المتفق عليه ولا يغني عن ذلك الحكم بالفوائد القانونية.

« وحيث انه فيما يتعلق بالنمي الوارد في السببين الأول والثاني فانه يتضح من عقد البيع الابتدائي المحرر بين الطاعن والمظنون عليه أنه تضمن في البند الأول منه أن البيع بشئ قدره للمتر الربع الواحد « مبلغ ثلاثة وثلاثين ليرة عثمانية ذهبية تجارية وإذنة تدفع بما يعادلها من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل واتمام المعاملات القانونية بموجب تحويل مقبول على البئك العثماني في القاهرة لاسم الفريق الأول » وقد انتهى الحكم المظنون فيه الى أن هذا الاتفاق لا ينطوي على شرط الدفع بالذهب - خلافا لما دفع به المظنون عليه من بطلانه لهذا السبب وقضى برفض دعوى المظنون عليه التي اقامها في هذا الشأن فأصبح قضاؤه في ذلك - بعد نزول المظنون عليه عن نقضه الفرعي - حائزا لقوة الأمر المضي لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك بحجة تعلق بطلان هذا الشرط بالنظام العام لأن قوة الشيء المضي اذا تمارضت مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت هي الأولى بالرعاية والاعتبار »

« وحيث ان الحكم المظنون فيه في صدد بحث هذا الاتفاق وتقدير الثمن قال « وواقع الحال في شأن العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٤٤/١٢/٢٦ أن نية عقديه اتجهت الى تحديد ثمن المتر من الأرض المبيعة مقوما بالنقد السوري أو الجنيه المصري ولكل من الصليتين سعرهما في الفولة التي تتداول

الحكومة السورية بدفع ثمن كل ما يؤخذ للمنافع العامة متى زاد على الربع عملا بحكم المادة السادسة من قانون الاستملاك السوري وقال الطاعن ان الحكم المظنون فيه قد ذهب كذلك الى أن الجزء الذي وافقت البلدية على صرف ثمنه هو ٦٠٠ مترا مربعا عبارة عن مساحة المقار رقم ١١٤٤ لم يقبض المظنون عليه من البلدية ثمنه وقد قبل أن يعطى الطاعن توكيلا بقبض ثمنه من بلدية دمشق - وفات الحكم أن عدم دفع البلدية ثمن ما أخذ منه للمنافع العامة لا يصح اتخاذه دليلا على أنها كانت محقة في عدم دفع الثمن عملا بأحكام القانون - والواقع انه لو أن المظنون عليه قام بتنفيذ ما تعهد به في العقدين الابتدائي والنهائي من عمل توكيل للطاعن للمطالبة بشئ الجزء المستقطع للمنافع العامة لا أصبح لهذا الأخير حق اقتضاء هذا الثمن - ولذا وجب الزامه بدفع قيمته لأن امتناعه عن عمل التوكيل كان العقبة الوحيدة في حصول الطاعن على ذلك الثمن - ويتحصل السبب الأخير - في خطأ الحكم المظنون فيه في تطبيق القانون وقصيره ذلك أن الحكم المذكور رفض القضاء للطاعن بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض المتفق عليه بين الطرفين في عقد البيع الابتدائي بمقولة ان شرط التعويض وأن كان قد شمله عقد البيع الابتدائي الا أن العقد النهائي الذي يحكم علاقة الطرفين ويتضمن شروطهما الأخيرة قد خلا من الإشارة الى عقد البيع الابتدائي أو الإحالة اليه أو الاحتفاظ بما ورد فيه من أحكام وبذا يصبح العقد الابتدائي مفسوخا ولا يعمل به - والضرر الناشئ عن عدم دفع الثمن بعد تحرير العقد النهائي يوضعه الحكم للطاعن بفوائد ذلك التأخير - وهذا الذي ذهب اليه الحكم المذكور قلب للإوضاع القانونية المنطقية إذ من المقرر أن العقود لا تفسخ الا بالرضا أو بحكم القضاء - ولم يتضمن عقد البيع النهائي اتفاقا على فسخ العقد الابتدائي بل على العكس تضمن نصا على العمل به بما ورد في آخره من تعهد الفريق الثالث (المظنون عليه وشركاؤه)

بما في ذلك ما استأخذه البلدية وفقاً لقرار التنظيم وهذا القسم عائد في الحقيقة للفريق الأول البائع والبدل. الثاني. استدفعه البلدية هو حق من حقوقه لا يجوز للطرف الثاني المداخلة بشأنه مع البلدية مطلقاً وضمماً لذلك قد تعهد الفريق الثاني بأن يعحر توكيلاً خاصاً لحضرات الاساتذة المحامين حسن بك القزواي ورياض بك العابد وتادو افندي الهرنجي - لتأبئة العنلية امام المجلس البلدى وكافة جهات القضاء والادارة لتقدير الثمن ويخول في التوكيل المذكور لحضرات الوكلاء حق بيع وفراغ المساحة المستكملة لاسم البلدية وقبض قيمتها او اجراء المصالحة معها على القيمة وكالة غير قابلة للعزل باى حال من الاحوال » . كما ورد في البند الثالث من العقد النهائي تأكيداً لذلك « » وقد تعهد افراد الفريق الثالث (من بينهم المعلوم عليه) بتنفيذ مضمون المادة الثانية من المقيسد العرفى المؤرخ ١٢/٢٦ / ١٩٤٤ .

« وحيث ان الحكم المعلوم فيه بعد ان خصص الى ان مساحة الجزء الذى نزع ملكيته للمنافع العامة هي ١٨٢ر١٠ متراً مربعا قال « انه كان متفقاً حقيقة في العقد الابتدائي على ان الجزء الذى يؤول الى المنفعة العامة يكون مقابله من الثمن حقا خالصا للبائع وان المشتري يعمل لتوكيل اللازم لحامى البائع للنيابة عنه في الحصول على الثمن المذكور ولكن ذلك مشروط بداهة على ان تدفع البلدية ثمناً للأرض التى تستولى عليها » ثم استورد الحكم قائلاً بأن البلدية لم تدفع شيئاً لأن ما نزع ملكيته يقل عن ربع العقار المبيع وقانون الاستملاك السوري يجيز للبلدية في هذه الحالة نزع الملكية بمقاييل وتاقض الحكم دفاع الطاعن الخاص بعدم سريان هذا القانون عليه لأن المبيع ليس عقاراً واحداً وانما هو جسملة عقارات مختلفة يزيد المزروع ملكيته من كل منها عن وسمه لتلتزم البلدية بدفع ثمنه ناقشه بقوله « وشواه كاز بقلماء على جسمه الأرض دكان أو دكاكين وكان لكل دكان أو شبة رقم خاص به في سجلات البلدية

فيها وفي الخارج وهي تتحدد في حصة الحالة بسعر القطع » . وحيث انه بالنسبة لتقدير سعر الليرة العثمانية المتخصص عنها في القيسد فانه وإن كانت التثريات أو المكاتبات التى قسمها البائع تنصرف كلها الى شهر مارس سنة ١٩٤٥ فإن احداً لم يدع أن هنالك تفاوتاً بين هذه الاسعار وسعرها وقت تحرير العقد الابتدائي . ولما كانت الاسعار التى تقدمت للمحكمة تختلف من أربعة جنيهات الى ٤١٧ قرشاً فهي تأخذ بالسعر الأول لأنه أصح للمدين « . ولما كان يبين أن الطاعن قد تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف لجلسة أول مارس سنة ١٩٥٣ المقدمة صورتها الرسمية ضمن الأوراق أنه ليس لليرة العثمانية الذهبية في مصر سعر قطع معروف كما هو الحال بالنسبة للجنيه المصرى أو الجنيه الانجليزى اللذين كان التعامل جارياً بهما في مصر من قبيل وأن السعر الحقيقي الذى يجب المحاسبة عليه هو سعر القطع لليرة العثمانية في السوق السورية بمشقق . وكان الحكم المعلوم فيه قد اعتبر أن الثمن يجب أن يدفع بالليرة العثمانية الذهبية مقومة بالنقد السوري أو الجنيه المصرى وكان قد اعتبر - فيما سبق - سعر الليرة العثمانية في مصر أربعة جنيهات مصرية وأجرى تقدير الثمن على هذا الأساس دون أن يوضح ما اذا كان هذا السعر الذى اخذ به هو سعر القطع الرسمى لليرة العثمانية كما يقضى الاتفاق اذ ظاهر منه أن الوفاء بالثمن يكون اما وفقاً لما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمى يوم التسجيل . فان قضاءه في هذا الخصوص يكون مشرباً بالقصور البطلل له ويتعين لذلك نقض الحكم المذكور لهذين السببين . وحيث انه في خصوص ما يتعمد الطاعن في السبب الثالث فانه يبين من الاطلاع على البند الثانى من عقد البيع الابتدائي الحرر بين الطاعن والمعلوم عليه بتاريخ ١٢/٢٦ / ١٩٤٤ أنه قد تضمن ما يأتى : « حيث ان عملية التسجيل تشمل كافة الاراضى الميمنة بصلية

الابتدائي قد تضمن تعهدا من المشتري -
أكده في عقد البيع النهائي - وهو تعهد
غير ملحق على أي شرط بأن يحرر لوكلاء
الطاعن المبينة أسماؤهم في العقد توكيلا
أشير في ذلك العقد الى حدوده ومده
للحصول على المقابل الذي ستدفعه البلدية
للجزء الذي نزع ملكيته للمنافع العامة -
وكان الماطون عليه لم يتم بعد بعمل هذا
التوكيل حتى بالنسبة للقطعة رقم ١١٤٤
رغم ذكر موضوعه في العقد ومده . فان
الحكم الماطون فيه وقد انساق وراء الماطون
عليه في مناقشة موضوع مقابل ما استولى
عليه في المنافع العامة وحق البلدية في علم
دفعه مع أنه لا شأن لهذا الأخير ولا للمحكمة
في ذلك وإنما الشأن فيه للطاعن يتولى على
مسئوليته مطالبة البلدية به بالكيفية التي
يراهم بعيدا عن هذه الخصومة بعد حصوله
على التوكيل الذي تعهد الماطون عليه بعمله
له . اذ انساق الحكم خطأ وراء ذلك بمقولة
انه لا جدوى من عمل هذا التوكيل واكتفى
من الماطون عليه بما أبداه من استعداد
لاجرائه بالنسبة للقطعة رقم ١١٤٤ وعدم
حصول ضرر للطاعن من التأخير في عمل
هذا التوكيل . مع أن الضرر قائم بتأخير
حصوله على ثمن هذه القطعة بسبب تأخيره
في مطالبة البلدية بهذا الثمن لتأخير صرف
صدور التوكيل اليه . هذا الحكم يكون قد
أهدر قيمة التعهد المتفق عليه في عقلي
البيع الابتدائي والنهائي بين الطاعن والماطون
عليه وأقحم القول فيما يجب أن يترك للجهة
المختصة بذلك في سوريا وخالف القانون
بمخالفة ارادة المتعاقدين ويتعين نقضه لهذا
السبب .

• • • • • وحيث انه في خصوص نفي الطاعن في
السبب الأخير فقد ورد في الحكم الماطون
فيه بعد أن أشار الى استمساك الطاعن
بالشرط الجزائي الوارد في عقد البيع
الابتدائي « ان العقد الابتدائي كان يتضمن
اتفاقا على البيع وشروطه فإنه لا يتضمن
الشروط الأخيرة التي تكون موضوع العقد
النهائي وهي التي تحكم علاقة الطرفين لأنها
شرعية المتعاقدين . فإذا ما وضعت هذه

لتحصيل العوائد المستحقة عليه أو كان كله
مبنى واحد سواء هذا أو ذاك فإنه لا يؤثر
في حقيقة الحال من أن الأرض قطعة واحدة
قلت محاضرها أو كثرت وتمددت أو تنوعت
وقد نزع البلدية ملكية أرض لا مباني
اذ من المسلم به أن المشتري اشترى ليقيم
مبنى ضخما فكان لا بد من ازالة الانقاض
وقد ازيلت فعلا واستولت البلدية على الجزء
الذي يلزمها للمنفعة العامة وهذا الجزء يقل
- كما سبق القول - عن ربع المساحة المعينة
أصلا في العقد الابتدائي ولهذا لم تدفع
البلدية لها مقابلا كما يستفاد من المستند
رقم ١ حافظة المشتري رقم ١٧ دوسيه
الثابت منه أن ما اقتطع من العقار ١١٤٣
هو ١٤١ر٨٠ مترا وهو أقل من ربع مساحة
العقار البالغة ٧٣١ر٤٠ مترا . ولا يدفع
عنه مقابل . وانتهى الحكم بذلك الى عدم
أحقية الطاعن في المطالبة بشئ ما نزع
ملكيته من القطعة رقم ١١٤٣ - أما ما نزع
ملكيته خلاف ذلك من المبيع فهو القطعة
رقم ١١٤٤ - قال الحكم انه يبين من
المستند سالف الذكر أن مساحتها ٦٠ر٦٠
مترا وإنما نزع ملكيتها كلها وعن حق
المالك أن يحصل على ثمنها وأن البلدية لم
تكن قد دفعت شيئا حتى تاريخ تلك المكاتبه
في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ الى أن قال
« وبما أن من واجب المشتري عمل توكيل
لمحامي البائع للحصول على هذا المقابل وقد
صرح في مذكرته وفي محضر الجلسة بأنه
على استعداد لاجراء هذا التوكيل فعليه
اعداد التوكيل في الوقت الذي يطلبه البائع
تمكيناً له من الحصول على مقابل هذه
القطعة . ولا محل لا يطلبه البائع من الزام
المشتري بدفع مقابل هذا الجزء على أساس
الثمن الوارد في عقد البيع لأن العقد المذكور
يلزم المشتري بالتوكيل . ويدهى أن
الغرض من التوكيل هو الحصول على
ما يستدفعه البلدية وقد يختلف عن الثمن
المتفق عليه في العقد . ولم يثبت أن التأخير
في عمل التوكيل أضر بالبائع وفوت عليه
حقه . »
• • • • • حيث أنه لا يمكن للبائع الثاني من العقد

ب - اعلية • السله والفلة • حجر • حكم • تسييب
كاف • • نفي قيام حالي السله والفلة عن الحجر
عليه لاسباب سابقة • انعدام الجوى من النفي على
الحكم فيما استورد اليه تزيدا من مناقشة بطى فروض
وردت في دفاع طالب الحجر •

ج - اعلية • السله والفلة • حجر • حكم • تسييب
كاف • • قيام الحكم برفض طلب الحجر على اساس
ان تصرفات المطلوب الحجر عليه كانت بموجب وكذلك
على اساس ان هذه التصرفات كانت تبرعية وليس فيها
ما يثبت عن قيام حالي الفلة والسله • انعدام
النفي على الحكم في الأساس الاول لقضائه •

المبادئ القانونية

١ - ان الفلة لا تغل بالعقل من الناحية
الطبيعية وانما تقوم على فساد التدبير وترد
على حسن الادارة والتقدير ، وهي على هذا
الوصف وان كان يرجع في اثباتها أو نفيها
لذات التصرفات التي تصدر من الشخص الا
انه ليس ثمة ما يمنع من ان تستند محكمة
الموضوع أيضا للدليل اثباتا ونفيا من اقوال
المطلوب الحجر عليه في التفتيقات ومن
مناقشتها له فلذا ما كشفت هذه الاقوال عن
سلامة الادراك والتقدير امكن الاستدلال بها
على انتفاء حالة الفلة دون ان يؤخذ على هذا
الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق
هذا الفهوم •

٢ - متى كانت محكمة الموضوع قد نفت
عن المطلوب الحجر عليه قيام حالي السله
والفلة استنادا الى أن تصرفاته كانت بعوض
وفاء لدين شغلت به ذهنه وأنه لم يبق لدى
الحكمة دليل مقنع على التبرع الى أن ايصاه
للكنيسة ليس فيه ما يخالف مقتضى الشرع
والعقل لمشروعية هذا التصرف واضافته الى
ما بعد الموت واحتفاظه بحق الرجوع فيه -
فان هذه الاسباب سابقة وتؤدى الى النتيجة
التي انتهت اليها المحكمة من رفض طلب
الحجر • فلذا كانت المحكمة قد استلذت
بعد ذلك ونافقت تزيدا بعض الفروض التي
وردت في دفاع طالب الحجر فلا جدوى من
النفي على ما يكون قد ورد في مناقشة هذه
الفروض من اخطأ •

٣ - لا جدوى من تسييب الحكم فيما امام
عليه قضاء من رفض طلب الحجر على اعتبار

شروط في صيغتها النهائية دون أحالة الى
نقد البيع الابتدائي أو إشارة اليه أو احتفاظ
ما ورد فيه من أحكام فان المقعد النهائي
هو المرجع الأخير ومتى انعقد على هذا
لنحو فقد أصبح المقعد الابتدائي مفسوخا
ولا يعمل به • • ولما كان يبين من الاطلاع
على عقد البيع النهائي أنه قد خلا من النص
على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع
الابتدائي أو الاحالة اليه • فان هذا يدل على
أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط
وانصرفت نيتهما الى عدم التمسك به أو
تطبيقه ويكون ما انتهى اليه الحكم في هذا
الشأن لا مخالفة فيه للقانون لأن المقعد
النهائي دون المقعد الابتدائي هو الذي
تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح
قانون المتعاقدين (نفى ١٩٤٤/٣/٢٣ رقم
٨٤ سنة ١٣ ق) غير أنه لما كان المقعد
النهائي قد أحال في البند الثالث منه على
البند الثاني من عقد البيع الابتدائي الخاص
بتمهيد المطعون عليه بعمل توكيل للطاعن
بخصوص مطالبة البلدية بضمن ما تزعت
ملكيتها من العقار المبيع للمنافع العامة ونص
فيه على ضرورة قيام المطعون عليه بتنفيذ
هذا التمهيد فان الشرط الجزائي بهـذه
المثابة يكون في خصوص ما أحيل فيه على
العقد الابتدائي تابعا له وباقيا ببقائه • ولما
كانت المحكمة - قد انتهت فيما سبق الى
قبول السبب الثالث في خصوص عدم قيام
المطعون عليه بتنفيذ تمهيد بعمل التوكيل
المتفق عليه في عقد البيع الابتدائي فانه
يتعين نتيجة لذلك قبول هذا السبب بقدر
اتصال الشرط الجزائي وتعلقه بالتمهيد الخاص
بعمل التوكيل ونقض الحكم في هــسـهـه
الخصوصية •

القضية رقم ٢٤٣ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة

٥٦٣

٩ يناير سنة ١٩٥٨

١ - اعلية • عورس الاعلية • • حجر • الفلة •
جواز الاستدلال على انتفاءها باقوال المطلوب الحجر عليه
الا كشفت هذه الاقوال عن سلامة الادراك والتقدير •

الحكم يكون قد أخطأ إذ قرر سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى .

المحكمة

« من حيث ان الطاعة تنمى على الحكم خطاه فى تطبيق القانون وتقول فى بيان ذلك أولا - ان المحكمة الاستئنافية اذ قررت وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع قد استندت الى ظاهرالحقد المبرم بين الطاعة ومورث المليون عليهن على اعتبار أنه ورد بمنوانه أنه « عقد ايجار » وأن بنوده تضمنت حقوق الطرفين والتزاماتها بوصف الطاعة مؤجرة ومورث المليون عليهن مستأجرا . وأنها - المحكمة الاستئنافية - وهى بسبيل تحديد العلاقة بين الطرفين - لم تلتفت الى الغرض من اصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأغفلت فى هذا الخصوص كون المسكن موضوع النزاع من المباني للصفة بقناة السويس التى خصصت لموظفى الشركة وعمالها الموجودين فى خدمتها ضمانا لحسن ادارتها وأن الأجرة المسماة فى العقد وهى أجرة زهيدة تكشف عن أن التاجر لم يقصد به الاستغلال . ثانيا - أنه لا سند من القانون أو الواقع لما أثبتته الحكم من التزام الطاعة بتوفير المساكن لمن يحال الى المعاش من موظفيها وعمالها - أما ما أورده الحكم من أن الشركة تستطيع بوسائلها غير المحدودة أن توفر مساكن أخرى لمن يحل من الموظفين والعمال محل الموظفين والعمال الذين انتهت مدة خدمتهم فإنه يتنافى مع الغرض من انشاء المساكن وهو تخصيصها للموظفين والعمال ما داموا فى خدمة الشركة .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أقام قضائه بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى على ما ورد به من أن المستأنفات - المليون عليهن وهن يشغلن مسكنا بالأجر هن ومورثهن من قبل يضرهن اخلاؤه اذا لم يتوافر السبب القانونى للاخلاء وهذا الاخلاء يتعارض مع الغرض الذى توخاه الشارع من سن هذا القانون - رقم ١٢١

ان التصرفات التى صدرت من المطلوب الحجر عليه كانت يعوض فى حين انها لم تكن يعوض متى كان الحكم قد أقام قضاءه أيضا على اعتبار هذه التصرفات قد صدرت منه على وجه التبرع ولم ير فيها ما ينبى عن قيام حالتى الغفلة والسفه .

القضية رقم ١٠ سنة ٢٦ ق « احوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الاساقفة عبد المزين محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم والحسينى الموضى ومحمد رفعت المستشارين

٥٦٤

٢٣ يناير سنة ١٩٥٨

اجارة . قانون . قانون ايجارات السكان رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا محل لتطبيقه كلما انتفت فكرة الضاربة والاستغلال . مثال بالنسبة للمساكن التى تؤجرها الشركة العالية بقناة السويس لعمالها .

المبدأ القانونى

لم يقصد المشرع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وما سبقه من تشريعات استثنائية (الامرين العسكريين رقمى ٣١٥ و ٥٩٨ والروسامين بقانون رقمى ٩٧ لسنة ١٩٤٥ ، ١٤٠ لسنة ١٩٤٦) سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك الذين ارادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ولا مجال لتطبيق احكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة الضاربة والاستغلال ، ومن هنا القبيل أن يكون اساس التاجر والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة لصالح العمل بتخصيص المؤسسة مساكن لموظفيها وعمالها وحدهم وغبة منها فى انتظام العمل بها وتاجيرها للمساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضى بانقضاء رابقتهم بها . وعلى ذلك فتمت تبيين أن احد عمال الشركة العاملة لقناة السويس البحرية قد وقع على عقد ايجار المسكن المؤجر له من الشركة باعتباره عاملا لديها واتفق فى العقد على أنه يعتبر مفسوخا فى حالة وفاة المستأجر وفى حالة ما اذا لم يعد من مستخدمى الشركة بسبب الاستغناء عن خدماته أو ترك خدمتها برغبته لم قامت الشركة بعد احالته الى المعاش دعوى تطلب اخلاطك المسكن فان

رغبة منها في انتظام العمل بها وتأجيرها
المساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لغة تنبض
بانقضاء رابطتهم بها . في هذه الحالة
وأمثالها لا محل لتطبيق التشريعات الاستثنائية
ومما يكشف عن نية المشرع في هذا
الخصوص ماورد بالحكم المستأنف من صدور
خطاب من الحاكم العسكري العام الى وكيل
الشركة الطاعة في ٣٠ من ديسمبر سنة
١٩٤٣ قرر فيه أن الأمر العسكري رقم ٣١٥
لا ينطبق على موظفي الشركة المتقاعدين أو
المستقفي عنهم وأنه يجوز للشركة طلب
اخراجهم من الاماكن المؤجرة اليهم دون حاجة
لاستصدار تشريع جديد - ومما يكشف
عن هذه النية كذلك أن القانون رقم ٥٦٤
لسنة ١٩٥٥ نص في المادة الأولى منه على
أنه لا تسري أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت
الحكومية والمخصصة لسكنى موظفي وعمال
هذه المرافق ونص في المادة الثالثة على جواز
اخراج المنتفع من السكن بالطريق الإداري
إذا زال الفرض الذي من أجله أعطى السكن .

ومن حيث انه يبين مما أورده الحكم
المستأنف عن وقائع الدعوى أن مورت المطعون
عليهن وقع على عقد ايجار السكن باعتباره
عاملا مقيدا لدى الشركة برقم ٦٢٢ وأنه ورد
في البند الثالث من عقد الإيجار انه في حالة
وفاة المستأجر وفي حالة ما إذا لم يعد من
مستخمي الشركة بسبب الاستثناء عن
خدماته أو ترك خدمتها برغبته يعتبر هذا
العقد مفسوخا . وعلى ذلك وتطبيقا لما سبق
بيانه يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ
قرر سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ على واقعة النزاع ، أما ما أورده الحكم
من قيام التزام على الشركة بتوفير مساكن
للمحاليين الى المعلن فانه لا يستند الى دليل
مقبول فضلا عن انه يتناقض مع صريح نص
البند الثالث من عقد الإيجار المشار اليه
كما أنه لا سند من القانون لما انتهى اليه
الحكم من الزام الشركة بتوفير مساكن أخرى
للمحاليين محل الموظفين والعمال المتقاعدين
أو المستقفي عنهم .

لسنة ١٩٤٧ - والفى بطريق عيبى جميع
المساكنين وبهذه الاعتبارات : لاقتصر بماذية
والاجتماعية تتضاهل الى جانبها حجة الشركة
بحاجتها لهذا السكن لمعامل آخر اذ هي
بوسائلها غير المحدودة وبما لها من دخل
كبير تستطيع أن تنشئ ما تشاء من مساكن
أخرى خصوصا ولم يثبت أنها تقتصر في
تأجير مساكنها على عمالها ومستخفيها
العاملين فقط كما هو ظاهر من خطاب مورت
المستأنفات الذي نعي فيه على الشركة مبادرتها
بطلب اخلاء المسكن مع أنها لم تخل مساكن
جميع الموظفين المحاليين الى المعاش ولم تلحق
الشركة ما ورد بالخطاب بما يفهم منه أن
الشركة تبني لمعاملها وموظفيها بعد احالتهم
الى المعاش الاستمرار في استئجار مساكنهم
وليس في ذلك ما يؤخذ على الشركة بل انه
يتماشى مع التزاماتها مع المحاليين الى المعاش
ومنها دفع معاشاتهم وتوفير المساكن لهم
ولعائلاتهم .

ومن حيث انه وإن كانت المادة الأولى
من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد ورد
بها أن أحكام هذا القانون تسري على الاماكن
وأجزاء الاماكن المؤجرة للسكنى ، الا انه
لما كانت القواعد التي وضعتها
ذلك القانون قد وردت على خلاف
القواعد المقررة في القانون المدني
بشأن حقوق المؤجر والمستأجر والتزامات
كل منهما فانه يتعين لتصرف مدنى تطبيق
أحكامه تقدير الهدف من وضعه هو وماسبقه
في هذا الخصوص من تشريعات استثنائية
الأميرين العسكريين رقمي ٣١٥ و ٥٩٨
والمرسومين بقانون رقمي ٩٧ لسنة ١٩٤٥ ،
١٤٠ لسنة ٤٦ . والمشرع لم يقصد بهذه
التشريعات سوى حماية المستأجرين من
عسف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف
الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ، وعلى
ذلك لا يكون ثمت مجال لتطبيق أحكام
التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة
المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن
يكون أساس التأجير والبيع عليه تنظيم
علاقات خاصة لمصالح العمل بتخصيص
للمؤسسة مساكن لموظفيها وعمالها وحلهم

الاحتجاج دعوى وإنما على إعلان تجديد الدعوى
لم تستكمل مفراداتها .

٢ - إذا كانت وجوه النعي لا ترد على
الحكم محل الطعن وإنما تنصب على حكم
آخر سابق على الحكم المطعون فيه ولم يشر
الطاعن في تقرير طعنه إلى أنه يطن على ذلك
الحكم السابق فإنه لا يملك الكلام في هذه
الوجوه تطبيقاً لنص المادة ٤٢٩ مرافعات ،
وليس في باب النقض في قانون المرافعات
نص بمائل المادة ٤٠٤ التي تقضي بأن
استئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع
حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق
صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحة .

٣ - إذا كان المدعى قد عدل على أساس
دعواه في مرحلتها الابتدائية وهي دعوى
حساب إلى المطالبة بمبلغ معين - وسسكت
المدعى عليه عن الدفع ببطان هذا الإجراء - أمام
محكمة الدرجة الأولى ولم يتمسك بهذا
الدفع في الاستئناف فلا يقبل منه آثاره
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - لا يجوز التمسك لأول مرة أمام
محكمة النقض بسقوط الحق في طلب الربح
بعض خمس عشرة سنة ، ولا بأن الربح لا
يستحق إلا من تاريخ رفع دعوى الملكية عن
الآعيان المطالب بربحها إذا كانت الدعوى
قد أوقفت حتى يبت في النزاع القائم حول
الملكية .

٥ - متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن
أن الحضرة إذا انتقل إلى موطن الملعون عليه
لإعلانه أثبت في محضره أنه سلم صورة
الإعلان إلى شخص معين أثبت أيضاً أنه مقبض
معه لثبانه دون أن يبين في محضره صفة
هذا الشخص في تسليم الإعلان - فإن الإعلان
المطعون عليه بتقرير الطعن يكون باطلاً عملاً
بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات والمادة ٤٣١
من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم
٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

ال قضية رقم ٢٨٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الإسائفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى
عقلم ومحمد زعفراني مبالغ والمجسني العضي ومحمد
رفيعه المستشارين ١٠

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم
المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة
الابتدائية للفصل فيها منقطة بهيئة
استئنافية .

ال قضية رقم ٣٧٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الإسائفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد متولى
عقلم ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفيعه المستشارين

٥٦٥

٢٣ يناير سنة ١٩٥٨

١ - دعوى . إجراءات التقاضي . تعديل المدعى طلباته
بإعلان تم أمام محكمة الدرجة الأولى بعد شطب الدعوى
وتجديدها . عدم وجود صحيفة الاحتجاج الدعوى ومفراداتها
السابقة على إعلان التجديد . لا أثر له . التي ببطان
الحكم الابتدائي بمقولة صدوره لا على صحيفة الاحتجاج
دعوى وإنما على إعلان تجديد الدعوى . لا جدوى منه .

ب - نقض . تقرير الطعن . أسباب الطعن .
استئناف . وجود الأسباب لا على الحكم المطعون فيه
وإنما على حكم سابق لم يرد بتقرير الطعن إشارة إلى
الطعن فيه . بطلان التقرير . للتأني ٤٠٤ و ٤٢٩
مرافعات .

ج - نقض . أسباب جديدة . دعوى . أساسها .
حساب . تغيير المدعى أساس دعواه في مرحلتها الابتدائية
من دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين . عدم قبول
التمسك ببطان هذا الإجراء . لأول مرة أمام محكمة
النقض .

د - نقض . أسباب جديدة . تقديم . ربع .
التمسك بسقوط الحق في طلب الربح بعض خمس عشرة
سنة وكذلك التمسك بأن الربح لا يستحق إلا من تاريخ
رفع دعوى الملكية إذا أوقفت دعوى الربح حتى يفصل
في الملكية . اعتبارها من الأسباب الجديدة .

هـ - نقض . إعلان الطعن . عدم إثبات
الحضرة في محضره صفة مستلم الإعلان عن العلم اليه
المقاب . بطلان الإعلان . م ٢٤ و ٢٦ مرافعات .

المبايعة القانونية

١ - متى كان المدعى قد عدل طلباته في
الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بإعلان
تم بعد شطب الدعوى وتجديدها ولم يكن
تجديد الدعوى هو الأساس الذي وقفت
عنده طلبات المدعى فإن عدم وجود مفردات
الدعوى السابقة على إعلان التجديد لا يكون
له أثر ، ولا جبري من النسي ببطان الحكم
الابتدائي بمقولة صدوره لا على صحيفة

القصومة وعدم اعتبار الاستئناف المرفوع من احداهما
بنيابة استئناف مرفوع من الاخر .

البداية القانونية

١ - لا يكفي لقبول الطعن في الاحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازعه خصمه أملهما في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه . وإذا فُتني تبين أن الدعوى رفعت بطلب الحكم على المدعى عليهما متضامتين بتعويض ولا صدر الحكم الابتدائي ضدتهما استأنفه أحدهما واختصم الآخر في الاستئناف كما يبين أنه لم تبد من هذا الآخر منازعة ما لخصمه في مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما أنه لم يرفع استئنافا عن الحكم الابتدائي الصادر في هذه الخصومة فإن الطعن بالنقض منه في صورة هذه الدعوى يكون غير مقبول - ولا يجديده تسكه بأنه لم ينازع خصمه لأنه لم يعلن في الاجراءات اعلانا صحيحا إذ سبيل اعتراضه على هذا لا يكون بالطعن بطريق النقض بل بالمعارضة أمام محكمة الموضوع وتغطي المعارضة للطعن بالنقض لا يتحقق معه في صورة هذه الدعوى ثبوت توافر شرط منازعته لخصمه أمام محكمة الموضوع في طلباته .

٢ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهما بالتضامن فإن كلا منهما يكون مستقلا عن الآخر في الخصومة وفي مسلكه فيها والطعن على ما يصدر فيها من احكام ولا مجال في هذا الوضع للقبول بتبعية المستولين بالتزام تضامتي عن بعضهم البعض في اجراءات الخصومة واعتبار الاستئناف المرفوع من احداهما بنبابة استئناف مرفوع من الآخر .

الفتية رقم ٣٩٤ سنة ٢٢ في رئاسة الجمهورية البادية
الإساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود مباد
ومحمود مقرر منكم والمستشاري المرفوض وشحنه رشت
المستشارين

٥٦٦

٢٣ يناير سنة ١٩٥٨

١ - دعوى منع التعرض - اجارة - حيازة - عدم قبول دعوى منع التعرض المرفوعة من المستاجر ضد المؤجر . م ٥٧٥ مدني .

ب - دعوى منع التعرض - وقف - حيازة - عدم قبول دعوى منع التعرض من المستحق في ربح الوقف .

البداية القانونية

١ - لا يملك المستاجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر لأن حيازته للعقار المؤجر غير مقترنة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر إنما تقوم على عقد الإيجار لا على الحيازة التي تبين لصاحبها رفع دعوى منع التعرض وهي ليست مجرد التسلط المادي على العقار بل يجب أن تكون مقترنة بنية التملك - ولم يخالف القانون المدني الجديد القانون المدني القديم في هذا الخصوص . أما ما أباحه القانون الجديد في المادة ٥٧٥ للمستاجر من رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المؤجر فإنه استثناء من القاعدة العامة .

٢ - وضع يد المستحق في ربح العقار الموقوف لا يبيح له رفع دعوى منع التعرض لأن وضع يده في هذه الحالة لا يقرن بنية التملك .

الفتية رقم ٣٩٢ سنة ٢٢ في الهيئة السابقة

٥٦٧

٢٣ يناير سنة ١٩٥٨

١ - نقض - الخصوم في الطعن - اجراءات التقاضي - استئناف - معارضة - تضامن - رفع الدعوى على الطاعن واخر بطلب التزامهما متضامتين بتعويض - صدور الحكم الابتدائي ضدتهما ورفع استئناف عنه من المدعوم عليه الاخر دون الطاعن واختصاص الاخير في الاستئناف - عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف وعدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائي - عدم قبول الطعن منه بالنقض . القول بأن عدم منازعته ترجع الى عدم اعلانه اعلانا صحيحا في الدعوى - لا يجدي - سبيله المعارضة .

ب - تضامن - استئناف - اجراءات التقاضي - دعوى - رفع الدعوى على المدعى عليهما وطلب الحكم عليهما بالتضامن - عدم تشييل أحدهما للآخر في اجراءات

من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن رخصة القياس على المهن غير التجارية الواردة في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ - مقصورة على وزير المالية الذي خوله وحده القانون أن يضيف إلى المهن الواردة في تلك المادة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى العمل .

٣ - ألفى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ وسوى فى فرض الضريبة بين المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة أصلية ويكون المنصر الاساسى فيها العمل .

القضية رقم ٢١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمود عباد ومحمد متولى عثمان ومحمد زعفرانى سالم ومحمد رفعت المستشارين

٥٦٨

٢٣ يناير سنة ١٩٥٨

أ - فرانب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . مهنة التتليك الطبى والرياضة البدنية . اعتبارها من المهن التى تخضع لهذه الضريبة قبل القانون ١٤ لسنة ١٩٥٥ .

ب - فرانب . المهن غير التجارية . حق وزير المالية وحده فى إضافة مهن أخرى غير الواردة فى المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .

ج - فرانب . المهن غير التجارية . المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤ لسنة ١٩٥٠ .

المبادئ القانونية

١ - تعتبر مهنة التتليك الطبى من المهن التى تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية وذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ وتدخل هذه المهنة فى عموم ما نصت عليه الفقرة الثامنة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ لم ينص عليها فى المادة ٧٢ من هذا القانون ولم يصدر قرار

قضاء الأحوال الشخصية

عليه بصحيح العقد الشرعى وأنه دخل بها وأنها فى طاعته وقد تركها بلا نفقة وغاب عنها لجهة غير معلومة وطلبت لذلك الحكم بتطليقها منه طلاق رجعية لفترة أعساره وعدم وجود مال ظاهر له يمكنها التنفيذ فيه بنفقتها .

ومن حيث أن المدعية قلمت وثيقة زواجها بالمضى عليه فأثبتت بذلك قيام الزوجية وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لأثبات باقى وقائمتها وقد أجابتها المحكمة إلى طلبها هذا وأصدرت بجلسته ١٩٥٨/١/٢٦ حكماً قضت فيه غيابياً وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لأثبات ونفى هذه الوقائع على التفصيل المدون بنطسوق ذلك الحكم .

ومن حيث أن المدعية أشهدت شاهدين أولهما هو السيد محمود حزين وهو مسلم والثانى وهو رياض است مالك حنا وهو مسيحى وقد شهدا بالوقائع التى أدعتها المدعية وقد اكتفت هذه الأخيرة بما قلمت من أثبات مصممة على دعواها .

ومن حيث أن النيابة قلمت مذكرتها رقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٨ المؤرخة ١٧/٢/٥٨ قالت فيها أن طرفى الدعوى من المسلمين وأن شهادة غير المسلم لا تقبل على المسلم لأن الشهادة من باب الولاية لما فيها من الزام الخصوم بالحكم ولا ولاية لغير المسلم على المسلم شرعاً وأنه باستبعاد شهادة الشاهد الثانى لا تبقى سوى شهادة الشاهد الأول وهى وحدها غير كافية للأثبات لأن نصاب الشهادة فى غير الزنا والحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال - رجلاً أو رجلاً وامرأتان لقوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الآخر »

٥٦٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - أحوال شخصية . قواعد الإثبات الموضوعية والشكلية . المسائل المدنية والتجارية . مسائل الأحوال الشخصية والوقف . حكمها فى القانون وفقاً للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ب - الشهادة وما يتعلق بها من المسائل المتعلقة بقواعد الإثبات الموضوعية ، عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

المبادئ القانونية

١ - قواعد الإثبات على نوعين فمنها ما هو موضوعي ومنها ما هو شكلي والاولى ينظمها القانون المدني بالنسبة للمسائل المدنية والتجارية والثانية ينظمها قانون المرافعات ، أما فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف فيتبع فى قواعد الإثبات الموضوعية أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ويتبع فى تلك المتعلقة بالإجراءات نصوص قانون المرافعات وذلك عملاً بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

٢ - نصاب الشهادة والشروط الواجب توافرها فى الشاهد حتى تقبل شهادته وقوة الدليل المستمد من شهادة الشهود من المسائل المتعلقة بقواعد الإثبات الموضوعية التى يتبع فيها فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف أرجح الآراء من مذهب أبى حنيفة عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

الحكمة

من حيث أن المدعية أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بتطليقها من زوجها المدعى عليه وأمره بعدم التعرض لها فى أمور الزوجية وشرحت دعواها بأنها زوجة للمدعى

استبقائها أمر متعلق بالقواعد والأحكام في
فقہ الشريعة لا بقواعد الإجراءات وطرق
الاثبات .

« ومن حيث ان هذه المحكمة يهيتها
الحالية وان كانت قد سبق لها في أحد
أحكامها الأخذ بالرأى المتقدم الصادر به
حكم محكمة استئناف طنطا الا أنها ترى
المدول عن هذا الرأى ذلك لأن من قواعد
الاثبات ما هو موضوعي Règles de fond
ومنها ما هو متعلق بالإجراءات

Règles de forme

فالقواعد الموضوعية في الاثبات هي طرق
الاثبات والأحوال التي يجوز فيها سلوك
كل طريق فيها والشروط اللازمة لقبول
الاثبات به وقوة الدليل المستفاد منه وقد
حدد القانون المدني هذه القواعد الموضوعية
في المواد من ٢٨٩ الى ٤١٧ ع منه - أما قانون
المرافعات فلم يمن الا بالإجراءات والأوضاع
التي تلزم مرافعاتها عند سلوك سبل الاثبات
المختلفة وهي الكتابة والبينة والقرائن
والاقرار واليمين ولكل منها فيما عدا الاثبات
بالقرائن إجراءات خاصة وقد افرد قانون
المرافعات فصلا لكل منها وقدم له
الإجراءات بفصل ذكر فيه أحكاما عامة تطبق
بالنسبة لكل إجراءات الاثبات قصد بها
تبسيط هذه الإجراءات وتيسيرها والمرافعات
المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا
الطبعة الثالثة ص ٥٠٧ بند رقم ٤٢٤ ، وقد
جاء بالمذكرة الأيضاحية للقانون المدني في
باب اثبات الالتزام انه ليس شك في أن
التقنين المدني هو أنسب مكان لكل ما يتعلق
بالأحكام الموضوعية في الاثبات . . وانه
يتضح من استظهار تبويب التقنيات المختلفة
ومقارنة كل منها بالأخر أن الاثبات والشهر
لا تنزلان منها مكانا واحدا فبعض التقنيات
يفرد لها مكانا في تقنين المرافعات (مذهب
التشريعات الجرمانية) وبعض منها يضمن
أحكامها تشريعا مستقلا « مذهب التشريعات
الانجليزية والأمريكية » وبعض آخر يفرق
هذه الأحكام بين التقنين المدني وتقنين
المرافعات « مذهب التشريعات اللاتينية »
ويقوم مذهب الفريق الأخير من التقنينات

وأن القانون الواجب التطبيق لتعرف ما اذا
كان الشاهد قد تحققت فيه الشروط التي
تؤهله لتحمل الشهادة أم لا هو الشريعة
الإسلامية وتطبيق أرجح الأقوال من مذهب
أبي حنيفة طبقا للمادة ٢٨٠ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية التي بقي العمل بها
بعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ كما
استطردت النيابة في مذكرتها فقالت ان المادة
الخامسة من القانون سالف الذكر التي تشير
الى اتباع أحكام قانون المرافعات - إنما
تطبق بالنسبة للإجراءات المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية والوقف لا على القواعد
الموضوعية التي يجب قبل تطبيق أرجح الأقوال
من مذهب أبي حنيفة ومنها الشروط التي يجب
توافرها في الشاهد وخلصت النيابة من
ذلك الى أن الدعوى مستحقة الرضى .

« ومن حيث ان المادة الخامسة من
القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفاء المحاكم
الشرعية والمحاكم المالية وحالة الدعوى التي
تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية نصت على
ان تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات
المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف
التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية
أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت
بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية أو القوانين الأخرى للكلمة لها
وقد رأت بعض المحاكم أنه بموجب هذا النص
لا مانع يمنع من القضاء في أحكام الطلاق
في الشريعة الإسلامية بشهادة شاهد واحد
متى اطأنت إليه المحكمة طبقا للمادة
الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٤٦٢ لسنة
١٩٥٥ الخاص بالفاء المحاكم الشرعية التي
تمين اتباع أحكام قانون المرافعات الخاصة
بإجراءات الاثبات وشهادة الشهود ومن ذلك
حكم محكمة استئناف طنطا الصادر في ٤
يونيه سنة ١٩٥٧ والنشور بالمحكمة بالعدد
العاشر من السنة السابعة والثلاثين
ص ١٢٩٧ وقد أضاف الحكم المذكور الى
ما تقدم ان اتباع أرجح الأقوال من مذهب
أبي حنيفة المنصوص عليه في المادة ٢٨٠ من
المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٢٦ التي نص
القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر على

اذ هي التي أفرد لها قانون المرافعات نصوصاً خاصة أما بالنسبة لقواعد الإثبات الموضوعية ومنها الشروط اللازمة لقبول الإثبات بكل طريق من طرقه وقوة الدليل المستفاد منه ويدخل في ذلك الشروط الواجب توافرها في الشاهد حتى تقبل شهادته ونصاب الشهادة فلا شأن لها بقانون المرافعات ويوجب فيها بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية والوقف ما ورد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها عملاً بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وترتيباً على ذلك يكون القانون الواجب التطبيق بالنسبة لهذه القواعد أي لقواعد الإثبات الموضوعية هو أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة النعمان طبقاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ومن حيث أن قواعد الإثبات الموضوعية تختلف في القانون المدني عنها في الشريعة الإسلامية ففي المسائل المدنية والتجارية اذا رأى القاضي أن الإثبات بالبينة مستساغاً وقدر أن الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالحق المبدعي به ومنتهجة في الإثبات وسمع الشهود في هذه الوقائع فإن له بعد ذلك كله سلطة واسعة في تقدير ما اذا كانت شهادة هؤلاء الشهود كافية في اثبات هذه الوقائع وهو في ذلك لا يتقيد بعدد الشهود ولا بجنسهم ولا بسنهم فقد يقنعه شاهد واحد ولا يقنعه شاهدان أو أكثر وقد يصدق المرأة ولا يصدق الرجل وقد تكون شهادة صبي صغير أبغ في اقناعه من شهادة رجل كبير وقد زال نصاب الشهادة كذلك لا في المسائل الجنائية فحسب بل أيضاً في المسائل المدنية والتجارية وكذلك زالت ضرورة تركية الشهود فلم يمد الشاهد يركيه شاهد آخر بل الذي يركيه هو مبلغ ما يبعثه في نفس القاضي من الاطمئنان الى دقته والتمت في أمانته . الوسيط في شرح القانون المدني للدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري الجزء الثاني ص ٣٢٢ بند ١٦٨ « أما في الشريعة الإسلامية فلا تقبل شهادة غير المسلم على المسلم لأن الشهادة من باب الولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم . فربما ويعترب على كون

على التفريق بين طائفة القواعد المتعلقة بالتنظيم الموضوعي وبين طائفة القواعد المتعلقة بالشكل والإجراءات ويلحق الأولى بالتقنين المدني ويفرد للثانية مكاناً في تقنين المرافعات وتشمل الطائفة الأولى على الأحكام المتعلقة بمحل الإثبات وبيان من يقع عليه عبؤه وتفصيل طرقه وأحوال أعمال كل من هذه الطرق وغنى عن البيان أنه يقصد من هذه الأحكام بوجه عام الى اتقاء المنازعات وتأمين ما يتبقى للتعامل من استقرار ولعل هذا الفرض الوقائي بذاته هو أبرز ما ينهض لتوجيهها وضما في نصوص التقنين المدني باعتباره الأصل الجامع للمبادئ العامة في القانون - أما ما يتعلق من الأحكام بأعمال طرق الإثبات فهو يتصل بناحية الشكل والإجراءات ولا سيما ما يقوم من هذه الطرق على التحقيق أو الخبرة - وبديهي أن مثل هذه الأحكام أخص نطاقاً من الأحكام الموضوعية وهي تتسم على وجه الأفراد بطابع قضائي يجعل خطابها ينصرف بوجه خاص الى من يعهد اليهم بتطبيق القانون والفصل في المنازعات فخلق بها والحال هذه أن تحل مع سائر ما يتصل بخصوصيات الشكل والإجراءات صميماً واحداً في تقنين المرافعات (مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الثالث ص ٣٤٧) .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه لا مراد في أن التشريع المصري قد أخذ بمنهج التشريعات اللاتينية فنص في القانون المدني على القواعد الموضوعية في الإثبات وبين في قانون المرافعات القواعد المتعلقة بالشكل والإجراءات ومتى كان الحال كذلك فإن نص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التي توجب اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليّة عدداً لأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها - لا ينصرف بالنسبة لقواعد الإثبات الا لتلك المتعلقة بالشكل والإجراءات أي يكفي إعمال طرق الإثبات

والسادسة - امرأتان مع يمين وذلك في الأموال أيضا ٠٠ »

« ومن حيث أن المحكمة تنتهي من كل ما تقدم إلى أن قواعد الإثبات الموضوعية لا شأن لها بقانون الرفعات وانها في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يطبق عليها أرجح الأقوال من منسوب أبي حنيفة تطبيقا للمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومن مقتضى ذلك ألا تقبل شهادة غير المسلم على المسلم وأن الدعوى لا تثبت بشهادة شاهد واحد وما دام الحال كذلك وقد اكتفت المدعية بما قلعت من اثبات فإن الدعوى لا تكون ثابتة شرعا لأن أحد شاهدها غير مسلم فلا تقبل شهادته ولأن شهادة الآخر وحدها لا تكفي للإثبات ومن ثم تكون الدعوى بحالتها واجبة الرفض ويتعين لذلك القضاء برفضها »

« ومن حيث أن المدعية قد خسرت دعواها فتلزم بمصاريفها عملا بالمادة ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات »

القضية رقم ١٠٤ سنة ٥٨ رئاسة عضوية السادة الاساتذة عبد العظيم الطنطاوي ومحمد فاضل ومحمد عبد العزيز شلبي القضاة وحضور السيد الاستاذ مسعود شرف ممثل النيابة »

الشهادة من باب الولاية أن شهادة الرقيق والصبي ولو كان مميزا لا تقبل لأن هذين لا ولاية لهما على أنفسهما فلا تثبت لهما الولاية على غيرهما من باب أولى كما أن الدعوى في الشريعة الإسلامية لا تثبت بشهادة شاهد واحد وفي ذلك يقول ابن جزي في القوانين الفقهية في مراتب الشهادات والشهود ما نصه « أما الشهادة فهي على ست مراتب - الأولى - شهادة أربعة رجال وذلك في الشهادة على الرؤية في الزنا بإجماع - والثانية - شهادة رجلين وذلك في جميع الأمور عدا الزنا - الثالثة - شهادة رجل وامرأتين وذلك في الأموال خاصة دون حقوق الأبدان والنكاح والعق والنساء والجراح وما يتصل بذلك كله واختلف في الوكالة على المال وأجازها أبو حنيفة في النكاح والطلاق والعق وأجازها الظاهرية مطلقا - والرابعة - شهادة امرأتين دون رجل وذلك فيما لا يطلع عليه الرجال كالحمل والولادة والاستهلال وزوال البكارة وغيوب النساء وقيل إنما يعمل بها بشرط أن يشتموا ما شهدتا به عند الجيران وينتشر وقال الشافعي لا بد من أربع نسوة وأجاز أبو حنيفة شهادة امرأة واحدة - والخامسة - رجل مع يمين وذلك في الأموال خاصة

قضاة المحاكم التجارية

القضاء التجاري

افلاسه وما يتبع ذلك من اجراءات والزام
التفليسة بالمحروقات والاعقاب بحكم مشمول
بالنفاذ المعجل وبلا كفالة - وبتاريخ
١٩٥٦/٥/٢٦ أصدر السيد رئيس الهيئة
السابقة أمره برفض طلب وضع الاختتام
وتحديد جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣ لنظر
الموضوع حيث تأجلت الدعوى لإعلان المدعى
عليه الفنى تم فى ١٩٥٦/٧/٧ لجلسة
١٩٥٦/٧/١١ وفيها طلب البنك العربى
قبوله خصما منضما للمدعى فى طلب اشهار
افلاس المدعى عليه واستأجل الدعوى لتقديم
المستندات المؤيدة لطلبه لكنه لم يفعل الامر
الذى لم تستتب معه المحكمة مصلحة البنك
المذكور فى الدعوى ومن ثم يتمين رفض طلبه
عملا بنص المادة ١٥٣ مرافعات .

« وحيث ان المدعى قرر بجلسة
١٩٥٦/١٠/٦ أن تبين أن المدعى عليه قد
سبق اشهار افلاسه فى القضية رقم ٥٦/٢٦
افلاس اسكندرية الامر الذى تأيد بمذكرة
قلم الكتاب التى اودعها ملف الدعوى بناء
على طلب المحكمة .

« وحيث اصلا مقرراً أنه لا يجوز شهر
افلاس ذات التاجر أكثر من مرة واحدة فى
ذات الوقت faillite sur faillite ne vaut
ذلك أن الافلاس يعتبر بمثابة حجز شامل
يقع على النعمة باجمعها فلا يتصور أن يفلس
الشخص الا مرة واحدة فى نفس الوقت .
وطالما أن التفليسة باقية لم تحل فلكل
دائن أن يتدخل فى اجراءاتها وأن يطلب
ادماج دينه ضمن خصومها والاشتراك فى
توزيع أموالها . (الافلاس للمعيد محمد
صالح الطيمعة الرابعة سنة ٢٣ ص ٢٩ وما
بعدها ، والافلاس للدكتور محسن شفيق
٢٣٢ ص ٣١٩) .

٥٧٠

محكمة اسكندرية الابتدائية

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

الافلاس - اشهار الافلاس - تاجر سبق اشهار
الافلاس - لا يجوز .

المبدأ القانوني

لا يجوز شهر افلاس ذات التاجر أكثر
من مرة واحدة فى ذات الوقت faillite sur
faillite ne vaut ذلك أن الافلاس يعتبر
بمطابقة حجز شامل يقع على النعمة باجمعها
فلا يتصور أن يفلس الشخص الا مرتوحة
فى نفس الوقت ، وطالما أن التفليسة باقية
لم تحل فلكل دائن أن يتدخل فى اجراءاتها
وأن يطلب ادماج دينه ضمن خصومها
والاشتراك فى توزيع أموالها .

المحكمة

« من حيث أن المدعى عليه أعلن قانونا
ولم يحضر فيجوز الحكم فى غيبته عملا
بالمادة ١/٩٥ مرافعات .

« وحيث أن الاستاذ محمد عبد الفنى
المهلبى بصفته مديراً عاملاً لشركة الاسكندرية
للغزل والنسيج قدم طلباً الى السيد رئيس
الهيئة السابقة ضد المدعى عليه . بوصفه
تاجر منسوجات بالاسكندرية أورد فيه أنه
يدين الأخير فى مبلغ ٧١ مليون و ٣٠١ جنيه
قيمة ثمن بضاعة تسلمها بمقتضى ثمانى
كمبيالات بمبالغ مختلفة ومستحقة الاداء
فى تواريخ متتالية آخرها فى ١٩٥٦/٤/٣٠
وقد تحرر عنها جميعاً بروتستات عدم الدفع ومن
ثم طلب الامر بوضع الاختتام على محل
المدعى عليه التجارى الكائن بشوارع
قسم محرم بك باسكندرية
وتحديد أقرب جلسة للحكم باشهار

« وحيث ان المادة ٣٢ من القانون ٤٥/٥٦ بشأن الصلح الواقي من التفليس تنص على أنه لا تفصل المحكمة في الطلب المقدم لتفليس المدين في الدعوى القائمة لذلك الا بعد الفصل في الصلح . فيجب اذن أن توقف المحكمة الفصل في أمر الافلاس حتى يفصل في طلب الصلح » .

القضية رقم ١١٥ سنة ١٩٥٦ تجارى بالهيئة السابقة

٥٧٢

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ - الافلاس - اشهر الافلاس - منه لعقد العمل ، ويعتبر اجر العامل المتأخر عن مدة الستة اشهر السابقة على الحكم باشهر الافلاس طبقا للمادة ١١٤١ من القانون المدني .

ب - الامتياز - احواله على سبيل الضم طبقا لنص المادة ١١٣٠ من القانون المدني - الامتياز لا يقسم التوزيع او الكفالة

المبادئ القانونية

١ - انقضاء المؤسسة بالافلاس يؤدي الى انتهاء عقود العمل الخاصة بعمال هذه المؤسسة وقد كفل القانون المدني في المادة ١١٤١ منه حماية الاجور من دائني صاحب العمل اذ رتب لها حق الامتياز على جميع الديون الاخرى غير الممتازة سواء كانت مشمولة برهن عقارى ام عادية وجعلها في الدرجة الرابعة من الديون الممتازة بمسند المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للقرضات ومصروفات الحفظ والترميم . غير انه قصر هذا الامتياز على الاجرة المستحقة عن الستة اشهر الاخيرة أى السابقة على يوم ابتداء عسر صاحب العمل .

٢ - تنص المادة ١١٣٠ من القانون المدني في فقرتها الثانية على انه « لا يكون للحق امتياز الا بمقتضى نص القانون » ومن ثم يبين أن احوال الامتياز جلت في القانون على سبيل الضم لانها تفس النظام العام ولا يمكن التوسع فيها بطريق القياس او التفسير بل بتحديد النص الصريح دون غيره .

« وحيث أنه بالإبقاء على ما تقدم ولائح أحكام الافلاس متعلقة بالنظام العام ولمسبق الحكم باشهر افلاس المدعى عليه فانه يتعين القضاء بعدم جواز نظير الدعوى مع الزام المدعى بمصاريفها لانه تمجبل ولم يتحرر الدقة الواجبة قبل رفعها وذلك عملا بنص المادة ٣٥٧ مرافعات » .

القضية رقم ٦٧ سنة ١٩٥٦ تجارى رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد شبل عبد المصرد وسعيد الشاذل واحمد حيرت القضاة .

٥٧١

محكمة اسكندرية الابتدائية

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

الافلاس - تقديم طلب الصلح الواقي - موجب توقف دعوى اشهر الافلاس طبقا للقانون ٥٦ سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني .

تنص المادة (٣٢) من القانون ٤٥/٥٦ بشأن الصلح الواقي من التفليس (على أن لا تفصل المحكمة في الطلب المقدم لتفليس المدين في الدعوى القائمة لذلك الا بعد الفصل في الصلح ، فيجب اذن أن توقف المحكمة الفصل في أمر الافلاس حتى يفصل في طلب الصلح .

المحكمة

« من حيث أن المدعية رفعت هذه الدعوى بصحيفة معلقة في ١٩٥٦/٨/٢١ قالت فيها ان المدعى عليه تاجر متوقف عن دفع ديونه التجارية ومن بينهما السند المستحق التسديد في ١٩٥٦/٧/١٠ والتي عملت عنه بروتستو عزم الدفع في ١٩٥٦/٧/١١ ولذلك طلبت الحكم باشهر افلاسه وتحديد يوم لتوقيفه عن الدفع وتعيين وكيل للدائنين مع الزام التفليسة بالمصاريف ومقابل الاتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث أن المدعى عليه طلب وقف الدعوى اذ قدم طلبا للصلح الواقي مقيدا برقم ٥٦/٨ ويضمه تبين أنه مقسم في ١٩٥٦/٧/٢٢ كما سدد الطالب الامانة المقررة » .

« ومن حيث أنه بالإطلاع على ملف القضية ٥٥/٦١ افلاس اسكندرية تبين أنه قضي في ١٩٥٥/١٠/١٥ بأشهار افلاس الشركة وبتميين المدعى عليه الثاني وكيلًا مؤقتًا للدائنين ثم بالإطلاع على ملف التفليسة رقم ٥٥/٢٦ تفاليس اسكندرية تبين أنه في ٥٥/١٢/١٠ حكم بتثبيت المدعى عليه الثاني وكيلًا نهائيًا للدائنين وأنه في ٥٦/٤/٢٢ حقق دين المدعى عليها الأولي بمبلغ ٢٧٥ مليا و ٤٠٥ جنيهات دينًا ممتازًا واعترض المدعى على ذلك في ٥٦/٦/٣ ثم حقق دين الأخير وقيمته ٢٩٨ مليا و ٤٠٨٠ جنيه باعتبارها دينًا ممتازًا .

« وحيث أن المدعى عليها الأولي اذ قدمت طلب تحقيق دينها قررت أن مرتبتها الشهرية ١٠٠ مليم و ١٨ جنيه وأن لها اجرا متاخر حتى ٥٥/٢/٧ وقدره ٢٧٥ مليا و ٤٣ جنيه ومتاخر أجازات قدره ٢٠٠ مليا و ٣٦ جنيهات ومجموع المبلغين ٤٧٥ مليا و ٧٩ جنيهًا وإن لها مكافأة قيمتها ٨٠٠ م و ٣٢٥ ج وبدل انفاد مرتب شهر ١٠٠ م و ١٨ ج + ٦٠٠ م و ١٣ ج باقى مرتب فبراير ٥٥ لأنها لم تصرف الا ربع المرتب حين فصلها + ٦٠٠ م و ١٠٨ ج مرتب ستة أشهر تعويض عن الفصل التمسنى فتكون مجموع طلباتها ٥٧٥ م و ٥٤٥ ج وقد رفعت بكل ذلك الدعوى ٥٥/١٣١٠ عمال كل اسكندرية وأرقت بطلبها خطابا مؤرخا ١٩٥٥/٥/٥ صادرا من الشركة المفلسة يفيد أن للمدعى عليها الأولي ٢٧٥ م و ٤٣ ج مرتب متاخر + ٢٠٠ م و ٣٦ ج اجازات متاخرة ومجموع ذلك ٤٧٥ م و ٧٩ ج وخطابا آخر مؤرخا ٥٥/٢/٥ يفيد أن المدعى عليها الأولي كانت تعمل بالشركة المفلسة في التغليف مسن ١٩٣١/١٢/٢١ وكانت مثلا للامانة . وصورة اعلان الدعوى ٥٥/١٣١٠ عمال كل اسكندرية .

« وحيث أن النزاع منحصر فيما اذا كانت المكافأة التي يستحقها العامل تعتبر دينًا .

ولذلك جرى اللغه والقضاء على أن الامتياز المذكور لا يضمن الا ما يستحقه الاجير في مقابل أجره او راتبه ولا يضمن الامتياز البالغ التي تستحق للأجراء على أساس التعويض كما اذا فصل العامل او العامل في وقت غير لائق او بسبب تصفئ فاستحق عن ذلك تعويضا وكما اذا استحق العامل تعويضا نظير اصابته بسبب عمله ، ومما لا جدال فيه أن المكافأة لا تعتبر مشابهة للمقابل الذي يتقاضاه العامل عن أداء عمل ومن ثم فهي لا تقاس بالأجر الذي يضمنه حق الامتياز .

الحكمة

« ٠٠ من حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة قال فيها انه يداين شركة ٠٠ الشهر افلاسها في ١٩٥٥/١٠/١٥ بمبلغ ٤٠٨٠ جنيه وقد تحقق دينه باعتباره دينًا ممتازا وان المدعى عليها الأولي تدائن الشركة المفلسة باعتبارها عاملة بأجر يومي قدره ٥٠٠ مليم الا أن المدعى عليه الثاني باعتباره وكيلًا للدائنين تقدم إلى المأمور التفليسة ببيان عن دين المدعى عليها الأولي بمقولة انه ٢٧٥ مليم و ٤٠٥ جنيهات مضييفا المكافأة إلى الأجر ومعتبرا جميع الدين ممتازا مخالفا بذلك المادة ٣٥٣ من قانون التجارة التي تعتبر الأجر والمأهيات أثناء السنة الأشهر السابقة على شهر الافلاس دينًا ممتازا والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردى التي أشارت إلى المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني والتي مفادها جميعا أن الأجر لا تدخل فيه قيمة المكافأة اذ أنها عبارة عن تعويض عن ترك العامل للعمل ومن ثم ليست اجرا ولذلك وعلا بالمادة ٢٩٥ من قانون التجارة فقد رفع المدعى هذه الدعوى طالبًا الحكم باعتبار دين المدعى عليها الأولي ممتازا في حدود ٦٥٥ ج فحسب وباعتبار باقى الدين عاديا وتحقيقه في التفليسة على هذا الأساس مع الزام المدعى عليهما المصاريف بحكم مشمول بالنفاذ المجهل بلا كفالة .

ومن ثم فهي لا تقاس بالأجر الذي يضمنه حق الامتياز .

« وحيث أنه من المقرر أنه لا امتياز بدون نص » وقد جاء هذا البند صريحا في المادة ١١٣٠ من القانون المدني في فقرتها الثانية فقالت « لا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص القانون » ومن ثم يبين أن أحوال الامتياز جاءت في القانون على سبيل الحصر لأنها تفس النظام العام ولا يمكن التوسع فيها بطريق القياس أو التفسير بل تحدد بالنص الصريح دون غيره .

« وحيث أنه يخلص من كل ما تقدم أنه لا محل لاعتبار المكافأة ديناً متمتازاً وان الامتياز لا يضمن إلا الأجر والرواتب وما يمكن اعتباره جزءاً منها » على أن الامتياز لا يضمن كل ما يستحق للأجر من أجر أو راتب بل هو لا يضمن إلا أجره أو راتبه عن مدة السنة الأشهر الأخيرة من خدمته والسابقة على شهر الإفلاس وفقاً لصريح نص المادة ٣٥٣ من قانون التجارة .

(قانون العمل للدكتور محمد حلمي مراد الطبعة الثالثة ١٩٥٥ بند ٢٤٧ ص ٢٢٩ وبند ٣٢٨ ص ٣٢٨ والتأمينات الشخصية والعينية للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي الطبعة الثانية ١٩٥٤ بند ٥٧١ ص ٧٠١ وما بعدها والإفلاس لمحسن شفيق بند ٥٨٧ ص ٨١٦ وما بعدها واستئناف مختلط في ٢١/١١/٤٠ مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٣ ص ٣٢٤ - محكمة الاستئناف الابتدائية في ١٤/٣/٤٠ - الحاملة ٢٠ ص ١٢٢٩ رقم ٥١٣ وفي ٣٠/٤/٥٥ القضية ٥٥/٣٥ تجاري كل) .

« ومن حيث أنه على مدى ما تقدم يتعين تحديد الدين الممتاز للمدعي عليها الأول من الديون التي تقدمت بها في التفليسة أي مقدار الأجر المتأخر للمدعي عليها الأول قبل الشركة المفلسة عن مدة السنة أشهر السابقة على صدور الحكم بإشهار الإفلاس أي مقدار الأجر المستحق لها عن المدة من ١٦/٤/٥٥ - ١٥/١٠/٥٥ .

ممتازاً أم ديناً عادياً وما لا جدال فيه أن انقضاء المؤسسة بالإفلاس يؤدي إلى انتهاء عقود العمل الخاصة بعمل هذه المؤسسة وقد كفل القانون المدني في المادة ١١٤١ منه حماية الأجر من دائتي صاحب العمل إذ رتب لها حق الامتياز على جميع الديون الأخرى غير الممتازة سواء كانت مشمولة برهن عقارى أم عادية وجعلها في الدرجة الرابعة من الديون الممتازة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للزكاة ومصروفات الحفظ والترميم . غير أنه قصر هذا الامتياز على الأجرة المستحقة عن السنة أشهر الأخيرة أي السابقة على يوم ابتداء عسر صاحب العمل . ويرجع مبنى هذا الامتياز إلى اعتبارات إنسانية فالخادم والعمال وغيرهم متعيشون في الغالب من أجورهم كما أن الإجراء بسبب مركزهم الاجتماعي لا تتوافر لهم عملاً وسيلة ضمان يسار مخدوميهم والشمارخ يفترض في حالة الامتياز الخاص بالأجر المتأخر أن العامل اضطر إلى الاقتراض ليعيش أو إلى بيع ما كان عنده أو على الأقل إلى احتمال الضنك الشديد في السنة السابقة على شهر الإفلاس مباشرة ولذا فإن قواعد العدل تقضى أن يحصل العامل على هذا الأجر المتأخر بعد أقصى قدره ستة أشهر بطريق الامتياز بمجرد إشهار الإفلاس هذا إلى أن المبالغ التي تستحق للأجره والتي يقرر القانون امتيازها مبالغ طفيفة لا تؤثر أولويتها كثيراً على حقوق دائتي المخدم .

« وحيث أن الفقه والقضاء جرى على أن الامتياز المذكور لا يضمن إلا المبالغ التي تستحق للأجر مقابل عملهم وبعبارة أخرى لا يضمن الامتياز إلا ما يستحقه الأجير في مقابل أجره أو راتبه ولا يضمن الامتياز المبالغ التي تستحق للأجر على أساس التمرؤض كما إذا فصل الخادم أو العامل في وقت غير لائق أو بسبب تعسف فاستحق عن ذلك تعويضاً وكما إذا استحق العامل تعويضاً نظير إصابته بسبب عمله وما لا جدال فيه أن المكافأة لا تعتبر مشابهة للمقابل الذي يتقاضاه العامل عن أداء عمل

« ومن حيث انه حكم على المدعى عليهما فيلزمان المصاريف حناصفة بينهما عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات مع اضافة نصيب المدعى عليه الثاني فيها الى جانب التفليسة »
 « وحيث انه عن النفاذ فانه واجب بقوة القانون للاحكام الصادرة في المواد المستعجلة اي كانت المحكمة التي اصدرتها وفقا للمادة ٤٦٦ مرافعات ولما كان يتعين الفصل في هذه المنازعة بصفة قضائية مستعجلة وفقا للمادة ٣٠٠ من قانون التجارة فان المحكمة تنص عليه منعا لكل لبس أو تأويل »
 القضية رقم ٧٤١ سنة ١٩٥٦ تجارى بالهيئة السابقة .

« فحيث ان المدعى عليها الاولى قررت في طلبها المقدم منها للمدعى عليه الثاني انها تركت العمل في ٥٥/٢/٧ اذ استفتى عنها وان متأخر مرتبتها هو عن المدة السابقة على هذا التاريخ كما قرر المدعى عليه الثاني بجلسة ٥٦/١١/١٧ ان المبلغ المحقق باعتباره ديناً للمدعى عليها الاولى لا يدخل فيه شيء من الاجر وجميعه مكافاة لانه لا يدخل فيه أي اجر عن مدة الستة اشهر السابقة على صدور حكم شهر الافلاس فقصم المدعى على اعتبار الدين جميعه عاديا ومن ثم لا يكون المبلغ المحقق الا ديناً عادياً ويتعين القضاء بذلك »

قضاء الضرائب

المرسل اليه عن تسلم الرسالة من عامل البريد أشر العامل على علم الوصول بذلك وسلم الرسالة على الوجه المبين في المادة ١٢ الى مأمور القسم أو البندر أو العملة أو شيخ البلد - الذي يقع موطن الشخص في دائرته -
 والمادة ١٢ هذه توجب على مأمور القسم أو البندر أو العملة أو شيخ البلد - أن يوجه الى المعلن اليه خطاباً موصى عليه يخبره فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة »

٣ - تم في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فاضاف الى المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ العبارة الآتية « ويعتبر الاعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلامه » ثم اضاف الفقرة الآتية « وفي حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها يثبت ذلك بموجب محضر يحضره أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر عن ذلك في لوحة المأمورية المختصة »

٤ - المادة ٩٦ بعد تعديلها - لا توجب على عامل البريد - في حالة امتناع الممول عن تسلمه الرسالة - أن يسلمها الى جهة الادارة كما أن تعليمات مصلحة البريد لا توجب ذلك عليه

٥٧٣

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

- ١ - غرائب . طريق الاعلان طبقا لتسرع الضرائب .
- ب - طريق الاعلان - طبقا لقانون المرافعات .
- ج - اعلان . رفض الممول استلامه . صحتة .
- د - امتناع الممول عن تسلم الاعلان . خطا جهة الادارة . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - ابتكر المشرع المصري اجراء جديداً في الاعلان في مسائل الضرائب نظراً لفصلة الاستعمال التي تنص فيها - فعندما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت المادة ٩٦ منه على ان « يكون الاعلان المرسل بطلب موصى عليه مع علم الوصول - قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية »

٢ - بعد ذلك صدر قانون المرافعات الجديد (وهو القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) ونص في المادة ١/١٥ منه على ان الاعلان على يد محضر يكون بطريق البريد في الاحوال التي بينها القانون . ثم بين في المادتين ١٦ ، ١٧ منه طريقة هذا الاعلان وذكر ايضا في المادة ١٧ منه « انه لا ينتج

الحكمة

« حيث أن واقعة الدعوى تحصل في
ان مأمورية ضرائب مفاغة قدرت أرباح المول
(المستأنف عليه) من تجارة القطن والبصل
والثوم التي يتجر فيها في كل سنة من
السنوات من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٥
بالمبالغ الآتية على التوالي ٣٣٠ ج و ٣٢٥ ج
و ٢٨٠ ج و ٢٨٥ ج و ٣٥٥ ج و ٢٨٠ ج
(انظر ص ١٣ من الملف الفردي) وبتاريخ
١٩٥٠/١٠/٢٣ حررت المأمورية النموذج
رقم ١٩ (ضرائب) بهذه الأرباح وأرسلت
تعلنه بها بعنوانه (العباسية أبا الوقف)
بخطاب موصى عليه يعلم الوصول ولكن لم
يثبت أن هذا الخطاب وصل إليه (انظر
ص ١٤ و ١٥ من الملف الفردي) ثم أرسلت
له خطابا آخر موصى عليه يعلم الوصول بتاريخ
١٩٥٠/١١/١٨ بعنوانه (العباسية أبا
الوقف) وتردد عليه عامل البريد ثلاثة
أيام هي ١٩ و ٢٠ و ٢١ نوفمبر فرفض
الاستلام وأشرع عامل البريد على طرف الخطاب
بذلك ووقع عليه بأضائه (انظر ص ١٦
و ١٧ من الملف الفردي) ثم أرسلت المأمورية
له بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨ خطابا ثالثا
موصى عليه يعلم الوصول بذات العنوان
ببيان أساس التقدير وعناصر ربط الضريبة
مع طلب ملاحظاته عنها وتردد عامل البريد
عليه ثلاثة أيام هي ٢٩ نوفمبر و ٣٠ نوفمبر
وأول ديسمبر سنة ١٩٥٠ فرفض الاستلام
وأشرع عامل البريد على طرف الخطاب بذلك
ووقع عليه (انظر ص ١٨ و ١٩ من الملف
الفردي) »

ثم بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٧ أرسلت
مأمورية الضرائب للمول النموذج ٤ ضرائب تأمره
بتسديد الضريبة المستحقة عليه عن كل
سنة من هذه السنوات الستة بعد بيان هذه
الضريبة وذلك بخطاب موصى عليه يعلم
الوصول وأرسل إليه بالعنوان السابق وأشرع
عامل البريد على طرف الخطاب بأنه تردد
عليه يومي ٢٩ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠
فرفض الاستلام ووقع عامل البريد على ذلك
(انظر ص ٢٢ ملف) ثم بتاريخ ٢١ يولييه
سنة ١٩٥١ أرسل الموصول (المستأنف

عليه) خطابا للمدير ضرائب بنى سويف ذكر
فيه بأنه علم بأن مصلحة الضرائب تطالبه
بمبالغ للخرافة لأنه تاجر وقال انه ليس
تاجرا وإنما هو مزارع وقال انه يقيم بناحية
عباد شارونة مركز مفاغة واستشهد عمدة
ومشايع هذه الجهة وكذلك عمدة ومشايخ
ناحية بلهاسة مركز مفاغة على انه لا يتجر
وقال ان مهنته الوحيدة هي الزراعة في
الأرض التي يملكها ويستأجرها بزمام كل
من عبادة شارونه وشارونه وبلهاسة وأن
اسمه غير وارد بالسجل التجاري وطلب
تحقيق مظلمته وأرفق بشكواه شهادة من
عمدة ومشايخ ناحية عباد شارونة مركز
مفاغة مؤداه أن مهنته مزارع بأطيانه
والأطيان استجاره وأنه يبيع محاصيله
لبعض التجار المارين باللوريات (٣٢ ، ٣٣
ملف فردي) »

« وخيثان المول خليل ابراهيم الذي أترك
في شكواه مسالفة الفكر اتجاره في القطن
أرسل المأمورية الضرائب خطابا بتاريخ أول
مارس سنة ١٩٤١ أقر فيه بأنه في سنة
١٩٤٠ اتجر في القطن بالاشتراك مع زكي
سليمان وأن جملة مشترواتهما في هذا
العام بلغت ٤٤ ط ، ١٠٨٢ قنطارا وأن
أرباحهما بلغت ٢٠٦٥ قرش (انظر ص ٤
من الملف الفردي) ثم بتاريخ ٢٨ سبتمبر
سنة ١٩٤٢ أرسل هذا المول خطابا لمأمورية
ضرائب بنى مزار ذكر فيه أنه من ناحية
عباد شارونة مركز مفاغة وأنه ليس من
أصحاب الأموال وأنه في الأعوام الماضية
كان يأخذ مالا من الخواجات اخزان فاسيلو
بولو أصحاب محلج بينى مزار ويشترى لهم
أقطانا (ص ٩ من الملف الفردي) ثم بتاريخ
٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ أرسل المول المذكور
خطابا الى مأمور ضرائب بنى مزار قال فيه
ان مشتراه هذا العام (أى عام ١٩٤٣) من
الأقطان هي ٢٩ رطل و ٥٨٨ قنطار مودعة
بمحلج اخوان فاسيلو بولو بينى مزار وأنه
لم تتم تصفية الحساب بعد (انظر ص ١١
من الملف الفردي) »

« وحيث أنه بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ رفع
المول ... الدعوى ٢١٠ سنة ١٩٥٣ تجاري

(٢) وبالرجوع الى الملف الفردي قبيزان المول تبودلت بينه وبين المصلحة الخطاب على كلا العنوانين - ولسكن استقر لدى المصلحة عنوان المدعى على ناحية عباد شارونة وذلك في الخطاب الصادر من المصلحة للمول بتاريخ ١٩٤١/٦/٣ (نموذج ٢٠ ملف فردي) (انظر ص ٥ من الملف الفردي)

(٣) وقد حرص المول نفسه على ذكر هذا العنوان في خطابات التي كان يرسلها للمصلحة كخطابه المؤرخ في ١٩٤٥/٩/٣٠ ولو أنه يوجد بالملف كثير من الاوراق تدل على أن المول كان في بعض الاحيان يقيم بناحية العباسية التي ارسلت اليه النماذج بعنوانه فيها خصوصا في الفترة الاخيرة (بتداء من سنة ١٩٥٠)

(٤) وعلى فرض صحة اقامة المول بناحية العباسية فانه لم يثبت أن الخطابات الموصى عليها والتي كانت تحوى النموذجين موضوع الدعوى عرضت عليه فعلا ورفض استلامها - اذ لم يتم عامل البريد باثبات الاجراءات التي اتخذها وأدت الى القول بأن المول رفض فعلا الاستلام - ولا يصح أن تكون للخطابات الموصى عليها قوة أكثر من الاعلانات القضائية وهي الاصل وهنـه يجب على المحضر أن يثبت في محضره بخصوصها جميع الاجراءات التي يتخذها والتي أدت الى رفض الملن اليه أو أحد أتباعه الاستلام أو أسباب عدم التسليم والا كان الاعلان باطلا تطبيقا للمادة ٢٤ مرافعات .

(٥) وأنه ان كان الشارح قد اكتفى بإرسال خطابات يعلم وصول لاهلان المول بمقتضى المواد ٤٥ وما يليها من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ نظراً لما تقتضى به المصلحة العامة من سرعة الحصول على الضرائب - فانه لم يقصد من ذلك أن يضعف ضمانات اعلان المول اعلاناً صحيحاً ومن ثم يجب أن يثبت في علم الوصول اما استلام المسئول شخصياً أو أحد توابعه أو أقاربه المقربين معه أو التوقيع منهم بالرفض أو على الأقل يثبت عامل البريد أنه عرض الخطاب على

الملن على مصلحة الضرائب أمام محكمة المنيا الابتدائية وذكر في صحيفة أنه بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٩ غوجي بأن ارسلت اليه مصلحة الضرائب تنبيها بالدفع وانذارا بالحجز العقارى وفاء لمبلغ ٦٠٢ م و ٢١٩ ج قيمة الضرائب المستحقة عن السنوات من ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٥ وقال أن هنـه التقديرات باطلة اذ لم تخطر مصلحة الضرائب بأسس التقدير على النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب طبقا للائحة التنفيذية للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كما أنها لم تخطر بالتنبيهات حتى يمكنه الملن في هذه التقديرات بالطريق الذي رسمه القانون وليثبت أنه لم يتم بأي نشاط تجارى وذكر أن مصلحة الضرائب قد اتخذت اجراءات التقدير في غيبته وحرمته من ابداء دفاعه وطلب الحكم ببطلان اجراءات تقدير الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٥ وما يتلوها من اجراءات واعتبارها كأن لم تكن مع الزام مصلحة الضرائب المصروفات والالتصاف والنفاد وباتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة المنيا الابتدائية (محكمة اول درجة) حضوريا ببطلان اجراءات تقدير الضرائب على المدعى عن السنوات من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ وما تلاها من اجراءات واعتبارها كأن لم تكن والزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك - وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم .

• وحيث أن الحكم المستأنف بنى على ما يأتى :

(١) أن النموذجين رقمي ١٨ و ١٩ أرسلتا للمول بعنوانه (العباسية أبا الوقف) وتأثر عليهما من الموظف المختص بمصلحة البريد برفض استلامهما - وقد أجاب المول عن ذلك بأنه لا يقيم بناحية المذكورة وإنما يقيم بناحية عباد شارونة وأن هذا ظاهر من الملف الفردي ومن اجابة شيخ ناحية العباسية عند توقيع الحجز في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠

المستأنفة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مع إلزامه بالصورفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين الخ .

« وحيث أنه يتعين على هذه المحكمة وقد سردت وقائع الدعوى بحث أمرين - أولهما - هل أخطار الممول (المستأنف عليه) بكل من النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب الخاصين بعناصر تقدير الضريبة وربطها عن سنوات النزاع وقد تم كل منهما بخطاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول - هل هذا الإخطار قد أرسل له على محل إقامته المعتاد أم لا - وثانيهما - هل إعلان الممول بكل النموذجين قد تم صحيحاً طبقاً للقانون أم لا .

« وحيث أن الحكم المستأنف ذكر في أسبابه أن الممول (المستأنف عليه) كان يقيم أحياناً بناحية (أبا الوقف العباسية) وهي الناحية التي أخطر فيها بالنموذجين ١٨ و ١٩ وأحياناً يقيم بناحية عباد شارونة محطة أبا الوقف وإن كان يلوح أنه رجح إقامة الممول بناحية عباد شارونة .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الملف الفردي اتضح أن الممول ذكر أول ما ذكر في خطاب منه لأمورية الضرائب عن أربابه عن سنة ١٩٣٩ أنه يقيم بناحية العباسية محطة أبا الوقف (مستند ١ ملف) ولكن لأمورية الضرائب خاطبته بخصوص أربابه عن سنة ١٩٣٩ وذلك بتاريخ ١٩٤١/١/٢٥ باعتباره مقيماً بناحية عباد شارونة محطة أبا الوقف (مستند ٢ ملف) - ثم بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤١ أرسل الممول خطاباً إلى أمورية الضرائب ببيان حساباته عن سنة ١٩٤٠ جاء به أنه يقيم بناحية العباسية أبا الوقف (مستند ٤ ملف) ولكن لأمورية الضرائب ذكرت رغم هذا في النموذج رقم ٢٠ ضرائب المؤرخ في ١٩٤١/٦/٣ أنه يقيم بناحية عباد شارونة محطة أبا الوقف (مستند ٥ ملف) .

« وحيث أنه ليس ما يمنع قانوناً من أن يكون للشخص الواحد موطنان بياض في كل منهما أعماله وقد استبان لهذه المحكمة

الممول شخصياً وهو يعرف شخصه أو عرضه على شخص آخر يثبت اسمه ومدى علاقته بالمول - وإن يثبت من الإجراءات على أوراقه ما يوحي بالثقة بأن الممول علم أو كان يمكن أن يعلم بوصول الخطاب إليه .

(٦) الثابت في الدعوى أن عامل البريد اكتفى بإثبات الرفض دون أن يبين مع من كان يخاطب ومن رفض الاستلام وما علاقته بالمول إلى غير ذلك من بيانات .

(٧) وانتهى الحكم إلى أنه بذلك تكون إجراءات الإعلان غير سليمة وتكون دعوى المدعي في محلها .

« وحيث أن مصلحة الضرائب بنت استئنافها على ما يأتي :

(١) أن أخطار المستأنف عليه بالنموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب الخاصين بعناصر تقدير الضريبة وربطها عن سنوات النزاع (وهي من سنة ٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٥) قد تم بخطاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول في ١٩٥٠/١١/٢٨ عن نموذج ١٨ - وفي ١٩٥٠/١٢/٢٨ عن نموذج ١٩ - وقد أرسل الإخطاران المذكوران للمستأنف عليه على محل إقامته المعتاد وأنها ارتداً للمصلحة مؤشراً عليهما من موظف مصلحة البريد المختص برفض استلامهما .

(٢) امتناع المستأنف عليه عن استلام هذين الإخطارين المرسلين إليه بخطاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول - تحكمها المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا القواعد العامة في قانون المرافعات - والمادة ٩٦ المذكورة لم تستلزم اتباع إجراءات معينة تلزم موظف مصلحة البريد باتباعها في حالة رفض استلام الممول للإخطار .

(٣) ولقد أشر موظف مصلحة البريد المختص على علم الوصول الخاص بالإخطارين المتقدم ذكرهما برفض المستأنف عليه استلامهما - فيكون إعلان المستأنف عليه بالإخطارين المذكورين قد تم صحيحاً ومرتباً لا تخاره للقانونية غير تم تخطيت مصلحة الضرائب

قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية ويتمتع الاعلان صحيحا ولو رفض المسؤول استلامه ، ثم اُضيفت لفقرة ثانية هي : وفى حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ، يثبت ذلك بموجب محضر يفرضه أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر عن ذلك فى لوحة المأمورية المختصة .

« وحيث أن المادة ٩٦ لم تلزم موظف البريد باتتباع إجراءات معينة فى حالة رفض الممول الاستلام .

« وحيث أن قانون الضرائب المصرى (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) قد ابتكر اجراء جديدا تنص على أن تكون الاعلانات بخطابات موصى عليها مع علم الوصول نظرا لصفة الاستعمال التى تنصف بها مسائل الضرائب وحرص على النص فى المادة ٩٦ على أن تكون لهذه الاعلانات قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية المعتادة - وقد كان المشروع الاصلى يتضمن أن يكون الاعلان بالطريق الادارى وأن يسلم الاعلان عند عدم وجود المعلن اليه أو عند امتناعه عن الاستلام الى السلطات الادارية - ولكن لجنة المالية بمجلس الشيوخ رأيت العود عن هذه الطريقة الى طريقة الاعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول - وهى طريقة اتبعت فى التشريعات الحديثة كالقانون البلجيكي ويترتب عليها تبسيط اجراءات التقاضى تبسيطا عظيما .

« وحيث أن قانون المرافعات (القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) قد أجاز الاعلان بطريق البريد فنص فى الفقرة الاولى من المادة ١٥ منه على أن (الاعلان على يد المحضر يكون بطريق البريد فى الاحوال التى بينها القانون) ثم بين فى المادتين ١٦ ، ١٧ طريقة هذا الاعلان وذكر فى المادة الاخيرة (١٧) على أنه اذا امتنع المرسل اليه عن تسلم الرسالة من عامل البريد أشر العامل على علم الوصول بذلك وسلم الرسالة على الوجه المبين فى المادة (١٧) وعلى توجب على عامل البريد بتبليغها فى هذه الحالة

أن للممول موطنين (أو محلين للاقامة) أحدهما (العباسية أبا الوقف) الذى أخطر فيه بالموذجين ١٨ و ١٩ وتانيهما (ناحية عباد شارونة محطة أبا الوقف) .

« وحيث أنه ليس أدل من أن الممول يقيم فعلا بناحية العباسية أبا الوقف أن عامل البريد أعلنه فيها شخصا بخطابين موصى عليهما بعلم الوصول أحدهما بتاريخ ١٠/١٠/٩٥١ وتانيهما بتاريخ ١١/١١/٩٥١ وقد وقع فى كل منهما على علم الوصول بأعضائه (أنظر مستند ٢٧ ملف ، مستند ٣٠ ملف) .

« وحيث أن الممول مع أنه ذكر المأمورية الضرائب أول ما ذكر أنه يقيم بالعباسية أبا الوقف (مستند ١ ملف) فإنه لما انتهى التهرب من دفع الضريبة أرسل كما سبق القول الى مدير ضرائب بنى سويف خطابا بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٥١ ادعى فيه أنه لا يتجر وأنه يقيم بناحية عباد شارونة مركز مفاغة وقال أن مهنته الوحيدة هى الزراعة فى الأرض التى يملكها ويستأجرها وأرقق بشكواه شهادة من عمدة ومشايخ ناحية عباد شارونة بذلك (أنظر مستندى رقمى ٣٢ ، ٣٣ ملف) ونسب أنه سبق أن أرسل بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤١ خطابا الى مأمورية الضرائب أقر فيه بأنه يتجر فى القطن فى سنة ١٩٤١ (مستند ٤ ملف) ونسب أيضا أنه سبق أن أرسل بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٤٣ خطابا الى مأمورية ضرائب بنى مزار ببيان ما اشتراه فى عام ١٩٤٣ من القطن (مستند ١١ ملف) .

« وحيث أن اعلان الممول (المستأنف عليه) قد تم طبقا للمادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وكانت تنص عند صدوره على ما يأتى « يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية » (ثم صدر القانون ١٤٦ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠) فعدل هذه المادة فصارت فقرتها الاولى كما يأتى « يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول

(ب) ٤ ٪ ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩
(تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد)
حتى ٣١/٨/١٩٥٠ (تاريخ سريان تعديل
المادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠)

الحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى سبق
بيانها في الحكم الصادر من هذه المحكمة
بهئية سابقة بتاريخ ٢١/٤/١٩٥٥ الذي
قضى برفض النفع المبدئي من الشركة المدعية
بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء
الضريبة على التوزيعات التي أجرتها الشركة
على حملة الاسهم من الاحتياطيآت المتجمدة
بمقتضى قرارها الصادر في ٢٣/٥/١٩٣٩
وبإحقاق مصلحة الضرائب في اقتضاء هذه
الضريبة في حدود ما نصت عليه الفقرة
الثانية من المادة الثالثة من القانون ١٤ لسنة
١٩٣٩ قبل الغائها بالقانون رقم ٣٩ لسنة
١٩٤١ وقبل مواصلة الفصل في الموضوع
بنتب مكتب خبراء وزارة العدل ليمهد الى
أحد خبراءه في شئون الضرائب بعمل كشف
تفصيلي بحساب المبالغ الواجب على مصلحة
الضرائب ردها الى الشركة وذلك طبقاً
للمبادئ التي انتهت اليها المحكمة في هذا
الحكم وبمسترشداً بمسنا ورد بالحكمين
الصادرين من محكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٣/٩/١٩٤٧ ، ٢٠/٦/١٩٤٩ بشأن
نسبة رأس مال الشركة المدعية المستثمر في
مصر الى رأس المال الأصلي »

« وحيث أن الشق الأخير من هذا الحكم
قد تنفذ وقدم مكتب الخبراء تقريره المؤرخ
في ١٥/١٠/١٩٥٥ وانتهى فيه الى أن
المبالغ الواجب على مصلحة الضرائب ردها الى
الشركة المدعية تقدر بمبلغ ٩٣٠ مليم
و ٢٩٥٠ جنيتها وذلك طبقاً لمبادئ التي
انتهت اليها المحكمة في هذا الحكم وبالإسترشاد
بما ورد بالحكمين الصادرين من محكمة
الاستئناف المختلطة سالف الذكر كما وردت
ملاحظة هامة بنهاية التقرير جادها أن الشركة
المدعية طلبت في صحيفة دعواها يرد
الضريبة التي حصلت عليها مصلحة الضرائب

لأمور القسم أو البندر أو العملة أو شيخ
البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته -
كما توجب على المحضر أن يوجه الى الملن
اليه خطاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة
سلمت الى جهة الادارة »

« وحيث أن المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ لم توجب على عامل البريد في
حالة امتناع الممول عن تسلمه الرسالة أن
يسلمها الى جهة الادارة كما أن تعليمات
مصلحة البريد لا توجب ذلك »

« وحيث أن عامل البريد في الاعلانين
موضوع هذه الدعوى قد أشر بخطه على
علمي الوصول بأن الملن اليه قد امتنع عن
استلام الخطابين ووقع بذلك بأعضائه فلا
محل لتشكك الحكم المستأنف في أن عامل
البريد قابل الممول شخصياً وعرض عليه
الخطابين ورفض استلامهما »

« وحيث أنه لما تقدم يتعين اجابة مصلحة
الضرائب الى ما طلبته »

القضية رقم ٢٨٠ سنة ٧٢ ق وثلاثة وعشرون
السادة الاساتذة أحمد الجارم ومحمد الزعفراني ومحمد
نسيب المستشارين وحضور السيد الاستاذ فوزى أحمد
وكيل النيابة »

٥٧٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

اقتضاء الممول فوائد عما دفعه بدون وجه حق لمصلحة
الضرائب طبقاً لقواعد القانون المدني حتى تاريخ العمل
بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

المبدأ القانوني

من حق الممول اقتضاء فوائد المبلغ المحكوم
برده اليه من مصلحة الضرائب ، طبقاً لقواعد
القانون المدني القديم والجديد حتى تاريخ
العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ،
وتحتسب الفوائد القانونية وفقاً لاحكام
المادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
كالآتي :

(١) ٥ ٪ حتى ١٤/١٠/١٩٤٩ وذلك
طبقاً للمادة ٢٢٩ مدني قديم »

الدعى عليها بشئ بل طلبت مد أجل الحكم لايبدا دفاعها فى مذكرة ولا ترى المحكمة اجابة هذا الطلب اذ كان امامها الجسال متسما لايبدا الدفاع خاصة وأن التقرير مودع منذ أكثر من خمسة أشهر ومن ثم ترى المحكمة الأخذ بنتيجة التقرير مخالف الذكر .

• وحيث أنه عن طلب الفوائد فهو فى محله وترى المحكمة اجابته وفقا للمبادئ الواردة بمذكرة الشركة المدعية الختامية لاتفاقها مع القانون اذ أن من حقها صرف الفوائد القانونية وفقا للقانون المدنى وذلك قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ أودعت الشركة للديعية مبلغ ٤٧٤ م و ٥٣٦٥ بموجب شيك على ذمة مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٤٨/٦/١ فمن حقها اقتضاء فوائد المبلغ المحكوم برده طبقا لقواعد القانون المدنى القديم والجديد حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى ١٩٥٠/٨/٣١

• وحيث أن النفاذ واجب بقوة القانون فلا داعى للنص عليه .

• وحيث أن كل من الطرفين خسر شطرا من دعواه فيستعين الزام مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة عملا بالمادة ٣٥٩ مرافعات مع اجراء القاصة فى أعقاب المعاماة .

التفوية رقم ٣٠٧١ سنة ١٩٤٩ غرائب وثلاثة وطبوية السادة الاساتذة اسماعيل زهير وكيل المحكمة وعمل محمد عل والسيد هاشم قفانين وحضور السيد الاستاذ غيريال وفله وكيل النيابة .

دون وجه حق بالاضافة الى الفوائد بواقع ٥٪ من ١٩٤٨/٦/١ حتى ١٩٥٠/٨/٣١ ومقدار هذه الفوائد ٩٧٥ مليم و ٣٣١ ج وقال الخبير ان الشركة المدعية محقة فى طلب الفوائد .

• وحيث أن وكيل الشركة المدعية وافق فى مذكرته الختامية على ما انتهى اليه مكتب الخبراء فى تقريره بالنسبة للمبلغ الواجب رده وقدره ٩٠٣ م و ٢٩٥٠ ج أما بالنسبة لطلب الفوائد القانونية فطلب احتسابها وفقا لاحكام المادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ كالآتى :

١ - ٥٪ على مبلغ ٩٠٣ م و ٢٩٥٠ ج من ١٩٤٨/٦/١ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وذلك طبقا للمادة ٢٢٩ مدنى قديم فتكون جملة الفوائد مبلغ ٣٤٨ م و ٢٠٣ ج .

ب - ٤٪ على نفس المبلغ ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ (تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد) حتى ١٩٥٠/٨/٣١ - (تاريخ سريان تعديل المادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠) فتكون جملة الفوائد المستحقة عن هذه الفترة مبلغ ٧٤٩ م و ١٠٣ أى أن الفوائد تصبح فى مجموعها مبلغ ١٠٩٧ م و ٣٠٧ ج .

• وحيث أن المحكمة ترى أن تقرير مكتب الخبراء قد بنى على أسس سليمة ولم يعترض عليه أحد من الطرفين اذ وافق عليه وكيل الشركة المدعية فى مذكرته الختامية ولم تعقب أو تعترض عليه مصلحة الضرائب

الضوابط العامة للمسببية في قضايا الجنائي

للدكتور روف عبيد
استاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٦ -

الفرع الخامس

تداخل فعل عملي من الغير
بجانب فعل الجاني أو خطئه

القاعدة العامة :

إذا حدث اعتداء من أحد الجناة على شخص معين ثم لحقه اعتداء آخر من جان آخر على نفس المجنى عليه ، وجب أن يتحمل كل جان منهما المسؤولية عن نتائج اعتدائه وحده ، بغير ربط بين مسئولية أيهما ومسئولية الآخر . والأمر الهام هنا هو امكان اسناد النتيجة المراد العقاب عليها الى نشاط أحدهما دون الآخر حتى يسأل الجاني مرتكب الفعل الأول عن نتائج فعله ، حين يسأل الجاني مرتكب الفعل الثاني عن نتائج فعله دون غيرها ، ما دام ليس بين الاثنين رابطة ما من روابط المساهمة الجنائية . هذه أولية من أوليات الاسناد عند تعدد الجناة .

ومن ذلك مثلا أن يطلق الجاني (أ) عيارا تاريا على المجنى عليه (ب) قاصدا قتله ، ولكنه يصيبه في غير مقتل . ثم يحضر الجاني (ج) ويجهز على (ب) لعداوة بينهما بغير اتفاق مع (أ) . فالجاني الأول يسأل عن شروع في قتل (ب) حين يسأل الجاني (ج) عن جريمة قتل تامة متى ثبت أن السبب المحدث للوفاة هو اعتداء هذا الأخير دون اعتداء الأول الذي كانت اصابته غير قاتلة بطبيعتها ، وهذه مسألة فنية يرجع فيها الى الاختصاصيين .

ولا يتغير الوضع عن ذلك شيئا إذا كانت الإصابة الأولى التي أحدثها (أ) غير عمدية ، فانه يسأل عن جنحة إصابة خطأ فحسب ، حين يسأل (ج) عن قتل (ب) عمدا إذا كان قد اعتدى عليه بنية ازهاق روحه فحدثت الوفاة بسبب هذا الاعتداء .

على أنه بالنسبة للجرائم العمدية قد يقال انه إذا كان الاعتداء الثاني قد وقع بسبب الاعتداء الأول - وعلى أثره - لماذا لا يتحمل المتهم الأول المسؤولية عن النتيجة الناجمة عن الاعتداء الثاني حتى مع انتفاء المشاركة الجنائية بين المتدينين ؟ ان قولنا كهذا ترفضه المبادئ العامة للمسببية وللمهد بها ، كما يعرفها تشريعنا المصري :

— فمن حيث زاوية السببية يتعمق القول بأن تداخل اعتداء جديد على نفس المجنى عليه بعد اعتداء سابق عليه ، وبغير أى اتفاق بين الجانبيين أو بين الجناة المتعددین ، يصح أن يعد أمرا مألوفاً يتفق والسير المادى للأمور . أن تداخل اعتداء جديد كهذا أدنى الى أن يكون أمرا شاذاً غير متوقع ، وقاطعاً بالتالى لرابطة السببية بين فعل الجانى الأول وبين النتيجة النهائية ، طبقاً لضوابط السببية المناسبة أو الملازمة ، ومن باب أولى طبقاً لضوابط السببية المباشرة . أما القول بأن جميع الأسباب ينبغي أن تعتبر مسئولة — على حد سواء — عن أحداث النتيجة النهائية ، فهو لا يصح الا فى ضوء نظرية كنفطرية تعادل الأسباب التى قال بها بعض الفقهاء فى ألمانيا ، والتى لم تجد لها صدقاً ما فى قضائنا المصرى — ولا فى فقهننا — على ما بيناه فى العدد الماضى .

— ومن حيث زاوية العمد فى الموضوع نجد أنه على الجانى فى الجرائم العمدية أن يعتمد الفعل والنتيجة مما حتى يسأل عنهما . فإذا تعدد فعلاً معيناً دون نتيجته النهائية فيسأل عن هذا الفعل ولا يسأل عن النتيجة الا فى احوال استثنائية واردة فى القانون على سبيل الحصر بينها فيما سبق . فلا يعرف قانوننا المصرى المسئولية عن النتائج المحتملة — ولا بمقتضى القصد الاحتمالى — كقاعدة مضطردة فى جميع الاحوال (١) .

فضلا عن ذلك فإن القاعدة فى الجرائم العمدية هى أنه اما أن يرتكب الجانى الجريمة بمفرده ، أو يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أفعال فىأتى فيها فعلاً تنفيذياً ، ويعد حينئذ فاعلاً أصلياً . واما أن يصدر منه فعل من أفعال التحريض على ارتكاب الفعل لتنفيذى أو الاتفاق عليه أو المساعدة فيه ، فيعد حينئذ شريكاً فى الجريمة . فإذا انتفت كل طريقة من طرق الاشتراك فى الجريمة فلا مسئولية عنها . ومضى كان الأمر كذلك وجب أن يسأل المعتدى الأول عن الاعتداء المسند اليه ، ثم عن النتيجة المسندة الى هذا الاعتداء دون غيره من أفعال الجانى الآخر أو الجناة الآخرين بوصف النظر عن نتيجة هذه الأفعال .

قضاء المحاكم :

تحقق هذا الغرض — فرض تداخل أعتداءات متعددة من جنات متعددة على مجنى عليه واحد فى جرائم الجرح والضرب على وجه خاص . ففيها كثيراً ما يتعاقب جنات متعددون على ضرب مجنى عليه واحد فى مواضع من جسمه متقاربة أو متباعدة ، ثم تختلف عادة مستندية بالمجنى عليه ، ان لم يكن وفاته ، ويتعذر اسناد العاة أو الوفاة الى ضربة معينة دون غيرها كما قد يتعذر اسناد الضربة الى جان معين دون غيره . فما العمل ؟ ان الحل ينبغي أن يختلف بحسب ما اذا وجت حالة مساهمة جنائية بين الجناة ، وما اذا لم توجد وذلك على البيان الآتى :

١ - الحل عند توافر المساهمة الجنائية بين الجناة :

لا صعوبة فى الأمر اذا توافرت المساهمة الجنائية بين الجناة المتعددین سواء أكانوا فاعلين أصليين ، أم مجرد شركاء بطريقة أو أكثر من طرق الاشتراك ، فكلهم يكون مسئولاً حينئذ عن الجريمة المشددة . ولذا قضى حديثاً بأنه متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه فإن مقتضى ذلك مسائلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاة التى تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى

(١) راجع ما ورد فى هذا الشأن فى عدد يناير سنة ١٩٥٨ من هذه المجلة ص ٨٠٥ وما بعدها .

اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى تقصى من منهما الذى أحدث
إصابة العاهة (١)

وكثيرا ما يعد توافر الاصرار السابق لدى الجناة - مع التردد أو بغير تردد -
كافيا بذاته للدلالة على قيام الاتفاق ، أو بالأقل على توافر التفاهم السابق فيما
بينهم (٢) . ولذا قضى مثلا بأن مساءلة المتهمين معا عن جريمة الضرب المفضى الى
الموت تكون صحيحة فى القانون بغير تعيين من منهما المحدث للاصابة التى أدت الى
الوفاة ما دام أن الحكم قد أثبت أنها ارتكبا جريمتها عن سبق اصرار وترصد (٣) .

على أنه اذا ثبت الاتفاق بين الجناة المتعددين على ارتكاب الجريمة أصبح كل منهم
مسئولا عن النتيجة المشددة للعقوبة بصرف النظر عن توافر الاصرار السابق من عدم
توافره . ولذا قضى مثلا بأنه ما دام الثابت مما أورده الحكم بأدانة المتهمين فى جريمة
الضرب المفضى الى الموت أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليه ، وبأش كل
منهم فعل الضرب تنفيذا لما اتفقوا عليه مما يقتضاه قانونا مساءلتهم جميعا عن الضرب
المفضى الى الموت دون حاجة الى تعيين من منهم أحدث الإصابة أو الإصابات الميئة ، فإن
مصلحتهم فى إثارة الجدل حول توافر طرف سبق الاصرار فى حقهم أو عدم توافره
تكون منتفية (٤) . كما قضى بأنه متى سلم المتهمان بأنهما سارا الى مكان الحادث
متفقين على الاعتداء على المجنى عليه ، فإن ذلك يكفى لمساءلتهما عن الضرب المفضى الى
الموت ولا يكون لهما جدوى مما يثيرانه من الجدل فى طرف سبق الاصرار الذى أثبتته
عليهما الحكم (٥) .

أما اذا لم يثبت قيام الاتفاق السابق بين الجناة فينبغى أن يتحمل كل منهم تبعة
الإصابة المسندة اليه شخصيا بغير تضامن بينهم . ولذا قضى بأنه اذا اعتبر الحكم
أحد الطاعنين مسئولا عن فعل القتل الحمد الذى تم تنفيذه بين الطاعن الآخر ولم
يبين وجه استدلاله على توفر الاتفاق بينهما على فعل القتل ولا على ثبوت سبق الاصرار
فى حق الطاعن ولم يعرض لثبوت نية القتل عليه . فان الحكم يكون قاصر البيان
مما يعبه ويستوجب نقضه (٦)

ب - الحل عند انعدام المساهمة الجنائية بين الجناة :

متى المصمت حالة المساهمة الجنائية بين الجناة لانتفاء كل اتفاق أو تفاهم سابق
بينهم - ولو كان ضمنيا ولكن محققا - فلا يسأل كل منهم الا عن نتائج الأفعال المسندة
اليه شخصيا سواء أكانت أفعال قتل عمد ، أم ضرب ، أم جرح (٧) .

فإذا قامت مشاجرة عابرة بين المجنى عليه والجناة ضربه فيها بلا تفاهم بينهم على
قتل أو ضرب محدثين به إصابات متعددة أسفرت واحدة منها فقط عن موته ، أو عن

(١) نقض ١٩٥٧/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٦٩ ص ٢٤٥

(٢) للنزيم من التفسير راجع مؤلفنا فى جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة ٣ سنة ١٩٥٨
ص ٤٥ - ٤٧

(٣) نقض ١٩٥٥/٣/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٧ ص ٦٦٧

(٤) نقض ١٩٤٩/١١/١٥ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٧ ص ٧٤

(٥) نقض ١٩٥٤/٤/٥ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٥٣ ص ٤٥١

(٦) نقض ١٩٥٦/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣٠ ص ٣٧

(٧) راجع مثلا نقض ١٩٥١/٣/٢٦ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٢١٦ ص ٨٤٥ و ١٩٥١/٥/٢١ ص ٣

وقد ٤٠٧ ص ١١١٧ و ١٩٥١/١١/٢٦ ص ٣ رقم ٨٣ ص ٢٢١

تخلف عاهة مستديمة به ، كان المسئول عن الضرب المفضى الى الموت أو الى العاهة المستديمة هو محدث هذه الإصابة دون غيره ، وكان الباكون مسئولين عن الضرب البسيط فحسب (١) . فإذا لم يعرف من هو محدث الإصابة الجسيمة وجبت مسابغة الجميع عن جنة الضرب البسيط أخذاً لهم بالقدر المتيقن فى حق كل منهم (٢) »

وإذا كان المجرى عليه إصابة واحدة فقط ولم يعرف من هو محدثها من بين الجانبين المتعددين وجبت تبرئتهم جميعاً ومهما كانت نتيجة (٣) . ولا يكفى مجرد التواجد فى المشاجرة لاعتباره دليلاً على حصول التفاهم المطلوب ، ولا دليلاً على المساهمة فى الجريمة (٤) .

كما يلاحظ أن التوافق بين الجناة لا يفنى عن الاتفاق السابق للمساهلة عن نتيجة الإصابة الا اذا كانت الواقعة جنة ضرب بسيط عملاً بالمادة ٢٤٣ ع التى تحيل القارىء صراحة الى المادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ دون غيرهما . ذلك أن التوافق صورة استثنائية شاذة من صور المساهمة الجنائية فيتعذر تعميم حكمها على ما قد يحدث من عصبية أو تجمعهم مكون من خمسة أشخاص على الأقل من جرائم أخرى . فإذا وقعت بسبب هذا التوافق جناية قتل عمد أو ضرب مفضى الى موت أو الى عاهة مستديمة وجب الرجوع الى القواعد العامة فى الإسناد من حيث ضرورة إسناد كل جريمة الى المسئول عنها شخصياً دون غيره ، ولا يفنى عن ذلك الاشتراك فى التجمعهم ولو مع توافر شرط التوافق على التمدى والإيذاء (٥) .

وكان قضاء النقض قد قرر فى حكم قديم أنه اذا كان مجرد التوافق بين المتهمين يكفى فى صور الضرب والجرح الخفيفة فإنه يكفى من باب أولى فيما هو أشد منها من الجرائم (٦) وهو تخريج لا يتفق مع القواعد العامة فى تأويل النصوص وبالأخص مع شذوذ نص المادة ٢٤٣ عن القواعد العامة شذوذاً يتعارض مع التوسع فيه أو القياس عليه ، فضلاً عن أنها تحيل القارىء صراحة الى جرائم المادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ السابقتين عليها ، دون غيرها .

أما الآن فإن قضاء النقض يميل الى الرأى السائد دون غيره ومعناه :

- أنه اذا أدانت محكمة الموضوع جميع المتهمين عن العاهة التى تخلفت بالمجرى عليه على أساس مجرد توافقهم على ضربه بمقتضى نص المادة ٢٤٣ فإنها تكون قد أخطأت (٧) .

- مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب فى صحيح القانون تضامناً بينهم فى المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الفعل الذى ارتكبه (٨) .

(١) نقض ١٩٢٩/١/٣ رقم ٣٦٤ س ٤٦ ق و ١١/١١/١٦٣ رقم ٢٦٧ س ١ ق و ٤/٢/١٩٣٤ رقم ٩٠٣ س ٤ ق .

(٢) نقض ١٩٢٨/٢/٢٨ رقم ٦٤٥ س ٨ ق و ٢٧/٤/١٩٢٩ المجموعة الرسمية س ٤١ عدد ٦ و ٢/٢/١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٤٦ س ١٣٦ . ولذا حكم بأنه اذا لم تسال المحكمة المتهمين عن العاهة المستديمة وأخذتهما بالقدر المتيقن وعاقبتهما بالمادة ٢٤١ ع فإنها تكون قد أخطأت إذ وجبت مساكنتهما بالمادة ٢٤٢ . (نقض ١٩٥٢/٥/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣٦٣ س ١٧٣) .

(٣) جنابات بنى سوبق فى ١١/٤/١٩٢٧ للمطامعة س ٧ عدد ٤٧١ .

(٤) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ رقم ١٠٩٣ س ٢٠ ق .

(٥) راجع بنفس المعنى الأستاذ أحمد أمين ص ٣٦٤ وجرانولان ج ٢ فقرة ١٥٤٨ ص ٣٧٠ .

(٦) نقض ١٩١٨/١/١ المجموعة الرسمية س ١٩ عدد ٩٩ .

(٧) نقض ١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٤٧ س ٨١١ .

(٨) نقض ١٩٥٥/١٢/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٣٣ س ١٤٦٦ .

ج - العمل عندما تكون النتيجة بسبب مجموع الاصابات :

ينبغي أن يلاحظ نتفظ هام على هذه القاعدة الاخيرة . ذلك أنه طبقاً لقضاء مستقر لمحكمة العليا اذا ثبت أن الوفاة أو العاهة المستديمة قد حصلت من مجموع الاصابات التي أحدثها الضاربون بالمجنى عليه فيعتبرون جميعاً مسئولين عنها . أي أن رابطة السببية تظل قائمة بين ضربة كل منهم وبين النتيجة المشددة للعقوبة ، حتى مع عدم قيام أي اتفاق أو تفاهم سابق بين الضاربين على الضرب . وهذا القضاء أخذ يضطرد في قضاء النقض بشكل واضح منذ سنة ١٩٣٧ حتى الآن (١) ، ومنه .

— ما دام الطاعن يسلم في طعنه بأن الضربة التي وقعت منه والضربة التي أوقعها زميله كانتا مجتمعتين السبب في الوفاة فإنه يكون قد ساهم في إحداثها بما يبرر مساوئته عن جناية الضرب المفزى الى الموت ٣٦ !

— اذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم ضرب المجنى عليه بمنقرة في رأسه ، وأن آخرين قد يكونون ضربوه في رأسه أيضاً ، وأنه تبين من الدليل الفني أنه وجد بالرأس ثلاث اصابات ، وأن الوفاة نشأت عنها مجتمعة ، فهذا المتهم يكون قد ارتكب جناية الضرب المفزى الى الموت اذ وقع منه فعل الضرب ، والضربة التي أوقعها ساهمت في وفاة الضروب (٢) .

— لا يسأل الجاني بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفزى الى الموت الا اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك . أو أنه يكون قد اتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للفرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ، ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . واذاً فإذا كانت الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه متمدة ساهم بعضها في أحداث الوفاة ، والبعض الآخر لم يساهم فيها ، وكان الحكم الذى اعتبر المتهمين كليهما فاعلين في جريمة ضرب المجنى عليه ضرباً أفضى الى موته دون تحقق أحد الشرطين السالف ذكرهما ، ولا توافر العناصر التي تجعل أحد المتهمين شريكاً في جريمة الآخر — فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الاسباب التي أقيم عليها (٣) .

— اذا كان الحكم قد أثبت أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة خشب ضربة واحدة ، ثم تحدث عن مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة وما قرره من أن المجنى عليه ضرب في رأسه ضربتين أحدثت احدهما كسراً منخسفاً بمقدم يسار الرأس وأحدثت الثانية كسراً منخسفاً يمين الرأس وأن كلا من الاصابتين على حدتها تكفى لإحداث الوفاة ، وقد ساهمت كل منهما في إحداثها . فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جناية الضرب المفزى الى الموت (٤) .

— متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه باصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لاحدى هذه الاصابات ، وانتهى الحكم من ذلك الى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريحية من أن الضربة

(١) مثلاً نقض ١٩٣١/١٢/١٤ رقم ٨٩٦ س ٢ ق و ١٩٣٨/١١/٧ المجوعة الرسمية س ٤٠ رقم ٥٥ و ١٩٣٨/١١/١٨ رقم ١٧ س ٦ ق

(٢) نقض ١٩٤٥/١٢/١٧ مجوعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٨ س ٣٠

(٣) نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ مجوعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٢٧ س ٣٢٦

(٤) نقض ١٩٥٢/١١/٣ مجوعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٠ س ٦٩

(٥) نقض ١٩٥٣/١/١٢ مجوعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٢٥ س ٣٧٦

وراجع أيضاً نقض ١٩٥٣/١٠/١٢ س ٥ رقم ٤ س ١٠

التي أوقعها المتهم ، هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقدير مسئولية المتهم (١) .

تعليق على هذا القضاء :

هذا الحل الذي تسير عليه محكمتنا العليا في اضطراد يبدو ملتصقا مع حكم القانون في شأن اشتراط توافر السببية بين الضربة التي أحدثها الجاني وبين النتيجة المشددة للعقوبة . ولكن ينبغي أن يثبت بشكل محقق قيامها ، مع التزام جانب التحفظ في القول بهذا القيام ، بأن يكون جليا من الأدلة الفنية وعلى وجه خاص من التقارير الطبية أن جميع الضربات قد ساهمت - مجتمعة معا - في أحداث الوفاة أو العاهة المستديمة ، أو على وجه عام النتيجة المشددة للعقوبة .

أما إذا لم يثبت ذلك بشكل قاطع فعلى الحكم أن يبين الضربة أو الضربات التي كانت سببيا في حدوث النتيجة المشددة للعقوبة وأن يستند إلى جانب معين ، فإن عجز عن ذلك وجب أن يأخذ كل جانب من الجناة بالقدر المتيقن في حقه فحسب . ذلك أن تداخل ضربات جانب أجنبي عن الجاني الأول بين ضربته وبين النتيجة النهائية يعد سببا كافيا بذاته لانها رابطة السببية بين ضربة الجاني الأول وبين هذه النتيجة . والمفروض بداهة هو انتفاء كل رابطة من روابط المساهمة الجنائية بين هذا الجاني الأول وبين غيره من الجناة .

- ولذا قضى مثلا بأنه متى كان الثابت من تقدير الطبيب الذي كشف على المجنى عليه أن به عدة إصابات في رأسه من الجهة اليسرى وأن العاهة التي تخلفت عنه تم تنشأ من كل هذه الإصابات ، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت منها العاهة ، فإن ادانة واحد بعينه من المتهمين بأحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه ، بل المتعين هو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن في حقه من الضرب ومما قبلته المادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات (٢) .

- وكذلك قضى بأنه إذا كان الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بالمجنى عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تخلف عن إحداثها عاهة مستديمة ، ولم تر المحكمة مساهلة المتهمين به هذه الضربات عن العاهة وأخذتهما بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالخصاب ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يجب عليها أن تسائلهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات (٣) .

هذا هو الأصل في السببية ، فإذا قيل بغيره ، وجب أن يقام الدليل الفني مؤكدا واضحا على انتفاء هذا الأصل ، وعلى أن الأمور جرت في واقعة الدعوى على عكسه ، فكانت كل ضربة من الضربات تصلح بذاتها - ووحدها - سببا للنتيجة التي حدثت ، وكان اجتماع الضربات من جانب متعددين مؤديا لها بالتالي .

أما إذا توافرت بين الجناة رابطة مساهمة جنائية على ارتكاب الضرب ، فكلهم مسئول عن النتيجة المشددة للعقوبة ، حتى ولو تعذر إقامة الدليل على أن ضربة معينة مسندة

(١) نقض ١٩٥٦/١٠/٩ ميسوعة أحكام النظم من ٧ رقم ٢٧٨ من ١٠٢٠

(٢) نقض ١٩٤٦/٤/٤ ميسوعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٤ من ٧٠٠

(٣) نقض ١٩٥٢/٥/٢ ميسوعة أحكام النظم من ٣ رقم ٣٦٢ من ٩٧٣

الى جان معين هي التي كانت سببا في النتيجة المشددة • او لو تعذر إقامة الدليل على أن الضربات ساهمت مجتمعة معا في احداث هذه النتيجة •
او بعبارة أخرى أنه يكفي لمسئولية الجناة المتعدين في الضرب المفضى الى الموت او الى العاهة المستديمة أن يثبت أحد أمرين :

اولهما : قيام اتفاق سابق بينهم - او تفاهم ولو ضمنى على الضرب •

ثانيهما : أنه مع انتفاء الاتفاق أو التفاهم كانت الضربات كلها مجتمعة معا سببا في النتيجة المشددة للعقوبة ، وأن أية ضربة منها كانت كفيلا باحداثها •

وأحد الأمرين يغنى عن الآخر ، فلا ضرورة لاجتماعهما معا كيما تستقيم رابطة السببية بين الضرب وبين الوفاة أو العاهة المستديمة ، أو المرض أو العجز عن الاشغال الشخصية لمدة تتجاوز العشرين يوما ، أى بين الضرب أو الجرح من جهة ، وبين أية نتيجة مشددة للعقوبة تؤدي من جهة أخرى الى خزوج الواقعة عن نطاق المادة ٢٤٢ عقوبات الى غيرها بحسب الاحوال •

الفرع السادس

تداخل عوامل ترجع الى امتناع الغير عمدا عن التدخل

بعد فعل الجاني أو خطئه

عرض المشكلة :

من المواضيع وثيقة الصلة ببحث السببية موضوع وقوع الجريمة الايجابية بطريق الترك أو الامتناع ، وهو من حيث صلته بالضوابط العامة للسببية ذو شقين في حقيقة الأمر لا شق واحد :

- فشقه الأول يقتضى بحث ما اذا كان من الممكن أن تقع الجريمة الايجابية بطريق الترك أو الامتناع أم من غير الممكن • ذلك أن العائق الوحيد عند المقررين بالنفي هو في تعذر قيام رابطة السببية بين مجرد الترك أو الامتناع وبين النتيجة المعاقب عليها •

- وشقه الثاني يقتضى بحث ما اذا كان من أثر توسط الترك أو الامتناع المتعمد - اذا صدر من الغير - بين فعل الجاني والنتيجة النهائية أن يقطع رابطة السببية بين الأمرين ، أم أنه لا اثر له في هذا الصدد •

وهذا الشق الثاني متوقف الى حد كبير على الشق الأول • اذ لو قيل بأن الجريمة الايجابية يصح أن تقع بمجرد الترك أو الامتناع لصح بعدئذ إمكان البحث في أثر الترك أو الامتناع الصادر عن الغير في رابطة السببية بين فعل الجاني الاول وبين النتيجة النهائية • اما لو قيل بالنفي - دائما وفي كل حال - لظلت السببية قائمة بغير شبهة بين فعل الجاني الاول وبين النتيجة النهائية •

وللتوضيح نفترض أن الجاني (أ) أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه (ب) قاصدا قتله فأصابه في غير مقتل • حضر رجل الاسعاف (ج) لاسعاف المجنى عليه ، ولكنه تبين له أنه عدوه اللدود فامتنع عمدا عن اسعافه ونقله للمستشفى في الوقت المناسب بنية ازهاق روحه ، وتحقق له غرضه فعلا اذ توفى المجنى عليه من اجتماع العاملين معا : العيار الناري الذي أطلق عليه ، ثم الامتناع المتعمد عن ايقاف تزيفه واسعافه في الوقت المناسب • ففي مثل هذا الفرض يكون الشق الأول من الموضوع هو بحث ما اذا كان من الممكن أن يعد امتناع رجل الاسعاف عن اسعاف المجنى عليه عمدا سببا محدثا

ل وفاة هذا الأخير ، وبالتالي عن إمكان مسألمته عن امتناعه بوصفه قاتلا عمدا . ويكون الشق الثاني منه هو بحث ما اذا كان ينبغي اعتبار مطلق العيار الناري شارعا فى القتل فحسب ، لاتقاء السببية بين فعله وبين الوفاة . أم ينبغي اعتباره قاتلا عمدا للمجنى عليه باعتبار أن السببية لا زالت قائمة بغيره وهن اذ لم يؤثر فيها امتناع وجل الاسعاف عن أداء واجبه ؟ .

وقد عرض الفقه الجنائي كثيرا للتساؤل الأول وهو يصدد بحث القسم العام من قانون العقوبات ، أما الشطر الثاني فقلما عرض له ايجابا أو سلبا ، بصورة مباشرة، وهذا ولو أن الاجابة عن التساؤل الأول قد تتضمن - الى مدى أو الى آخر - الاجابة عن الثاني . ولما كانت المشكلة - بشقيها - وثيقة صلة بما نعالج من بحث لذا ينبغي أن نعرض لكل شق منهما فى موضوع على حدة : -

الموضوع الأول

مدى إمكان وقوع الجريمة ايجابية

بطريق الترك أو الامتناع

تمددت الآراء فى شأن إمكان وقوع الجريمة ايجابية بطريق الترك أو الامتناع ، بين قائل بالإيجاب ، وقائل بالسلب ، وقائل بالإيجاب بشروط خاصة وفى أحوال معينة . وكان الأساس الأول - أو لعله الوحيد - لبحث الموضوع هو مدى إمكان القول بتوافر السببية بين الامتناع وهو أمر سلبى بحث وبين موت المجنى عليه وهو نتيجة ايجابية . فقال منكرو السببية وبالتالي المسؤولية - أن الامتناع عدم ، وليس للعمم أن يكون سببا فى شيء آخر غير العمم .

وقد تناول فريق آخر من فقهاء القانون - خصوصا فى ألمانيا - هذا الموضوع بالتفصيل محاولين تذليل أمر توافر رابطة السببية بين مجرد الترك والامتناع وبين ما قد يتخلف عنه من نتائج ايجابية مثل وفاة المجنى عليه .

ومما قيل فى هذا الشأن أن من يترك متعمدا نتيجة معينة تتحقق مع أنه كان فى مقدوره منعها إنما يتسبب فيها ، اذ السببية ما هى الا ارادة الانسان عندما تستخدم - فى الوقت المناسب - قوى الطبيعة المختلفة فى تحقيق رغباتها . فاذا كان من الممكن تقادى قتل المجنى عليه لو تدخل الجاني فى الوقت المناسب لاتقاذه ، فإن هذا وحده يعنى توافر رابطة السببية بين الأمرين .

ثم ان السببية فى القانون ليست هى بالضرورة السببية فى العلوم أو فى الطبيعة . ففى الطبيعة لا يمكن أن يعد نشاط الانسان وحده سببا لاية نتيجة . بل لابد فيها من اجتماع جملة عوامل فى ظروف معينة لاحداث نتيجة ما . وقد يكون نشاط الانسان هو أحد هذه العوامل فحسب ، فلا يقال أنه وحده هو المتسبب فيها . وما يصح فى هذا الشأن على النشاط الإيجابى يصح أيضا على النشاط السلبى أى على مجرد الترك أو الامتناع .

أما فى القانون فليسببية معنى آخر يمكن تلخيصه بأنه مجرد صلاحية نشاط الانسان لاحداث حادث ما . وتضافر جملة عوامل طبيعية مع نشاطه أمر حتمى مفروض يحكم طبيعة الأشياء فهو لا يحول دون إمكان مسألمة صاحب النشاط

الإيجابي عن النتيجة جنائيا أو مدنيا متى كان يصلح لانتاجها • كما لا يحول دون إمكان مساهمة صاحب النشاط السلبى • فامتناع شخص ما عن التدخل فى الوقت المناسب لانقاذ حياة انسان هو ملزم بانقاذه بحكم القانون أو العقد يصح على هذا الاساس أن يعد سببا صالحا لاحداث أية نتيجة يؤدى اليها السير العادى للأمر بحسب معيار التوقع وحده • فإذا كان الامتناع أو الترك فى مثل هذه الظروف عمديا - أى توافر له القصد الجنائى المطلوب للجريمة - كانت الجريمة عمدية ، والا فهى جريمة خطأ أو إهمال فحسب •

واشترط أن يكون الممتنع عن التدخل ملزما به ، حتى يعد فعله سببا للنتيجة التى حدثت ويعد صاحبه مسئولاً عنها بالتالى اشتراط قديم ، قال به منذ أوائل القرن التاسع عشر نفر من الشراح مثل روتر Rauter الفقيه الفرنسى الذى كان يستلزم لامكان مساهلة القاتل بالترك أو بالامتناع عن التدخل لانقاذ المجنى عليه أن يكون عليه التزام قانونى أو تعاقدى بالتدخل لانقاذه ، والا فلا مسئولية (١) وذلك كما فى حالة رجل الاسعاف فى المثال السالف ذكره •

وقد أصبح من السائد الآن لدى شراح القانون فى ألمانيا وإنجلترا ، ولدى الكثيرين فى فرنسا وبلجيكا هو أن القتل بالامتناع معاقب عليه كالقتل بفعل إيجابي سواء بسواء ، وذلك اذا كان على الممتنع التزام قانونى أو تعاقدى بالتدخل لانقاذ المجنى عليه فخالف هذا الالتزام ، لأن السببية بين مخالفة الالتزام وبين القتل تكون واضحة • فالقاتل بالامتناع يعد حينئذ قاتلا عمدا طالما توافر لديه قصد القتل أى ارادة اذهاق الروح ، ويعد قاتلا بإهمال اذا انتفى ذلك القصد لديه •

أما حيث لا يكون على الممتنع التزام قانونى ولا تعاقدى بالتدخل ، فلا وجه لمسائلته عن القتل العمد ولو توافر لديه القصد الجنائى • ولا عن القتل بإهمال اذا انتفى لديه ذلك القصد • ومن ذلك مثلا أن يمتنع انسان عن انقاذ جار له مشرف على الحرق أو الفرق فالقانون لا يفرض على الناس الشجاعة ولا التضحية خصوصا اذا اقترنت بقدر من المخاطرة ولو يسير • ومن المتعذر كذلك - وهذا هو الأهم - اسناد النتيجة الى مجرد نكول هذا الجار أو تقاعده عن انتشال الفريق أو اطفاء الحريق ، أيا كانت بواعث هذا النكول ، أو وجه المصلحة منه فى نظره •

ويجذب أغلب شراح القانون المصرى الأخذ بهذا الرأى السائد ، ولكن بشرط قيام رابطة السببية بين امتناع الممتنع وبين النتيجة التى تحققت فى حدودها العامة كما وضعتها فى صفر هذا البحث (٢)

Rauter : traité de droit criminel français, t. 2, No. 439.

(١)

(٢) راجع الأستاذ أحمد أمين ص ٢١٤ والدكتور القائل « المسئولية » ص ٦٦ والدكتورين كامل مرسى والسعيد ص ٧٢ والدكتور السعيد « الأحكام العامة » ص ٤٦ والدكتور راشد « المباحى » ص ٩٦ والموسوعة ج ٥ ص ٦٩٣ والأستاذ محمود ابراهيم اسماعيل فقرة ٢٢ ص ١٥ والدكتور رمسيس بهنام فى « القسم الخامس فى قانون العقوبات » ص ١٢٧ ١٤٥

ذلك حين يرى الأستاذ على بديوى « الأحكام العامة فى القانون الجنائى » ص ٧٤ أن النصوص القائمة فى القانون المصرى لا تساعد على الأخذ بمبدأ المساواة بين الفعل الإيجابى وبين الترك أو الامتناع ، وأن بعضها (م ٢٨٦) يشترط بضم القاتل على النتيجة التى حدثت من الامتناع ولو كانت متعمدة • ويرى الدكتور محمود مصطفى « العام فقرة ١٨٧ » المساواة بين الإيجاب والسلب متى توافرت السببية حتى ولو لم يكن على الممتنع التزام مرجح بالتدخل • ويرى الدكتور محمود نجيب حسنى عدم إمكان اللجوء بتوافر السببية على وجه عام بين الامتناع والنتيجة « هروس فى القسم العام » ص ١٧٧

هذا هو الرأي السائد الآن ، وإن كانت هناك آراء أخرى مهجورة . فمثلا هناك من يرى أن الجريمة الإيجابية إذا وقعت بطريق الترك أو الامتناع يصبح اعتبارها جريمة غير عمدية أو في حكم هذا النوع الأخير من الجرائم ، ولو توافر فيها العمد . إذ لا شبهة في أن الخطأ أو الإهمال قد يكون بفعل سلبي متى كان على الممتنع التزام قانوني أو تقاعدي بالتدخل فامتنع عن إعمال أو تفريط .

وقد أخذ بعض الشرائع الحديثة يتجه إلى حل المشكلة بنصوص صريحة . وبمضها يسوى بين الفعلين الإيجابي والسلبي في العقاب مثل المادة ٢/٤٠ من قانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ والتي تعتبر أن « الامتناع عن منع نتيجة معادل لاحداثها إذا كان على الممتنع واجب قانوني بالتدخل » . حين يجعل البعض الآخر من الترك أو الامتناع جريمة قائمة بذاتها *aut-generis* مثل المادة ٥٩٣ من القانون السويسري التي تعاقب الجاني في حالة امتناعه عن مساعدة طفل أو مجنون أو هرم أو مريض أو إنسان في خطر ، وذلك بصرف النظر عن الباعث على الامتناع أو الفرض منه . وتشبه هذه المادة الأخيرة المادة ١٢٧ من القانون السويسري الجديد ، والمادة ٢٤٧ من القانون البولوني الصادر في سنة ١٩٣٢ .

كما عمد القانون الفرنسي إلى انتهاز هذه الحطة الأخيرة أيضا بأن أصدر تشريعا في ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ عدل به المادة ٦٣ من قانون العقوبات - واستمداد من جديد المادة ٤ من قانون ملقى سابق صادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ . وهذا التشريع الجديد يعاقب كل من يقدر على منع جريمة أو جنحة ضد سلامة شخص الغير فيمتنع عن ذلك إذا لم يكن في تدخله خطر عليه أو على الغير . ويعاقب أيضا كل من يمتنع عن مساعدة شخص معرض لخطر غير ناشئ عن جريمة إذا تحققت له نفس الشروط وهذا النص لا يفرق بين من عليه واجب سابق بالتدخل ومن ليس عليه واجب (١).

ولا يمكن حتى الآن القول بأن لمحاكمنا الجنائية رأي حاسم في إمكان وقوع الجريمة الإيجابية بطريق سلبي ، متى كانت عمدية كالقتل العمد والجرح والضرب . أما عندما تكون غير عمدية فالأمر جد مختلف ، إذ أن الجرائم غير العمدية قد تقع كما قلنا بفعل إيجابي أو باتخاذ موقف سلبي بحت . وقد اتخذ الشارع موقفا صريحا من هذا الموضوع في المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ مثلا فاعتبر من صور الخطأ الذي يصح أن يكون سببا في قتل الغير أو إصابته ، مجرد الإهمال أو التفريط وكذلك عدم الانتباه أو التوقي ، ويدخل فيها صورة الخطأ بالترك أو الامتناع عن التدخل .

فكان نطاق الصعوبة قد انحصر في الجرائم العمدية ، إذ جات النصوص بشأنها خالية من الإشارة إلى مدى إمكان وقوعها بنشاط سلبي . وهذه الجرائم العمدية قد تكون سلبية بطبيعتها كالامتناع عن حضور الشاهد إلى المحكمة رغم إعلانه لاداء الشهادة . أو امتناعه عن الشهادة رغم حضوره . أو امتناع القاضي عن الفصل في الدعوى . أو الامتناع عن التبليغ عن المواليد أو الوفيات . أو الامتناع عن تقديم إقرارات معينة لمصلحة الضارب في مواعيد معينة . وهذه الجرائم لا تثير بدورها صعوبة ما ، فاتخاذ الجاني موقفا سلبيا بحتا يكفي لوقوعه تحت طائلة العقاب ، إذ مناهج التجريم هو مجرد اتخاذ هذا الموقف .

لذا ينبغي التحرز في شأن السببية بين الجريمة السلبية بطبيعتها وبين بحث مدى إمكان وقوع الجريمة الإيجابية - بطبيعتها - بطريق سلبي بحت ، فهذا

هو البحث الوحيد الذى يفتنينا هنا ، والذى لم يفصل فى أمره قضاؤنا المصرى فى أية صورة صريحة حتى الآن . وانما هناك دعاوى قد اتصلت بالموضوع من زاوية أو أخرى وإن لم تدخل فى صميمه .

— ومن هذه ، دعوى أم اتهمت بأنها تركت وليدها يموت بعد ولادته بسبب تركها إياه بدون عناية ، فقضت المحكمة ببراءتها تأسيسا على أنها لم ترتكب فعلا ايجابيا يستفاد منه توافر نية اذهاق روح الطفل (١) ، وبذا لم تجد المحكمة نفسها بحاجة الى التعرض لموضوع السببية من زاوية امكان وقوع الجريمة الايجابية بطريق سلبى بعد اذ نفت عن الام — لاسباب موضوعية صرفة — توافر القصد الجنائى المطلوب .

— واعتبر قاضى الاحالة بمحكمة المنيا جريمة أم امتنعت عمدا عن ربط الحبل الأسمى لوليدها جنحة قتل خطأ (٢) ، ولعله استظهر ايضا علم ثبوت نية اذهاق روح الطفل لدى الام .

— ورأت محكمة النقض أن تعجز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا ، ثم يتركه فى مكان منعزل محروما من وسائل الحياة بنية قتله يعتبر قتلا عمدا متى كانت الوقاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال السلبية المسندة الى المتهمين فى هذه الدعوى بأفعال ايجابية متعددة وهو ما يرفع دلالة هذا الحكم على اتجاه المحكمة ، اذ أنه القتل قد يقع بفعل ايجابى واحد من الجانب ولو تلاه مجرد موقف سلبى بحث . فالتسميم مثلا لا يقتضى من الجانب أكثر من وضع السم فى متناول المجنب عليه وهو فعل ايجابى يعقبه اتخاذ موقف سلبى يمدد .

— كما رأت محكمة دكرنس عقاب حارس محصول قطن محجوز عليه عن جريمة تبديد هذا القطن لأنه لم يعمل على جمع المحصول فى الوقت الملائم ، فكان أن عصفت به الرياح وتلف ، وذهبت المحكمة الى أن ذلك يعد ارتكابا لجريمة التبديد — وهى عمدية — بطريق سلبى (٤) وهذا الحكم الاخير يسهل تعليقه متى قدرنا أن من واجبات الحارس على الأشياء المحجوز عليها أن يحافظ عليها ، وأن يبذل العناية الكافية لصيانتها . وقد سبق أن قلنا انه بحسب الراى السائد يكفى مجرد الموقف السلبى لوقوع الجريمة الايجابية متى كان على الممتنع عن التدخل التزام قانونى به ، فحينئذ فقط يصح أن يعد امتناعه سببا قانونيا صحيحا لحدوث النتيجة للعاقب عليها ، كما هى الحال بالنسبة لحارس الأشياء المحجوزة عليها فى صورة واقعة هذه الدعوى .

هذه هى الاحكام الصادرة من محاكمنا المصرية ، والتي يمكن القول بأنها ذات صلة بما نعالج من موضوع . وكلها لا يصح أن توصف — كما ترى — بأنها ذات اتجاه فاصل فى شأنه . ولذا فقد عاجلناه — على وجه خاص — فى ضوء الاتجاهات الققهية استكمالا لعناصر البحث .

(١) جنابات الزقازيق فى ١٩٢٥/٢/٩ المحلطة س ٥ رقم ٥٥٨

(٢) إحالة المنيا . المحلطة س ٢ رقم ٩٥

(٣) نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة للقواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٨ ص

(٤) محكمة دكرنس فى ١٩٣٣/٢/٢٢ المحلطة س ١٤ رقم ٢٧٥

الموضوع الثاني

أثر توسط الترك أو الامتناع

بين فعل ايجابي وبين النتيجة النهائية

اذا سلمنا مع الاتجاه السائد فقها بأن الجريمة الايجابية يصح أن تقع بطريق الترك أو الامتناع - متى كان على الممتنع التزام بالتدخل مصدره القانون أو الاتفاق - وجدنا أنفسنا اذاء الشق الثاني من التساؤل الذي عرضناه ، وهو هل من أثر توسط الترك أو الامتناع عمدا - من ملزم بالتدخل - بين فعل الجاني والنتيجة النهائية أن يقطع رابطة السببية بين الامرين أم لا ؟ ...

ينبغي أن يخضع الجواب هنا للضابط العام المتبع في تقدير بقاء السببية أو انقطاعها ، وهو ضابط امكان التوقيع بحسب السير العادي للأمر - فمتى ثبت أن النتيجة المشددة للعقوبة يصح أن تعزى الى توسط ترك التارك أو امتناعه المتعمد ، وأنها ما كانت لتحدث لولا هذا الامتناع وجب أن يكون الجواب بالايجاب ، أى بانقطاع السببية بين فعل الفاعل الاول وبين النتيجة النهائية ، بحسب الاصل . وذلك للاعتبارات الآتية :

أولاً : أن تدخل امتناع متعمد بين فعل الجاني الاول والنتيجة النهائية أمر لا يتفق في ذاته مع السير العادي للأمر . ولعل مثل هذا الفرض لم يعرض حتى الآن على القضاء الا لفرط خروجه عما ألف الناس في المألوف من ستن تسلسل الحوادث وتعاقب الأمور ، وبالتالي عما يمكن توقعه منها في تقدير الانسان العادي .

ثانياً : أن توسط فعل عمدي بين نشاط سابق من أحد الجناة ، وبين النتيجة النهائية يكفي بحسب الاصل - كما سبق أن رأينا - لقطع رابطة السببية بينهما في مثل هذه الظروف نفسها . ومتى تقرر أن الترك أو الامتناع من ملزم بالتدخل يصح أن يعد سببا صالحا لاحداث النتيجة النهائية فقد أصبح مساويا في أثره - وفي وضعه القانوني - للفعل العمدي . وهذه المساواة بينهما ينبغي أن تنصرف الى كافة الآثار الطبيعية لهما ، فلا محل لعمل مقاررة فيما نحن بصدد من بحث بين الفعل العمدي وبين مجرد الترك أو الامتناع . فمقاررة كهذه لا تكون مستندة الى أساس من منطق أو من نصوص .

ثالثاً : أن توسط خطأ جسيم شاذ بين نشاط سابق من أحد الجناة وبين النتيجة النهائية يكفي بحسب الاصل - كما سبق أن بينا في عدد سابق - لقطع رابطة السببية بينهما في مثل هذه الظروف متى كان كافيا بذاته لاحداث نفس النتيجة النهائية . فاذا كان الامر كذلك بالنسبة لمجرد الخطأ الشاذ أو الإهمال الجسيم المجرد من العمد فهو ينبغي أن يكون كذلك أيضا - ومن باب أولى - بالنسبة للنشاط السلبي المصحوب بالعمد . خصوصا وأن خطأ الشاذ الجسيم قد يكون بدوره أيضا سلبيا بحتا ، اذ القانون لا يعرف في الجرائم غير العمدية تفرقة بين خطأ سلبي وآخر ايجابي كما قلنا .

وانما ينبغي للنشاط السلبي المتعمد حتى يحدث هذا الاثر - وهو قطع رابطة السببية بين نشاط الجاني السابق والنتيجة النهائية - أن يخضع للضابط العام في

بقاء السببية أو انقطاعها وهو ضابطه امكان التوقع بحسب السير العادي للامور طبقا للمعيار الموضوعي ، والا فلا انقطاع للسببية .

فمثلا أصاب أحد الجناة شخصا بجراح معينة بغير نية قتله ثم سلمه لاعدائه كيما يضمموا له جراحه وهو يعلم أنهم لن يضمموا بحسب التوقع منهم ، فمات المجنى عليه من جراء امتناعهم عن تضييدها . ينبغي أن تعتبر الواقعة بالنسبة للجاني الأول ضربا أنقضى إلى الموت . وإذا توافرت لديه نية ازهاق روح المجنى عليه اعتبرت قتلًا عمدا ، لبقاء السببية بين فعله وبين وفاة المجنى عليه .

أما بالنسبة للشخص الذي تسلم المجنى عليه لتضييده جراحه فامتنع عمدا عن تضييدها بنية ازهاق روحه فالواقعة بالنسبة له قتل عمد متى كان عليه التزام قانوني بالتدخل كما لو كان طبيبا حكوميا مكلفا بعلاجه ، أو رجل إسعاف مكلفا باسعافه فامتنع هذا أو ذاك عمدا عن القيام بواجبه لازهاق روح المجنى عليه . وليس ثمة مسئولية قبله إذا لم يكن عليه أى التزام بالتدخل .

أما لو أصاب أحد الجناة شخصا بجراح معينة ثم سلمه إلى شخص لا يعلم أنه يضمم له شرا فتصادف أن كان هذا الأخير عدوا للمجنى عليه فامتنع عن تضييده جراحه بنية ازهاق روحه - حالة كونه ملزما بهذا التضييد قانونا - فتوفى المجنى عليه ، كان الجاني الأول مسئولًا عن جريمة جرح المجنى عليه فحسب (أو الشروع) في قتله إذا توافرت لديه نية ازهاق روحه) . وكان الثاني مسئولًا عن جريمة قتله عمدا . أو بصيغة أخرى أن السببية في هذا الفرض الثاني تكون قد انقطعت بين فعل الجاني الأول وبين الوفاة بتدخل الامتناع المتعمد عن اسعاف المجنى عليه من جانب الجاني الثاني ، لأن هذا الامتناع عن التدخل لم يكن متوقعا ولا يتفق مع السير العادي للامور على عكس الحال بالنسبة للفرض السابق .

فالمعيار واضح يتفق مع الضابط الوحيد في بقاء السببية أو انقطاعها ، وهو أنه كلما كان الامتناع عن التدخل من الممكن توقعه كلما ظلت السببية قائمة بين نشاط الجاني الأول وبين النتيجة النهائية ، وكلما تعذر التوقع كلما انقطعت السببية بين نشاط الجاني الأول وبين النتيجة النهائية بتوسط هذا الامتناع عن التدخل بينهما وبشرط أن يكون على الممتنع التزام بالتدخل ، لأنه حينئذ - وحينئذ فقط - يعد الامتناع معادلا من حيث أثره في السببية للفعل الإيجابي .

هذه هي الحلول التي تبين لنا أكثر التناهما مع الاتجاهات القضائية السائدة في بلادنا عن بقاء رابطة السببية أو انقطاعها ، هذا ولو أن الأمر لم يمرض على محاكمنا بعد في مثل هذه الصورة بالذات . ولكن ضابط التوقع - طبقا للمعيار الموضوعي ، بالإضافة إلى الرأي السائد في شأن القتل بالترك أو بالامتناع - يؤدي إليها بغير شذوذ في التخرج ، ولا كبير عناء في القياس .

الفرع السابع

القوة القاهرة والحادث الجنائي

من حيث الزمها في السببية

تمهيد :

اختلفت الآراء فيما اذا كانت القوة القاهرة والحادث الجنائي يعتبران شيئين أم شيئاً واحداً فحسب . والقائلون بالتمييز بينهما يرون ان القوة القاهرة هي الحادث الذي لا يمكن دفعه ، أما الحادث الجنائي ، فهو الذي لا يمكن توقعه .

على أن الرأي السائد يرى على العكس من ذلك أنه يلزم في الأمرين مما توافر شرطى عدم امكان الدفع ، وعدم امكان التوقع ، بطريقة مطلقة لا نسبية ، ويسلم بتباعد التمييز بين الأمرين من هذه الزاوية .

ومن حيث أثر أيهما على المسؤولية يرى جانب من الفقه المدني أن القوة القاهرة هي التي يكون مصدرها حادثاً خارجياً غير ممكن التوقع ولا الدفع مثل العاصفة أو الزلزال . ولذا فإنها تمنع وحدها من قيام المسؤولية بالتعويض . أما الحادث الجنائي فهو الذي يكون مصدره حادثاً داخلياً في شيء ما مثل انفجار إطار سيارة أو انكسار آلة ، ويشترط فيه أيضاً عدم امكان التوقع ولا الدفع . ولكنه لا ينفى المسؤولية المدنية ، في نظر من يقولون بالاقبل بنظرية تحمل التبعة في القانون المدني (١) .

أما في نظر من يقولون بها فإن السائد هو أن القوة القاهرة والحادث الجنائي يشيران إلى شيء واحد ، سواء من حيث العناصر المطلوبة فيهما أم من حيث الاثر المترتب عليهما وهو امتناع المسؤولية بالتعويض .

ولا يوجد في قانون عقوباتنا الحالي نص يحدد أثر القوة القاهرة أو الحادث الجنائي على المسؤولية الجنائية . وكانت المادة ٦٥ من قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ تنص على حالة الاكراه المسادي فحسب وتقضى بأنه إذا اكراه المتهم على فعل جنائية أو جنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يعتبر ما وقع منه جنسية أو جنحة . ولم ترد هذا النص التشريعات اللاحقة ، ولكن القاعدة التي تقرها أولية ليست بحاجة إلى نص ، إذ أن من أسس قيام المسؤولية الجنائية توافر الإرادة الاثمة ، والسببية معا . ومن شأن القوة القاهرة - كما سنرى فيما بعد - أن تنفي هذه أو تلك بحسب الاحوال .

ولعله لهذا الاعتبار وحده اقتصر تشريعنا الجنائي القائم على النص على توافر حالة الضرورة أو الاكراه المعنوي وحدها عندما قرر في المادة ٦١ على أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة الماتة إليها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ، ولم يكن لإرادته دخل في حله ، ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

وإزاء سكوت قانوننا الجنائي عن التحدث صراحة عن حكم القوة القاهرة أو الحادث الجنائي من جهة ، وإزاء وحدة ضوابط السببية بين القانونين المدني والجنائي من جهة أخرى ، يحسن أن ننص على ألا لحكم القانون المدني في هذا الشأن ، ثم نتطرق بعد ذلك إلى حكم القانون الجنائي .

حكم القوة القاهرة والحادث الفجائي في النطاق المدني :

عرف الفقيه الروماني ايلبيان Ulpian القوة القاهرة بأنها « كل ما لم يكن في وسع الإدراك الآتي أن يتوقمه ، وإذا أمكن توقمه فإنه لا يمكن مقاومته » . وقد ساد هذا التعريف الآن في الفقه المدني ، بل أيضا في الشرائع التي عالجت بنصوص صريحة موضوع القوة القاهرة أو الحادث الفجائي من حيث أثرهما على المسؤولية بالتعويض . وهذا التعريف - كما هو جلي - يتطلب في القوة القاهرة توافر شرطين : هما عدم إمكان التوقع *imprévisibilité* وعدم إمكان الدفع *irrésistibilité* وعلى حد قول الاستاذ السنهوري أنهما « إذا ما توافرا كان الحادث أجنيا عن الشخص لا يدل عليه » . أما العكس فغير صحيح . فقد يكون الحادث أجنيا عن الشخص لا يدل عليه ، ومع ذلك يستطيع توقمه قبل أن يقع . أو يستطيع دفعه بعد أن وقع . فإذا أمكن توقع الحادث حتى لو استطاع دفعه لم يكن قوة القاهرة أو حادثا فجائيا . ويجب أن يكون الحادث غير مستطاع التوقع لا من جانب المدعى عليه فحسب ، بل من جانب أشد الناس يقظة وبصرا بالأمور . فالمبيار هنا موضوعي لا ذاتي . بل هو معيار لا يكتفى فيه بالشخص المادى ويتطلب أن يكون عدم الإمكان مطلقا لا نسبيا . ولا يكون الحادث ممكن التوقع لمجرد أنه سبق وقوعه فيما مضى . فقد يقع حادث في الماضي ويبقى مع ذلك غير متوقع في المستقبل إذا كان من النادرة بحيث لا يقوم سبب خاص لتوقع حدوثه ويجب أيضا أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائي مستحيل الدفع وأن تكون الاستحالة مطلقة . فلا تكون استحالة بالنسبة إلى المدين وحده ، بل استحالة بالنسبة إلى أى شخص يكون في موقف المدين » .

وقد يكون أيهما - القوة القاهرة أو الحادث الفجائي - مسندا إلى حكم الطبيعة وحدها كالمصافة أو الزلزال ، وإنما قد يكون مسندا إلى فعل عملي أو غير عملي صادر من المضرور أو من الغير . فحالة الحرب أو الاضطراب يصح أن يعتبرها قوة القاهرة مع أن مصدرها نشاط من الغير ، فلم يفرق القانون المدني المصرى بين القوة القاهرة أو الحادث الفجائي من جانب وبين فعل المضرور أو الغير من جانب آخر ، بل اعتبر هذا وذاك معا من صور السبب الاجنبى الذى يقطع السببية بين فعل المدعى عليه والضرر متى ثبت أنه كان المحل الفعلي لهذا الضرر .

وأما إذا توافر للسبب الاجنبى - أيا كان مصدره - شرطا عدم إمكان الدفع وعدم إمكان التوقع صح وصفه بأنه قوة القاهرة أو حادث فجائي على أساس أن التعبيرين مترادفان في السائد .

ومن حيث أثر الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة على المسؤولية المدنية بينت المادة ١٦٥ من التقنين الجديد أنه « إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يدل عليه فيه كحادث مفاجئ أو قوة القاهرة . . . كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك » .

فكان التقنين المدني يعتبر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي من الاسباب الاجنبية كما قلنا ، شأنهما في ذلك شأن فعل المضرور أو فعل الغير ويرتب عليهما نفس الأثر وهو انقطاع السببية بين ضرر المضرور ونشاط المدعى عليه . وذلك بدلالة أنه جعل من

(١) « الوسيط » ، ج ٣ ، فقرة ٥٨٧ ص ٨٧٨ وما بعدها . وراجع في الموضوع الدكتور سليمان مرقس في رسالته عن « دفع المسؤولية » ص ١٩٢ وما بعدها « والفعل الضار » ص ١١٢ والدكتور عبد الحى حجازي لترجيح السابق ص ٤٧٨ والدكتور اسماعيل غانم ص ٨٢

الحادث الفجائي أو القوة القاهرة مجرد أمثلة للسبب الإيجابي الذي لا يد للمدعى عليه فيه .

وهو يبالغ القوة القاهرة والحادث الفجائي من حيث أثرهما في السببية لا في الإرادة وهما من هذه الزاوية قد يختلفان في النطاق المدني عنه في النطاق الجنائي . فهما في النطاق الجنائي يقطعان السببية أحيانا كما هي الحال في النطاق المدني ، ويصمان الإرادة أحيانا أخرى . ولعل شارعنا المدني لم يمن يبحث أثرهما في الإرادة لأن الإرادة ليست شرطا للمسئولية المدنية على عكس الحال في المسئولية الجنائية ، حيث لا بد من توافر الإرادة الآتية دائما .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن النص يتحدث عن إمكان الاتفاق على غير ما ورد به من حيث الإعفاء من المسئولية في أحوال معينة . أما في النطاق الجنائي فلا يجوز للمسئولية أن تكون معلا للتعاقد ، لا لفرض تحميلها ولا لفرض الإفلات منها عندما تكون قائمة ، إذ أنها من النظام العام كما هو معلوم .

أمثلة للقوة القاهرة أو الحادث الفجائي ولانتفاهما :

عرض موضوع القوة القاهرة والحادث الفجائي في صور متمدة على القضاء المدني الفرنسي . وما قضى به في هذا الشأن : -

- أنه يعد قوة القاهرة ما حدث من سقوط على قطار حديدي حال دون تمكن البنك من رد الودائع التي كانت في القطار . وأنه لا مسئولية على صاحب المتجر الذي كان يعرض سلعا لحساب أحد المصانع وقد سلبت بكيفية لم يكن في المقدور منعها (٢) .

وأكثر ما أثير الدفع بقيام القوة القاهرة أو الحادث الفجائي كان على وجه خاص في قضايا التعويض عن القتل والإصابة خطأ . وقد ذهب القضاء هناك إلى أنه لا يعد في حكم القوة القاهرة ما يلي : -

- ما يحدث لسائق سيارة من ارتباك بسبب الانوار الكاشفة المسلطة عليه من سيارة مقبلة إذا كان يمكنه التوقف عن السير (٣) .

- انزلاق سيارة مسرعة في أرض رطبة إذ هو ما يمكن توقعه فلا يعد قوة القاهرة

- انفجار إطار سيارة بفتة ، إذ من الممكن توقيه بالمنايا بالاطارات (٥) .

- ما قد تنثره عجلة السيارة من أحجار صغيرة أو حصى إذا أصابت عابر سبيل (٦) . وقد ذهب بعض الأحكام إلى القول بأن هذه الأشياء تعد في حراسة مصلحة التنظيم ، فلا يسأل قائد السيارة عما تحدثه من أضرار .

- ويعتبر قوة القاهرة إصابة سائق السيارة بانغماء مفاجيء غير متوقع . أما لو كان هذا الانغماء بسبب مرض مزمن يعرفه السائق ، أو سبق له حدوثه فاستمر في القيادة

(١) محكمة blols في ٧ يونيو سنة ١٩٤١ جازيت دي باليه في ٣٦ يوليو سنة ١٩٤١

(٢) محكمة السين في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ جازيت دي باليه في ١٢ مارس سنة ١٩٤٢

(٣) نفس فرنسي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ جازيت دي باليه في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤

(٤) نفس فرنسي في ٥ مايو سنة ١٩٤٢ سيبري ١٩٤٢ - ١ - ١٢٥ وعليه تعليق من ملازو ومحكمة السين في ١١ مايو سنة ١٩٤٦ جازيت دي باليه في ٢ يوليو سنة ١٩٤٦ .

(٥) محكمة باريس في ١٨ يوليو سنة ١٩٣٠ جازيت دي باليه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠

(٦) محكمة السين في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ جازيت دي باليه في ٢ فبراير سنة ١٩٣٧

بغير أن يعالج أسبابه ، أو من باب أولى لو حدث الإغماء بسبب شرب المسكر أو تعاطى مخدر فلا عمل للقول بقيام القوة القاهرة (٢١) .

— ولا يعتبر ازدحام الركاب في وسيلة من وسائل المواصلات من القوة القاهرة ، التي تؤثر في مسئولية المسئول عن إصابة أحد الركاب بمثل سقوطه اذا كان في المقدور الحد من هذا الازدحام بوسيلة ما

— وتكون الريح قوة القاهرة اذا لم يمكن التغلب على أضرارها ، كما لو بلغت حد العاصفة ، ولا تكون كذلك اذا ثبت أنه كان في المقدور تفادي آثارها بوسيلة ما .

— ولا تعد قوة القاهرة ما تحدثه القطارات من ضجة اذا أدت الى انطلاق الحيوان من يد حارسه وإصابة انسان ، لان هذه الضجة أمر مألوف يمكن توقعه .

— ولا إصابة الكلب بداء الكلب فانه ليس قوة القاهرة ولا حادثا فجائيا .

وفي النطاق الجنائي لا ينبغي أن تختلف الحلول في شيء عما تقدم من حيث قيام المسئولية أو انتفائها بحسب الأحوال ، فحينما قامت المسئولية المدنية لانتفاء القوة القاهرة أو الحادث الفجائي يمكن القول بقيام المسئولية الجنائية ، وحينما انتفت الأولى لتوافر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي ينبغي القول بانتفاء الثانية ، لتطابق معنى القوة القاهرة أو الحادث الفجائي في النطاقين معا . وذلك على البيان الآتي : —

أثر القوة القاهرة والحادث الفجائي في النطاق الجنائي :

إذا كان المستفاد من نص المادة ١٦٥ من تقنيننا المدني هو أن القوة القاهرة أو الحادث الفجائي يقطعان السببية دائما ، فانهما في النطاق الجنائي يجب أن يختلف أثرهما بحسب الأحوال . فاحيانا يعمدان الإرادة بغير مساس بالسببية . و أحيانا أخرى يقطعان السببية بغير مساس بالإدارة ، ولكنهما في النهاية يحولان دون قيام المسئولية الجنائية وذلك على النحو الآتي : —

أولا : فتعد القوة القاهرة أو الحادث الفجائي من أسباب امتناع المسئولية اذا أدى أيهما الى اعدام إرادة المتهم . ولا إرادة اذا انتفت حريته في الاختيار *libre arbitre* كما هي الحال عند الإكراه المادي . وكذلك اذا أدى أيهما الى اعدام التمييز أو الإدراك لدى المتهم كما هي الحال عند الجنون أو الماهة العقلية ، أو عند السكر غير الإرادي أو التيبوبة القهرية (م ٦٢ ع) . ففي هذه الأحوال تكون القوة القاهرة — أو الحادث الفجائي — سببا في انعدام إرادة المتهم وبالتالي في امتناع مسئوليته الجنائية عن الجرائم العمدية وغير العمدية معا . ذلك أن الإرادة شرط للمسئولية دائما حتى في الجرائم غير العمدية ، إذ انعدام العمد شيء وانعدام الإرادة شيء آخر مختلف عنه تماما .

فاذا انهار بناء بفعل زلزال أو فيضان مفاجيء ، أو غارة جوية ، كان صاحب البناء غير مسئول جنائيا عن إصابة من قد يصاب من جراء هذا الانهيار الذي يعد من قبيل

(١) راجع في هذا الشأن نقض فرنسي في ١٩٤٧/٤/٢٨ والو ١٩٤٧ - ٣٢٩ وديجون في ١٩ يوليو

سنة ١٩٤٥ جازيت دي باليه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

(٢) محكمة باريس في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ دالوز ١٩٤٨ - ٢٠٧ وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٥١ جريدة

الحاكم في ٢٨ يوليو سنة ١٩٥١

(٣) نقض فرنسي في ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٥ والو ١٩٢٥ - ٥٤٠

(٤) نقض فرنسي في ١٦ مايو سنة ١٨٨٧ ميرير ١٨٨٨ - ١ - ٧٣

(٥) محكمة الهافر في ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ جازيت دي باليه في ١١ يونيو سنة ١٩٢٥

القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء . ومصدر انتفاء مسؤوليته هو انتفاء ارادته . واذا ارتكب شخص جريمة قتل وهو تحت تأثير مسكر أو مخدر وضع له بغير علمه كان غير مسئول لانعدام الإدراك لديه ، ويعد وضع المسكر أو المخدر له بغير علمه من قبيل القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء ، ويكون أثر هذا أو ذاك قد انصب على ارادة المتهم أو على ادراكه فاعلمهما ، ولم يكن له ثمة أثر على السببية أى على اسناد الفعل اسنادا ماديا الى فاعله .

ثانيا : وتعد القوة القاهرة أو الحادث الفجائي من أسباب انقطاع السببية فحسب اذا تدخل بينهما بعد صدور نشاط ارادى من الجاني ، فتوسط بين هذا النشاط والنتيجة النهائية ، وصح اعتباره دون غيره العامل المحدث لها . فاذا صدم الجاني بسبب خطئه فى القيادة المجنى عليه محدثا به اصابة بسيطة ، ولكن توفى المجنى عليه بعد ذلك من سقوط جدار على رأسه بسبب زلزال ، فان الزلزال يكون قوة القاهرة من شأنها أن تقطع السببية أى الاسناد المادى بين خطأ قائد السيارة ووفاة المجنى عليه فلا تعتبر الواقعة قتلًا خطأ بل اصابة خطأ فحسب . ولا يختلف الوضع عن ذلك شيئا فى الجرائم العمدية ، اذ طبيعة السببية واحدة لا تتغير وهى شرط للمسئولية فى النوعين معا .

ففى جميع الاحوال ينبغى القول بانقطاع السببية اذا أصيب المجنى عليه باصابة عمدية أو غير عمدية ثم نقل الى المستشفى لمعالجته فيه فتوفى هناك من مثل شوبو حريق أو انهيار جدار . ويسأل الجاني عن القدر المتيقن فى حقه ، أى عن الشروع فى القتل العمد مثلا لا عن القتل التام ، أو عن جرحه الاصابة خطأ لا القتل خطأ . وهكذا ويكون الامر كذلك أيضا اذا توفى المصاب من اصابته بمرض معد أثناء العلاج كالانفلونزا أو التيفوئيد أو التيفوس . أو من مرض لا علاقة له باصابته كالسل أو السرطان متى تبين أن الوفاة كانت بسبب هذا المرض لا بسبب اصابته ، وهذه مسألة موضوعية .

وانما ينبغى دائما فى القوة القاهرة - أو الحادث المفاجيء - توافر شرطي عدم امکان التوقع وعدم امکان الدفع حتى يحدث الاثر المطلوب ، سواء انصب هذا الاثر على الارادة أم على السببية . فاذا أنتفى أى من الشرطين تعذر امکان الدفع بالقوة القاهرة أو بالحادث الفجائي .

والمعيار فى تقدير عدم امکان التوقع وعدم امکان الدفع ينبغى أن يكون هنا أيضا فى النطاق الجنائي موضوعيا ومطلقا كما هى الحال فى النطاق المدني . أو بعبارة أخرى ينبغى أن تكون استحالة التوقع والدفع لا من جانب الجاني فحسب ، بل من جانب أشد الناس يقظة وبصرا بالامور . فلا تكون الاستحالة مقصورة على شخص التهم بالنسبة لطرفه الخاصة ، بل بالنسبة الى أى شخص آخر يكون فى موقفه . فاذا كان الامر غير ذلك تعذر الدفع بأيديهما كمانع من موانع المسئولية أو كعامل قاطع للسببية بحسب الاحوال وبالتالي تعذر المسك بأيهما كحائل يحول دون امکان اسناد الجريمة الى فاعلها اسنادا معنويا أو ماديا بحسب الاحوال .

وقد دفع أمام القضاء المصرى فى قضية حديثة نسبيا بتوافر القوة القاهرة عنهما قام المتهم بتحويل عملة أجنبية الى الخارج ، وكان عليه استيراد البضائع التى حولت عنها تلك العملة ، فتعذر عليه الاستيراد لارتفاع أسعارها . وقد قضت المحكمة بأن هذا

الارتفاع لا يعد قوة قاهرة تفي المتهم من الواجب الذي فرضه عليه القانون . وأيدت محكمتنا العليا هذا القضاء (١) .

وجلي أن القوة القاهرة لم تكن متوافرة في صورة هذه الدعوى لانقضاء شرطى استحالة التوقع ، واستحالة الدفع مما . فارتفاع أسعار البضائع الى مدى طبيعى وفي ظروف عادية مما يمكن توقعه ودفعه ولو بقليل من تضحية الكسب أو تحمل الخسارة ، لتفادى المسؤولية الجنائية التي كان المتهم معرضا لها بسبب عدم استيراده البضائع التي حول لاجلها نقودا الى الخارج بحسب قوانين النقد القائمة .

هذا هو ما يبدو لنا أنه حكم القوة القاهرة أو الحادث الفجائي في النطاق الجنائي . فأيهما لا يصح أن يعتبر على وجه مضطرب من العوامل المؤثرة في السببية ، على حد نظرة الشارع المدني لهما ، والذي لم يتعرض لمدى تأثيرهما على الادارة في بعض الصور . لان الإرادة ليست دائما شرطا للمسؤولية المدنية حين أنها شرط لاغنى عنه للمسؤولية الجنائية في جميع صورها . وفي نفس الوقت نعتقد أننا وقفنا موقفا وسطا بين من يقولون في النطاق الجنائي ان القوة القاهرة ينبغي أن تعد دائما من أسباب امتناع المسؤولية ، وبين من يقولون - على العكس من ذلك - انها ينبغي أن تعد من أسباب انتفاء السببية ، فكل من النظريتين نطاقها ، وأحوالها بغير تدخل بينهما ولا اختلاط على النحو الذي بيناه آنفا .

وقد سبق أن بينا في مناسبة أخرى كيف أن انتفاء العمد شيء ، وأن انتفاء السببية شيء آخر ، بغير أن يكون ثمة تأثير متبادل بينهما ، اذا السببية ليست من عناصر العمد كما أن العمد ليس من عناصر السببية (٢) . بل هما معا عنصران من عناصر المسؤولية في الجرائم العمدية . أما في الجرائم غير العمدية فإن السببية مطلوبة فيها أما العمد وحده فهو غير مطلوب .

موقف القضاء المصري من القوة القاهرة والحادث الفجائي :

تتحقق أركان القوة القاهرة أو الحادث الفجائي في النطاق المدني في أوقات الحروب على وجه خاص فتثير بحث اثرها على التزام لما تسببه من أحداث اقتصادية جسيمة . أما في النطاق الجنائي فقلما تتحقق أركانها في العمل ، لأن طبيعة الواقعة الجنائية ، غير طبيعة الالتزام المدني . على أنه قد أثر أمام قضائنا الجنائي مع ذلك الدفع بتوافر القوة القاهرة كسبب لانقطاع السببية بين خطأ الجاني وما تخلف عنه من نتائج . وأخذت بهذا الدفع محكمة الموضوع ، ألا أن محكمة النقض خالفتها في ذلك بانية رأيها على ما يلي من الأسباب التي تتضمن في نفس الوقت إيضاحا كافيا لواقعة الدعوى : -

« وحيث أن الطاعنين ينعيان بوجوه الطعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى برفض دعوى التمييز قد أخطأ . وذلك لان المتهم ليس له أن يدعى بأن الحادثة كانت نتيجة قوة قاهرة اذ القسوة لا تعتبر قاهرة الا اذا كان من شأنها أن تعصم الإرادة والاختيار . وهو - بحسب الثابت بالحكم - انما وجد في موقف كان فيه بين أن يختار أما تمرى الغلام جراسيمو للخطر أو الميل فجأة الى اليمن ثم الصعود بالسيارة على الإفريز ، فاختار الثاني مع أنه يمارس قيادة السيارات من زمن بعيد ومطالب بأن يحافظ على رباطة جأشه في أشد الاوقات حرجا ، وأن يزن على الفور الظروف التي تحيط به

(١) نقض ١٩٥٦/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٤٢ ص ٨٨٤

(٢) راجع عدد يناير سنة ١٩٥٨ من هذه المجلة ص ٨١٠ وما بعدها

ويقدرها فلا يصمد على الافريز الا اذا تبين أنه خال من الناس . ولقد كان أجون لن يصمد الشخص الذى عرض نفسه للخطر لأن يصيب أشخاصا لم يقع منهم أى خطأ . . .

وقد قررت المحكمة فى شأن هذه الواقعة ما يلى : « وحيث أن الواقعة بحسب ما أوردتها الحكم المطعون فيه ذاته - (وكان قد انتهى الى برائة المتهم جنائيا ورفض دعوى التمييز فطعن المدعيان بالحق المدني بطريق النقض) - ليس فيها ما يفيد أن الحادث كما أنتهت اليه المحكمة كان نتيجة قوة قاهرة إذ أن إرادة المتهم وقت وقوع الواقعة لم تكن منعممة متلاشية كما هو الشأن فى القوة القاهرة ، بل انه لم يرتكب ما ارتكبه الا مريدا مختارا بعد أن وازن بين الامرين : القضاء على حياة الغلام الذى اعترض سيارته عند مفترق الطرق أو الصمود بالسيارة على افريز الشوارع حيث وقعت الواقعة . وذلك لا يصح معه أن يوصف فعله بأنه كان نتيجة قوة قاهرة لا دخل لارادته فيها . وانما هذا الفعل أدنى الى أن يوصف فى القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التى تحدث عنها القانون فى المادة ٦١ . (الوارد فيها الشروط الواجب توافرها . . .

» وحيث أن الحكم للمطعون فيه قد نفى عن المتهم المسئولية المدنية لذات الأسباب التى نفى عنه بها المسئولية الجنائية ، ولم تعرض المحكمة فى هذه الأسباب الا لبحث توافر حالة الضرورة فقط مغفلة تقدير أثر الخطأ الذى وقع من المتهم إذ لجأ الى الصمود على افريز الشارع بسيارة عامة وهى تحمل نفرا عديدا من الناس وهو لا يجهل أنه بذلك يعرض للخطر حياة هؤلاء الركاب جميعا وأن عمله هذا قد يترتب عليه اصابة من يكون على الافريز من السابلة وغيرهم الذين لا ينقطعون عنه عادة مطننين آمنين . ولم يكن يقصد بذلك سوى أن يتفادى اصابة غلام حلت هو الذى عرض نفسه بأعماله للخطر الذى أراد أن يتلافاه . واذ كان قد ثبت عند المحكمة - كما قالت فى حكمها - ان المتهم بفعله هذه قد أصاب بعض الركاب ، كما دهم قريب للمدعيين بالحق المدني وقتله ، وهدم جدار الدكان الذى كان امامه ، فان المحكمة تكون بعدم عدما ذلك مما يوجب التمييز قد أخطأت ، لان مسئولية المتهم عنه متحققة على أساس الخطأ المبين الذى وقع منه فى سلوك الطريق الذى اختاره . . . » (١)

تعلق على هذا القضاء :

هذا الحكم واضح بذاته ليس بحاجة الى وقفة طويلة عنده ، لانه مؤسس على مبادئ أولية فى المسئوليتين الجنائية والمدنية معا ، يحسن ابرازها بقدر اتصالها بما نعالج من بحث . وأول ما ينبغي ملاحظته فى شأنه انتفاء حالة القوة القاهرة أو الحادث الجنائى فى صورة الواقعة المروضة لأن إرادة المتهم لم تكن منعممة متلاشية على ما لاحظته المحكمة العليا . بل أن المتهم ارتكب خطئه مريدا مختارا بعد ما وازن بين الامرين اللذين أشارت اليهما . وهو مادعاها الى القول بأن فعل المتهم كان أدنى الى أن يوصف فى القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التى أشارت اليها المادة ٦١ ع . وذلك بغير أن تسلم المحكمة مع ذلك بتوافر جميع أركانها ، بل ان الحشية التى ختمت بها المحكمة تتعارض مع هذا التسليم . وهى لم تكن بحاجة على أية حال لبحث مدى توافر أركان حالة الضرورة . ذلك أن الطعن كان مقصورا على الدعوى المدنية دون الجنائية ، فلو كان فعل المتهم من الوجهة الجنائية لا عقاب عليه لتوافر حالة الضرورة - جدلا أو افتراضا - فان ذلك لا يحول دون إمكان الحكم بالتعويضات المدنية « اذا كان الفعل المرتكب فى حالة الضرورة لا يتناسب بحال

مع الفعل الذى قصد المتهم تفاديه بل كان بالبداية أهم منه شأنًا وأجل خطراً • وهذا من المبادئ المسلم بها أيضاً فى قانوننا المصرى •

أما إذا صحت وجهة نظر الحكم المطعون فيه من حيث توافر حالة القوة القاهرة أو الحادث الفجائى فى واقعة الدعوى التى فصل فيها ، لوجب القول بانتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية معا : -

- فأما من الوجهة المدنية لانه من المستقر - حتى قبل وضع نص صريح فى القانون المدنى الجديد - أنه إذا كانت القوة القاهرة أو الحادث الفجائى السبب الوحيد فى وقوع الضرر انتفت بالتالى السببية بين نشاط المدعى عليه وبين الضرر طالما كان الحادث الفجائى أو القوة القاهرة متعذرا لتوقع والدفع

- وأما من الوجهة الجنائية فلانه من المستقر كما قلنا - حتى بغير وجود نص صريح فى قانوننا الجنائى الحالى - أنه إذا كان المتهم واقعا تحت تأثير قوة القاهرة أو اكراه مادي انعدمت ارادته • والارادة هى شرط المسئولية الجنائية عمدية كانت أم غير عمدية • هذا حتى بغير حاجة الى بحث مدى امكان القول بتوافر السببية - أو عدمه - بين النتيجة الاخيرة والنشاط المسند الى فاعله •

ولم يتوافر واقعة الدعوى شيء من ذلك • ولذا كان يصح أن يتحمل المتهم فيها المسئولية بنوعيتها ، ولكن سلطة محكمة النقض كانت مقيدة بنطاق الطعن الذى كان مرفوعا من المدعين بالحق المدنى دون النيابة • ولذا فإن حكم محكمة الموضوع فى شأن انتفاء المسئولية الجنائية كان قد أصبح نهائيا بما تضمنه من نفي الخطأ عن المتهم • بل كان ما وقع بقوة القاهرة خارجة عن ارادته ، ولم يكن فى وسعه منع الحادث أو تفاديه فقد أراد صيانة حياة جراسيمو انطونيداس ، ولكن خذله التوفيق فاصاب غيره لا عن خطأ يصح نسبته اليه ، ومن ثم يتعين براءته ورفض التعويض المدنى قبضه وقبل المسئولة مدنيا لعدم وجود مسوغ له • ولا محل لمراجعتها فيه بعد اذ راجعتها المحكمة العليا لما أوردته من اسباب ذكرنا منها ما يكفى لتعرف وجهة نظرها فى المبادئ القانونية التى كان ينبغى أن تحكم واقعة الدعوى •

متابعة لمواقف القضاء الجنائى المصرى من القوة القاهرة :

فى قضاء حديث لمحكمةنا العليا يبدو أنها أقرت أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائى فى السببية بغير أن تتحدث عنهما صراحة • وكان ذلك فى واقعة دعوى أقيمت على المتهم بتهمة الجرح عمدا ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بأن أعطى المجنى عليها حقنة بنسبيلين بروكاين • فتوفيت من صدمة عصبية من البروكاين • اعتبرت النيابة الواقعة جرح أفضى الى الموت طبقا للمادة ٢٣٦ ع • لكن محكمة الموضوع بدرجتها قضت ببراءة المتهم عن هذه التهمة (١) ، تأسيسا على انعدام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليها •

طعنتم النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض بانية طعنها على أن حساسية المجنى عليها الخاصة بمادة البروكاين هى حالة مرضية عمل المتهم على تحريكها بعلاج المجنى عليها واجراء عملية حقنها بالبنسيلين المخلوط بالبروكاين فيسأل عن موتها • وكان عليه أن يتوقع النتيجة - وهى مسئولية مفترضة قانونا - وبهذا تكون السببية قائمة فلولا اجراء عملية الحقن لما ظهرت حالة الحساسية ولما حصلت الوفاة • •

(١) وحجه بتهمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص وهى لا تعنيا فى موضوع هذا البحث •

ولكن محكمتنا العليا أيدت حكم الموضوع في شأن ما ذهب اليه من انتفاء السببية بين وفاة المجنى عليها وفعل المتهم ، بانية قضاها على ما يلي من الأسباب ، التي نسوق أغلبها لفرط اتصالها بما نعالج من بحث :

« وحيث انه وإن كان الأصل في المسائل الجنائية أن المتهم لا يسأل الا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل لأن طبيعة المسؤولية الجنائية كما هي معرفة به في القانون - تأبى أن يتحمل المتهم مسئولية نتائج غير مقصودة لذاتها ، الا أن الشارع وقد توقع هو نفسه حصول هذه النتائج وفقاً للمجرى العادى للأمور خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن ارادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية » .

« هذا النظر يؤكده أن النصوص التي جاءت في القانون المدني بشأن التعويض لم تخول للدائن الا المطالبة بما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به (م ٢٢١ من القانون المدني) وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النص أنه روعي أن عبارة « النتيجة الطبيعية » أمعن في الدلالة على المقصود من عبارة « النتيجة الحالة المباشرة » التي استعملها التقنين المصري القديم في المادة ١٧٩/١٢١ مما مفاده بطريق الاقتضاء أنه اذا كانت النتيجة لا طبيعية ولا محتملة لسبب تدخل عامل شاذ وغير مألوف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ولا يسأل الجاني الا عن جريمة الضرب أو الجرح وحدها التي اتجهت ارادته اليها » .

« ومتى كان هذا مقرراً وكان الثابت من الأوراق أن الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسيلين لسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها كامنة فيها ، وليس هناك أية مظاهر خارجية تمن عنها أو تدل عليها ، ولم يتحوط لها الطيب حتى اليوم ولا سلطان له عليها فمسلك المتهم هو مسلك الطبيب بعينه وما كانت النتيجة لتغير لو أن الذي تولى اجراء عملية الحقن هو أحد الأطباء فوقفه منها بموقف الطبيب أشبه - فهما يتعادلان في عدم الاستدلال على وجود تلك الحساسية قبل عملية الحقن وفي عدم امكان ملافة أثرها بل وفي عدم توقع النتيجة لبعدها عن المألوف الذي يصح أن يفترض معه توقعها باعتبارها من النتائج المحتملة - متى كان هذا مقرراً فإن المحكمة لا تكون قد اخطأت إذ هي لم تحمّل المتهم المسئولية عن وفاة المجنى عليها . الا أن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم من التهمة الأولى جملة بل كل ما ينتج هو أن لا يسأل عن النتيجة ، وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط (١) (وتعاطى مهنة الطيب على خلاف القانون مع تطبيق المادة ٣٤ ع) » .

تعليق على هذا القضاء :

نفى هذا الحكم توافر السببية بين جرح الجاني الذي اتخذ صورة اعطاء حقنة للمجنى عليه ، وبين وفاة هذا الأخير ، والعبارات التي استعملها في هذا النفي لا تنصرف الى شيء قدر انصرافها الى توافر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي رغم عدم التحدث عن أيهما صراحة فيه . يهديك الى ذلك الإشارة الى توافر الركنين المطلوبين في أيهما : فهما معاً

امكان التوقع من جانب ، وعدم امكان الدفع من جانب آخر . وقد عبر الحكم عن استحالة التوقع في واقعة الدعوى بعدم امكان « الاستدلال على وجود الحساسية لمادة البنسيلين بروكاين قبل عملية الحقن » ، ثم بعدم توقع النتيجة لبعدها عن المألوف الذى يصح معه افتراضها كما عبر عن علم امكان الدفع « بعدم امكان ملافة أثر هذه الحساسية ، وإن النتيجة » ماكانت لتتغير لو أن الذى تولى اجراء عملية الحقن هو أحد الاطباء فوقف المتهم منها بموقف الطبيب أشبه . . . »

وبذلك يكون هذا الحكم قد أسند الوفاة الى سبب أجنبى عن فعل المتهم وهو اعطاء الحقنة بغير أن يكون مرخصا له فى ذلك . والسبب الاجنبى هنا هو حساسية المجنى عليها لمادة البنسيلين بروكاين ، وهى حساسية طبيعية ليست من فعل انسان ، ولا تعزى الى خطأ من المتهم أو من غيره . فهى من صور القوة القاهرة أو الحادث الفجائى - لا شبهة فى ذلك من الناحية الفنية . ولذا أنتهى الحكم - على أساس من الصواب - الى تأييد حكم محكمة الموضوع فى شأن نفي قيام السببية بين فعل المتهم - وهو أيضا فعل خاطئ - لا شبهة فيه من الناحية القانونية لانتفاء الترخيص للمتهم بعمل الحقن - ولذا اعتبرت الواقعة جنحة جرح عمدى لا جرح أفضى الى الموت .

ومما يسترعى النظر فى هذا الحكم على وجه خاص قياسه حكم السببية فى القانون الجنائى على نفس الرابطة فى القانون المدنى ، وعلى وجه خاص على ما ورد فى المادة ٢٢١ من هذا الأخير ، ثم ما ورد فى المذكورة الايضاحية من أن « عبارة النتيجة الطبيعية أمعن فى الدلالة على المقصود من عبارة النتيجة الحالة المباشرة التى كانت تستعملها المادة ١٢١ من التقتين الملغى . . . »

ولئن دلت هذه الإشارة على شئ فعملى أمرين هامين :

أولهما : اتجاه الى الربط بين ضوابط السببية فى القانونين الجنائى والمدنى وهو اتجاه فى محله دافعا عنه فى جملة مواضع من هذا البحث .

ثانيهما : اتجاه الى القول بأنه لا يلزم فى النتيجة المطلوب العقاب عليها أن تكون مباشرة لنشاط الجانى ، بل يكفى فيها أن تكون طبيعية . والمسئولية عن النتائج الطبيعية تبدو أنها تلتئم تماما مع ضوابط السببية الكافية أو الملائمة وهى التى يمكن استخلاصها على وجه عام من الاتجاهات القضائية المصرية فى أكثر من نطاق ، على ما وضحناه فى جملة مواضع أيضا ، فتعبير « السبب الطبيعى » مرادف لتعابير « السبب الصالح أو الكافى أو الملائم » . على ما يتضح من استقراء أحكام القضاء المصرى فيما عرضنا له من بحث فى الموضوع الحال وما سبقه من مواضع .

« يتبع »

عقد الوكالة وعقد العمل أهم صور التفرقة وإجماع بينهما في القانون المصري لقارن

للاستاذ محمود كامل المحامى

تنص المادة ٦٩٩ مدنى على أن :

« الوكالة عقد بمقتضاء يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل ،

وتنص المادة ٦٧٤ مدنى على أن :

« عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر »

وتنص المادة ٦٧٥ على أنه :

« لا تسرى الأحكام الواردة فى هذا الفصل الا بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل »

وتبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام »

وقد صدر المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فنص فى مادته الأولى على أنه :

« تسرى أحكام هذا القانون على العقد الذى يتعهد بمقتضاء عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه فى مقابل أجر ويقصد بكلمة « عامل » كل ذكر أو أنثى من العمال والمستخدمين »

فجاء النص عاما لم يستثن الا الأشخاص الذين أشارت اليهم - على سبيل الحصر - الفقرات أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، من هذه المادة الأولى وليس بينهم على الإطلاق الوكلاء سواء فى عرف القانون التجارى أو القانون المدنى وبالتالى ليس بينهم مثلا أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة • أو المحامون • أو الأطباء • أو الصحفيون • أو المهندسون •

وقد أجمع فقهاء التشريع العمالى فى مصر على قاعدة يديهية تقرير :

« ان أحكام المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ كالقانون ٤١ لسنة ١٩٤٤-تناول عقد العمل أيا كانت صفة أطرافه أو ظروف موضوعه فى غير الحالات التى استثنيت على سبيل الحصر صراحة منه »

نخلص مما تقدم الى القول بانطبق قواعد المرسوم بقانون رقم ٣١٧ على عقد العمل فى غير الحالات التى استثنيت صراحة منه (١)

فهل يمكن الجمع بين عقدي الوكالة والعمل ؟

ان الفقه فى فرنسا كان قد اتجه الى « أن هناك تقاربا بين العقدين - فى مزاوله

بعض المهن الحرة التي لها أهمية خاصة *artes libérales* كالالتزام الطبيب والمحامي وغيرهما . فالرومان كانوا يرون أن هذا الطراز من أصحاب المهن الحرة كان يلتزم بمعيته بمقتضى عقد وكالة *mandat* لا بمقتضى عقد اجارة عمل *louage* وكانت هذه التفرقة عند الرومان يفسرها عاملان لا أثر لهما الآن . أولهما ازدياد الاعمال اليدوية *artes serviles* التي كان يزاولها العبيد . وثانيهما أن المحامي الذي كان يعينه التشريع الروماني بوجه عام من أصحاب المهن الحرة - كان يؤدي لعملائه خدمة بلا مقابل . أما في عصرنا الحالي فقد اختفت تلك الاعتبارات . فالعمل أصبحت له كرامته . مهما كانت طبيعته . ولم يعد هناك عمل يعد يدويا بحثنا دون ما حاجة الى شيء من الذكاء . كما أن المهن الحرة أصبحت مصدر رزق لاصحابها كغيرها من الاعمال . . . وفي أيامنا ليس هناك ما يريب في أن العلاقة بين المحامي أو الطبيب والعمل تنطوي على اجارة عمل *louage d'industrie* لا وكالة . فطبيعة الوكالة العادية هي تمثيل الوكيل للموكل . والمحامي والطبيب لا يمثل أحدهما عميله . وعلى العكس فإن الموثق *notaire* وكيل من عميله لأنه يمثل أمام القضاء . والمهندس المعماري يعد وكيلاً اذا كلف بسداد حساب الماولين لحساب عميله . وتساهل الفقه الفرنسي . ما أهمية هذه المسألة ؟ ثم اجاب بأن لهذه الاهمية أربعة أوجه :

- ١ - ان العقدين قد يترتب عليهما أجر مالى . فالوكالة قد تكون باجر وأجر الوكيل قد يطالب به قضائياً . كما يطالب العامل *locator operis* بأجرة عمله . ولكن - مع ذلك - هناك فارق لا يمكن اغفاله بين العقدين . فانه فيما يتعلق بأجر الوكيل يجوز للمحاكم أن تقضى بتخفيضه عن القدر المتفق عليه اذا اقتضى أنه لا يتناسب مع الخدمة التي أداها الوكيل لموكله . وليس للمحاكم هذه السلطة في التقدير بالنسبة للأجر في مقابل اجارة العمل *louage d'ouvrage*
- ٢ - وهناك فارق يكاد يكون نظرياً بحثنا بشأن مسئولية الطبيب أو المحامي . أم هي مسئولية تقصيرية أم هي مسئولية تعاقدية ؟

لواقع ان هذه المسألة ليس لها كبير أهمية . ففي حالة افعال الطبيب للمريض مثلاً تعتمد المحاكم - عند الحكم بالتعويض - الى الخلط بين المسئولية التعاقدية والمسئولية المترتبة على ارتكاب الجنحة .

- ٣ - لنفرض أن مهندساً كلفته شركة ما بالقيام بدراسة معينة في جهة ثانية حيث مات بسبب حادث من حوادث الطبيعة كفيضان أو زلزال . فإذا عد مؤجراً ليعمل لا يحق لاسرته أن تطالب بتعويض الا اذا أثبتت خطأ الشركة . ولكن اذا عد وكيلاً فإن الشركة تلتزم دائماً بالتعويض طبقاً للمادة ٢٠٠٠ فرنسي (١) التي تقرر أن « يكون الموكل مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً » وهو نفس المبدأ الذي قرره المسادة ٧١١ مدني مصري .

ولكن هذا الفقه الفرنسي انتهى الى التقرير بأن : « الوكالة يجب أن تتميز عن اجارة العمل التي بمقتضاها يلتزم شخص بأن يؤدي عملاً - غير العمل القانوني - لآخر . أو عن اجارة الخدمات *louage de services* التي بمقتضاها يلتزم شخص بأن يضع خدماته تحت تصرف شخص آخر . والأهمية الرئيسية في التفرقة بين

الوكالة وإجارة الخدمات تبدو في أن التشريع الاجتماعي - تنظيم العمل - حوادث العمل - القواعد الخاصة بالفصل التمسقي وبالأجر - لا تنطبق على الوكالة . ولكن ليس هناك ما يمنع أجيرا مرتبطا بعقد عمل من أن يزاول أعمالا من أعمال الوكالة لحساب رب العمل (١) .

وذهب الفقه الفرنسي أيضا إلى أن « إجارة العمل » أو على الأقل إجارة الخدمات لا تعدم التقارب من الوكالة بأجر . وإن الفرق بين إجارة الخدمات والوكالة تنحصر في طبيعة الخدمات المؤداة طبقا للمقدين : فالخدمات المادية أو الميكانيكية البحتة تخضع لإجارة الخدمات بينما الخدمات التي يغلب عليها الطابع الفهني تخضع لمبادئ الوكالة (٢) .

وبناء على هذا الفقه الفرنسي قضى القضاء الفرنسي بأنه يجب أن يعد بين الوكلاء المحامي (٣) والطبيب المقيم التابع لأحدى شركات النقل البحري (٤) أو طبيب إحدى شركات التأمين ضد الإصابات (٥) .

وبوجه أعم يعد وكيل الشخص الذي يكلف بعمل لحساب آخر فيتصرف باسم هذا الشخص الآخر ككاتب عنه - فائديا عن الغير representation d'autrui أى السلطة التي للوكيل في أن يقوم بأعمال قانونية actes juridiques لحساب الموكل هي التي تميز الوكالة بأجر عن إجارة الخدمات (٦) .

وذهب الفقه الفرنسي إلى أن مندوبي شركات التأمين يمكن أن يعدوا جامعين بين صفتي الوكلاء ومؤجري الخدمات أى العمال . وإن قواعد الوكالة يمكن أن تطبق على العقود التي يعقدها المندوب مع الآخرين ككاتب عن الشركة . أما علاقته الخاصة مع الشركة نفسها فيجب أن تخضع لقواعد إجارة الخدمات (٧) .

وقضى في هذا المعنى بأن العقد بين شركة تأمين ومندوبيها أو مفتشيها هو عقد إجارة خدمات . كما قضى في نفس الموضوع على العكس بأن هذا العقد هو وكالة بأجر وينتج عن ذلك خاصة أن الشركة تستطيع أن تفصل مندوبيها أو مفتشيها عندما تشاء دون أن تلتزم بموويضه .

وكنا قد أشرنا إلى أنه قد قضى بعد طبيب إحدى شركات التأمين ضد الإصابات وكيلاه حكم محكمة ليون في ٧ من ديسمبر ١٩٠٩ ، ولكن هذا الحكم لم يعدمه وكيلاه عن الشركة وإنما وكيلاه عن العامل (لحساب أو عن رب العمل) .

(١) Colin et Capitant : Précis de Droit Civil, mis à jour par Leon Julliot de la Morandière, t. 2, septième édit. 1943, p. 470-71.

(٢) Marcadé, t. 6, p. 518 ; Championnière et Rigaud, Traité des droits d'enregistrement, t. 2, p. 426 ; Planiol, t. 2, No. 2232 ; Lyon-Caen et Renault, t. 3, No. 520.

(٣) Agen, 4 Mars 1889, D.P. 90. 2. 281.

(٤) Marseilles, 25 Janv. 1900, Journ. Jur. Marseilles, 1900. 1. 137.

(٥) Lyon, 7 Déc. 1900, D.P. 1913. 2. 73.

(٦) Laurent, t. 27, No. 334, 337, Duvergier, t. 2, No. 267 ; Baudry-Lacantinerie et

Wahl, Tr. du louage, t. 2, No. 1639 et Tr. du mandat, No. 337, Dissertation du Glasseon. D.P. 90. 2. 281.

(٧) Colmet de Santerre, t. 8, No. 284 ; Hue, t. 10, No. 384.

(٨) Orléans, 2 Mars 1906, Sir. 98. 2. 269 ; Civ. 29 Juin 1903, D.P. 1903. 1. 440.

(٩) Rouen, 17 Mai 1874, D.P. 73. 2. 176 ; Grenoble. 13 Mai 1872, D.P. 73. 5. 313.

والممثل التجاري *représentant de commerce* بناء على رأى يرتبط بصاحب البيت التجاري الذى يمثل بمقد اجارة خدمات . وفى رأى آخر يعد على العكس وكلا على الأقل فى الحالات الأكثر وقوعا وهى حالات تقاضيه أتعابه بنسبة الأعمال التى يؤديها (١) .

وأخيرا استقر القضاء الفرنسى على أن قاضى الموضوع له السلطة المطلقة فى تفسير العقود وتقدير ما اذا كان أحد الطرفين قد تصرف كوكيل أو كمؤجر للخدمات

أما فى مصر فقد اخذ القضاء المصرى المختلط منذ بادى الأمر بإمكان الجمع بين عقدى الوكالة والعمل . وطبق هذا المبدأ على حالة المحامى الذى يتعاقد مع عميله على أن يزاول له عملا قضائيا فى مقابل مكافأة ثابتة . أو اشتراك *abonnement* وفى نفس الوقت طرأت أعمال قضائية خارجة عن نطاق العمل أو القضية التى تم التعاقد أولا على أن يتقاضى المكافأة الثابتة عنها . وكان من طبيعة هذه الاعمال الطارئة أنها لم تكن متوقعة عند اتمام الاتفاق على المكافأة الثابتة . ففى هذه الحالة عد القضاء المختلط الاتفاق الذى نص على المكافأة الثابتة عقد عمل وقضى أنه ليس من حق المحامى أن يطلب زيادة هذه المكافأة على أساس أن المبلغ المتفق عليه - أى المكافأة الثابتة - لا تعد أجرا كافيا يتناسب مع الجهود التى بذله . وهو الحق الذى للمحامى - كوكيل - طبقا للمادة ٥١٤ من القانون المدنى القديم (٦٢٨ مختلط) وهى تقابل المادة ٧٠٩ من القانون الجديد . أما بشأن الاعمال القضائية التى استجبت ولم تكن متوقعة عند الاتفاق على المكافأة الثابتة فقد قرر نفس الحكم بأن العدالة تقضى بأن تطبق عليها المادة ٦٢٨ مدنى مختلط الخاصة بالوكالة والتى لا تمنع من النظر فى مقابل الاتعاب « بمعرفة القاضى وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه » كما أن هذه المادة يمكن أن تطبق ضد المحامى اذا كانت الوكالة لم تنفذ تنفيذا كاملا .

ومع ذلك فإن هذا الحكم نفسه وإن عد العقد بين المحامى وعميله على أساس المكافأة الثابتة عقد عمل فى خصوصية تطبيق المادة ٧٠٩ مدنى إلا أنه قرر أن « الاتفاقات بين المحامى وعميله بتحديد الاتعاب فى شكل مكافأة ثابتة لا يمكن أن تطابق عقود اجارة الخدمات العادية وتنفيذها يجب أن يخضع للوكالة المطاة فيبقى العميل دائما حرا فى سحب الوكالة حتى اذا لم يكن هناك أى خطأ أو اهمال من جانب المحامى » .

وبذلك أبقى الحكم هذا العقد وكالة فى خصوصية ما نصت عليه الفقرة « ٢ » من المادة ٧١٥ مدنى التى تنص على أنه : « يجوز للموكل فى أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيدھا ولو وجد اتفاق يخالف ذلك » .

وقد استند الفقه المصرى على هذا الحكم للتقرير بأنه :

« وقد يجمع الشخص فى نفس العقد بين صفتى الوكيل والاجير كالحادم فانه قد يعتبر فى بعض الأحوال وكلا عن سيده وكالمهندس الممارى اذا التزم علاوة على

Rouen, 17 Mai 1871, D.P. 73. 2. 176 ; Grenoble 13 Mai 1872, D.P. 73. 5. 313 (١)
Trib. com. Seine, 30 Sept 1890, Journ. tr. com. 1901, p. 258 ; Nancy 2 Fév. 1909, D.P. 1910. 2. 268.

Req. 23 Mai 1913, Sir. Rec. somm. 1913. 1. 83.

(٢)

L'avocat qui a passé une convention avec un client fixant ses honoraires par (٣)
abonnement ne peut les faire majorer en soutenant que ses peines et soins ne sont pas suffisamment rémunérés par allocation de la somme convenue, *Cout d'Appel Mixte*, 29 Avril 1947, Bulletin de Législation et Jurispr., 58, p. 206.

مهمته يشراء أدوات البناء لحساب رب العمل وكالمحامى الذى يجمع بين ادارة العمل والوكالة فى الدعاوى » .

وذهب هذا الراى الى أنه :

« قد يكون من الصعب فى بعض الاحوال التفرقة بين عقد العمل وعقد الوكالة فانه وان كانت علاقة التبعية أو الخضوع التى تميز عقد العمل لا توجد بنفس الدرجة فى العلاقة ما بين الوكيل والموكل ، فانها ليست أجنبية تماما عن هذه العلاقة - فالوكيل يعمل بأمر الموكل وأحيانا تحت ادارته ، ولكن درجة التبعية تختلف ، على أن هذا الاختلاف ليس هو وحده الذى يفرق بين القدين ، بل ان هناك معيارا آخر هو أن الوكيل يمثل الموكل ويؤدى أعمالا قانونية بالنيابة عنه ، أما الشخص الذى يؤجر عمله فانه وان كان يعمل لحساب الغير فانه لا يحتله فيه ، ولا يؤدى أعمالا قانونية بالنيابة عنه » .

وذهب رأى فقهى مصرى آخر الى أنه :

« ليس هناك ما يحول دون أن يجمع الشخص فى نفس العقد بين صفتى الوكيل والإجير وذلك كالخادم الذى يعتبر فى بعض الأحيان وكليا عن سيده فى شراء لوازم المنزل والمهندس المعارى اذا اضطلع فى نفس الوقت بمهمة شراء أدوات البناء لحساب رب العمل والمحامى الذى يجمع بين ادارة إحدى دوائر الأعمال والوكالة فى المحصورات بها ... الخ - ونرى فى مثل هذه الحالات أن صفة الشخص تتحدد بحسب موضوع النزاع فان كان متفرعا عن عمله كوكيل ترتبت عليه سائر النتائج التى ترتب على الوكالة - وان كان - بالعكس - متصلا بعمله كإجير ترتبت سائر آثار عقد العمل » (١)

وقد أقر المشرع المصرى الجمع بين عقدى الوكالة والعمل فى عدة قوانين منها :

القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة :

نصت المادة ٤٢ من هذا القانون على ما يأتى :

١٥ - يضع مجلس الإدارة مسنويا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التى تدعى للنظر فى تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كسفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

(أ) جميع المبالغ التى حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس فى السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا فنيا أو إداريا أو فى مقابل أى عمل فنى أو إدارى أو استشارى أداه للشركة .

(د) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطي أو تمويضى عن انتهاء الخدمة » .

(١) محمد كامل مرسى « العقود المساة » ج ١ ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢ - ص ٣٠٧ - وقد استند على حكم محكمة السين فى ٦ من مارس ١٩٥٣ ومحكمة النقض الفرنسية فى ٣ من نوفمبر ١٩٢٦ .

(٢) محمد كامل مرسى « العقود المساة » ج ٤ ، ١٩٥٣ - ص ٢٤ - ٢٥ .

(٣) محمد على عرفه « شرح القانون المدنى الجديد » ١٩٤٩ ص ٢٧٨ - وقد استند على نفس المعين الفرنسيين الصادرين من محكمة السين والنقض الفرنسيين وحكم محكمة الاستئناف المخططة الصادر فى ٢٩ من أبريل ١٩٤٧ وهى الأحكام التى استند عليها استاذنا محمد كامل مرسى فى المربع الأسبق .

وقررت المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صراحة بإدانة الجمع بين صفة عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة وصفة المدير فقررت في صدد ما نصت عليه المادة ٢٤ بند «٢» من عدم جواز أن تزيد جملة المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه باعتبارها راتباً مقطوعاً عن مبلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً .

« ويراعى أن القيد الخاص بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتناوله عضو مجلس الإدارة بصفته هذه فإن كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين مديراً لها ، كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل دون أن يحتسب الأجر ضمن الراتب المقطوع » .

من ذلك يتضح بصراحة أن القانون يبيح إباحة تامة أن يتقاضى رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس - منتدباً أو غير منتدب - أجوراً وأتعاباً ومرتباً - كعمال - أو بوصفهم موظفين فنيين - أو إداريين - وأن يجمعوا بين هذه الصفة كعمال أو موظفين فنيين أو إداريين - يحكمهم المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وصفتهم الأخرى كأعضاء في مجلس الإدارة وكلاء عن المساهمين - بحكم المادة ٣٤ من قانون التجارة الأهلى - يتقاضسون في مقابل هذه الوكالة بدل حضور جلسات مجلس الإدارة . « أو مكافأة عضوية مجلس الإدارة وهي المكافأة التي يحكمها القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٢٤ منه التي نصت على :

١ - يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

٢ - ولا تسرى أحكام هذه المادة على الشركات القائمة اذا قررت ذلك أول جمعية عمومية تجتمع بعد صدور هذا القانون .

وقد أجمع شراح القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على سلامة ما ذهبت اليه المادة ٤٢ من هذا القانون من اقرار الجمع بين صفتى الوكيل والأجير فقرروا :

« أوجب القانون على هذا المجلس - مجلس الإدارة - أن يضع تحت تصرف المساهمين سنوياً قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفاً تفصيلياً يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن «لصاري» وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أى عمل فنى أو إدارى أو استشارى أداه للشركة والمبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش واحتياطي و تمويض عن انتهاء الخلفة (١) » .

كما قرروا :

« جرت العادة أن يكون هذا الأجر في شكل نسبة مئوية من الأرباح السنوية . . . ويجوز أيضاً أن يكون الأجر في شكل مرتب ثابت . . . كما يجوز أيضاً أن يأخذ المضمون مبلغاً معيناً من المال عن كل جلسة يحضرها من جلسات المجلس . . . ويجوز الجمع بين كل هذه الأشكال الثلاثة في وقت واحد . . . كما قرر القانون مادة ٢٤

فقرة ثانية بأنه في حالة اشتراط مرتب ثابت لعضو المجلس أو حصوله على بدل حضور الجلسات فيجب عدم تجاوز هذه المبالغ عن ستمائة جنيه سنويا عدا عضو مجلس الإدارة المنتدب بسبب خطورة أعماله ولكن هذا الحد الأقصى مقصود به الاتعاب مقابل عضوية المجلس فلا يشمل الاتعاب الاخرى التي يستحقها العضو مقابل قيامه بأعمال اضافية لحساب الشركة - المذكورة الايضاحية للقانون - وذلك لان هذه الاعمال الاضافية يقوم بها العضو بصفته الشخصية وليس بصفته عضوا بالمجلس ... ولقد قرر القانون - مادة ٤٢ - بالزام مجلس الإدارة بأن يضع سنويا كشفا بجميع المبالغ التي يأخذها أعضاء المجلس بسبب من الاسباب ... ويشمل هذا الكشف :

- (أ) المبالغ التي حصل عليها رئيس المجلس وكل عضو خلال السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور الجلسات وبدل المصايف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل الممولة أو بوصفه موظفا فنيا أو اداريا للشركة .
- (د) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة (١) .

وكان بعض شراح القانون التجارى قبل صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى حسم بجواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بأجر فى نفس الشركة المساهمة قد ذهبوا الى جواز أن يجمع عضو مجلس الإدارة منتدبا أو غير منتدب بين عمله بهذه الصفة وعمله كمدير فنى وخيل اليهم التفرقة بين وظائف الإدارة أى وظائف الادارة العامة والوظائف الفنية فقرروا أنه :

د يجوز تعيين عضو مجلس الإدارة فى وظيفة فنية ومن ثم تظل وكالة العضو مستقلة عن عقد الإدارة الفنية فيجوز عزله بصفته عضو مجلس الإدارة ولكنه يحتفظ بادارته الفنية كمؤجر لحمااته (٢) .

ولكن جاء القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بصريح المادة ٤٢ وصريح المذكرة الايضاحية فى شرح المادة ٢٤ فقطع حاسما بما لا يدع مجالا لاي شك بسلامة وجواز أن يجمع أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة - بما فيهم رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون - بين هذه الصفة كوكلاء وبين العمل كموظفين اداريين أو فنيين فى الشركة طبقا للمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . الى أن صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهو ما سنعود اليه فى آخر هذا البحث .

القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتعديلات اللاحقة :

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه :

د تفرض ضريبة بالأسمار المبينة بعد على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وتسرى الضريبة :

.

(١) على العريف « شرح القانون التجارى المصرى » ١٩٥٥ - ص ٢١٢ - ٢١٦

(٢) محمد صالح « شركات المساهمة فى القانون المصرى والقانون القانون » ١٩٤٩ - ص ٢٥٥

• • • • • رابعا -

ولا تسرى أحكام الفقرة السالفة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم •

وواضح من صريح نص هذه المادة أن التشريع الضرائبي المصري - كالتشريع المدني وتشريع الشركات والتشريع العمالي - يقر بداهة جواز الجمع بين صفة عضو مجلس الإدارة وصفة « المدير » وجواز أن يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مبالغ في مقابل عملهم الإداري •

وقد أجمع شراح قوانين الضرائب في مصر على أنه طبقا للفقرة الثانية من البند رابعا من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - يجوز الجمع بين صفة عضو مجلس الإدارة - وصفة المدير كما أجمعوا على :

« ان المشرع المالى اعتبر مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة في حكم نتاج رأس المال ولذلك أخضعها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وليس للضريبة على المرتبات • ويسرى هذا الحكم على جميع المكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة فيما عدا ما يصرف من مكافآت للأعضاء المنتدبين أو المديرين نظير عملهم الإداري فيخضع للضريبة على المرتبات •••••

وتتميز الإيرادات الخاضعة للضريبة على المرتبات عن الإيرادات الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بأن الأولى تنتج من العمل البحت الذى لا يمتزج برأس المال في حين أن الثانية تنتج من تضافر رأس المال والعمل •

ويمكن الاستدلال على مصدر الإيراد في هذه الحالة عن طريق بحث العلاقة التي تربط صاحب الإيراد برب العمل فإن كانت هذه العلاقة يستدل منها على وجود عقد عمل يضمن على صاحب الإيراد صفة الأجير لخضع لضريبة المرتبات « (١)

وقد حسمت المراقبة العامة للتشريع بمصلحة الضرائب بجواز الجمع بين عقدى الوكالة والعمل في حالة أعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة فقررت :

« تلجا بعض الشركات المساهمة الى تعيين بعض موظفيها القدامى كرؤساء الأقسام فيها مثلا أعضاء في مجالس إدارتها مع استمرار بقائهم في منصبهم كموظفين • وذلك حرصا على حسن سير العمل في الشركة ومن ثم يجمع الموظف بين صفتين صفته كموظف وصفته كعضو في مجلس الإدارة •

وترى المصلحة أن نص المادة « ١ » البند رابعا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا يحول دون الجمع بين أكثر من ضريبة بالقياس الى الموظفين الذين يمينون أعضاء بمجالس إدارة الشركات ويحتفظون مع هذا بوظائفهم الأصلية الى جانب عضوية مجلس الإدارة •

واختيار الموظف لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها

فعلا لا يسقط عنه صفته كموظف أصلا ولا يكون هذا الاختيار سببا في خضوع ما كان يتقاضاه كموظف للضريبة على القيم المنقولة .

وعلى ذلك ففي الحالات التي يثبت فيها أن هناك موظفا قديما في الشركة - خدم الشركة عدة سنوات ثم رأت الشركة تعيينه عضوا في مجلس ادارتها ومن ثم أصبح يجمع بين صفتين - صفته كموظف وصفته كعضو في مجلس الادارة يخضع مرتب هذا الموظف الذي كان يتقاضاه فعلا قبل تعيينه عضوا في مجلس الادارة - للضريبة على المرتبت وما في حكمها المقررة في المادة ٦١ بند ٢ « من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

بينما يخضع ما يمنح له بعد ذلك أية صفة كانت من مقابل حضور و من مكافآت أو أتعاب أخرى إما كان نوعها لضريبة القيم المنقولة المقررة في المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

على أن هذا الموظف اذا تم تعيينه عضوا منتدبا في مجلس الادارة فانه يخضع لحكم الفقرة الثانية من البند رابعا مع مراعاة ما نصت عليه تلك الفقرة والفقرة الثالثة من البند نفسه من شروط ، (١)

القرار الجمهوري بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ :

وفي ١١ من أغسطس ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ الذي نص في المادة ٣٠ منه على أنه :

« لا يجوز لعضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يقوم بصلة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية » ونصت المادة ٣٣ مكررا على أنه :

« لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضوا فى مجلس ادارتها » .

وبذلك اقتصر حظر الجمع بين عقدي الوكالة والعمل - طبقا لهذا التعديل - فى هذه الخصوصية الخاصة بعضوية مجلس ادارة شركة المساهمة دون غيرها والعمل بأجر فى نفس هذه الشركة أو فى شركة مساهمة أخرى . وليس لهذا التعديل أثر رجعى ، أى أنه يعمل به منذ العمل بهذا التعديل . أى أنه لا يجوز الجمع لمن كان مصرحا له بالجمع من قبل .

نظرية المساهمة الجنائية

للاستاذ على فاضل حسن
وكيل نيابة جنوب القاهرة

- ٢ -

الفصل الثانى : آثار التفرقة بين الفاعل الاصلى والشريك :

٣٥ - نستطيع أن نحشد الآثار التى تتمحور عن التفرقة بين الفاعل والشريك فى نطاقين رئيسيين : التجريم ، والعقاب .

أولاً : فى نطاق التجريم

إذا أفلت فعل من قبضة التجريم ، وأتاه فاعل وعاونه شريك .. فلأن الأخير يستعير الصفة التجريبية لفعله من فعل الفاعل ، وبما أن الفعل الأخير غير مجرم أصلاً ، فالنتيجة عدم اعتبار فعل الشريك جريمة ، وذلك عكس ما إذا انقلب هذا الشريك فاعلاً فإنه يستمد الصفة الإجرامية من فعله هو ، ولذا يؤخذ عليه ، والمثال التقليدى فى ذلك : الانتحار . فشريك المنتحر لا يعد مرتكباً لجريمة ما بينما لو عضد المنتحر بفعل أصلى لا أصبح مسئولاً عن جريمة قتل عملى .

ثانياً : فى نطاق العقاب

٣٦ - هنا نفرع الكلام الى نقطتين : (١) العقوبة الاصلية (٢) التاثر بالظروف المختلفة لكل من الفاعل والشريك .

(١) العقوبة : صدرت المادتان ٤١ و ٤٣ عقوبات بمباراة (من اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها) ، كما قرر مشرع الاقليم الشمالى نفس القاعدة فنص فى المادة ١/٢١٢ عقوبات على أن « كل شريك فى الجريمة عرضة للعقوبة المبينة لها فى القانون » . ومعنى ذلك أن الشريك يخضع قانوناً لذات العقوبة المقررة للفاعل الاصلى ، غير أن هذا لا يستلزم أن توقع على الشريك ذات العقوبة التى يحكم بها على الفاعل ، ففى السلطة التقديرية التى يتمتع بها القاضى بين حدى العقوبة الاقصى والا الأدنى وفى الظروف القضائية المخففة (م ١٧ عقوبات) ما يجعل التراوح بين عقوبة كل من الفاعل والشريك غير هين اذا ما بدا للمحكمة التفاوت فى خطورة نشاطى الفاعل والشريك .

ويشير عجز الفقرة الاولى من المادة ٤١ الى امكانية استثناء الشريك بعقوبة مفارقة لعقوبة الفاعل الاصلى بنص خاص . ومثال ذلك المادة ٢٣٥ عقوبات التى تنص على أنه « الشركاء فى القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يماقبون بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة » كجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد (م ٢٣٠) والقتل العمد بالسهم (م ٢٣٣) والقتل العمد الذى تقفله أو اقترنت به أو تلته جنابة أخرى (م ٢/٢٣٤) . ويلاحظ أن هذا التباين فى المعاملة يظل قائماً حتى مع استعمال الرأفة بموجب المادة ١٧ عقوبات اذا أنه اذا كان من الممكن للقاضى أن يخفف عقوبة الإعدام بالنسبة الى الفاعل الى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فإنه فى مقدوره أن يهبط بعقوبة الشريك الى الاشغال الشاقة المؤقتة أو المسجن .

٣٧ - ومن الاحوال التي ينص فيها القانون على عقوبة للفاعل أشد من العقوبة التي يرصدها للشريك طرف التعدد في بعض الجرائم ، والتعدد لا يقوم الا بين فاعلين في بعض جرائم عينها القانون كما في جرائم السرقة (المواد ٣١٣ و ٣١٥ الى ٣١٧) وجريمة اتلاف المزروعات (المادتان ٣٦٧/٢ و ٣٦٨) وجريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه (المادة ٣٦٩) . فلو وجد تعدد في الشركاء مع فاعل واحد لما انطبق هذا الظرف المشدد . ولعل المحكمة من ذلك أن دور الشريك يكون ثانويا في أغلب الأحيان وبالتالي فإن كثرة الشركاء لا تشدد من أثر الفاعل كالحال في تعدد الفاعلين .

٣٨ - التأثير بالظروف المختلفة

آثرنا أن نجعل تآثر كل من الفاعل والشريك بالظروف المختلفة في الجدول المرافق ، وأهم ما يلفت النظر بالنسبة للشريك جزئيتان :

(أ) تآثر الشريك بالظروف الشخصية المغيرة لوصف الجريمة والخاصة بصفات معينة متوافرة في شخص الفاعل اذا كان عالما بها ، ومعنى ذلك معاملة الشريك بأسوأ مما لو كان فاعلا إذ أن الأخير لا يتأثر مطلقا بهذه الظروف حتى ولو علم بها ، وهذا تطبيق واضح لفكرة الاستعارة وقد حاولت تعليقات الحفائية تبرير هذه المفارقة بقولها أنه « من الصواب أن يعتمد أثر الظروف الخاصة بأحد الفاعلين إلى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف ، فمساعدة والد على اتيان ابنته بغير رضاه منها مثلا هي جريمة أشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة عنه برضاها ، ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك أشد مما لو كان مرتكبا للجريمة مع الفاعل لأن الشريك يساعد على اتيان أمرا له عقوبة خاصة في القانون وأما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائي هو عين ما كان يقصده لو فعل منفردا » .

(ب) عدم تآثر الشريك بالظروف الخاصة بتوافر صفات معينة في شخصه ، فلو كان الشريك خادما في جريمة سرقة أو طبيبا في جريمة إجهاض أو والد في جريمة اغتصاب ابنته مثلا فإن هذا الظرف لا يكون له أدنى تأثير في تشديد عقابه ومهما كانت درجة مساهمته في الجريمة . وهذه المفارقة لا تقل شذوذا عن الأولى إذ أن الشريك اذا كان يتأثر بالظروف الماثلة المتوافرة في شخص الفاعل ، فمن باب أولى يجب أن يتأثر بظروفه الشخصية غير أن هذا كله راجع إلى فكرة الاستعارة سالفة البيان .

الفصل الثالث - الرأي الذي نقول به :

٣٩ - تلوح لنا نظرية الاشتراك - من خلال المرض المتقدم - مليئة الثغرات . . . متوالية العثرات . فلا هي استنتجت إلى ضابط واضح يجلو الغموض . . ولا هي انتجت آثارا بعيدة عن التعقيد . . بل إنها قبل هذا وذاك خرجت وليدة التطور والخيال البعيد !!

وبيان ذلك :

٤٠ - أولا : نظرية الاشتراك ذات أساس خيالي

قامت نظرية الاشتراك في التشريع المصري أساسا على فكرة تصورية بحتة مستمدة من القانون الروماني مبنيا أن الشريك إنما يستعبر صفة فعله الإجرامية من فعل الفاعل الأصلي ، والحقيقة أن الشريك يعمل دائما لحسابه الخاص وليس لحساب الفاعل حتى يرتبط بمصيره ، فهناك بواعث خاصة تدفعه إلى الجريمة ، وهو يتفيا منها غاية أو نتيجة مختلفة تماما عن تلك التي يسعى إليها الفاعل ثم أن نشاطه في حد

نوع الظروف	(بالنسبة للظروف المتوالية في فاعل آخر) الفاعل	(بالنسبة للظروف المتفرقة في أي فاعل) الشريك
الظروف الميية (المادية)	يتأثر بها ولو لم يعلم بها سواء أكانت مشددة أو مخففة عدا الظروف المادية المبيحة للفعل (أسباب الإباحة) فلا يتأثر بها إذا كانت خاصة بسواء (مفهوم المادة ٣٩)	- يتأثر بها ولو لم يعلم بها سواء كانت مشددة أم مخففة (المادة ٤١/٢) - يتأثر بالظروف المادية المبيحة للفعل إذ يستعبر اجرامه من فعل لا يعد جريمة
الظروف الشخصية المخترة لوصف الجريمة	لا يتأثر بها سواء أكانت خاصة بصفات معينة في شخص فاعل آخر أو خاصة بقصد ذلك الفاعل أو كيفية علمه بالجريمة (المادة ٣٩/٢)	- لا يتأثر بها إذا كانت خاصة بصفات معينة في شخص الفاعل إلا إذا كان عالما بها (المادة ٤١/٢) (X X) - لا يتأثر بها مطلقا إذا كانت خاصة بقصد الفاعل أو كيفية علمه بالجريمة
الظروف الشخصية المخترة للعقوبة	لا يتأثر بها سواء كانت مشددة أم مخففة (المادة ٣٩/٢)	لا يتأثر بها سواء كانت مشددة أم مخففة (المادة ٤١/١)
الظروف الشخصية المانعة للمسئولية والاعذار المعينة للعقوبة	لا يتأثر بها (مفهوم المادة ٣٩)	لا يتأثر بها (المادة ٤٢)
الظروف الخاصة بالشريك	لا يتأثر بها (مفهوم المادة ٣٩)	- لا يتأثر بها إذا كانت خاصة بصفات معينة في شخصه (X X) - يتأثر بها إذا كانت خاصة بقصد أو كيفية علمه بالجريمة (م ٤١/٢) - يتأثر بها إذا كانت خاصة بتعثير العقوبة تخفيفا أو تشديدا أو بإباحة الفعل أو بامتناع المسئولية أو بالأعفاء من العقوبة (المبادئ العامة في المسئولية)

مقارنة لتأثير كل من الفاعل والشريك بالظروف المختلفة

ذاته على قدر من الخطورة الى درجة حثت التشريعات أخيراً على تجريمه بصفة مستقلة
فالتجريض والاتفاق والمساعدة صور أصبحت في كثير من الأحوال جرائم قائمة بذاتها
بغض النظر عن خروج الفعل الأصلي الى حيز التنفيذ .

٤١ - ثانياً : نظرية الاشتراك ليس لها ضابط واضح

أسلفنا البيان في أن الضابط الذي تواترت عليه أحكام المحكمة العليا في نهائية
الأمر لا يستقيم مع نصوص القانون ، وهو فضلاً عن ذلك قد تناهى في التداخل في
أعمال الاشتراك بطريقة المساعدة .

فاما أنه لا يستقيم مع نصوص القانون فهذا لأن تعليقات الحاقية على المادة ٣٩/٢
قد أوصت باتخاذ ضابط الشروع فيصلا بين من يعد فاعلاً ومن يكون شريكاً ، ولا
يصح مجادلة هذا الرأي بأنه يجب فهم العمل التنفيذي في نطاق نظرية الاشتراك
على معنى أوسع منه في نطاق نظرية الشروع ، فهذا تفسير يخرج عن طوق نصوص
القانون وتعليقاته .

وأما أن الضابط المذكور قد تناهى في التداخل في أعمال الاشتراك بطريق المساعدة
(الأعمال المسهلة والمتعمة) فذلك لأننا بعد هذا الضابط لا نستطيع التمييز بين
الأعمال المسهلة والمتعمة للجريمة وبين ذلك الدور المباشر الذي ينفذه الجاني عسى
مسرحة الجريمة بناء على توزيع سابق بين زملائه ، صحيح أنه يدخل في الضابط
الأعمال المكونة للجريمة أي الأفعال ذات المظهر الخارجي التي يعد مرتكبها شارعاً
فيما لو لم تتم الجريمة إلا أنها لا تدخل وحدها بل ومعها الأعمال المسهلة والمتعمة
للجريمة أيضاً . وهذه قد وصفها القانون في المادة ٣/٤٠ بصريح النص بأنها من صور
الاشتراك .

٤٢ - ثالثاً : نظرية الاشتراك ذات نتائج شاذة

السؤال الذي يقفز الى الأذهان بعد كل ما صادفنا من لائى في تمييز الفاعل عن
الشريك هو

ما جدوى تلك التفرقة ؟؟

الجواب يأتينا سريعاً صريحاً في مطلع مادتين رئيسيتين من مسود الاشتراك
(م ٤٣ر٤١) بأنه « من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها »

اذن مهما أسبغنا على أشخاص المساهمين من كيوف بأنهم فاعلون أو شركاء ..
فالعقوبة هي هي ؟!

لذلك طالما نعت محكمة النقض على الطاعن انعدام مصلحته في طلب اعتباره شريكاً
في الجريمة بدلا من كونه فاعلاً أصلياً فيها . مثال ذلك : الحكم الصادر بتساريخ
١٩٥٧/١/١٤ (مجموعة أحكام النقض - سنة ٨ - عدد ١ - ص ٢٨ - قاعدة ٨)
« ولما كانت الواقعة بالنسبة للطاعن كما أثبتتها الحكم تجعل الفعل المسند اليه اشتراكاً
في جريمة الشروع في القتل المقتربة بجناية السرقة بحمل سلاح ولا تجعل منه فاعلاً
أصلياً لأنه يرتكب جريمة الشروع في القتل بنفسه أو مع غيره ولم يأت عملاً من
الأعمال المكونة لها - وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن لأن العقوبة القفص بها مقررة
قانوناً لجريمة الاشتراك في الشروع في القتل المقتربة بجناية أخرى .. مما يقتضي
هذه المحكمة أن تصحح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه وتقضي باعتبار ما وقع
من الطاعن اشتراكاً في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن »

ولن يغرينا في الاستمساك بهذه التفرقة تلك النتائج الهزيلة التي عرضنا لها في حينها ومنها أن الفاعل قد يعاقب بمقوبة أشد من عقوبة الشريك . فهذه أحوال نادرة ، وهي زيادة على ذلك لا توازي النتائج الشاذة التي أسفر عنها تطبيق النظرية كما يتضح مما يلي :

٤٣ - أولا : معاملة الشريك بأسوأ مما لو كان فاعلا :

قلنا أن ذلك ممكن تصوره عندما يؤاخذ الشريك بالظروف الشخصية الخاصة بتوافر صفات معينة في شخص الفاعل إذا علم بهذه الظروف في حين أن الفاعل لا يؤاخذ بتلك الظروف مطلقا علم بها أم لم يعلم . والغريب في الأمر أن المشرع كان متنبها لهذه المفارقة فعمد إلى الدفاع عنها وتبريرها في تعليقات الحقانية . غير أن هذا لا يلقى مقبلا من جمهور الشراح بل يضيفون على ذلك أنهم لا يستطيعون أن يستسلموا مخرجا مثلما فعل القضاء في فرنسا حيث لا نص هناك إذ سوى بين الفاعلين والشركاء في مثل هذه الظروف ، وأخذ الفاعل بالظروف المتقدمة المتوافرة في فاعل آخر على أساس أن الفاعلين هم شركاء لبعضهم في ذات الوقت Les coauteurs sont complices les uns des autres ذلك أن القانون المصري قد فرق ابتداء بين الفاعل والشريك (م ٤٠٣٩) والقول بهذا الحل فيه إهدار للمادتين بالإضافة إلى المادة ٢/٣٩ التي نصت صراحة على تأثير الفاعل بالظروف المتقدمة قد أغلقت باب الاجتهاد في هذا السبيل .

وقد حدث هذه النتيجة الشاذة المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات المنعقد في أثينا خلال شهر سبتمبر ١٩٥٧ إلى تقرير التوصية الآتية « لا يسأل المساهمون ولا يكونون بالتالي محلا لأي جزاء إلا إذا ثبت علمهم بأن العناصر المكونة للجريمة أو المشددة لها سوف تتم بواسطة أحدهم أو عن طريق الجميع » (١)

٤٤ - ثانيا : افلات الشريك من الظروف الشخصية الخاصة بتوافر صفات معينة فيه وهو ما كشفنا النقاب عنه في حينه ، ولا حيلة لنا في الأمر أمام فكرة الاستعارة التي تأتي مسالة الشريك عن ظروفه الشخصية في الوقت الذي يحاسب عليها إذا تعلقت بغيره (بأحد الفاعلين) .

ولا يهذب من هاتين النتيجتين السلطة التقديرية الممنوحة للقاضي ففي الغرض الأخير إذا كانت الظروف الشخصية الخاصة بالشريك والتي كان من الواجب أخذه بها ترفع الجريمة من جنة إلى جناية فانه بقبضى السلطة التقديرية لا يملك القاضي أكثر من الحكم بأقصى عقوبة للجناية .

وشتان بين العقوبتين !!

٤٥ - والآن دعنا نلتمس حلا معقولا لنظرية المساهمة الجنائية ، وحتى يكون حلا مجردا غير مقيدا بأية شروط أو اعتبارات علينا أن نطرح جانبا نصوص التشريع الوضعي .

ونبينا بهذه المحاولة داخل نطاق نظرية الاشتراك ، ثم نتجاوز حدودها بعد ذلك بحثا عن أفضل الحلول ...

٤٦ - أولا : داخل نطاق نظرية الاشتراك

هل يمكن الاعتدال الى ضابط محكم داخل نطاق هذه النظرية ، اى الإبقاء على التفرقة بين الفاعل والشريك على أساس واضح مبين ..

ولكن .. كيف يكون ذلك ؟؟

قد يبدو أن احجى الآراء فى التشبث بـمـعيار مـادى كان تتعارف على اعتيـار أن من يأتي الفعل المادى المكون للجريمة فاعلا ، فإذا ما قصر نشاط المساهم عن ذلك الحد عد شريكا . وقد طاهر هذا الرأى شراح القانون الفرنسى فى بادى الأمر ازاء سكوت قانونهم عن تعريف الفاعل .

وصحيح أن هذا المعيار واضح ظاهر .. ألا أنه من جهة أخرى جامد قاصر !! فهناك صور عديدة لا يباشر المساهم فيها عين الفعل المكون للركن المادى ومع ذلك فالفضاء يدمغه بأنه فاعل ، وما ذلك الا لخطورة نشاطه .

ولا يناصر القانون المصرى هذا الرأى اذ « يبدو من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات أن الشارع لم يقصد التضييق فى معنى الفاعل وقصره على من ينفذ الجريمة ماديا والا لاقتصر على إيراد الحالة الأولى من المادة ٣٩ فهى تحيط بهذا المعنى ، بل أنه ما كان فى حاجة عندئذ الى ذكر تعريف للفاعل الاصلى لأن أبسط صورة الفاعل هي هذه(١)»

٤٧ - لذلك عمد الفقه والقضاء الى الاستمانة بمعيار نفسى ، ومن أهم هذه المعايير معيار الشروع الذى نادت به التعليقات .

غير أن المعيار ألتقدم متقوض بأنه خلافى تقريبي .

فهو خلافى لأنه يميل الى ضابط الشروع ، وهذا ليس متفقا عليه تماما بين الشراح فى تفاصيله بل لانعدم فقيها مثل مولينيه يرى أن الفاعل هو من يرتكب ركنا من أركان الجريمة والا فهو شريك (٢) ، والعجيب أنه يستند هذا التعريف الى ضابط الشروع .

ومعيار الشروع تقريبي لأنه لا يحيط بكل الصور التى تكشف للقضاء فيها جسامه نصيب المساهم مما دفعه الى اعتباره فاعلا .. رغم أنه لا يكون الا شريكا وفقسا للضابط المتقدم . مثال ذلك : الشخص الذى يراقب أثناء سرقة زملائه لقفن من حقل ، والشخص الذى يقف بسلاحه على قارعة الطريق ليحمى أفراد عصابته أثناء اتلافهم لزراعة ما .

٤٨ - وهذا الاتجاه الأخير .. أوغلت فيه محكمتنا العليا ، ومهما قيل فى الضرورات العملية التى حضتها على اتباعه ، فإن النصوص الراحنة - على النحو الذى رددناه فى حينه - لا تسمح به ، والقانون صريح فى اشتراطه أفعالا ترتكب بالنسبة للفاعل ، ومجرد الوقوف فى الطريق وقت التنفيذ - كما فى الأمثلة المتقدمة - أمر مختلف تماما عما تطلبه القانون ، ولا يمكن تسويغ هذا الاتجاه بأن القانون الهندى - الاصل التشريعى للمادة ٣٩ - قد اعتبر مثل هؤلاء الأشخاص فاعلين ، ففى القانون الهندى مادة خاصة بذلك ، ولو رغب المشرع المصرى فى متابعة القانون الهندى فى هذا الصدد لما شق عليه النص .

(١) الدكتور السيد مصطفى السيد - مقال فى اتجاهات قضاء محكمة النقض والإبرام فى التفرقة بين الفاعل والشريك - مجلة القانون والاقتصاد - العدد الأول - السنة الثانية عشرة .

(٢) الدكتور السيد - المرجع السابق - ص ٥٥ .

٤٩ - والذي نلاحظه من اتجاه محكمة النقض سالف الذكر أنها أخذت في التزود بمعيار نفسى قال به الفقهاء الألمان مناديه قصد الجاني فإن كان يقصد من فعله أن يكون الفاعل الرئيسى والمهم فى الجريمة صار فاعلا ، وإن كان على العكس يساهم فيها على أنه مساند لغيره فهو شريك ، وعلى هذا اعتبرت محكمة النقض الشخص الذى يتواجد على مسرح الجريمة حسب دوره الذى رسمه مع زملائه بوصفه دورا مباشرا - اعتبرته فاعلا أصليا .

٥٠ - غير أنه من شأن هذا المعيار أن يلقى بنا فى مخاضة من القموض ، فقد يتعارض العمل الظاهر مع النية الحقيقية للجاني ، فرب شخص قد أتى العمل المكون للركن المادى للجريمة ، وهو يقصد فى قرارة نفسه أن يقوم بدور ثانوى فيها .

٥١ - ولعل المعيار النفسى الأخير يقارب معيارا نفسيا آخرأ أخذ به القانون البلجيكي ، وأدلت التطبيقات بكلمتها فيه حين قالت « المادة ٦٦ من قانون العقوبات البلجيكي تعتبر كالفاعلين من ساعدوا بأى عمل كان على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لما أمكن ارتكاب الجنابة أو الجنحة ولكن يلاحظ : أولا أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة الذى تشير إليه هذه المادة ليس فى رأى العلماء الا نسبيا لا مطلقا (كتاب هوس ص ٣٩٣) ٠٠ فإذا كان الأمر كذلك فما تكون حدود قاعدة بهذا الإيهام ، وما الظروف التى يكون الرجوع إليها فى التفريق بين الفاعل والشريك كما لو ارتكب السارق مثلا سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح مصطنع أعطاه إليه شريك ، وكان يمكنه أن يدخل من شباك بخلف المنزل بغير مفتاح ولكن بتعرض نفسه لابقاط السكان من نومهم فهل يجب أن يعاقب الشريك فى هذه الحالة بصفة فاعل .

وثالثا : حيث أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة قد ينشأ من ظروف مجهولة بالمرء للشريك أو يكون بعيدا عنها بالكلية فأدائه فى نظر القانون تعمد كل رابطة بينهما وبين قصده الجنائى فإذا تسور سارق حائطا مثلا بسلم أعطاه له شريك فحالة الشريك مرتبطة بمعرفة ما إذا كان السارق يمكنه تسور الحائط بغير هذا السلم .

٥٢ - وهكذا نرى التحليل المتقدم ينضو عن نظرية الاشتراك ثوبها ، فإذا بها - فى حقيقتها - نظرية قد عصرتها ضوابط مختلفة ، وهرستها آثار معتلة ، ولا معنى لنا بعد ذلك من نية النظرية كلية .

٥٣ - ثانيا : خارج نطاق نظرية الاشتراك

يقول تارد فى كتابه فلسفة العقاب « أن اتصال أفراد الجمهور ببعضهم ببعض يوقظ فيهم فجأة شعورا خاصا يدفعهم الى الجريمة بحيث لو كان كل منهم منفردا لما أقدم على ما فعل » وإذا كان هذا شأن ظرف التعدد فلماذا لا ينظر دائما الى الجنابة - وهم يتحركون داخل ذلك الإطار - على أنهم فاعلون أصليون ؟؟ قد نحتاج بفكرة العمل ذى المظهر التنفيضى وكيف أن الشريك بمساهمته فى الجريمة لا يبلغ هذا الشاؤ .

غير أنه لا يحل مصادرة هذا النظر بالاعتراض المتقدم ٠٠ ذلك أنه يجب علينا أن نتطلع الى النتيجة التى دفعها أولئك الجنابة الى حيز الوجود كوحدة واحدة دون أن نحاول عزل دور كل مساهم عن الأدوار التى قام بها بقية المساهمين فهذا يتعارض مع فكرة وحدة الجريمة التى تركز عليها نظرية المساهمة الجنائية . ان نتيجة المساهمة فى الجريمة يجب أن تكون مقدرة على كل المساهمين ، فإى فرد فيهم مهما ضؤل نشاطه كان يدخل فى حسيانته الأدوار التى سيلعبها بقية زملائه - بل أنه قد اعتمد على هذه الأدوار كحلقات متكاملة لنشاطه للوصول الى الجريمة كما وقعت (١)

٥٤ - والرأى الذى تصدر عنه يختلف عن مذهب المدرسة الوصفية التى وإن شجبت فكرة الاشتراك القائم على أساس الاستمارة فانها تعتبر عمل الشريك جريمة مستقلة عن جريمة الفاعل .

إننا نعد المساهم فى الجريمة - أيا كان دوره - فاعلا فيها ، فالشريك « - على حد تعبير المذهب التقليدى - ينقلب فى رأينا فاعلا مع غيره فى جريمة واحدة .. ذلك ما يتمشى مع الأساس الذى قامت عليه المساهمة الجنائية ونعنى به وحدة الجريمة .

٥٥ - والرأى الذى نقول به ليس فى واقع الأمر الا تحصيل حاصل لما تجرى عليه بالفعل سياسة التشريع وأحكام القضاء بالنسبة لصور الاشتراك الثلاث .

ففى التحريض : دأب المشرع على تجريم عمل المحرض بصفة مستقلة فى كثير من الأحيان - كما أبنا فى حينه - بل إن التحريض الآن قد يعاقب عليه حتى ولو لم يترقب عليه أثر .

وفى الاتفاق : رأينا أن الاتفاق معاقب عليه فى حد ذاته بموجب المادة ٤٨ التى نسخت فى الواقع أحكام م ٢/٤٠ أكثر من ذلك .. الاتفاق أصبح يعاقب عليه - فى بعض الجرائم - ولو لم يجد قبولا ممن وجه اليه .

وفى المساعدة : انتهت محكمة النقض الى مؤاخذه مباشر الأعمال المسهلة والمتعمة فى أحوال كثيرة بوصف أنه فاعل ، وإن كان هذا القضاء لا يتسق مع النصوص الوضعيه الا أنه من الوجهة المجردة - قضاء واسع سليم يخلع على نشاط المساهم الوصف القمين به .

٥٦ - إذن لم تعد خيعة اشتراط المظهر التقني حائلا دون التسليم برأينا خاصة وإن الفقهاء فى مجال المساهمة فى الجرائم غير العمدية قد عدوا المساهمين فاعلين أصليين بعد أن تعدد اعتبارهم شركاء برغم أن منهم من يقف نشاطه عند حد التحريض أو الاتفاق المجرد من أى مظهر تقني .

٥٧ - ويتميز الرأى الذى نقول به ببساطته الظاهرة .. فسوف يعفينا من استنباط ضابط يفرق بين نشاط الفاعل ونشاط الشريك ، كذلك لن يعترضنا فى ظل آثار شاذة اذ سيعامل المساهمون جميعا على أساس واحد ، فلا يسأل أى منهم عن الظروف الخاصة بسواء علم بها أم لم يعلم ، كما سيحاسب على الصفات الشخصية المتوافرة فيه ، وأيضا لن تتور مشكلة الفاعل المنوى لأن المحرض سيعبد فاعلا ، وعلى وجه العموم ستزول كل النتائج التى فرضت نفسها نتيجة هذه التفرقة المصطنعة بين الفاعل والشريك .

٥٨ - وأخيرا .. فإن هذا الرأى يساير السياسة الجنائية الحديثة فى تفريد العقوبة بجعلها ملائمة لحالة المنطبقة عليه ، وفى السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة للقاضى بين حدى العقوبة الأقصى والأدنى ، وفى الظروف القضائية المخولة له صمام الأمان فى انزال العقوبة بكل مساهم فى الجريمة مع مراعاة ظروفه الخاصة .

ونذكر فيما يلى حكما لمحكمة النقض صادر فى ١٩٤٠/٩/٢١ أقرت فيه محكمة الموضوع على أن توقيعها عقوبة أشد على الشريك من الرخص القانونية التى تمنعها دون تسيب أو رقيب .

قالت المحكمة : إن القانون فى تقرير العقوبات لم يجر على قاعدة أن يكون عقاب الفاعل الأصلي أشد من عقاب الشريك بل أنه ترك الى المحكمة تقدير العقوبة التى

يستحقها كل منهما في الحدود التي ذكرها لكل من يساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا ، ولا رقابة في ذلك لمحكمة النقض ما دامت العقوبة المحكوم بها داخلية في حدود النص القانوني المنطبق على الواقعة ، واذن فالمحكمة اذا وقعت على الشريك عقوبة أشد من عقوبة الفاعل الأصلي فانها غير ملزمة بتعطيل ذلك •

٥٩ - على ضوء الدراسة المتقدمة ، نحاول اقتراح الخطوط الرئيسة لنظرية المساهمة الجنائية

أولا : العدول عن فكرة الفاعل والشريك ، وتقدير المساهمة الجنائية في صورة واحدة - هي صورة الاشتراك الأصلي •

ثانيا : جعل تعدد الجناة - فاعلين وشركاء على السواء - طرفا مشددا في مزيد من الجرائم كشف العمل عن خطورة المساهمة الجنائية فيها كالتزيف والتزوير والحريق العمد والخطف وتعطيل المواصلات فضلا عن الجرائم المنصوص عليها حاليا •

ثالثا : تفادي - مؤقتا - بعض المفارقات الواردة بمواد الاشتراك عن طريق :
(١) النص صراحة على مؤاخنة الفاعل الأصلي بقصده الاحتمالي أسسوة بالشريك (م ٤٣)

(٢) إلغاء عجز المادة ٤١ (أولا) حتى لا يكون الشريك في مركز أسوأ من الفاعل بتأثره بالأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة سواء علم بها أو لم يعلم •

(٣) إعادة صياغة المادة ٤٢ باستبدال عبارة « أسباب امتناع المسؤولية » بعبارة « أسباب الإباحة » حتى يستقيم النص •

٦٠ - وانا ندعو المشرع الى إعادة النظر في سياسته العامة ازاء نظرية الاشتراك عند وضع قانون عقوبات موحد لهذه الجمهورية العربية المتحدة •

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
تلبس • أثره • تفتيش • صورة واقعة يتوفر فيها حالة التلبس •	٧ أكتوبر ١٩٥٧	١٢٤٣	٥٢٠
تفتيش • الاذن به • حكم « تسبيب كاف » • اطمئنان المحكمة الى أن المتهم هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن • عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه • لاعيب •	• • •	١٢٤٣	٥٢١
١ - تفتيش • مجال تطبيق المادة ٥١ أ ج •	• • •	١٢٤٣	٥٢٢
٢ - تفتيش • الاذن به • تقدير جدية التـسـحـريـات • متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع •	• • •	١٢٤٣	٥٢٣
١ - تزوير أوراق رسمية • صورة واقعة لا تتحقق فيها جريمة التزوير •	• • •	١٢٤٤	٥٢٤
٢ - نقض • المصلحة في الطعن • عقوبة مبررة • خطأ الحكم في ادانة المتهم بجريمة التزوير • تطبيق المحكمة م ٣٢ ع ودخول العقوبة المتضى بها في نطاق عقوبة الجريمة الاشد التي ثبتت في حقه وهي جريمة الاختلاس • لامصلحة في نقض الحكم •	• • •	١٢٤٤	٥٢٥
١ - دفاع • سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة أمام المحكمة • لا أخلال بحق الدفاع •	• • •	١٢٤٤	٥٢٦
٢ - دفاع • طلب التأجيل • عدم التزام المحكمة باجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد •	• • •	١٢٤٥	٥٢٧
٣ - دفاع • طلب فتح باب المرافعة • عدم التزام المحكمة باجابته بعد حجز القضية للحكم •	• • •	١٢٤٥	٥٢٨
دفاع • اجراءات • شفوية المرافعة • استئناف • تأسيس المحكمة قضاها بأدانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته • اخلال بحق الدفاع •	• • •	١٢٤٥	٥٢٩
حكم • بياناته • صدور الحكم وتنفيذه دون أن يكون هذا الاصدار والتنفيذ باسم الامة • تتويجه بأسبابه بعد ذلك باسم الامة عند ايداعه قلم الكتاب • لا عيب •	• • •	١٢٤٥	٥٣٠
اشتراك • مسئولية الشريك • مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها •	• • •	١٢٤٥	٥٣١
١ - قبض • تلبس • ظهور الحيرة والارتباك على المتهم ووضع يده في جيبيه • عدم اعتبارها دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه • م ٣٤ أ ج •	٨ أكتوبر ١٩٥٧	١٢٤٦	٥٣٢
٢ - قبض • استيقاف المتهم والامساك ببنراعيه واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس • هو قبض بمعناه القانوني •	• • •	١٢٤٦	٥٣٣
٣ - اثبات • اعتراف • قبض • حكم « تسبيب معيب » •	• • •	١٢٤٦	٥٣٤

العدد الصادر	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
٢٠٠٠	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٢٩	١٢٤٦ ٨ أكتوبر ١٩٥٧	تعويل المحكمة في ادانة المتهم على اعترافه اثر القبض الباطل . عدم تحدنها عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن اجراءات القبض . قصور .
٥٣٠	١٢٤٦ . . .	نقد . قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ . نطاق سريانه .
٥٣١	١٢٤٧ . . .	١ - خيانة الأمانة . تسليم الأمين الشيء المؤتمن عليه الى غيره . عدم اعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قصد التصرف فيه .
٥٣٢	١٢٤٨ ١٤ أكتوبر ٥٧	٢ - اخفاء أشياء متحصلة من جريمة . حكم « تسبیب كاف » . وجوب شمول الحكم بالادانة ما يفيد وقوع الجريمة مصدر الاشياء المخفاء وعلم المخفي بوقوعها .
٥٣٣	١٢٤٨ . . .	١ - غش . ضبطية قضائية . اعتبار المفتشين البيطريين من بين الموظفين المكلفين بضبط واثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .
٥٣٤	١٢٤٩ . . .	٢ - غش . عدم اتباع ما نصت عليه المادتان ١١ ، ١٢ من ق رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ . لا بطلان .
٥٣٥	١٢٤٩ ١٥ أكتوبر ٥٧	١ - حكم . فقهه . قوة الأمر المقضي . فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .
		٢ - نقض . أثره . حكم « فقهه » . استيفاء اجراءات الطعن . فقد نسخة الحكم الأصلية . وجوب القضاء باعادة المحاكمة . م ٥٥٤ ، ٥٥٧ أ ج .
		١ - استئناف . تأجيل المحكمة الاستئنافية نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .
		٢ - استئناف . ميعاده . عدم مبادرة المستأنف الى رفع الاستئناف بمجرد زوال المانع . عدم قبوله شكلا .
		قانون . قصد الشارع من عبارة « القانون الأمسح للمتهم » المنصوص عليها في م ٥ ع .
		١ - ضرب . علاج المتهم للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له باجرائه ترتب عليه المساس بسلامته . توافر عناصر جريمة احداث الجرح .
		٢ - ضرب . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
		٣ - مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص . معالجة المتهم للمجنى عليه بوضع مساحيق ومرارم مختلفة على مواضع الحروق . اعتبار ما ارتكبه جريمة تنطبق على م ١ من ق ١٤٢ سنة ١٩٤٨ .

العدد المأثور	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٣٦	٢١ أكتوبر ١٢٥٢	٤ - نقض • « المصلحة في الطعن » • ضرب • اصابة خطأ • ادانة المتهم لضرب بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاصابة خطأ • طلبه تطبيق م ٢٤٤ ع • لا جدوى منه •
٥٣٧	» » » ١٢٥٢	١ - اختلاس أشياء محجوزة • منازعة المتهم في قيام علمه بالعجز • التزام المحكمة بتحقيق هذه المنازعة وإثبات العلم عليه •
٥٣٨	» » » ١٢٥٢	٢ - اختلاس أشياء محجوزة • حكم • تسبب معيب • استناد الحكم على علم المتهم بالحجز من أقواله في التحقيقات دون بيان مؤدى هذه الأقوال • قصور •
٥٣٩	» » » ١٢٥٣	قتل خطأ • حكم • تسبب معيب • دفاع • تمسك المتهم بانقطاع رابطة السببية بين السيارة والاصابات التي حدثت • ادانة المتهم دون بيان الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه وسببها • قصور •
٥٤٠	» » » ١٢٥٤	نقض • حالات الطعن • غرفة الاتهام • متى يجوز للمدعي المدني الطعن بطريق النقض في الامر الصادر من غرفة الاتهام • م ١٩٥ ، ٢١٢ ج •
٥٤١	» » » ١٢٥٤	نقض • أحكام لا يجوز الطعن فيها • رفض الطعن موضوعا • رفعه للمرة الثانية عن ذات الحكم • غير جائز • م ٤٢١ ج •
٥٤٢	» » » ١٢٥٤	نقض • أحكام لا يجوز الطعن فيها • دعوى مدنية • الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية • غير جائز •
٥٤٣	» » » ١٢٥٤	تجهم • جواز توفره ولو عرضا من غير اتفاق سابق • متشردون ومشتمية فيهم • عود الاشتباه • اتهام المشتبه فيه في جريمة • سلطة المحكمة في بحث ما اذا كان الفعل الذي وقع منه يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تفيد بما انتهت اليه •
٥٤٤	» » » ١٢٥٦	شيك • متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة اصدار الامر بعدم الدفع ؟
٥٤٥	» » » ١٢٥٧	١ - مواد مخدرة • حكم • تسبب كاف • عدم تحث الحكم استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة • استفادة توافر العلم من مجموع الحكم • كفايته •
٥٤٦	» » » ١٢٥٧	٢ - مواد مخدرة • ضبط المتهم وهو يدخن الحشيش • كفايته لاعتباره محرزا •
٥٤٧	» » » ١٢٥٧	تفتيش • الاذن به • صدور أمر بتفتيش شخص معين • وفيه يكون موجودا معه وقت التفتيش • صحيح •

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
اثبات • قتل عمد • سلاح • ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح •	٢٨ أكتوبر ٥٧	١٢٥٧	٥٤٦
اختلاس • اعتبار المكلف بخدمة عمومية في حكم الموظف العمومي • المادتان ١١١ ، ١١٩ من ق رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ مثال •	• • •	١٢٥٨	٥٤٧
معارضة • اعلان • اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة • اقرار وكيل المعارض في ذيل التقرير بالمعارضة بعلمه بالجلسة وتمهده باختصار موكله • عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن •	• • •	١٢٥٨	٥٤٨
١ - اثبات • شهادة • سلطة المحكمة في الاخذ بقول للشاهد ولو خالف قولاً آخر له • ٢ - إجراءات • شهادة • علم التزام المحكمة بتلاوة أقوال الشاهد الغائب •	• • •	١٢٥٨	٥٤٩
عود • عقوبة • اعتبار المتهم مجرمًا باعتاد الاجرام وإرساله الى محل خاص تعينه الحكومة • الفاؤها بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ •	٢٩ أكتوبر ٥٧	١٢٥٨	٥٥٠
١ - قتل عمد • نية القتل • حكم • تسبیب كاف • مثال لكفاية استظهار الحكم توفر نية القتل لدى المتهم • ٢ - سبق اصرار • قتل عمد • صورة واقعة لا يتوفر فيها ظرف سبق الاصرار •	• • •	١٢٥٩	٥٥١
نقابات • محاماة • قيد المحامي بالجدول • التحاق الطالب بوظيفة كتابية لا يشتغل شاغلها فعلاً وبصفة أصلية بالقانون • عدم احتساب المدة التي قضاهما الطالب في مدة المحاماة • م ١٨ من ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ •	• • •	١٢٥٩	٥٥٢
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية (جمعية عمومية)			
استقالة • قبول استقالة الطالب بشرطها التي لم يكن من بينها استمساكه بالسير في الطلب • اعتبار الطلب غير قائم •	٢٥ يناير ١٩٥٨	١٢٦٠	٥٥٣
١ - ترقية • عدم التزام وزارة العدل بعرض حالات جميع القضاة على مجلس القضاء الأعلى قبل وضع أية حركة قضائية لاختيار أكثرهم أهلية •	• • •	١٢٦٠	٥٥٤
٢ - أهلية • أقلمية • ترقية • اعتبار الإقلمية عنصراً من عناصر الأهلية • عدم جواز محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها •			

العدد العاشر	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم العلم	التاريخ	ملخص الأحكام
٥٥٥	٢٥ فبراير ٥٨	١ - إجراءات الطلب • ميعاده • بداية هذا الميعاد • ٢ - أقدمية • كيفية تحديد أقدمية القضاة المعينين من خارج السلك القضائي • ٣ - أقدمية • تحديد أقدمية المعينين في وظائف القضاء من مجلس الدولة • خضوعه لقانون استقلال القضاء لا لقانون مجلس الدولة •
٥٥٦	» » » ١٢٦١	ترقية • محاكم شرعية • سلطة وزارة العدل في إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ •
٥٥٧	» » » ١٢٦١	إجراءات الطلب • ميعاده • اختصاص • مرتبات • نيابة عامة • الطعن في قرار وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علم الطالب بهذا القرار • عدم قبول الطلب شكلاً •
٥٥٨	٢ يناير ١٩٥٨	(٣) قضاء محكمة النقض المدنية تمويل • تسعير جيري • ضرائب • استيلاء • زيت • قانون « دستورية القوانين » • صدور قرار من لجنة التسعير بفرض مبلغ معين على كل أقة من الزيت زيادة على التسعير تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية • صدور هذا القرار في ظل الدستور الملغى • اعتبار ذلك نوعاً من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح •
٥٥٩	» » » ١٢٦٤	١ - تمويل • استيلاء • الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما يندرجان من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ • ٢ - تمويل • استيلاء • حديد • ضرائب • قانون « دستورية القوانين » • نظام عام • لقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى عليه استناداً إلى قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الصادر بشأن الاستيلاء على الحديد • اعتبار هذه الحصيلة نوعاً من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقاً للدستور الملغى • ٣ - تمويل • صدور قرار من اللجنة العليا للتمويل في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار من لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد أسعار الحديد المستولى عليه • عدم اختصاص أي من اللجنتين بإصدار قرارها • ٤ - تمويل • لجنة الحديد • تمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في هذه اللجنة • علم التزام التجار بإراء أو مقترحات اللجنة في شأن تحديد أسعار الحديد تأسيساً على هذا التمثيل •

العدد المائتين	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٢٦٧ ٥٦٠	٥ - قانون « رجعية القوانين » • تموين • القول بمریان قرار وزیر التموين الصادر فی ١٣٦٦/٢/٩٤٦ علی الماضي بمقولة أنه جاء تقريراً للواقع • خطأ • ١ - تقادم مسقط • انقضاءه • • محكمة الموضوع • استخلاص الإقرار الذي لمن شأنه قطع تقادم الدين • موضوعي • مثال • ٢ - وفاء • مقاصة • التزام • انقضاؤه • • حكم • تسبیب كاف • • انتهاء الحكم إلى إجراء مقاصة قضائية • تزيد خطأ إلى أنها مقاصة قانونية • لا عيب • ٣ - وفاء • مقاصة • التزام • انقضاؤه • • فوائد • عدم جواز إضافة فوائد عن الدين الذي تجرى فيه المقاصة بعد التاريخ المعتبر مبدأ لتنفيذ المقاصة • م ١٩٢ و ١٩٣ مدني قديم • ٤ - فوائد • قانون • عدم سریان المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٢٨ على الفوائد الاتفاقية المحكوم بها قبل تاريخ العمل به • ٥ - خبير • محكمة الموضوع • سلطانها في الأخذ بتقرير الخبير كله أو بفضله • ٦ - نقض • اعلان الطعن • محل مختار • اعلان الخصم بتقرير الطعن في موطن مختار • وجوب ايداع صورة الحكم المطعون فيه الملنة إليه والا كان الطعن باطلا وقضت به المحكمة في غيبة المطعون عليه • م ٢٨٠ مرافعات • ١ - معارضة • قانون • إجراءات التقاضي • اعلان صحيفة المعارضة في ظل قانون المرافعات القديم • سریان هذا القانون على إجراءاتها وأحكامها • ٢ - معارضة • حكم غيابي • بيان أسباب المعارضة في صحيفة المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي • عدم وجوبه طبقاً للمادتين ٣٦٧ و ٣٦٢ مرافعات قديم وجوبه طبقاً للمادة ٣٨٩ مرافعات جديد • ١ - قوة الامر المقضي • نظام عام • بيع • شرط الدفع بالنهب • • تعليق قوة الامر المقضي على النظام العام عند التعارض • مثال بشأن حكم حاز قوة الامر المقضي بالنسبة لما انتهى إليه من عدم انطواء عقد البيع على شرط الدفع بالنهب • ٢ - بيع • الثمن • • حكم • تسبیب مغب • • الاتفاق على الوفاء بثمن المبيع بما يعادل الليرة العثمانية الذهبية من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل • • تمسك البائع بأنه ليس لليرة العثمانية سعر قطع • في مصر وأنه يجب الحاشية على أساس سعر القطع في سوق دمشق • أخذ الحكم بسعر	٢ يناير ١٩٥٨
١٢٧٣ ٥٦١	• • •	• • •
١٢٧٣ ٥٦٢	٩ يناير ١٩٥٨	٩ يناير ١٩٥٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
الثيرة في مصر دون بيان ما إذا كان هذا هو سعر القطع الرسمي لها • قصور •			
٣ - عقد • بيع • التزام • شرط جزائي • خلز عقد البيع النهائي من الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي أو الإحالة إليه وجوب الاعتداد بالعقد النهائي دون العقد الابتدائي •			
٤ - عقد • تفسيره • • بيع • محكمة الموضوع • سلطتها في استخلاص ثبة المتماقين •			
١ - أهلية • عوارض الأهلية • • حجر • القفلة • جواز الاستدلال على انتفائها بأقوال المطلوب الحجر عليه إذا كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك والتقدير •	٩ يناير ١٩٥٨	١٢٧٨	٥٦٣
٢ - أهلية • السفه والغفلة • حجر • حكم • تسبب كاف • • نفى قيام حالتى السفه والغفلة عن المحصور عليه لأسباب سائفة • انعدام الجدوى من النوى على الحكم فيما استطرد إليه تزييدا من مناقشة بعض فروض وردت فى دفاع طالب الحجر •			
٣ - أهلية • السفه والغفلة • حجر • حكم • تسبب كاف • • قيام الحكم برفض طلب الحجر على أساس أن تصرفات المطلوب الحجر عليه كانت بموضع وكذلك على أساس أن هذه التصرفات كانت تبرعية وليس فيها ما يبيح من قيام حالتى الغفلة والسفه • انعدام النوى على الحكم فى الأساس الأول لقضائه •			
إجارة • قانون • قانون إيجارات المساكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ • لا محل لتطبيقه كلما انتفت فكرة المضاربة والاستقلال • مثال بالنسبة للمساكن التى تؤجرها الشركة العالمية بقناة السويس لمعاليها •	٢٣ يناير ١٩٥٨	١٢٧٩	٥٦٤
١ - دعوى • إجراءات التقاضى • تمديد المدعى طلباته بإعلان تم أمام محكمة الدرجة الأولى بعد شطب الدعوى وتجديدها • عدم وجود صحيفة افتتاح الدعوى ومقرراتها السابقة على إعلان التجديد • لا أثر له • النوى ببطلان الحكم الابتدائي بمقولة صدوره لا على صحيفة افتتاح دعوى وإنما على إعلان تجديد لدعوى • لا جدوى منه •	• • •	١٢٨١	٥٦٥
٢ - نقض • تقرير الطعن • أسباب الطعن • استئناف • ورود الأسباب لا على الحكم المطعون فيه وإنما على حكم سابق لم يرد بتقرير الطعن إشارة إلى الطعن فيه • بطلان التقرير • المادتان ٤٠٤ و ٤٢٩ مرافعات •			
٣ - نقض • أسباب جديدة • • دعوى • أساسها • • حساب • تفسير المدعى أساس دعواه فى مرحلتها الابتدائية من دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين • عدم قبول التمسك ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض •			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٤ - نقض « أسباب جديدة » • تقادم • بيع • التمسك بسقوط الحق في طلب الربيع بمضي خمس عشرة سنة وكذلك التمسك بأن الربيع لا يستحق إلا من تاريخ رفع دعوى الملكية إذا أوقفت دعوى الربيع حتى يفصل في الملكية • اعتبارها من الأسباب الجديدة •			
٥ - نقض « اعلان الطعن » • اعلان • عدم اثبات المحضر في محضره صفة مستلم الاعلان عن الطعن اليه الغائب • بطلان الاعلان • م ٢٤ و ٤٣١ مرافعات •			
١ - دعوى منع التعرض • اجارة • حيازة • عدم قبول دعوى منع التعرض المرفوعة من المستأجر ضد المؤجر • م ٥٧٥ مدني •	٢٣ يناير ١٩٥٨	١٢٨٢	٥٦٦
٢ - دعوى منع التعرض • وقف • حيازة • عدم قبول دعوى منع التعرض من المستحق في ريع الموقف •			
١ - نقض « الخصوم في الطعن » • اجراءات التقاضي • استئناف • معارضة • تضامن • رفع الدعوى على الطاعن وآخر بطلب الزامهما متضامتين بتعويض • صدور الحكم الابتدائي ضدهما ورفع استئناف عنه من المحكوم عليه الآخر دون الطاعن واختصاص الآخر في الاستئناف • عدم منازعة الطاعن لحصيه في طلباته سواء امام محكمة اول درجة او امام محكمة الاستئناف وعدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائي • عدم قبول الطعن منه بالنقض • القول بأن عدم منازعته ترجع الى عدم اعلانه اعلانا صحيحا في الدعوى • لا يجدي • سبيله المعارضة •	• • •	١٢٨٢	٥٦٧
٢ - تضامن • استئناف • اجراءات التقاضي • دعوى رفع الدعوى على المدعى عليهما وطلب الحكم عليهما بالتضامن • عدم تمثيل أحدهما للآخر في اجراءات الخصومة وعدم اعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر •			
١ - ضرائب • ضريبة الأرباح التجارية والصناعية • مهنة التدليك الطبي والرياضة البدنية • اعتبارها من المهن التي تخضع لهذه الضريبة قبل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٥	• • •	١٢٨٣	٥٦٨
٢ - ضرائب • المهن غير التجارية • حق وزير المالية وحده في اضافة مهن أخرى غير الواردة في المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩			
٣ - ضرائب • المهن غير التجارية • الفاء المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠			
٤ - قضاء الأحوال الشخصية			
١ - أحوال شخصية • قواعد الاثبات الموضوعية والشكلية • المسائل المدنية والتجارية • مسائل الأحوال	٢٣ فبراير ٥٨	١٢٨٤	٥٦٩

العدد العاشر	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	الشخصية والوقف • حكمها في القانون وفقا للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥	
	٢ - الشهادة وما يتعلق بها من المسائل المتعلقة بقواعد الاثبات الموضوعية ، عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية •	
	٥ - قضاء المحاكم الكلية التجارية	
١٢٨٨ ٥٧٠	افلاس • اشهار افلاس • تاجر سبق اشهار افلاسه • لا يجوز •	٦ أكتوبر ١٩٥٦
١٢٨٩ ٥٧١	افلاس • تقديم طلب الصلح الواقي • موجب لوقف دعوى اشهار الافلاس طبقا للقانون ٥٦ سنة ١٩٤٥	٦ أكتوبر ١٩٥٦
١٢٨٩ ٥٧٢	١ - افلاس • اشهار الافلاس • منه لعقد العمل ، ويعتبر اجر العامل المتأخر عن مدة الستة أشهر السابقة على الحكم باشهار الافلاس طبقا للمادة ١١٤١ من القانون المدني •	٢٤ نوفمبر ٥٦
	٢ - الامتياز • أحواله على سبيل الحصر طبقا لنص المادة ١١٣٠ من القانون المدني • الامتياز لا يضمن التعويض أو المكافاة •	
	٦ - قضاء الضرائب	
١٢٩٢ ٥٧٣	١ - ضرائب • طريق الاعلان طبقا لمشروع الضرائب •	٣٠ ديسمبر ٥٦
	٢ - طريق الاعلان - طبقا لقانون المرافعات •	
	٣ - اعلان • رفض الممول استلامه • صحته •	
	٤ - امتناع الممول عن تسلم الاعلان • اخطار جهة الادارة • غير لازم •	
١٢٩٧ ٥٧٤	اقتضاء الممول فوائد عما دفعه بدون وجه حق لمصلحة الضرائب طبقا لقواعد القانون المدني حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠	٢٩ مارس ٥٦
١٢٩٩	الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي - للدكتور روف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس •	
١٣٢٢	عقد الوكالة وعقد العمل - أهم صور التفرقة بينهما في القانون المصري المقارن - للأستاذ محمود كامل المحامى •	
١٣٣١	نظرية المساهمة الجنائية - للأستاذ علي فاضل حسن - وكيل نيابة جنوب القاهرة •	

قَوَانِينُ وَقَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن تعديل بعض أحكام القانون الأساسي لقطاع غزة

الصادر به القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ باصدار القانون الأساسي للمنطقة الواقعة
تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تمحل الفقرة الأولى من المادة ١٨ من القانون الأساسي لقطاع غزة الصادر
به القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ على الوجه الآتي :

يؤلف المجلس التنفيذي من :

رئيسا	الحاكم الإداري العام
	نائب الحاكم الإداري العام (ان وجد)
	مدير الشؤون القانونية
	مدير الشؤون الداخلية والأمن العام
	مدير الشؤون المالية والاقتصاد
أعضاء	مدير الشؤون الاجتماعية وشؤون اللاجئين
	مدير الشؤون الثقافية والتعليم
	مدير الشؤون الصحية
	مدير الأشغال العمومية
	مدير الإدارة المدنية
	مدير إدارة الشؤون البلدية والقروية

مادة ٢ - تضاف الى المادة ٢٣ من القانون الاساسى المشار اليه فقرة جديدة نصها كالآتى :

« ويتقاضى أعضاء المجلس التشريعى - عدا من يكون منهم عضوا فى المجلس التنفيذى مكافأة يحددها القانون »

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل قانون الاجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ فى الاقليم المصرى

باسم الامة
ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية النص الاتى :

« تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية او جنحة او باشتراكه فى ارتكابها ، او اذا وجدت قرائن على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

بشأن الحجز الإداري في الاقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في مصر بشأن الحجز الإداري ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة « ح » من المادة الأولى من الباب الأول من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصفتها ناطرا أو حارسا من إيجارات أو أحكار أو أثمان الاستبدال للأعيان التي تديرها الوزارة » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ (٢)

بتنظيم العمل في المناجم والمحاجر في الاقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في مصر بشأن المناجم والمحاجر والقوانين

المعدلة له

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر والمعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والقوانين
المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

فرو القانون الاتى :

مادة ١ - تسمى أحكام هذا القانون على من يعملون فى صناعات المناجم والمحاجر
مادة ٢ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بصناعات المناجم :

(أ) العمليات الخاصة بالبحث أو الكشف عن المواد المعدنية بما فى ذلك الأحجار
الكرمية أو استخراجها أو تصنيعها بالمنطقة الصادر عنها الترخيص سواء كانت المعادن
صلبة أو سائلة .

(ب) العمليات الخاصة باستخراج أو تركيز أو تصنيع روائسب المواد المعدنية
الموجودة على سطح الأرض أو فى باطنها فى منطقة الترخيص أو العقد أو فى الأماكن
البعيدة عن العمران ، وتحدد هذه الأماكن البعيدة عن العمران بقرار من وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل .

(ج) ما يلحق بالعمليات المشار إليها فى البندين ١ ، ب من أعمال البناء وإقامة
التركيبات والأجهزة .

مادة ٣ - لا يجوز تشغيل النساء عموما والأحداث دون السابعة عشرة تحت سطح
الأرض فى الصناعات المشار إليها فى المادة الأولى .

مادة ٤ - على صاحب العمل ألا يسمح لأمى عامل بمزاولة العمل فى العمليات
التي يسرى عليها هذا القانون إلا بعد اجراء الكشف الطبى عليه وثبوت لياقته طبيا
للمسل فيها ويكون ذلك وفقا للأوضاع التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
بقرار منه .

ويجب توقيع الكشف الطبى عليه بصفة دورية مرة فى كل سنة على الأقل اذا
كان من العمال الذين يشتغلون بباطن الأرض أو من عمال التخريم .

كما يجب توقيع الكشف الطبى على العامل فى حالة فصله قبل نهاية فترة الاختبار
لأثبت حالته ومعرفته ما اذا كان مصابا بمرض مهنى .

مادة ٥ - لا يجوز أن تتجاوز فترة الاختبار المشار إليها فى المادة السابقة ثلاثة أشهر
ولا يجوز أن تكون فترة الاختبار أكثر من مرة واحدة بالنسبة الى العامل الذى يشتغل
فى ذات الصناعة .

مادة ٦ - يحظر دخول أماكن العمل وملحقاتها على غير العمال والموظفين المكلفين
بالفتيش على المنجم والمحجر والأشخاص الذين يحملون اذنا خاصا من الجهة
الحكومية المختصة أو من ادارة المنشأة . كما يحظر على العامل دخول أماكن العمل
وملحقاتها فى غير مواعيد العمل بغير إذن .

مادة ٧ - على كل صاحب عمل أن يعد سجلا أو نظاما خاصا لتقيد وحصر العمال
قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم منها .

مادة ٨ - لا يجوز بقاء العمال في أماكن العمل سواء فوق سطح الأرض أو في باطنها مدة تزيد على ثماني ساعات في اليوم . وإذا كان العمل في باطن الأرض فيجب أن تشمل هذه المدة الوقت الذي يستغرقه العامل للوصول من سطح الأرض إلى مكان العمل في باطن الأرض والوقت الذي يستغرقه للعودة من الباطن إلى سطح الأرض .
ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغل العمال أكثر من أربع ساعات متوالية .

مادة ٩ - يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة أحكام المادة السابقة إذا كان العمل لمنع وقوع حادث أو لتلافي خطر أو اصلاح ما نشأ عنه وذلك بالشروط الآتية :
(١) أن يبلغ مكتب العمل المختص خلال أربع وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لانتماء العمل والعمال المطلوبين لانتجازه .

(ب) أن يصرف للعمال عن كل ساعة اضافية مبلغ يوازي الأجر السكامل الذي يستحقه في الساعة مضافا اليه خمسين في المائة على الأقل إذا كان العمل قبل غروب الشمس و (١٠٠ ٪) إذا كان بعد غروبها .

وإذا كان العمل في أيام الراحة الأسبوعية أو الإجازات السنوية أو الرسمية فيصرف عن كل ساعة مبلغ يوازي الأجر الكامل الذي يستحقه العامل عن الساعة مضافا اليه ٥٠ ٪ منه على الأقل وذلك بخلاف أجر اليوم ذاته .

مادة ١٠ - يعطى العامل راحة أسبوعية لمدة لا تقل عن يوم كامل بنصف أجر .
مادة ١١ - على صاحب العمل أن يعلق في أمانة العمل بشكل ظاهر جدولاً يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة وتبلغ صورة منه ممتلئة من صاحب العمل أو من يقوم مقامه إلى مكتب العمل المختص ، كما يجب إبلاغه أولاً بأول بكل تعديل يدخل عليه .

مادة ١٢ - لكل عامل أمضى في خدمة صاحب العمل سنة كاملة الحق في إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوماً بأجر كامل .
وتزاد الإجازة إلى ٢١ يوماً إذا أمضى العامل عشر سنوات في خدمة مستمرة لدى صاحب العمل .

ولا يجوز تجزئة الإجازة إلا بطلب كتابي من العامل .
ويراعى في حساب مدة هذه الإجازة أن تبدأ من ساعة توصيل العامل إلى أقرب مدينة بها مواصلات عامة وتنتهي ساعة العودة إليها .

مادة ١٣ - على صاحب العمل أو المدير المسئول أن يضع في مكان ظاهر لائحة باللغة العربية لتنظيم العمل والأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقاً للقرار الذي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ١٤ - على مدير المنجم أو الحجر أو من ينوب عنه :
(١) إصدار الأوامر اليومية الخاصة بالسلامة العامة .

(ب) منع وجود العمال في منطقة الانفجار إلا بعد مضي فترة لزوال الخطر .

(ج) ألا يسمح بغير استعمال مصابيح الأمان المرتفعة في الأجزاء التي بها غازات قابلة للاشتعال أو حسية للانفجار .

(د) تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية .

(هـ) تنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعيا أو صناعيا .

(و) فحص حالة المنجم يوميا قبل بدء العمل وإبداء الملاحظات للرئيس المسئول للتنفيذ فوراً .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ز) التفتيش أثناء العمل مرة في الأسبوع على الأقل واعداد تقرير يبين فيه تاريخ وساعة التفتيش وعدد العمال ووجود غازات ضارة وحالة الدعام والحوادث والسقف والحوادث وعلامات الإصابة والتهوية ووسائل الإسعاف ومدى تنفيذ ما ورد بالفقرة (أ) من هذه المادة . وتفيد هذه التقارير في سجل خاص يعد لهذا الغرض .

مادة ١٥ - على صاحب العمل أو المدير المسئول إنشاء نقطة إنقاذ أمامية قريبة من مكان العمل مجهزة بأدوات الإنقاذ والإسعافات الضرورية . وأن تكون هذه النقطة متصلة تليفونيا بداخل هذا المكان بحيث تصلح للاستعانة بها في الحال وتعيين مستخدم فني مدرب للإشراف على عمليات الإنقاذ والإسعافات الأولية .

مادة ١٦ - على صاحب العمل أن يعد في كل منجم أو محجر يشغل فيه ٥٠ عاملا على الأقل مكانا مناسبيا بالقرب من مدخل المنجم أو المحجر يحتوي على غرفة مجهزة بوسائل الإنقاذ والإسعافات الأولية وأخرى للتمريض . فضلا عن غرفة لتغيير الملابس أما المناجم والمحاجر التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ عاملا وتقع في دوائر قطرها ٢٠ كيلو مترا فيجب أن تشترك في إنشاء مركز للإنقاذ والإسعاف في مكان وسط .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تحديد وسائل الإنقاذ والإسعاف وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ - يجب الاحتفاظ بمياه الشرب في أوعية خاصة محكمة الإغلاق منعاً للتلوث وتوضع تلك الأوعية في أماكن قريبة من تناول العمال . ويجب تغيير المياه يوميا وتطهير الأوعية مرتين في الأسبوع على الأقل بطريقة معتمدة صحيا .

مادة ١٨ - يلتزم صاحب العمل في الأماكن البعيدة عن العمران المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون بما يأتي :

(أ) أن يوفر للعمال المساكن الملائمة بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين وتحدد اشتراطات ومواصفات هذه المساكن بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

(ب) أن يقدم لعماله ثلاث وجبات غذائية في اليوم في مطاعم يمددها لهذا الغرض وتكون نظيفة ومستوفية للشروط الصحية .

وتحدد أنواع وكميات الطعام لكل وجبة وما يتحمله العامل في مقابل الوجبة الواحدة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وفي حالة تقديم الوجبات أو بعضها للعمال داخل المنجم يجب أن تقدم للعمال مغلقة تغلفا صحيا أو مغطاة أو في أواني محكمة الغطاء .

ولا يجوز التنازل عن تقديم الوجبات الغذائية مقابل أى بدل مالى .

(ج) أن يتولى مسئولية الاشراف على النظافة داخل مكان العمل وكذلك المنطقة السكنية ودورات المياه الخاصة بالعمال دون أن يتحمل العمال اية مصاريف فى هذا الشأن .

مادة ١٩ - يكون لمفتش الادارة العامة للعمل ومفتشى مصلحة المناجم والمحاجر والوقود كل حسب اختصاصاته حق الدخول فى أماكن العمل والاطلاع على السجلات والمحركات التى يرونها ضرورية لذلك والتفتيش عليها والتأكد من تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر .

ويعاقب على كل مخالفة أخرى بأحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تزيد على ألفى قرش .

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

ويعاقب بالمعقوبة المشار اليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة فى حالة العودة الى مخالفة أحكام المادة (١٨) فقرة (ب) .

مادة ٢١ - اذا أدخل صاحب العمل بالالتزامات المفروضة عليه بموجب المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ كان لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اصدار قرار يبين فيه موضوع الاخلال ويكلف فيه صاحب العمل باتمام هذه الاعمال فى مدة تحدد من تاريخ اعلانه والا قامت الوزارة باتمام تلك الاعمال على نفقة صاحب العمل وتحصيل النفقات بطريق الحجز الادارى .

مادة ٢٢ - يجوز لمفتش الادارة العامة للعمل بالاتفاق مع مفتشى مصلحة المناجم والمحاجر والوقود فى حالة وجود خطر داهم يهدد سلامة العمال وصحتهم أن يأمرؤا بوقف العمل .

مادة ٢٣ - تسرى على عمال المناجم والمحاجر جميع قوانين العمل فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتنظيم أعمال السلخ وحفظ الجلود الخام في الاقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز سلخ الماشية خارج الأماكن التي تجيز القوانين واللوائح ذبحها فيها ، كما يحظر سلخ أى حيوان نافق بغير تصريح من الطبيب البيطرى المختص ، ويجب أن يكون السلخ فى المجازر التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الزراعة حاصلًا على ترخيص فى ذلك من وزارة الزراعة .

مادة ٢ - يصدر وزير الزراعة القرارات التنفيذية لأحكام هذا القانون وعلى الأخص فى المسائل الآتية :

١ - وضع الشروط الواجب توافرها والإجراءات الواجب اتباعها للحصول على التراخيص فى أعمال السلخ وبيان مدته وكيفية تجديده وأحوال الفائه ، وكذلك الرسوم المستحقة على الترخيص والتجديد المذكورين على ألا تتجاوز مائة مليم فى كل حالة .

٢ - تحديد أجور السلخ وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين وأصحاب الجلود وكيفية تحصيل تلك الأجور وتوزيعها على السلاخين .

٣ - تعيين طريقة السلخ ونوع الآلات والأدوات المستعملة فيه وشروطها .

٤ - بيان درجات الجلود بعد السلخ ومواصفاتها .

٥ - بيان كيفية حفظ الجلود الخام والمواد التى تستعمل فى ذلك ووضع الشروط الواجب توافرها فى أماكن حفظ هذه الجلود وتخزينها .

٦ - بيان الجزاءات الإدارية التى يجوز توقيعها على السلاخين وشروطها وتعيين السلطة المختصة لتوقيعها .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تزيد على عشرين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أتلف عمدا فى الأماكن التى يجوز الذبح فيها قانونا جلودا ناتجة من السلخ أو شرع فى ذلك .

(ب) كل من أدخل في تلك الأماكن جلودا لم تسليخ فيها وكل من أخرج منها جلودا قبل تعيين درجاتها .

(ج) كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له .

مادة ٤ - لمأموري الضبط القضائي في سبيل تنفيذ هذا القانون دخول المجازر والأماكن المخصصة للسليخ ولحفظ الجلود الخام وتخزينها وفحص السجلات والمستندات والأوراق المتعلقة بها ولهم كذلك بيع الجلود المضبوطة بالطرق الإدارية إذا خشي عليها من التلف أو اعدامها إذا كانت متعفة أو خاصة بحيوانات نافقة لاصابتها بأمراض وبائية .

مادة ٥ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣ كل من حال دون دخول مأموري الضبط القضائي الأماكن المشار إليها في المادة ٤ أو امتنع عن تقديم السجلات والمستندات والأوراق التي تطلب منه أو أدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

مادة ٦ - تلغى جميع اللوائح والقرارات المعمول بها في شأن تنظيم أعمال السليخ وحفظ الجلود الخام .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصري بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

ولويزرى الزراعة والعدل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

الخاص بالرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد

المدنية بالأقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بالأقليم المصري والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قود القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه على الوجه الآتي :

أولاً - تضاف الى البند (١) من الفقرة رابعا من المادة المذكورة العبارة الآتية :

« ويتعدد هذا الرسم بتعدد الموضوعات التي يتضمنها الاتفاق اذا كانت مجهولة القيمة فاذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبي طبقا للقانون »

ثانياً - تضاف فقرة جديدة الى البند (٤) من الفقرة رابعا من المادة المذكورة بالنص الآتي :

« أما اذا كان طلب ثبوت الوفاة والوراثة يدعوى فيحصل رسم نسبي قدره ٢ ٪ من قيمة حصة الطالب في التركة اذا كانت معلومة القيمة ، فاذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهاً »

ثالثاً - يستبدل بالفقرة خامسا من المادة المذكورة النص الآتي :

« يحصل رسم نسبي مقداره ٢ ٪ على دعاوى النفقات معلومة القيمة ولو كانت وقتية وسواء قدمت بطريق أصلي أو بطلب عارض ، فاذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت مقداره ٥٠٠ مليم وعند الحكم في هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما حكم به »

مادة ٢ - يعمل بهذا القانون في الاقليم المصري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥١ على أن يحصل رسم ثابت قدره جنيه واحد على الطلب الذي يقدم لرئيس المحكمة بالتفريق أو التلطيق بالتراضي كما نصت المادة ٩٠٤ من قانون المرافعات على أن رئيس المحكمة يثبت اتفاق الزوجين على التلطيق أو التفريق والشروط الخاصة بها وبالأولاد في محضر ويأمر بإحالة على المحكمة للتصديق .

ولما كان اتفاق الزوجين كثيراً ما يشمل موضوعات أخرى غير الاتفاق على الطلاق أو التفريق لا تخضع لرسم اذ لا يشملها نص البند ١ من الفقرة رابعا من المادة ٤٩ المشار اليها رغم أنها موضوعات لها كيان مستقل .

لذلك رؤى اخضاع هذه الموضوعات للرسوم باضافة فقرة جديدة الى البند ١ من الفقرة رابعا المشار اليها يقضى بتعدد الرسم الثابت بتعدد الموضوعات التي تخرج عن اتفاق الزوجين على التلطيق أو التفريق متى كانت مجهولة القيمة ، فاذا كانت تلك الموضوعات معلومة القيمة حصل عنها رسم نسبي طبقاً لما هو مقرر بالقانون .

كما نصت الفقرة (رابعا) من المادة ٤٩ في البند (٤) منه على أن يحصل رسم ثابت قدره جنيه واحد على تحقيق الوفاة والوراثة بأشهاد - ولما كان طلب تحقيق الوفاة

والوراثة بدعوى لا يتدرج تحت هذا النص فقد رؤى إضافة فقرة جديدة الى البند (٤) من الفقرة رابعا من المادة المذكورة بالنص الآتي :

« أما اذا كان طلب ثبوت الوفاة والوراثة بدعوى فيحصل رسم نسبي قدره ٢ ٪ من قيمة حصة الطالب في التركة اذا كانت معلومة القيمة ، فاذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهاً » .

كذلك نصت الفقرة خامسا من المادة ٤٩ من قانون الرسوم على أن يحصل رسم ثابت قدره ٥٠٠ مليم على دعوى النفقات ولو كانت وقتية سواء قدمت بطريق أصلي أو بطلب عارض . وهذا النص لا ينصرف الى غير طلب النفقة غير مقدرة القيمة ولم يتناول حالة طلب النفقة المعلومة القيمة فقد رؤى النص على هذه الحالة الأخيرة بأن يفرض على طلبها رسم نسبي قدره ٢ ٪ كما نص على أنه عند الحكم في دعاوى النفقات يسوى الرسم على أساس ما يحكم به ولذلك أعد هذا المشروع بتعديل الفقرة خامسا على الوجه الآتي :

« يحصل رسم نسبي قدره ٢ ٪ على دعاوى النفقات معلومة القيمة ولو كانت وقتية سواء قدمت بطريق أصلي أو بطلب عارض فان كانت هذه الدعاوى بمجولة القيمة استحق رسم ثابت قدره ٥٠٠ مليم وعند الحكم في هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما يحكم به » .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن

تداول الاقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى

القطن الاشمونى بالاقليم المصرى

باسم الامة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الاقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشمونى العادية بالاقليم المصرى ،

وعلى ما اقرتاه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين (٥) و (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النصان الآتيان :

• مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثالثة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها خمسة جنيهات عن كل قنطار أو كسور القنطار أو بإحدى هاتين العقوبتين •

• مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرتكبها بغرامة مقدارها جنيهان عن كل قنطار أو كسور القنطار وتضبط بالمخالفة لأحكام هاتين المادتين •

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره •

صدر بمراسلة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

تنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الاقطنان الزهر الناتجة من مناطق تميم تقاوى القطن الاشمونى على معاقبة كل من يخالف أحكام المادتين الأولى والثانية من ذلك القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وبمصادرة الاقطنان موضوع المخالفة •

كما تنص المادة (٦) من ذات القانون على معاقبة كل من يخالف أحكام المادتين الثالثة والرابعة بغرامة مقدارها جنيهان عن كل قنطار أو كسور القنطار •

ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في المادة (٥) سائلة الذكر شديدة من ناحية مقدار الغرامة لا سيما بالنسبة لصغار الزراع فرؤى تخفيف هذه العقوبة وذلك بجعل الغرامة خمسة جنيهات فقط عن كل قنطار أو كسوره مع الفاء عقوبة مصادرة الاقطنان موضوع المخالفة ومع تشديد عقوبة الحبس •

كما انه نص في المادة الخامسة المذكورة على معاقبة كل من يخالف أحكام المادتين الأولى والثانية وكان يجب أن تكون الأولى والثالثة وكذلك نصت المادة السادسة على معاقبة كل من يخالف أحكام المادتين الثالثة والرابعة بدلا من الثانية والرابعة وكذلك يقتضى الأمر تصحيح هذا الخطأ •

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم

استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر

فى الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى مصر بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاآتى :

مادة ١ - استثناء من احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ يؤذن لوزارة الاوقاف باتمام اجراءات استبدال الاطيان الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة التى رسا مزاد استبدالها قبل العمل بالقانون المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٥ مايو سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ونص فى مادته الأولى على استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر على دفعات على أن يتم الاستبدال خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات كما أوجب بنص المادة الثانية أن تتسلم سنويا اللجنة العليا للإصلاح الزراعى الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

ولما كانت وزارة الأوقاف قد شرعت فى استبدال بعض الاطيان الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة ودفع طالبو الاستبدال التأمينات المطلوبة - وتم رسو المزاد الا أن باقى الاجراءات من توقيع صيغة البديل والتسجيل لم تتم قبل صدور القانون المشار اليه بسبب ضرورة عرض اجراءات البديل على لجنة الاستبدال ثم محكمة الأحوال الشخصية .

ولما كان هذا الوضع يترتب عليه الاضرار بالمشتريين حمى النية الذين لا ذنب لهم فى تأخير الاجراءات الخاصة بالاستبدال وكانت الاطيان موضوع الاستبدال عبارة عن

مساحات متنافرة في جهات متعددة ولا تعترض المنافع العامة ولا طرق الري كما وافقت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي على هذه البيوع ولذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق بالأذن لوزارة الأوقاف في إتمام إجراءات استبدال الأطنان المشار إليها وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ .

وتشرف وزارة الأوقاف بعرض مشروع القانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ (١)

بشأن خضوع رعايا الجمهورية العربية المتحدة وسياراتهم
الخاصة لدى خروجهم من أراضي الاقليم السوري من الجمهورية
العربية المتحدة الى رسم خروج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يخضع رعايا الجمهورية العربية المتحدة والسيارات الخاصة لدى خروجهم وخروجها عن أراضي الاقليم السوري الى خارج الجمهورية العربية المتحدة لرسم خروج يحدد وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - تعد بطاقة ذات قيمة للاستعمال حين مغادرة أراضي الاقليم السوري الى خارج الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم بطاقة خروج من أراضي الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون على نوعين :

(١) للأشخاص من رعايا الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) للسيارات الخاصة التي يملكها رعايا الجمهورية العربية المتحدة سواء كانت مسجلة في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج ، وللسيارات الخاصة المسجلة في الجمهورية العربية المتحدة مهما كانت جنسية مالكيها .

مادة ٣ - تستعمل بطاقة الخروج لسفرة واحدة فقط وتبطل عند خروج حاملها من أراضي الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة ، ويتم تبطيل البطاقة من قبل موظفي المراكز الجمركية وموظفي الشرطة والأمن العام على حدود الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة أو في مطاراته ومراقبه ، ويجري التبطيل بذكر تاريخ الخروج واسم المركز وتتمخ البطاقة بخاتمي الجمرک والشرطة ويفصل القسيمة المرفقة بها وتُسحب البطاقة من صاحبها لدى مغادرته أراضي الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة وتحفظ في دوائر الشرطة .

مادة ٤ - تحدد قيمة بطاقة الخروج كما يلي :

(أ) عشر ليرات سورية ثمن بطاقة الخروج لكل شخص ولمرة واحدة .

(ب) خمسون ليرة سورية ثمن بطاقة الخروج لكل سيارة خاصة ولمرة واحدة .

مادة ٥ - (أ) يستثنى من بطاقات الخروج وبالتالي يعفى من دفع رسم الخروج الأشخاص الآتى ذكرهم وسياراتهم الخاصة عند وجودها في الأحوال المبينة فيما يلي :

(أ) المسافرون بمهمة رسمية .

(ب) الموظفون الموفدون للالتحاق بمراكز وظائفهم في الخارج وعائلاتهم بموجب وثائق سفر رسمية .

(ج) الموظفون والمستخدمون في مراكز الحدود السورية الذين يدخلون حدود البلدان المجاورة بحكم وظائفهم .

(د) سائقو السيارات العمومية ومساعدوهم بمعدل سائق واحد لكل سيارة ركوب صغيرة وسائق واحد ومساعد واحد لكل سيارة ركوب كبيرة أو سيارة شحن ويتوقف إعفاؤهم على سفرهم بالسيارات العمومية التي يعملون عليها .

(هـ) سائقو القطارات والطائرات والموظفون والمستخدمون الملحقون بالعمل فيها أثناء السفر .

(و) ملاحو البواخر والمراكب والزوارق البحرية والصيادين العاملون خارج المياه الإقليمية لدى تأديتهم أعمالهم المذكورة .

(ز) الأشخاص الذين يتجولون في المياه الإقليمية .

(ح) الأشخاص الذين هم دون السابعة من العمر .

(ط) المتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة المقيمون في الخارج إقامة دائمة أو متقطعة لممارسة مهنة أو عمل أو لإدارة عقارات يملكونها ، أو للدراسة في معاهد تعليمية ، بعد التحقق من صحة إقامتهم من قبل وزارة الداخلية بجميع وسائل الإثبات بما فيها وثائق الإقامة .

وتضع وزارة الداخلية التعليمات اللازمة للتحقق من صحة الإقامة .

(ي) بعثات الطلاب والكشافين والفرق الرياضية وأعضاء النقابات والغرف ومن يمثلهم المرخصون بالسفر بقرار من الوزير المختص .

(٢) يمنح الأشخاص الذين يشملهم الاستثناء والإعفاء بمقتضى الفقرات (ج ، د ، هـ ، و ، ط) إعلاء بطاقات خروج شخصية دائمة ومجانية مصدقة من الوزارة المختصة لا يتجاوز مفعولها سنة واحدة .

(٣) يجب على حملة البطاقات المجانية الشخصية إعادة بطاقاتهم الى الوزارة التي منحتهم اياها وذلك فور انتهاء العمل الذي أعطيت لهم البطاقة من أجله أو فور انتهاء مدتها تحت طائلة العقوبة الجزائية .

مادة ٦ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء الخروج لبعض البلدان من أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - (١) تقوم وزارة الخزنة بطبع بطاقات الخروج ذات القيمة والبطاقات المجانية الشخصية وفق الأصول المتبعة في طبع الطوابع المالية وتباع البطاقات ذات القيمة لدى بائعي الطوابع لقاء عائدات قدرها واحد بالمائة من القيمة .

(ب) أما البطاقات المجانية الشخصية فيحدد لها وزير الخزنة قيمة رمزية تعادل سعر تكلفة صنعها وتسلم الى محاسب الوزارة المختصة .

(ج) تضع وزارة الخزنة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - كل من قلد أو زور بطاقات الخروج المذكورة في هذا القانون أو روجها عن سابق علم أو استعمل بطاقة خروج مقلدة أو مزورة أو سبق استعمالها وهو عالم بالأمر تطبيق بعقوبة العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٤٤٠ و ٤٤١ من قانون العقوبات .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٩ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

التضمن العفو عن مخالفات الأحوال المدنية في اقليم سورية
وتسجيل واقعاتها المكتومة بدون قرار قضائي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٧٦ الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ والمتضمن قانون الأحوال المدنية .

وعلى المرسوم رقم ٣٠ الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يمنح عفو عام عن جميع مخالفات الأحوال المدنية المرتكبة قبل تاريخ العمل بهذا القانون في الاقليم السوري وتدوين واقعاتها المكتومة في سجلات الأحوال المدنية في خلال سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على تحقيقات ادارية دون حاجة الى حكم قضائي . كما يسمح بعد انقضاء هذه السنة بتدوين الواقعات المكتومة القائمة معاملاتها في اثنائها اذا لم تستكمل التحقيقات الجارية بشأنها .

مادة ٢ - يجري تسجيل المكتومين من أفراد العشائر الرحل ونصف الحضريين في أثناء مدة العفو الممنوح بالمادة الأولى وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥١ المشار اليه والتعليمات الصادرة بشأن كيفية تنفيذه .

مادة ٣ - تعطى مهلة تنتهي بانتهاء السنة المذكورة في المادة الأولى للحصول على تذاكر هوية دون أن يعاقب المخالف بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢ المشار اليه .

مادة ٤ - تلغى جميع الأحكام التي تتعارض مع أحكام هذا القانون ، ويمثل به في الاقليم السوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٩ مايو سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

لقد نصت المادة ٧٨ من قانون الأحوال المدنية رقم ٣٧٦ الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢ على أن تعفى لمدة سنة واحدة منذ البدء بتنفيذ هذا القانون جميع مخالفات الأحوال المدنية الواقعة قبل صدوره ولما كانت المادة ٢٢ من قانون الأحوال المدنية المشار اليه قد نصت على أن واقعات الأحوال المدنية التي لم تقدم شهاداتها ووثائقها في المهلة المحددة فيها لا يمكن قيدها الا بمقتضى قرار يصدر من قاض صلح المنطقة وكان اعفاء المخالفين من العقوبة فقط دون السماح لهم بتسجيل واقعات الأحوال المدنية المكتومة في السجل المدني وتكليفهم بمراجعة القضاء لهذا الغرض أمراً فيه مشقة على ذوي العلاقة فضلاً عن أنه يؤدي الى بقاء كثير من هذه الواقعات مكتومة بدون تسجيل مما يضر بمصلحة الدولة لاعتمادها على سجلات الأحوال المدنية في شئون التكاليف لخدمة العلم وغيرها لهذا فقد أعد مشروع القانون المرفق بالسماح بتسجيل الواقعات الحادثة قبل العمل بهذا القانون في السجل المدني بدون حكم من حاكم الصلح مع اخضاع أفراد العشائر الرجل ونصف الحضريين الى أصول خاص في التسجيل لوجود اختلافات وفوارق بينهم وبين الحضريين لا يتسنى مع وجودها معاملتهم معهم على حد سواء .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن خفض ايجارات الاماكن في الاقليم الجنوبي

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المواد (٣) ، (٥) ، (٥٣) ، (٦٨) من الدستور الوقت ،

وعلى القانون رقم (١٢١) لسنة ١٩٤٧ في شأن ايجارات الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض ايجار الاماكن ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرو القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مادة جديدة برقم ٥ مكررا (٤) نصها كالآتي :

« تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للأماكن التي أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨ »

والمقصود بالاجرة الحالية في احكام هذه المادة ، الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، أو الاجرة الواردة في عقد الايجار أيهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره ، يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر الأماكن منتقلة في التاريخ المشار اليه في هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعلنت للسكنى فعلا في تاريخ ١٩٥٢/٩/١٨ أو بعده .

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة إلى ما يأتي :

أولا - المباني التي يبدأ في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا - عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

مادة ٢ - تستبدل المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالنص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر خالف أحكام المواد ٣ فقرة أخيرة و ٤ و ٥ مكررا (١) و ٥ مكررا (٢) و ٥ مكررا (٤) و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ من هذا القانون . »

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٥ يولييه سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وقد تناول القانون المذكور تنظيم أجور الأماكن التي أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ فوضع لها قيودا راعى فيها مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاك على السواء - أما الأماكن المنشأة بعد هذا التاريخ فقد استثنائها التشريع من الخضوع لهذه القيود رغبة في تشجيع إقامة المباني الجديدة وعملا على تفريج أزمة المساكن - ولكن تبين أن هذا الاستثناء ، وترك الحرية للملاك في فرض الأجور التي يرغبونها جعل بعض هؤلاء الملاك يغالون في تقدير أجور هذه الأماكن مما أضر بالمستأجرين فصدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لعلاج هذه الحالة وقضى بأن تخفض بنسبة ١٥ ٪ أجور تلك الأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ولم تشملها القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

ولما كانت الأماكن التي أنشئت بعد نفاذ القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لم يشملها أي تنظيم وبقي تقدير أجرتها متروكا لإدارة الملاك وحدهم ولوحظ فيها المغالاة التي جاوزت حد التخفيض الذي سبق إقراره بالنسبة إلى المباني التي خضعت لأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، مما كان مثارا للشكوى . ولذلك رُئي إصدار القانون المرافق لتنظيم أجور تلك الأماكن ، وذلك بتقرير خفض أجرتها الحالية بنسبة ٢٠ ٪ والمقصود بالأجرة الحالية الأجرة التي كان يدفعها المستأجر للمكان خلال سنة سابقة من تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل - وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره فيكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر الأماكن منشأة بعد ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا في المدة منذ هذا التاريخ أو بعده - ولا يسرى التخفيض المشار إليه على أجرة المباني التي يبدأ انشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون ولا على عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

ومع سياسة المساكن الشعبية التي تقوم بها الهيئات العامة والتي تحدد لها إيجارا مخفضا يبعد عن شبهة الاستغلال والمغالاة فقد رُئي أيضا سريان أحكام هذا القانون بالتخفيض عليها مراعاة لحالة ساكنيها وتحقيقا لأهداف الحكومة في تحقيق الوسائل اللازمة لخفض تكاليف المعيشة .

ونظرا لما تبين من أن العقوبة الواردة في المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ غير رادعة فقد رُئي تشديد هذه العقوبة والنص على أن تكون العقوبة عند مخالفة أحكام المواد المبينة في هذه المادة بالجسب مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ (١)

بإدخال بعض التعديلات على قانون التوظيف في الإقليمين
السوري والعراقي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في مصر ،

وعلى قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ الصادر في سورية بتاريخ ١٠/١/١٩٤٥ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرار القانون الاتمي :

مادة ١ - تستبدل بكلمة « مصرى » وكلمة « سورى » الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١٣٥ الصادر فى ١٠/١/١٩٤٥ المشار إليهما عبارة «متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة» .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ شى التمسدة سنة ١٣٧٧ (٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ (١)

فى شأن تنظيم مكاتب الوسطاء فى الحلق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل فى الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ بأشتراط الحصول على اذن قبل العمل بالهيات الأجنبية ،

وعلى ما اقره مجلس الدولة ،

قرار القانون الاتمي :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل شخص أو هيئة تعمل كوسيط فى الحلق الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو الممثلين أو الراقصين أو أى شخص ممن يقوم بعمل من أعمال التمثيل المسرحى أو السينمائى وما شابهها بالعمل .

مادة ٢ - لا يجوز الاشتغال بأعمال الوساطة المبينة فى المادة السابقة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومى ويكون الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده ويحدد وزير الارشاد القومى قواعد منح الترخيص وتجديده ورسومه بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية .

مادة ٣ - يشترط فىمن يرخص له بالوساطة :

(أ) ألا تقل سنة عن ثلاثين سنة .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو فى جنعة مخلة بالشرف ، أو فى جرائم اخفاء المتهمين أو جرائم المخدرات .

(ج) أن يكون حسن السمعة .

(د) ألا يكون من أصحاب صالات الرقص أو المحال التي تقدم فيها الخمر أو من مديريها أو المشتغلين فيها .

(هـ) أن يتخذ مكتباً تتوافر فيه الشروط التي يضعها وزير الإرشاد القومي بقرار يصدره .

مادة ٤ - على كل وسيط أن يسك دفترًا مطابقاً للنموذج الذي يقرره وزير الإرشاد القومي يدون فيه اسم كل شخص يتقدم إليه للتوسط في تشفيله ولقبه وسنه وجنسيته مع بيان صلاحيته للهيئة التي طلب الاشتغال بها والأوراق التي قلمها لإثبات ذلك أو علم صلاحيته وسببه .

ومتى تم إلحاق الطالب بالعمل يؤشر الوسيط بذلك في الدفتر وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الإرشاد القومي .

وعلى مصلحة الفنون إرسال كشف بأسماء المقيدين بالدفتر والبيانات الخاصة بهم وما تم بشأنهم إلى وزارة الداخلية بكتاب موصى عليه في أول كل شهر .

مادة ٥ - لا يجوز للوسيط أن يتوسط في تشفييل أحد من المذكورين إلا إذا قدم صحيفة سوابق دالة على عدم الحكم عليه بعقوبة في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف . كما لا يجوز له أن يتوسط في تشفييل الأحداث من الجنسين الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة إلا بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير الداخلية .

مادة ٦ - لا يجوز التوسط في تشفييل أحد من الجنسين خارج الإقليم المصري بعد الحصول على إذن خاص بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير الداخلية .

ولوزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يفرض على الوسيط بأن يودع أمانة مالية أو أن يقدم كفيلاً مقتدرًا ضمانًا لتنفيذ الشروط والأوضاع المذكورة .

مادة ٧ - للمأمور الضبط القضائي في حدود اختصاصهم دخول مكاتب الوسطاء للتفتيش عليها والإطلاع على دفاترها للتحقق من تنفيذ الأحكام الواردة في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالعيس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز الحكم بإغلاق المكتب وسحب رخصة الوسيط مدة لا تزيد على سنة . ويكون الحكم بالإغلاق وجوبياً في حالة إدارة المكتب دون ترخيص .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره . ولوزير الإرشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٥ يوتيه سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

يواجه المشروع المقترح تنظيم الوساطة في تشغيل الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو المغنيين أو الراقصين وغيرهم ممن يقومون بأعمال التمثيل المسرحي أو السينمائي .

وقد استهدف هذا التنظيم أساساً أحكام الرقابة على القائمين بهذا العمل ، إذ كشف العمل عن أن بعض ضعاف النفوس قد اتخذوا منه ستاراً لتحقيق أغراض تنافي والآداب العامة ، فنص على حظر مباشرة هذه الوساطة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزير الإرشاد القومي متى توافرت في الطالب الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من المشروع والتي روعي بقدر الإمكان أن تكشف عن استقامة الطالب وتضمن عدم انحرافه ، ونص على أن يكون الترخيص لمدة سنة يجوز لصاحب الشأن أن يطلب تجديدها طبقاً لما يحدده وزير الإرشاد القومي بقرار يصدره بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وقد وضع المشروع قيوداً معينة للتوسط في تشغيل الأحداث من الجنسين ، كما سد سبيل الاشتغال بالأعمال الفنية في وجه من يراد التوسط في تشغيلهم إذا ظهر من صحيفة السوابق المقدمة منهم أن له سابقة ارتكاب جنائية أو جنحة - أما الوسيط نفسه فلا يجوز الترخيص له في مباشرة هذا العمل إلا إذا لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف ، وقد قضت بكل ذلك المادة الخامسة من المشروع بالنص على أنه لا يجوز للوسيط أن يتوسط في تشغيل أحد من المذكورين إلا إذا قدم صحيفة سوابق دالة على عدم الحكم عليه بعقوبة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ، كما لا يجوز له أن يتوسط في تشغيل الأحداث من الجنسين الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة إلا بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وكذلك حظر المشروع تشغيل أحد خارج الإقليم المصري ممن ذكروا إلا بعد حصول الوسيط على إذن بذلك حسب الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير الداخلية ، هذا فضلاً عن الإذن الواجب على من توسط في تشغيله أن يحصل عليه عند الاقتضاء طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية .

وقد نص المشروع على أنه يجوز للمؤدى الضبط القضائي دخول مكاتب الوسطاء وتفتيشها والإطلاع على دفاترها للتحقق من تنفيذ أحكامه وأحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له .

وقد خول وزير الإرشاد القومي سلطة إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ مختلف الأحكام التي واجهها المشروع .

ونص على عقاب من يخالف أحكام هذا المشروع أو القرارات المنفذة له وأجاز للقاضي الحكم بإغلاق المكتب وسحب رخصة الوسيط بالنسبة للمكاتب المرخصة وأوجب هذا الفلق بالنسبة لغير المرخصة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بالغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١
بتحميل الحكومة فروق أسعار ما تستهلكه المطاحن والمخابز
من المواد البترولية في الاقليم المصرى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في مصر والخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في مصر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١
بتحميل الحكومة فروق أسعار ما تستهلكه المطاحن والمخابز من المواد البترولية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية يعتبر ملفى من وقت صدوره قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ المشار اليه •

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى
من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٧ يونيو سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

وافقت لجنة التموين العليا بجلسته ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ على مذكرة وزارة
التجارة والصناعة في ذلك الوقت بشأن زيادة أسعار بعض المواد البترولية مع تحمل
الحكومة فروق أسعار ما تستهلكه المطاحن والمخابز من تلك المواد • ويعرض الموضوع
على مجلس الوزراء وافق عليه بجلسته المنعقدة في ٣٠/١٢/١٩٥١ وكان الهدف من
صدور هذا القرار هو بقاء سعر الرغيف الغذاء الرئيسى لكافة الشعب على حاله دون
زيادة الا أنه عند تنفيذ ذلك القرار تبين أن المطاحن والمخابز لا تستحق أى عوض عن
زيادة أسعار المواد البترولية بسبب أن تكاليف الطحن والخبز التى تدخل ضمنها
تكاليف الوقود كانت تكفى لتغطية الزيادة فى أسعار المواد البترولية • لذلك أعادت
الوزارة عرض الموضوع على لجنة التموين العليا فوافقت بجلستها المنعقدة فى أكتوبر
سنة ١٩٥٢ على إلغاء صرف الفروق الناشئة عن زيادة أسعار المواد البترولية التى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨

تستهلكها المطاحن والمخابز كما أعيد العرض على مجلس الوزراء فوافق بجلسته المنعقدة في ١٣/١٢/١٩٥٢ على قرار لجنة التموين العليا سالف الذكر .

ولما كان الغرض من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣/١٢/١٩٥٢ هو عدم صرف تلك الفروق إطلاقاً للمطاحن والمخابز منذ صدور قرار المجلس الأول الصادر في ٣٠/١٢/١٩٥١ .

لذلك فإن الوزارة ترفع الأمر لمسيد رئيس الجمهورية لاستصدار قرار جمهوري بقانون يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠/١٢/١٩٥١ بأثر رجعي من تاريخ صدوره يمنع صرف تلك الفروق للمطاحن والمخابز عن المدة من ٣٠/١٢/١٩٥١ الى ١٣/١٢/١٩٥٢ وكذلك ما يترتب على هذا الإلغاء من نتائج .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن فرض رسم نقل على أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالأقاليم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر في شأن فرض رسم نقل على أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالأقاليم ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف الى المادة ٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فقرتان نصهما الآتي :

« ويجوز في حالة مخالفة هذه الأوضاع أن يحسب الرسم المشار اليه في المادة (١) بنسبة ١٥٪ من اجمالي الأيراد » .

« وكل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحتى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٧ يونيو سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥ الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ ونص على أن يضاف الى أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالاقاليم رسم بنسبة ١٥ ٪ منها تخصص حصيلته لصيانة الطرق العامة .

وقد رأى اضافة بعض احكام جديدة لضبط عملية تحصيل هذه الرسوم وذلك بجواز حساب الرسم بنسبة ١٥ ٪ من اجمالي الايراد في حالة مخالفة القواعد والايضاح التي تقررها وزارة المواصلات لضبط عملية تحصيل هذه الرسوم وبتوقيع عقوبة على المخالفين لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وتتشرف وزارة المواصلات بعرض مشروع القوانين المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

الخاص بتنفيذ اتفاقية الاسس المعقودة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨
في شأن التعويضات المترتبة على تأميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ،

وعلى التصريح الصادر من الحكومة المصرية في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٧ والمؤوع لدى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ ،

وعلى اتفاقية الاسس المرافقة والمؤرخة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأغراض القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وتنفيذا لنص الفقرة ٨ من التصريح الصادر من الحكومة المصرية المتقدم ذكره ، تتبع في تنفيذ اتفاقية الاسس المرافقة ، الأحكام الآتية :

مادة ٢ - ابتداء من ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ لا يكون للشركة العالمية لقناة السويس

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٤ - تأميم - الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٨ .

البحرية (شركة مساهمة مصرية) المؤممة بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الشخصية الاعتبارية الا بالقدر اللازم لتحقيق الاغراض الآتية :

(أ) ابراهيم الاتفاقات الخاصة بالتعويضات المترتبة على التأمين وتنفيذ هذه الاتفاقات .

(ب) حراسة الاموال التى ينص الاتفاق النهائى المشار اليه فى اتفاقية الاسس المرافقة على تركها لمستحقى التعويضات واستثمارها لحساب ذوى الشأن فيها الى أن يتخذ فى شأنها قرار وفقا للاتفاق النهائى .

(ج) اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمتتها بالشخصية الاعتبارية فى ظل أى قانون اجنبى تبيح احكامه ذلك وفى حدود الاغراض التى تقررها وذلك بعد تعديل نظامها على الوجه الذى يتفق مع احكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ وبوجه خاص فيما يتعلق باستبعاد كل ما يتصل بقناة السويس البحرية من هذا النظام .

مادة ٣ - تكون القرارات التى تتخذها الجمعية العمومية فى حدود الاغراض المنصوص عليها فى المادة السابقة نافذة دون حاجة الى تصديق حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، متى كانت الدعوة الى الاجتماع والمداولات قد استوفت الشرائط المنصوص عليها فى النظام المرافق للفرمان الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ والتعديلات الطارئة عليه .

واستثناء من احكام الفقرة السابقة تعتبر الدعوة الصادرة من مجلس الادارة لاجتماع الجمعية العمومية صحيحة متى كانت الدعوة قد وجهت قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الاقل وكان تشكيل هذا المجلس قد أقره عدد من المساهمين يمثل النصاب اللازم لصحة المداولات فى الجمعية العمومية .

مادة ٤ - تنفيذاً للفقرة (أ) من المادة الثانية من هذا القانون تنيب الجمعية العمومية للشركة المؤممة المتعقدة وفقاً للمادة الثالثة ، شخصاً أو أكثر لابرام الاتفاقات المشار إليها .

مادة ٥ - (١) ابتداء من تاريخ ابرام الاتفاق النهائى المنفذ لاتفاقية الاسس المرافقة تبرأ ذمة الحكومة نهائياً ودون أى رجوع من ذوى الشأن لائى سبب كان من الالتزامات الآتية :

اولا : الالتزام بتعويض اصحاب الاسهم واصحاب حصص التأسيس فى الشركة المؤممة وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

ثانيا : الالتزام بتعويض اصحاب الحصص المدنية المشار اليهم فى اتفاقية الاسس المرافقة .

ثالثا : التزامات الشركة المؤممة التى تعهد مستحقو التعويض بالوفاء بها على الوجه المقرر فى اتفاقية الاسس المرافقة وبوجه خاص الالتزام بالوفاء بالسندات والمعاشات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

(٢) وتؤول الى مستحقى التعويض ابتداء من التاريخ المنصوص عليه فى الفقرة السابقة الاموال الخارجية التى يقرر الاتفاق النهائى تركها لهم فى مقابل التعويض . اما الاقساط النقدية التى التزمت الحكومة بأدائها كجزء من هذا المقابل فيتم الوفاء بها فى الاجال وبالشروط التى ينص عليها ذلك الاتفاق .

مادة ٦ - تصدر هيئة قناة السويس الى حائزى الاموال المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة الاوامر اللازمة لرفع الاعتراضات الصادرة منها فى شأن تلك الاموال بمجرد ابرام الاتفاق النهائي .

مادة ٧ - لا تسمع امام المحاكم والهيئات القضائية بجميع انواعها اية دعوى ترفع على الحكومة من الشركة المؤممة او مساهيها او اصحاب حصص التأسيس فيها او اصحاب الحصص المدنية او اصحاب الديون التى التزم مستحقو التعويض بالوفاء بها على الوجه السابق بيانه فى المادة ٥ او من اى شخص طبيعى او اعتبارى حل محل الشركة المؤممة فى كل او بعض حقوقها والتزاماتها او حلت محل مستحقى التعويض جميعا او فريق منهم فى كل او بعض حقوقهم والتزاماتهم سواء اكان محلها المطالبة بتعويض او ضمان او تنفيذ التزام تعاقدى او غير تعاقدى متصل بالتأميم او بالاتفاق النهائي او مترتب عليه وسواء اكانت الدعوى اصلية ام عارضة وسواء كانت الدعوى فى صورة طلب ام دفع .

ويسرى حكم الفقرة المتقدمة على اية دعوى من قبيل ما ذكر فيها تكون قائمة وقت صدور هذا القانون .

مادة ٨ - فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بمستحقى التعويضات الشخص الاعتبارى الذى يعين بهذه الصفة فى الاتفاق النهائي .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (١٤ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ (١)

بشأن الكسب غير المشروع فى الاقليم السودانى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الاآتى :

مادة ١ - على كل موظف عام وكل عضو فى اأءء المجالس النيابية التشريعية او فى المجالس الممثلة للوحدات الاقليميةوعلى العموم كل مكلف بخدمة عامة او له صفة نيابية عامة بصفة دائمة او مؤقتة وبأجر او بغير أجر أن يقدم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تعيينه او انتخابه اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجه وأولاده القصر فى هذا التاريخ يتضمن بيان ما له من أموال ثابتة او منقولة وعلى الاأءص الأأسهم والسندات والحصص فى الشركات وعقود التأمين والنقود والحلى والمعادن والأأءجار الثمينة وما له من استحقاق فى الوقف وما عليه من التزامات .

ويسرى هذا الالتزام على الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون أو الذين يكونون قد تركوها بعد أول كانون الثاني سنة ١٩٤٦ على أن يكون الاقرار عن الذمة المالية في تاريخ العمل بهذا القانون أو ترك الخدمة حسب الأحوال وأن يشمل بيان الذمة المالية على الوجه المتقدم في أول كانون الثاني سنة ١٩٤٦ أو عند دخول الخدمة إذا كان لاحقاً لهذا التاريخ ويبدأ الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة اليهم من تاريخ العمل بهذا القانون .

وإذا كانت الخدمة متقطعة وجب أن يكون الاقرار عن كل فترة على حدة . وعلى كل من يشملته حكم هذه المادة أن يقدم أيضاً خلال ستين يوماً من تاريخ ترك الوظيفة أو الخدمة أو زوال الصفة النيابة اقراراً عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر في هذا التاريخ على الوجه المبين في الفقرة الأولى .

ويجوز عند اجراء التحقيق مع أى شخص ممن ذكروا تكليفه بتقديم اقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر إذا اقتضى الحال ذلك وتعيين السلطة القائمة على اجراء التحقيق الميعاد الذى يقدم فيه الاقرار المطلوب .

وفي كل الأحوال يجب أن يتضمن الاقرار بيان مصدر الثروة أو الزيادة فيها على حسب الأحوال .

مادة ٢ - يقع واجب تقديم الاقرار أيضاً على زوج كل شخص ممن ذكروا في المادة السابقة إذا لم يعط البيانات المطلوبة لزوج .

مادة ٣ - يعد كسباً غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين في المادة الأولى بسبب استغلال أعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه .

وكل زيادة يمجز مقدم الاقرار عن اثبات مصدرها تعتبر كسباً غير مشروع .

مادة ٤ - يعد كسباً غير مشروع كل مال حصل أى شخص طبيعى أو اعتبارى عن طريق التواطؤ مع أى شخص ممن ذكروا في المادة الأولى على استغلال وظيفته أو مركزه .

مادة ٥ - يتولى فحص الاقراوات والبيانات المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ في الوزارات والهيئات العامة لجنة أو أكثر ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيان طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصاتها .

وتقوم اللجنة ولو لم يقدم اقراراً باجراء الفحص عند انتهاء الخدمة أو إذا قدم أخبار عن كسب غير مشروع أثناء الخدمة وللجنة أن تطلب الايضاحات والمستندات ممن يتناولها الفحص كما أن لها أن تطلب المعلومات من الوزارات والهيئات .

فإذا تبين للجنة من الفحص وجود شبهات على كسب غير مشروع أحالت الأوراق الى النيابة العامة .

وفي حالة فحص الاقرار عند انتهاء الخدمة تعتبر الذمة بريئة بعد مضي سنة من تاريخ تقديم الاقرار أو من تاريخ الوفاة إذا انتهت بها الخدمة وينقطع التقادم للقواعد المعمول بها في قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مادة ٦ - للنيابة العامة اقامة الدعوى الجزائية أمام قاضي التحقيق إذا ورد اليها أخبار أو شكوى تضمن جريمة عن كسب غير مشروع أو كشف عن ذلك أثناء أي

تحقيق ، ولا يتفقد قاضى التحقيق بالمواد ٧٠ و ٧٣ و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ و ٩٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اذا كانت هناك ضرورة قصوى لذلك .

ويكون له كذلك اختصاص السلطة الرئاسية المختصة ومجلس التأديب بالنسبة الى كف يد الموظف .

وله أن يطلب أية معلومات أو بيانات من أية وزارة أو هيئة .

ولا يمنع القرار الصادر من لجنة الفحص بأن لا شبهة فى الاقرار من اتخاذ اجراءات التحقيق .

ويرفع قاضى التحقيق الاوراق الى قاضى الاحالة ولو كانت الجريمة من الجنح .

مادة ٧ - اذا رأت النيابة العامة أن الواقعة تكون مخالفة إدارية أو مالية أحالت المخالفة الى الجهة المختصة للنظر فى أمره .

مادة ٨ - تختص محكمة الجنايات بالنظر فى دعاوى الكسب غير المشروع .
وتحدد المحكمة اقرب جلسة لنظر الدعوى وتمدد جلساتها بصورة سرية فى مقرها أو أى مكان آخر تعيينه بقرار منها .

وينبغ فى رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها الأصول المتبعة أمام محكمة الجنايات فيما لا يتعارض مع الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٩ - تحكم المحكمة بمصادرة الكسب غير المشروع ولو كان الحصول عليه قبل نفاذ هذا القانون متى كان لاحقاً ليوم أول قانون الثانى سنة ١٩٤٦ ولها أن تدخل فى الدعوى أى شخص ترى أنه استفاد فائدة جديده من الكسب غير المشروع وتجري محاكمته فيها ويكون حكمها نافذاً فى ماله فى الحدود التى تعينها المحكمة .

ولها كذلك أن تدخل فى الدعوى أى شخص طبيعى أو اعتبارى اشترك مع المدعى عليه فى الكسب غير المشروع بأية صورة كانت أو توأما معه على إخفاء التحصل منه ويصدر الحكم عليهما بالتضامن .

مادة ١٠ - يترتب على الحكم بالمصادرة عزل الموظف من وظيفته .

ويجوز للمحكمة مع الحكم بالمصادرة أن تحكم بحرمان المحكوم عليه من حقه فى التعويض أو المعاش كله أو بعضه وفى هذه الحالة اذا رجد اشخاص يستحقون معاشاً أو تعويضاً عند وفاة الموظف صاحب المعاش أو التعويض منحوا ما يستحقون من معاش أو تعويض فى حالة وفاة عائلهم .

مادة ١١ - يجوز لرئيس المحكمة بناء على طلب النيابة العامة أن يصدر أمراً بالحجز الاحتياطى على أموال المدعى عليه أو أموال أى شخص من الاشخاص المذكورين فى المادتين ٢ و ٤ سواء اكان المال منقولاً أم غير منقول وسواء اكان فى حوزتهم أم تحت يد الغير .

مادة ١٢ - لا يمنع العزل أو اعتزال الخدمة ولا زوال الصفة النيابة من اقامة الدعوى العامة عن كسب غير مشروع .

ولا تمنع الوفاة من مطالبة ورثة المدعى عليه بأداء قيمة الكسب غير المشروع فى حدود ما آل اليهم من قرعة مورثهم .

مادة ١٣ - ينفذ الحكم الصادر بناء على طلب النيابة العامة بالطرق المقررة لتحصيل الأموال العامة .

مادة ١٤ - لا يجوز الإطلاع على الاقرارات وما يجري في شأنها من فحص وتحقيق ومحاكمة في الحدود الميينة في هذا القانون الا للجهات التي تتولى ذلك .

ويجوز للنيابة العامة أن تصرح لغير هذه الجهات بالإطلاع على الاقرار اذا ما اقتضته المصلحة العامة .

مادة ١٥ - يعاقب على عدم تقديم الاقرارات والبيانات المشار اليها في المواد ١ و ٢ في المواعيد المقررة بغرامة لا تزيد على ألف ليرة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ليرة أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات والبيانات .

مادة ١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ليرة أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أخفى باية طريقة كانت مالا متحصلا من كسب غير مشروع أو محكوم بمصادرته وفقا لأحكام هذا القانون متى كان يعلم حقيقة أمره أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك .

ويجوز للمحكمة أن تعفي المتهم من العقوبة اذا كان قد بادر الى ابلغ جهة الاختصاص في حق الموظف أو من في حكمه ممن ذكروا في المادة الأولى أو اذا تبينت المحكمة أنه أعان أثناء البحث أو التحقيق على كشف الحقيقة عن ذلك المال أو عن أموال أخرى حصل عليها أحد من هؤلاء بطريقة غير مشروعة .

مادة ١٧ - كل شخص ممن ذكروا في المادة الأولى حصل على كسب غير مشروع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ليرة ولا تزيد على عشرة آلاف ليرة .

مادة ١٨ - كل موظف له شأن في تنفيذ هذا القانون يفشى شيئا مما ورد بالاقرارات أو ما أجرى في شأنها يعاقب بالحبس سنة على الأكثر وبغرامة لا تتجاوز مائتي ليرة .

مادة ١٩ - كل من أبلغ عن كسب غير مشروع وأدت معلوماته الى الحكم بمصادرة هذا الكسب يمنح خمس ما حكم بمصادرته .

مادة ٢٠ - يعاقب بالعقوبات المقررة للافتراء في قانون العقوبات كل من أبلغ أحد السلطات العامة كذبا بأمر يستوجب تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٢١ - لمحكمة الجنايات أن تحكم في الجرائم اللازمة لجرائم الكسب غير المشروع المنصوص عليها في هذا القانون ، متى كان موضوعها مالا يعتبر كسبا غير مشروع .

مادة ٢٢ - تسقط الدعوى الجزائية في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥ فقرة ثانية و ١٦ و ١٧ من هذا القانون ، في اليوم الذي تعتبر فيه ذمة الموظف أو من في حكمه بريئة .

أما اذا أجرى التحقيق بناء على أخبار أو شكوى أو على ما كشف أثناء أى تحقيق

فتطبق على سريان التقادم القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية ، على أن يعتبر بدء سريان التقادم من تاريخ تقديم الاخبار أو الشكوى أو الكشف عن الواقعة .

مادة ٢٣ - يجوز الطعن بطريق التمييز في الأحكام الصادرة بموجب هذا القانون وفقا للقواعد العامة المطبقة على الطعن في الأحكام الصادرة عن محاكم الجنايات .

مادة ٢٤ - يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة ، الرسمية ويعمل به في الاقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

بالمساح للبلديات في الاقليم السوري باستهلاك العقارات المبنية وغير المبنية بغية تخطيطها وتقسيمها الى مقاسم صالحة للبناء .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (أ) يسمح للبلديات في الاقليم السوري باستهلاك العقارات المبنية وغير المبنية سواء كانت ملكا صرفا أو ملكا للوقف أو مثقلة بحق وقفي ، بغية تخطيطها وتقسيمها الى مقاسم صالحة للبناء وذلك في المناطق التي تقرر لإنشاء مساكن شعبية فيها .

(ب) يعتبر هذا العمل من المشاريع ذات النفع العام ويرخص للبلديات بممارسته بقرار يصدر عن المجلس البلدي يصدره وزير الشؤون البلدية والقروية .

(ج) يتم الاستهلاك وفقا للطرق المبنية في قانون الاستهلاك ويجوز اعطاؤه الصفة المستعجلة .

مادة ٢ - تباع المقاسم المحدثة وفقا لشروط وقواعد تحدد بقرار تنظيمي يصدر عن وزير الشؤون البلدية والقروية . وللوزير أن يقرر إلغاء البيع اذا لم يتم المشتري بتنفيذ الشروط المقررة وقراره مبرم بهذا الشأن .

مادة ٣ - تعفى البلديات من رسوم تسجيل الأراضي المستملكة وفق أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يجوز للبلديات أن تطبق أحكام هذا القانون على المناطق المستملكة وفقا لأحكام قانون المسكن الشعبية الصادرة في سورية بالمرسوم التشريعي ذي الرقم ٩٤

لعام ١٩٥٣ أو على أجزاء منها على أن يتم ذلك بموافقة وزارة الشؤون البلدية والقروية
وبقرار يصدر عنها .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم النشورى
من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٨ (١)

بالترخيص لبعض الطوائف بمزاولة المهنة في أى من الاقليم
الجمهورية العربية المتحدة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ،

- وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ بمزاولة مهنة الطب في مصر ،
- وعلى القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة التوليد فى مصر ،
- وعلى القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ لمزاولة مهنة طب الأسنان فى مصر ،
- وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة فى مصر ،
- وعلى القوانين المنظمة لمزاولة ألهن الطبية الصادرة فى الاقليم النشورى ،
- وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - الى أن يتم توحيد القوانين المنظمة للمهن الطبية ولمهنة التوليد والتمريض
يجوز للأطباء البشريين والصيدالة وأطباء الأسنان والمرضين والمرضات والمولندات
المرخص لهم بمزاولة المهنة فى مصر أو سورية مزاولتها فى أى من الاقليمين .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليمى الجمهورية
العربية المتحدة من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ (١)

بجواز تعيين بعض طوائف من الموظفين دون التقيد ببعض
احكام قانوني التوظيف في الاقليمين المصرى والسورى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ،

وعلى قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ الصادر فى سورية بتاريخ ١٨ كانون
الثانى سنة ١٩٤٥ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - الى ان يتم توحيد التشريعات الخاصة بشئون التوظيف فى اقليمى
الجمهورية العربية المتحدة • يجوز لوزارة الصحة فى الاقليمين السورى والمصرى
تعيين الاطباء البشريين واعطاء الاسنان والصيدالة والحكيمات والمرشآت ومساعدى
المصل والاشعة دون التقيد بالاحكام الواردة فى القانونين المذكورين وذلك بشرط
ان تتوافر فى المرشح الشروط الاتية :

(١) ان يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة •

(٢) ان يكون محمود السيرة •

(٣) الا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنائية او فى جريمة مخلة بالشرف ما لم
يكن قد رد اليه اعتباره فى الحالتين •

(٤) الا يكون قد عزل من وظيفته بقرار تأديبى نهائى ولم يمض على صدوره ثمانية
سنوات على الاقل •

(٥) ان يكون حاصلا على المؤهلات العلمية اللازمة لشغل الوظيفة فى اى من
الاقليمين •

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليمى الجمهورية
العربية المتحدة من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن خضوع قرارات إعادة المحاكمة في الدعاوى المقارية
التي تكون الدولة طرفاً فيها للتمييز

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تخضع للتمييز قرارات إعادة المحاكمة في الدعاوى المقارية التي تكون الدولة طرفاً فيها .

مادة ٢ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٣ - يعمل بهذا القانون في الاقليم السوري من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (٩ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٨ (٢) :

في شأن الاعفاءات الجمركية التي تمنح للمواطنين
عند تنقلهم بين اقليمي الجمهورية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على اللائحة الجمركية الصادرة في مصر بالأمر العالي المؤرخ في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها ،

وعلى القوانين رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى من جميع الرسوم والموائد الجمركية الامتعة الشخصية والاهوات والائانات المنزلية الخاصة بالمواطنين الذين ينتقلون من أحد اقليمي الجمهورية الى

الاقليم الآخر بقصد الإقامة ، وذلك بشرط أن تكون هذه الاشياء مستعملة وتتفق مع مراكزهم الاجتماعية وألا تكون لها صفة الاتجار وبشرط وصولها خلال ستة شهور من قدوم صاحب الشأن ، ويجوز مد هذه المهلة بأمر من مدير عام مصلحة الجمارك عند الاقتضاء .

مادة ٢ - يعفى من جميع الرسوم والعوائد الجمركية الامتعة الشخصية الجديدة الخاصة بالمواطنين عند انتقالهم من أحد اقليسي الجمهورية الى الاقليم الآخر بشرط ألا تزيد قيمتها عن عشرين جنيهها مصريا أو مائتي ليرة سورية وأن تكون للاستعمال الخاص وليست لها صفة الاتجار .

مادة ٣ - يعامل السياح عند قدومهم الى الاقليم السوري بالجمهورية وعند مغادرتهم له بالاغفاءات الجمركية المقررة بالاقليم المصري .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليسي الجمهورية من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة في الاقليمين اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

لما كان اتحاد الاقليمين سوريا ومصر وانضواؤها تحت علم واحد في الجمهورية العربية المتحدة مما يستلزم بطبيعته أن يكون لهما تشريع جمركي موحد وأن يتمتع المواطنون والوافدون الى أي من شطري الجمهورية بنفس التسهيلات وإلى أن يتم الفراغ من هذه المهمة ، قد اجتمع وزير الخزانة بالاقليمين وتدارسا هذه المسائل ، وانتهت اللجنة المشكلة من الجانبين الى ضرورة المبادرة بتنسيق وتوحيد الاغفاءات التي تمنح للمواطنين في تنقلهم أو عند قدومهم بقصد الإقامة في أحد الاقليمين .

وقد اجتمعت اللجنة المشتركة المؤلفة من السادة رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومدير الجمارك في الاقليم السوري ومدير عام الجمارك ومراقب عام التعريفات بالانابة في الاقليم المصري .

وانتهت الى اعداد مشروع القانون المرافق الذي يهدف الى التيسير على المواطنين بأحد الاقليمين في الإقامة بالاقليم الآخر لأول مرة وذلك بمنحهم الإعفاء من الرسوم الجمركية والعوائد على امتعتهم وأثاثاتهم المستعملة على أن ترد هذه جميعها في غضون ستة أشهر من تاريخ قدومهم ويمكن مد هذه المهلة بأمر مدير عام الجمارك في الاقليم كما يعفى المواطنون عند انتقالهم من أحد اقليسي الجمهورية الى الاقليم الآخر من جميع الرسوم والعوائد الجمركية على الامتعة الجزئية الجديدة الخاصة بها ما دامت مخصصة للاستعمال الشخصي وليس لها صفة الاتجار وبشرط ألا تزيد قيمتها عن عشرين جنيهها مصريا أو مائتي ليرة سورية .

كما ينص التشريع المقترح على أن يتمتع السياح والعابرون للاقليم السوري بنفس الاغفاءات الجمركية الممنوحة لهم في الاقليم المصري ومن ثم يعفون من كافة الرسوم والعوائد على الملابس الشخصية المستعملة والجديدة وجميع ما يحملونه من آلات فوتوغرافية ومينمائية أو آلات كتابة أو أجهزة راديو أو فونوغرافات أو اسطوانات أو نظارات مسرحية وغير ذلك مما تستعمله هذه الفئة عادة في رحلاتها بصرف النظر عن قيمتها سواء أكانت جديدة أو مستعملة وكذلك الحلي والجواهر الشخصية التي

تكون معهم ويؤخذ بالاقراءات التي يقدمونها للجمرك المختص على أن يحتفظوا بصورة من اقراراتهم بعد ختمها من الجمرك لحين مغادرتهم البلاد وكذا المأكولات والمشروبات الروحية والأدوية والأدخنة متى كانت لاستعمالهم الخاص .

وذلك عند قدوم السياح والمهاجرين الى الاقليم كما يسمح لهذا الفريق عند العودة الى الخارج بحمل الاثنياء والأمتعة السابق دخولهم بها وكذلك الهدايا المشتراة من الاقليم للاستعمال الشخصي وليس لها صفة الاتجار في حدود المبالغ التي دخلوا بها الى الاقليم .

وقد وافق وزير الخزانة في الاقليم السوري على مشروع القانون ونشرف بعرضه في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

في شأن الاسلحة والذخائر في الاقليم المصري

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر الصادر في مصر ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١ فقرة أولى و ٤ فقرة ثالثة ورابعة و ٥ فقرة أولى و ٧ (بند أ ، ب) و ٨ فقرة ثانية و ١٣ و ١٩ (بند ج) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ١ - فقرة أولى - يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه حيازة أو أحراز أو حمل الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢٠ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ » .

« مادة ٤ - فقرة ثالثة - وعلى المرخص له في حالتي السحب والإلغاء أن يسلم السلاح الى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل اقامته وله أن يتصرف فيه بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ اعلانه بالالغاء أو السحب ما لم ينص في القرار على تسليمه فوراً الى مقر البوليس الذي يحدده » .

فقرة رابعة - وللمرخص له أن يتصرف في السلاح الذي أودعه بقسم البوليس خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلاً منه للمولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التوفيق وتضمنت هذه السنة

بالنسبة الى التصرف وعديمى الاهلية اعتبارا من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف فى السلاح .

« مادة ٥ - فقرة أولى - يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الأولى :

(١) الوزراء الحاليون والسابقون .

(٢) موظفو الحكومة العاملون المعينون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو فى الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .

(٣) موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام أو من رتبة لواء فأعلى .

(٤) مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون .

(٥) أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى والمصريون والأجانب بشرط المعاملة بالمثل .

(٦) موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص عليها فى المادة التاسعة فقرة أولى من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥

(٧) أعضاء مجلس الأمة .

(٨) طلبة المدارس والمعاهد والجامعات داخل الأماكن التى تحدد بقرار من وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية لتدريبهم على الرماية .

(٩) من يرى وزير الداخلية اعفاهم من الأجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية .

« مادة ٧ - بند (أ ، ب) - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى الى :

(أ) من تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وكذلك من صدر ضده أكثر من حكمين فى جريمة من هذه الجرائم إذا وقعت خلال سنة واحدة » .

« مادة ٨ - فقرة ثانية - وكذلك لا تسرى هذه الأحكام على العمد ومشايخ البلاد والعزب بشرط أن تقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها فى الجندول رقم ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة » .

« مادة ١٣ - لا يجوز التصريح بالاتجار فى الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها فى القرى .

وتعتبر قرية فى حكم هذا القانون كل وحدة سكنية تعتبر قرية فى حكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن العمد والمشايخ .

ويحظر التصريح بما ذكر فى الفقرة الأولى فى المدن والبنادر التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التى تخصص لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التى يرى ضرورة توافرها فى المحل » .

« مادة ١٩ - بنذ (ج) - أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ عشرين جنيهًا بصفة تأمين نقداً أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين » .

مادة ٢ - يضاف إلى القانون المذكور مواد بأرقام ٩ مكررا و ١١ مكررا و ١٣ مكررا و ١٨ مكررا بالنصوص الآتية :

« مادة ٩ مكررا - لا يجوز للشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة عن جميع الأسلحة المصرح له بحملها كما لا يجوز له الجمع بين شهادة الإعفاء والترخيص » .

« مادة ١١ مكررا - لا يجوز حمل الأسلحة في المحال العامة التي يسمح فيها بتقديم الخمور ولا في الأماكن التي يسمح فيها بلعب الميسر ولا في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح » .

« مادة ١٣ مكررا - لا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والفخائر إلا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على الموقع » .

« مادة ١٨ مكررا - لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها وإصلاحها في محل واحد » .

مادة ٣ - تلغى المادة ٢٥ والجدول رقم ١ من القانون المذكور .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بإصدار قانون محاكمة الوزراء في الإقليمين المصري والسوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بالقانون المرافق في شأن محاكمة الوزراء .

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليمين المصري والسوري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٠ مكررا تابع (٢) غير اعتيادي (٣) الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨ .

قانون محاكمة الوزراء

الباب الأول

الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء

مادة ١ - تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من مستشاري محكمة النقض ومحكمة التمييز يختار ثلاثة منهم بطريق القرعة مجلس القضاء الأعلى في كل إقليم .

ويختار بذات الطريقة عدد مساو من أعضاء مجلس الأمة والمستشارين بصفة احتياطية .

وفي حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع منه يحل محله أقدم الأعضاء الاحتياطيين إذا كان من المستشارين وأكبر الأعضاء سنا إذا كان من أعضاء مجلس الأمة .

ويرأس المحكمة أعلى المستشارين في الدرجة والاقدمية .

مادة ٢ - يكون جلوس الأعضاء بترتيب الاقليمية بين المستشارين وبترتيب السن بين أعضاء مجلس الأمة ويكون جلوسهم عضوا فمستشارا ، ويبدون آراءهم على هذا الترتيب على أن يكون الأول أصغر أعضاء مجلس الأمة سنا ويكون الرئيس آخر من يبدى رأيه . ويجلس الأعضاء الاحتياطيون معا في جانب يخص لهم .

مادة ٣ - يقوم بوظيفة الادعاء أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري بأغلبية الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس وذلك بمد صدور قرار الاتهام ويجوز أن يعاونه واحد أو أكثر من رجال النيابة العامة يتدبه النائب العام بناء على طلب مجلس الأمة .

وفي حالة صدور قرار الإحالة من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل الادعاء أمام المحكمة النائب العام في الاقليم المصري أو النائب العام لدى محكمة التمييز في الاقليم السوري حسب الأحوال أو من يقوم مقامه ويعاونه من يرى الاستعانة به من رجال النيابة العامة .

مادة ٤ - تنعقد المحكمة في دار محكمة النقض بالقاهرة ، ويقوم قلم كتابها بأعمال قلم الكتاب في المحكمة العليا .

الباب الثاني

في مسئولية الوزراء

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في القوانين الأخرى يعاقب الوزراء بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا ارتكبوا في تادية وظيفتهم جريمة من الجرائم الآتية :

(١) الخيانة العظمى :

وتعتبر خيانة عظمى كل جريمة تمس سلامة الدولة أو أمنها الخارجي أو الداخلي

أو نظام الحكم الجمهوري ويكون منصوباً عليها في القوانين المصرية أو السورية ومحمداً لها في أي من هذه القوانين عقوبات الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو الاعتقال المؤبد أو المؤقت .

(٢) مخالفة الأحكام الأساسية التي يقوم عليها الدستور .

(٣) التصرف أو الفعل الذي من شأنه التأثير بالزيادة أو النقصان في أمان البضائع أو المعابر أو أسرار أورق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة بالبورصة أو القابلة للتداول في الأسواق بقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير .

(٤) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو للغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة .

(٥) المخالفة العمدية للقوانين أو اللوائح التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى .

(٦) العمل أو التصرف الذي يقصد منه التأثير في القضاة أو أية هيئة حولها القانون اختصاصاً في القضاء أو الافتاء في الشؤون القانونية .

(٧) التدخل في عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو اجراءاتهما بقصد التأثير في نتيجة أي منهما سواء كان ذلك باصدار أوامر أو تعليمات مخالفة للقانون إلى الموظفين المختصين أو باتخاذ تدابير غير مشروعة .

مادة ٦ - يعاقب على الخيانة العظمى بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ويعاقب على باقي الجرائم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وبالغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو ما يعادلها من الليرات في الاقليم السوري ما لم ينص القانون على عقوبة أشد ، ويعاقب على الشروع في هذه الجرائم بنفس العقوبات المقررة للجريمة التامة .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون يترتب حتماً على الحكم بإدانة الوزير عزله من منصبه وحرمانه من الحقوق السياسية ومن عضويته في مجلس الأمة .

ويجوز للمحكمة الحكم عليه بالإضافة إلى العقوبات السابقة بالحرمان من تولي الوظائف العامة ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تخضع لإشراف السلطة العامة ومن أية وظيفة في هذه الهيئات وكذلك الحرمان من الاشتغال بالمهن الحرة المنظمة بقوانين أو المهن التي لها تأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء أو ألहन ذات التأثير في الاقتصاد القومي لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم كما يجوز الحكم برد ما أفاده المتهم من جريمته وتقدر المحكمة مقدار ما يرد .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأي شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة .

الباب الثالث

إجراءات الاتهام والمحكمة

مادة ٨ - يقوم مجلس الأمة بمجرد تقديم اقتراح بآتهام الوزير بتشكيل لجنة للتحقيق من خمسة من أعضائه يختار أربعة منهم بطريق الاقتراع السري وفي جلسة علنية .

ويرشح رئيس المجلس عضوين من رجال القانون في المجلس لاختيار أحدهما بالطريقة ذاتها عضوا في هذه اللجنة .

وتتولى لجنة التحقيق دراسة موضوع الاقتراح والتحقيق فيه .

مادة ٩ - تعد لجنة التحقيق تقريرا بنتيجة عملها وترفعه الى رئيس مجلس الأمة خلال شهر من تاريخ تكليفها بحث الموضوع ويجوز للمجلس أن يقرر تقصير هذا الميعاد .

مادة ١٠ - يقوم رئيس المجلس بتحديد جلسة لمناقشة تقرير اللجنة خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ رفع التقرير اليه .

ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقاً لأحكام الدستور .

مادة ١١ - يرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس مجلس القضاء الأعلى في كل من الاقليمين قرار الاتهام في اليوم التالي لصدوره لاختيار المستشارين لعضوية المحكمة العليا .

وفي حالة صدور قرار الاحالة من رئيس الجمهورية يرسله الى رئيسي مجلس القضاء الأعلى في كل اقليم في اليوم التالي لصدوره ويرسل صورة من هذا القرار الى رئيس مجلس الأمة في الوقت ذاته لاختيار أعضاء المحكمة العليا من أعضائه على أن يتم إجراء القرعة وتشكيل المحكمة العليا في جميع الأحوال خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور قرار الاتهام أو الاحالة .

مادة ١٢ - ويرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ اختيار المستشارين أعضاء المحكمة العليا قرار الاتهام أو الاحالة مع صورة من محضر الجلسة التي صدر فيها والمداولات التي جرت بشأنه وتقرير لجنة التحقيق وجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام وكذلك أسماء الأعضاء الذين انتخبهم المجلس ممثلين للاتهام أمام المحكمة .

وفي حالة صدور قرار الاحالة من رئيس الجمهورية يرسل رئيس الجمهورية الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ اختيار المستشارين أعضاء المحكمة قرار احالة الوزير الى المحكمة على أن يكون القرار مسبباً مصحوباً بجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام .

مادة ١٣ - تتولى النيابة العامة لدى محكمة النقض ومحكمة التمييز على حسب الأحوال ابلاغ المتهم بصورة قرار الاتهام أو الاحالة وقائمة شهود الإثبات .

مادة ١٤ - يعين رئيس المحكمة العليا موعد انعقادها لنظر الدعوى على أن يكون ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ النيابة المتهم بصورة من قرار الاتهام أو الاحالة وتقوم النيابة العامة بإبلاغ المتهم هذا الموعد وبالمكان الذي تنعقد فيه المحكمة قبل الموعد بثمانية أيام على الأقل ، ويخطر رئيس المحكمة أعضاها بالموعد المحدد لانعقادها قبله بيومين على الأقل .

مادة ١٥ - تتبع في المحاكمة أمام المحكمة العليا القواعد والإجراءات المبينة في هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والإجراءات المقررة في القوانين الأخرى لحاكم الجنابات في مواد الجنابات ويكون لها الاختصاصات المقررة في القوانين لسلطات التحقيق .

مادة ١٦ - لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بقرار الاتهام أو الإحالة ولا تشديد التهمة المسندة اليه بهذا القرار ومع ذلك يجوز :

(١) اصلاح كل خطأ مادي في نص القرار .

(٢) تفسير وصف الأفعال المسندة الى المتهم بشرط ألا يحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانونا للجريمة الواردة في قرار الاتهام أو الإحالة .

مادة ١٧ - يصدر الحكم من المحكمة العليا بالإدانة بأغلبية الثلثين ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

على أنه يجوز إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثل قانونا أو أقاربه أو زوجته بعد وفاته .

ويجب أن يتضمن الطلب الأسباب أو العناصر التي ظهرت بعد صدور الحكم والتي يبنى عليها طلب إعادة النظر الى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فإذا قضت بقبوله أعينت المحاكمة أمام المحكمة العليا التي يعاد تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٨ - اذا صدر الحكم في غيبة المتهم أعيدت المحاكمة عند حضور المحكوم عليه أو ضبطه وعلى النائب العام للاقليم بمجرد ضبط المحكوم عليه أو حضوره أن يخطر بذلك رئيس مجلس الأمة أو رئيس الجمهورية حسب الأحوال ويجب أن تعاد المحاكمة خلال شهر من تاريخ هذا الإخطار وللنائب العام أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه حتى يعاد تشكيل المحكمة العليا لتقرر ما تراه في هذا الشأن وتنتظر المحكمة العليا الدعوى ولو فر المحكوم عليه أو امتنع عن الحضور بعد اعلانه ويكون الحكم في هذه الحالة بمثابة حكم حضوري .

مادة ١٩ - اذا صدر الحكم بعقوبة مانة أو مقيدة للحرية تبين المحكمة الجهة التي يتم فيها تنفيذ العقوبة .

الباب الرابع أحكام عامة

مادة ٢٠ - اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت وجب سماع أقواله أمام مجلس الأمة ولجنة التحقيق اذا طلب ذلك بعد تقديم الاقتراح وقبل صدور قرار الاتهام .

مادة ٢١ - يجب أن يكون المحامي الذي يتولى الدفاع أمام المحكمة مقيدا في جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا أو محكمة التمييز .

مادة ٢٢ - لا يجوز افشاء مداوالات المحكمة ويعاقب على هذا الافشاء بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

مادة ٢٣ - يقوم النائب العام بتنفيذ الأحكام التي تصدرها هيئة المحكمة وفقا لما هو مقرر في القانون .

مادة ٢٤ - تختص المحكمة العليا بمجرد إحالة الوزير اليها بمحاكمة الفاعلين الاصليين والشركاء سواء كان اشتراكهم بالتحريض أو الاتفاق أو التدخل ، كما تختص بنظر الجرائم المرتبطة بجريمته .

مادة ٢٥ - تسري أحكام هذا القانون على نواب الوزراء .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧١

لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز في إقليم مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في مصر بتحديد مناطق زراعة الأرز ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الاتي :

« وتجوز زراعة الأرز في الأراضي التي تتمتع بالرى الارتوازي بترخيص من وزارة الأشغال العمومية بعد أخذ رأى وزارة الزراعة » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

حظرت المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ زراعة الأرز في غير المناطق التي يحددها وزير الأشغال العمومية سنويا بقرار منه واستثنت من هذا الحظر زراعة الأرز النيل بمديرية الفيوم ، وأجازت الفقرة الثانية من هذه المادة زراعة الأرز في الأراضي التي تتمتع بالرى الارتوازي والصرف الكامل بترخيص من وزارة الأشغال العمومية بعد أخذ رأى وزارة الصناعة .

ولما كان اشتراط الصرف الكامل في الأراضي التي تتمتع بالرى الارتوازي ملحوظا فيه المحافظة على التربة الزراعية وعدم تهيئة الجو الملائم لنمو يرقات البعوض الذى يؤثر على الصحة العامة ، وكانت وزارة الزراعة هي الجهة التى تقرر مدى تأثير زراعة الأرز على التربة الزراعية ولذا نصت الفقرة الثانية سالفة الذكر على أخذ رأى وزارة الزراعة قبل اصدار الترخيص بالزراعة فى حين أن لوزارة الصحة الحق فى تحريم زراعة الأرز فى أى منطقة تراها ملتح انتشار بعوض الملاريا ولو كانت هذه المنطقة متمتعة بالصرف الكامل الأمر الذى يجعل هذا الشرط عديم القيمة .

لذلك رأى اطلاق يد وزارة الأشغال فى اصدار تراخيص زراعة الأرز فى الأراضي التى تتمتع بالرى الارتوازي بعد أخذ رأى وزارة الزراعة .

وتحقيقاً لهذا الغرض تشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض مشروع القانون المرافق بتعديل المقتضى الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ (١)

بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٥٣ و ٥٤ من الدستور المؤقت ،
وعلى المرسوم التشريعي رقم ٢١ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/٤ والمعدل بالقانون رقم ٤٩٢ الصادر في ١٩٥٧/١٢/١٦ الخاص بالجنسية السورية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ،
وعلى ما ارتأته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة لمن كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ :

(أ) متمتعاً بالجنسية السورية وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢١ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٣ المشار اليه .
(ب) متمتعاً بالجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ولا يسرى حكم هذه المادة على من سبق تجريده من الجنسية السورية أو من سبق إسقاط الجنسية المصرية عنه .

مادة ٢ - يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة :

أولاً : من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية .
ثانياً : من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .
ثالثاً : من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً .
رابعاً : من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من والدين مجهولين ويعتبر المقيط في الجمهورية المذكورة مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .
ويسرى حكم هذه المادة ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧ الصادر في ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يجوز بقرار من وزير الداخلية أن يعتبر متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من ولد في الخارج من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية وأب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية واختار جنسية الجمهورية العربية المتحدة خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد بشرط أن يكون قد جعل إقامته العادية في الجمهورية العربية المتحدة مدة خمس سنوات متتاليات على الأقل سابقة على بلوغه سن الرشد .

مادة ٤ - يجوز بقرار من وزير الداخلية منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة لكل أجنبي ولد في الجمهورية المذكورة وتوافرت فيه الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون قد قدم طلباً خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد بدخوله في جنسية الجمهورية .

ثانياً : أن تكون إقامته العادية في الجمهورية عند بلوغه سن الرشد .

ثالثاً : أن يكون سليم العقل غير مصاب بأمهات تجعله عالة على المجتمع .

رابعاً : أن يكون حسن السلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

خامساً : أن يكون ملماً باللغة العربية .

مادة ٥ - يجوز بقرار من وزير الداخلية منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة لكل أجنبي توافرت فيه الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون بالغا سن الرشد .

ثانياً : أن يكون سليم العقل غير مصاب بأمهات تجعله عالة على المجتمع .

ثالثاً : أن يكون قد جعل إقامته العادية في الجمهورية العربية المتحدة مدة عشر سنوات متتاليات على الأقل سابقة على تقديم طلب الجنسية .

رابعاً : أن يكون حسن السلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

خامساً : أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

سادساً : أن يكون ملماً باللغة العربية .

مادة ٦ - يجوز بقرار من وزير الداخلية منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة لكل أجنبي توافرت فيه شروط المادة السابقة إذا كان يقصد التجنس قد حصل على إذن من وزير الداخلية بالتوطن في الجمهورية العربية المتحدة وأن يكون قد أقام بها فعلاً مدة خمس سنوات متتاليات بعد هذا الإذن ويبطل أثر الإذن إذا انقضت تلك المدة ولم يطلب التجنس خلال الثلاثة أشهر التالية .

وإذا مات المأذون له قبل منحه جنسية الجمهورية العربية المتحدة جاز لزوجه وأولاده القصر وقت صدور الإذن أن ينتفعوا به وبالمدة التي يكون المتوفى قد أقامها .

مادة ٧ - يعتبر « مواطنًا مقترناً » كل من ينتمي إلى الأمة العربية إذا كان لا يقيم في دولة عربية ولا يحمل جنسية أية دولة عربية :

ويجوز بقرار من وزير الداخلية منح شهادة بهذه الصفة بناءً على طلب يرضى على « لجنة المواطنين المقترنين » لإبداء الرأي فيه ويصمم بتشكيل هذه اللجنة قرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى « لجنة المواطنين المقترين » سحب هذه الشهادة اذا تبين وجود أى خطر على الأمن أو المصالح الاقتصادية أو الاجتماعية من نشاط الشخص الذى يحملها .

مادة ٨ - تعد سجلات خاصة فى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة فى الخارج لقيد حاملى شهادات (صفة المواطن المقرب) .

مادة ٩ - يتمتع حاملو شهادات صفة « المواطن المقرب » بالحقوق الآتية :

- (أ) دخول الجمهورية العربية المتحدة دون الحصول على تأشيرة بالاذن بالدخول .
- (ب) الإقامة فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) الحقوق الخاصة بمواطنى الجمهورية العربية المتحدة التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وفى الحدود التى ينص عليها هذا القرار .

(د) ممارسة المهن الحرة أو الحرف التجارية والصناعية طبقاً لقوانين الجمهورية وذلك بالنسبة « للمواطن المقرب » الذى يجعل اقامته فى الجمهورية لمدة سنة على الأقل وبناء على طلب يقدمه الى لجنة « المواطنين المقترين » وبعد موافقة هذه اللجنة .

مادة ١٠ - يجوز بقرار من وزير الداخلية منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة :

أولاً : لكل من ولد فى الجمهورية العربية المتحدة لأب أجنبى ولد أيضاً فيها اذا كان هذا الأجنبى ينتسب بجنسه لغالبية السكان فى بلد لفته العربية أو دينه الاسلام .

ثانياً : لكل من ولد فى الجمهورية العربية لأب أصله سوري أو مصرى ولم يتصف بجنسية أخرى وبشرط تقديمه طلباً للحصول على الجنسية بعد جعل اقامته العادية فى الجمهورية العربية .

ثالثاً : لكل من ينتسب الى الأصل السوري أو المصرى متى تقدم بطلب الحصول على جنسية الجمهورية العربية بعد خمس سنوات من جعل اقامته العادية فى الجمهورية وبشرط عدم اتصافه بجنسية أخرى عند تقديم طلبه المذكور .

مادة ١١ - يجوز منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية :

أولاً : لمن يحمل شهادة بوصفه مواطناً مقرباً ويتقدم بطلب الجنسية .

ثانياً : لكل أجنبى يكون قد أدى للدولة أو للقومية العربية أو للأمة العربية خدمات جليلة .

ثالثاً : لرؤساء الطوائف الدينية .

مادة ١٢ - لا يترتب على كسب الأجنبى جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن تصبح زوجته متمتعة بجنسيته التى كسبها ما لم تقرر برغبتها فى كسب هذه الجنسية وتعلن وزير الداخلية وبشرط أن تستمر الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات مدة السنتين حرمان الزوجة من الدخول فى جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

أما اولاده القصر فيتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إلا اذا كانت اقامتهم العادية فى الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذى هم تابعون له جنسية أبهم

الأصلية ، ويسوغ للأولاد الذين قررت جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا

اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم من الرشد .

مادة ١٣ - المرأة الأجنبية التي تتزوج من شخص يتمتع بالجنسية العربية المتحدة لا تدخل في الجنسية المذكورة إلا إذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الإعلان .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار إليها في الفقرة الأولى حرمان الزوجة من حق الدخول في جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٤ - إذا كسبت الزوجة الأجنبية جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام المادتين السابقتين فإنها لا تفقدها عند انتهاء الزوجية إلا إذا تزوجت من أجنبي ودخلت في جنسيته عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية أو امتردت جنسيتها الأجنبية .

ويسرى هذا الحكم على من سبق دخولها الجنسية المصرية بمقتضى المادتين الثامنة والتاسعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ مالف الذكر .

مادة ١٥ - الزوجة التي كانت متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو من أصل سوري أو مصري تستعيد هذه الجنسية بمجرد منح زوجها الأجنبي جنسية الجمهورية العربية المتحدة كما تستعيد الجنسية المذكورة بمجرد زواجها من شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٦ - لا يكون للأجنبي الذي كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة عملاً بأحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١٢ و ١٣ أو الجنسية السورية وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢١ الصادر في ١٩٥٣/٢/٤ المشار إليه أو الجنسية المصرية وفقاً لأحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ حق التمتع بالحقوق الخاصة بواطني الجمهورية العربية المتحدة أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية .

كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضواً في أية هيئة نيابية قبل مضي عشر سنوات من التاريخ المذكور .

وعلى من شرط انقضاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الأولى أفراد الطوائف الدينية غير الإسلامية التي تعين بقرار من رئيس الجمهورية وذلك فيما يتعلق بمباشرة حقوقهم في انتخابات المجالس المليية التي يتبعونها وعضويتهم بها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يعفى من شرط انقضاء هاتين المديتين من يكون قد انضم إلى القوات العربية المحاربة وحارب في صفوفها .

مادة ١٧ - لا يجوز لمن يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بقرار من وزير الداخلية .

والشخص الذي يتجنس بجنسية أجنبية قبل حصوله مقملاً على هذا الإذن يظل معتبراً متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا إذا رأى وزير الداخلية أسقاط جنسية لجمهورية العربية المتحدة عنه بالتطبيق لحكم المادة ٢٣

مادة ١٨ - يرتب على تجنيس الشخص لجنسية الجمهورية العربية المتحدة

بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك أن تفقد زوجته جنسية الجمهورية العربية المتحدة إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القوانين الخاص بهذه الجنسية إلا إذا قررت خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في هذه الجنسية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

أما أولاده الصغر فيفقدون جنسية الجمهورية العربية المتحدة إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة .

ويسوغ للأولاد الذين تقرر جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ١٩ - المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التي تتزوج من أجنبي تحتفظ بجنسيتها المذكورة إلا إذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها في جنسيته .

وإذا كان عقد زواج المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أجنبي عقدا باطلا طبقاً لأحكام القوانين السارية في الجمهورية العربية المتحدة وصحياً طبقاً لأحكام قانون الزوج فإنها تظل متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولا تدخل مطلقاً في جنسية زوجها .

مادة ٢٠ - يجوز للمرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التي فقدت جنسيتها وفقاً لأحكام المادتين السابقتين أن تسترد جنسية الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء الزوجية إذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية .

مادة ٢١ - يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية أن تسحب الجنسية من كل من دخل فيها وذلك خلال الخمس سنوات التالية لتأريخ دخوله في جنسية الجمهورية العربية المتحدة في أية حالة من الأحوال الآتية :

(أ) إذا حكم عليه في الجمهورية العربية المتحدة بمقربة جنائية أو بمقربة مقيمة للحرية في جريمة مخلة بالشرف .

(ب) إذا حكم عليه قضائياً في جريمة من الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج أو من جهة الداخل .

(ج) إذا كان قد انقطع عن الإقامة في الجمهورية العربية المتحدة مدة سنتين متتاليتين وكان ذلك الانقطاع بلا عذر يقبله رئيس الجمهورية .

ومع ذلك يجوز في أي وقت سحب الجنسية من كل من دخل فيها بناء على أقوال كاذبة أو بطريق الفس .

ويسرى حكم هذه المادة على من سبق منحه الجنسية السورية أو المصرية وفق قوانين سابقة .

مادة ٢٢ - يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية إسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن كل من يتمتع بها في أية حالة من الأحوال الآتية :

(أ) إذا دخل في جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة (١٧) .

(ب) إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق يصدر من وزير الحربية .

(ج) إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .

(د) إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الأجنبية أو الدولية ويبقى فيها بالرغم من الأمر الصادر إليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتركها .

(هـ) إذا كانت أقامته المادية في الخارج وانضم إلى هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بأية وسيلة من الوسائل .

(و) إذا صدر عليه حكم نهائي بالمقوبة لمخالفته أحكام القانون الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل في الهيئات الأجنبية .

(ز) إذا اتصف في أي وقت من الأوقات بالصهيونية .

(ح) إذا صدر حكم بادتته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاءه للبلاد أو تتضمن خيانتها لها .

مادة ٢٣ - يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب عامة يقدرها إسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن كل شخص متمتع بها يكون قد غادر الجمهورية بقصد عدم العودة إذا جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ، وذلك بعد إخطاره بالعودة إذا لم يرد أو رد بأسباب غير مقنعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره . فإذا امتنع عن تسلم الإخطار أو لم يعرف له محل إقامة اعتبر النشر عن ذلك بالجريدة الرسمية بمثابة الإخطار .

وتبدأ المدة بالنسبة إلى من غادر الإقليم السوري إلى خارج الجمهورية العربية المتحدة قبل العمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ العمل به .

مادة ٢٤ - يترتب على سحب الجنسية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢١ زوال هذه الجنسية عن صاحبها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن تزول هذه الجنسية عن من يكون قد كسبها معه بطريق التسمية .

ويترتب على إسقاط الجنسية في الأحوال المبينة في المادة ٢٢ أن تزول الجنسية عن صاحبها وحده .

ويترتب على إسقاطها عن صاحبها في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣ أن تسقط الجنسية أيضاً عن زوجته وأولاده القصر المفادين معه .

مادة ٢٥ - يجوز بقرار من وزير الداخلية أن ترد جنسية الجمهورية العربية المتحدة إلى من سحبته منه أو أسقطت عنه طبقاً لأحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٤ .

ويجوز له أيضاً رد جنسية الجمهورية العربية المتحدة إلى من سحبته منه أو أسقطت أو جردت عنه بمقتضى قوانين الجنسية التي كان معمولاً بها في الإقليم السوري أو الإقليم المصري قبل ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢٦ - لا يكون للدخول في جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو منحها أو إسقاطها أو استردادها أي أثر في الماضي ما لم ينص على غير ذلك .

مادة ٢٧ - القرارات وإعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه إلى وزير الداخلية أو من يندب لذلك بطريق الإعلان الرسمي على يد من حضر أو سُمّي بها بموجب إيصال إلى الموظف المختص في المحافظة أو المديرية

أو اللواء التابع له محل إقامة صاحب الشأن . وفي الخارج تسلم الى الممثلين السياسيين للجمهورية العربية المتحدة أو الى قناصلها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يرخص لأي موظف آخر في تسلم هذه الاقراوات والإعلانات والأوراق والطلبات .

مادة ٢٨ - يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة لجنسية الجمهورية العربية المتحدة مقابل أداء رسم لا يتجاوز ثلاثة جنيهات . وذلك بمسء التحقق من ثبوت الجنسية .

ويصدر بتحديد الرسم قرار من وزير الداخلية .

ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تبلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية .

ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطلابها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها فى الميعاد المذكور رفضاً للطلب .

مادة ٢٩ - جميع القرارات الخاصة بكسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو بسحبها أو بإسقاطها أو باستردادها تحت أثرها من تاريخ صدورها ويجب نشرها فى الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك كله حقوق حسنى النية من الغير .

مادة ٣٠ - يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالجنسية التى أبرمت بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الأجنبية ويعمل كذلك بالاتفاقات التى أبرمت بين جمهورية مصر أو الجمهورية السورية والدول الأجنبية ، كل فى نطاقها الإقليمى ولو خالفت أحكام هذا القانون .

مادة ٣١ - يقصد فى أحكام هذا القانون بمباراة :

(أ) سن الرشد : بلوغ ٢١ سنة ميلادية .

(ب) (الأصل السورى أو المصرى) : السورى أو المصرى الجنس الذى حال تخلف ركن الإقامة المطلوبة فى شأنه أو فى شأن أبيه أو الزوج أو العجز عن إثباتها دون الاعتراف له بالجنسية المصرية أو السورية قبل ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ متى كان أحد أصوله مولوداً فى الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) (الأمة العربية) : شعوب الأراضى المحصورة بين المحيط الأطلسى والخليج العربى (الفارسى) متى كانت اللغة العربية هى لغة غالبية السكان فيها .

مادة ٣٢ - تكون الإقامة فى أى من الأقليمين السورى أو المصرى متممة للإقامة فى الأقليم الآخر فى حكم هذا القانون وقوانين الجنسية المشار إليها فى المادة الأولى .

مادة ٣٣ - جميع الأحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكفاية وينشر منطوقها فى الجريدة الرسمية .

مادة ٣٤ - يعم عبء الإثبات فى مسائل الجنسية على من يدعى أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يدفع بأنه غير داخل فيها .

مادة ٣٥ - لا يرتب أثر للزوجة فى كسب الجنسية أو فقدانها الا اذا أثبتت الزوجية فى وثيقة رسمية تصدر من الجهات المختصة .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى تنص عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس

مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطات المختصة بقصد اثبات الجنسية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك .

مادة ٣٧ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ٢٦ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما .

مادة ٣٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في أقليمى الجمهورية بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره . وتصدر القرارات اللازمة لتنفيذه من وزير الداخلية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ (١)

التضمن تعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات الجزائية
في الاقليم السوري

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل المواد المذكورة فيما يلي من قانون أصول المحاكمات الجزائية الصادر بالمرسوم رقم ١١٢ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ وفقا للأحكام التالية :

مادة ٢ - تلغى المادة ١٦٥ ويستعاض عنها بالنص الآتي :

« تصدر الأحكام عن المحاكم الصلحية في الدعاوى الداخلة في اختصاصها كما يلي :»

(أ) مبرمة اذا قضت بفرامة لا تزيد عن المائة ليرة ، غير انه يجوز للنيابة العامة ان تستأنف هذه الأحكام لمخالفة القانون أو لخطأ في تطبيقه .

(ب) في الدرجة الأولى وتقبل الاستئناف دون التمييز اذا قضت بالعس لمدة عشرة أيام على الأكثر وبفرامة تزيد عن المائة ليرة أو بأحدى هاتين العقوبتين .

(ج) في الدرجة الأولى وتقبل كافة طرق المراجعة العادية اذا قضت بمقوبة أشد من الفقرة السابقة ،

مادة ٣ - تعدل المادة ١٦٦ على الوجه الآتي :

« تحكم المحاكم الصلحية :

(أ) في جميع المخالفات .

(ب) في الجنب المنصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين الأخرى متى كانت هذه الجنب معاقبا عليها بالاقامة الجبرية أو بالفراصة أو بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أو بهما معا .

(ج) في الجرائم الآتية من قانون العقوبات :

١ - إخفاء وتصريف الأشياء الحاصلة بالسرقة أو بغيرها من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ .

٢ - الجنب المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٣

٣ - القمار المنصوص عليه في المادة ٦١٩

٤ - سرقة المزروعات والمحصولات المنصوص عليها في المادة ٦٣١

٥ - السرقة العادية المنصوص عليها في المادة ٦٣٤

٦ - قطع وإتلاف الأشجار المنصوص عليها في المادتين ٧٢٦ و ٧٢٧

٧ - تمسيح الحيوانات المنصوص عليه في المادة ٧٢٨

٨ - الشهادة واليمين الكاذبتان الحاصلتان أثناء المحاكمة الصلحية .

مادة ٤ - يضاف الى نهاية المادة ١٦٩ النص الآتي :

« وتسرى على الأحكام التي تصدرها الأصول للمنصوص عليها في المادة ١٦٥ من هذا القانون » .

مادة ٥ - تعدل المادة ١٨٨ على الوجه التالي :

« ١ - اذا لم يحضر المدعى عليه الى المحكمة في اليوم والساعة المعيّنين في مذكرة الدعوة المبلغة اليه حسب الأصول يحاكم بالصورة النهائية .

٢ - تعتبر المحاكمة وجاهية بحق المدعى عليه اذا تبلى مذكرة الدعوة شخصيا حسب الأصول ولم يحضر ولم يبدعنا مشروعا » .

مادة ٦ - تعدل الفقرة الثالثة من المادة ٢١٢ ويصبح نصها كما يلي :

« ٣ - القرارات الصادرة برد الدفع بعدم الاختصاص » .

مادة ٧ - يضاف الى المادة ٣١٢ فقرة ثانية ، هذا نصها :

« ٢ - اذا نقضت محكمة التمييز قرار البراءة ، فان المتهم يحاكم غير موقوف الا اذا قررت محكمة الجنائيات توقيفه لاسباب تقدرها ، بعد اخذ رأى النيابة العامة في هذا الشأن » .

مادة ٨ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ٢١٣ على الوجه الآتي :

« ١ - فيما خلا الأحكام المذكورة في المدة السابقة لا يقبل استئناف القرارات الصادرة برد الدفع بعدم سماع الدعوى بسقوطها بالتقدم أو بغير ذلك من الاسباب والقرارات الاعدادية وقرارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدرها : انشاء سوبر الدعوى الا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم » .

مادة ٩ - تعدل الفقرة (ب) من المادة ٣٣٦ على الوجه الآتي :

(ب) « الأحكام المتضمنة فصل الاستئناف المرفوع في الحالة المنصوص عليها في الفقرة رقم ٣ من المادة ٢١٢ » .

مادة ٤٠ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ على الوجه الآتي :
 « ما قِيمَا خِلاَ الأحكام المذكورة في المادة السابقة لا يقبل تمييز القرارات الصادرة بَرْدِ
 الدفع بعدم سماع الدعوى لسقوطها بالتقادم أو بغير ذلك من الأسباب والقرارات
 الاعتدائية التي تقتضئ أثناء سير الدعوى إلا بعقد صدور الحكم في الأساس ومع
 هذا الحكم » .

مادة ١١ - يلغى البند (ب) من الفقرة الثانية من المادتين ٣٤٠

مادة ١٢ - يلغى البند (أ) من المادة ٣٤١

مادة ١٣ - تلغى الأحكام المخالفة لهذا القانون أو لا تتألف مع أحكامه .

مادة ١٤ - لا تطبق أحكام هذا القانون على القضايا التي صدر فيها حكم في
 الأساس .

مادة ١٥ - يعمل بهذا القانون في الاقليم السوري بعد عشرة أيام من تاريخ نشره
 في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨)

مذكرة إيضاحية

لقد كثرت الأعمال في محاكم الاستئناف وتراكمت في محكمة التمييز نتيجة
 لفتح أبواب الطعن على مصراعيها في الأحكام دون ما تفريق بين أهميتها ، ولما كان
 التخفيف عن هذه المحاكم يمكن أن يتم عن طريق الاختصار في طريق المراجعة باعطاء
 المحاكم الصلحية والبدائية صلاحية البت بصورة مبرمة في بعض القضايا التي
 تستوجب عقوبات خفيفة مع اعطاء محاكم الاستئناف صلاحية الفصل بصورة مبرمة في
 الدعاوى الأكثر أهمية من الأولى والابقاء على طرق المراجعة مفتوحة أما القضايا
 الأخرى .

فقد عدلت المادتان ١٦٥ و ١٦٩ لتكونا متفقتين لهذه الغاية .

وقد عدلت المادة ١٦٦ بحيث أصبحت تجمع جميع اختصاصات المحكمة الصلحية
 بما في ذلك المخالفات بعد أن كانت مخصصة للمواد الجنحية فقط

وأضيفت الى المادة ١٨٨ فقرة جديدة تنقل باب الاعتراض في وجه المدعى عليه
 اذا بلغت مذكرة الدعوى اليه شخصيا وحسب الأصول ولم يحضر أو يند مذكرة مشروعة
 لما في ذلك من تحقيق لغاية السرعة في فصل القضايا الجزائية ، وهذا المبدأ يتساوى
 مع المبدأ الذي أقره قانون أصول المحاكمات المدنية .

وبدافع الاختصار والتوفير في الوقت عدلت الفقرة ٣ من المادة ٢١٢ والفقرة الأولى
 من المادة ٢١٣ بحيث أصبحت القرارات الصادرة بَرْدِ الدفع بعدم سماع الدجوى
 لسقوطها بالتقادم أو بغير ذلك من الأسباب لا تقبل الاستئناف على حدة وإنما تقبله
 بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم أسوة بالقرارات الاعتدائية ، وبقي باب
 الطعن في الاختصاص على حدة مفتوحا لأن قضايا الاختصاص في الجزائيات من النظام
 العام .

وقد أضيفت الحالات التي رفضت من الفقرة ٣ من المادة ٢١٢ الى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ للنص على جواز تمييزها مع أصل الحكم بعد أن منع تمييزها بشكل مستقل .

وتم إلغاء البند ب من الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ اطلاقا لحق النيابة العامة بتمييز الأحكام الصادرة بالبراءة لصالح القانون لأن الحق المكتسب في البراءة أمام محكمة الجنائيات ليس الا تقليدا سينا للتشريع الفرنسي ، الذي يشتمل على مؤسسة محلفين فاضطر أن يفرق ما بين البراءة في الجنائيات وبين البراءة في الجنع والمخالفات ، لضرورة ما يسمى (بالمعالة الشخصية) غير الموجودة في تشريعتنا ولذلك لا يوجد أي مبرر للاحتفاظ بأحدى نتائج نظام المحلفين ما دام هذا النظام نفسه غير موجود عندنا .

والفي البند (ا) من المادة ٢٤١ ألذي يجيز تمييز قرارات الاتهام الجنائية الصادرة عن قاضي الاحالة من جانب النيابة العامة ولتتهم لعدم الفائلة من هذا التمييز طالما أن الأمر سيعرض فيما بعد الحكم على محكمة الجنائيات التي ستبت في أساس الجريمة .

وكيلا يتضرر الذي برئت ساحتها من توقيف مجدد ، أضيفت فقرة الى المادة ٣١٢ تضع مبدأ محاكمة غير موقوف ، الا اذا بدا لمحكمة الجنائيات في حالات الخاصة ، أن تقرر خلاف ذلك .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

لتضمن تعديل بعض مواد قانون اصول المحاكمات

في الاقليم السوري

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - تعدل المواد المذكورة فيما يلي من قانون اصول المحاكمات المعمور بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٨ وفقا للأحكام التالية :

مادة ٢ - تضاف فقرة للمادة ١١ كما يأتي :

« ٢ - لا يقبل أي طلب من الأجنبي الذي ليس له اموال في سورية ما لم يؤمن بأحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ٣١٧ بالتأمينات والرسوم والنفقات التي يمكن أن يحكم عليه بها » .

مادة ٣ - يضاف الى المادة ٢٢ كلمة (الاخوة) بعد كلمة (الأزواج) ويصبح نصها كما يلي :

« مادة ٢٢ - اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب تبليغه في موطنه يسلم الورقة الى وكيله أو مستخدمه أو من يكون ساكنا معه من الأقرباء أو الفروع أو الأزواج .

أو الأخوة أو الأخوات ممن يدل ظاهراً على أنهم أمموا الثالثة عشرة من عمرهم على أن لا تكون مصلحة المطلوب تبليغه متعارضة مع مصلحتهم » .

مادة ٤ - تعدل المادة ٧٥ على الوجه الآتي :

« تختص محكمة الصلح بالحكم في الدعاوى المنصوص عليها في المواد السابقة وفي جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصها بموجب قوانين خاصة ما لم تتضمن حكماً مخالفاً وفقاً لما يلي :

- (أ) تحكم بقرار ميرم بما لا يتجاوز القيمة فيه أو البديل خمسمائة ليرة سورية .
- (ب) تحكم بقرار يقبل الاستئناف فقط بما يزيد عن الخمسمائة ليرة سورية ولا يتجاوز الألفي ليرة ، وحكم المحكمة الاستئنافية في ذلك ميرم .
- (ج) تحكم بقرار نهائي فيما عدا ذلك من الدعاوى المذكورة آنفاً .
- (د) إذا كان القرار يتضمن جزءاً قابلاً للطعن وآخر ميرما ، فيكون القرار بمجموعه قابلاً للطعن إذا كانت التفرقة بين الجزئين غير ممكنة » .

مادة ٥ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ٨٢ على الوجه الآتي :

« في الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التي في دور التصفية أو المؤسسات يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها مركز إدارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية المؤسسة أم من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على أحد الشركاء أو الأعضاء أم من شريك أو عضو آخر » .

مادة ٦ - تُلغى المادة ٨٩ ويستعاض عنها بالنص الآتي :

« في المواد التجارية يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق وتسليم البضاعة و التي في دائرتها يجب الوفاء » .

مادة ٧ - تعدل المادة ٢٠٢ على الوجه الآتي :

« ينطق بالحكم علناً بتلاوة منطوقه مع أسبابه » .

مادة ٨ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ٢٠٣ على الوجه الآتي :

« إذا نطق بالحكم وجب أن تودع ديوان المحكمة فوراً مسودته المستعملة على أسبابه موقفاً عليها من الرئيس والقضاة » .

مادة ٩ - تعدل المادة ٢٢١ على الوجه الآتي :

« تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام الصلحية والبديائية والاستئنافية من اليوم الذي يل تقيم الحكم إذا كان وجاهياً ومن اليوم الذي يل تبليغ منطوقه إذا كان بشكابة الوجاهي » .

مادة ١٠ - تعدل المادتان ٢٢٧ على الوجه الآتي :

« يجوز استئناف الأحكام الصادرة في المسود المستعملة أيما كانت المحكمة إلخ صدرتها وتبت المحكمة المختصة في هذا الاستئناف بقرار لا يقبل أي طريق من طرق الطعن » .

مادة ١١ - تعدل الفقرة الثانية من المادة ٢٥٢ على الوجه الآتي :

« ٢ - ميعاد الطعن بطريق التمييز في الأحكام الأخرى خمسة عشر يوماً » .

مادة ١٢ - ويضاف الفقرة التالية للمادة ٢٥٢ :

٤ - يعتبر الطعن بطريق التمييز تنازلاً عن حق الاستئناف .

مادة ١٣ - تُلغى الفقرتان ٣ و ٤ من المادة ٢٦١ وتصبحان مادة مستقلة برقم ٢٦٢ بالنص الآتي :
المادة ٢٦٢ :

١ - يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والإجراءات اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها .
٢ - إذا كان الحكم لم ينقض إلا في جزء منه بقي نافذاً في أجزائه الأخرى ما لم تكن التجزئة غير ممكنة .

مادة ١٤ - تعدل الفقرة ٤ من المادة ٢٧٧ على الوجه الآتي :
٤ - تفصل محكمة الاستئناف في غرفة المذاكرة في الطعن بقرار نه قوة القضية المقضية .

مادة ١٥ - تعدل المادة ٤٥٠ على الوجه الآتي :

« يطرح الرئيس في القائمة المؤقتة قبل التقسيم مقدار المصاريف التي أنفقت لتحصيل المبالغ المقرض تقسيمها والمصاريف الخاصة بإجراءات التقسيم من مال المدين ثم يخصص الدائنين المتأخرين ما يؤدي لهم على حسب درجاتهم وما يبقى بعد ذلك يقسم بين الديون غير الممتازة الثابتة التاريخ قبل طلب الحجز قسمة غرماء بنسبة دين كل منهم أما الديون غير الثابتة التاريخ فتستوفي من بقية أموال المدين » .

مادة ١٦ - تُلغى جميع الأحكام التي تخالف هذا القانون أو لا تتألف مع أحكامه .

مادة ١٧ - لا تطبق أحكام هذا القانون على القضايا التي صدر فيها حكم في الأساس .

ولا تسرى أحكام المادة ٩ من هذا القانون على الأحكام التي صدرت قبل العمل به .

مادة ١٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل أحكام المواد ٨ و ٤٣ و ٤٤ من قانون السجل العقاري

الصادر بالقرار رقم ١٨٩ المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٦ والثلاث

من قانون الرسوم العقارية رقم ٤٢٩ المؤرخ في ٢٩ غوز سنة ١٩٤٨

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المشروع المؤقت :

وعلى القرار رقم ١٨٩ المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٦ المتعلق بالسجل العقاري المعمول به في الإقليم السوري .

وعلى قانون الرسوم العقارية رقم ٢٩ المؤرخ في ٢٩ تموز ١٩٤٨ المعمول به في الإقليم السوري ،

قرو القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل أحكام المادة الثامنة من القرار رقم ١٨٩ المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ على الوجه الآتي :

« يحتفظ ملف العقار مع أوراقه الثبوتية الناتجة عن عمليات التحديد والتحرير على حدة وتحفظ العقود الناتجة عن المعاملات العقارية مع أوراقها الثبوتية بأضابير خاصة بأرقام متسلسلة للسنة التي نظمت فيها »
ويمكن اتلاف سندات التملك المربوطة بالعقود المذكورة بعد مرور سنة واحدة على تسجيل العقد في السجل العقاري وينظم ضبط بذلك »

مادة ٢ - تعدل المادة ١٨ من القانون رقم ٤٢٩ المؤرخ في ٢٩ تموز سنة ١٩٤٨ المشار اليه »

مادة ٣ - تعدل المادة ١٨ من القانون رقم ٤٢٩ المؤرخ في ٢٩ تموز سنة ١٩٤٨ المشار اليه على الوجه الآتي :

« على من يطلب اجراء معاملة عقارية تستلزم كشفا على العقار أو تحقيقا محليا بعد انتهاء أوقات الدوام الرسمي أن يدفع الى خزانة الدولة بطريق الأمانة التعويض الخاص بالموظف المكلف بهذا العمل الإضافي والذي يحدد بقرار تنظيمي من وزير العدل ويصرف هذا التعويض الى الموظف بعد انتهاء مهنته »

مادة ٤ - يلغى الجندول رقم ٧ الملحق بالمادة ١٨ من القانون رقم ٤٢٩ المؤرخ في ٢٩ تموز سنة ١٩٤٨

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره »

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٥ يونيو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل احكام المادتين ٧ و ١٣ من القرار ١٤٤ المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ بشأن الاملاك المسماة في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المستور المؤقت »

وعلى القرار رقم ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ بشأن الاملاك العامة المعمول به في الإقليم السوري »

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٠ مكرر ج. ١. أ. الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٨

قرو القانون الاتى :

مادة ١ - تمديل المادتان ٧ و ١٣ من القرار ١٤٤ الصادر فى ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ المشار اليه على الوجه التالى :

• مادة ٧ - يقوم بعمليات التحديد لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء يعيّنون بقرار من وزير العدل على الوجه الاتى :

١ - قاض يختاره وزير العدل رئيسا .

٢ - مهندس من وزارة الاشغال العامة يقترحه وزيرها .

٣ - عضو يقترحه وزير الشئون البلدية والقروية من اعضاء المجلس البلدى الذى تجرى فى منطقته عملية التحديد او يختاره وزير الداخلية من موظفى وزارته اذا كانت الاملاك العامة خارج البلديات واذا كان التحديد جاريا على املاك عامة بحرية عين هذا المضمون من بين موظفى البحرية بناء على اقتراح الوزير المختص .

وتطبق اللجنة الاصول والاجراءات المتبعة فى تحديد وتحرير المقارات المنصوص عليها فى القرار ١٨٦ المؤرخ فى ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ المتعلق بأعمال التحديد والتحرير .

مادة ١٣ - تكون القرارات الصادرة عن لجان تحديد الاملاك العامة قابلة للطعن امام محكمة الاستئناف وفق الاصول المرعية من المتضررين الذين ردت اعتراضاتهم وقرار محكمة الاستئناف مبرم غير تابع لاي طريق من طرق المراجعة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم السورى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٥ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨

بتطبيق احكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص باغلاء الجمعيات التعاونية

من بعض الضرائب والرسوم ، والمعمول بهما فى الاقليم المصرى فى

الليلى الجمهورية وبداخل بعض التمسيدات عليها

باسم الامة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية المعمول به فى الاقليم المصرى ،

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ،

وبوضع استثناء وقتي من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية المعمول به في الاقليم المصري ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٦٥ المؤرخ في ٢٨ شباط ١٩٥٠ المتضمن قانون الجمعيات التعاونية المعمول به في الاقليم السوري ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليمي مصر وسورية ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية المعمول به في الاقليم المصري ، في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة مع التعديلات الآتية :

١ - تضاف عبارة « أو عشر ليرات سورية » بعد عبارة جنينه واحد المنصوص عنها في المادة (٥) وعبارة « أو الف ليرة سورية » بعد عبارة مائة جنينه المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٨١ وعبارة « أو خمسة آلاف ليرة سورية » بعد عبارة خمسمائة جنينه المنصوص عليها في المادة ٧٩ من القانون المشار اليه .

٢ - تستبدل بعبارة « موصى عليه » المنصوص عليها في المادة (٥) كلمة « مسجل » .

٣ - تستبدل بكلمة « مصرياً » المنصوص عليها في المادة ٢٧ عبارة « من رعايا الجمهورية العربية المتحدة » كما تستبدل بعبارة « جمهورية مصر » عبارة « الجمهورية العربية المتحدة » في جميع نصوص القانون المشار اليه .

٤ - تضاف عبارة « في الاقليم المصري » أو محكمة البداية المدنية في الاقليم السوري ، بعد عبارة « المحكمة الابتدائية » في جميع نصوص القانون المشار اليه .

٥ - تضاف كلمة « مبرماً » بعد عبارة « يكون حكمها نهائياً » المنصوص عنها في المواد ٣٦ و ٥٠ وكلمة « مبرم » بعد عبارة الحكم النهائي المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القانون المشار اليه .

٦ - تضاف عبارة « أو رسوم ونفقات » بعد كلمة « مصروفات » المنصوص عنها في المادة ٣٦ من القانون المشار اليه .

٧ - تضاف عبارة « الاقليم المصري أو المقبولين من قبل المحاكم في الاقليم السوري » بعد عبارة « المقيدین بالجدول » المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون المشار اليه .

٨ - تعمل الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

« ويجوز لستين في المائة على الأقل من الجمعيات التعاونية في كل من اقليمي الجمهورية أن تكون الاتحاد العام للاقليم وللإتحادين العامين لاقليمي الجمهورية أن يشكللا الاتحاد العام للجمهورية العربية المتحدة وتحدد طريقة تشكيل هذا الاتحاد العام بقرار من رئيس الجمهورية » .

٩ - تضاف عبارة « في الاقليم المصري أو المصرف الذي يعين بقرار من وزير الشؤون

الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري « بعد عبارة « بنك التسليف الزراعي والتعاوني » المنصوص عنها في المادة (٥٥) من القانون المشار اليه .

١٠ - تحذف كلمة « اعفاءات » وعبارة « بما في ذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم » المنصوص عليها في المادة (٥٨) من القانون المشار اليه .

مادة ٢ - تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري اختصاصات الجهات الادارية المختصة والجهة الادارية والجهات الحكومية المختصة المنصوص عليها في جميع نصوص قانون الجمعيات التعاونية المشار اليه . كما يتولى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري اختصاصات الوزير المختص المنصوص عليها في القانون المشار اليه .

مادة ٣ - يعمل بأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ويوضع استثناءه وقتى من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية المعمول به في الاقليم المصرى ، في الجمهورية العربية المتحدة مع التعديلات الآتية :

١ - تضاف عبارة « أو الطابع المالى بحسب الاحوال » بعد كلمة « السعة » المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (١) من القانون المشار اليه .

٢ - تضاف عبارة « في الاقليم المصرى أو المصرف الزراعي في الاقليم السوري » بعد عبارة « بنك التسليف الزراعي والتعاوني » المنصوص عليها في الفقرة (٩) من المادة (١) من القانون المشار اليه .

٣ - تضاف عبارة « أو خمسين ليرة سورية » بعد عبارة « خمسة جنيهات » المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون المشار اليه .

مادة ٤ - يلقى المرسوم التشريعى رقم ٦٥ المؤرخ فى ٢٨ شباط ١٩٥٠ والمتضمن قانون الجمعيات التعاونية المعمول به فى الاقليم السوري وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على الجمعيات التعاونية القائمة فى الاقليم السوري وقت العمل بهذا القانون ويجب عليها تعديل نظامها وفقا لأحكامه خلال سنة واحدة من تاريخ العمل به والا جاز حلها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فى الاقليم السوري .

مادة ٦ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فى الاقليم السوري اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بتطبيقه فى الاقليم السوري .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٨ يولييه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتطبيق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

في اقليم الجمهورية وادخال بعض التعديلات عليه

باسم الامة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعمول به في الاقليم المصري ،

وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ المؤرخ في ١٨ آيار ١٩٤٩ المعمول به في الاقليم السوري ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٩٩ المؤرخ في ٨ نيسان ١٩٥٢ المتضمن نظام الرياضة والكشافة في الاقليم السوري ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ١٢ ايلول ١٩٥٣ المتضمن قانون الجمعيات والاحزاب في الاقليم السوري ،

وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليمي مصر وسورية ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعمول به في الاقليم المصري في الاقليمين المصري والسوري من الجمهورية العربية المتحدة بعد ادخال التعديلات التالية عليه :

١ - يضاف الى عبارة « خمسة جنيهات » الواردة في المادة (٨) من القانون المذكور عبارة « أو خمسين ليرة سورية حسب الاحوال » .

٢ - يضاف الى عبارة « ألف جنيه » الواردة في المادة (١٥) من القانون المذكور عبارة « أو عشرة آلاف ليرة سورية حسب الاحوال » ويضاف الى عبارة « المقيدين بالجدول » الواردة في هذه المادة عبارة « أو المقبولين من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حسب الاحوال » .

٣ - تستبدل بكلمة « مصر » وبعبارة « الجمهورية المصرية » عبارة « الجمهورية العربية المتحدة » حيثما وردتا في نصوص القانون المذكور .

٤ - يضاف الى عبارة « المحكمة الابتدائية » الواردة في بعض مواد القانون المشار اليه عبارة « أو محكمة البداية المدنية حسب الاحوال » .

٥ - تستبدل بكلمة مصريون الواردة في المادة (٥٦) من القانون المذكور عبارة « أشخاص من جنسية الجمهورية العربية المتحدة » كما تستبدل بكلمة « المصريين » الواردة في نفس المادة بعبارة « الذين يحملون جنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

٦ - يضاف الى عبارة « مائة جنيه » الواردة في المادة (٧١) من القانون المذكور عبارة « أو ألف ليرة سورية حسب الأحوال » .

٧ - يضاف الى عبارة « عشرين جنيها » الواردة في المادة (٧٢) من القانون المذكور عبارة « أو مائتي ليرة سورية حسب الأحوال » .

مادة ٢ - تسرى أحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة في الاقليم السوري وقت العمل بهذا القانون ويجب عليها تعديل نظامها وطلب شهره طبقاً لأحكامه خلال سنة واحدة من تاريخ العمل به وألا جاز حلها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري

مادة ٣ - استثناء لأحكام المادة (١٠) من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري بإجراء الشهر خلال ستة أشهر من تاريخ طلبه .

مادة ٤ - تختص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في هذا الاقليم . وتتولى هذه الوزارة اختصاصات الجهة الادارية المختصة المنصوص عليها في القانون المذكور كما يتولى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري اختصاصات الوزير المختص المنصوص عليه في القانون المشار اليه طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٥ - تلغى النصوص القانونية التالية :

١ - نظام التبرع العثماني المؤرخ في ٢٨ محرم سنة ١٣٣٤ و ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٣٣١

٢ - المواد من ٥٦ الى ٨٢ من القانون المدني الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ المؤرخ في ١٩٤٩/٥/١٨

٣ - المادة (٥) والمواد من ١١ الى ٣١ والمادتان ٤١ و ٤٢ من المرسوم التشريعي رقم ١٩٩ المؤرخ في ١٩٥٢/٤/٨ المتضمن نظام الرياضة والكشافة .

٤ - المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ١٩٥٣/٩/١٢ المتضمن قانون الجمعيات والأحزاب .

٥ - المادتان ٦٠ و ٦١ من المرسوم التشريعي رقم ٥٨ المؤرخ في ١٩٥٣/٩/١٧ المتضمن قانون الأحداث الجانحين .

كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ التي يعمل بها في الاقليم السوري بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

باستثناء وزارة التربية والتعليم في الاقليم المصري من بعض
احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لدرجات
الكادرين الفني العالي والاداري

باسم الامة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - استثناء من احكام المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه تعتبر درجات الكادرين الفني العالي ، والاداري في الباب الاول من الفرع الاول من ميزانية وزارة التربية والتعليم في الاقليم المصري عام ١٩٥٩/١٩٥٨ مدمجة معا في كادر واحد هو الكادر العالي بحيث تعتبر من نوع واحد فيمسا يتعلق بالتريقات والتمييزات .

مادة ٢ - استثناء من احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه تجوز الترقية خلال الفترة المحددة في المادة الاولى بالنسبة لموظفي الكادر الفني المتوسط والكادر الكتابي غير الحاصلين على مؤهل عال من اعل درجات في هذين الكادرين الى الكادر العالي في حدود ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للاختيار .

ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لجميع الموظفين غير الحاصلين على مؤهل عال عند الترقية الى أية درجة اعل .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٥٨

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (١٧ يوليه سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٨

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧

لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة ٣ من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتي :

« ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد » .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة الى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه برقم ٤٨ مكررا نصها كالآتي :

« يكون للمبالغ المستحقة للعامل أو لمن يستحقون عنه بمقتضى أحكام هذا المرسوم بقانون ذات الامتياز المقرر بمقتضى المادة ١١٤١ فقرة (١) من القانون المدني » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (١٧ يولية سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

كانت الحكمة من تحديد مدة الاختبار هي معرفة مدى كفاية العامل الفنية الا ان بعض اصحاب الاعمال قد اساءوا استعمال الحكم الوارد بشأنها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ للانقاص من الحقوق المكتسبة للعامل من حيث الاجور وشروط العمل .

ولما كانت التشريعات الحديثة قد اخذت بمبدأ تقليل مدة الاختبار وتلافيا لاساءة استعمال هذا الحكم من قبل اصحاب الاعمال ، لذلك رؤى تعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ بحيث لا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد .

وغنى عن البيان ان الاختيار غير التمرين ، فلا تحسب مدة الاختبار المشار اليها في هذا المشروع ضمن فترة التلمنة الصناعية او التدريب المهني .

ولما كان المشروع قد حرص على ان يضمن بعض القوانين المعالية نصوصا لضمان حصول العامل على الحقوق المترتبة عليها ، ولم يرد مثل هذا النص في قانون عقد العمل الفردى مع ان المبالغ المستحقة بمقتضى هذا القانون لا تقل أهمية عما تضمنته القوانين المذكورة ، لذلك فقد رؤى اضافة مادة جديدة تقضى بان يكون للمبالغ المستحقة للعامل ولن يستحقونها عنه بمقتضى احكام قانون عقد العمل الفردى ذات الامتياز المقرر بمقتضى المادة ١١٤١ فقرة (ا) من القانون المدنى .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ (١)

بفرض ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه
اعضاء مجالس الادارة في الشركات المساهمة

باسم الامة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رموس الاموال المنقولة ، وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة على الايراد ،

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع ،

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ بفرض ضريبة اضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الادارة في الشركات المساهمة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - علاوة على الضرائب المقررة قانونا تفرض ضريبة اضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار اليها في المادة الاولى (البنء رابعا) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

مادة ٢ - تخضع من المبالغ التى تسرى عليها الضريبة الاضافية الضرائب الاخرى المقررة عليها قانونا فيما عدا الضريبة العامة على الايراد وضريبة الدفاع المقررة على وعائها والضريبة المقررة بهذا القانون .

مادة ٣ - حدد سعر الضريبة الاضافية على الوجه الآتى :

١٠ ٪ عن الشريحة التى تزيد على ٢٠٠٠ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه

- ١٥ ٪ عن الشريحة التي تزيد على ٣٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠٠ جنيه
٢٥ ٪ عن الشريحة التي تزيد على ٤٠٠٠ جنيه الى ٦٠٠٠ جنيه
٤٠ ٪ عن الشريحة التي تزيد على ٦٠٠٠ جنيه الى ٨٠٠٠ جنيه
٦٠ ٪ عن الشريحة التي تزيد على ٨٠٠٠ جنيه الى ١٠٠٠٠ جنيه
٨٠ ٪ عن الشريحة التي تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه

وتستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة عن الإيرادات التي تقاضاها العضو أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة التقويمية السابقة .

وتستحق الضريبة لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٨ عن الإيرادات المتعلقة بسنة ١٩٥٧ بأكملها .

مادة ٤ - على كل عضو من أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة أن يقدم الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به الإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة والتي تقاضاها أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة التقويمية السابقة والضرائب المستقطعة منها ، وغير ذلك من البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبالأوضاع المنصوص عليها فيها .

ويؤدى الممول الضريبة المستحقة من واقع الاقرار المنصوص عليه في الفقرة السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الاقرار .

وفي حالة الوفاة ، يلتزم الورثة أو الوصى أو المصطفى بتقديم الاقرار وأداء الضريبة المستحقة .

مادة ٥ - على كل شركة مساهمة أن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة اقرارا تبين فيه جميع البالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة ومقدار الضريبة التي استقطعت منها وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

وتقدم الاقرارات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة السابقة والمتعلقة بإيرادات سنة ١٩٥٧ خلال شهر من تاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٦ - تسرى على الضريبة الإضافية من حيث تحقيق الاقرارات وتصحيحها والربط والظمن والتحصيل الأحكام الواردة في المواد ٤٥ و ٤٧ مكررا و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ مكررا والمواد من ٧٨ الى ٨٤ والمواد من ٨٨ الى ١٠٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام المادتين ٤ و ٥ يعاقب عليها بالعقوبات المقررة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

وفي خصوص الضريبة الإضافية يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٨٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٥ من القانون المذكور .

وتسرى أحكام الفقرة الرابعة من المادة ٨٥ والمواد ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) و ٨٥ مكررا (٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على الجرائم التي ترتكب بالنسبة للضريبة المذكورة .

مادة ٨ - يلغى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٧

ولووزير الخزانة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (١٧ يولييه سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ بفرض ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه اعضاء مجالس الادارة فى الشركات المساهمة فى ١٢ يوليو سنة ١٩٥٧ - وعند وضعه موضوع التنفيذ تبين ضرورة ادخال بعض التعديلات .

ولما كان التعديل المزمع ادخاله على مواد القانون قد يتناول المادة الواحدة فى اكثر من موضع فقد رؤى حرصاً على تناسق النصوص ووحدة المرجع بالنسبة للاحكام هذه الضريبة استبدال مشروع القانون المرافق بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ وقد روعى فى وضع هذا المشروع أن يكون متمشياً مع الخطوط الرئيسية للقانون المراد الغاؤه ومعقلاً لفكرته الاساسية .

وقد بينت المادة الاولى من المشروع الايرادات التى تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الادارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور وأحالت فى بيان هذه الايرادات الى البند الرابع من المادة الاولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، حتى يمكن الاعتناء بأراء الفقهاء ومبادئ القضاء التى استقرت حول هذه النصوص الأمر الذى يساعد على سهولة التطبيق ، كما نصت هذه الفقرة أيضاً على مبدأ سنوية الضريبة وذلك قطعاً للجدل الذى ثار فى هذا الشأن .

ونصت المادة الثانية على أن الضريبة تسرى على هذه الايرادات مخصوصاً منها الضرائب المقررة قانوناً ، وهى اذ قررت هذا الحكم انما تطبق المبدأ الذى جرت عليه التشريعات الضريبية عندما يكون فى الضريبة مركباً من مجموع عدة أنواع من الايرادات تلافياً لما قد يترتب على فرض هذه الضريبة على الايرادات الاجمالية من أوضاع مجحفة .

الا انه قد رؤى ألا يشمل هذا الخصم الضريبة العامة على الايراد وضريبة الدفاع المفروضة على وعاء هذه الضريبة والضريبة المقررة بهذا القانون اذ أنها بطبيعتها لا تخصم من أوعية الضرائب الأخرى .

أما المادة الثالثة من المشروع فقد حددت سعر الضريبة وأبقته كما ورد فى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ دون أى تعديل .

كما نصت على استحقاق الضريبة فى أول يناير من كل سنة عن إيرادات السنة السابقة وهو ما يتشى مع مبدأ سنوية الضريبة الذى قرره المادة الاولى ويساعد على تحديد الواقعة المنشئة للضريبة مما يسهل الرقابة على الضريبة من حيث استحقاقها وربطها وتحصيلها وتقادعها .

ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على استحقاق هذه الضريبة فى أول يناير سنة ١٩٥٨ بالنسبة الى الايرادات المتحصلة فى سنة ١٩٥٧ بأكملها .

أما المادة الرابعة فقد ألزمت الممول بتقديم أقرار عن إيراداته الخاضعة للضريبة يتخذ

اساسا لربط الضريبة وهذا يتمشى مع الأسلوب الذى أخذ به المشرع فى فرض الضرائب على إيرادات الثروة المنقولة .

كذلك ألزمت المادة الخامسة الشركات المساهمة بأن تقدم اقرارات بما تدفعه الى أعضاء مجالس اداراتها كوسيلة من وسائل الرقابة على اقرارات المولين حتى اذا ما تخلف احدهم عن تقديم اقراره أو كان الاقرار متضمنا بيانات غير صحيحة أمكن ربط الضريبة على أساس واقى مع توفير جهود الادارة التنفيذية فى سبيل الحصول على البيانات الحقيقية بوسائل أخرى .

وتضمنت المادة السادسة الأحكام المتعلقة بربط الضريبة والظمن فيها وتحصيلها بالطرق الادارية وغير ذلك من الأحكام التى لا بد منها للاحكام تطبيق القانون وكفالة الضمانات للمولين والخزانة ، فنصت على سريان المواد ٤٥ ، ٤٧ مكرر ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تقرر مبدأ ربط الضريبة على الإيرادات الحقيقية وحق مصلحة الضرائب فى تصحيح اقرارات المولين وتبيين اجراءات ربط الضريبة والظمن فيها امام لجان الظمن والحالات التى يجوز فيها إعادة النظر والحالات التى تكون الضريبة فيها واجبة الاداء ، وقد رأى الاخذ بنفس الأحكام السارية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فى هذه المسائل ، كما نصت أيضا على سريان المواد من ٧٨ الى ٨٤ من القانون آنف الذكر وهى المتعلقة بحق الاطلاع وسر المهنة تمكيناً لمصلحة الضرائب من القيام بواجبها مع ضمان علم اذاعة أسرار المول فى نفس الوقت .

ونصت المادة كذلك على سريان أحكام المواد من ٨٨ الى ١٠٣ من نفس القانون وهى المتضمنة أحكاماً متنوعة طبقها المشرع على جميع الضرائب على إيرادات الثروة المنقولة لتنظيم القواعد الخاصة باجراءات الاعلان وبكيفية التحصيل وتوقيع الحجز فى مقابل الضرائب المستحقة وأحكام التقادم وغير ذلك مما يستلزمه تنفيذ قوانين الضرائب على الوجه المرضي .

وضمنا لقيام المولين والشركات بتقديم الاقرارات التى نص عليها القانون وضمنا لقيام المولين بسداد الضرائب المستحقة عليهم من واقع اقراراتهم فى الموعد المحدد نصت المادة ٧ من المشروع على توقيع عقوبات فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون تماثل ما قرره المشرع من عقوبات فى المواد ٨٥ ، ٨٥ مكررا (١) ، ٨٥ مكررا (٢) ، ٨٥ مكررا (٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ونصت المادة الثامنة على إلغاء القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ كما نصت المادة التاسعة على سريان أحكام القانون من أول يناير سنة ١٩٥٧ حتى يمكن اخضاع الإيرادات المحصلة فى سنة ١٩٥٧ للضريبة .

ويتشرف وزير الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق مغرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧

في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية

باسم الامة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فقرة جديدة بالنص الاتي :

« ويستثنى من ذلك ، الموظفون الذين يتقرر انهاء خدمتهم قبل بلوغهم السن القانونية فيجوز منحهم معاشا استثنائيا أو مكافأة استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص »

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (١٧ يولية سنة ١٩٥٨)

مذكرة ايضاحية

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية ، على أن تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر في المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح وزير الخزانة ، ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٥٧ بتأليف اللجنة المذكورة .

وقد تقدمت بعض الوزارات بطلب احالة بعض موظفيها الى المعاش قبل بلوغهم السن القانونية مع تسوية حالتهم بضم مدة سنتين الى خدمتهم على أساس انها نوع من التسوية بحالات موظفين قائمين بالخدمة فعلا عن طلب المعاش وان اقتراح الوزير المختص يقوم على أساس تحرى المصلحة العامة على ضوء الدراسة والبحث لحالة الموظف المطلوب تسويتها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ مكرد « أ » الصادر في ٢٩ يولية سنة ١٩٥٨

ولما كان المقصود من تأليف لجنة المعاشات هو قصر اختصاصها على منح معاشات ومكافآت للموظفين الذين تركوا خدمة الحكومة أو لورثة من يتوفى منهم أثناء الخدمة أما الموظفون الذين يتركون خدمة الحكومة قبل بلوغهم السن القانونية فقد روى جواز منحهم معاشات استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص . وقد أعد مشروع قانون لهذا الغرض وعرض على مجلس الدولة فافقره بالصيغة المرافقة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة على ايرادات رموس الاموال المنقولة وعلى الارباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل في الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رموس الاموال المنقولة
وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - تلغى المادة ٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه المضافة
بالقانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤

مادة ٢ - تضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه اربع مواد جديدة
بأرقام ٥٥ و ٥٥ مكررا و ٥٥ مكررا (١) و ٥٥ مكررا (٢) نصها كالاتى :

« مادة ٥٥ - استثناء من احكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثانى من
هذا القانون تتخذ الارباح التى ربطت عليها الضريبة فى سنة ١٩٥٥ الميلادية او السنة
المالية للممول المنتهية خلالها - وتسمى سنة الاساس - اساسا لربط الضريبة عن عدد
من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة الى افراد
المولين الذين لا تتجاوز ارباحهم فى سنة الاساس خمسمائة جنيه »

فاذا كان المول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية
خلالها أو لم يكن له نشاط فى تلك السنة فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة
التى بدأ نشاطه خلالها هى سنة الاساس .

أما فى الحالات التى تكون الضريبة قد ربطت فيها على المول ربطا نهائيا عن أية
سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار اليها فتتخذ السنة التالية للسنة التى تم فيها الربط
النهائى سنة اساس بالنسبة الى المول .

ويشترط في سنة الأساس أن يكون الممول قد حقق فيها ربحا ، فإذا كانت السنة المنتهية بخسارة ، كانت سنة الأساس هي أول سنة لاحقة حقق الممول خلالها ربحا .
ولا تسرى الأحكام المتقدمة على المولين المزمين. قانونا بأمسك دفاتر تجارية أو المولين الذين يسكنون تلك الدفاتر اختيارا بشرط أن تكون منتظمة وتمثل حقيقة نشاطهم الخاضع للضريبة » .

« مادة ٥٥ مكررا - تتخذ أرباح سنة الأساس أساسا لربط الضريبة في السنتين التالية لها على الوجه الآتي :

١ - بالنسبة الى المولين الذين لا تجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيهًا تتخذ أرباح تلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات الأربع التالية .

٢ - بالنسبة الى المولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيهًا ولا تتعدى خمسمائة جنيه تتخذ أرباح تلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنتين التاليتين .

وتربط الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنة التالية للسنوات الأربع أو السنتين المشار إليها في البندين السابقين بحسب الأحوال ، وتعتبر أرباح السنة المذكورة أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية لها وفقا لحكم البندين السابقين » .

« مادة ٥٥ مكررا (١) - بالنسبة الى المولين الوارد ذكرهم بالبند (٢) من المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للممول عن إحدى السنتين المشار إليهما في البند المذكور في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا تغيرت أرباح المول تغيرا جوهريا عما كانت عليه في سنة الأساس بشرط أن يطلب المول محاسبته على أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ مبينا به مبررات هذا الطلب .

٢ - إذا ثبت لمصلحة الضرائب أن أرباح المول الحقيقية قد زادت في إحدى السنتين المقيمتين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس .

وفي هذه الحالة تخضع المصلحة المول بالاسباب التي بنت عليها حكمها وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول » .

فإذا كانت المصلحة قد ربطت الضريبة على أساس الأرباح الحكيمة كان لها قبل حلول ميعاد التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ أن تعمل الربط على أساس الأرباح الحقيقية .

وفي جميع الأحوال المتقدمة تعتبر السنة التي ربطت الضريبة على أرباحها الحقيقية سنة أساسا بالنسبة الى السنتين التالية لها » .

« مادة ٥٥ مكررا (٢) - استثناء من أحكام المادة ٤٨ يؤدي المولون الخاضعون للربط على أساس الأرباح الحكيمة الضريبة المستحقة عن أية سنة من السنوات الخاضعة للربط المذكور في الميعاد المحدد لتقديم الإقرارات ومقدار ما يكون واجب الأداء من الضريبة عن سنة الأساس .

ويجوز للممول أن يطلب أداء الضرائب المستحقة على ثلاثة أقساط متساوية ، يستحق أولها بانتقضاء الميعاد المحدد لتقديم الإقرار ، ويستحق كل من القسطين الباقيين بمقتضى ثلاثة أشهر من استحقاق القسط السابق » .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة قبل العمل به .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٨ (٣٠ يولية سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن تعديل المادتين ٢١ ، ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٢١ وبالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه النصان الاتيان :

« مادة ٢١ فقرة أولى - يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته على أنه بالنسبة الى المفقودين من أفراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قراراً باعتبارهم موتى بعد مضي الأربع سنوات ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم » .

« مادة ٢٢ - بعد الحكم بموت المفقود أو صدور قرار وزير الحربية باعتباره ميتاً على الوجه المبين فى المادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو القرار » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٨ (٣٠ يولية سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ (١)

في شأن مد مواعيد الوقف المنصوص عليها في المادة الخامسة
من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة النظر
في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين
المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على اجمالي التركات ،
وعلى القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين
مصلحة الضرائب والممولين ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - جميع الدعاوى المشار إليها في المادة (١) من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه والتي أوقفت تستمر موقوفة أو تعود إلى الوقف بحسب الأحوال حتى آخر
يونيه سنة ١٩٥٩ وذلك ولو لم تكن عجلت طبقاً لنص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من
تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٨ (٣٠ يولييه سنة ١٩٥٨)

وزارة الاقتصاد والتجارة

قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لبورصة
البضاعة الحاضرة للأقطان وبندرة القطن

وزير الاقتصاد والتجارة (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصري ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبندرة القطن (بورصة مينا البصل) ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٥ وبالفقرتين الأولى والأخيرة من المادة ٢٧ وبالفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ وبالفقرة الأخيرة من المادة ٨٧ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبندرة القطن ، النصوص الآتية :

« مادة ٢٥ - رتبة الأساس في عقود القطن متوسط التيلة هي الجود للأشموني ، والأقطان الصالحة للتسليم هي الأشموني والجيزة ٣٠ والدندرة من رتبة جود فير الى فول جود / اكسترا وفقا للنماذج المذكورة في المادة الثانية . ويكون التسليم بالنسبة الى الجيزة ٣٠ والدندرة عن طريق اضافة أو خصم فروق السعر بين الصنفين المذكورين وبين رتبة الأساس . وفيما يختص بفروق الاسعار بالنسبة للأقطان التي تتراوح رتبها بين الجود فير والفولي جود فير وبين الفولي جود فير والجود أو بين الجود والجود تو فول جود أو بين الجود توفولي جود والفولي جود أو بين الفولي جود والفولي جود / اكسترا فتسوى هذه الفروق زيادة أو نقصا بإداء فرق نسبي من الثمن على أساس الفروق التي تقررها اللجنة المشار اليها في المادة السابقة ، وكذلك على أساس الرتب التي يقررها الخبراء . أما عن جميع الرتب المتوسطة بين رتبتين فيجب أن يتم تسليمها وفقا للقرارات النهائية للخبراء » .

« مادة ٢٧ (فقرة أولى) - لا يجوز أن يسلم تنفيذاً لعقود متوسط التيلة قطن تقل رتبته عن الجود من الأشموني أو الجيزة ٣٠ أو الدندرة . ولا تستحق للبائع أية فروق في السعر عن الزيادة في الرتبة فوق الفولي جود / اكسترا من الاصناف المذكورة . والفروق الخاصة بالزيادة أو النقصان عن الرتب والاصناف يكون أساسها الفروق التي تقررها لجنة تحديد فروق الاسعار في يوم العمل السابق ليوم اصدار اذن المعاينة وطبقا للاحكام المقررة لأعمال الخبرة » .

« مادة ٢٧ (فقرة أخيرة) - ويجب ألا تزيد فروق الاسعار بين رتبتي الفولي جود والفولي جود / اكسترا على ٥ ٪ من قيمة الفولي جود لصنفي الأشموني والدندرة و ٧,٥ ٪ لتصنف الجيزة ٣٠ التي حددتها اللجنة لكل فلييرة » .

• مادة ٢٨ (فقرة أخيرة) - كما يجب أن تقرر اللجنة نفسها الفروق بين الجود/ فولى جود كرنك بضاعة حاضرة والجود/ فولى جود متوفى بضاعة حاضرة وبين الجود/ أشمونى بضاعة حاضرة والجود/ جيزة ٣٠ وندرة بضاعة حاضرة •

• مادة ٨٧ (فقرة أخيرة) - وعلى طالب الشهادة أن يؤدى لخزانة البورصة علاوة على المبالغ المستحقة عن الخبرة والاستئناف وإعادة النظر مبلغ ٣٠٠ قرش (ثلثمائة قرش) عن كل ٥٠٠ قنطار أو كسورها ، كما يؤدى عن البضاعة الحاضرة وتسليم المحطة مبلغا اضافيا قدره ٦٠ قرشا (ستون قرشا) عن كل ٢٥٠ قنطارا أو كسورها ويوزع هذا المبلغ على المخزنية الخبراء بالتساوى •

• مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الوقائع المصرية •

تحريرا فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٥ يوليه سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٨ (١)

فى شأن البيانات التى يتعين وضعها على عبوات العسل الاسود

وعسل الدبس والشراب الذهبى

وزير الاقتصاد والتجارة (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٥/١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الاسود وعسل الدبس والشراب الذهبى وتجارتها ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـسـد :

• مادة ١ - تكتب البيانات المنصوص عليها فى المادة السادسة من القرار الخاص بتنظيم صناعة العسل الاسود وعسل الدبس والشراب الذهبى باللغة العربية بمادة ثابتة اللون فى مكان ظاهر على جميع العبوات التى تحفظ بها الاصناف المذكورة •

ويجوز كتابة البيانات المذكورة باحدى اللغسات الاجنبية علاوة على اللغسة العربية •

• مادة ٢ - يعمل بهذا القرار بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره فى الوقائع المصرية وعلى تجار المنتجات المشار اليها التصرف خلال هذه المدة فيما يكون لديهم من منتجات مخالفة لاحكام هذا القرار •

تحريرا فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (١٤ يوليه سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٧ الصادر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٨

قرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ (٢)

بشأن تنفيذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاندماج في شركات المساهمة

وزير الاقتصاد والتجارة (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وادخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصري ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاندماج في شركات المساهمة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يجب على كل شركة ترغب الاندماج في شركات المساهمة وفقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه أن تقدم طلبا الى مصلحة الشركات مرافقا له المستندات الآتية :

(أ) صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة التي تقرر فيها الاندماج في شركة مساهمة مصرية موقع عليها من رئيس الجمعية ومصدق عليها في مكتب التوثيق .

(ب) صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة الدامجة بموافقتها على الاندماج موقع عليها من رئيس الجمعية ومصدق عليها في مكتب التوثيق .

(ج) صورة من عقد الاندماج موقع عليها من الشركة المندمجة والشركة الدامجة .

(د) مستخرج من تقرير الخبراء بقيمة صافي أصول الشركة المندمجة .

(هـ) مستخرج من صحيفة قيد الشركة المندمجة في السجل التجارى .

(و) صورة طبق الأصل من ميزانيتي السنتين الماليتين الكاملتين السابقتين على طلب الترخيص مصدقا عليهما من مراقب الشركة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (١٤ يولية سنة ١٩٥٨)

وزارة الداخلية

قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل المادة ٣٤ من القرار الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ بتنفيذ احكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
المصادر في مصر بشأن السيارات وقواعد المرور

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ احكام القانون
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في مصر بشأن السيارات وقواعد المرور ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة الى المادة ٣٤ من القرار المشار اليه بالنص الاتي :
« وتستثنى سيارات النقل العام للركاب بالمدن من شرط وجود أبواب يمكن غلقها
إذا وافقت المجالس البلدية لهذه المدن على ذلك » .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
تحريرا في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٤ يولية سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ (٢)

بتعديل بعض احكام القرار الوزاري في شأن البطاقات الشخصية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية ،
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ في شأن البطاقات
الشخصية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يوقف العمل باحكام الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القرار المشار
اليه عند تجديد البطاقات الشخصية لأول مرة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ (٨ يولية سنة ١٩٥٨)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥١ الصادر في ٣ يولية سنة ١٩٥٨

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ الصادر في ٢١ يولية سنة ١٩٥٨

وزارة العدل

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة
صفة مأموري الضبط القضائي (١)

وزير العدل (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المنتجات ،
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى موافقة وزير الصحة بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٥٨ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يخول مدير قسم مراقبة الاغذية ووكيله ومفتشوه وأطباؤه ومفتشو صحة
المديریات والمحافظات ومساعدوهم وأطباء المراكز والبنادر والنقط والوحدات الصحية
الشاملة ومفتشو الاغذية والمعاونون الصحيون صفة مأموري الضبط القضائي كل في
دائرة اختصاصه لاثبات المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .
تحريرا في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (١٤ يولييه سنة ١٩٥٨)

قرار

بتحويل مفتشي صحة المديریات والمحافظات ومساعدوهم
ومفتشي الصحة وأطباء المجموعات والوحدات الصحية
والمعاونين الصحيين صفة مأموري الضبط القضائي (٢)

وزير العدل (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق
والشوارع وما اليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة المعدل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة
١٩٥٤ ،
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى موافقة وزير الصحة الصومية بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يخول مفتشو صحة المديريات والمحافظات ومساعدوهم ومفتشو الصحة وأطباء المجموعات والوحدات الصحية والمعاونون الصحيون صـفـة مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه • لاثبات المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه •

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية •
تحريرا في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (١٤ يوليه سنة ١٩٥٨)

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٥٨ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في اشغال الطرق العامة

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة ،
وعلى القرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور والقرارات المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٣ من القرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النص الاتي :

« تسرى على الاشغال بالفترينات المعدلة للبيع منها احكام المادة السابقة » •

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية •

تحريرا في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٧ يونيه سنة ١٩٥٨)

قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ (١)
في شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم
الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ،
 وعلى القرار الوزاري رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن اجراءات وشروط واوضاع
 ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين ،
 وعلى القرار الوزاري رقم (٣٧٩) لسنة ١٩٥٧ في شأن الشروط أو المواصفات
 الواجب توافرها في العربات واللاعبة والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين
 لبيع المشروبات والمواد الغذائية ،
 وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن الماكولات والمشروبات التي
 يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط والمواصفات الواجب توافرها في ملابسهم ،
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول الى السلطة القائمة
 على أعمال التنظيم بالمجلس البلدي المراد الترخيص في ممارسة هذه الحرفة في دائرة
 اختصاصه .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات التالية :

- ١ - اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته وعنوانه .
- ٢ - نوع السلعة أو البضاعة أو الحرفة أو الصناعة التي يطلب الترخيص في بيعها
 أو في مزاولتها .
- ٣ - المكان والمنطقة التي يطلب الترخيص بالعمل فيها .
- ٤ - كل البيانات الخاصة بالترخيص للطالب في مزاوله مهنة بائع متجول فيما
 لو كان قد سبق الترخيص له بذلك .

مادة ٢ - يرفق بالطلب المستندات التالية :

- ١ - شهادة ميلاد الطالب أو ما يقوم مقامها .
- ٢ - شهادة الحالة الجنائية (تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق) .
- ٣ - الترخيص السابق حصول الطالب عليه في ممارسة حرفة بائع متجول .
- ٤ - الإيصال الدال على أداء رسم الترخيص .
- ٥ - شهادة تفيد مزاولته لمهنته في المكان المطلوب الترخيص له فيه مصدقا عليها من
 قسم أو مركز أو نقطة البوليس المختصة أو من الرابطة العامة للباعة الجائلين .
- ٦ - ثلاث صور فوتوغرافية للمالك مقاس ٤ × ٣ سطنتمرات .

مادة ٣ - تقيد طلبات التراخيص بأرقام مسلسلية في سجل خاص يمدد المجلس البلدى ويبين فيه تاريخ وساعة ورودها وملخص البيانات الخاصة بها - والاجراءات التى اتخذت فيها .

مادة ٤ - يحال الطالب الى الجهة الصحية المختصة لتوقيع الكشف الطبى عليه للتحقق من خلوه من الأمراض المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧

وإذا كانت الحرفة المطلوب الترخيص فى مزاولتها تقتضى استخدام عربات أو أوعية أو صناديق لبس المشروبات أو المواد الغذائية ، وجب على الطالب تقديمها الى الجهة الصحية المختصة للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها فى القرار الوزارى الصادر بناء على المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧

مادة ٥ - يجب لمنح الترخيص أن تتوافر الشروط التالية :

١ - أن يكون للطالب محل إقامة ثابت ومعروف فى المدينة التى يطلب الترخيص بمزاولة مهنته فيها .

٢ - أن يقدم إقرار بارتداء الزى الخاص بالباعة الجائلين فى المناطق التى يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية .

٣ - أن يسمح العدد المحدد للتراخيص فى المكان المعين أو السوق المطلوب الترخيص بمزاولة مهنة البائع المتجول فيها بمنح الترخيص .

مادة ٦ - تفصل فى طلبات الترخيص فى دائرة اختصاص المجلس البلدى لجنة تشكل من :

- | | |
|--|-------|
| ١ - ممثل السلطة القائمة بأعمال التنظيم بالمجلس البلدى | رئيسا |
| ٢ - ممثل من الادارة الصحية بالمجلس البلدى أو مفتش صحة المركز | |
| ٣ - عضو من ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة . | |
| بالنسبة الى كل من مجلس بلدى القاهرة والاسكندرية | اعضاء |
| ٤ - ضابط من يوليس البلدية أو من قسم أو مركز أو نقطة البوليس | |
| المختصة | |
| ٥ - ممثل الباعة الجائلين | |

ويصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد أسماء أعضاء اللجنة كل عام .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلبات ، وعند تساوى الآراء يرجع الجانب الذى فيه الرئيس ، وتكون قراراتها نهائية .

وعليها تسبب القرارات الصادرة برفض الترخيص وإخطار ذوى الشأن بها خلال أسبوع من صدورهما بكتاب موصى عليه .

مادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادة (٨) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ تقترح اللجنة المشار اليه فى المادة السابقة عدد التراخيص الخاصة بالباعة الجائلين فى الأماكن

والسويقات المحددة لوقوفهم كل عام مراعية اعتبارات الأمن والصحة العامة والمرور وعلى السلطة القائمة على التنظيم نشر القرارات الصادرة بتحديثها في الوقائع المصرية .

مادة ٨ - تجري المفاضلة بين مقدمي الطلبات لمنح الترخيص في الأماكن والسويقات المحددة لوقوف الباعة الجائلين وفقا للقواعد التالية :

١ - من رخص له في ممارسة حرفة بائع متجول في المكان المطلوب الترخيص فيه وبأشهر العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب .

٢ - من صدر له ترخيص مهنة مباشرة بائع متجول في دائرة المجلس البلدى .

٣ - من زاول العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب في المكان المطلوب الترخيص فيه .

٤ - الأكثر أولادا ، ثم الأكبر سنا ، ثم الأسبق في تقديم الطلب .

مادة ٩ - يقدم طلب تجديد الترخيص قبل انتهاء ميعاده بشهر على الأقل وتتبع في قبوله وقيدته والفصل فيه أحكام المواد السابقة .

مادة ١٠ - يحصل رسم قدره :

١ - مائة مليم عن منح الترخيص أو تجديده أو إعطاء بدل فاقد أو صورة منه .

٢ - رسم قدره خمسون مليمًا عن العلامة المميزة للباعة المتجولين .

مادة ١١ - يسلم الترخيص الى الطالب بعد صدور القرار بمنحه ، وتسلم اليه العلامة المعدنية المميزة ، وتخطر الجهة الصحية التي تزاول الحرفة في دائرة اختصاصها برقم الترخيص وتاريخ صدوره ، وعلى المرخص له الاحتفاظ بالترخيص وحمل العلامة المعدنية المميزة بشكل ظاهر أثناء مباشرته لمهنته وتقديمها الى المختصين عند الطلب ، وعليه في حالة فقد الترخيص أو تلفه أو فقد العلامة المميزة أو تلفها التقدم فوراً الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم لإعطائه بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو علامة جديدة .

وعلى هذه السلطة تسليمه شهادة تفيد تقديمه اليها بطلب لصرف بدل فاقد أو صورة الترخيص أو العلامة المميزة وتسليمها اليه متى تحققت من سبق الترخيص له خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ قيد الطلب .

مادة ١٢ - تعد السلطة القائمة على أعمال التنظيم التراخيص وطلبات الحصول عليها وتجديدها وطلب صور أو بدل فاقد عنها والسجلات التي تقيد هذه الطلبات فيها ونفا للنماذج المرفقة بهذا القرار .

كما يجب عليها اعداد العلامات المعدنية المميزة بأرقام متسلسلة بحيث يبين عليها اسم المجلس البلدى والمنطقة المرخص بمزاولة المهنة فيها .

مادة ١٣ - لا يجوز للمرخص له مباشرة العمل في السويقات المخصصة للباعة الجائلين بعد غروب الشمس بساعة كما لا يجوز له بعد انتهاء عمله ترك العربات أو الأدوات المستعملة في مزاولة المهنة في السويقة أو المكان المخصص لمباشرة المهنة أو المبيت فيهما .

مادة ١٤ - يلغى القرار الوزاى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧ والمادة الأولى من القرار الوزاى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من قرارات .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٢ المحرم سنة ١٣٧٨ (٢٩ يوليى سنة ١٩٥٨)

فَقَاةُ المَحَامِي

المَحَامَاة

فهرست

السنة الثامنة والثلاثون

١٩٥٧ - ١٩٥٨

بيان

جرينا في ترتيب فهرست السنة الثامنة والثلاثون لمجلة المحاماة بحملها على ثلاثة أقسام :

الأول : خاص بالأبحاث .

الثاني : خاص بالقوانين والقرارات الوزارية والأحكام السكرية والنشورات .

الثالث : خاص بالأحكام السادرة من قضاء محكمي النقض الجنائية والدنية والمهكمة الإدارية العليا ومحكم الجنابات ومحكم الاستئناف ومحكم الأحوال الشخصية والمحكم الابتدائية والمجزئية بترتيب الحروف الأبجدية..

وقد جعلنا تلخيص الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها عند اللزوم .

والله ولي التوفيق .

فهرست الأبحاث

- ١ — وصف الدعوى بوجوب نظرها على وجه السرعة — للدكتور أحمد أبو الوفا — أستاذ قانون المرافعات بجامعة اسكندرية . ص ٦٥
- ٢ — التكيف القانوني للرشوة والجزاءات للترتبة عليها — للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة بمكتب النائب العام . ص ٧٥
- ٣ — تحديد طبيعة الأمر بتقدير النفقة الوقتية طبقاً لنص المادة ٨٩٦ مرافعات — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف . ص ٩١
- ٤ — منازعات الأحوال الشخصية في الطلاق — للأستاذ نصيف زكي المهدي . ص ١٩٩
- ٥ — المسئولية عن عمليات الشحن والتفريغ في النقل البحري — للدكتور على جمال الدين عوض — مدرس القانون التجاري والقانون البحري — بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ص ٢٠٩
- ٦ — الفسخ الإرادي لمقد الممل المتردى — للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ٥٢٤
- ٧ — الرشوة في القانون المصرى — للدكتور أحمد رفعت خفاجي — وكيل النيابة بمكتب النائب العام . ص ٢٣٤
- ٨ — الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى — للأستاذ على فاضل حسن — وكيل نيابة جنوب القاهرة . ص ٢٤٢ ، ٤٦٦
- ٩ — المسئولية المدنية عن حوادث للعائد الكهربيائية (الأسانسير) — للدكتور أبو البريد على التيت المهدي . ص ٢٥٨
- ١٠ — الضوابط العامة لسياسة في قضايا الجنائي — للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس . ص ٤٢١ ، ٥٨٩ ، ٧٨٧ ، ٩٥٨ ، ١١٥٦ ، ١٢٩٩
- ١١ — طبيعة أواخر الأداء والظمن فيها — للأستاذ فتحى عبد الصبور — القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ٣٧٤
- ١٢ — تفسير زمن الحرب بالمضى للمفهوم في قانون العقوبات — للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة . ص ٤٤٩
- ١٣ — انعدام الرضاء كسب لبطلان الزواج في القانون المقارن — للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف . ص ٤٥٨ ، ٦٢٢

- ١٤ — مشكلة خريجي السجون في مصر — للدكتور حسن صادق المرصاوى — مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق — جامعة الاسكندرية . ص ١٠٠٦ ، ١٠٠٧
- ١٥ — نظرة القانون الانجليزى فى جرائم الأحداث — للأستاذ محمود التونى — القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ٦١٩
- ١٦ — ثقل الموظف من القنّة للتوسّطة إلى القنّة المالية — للأستاذ ابراهيم شحاته — مفوض الدولة . ص ٦٣٢
- ١٧ — محاضرات الجلسات وقوائم الحضور الخاصة بالجمعية العامة لشركات المساهمة — قوامها ومدى حجبها القانونية فى تشريع الشركات المصرى — للأستاذ محمود كامل الحامى . ص ٩٥١
- ١٨ — نظام أوامر الأداء — للدكتور أحمد أبو الوفا — أستاذ للرافضات بجامعة اسكندرية . ص ١١٧٣ ، ٩٧٩
- ١٩ — دعوى الشركة ودعوى المسام فى تشريع الشركات المصرى — للأستاذ محمود كامل الحامى . ص ١١٤٥
- ٢٠ — ذاتية قه للرافضات فى مواد الولاية على المال — للدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة استئناف القاهرة . ص ١١٩٠
- ٢١ — نظرية المساهمة الجنائية — للأستاذ على فاضل حسن — وكيل نيابة جنوب القاهرة . ص ١١٩٣ ، ١٣٣١
- ٢٢ — دعاوى طعون التركات ورفضها طبقاً لإجراءات المادة ٥٤ مكررة المضافة إلى القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ — للأستاذ محمود وصيف الحامى . ص ١٢٠٧
- ٢٣ — تعليق على حكم بشأن اختصاصات المحامى العام — للدكتور حسن صادق المرصاوى — للدرس بكلية الحقوق — جامعة الاسكندرية . ص ١٢١٣
- ٢٤ — عقد الوكالة وعقد العمل — أم صور التفرقة والجمع بينهما فى القانون المصرى المقارن — للأستاذ محمود كامل الحامى . ص ١٣٢٢
- ٢٥ — قرارات المؤتمر الثالث للمحامين العرب المنعقد بدمشق فى ٢١ — ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ . ص ٢٧٣
- ٢٦ — تقرير مجلس النقابة عن أعماله منذ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لمرضه على الجمعية العمومية للسادة المحامين . ص ٢٨٥ مكرر

فهرست القوانين والقرارات وأمر العسكرية

قوانين الجمهورية المصرية

- ١ — قرار بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الواد المدنية . ص ١
- ٢ — قرار بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية . ص ٢
- ٣ — قرار بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ . ص ٢
- ٤ — قرار بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر القارى . ص ٨
- ٥ — قرار بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . ص ٩
- ٦ — قرار بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام « هيئة قناة السويس » . ص ١٠
- ٧ — قرار بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بإضافة حكم جديد يعدم جواز تلك الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة كذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب حق عين عليها بالتقادم . ص ١٣
- ٨ — قرار بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى . ص ١٤
- ٩ — قرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الماشات والكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة . ص ١٨
- ١٠ — قرار بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام قانون عضوية مجلس الأمة . ص ٤٨
- ١١ — قرار بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية للوقوف على جهات البر . ص ٥٠
- ١٢ — قرار بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ بغرض ضريبة إضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة . ص ٥١
- ١٣ — قرار بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التبعة العامة . ص ٥٢
- ١٤ — قرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بغرض ضريبة لتحويل الملكية العقطن المصرى . ص ٥٦

- ١٥ — قرار بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية . ص ٥٨
- ١٦ — قرار بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات للسلطة . ص ٦٠
- ١٧ — قرار بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية . ص ٧٢
- ١٨ — قرار بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال . ص ١٠٥
- ١٩ — قرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان . ص ١١١
- ٢٠ — قرار بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف . ص ١٢٢
- ٢١ — قرار بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاولة مهنة صانئ الأسنان ومجال صنعها . ص ١٢٤
- ٢٢ — قرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي . ص ١٢٧
- ٢٣ — قرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الحال العامة . ص ١٢٨
- ٢٤ — قرار بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع . ص ١٢٩
- ٢٥ — قرار بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن طرح التهر وأكله . ص ١٣٤
- ٢٦ — قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٧ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية . ص ١٧٣
- ٢٧ — قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية . ص ١٧٣
- ٢٨ — قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه الحال العمومية والصناعية في الجارى العمومية . ص ١٧٤
- ٢٩ — قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الأجانب . ص ١٧٤
- ٣٠ — قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير

- التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات المعدل بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ . ص ١٧٥
- ٣١ — قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٧ يمدد جواز الحجز تحت يد الحكومة على أموال الإغانات التي تصرف تنفيذاً للأمرين السكرين رقمي ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦ . ص ١٧٦
- ٣٢ — قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء القود الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية . ص ١٧٧
- ٣٣ — قانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر . ص ٢٠٥
- ٣٤ — قانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن دعم البنك التجاري المصري . ص ٢٠٥
- ٣٥ — قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ يجوز انتفاع الماملين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الموجودين في الخدمة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ . ص ٢٤١
- ٣٦ — قانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق لتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ٢٤٣
- ٣٧ — قانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية . ص ٢٤٨

قوانين الجمهورية العربية المتحدة

- ٣٨ — قرار بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية . ص ٢٩١
- ٣٩ — قرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حل الأحزاب والهيئات السياسية في الإقليم السوري . ص ٢٩١
- ٤٠ — قرار بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ للتضمن المفو عن بعض الجرائم والعقوبات في الإقليم السوري . ص ٢٩٢
- ٤١ — قرار بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأعضاء السابقين في مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري . ص ٢٩٤
- ٤٢ — قرار بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بإحالة المخالفات الجنائية إلى المحاكم العسكرية في إقليم سورية في حالات الحرب والطوارئ والتبعية . ص ٢٩٥

- ٤٣ - قرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ بقصر حق الترشيح لمضوية مجالس إدارة النقابات على الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي . ص ٣١٥
- ٤٤ - قرار بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل للمادة ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني الصادر في الإقليم المصري . ص ٣١٧
- ٤٥ - قرار بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن العلم الوطني . ص ٣١٦
- ٤٦ - قرار بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ في الإقليم المصري . ص ٢٩٦
- ٤٧ - قرار بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ بقسمة الأعيان التي انتهى إليها الوقف . ص ٣١٨
- ٤٨ - قرار بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم على الطلبات التي تقدم إلى دار الإفتاء في الإقليم المصري . ص ٣٢٤
- ٤٩ - قرار بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ . ص ٣٢٥
- ٥٠ - قرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري . ص ٣٢٦
- ٥١ - قرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية في الإقليم المصري . ص ٣٣١
- ٥٢ - قرار بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام للرسم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي الصادر في الإقليم المصري . ص ٣٣٢
- ٥٣ - قرار بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المدة لبناء في الإقليم المصري . ص ٣٣٤
- ٥٤ - قرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية . ص ٣٣٥
- ٥٥ - قرار بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال النقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل في الإقليم المصري . ص ٣٣٦
- ٥٦ - قرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض أحكام القانون الأساسي لقطاع غزة الصادر به القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ . ص ٣٥٥

- ٥٧ — قرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية الصادر به القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في الإقليم المصري . ص ٣٥٦
- ٥٨ — قرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الجبج الإداري في الإقليم المصري . ص ٣٥٧
- ٥٩ — قرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم العمل في المناجم والمهاجر في الإقليم المصري . ص ٣٥٧
- ٦٠ — قرار بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم أعمال السلع وحفظ الجلود الخام في الإقليم المصري . ص ٣٦٢
- ٦١ — قرار بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية بالإقليم المصري . ص ٣٦٣
- ٦٢ — قرار بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تشاوي القطن الأشموني بالإقليم المصري . ص ٣٦٥
- ٦٣ — قرار بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر في الإقليم المصري . ص ٣٦٧
- ٦٤ — قرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن خضوع رعايا الجمهورية العربية المتحدة وسياراتهم الخاصة لدى خروجهم من أراضي الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة إلى رسم خروج . ص ٣٦٨
- ٦٥ — قرار بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ المتضمن السفو عن مخالفات الأحوال المدنية في إقليم سورية وتسجيل واقعاتها المكتومة بدون قرار قضائي . ص ٣٧٠
- ٦٦ — قرار بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض إيجارات الأماكن في الإقليم الجنوبي . ص ٣٧١
- ٦٧ — قرار بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على قانون التوظيف في الإقليمين السوري والمصري . ص ٣٧٣
- ٦٨ — قرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكاتب الوسطاء في إلحاق المثليين والمثلات وغيرهم بالعمل في الإقليم المصري . ص ٣٧٤
- ٦٩ — قرار بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٨ بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ بتحصيل الحكومة فروق أسعار ما تستهلكه المطاحن والمخابز في المواد البترولية في الإقليم المصري . ص ٣٧٧

- ٧٠ — قرار بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن فرض رسم نقل على أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالإقليم . ص ٣٧٨
- ٧١ — قرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاقية الأسس المقودة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ في شأن التوضيحات المترتبة على تأميم الشركة المالية لقناة السويس البحرية . ص ٣٧٩
- ٧٢ — قرار بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع في الإقليم السوري . ص ٣٨١
- ٧٣ — قرار بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨ بالبيع للبلديات في الإقليم السوري باستملاك المقاربات البنية وغير البنية بنية تخطيطها وتقسيمها إلى مقاسم صالحة للبناء . ص ٣٨٥
- ٧٤ — قرار بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٨ بالترخيص لبعض الطوائف بمزاولة المهنة في أي من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة . ص ٣٨٦
- ٧٥ — قرار بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ بجواز تعيين بعض طوائف من الموظفين دون التقيد ببعض أحكام قانوني التوظيف في الاقليمين المصري والسوري . ص ٣٨٧
- ٧٦ — قرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن خضوع قرارات إعادة المحاكاة في الدعاوى المقاربة التي تكون الدولة طرفاً فيها للتمييز . ص ٣٨٨
- ٧٧ — قرار بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإعفاءات الجمركية التي تمنح للمواطنين عند تتقدمهم بين اقليمي الجمهورية . ص ٣٨٨
- ٧٨ — قرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر في الإقليم المصري . ص ٣٩٠
- ٧٩ — قرار بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ بإصدار قانون محاكمة الوزراء في الإقليمين المصري والسوري . ص ٣٩٢
- ٨٠ — قرار بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز في إقليم مصر . ص ٣٩٧
- ٨١ — قرار بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة . ص ٣٩٨
- ٨٢ — قرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ للتضمن تعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات الجزائية في الإقليم السوري . ص ٤٠٥
- ٨٣ — قرار بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ للتضمن تعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات في الإقليم المصري . ص ٤٠٨
- ٨٤ — قرار بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٨ بتعديل أحكام المواد ٨ و ٤٣ و ٤٤ من قانون السجل العقاري الصادر بالقرار رقم ١٨٩ المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٦ والمادة ١٨ من قانون

- الرسوم المقارية رقم ٤٢٩ للورخ في ٢٩ تموز سنة ١٩٤٨ . ص ٤١٠
- ٨٥ — قرار بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل أحكام المادتين ١٣ و ٧ من القرار ١٤٤ المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ بشأن الأملاك العامة في الإقليم السوري . ص ٤١١
- ٨٦ — قرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ بتطبيق أحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم الممول بها في الإقليم المصري في إقليم الجمهورية وبإدخال بعض التعديلات عليها . ص ٤١٢
- ٨٧ — قرار بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ بتطبيق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة في إقليم الجمهورية وإدخال بعض التعديلات عليه . ص ٤١٥
- ٨٨ — قرار بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ باستثناء وزارة التربية والتعليم في الإقليم المصري من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لدرجات الكادرين الفني العالي والإداري . ص ٤١٧
- ٨٩ — قرار بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام للرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ص ٤١٨
- ٩٠ — قرار بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات الساعمة . ص ٤١٩
- ٩١ — قرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية . ص ٤٢٣
- ٩٢ — قرار بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال للنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل في الإقليم المصري . ص ٤٢٤
- ٩٣ — قرار بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل المادتين ٢١ ، ٢٢ من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية . ص ٤٢٦
- ٩٤ — قرار بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن مد مواعيد الوقف المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين . ص ٤٢٧
- قرارات رئيس الجمهورية :

- ٩٥ — قرار بشأن التعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج . ص ١٧٨
- ٩٦ — قرار باعتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الارثوذكس . ص ١٧٨

- ٩٧ — قرار باللائحة التنفيذية لقانون البنوك والإئتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ . ص ١٨٥
- ٩٨ — قرار باعتماد اللائحة العامة لهيئة السد المالى . ص ٢٠٨
- ٩٩ — قرار بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على وحدة سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئاسة هذه الجمهورية . ص ٢٦٤
- ١٠٠ — قرار بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٥١ في شأن المياه الإقليمية لجمهورية مصر . ص ٢٦٤

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

- ١٠١ — قرار بتنظيم إصدار الجريدة الرسمية . ص ٢٩٨
- ١٠٢ — قرار بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإقليم التاملى . ص ٢٩٨
- ١٠٣ — قرار بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المجلس الاقتصادى الهائم ومؤسسة الاعاء الاقتصادى في الاقليم السورى . ص ٢٩٩
- ١٠٤ — قرار في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة في الاقليم السورى . ص ٣٠١
- ١٠٥ — قرار بشأن مجلس التنام في الاقليم المصرى . ص ٣٠٢
- ١٠٦ — قرار باعتماد اللزانية الافتتاحية للمؤسسة الاقتصادية . ص ٣٠٢
- ١٠٧ — قرار بشأن تحديد رأس مال المؤسسة الاقتصادية في الاقليم المصرى . ص ٣٠٣
- ١٠٨ — قرار في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الاقليم المصرى . ص ٣٠٤
- ١٠٩ — قرار بتعديل رسم الصادر على القطن في الاقليم المصرى . ص ٣٠٥
- ١١٠ — قرار بإعادة تشكيل اللجنة الوزارية لشئون التصدير والاستيراد في مصر . ص ٣٠٥
- ١١١ — قرار بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس استشارى أعلى للعمل . ص ٣٠٦
- ١١٢ — قرار باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ . ص ٣٣٧
- ١١٣ — قرار بتأليف المجلس التنفيذى في كل من الاقليم المصرى والاقليم السورى . ص ٣١٥
- ١١٤ — قرار بتحويل مدير الاقتصاد والتجارة في الاقليم السورى سلطة إصدار قرارات بتحديد الشركات والمنشآت التى يحظر التعامل معها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٦٨



- ١١٥ — بيان بإعلان الجمهورية العربية المتحدة . ص ٢٦٦
- ١١٦ — إعلان السيد الرئيس جمال عبد الناصر لمولد الوحدة وللبداى التى تقوم عليها في مجلس الأمة المصرى في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ . ص ٢٦٨

- ١١٧ — نص الاعلان الذى أدلى به الرئيس شكرى القوتلى أمام مجلس النواب السورى لمناسبة مولد الوحدة فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ . ص ٢٧٦
- ١١٨ — قرار مجلس النواب السورى بتأييد الوحدة بين مصر وسوريا وترشيح السيد جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة . ص ٢٨٢
- ١١٩ — قرار مجلس الأمة المصرى بتأييد الوحدة بين سوريا ومصر . ص ٢٨٣
- ١٢٠ — قرار مجلس الأمة المصرى بتأييد ترشيح السيد جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة . ص ٢٨٤
- ١٢١ — الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . ص ٢٨٥



قوانين اتحادية:

- ١٢٢ — ميثاق بإنشاء اتحاد لدول العربية . ص ٣٠٧
- ١٢٣ — قانون اتحادى رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بشأن مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة . ص ٣١٠
- ١٢٤ — قانون اتحادى رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بتحديد موارد الميزانية العامة للدول العربية المتحدة . ص ٣١٠
- ١٢٥ — قانون اتحادى رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المؤسسة النقدية للمملكة المتوكلية اليمنية . ص ٣١١
- ١٢٦ — قانون اتحادى رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ بتنسيق النظام النقدى فى الدول العربية المتحدة . ص ٣١١
- ١٢٧ — قانون اتحادى رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بالنظام الدفاعى للدول العربية المتحدة . ص ٣١٢
- ١٢٨ — قانون اتحادى رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن المجلسين الثقافى والاقتصادى . ص ٣١٤



وزارة المالية والاقتصاد:

- ١٢٩ — قرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون المومنون علاوة على مرتباتهم الأصلية . ص ١٠٣
- ١٣٠ — قرار رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٧ بالألحقة التنفيذية للأحكام الممددة للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال الصادرة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ . ص ١٤١

وزارة الداخلية :

- ١٣١ — قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الممد والمشاخ . ص ١٤٦
- ١٣٢ — قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الممد والمشاخ . ص ٢٣٣
- ١٣٣ — قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٣٤ من القرار الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في مصر بشأن السيارات وقواعد المرور . ص ٤٣١
- ١٣٤ — قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري في شأن البطاقات الشخصية . ص ٤٣١

وزارة العدل :

- ١٣٥ — قرار بمنح صفة الضبط القضائي إلى بعض موظفي وزارة التجارة بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم . ص ١٥٨
- ١٣٦ — قرار بمنح صفة الضبط القضائي إلى بعض موظفي وزارة التجارة بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم . ص ١٨٩
- ١٣٧ — قرار بتحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي . ص ١٨٩
- ١٣٨ — قرار بتعديل لائحة للأذنين . ص ١٩٠
- ١٣٩ — قرار بتحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي . ص ١٩١
- ١٤٠ — قرار بتحويل موظفي الجمارك ومراقبة رسوم الإنتاج صفة مأموري الضبط القضائي . ص ١٩١
- ١٤١ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي . ص ١٩٢
- ١٤٢ — قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٤٣٢
- ١٤٣ — قرار بتحويل مفتشي صحة المديرية والمحافظات ومساعدتهم ومفتشي الصحة وأطباء المجموعات والوحدات الصحية والملازمين الصحيين صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٤٣٢

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

- ١٤٤ — قرار رقم ١٨١٧ لسنة ١٩٥٧ . ص ١٩٣
- ١٤٥ — قرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في إشغال الطرق العامة . ص ٤٣٣

- ١٤٦ — قرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن إجراءات وشروط وأوضاع ورسم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة للتجولين . ص ٤٣٤

وزارة الاقتصاد والتجارة :

- ١٤٧ — قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنفاذج الصناعية . ص ٣٥١
- ١٤٨ — قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) . ص ٣٥٢
- ١٤٩ — قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن . ص ٤٢٨
- ١٥٠ — قرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن البيانات التي يتعين وضعها على عبوات السسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذهبي . ص ٤٢٩
- ١٥١ — قرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاندماج في شركات المساهمة . ص ٤٣٠

وزارة الزراعة :

- ١٥٢ — قرار بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن في موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية . ص ٢٠٣

وزارة التموين :

- ١٥٣ — قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ بوقف العمل بأحكام بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين . ص ١٥٩
- ١٥٤ — قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن . ص ١٥٩
- ١٥٥ — قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج المقيق وصناعة الخبز . ص ١٦٢
- ١٥٦ — قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل البند الأول من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها . ص ١٧٠
- ١٥٧ — قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ . ص ١٧١
- ١٥٨ — قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن . ص ١٩٥

- ١٥٩ — قرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الفتيق وصناعة الخبز . ص ١٩٥
- ١٦٠ — قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرة (١) من البند أولاً من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها . ص ١٩٦
- ١٦١ — قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الفتيق وصناعة الخبز . ص ١٩٧
- ١٦٢ — قرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ١٩٨
- ١٦٣ — قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . ص ١٩٩
- ١٦٤ — قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . ص ٢٠٢
- ١٦٥ — قرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإضافة بعض المواد التموينية إلى الجدول رقم (١) المرافق لقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنع من الاتجار في بعض السلع واستخدامها في الصناعة . ص ٢٣٥
- ١٦٦ — قرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بوقف العمل بالمادتين ٢ و ٣ من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول علف الحيوان المصنوع بالنسبة لسكب بذرة القطن غير المقشورة الناتج خلال موسم ١٩٥٦ / ١٩٥٧ وإلزام المعاصر بامساك سجل خاص بحركتها . ص ٢٣٦
- ١٦٧ — قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادة جديدة إلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الفتيق وصناعة الخبز . ص ٢٣٧
- ١٦٨ — قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل البند الأول من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار . ص ٢٣٨
- ١٦٩ — قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٢ من القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسليم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها . ص ٣٤١
- ١٧٠ — قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٩ من القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن . ص ٣٤١
- ١٧١ — قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بإضافة مادتين جديدتين إلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح في الملابس المحلية والمستوردة المجهزة من قماش التريكو . ص ٣٤٢

- ١٧٢ — قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم المحفوظة (الصلصة) .
ص ٣٤٣
- ١٧٣ — قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ بإلغاء القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ بإلزام أصحاب المطاحن والمخابز في جميع أنحاء الجمهورية بالاحتفاظ في مخازنهم برصيد من المواد البترولية . ص ٣٤٤
- ١٧٤ — قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن صرف كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة .
ص ٣٤٤
- ١٧٥ — قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ٣٤٥
- ١٧٦ — قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ بإضافة فقرة ثانية إلى كل من المادتين ٣ ، ٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ٣٤٦
- ١٧٧ — قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ١ من القرار ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد وتعديل الجدول المرافق للقرار المذكور . ص ٣٤٦
- ١٧٨ — قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها . ص ٣٤٨
- ١٧٩ — قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ بحظر بيع الدقيق المادى والدقيق الفاخر نعمة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد في عمال البقالة . ص ٣٤٨
- ١٨٠ — قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار . ص ٣٤٩
- أوامر عسكرية :**
- ١٨١ -- أمر رقم ٢٦ بتشكيل محكمة عسكرية عليا . ص ١٠٢
- ١٨٢ — أمر رقم ٢٩ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٢٣٢
- ١٨٣ — أمر رقم ٣٢ بتحويل وزير الترية والتعليم سلطة إصدار أوامر تكليف في المحافظات وعواصم المديرية في إقليم مصر . ص ٣٥٣

فهرست

أحكام محكمة النقض المدنية والجنائية والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف
ومحاكم الجنايات والأحوال الشخصية والمحاكم الكلية
والقضائية والإيجارات والمستعجلة والجزئية

- ١ — إثبات . اعتراف . تفتيش باطل .
سلطة المحكمة في الأخذ بمتاصر الإثبات
الأخرى المستقلة عنه ومنها اعتراف المتهم
اللاحق على إجراء التفتيش .
- ٢ — إثبات . اعتراف . سلطة محكمة
الوضوح في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق
لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام
نفس الضابط الذي أجراه .
- (نقض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧
من ١٠٣٥ رقم ٤٠٢) .
- ٦ — إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستمد
من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري .
موضوعي .
- (نقض جنائي — ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧
من ١٠٥٧ رقم ٤٦٠) .
- ٧ — إثبات . اعتراف . حكم « تسبب
معيب » . تفتيش . مواد مخدرة .
اعتراف المتهم بملحة المحاكمة بجنايته
للملحة التي وجد بها المخدر . قبول الدفع
بإعلان التفتيش وبرائة المتهم . عدم
تمرض الحكم للاعتراف . قصور .
- (نقض جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦
من ٣٠٢ رقم ١٥٠) .
- ٨ — إثبات . أوراق البنوك . الإيداع . لا يبنى
قيام قرض بين اللودع والودع لحسابه .
(محكمة القاهرة الكلية — ٣١ ديسمبر سنة
١٩٥٧ من ٢٦٤ رقم ٢٩٨) .

(١)

- ١ — إتلاف . إتلاف النقولات . القصد الجنائي
في الجريمة للنصوص عليها في م ٣٦١ ع .
(نقض جنائي — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧
من ١٠٥٩ رقم ٤٦٤) .
- ٢ — ١ — إتلاف الأوراق الحكومية . متى
تتحقق جريمة الإتلاف المنصوص عليها
في المادة ١٥٢ ع ؟
٢ — إتلاف الأوراق الحكومية .
القصد الجنائي فيها . ماهيته .
- ٣ — ١ — إتلاف الأوراق الحكومية .
اعتبار محضر تحقيق البوليس منها متى
سلم إلى شخص مأمور بحفظه . المادة
١٥١ ع .
- (نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦
من ١٢١ رقم ٩٥) .
- ٣ — آثار جريمة التعدي على أرض أثرية .
هي جريمة مستمرة متباعدة .
(نقض جنائي — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦
من ١٣ رقم ٢٤) .
- ٤ — إثبات . اعتراف . تفتيش . تفتيش
باطل . حق القاضي في الأخذ بالاعتراف
اللاحق للمتهم بجنايته ذات الأشياء التي
ظهر من التفتيش وجودها لديه .
(نقض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
من ١١ رقم ١٩) .

٣ — إجراءات . تقرير التلخيص .
وجود عيب أو خطأ في تقرير التلخيص .
لا بطلان .

(قض جنائي — ١٧ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٢٨ رقم ٣١٧) .

١١ إثبات « الإثبات بالكتابة » . مبدأ
الثبوت بالكتابة . قوته في الإثبات .
مثال .

(قض مدني — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧
س ١١٠١ رقم ٥٠٤) .

١٢ إثبات . تزوير . سلطة محكمة للوضع
في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر
من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد
المطعون عليه .

(قض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٣٦ رقم ٤٠٥) .

١٣ إثبات . تقدير الدليل . القيود الواردة
على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل .
(قض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٠ رقم ٣٤٠) .

١٤ إثبات . حكم « تسبب كاف » . خطأ
الحكم في اسم المبلغ عن الحادثة . لا عيب .
(قض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٣٦ رقم ٤٠٧) .

١٥ إثبات . حكم . تسبب كاف . عدم توصل
المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث
أو إنغفاله . لا عيب .

(قض جنائي — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٩ رقم ٣٦٧) .

١٦ إثبات . خير . استناد الحكم إلى تقرير
الطبيب للميعن في التحقيق والذي استعان
في تكوين رأيه بتقارير أطباء آخرين
لم يحلفوا للميعن . لا عيب .

(قض جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩٦ رقم ٧٠٣) .

٩ ١ — إثبات الإثبات بالبينة . الإثبات
بالبينة فيما يخالف أو يحاوز الثابت
بالكتابة في المواد التجارية . جوازه .

٢ — حكم استثنائي « تسيبه » عدم
التزام محكمة الاستئناف بالرد تفصيلا على
أسباب الحكم للمتأصف .

٣ — حكم استثنائي « تسيبه » . انتهاء
الحكم الاستثنائي في خصوص الدلائل
التي ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم
محكمة أول درجة باستخلاص سائق .
عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة
أول درجة في خصوص هذه الدلائل
لا عيب .

٤ — إثبات « الإثبات بالبينة » شهادة .
صلة الشاهد بأحد الخصوم . مستخدم
لديه (لا تمنحه من أداء الشهادة .

٥ — نقض « أسباب جديدة » .
محكمة الموضوع . بيع . النزاع أمام محكمة
الموضوع على مقدار كمية الحديد للتعاقد
عليها وعدم تمسك المشتري صراحة
أمامها بقيمة المجر الذي بدعي إثارة
الجدل بشأن السجز أمام هذه المحكمة .
لا محل له .

(قض مدني — ١٦ مايو سنة ١٩٥٧
س ٦٨٥ رقم ٢٨٠) .

١٠ ١ — إثبات . الإثبات بالقرائن . جواز
اعتبار ورقة الصلح التي قدمها للتم
للمحكمة قرينة ضده ولو لم يوقع عليها .

٢ — نقض . سبب جديد . إجراءات .
تقرير التلخيص . عدم جواز الاعتراض
لأول مرة أمام محكمة النقض على ما ورد
في التقرير من قصور أو مخالفة الثابت
في الأوراق .

- ١٧ إثبات . خير . حق المحكمة في الجزم بصحة ما رجحه الطبيب الشرعى .
(تقض جنائى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١١٤ رقم ٨١) .
- ١٨ ١ — إثبات . خير . قتل . عدم تقدير المحكمة بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل .
٢ — إثبات . شهادة . سماع شهادة للتم في جنحة بعد فصلها عن الجنائية مع تخفيفه اليقين . جائز .
(تقض جنائى — ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٩١ رقم ١٨٩) .
- ١٩ إثبات . دفاع . الطلب الذى لم يقصد منه التهم إلا إثارة شبهة في دليل لانتهاج بصلاحيته بفرض قيامها . عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية .
(تقض جنائى — ١١ يولييه سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٦ رقم ٤٥٦) .
- ٢٠ إثبات . شهادة . إجراءات الشهادة . عدم اعتراض التهم على سماع شهادة المدعى المدنى بدون حلف يمين . سقوط حقه في الدفع بيطلائها . م ٣٣٣ ج ١
(تقض جنائى — أول أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٤٥ رقم ٣٣٣) .
- ٢١ ١ — إثبات . شهادة . حق المحكمة في الأخذ بأقوال المني عليه وهو محضر .
٢ — تقض . المصلحة في الطعن . قتل عمد . حكم « تسبيب كاف » . توقيع عقوبة الضرب للفضى إلى اللوت على التهم بالقتل الممد . لا مصلحة له من إثارة تصور الحكم في بيان نية القتل .
(تقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١٢٥ رقم ١٠٧) .
- ٢٢ إثبات . شهادة . حكم . « تسبيب كاف » . سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود .
(تقض جنائى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٤ رقم ٣٤٩) .
- ٢٣ ١ — إثبات . شهادة . حكم . تسبيب كاف . عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أصل فيها .
٢ — تقض . سبب موضوعى . فصل المحكمة اللجنة عن الجنابة دون اعتراض من التهم . إثارتها أمام محكمة التقض . غير جائزة .
(تقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١٢٥ رقم ١٠١) .
- ٢٤ إثبات . شهادة . حكم « تسبيب معيب » . اعتداد الحكم على أقوال المني عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال . قصور .
(تقض جنائى — ١٠ يولييه سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٥ رقم ٤٥٣) .
- ٢٥ ١ — إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في الأخذ بقول للشاهد ولو خالف قولاً آخر له .
٢ — إجراءات . شهادة . عدم التزام المحكمة بتلاوة أقوال الشاهد الغائب .
(تقض جنائى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٥٨ رقم ٥٤٩) .
- ٢٦ إثبات . شهادة . قتل عمد . إطراح المحكمة أقوال المني عليه عن المسافة بينه وبين التهم . أخذها بمساورد بتقرر الصفة التشرعيتي بما قرره بعض شهود الإثبات . لا خطأ .
(تقض جنائى — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٨٨ رقم ١٢٧) .

٣ — قوة الأمر المقضى. إجارة. حجز . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بأن الحجز للوقع منه هو حجز تحفظي على ما بالعين المؤجرة . الحكم باعتبار الحجز حجزاً للدين لدى الغير . خطأ .
٤ — قوة الأمر المقضى. إجارة . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بمسئولية المستأجر عن الأجرة للتنازع عليها . الحكم بنفي مسئولية المستأجر عن تلك الأجرة . خطأ .

٥ — حكم «تسبيب معيب» . إجارة. حساب . خير . دفاع . اعتراض المؤجر أمام محكمة الموضوع على تقدير الخير المتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص مبالغ معينة مستبعدة واستدلاله على ذلك بمسندات . عدم إشارة الحكم إلى هذا الدفاع وسكوته عن الرد عليه . قصور .
(قس مدني — ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ م
٦١ رقم ٧٤) .

١ — إجارة « انتهاؤها » . إثبات «الاثبات بوجه عام» . استخلاص المدول عن علاقة تأجيرية من محفد دعوى رفس من الشركاء المؤجرين واستخلاص قبول الشريك المستأجر لهذا المدول من عبارة محاميه في إحدى الدعاوى . لا خطأ . مثال .

٢ — إجارة « انتهاؤها » . فسخ . قوة الأمر المقضى . القضاء نهائياً بقيام علاقة تأجيرية لمدة معينة . جواز التقرير ببدول الطرفين عن هذه العلاقة . انعدام حجية الحكم القاضي بتقرير الملاقات الإيجارية لمدة معينة .

٢٧ إثبات . قتل عمد . سلاح . ثبوت واقعة إحرار للتم السلاح لا يلزم عنه ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح .
(قس جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م
١٢٥٧ رقم ٥٤٦) .

٢٨ إثبات . نقض . سلطة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة الموضوع التي من أجلها رفضت التعويل على الشهادة الرضوية .
(قس جنائي — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ م
٨٥٨ رقم ٢٦٦) .

٢٩ إجارة . التزام للمؤجر بالتسليم . حكم «تسبيب معيب» . معنى التسليم الصحيح للعين المؤجرة . عدم قيام للمؤجر بماتمهده في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئاً من الأجرة إلا بعد التسليم الوافي الكامل . قول الحكم إن الأشياء النافعة بالعين المؤجرة نافذة دون أن يبين كيف تكون نافذة في حين أنها تؤثر على الانتفاع . قصور . المادة ٥٦٥ مدني .
(قس مدني — ٢١ مارس سنة ١٩٥٧ م
٢٢٢ رقم ١٦٠) .

٣٠ ١ — إجارة . الإيجار من الباطن . حجز . توقيع المؤجر حجزاً تحفظياً على ما بالعين المؤجرة من مقولات للمستأجر من الباطن في ظل قانون المرافعات القديم . حق المستأجر الأصلي في مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة من المستحقة في ذمته .
٢ — حجز . وفاة . إيداع . حجز مالمدين لدى الغير . حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته . حصول الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزانة المحكمة . المادة ٤٢١ مرافعات قديم .

مثال بالنسبة للمساكن التي تؤثرها الشركة العالمية بقناة السويس لمالها .
(قطن مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٥٨ م
س ١٢٧٩ رقم ٥٦٤) .

١ — إجراءات . اعتراف . اختلاس محجوزات . ملطمة المحكمة في عدم سماح شهود الواقعة وأخذها المتهم باعترافه .
٢٧١ أ . ج .

٢ — دفاع . اطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التي لم تصرح له بتقديمها .
لا عيب .

(قطن جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥٧ م
س ١٠٤٧ رقم ٤٢٩) .

إجراء . إعلان . استئناف . الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعي المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية . بطلان الحكم .
٤٠٨ أ . ج .

(قطن جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ م
س ٦٨١ رقم ٢٧٥) .

١ — إجراءات . إعلان . دعوى عومية . تسجيل القضية من النيابة بمدى انقطاع السير فيها دون إعلان المتهم بتكليف صحيح .
بطلان الحكم .

٢ — حكم غيابي . إجراءات . إعلان . تسجيل الدعوى من النيابة دون إعلان المتهم . عدم حضور المتهم الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى . عدم اعتباره حكماً حضورياً .

(قطن جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م
س ٢٩٣ رقم ١٤٣) .

إجراءات . الحكم لا يكتل بحضور الجلسة إلا في الاجراءات دون أدلة الدعوى .
(قطن جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م
س ١٩ رقم ٤٥) .

٣ — عمامة « توكيل المحامي » . وكالة « حدودها » . دفاع . قول عماد الشريك في دعوى ربيع رفضت ضده من باقي شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وإن الدعوى التي توجه إليه يجب أن تكون دعوى حساب . عدم اعتبار هذا القول اقراراً بحق يستلزم توكيلاً خاصاً .

(قطن مدني — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م
س ٩٠٣ رقم ٤٨٥) .

١ — إجازة . عقد « تفسيره » . محكمة الموضوع . تموين . عقد إيجار مطحن . استخلاص الحكم لاعتبارات واقعية أن نية الطرفين انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين . تقدير هذه الاعتبارات . موضوعي .

٢ — فسخ . عقد . دفاع . حكم « تسبيب كاف » . متى يتم فسخ العقد وفقاً لنص المادة ١١٧ مدني قديم . قول أحد المتعاقدين بقيام أسباب حي في نظره مبررة في الفسخ . لا يشفع له في الانفراد بالفسخ . نفيه على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى ذلك . لا جدوى منه .

٣ — فسخ . ظروف طارئة . إجازة . تموين . تحديد أجرة طحن الغلال في التعاقد . تقرير وزارة التموين زيادة الأجر أو طرود ظروف جعلت تنفيذ العقد مرهقاً للوُجَر . اتخاذ ذلك ذريعة لفسخ العقد بإرادته . لا يسوغ .

(قطن مدني — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ م
س ٥٢ رقم ٧١) .

٣٣ — إجازة . قانون . قانون إجراءات المساكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ . لا محل لتطبيقه . كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال .

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

- ٣٨ - ١ - إجراءات . حكم . حكم حضوري .
مناط اعتبار الحكم حضورياً وفقاً للدادة
١٢٣٩ ج .
- ٢ - معارضة . جواز المعارضة في
الحكم المتبر حضورياً متى كان في حقيقته
حكماً غائبياً .
- ٣ - إجراءات . إعلان . لا ينفى عنه
أى إجراء آخر .
- ٤ - نقض . أحكام لا يجوز الطعن
فيها . الحكم الثاني الذي لم يسلن للتميم
ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه . لا يجوز
الطعن بالنقض فيه .
(نقض جنائي - ٥ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٦٨ رقم ٢٥٨) .
- ٣٩ - إجراءات . شفوية للرافعة . اعتراف .
اعتراف التهم بإحدى التهم للسندة إليه .
الحكم عليه في باقي التهم دون سماع الشهود
في مواجهته . خطأ .
(نقض جنائي - ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٨١ رقم ٢٧٤) .
- ٤٠ - إجراءات . شفوية للرافعة . اعتراف .
خيانة أمانة . استناد المحكمة في إدانة
المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة
دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد
الإثبات في الدعوى . بطلان الإجراءات .
(نقض جنائي - ٣ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٠ رقم ٤٣٨) .
- ٤١ - إجراءات . شفوية للرافعة . التحويل في
إدانة التهم ابتدائياً على أقوال شاهد
الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة
النهائية . التزام المحكمة الاستثنائية بإجابة
طلب التهم بسماع هذا الشاهد في حضوره .
(نقض جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ٩ رقم ١٥) .
- ٤٢ - ١ - إجراءات . ' شفوية المرافعة .
تأسيس المحكمة قضاءها على أقوال شهود
لم قسمهم وكان سماعهم محكماً ودون
إجراء أى تحقيق في الدعوى . اكتفاء
القاطع بتلاوة أقوال الشهود الغائبين .
بطلان الحكم .
- ٢ - إجراءات . شفوية المرافعة .
شهادة . تخلف الشاهد عن الحضور .
عدم إفادته بمجرد أن سماعه متعذر .
(نقض جنائي - ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ٢٨٥ رقم ١٢١) .
- ٤٣ - إجراءات . شفوية المرافعة . حكم
استثنائي « تسبب ميب » . إدانة التهم
بناء على ما أثبتته مفتش العمل في محضره
دون سماعه . سماع المحكمة الاستثنائية
شهود نفي التهم . بطلان الحكم .
(نقض جنائي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ٢٨٨ رقم ١٢٨) .
- ٤٤ - ١ - إجراءات . شفوية المرافعة .
دفاع . فصل المحكمة في الدعوى دون
سماع شهادة الجني عليها بسد مجزئ النيابة
والدفاع عن الاعتداء إليها . لا عيب .
- ٢ - نقض . المصلحة في الطعن . تمدد
الجرائم . إزال عقوبة واحدة على التهم
عن جرمين الشروع في القتل الممد .
مجادلته في الوصف القانوني لفصل الاعتداء
الذي وقع منه على الجني عليه الثاني .
لا مصلحة .
(نقض جنائي - ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٤١ رقم ٤٣١) .
- ٤٥ - ١ - إجراءات . محضر الجلسة . عدم
جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة
إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته

- ٤٨ — إجراءات الطلب « مباحة » اختصاص .
مرتبات . نيابة عامة . الطعن في قرار
وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة
المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما يتضمنه من
منح الطالب المربوط المخصص للدرجة
مساعدة النيابة رغم علم الطالب بهذا القرار .
عدم قبول الطلب شكلاً .
(تنقضى مدنى — جمية عمومية — ٢٥ فبراير
سنة ١٩٥٨ م ١٢٦١ رقم ٥٥٧) .
- ٤٩ — إجراءات الطلب « ميسادة » .
الرفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعدم
مضى أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ
نشر القرار المطعون فيه مع أن الطالب
كان معارفاً للحكومة اللبية ولا دليل على
علمه بالقرار . لا محل له .
- ٢ — أقدمية . تحديد أقدمية المينين
من مجلس الدولة في وظائف القضاء .
خضوعه للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال
القضاء لا للمادة ٧٧ من قانون مجلس
الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .
- ٣ — أقدمية . نص الفقرة ٧ من المادة
٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ هو نص جوازى .
(تنقضى مدنى — جمية عمومية — ٢٨ ديسمبر
سنة ١٩٥٧ م ١٠٧١ رقم ٤٨٣) .
- ١ — إجراءات الطلب . مباحة . بداية
هذا المباح .
- ٢ — أقدمية . كيفية تحديد أقدمية
القضاة المينين من خارج السلك القضائى .
- ٣ — أقدمية . تحديد أقدمية المينين
في وظائف القضاء من مجلس الدولة .

- المادة ١٢٩٦ . ج .
- ٢ — إجراءات . تزوير . سلطة المحكمة
في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من
أوراق القضية . م ٢٩٧٠ . ج .
(تنقضى جنائى — ١٥ يوبه سنة ١٩٥٧
م ١٠٥٤ رقم ٤٥٠) .
- ٤٦ — إجراءات التقاضى . تحديد قانون
البه مباحداً مبنياً يقتضى رفع المدعى
في خلاله . هو من الإجراءات التى يتعين
تطبيق قانون البه فيها وتراعى فى شأنها
أحكامه .
- ٢ — معاهدة بروكسل الصادرة فى سنة
١٩٢٤ الخاصة بسندات الشحن .
معاهدة دولية . قبول أية دولة تنبى
أحكامها بقانون خاص لا يستلزم اتباع
الإجراءات التى نصت عليها للمساهمة
المذكورة وإنما يقتضى الرجوع إلى قانون
البه فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات .
(محكمة استئناف اسكندرية — تجارى —
٢٩ أكتوبر — سنة ١٩٥٧ م ١٩٣٠
رقم ٣٩٧) .
- ٤٧ — إجراءات الطلب ترقية . الطعن
فى مرسوم تناول عدداً من زملاء الطالب
غير من عطفه فى الترقية بمقتضى مرسوم
سابق مطعون فيه بدون اتباع الأوضاع
المقررة فى القانون . عدم قبول الطلب
شكلاً .
- ٢ — ترقية . عدم بلوغ الطالب الدرجة
التي ترشحه إلى درجة مستشار عند
صدور القرار المطعون فيه . اعتبار
الطعن على غير أساس .
- (تنقضى مدنى — جمية عمومية — ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٧ م ١٠٦٩ رقم ٤٧٨) .
- ٥٠

القوانين . التصود بما يشترط للبرية المبررة
للطلاق . تقدير مبرر للطلاق . موضوعي .

٢ — أحوال شخصية . الفيرة . نظام
التبرع في التبرية الموسوية لطائفة القرائين .

٣ — أحوال شخصية . تطبيق . حضانة .
الحكم بتطبيق الزوجة للبرية طبقاً للشرعة
الموسوية لطائفة القرائين وإحالة الدعوى
إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة
لحضانة ولها . لا تمارض .

٤ — قرض . إجراءات الطعن « إبداع
المذكرات » أحوال شخصية . أجنب . حق
الطاعن في إبداع مذكورة في مسائل الأحوال
الشخصية في خلال عشرين يوماً من تاريخ
قرار إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية . المواد
٤٣٢ مكررة و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

(قرض مدني — ١٥ يناير سنة ١٩٥٧
م ٤٠ رقم ٦٥) .

٥٣ — أحوال شخصية . اختصاص . استئناف .
مجالس مالية . نفقة . نظر دعوى النفقة
أمام الدائرة الاستئنافية أمام المجلس الملي
وبقاؤها بدون فصل حتى ١٢/٣/١٩٥٥ .
إختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها
المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف
باستمرار النظر في الدعوى . القانون
رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .

(قرض مدني — ٤ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٥٣٢ رقم ٢٣٨) .

٥٤ — أحوال شخصية . إختصاص . استئناف .
نظر دعوى نفقة أمام الدائرة الاستئنافية
بالمجلس الملي العام . إختصاص محكمة
الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي
أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر

خضوعه لقانون استقلال القضاء لا لقانون
مجلس الدولة .

(قرض مدني — جمعية عمومية — ٢٥ فبراير
سنة ١٩٥٨ م ١٢٦١ رقم ٥٥٥) .

٥١ — ١ — أجنبي . تمتع الدولة بسلطة عامة
مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم
إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه
متفقاً مع الصالح العام . عدم التزامها بالصالح
له بالدخول في أراضيها أو بعد إقامته إلا إذا
كانت تضرعاتها ترتب له حقاً في ذلك .

٢ — أجنبي . إقامته في مصر هي مركز
قانوني لا بد لنشوءه من صدور قرار
إداري . يستوى في ذلك أن تكون
الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

٣ — أجنبي . إذا كانت إقامته مؤقتة
ترخصت الإدارة في تقدير مناسباتها بسلطة
مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع
معانها . إذا كانت إقامته خاصة أو عادية
فللإدارة رفض الترخيص بها أو تعديدها
إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن والسلامة
في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة
أو الآداب أو السكينة أو كان حالة على
الدولة . لضرورة عندئذ لأخذ رأي اللجنة
المصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم
بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات
التي يتعين فيها أخذ رأي هذه اللجنة .

(المحكمة الإدارية العليا — ٤ أغسطس سنة
١٩٥٦ م ٥٨٤ رقم ٢٥٢) .

٥٢ — ١ — أحوال شخصية . أجنب . تطبيق .
محكمة الموضوع . حق الزوج في تطبيق
زوجته للبرية طبقاً للشرعة للموسوية لطائفة

في غير الوقف . فصل المحكمة الجزئية الشرعية فيها وهي مختصة بنظرها ورفع الاستئناف عن الحكم أمام المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ثم إحالة الاستئناف إعمالاً لهذا القانون إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في الاستئناف . ولايتها في الفصل في موضوعه ولوقفت ببطان الحكم المستأنف لمب فيه أو في الإجراءات .

٢- تقضى . «إيداع الأوراق والمستندات» قيام الطاعن بتقديم صورة من الحكم المطعون فيه بصورة من الحكم الابتدائي . عدم التزامه بتقديم صورة من أى حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية ولو أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .

٣ - تقضى «أحوال الطمن» . أحوال شخصية . جواز الطمن في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لخالفه القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية .

٤ - تقضى . «أحوال الطمن» . أحوال شخصية . نيابة عامة . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم جواز الطمن فيه بسبب إغفاله ذكر اسم عضو النيابة ولم يمه بانه رأى النيابة في الدعوى .

٥ - تقضى «أحوال الطمن» . إجراءات . عدم جواز الطمن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية

في الاستئناف بعد إلقاء المحامى المالية . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(تقضى مدنى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ من ١٠٩٠ رقم ٤٦٦) .

١ - أحوال شخصية . اختصاص . محاماة . التظلم في أمر تقدير أصاب المحامى الشرعى . بدؤه وسيره على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لأثرة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فأحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف . الدفع بعدم اختصاص هذه الدائرة . لا عمل له .

٢ - أحوال شخصية . قانون . إجراءات . مجال تطبيق أحكام قانون الرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .

٣ - محاماة . مواعيد التظلم في أمر تقدير المحامى الشرعى . تقديمه فعلاً في اليوم التالى لإعلان أمر التقدير وحضور المحامى أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وفقاً للسادة ٤٣ ق ١٠١ سنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . البحث في تاريخ إعلان المحامى بمرضة التظلم . لا جدوى منه .

(تقضى مدنى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧ من ١٥٧ رقم ١١٣) .

١ - أحوال شخصية . استئناف . اختصاص . قانون . نسب . دعوى نسب

٥٥

٥٦

الوسوة . اعتبار دفعه شرطاً لصحة عقد الزواج . قول الزوجة بأنها لم قبض مهرأ . اعتبار أنه قول تقوم القرينة القانونية على عكسه .

٢ — أحوال شخصية . طلاق الإسرائيليين . دويلة (بائنة) . صداق . حق الزوج في تطليق زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرأ مع رد حقوقها المالية للنصوص عليها في التقدير بدخيم المهر .

٣ — أحوال شخصية . طلاق الإسرائيليين . صداق . دعوى . « طلبات الحوصوم » .

دفاع . قيام الخصومة بين الزوجين على تصفية الحقوق المالية لكل منهما قبل الآخر . اعتبار المهر والطلالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق واندرجاه في عموم دفع الزوج للدعوى .

٤ — أحوال شخصية . طلاق الإسرائيليين . حكم « تسبب كاف » . استخلاص الحكم القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين قبل الآخر واستناده في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية وتطبيقها على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً . لا عيب .

٥ — إثبات . تقدير الدليل . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل .

٦ — تقض . أسباب الطعن . دعوى . « طلبات الحوصوم » . إغفال الحكم ببعض طلبات الحوصوم . عدم اعتباره سبباً من أسباب الطعن بالنقض .

(تقض مدني — ٢٧ يولي سنة ١٩٥٧ م ٨٩٤ رقم ٣٨٣) .

٦٠ — أحوال شخصية . شهادات

بسبب خارج عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٥ مكرراً مرافعات . أمثلة ذلك .

٦ — تقض « أحوال الطعن » . التماس إعادة النظر . حصول . التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق التقض طبقاً للمادة ٢٦٦ مرافعات . شرط جواز الطعن في الحكم الاتهائي طبقاً لهذه المادة . (تقض مدني — ٢٧ يولي سنة ١٩٥٧ م ٨٩٧ رقم ٣٨٤) .

٥٧ — أحوال شخصية . تخصيص دوائر الأحوال الشخصية . تنظيم إداري .

٢ — طلاق . تقيد القاضي بنظم الطلاق بين غير المسلمين المختلفي للغة الواردة في شريعتهم .

(محكمة القاهرة الكلية — أحوال شخصية — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ٣٨٣ رقم ١٧٠) .

٥٨ — أحوال شخصية . رسوم . المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . أساس التقدير فيها ثابت .

٢ — حساب . تقدير قيمة أموال المحجور عليه أو عديم الأهلية . لا عبرة في التقدير بقانون الرسوم . سلطة المحكمة في ذلك .

٣ — حساب . مال المحجور عليها قاصر على معاش سنوي . تقدير قيمته حسب ما يستحق فعلاً ، دون ما يستحق مستقبلاً . (محكمة استئناف اسكندرية — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ١٦٢ رقم ١١٤) .

٥٩ — أحوال شخصية . زواج الإسرائيليين . إثبات « بالقرائن » . الصداق في الشريعة

وجوب إيداء رأيها فيها .
(محكمة استئناف اسكندرية — أحوال
شخصية — ١٨ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٩١٧
رقم ٣٩٥) .

١ — اختصاص . إشكال . دفعه بطريق
التبعية لدعوى للوضوع . عدم اختصاص
محكمة الموضوع بنظر الإشكال إذا رفع
بصحيفة مستقلة .

٢ — حيازة . شروط حيازتها بدعوى
اليد . مستأجر . رفض دعوى منع تعرض
ضد اللوآجر . عدم قبولها . متى يجوز
للمستأجر رفع دعوى الحيازة .

(محكمة بندر النصورة الجزئية — مستجبل —
٢٤ فبراير سنة ١٩٥٧ م ١١٣٤
رقم ٥١٦) .

١ — اختصاص . أقدمية . مرتبات .
الحكم بإلغاء مرسوم فيما تضمنه من
عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار
أو ما يماثلها . المطالبة بفرق المرتب
وتعميد الأقدمية في الطعن في المرسوم
اللاحق . خروج هذين الطالبين عن ولاية
هذه المحكمة .

٢ — تقض . المصلحة في الطعن . الحكم
بالغاء المرسوم فيما تضمنه من تعطى
الطالب بالترقية إلى درجة مستشار . انضمام
المصلحة في الطعن على المرسوم اللاحق .
(تقض مدنى — جية محمية — ٢٥ مايو
سنة ١٩٥٧ م ٥٠٤ رقم ٢١٨) .

اختصاص . القرار المطعون فيه بمس
مراكز موظفين من الفئة المالية دخول
في اختصاص محكمة القضاء الإدارى دون
المحكمة الإدارية .

(المحكمة الإدارية العليا — ٩ يونيه سنة
١٩٥٦ م ٣٦٤ رقم ١٦٦) .

الجنسية . حجيتها في إثبات الجنسية
الأجنبية . تأييد الحالة الظاهرة لها .

٢ — ميراث الأجانب . القانون الواجب
التطبيق هو قانون التوفى .

٣ — المملكة المتحدة . وجود عدة
شرائع مختلفة بها . المبرة بقانون الموطن .

٤ — موطن المورث في مصر . تطبيق
القانون المصرى . إحالة خارجية ممنوعة .

٥ — وجوب تطبيق القانون الإنجليزى
باعتباره القانون الشخصى للمورث .

(محكمة استئناف اسكندرية — ١١ أبريل
سنة ١٩٥٧ م ١٦٦ رقم ١١٥) .

٦١ أحوال شخصية . قواعد الإثبات
الموضوعية والشكلية . المسائل المدنية
والتجارية . مسائل الأحوال الشخصية
والوقف . حكمها في القانون وفقاً
لقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٢ — الشهادة وما يتعلق بها من المسائل
المتعلقة بقواعد الإثبات الموضوعية
عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية .

(مصر السككية — أحوال شخصية —
٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨ م ١٢٨٤
رقم ٥٦٩) .

٦٢ ١ — أحوال شخصية . مدير مؤقت للتركة .
تعيينه لا يعتبر عملاً ولائياً . الطعن فيه
يخضع لقواعد طرق الطعن في الأحكام .

٢ — الطعن في الحكم . اقتضاه على أطراف
الحصومة الأصليين أو المتدخلين فيها .

٣ — المصلحة أساس قبول الطعن
بالاستئناف .

٤ — النيابة العامة تمثيلها في الدعوى
للتعلقة بالأحوال الشخصية أو الجنسية .

المحكمة استمالة لحقه الخول له بالمادة ١٩
من قانون استقلال القضاء . لا خطأ .
٣ — أجازات . قيب القاضي عن مقر
عمله في غير أيام جلساته . محبة احتساب
مدة الغياب أجازة اعتيادية . القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(تقض مدني — جمية عمومية — ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٧ من ١٠٦٨ رقم ٤٧٦) .

اختصاص . ترقية . طلب الحكم بالأحقية
في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة . عدم
اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب .
(تقض مدني — جمية عمومية — ٣٠ مارس
سنة ١٩٥٧ من ٢٨ رقم ٥٩) .

اختصاص . جنحة . قضاء محكمة الجنج
بعدم اختصاصها للجناية . تقرير غرفة
الانهاج بالتجنس . عدم طعن النيابة
بالنقض . لا يسد ذلك تنازعا في
الاختصاص . مجرد خطأ من النيابة في
الإجراءات .

(محكمة قنا الكلية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦
من ٩٣٩ رقم ٣٩٩) .

اختصاص . دعوى مدنية . رفضا تيماً
للدعوى الجنائية . شرط إحالتها إلى
المحكمة المدنية .

(تقض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٥٧
من ١٠٣٨ رقم ٤١٣) .

اختصاص . عقوبة . وقف التنفيذ .
طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة
من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها
استئنافاً . هو من اختصاص محكمة
أول درجة م ٥٧ ع .

(تقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥٧
من ١٠٤٧ رقم ٤٢٨) .

١ — اختصاص . بيع . دعوى « تقدير
قيمتها » . دعوى بطلب الحكم بصحة وتفاذ
إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين لم
يختم أحدهما في الدعوى وكانت حصة
البائع المضمم فيها في القدر المبيع تدخل
في اختصاص القاضي الجزئي . اختصاص
المحكمة الجزئية بالدعوى . القول بعدم
اختصاصها تأسيساً على أن قيمة الإقرار
كله تجاوز هذا الاختصاص . لا محل له .

٢ — بيع . حكم « تسبب معيب » .
دفاع . دعوى محبة وتفاذ عقد البيع . الحكم
بصحة وتفاذ العقد دون أن يقيم الحكم
الدليل على وفاة المشتري بكامل الثمن
وعدم رده على دفاع البائع في هذا
الحصول . خطأ وقصور .

٣ — تقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان .
إثبات المخضر في أصل إعلان صورة الحكم
أن المخاطب منه لم يوقع وإثباته أنه ترك
للطعن إليه صورة الورقة الملونة . بطلان
الإعلان . المادتان ١٠/٣٤٥ مرافعات .

٤ — تقض . ميعاد الطعن . بداية ميعاد
الثلاثين يوماً المحددة للطعن بالنقض .
المادتان ٢٠ و ٢٨٨ مرافعات .

(تقض مدني — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧
من ٥٥٥ رقم ٢٤٥) .

١ — اختصاص . تأديب . صدور قرار
من اللجنة المشار إليها في المادة ٥١ من
قانون استقلال القضاء بتأييد التنبيه الموجه
إلى القاضي من رئيس المحكمة . اختصاص
محكمة النقض بنظر الطعن على هذا القرار .

٢ — تأديب . قيب القاضي عن مقر
عمله بدون إخطار رئيس المحكمة قبل
التنبيه . توجيه تنبيه إليه من رئيس

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٦٦

٦٧

١١٩٠ من رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣. مثال .
(قض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٥٨ رقم ٥٤٧) .

٧٥ اختلاس . اعتبار كاتب قيودات
مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق
التي يتسلمها بمقتضى عمله من الأمانة على
الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات
قبل تعديلها بالقانون ٦٩ سنة ١٩٥٣ .
(قض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٨٢ رقم ٢٧٨) .

٧٦ ١ — اختلاس . شرط اعتبار مأموري
التحصيل والأمانة على الودائع المذكورين
في المادة ١١٢ ع من الموظفين المثبتين .
غير لازم .

٢ — اختلاس . عقوبة . قيام المتهم
بسداد المبلغ المختلس . إعفاؤه من
الحكم بالرد دون الترامة .
(قض جنائي — ١١ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٧٤ رقم ٢٦٢) .

٧٧ ١ — اختلاس . عدم اشتراط نذب
كتابي رسمي للموظف لاعتباره من
مأموري التحصيل .

٢ — اختلاس . اعتبار المال الذي
يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده سواء
كان خاصا أو عاما من الأموال الأميرية .
(قض جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٧ رقم ٣٦٢) .

٧٨ ١ — اختلاس . مجال تطبيق م ١١٢ ع
المعلقة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
٢ — حكم . بيانته . عدم التزام
الحكم بالإشارة إلا إلى مادة القانون
الذي عوقب المتهم بموجبه .

(قض جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٦ رقم ٣٥٦) .

٧٢ ١ — اختصاص القضاء الإداري بتميزه
عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء
تطبيقي . بل هو على الأغلب قضاء
إنشائي . عدم التزامه بتطبيق قواعد
القانون المدني على روابط القانون العام
إلا بنص خاص يستلزم ذلك . عند انعدام
النص تكون له حرية في انتزاع الحلول
المناسبة . مثال بالنسبة لقواعد التقادم في
قته القضاء الإداري الفرنسي .

٢ — ماهية . صيرورتها حقاً مكتسباً
للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها في مدة
خمس سنوات . عدم تخلف أي التزام طبيعي
في ذمة الدولة . المحاكم تقضي بهذا السقوط
من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه . أوجه
الخلاف مع قواعد التقادم المدنية . للمادة
٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

٣ — تقادم . المطالبة التي تقطع التقادم
طبقاً للقواعد المدنية هي المطالبة القضائية .
تقرر التقضاء الإداري لقاعدة ميسرة في
علاقة الحكومة بموظفيها . الاكتفاء
في قطع التقادم بمجرد الطلب أو التظلم .
(المحكمة الإدارية العليا — ٢ يونيو سنة
١٩٥٦ س ٣٩٩ رقم ١٦٣) .

٧٣ اختصاص النائب العام . المحامي العام عضو
من أعضاء النيابة . النائب العام إلغاء
قراراته إلا ما كان منها يلزم النائب العام
واستمالا لسلطاته الاستثنائية .

(محكمة جنابات اسكندرية — ٢٥ مارس
سنة ١٩٥٧ س ٣٦٥ رقم ١٦٧) .

٧٤ اختلاس . اعتبار الكلف بخدمة عمومية
في حكم الموظف العمومي . للادتان ١١١

- ٧٩ — ١ — اختلاس أشياء محبوزة . حجز إدارى . عدم سرعان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإدارى .
- ٢ — اختلاس أشياء محبوزة . حجز إدارى . قانون . نص م ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ . عدم سرانها على إجراءات الحجز والبيع التى تمت قبل صدوره .
- (نقض جنائى — ٢١ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٤٦ رقم ٤٢٦) .
- ٨٠ — إختلاس أشياء محبوزة . حكم « تسبيب معيب » . اعتاد الحكم على المتهم بتحديد الأشياء المحبوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التى تضد تأجيل البيع . قصور .
- (نقض جنائى — ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ م ٦٢٣ رقم ٢٦١) .
- ٨١ — ١ — إختلاس أشياء محبوزة . منازعة المتهم فى قيام علمه بالحجز . التزام المحكمة تحقيق هذه المنازعة وإثبات العلم عليه .
- ٢ — إختلاس أشياء محبوزة . حكم « تسبيب معيب » . استناد الحكم على علم المتهم بالحجز من أقواله فى التحقيقات دون بيان مؤدى هذه الأقوال . قصور .
- (نقض جنائى — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٥٢ رقم ٥٣٦) .
- ٨٢ — إخفاء أشياء متحصلة عن جرعة إختلاس . متى تتحقق جرعة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة ؟
- (نقض جنائى — ١١ يولييه سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٧ رقم ٤٥٩) .
- ٨٣ — إخفاء أشياء مسروقة . متى تتم جريمة الإخفاء ؟
- (نقض جنائى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٦٩٠ رقم ١٣٤) .
- ٨٤ — ١ — ارتباط . عقوبة . ارتباط الجنحة بالجناية ارتباطاً لا يقبل التجزئة . حق التهم فى عدم توقيع عقوبة الجنحة عليه فى هذه الحالة .
- ٢ — حكم « تسبيب كاف » ضرب . عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي . لا عيب .
- (نقض جنائى — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٩٢ رقم ١٢٩) .
- ٨٥ — ارتباط . متى يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع ٢ ؟
- (نقض جنائى — ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ م ٨٣٩ رقم ٢٢٢) .
- ٨٦ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . احتفاظ المبلغ بجسم الجريمة الذى يحظر القانون حيازته أو إحرازه لتقديمه إلى السلطة العامة . لا عقاب . م ٦٠ ع ٦ .
- (نقض جنائى — ١١ مارس سنة ١٩٥٧ م ٨٣٥ رقم ٣١٢) .
- ٨٧ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . كفايته لقيام الدفاع الشرعى .
- (نقض جنائى — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ١٦ رقم ٣٥) .
- ٨٨ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . توفر نية الاعتداء لا الدفاع من حضور المتهم إلى مكان الحركة حاملاً سلاحاً . غير لازم .
- (نقض جنائى — ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥١ رقم ٣٤٣) .
- ٨٩ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حكم « تسبيب معيب » . إدانة المتهم دون رد على مادفع به من أنه

يعد عن الممران بطلق نارى نحوه .
اعتباره فى حالة دفاع شرعى .

٢ — نفس . سلطة محكمة النقض .
دفاع شرعى . وجود المتهم فى حالة دفاع
شرعى . استخلاص الحكم ما يخالف هذه
الحقيقة . حق محكمة النقض فى تصحيح
هذا الاستخلاص .

(نفس جنائى — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٢١ رقم ٥٠) .

٩٤ ١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
مق تطبق المادة ٦٣ أ ح ؟

٢ — إجراءات . عضو الجلسة . عدم
توقيع رئيس المحكمة عليه . عدم الإدعاء
بما يخالف الثابت فيه . لا بطلان .

(نفس جنائى — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧
م ٤٩٦ رقم ٢٠٢) .

٩٥ ١ — استئناف . أحكام يجوز استئنافها .
اختصاص . قانون . دعوى قيمتها تقل
عن ٢٥٠ جنياً رفعت أمام المحكمة
الابتدائية فى ظل قانون الرافعات القديم
وأصدرت فيها قبل الفصل فى الموضوع
أحكاماً غير منية للخصومة كلها أو
بعضها وذلك قبل تاريخ العمل بقانون
الرافعات الجديد . وجوب إحالتها إلى
المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون
الجديد . عدم القضاء بذلك والحكم فى
الموضوع . جواز استئناف القضاء الضمنى
بالاختصاص فى هذه الحالة .

٢ — اختصاص . اختصاص فرعى .
تملقه بالنظام العام . أثر ذلك .

٣ — نفس . حالة الطعن بطلان الحكم .
حكم « تسييه » . النعى على الحكم
بمخالفة الثابت بالأوراق التى أودعها

كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه .
تصور .

(نفس جنائى — ٧ يناير سنة ١٩٥٧
م ٤٩٠ رقم ١٨٥) .

٩٠ أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع
شرعى . ضرب . اعتداء كل من المتهمين
على الآخر بقصد الضرب فى ذاته . انتفاء
حالة الدفاع الشرعى .

(نفس جنائى — ١٢ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٣٨ رقم ٣١٩) .

٩١ ١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعى . عدم التناسب بين فعل

الاعتداء وفعل الدفاع . متى ينظر إليه ؟

٢ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .
دفاع شرعى . حصول إصابات بسيطة بالتميم
نتيجة اعتداء المجنى عليه . عدم انتفاء

كون المجنى عليه هو البادى ، بالمردود .

٣ — نفس . أثره . إرتباط . قتل . نفس

الحكم بالنسبة لجناية الشروع فى القتل .

أثره بالنسبة لما قضى به فى الجنبحة

المنسوبة للمتهم .

(نفس جنائى — أول أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٢ رقم ٤) .

٩٢ أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع
شرعى . قول المتهم بأنه لم يكن متدياً

وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى

عليه . مفاعله التمسك بقيام حالة الدفاع

الشرعى عن النفس .

(نفس جنائى — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٢٠ رقم ٤٩) .

٩٣ ١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب .

دفاع شرعى . مفاجأة شخص أثناء سيره

وسط المزروعات فى ليلة مظلمة وفى مكان

حق نفس الهيئة الاستئنافية التي فصلت في
الاستئناف الوصفي في الفصل في استئناف
الموضوع . المادتان ٥/٣١٣ و ٤٧١
مرافعات .

٢ — دفاع . ربح . قوة الأمر المقضي .
محكمة الموضوع . اقتصار المدعى عليه في
دعوى الربح على الدفع بقوة الأمر المقضي
دون أن يتقيد محكمة الموضوع في دفاعه .
الحكم في موضوع الدعوى واعتبار
سكوتها عن مناقشة قيمة الربح عدم
منازعة منه فيها . لا لإخلال بحق الدفاع .
٣ — حكم . بياناته . إجراءات التقاضي .

تخصير . خلو الحكم من البيان الخاص
بتلاوة تقرير التلخيص الذي أحال به
قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة في
الجلسة . التزام من يتمسك بيطلان
الحكم بتقديم محاضر جلسات نظر
الدعوى للتحقيق من عدم تلاوة التقرير .
م ١١٦ و ٣٤٩ مرافعات .

٤ — تقض . إجراءات الطعن « إيداع
الأوراق والمستندات » إغفال الطاعن
إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي
أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه
في المواعيد المقررة . بطلان الطعن .
المادة ٣٢/٤ مرافعات .

٥ — تقض . إجراءات الطعن « إيداع
الأوراق والمستندات » . توجيه أسباب
الطعن إلى الحكم المطعون فيه دون أن
تكون لها صلة بما أحال فيه على أسباب
الحكم الابتدائي . الدفع بعدم قبول
الطعن شكلاً لعدم إيداع صورة من الحكم
الابتدائي . في غير محله . أمثلة ذلك .

(تقض مدني — ٣ يناير سنة ١٩٥٧
م ٣٤٤ رقم ٦٣) .

الطاعن ملف الطعن . عدم تقديم هذه
الأوراق إلى محكمة الموضوع . اعتبار
الطعن خلواً من الدليل .

(تقض مدني — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧
م ١٥٦ رقم ١١٢) .

٩٦ استئناف . أحوال شخصية . استئناف
الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل
الأحوال الشخصية والوقف التي كانت
من اختصاص المحاكم الشرعية . متى
يتمتع هذا الاستئناف مرفوعاً ؟

(تقض مدني — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧
م ١١١٢ رقم ٥٠٧) .

٩٧ ١ — استئناف . اختصاص . دفع .
متى تلازم المحكمة الاستئنافية بإعادة
القضية لمحكمة أول درجة ؟

٢ — غش . اطمئنان المحكمة إلى العينة
الضبوطة ولو كانت واحدة وإلى نتيجة
التحليل . قضاؤها في الدعوى بناء على
ذلك . لا خطأ . م ١٢ من ق ٤٨ سنة
١٩٤١ .

٣ — غش . نص م ٥ من القرار رقم
٦٢ سنة ١٩٤٣ الصادر من وزير
التجارة والصناعة . عدم تقيد المحاكم به .

٤ — غش . الجرائم التي يشملها تعديل
م ٢ من ق رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ والذي
صدر به ق رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ .

٥ — غش . حكم « تسبب كاف » .
عدم حاجة الحكم إلى التحدث عن
العلم بالنش متى كان مفترضاً .

(تقض جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٧
م ١٠٥٠ رقم ٤٣٩) .

٩٨ ١ — استئناف . الاستئناف الوصفي .
قضاء « عدم الصلاحية » . اختصاص .

المدعى الذي أعلن للحضور الجلسة في
عنه المختار وعدم إعلاؤه لشخصه . عدم
إعتبره تاركا دعواه . صحيح . المادة
١٢٦١ ج .

(قض جنائي — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٤ رقم ٣١) .

١٠٤ استئناف . دعوى مدنية . الحكم بالبراءة
في الدعوى العمومية لا يكون مازما
للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في
الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية
وحدها . علة ذلك .

(قض جنائي — ١١ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٧٤ رقم ٢٦٢) .

١٠٥ استئناف : رفع الاستئناف من غير المتهم
الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى . وجوب
القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه
من غير ذي صفة .

(قض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٧ رقم ٣٧) .

١٠٦ استئناف . سقوطه . التزام المحكمة
الاستئنافية بالنظر قبل الحكم بسقوط
الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا .

(قض جنائي — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٦٢ رقم ٤٧٢) .

١٠٧ — استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية .
المقصود من عرض الدعوى على المحكمة
الاستئنافية .

٢ — مائية . دفاع . حكم و تسبيب
كاف . متى يتبر طلب المائية دفاعاً
موضوعياً لا يستلزم ردأ صريحاً ؟

(قض جنائي — ١١ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٧٤ رقم ٧٦٤) .

١٠٨ استئناف . طلب النيابة تطبيق نص
يقضى فصلا عن الحبس أو الترامة

٩٩ ١ — استئناف الحكم في إشكالات التنفيذ
في قضايا الأحوال الشخصية .

٢ — غياب المتأنف في الإشكالات في قضايا
الأحوال الشخصية . حكمه .

(محكمة دهنور الكلية — أحوال شخصية —
١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ س ٣٨٢ رقم ١٦٩) .

١٠٠ استئناف . بطلان الاستئناف . ممارسة في
أمر أداء . رفع الاستئناف بطريق
الإبداع . باطل . المواد ١١٨ و ٤٠٧ و
٨٥٥ مرافعات .

(محكمة استئناف مصر — ٧ مارس سنة
١٩٥٧ س ١٧٩ رقم ١١٦) .

١٠١ ١ — استئناف . تأجيل المحكمة
الاستئنافية نظر الدعوى . لا يحول دون
القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .

٢ — استئناف . ميماده . عدم مبادرة
للمتأنف إلى رفع الاستئناف بمجرد زوال
المانع . عدم قبوله شكلا .

(قض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٤٨ رقم ٥٣٣) .

١٠٢ ١ — استئناف . تقرير التلخيص . الاكتفاء
في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه
الفصل في شكل الاستئناف . لا خطأ .

٢ — إجراءات . اعتبار محضر الجلسة
مكلا للحكم في الإجراءات التي تحت .

(قض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٢ رقم ٩٧) .

١٠٣ ١ — استئناف . حكم . إجراءات . محكمة
الاستئناف . حالة بطلان الإجراءات أو
بطلان الحكم . التزام المحكمة الاستئنافية
في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم
في الدعوى .

٢ — دعوى مدنية . تركها . ثبوت أن

استفلا به صدور القرار المذكور .
إعتبره مخالفاً لأحكام القانون ٦٨ لسنة
١٩٤٩ .

(قض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٤٧ رقم ٣٣٦) .

١١٤ اشتراك . مسئولية الشريك . مسئولية
الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التي
تم الاتفاق على ارتكابها .

(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٤٥ رقم ٥٢٧) .

١١٥ إشكال . سلطة قاضي الاشكال . ٥٢٥ م
ج ١ .

(قض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٤٣ رقم ٤١٦) .

١١٦ إصابة خطأ . ركن الخطأ ، تقدير السرعة
التي تصلح أساساً للمسئولية الجنائية في جرائم
القتل والإصابة الخطأ . موضوعي .

(قض جنائي — ٧ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩٠ رقم ١٨٤) .

١١٧ ١ — إصابة خطأ . صورة يتحقق بها
ركن الخطأ .

٢ — إصابة خطأ . قض . « أسباب
موضوعية » . تقدير السرعة التي تصلح
أساساً للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل
الخطأ . موضوعي .

(قض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٨١ رقم ٢٧٣) .

١١٨ إغذار الدين . حكمته .
(محكمة القاهرة الكلية — ٢٣ أكتوبر
سنة ١٩٥٧ س ٧٦١ رقم ٢٩٧) .

١١٩ ١ — إعلان . إعلان الشخص الذي
له موطن معلوم في الخارج . قض .
« ميعاد الطعن » . حجز ما للدين

بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوباً .
جواز استئناف النيابة المحكم القاضي
بمرأة المنهم ٢٠٢/٤٠٢ ج ١ .

(قض جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٤٤ رقم ٤١٩) .

١٠٩ استئناف . معارضة . دفاع . متى يجوز
للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية للمحكمة
أول درجة ؟ المادة ٢/١٤٩ ج ١ . مثال .
(قض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١١٥ رقم ٨٢) .

١١٠ ١ — استئناف الحكم الصادر في المعارضة
في أمر الأداء . يرفع بطريق التكليف
بالحضور .

٢ — دعوى الضمان الفرعية . استئنافا
بطريق التكليف إذا صدر فيها ودعوى
المعارضة حكم واحد .

(محكمة استئناف أسيوط — ١٧ فبراير سنة
١٩٥٨ س ١١١٧ رقم ٥١٢) .

١١١ ١ — استحقاق المستحق لنصيبه قبل
شهر إلغاء الوقف .

٢ ، ٣ — شهر حق الارث بالمقارنة
مع شهر إلغاء الوقف .

(محكمة التزلة الجزئية — مستجلب — ١٠ أبريل
سنة ١٩٥٦ س ١١٣٧ رقم ٥١٥) .

١١٢ استقالة . قبول استقالة الطالب بشرائطها
التي لم يكن من بينها استمساكه بالسير
في الطلب . اعتبار الطلب غير قائم .

(قض مدني — جمعية عمومية — ٢٥ يناير
سنة ١٩٥٨ س ١٢٦٠ رقم ٥٥٣) .

١١٣ أسواق . محلات صناعية أو تجارية .
استغلال للتم سوقاً للجملة قبل صدور
ق ٦٨ سنة ١٩٤٥ خارج النطاق المكاني
الذي حدده قرار وزير التجارة واستمرار

غير جائز استثناء من حكم المادة ٣٠٨ مرافعات .

(محكمة اسكندرية الكلية — تجارى —

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٣٥٩ رقم ١٧٤) .

١٢٤ إفلاس . المحكمة المختصة . محكمة موطن

المدين التجارى . ولو نس على اختصاص

آخر ، لتعلق الاختصاص بالنظام العام .

مراعاة المحكمة ذلك من تلقاء نفسها .

(محكمة اسكندرية الكلية — تجارى —

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٣٩٤ رقم ١٧٣) .

١٢٥ إفلاس . تقديم طلب الصلح الواقي .

موجب لوقف دعوى إشهار الإفلاس طبقاً

للقانون ٥٦ سنة ١٩٤٥ .

(اسكندرية الكلية — تجارى — ٦ أكتوبر

سنة ١٩٥٦ م ١٢٨٩ رقم ٥٧١) .

١٢٦ إفلاس . شرطه . التوقف عن الدفع .

ولو عن دين واحد .

(محكمة اسكندرية الكلية — تجارى —

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٣٩٦ رقم ١٧٥) .

١٢٧ ١ — إفلاس . صلح . حكم « تسبيب

كاف » . كون جملة أموال التفليسة

الحق أن يسند بها لا تكفى لتنطية

ما تأيد وتحقق من الديون في حدود

النسبة المتفق عليها في الصلح الذى تم

بين المفلس والدائنين . الحكم برفض

التصديق على الصلح . صحيح .

٢ — حكم « تسبيب كاف » . تقضى .

« حالة الطعن بيطالن الحكم » . تأسيس

الحكم على دعامة صحيحة تكفى لإقامته .

التمى عليه في باقى ماورد به . غير منتج .

(تقضى مدنى — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

م ٤٨ رقم ٦٩) .

لمدى التبر . إعلان الحكم الذى يبدأ به
مبدأ الطعن في هذه الحالة . المادتان
١٤ و ٣٧٩ مرافعات .

٢ — تقضى . « الصفة في الطعن » .

شركة . صدور حكم على الطاعن بالصفة

التي اختصم بها . حقه في الطعن فيه

بهذه الصفة . مثال عن اختصاصه بصفته

صاحب شركة

(تقضى مدنى — ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧

م ٨٧١ رقم ٢٧٥) .

١٢٠ ١ — إعلان . بطلانه . دعوى مدنية .

من له حق التظلم من بطلان الإعلان ؟

٢ — تقضى . أثره . دعوى مدنية .

رفض الطعن في الدعوى المدنية . اعتبار

طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع .

(تقضى جنائى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

م ١٠٤٩ رقم ٤٣٥) .

١٢١ إفلاس . إشهار إفلاس . تاجر سبق

إشهار إفلاسه . لا يجوز .

(اسكندرية الكلية — تجارى — ٦ أكتوبر

سنة ١٩٥٦ م ١٢٨٨ رقم ٥٧٠) .

١٢٢ ١ — إفلاس . إشهار الإفلاس . منه

لمعد العمل ويستبر أجر العامل المتأخر

عن مدة الستة أشهر السابقة على الحكم

بإشهار الإفلاس طبقاً للمادة ١١٤١ من

القانون المدنى .

٢ — الامتياز . أحواله على سبيل

الحصر طبقاً لنص المادة ١١٣٠ من

القانون المدنى — الامتياز لا يضمن

التوزيع أو المكافأة .

(اسكندرية الكلية — تجارى — ٢٤ نوفمبر

سنة ١٩٥٦ م ١٢٨٩ رقم ٥٧٧) .

١٢٣ إفلاس . التنازل عن دعوى الإفلاس .

١٢٨ - ١ - أقدمية . تعيين الطالب في وظيفة

مستشار في القضاء ووضعه بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنيه وهي وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة بمجلس الدولة من حيث الدرجة والمربى . تحقق شرط الغائل في الوظيفة من حيث الدرجة التي نصت عليه المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - أقدمية . تحديد أقدمية من يعين من مستشاري مجلس الدولة في وظائف القضاء يخضع للمادة ٢٢ / ٧ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة .

(قضى مدنى - جمعية عمومية - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ من ١٠٧٠ رقم ٤٨٢) .

١٢٩ - ١ - أقدمية . تعيين الطالب قاضياً من

الدرجة الثانية بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة درجة ثانية ثم رقى إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى . تحديد أقدميته . قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

٢ - أقدمية . تعيين المحامى وكليلاً لنيابة من الدرجة الثانية وترقيته إلى وكيل من الدرجة الأولى ثم تعيينه قاضياً من الدرجة الثانية . طلبه من جديد تعديل أقدميته على أساس الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . غير جائز .

٣ - أقدمية . القضاء المعينون من خارج السلك القضائى ، كيفية تحديد أقدميتهم . القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ (قضى مدنى - جمعية عمومية - ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ من ٤٩٩ رقم ٢١١) .

١٣٠ - ١ - أقدمية . كيفية تحديد أقدمية

القضاة المعينين من خارج السلك القضائى . إجراءات الطلب « ميماده » . أقدمية . نشر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب قاضياً في الواقع المصرية . التقرير بالظن في هذا القرار بعدمضى الثلاثين يوماً المحددة للظن من تاريخ النشر . عدم قبول الظن شكلاً . لأجل تطبيق قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(قضى مدنى - جمعية عمومية - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ من ١٠٧٠ رقم ٤٨٠) .

١٣١ - ١ - أقدمية . محامو قسم قضايا وزارة

الأوقاف ومحامو إدارة قضايا الحكومة . تحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء . انطباق الفقرة السابقة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ عليهم دون الفقرة الأخيرة من تلك المادة . ٢ - أقدمية . المندوب بقسم قضايا وزارة الأوقاف . عدم اعتباره من الموظفين القضائين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٣ - أقدمية . تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المانحة لدرجات القضاء التى يعينون فيها . جوازى . (قضى مدنى - جمعية عمومية - ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ من ٢٧ رقم ٥٧) .

١٣٢ - أقدمية . نيابة . محام من الدرجة الثالثة

في قسم قضايا وزارة الأوقاف . تعيينه وكليلاً لنيابة من الدرجة الثالثة . صحيح .

جواز الإحالة إلى عككة أخرى .
(عككة حلوان الجزئية — ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ م ١١٤١ رقم ٥١٧) .

١٣٦ — أمر أداء . عدم صناع دفاع المدين .
صدور الحكم دون ذلك . عدم جوازه .
٢ — أحكام . الطعن فيها . تمليها
بتقسيم درجات التقاضي .

٣ — التنازل مقدماً عن الطعن .
مخالفته للنظام العام .
٤ — التنازل اللاحق لصدور الحكم .
حق خاص . جوازه .

(عككة المنزلة الجزئية — ٧٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ٤١٠ رقم ١٧٨) .

١٣٧ ١ — أمر حفظ . نيابة عامة . الأمر
الصادر من النيابة بأن لاوجه لإقامة
الدعوى في مواد الجنائيات . شروطه .
وجود مذكرة محررة برأى وكيل النيابة
المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن
لاوجه لإقامة الدعوى . لا ينفى .

٢ — تزوير أوراق رسمية . قرعة
عسكرية . الإخطارات الخاصة بالإعفاءات
من القرعة العسكرية السابقة على صدور
القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ . عدم
زوال الصفة الرسمية عنها .

٣ — تزوير أوراق رسمية . وضع أسماء
مزورة على صور الإخطارات الموقع
عليها بإمضاء الموظف المختص بدعوى
الأسماء الصحيحة . اعتباره تضييراً للحقيقة
في محرر رسمي .

٤ — تزوير أوراق رسمية . اصطناع
ورقة رسمية والتوقيع عليها بإمضاء
مزور للموظف المختص بتحرير الورقة .
اعتباره تزويراً في ورقة رسمية .

عدم تنفيذ وزارة العدل بقرار أصدرته
اللجنة القضائية بوزارة الأوقاف لإرجاع
أقدميته في وظيفة محام من الدرجة الثالثة
إلى تاريخ سابق على تاريخ تعيينه في هذه
الدرجة .

(قطن مدني — جمعية عمومية — ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٧ م ١٠٦٩ رقم ٢٧٩) .

١٣٣ ١ — التزام . مرافق عامة . خلف .
عقد . التزام . المرافق العامة . تصرفه .
اتهاء مدة الالتزام وعودة المرافق إلى
جهة الإدارة . عدم اعتبار جهة الإدارة
خلفاً خاصاً أو عاماً للمستغل . أثر ذلك .
٢ — التزام . مرافق عامة . عقد .

إثراء بلا سبب . الاتفاق بين المنتفع
والشركة المستغلة لمرافق الكهرباء
بالقاهرة على أن يساهم المنتفع في تكاليف
الوصلة الكهربائية إلى مصنعه بمبلغ
معين والالتزام الشركة برد عائد مقدر
على ما يستهلكه سنوياً ما دامت الشركة
قائمة على ألا يتجاوز العائد المرتد قيمة
التكاليف المذكورة . اعتبار مادفع استناداً
إلى هذا المقدر مدفوعاً بسبب صحيح وعدم
اعتباره إثراء بلا سبب .

(قطن مدني — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ م
٧١٦ رقم ٢٨٨) .

١٣٤ ١ — الالتزام . القانون مصدره . غير
لازم .

٢ — الالتزام بدفع رسوم التوثيق .
سبب نشوئه . العلاقة بين الطرفين .
تحلف أحد الالتزامين .

(عككة الدوب الآخر الجزئية — ٢٩ يناير
سنة ١٩٥٧ م ٧٨١ رقم ٣٠٣) .

١٣٥ أمر أداء . المعارضة فيه . من اختصاص
المحكمة التي أصدرت الأمر . عدم

الترقية من المتأخرين عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلا .
٢ — تفتيش قضائي . جواز إجراء التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في السنة الواحدة .

٣ — أقدمية اعتبار طلب تصحيح الأقدمية أثراً من آثار الحكم بإلغاء الرسوم المطعون فيه .

(قضى مدني — جمية عمومية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٥٠٦ رقم ٢٢٤) .

١٤٢ أهلية . تعريضها . تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية وتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساوين في الأهلية . اختلاف هذه الموازنة باختلاف الحركات القضائية .

(قضى مدني — جمية عمومية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٥٠٨ رقم ٢٢٨) .

١٤٣ ١ — أهلية . تقدير أهلية الطالب وهو رئيس محكمة من الفئة « ب » بمعرفة لجنة مشكلة من مدير التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم . صدور قرارها بإجماع الآراء . لا خطأ . استئناس اللجنة برأي اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة . لا يغير من ذلك القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ .

٢ — تقضى . المصلحة في الطعن . الحكم بإلغاء الرسوم فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . إندام المصلحة في الطعن على للرئيسم اللاحقة .

(قضى مدني — جمية عمومية — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ م ٢٥ رقم ٥٤) .

٥ — تقضى . المصلحة في الطعن . إندام المصلحة في التقضى على الحكم متى كان متعلقاً بشير الطاعن .

(قضى جنائي — ٧ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٨٩ رقم ١٨٣) .

١٣٨ إنتاج . رسوم الإنتاج . كحول . استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجاته ولو لم تضبط . الرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ .

(قضى جنائي — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٧ م ٦٧٦ رقم ٢٦٨) .

١٣٩ إنصاف . قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ، عدم تولد أثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورهما ، بل بعد فتح الاعتماد المالي من الجهة التي تملكه . مثال بالنسبة لإنصاف خدم المساجد .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢ يونيو سنة ١٩٥٦ م ٣٤٧ رقم ١٦٢) .

١٤٠ ١ — أهلية . ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يماثلها . اعتبار الأهلية على درجات وأولوية الأعلى درجة بالترقية .

٢ — أهلية . تفتيش قضائي . إغفال التفتيش على عمل القاضي في سنة من السنين . جواز الاكتفاء بما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته . (قضى مدني — جمية عمومية — ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥٠٠ رقم ٢١٢) .

١٤١ ١ — أهلية . ترقية . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على عمل القاضي وتقرير درجة أهليته قبل الرسوم المطعون فيه . إجماع . إرفاق هذا التقرير ملف القاضي عند إجراء الحركة القضائية بلا مسوغ . حق القاضي في أن يقارن بمن سبقه في

١٤٤٤ — أهلية . تقدير أهلية وكيل محكمة

بمعرفة لجنة مشكلة من وكيل التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وصنوبر قرارها بإجماع الآراء . استثناسها برأى اثنين من المفتشين بدرجة وكيل محكمة . لاحقاً . القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٧ .

٢ — تفتيش قضائي . قيام وكيل التفتيش الذي يسبق الطالب في الأقدمية بإجراء التفتيش على عمل الطالب وإعداد التقرير والتوقيع عليه وتقديمه للجنة . اعتبار التقرير حجة بما جاء فيه .

٣ — أهلية . انقضاء اللجنة وتقدير أهلية الطالب قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير ثم عودتها إلى الانقضاء وفحص الاعتراضات واستقرارها على تقدير أهليته بدرجة معينة . لاحقاً .

٤ — تفتيش قضائي . أهلية . جواز التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة .

(قضى مدني — جملة عمومية — ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ م ٢٨ رقم ٦٠) .

١٤٤٥ — أهلية . سفه . حكم تصرفات

السفه السابقة على قرار الحجر عليه لسفه في ظل القانون المدني القديم .

٢ — أهلية . سفه . حكم تصرف السفه في حالة ثبوت التواطؤ والاستقلال هو البطالان المطلق .

٣ — تقادم مسقط . حكم « تسبيب

كاف » . دعوى . دفاع . دفع . عدم تقادم الدفع بالبطالان المطلق . انتهاء الحكم إلى بطلان سند الدين بطلاناً مطلقاً . الإشارة إلى عدم تقادم الدفع بهذا البطلان أو الرد على ما يتمسك به

الدائن في هذا الصدد . غير لازم .

٤ — تقادم مكسب . دين . عدم جواز تملك الحق في المدون بمضي المدة .

٥ — قوة الأمر المقضي . تنفيذ عقارى .

توزيع . اقتصار المدين في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بسند الدين على طلب تحرير القائمة النهائية وعدم مناقضته في الدين وحصول الدائن في التوزيعات على مبالغ صغيرة من أصل الدين . انضمام حجة أحكام التوزيع بالنسبة لباقي الذي رفضت به الدعوى .

٦ — قضى . الحضور في الطعن . إعادة الاسم . حوالة . وكالة . جواز إعادة الاسم في رفع دعاوى وجواز الطعن بالنقض من صاحب الاسم للستار .

(قضى مدني — ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥٣٤ رقم ٢٣٩) .

١٤٤٦ — أهلية . عدم التزام وزارة العدل

بحرض جميع حالات القضاة على مجلس القضاء قبل وضع الحركة القضائية . صدور مرسوم بناء على عرض ناقص . لا عيب .

٢ — أهلية . أقدمية . اعتبار الأقدمية عنصراً من عناصر الأهلية . كون القضاء للطعون في ترقية أسبق في الأقدمية على الطالب . طلبه مقارنة أهليته بأهليتهم . لا عمل له .

(قضى مدني — جملة عمومية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٥٠٧ رقم ٢٢٦) .

١٤٤٧ — أهلية « عوارض الأهلية » .

حجر . النفقة . جواز الاستدلال على انتفاءها بأقوال للطالب الحجر عليه إذا كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك والتقدير .

١٥٠ ١ — أوراق تجارية » التطهير على

ياض » . دعوى . حق حامل السند
للظهر على ياض في رفع الدعوى باسمه
هو ضد الدين . ١٣٥ م تجارى .

٢ — أوراق تجارية » التطهير على
ياض » . حكم » تسيب كاف » . إقامة
الحكم على أن لحامل السند على ياض
أن يرفع الدعوى باسمه على الدين . النى
عليه فيها استطرد إليه من اعتبار التطهير
الناقص ناقلاً للملكية وأن للظهر إليه
أن يثبت في مواجهة الدين أن هذا
التطهير إنما كان على سبيل نقل الملكية .
لا جدوى منه .

٣ — دفع » الدفع بصدق قبول
الدعوى » . دفاع . اقتصار التمسك
بهذا الدفع على حصر دفاعه فيه دون
إبداء دفاعه في الموضوع . القضاء في الدفع
والموضوع معاً . لا خطأ .

٤ — فوائد . قانون . سريان السمر
المقرر لفائدة الاتفاقية بالمادة ٢٣٧ من
القانون للدنى الجديد من تاريخ العمل
به على العقود للبرمة قبل ذلك .

(قضى مدنى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
م . ١٠٨٣ رقم ٤٩٣) .

(ب)

١٥١ ١ — بلاغ كاذب . أمر حفظ . سرقة .

عدم تقييد المحكمة المطروحة أمامها تهمة
البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة
المبلغ عنها . مثال .

٢ — بلاغ كاذب . التصد الجنائى . متى
يتوافر ؟

(قضى جنائى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٧
م . ٨٥٥ رقم ٣٥٣) .

٢ — أهلية . السفه والنفقة . حجر .
حكم » تسيب كاف » . نقي قيام حالي
السفه والنفقة عن المحجور عليه لأسباب
سابقة . انعدام الجدوى من النى على
الحكم فيها استطرد إليه تزيداً من مناقشة
بعض فروض وردت في دفاع طالب الحجر .
٣ — أهلية . السفه والنفقة . حجر .
حكم » تسيب كاف » . قيام الحكم برفض
طلب الحجر على أساس أن تصرفات
الطالب الحجر عليه كانت بوض ،
وكذلك على أساس أن هذه التصرفات
كانت تبرعة وليس فيها ما ينيء عن قيام
حالي النفقة والسفه . انعدام النى على
الحكم في الأساس الأول لقضائه .

(قضى مدنى — ٩ يناير سنة ١٩٥٨
م . ١٢٧٨ رقم ٥٦٣) .

١٤٨ ١ — أهلية . عوارض الأهلية . سفه .
مواريث » حكم تصرف للورث بالنسبة
للوارث » . تصرف السفه . تصرف
الإنسان في كل ما يملك زوجته وأولاده
الصغار سواء بوض أو بغير عوض .
لا مخالفة فيه لقضى المقل والتشريع .
٢ — أهلية . عوارض الأهلية . غفلة
إرادة . تصرفات الإنسان التبرعية
زوجته وأولاده الصغار . انعدام دلالتها
على التسلط أو النفقة .

(قضى مدنى — ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧
م . ٨٨١ رقم ٣٧٨) .

١٤٩ أوامر تقدير مجلس نقابة المحامين . توقيع
حجر بمقتضاها . طلب عدم الاعتداد
بالحجز . طلب وقف تنفيذ الحجز .
اختصاص القضاء للتسجيل .

(محكمة الأمور للمنتجة الجزئية بالفامرة —
٢٨ أبريل سنة ١٩٥٦ م . ٩٤٤
رقم ٤٠٠) .

الشرط الضمني الفاسخ . عدم تحدد الحكم عن دفع البائع ومستندات لا تغير النتيجة التي انتهى إليها الحكم . لا عيب .

٣ — عقد « تسيير » . بيع . وصف الحكم للمقد وصفاً صحيحاً بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد دفع الثمن وإزالته عليه حكم القانون الصحيح . لا خطأ .

٤ — دعوى « مصروفاتها » بيع . فسخ . عدم أحقية البائع في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد إظهار المشتري بمسكه بالمقد وعرضه التنفيذ عيناً في الوقت الذي كان فيه التنفيذ ممكناً . التزام البائع بمصروفات الدعوى . م ٣٥٧ مرافعات .

(قضى مدنى — ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥١١ رقم ٢٢٢) .

١٥٥ — ١ — بيع . دعوى صحة التعاقد . حكم « تسبب معيب » . إقامة الدعوى من المشتري بطلب صحة التعاقد وتأسيسها على أنه وفي الثمن . دفع البائع الدعوى بأن المشتري لم يتم بوفاء كامل الثمن . الحكم بصحة التعاقد وقول المحكمة عن الوفاء أنه لا شأن لها بالتمرض له وأن نظرها إنما يتعلق بصحة التعاقد فقط . خطأ وقصور .

٢ — حكم استثنائي « تسيير » . تزوير . عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف . مثال .

٣ — حكم « تسبب كاف » . إثبات « الإقرار » . بيع . تزوير . عدم إقامة قضاء الحكم بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على إقرار البائع بحصول البيع . تسيب الحكم بالقبول بوجود

١٥٢ — ١ — بيع « بالكوتراتات » . اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتراتات صحيحاً . مدى اختلافه عن البيع العادى .

٢ — بيع . التزام . عقد . تعهد بالتوريد . ماهيته .

٣ — التزام « اقتضاؤه » . استبدال الدين . ماهيته . م ١٨٦ و ١٨٧ مدنى قديم .

(قضى مدنى — ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٧ م ٨٩٠ رقم ٣٨٢) .

١٥٣ — بيع . تسجيل . إثبات . حكم « تسبب معيب » . صدور عقدي بيع من بائع واحد في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ . تمويل الحكم في إثبات علم المشتري الثانى بالتصرف السابق على علاقة

البنوة بينه وبين البائع . قصور . علم المشتري الثانى بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها . لا تأثير لهما على التصرف الحاصل إليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق .

(قضى مدنى — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ م ١٣٩ رقم ١٠٨) .

١٥٤ — ١ — بيع « عن المبيع » . شفعة . حق المشتري الثانى في حبس المبيع عن المبيع إذا رفعت دعوى شفعة عن جزء من الأطنان المبيعة متى كان لم يخضع في دعوى الشفعة . المادة ٣٣١ مدنى قديم .

٢ — فسخ . بيع . حكم « تسبب كاف » . دفع . استناد الحكم في رفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح وتقدير المحكمة أن لا محل للفسخ استناداً إلى

إقرار مركب لا يجوز تجزئته . لا يصح .

٤ — حكم «تسبب كاف» . إيراد الحكم واقعة ليست من الوقائع التي استخلصت المحكمة ثبوتها . لا عيب .

٥ — قض . أسباب الطعن . التي على الحكم بما أسماء الطاعن بقررات خاطئة دون بيان المقصود من هذا التي وأثر هذه التقررات على الحكم . اعتبار التي مجبلة . (قض مدني — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١٠٧٥ رقم ٤٨٧) .

١٥٦ ١ — بيع . رهن إثبات . «الإثبات بالينة» . حكم «تسبب معيب» . التفت الحكم عن تقرير طلب ورثة البائع بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن البيع يخفى رهننا وإثبات وضع يدم على العين المبيعة ويدمورهم من قبل . خطأ . إسقاط الحكم ورقة ضد تمسك بها الورثة لا يستتبع إسقاط طلب التحقيق . المادة ٣٣٩ مدني قديم .

٢ — قض . إعلان تقرير الطعن . إعلان . إمتداد مدة إخبار المعلن إليه بتسلم الصورة لجبهة الإدارة بوجود المطلة الرسمية . المادتان ١٢ و ٢٣ مرافعات . (قض مدني — ٢١ مارس سنة ١٩٥٧ م ٢٣٠ رقم ١٥٩) .

١٥٧ ١ — بيع . فسخ «الشرط الفاسخ الضمني» عدم انفساخ عقد البيع إعمالا للشرط الفاسخ الضمني في القانون المدني القديم والجديد إلا بإعذار المدين بالوفاء وتخلفه عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائي . إمتناع جواز الحكم بالفسخ إذا قام بتنفيذ إلتزامه قبل ذلك .

٢ — بيع . فسخ . هلاك الشيء المبيع .

قضاء مستجمل . عدم انفساخ عقد البيع ببيع البضاعة المتأقده عليها بأمر من القضاء المستجمل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين . لا محل لقياس على حالة هلاك البيع . المادة ٢٩٧ مدني قديم و ٢٣٧ مدني جديد .

(قض مدني — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ م ١٤١ رقم ١٠٩) .

١٥٨ ١ — بيع . فسخ . وفاة . حكم «تسبب كاف» . بيان أصل ثمن المبيع والفوائد في عقد البيع . اقتصار البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استملا لحقه المقرر في المادة ٣٣٢ مدني قديم . منح المحكمة مهلة للمشتري للوفاء بما في ذمته استملا لحقه المحول لها بالمادة ٣٣٣ مدني قديم . الحكم بالفسخ دون بيان الباقي في ذمة المشتري . لا خطأ .

٢ — قض «أسباب بخاطرها واقع» . بيع . فسخ . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى محل المشتري لاستيفاء الباقي في ذمته طبقاً للمادة ٣٢٩ مدني قديم . غير مقبول .

٣ — بيع . فسخ . عقد . اعتبار فوات المهلة التي منحت للمشتري للوفاء . يباقي فوائد الثمن مما يقترب عليه الفسخ . م ٣٣٢ و ٣٣٣ مدني قديم .

٤ — بيع . فسخ . صدور قرار — لاحق — لمصلحة المشتري بمنحه مهلة للوفاء . الباقي في ذمته . كفايته لترتيب الفسخ على فوات المهلة .

١٦٦ ١ - تحقيق . تفتيش . السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق الفتوح . لايب . ١٩١٠ ج .
٢ - تفتيش . نيابة عامة . العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع .
٣ - نيابة عامة . تحقيق . نذب وكيل النيابة الجزئية معاون النيابة للتحقيق . صحيح .

٤ - تحقيق . الدفع . يطالاه . إجراءات . حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي تولاه معاون النيابة . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق المتهم في الدفع . يطالاه . ١٣٣٣ ج .
(تقض جنائي - ٢١ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٩٤ رقم ١٩٥) .

١٦٢ تحقيق . تفتيش . نيابة عامة . ضبطية قضائية . تولى النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها .
(تقض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٠ رقم ٢٢٨) .

١٦٣ ١ - تحقيق . وجود عيب في تحقيق النيابة . لاثأثير له على سلامة الحكم .
٢ - إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة .

(تقض جنائي - ٩ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٥ رقم ٣٥٤) .

١٦٤ ١ - حكيم . قوة الأمر المقضي . ملكية . صدور حكم المحكمين صفة نهائية بأحقية أحد الخصوم لأطيان بما عليها من الزراعة .

٥ - دفاع . بيع . حكم « تمسب كاف » . نقض « أثر الحكم في الطعن » . عدم إصرار الخصم على دفاعه القى أبداه ولا بعد نقض الحكم والإحالة . إغفال الرد على هذا الدفاع . لا تصور . تمسب الحكم فيما قرره خطأ بشأن هذا الدفاع . غير منتج . مثال .

(تقض مدني - ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧ م ٧٠٠ رقم ٢٨٣) .

(ت)

١٥٩ ١ - تأمين بحري . نقل بحري . قانون . النزاع الخاص بالتأمين البحري . خضوعه لقانون التجارة البحرية دون معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن النقل البحري .

٢ - تقادم . تأمين بحري . نقض « أسباب قانونية يخالطها واقع » . رفع الدعوى بطلب التأمين البحري عن تلف بضاعة بسبب احتراقها بعد تفرغها في الصنادل . دفعها بالسقوط طبقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري تأسيساً على أن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالي عشرة شهور من تاريخ انتهاء المناقشة . عدم بحث تاريخ انقضاء المناقشة في الحكم وتحقيق وقوعه بصورة جازمة مستمدة من أوراق الدعوى . عدم اعتبار تلك العناصر واضحة أمام محكمة النقض .

(تقض مدني - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٠٩١ رقم ٤٩٧) .

١٦٠ تجمهر . جواز توفره ولو عرضاً من غير اتفاق سابق .

(تقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٥٤ رقم ٥٤١) .

٢ — ترقية تحديد المزاينة لوظائف المختلفة وتمييز درجاتها وتوزيعها إنما يقوم على أساس من المصلحة العامة . وجود نوعين من الوظائف . الأولى تتميز بطبيعتها ففرض حسب تخصيص

للمزاينة تأهيلاً خاصاً وصلاحيات معينة . والثانية لا تتميز بطبيعتها بهذا التمييز . وجوب مراعاة هذا الفارق عند إجراء الترقية ولو كانت بالأقدمية . أعمال الأقدمية في الترقية على إطلاقها لا يكون إلا في النوع الثاني دون الأول ، كيفية أعمال الأقدمية في وظائف النوع الأول

٣ — ترقية . شروط الترقية بالاقتدار . (المحكمة الإدارية العليا — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ م ٥٧٢ رقم ٢٤٩) .

١٦٧ ترقية . الرخصة الممنوحة لوزير العدل في ترقية من ترشحهم لجنة الترقية بالامتياز . سلطته في أعمال هذه الرخصة أو إلغائها . واجبة عند إلغائها .

(قضا مدني — جملة عمومية — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٧ م ٥٠٣ رقم ٢١٦) .

١٦٨ ترقية . الصلاحية للترقية إلى درجة . عدم اعتبارها دليلاً على الصلاحية للترقية إلى درجة أعلى منها .

(قضا مدني — جملة عمومية — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ م ٥٠٤ رقم ٢١٩) .

١٦٩ ترقية . القضاء برفض طلب إلغاء الرسوم فيها تضمنه من إغفال . ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يساويها . طلب إلغاء الرسوم اللاحق فيها تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « أ » أو ما يساويها . انعدام . أساسه .

ثبوت ملكية الزراعة لهذا الخصم متى كانت قائمة في الأرض فعلاً وقت صدور الحكم . كون الخصم الآخر هو الزارع لها أو كون الحكم لم يتخذ بالاستلام . لا يغير من الأمر شيئاً .

٢ — حجز . حكم « تسبب كاف » . ملكية . رفع الدعوى . طلب أحقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجزاً سورياً بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها . ثبوت أن لأحقية المدعين في طلبهم . لا حاجة للحج في صحة الحجز أو صورته عند القضاء برفض الدعوى .

٣ — قض . سبب جديد . ملكية . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بملكية الزراعة المتنازع عليها أو بالاستندات المقدمة بملف الطعن . عدم قبول إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (قضا مدني — ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ م ٣١٥ رقم ١٥٦) .

١٦٥ ترخيص بالسفر للخارج . ترخيص الإدارة في ذلك حسب مقتضيات الصالح العام . مثال .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ م ٥٨٠ رقم ٢٥٠) .

١٦٦ ١ — ترقية . الرخصة التي خولها للشرع للإدارة في إجراء الترقية بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة . اعتبارها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها بالمواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ من ذلك القانون ، أعمال الإدارة لهذه الرخصة إما كانت طبيعة الوظيفة المرفق إليها ، ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص المزاينة .

١٧٠ — ترقية . ترقية قضاء الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . اعتبارها رخصة لوزير العدل . أثر عدم إعمال هذه الرخصة أو إعمالها . قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

(قض مدني — جمية عمومية — ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ من ٢٦ رقم ٥٦) .

١٧١ — ١ — ترقية . حالات منع الترقية المتصوص عليها بالمادة ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة . سريلانها على الترتيبات المادية ، وتلك التي تتم طبقاً للمادة ٤٠ مكررة من ذلك القانون . دليل ذلك .

٢ — ترقية . إرجاء ترقية الموظف بالتطبيق للمادة ١٠٦ من قانون الموظفين انتظاراً لنتيجة محاكته يقع سواء أ كانت المحاكمة تأديبية أم كانت جنائية بناء على طلب الجهة الإدارية .

(المحكمة الإدارية العليا — ٩ يويه سنة ١٩٥٦ من ٣٥٦ رقم ١٦٤) .

١٧٢ — ترقية . صدور قرار من اللجنة القضائية بإنشاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة «ب» . إمتداد أثر هذا الإنشاء إلى المراسم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى الدرجات الأعلى .

(قض مدني — جمية عمومية — ٢٢ يويه سنة ١٩٥٧ من ٥٠٩ رقم ٢٢٩) .

١٧٣ — ١ — ترقية . عدم التزام وزارة العدل برض حالات جميع القضاة على مجلس القضاء الأعلى قبل وضع أية حركة قضائية لاختيار أكثرهم أهلية .

٢ — أهلية . أقدمية . ترقية . إعتبار

٢ — ترقية . القضاء بإنشاء مرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب لأن درجة أهليته لا تنقل عن درجة زميله الذي يليه في الأقدمية ورقى في ذلك المرسوم . طلب إنشاء المرسوم اللاحق الذي لم يشتمل على ترقية زميل للطالب . لا محل له .

٣ — ترقية . القضاء بإنشاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تنقل عن درجة زميله الذي يليه في الأقدمية ورقى في ذلك المرسوم . صدور قرار لاحق من مجلس الوزراء وقرارات وزارية مكملة تشتمل على ترقية زميل الطالب إلى درجة رئيس محكمة دون الطالب . عدم تصديق ما يبدل على تفسير حالة الطالب ولا على قيام أسباب جديدة تحول دون الترقية . خطأ .

٤ — أقدمية . اختصاص . ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة «ب» . طلبه إنشاء مرسوم الترقية فيما تضمنه من عدم تصحيح أقدميته على أساس استحقاقه للترقية بمرسوم سابق حكم بإنشاءه . عدم اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب .

٥ — استقالة . استقالة الطالب قبل صدور قرار مجلس الوزراء المظنون فيه وقبول الاستقالة قبل الظمن على هذا القرار . أثر هذه الاستقالة بالنسبة للظمن .

(قض مدني — جمية عمومية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ من ٢٢ رقم ٥٢) .

١٧٨ ١ — تزوير . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

٢ — تزوير . أوراق رسمية . متى يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية ؟

٣ — حكم . تسببه . خطأ الحكم في سرد الوقائع مما لا أثر له في منطقته ولا في نتيجته . لا عيب .
(قس جنائي — أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ١ رقم ١) .

١٧٩ تزوير . القصد الجنائي . مجرد الإهمال في تحري الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي .
(قس جنائي — أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٢ رقم ٥) .

١٨٠ تزوير . تزوير في دفتر المواليد . توافره في البيانات الجوهرية . زواج الوالدين صحيح أو باطل ليس منها . القصد الجنائي في جريمة التزوير . معناه .
(عمكة جنابات القاهرة — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٩١٢ رقم ٣٩٣) .

١٨١ تزوير . جريمة استعمال أوراق مزورة . وجوب ثبوت علم من استعملها أنها مزورة .

(قس جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧ م ٦٨٠ رقم ٢٢٠) .

١٨٢ ١ — تزوير أوراق رسمية . اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . متى يستمد ؟

٢ — تزوير . متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير ؟

(قس جنائي — ١١ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٦ رقم ٤٥٧) .

الأفندية عنصراً من عناصر الأهلية . عدم جواز محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها .

(قس مدني — جمية عمومية — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ م ١٢٦٠ رقم ٥٥٤) .

١٧٤ ١ — ترقية . عرض حالات جميع رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية . غير واجب .

٢ — تفتيش قضائي . قيام إدارة التفتيش بإبلاغ القاضي بصورة من الملاحظات التي أخذت عليه في تقرير التفتيش وعدم اعتراضه عليها . طمئنه على التقرير . غير منتج .

٣ — أهلية . تفتيش قضائي . جواز الاكتفاء بما في ملف القاضي من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته .
(قس مدني — جمية عمومية — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ م ٥٠٤ رقم ٢٢٠) .

١٧٥ ترقية . محاكم شرعية . سلطة وزارة العدل في إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

(قس مدني — جمية عمومية — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ م ١٢٦١ رقم ٥٥٦) .

١٧٦ تزوير . إجراءات . إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . بطلان الإجراءات .

(قس جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٣٥٤ رقم ٣٠٠) .

١٧٧ تزوير . إجراءات . إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . بطلان الإجراءات

(قس جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٤ رقم ٣٥١) .

الاكتاز رقم ٦ الخاصة بطلب تعاوى
القطن . قصره على الإقرارات التى أثير
الها فى م ١٠ من القرار الوزارى رقم
٧١٢ سنة ١٩٤٨ على سبيل الحصر .
(قطن جنائى - ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧
م ١٠٦٢ رقم ٤٧٠) .

١٨٧ - تزوير أوراق رسمية . ورقة القيش التى
يئدبأ أحد عساكر البوليس لأخذ البصاات
عليها . هى ورقة رسمية .
(قطن جنائى - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦
م ٢٩١ رقم ١٣٥) .

١٨٨ - ١ - تزوير فى محركات رسمية . ملخص
شهادة الوفاة . ورقة رسمية .
٢ - تزوير فى محركات رسمية . إعطاء
الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة
إنشائها إلى الموظف المختص . اعتبارا
تزویراً فى محرر رسمى .
(قطن جنائى - ٦ مايو سنة ١٩٥٧
م ١٠٣٦ رقم ٤٠٤) .

١٨٩ - ١ - تسمير جبرى . استيلاء . قانون .
صدور أمر استيلاء على بضاعة مسخرة
تسميرة جبرية . وجوب تقدير قيمتها على
حسب التسمير الجبرى ولو كان صاحبها
يعتبر منة التوريد للسن . خضوع
هذا التصرف لقانون الصرى . الأمر
المسكرى ٣٦٦ سنة ١٩٤٣
٢ - تسمير جبرى . القول بأن التسمير
الجبرى خاص بالبضائع المحلية ولا يصرى
على مورد السفن . لا محل له .

٣ - قطن « أسباب جديدة » . تسمير
جبرى . قانون « رجعية القوانين » .
قيام الدعوى على مجرد تقدير ثمن بضاعة
تم الاستيلاء عليها . التحدى لأول مرة

١٨٣ - ١ - تزوير أوراق رسمية . تحرير
صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف
عام مختص بتحريرها . توفر الجبرية ولو
لم تسلط لصاحب الشأن أو تختم بخاتم
الادارة .

٢ - اشتراك . مسئولية الشريك . عدم
وجود القصد الجنائى لدى الفاعل لا يستتبع
براءة الشريك الذى ثبت الاشتراك فى
حقه . م ٤٢ ع .
(قطن جنائى - ٢ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٨٤٨ رقم ٣٣٧) .

١٨٤ - ١ - تزوير أوراق رسمية . تغيير الحقيقة
فى قيمة الأموال المستحقة على الممول
أو مقدارها فى ورد المال . تزوير مصاقب
عليه .
٢ - تزوير . اغتداع بعض الناس بالمحرر
المزور رغم إمكان كشف التزوير لمن
يكون لديهم دعاية خاصة . عدم إفتاء
صفة الجبرية .

(قطن جنائى - ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧
م ١٠٤٥ رقم ٤٢١) .

١٨٥ - ١ - تزوير أوراق رسمية . صورة
واقعة لا تتحقق فيها جريمة التزوير .
٢ - قطن . المصلحة فى الطعن . عقوبة
مبررة . خطأ الحكم فى إدانة المتهم بجريمة
التزوير . تطبيق المحكمة م ٣٢ ع ودخول
العقوبة المقتضى بها فى نطاق عقوبة الجريمة
الأشد التى ثبتت فى حقه وهى جريمة
الاختلاس . لاصلاحه فى نفس الحكم .
(قطن جنائى - ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧
م ١٢٤٤ رقم ٥٢٣) .

١٨٦ - تزوير أوراق رسمية . قطن . التزوير
المقاب عليه بقوبة اللجنة فى استمارة

١٩٢ تفتيش . استيقاف . قيام الضابط باستيقاف سيارة للتمه للبحث عن المأذون بتفتيشه وتغلي للتمه بإرادته عن المخدر . اعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتناء المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لا خطأ . (قض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ص ٦ رقم ١٠) .

١٩٣ تفتيش . أعضاء النيابة المتدبون لقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقديم بالقيود الواردة في م ١٩١ ج . الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٩٥٤/١٠/١٤

(قض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ ص ٨٤١ رقم ٣٢٩) .

١٩٤ تفتيش . الدفع بطلانه . مواد مخدرة . عدم قبوله من أنكر ملكيته للضبوطات . (قض جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ص ١١٣ رقم ٧٧) .

١٩٥ ١ — تفتيش . الإذن بتفتيش المكان . عدم تمديه إلى الأشخاص الموجودين فيه . إباحة ذلك استثناء في م ٤٩ ج ١ .

٢ — تفتيش . تنفيذه . متى يجوز تفتيش للتمه في المكان المأذون بتفتيشه ؟

٣ — تفتيش . بطلانه . اعتراف . بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط .

(قض جنائي — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ص ١٠٥٨ رقم ٤٦٣) .

١٩٦ تفتيش . الإذن به . حكم « تسبب كاف » . اطمئنان المحكمة إلى أن التهم هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإذن .

ألم بحكمة القفض بأن الحكم طبق السر الجبري بأثر رجعي . غير مقبول . ٤ — قوة الأمر المقضي « حجية الأحكام الجنائية » . تسمير جبري . استيلاء . القضاء براءة منهم من تهمة حبس مخور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار . اندماج حجية هذا الحكم في تحديد الثمن والتزام صاحبها ببيعها بالسر الجبري .

٥ — فوائد . تمويض . رفع الدعوى بطلب تمويض عن بضاعة حصل الاستيلاء عليها وبفوائد التمويض . جواز اندماج المبلغين دون تفصيل والقضاء بهما حجة . ٦ — قض « إيداع الأوراق والمستندات » .

جواز قيام الطاعن في اليماد بإيداع صورة مطلة من الحكم للطلعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي ثم المودة إلى سحبهما بعد اليماد وإيداع صورة طبق الأصل لكل منهما . مثال .

(قض مدني — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ص ٩٠٤ رقم ٣٨٨) .

١٩٠ تصد . حق التصدي للدعوى الجنائية . توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى التهم في الجلسة على أساس ارتباطها بتهمة إحراز المخدرات للرفوعة بها الدعوى . قضاء بحكمة الجنائيات في الدعويين ولو لم يفرض الدفاع . خطأ .

(قض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ٢٨٨ رقم ١٢٦) .

١٩١ تفتيش . إباحة الدخول في المحل لكل طارق بلا تمييز . خروجه عن المحظر الذي نصت عليه م ١٤٥ ج . (قض جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧ ص ١٠٤٥ رقم ٤٢٣) .

المرز الذي تسكن فيه زوجها . صحيح .
(قضى جنائى — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦
م ١١٦ رقم ٨٥) .

٢٠٢ ١ — تفتيش . الإذن به . صدور بالاسم
الذى اشتهر به المتهم محتمة .

٢ — قضى . طعن . سبب جديد . الدفع
يطلان إجراءات التفتيش لأول مرة
أمام محكمة النقض . لا يقبل .
(قضى جنائى — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ١٧ رقم ٣٨) .

٢٠٣ تفتيش . الإذن به . متى يشترط أن يكون
مسبقاً بتحقيق مفتوح ؟
(قضى جنائى — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٢٠ رقم ٤٨) .

٢٠٤ تفتيش . تنفيذه . اغفال تحرر محضر
بإجراءات التفتيش لا بطلان م . ٥٥
أ . ج .

(قضى جنائى — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٧
م ١٠٥٥ رقم ٤٥٢) .

٢٠٥ تفتيش . تنفيذه . ضبطية قضائية . ندب
وكيل المحكّم ضابط أحد مراكز
البوليس لتنفيذ إذن التفتيش — الذى لم
يعين مأموراً بينه لتنفيذه — فى مركز
آخر يتبع المديرية ذاتها وحصوله تحت
إشرافه . صحة التفتيش .

(قضى جنائى — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٧
م ١٠٥٥ رقم ٤٥١) .

٢٠٦ تفتيش . تنفيذه . ضبطية قضائية . وجود
قرائن قوية على الشخص الموجود فى
المكان المأذون بتفتيشه . سلطة مأمور
الضبطية القضائية فى تفتيشه .

(قضى جنائى — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٧
م ١٠٥٤ رقم ٤٤٩) .

عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ
فى عنوان مسكنه . لا عيب .

(قضى جنائى — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧
م ١٢٤٢ رقم ٥٢١) .

١٩٧ ١ — تفتيش . الإذن به . صدور إذن
من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل
متهمة بجرعة إحرار سلاح مما يدخل فى
اختصاص المحكمة العسكرية دون إجراء
تحقيق قبل إصداره . صحيح .

٢ — تفتيش . الدفع . يطلانه . مواد
غادرة . إلقاء التهم المخدّر طواعية
واختياراً . عدم أحقيته فى الطعن على
من يلتقطه .

(قضى جنائى — ٥ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٣٤ رقم ٣٠٨) .

١٩٨ تفتيش . الإذن به . صدور أمر بتفتيش
شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه
أو فى عهده وقت التفتيش . صحيح .

(قضى جنائى — ٥ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٣٤ رقم ٣٠٩) .

١٩٩ تفتيش . الإذن به . صدور أمر بتفتيش
شخص معين ومن يكون موجوداً معه
وقت التفتيش . صحيح .

(قضى جنائى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧
م ١٢٥٧ رقم ٥٤٥) .

٢٠٠ تفتيش . الإذن به . صدور الإذن بتفتيش
التهمة ومسكنه . تفتيش محل تجارته بناء
على هذا الإذن . صحيح .

(قضى جنائى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦
م ١١٦ رقم ٨٧) .

٢٠١ تفتيش . الإذن به . صدور الإذن من
النيابة دون القاضي الجزئى بتفتيش منزل
الزوجة المتهمة . حصول هذا التفتيش فى

٢ — تفتيش . تنفيذ . صدور الإذن لملاون المباحث ولبن بياونه . إعتبار ما أجراه كل من زملائه الذين صاحبوه من تفتيش بفردته صحيحاً .

٣ — تحقيق . نيابة عامة . معاونو النيابة . صدور القانون رقم ٣٩٠ سنة ١٩٥٦ أنشاء نظر القضية التي أجرى معاون النيابة تحقيقها . الدفع بطلان محضر التحقيق . غير سديد . (قس جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٣٧ رقم ٤٠٩) .

٢١٣ تفتيش . صورة واقعة يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم طبقاً للمادة ٤٩ أ . ج .

(قس جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١١٣ رقم ٧٦) .

٢١٤ — تفتيش . إعمال تطبيق المادة ٥١ أ . ج .

٢ — تفتيش . الإذن به . تقدير جدية التحريات . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . (قس جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٤٣ رقم ٥٢٢) .

٢١٥ تفتيش . مجال تطبيق المادة ٥١ أ . ج . (قس جنائي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٨٦ رقم ١٢٢) .

٢١٦ تفتيش . مواد مخدرة . الإكراه الذي يقع على المتهم بالقدر اللازم لتفكيك طيبب المستشفى من الحصول على متحصلات ممدته . لا بطلان في الإجراءات . (قس جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ م ٦٦٧ رقم ٢٥٣) .

٢١٧ تفتيش . مواد مخدرة . إلقاء المتهم بما ممة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن

٢٠٧ تفتيش . تنفيذ . قبض . صدور إذن بتفتيش المتهم . جواز القبض عليه دون حاجة إلى استيفاء الشروط الشكلية لأمر القبض . ١٢٧ أ . ج .

(قس جنائي — ٣ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٠٥١ رقم ٤٤١) .

٢٠٨ تفتيش . تنفيذ . مراد القانون من تفتيش أنفي بمعرفة أنفي . م ٤٦ / ١٢ أ . ج . (قس جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٤٥ رقم ٤٢٢) .

٢٠٩ تفتيش . حق الوالد في الساج بتفتيش منزل ولده . شرطه . (قس جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ١٥ رقم ٣٢) .

٢١٠ تفتيش . حكم . تسيب كاف . اعتراف المتهم بضبط الموقوفات في مسكنه . إغفال الحكم الرد على الدفع بطلان التفتيش . لا عيب .

(قس جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥٧ م ٨٤٠ رقم ٣٢٥) .

٢١١ — تفتيش . دخول رجال مكتب مكافحة أدياء الطب إلى منزل المتهم بالحيلة . تقدم المتهم طائماً مختاراً وتوقيعه الكشف الطبي على أحدهم . الدفع بطلان الإجراءات . غير جائز .

٢ — تفتيش . إباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تميز . خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ أ . ج .

(قس جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ م ٨٣٩ رقم ٣٢١) .

٢١٢ — تفتيش . شرط صحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في إجراءاته يمكن التهم .

٢٢٢ ١ — تفتيش قضائي . عدم وجود

تقرير التفتيش وعدم البدء في التفتيش موضوع هذا التقرير عند صدور القرار للطمون فيه . النى على هذا التقرير بأن التفتيش الذى حرر عنه كان عن مدة سابعة على القرار وأن الوزارة هى التى أخرت إجراء هذا التفتيش إلى بعد الحركة القضائية . لا سند له .

٢ — تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية .

غير واجب .

(قض مدنى — جمية عمومية — ٢٢ يوليئ سنة ١٩٥٧ م ٥٠٧ رقم ٢٢٥) .

٢٢٣ تفتيش قضائي . علم الطالب بصدور

القرار الجمهورى للطمون فيه بالتقرير الذى أودع بملفه . عدم اعتراضه عليه وعدم اتخاذ فى شأنه ما نص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائي . ما يثيره فى خصوص هذا التقرير . لا محل له .

(قض مدنى — جمية عمومية — ٢٢ يوليئ سنة ١٩٥٧ م ٥٠٩ رقم ٢٣٠) .

٢٢٤ ١ — تقادم . اقطاعه . دعوى عمومية .

إجراءات التحقيق والمحاكمة . قطعها لمدة التقادم ولو لم يكن للتم طرفاً فى تلك الإجراءات . ١٧ م . ج .

٢ — تقادم . اقطاعه . دعوى عمومية . جمع الاستدلالات . شرط قطعها لمدة سقوط الدعوى العمومية .

(قض جنائى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٩٠ رقم ١٣٢) .

٢٢٥ تقادم . سقوط الحكم بمضى أكثر من

١٥ سنة دون اتخاذ أى إجراء للتنفيذ .

يتخذ منه أى إجراء . عدم اعتبار تخليه عن المندر عمل غير مشروع .

(قض جنائى — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٧ رقم ٣٦٠) .

٢١٨ تفتيش . مواد مخدرة . صدور أمر

لأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل للتم للبحث عن أسلحة وذخائر . حقه فى إجراء التفتيش فى كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . عثوره أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية من غار الحشاش فى كوة . ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح .

(قض جنائى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٣٠٣ رقم ١٥١) .

٢١٩ تفتيش . قض . سبب موضوعي .

إثارة الدفع ييطان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(قض جنائى — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٩ رقم ٣٦٩) .

٢٢٠ تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على

القضاة قبل كل حركة قضائية . غير واجب .

(قض مدنى — جمية عمومية — ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥٠٠ رقم ٢١٣) .

٢٢١ تفتيش قضائي . إعلان الطالب بتقارير

التفتيش وإطلاعه عليها فى الوقت المناسب . عدم سلوكه السيل للرسوم فى القرار الصادر فى ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ بشأن التنظيم من هذه القرارات . النى على التقارير بعد ذلك . لا محل له .

(قض مدنى — جمية عمومية — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ م ٣٠٥ رقم ٢١٥) .

وقضت به المحكمة في غيبة للظنون عليه .

م ٣٨٠ مرافعات .

(تهنى مدنى — ٢ يناير سنة ١٩٥٨)

س ١٢٦٧ رقم ٥٦٠ .

٢٢٧ تقادم . رسم السبعة النسي للقرور على الأسم

بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩

للمدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ .

بده سريان المبدأ . انقطاع التقادم .

فوائد التأخير لا يحكم بها ابتداء من تاريخ

المعمل بالقانون رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥١ .

(محكمة استئنافية الكلية — ضرائب —

١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ س ١١٢٠

رقم ٥١٣) .

٢٢٨ تلبس . أثره . فتشيش . صورة واقعية تنوفر

فيها حالة التلبس .

(تهنى جنائى — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

س ١٢٣٤ رقم ٥٢٠) .

٢٢٩ تلبس . سلطة محكمة الموضوع في تقدير

قيام حالة التلبس .

(تهنى جنائى — أول أبريل سنة ١٩٥٧

س ٨٤٧ رقم ٣٣٤) .

٢٣٠ تلبس . قبض . مواد مخدرة . ضبط المخدر

مع التهم . اعتباره في حالة تلبس تبيح

لأمور الضبط القضائى الذى شاهده وقوعها

القبض على كل من ساءم فيها .

(تهنى جنائى — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

س ٢٠ رقم ٤٦) .

٢٣١ تلبس . مواد مخدرة . تقديم التهم المخدر

إلى الكونستابل بمحض اختياره بد

تظايره بالتراء . تلبس .

(تهنى جنائى — ٧ يناير سنة ١٩٥٧

س ٤٨٩ رقم ١٨١) .

٢٣٢ ١ — تلبس . مواد مخدرة . صورة واقعة

لا تتحقق فيها حالة التلبس .

المطالبة القضائية . التنبيه . طلب

التوزيع . صدور قاعة التوزيع للوقت .

هل يقطعان مدة التقادم ؟

الخلاف بين اللادتين ٢٠٨ مدنى قديم

و ٣٨٣ مدنى جديد .

هل قبول البنك في التوزيع يقطع التقادم

في ظل القانون المدنى القديم ؟

(محكمة استئناف القاهرة — ١١ أبريل

سنة ١٩٥٧ س ١٨٠ رقم ١١٧) .

٢٢٦ ١ — تقادم مسقط « إقطاعه » . محكمة

الموضوع . استخلاص الإقرار الذى من

شأنه يقطع تقادم الدين . موضوعى . مثال .

٢ — وفاة . مقاصة . التزام « إقتضاؤه » .

حكم « تسيب كاف » . إتهام الحكم إلى

إجراء مقاصة قضائية . تزيد خطأ إلى

أنها مقاصة قانونية . لا عيب .

٣ — وفاة . مقاصة . التزام « إقتضاؤه »

فوائد . عدم جواز إضافة فوائد عن الدين

الذى تجرى به للمقاصة بعد التاريخ المتبر

مبدأ لتنفيذ المقاصة ١٩٢٠ و ١٩٣١ مدنى

قديم .

٤ — فوائد . قانون . عدم سريان

المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ على

الفوائد الإضافية المحكوم بها قبل تاريخ

المعمل به .

٥ — خبير . محكمة الموضوع . سلطتها في

الأخذ بتقرير الخبير كله أو بضعه .

٦ — تقضى إعلان الطعن . محل مختار .

إعلان الخصم بتقرير الطعن في موطن

مختار . وجوب إيداع صورة الحكم

للظنون فيه للملئأليه وإلا كان الطعن باطلا

بتحديد أسعار الحديد المستولى عليه .
عدم اختصاص أى من اللجنتين بإصدار
قرارها .

٤ - تموين . لجنة الحديد . تمثيل رئيس
أغداد التجار المستوردين في هذه اللجنة .
عدم التزام التجار بأراء أو مقترحات
اللجنة في شأن تحديد أسعار الحديد
تأسيساً على هذا التمثيل .

٥ - قانون « رجسية القوانين » .
تموين . القول بمران قرار وزير التموين
الصادر في ٢٦/٣/١٩٤٦ على الماضى بمقولة
إنه جاء تقريراً للواقع . خطأ .

(تمس مدنى - ٢ يناير سنة ١٩٥٨
م ١٢٦٤ رقم ٥٥٩) .

٢٣٦ - تموين . تسمير جبرى . ضرائب . استيلاء .

زيت . قانون « دستورية القوانين » .
صدور قرار من لجنة التسمية بفرض
مبلغ معين على كل أقة من الزيت زيادة
على التسمية تستولى عليه الحكومة إذا
كان الزيت لأغراض صناعية . صدور
هذا القرار في ظل الدستور الملغى .
اعتبار ذلك نوعاً من الضريبة للفروضة
بغير الطريق الدستورى الصحيح .

(تمس مدنى - ٢ يناير سنة ١٩٥٨
م ١٢٦٢ رقم ٥٥٨) .

٢٣٧ - تموين . حيازة التهم وهو صاحب غنيز
أقرنكى دقيقاً صافياً ومطابقاً في صفاته
للمواصفات ولكنه من نوع غير دقيق
القصح الفاخر نمرة ١ . مخالفة ذلك

لقرار الوزارى رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧
وللرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .
(تمس جنى - ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ١٣ رقم ٢٦) .

٢ - تمقيش . نيابة عامة . التمقيش
الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق .
استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه .
(تمس جنى - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦
م ٢٨٧ رقم ١٢٥) .

٢٣٣ - تلبس . مواد مخدرة . وجود مظاهر
خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة .
كفاتها لقيام حالة التلبس بإحراز مخدر
ولو لم يبين من شهد هذه المظاهر
ماهية للمادة التى شاهدها .

(تمس جنى - ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧
م ١٠٤٦ رقم ١٢٤) .

٢٣٤ - تلبس . مواد مخدرة . وجود مظاهر
خارجية تنبئ بذاتها من إحراز المخدر
تبين ماهية هذه المادة . غير لازم لتوافر
حالة التلبس .

(تمس جنى - ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧
م ٦٨٠ رقم ٧٧٢) .

٢٣٥ - ١ - تموين . استيلاء . الاستيلاء
المقصود في معنى المواد ٤٥ و ٤٤ وما بعدها
من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

٢ - تموين . استيلاء . حديد . ضرائب .
قانون « دستورية القوانين » نظام عام .
اقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد
المستولى عليه استناداً إلى قرار وزير
التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الصادر
بشأن الاستيلاء على الحديد . اعتبار هذه
الحصيلة نوعاً من الضريبة أو الرسوم
للفروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح
طبقاً للدستور الملغى .

٣ - تموين . صدور قرار من اللجنة
السلية للتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار
من لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥ .

٢٤٢ تموين . صدور قرار بعد أجل التوريد .

عدم قيام التهم بالتوريد حتى حلول البلاء

المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة . صحيح .

(قضى جنائى — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

س ٤٩٥ رقم ١٩٩) .

٢٤٣ تموين . قسح . استئناف . قضاء محكمة

أول درجة براءة التهم استناداً إلى صدور

القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ . الحكم

استئنافياً بعد انتهاء الأجل للنصوص عليه

في القانون سالف الذكر بالتأييد . لا خطأ .

(قضى جنائى — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧

س ١٠٤٥ رقم ٤٢٠) .

٢٤٤ ١ — تنازع الاختصاص . اختصاص .

طلاق . عدم اختصاص محكمة التقض

بالفصل في أثر إشهاد الطلاق المثبت

أمام المحكمة الشرعية . المادة ١٩ من

قانون نظام القضاء .

٢ — تنازع الاختصاص . اختصاص .

نفقة . صدور حكم نهائى من المحكمة

الشرعية بإسقاط نفقة الطالبة على أساس

حصول طلاقها من زوجها . صدور حكم

نهائى آخر من المجلس الملى للأبواب

الأرثوذكس بقرار النفقة على أساس

قيام الزوجية . اختصاص محكمة التقض

بالفصل في وقف تنفيذ أحد الحكمين .

٣ — تنازع الاختصاص . اختصاص .

نفقة . مجالس مالية . عاكم شرعية .

عدم اختصاص الماكم الشرعية بالفصل

في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير

المسلمين إذا اتحد الطرفان منهجاً . مثال

في دعوى نفقة .

(قضى مدنى — جمعية عمومية — ٢٦ يناير

سنة ١٩٥٧ س ٢٢ رقم ٥٣) .

٢٣٨ تموين . خبز . القرار الصادر من وزير

التعوين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل

بالقرار رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤ . صدوره

ممن يملكه .

(قضى جنائى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

س ١٠٤٨ رقم ٤٣٢) .

٢٣٩ ١ — تموين . خبز . سريان حكم للدتين

٥٨٠ ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥

سنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام

القرار رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ .

٢ — تموين . مسئولية صاحب المحل .

الغياب الذى يصلح بذاته عذراً يسوغ

توقيع العقوبة المخففة .

٣ — حكم . بياناته . أخذ الحكم الاستئنافى

بما جاء بالحكم للاستئناف للتضمن للواد

الذى طبقت . كفايته .

(قضى جنائى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧

س ١٠٤٩ رقم ٤٣٤) .

٢٤٠ ١ — تموين . دقيق . متى يستبرع

الدقيق يمساً بالجملة . القرار رقم ٥١٥

سنة ١٩٤٥ .

٢ — تموين . دقيق . التزام أصحاب

المطاحن ومديريها وخدم بقبول أجولة

الدقيق الصارغة . القرار رقم ٥١٥

سنة ١٩٤٥ .

(قضى جنائى — ٤ يونيو سنة ١٩٥٧

س ١٠٥٣ رقم ٤٤٦) .

٢٤١ تموين . زراعة الأرز . ارتكاب المخالفة

الواردة في المادة الأولى من القانون رقم

٧١ سنة ١٩٥٣ لحساب التهم أو لحساب

غيره . توفر الجريمة .

(قضى جنائى — ٥ مارس سنة ١٩٥٧

س ٨٣٢ رقم ٣٠٧) .

مع الدائن على شراء أطيان المدين عند عرضها لبيع .

٢ — نقض . « أسباب الطعن » .
حسب . ريع . عدم جواز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ريع خطأ ماديا حسايا .

(قس مدني — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ٩١١ رقم ٣٩٢) .

٢٤٨ ١ — تنفيذ عقارى . تقادم . اختصاص . التزام المحكمة التي تنظر في الاعتراضات على قاعة شروط البيع بالفصل فيها يقدم إليها من اعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وتحويلها رخصة الفصل في الاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية وقرير وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه . المادنان ٦٤٥ و ٦٤٨ مرافعات .

٢ — تقادم . تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطلب التوزيع في النظام القضائي المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باستبعاد دين الدائن من القاعة المؤقتة وفوات مصاد المناقضة دون أن يناقض فيها .

(قس مدني — ١٧ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٣ رقم ٦٦) .

٢٤٩ ١ — تنفيذ عقارى . زيادة الشر . إبداع . حجز . عدم التزام المقر بالزيادة بإبداع مصاريف البيع الأول إذا كان هو متخذاً إجراءات نزع الملكية . القول باحتمال تعلق حق الفير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب . لا محل له .

٢ — تنفيذ عقارى . زيادة الشر .

٢٤٥ تنظيم . إجراءات . دفع . وصف التهمة . ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفاً للقانون بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثانی درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بإلغاء الإزالة . خطأ .

٢ — تنظيم . حكم . نقض . خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بإلغاء الإزالة في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . صدور قانون قبل الفصل في الطعن بعدم جواز الحكم بالمقوبات التكميلية . اثره .

(قس جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١٢٤ رقم ٩٩) .

٢٤٦ ١ — تنفيذ . صورة فوتوغرافية للصورة التنفيذية الأصلية . جوازه .

٢ — مصاريف قضائية ، غير مقدرة بالحكم . لم يصدر بها أمر على عريضة . عدم جواز التنفيذ .

(محكمة دسوق الجزئية — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ م ٤١٨ رقم ١٨٠) .

٢٤٧ ١ — تنفيذ عقارى « المسئولية عن العجز » . كفالة . مسئولية . اتفاق المدين وضامنه في الدين على أن يقوم الضامن بوفاء الدين . قيام الدائن بأخذ إجراءات العجز المقارى تنفيذاً لحكم صادر ضد المدين عن دين خاص به وللحكم الصادر ضده هو والضامن عن الدين المضمون . انعدام مسئولية الضامن قبل المدين ما دامت إجراءات العجز المقارى لم تتخذ نتيجة تقصيره في الوفاء بما التزم به قبل المدين ولو كان قد اتفق

٢٥١ ١ — جريمة. الاشتراك في جريمة التدخل

في وظيفة عامة من غير أن تكون
للتدخل صفة رسمية من الحكومة أو
إذن منها .

٢ — تطبق الجريمة ولو كانت وظيفة
لتنهم هي التي هيأت له بأية طريقة كانت
فرصة ارتكاب الجريمة .

٣ — تحديد نطاق « بسبب الجريمة »
في حكم المادة ٦٣ فقرة ٣ من قانون
تحقيق الجنايات .

(محكمة قصر البلباجية — ٩ ديسمبر سنة
١٩٥٧ م ٩٤٧ رقم ٤٠١) .

٢٥٢ ١ — جنسية. اتفاق المختارين المفقود بين

مصر واليونان سنة ١٩١٨ . نصير .
إختبار الأب للجنسية اليونانية . سريان
هذا الاختبار على أبنائه القصر .

٢ — جنسية . الأشخاص المعتبرون
بأصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان
بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان
سنة ١٩١٣ وتبريفهم في اتفاق المختارين
بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ .

٣ — جنسية « إثباتها » . جواز الأخذ
بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة
بأدلة أخرى في إثبات الجنسية .

٤ — جنسية « إثباتها » إثبات « سلطة
محكمة للوضع في تقدير الدليل » . حق
محكمة للوضع في الاستناد إلى شهادات
من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة
الخارجية في إثبات الحالة الظاهرة .

٥ — نيابة عامة . إجراءات تقاض .
جنسية . دعوى متعلقة بالجنسية لم تطلب
النيابة الكلمة الأخيرة فيها . الادعاء
بالبطان لعدم إتباع هذا الإجراء في

عدم التزام مقرري الزيادة ببيان حصة
كل منهم في تقرير الزيادة .

٣ — تنفيذ عقارى . زيادة المشر .
حلول . وكالة . تقرير المقرر بالزيادة
بصفته الشخصية وبصفته حالا محل شخص
آخر . أثره .

٤ — تنفيذ عقارى . زيادة المشر .
مواعيد . امتداد الميعاد المحدد للتقرير
بالزيادة إذا صادف آخر يوم من أيامه
عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها .

٥ — تنفيذ عقارى . إجراءات .
إعلان . زيادة المشر . تقرير الزيادة .
خلو تبليغ هذا التقرير من بيانات
خاصة باسم طالب الإعلان . لا بطلان .
م ٦٧٩ مرافعات .

٦ — تنفيذ عقارى . زيادة المشر .
تقرير الزيادة . لمن يجب تبليغه ؟ مادة
م ٦٧٨ مرافعات .

(نفس مدنى — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٥٥٩ رقم ٢٤٧) .

(ج)

٢٥٠ جمارك . عقوبة . تمويض . الجزاء المقرر

في الأمر المالى الرقم ٢٢ من يونيه سنة
١٨٩١ التى تختص لجنة الجمارك بتوقيعه
عن أعمال التهريب . هو تمويض مدنى .

٢ — جمارك . إختصاص . إختصاص
المحكمة المدنية والتجارية بنظر المعارضة
في قراراتها .

٣ — دخان . إختصاص . إختصاص المحكمة
الجناية بالفصل في مخالفة أحكام القانون
رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ .

(نفس جئى — ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٣ رقم ٨) .

ما لمدينه لدى مصلحة الجمارك دون توجيه إعلان الحجز إلى من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات الحجز في مصلحة الجمارك .
لا حجز . المادة ١٦٦ ع مرافعات قديم .
(قضى مدنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ١٠٨١ رقم ٤٨٩) .

٢٥٥ ١ — حجز ما للمدين لدى الغير . وفاء .
إبداع . توقيع هذا الحجز لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء في كل الأحوال بما في ذمته .
وجوب أن يكون الوفاء بإبداع الدين خزانة المسكنة . المادتان ٥٥٥ و ٥٥٦
مرافعات جديد والمادتان ٤٢١ و ٤٢٢ ع مرافعات قديم .

٢ — حجز . حجز ما للمدين لدى الغير .
الوفاء للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم بذلك . التصود بذلك . م ٤٣٥ ع مرافعات قديم .
٣ — حجز . حجز ما للمدين لدى الغير .
القرار بما في القسمة . من له التكليف به ومتى يجوز هذا التكليف إذا كان الحجز تحفظياً ؟ م ٤٢٤ ع مرافعات قديم .

٤ — حجز ما للمدين لدى الغير . متى ينتج هذا الحجز آثاره ؟

٥ — حجز . حجز ما للمدين لدى الغير .
دعوى « مصروفاتها » . رفع الدعوى بطلب إلزام المحجوز لديه بالدين لا بطلب إيداعه . قيام المحجوز لديه بالإيداع بعد رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى . الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات . لا خطأ .

الدعوى . لاجدوى من عبثه . للمادتان ١٠٧ و ١٠٨ ع مرافعات .

٦ — دفاع « طلب فتح باب للرافعة » . حكم « تسبيب كلف » . عدم إلزام المحكمة بإجابة طلب فتح باب للرافعة لتقديم مستند جديد وعدم إلزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

٧ — أحوال شخصية . استئناف . إجراءات تقاض . تقرير التلخيص . دعوى . استئناف الحكم الذى يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية . لا عمل لإعمال حكم المادة ١١٦ ع مرافعات الخاصة بتقرير التلخيص في خصومة . م ١١٨ و ٨٧٨ ع مرافعات .

٨ — قضى « إبداع الأوراق والمستندات » أحوال شخصية . دعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفها . حق الحضور في الطعن في الاستناد إلى ما حواه للفقهاء مستندات دون أن يحتاج الطاعن بعدم تقديم المستندات المؤيدة لطعنه والمودعة في هذا الملف في الجهاد .

(قضى مدنى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧
س ١١٠٢ رقم ٥٠٦) .

(ح)

٢٥٣ حائز . الحائز في القانون المدنى . الحائز الذى يقتضى إعلانه بإجراءات نزاع الملكية .

(عكمة ميت غمر الجزئية — ٩ يناير سنة ١٩٥٧ س ١١٤٣ رقم ٥١٩) .

٢٥٤ حجز ما للمدين لدى الغير . قيام الدائن بتوقيع الحجز تحت يد وزارة المالية على

٢٥٧ — حساب . إثبات . التوقيع على

ورقة بمجلة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين . عدم اعتبار ذلك دلائل على الإلزام بالحسابات السابقة .

٢ — وكالة . أهلية . مسئولية . هبة .

صدور هبات وقروض من مورثة لم تكن حالتها العقلية تسمح لها بأى تصرف . مسئولية من كان يتولى إدارة أموالها عن هذه الهبات والقروض .

٣ — عقد « بطلانه » . دعوى . دفع .

جواز التمسك ببطان المقد في صورة دفع من الدفع للوضعية .

٤ — حكم . القبول للانع من الطعن فيه .

مناقشة آثار الحكم ويان مدى حجته أو التراخي في الطعن على الحكم . عدم اعتباره رضا بالحكم .

٥ — دفاع . عدم إلزام المحكمة بتقيد

الحصوم في شق مناشى دفاعهم .

(قضى مدنى — ٢١ مارس سنة ١٩٥٢)

س ٣٢٢ رقم ١٥٨) .

٢٥٨ — ١ — حكم . المبرة في الأحكام بالصورة

التي يجرها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .

٢ — حكم « تسبيب كاف » . إحالة

المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات وجوده قانوناً . لا خطأ .

٣ — قضى . أسباب واردة على الحكم

الابتدائى . استئناف « شكله » . قوة الأمر للقضى . الطعن في الحكم الصادر

بعدم قبول استئناف للتم شكلاً . عدم جواز توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائى .

(قضى جنائى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦)

س ٢٨٥ رقم ١٢٠) .

٦ — قضى . أسباب الطعن . وقف

التفويض . نفاذ مؤقت . الطعن على الحكم القاضى بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتاً . اعتباره غير منتج متى كان الطعن فى الحكم الموضوعى على غير أساس .

٧ — إعلان . قضى « إعلان الطعن » .

ثبوت أن المحضر اعلن المطلوب إعلان مع أحد أقاربه دون أن يثبت فى أصل الإعلان أنه مقيم معه . بطلان الإعلان . م ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(قضى مدنى — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧)

س ١١٠٠ رقم ٥٠٣) .

٢٥٦ — ١ — حراسة . الحراسة على أموال الرعايا

الإيطاليين . دعوى « سماعها » . سكوت وزير المالية عن الرد على ما طلبه أحد موطنى الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجبر زيادة على ما صرف له . عدم جواز سماع الدعوى بشأنه . الأمر العسكرية ١٥٨ سنة ١٩٤١ . القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ .

٢ — قضى . ميعاد الطعن . بدايته .

إعلان الحكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة وعدم قيام المظنون عليه بإعلانه للطاعن . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد المياد . لا محل له .

٣ — قضى . إجراءات الطعن . دفاع .

حكم « تسبيب معيب » . عدم يان الطاعن . فى تقرير الطعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم قصر فى الرد عليها . اعتبار التى مشوباً بالنموض فى هذه الحالة . التجدى بما يرد فى المذكرة الشارحة عن هذا التى . لا محل له .

(قضى مدنى — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧)

س ٤٨ رقم ٧٠) .

- ٢٥٩ ١ - حكم « ياناه » . إجراءات التقاضي . دعوى . دفاع . قاصر . التقض أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم . عدم اعتباره جسماً إذا كان ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . مثال في دعوى رفعت ابتداء على قاصر . م ٣٤٩ مرافعات .
- ٢ - إثبات « الإثبات بالبيئة » . شهادة . محكمة يلوضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . حقها في أن تأخذ ببعض أقوالهم وبأقوال شاهد دون غيره وبدون بيان السبب . (تقض مدني - ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٨٧٢ رقم ٣٧٦) .
- ٢٦٠ ١ - حكم « ياناه » . إجراءات . خلو الحكم من بيان أن القاضي الذي لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم . المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ مرافعات .
- ٢ - تقض . « أحكام يجوز الطعن فيها » . تزوير . جواز الطعن استقلالاً في الحكم الصادر برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير . م ٣٧٨ مرافعات .
- (تقض مدني - ١٨ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥٥٨ رقم ٢٤٦) .
- ٢٦١ حكم . ياناه . البيانات الواجب توافرها في الحكم بالإدانة . (تقض جنائي - ٨ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥١ رقم ٣٤٤) .
- ٢٦٢ حكم . ياناه . البيانات الواجب توافرها في الحكم الصادر بالإدانة . م ٣١٠ ج . (تقض جنائي - ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٨٦ رقم ١٢٢) .
- ٢٦٣ حكم « ياناه » . الحكم بالبراءة . تضمنه أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . غير لازم . للالة ٣١٠ ج . (تقض جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ١٠ رقم ١٧) .
- ٢٦٤ حكم . ياناه . الخطأ للادى الواضح في تاريخ الحكم . لا عيب . (تقض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٩٨ رقم ٢٠٩) .
- ٢٦٥ ١ - حكم . ياناه . السهو عن بيان صناعة التهم وسنه في الحكم . لا عيب . ٢ - إخفاء آلة الجريمة . مواد مخدرة . متى يستفيد التهم من الإعفاء النصوص عليه في المادة ١٤٥ عقوبات ؟ (تقض جنائي - ٧ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٨٩ رقم ١٨٢) .
- ٢٦٦ حكم . ياناه . صدور الحكم وتنفيذه دون أن يكون هذا الإصدار والتنفيذ باسم الأمة . تنويجه بأسبابه بعد ذلك باسم الأمة عند إعلانه قلم الكتاب . لا عيب . (تقض جنائي - ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٤٥ رقم ٥٢٦) .
- ٢٦٧ ١ - حكم . ياناه . عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . بطلانه . للالة ٣١٠ ج . ٢ - استئناف . للتصود بحالة الخطأ في

٢٧٣ ١ — حكم «تسيب كاف» . تفتيش .

الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش . لا يستلزم ردّاً خاصاً .

٢ — مواد مخدرة . جريمة جلب المخدر .

استحضار المخدر من الخارج ودخوله

إليه الإفليمية بإرادة التهمين وترتيبهم .

إتفاق أحد رجال البوليس مع التهمين

على نقل المخدر من المركب إلى خارج البناء .

لا أثر له في قيام الجريمة .

(تفتش جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

س ٢٩١ رقم ١٣٧) .

٢٧٤ ١ — حكم «تسيب كاف» . خطأ الحكم في

ذكر مصدر الدليل . لا عيب .

٢ — إثبات . إقرار . سلطة محكمة

للموضوع في تقديره .

٣ — إثبات . اعتراف . اعتباره غير

اختياري إذا حصل تحت تأثير التهديد أو

الخوف نتيجة أمر غير مشروع .

٤ — دعوى مدنية . اختصاص . شروط

رفضها تبعاً للدعوى الجنائية طلب المدعية

التعويض عما لحقها من أضرار من جراء

مصرع إبنتها . إستقرار المحكمة على أن

الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم في

الأصل . عدم اختصاص المحكمة الجنائية

بالفصل في الدعوى المدنية .

٥ — اختصاص . دعوى مدنية . تقض .

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر

الدعوى المدنية عن تعويض ضرر

ليس ناشئاً عن الجريمة . من النظام العام .

جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .

(تفتش جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧

س ٨٤٢ رقم ٢٣٠) .

القانون المنصوص عليها في الفقرة

الأخيرة من المادة ٤٠٢ ج . جواز

استئناف الحكم لبطائه بعدم إشارته

لنص القانون الذي حكم بموجبه .

(تفتش جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

س ١٥ رقم ٣٤) .

٢٦٨ ١ — حكم . بياناته . عدم تحديد الحكم

تاريخ الواقعة . عدم اتصال هذا التاريخ

بحكم القانون . لا عيب .

٢ — حكم . بياناته . متى يستبر بيان

محل الواقعة في الحكم الجنائي من

البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه .

(تفتش جنائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٧

س ١٠٦٠ رقم ٤٦٨) .

٢٦٩ حكم . تسيب غير كاف . بيان الحكم

لما يرشح قيام حالة الدفاع الشرعي .

إدانة التهم بمجريمة القتل دون نفي قيام

تلك الحالة أو تناولها بالتحجيص . قصور .

(تفتش جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

س ١٣ رقم ٢٧) .

٢٧٠ حكم . تسيب كاف . الخطأ في الإسناد .

متى يجب الحكم ؟

(تفتش جنائي — أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

س ٣ رقم ٦) .

٢٧١ حكم «تسيب كاف» . الرد على كل

دليل من أدلة الاتهام في حالة القضاء

بالبراءة . غير لازم .

(تفتش جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧

س ٨٤٠ رقم ٣٢٧) .

٢٧٢ حكم . تسيب كاف . بيان مضمون كل

دليل من الأدلة التي بني الحكم بالإدانة

قضاءه عليها . وجوبه .

(تفتش جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

س ١٢٠ رقم ٩١) .

٢٧٥ ١ — حكم « تسييب كاف » خيانة الأمانة.

عدم تعددته استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة. إيراد من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره. كاف.

٢ — خيانة الأمانة القصداً الجنائي. دفع التهم عن الناقص من الأشياء التي يهدده بعد وقوع جريمة التبييد. أثره.

(تقضى جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ س ١١٧ رقم ٨٩).

٢٧٦ ١ — حكم « تسييب كاف » زنا. إشارة

الحكم إلى ما جاء برسالة استندت إلى عبارتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها. لا تصور.

٢ — تزوير. مضاهاة. اعتياد الحكم على مضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرقية معترف بها. لا بطلان.

(تقضى جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ س ٢٨٧ رقم ١٢٤).

٢٧٧ حكم « تسييب كاف » سرقة. إحالة الحكم

في بيان الموقوفات إلى الأوراق. لا عيب. (تقضى جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ س ١١٣ رقم ٧٥).

٢٧٨ حكم « تسييب كاف » سرقة. تحدث

الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة. غير لازم. (تقضى جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ س ١١٥ رقم ٨٤).

٢٧٩ حكم « تسييب كاف » شهادة. ذكر مضمون

أقوال الشهود في الحكم وعدم إيراد النص الكامل لأقوالهم. كفايته. (تقضى جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ س ١٥ رقم ٤٣).

٢٨٠ حكم « تسييب كاف » عاهة مستديرة.

الطمانان المحككة إلى أن المتهم هو محدث إصابتي الرأس. الخطأ في تحديد أبعاض التي أحدثت الكسر. عيب. (تقضى جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ س ١١ رقم ٢٠).

٢٨١ ١ — حكم « تسييب كاف » عقوبة.

ظروف مخففة. تطبيق المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها. لا عيب.

٢ — إجراءات استجواب التهم. إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه. دلالة ذلك.

(تقضى جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ س ٦٨٢ رقم ٢٧٧).

٢٨٢ حكم « تسييب كاف » قتل. اشتراك. خطأ

الحكم في بيان عدد الأعيان التي أصابت القاتل. عدم تأثيره على واقعة الاشتراك للنسوة إلى التهم. (تقضى جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ س ٢٩٢ رقم ١٤٠).

٢٨٣ ١ — حكم « تسييب كاف » قتل خطأ.

بيان الحكم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أن المتهم قاد السيارة بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة للرفوعة بها الدعوى. تمسك التهم بأن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في الوصف. لا عيب.

٢ — حكم « تسييب كاف » دفاع. متى لا يحد خطأ الحكم في الاستناد؟

(تقضى جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ س ٩ رقم ١٣).

عدم بيان مقدار ما ضاع من الربح وما حل من خسارة بالمحكوم له نتيجة تقصير المحكوم عليه وعدم تحميل المحكوم له بما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو وعدم بيان الناصر الواقعية لتحديد التويض . قصور .

٢ — شرط جزائي . التزام . تويض . ثبوت أن كلا من الطرفين قد قصر في التزامه . لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي . (قضي مدني — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م رقم ١١٠١) .

٢٨٩ ١ — حكم . « تسبب معيب » . حساب . إغفال الحكم الردي مستندات مقدمة في دعوى حساب والردي التمسك بدلول هذه المستندات . قصور .

٢ — حساب . حكم . « تسبب معيب » . الحكم للدعي في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابه في ذمة للدعي عليه مع أنهما لا يمثلان لإلزامين من أرقام الحساب المتعددة . خطأ .

(قضي مدني — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م رقم ١٠٨٧) .

٢٩٠ ١ — حكم . حكم حضوري . للقصور بالحضور في نظر المادة ٢٣٨/١ ج .

٢ — تقضي . أحكام يجوز الطعن فيها . متى يجوز الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة التهم وللمتبر حضوريا بقوة القانون . ٤٢٩ م ج .

٣ — حكم . حكم حضوري . وصف

٢٨٤ حكم « تسبب معيب » إثبات « الإثبات بوجه عام » . وضع يد . تقديم مستندات للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير يبحها وجه الرأي في الدعوى . إغفال التحدث عن هذه المستندات في الحكم . قصور .

(قضي جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م رقم ١٠٩٨) .

٢٨٥ حكم . تسبب معيب . إثبات . استناد الحكم في إدانة التهم إلى معانة عمل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعانة . قصور .

(قضي جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ م رقم ٨٥٠) .

٢٨٦ حكم . « تسبب معيب » . إصابة خطأ . خلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من التهم كما نص عليه في م ٢٤٤ ع وإغفاله الإشارة إلى الكشف الطبي أو إيراد مؤداه . قصور .

(قضي جنائي — ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ م رقم ٦٦٧) .

٢٨٧ حكم . تسبب معيب . الخطأ في الاستناد . مطابقة بيانات الحكم للثابت بالأوراق . عدم تقديم النيابة ما يخالف ذلك . لا عيب .

(قضي جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٧ م رقم ٢٦٢) .

٢٨٨ ١ — حكم . « تسبب معيب » . تويض . التزام . شرط جزائي . الاتفاق على شرط جزائي في القدر والحكم بتويض لأحد الطرفين على أساس ما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة على أساس ربح قدره بنسبة معينة . ثبوت تقصير الطرفين .

٢٩٥ ١ — حكم استثنائي « تسبيبه » إثبات .

تزوير . إغفال حكمة الاستئناف الإعادة
إلى مستندات قدمت في الاستئناف عما
قد يتخير بها وجه الرأي في الدعوى .
قصور . مثال في دعوى تزوير .

٢ — إعلان . تقض « إعلان
الوطن » . خلو محضر الإعلان من بيان
امتناع المعلن إليه المتناطع مع شخصه
عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضه
الإفشاء بهذا السبب . بطلان الإعلان .
م ١٠ و ٢٤ مرافعات

٣ — إعلان . تقض « إعلان الوطن » .
امتناع المعلن إليه شخصياً عن استلام
صورة الإعلان . خلو محضر الإعلان
من قيام المحضر بتسليم الصورة إلى جهة
الإدارة وتوجيه خطاب موسى عليه إلى
المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار في
ظرف أربع وعشرين ساعة بتسليم الصورة
لجهة الإدارة . بطلان الإعلان . م ١٢
و ٢٤ مرافعات .

(تقض مدني — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ١٠٧٢ رقم ٤٨٥) .

(خ)

٢٩٦ خبير . إثبات . نذب المحكة كبير
الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف
الطبي على التهمة . قيام طبيب آخر من
قسم الطب الشرعي بالمأمورية تحت
إشرافه . لا عيب .

(تقض جنائي — ٨ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٢ رقم ٢٤٦) .

٢٩٧ ١ — خصومة . اعتراض الخارج عن
الخصومة . قوة الأمر المقضي . الطريقة

الحكم خطأ بأنه غيبي . عدم جواز
المعارضة فيه

(تقض جنائي — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٦٢ رقم ٤٧١) .

٢٩٨ ١ — حكم . حكم حضوري . عدم أخذ

الشارع بنظام الحكم الحضوري
الاعتباري في الأحكام الصادرة من
محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات .

٢ — تقض . أحكام لا يجوز الوطن فيها .
الحكم الصادر من محكمة الجنائيات
وللوصف خطأ بأنه حضوري . الوطن
فيه بطريق التقض . غير جائز .

(تقض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٤٨ رقم ٤٣٣) .

٢٩٩ ١ — حكم . قعده . قوة الأمر المقضي .

قعد ورقة من نسخة الحكم الأصلية .
عدم تيسر الحصول على صورة رسمية
منه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي
مادامت طرق الوطن فيه لم تستنفذ .

٢ — تقض . أثره . حكم « قعده » .
استيفاء إجراءات الوطن . قعد نسخة
الحكم الأصلية . وجوب القضاء بإعادة
المحاكمة م ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، ج ٠١ .

(تقض جنائي — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٤٨ رقم ٥٣٢) .

٣٠٠ حكم . منطوقه . النص فيه على رفض

الدفع التي أبداهها المتهم . غير لازم .
(تقض جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١١٤ رقم ٢٩) .

٣٠١ حكم . منطوقه . خلو منطوق الحكم

من النص على رفض الدفع يبطلان
القبض والتفتيش . لا بطلان .

(تقض جنائي — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٨٠ رقم ٢٧١) .

٢٩٨ ١ — خصومة . اعراض الخارج على الخصومة . قانون . قوة الأمر القضي . ورود الطعن بطريق « اعراض الخارج على الخصومة » على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفعه إليها بوصف أنها المحكمة التي أصدرت الحكم واستؤنف إلى محكمة الاستئناف المختلطة . إحالة الطعن إلى المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة . خضوع هذا الطعن لقانون المرافعات المختلط ١٠٠ مرافعات . ٢ — اعراض الخارج على الخصومة . الطعن في الحكم بهذا الطريق لا يستلزم إدخال جميع الخصوم الذين مثالوا في الدعوى للمعرض على الحكم الصادر فيها طبقاً للمادة ٤١٩ مرافعات مختلط . ٣ — دفع . دفع . حكم « تسبيب كاف » . الدفع بعدم قبول الدعوى . عدم التزام المحكمة بالدفع عليه متى كان على غير أساس . ٤ — قضي « الخصوم في الطعن » « سبب جديد » . وقف « النظر عليه » . دعوى « صفة الخصوم فيها » . ثبوت صفة النظر على الوقف للنظر وقت رفع الدعوى وعند استئناف الحكم الصادر فيها وإعلانه بالقضي على أساس أنه كان خصماً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . التمس بأن الناظر لم تمد له صفة في تمثيل الوقف طبقاً لقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى الوقف على غير الخيرات . اعتباره سبباً جديداً . (قضي مدني — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٠٩٩ رقم ٥٠٧) .

٢٩٩ خطف . حكم . « تسبيب ميب » . استناد الحكم في إدانة التهم بجرعة

التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠-٤٥٦ مرافعات لاعتراض الخارج عن الخصومة اعتبارها أمراً جوازياً .

٢ — قوة الأمر القضي . أوامر الأداء . صورية . غش . خلف . دائن . غير . عدم اعتبار الدائن خلفاً للدائن في التصرفات الصورية أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضراراً به . صوريته . صدور أوامر أداء بناء على سندات دين صورية . انعدام حجية هذه الأوامر بالنسبة إلى دائن آخر للدائن .

٣ — صورية . إثبات « الإثبات بالينة » . دائن . حقه في إثبات تصرف الدين الضار به بكل طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني .

٤ — صورية . حجز « إجراءات البيع » غير الراسي عليه للزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها . عدم أحقيته في التحدي بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدني . ٥ — صورية . تناقض مصالح ذوي الشأن المشار إليهم في المادة ٢٤٤/٢ مدني في التمسك بالعقد الظاهر أو القيد المستتر . انتفاء حسن نية أحدهم . عدم أحقيته في التمسك بالعقد الظاهر .

٦ — صورية . إثبات « أوراق رسمية » . حجز « إجراءات البيع » . ما يشتهه المحضر من وجود مزايدين وقصوا على محاضر البيع . عدم دلالته على جدية البيع . ٧ — حيازة . حجز « إجراءات البيع » . انتفاء حسن نية الراسي عليه مزاد بيع الأشياء المحجوز عليها . التحدي بحكم المادة ٩٧٦ مدني لا محل له .

٨ — محكمة الموضوع استقلالها بتصوير وقائع النزاع . (قضي مدني — ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧ م ٧٠٤ رقم ٧٨٤) .

٣٠٤ ١ - خيانة أمانة . حجز إدارى . عدم

سريان حكم للسادة ٥١٩ مرافعات على
الحجز الإدارى .

٢ - خيانة أمانة . حجز إدارى .

قانون . نص للسادة ٢٠ من القانون

رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ . عدم سريانها

على إجراءات الحجز والبيع التى تمت

قبل صدوره .

(قضى جنائى - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦)

س ٢٩٤ رقم ١٤٤) .

٣٠٥ خيانة أمانة . حكم « تسبب ميب » .

إدانة للتم بمجرمة التبديد دون إثبات

قيام القصد الجنائى لديه . قصور .

(قضى جنائى - ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧)

س ٤٩٥ رقم ٢٠١) .

٣٠٦ خيانة أمانة . حكم « تسبب ميب »

استناد الحكم فى إدانة للتم بمجرمة

التبديد على مجرد عدم نقله المحجوزات

إلى السوق . عدم استظهاره تصرف

للمهم فى الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة

التنفيذ . قصور .

(قضى جنائى - ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧)

س ٤٩٥ رقم ٢٠٠) .

٣٠٧ خيانة أمانة . حكم « تسبب ميب » .

تمسك للتم بتحديد البيع بيلة أخرى

خلاف التى توقع الحجز بها وأنه غير

مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق

هذا المقطع وعدم الرد عليه فى الحكم .

قصور .

(قضى جنائى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

س ١٢١ رقم ٩٣) .

٣٠٨ خيانة أمانة . قصد جنائى . تراخى الجنى

عليه فى دفع ثقات حفظ النقولات التى

الحطفت إلى الوساطة فى إعادة الجنى عليه

وقضى القدية دون بيان الرابطة التى

تصله بناء على الجريمة . قصور .

(قضى جنائى - ٧ مايو سنة ١٩٥٧)

س ١٠٢٧ رقم ٤١٠) .

٣٠٠ خيانة أمانة . اشتراط الوكيل فى عقد

الوكالة ضمان الوكيل للصفتة التى يعقدها

من عناصر الضياع والتلف . عدم تأثير

هذا الاتفاق على طبيعة العقد .

(قضى جنائى - ٤ يونيو سنة ١٩٥٧)

س ١٠٥٤ رقم ٤٤٧) .

٣٠١ خيانة الأمانة . التزام المحكمة بفحص

الحساب وتصفته متى كان سبب الامتناع

عن رد المال المحتسب راجعاً إلى وجوب

تصفية الحساب بين الطرفين .

(قضى جنائى - ٨ أبريل سنة ١٩٥٧)

س ٨٥٣ رقم ٢٤٧) .

٣٠٢ خيانة الأمانة . امتناع للتم عن رد

النقولات التى تسلمها لإصلاحها

واستداده لردّها عند استلام ما يستحقه

من الأجر للتنازع عليه . عدم كفايته

فى إثبات سوء النية .

(قضى جنائى - ٧ أبريل سنة ١٩٥٧)

س ٨٥٠ رقم ٣٣٩) .

٣٠٣ ١ - خيانة الأمانة . تسليم الأمين

الشيء للؤمن عليه إلى غيره . عدم

اعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قصد

التصرف فيه .

٢ - إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .

حكم « تسبب كاف » وجوب شمول

الحكم بالإدانة ما يفيد وقوع الجريمة .

مصدر الأشياء المتخافعة على الجنى بوقوعها .

(قضى جنائى - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧)

س ١٢٤٦ رقم ٥٣٠) .

رج . التحكك بسقوط الحق في طلب الربح
بعض خمس عشرة سنة وكذلك التحكك
بأن الربح لا يستحق إلا من تاريخ رفع
دعوى الملكية إذا أوقعت دعوى الربح
حق فصل في الملكية . اعتبارها من
الأسباب الجديدة .

٥ — قض « اعلان الطعن » . اعلان.
عدم إثبات المخضر في محضره صفة مستلم
الإعلان عن المعلن إليه القائب . بطلان
الإعلان . م ٢٤ و ٤٣١ مرافعات .

(تقضى مدني — ٧٣ يناير سنة ١٩٥٨)
س ١٢٨١ رقم ٥٦٥ .

٣٩١ — ١ — دعوى خصومة . سقوط الخصومة .
إجراءات . قض « أثره » . صدور حكم
النقض لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض .
إهماله في تمجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة
خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض .
حق صاحب المصلحة في التحكك بسقوط
الخصومة . متى تبدأ السنة المقررة لسقوط
الخصومة في هذه الحالة ؟ ٣٠١ م مرافعات .
٢ — دعوى . خصومة . سقوطها .
إجراءات تنفيذ الأحكام . قض « أثره » .
إعلان حكم النقض لإبقاء ما قضى به من
مصروفات الطعن وأتساب المحاماة . عدم
اعتباره اجراء من إجراءات التقاضي
تبدأ منه مدة سقوط الخصومة . عدم
وجوب اعلان حكم النقض قبل تمجيل
الدعوى أمام محكمة الإحالة . المادتان ٣٠١
و ٤٦٠ مرافعات .

٣ — دعوى . خصومة . سقوطها .
إجراءات . قض « أثره » . قضاء محكمة
الإحالة بسقوط الخصومة بعد نقض الحكم .

عين للتم حارساً عليها . يمسها بمعرفة
المخضر وفاء لتأخر إيجار المخزن الذي
حفظت فيه . عدم جواز اتخاذ ذلك دليلاً
على توفر التصد الجنائي لديه .

(تقضى جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧)
س ٤٩٧ رقم ٢٠٧ .

٣٠٩ — خيانة أمانة . متى تتم جريمة تبديد
المجوزات ؟
(قضى جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦)
س ٣٠٢ رقم ١٤٨ .

(د)

٣٩٥ — ١ — دعوى . إجراءات التقاضي . تعديل
للدعى طلباته باعلان تم أمام محكمة الدرجة
الأولى بعد شطب الدعوى وتجديدها .
عدم وجود صحيفة افتتاح الدعوى ومفرداتها
السابقة على إعلان التجديد . لا أثر له .
التي يطلان الحكم الابتدائي بمقولة
صدوره لا على صحيفة افتتاح دعوى وإنما
على اعلان تجديد الدعوى . لا جدوى منه .
٢ — قض . تقرير الطعن . أسباب
الطعن . استئناف . ورود الأسباب لا على
الحكم للطعون فيه وإنما على حكم سابق
لم يرد بتقرير الطعن إشارة إلى الطعن فيه .
بطلان التقرير . للمادتان ٤٠٤ و ٤٢٩
مرافعات .

٣ — قض . « أسباب جديدة » دعوى
« أساسها » . حساب . تغيير المدعى
أساس دعواه في مرحلتها الابتدائية من
دعوى حساب إلى اللطالية ببلغ معين .
عدم قبول التسك يطلان هذا الاجراء
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — قض « أسباب جديدة » . تقادم .

المستأنف. وجوب تسوية رسوم الدعوى الاستثنائية على أساس ما قضى به ابتدائياً.
مثال في دعوى قسمة. القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤.

٢ — نفس. ميماد الطعن. إعلان. دعوى « رسومها ». ميماد الطعن في الحكم الصادر في المارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى. بدايته. قيام الطاعن برفع استئناف عن هذا الحكم قضى بدم جوازه. عدم قيام ذلك مقام الإعلان الذي يفتح به ميماد الطعن بالنقض م ٣٧٩ مرافعات.

٣ — نفس. أحكام يجوز الطعن فيها. دعوى « رسومها ». حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى. جواز الطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم.

(نفس مدني — ٦ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٨٥٩ رقم ٢٧١) .

٣١٤ دعوى « رسومها ». شركة « تصفياتها » قسمة. دعوى تصفية الشركة. تقدير الرسوم فيها باعتبار مجموع أموال الشركة. (نفس مدني — ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٨٨٧ رقم ٣٨٠) .

٣١٥ — دعوى. عدم طلب إجراء البيع. شطبها بجلسة البيع. تخلف جميع الخصوم غير لازم. غير الشطب الوارد بالمادة ٩١ مرافعات. لا يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن. سقوطها بمضي خمسة عشر سنة.

عدم جواز اعتبارها مختمة عن الفصل في الموضوع.

٤ — نفس. إعلان الطعن. إجابة أحد الخصماء المحضر الذي قام بإعلان تقرير الطعن بأن المطعون عليه توفي. عدم توجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليه. بطلان الطعن.

٥ — نفس. الخصوم في الطعن. شفعة. تجزئة. اختصاص أحد المطعون عليهم بأدى الأمر في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من البائمين وظهور أنه لم يوقع على العقد واقتصار الشفع على طلب أخذ القدر الذي باعه من وقع على عقد البيع واقتصار منازعة المطعون عليه المذكور على تحديد القدر المبيع. أخذ محكمة الموضوع بوجه نظره. عدم امتداد أثر بطلان الطعن بالنسبة له إلى باقي المطعون عليهم.

(نفس مدني — ٧ فبراير سنة ١٩٥٧ م ١٢٢ رقم ١٠٥) .

٣١٢ دعوى. خصومة. سقوطها. استئناف. عدم تمسك المستأنف عليه. بد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة وتمسكه فقط بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر بتعيين خير قبل التعجيل. عدم جواز تمسكه بعد ذلك بسقوط الخصومة. المادة ٣٠١ مرافعات.

(نفس مدني — ٧ مارس سنة ١٩٥٧ م ٣٠٦ رقم ١٥٣) .

٣١٣ — دعوى. رسوم الدعوى. استئناف. قسمة. معارضة. حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم

عنه في الاستئناف . بطلان إعلان تقرير
الطنن إليه في هذا المكتب م . ٨٣
مرافعات .

٤ — إعلان « الإعلان للنيابة » .
بطلان الإعلان للنيابة إذا كان المعلن لم
يئذله أى مجهود في تعرف محل إقامة
المعلن إليه التقى انتقل إليه .

(قضى مدنى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
س ١١١٤ رقم ٥٠٩) .

٣١٨ دعوى « وقف السير فيها » . أحوال

شخصية . قوة الأمر المقضى . وقف .
الفصل في موضوع الدعوى بعد سبق
الحكم بوقف السير فيها حتى يفصل في
نزاع علق أمر البت في الدعوى على
الفصل فيه . خطأ . مثال في دعوى
وقف كانت منظورة أمام المحاكم
الشرعية وأحيلت بعد إلتائها إلى محكمة
الاستئناف م . ٣٧٨ مرافعات . القانون
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(قضى مدنى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢
س ١٠٩٠ رقم ٤٩٥) .

٣١٩ دعوى جنائية . تحريكها . موظفون .

عدم سريان القيد الوارد في القوانين
رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ على المناوى
الجنائية التي رُفعت قبل صدوره .

(قضى جنائى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٢
س ٨٥٥ رقم ٣٥٥) .

٣٢٠ دعوى مدنية اختصاص القضاء براءة

المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم
ثبوت نسبة الواقعة إليه . عدم اختصاص
المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على
المستول عن الحقوق المدنية .

(قضى جنائى — ١١ مارس سنة ١٩٥٢
س ٨٢٦ رقم ٣١٢) .

٢ — مدنى . وقاؤه . حقه في دعوى بطلان
إجراءات التنفيذ . إجراءات قاضى البيوع .
وقفها حتى الفصل في الدعوى .

(محكمة القاهرة الكلية — ٨ أبريل سنة
١٩٥٢ س ٧٥٧ رقم ٢٩٦) .

٣١٦ دعوى . مصروفاتها . تنازل الطالب عن

طلبه . التزامه بالمصروفات . المادة ٣٥٧
مرافعات .

(قضى مدنى — جمعية عمومية — ٢٣ فبراير
سنة ١٩٥٢ س ٢٨ رقم ٥٨) .

٣١٧ ١ دعوى . « مصروفاتها » . حكم

« تسبب ميب » . الحكم بإلزام
أحد الخصوم بمصاريف الدعوى دون
الرد على دفاعه من أنه لا شأن له بالنزاع
القائم في الدعوى ودون بيان الأساس
الذى استند إليه الحكم في إلتزامه
بالمصروفات . قصور م . ٣٥٧ مدنى .

٢ — حكم « تصحيحه » . دعوى .
مصروفاتها . الحكم بإلزام أحد الخصوم
بالمصاريف دون الإشارة في الأسباب
عن اتجاه الحكم في شأن هذه المصاريف .

القول بأن هناك خطأ مادياً في الحكم
الواجب إلتزامه بالمصاريف وإمكان
الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم
لتصحيحه . غير صحيح . شرط الرجوع
إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح
الخطأ المادى الواقع في منطوقه م . ٣٦٤
مرافعات .

٣ — قضى . إعلان الطنن . إعلان
« الإعلان في المل المختار » . موطن .
عدم ثبوت أن الطنون عليه أعلن
الحكم المطنون فيه وأخذ في ورقة
الإعلان مكتب المحامى الذى كان وكيلاً

فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد . م ٣٠٩ ج ١

٢ — نقص . أحكام لا يجوز الطعن فيها . دعوى مدنية . القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

(قض جنائي — ٤ بويه سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٣ رقم ٤٤٥) .

٣٣٥ دعوى مدنية . شرط توجيه طلب التمويض أمام المحكمة الجنائية .

(قض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٣٩ رقم ٤١٤) .

٣٣٦ دعوى مدنية . عدم جواز رفعها على المتهم القاصر بصفته الشخصية . م ٢٥٣ ج ١ .

(قض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٤٤ رقم ٤١٨) .

٣٣٧ ١ — دعوى مدنية . متى يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ؟ ٢ — دعوى مباشرة . دفع . الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . ليس من النظام العام .

٣ — دعوى مباشرة . دعوى مدنية . نيابة عامة . متى تتم إجراءات الادعاء المباشر وأثره .

٤ — دعوى جنائية . دعوى مدنية . نيابة عامة . إقامة النيابة الدعوى الجنائية بدعويها بمعرفة المدعى بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . استقامة الدعوى الجنائية واستقلالها عن الدعوى المدنية .

٣٣١ ١ — دعوى مدنية . استئناف . رفع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي : خضوعها فيما يتعلق بالمسألة والأحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الإجراءات .

٢ — استئناف . دعوى مدنية . معنى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله المنصوص عليه في م ٤٠٣ ج ١ . الاستئناف من المدعى المدني تأسيساً على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز استئنافه لقلة النصاب . غير جائز . المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ ج ١ . (قض جنائي — ١٩ بويه سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٨ رقم ٤٦٢) .

٣٣٢ دعوى مدنية . تمويض . متى يجوز للمدعى المدني المطالبة بالتمويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ؟ (قض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٩٣ رقم ١٤١) .

٣٣٣ ١ — دعوى مدنية . رفعها تباعاً للدعوى الجنائية . إحالتها إلى المحكمة المدنية بمقالة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى . غير جائز .

٢ — دعوى مدنية . إحالة . قوة الأمر المقضي . صدور حكم بالبراءة بمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . م ٣٠٩ ج ١ . (قض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٧ م ٨٣٤ رقم ٣١١) .

٣٣٤ ١ — دعوى مدنية . رفعها صححية بالنتيجة للدعوى الجنائية . وجوب الفصل

أسباب معقولة . كفايته لقيام حق الدفاع الشرعى .

(تقضى جنائى — ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥١ رقم ٣٤٢) .

٣٣١ دفاع . تقديم حق التهم فى اختيار من يتولى الدفاع عنه على حق المحكمة فى تعيين للدافع . عدم طلب تأجيل الدعوى لحين حضور المحامى الآخر الذى وكله التهم . حرية المحامى الذى يذنب المحكمة فى هذه الحالة فى أداء مهنته .

(تقضى جنائى — ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٥ رقم ٩) .

٣٣٢ دفاع . حصانة . قذف . سرعان حكم للادة ٣٠٩ ح بالنسبة للمبارات التى تصدر أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر البوليس .

٢ — إجراءات . عدم سؤال المتهم عن التهمة . عدم بطلان المحاكمة .

(تقضى جنائى — ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٨ رقم ١٢) .

٣٣٣ دفاع . خير . مناقشته . اطمئنان المحكمة إلى تقرير المهندس الفنى . رفضها طلب إعادة مناقشته . تحليلها هذا الرفض تحليلاً مقبولاً . لا خطأ .

(تقضى جنائى — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٨٩ رقم ١٣٠) .

٣٣٤ دفاع . خيانة أمانة . حكم « مسيب ميب » . تمسك التهم بضم دفتار المحنى عليه التجارية وتعيين خير لتصفية الحساب بينهما . إغفال الحكم بالإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور .

(تقضى جنائى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١٢١ رقم ٩٤) .

٥ — دعوى مباشرة . شيك . رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاق الشيك الذى توافقته مقوماته . امتناع القول برفعها قبل الأوان .

(تقضى جنائى — ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٤٠ رقم ٤١٥) .

٣٢٨ ١ — دعوى منع الترضى . إجارة . حيازة . عدم قبول دعوى منع الترضى للرفوعة من المتأجر ضد المؤجر . م ٥٧٥ مدني .

٢ — دعوى منع الترضى . وقف . حيازة . عدم قبول دعوى منع الترضى من المستحق فى ربح الوقف .

(تقضى مدني — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ م ١٢٨٢ رقم ٥٦٦) .

٣٢٩ دفاع . إجراءات . شقوية الرافعة . استئناف . تأسيس المحكمة قضاءها بإدانة التهم على ماورد على لسان المحنى عليه دون أن تسمع شهادته . إخلال بحق الدفاع

(تقضى جنائى — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٤٤ رقم ٥٢٥) .

٣٣٠ ١ — دفاع . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . جواز تمسك للتهم بحقه فى الدفاع الشرعى أمام المحكمة رغم سكوتة عن إثارة التحقيق .

٢ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . انعدام التناسب بين اعتداء المحنى عليه والتهم . عدم نفيه حق الدفاع الشرعى .

٣ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . تخوف التهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف

يستتره الدفاع . موضوعي .

(قض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٣ رقم ٩٨) .

٣٣٩ ١ — دفع . الدفع بعدم الاختصاص

النوعى اعتماداً على أن النتيجة الحقيقية للعين
المنفوع فيها أكثر من نصاب المحكمة
الاتبائي . تحقيقه قبل بحث الموضوع .
تقوم الدعوى عادة . التقويم عند
المنازعة . الأسس الضريبي للعين . جعله
أساساً لتقدير قيمة الدعوى الحقيقية ولو كان
الثابت بالمستندات يزيد عليها أو ينقص .

(محكمة صفا الجزئية — ٢٦ مارس سنة
١٩٥٦ س ٢٧٩ رقم ٣٠٢) .

٣٤٠ ١ — دين . التزام . إثبات . إجازة .

غنى . حكم « تسيب ميب » اتخاذ الدائن
من خطاب صادر من الدين دليلاً على
إجازة الدين لإقرار الدين وتصحيحه من
شائبة البطلان النسبي الناشئ عن التدليس
وانعدام السبب . انتهاء الحكم إلى انعدام
سبب الإقرار وأنه كان سبباً غير مشروع
لأنه وليد النقص والتدليس . سكوت الحكم
عن الرد على ذلك الدليل . قصور .

٢ — دعوى . تنازل . أهلية . دين .

تنازل الدين عن دعوى بطلان إقرار
الدين الصادر منه للتدليس وقصدان
الإرادة وإنعدام السبب القانوني . التنازل
أشياء عما اشتملت عليه تلك الدعوى من
حقوق في الحال والاستقبال . أثر هذا
التنازل .

٣ — نقص . أسباب بخالطها واقع . تنازل .

دين . دعوى . دفع . غنى . أهلية .
محكمة الموضوع . نعمك للدين يبطالان

٣٣٥ ١ — دفاع . سكوت التهم أو محامي

عن المرافعة أمام المحكمة . لا إخلال
بحق الدفاع .

٢ — دفاع طلب التأجيل . عدم التزام
المحكمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع
والاستعداد .

٣ — دفاع . طلب فتح باب المرافعة .
عدم التزام المحكمة بإجابته بعدم حجز
القضية للحكم .

(قض جنائي — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٤٤ رقم ٥٢٤) .

٣٣٦ دفاع . طلب التأجيل . حضور المحامي

بالجلسة وطلبه التأجيل لمرض التهم
وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحكمة
هذا الطلب دون التحقق من صحة هذا
المدعى . إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٤ رقم ٢٩) .

٣٣٧ دفاع . طلب المدعى بالحق للمدين مبيع

شهادة الشاهد بعدم حجز القضية للحكم .
رد المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد
كان ضامناً للطالب لدى الشركة التي
يقاض رؤسائها وأن الطلب جاء
متأخراً . عدم انطواء هذا الرد على حكم
سابق على شهادته وعدم فرضه قيداً
زمنياً مبهماً .

(قض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ٩ رقم ١٤) .

٣٣٨ ١ — دفاع . محاماة . قذف . انطباق

المادة ٣٠٩ ع على محامي الخصم .

٢ — دفاع . قذف . الفصل فيما إذا
كانت عبارات القذف أو السبب محاماً

٣٤٥ ربح . دفاع . دعوى « وقفها » تحرير المحكمة أن النزاع للشار أمامها حول الاتفاق الحاصل بين الطرفين أو انتهاء أثره في خصوص تحديد أجرة الألبان للطالب برسمها هو نزاع جوهرى . عدم الفصل في هذا النزاع أو وقف الدعوى حتى يفصل فيه في دعوى أخرى مقامة للمطالبة بتنفيذه وأعمال ما تضمنه هذا الاتفاق .

(قطن مدنى — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٨٦٢ رقم ٢٧٢) .

(س)

٣٤٦ سبق الإصرار . عدم تأثره بالوصية التي تستعمل في الاعتداد .

(قطن جنائى — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٦ رقم ٢٥٠) .

٣٤٧ ١ — سرقة . إجراءات . اختلاف التنازل للنصوص عليه في المادة ١٥٠ أ . ج عن التنازل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . ٢ — سرقة . تنازل الزوج عن الشكوى إمتداد أثر هذا التنازل إلى الشريك . خطأ .

(قطن جنائى — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٠ رقم ١٦) .

٣٤٨ سرقة . شروع فيها . محاولة للتم وهو عامل بالشركة المبنى عليها اختلاس مازوت . اعتبار الواقعة شروعاً في سرقة . صحيح . (قطن جنائى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٩٤ رقم ١٤٥) .

٣٤٩ سرقة . صورة واقعة تتوفر فيها جرمية السرقة .

(قطن جنائى — ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ م ٨٢٨ رقم ٣١٨) .

إقرار الدين أو بطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفضها بطلان هذا الإقرار لغش ولاستخدام الإرادة . اعتبارها دفعوا بخالفها واقع .

(قطن مدنى — ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥١٥ رقم ٢٢٢) .

(ر)

٣٤٩ رسوم بلدية . مجالس بلدية . تقسيم . الحال التجارية والصناعية إلى درجات عند فرض الرسوم البلدية . العبرة فيه . اعتبار القيمة الإيجارية عنصر أمن عناصر التقسيم إلى جانب أهمية المثل .

(قطن مدنى — ٣ يناير سنة ١٩٥٧ م ٣٤ رقم ٦٢) .

٣٤٢ ١ — رسوم قضائية . استحقاق قلم الكتاب .

٢ — دعوى . الفصل فيها . لاثاثيره على استحقاق الرسم . ٣ — لفظ المصل في نطاق الرسوم . المقصود به . ٤ — استبعاد القضية من الرول .

(محكمة استئناف القاهرة — غرائب — ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٧٥٠ رقم ٢٩٥) .

٣٤٣ رشوة . الفرض منها . متى يتحقق ؟

(قطن جنائى — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٨٥٧ رقم ٢٦١) .

٣٤٤ رى وصرف . تليظ المقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية حكته . ق ٦٨ سنة ١٩٥٣ .

(قطن جنائى — ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٠٤٣ رقم ٤١٧) .

مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراضها ضمان الغير .

٢- شركة « شركات التضامن » . إدارتها .

حكم « تسليب كاف » . ترتيب مسئولية الشركاء للتضامن من الوجهة المدنية عن الكفالة التي عقدها مع الغير باتخاذ صفة مدير الشركة لأسباب ماثمة . لا تصور .

٣- كفالة . شركات التضامن . مسئولية .

حق الدائن في الرجوع على الكفلاء للتضامين . ثبوت خطأ الشركاء للتضامن في الكفالة التي عقدها مع الغير بإخفاء حقيقة صفته في النيابة عن الشركة . الضرر المترتب على هذا الخطأ . القول بملازمة الدين أو الضامين الآخرين . عدم تأثيره على تحقق هذا الضرر .

٤ - قضى « أسباب الطعن » . عقد .

تجهيل النوى على الحكم . عدم قبوله . مثال .

٥ - قضى « أسباب الطعن » . دفاع .

« طلب تقديم مستندات » . عدم تقديم الطاعن بملف الطعن ما يدل على عمسه أمام محكمة الموضوع بطلبه إلى خصمه تقديم المستندات . النوى على الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . اعتباره عارياً عن الدليل .

(قضى مدنى - ٧٧ يونيو سنة ١٩٥٧ م
٨٨٤ رقم ٧٧٩) .

٣٥٦ ١ - شفعة . القمار للشروع فيه . بيع

عقارات متعددة منفصلة عن بعضها . جواز التجزئة وقيام حق الشفعين في أن يأخذ بالشفعة القمار الذى توافرت فيه أسباب الشفعة دون المقاربات الأخرى . ذكرى
الشفعة سنة ١٩٥١ .

٣٥٠ سلاح . التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح . اعتباره ترخيصاً مؤقتاً . إنتهاء مدته بمضى سنة .

(قضى جنائى - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م
٧٩٧ رقم ١٢٨) .

٣٥١ سلاح . جريمة إحراز السلاح بدون

ترخيص . توافرها بانتهاء مفعول الترخيص .
(قضى جنائى - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م
١٤ رقم ٣٠) .

٣٥٢ سلاح . قانون أصح . إحراز سلاح بدون

ترخيص فى ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤
مماقية التهم طبقاً لنصوص القانون رقم
٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصح .
لا خطأ .

(قضى جنائى - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م
١٧ رقم ٢٩) .

٣٥٣ سلاح . مجرد الحيازة المادية للسلاح غير

للمرخص أياً كان الباعث على الحيازة ولو كان الأمر عارض . كفايته لتوفر الجريمة .
(قضى جنائى - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م
١٢ رقم ٢٥) .

(ش)

٣٥٤ شركة . خسر الناشئة الفردية إلى شركة

تضامن لا يستتبع عدم تطبيق أحكام
القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢

(محكمة استئناف القاهرة - ضرائب -
١٦ مايو سنة ١٩٥٧ م ٣٩١ رقم ١٧٢) .

٣٥٥ ١ - شركة « شركات التضامن » . كفالة .

مسئولية . إدارة الشركة . مسئولية
الشريك التضامن شخصياً قبل التغير عن
الكفالة التي يعدها متحلاً فيها صفة أنه

٢ — شفعة . طلب الشفعة في الحالة التي تجوز فيها تجزئة الأطنان للبيعة . تضرر المشتري لترك باقي الصفقة تحت يده وإبداء الشفع استمداه لأخذ هذا الباقي رفقاً للضرر عن المشتري . الحكم للشفيع بالجزء المطلوب بالشفعة وكذلك يباقي الصفقة . لا خطأ . اعترض المشتري أمام محكمة الموضوع بأن ما أبداه الشفع من أخذ الباقي بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده . لا يؤثر .

٣ — شفعة . توارثها . قانون . مواردث « ما يصح اعتباره مالا يورث » إنتقال حق الشفعة بالإرث .

٤ — تقض . الصفقة في الطعن . بيان ما إذا كان الخصم وارثاً لغيره . عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفقة قبل صدور الحكم المطعون فيه . الدفع بذلك من المظنون عليه شفوياً بالجلسة . لا يقبل . المادتان ٤٢٩ و ٤٤٠ مرافعات .

٥ — تقض . الصفقة في الطعن . دعوى « تمثيل الخصوم فيها » أهلية . قاصرة . تمثيل الطاعن بشخصه أمام محكمة الموضوع وصدر الحكم في مواجهته وذكره به وتقرر بالظن باعتباره بالتأ . التمسك بقصر الطاعن شفوياً بالجلسة . غير جائز . (تقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٥٧ م ٣٠٨ رقم ١٥٤) .

٣٥٨ ١ — شفعة . دعوى . حكم « تبويب مصيب » . إثبات . ملكية . اعتبار ملكية الشفع لما يفتنع به شرطاً لقبول دعواه . إنكار المشتري على الشفع هذه الملكية . مجرد قول الحكم بأن المحكمة ترى أن المنازعة في الملكية غير جدية والاستدلال على ذلك بأسباب واتهاؤه إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة . خطأ وقصور .

٢ — رجعية القوانين « . نظام عام . القاعدة التي وضعا المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وهي عدم جواز تملك الفرد أكثر من مائتي فدان . هي من قواعد النظام العام . سريان هذا القانون على الوقائع السابقة .

٣ — شفعة . تقض . الصفقة في الطعن . بيان ما إذا كان الخصم وارثاً لغيره . عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفقة قبل صدور الحكم المطعون فيه . الدفع بذلك من المظنون عليه شفوياً بالجلسة . لا يقبل . المادتان ٤٢٩ و ٤٤٠ مرافعات .

٤ — تقض . الصفقة في الطعن . بيان ما إذا كان الخصم وارثاً لغيره . عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفقة قبل صدور الحكم المطعون فيه . الدفع بذلك من المظنون عليه شفوياً بالجلسة . لا يقبل . المادتان ٤٢٩ و ٤٤٠ مرافعات .

٣٥٧ ١ — شفعة « حكم الشفعة » . تنفيذ عقاري . ملكية . حكم الشفعة متى للملكية لا مقرر لها . ذكرى الشفعة لسنة ١٩٥١ م . ٩٤٤ مدني جديد .

٢ — ملكية . إصلاح زراعي . قانون

في حكم الرشوة .

(عسكرة جنابات اسكندرية — ٢٦ مارس
سنة ١٩٥٧ م ٣٧٤ رقم ١٦٨) .

٣٦٢ ١ — شيك . التزام . حكم « تصيب
معيب » . صدور خطاب من البنك
يفيد استلام المستفيد لقيمة الشيك . عدم
صلاحية هذا الخطاب كدليل على أن مبلغ
الشيك سلم على سبيل القرض للمستفيد .
عدم إقامة الدليل القانوني في الحكم على
أن هذا المبلغ سلم إلى المستفيد على سبيل
القرض . قصور

٢ — دين . التزام . إثبات . مطالبة
الدائن بجزء من الدين المدعى إقرضه .
عدم دلالته على سبق حصول قرض .

٣ — حكم . القول المانع من الطعن
فيه . ممارسة . نقض . الطعن بطريق
النقض في الحكم النهائي . اعتباره زوالاً
عن الحق في المعارضة وعدم اعتباره
قبولاً مانعاً من الطعن فيه . م ٣٨٧
مرافعات .

٤ — نقض . أسباب جديدة . حكم .
ممارسة . إعداء . إعلات . إيداع
يطلقان الإعداء الذي بني عليه اعتبار
الحكم حضوراً سواء عملاً بالمادتين
٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤
مرافعات . عدم جواز التحدى به لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٥٧
م ٣٠٤ رقم ١٥٢) .

٣٣٣ شيك . اعتباره أداة فادحة . كان يحمل تاريخاً
واحداً بنض النظر عن حقيقة الواقع .
(نقض جنائي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ٨ رقم ١١) .

٢ — نقض . المحسوم في الطعن .
دعوى « تمثيل المحسوم فيها » وصى .
تقديمه دون وساطة محاميه — طلباً بعد
حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة
لزوال صفته في تمثيل بعض القصر
المشمولين بوصايته . عدم تقديم الدليل
على أن زوال الصفة كان قبل أن تهيأ
القضية للحكم . عدم الاعتداد بهذا الطلب .
(نقض مدني — ٧ فبراير سنة ١٩٥٧
م ١٣٨ رقم ١٠٦) .

٣٥٩ شفعة . سقوط الحق في الشفعة . رفع
الدعوى بطلب الأطنان المبيعة . ورود
أخطاء بصحيفة الدعوى عن حدود
الأطنان وموقعها . تعديل الشفيع
لطلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة .
الحكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة
تأسيماً على أن تعديل الطلبات يعتبر
رفعاً للدعوى بطلبات جديدة مع أن
المشتري قد اعتبر من بادىء الأمر أن
طلب الشفعة وارد على الأطنان المبيعة .
خطأ .

(نقض مدني — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧
م ١١١٦ رقم ٥١١) .

٣٦٠ شهادة . إجراءات . مخالفة الإجراءات
النصوص عليها في المادة ١٨٧ ج .
حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود
في المياد في المعارضة في صماعهم طبقاً
للمادة ٣٧٩ ج .

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦
م ١٢٠ رقم ٩٢) .

٣٦١ شيخ الحارة . موظف عام ، وقائم
بمهمة عامة . طلبه مبلغاً من المال . يد

(ض)

٣٦٨ ضريبة قضائية . تراخي مأمور الضبط

القضائي في تبليغ النيابة العامة عن
الحوادث . لا بطلان .

(قض جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٣٦ رقم ٤٠٦) .

٣٦٩ ضرائب . اتفاق . عقيد . قوة الأمر

القضى . نظام عام . قيام مأمورية
الضرائب بتقدير أربع أحد الناجين
على أساس عام عاملت به غيره من
الناجين واستصدارها قراراً بذلك من
لجنة التقدير . عدم قيام للمول بالعلم
على هذا القرار بقوة إنه اتفق مع
المصلحة على إعادة محاسبته إذا غرت
القاعدة التي وضعتها لمحاسبة الناجين .

صدور كتاب دورى من المصلحة بتغيير
تقدير نسب الأرباح . عدم مخالفة مثل
هذا الاتفاق الذي حصل بينه وبين
المصلحة للنظام العام ولا للقانون .

(قض مدني — ١٦ مايو سنة ١٩٥٧
س ٦٩١ رقم ٢٨١) .

٣٧٠ ضرائب . اقتضاء للمول فوائد عما دفعه

بدون وجه حق لمصلحة الضرائب طبقاً
لقواعد القانون للدق حتى تاريخ العمل
بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(محكمة القاهرة الكلية — ضرائب — ٢٩ مارس
سنة ١٩٥٦ س ١٢٩٧ رقم ٥٧٤) .

٣٧١ — ضرائب . دعوى عمومية . حق

طلب رفع الدعوى المحول لمصلحة الضرائب
طبقاً لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٩ . خلو هذا النص من تعيين
موظف بينه .

٣٦٤ شيك . سوء النية في جرمه إعطاء شيك

بدون رصيد . متى يتحقق ؟

(قض جنائي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١١٦ رقم ٨٦) .

٣٦٥ ١ — شيك . ماهيته .

٢ — شيك . مكان سحب الشيك .
عدم اعتباره من البيانات الجوهرية .

٣ — شيك متى يتوفر سوء النية ؟
(قض جنائي — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٩ رقم ٤٦٦) .

٣٦٦ شيك . متى يتوفر القصد الجنائي في

جرمة إصدار الأمر بدم الدفع ؟

(قض جنائي — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٥٦ رقم ٥٤٣) .

(ص)

٣٦٧ ١ — صورية . إثبات . « الإثبات

بالينة » يسع . غير . حكم « تسبيب
كاف » إجازة الحكم المشتري لإثبات
التصرف الصوري الصادر من البائع له
بغير الكتابة . انعدام حاجته بسد ذلك
إلى تدعيم هذه الإجازة بالاستناد إلى
بدايئ ثبوت بالكتابة . التي عليه بما
يرد في أسبابه بدم ذلك زيفاً . غير منتج .

٢ — صورية . يسع . ظاه . غير
قوة الأمر للقضى . انتهاء المحسكة إلى
اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتعاقد
الصوري الصادر من البائع له إلى مشتر
آخر . عدم التزام المحسكة بالرد على
تمسك للمشتري الآخر بحجة الحكم
الصادر بإثبات تناقده .

(قض جنائي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ٩٠٩ رقم ٣٩١) .

- رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .
(قس مدني — ١٠ يناير سنة ١٩٥٧
من ٣٩ رقم ٦٤) .
- ٣٧٤ ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . رجوع الربح الذي تدره منشأة الممول إلى ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبنة والأسلاك وغيرها ورجوعه أيضاً إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والحجرة . خضوع الأرباح في هذه الحالة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
(قس مدني — ١٨ أبريل سنة ١٩٥٧
من ٥٥٤ رقم ٢٤٤) .
- ٣٧٥ ١- ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مهنة التدليك الطبي والرياضة البدنية . اعتبارها من المهن التي تخضع لهذه الضريبة قبل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٥ .
- ٢ - ضرائب . المهن غير التجارية . حق وزير المالية وحده في إضافة مهن أخرى غير الواردة في المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
- ٣ - ضرائب . المهن غير التجارية . إلغاء المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
(قس مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٥٨
من ١٢٨٣ رقم ٥٦٨) .
- ٣٧٦ ١ - ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . دعاؤها . الاستهلاكات التي تخضع من الأرباح التي تخضع عليها الضريبة . اعتبار الاستهلاكاً للممول وليس واجباً

- ٢ - ضرائب . قانون . مصلحة الضرائب . النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . اعتباره نصاً تفسيرياً يلحق بالتفسير السابق أو اللاحق .
- ٣ - ضرائب . دعوى عمومية . أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على سبيل الحصر استثناء من قاعدة النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية .
(قس جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦
من ١٩ رقم ٤٤) .
- ٣٧٢ ضرائب . ضريبة القيم المنقولة . شركات مساهمة . إضافة الاحتياطي إلى رأس المال في شركة من هذه الشركات وتوزيع أسهم مجانية على الساهمين القدامى . استحقاق الضريبة في هذه الحالة . القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .
(قس مدني — ٣ يناير سنة ١٩٥٧
من ٣٠ رقم ٦١) .
- ٣٧٣ ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أعمال تجارية . عدم اقتصار نشاط الزارع على بيع الزهور للفقرة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله وامتداد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى فنية بتنسيق الزهور في باقات وصال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة إيد مدبرة . خضوع أرباح هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . القانون

بتحديد رأس المال المستثمر وإخطار الممول
به بخطاب موصى عليه بجم وصول ولو بنى
تحديد رأس المال على إقرار الممول نفسه .
٢ — ضرائب . تمويض . حكم « تسبيب
معيب » . طلب الممول الحكم له بتعويض
عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة
الأرباح الاستثنائية عليه وما تم بناء على
ذلك من إجراءات الحجز والبيع وغلق
محله وضياح رأس ماله واسمه وشهرته .
عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض
مقدار مايع وما لحق الممول من خسائر
من جراء هذا البيع وعدم بيان أن الإغلاق
كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز . قصور .
(قضى مدنى — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧
م ١٤٤ رقم ١١٠) .

٣٨٠ — ضرائب . طريق الإعلان طبقاً
لشروع الضرائب .

٢ — طريق الإعلان طبقاً لقانون
الرافضات .

٣ — إعلان . رفض الممول استلامه .
صحته .

٤ — امتناع الممول عن تسلم الإعلان .
إخطار جهة الإدارة . غير لازم .
(عكة استئناف القاهرة — ضرائب —
٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ١٢٩٢
رقم ٥٧٣) .

٣٨١ — ضرائب . لجان التقدير القديمة . الطعن
في قراراتها . إعلان الممول بقرار من
هذه القرارات وعدم انتهاء مدة الطعن
فيه قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب
القانون الأسلى . امتداد مياد الطعن
في هذه الحالة لمدة ١٥ يوماً من تاريخ

عليه إجراءاته . ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
٢ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية . وعائها . الديون . عدم
جواز خصمها من الأرباح إلا بعد صدور
حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة
التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم وليس
في سنة نشوء الدين . ق ١٤ سنة ١٩٣٩
(قضى مدنى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧
م ١٠٩٢ رقم ٤٩٨) .

٣٧٧ — ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية .
إجراءات . محول بمسك حسابات منتظمة
وقدم طلب اختياره أرباح سنة ١٩٣٧
رقماً للمقارنة لتحديد أرباحه الاستثنائية
بعد اليعاد المقرر . سقوط حقه في الاختيار .
القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ والقرار
الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ .
(قضى مدنى — ٤ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٥٧٧ رقم ٢٣٦) .

٣٧٨ — ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية .
إجراءات . مواعيد . عدم تقدم الممول
من ذوى الحسابات المنتظمة برغبته في اختيار
رقم المقارنة لتحديد أرباحه التجارية في
اليعاد المحدد في القرار الوزارى رقم ٢٢
لسنة ١٩٤٢ وجوب تحديد أرباحه
الاستثنائية على أساس ١٢٪ من رأس المال
الحقيق المستثمر . القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٤١ .

(قضى مدنى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧
م ١١١٥ رقم ٥١٠) .

٣٧٩ — ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية .
حق الممول التمسك بحسابات منتظمة
في اختيار رقم المقارنة . جاء هذا الحق
مادام أن مصلحة الضرائب لم تتخذ قراراً

الدعوى بالنسبة لئير المتهم . غير لازم .
(قضي جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٣٨ رقم ٢٢٠) .

٣٨٧ ١ — ضرب . علاج المتهم للمجنى عليه
علاجاً غير مصرح له بإجرائه ترتب عليه
الساس بسلامته . توافر عناصر جريمة
إحداث الجرح .

٢ — ضرب . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
٣ — مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص .
معالجة المتهم للمجنى عليه بوضع مساحيق
ومرامم مختلفة على مواضع الحروق .
اعتبار ما ارتكبه جريمة تنطبق على ١٢
من ق ١٤٢ سنة ١٩٤٨ .

٤ — قضي . « الصلحة في الطعن » .
ضرب . إصابة خطأ . إدانة المتهم لضرب
بقوة تدخل في نطاق القوة المقررة
لجريمة الإصابة خطأ . طلبه تطبيق م ٢٤٤ ع .
لا جدوى منه .

(قضي جنائي — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٤٩ رقم ٥٣٥) .

٣٨٨ ضرب أحدث عاهة مستديمة . عدم تحديد
نسبة للنقص الذي يتطلبه القانون في
حديد العاهة .

(قضي جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٢ رقم ٢٣) .

٣٨٩ ضرب أفضى إلى الموت . مسئولية جنائية .
ثبوت أن المجنى عليه أصيب في رأسه
أربع إصابات رضية أحدث المتهم إحداها .
حصول وفاة المجنى عليه نتيجة إصابات
الرأس جميعها . مساهمة المتهم عن جريمة
الضرب المميت . صحيح .

(قضي جنائي — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٢ رقم ٢١) .

العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ في
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

(قضي مدني — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧
س ٥٥ رقم ٧٢) .

٣٨٢ ضرائب . لا يتطلب القانون رقم ٢٤٠
سنة ١٩٥٢ لربط الضريبة بطريق التقدير
إلا لخص نشاط الممول في سنة الأساس
دون باقي السنوات .

(محكمة استئناف القاهرة — ضرائب —
١٥ مارس سنة ١٩٥٦ س ٣٨٨
رقم ١٧١) .

٣٨٣ ضرب . القصد الجنائي . إتيان الجاني
فضلاً لارتبب عليه عادة حصول الجرح .
حدوث الجرح من هذا الفعل بسبب سوء
الملاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد
الجنائي . مثال .

(قضي جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٨ رقم ٣٦٤) .

٣٨٤ ضرب . القصد الجنائي . خطأ المتهم
بإصابة شخص آخر غير من تعمد إصابته .
توفر ركن العمد .

(قضي جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٤١ رقم ٣٢٨) .

٣٨٥ ضرب . توفر جريمة الضرب بكل فعل
بعد ضرباً ولو كان بحضة اليد .

(قضي جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٦٥٨ رقم ٣٥٧) .

٣٨٦ ١ — ضرب . حكم « تسبب كاف » .
تعرض الحكم لإصابات المجنى عليه التي لم
تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .
غير لازم .

٢ — قرار حفظ . حكم . « تسبب كاف »
إشارة الحكم إلى قرار النيابة بحفظ

عقد . قض . « أسباب موضوعية » .
 محكمة للوضوع . استخلاص المحسنة عدم
 اتفاق إرادة الطرفين على نسخ عقد الوعد
 بالبيع بناء على ما استنبأته من واقعات
 الدعوى . طعن الواعد بالبيع بأن الموعد
 له عدل عن إتمام الصفقة فاعتبر هو العقد
 مفسوخاً . جدل في تقدير موضوعي .

• — حكم « تسيب ميب » . بيع
 « الوعد بالبيع » شوع . إغفال المحكمة
 البحث في حقيقة الألبان البيعة وما إذا
 كانت مفردة كما هي موصوفة في عقد الوعد
 بالبيع أو شائعة مع غيرها على ما جاء
 بمرضة الدعوى المرفوعة بصحة العقد
 ونفاذه وإغفال التحدث عن هذا الخلاف
 في الحكم . قصور .

(قض مدني — ١٣ يونيو سنة ١٩٥٧
 م ٨٦٣ رقم ٢٧٢) .

٣٩٣ ١ — عقد بيع ابتدائي . تجزئة ملكية
 البائع إلى أقل من خمسة أفدنة . مخالفة
 لقانون الإصلاح الزراعي . تعلقه بالنظام
 العام .

٢ — التزام البائع بنقل الملكية . بطلان
 إستحالة التسجيل . عدم القابلية للتنازل .
 ٣ — دعوى صحة ذلك التعاقد . وجوب
 رفضها .

(محكمة أبو حماد الجزئية — ٢٩ أبريل سنة
 ١٩٥٧ م ٤١٣ رقم ١٧٩) .

٣٩٤ ١ — عقد « تكييفه » . الإثبات بوجه
 عام . دين . وكالة بالعمولة . محكمة
 الموضوع . استخلاصها استخلاصاً سائفاً
 من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى
 بأن الملاقة بين الطرفين هي علاقة مقرض
 بمقرض لا وكالة بالعمولة . لا خطأ القول
 بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم

٣٩٥ ضرب نشأت عنه عاهة . حصول اتفاق
 بين المتهمين على ضرب المبنى عليه .
 مساهمة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً
 عن العاهة دون حاجة إلى تقصي من
 منهما القدي أحدث إصابة العاهة .
 (قض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥٧
 م ٨٢٧ رقم ٢١٦) .

٣٩٦ ضريبة . دفعة . حكم « تسيب ميب » .
 عدم اطلاع المحكمة على الحررات المضبوطة
 واتهاؤها إلى أنها عقود مما يستحق عليه
 رسم دفعة انقاس دون بيان أسانيد ذلك .
 قصور .

(قض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٧
 م ٨٥٤ رقم ٣٤٨) .

(ع)

٣٩٢ ١ — عرض وإيداع . وفاة . بيع .
 « ثمن البيع » . شيك . قيام المشتري
 حال الوافقة بإيداع شيك لأمر البائع .
 اعتبار ذلك وفاة بالثمن مبرئاً لقيمة للمشتري .
 خطأ . للادتان ٧٨٦ و ٧٩٢ مرافعات .
 ٢ — تسجيل . بيع « تراحم للشرين » .
 دعوى « دعوى صحة التعاقد » . تسجيل
 المشتري لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى
 المرفوعة من مشتر آخر قذات الألبان .
 الحكم بتسليم تسجيل العقد قبل التأشير
 فلما على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم
 بصحة التعاقد . خطأ .

٣ — بيع . « الوعد بالبيع » . عقد
 « تفسيره » . محكمة للوضوع . سلطة محكمة
 الموضوع في تفسير العقد . مثال عن عقد
 الوعد بالبيع .

٤ — فسخ . بيع . « الوعد بالبيع »

٣٩٩ ١ — عقوبة . وقف التنفيذ . عدم وجوب

أن تكون العقوبة التي يستند إليها إلى الغاء

وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ م ٥٦٦ ع .

٢ — عقوبة . وقف التنفيذ . إجراءات

الإجراءات الخاصة بإلغاء الأمر بوقف

تنفيذ العقوبة م ٥٧٠ ع .

(قضى مدنى — ٢١ مايو سنة ١٩٥٧

س ١٠٥٦ رقم ٤٢٧) .

٤٠٠ عمال مجريون . عدم انطباق القانون ٣١٧

سنة ١٩٥٢ عليهم . تحكمهم نصوص قانون

التجارة البحري . طلب مهندس مجرى

نفقة له . مل على إثبات حقه في التمييز

عن الفصل .

(عكة اлександريه الكلية — نيمارى —

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ س ٧٦٦ رقم ٢٩٩) .

٤٠١ ١ — عمل . إجراءات . تحكيم . التحكيم

في منازعات العمل » صدور قرار هيئة

التحكيم بمدد الشهر النصوص عليها في

المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨

سنة ١٩٥٢ . لا بطلان .

٢ — عمل . إعلان . التحكيم في منازعات

العمل » إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي

الزراع بعد ثلاثة أيام من صدوره . لا بطلان .

٣ — عمل . التحكيم في منازعات العمل »

حكم « بياناته » قضى « أسباب الطعن »

عدم التزام هيئة التحكيم بأن تثبت في

قرارها رأى المدعين أو أحدهما إلا إذا

كان مخالفاً لما انتهت إليه اللجنة .

٤ — عمل . « عقد العمل » تحققه بتوافر

ثبته المامل لرب العمل وتضاميه أجراً على

عمله . المادة ١٧٤ مدنى والرسوم بقانون

رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

(قضى مدنى — ٤ أبريل سنة ١٩٥٧

س ٥١٨ رقم ٢٣٤) .

تسليف المحكمة له بذلك . لا وجه له .

٢ — قضى « أسباب الطعن » . شهادة .

نمى بمجهل قاصر بأن شهادة الشهود مضطربة

ومتناقضة . عدم قبوله .

(قضى مدنى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧

س ١٠٧٢ رقم ٤٨٤) .

٣٩٥ عقوبة . أحداث . دفاع . ادعاء التهم أنه

لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة

سنة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة دون

تناول هذا الدفاع . خطأ .

(قضى جنائى — ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧

س ١٧٥ رقم ٢٦٦) .

٣٩٦ عقوبة . تقديرها . مدار هذا التقدير .

(قضى جنائى — أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

س ١ رقم ٢) .

٣٩٧ عقوبة . رافة . سلاح . تطبيق المحكمة

المسادة ١٧ ع في جريمة إحراز السلاح

المقاب عليها قانوناً بالسجن . نزولها

بقوة الحبس إلى أسبوع . خطأ .

(قضى جنائى — ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

س ٣ رقم ٧) .

٣٩٨ ١ — عقوبة . وقف التنفيذ . سلطنة قاضى

الموضوع في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة

التي يحكم فيها .

٢ — إثبات . اشتراك . الاستدلال على

توفر الاشتراك بالاضاق والتحريض من

قرائن الدعوى وملابساتها . جوازه .

٣ — حكم . بياناته . اشتراك . إشارة

الحكم في بيان مادة القانون التي طبقها

على الشريك إلى م ٤٠٠ ع . عدم الإشارة إلى

قراراتها . لا عيب .

(قضى جنائى — ١٠ يونيه سنة ١٩٥٧

س ١٠٥٦ رقم ٤٥٥) .

حالات فردية. موضوعي. التحدي خطأ
القرار في تكييفه هذا الصلح. غير منتج.
٣ — عمل. اختصاص. إغانة الغلاء.
حكم «تسبيب كاف». التحكيم في
منازعات العمل. انتهاء قرار هيئة
التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى في
شأن إغانة الغلاء. خطأ. تزيداً في فهم
المادة ٣ من الأمر العسكري ٣٥٨
سنة ١٩٤٢. لا عيب.

٤ — عمل. عرف. أجور. كادر
العمال. عدم التزام رب العمل بوضع
كادر لعماله عند تقديم الدلائل على قيام
عرف بذلك.

٥ — عمل أجور. ساعات العمل
الإضافية. الاتفاق بين رب العمل
والعمال على أن تكون ساعات العمل
سبع ساعات يومياً وعلى احتساب $1/7$
الأجر اليومي عن كل ساعة زائدة. أثر
تطبيق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥
والاتفاق المذكور.

٦ — عمل. منح. تقرير منحة سنوية
تمهد رب العمل بصرفها للعمال باستمرار
وعلى اطراد. صدور قرار لهيئة التحكيم
برفض طلب صرفها. خطأ. المادة ٦٨٣
مدني. القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢.

٧ — عرف. محكمة الموضوع. سلطتها
في تقدير قيام العرف.

٨ — تقض. أسباب جديدة. عرف.
عمل «ساعات العمل». التمسك لأول
مرة أمام محكمة التقض بقيام عرف
بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين
يملكون ليلاً. غير جائز.

(تقض مدني — ١٨ أبريل سنة ١٩٥٧
ص ٥٤٣ رقم ٢٤٢).

١٤٠٢ — عمل «أجر السائل». حكم
«تسبيب كاف». تقض «أسباب
الظن». اعتبار المنحة السنوية التي
تمنع للعامل جزءاً من الأجر الذي تقدر
المسكافة على أساسه. القانون رقم ٤١
سنة ١٩٤٤. المادة ٦٨٣ مدني جديد.
٢ — عمل «أجر العامل». عرف.
محكمة الموضوع. سلطتها في استخلاص
اعتبار رب العمل على صرف منح للعامل
بصفة عامة وإن هذا الاعتقاد أنشأ عرفاً
خرج بها عن اعتبارها تبرعاً إلى جعلها
إلزاماً يضاف إلى الأجر الأصلي ويعتبر
مكلاً.

٣ — عمل «مكافآت المال». تأمين.
الجمع بين المسكافة والتأمين غير جائز
طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٤١
سنة ١٩٤٤.

٤ — عمل «مكافآت المال». قانون.
عدم سريان المادة ٢/٤٧ من المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن
عقد العمل الفردي على الماضي.

(تقض مدني — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧
ص ١٠٨٤ رقم ٤٩٤).

١٤٠٣ — عمل. اختصاص «التحكيم في
منازعات العمل». منازعة اختصاص هيئة
التحكيم. القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢.

٢ — عمل. إغانة الغلاء. حكم «تسبيب
كاف». صلح. محكمة الموضوع. تقض.
أسباب موضوعية. التحكيم في منازعات
العمل. تحصيل قرار الهيئة أن الحالات
المروضة على الهيئة بشأن إغانة الغلاء
والتي ادعى أن رب العمل خالف
فيها عقد الصلح المبرم بين الطرفين هي

صدور قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها
بنظر هذا الطلب دون بحث أسباب القصل
وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع
المال . خطأ . وقصور .

٦ — عمل « التحكيم في منازعاته » .
رخص القاضي . عرف . هيئة التحكيم .
قيامها بتطبيق القانون على النزاع للعروض
عليها وإغفالها استعمال الرخصة المخولة
لها في الاستناد إلى العرف ومبادئ المدالة
وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون
٣١٨ لسنة ١٩٥٢ عدم التزامها ببيان
أسباب عدم الأخذ بهذه الرخصة .

٧ — عمل . حق مكتسب . حكم .
« تسيب كاف » . « أجازات المال » .
إذن صاحب العمل للمال بأجازات تزيد
عن الحد المقرر في القانون دون أن تتخذ
صفة الاستقرار . اعتبار ذلك منحة .
لا تعتبر حقاً مكتسباً .

٨ — عمل . كادر المال . المقصود بالأحة
تنظيم العمل ومعاملة المال المشار إليها
في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . عدم تمدى هذا التنظيم
إلى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف
وإنشاء الدرجات ومنح الترقية والعلاوات
الدورية .

(نقض مدني — ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧
س ٨٧٤ رقم ٢٧٧) .

٤٠٦ — عمل . تمويض . حكم « تسيب
كاف » . دعوى « سبها » . فسخ .
عقد دعوى رفعت من العامل المطالبة
بتمويض عن فصله بلامرر وفي وقت غير
لائق . بحث الحكم هذا الموضوع وانتهاه

٤٠٤ عمل . التحكيم في منازعات العمل .
قوة الأمر القضي . اعتبار قرار التحكيم
بثابة حكم نهائي . المرسوم بقانون
رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

(نقض جنائي — ١٤ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩١ رقم ١٨٦) .

٤٠٥ ١ — عمل « التحكيم في منازعاته » .
إجراءات . مكتب العمل . مهنته . عدم
اعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي . عدم
قيامه برفع تقرير بنتيجة سميه وأسباب
إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق طبقاً
للمادة ٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة
١٩٥٢ . لا بطلان .

٢ — عمل « التحكيم في منازعاته » .
حكم « بياناته » نقض « أسباب الطعن » .
رأي التوسيعين الحاضرين في هيئة التحكيم
الواجب إثباته في قرار الهيئة .

٣ — عمل « التحكيم في منازعاته » .
إجراءات . صدور قرار هيئة التحكيم
بعدم مدة الشهر المشار إليها في المادة ١٥
من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
لا بطلان .

٤ — عمل « التحكيم في منازعاته » .
اختصاص . طلب فصل علاوة غلاء المعيشة
عن الرتب الأساسي للمال . طلب منع
صاحب العمل من التدخل في أعمال نقابة
المال . اختصاص هيئة التحكيم بهذين
المطلبين .

٥ — عمل « التحكيم في منازعاته » .
اختصاص . حكم « تسيب ميب » .
طلب إعادة المال المتصولين فضلاً تسفياً
بقصد الدفاع عن مصلحة المال المشتركة .

العلامة التجارية إلى رأى إدارة الملامات التجارية . قصور .

(قس جنائى — ٣ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٤٩ رقم ٢٣٦) .

٤١١ علامات تجارية . غش . عدم مطابقة ما دون فى البيان التجارى لما ثبت من اختلاف نسبة المسم الداخلة فى تركيب الجبن . مخالفة ذلك للقانون .

(قس جنائى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٨ رقم ٤٢) .

(غ)

٤١٢ ١ — غرفة الإتهام . إجراءات . إعلان . دفاع . عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . عدم تسك بحامى المتهم أمام محكمة الجنائيات بذلك وعدم طلبه أجلا لتحضير دفاعه لا إخلال بحق الدفاع .

٢ — غرفة الاتهام . إجراءات . التسك . يطلان أمر الإحالة إلى محكمة الجنائيات لعدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . لا محل له .

٣ — تفتيش . قبض . صدور أمر ضبط المتهم واحضاره بمن علكه وحصوله صحيحاً طبقاً للقانون . حق مأمور الضبط القضائى فى تفتيش المتهم قبل إيداعه سجن نقطة البوليس عميداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق .
(قس جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٦ رقم ١٠٣) .

٤١٣ ١ — غرفة الاتهام . استئناف قرارات النيابة التى تصدر فى المنازعات المدنية أو التى تتعلق بأغذاذ إجراءات ادلارية . غير جائز .

إلى رفض الدعوى لأن الفسخ له ما يبرره مع استبعاده تطبيق المادة ٦/٣٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٤٤ ، لاتناقض ولا خروج عن نطاق الدعوى .

٢ — عمل . حق صاحب العمل فى الفسخ المشار إليه فى المادتين ١/٢١ ، ٣٠٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٤٤ زيادة عن حقه فى الرجوع على العامل بالتبويض طبقاً للمادة ١٣ من ذلك القانون .
(قس مدنى — ١٤ مارس سنة ١٩٥٧
س ٣١٩ رقم ١٥٧) .

٤٠٧ عمل . قانون . التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة على العقود التى تمت فى الفترة السابقة على سريان هذا القانون .

(قس جنائى — ٥ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٦٨ رقم ٢٥٧) .

٤٠٨ عود . حكم غيابى . الحكم النيابى الوارد بصحيفة سوابق المتهم . عدم تقديم النيابة ما يدل على صيرورته نهائياً . القضاء فى الدعوى بناء على ذلك . لاخطأ .

(قس جنائى — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١١٥ رقم ٨٣) .

٤٠٩ عود . عقوبة . اعتبار المتهم مجرماً اعتاد الإجرام وإرساله إلى محل خاص تمينه الحكومة . إلناؤها بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦

(قس جنائى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٥٨ رقم ٥٥٠) .

٤١٠ علامات تجارية . إثبات . حكم « تسبب مريب » . استناد الحكم فى ثبوت تقليد

٤١٨ غش - ألبان . افراض العلم بالقتل لدى
البائع .

(قس جنائي - ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧
٨٤٥ رقم ٣٣٢) .

٤١٩ ١ - غش . جريمة خدع للمشتري . القصد
الجناي في . القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

٢ - غش . حكم « تسيب معيب »
استناد الحكم على ثبوت علم التهم بجريمة
خدع المشتري على مجرد الزاولة والوران
أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع
المخالفة . قصور .

(قس جنائي - ٢١ يناير سنة ١٩٥٧
٤٩٣ رقم ١٩٤) .

٤٢٠ ١ - غش . ضبطية قضائية . اعتبار
الفقشين البيطريين من بين الموظفين
الكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام
القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

٢ - غش .. عدم اتباع ما نصت عليه
المادتان ١١ ، ١٢ من ق رقم ٤٨ سنة
١٩٤١ . لا بطلان .

(قس جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧
١٢٤٧ رقم ٥٣١) .

(ف)

٤٢١ ١ - فاعل أصلي . وجود التهم بمسرح
الجريمة وإطلاق النار على كل من يحاول
الاقتراب منه وقت ارتكابها بمعرفة زملائه .
اعتباره فاعلاً أصلياً .

٢ - قس . المصلحة في الطمن . معاقبة
التهمة عن تهمة القتل العمد دون السرقة
للارتباط . النمی على قصور الحكم في
واقعة السرقة . انسداد المصلحة فيه .

(قس جنائي - ١١ فبراير سنة ١٩٥٧
٦٧٥ رقم ٢٦٥) .

٢ - قس . أحكام لايحوز الطمن فيها .
مق يحوز الطمن في أوامر غرفة الاتهام ؟
(قس جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦
٢٩٣ رقم ١٤٢) .

٤١٤ غرفة الاتهام . الحكم نهائياً من محكمة
الجنح بصدور الاختصاص لأن الواقعة
جناية . تقرير غرفة الاتهام بمد ذلك
باحتالها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على
أساس عقوبة الجنحة . خطأ . المادة
١٨٠ أ . ج .

(قس جنائي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦
٣٠٢ رقم ١٤٩) .

٤١٥ ١ - غرفة الاتهام . سلطتها في الأمر
بمحس التهم بمد صدور حكم غيابي عليه .
٢ - إثبات . شهادة . سلطة المحكمة في
الأخذ بأقوال شخص قتلها عن آخر .

(قس جنائي - ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧
٦٨٢ رقم ٢٧٦) .

٤١٦ غرفة الاتهام . سلطة غرفة الاتهام في
تحصيل الأدلة وتقديرها . للسادة
١٣٩ أ . ج .

(قس جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧
٤٩٨ رقم ٢١٠) .

٤١٧ غرفة الاتهام . قس . الأمر الصادر من
غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى .
توكيل المحامي العام رئيس النيابة بالتقرير
بالطمن بقلم الكتاب في هذا الأمر .
وجوب قيام المحامي العام بوضع أسباب
الطمن بنفسه أو التوقيع على ورقة بما يشيد
إقراره بإلها . م . ١٩٣ أ . ج .

(قس جنائي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦
٢٠ رقم ٤٧) .

الطاردة . تطبيقها على عقود المدة والقورية .

٢ — قانون الإصلاح الزراعى . حادث استثنائى .

(محكمة استئناف القاهرة — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ٧٣٦ رقم ٢٩٣) .

٤٣٦ قانون . قصد الشارع من عبارة « القانون الأسلح للتمه » التصوص عليها فى م ٥٥ ع . (قس جنى — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٤٩ رقم ٥٣٤) .

٤٣٧ قانون . المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى . المحكمة من تفتيشا . طبيها . هل تعتبر قاعدة أمرة متعلقة بالنظام العام ؟ مدى تأثيرها على العقود التى تم عقالة لها . مقارنة بينها وبين المادة الأولى من نفس القانون .

(محكمة الزلازلى الكلية — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧ م ١٨٨ رقم ١١٩) .

٤٣٨ قبض . تفتيش . مواد مخدرة . صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ ج ١ .

(قس جنى — ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ م ٦٦٨ رقم ٢٥٦) .

٤٣٩ ١ — قبض . تلبس . ظهور الحيرة والارتباك على المتهم ووضع يده فى جيبه . عدم اعتبارها دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه . م ٣٤ ج ١ .

٢ — قبض . استيقاف المتهم والإسكاف بذراعيه وإتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس . هو قبض بمناه القانونى .

٣ — إثبات . اعتراف . قبض . حكم

٤٣٢ فوائد الحسابات الجارية فى المصارف . فوائد التأخير . المواد ٢٣٣ / ٢ مدنى و ٢٢٦ و ٢٣٢ مدنى . العقد شرعية المتعاقدين . الخروج عن قواعد تجميد الصائفة إذا ما اقتضى المرف الجارى ذلك .

(محكمة استئناف القاهرة — ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ م ١٨٥ رقم ١١٨) .

٤٣٣ ١ — فوائد . نزع ملكية . تمويض . خير . سيرورة عمل الخير لتقدير التمويض عن الأرض المزروعة ملكيتها نهائيا والقضاء فى النزاع الخاص بملكية هذه الأرض . استحقاق الفوائد عن مبلغ التمويض . حوله .

٢ — فسخ . عقد . إثبات « قرائن » . محكمة الموضوع . سلطتها فى استخلاصية المتعاقدين على التفاسخ من قرائن موضوعية مؤدية .

(قس مدنى — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٧ رقم ٦٨) .

(ق)

٤٣٤ ١ — قاضى التحقيق . تحقيق . قانون . إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد . حقه فى مباشرة جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .

٢ — قاضى التحقيق . تحقيق . حرته فى إصدار قراراته . عدم تقديم بطلبات النيابة .

(قس جنى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١١٧ رقم ٩٠) .

٤٣٥ ١ — قانون . إصلاح زراعى . الظروف

٤٣٤ قتل خطأ . حكم « تسبب ميب » .

دفاع . تمسك للتمم باقطاع رابطة السببية بين السبابة والإصابات التي حدثت . إدانة المتهم دون بيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه وسببها . قصور .

(قس جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م
١٢٥٢ رقم ٥٢٧) .

٤٣٥ قتل خطأ . علاقة السببية . حكم « تسبب ميب » .

ميب » . عدم استظهار الحكم . علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور .

(قس جنائي — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧ م
١٠٤٧ رقم ٤٣٠) .

٤٣٦ ١ — قتل خطأ . مرض المجنى عليه

وتقدمه في السن لا يقطع رابطة السببية بين فعل للتمم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .

٢ — دفاع . متى تلتزم المحكمة بالإجابة صراحة على طلب تقدم إليها .

(قس جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧ م
١٠٣٥ رقم ٤٠٣) .

٤٣٧ قتل عمد . حكم « تسبب كاف » .

إثبات الحكم ان للتمم قارنوا القتل . عدم وجود خصومة شخصية بين المجنى عليه وبين جميع المتهمين . لا عيب .

(قس جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧ م
١٠٤٦ رقم ٤٢٥) .

٤٣٨ ١ — قتل عمد . سبق الإصرار . مثال

لكفاية استظهاره .

٢ — دفاع . مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر القبي . ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي ردّاً خاصاً .

(قس جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م
٢١ رقم ٥١) .

« تسبب ميب » . تمويل المحكمة في

إدانة التهم على اعترافه أثر القبض الباطل . عدم تحديثها عنه كدليل قام بذاته ومنفصل عن إجراءات القبض . قصور .

(قس جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م
١٢٤٦ رقم ٥٢٨) .

٤٣٥ قبض . حق مأمور الضبط القضائي في

القبض على التهم الحاضر متى كانت هناك دلائل كافية على اتهامه . المادة ٣٤ ج .

(قس جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م
١١٦ رقم ٨٨) .

٤٣٩ قتل . حكم « تسبب كاف » . تدبير

للتهمين الحادث للأخذ بالتأثر وترصد لهم . جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين التهمين جميعاً بالرغم من استقلال الوقائع للمسوبة لكل فريق منهم . لا عيب .

(قس جنائي — أول أبريل سنة ١٩٥٧ م
٨٤٧ رقم ٣٣٥) .

٤٣٢ قتل خطأ . أي من التهم أو المجنى عليه

لا ينفي مسؤولية الآخر ؟

(قس جنائي — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م
١٢ رقم ٢٢) .

٤٣٣ ١ — قتل خطأ . جواز وقوع القتل

الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أيهما لا ينفي مسؤولية الآخر .

٢ — دعوى مدنية . مسؤولية الشخص عن أعماله الشخصية . تضامن . التضامن في التعويض واجب سواء أ كان الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

(قس جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ م
٤٩٧ رقم ٢٠٦) .

كاف » . مثال لكفاية استخلاص نية القتل .

(قس جنائي — ٧ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٣٨ رقم ٤١٧) .

٤٤٤ ١ — قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبيب كاف » . مثال لكفاية استظهار الحكم توفر نية القتل لدى المتهم .

٢ — سبق إصرار . قتل عمد . صورة واقعة لا يتوفر فيها طرف سبق الإصرار .
(قس جنائي — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٧٥٩ رقم ٥٥١) .

٤٤٥ ١ — قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبيب كاف » . مثال لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

٢ — قتل عمد . نية القتل . ضرب . جواز توفر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد المجني عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجني عليه الآخر .
(قس جنائي — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٧٦ رقم ٢٦٧) .

٤٤٦ قتل عمد . نية القتل . حكم . تسبيب . عيب . استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجني عليه . عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل .

(قس جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٤ رقم ٢٨) .

٤٤٧ ١ — قذف . القذف في حق الموظف . متى يباح للقاذف إثبات ما قذف به ؟

٢ — قذف . إثبات . عدم تقديم القاذف إلى المحكمة بالدليل على صحة ما أسنده إلى المجني عليه . عدم التزام المحكمة بطلب تولى هذا الإثبات .

٣ — قذف . تقديم التهم عراض إلى جهات الحكومة المتعددة بالظن في حق

٤٣٩ قتل عمد . قتل بالسم . عقوبة . تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع على الجريمة المنصوص عليها في المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٣ ع ومطابقة التهم بالأفعال الشاقة لمدة سبع سنوات . لا خطأ .

(قس جنائي — ٦ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٣٦ رقم ٤٠٨) .

٤٤٠ قتل عمد . نية القتل . الخطأ في شخصية المجني عليه . حكم « تسبيب ميب » . عدم استظهار توفر نية القتل بالنسبة للشخص المقصود في الحكم . قصور .

(قس جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٤٠ رقم ٣٢٦) .

٤٤١ ١ — قتل عمد . نية القتل . تصويب السلاح الناري نحو المجني عليه وإصابته في مقتل . عدم إفادته حتى توفر نية القتل .
٢ — قتل . نية القتل . حكم . تسبيب معيب . استناد الحكم في توفر نية القتل إلى إصابة المجني عليه في مقتل . ثبوت إصابة المجني عليه في راحة يده . قصور .
(قس جنائي — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٦ رقم ٣٥٩) .

٤٤٢ ١ — قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبيب كاف » . جمع الحكم بين المتهمين وهو في مقام التبدل على ثبوت نية القتل لوحدة الواقعة . لا عيب .

٢ — إثبات . قرائن . استدلال الحكم على إمكان الرؤية من وقوع الحادث في منتصف الشهر الربيعي .

(قس جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٢ رقم ٤٤٣) .

٤٤٣ قتل عمد . نية القتل . حكم « تسبيب

٤٥٠ ١ — قضاة . ردالقاضي . قضى . أحكام

لا يجوز الطعن فيها . الأحكام الصادرة
في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية .
عدم جواز الطعن فيها استقلاً .

٢ — قضى . أحكام يجوز الطعن فيها .
حكم . المقصود بالأحكام الصادرة قبل
الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها
بطريق النقض .

٣ — قضاة . ردالقاضي . المقصود من
اتباع الإجراءات والأحكام المقررة في
قانون المرافعات المنصوص عليها في
م ١/٢٥٠ ج .

٤ — قضاة . ردالقاضي . اختصاص .
قصد الشارع من نص المادة ٢/٢٥٠ أ ج
هو بيان الجهة التي تفصل في طلب رد
القاضي الجزئي الجنائي دون مخالفة القاعدة
النصوص عليها في الفقرة الأولى .

(قضى جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٣٠ رقم ٣٠٥) .

٤٥١ ١ — قضاة . ردالقضاة . عدم سلوكهم

الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد
في قلم الكتاب . طلب التهم بالجلسة رد
رئيس المحكمة . إصدار المحكمة قراراً
بتأجيل الدعوى . لاخطأ .

٢ — قضاة . ردالقضاة . اختصاص .
محكمة الجنائيات . اختصاص محكمة الجنائيات
المنظورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل
في طلب الرد .

٣ — تحقيق . مكانه . متروك لاختيار
المحقق .

(قضى جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦
م ٢٩٥ رقم ١٤٦) .

موظف . علمه بتداولها بين أيدي الموظفين
المختصين . توافر العلانية .

٤ — إثبات . إجراءات . شهادة . قذف .
إعتراف التهم بإرسال الشكاوى والبرقيات
التي احتوت على المبارات التي اعتبرتها
المحكمة قذفاً وسباً . قيام دليل الجريمة
بلا حاجة إلى سماع المبنى عليه .

(قضى جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٥٧
م ٦٦٩ رقم ٢٥٩) .

٤٤٨ ١ — قرار إداري . السحب قد يكون

جزئياً أو كلياً حسب توجه إليه نية الإدارة .
مق تكشفت هذه النية للمحكمة وجب
على مقتضاها تحديد مدى السحب وإزالة
أثره القانوني . مثال .

٢ — موظف . تقرر إلى إحدى وظائف
السلكين الدبلوماسي أو القنصلي . عدم
جواز ترقينه إلا بعد مضي سنة على الأقل
من تاريخ النقل . قصر هذا الحظر على
الترقية التي يجب أن تتم في نسبة الأقدمية .
عدم سريانها على الترقية إلى وظيفة مستشار
من الدرجة الثانية أو قنصل عام من
الدرجة الأولى أو ما يلوها ، لأن الترقية
فيها تكون بالصلاحيات ولو تحت إمرة
الأقدمية .

٣ — ترقية بالاختيار . لا يجوز تخطي
الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير
هو الأصغر .

(المحكمة الإدارية العليا — ٢٣ يونيو سنة
١٩٥٦ م ٥٦٥ رقم ٢٤٨) .

٤٤٩ قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب

يروره . رقابة القضاء الإداري قدامك . أساس
ذلك . مثال .

(المحكمة الإدارية العليا — ٣٠ يونيو سنة
١٩٥٦ م ٥٨١ رقم ٢٥١) .

٤٥٣ قوة الشيء المحكوم فيه . أدلة جديدة .

لا تثير وحدة السبب .

(محكمة استئناف اسكندرية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٧٢٢ رقم ٢٩٢) .

٤٥٤ قوة الأمر المقضى . أحوال شخصية .

محاكم حسية . خيانة أمانة . حكم « تسبيب مريب » . اعتماد المجلس الحسي الحساب في غيبة المتهم . انكار حق للتهم بالتبديد في مناقشة الحساب . قصور .

(قس جنائي — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٠٦٦ رقم ١٧٥) .

٤٥٥ ١ — قوة الأمر المقضى . اختصاص .

محال عسكري . صدور حكم من المجلس العسكري بقبولة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي . جواز محاكمة الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية .

٢ — عقوبة . محال عسكري . اختصاص التزام المحاكم العادية عند تقرير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراجعة المدة التي نفذت عليه فعلاً .

(قس جنائي — ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ م ٦٧٦ رقم ٢٦٩) .

٤٥٦ قوة الأمر المقضى . تزوير . حكم . تسببه .

عدم تقييد القاضي الجنائي بحكم المحكمة للمدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً . اعتياده على أسباب متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني . لا يضره . (قس جنائي — أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ م ٢ رقم ٣) .

٤٥٧ قوة الأمر المقضى . دفع . حكم « تسبيب مريب » . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسبق الفصل فيها . إدانة المتهم دون الترض

٤٥٢ ١ — قضاة . عناصرتهم . تعبير جبرى .

خطأ مهني . محكمة الموضوع . تقريرها لأسباب تكفي لحل قضائها أن حبس الخصم احتياطياً في تهمة عدم الإعلان عن الأسعار لا يعتبر خطأ مهنيًا جسيماً . التمس على الحكم في هذا الخصوص . جدل موضوعي .

٢ — قضاة . عناصرتهم . « تقرير الخصمة » . دفاع . عدم إجابة الخصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها في تقرير الخصمة . لا خطأ . م ٨٠٠ مرافعات .

٣ — دفاع . محكمة الموضوع . طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات أو استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة ذلك .

٤ — إعلان . إجراءات . دعوى مواعيد . قضاة . « عناصرتهم » . محكمة الاستئناف . إعلان قرار تقصير أجل ميعاد الحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة المحددة بأكثر من ثلاثة أيام . صحتهذا الإعلان . م ٧٢ مرافعات .

٥ — إعلان . عمل غنار . الإعلان في قلم الكتاب . عدم إقامة دعوى الخصم بالبلد الذي به مقر المحكمة وعدم اتخاذ الخصم موطناً فيه . إعلان للذكراوات والأوراق المالية إليه في قلم الكتاب . صحيح . المادة ٨٤ مرافعات .

٦ — دفاع . إعلان . إجراءات . دعوى . إعلان الخصم بالدعوى إعلاناً صحيحاً . عدم حضوره هو ولا عاميه للمرافعة . شكواه من عدم سماع دفاعه منته . لا عمل لها .

(قس مدني — ١٨ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥٤٩ رقم ٢٤٣) .

بما يبادل الليرة اللبنانية الذهبية من النقد السوري أو الجنيحات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل . تمسك البائع بأنه ليس لليرة اللبنانية سعر قطع في مصر وأنه يجب المحاسبة على أساس سعر القطع في سوق دمشق . أخذ الحكم بسمر الليرة في مصر دون بيان ما إذا كان هذا هو سعر القطع الرسمي لها .

٣ — عقد . بيع . التزام . شرط جزائي .
خلو عقد البيع النهائي من الشرط الجزائي الوارد بالنقد الابتدائي أو الإحالة إليه .
وجوب الاعتماد بالنقد النهائي دون النقد الابتدائي .

٤ — عقد « تضيير » . بيع . محكمة للوضوح . سلطتها في استخلاص نية المتعاقدين .
(قس جائي — ٩ يناير سنة ١٩٥٨ م ١٢٧٣ رقم ٥٦٢) .

(ك)

٤٦١ — ١ — كادر سنة ١٩٣٩ . إنشاؤه درجة جديدة هي الدرجة التاسعة . إدراجها ضمن درجات الكادر السام دون كادر الخدمة الخارجيين عن هيئة المال .
٢ — موظف . وقفه عن العمل . الأصل هو حرمانه من المرتبة مدة الوقت . الاستثناء هو صرفه كله أو بضعها بقرره السلطة التأديبية . سرعان هذه القاعدة أيًا كان سبب الوقف وأيًا كانت طبيعة الوظيفة هل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من المال وإن اختلفت أوضاع التأديب وإجراءاته بسبب ذلك .

لهذا الدفاع . قصور .
(قس جائي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٠٦٠ رقم ٤٦٧) .

٤٥٨ — ١ — قوة الأمر للقضي . سرقة . اخفاء أشياء مسروقة . رفع الدعوى على التهم باعتباره سارقاً والقضاء ببراءته . جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفياً .
٢ — اخفاء أشياء مسروقة . صورة واقعية يتحقق فيها ركن الحيازة .
(قس جائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٥ رقم ٤٥٤) .

٤٥٩ — ١ — قوة الأمر للقضي . عدم قيام حجية الأحكام القضائية في السائل المدنية إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً . عدم جواز تمسك الخارج عن الخصومة بحجية الحكم السابق صدوره لمصلحة شخص آخر غيره اعتداداً على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

٢ — إجارة . مسؤولية . تلف الشيء المؤجر بفعل شخص أجنبي غير المستأجر أو خدمه . انتفاء مسؤولية المستأجر في هذه الحالة . المادة ٤٦٣ مدني مختلط .
(قس مدني — ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ م ٥٢٨ رقم ٢٤٠) .

٤٦٠ — ١ — قوة الأمر للقضي . نظام عام . بيع « شرط البيع بالذهب » . قلب قوة الأمر للقضي على النظام العام عند التمازس . مثال بشأن حكم قوة الأمر للقضي بالنسبة لما انتهى إليه من عدم انطواء عقد البيع على شرط البيع بالذهب .

٢ — بيع « الثمن » . حكم « تمهيب ميب » . الاتحاق على الوفاء بثمن للبيع

٤٦٦٠ — متشردون ومشتبه فيهم . عود للاشتباه .
إتهام للشبه فيه في جريمة . سلطة المحكمة
في بحث ما إذا كان الفصل الذي وقع منه
يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف
على فصل المحكمة فيه أو تعيد بما انتهت
إليه .

(قض جنائي — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٥٥ رقم ٥٤٢) .

٤٦٧ — متشردون ومشتبه فيهم . عود للاشتباه .
مراقبة . وجوب تحديد اليوم الذي توضع
فيه المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ .
(قض جنائي — ٧ مايو سنة ١٩٥٧
س ١٠٣٧ رقم ٤١١) .

٤٦٨ — ١ — محاكم عسكرية . إحالة قضايا الجنايات
التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد
إنشاء الأحكام الرقعية إلى محكمة الجنايات
لاغرفة الاتهام . ٢٢ من القانون رقم ٢٧٠
سنة ١٩٥٦ .

٢ — غرفة الاتهام . عدم سريان أحكام
المادة ٣٠٣ ج على أوامر غرفة الاتهام .
(قض جنائي — ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٩ رقم ٤٦٥) .

٤٦٩ — عام . إجراءات . استبعاد اسم المحامي
من الجدول لعدم سداده الاشتراك . عدم
زوال صفته كعام . توليه النطاق عن للتهم .
لا بطلان . في رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ .

(قض جنائي — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٦١ رقم ٤٦٩) .

٤٧٠ — ١ — عاصمة رجال القضاء . المساءة .
خضوع الأفراد لقاعدتها . استثناء رجال
القضاء .

٢ — خطأ . تدخل الظروف والموامل .
(محكمة استئناف الاسكندرية — ٢٧ أبريل سنة
١٩٥٧ س ٧٢٧ رقم ٢٩١) .

٣ — موظف . وقعه عن العمل . ليس
في النصوص ما يؤدي إلى جسل قرار
الوقف كأن لم يكن إن لم يعرض حالا
على السلطة التأديبية المختصة .
(المحكمة الإدارية العليا — ٩ يونيو سنة
١٩٥٦ س ٢٥٨ رقم ١٦٥)

(م)

٤٦٢ — ١ — متشردون ومشتبه فيهم . اشتباه .
ماهية حالة الاشتباه .

٢ — استئناف . اشتباه . سلطة محكمة
ثاني درجة في رد حالة الاشتباه التي لحقت
بالتهم إلى تاريخ بدئها .

(قض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٣٣ رقم ٣٠٦) .

٤٦٣ — متشردون ومشتبه فيهم . تعدد الجرائم .
تطبيق م ٣٢٢ ع على جريمة الاشتباه أو
العود إليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها
المشتبه فيه . خطأ .

(قض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٤ رقم ٤٤٨) .

٤٦٤ — متشردون ومشتبه فيهم . تلبس . تفتيش .
مجرد وجود التهم في وقت متأخر من
الليل في الطريق الماهوتناضه في أقواله .
عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه .
عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .

(قض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩٧ رقم ٢٠٨) .

٤٦٥ — متشردون ومشتبه فيهم . عقوبة . العقوبة
الواجبة التطبيق على المائد إلى حالة التشرد
بعد سبق الحكم بانذار لتشرده .

(قض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩٢ رقم ١٩٢) .

٤٧٣ — مسئولية مدنية . تضامن . ضرب .
تضامن الفاعلين الذين ساهموا في إحداث
الضرر بالمجنى عليه في المسؤولية المدنية .
شرطه .
(نقض جنائي — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٨ رقم ٤٣) .

٤٧٤ — معارضة . إعلان . إعلان المارض
بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة
الإدارة أو في مواجهة النيابة . إقرار
وكيل المارض في ذيل التقرير بالمعارضة
بدله بالجلسة وتهدده بأخطار موكله .
عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن
لم تكن .
(نقض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٧٥٨ رقم ٥٤٨) .

٤٧٥ — معارضة . قانون . إجراءات
التقاضى . إعلان صحيفة المعارضة في ظل
قانون المرافعات القديم . سريان هذا
القانون على إجراءاتها وأحكامها .
٢ — معارضة . حكم غيبي . بيان أسباب
للمارضة في صحيفة المعارضة في الحكم
النيابي الاستثنائي . عدم وجوبه طبقاً
للمادتين ٣٩٧ و ٣٩٣ مرافعات قديم
وووجوبه طبقاً للسادة ٢٨٩ مرافعات
جديد .

(نقض مدني — ٢ يناير سنة ١٩٥٨
س ١٢٧٣ رقم ٥٦١) .
٤٧٦ — معارضة . متى تجوز للمارضة في الحكم
الحضوري الاعتباري ؟
(نقض جنائي — ١١ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٧٣ رقم ٢٦٠) .

٤٧٧ — معاهدة سندات الشحن . شرطاً انطباقها
على سند الشحن . صدوره في إحدى

٤٧١ — مسئولية . المحكوم لهم في نطاق
للادة ٢٨٤ مرافعات .

٢ — التزام الناقل بالمحافظة على البضاعة
حتى تسليمها التزام تماقدي وهو يختلف
عن التزام مصلحة الجمارك بحراسة البضاعة
وكل منهما يسأل في حدود التزامه .

(عكفة استئناف اسكندرية — تجارى —
٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ س ٩٣٤ رقم ٢٩٨) .

٤٧٢ — مسئولية جنائية . مناط مسئولية
التهم عن النتائج المحتملة لعمله .

٢ — مسئولية جنائية . مسئولية
التهم عن النتيجة المحتملة . تقرير للادة
٤٣ ع قاعدة عامة رغم ورودها في باب
الاشتراك .

٣ — ضرب . ضرب أفضى إلى الموت .
حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجيء
عقب إعطاء حقنة بنسلين بسبب حساسية
خاصة بحجم المجنى عليه . عدم وجود
مظاهر خارجية تتم عنها . عدم تحميل
التهم مسئولية وفاة المجنى عليه .

٤ — ضرب . ضرب أفضى إلى الموت .
انتهاء المحاكمة إلى عدم تحميل المتهم
بجرمة الضرب المفضى إلى الموت . مسئولية
وفاة المجنى عليه . وجوب مساءلته عن
جرمة إحداث الجرح البسيط .

٥ — تعدد الجرائم . ضرب . مهن
طية . ارتكاب المتهم جرمين إحداث
الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون
ترخيص بفعل واحد . وجوب اعتبار
الجرمة الأشد والحكم بقويها دون
غيرها م . ٤٣٢ .

(نقض جنائي — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٦٤ رقم ٤٧٣) .

٤٨١ مواد مخدرة . أخذ التهم الثاني من التهم الأول قطعة خشبي عند رؤيته له وهو يتأطاه . انتهاء القول بأن التهم الأول هو الذي قدم للتاني المخدر أو سهل له تناطيه .

(قض جنائي — ٣ يولي سنة ١٩٥٧
م ١٠٥٢ رقم ٤٤٢) .

٤٨٢ مواد مخدرة . جرعة زراعة نبات الحشيش . متى يتوفر القصد الجنائي فيها؟
(قض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٤٥ رقم ٣٣١) .

٤٨٣ ١ — مواد مخدرة . حكم « تسيب كلف » . عدم تعدد الحكم استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة . استفادة توافر العلم من مجموع الحكم كفايته

٢ — مواد مخدرة . ضبط التهم وهو يدخن الحشيش . كفايته لاعتباره محرراً .

(قض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧
م ١٢٥٧ رقم ٥٤٤) .

٤٨٤ مواد مخدرة . حكم « تسيب كلف » . علم التهم بأن ما يحرزه مخدر . استظهار الحكم للعلم من مدوناته دون التعدد استقلالاً عنه . لا عيب .

(قض جنائي — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٨٥٩ رقم ٣٧٠) .

٤٨٥ مواد مخدرة . عقوبة . عدم جواز وقف التنفيذ بحكم عليه بقوة اللجنة في جرائم المخدرات .

(قض جنائي — ٥ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٣٤ رقم ٣١٠) .

٤٨٦ مواد مخدرة . عقوبة . متى يجب على المحكمة أن تعمل نص المادة ٣٤ من

الدول الموقعة أو للنظمة إلى الملهمة . اختلاف طريقة جنسية .

(محكمة اسكندرية الكلية — تيمارى —
١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ٧٦٩ رقم ٣٠٠) .

٤٧٨ ١ — مقالو التفريغ . متى يسأل مسئولية شخصية ؟

٢ — مسئولية الناقل البحري . نطاقها . سند الشحن . النص فيه على إعفاء الناقل من المسئولية عن التلف الناشئ أثناء شحن البضاعة أو تفريغها . صحيح . شركة التأمين . رجوعها على المسئولين عن الأضرار الحاصلة للبضاعة . أساسه . الحلول والعرف البحري .

(محكمة اسكندرية الكلية — تيمارى —
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ٧٧٣ رقم ٣٠١) .

٤٧٩ ملكية . إثبات . حكم « تسيب ميب » . خير . إغفال الحكم الترضي لبحث سندات الملكية التي يعتمد عليها كل من طرفي النزاع والمفاضلة بينها . اعتماد المحكمة على ما ورد بقرار الخبير في هذا الخصوص . قصور .

(قض مدني — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧
م ٤٧ رقم ٦٧) .

٤٨٠ ١ — محمول . الحسابات المنتظمة . المقصود منها .

٢ — صور فواتير البيع . أهميتها .
٣ — دفاتر . لا يشترط تسجيلها . كفاية الحسابات المنتظمة .

٤ — دفاتر التجار حجة عليهم . المنتظم منها . جواز تجزئة ما بها من إقرار .
٥ — إقرار الممول بكسر خاتمه وببسته بخسارة . لا يجوز إثبات الكسر . عدم جواز تجزئة الإقرار .

(محكمة استئناف القاهرة — ضرائب —
٨ مارس سنة ١٩٥٦ م ٤٧٢ رقم ٢٩٤) .

موظف الحكومة ومستخدمها. حقهم في

وقت رفع الدعوى . خطأ . بقاء المقار على ملك صاحبه إلى حين صدور مرسوم بنزع الملكية أو استعانة رده أو اختياره الطالبة بقيمة .

٢ — تمويض « تقديره » مستولية . وجوب النظر في الضرر كما صار إليه عند الحكم كما كان الضرر متغيراً .

(قضى مدنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ م ١٠٧٣ رقم ٤٨٦) .

٤٩٦ نزع ملكية . معارضة . المعارضة في تقدير الخير لغير المقار المزروع ملكيته .

مبادها . بدايته . حصول الاستيلاء باتفاق الطرفين كتابة مع احتفاظ كل منهما بحقه في الاعتراض على تقدير الخمن . القول بأن ميعاد المعارضة في تقدير الخير لثمن هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزع الملكية . خطأ .

(قضى مدنى — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ م ٧٢٤ رقم ٢٩٠) .

٤٩٧ ١ — نظام أوامر الأداء وجوبى . مخالفته من النظام العام . عدم قبول الدعوى .

٢ — طلب صحة حجز ما للدين لدى الغير بتكليفه بالحضور في حالة توافر شروط استصدار أمر الأداء . لا يجوز .

(محكمة حلوان الجزئية — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ م ١١٤٢ رقم ٥١٨) .

٤٩٨ نقابات . محاماة . قيد المحامى بالجدول .

التحاق الطالب بوظيفة كتابية لا يشتغل شاغلها فلا وصفة أصلية بالقانون .

عدم احتساب المدة التي قضاه الطالب في مدة المحاماة . ١٨ م من ق ٩٦ سنة ١٩٥٧ .

(قضى جنائى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ١٢٥٩ رقم ٥٥٢) .

من مرتب الرتبة التي حرم من الترقية إليها وطلبه أيضاً تمويجه عما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرقى إليها . عدم سقوط الحق في رفع هذه الدعوى إلا وفقاً للقواعد العامة دون القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

(قضى مدنى — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ م ٧٢١ رقم ٢٨٩) .

(ن)

٤٩٣ ١ — نزع الملكية . العبرة في تقدير عن المقار المزروع ملكيته للنفعة العامة .

٢ — قضى . أسباب قانونية يغالطها واقع . محكمة الموضوع . نزع الملكية . التمسك بما طرأ على الأرض المزروع ملكيتها من زيادة في القيمة نتيجة الاستيلاء على بعضها . عدم جواز عرضه لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(قضى مدنى — ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ م ٨٨٨ رقم ٣٨١) .

٤٩٤ نزع الملكية . تقدير التمويض . وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المزروع ملكيته .

(قضى مدنى — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ٩٠٩ رقم ٣٩٠) .

٤٩٥ ١ — نزع الملكية « تقدير عن المقار المزروع ملكيته » . أموال عامة .

استيلاء الحكومة على عقار بدون اتباع إجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٥٧ . رفع الدعوى بطلب قيمته وقت رفضها . تقدير قيمته وقت الاستيلاء دون

الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند
عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض .
٣ — قض . آره . حكم « تسبب كاف »
عدم التزام محكمة الإحالة بالرد على
أسباب الحكم المنقوض .

(قض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٢ رقم ٤٤٤) .

٥٠٥ — قض « إجراءات الطعن » اختصاص .
مربيات . الطعن في قرار وزير العدل فيما
لم يتضمنه من منح الطالب مروط درجة
مساعد نيابة . التقرير بهذا الطعن أمام
محكمة النقض يعد للعياد . عدم قبول
الطلب شكلاً . التحدي برفه أمام مجلس
الدولة في المبدأ قبل تعديل صيغة المادة
٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون ٢٤
لسنة ١٩٥٥ . لا يحيدى .

(قض مدني — جية عمومية — ٢٢ يونيو
سنة ١٩٥٧ س ٥٠٨ رقم ٢٧٧) .

٥٠٦ — ١ — قض . إجراءات الطعن . إعلان
الطعن . إيداع الأوراق والمستندات .
أحوال شخصية . الدفع بيطلاق الطعن
في مسائل الأحوال الشخصية استناداً إلى
أن الطاعن لم يعلن تقرير الطعن إلى الطعون
عليه في خلال الخمسة عشر يوماً التالية
لصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة
ولم يوقع خلال الخمسة أيام التالية أصل
ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة .
لا عمل له . المادتان ٤٣٢ مكرراً و ٨٨٢
مرافعات .

٢ — قض . إجراءات الطعن . إيداع
الأوراق والمستندات . أحوال شخصية .
تملق الطعن بمسائل الأحوال الشخصية .
حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة

٤٩٩ — ١ — نقابة العال . مباشرتها الدعاوى
الشخصية بأعضائها دون توكيل . عدم
جوازها .

٢ — دعوى . شروط قبولها .
(محكمة شئون العمال الجزئية — ٢٤ أكتوبر
سنة ١٩٥٧ س ٤٠٦ رقم ١٧٧) .

٥٠٠ — ١ — نقابة . الممثل . صلته بالتماقد منه .
تبعية تنظيمية وفنية .

٢ — نقابة المهن التعليلية . صفتها النيابة .
حقها في التفاوض عن المصلح المشتركة
للهيئة .

٣ — طلب وقف تنفيذ قرار الفصل .
سلطة القاضي عند نظره .

(محكمة شئون العمال الجزئية — ٢٣ أكتوبر
سنة ١٩٥٧ س ٣٩٩ رقم ١٧٦) .

٥٠١ — نقد . حظر التماثل في النقد الأجنبي .
حالاته . القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ .
(قض جنائي — ٧ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩١ رقم ١٨٧) .

٥٠٢ — نقد . عدم تقديم المتهم شهادة الجرمك
القيمة عن البضاعة التي استوردها في
للمباد . توفر الجرمك ولو كان قد استخرجها
فملا وتأخر في تقديمها .

(قض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٤ رقم ٣٥٢) .

٥٠٣ — نقد . قانون الضو الشامل رقم ١٤٣
سنة ١٩٥٣ . نطاق سرمانه .

(قض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧
س ١٢٤٦ رقم ٥٢٩) .

٥٠٤ — ١ — قض . آره . إعادة الدعوى إلى
حالتها الأولى على أساس أمر الإحالة
الأصيل عند قض الحكم .

٢ — قض . آره . مناط مبدأ عدم

مسوغ طارىء يحول دون ترقية الطالب
أسوة بزميله . خطأ .

(قضى مدنى - جمية عمومية - ٢٢ يونيو
سنة ١٩٥٧ م ٥١٠ رقم ٢٢١) .

٥٠٩ قضى . إجراءات الطعن . ماهية الشهادة
التي يستدل بها على عدم حتم الحكم فى
الموعد القانونى .

(قضى جنائى - ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦
م ١١٤ رقم ٧٨) .

٥١٠ قضى . إجراءات الطعن . ميعاد الطعن .
تقديم الطاعن شهادة بعدم وجود الحكم
محرومة قبل انقضاء ميعاد الخمسة ايام
التالية لصدوره . سقوط حق الطاعن فى
الطعن باقضاء ١٨ يوما .

(قضى جنائى - ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٨٥٨ رقم ٣٦٥) .

٥١١ قضى . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم
الطاعن . تقديم الطاعن شهادة بعدم ايداع
الحكم محرومة قبل انقضاء الثمانية ايام
التالية لصدوره . تقديم شهادة ثانية بعد
انقضاء الثمانية عشر يوماً . عدم أحقيته
فى امتداد العدد .

(قضى جنائى - ١٢ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٣٧ رقم ٣١٥) .

٥١٢ ١ - قضى . إجراءات الطعن . ميعاد
تقديم الأسباب . عدم إضافة ميعاد مسافة
للميعاد المحدد لايداع الأسباب .

٢ - قضى . إجراءات الطعن . ايداع
الأسباب . جواز ايداع الأسباب قلم كتاب
محكمة النقض مباشرة .

(قضى جنائى - ٥ مارس سنة ١٩٥٧
م ٨٢٩ رقم ٢٠٤) .

٥١٣ قضى « أحكام لا يجوز الطعن فيها » .
أحوال شخصية « مسائل الولاية على

خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور
قرار الإحالة . للسواد ٤٣٢ مكرراً
و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

٣ - حكم استثنائى « ياناق » . إجراءات
التقاضى . أحوال شخصية . دعوى
استثنائية من دعاوى الأحوال الشخصية .
خلو الحكم من بيان رأى النيابة . بطلان
الحكم . إشارته إلى رأى النيابة فى مرحلة
الدعوى الابتدائية . لاينى . المادتان
٣٤٩ و ٩٩٩ مرافعات .

(قضى مدنى - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧
م ٥٨ رقم ٧٣) .

٥٠٧ قضى . إجراءات الطعن . ايداع الأوراق
والمستندات . إغفال الطاعن ايداع أصل
ورقة إعلان الطعن فى الميعاد المقرر فى
المادة ٤٣٣ مرافعات . بطلان الطعن .

(قضى مدنى - جمية عمومية - ٢٦ يناير
سنة ١٩٥٧ م ٢٦ رقم ٥٥) .

٥٠٨ ١ - قضى . إجراءات الطعن . طلب
إلغاء قرار جمهورى باعتباره مغلى تباً
للمراسيم السابق الحكم بانعائها . لاجابة
فى تقريره إلى طعن تراضى فيه الإجراءات
الواجبة . الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير
به فى الميعاد . لا أساس له .

٢ - ترقية . أهلية . صدور حكم بالغاء
المرسوم السابق فيما تضمنه من تخطى
الطالب إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة
« ب » أو ما يعادلها لساواته فى الأهلية
مع زميله الذى كان يليه فى الأقدمية
وتناوله الترقية . ترقية هذا الزميل
إلى وظيفة رئيس محكمة دون الطالب
ودون أن تقدم الوزارة الدليل على وجود

المدينة التابعة للدعوى الجنائية . غير جائز .
(قضى جنائى — ٧٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م
س ١٢٥٤ رقم ٥٤٠) .

٥١٨ قضى . أحكام لا يجوز الطعن فيها .
رفض الطعن موضوعاً . وقعه للمرة
الثانية عن ذات الحكم . غير جائز .
٤٣١ م ج . ١

(قضى جنائى — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م
س ١٢٥٤ رقم ٥٢٩) .

٥١٩ ١ — قضى . اختصاص . اختصاص محكمة
النقض . عمل « التحكيم فى منازعات
المعمل » اختصاص محكمة النقض بالطعون
التي رفضت إليها قبل الممل بالقانون رقم ٨
سنة ١٩٥٧ .

٢ — عمل . اختصاص . التحكيم فى
منازعات الممل . قيام النزاع بشأن ادماج
عمال تابعين لقاولين عهدت اليهم الشركة
المالية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال
النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور
المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك
الشركة . عدم اختصاص هيئة التحكيم
بنظر هذا النزاع . المرسوم بقانون ٣١٧
سنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون ٣١٨
سنة ١٩٥٢ والقانون ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ .

٣ — قضى . الخصوم فى الطعن . عمل
« التحكيم فى منازعات الممل » . عدم
اختصاص أحد المظنون عليهم أمام هيئة
التحكيم فى النزاع الذى صدر فيه القرار
المظنون فيه . عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة
له . المادتان ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات .
(قضى مدنى — ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ م
س ٥٤٠ رقم ٢٤١) .

٥٢٠ ١ — قضى . أسباب جديدة . دعوى

المال . صدور قرار من إحدى المحاكم
الابتدائية بهيئة استئنافية فى مسألة من
مسائل الولاية على المال فى غير الأحوال
النصوص عليها فى المادة ٤٢٥ مكرراً
مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
١٠١٧ م و ١٠٢٥ مرافعات .

(قضى مدنى — ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧ م
س ٧١٢ رقم ٢٨٦) .

٥١٤ قضى « أحكام لا يجوز الطعن فيها » .
أحوال شخصية . نفقة . حكم صادر من
محكمة ابتدائية فى استئناف حكم محكمة
جزئية بتقرير نفقة . عدم جواز الطعن
فيه بالنقض . المادتان ٤٣٥ مكرراً
و ٤٢٩ مرافعات . القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ .

(قضى مدنى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م
س ١١٠٩ رقم ٥٠١) .

٥١٥ قضى . أحكام لا يجوز الطعن فيها .
استئناف . الطعن بطريق النقض مباشرة
فى الحكم الجزئى القاضى بتسليم المنهم
إلى والده أو ولى أمره . غير جائز .
(قضى جنائى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م
س ٢٩٠ رقم ١٢٣) .

٥١٦ قضى . أحكام لا يجوز الطعن فيها .
الحكم الصادر فى عقالة إدارة آلة بخارية
بدون ترخيص . عدم جواز الطعن فيه
بطريق النقض .

(قضى مدنى — ٢١ يناير سنة ١٩٥٧ م
س ٤٩٣ رقم ١٩٢) .

٥١٧ قضى . أحكام لا يجوز الطعن فيها .
دعوى مدنية . الطعن بطريق النقض فى
الحكم الصادر بوقف الفصل فى الدعوى

٥٢٣ ١ - قض «إعلان الطمن» . إعلان .

قيام المحضر بتسلم صورة الإعلان لتدوب الإدارة بقسم البوليس في اليوم التالي لتوجهه إلى محل إقامة اللطون عليه وعدم وجود من يتسلم الإعلان لنطق مسكنه وإثبات المحضر في أصل محضر الإعلان أنه أخطر اللطون عليه بتسلم الصورة لجهة الإدارة . صحة الإعلان . عدم الاعتداد بدم بيان اسم مندوب الإدارة الذي سلمت إليه الصورة . ١٢م مرافعات .

٢ - قض «أسباب جديدة» . خير .
التي بأن الحكم خالف الثابت بتقرير الحير فيا أوردته عن هذا التقرير بمقولة إن التقرير خلو منه . عدم ورود التي بتقرير الطمن . اعتباره سبباً جديداً .
٣ - حكم «تسبب كاف» . مثولية .
استقرار الحكم على نفى للمثولية التصورية بناء على أسباب سائفة . التي عليه في ذلك . لا محل له .

٤ - حكم «تسبب كاف» . شركة .
تقدير أرباح أحد الشركاء بناء على تعليق مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائفة لناصره في الحكم . لا قصور .

٥ - شركة . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أرباح الشركة ومدتها بما لا يتعارض مع قيام الشركة لمدة أطول .

٦ - حكم «تسبب ميب» . فوائد .
شركة . طلب أحد الشركاء تصفية الشركة والحكم له بما يظهر من التصفية وبدن له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى السداد . عدم بيان سبب رفض طلب الفوائد بعد الفترة التي حققت الشركة فيها أرباحها بما في

«سببها» . عمل . استناد الملل في دعواه بطلب الترخيص إلى سبب جديدة لم يطرحة على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف . عدم جواز آثار ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٥٣ . مدني .

٢ - إثبات . حكم «تسبب كاف» .
محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص ما تقتضيه وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائفة .

(قض مدني - ٤ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٥٢٢ رقم ٢٣٠) .

٥٢١ ١ - قض . أسباب متعلقة بالنظام العام .
جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . حق المحكمة في الأخذ بها من تلقاء نفسها .

٢ - دفاع . حضور الحماسي . انضمام الحماسي إلى زميله . دلالاته .

(قض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٢٧ رقم ٣١٤) .

٥٢٢ ١ - قض . إعلان الطمن . إعلان .
الخطوات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره . إثبات الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان . لا بطلان . مثال . المادة ١٢ مرافعات .

٢ - قض . إعلان الطمن . إعلان «الإعلان للنيابة» . خلو الأوراق مما يدل على أن الطاعن كان يستطيع أن يذل جهداً مثمراً في سبيل معرفة محل إقامة اللطون عليه . الدفع بطلان الإعلان في مواجهة النيابة بعد ذلك . لا أساس له .

(قض مدني - ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧
س ٧١٠ رقم ٢٨٥) .

٥٣٦ قض. الخصوم في الطعن . إدانة الشاهد

في الحكم المتقوض بشهادة الزور .
استفادته من قض الحكم وقضه بالنسبة
له أيضاً .

(قض جنائي — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩٦ رقم ٢٠٤) .

٥٣٧ ١ — قض . « خصوم في الطعن » .

قوة الأمر المقضي . ملكية . مواريث
« تمثيل الوارث للتركة » . عدم استفادة
أحد الورثة المحكوم عليهما من الطعن
الذي رفعه المحكوم عليه الآخر عن حكم
الاستئناف في دعوى للملكية . م ٣٨٤
مرافعات .

٢ — قوة الأمر المقضي . اختصاص .
محاكم شرعية . نظام عام . وقف .
الحكم استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائي
الصادر في دعوى الملكية . صيرورته
نهائياً واكتسابه قوة الأمر المقضي حتى
ولو كان قد خرج على ولايته بالقضاء في
مسألة هي من أصل الوقف .

٣ — حكم « القبول المانع من الطعن »
شرطه . تأخر المحكوم عليه في الطعن
وخضوعه للتنفيذ الجبري . عدم سقوط
حقه في الطعن .

٤ — قض . « إعلان الطعن » . إعلان .
« الإعلان لجهة الإدارية » نزول المحضر
على حكم المادتين ١١ و ١٢ مرافعات في
إجراءات الإعلان . لا بطلان . مثال .
(قض مدني — ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧
س ٢٩٣ رقم ٢٨٢) .

٥٣٨ ١ — قض . الخصوم في الطلب . مجلس

القضاء الأعلى . عدم قبول توجيه الطلب
إليه .

ذلك للذة من تاريخ الطالبة الرسمية حتى
السداد . قصور .

(قض مدني — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧
س ١٠٩٢ رقم ٤٩٩) .

٥٣٤ قض . الخصوم في الطعن . أثر قض

الحكم . دفاع . تمارض للصلحة . تولى
عام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق
قيام التمارض بين مصلحتيها . قض الحكم
بالنسبة للمتهمين معاً .

(قض جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١١٤ رقم ٨٠) .

٥٣٥ ١ — « قض الخصوم في الطعن » .

إجراءات التقاضي . استئناف . ممارسة .
تضامن . رفع الدعوى على الطاعن وآخر
بطلب الزامهما متضامين بتعويض .
صدور الحكم الابتدائي ضدتهما ورفع
استئناف عنمن المحكوم عليه الآخر دون
الطاعن واختصاص الأخير في الاستئناف .
عدم منازعة الطاعن لحسمه في طلباته .
سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة
الاستئناف وعدم رفعه استئنافاً عن الحكم
الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض .
القول بأن عدم منازعته ترجع إلى عدم
إعلانه إعلاناً صحيحاً في الدعوى .
لا يجدي . سيئه الممارسة .

٢ — تضامن . استئناف . إجراءات
التقاضي . دعوى . رفع الدعوى على المدعي
عليهما وطلب الحكم عليهما بالتضامن .
عدم تمثيل أحدهما للآخر في إجراءات
المحسومة وعدم اعتبار الاستئناف المرفوع
من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من
الآخر .

(قض مدني — ٢٣ يناير سنة ١٩٥٨
س ١٢٨٢ رقم ٥٦٧) .

أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .
م ٤٣٢ مرافعات .

(تقضى مدنى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧
م ١٠٨٢ رقم ٤٩١) .

٥٣٢ تقضى . تقرير الطعن . اكتفاء الطالب
في تقريره عن تفصل الأسباب ببيان موجز
محدد يخرجها عن الإبهام ويصدها عن
الجهالة التامة . لا بطلان .

(تقضى مدنى — جمعة عمومية — ٢٢ يولي
سنة ١٩٥٧ م ٥٠٦ رقم ٢٢٢) .

٥٣٣ تقضى . تقرير الطعن . ورود أسباب
الطعن فيه على أحكام سابقة صدرت
مستفكة عن الحكم المطعون فيه . اقتصار
الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون
فيه دون توجيه أى طلب بخصوص تلك
الأحكام . بطلان التقرير . م ٤٢٩
مرافعات .

(تقضى مدنى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧
م ٩٠٧ رقم ٣٨٨) .

٥٣٤ تقضى . حالات الطعن « حالة الطعن
يطلان الحكم » . حكم « تسيب
كاف » . إقامة الحكم على دعايات
متعددة . كفاية إحداها لمحل الحكم
وعدم توجيه أى تسيب إليها . النص على
الحكم في باقى الدعايات . غير منتج .
(تقضى مدنى — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧
م ٩٠٣ رقم ٣٨٦) .

٥٣٥ تقضى . حالات الطعن . غرفة الاتهام .
مضى يجوز للدعى للدنى الطعن بطريق
النقض في الأمر الصادر من غرفة
الاتهام . م ١٢٢٢ ، ١٩٥٠ ح .
(تقضى جنائى — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٦
م ١٢٥٣ رقم ٥٣٨) .

٢ — ترقية أقدمية . القضاء يرفض
طلبات إلغاء مراسم سابقة فيما اشتملت
عليه من تخطى الطالب في الترقية إلى
درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » ثم
إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « أ »
دون زملائه التاليين له في الأقدمية . طلب
إلغاء الرسوم اللاحق الذى تضمن ترقية
الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة
« ب » فيما تضمنه من تخطيه في الترقية
إلى درجة رئيس محكمة من الفئة « ب »
لا أساس له .

(تقضى مدنى — جمعة عمومية — ٢٧ أبريل
سنة ١٩٥٧ م ٥٠٢ رقم ٢١٤) .

٥٢٩ تقضى « الكفالة المقررة للطعن » كفاية .
عمل . « التحكيم في منازعات العمل » .
الطعن في قرارات هيئات التحكيم . وجوب
إيداع الكفالة في الطعون التى تقدم في هذه
القرارات بعد العمل بالقانون رقم ٨ لسنة
١٩٥٧ وعدم لزوم الإيداع فيما رفع من
الطعون قبل العمل بهذا القانون .
(تقضى مدنى — ٩ مايو سنة ١٩٥٧
م ٦٨٣ رقم ٢٧٩) .

٥٣٠ تقضى . للصلحة في الطعن . تفتيش .
إثبات . اعتقاد المحكمة بجنة أصلية في
إدانة المتهم على اعترافه . مجادلته في صحة
التفتيش . لا مصلحة .
(تقضى جنائى — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٨٥٩ رقم ٣٦٨) .

٥٣١ تقضى « إيداع الأوراق والمستندات » .
إيراد بعض أسباب الحكم الابتدائى في
الحكم المطعون فيه أو إيراد تلخيص فيه
لأسباب الحكم الابتدائى . لا يبنى ذلك
عن تقديم صورة الحكم الابتدائى الذى

المحكمة في حكمها مايدل على أن التهم كان في حالة دفاع شرعي. استخلاصا ماخالف هذه الحقيقة . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

(نقض جنائي - ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٩٥ رقم ١٩٨) .

٥٤١ نقض . سلطة محكمة النقض . اعتبار

المحكمة التهم فاعلا أصليا لا شريكا . توقيما عليه العقوبة للقررة للاشتراك . سلطة محكمة النقض في اعتبار ماوقع من التهم اشتراكا مع رفض الطعن . م ٤٣٣ أ.ج .

(نقض جنائي - ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٩١ رقم ١٨٨) .

٥٤٢ ١ - نقض . سلطة محكمة النقض . حقها

في الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات .

٢ - اختلاس . عقوبة . العقوبة الواجبة التطبيق على التهم بالاختلاس . المادة ١٨ أ.ج .

(نقض جنائي - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ م ١٢٤ رقم ١٠٠) .

٥٤٣ ١ - نقض . شكل الطلب . طعن

الطالب على الرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية التالين له في الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية وقوله إن القرارات التي صدرت بعد الرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية والتالين له أيضا في الأقدمية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغلقت ترقية فيها كما أغلقت في الرسوم . اعتبار ذلك تعيينا كافيا لقرارات الطعون فيها .

٢ - ترقية . أهلية . سلطة جهة الإدارة في تغطي الموظف في الترقية إذا قام لديها مايدل على انتقاص أهليته ومجانته لصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة .

(نقض مدني - جمية عمومية - ٢٧ يولي سنة ١٩٥٧ م ٥٠٥ رقم ٢٢٢) .

٥٣٦ نقض . إجراءات . سبب جديد . غرفة

الاتهام . الدفع بطلان قرار غرفة الاتهام بالاحالة إلى محكمة الجنايات لحلوله من بيان الحقيقة التي أصدرته . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ م ٤٩٢ رقم ١٩٠) .

٥٣٧ ١ - نقض . سبب جديد . دفاع .

محاماة . إثارة التهم أن محامي الموكل كان محاميا عن المحني عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحدث . هو سبب جديد . ٢ - دفاع . محاماة . محكمة الجنايات .

كفاية حضور محام واحد مع التهم بجناية . ٣ - إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته . اطمنائه إلى ثبوت الواقعة على منته من دليل يمينه . عدم مطالبته الأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى منته آخر .

(نقض جنائي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ م ٢٨٩ رقم ١٣١) .

٥٣٨ ١ - نقض . سبب موضوعي .

إجراءات . بطلان الحكم لعدم التطق به في جلسة علنية . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(نقض جنائي - ١٧ يولي سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٧ رقم ٤٦١) .

٥٣٩ نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب

الإبادة وموانع العقاب . دفاع شرعي . تصدير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة نتيجة مخالف حقيقة لا أثبتته في حكمها . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

(نقض جنائي - ١١ يولي سنة ١٩٥٧ م ١٠٥٧ رقم ٤٥٨) .

٥٤٠ نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب الإبادة

وموانع العقاب . دفاع شرعي . إثبات

٥٤٨ — ١ — تقضى . مياد تقديم طلب الالقاء .
بدايته .

٢ — اجراءات الطلب « التقرير به » .
أنصباى الطعن بالقل على ترقية زملاء
الطالب الذين عطلوه فى الترقية إلى وكلاء
نيابة من الفئة الممتازة . اعتبار ذلك يانا
كافيا للقرار المطون فيه ولو أخطأ
الطالب فى بيان تاريخ صدوره .

٣ — ترقية . أقدمية . ترقية وكلاء النيابة
من الدرجة الثالثة إلى الثانية . أساسها . شرط
اتخاذ الأقدمية أساسا للاختيار فى الترقية .
(تقضى مدنى — جمية عمومية — ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٧ س ١٠٦٨ رقم ٤٧٧) .

٥٤٩ نيابة عامة . اختصاص وكيل النيابة
الكلية . تفتيش . اختصاص وكيل النيابة
الكلية بإصدار إذن التفتيش فى أى جهة
تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها .
علة ذلك .

(تقضى جنائى — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ٢٩١ رقم ١٣٦) .

٥٥٠ نيابة عامة . أقدمية . تعيين . سلطة
الوزارة فى تحديد أقدمية للمعينين فى
وظائف معاونى النيابة للتخرجين من
الجامعات الثلاث .

(تقضى مدنى — جمية عمومية — ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٧ س ١٠٧٠ رقم ٤٨١) .

٥٥١ نيابة عامة . تعيين . ترتيب للمعينين فى
وظائف معاونى النيابة للتخرجين من
الجامعات الثلاث . تركه لتقدير الوزارة .
(تقضى مدنى — جمية عمومية — ٢٥ مايو
سنة ١٩٥٧ س ٥٠٥ رقم ٢٧١) .

٥٥٢ ١ — نيابة عامة . وظيفتها . مراعاة
الصلحة العامة . تدخلها فى القضايا . عدم

٥٤٤ تقضى . طعن . إجراءات الطعن . حصول
الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم فى
مدى الثانية أيام التالية لصدوره ثم إعلانه
بإيداعه فى اليماد . عدم تقديمه الأسباب
القانونية للطعن على الحكم فى موضوعه
واكتفاؤه أصليا بطلب بطلان الحكم
واحياطيا بإعطائه مهلة لتقديم تلك
الأسباب . عدم كفاية ذلك لتقضى الحكم .
(تقضى جنائى — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٦ رقم ٣٦) .

٥٤٥ تقضى . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها .
حكم صادر فى إشكال فى تنفيذ حكم صدر
فى جريدة مخالفة . عدم جواز الطعن فيه .
(تقضى جنائى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٨ رقم ٤١) .

٥٤٦ تقضى . كفاية الطعن . عدم إيداع الطاعن
الحكوم عليه بقوية الترامة الكفالة .
عدم قبول طعنه شكلا .

(تقضى جنائى — ٣ يولييه سنة ١٩٥٧
س ١٠٥٠ رقم ٤٣٧) .

٥٤٧ تقضى . مياد الطعن . أقدمية . عدم علم
الطالب بقرارات تحديد أقدمية قضاء
الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من
زملائه المخرجين معه فى سنة واحدة إلا
عند صدور مرسوم تناول عددا من
زملائه . تقريره بالطعن فى الراسم
الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاء من
الدرجة الأولى على أن تصدر هذه للراسم
وفى اليماد القانونى . الدفع بعدم قبول
الطعن لسقوط مياده . لا عمل له .

(تقضى مدنى — جمية عمومية — ٢٥ مايو
سنة ١٩٥٧ س ٥٠٣ رقم ٢١٧) .

٥٥٤ هتك عرض . توفره قانوناً ولو لم يترك
القفل أثراً بحجم المني عليه .

(قض جنائي - ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧
س ٤٩٧ رقم ٧٠٥) .

٥٥٥ هتك عرض . حكم « تسيب كاف » .

كفاية إثبات الحكم بالإدانة جبول
اتصال جنسي بين التهم والمني عليها .
طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيته .
لا تأثير لها في منطوق الحكم أو مقوماته .

(قض جنائي - ٤ فبراير سنة ١٩٥٧
س ٦٦٧ رقم ٢٥٥) .

٥٥٦ هتك عرض . كون التهم والمني عليه

عاملين في بطل كراه واحد . انطباق
النظر للمشهد المنصوص عليه في المادتين
١/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ عقوبات .

(قض جنائي - ١٨ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٣٩ رقم ٣٢٢) .

(و)

٥٥٧ وصف التهمة . أخذ المحكمة التهم بوصف

معين بدلا من وصف النيابة . استنادها
في ذلك إلى الواقعة المادية البينة بوصف
التهمة . لا خطأ .

(قض جنائي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦
س ٢٨٩ رقم ١٢٩) .

٥٥٨ ١ - وصف التهمة . استئناف .

استئناف التهم الحكم الابتدائي على
أساس التمديل الذي أجرته في التهمة من
تبديل إلى نصب . انصباب الاستئناف
على التمديل الوارد به .

٢ - نصب . صورة واقعة يشوف
فيها ركن الاحتيال في خبرعة النصب .
(قض جنائي - ٢ يونيو سنة ١٩٥٧
س ١٠٥١ رقم ٤٤٠) .

التحيز لأحد الجانبين . مجرد إبداء
الوجه القانوني .

٢ - نيابة عامة . انضمامها إلى أحد
الخصمين في الطلبات . استئنافها الحكم
الصادر بتلك الطلبات . عدم جوازها .
(محكمة استئناف طنطا - أحوال شخصية -
١٦ أبريل سنة ١٩٥٧ س ٩١٥ رقم ٣٩٤) .

(هـ)

٥٥٣ ١ - هبة « قبولها » . أهلية . ولي .

حكم « تسيب معيب » . دفاع . الحكم
بإبطال هبة قبلها الواهب نيابة عن ابنه
بصفته وليا عليه مع أنه كان بالنا سن
الرجوع . إغفال الحكم التعرض لما
تمسك به للوهوب له من أن عقد الهبة
نفذ واستلم الشيء للوهوب وانتفع به
برضاء الورثة وطلبه إحالة الدعوى على
التحقيق لإثبات ذلك . قصور .
م ٤٨٩ مدني .

٢ - قض « سبب جديد » . دفاع .
محكمة الموضوع . عدم استبعادها مذكرة
مقدمة إليها بدفع أحد الخصوم في
الدعوى المطروحة عليها . التمسك بهذا
الدفع أمام محكمة القضاء لا يعتبر جديداً .

٣ - إعلان . غشبية العلان إليها مع
خالها دون بيان ما إذا كان مقياً معها .
ثبوت أن الإعلان وجه إليها وإلى
والفتها في وقت واحد وغشبية الأخيرة
مع أخها القيم معها وهو خال الأولى .
محكمة الإعلان .

(قض مدني - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧
س ١٠٨٣ رقم ٤٩٧) .

تعديل وصف التهمة من قتل خطأ دون
لقت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
(قض جئى - ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧
س ١٩٤ رقم ١٩٦) .

٥٦٤ ١ - وصية . إجازة الوصية . تسجيل
« التصرفات المقررة » . إثبات « الإقرار » .
إجازة التصرف . صلح . وارث . إجازة
الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة
والبنت في حدود ثلث التركة لكل منهما
في صورة إقرار تضمنه عقد صلح أبرم
فيما بينهما . قسمة عقارات التركة على أساس
هذا الصلح . عدم لزوم تسجيل عقد الصلح
ولا تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد
القسمة طبقاً للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣
والقرار الوزاري الصادر في ٢١ مايو
سنة ١٩٢٦ .

٢ - قضي « التوكيل في الطعن » عاممة .
تقرير محامي الطاعن بالطعن في كتاب
محكمة النقض بصفته وكلاء عن وكيل
الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من
الطاعن إلى وكيله . عدم قبول الطعن شكلاً .
(قض مدنى - ٧ فبراير سنة ١٩٥٧
س ١٣٠ رقم ١٠٤) .

٥٦٥ وضع اليد . وقف . إجازة . دعاوى
الحيازة . تأخير ناظر الوقت للأطيان
المالوك للوقف . عدم كفاية ذلك لتوافر
الركن المادى للحيازة .

(قض مدنى - ١٤ مارس سنة ١٩٥٧
س ٣١٤ رقم ١٥٥) .

٥٦٦ وقاع . الشروع فيه . صورة واقعة تتحقق
فيها جريمة الشروع في الوقاع .
(قض جئى - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ١٧ رقم ٤٠) .

٥٥٩ وصف التهمة . تغيير الوصف من شروع
في قتل إلى ضرب نشأت عنه علة . متى
تملكه المحكمة ؟

(قض جئى - ٨ أبريل سنة ١٩٥٧
س ٨٥٢ رقم ٣٤٥) .

٥٦٠ وصف التهمة . دفاع . نفى ظرف
سبق الإصرار في جريمة الساحة للسندة
إلى التهم دون لقت نظر الدفاع .
لا خطأ .

(قض جئى - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦
س ١٢٢ رقم ٩٦) .

٥٦١ ١ - وصف التهمة . دفاع . مصاد
عندة . استظهار المحكمة أن الإحراز
كان بقصد التواطى وتغييرها الوصف
القانونى للواقعة دون إضافة شيء من
الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة
لنهم . لا إخلال بحق الدفاع .

٢ - قضي . سبب جديد . إجراءات .
تحقيق . الدفع بطلان إجراءات من إجراءات
التحقيق الابتدائى . إثباته لأول مرة أمام
محكمة النقض . لا يقبل .

٣ - إثبات . اعتراف . تفتيش . صدور
اعتراف من المتهم على أثر تفتيش باطل .
تقديره . موضوعى .

(قض جئى - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
س ٩ رقم ١٨) .

٥٦٢ وصف التهمة . قتل . دفاع . اسناد
المحكمة قبل إطلاق الميار النارى إلى
مجهول من بين المتهمين بدلاً من معلوم .
تنبيه الدفاع إلى ذلك . غير لازم .

(قض جئى - ١٩ مارس سنة ١٩٥٧
س ٨٤٠ رقم ٣٧٤) .

٥٦٣ وصف التهمة . قتل عمد . خطأ . دفاع .

الوقف الحيزي إذا كان الواقف غير مسلم
وكان مصرف الوقف على جهة بر غير
إسلامية . القانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٣
للملح بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

٢ — قض . مباد الطعن . أحوال
شخصية . مواعيد . عدم جواز احتساب
يوم صدور الحكم الحضوري في مسائل
الأحوال الشخصية ضمن مباد الثانية
عشر يوماً المدة في المادة ٨٨١ مرافعات
للطعن في الحكم . المادة ٢٠ مرافعات .

(قض مدني — ٤ أبريل سنة ١٩٥٧
م ٥٣٠ رقم ٢٢٧) .

٥٧١ ١ — وكالة . إثبات . « قواعد الإثبات »

قض . « أسباب جديدة » . التمسك
بعدم جواز إثبات عقد الوكالة إلا بالكتابة
إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على
عشرة جنيهات . عدم جواز التحدي به
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — وكالة . إثباتها . إجارة . استناد
الحكم في إثبات الوكالة في التأجير إلى
إقرارات الوكيل في دفاعه أمام محكمة
الوضوع أو في شكوى إدارته إلى أقوال
الوكيل في شكوى إدارية . لا خطأ .

٣ — فضالة . وكالة . الإقرار بقصد الفضالة .
ترقب جميع آثار الوكالة عليه . م ١٩٠
مدني جديد .

٤ — وفاء . عرض . إجارة . قيام
للسأجر بمرض مبلغ مئتين شفعه بأنه
عرض مبرر . قسمتمن الزامه كاملاً بالأجرة
وأبداعه خزينة المحكمة بد رفضه . عدم
الزام للوَجَر بقبول هذا العرض الناقص .

٥ — دفاع . إثبات . طلب الإحالة إلى
التحقيق . شهادة . محكمة اللوضوع . عدم

٥٦٧ ١ — وقف . تأميمات عينية . اختصاص

الدائن بقمار مدينه . تنفيذ . عدم جواز
استصدار أمر بالاختصاص بين موقوفة
وانتهى الوقف فيها وفاء لدين سابق على
الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
شد من آلت إليه ملكية هذه العين .

٢ — قض . « أسباب قانونية » محكمة
الموضوع . وقف . التمسك بعدم جواز
أخذ حق اختصاص على عين انتهى الوقف
فيها ضد من آلت إليه ملكيتها طبقاً
للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن
الدون السابقة على تاريخ العمل به جواز
إيدائه لأول مرة أمام محكمة النقض
باعتباره من الأسباب القانونية البحتة .
(قض مدني — ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧
م ٧١٤ رقم ٢٨٧) .

٥٦٨ وقف . عرف . شرط الواقف . انتهاء

الحكم في تفسيره تفسيراً سائفاً يؤدي
إليه مجمع عباراته ولا مخالفة فيه لفرض
الواقف . لا خطأ .

(قض مدني — ١٢ يونيه سنة ١٩٥٧
م ٨٦٨ رقم ٣٧٤) .

٥٦٩ وقف . وقف خيرى . الرجوع فيه .

وقف خيرى صدر قبل العمل بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حرم الواقف فيه
نفسه وفرضه من الاستحقاق ومن الشروط
المشتركة وجعل الاستحقاق لغيره . عدم
جواز الرجوع فيه . التحدي بالفقرة الثالثة
من المادة ١١ من القانون المذكور التي
تتحدث عن وقف المسجد . لا يصح .

(قض مدني — ٧ فبراير سنة ١٩٥٧
م ١٣٨ رقم ١٠٧) .

٥٧٠ ١ — وقف . وقف خيرى . النظر عليه .

محكمة الموضوع . حقها في تعيين ناظر

دفع كان له قبل السائق . غير منتج . مثله في حوالة عقد زمار .

٤ - قضى « اعلان الطمن » . اعلان « المل الذي يحصل فيه الاعلان » . اجابة المحضر الذي توجه لإعلان الطمون عليه في السكن المقول بإقامته به بأنه تركه من مدة . عدم قيام الطاعن بذلك بإعلان للطمون عليه سواء في مسكنه الجديد أو في مواجهة النيابة . لا إعلان .

٥ - قضى « اعلان الطمن » . اعلان « المل الذي يحصل فيه الاعلان » اعلان المحامي مخاطباً مع شيخ القسم لنيابة وغلق مكتبه . خلا محضر الإعلان من بيان انتقال المحضر الى المكتب وتحققه من غلقه . بطلان الاعلان . م ١٣ و ٢٤ مرافعات . (قضى مدنى - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ م ٩٠٨ رقم ٣٨٩) .

١ - وكالة . تخصيصها بفرض معين في علاقة الموكل بالوكيل . تصرف الوكيل مع التبر في حدود الوكالة . لا أثر لهذا التخصيص بالنسبة لغير .

٢ - المسؤولية التقصيرية عن خطأ الوكيل . لا تقوم في حق الموكل إلا إذا توافرت رابطة التبعية بصرف النظر عن الوكالة . (محكمة استئنافية الكلية - ٢١ أبريل سنة ١٩٥٧ م ١١٢٥ رقم ٥١٤) .

١ - ولاية المحاكم الشرعية تنقض من تاريخ ١٩٥٥/٩/٢٤ في الفصل في القضايا الطروحة أمامها .

٢ - عدم جواز إعادة القضية المنظورة أمام الاستئناف محكمة أول درجة للفصل لفصل فيها بعد أن تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الدعوى .

(محكمة القاهرة الكلية - أحوال شخصية - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ م ١٩٢٥ رقم ٣٩٦) .

التراسها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . اعتادها على أن الشهود سمعوا في غير مجلس القضاء كغرفة قضائية . لا خطأ .

٦ - قضى . تقرير الطمن . خاؤه من بيان وجه التمسح على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الوقائع . اعتبار سبب الطمن مجهلاً .

٧ - قضى . التوكيل في الطمن . التقرير بالطمن من محامى الطاعن بمقتضى توكيل والتأخير على تقرير الطمن وصورة المنة للطمون عليه بما يفيد وفاة الطاعن وحلول ورثته محله ثم إعلان الطمن بناء على طلب ورثة الطاعن . عدم ادعاء للطمون عليه بأن الطمن قرر به في حياة الطاعن . اعتبار الطمن مقررأ به في حياته . (قضى مدنى - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧ م ١٤٩ رقم ١١١) .

١ - وكالة « اقتضاؤها » . قضى « أسباب جديدة » . شرط فافاد التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل في القانون المدنى القديم . صدور تصرف من الوكيل بعد تنازله رسمياً عن الوكالة . تمسك النير لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم هذه التنازل . غير جائز .

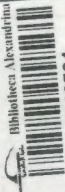
٢ - قضى « أسباب جديدة » . وكالة « اقتضاؤها » . إجازة التصرف . عدم قبول التمسك أمام محكمة النقض بأن للموكل أجاز تصرف وكيله بعد انقضاء الوكالة متى كان ذلك لم طرح على محكمة الموضوع .

٣ - حوالة . اجارة . حكم « تسبب كاف » . إقامة الحكم بقبوله ببلغ الدين للحال اليه على دعايات صحيحة وعدم اعتداده بدفع الدين . وفي الدين للمحيل . (قضى عليه بعد ذلك غطه في التقرير بأن قبول المدين الحوالة للمحيل) .

٥٧٣

٥٧٤

Bibliotheca Alexandrina



0542564